

(تقاريط)

لكتاب منهاج السنة النبوية في نقص كلام الشيعة والقدرية
تأليف الامام الهمام الشيخ أحمد بن عبد الحليم
ابن نجيم رحمه الله

ورد لي اسمع أصل كتاب منهاج القميين عن آراء قرطبهما بعض الفضلاء هذا الكتاب الجليل
ومكتوب عليهما ما نصه « يطبع هذا النظم مع كتاب منهاج ان شاء الله لانه بمنزلة التقريظ له مع
ما جمعه من القوائد » فأجاب هذا الطلب وهاتان القميتان ابتدأتا بهما في الحقيقة بعد هذه
وقد وجدنا على طريقة بعض أجزاء الأصل هذه الآيات جري الله ناطمها خيرا وهذه صورتها

حب النبي وحب الصحب مفترض * أضحوا لتابعهم نورا وبرهاما
من كان يعلم أن الله خالقهم فلا يقولن في الصديق همتانا
ولا يسبب أنا حصص وشيعته * ولا تحليله عثمان بن عفان
ثم الولي فلا تنس المقال له * هم الذين نوا للدين أركانا
هم عماد الورى في الناس كلهم * ما را هم الله بالاحسان احسانا

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله كما يحبه ويرضاه وصلى الله على سيدنا محمد الذي جعل الله طاعة فرضا على الخلق . قال الشيخ الامام العالم العلامة الحافظ ذوالقنون البديعة والصنفات الثاقبة أبو المنظر يوسف بن محمد بن مسعود بن محمد بن علي بن ابراهيم العبادي ثم العقيلي السمرمي تزيل دمشق الحنبلي يعارض الابيات التي كتبها على السبيكي الشافعي التي اشتهر بها وقع نظره على كتاب الرد على الرافضي الذي صنفه شيخ الاسلام والمسلمين وامام أهل السنة والجماعة تبحر العلوم تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية رحمه الله تعالى فتظلم السبيكي ابياتا منها (١) مسطوذة بالاحر وعارضه فيها الشيخ جمال الدين أبو المنظر قال أبو المنظر

(١) لعدم تيسر المداد الاحمر في الطبع ومضنا الابيات المذكورة بين دوائر تعلم كتبه مصححه

الحمد لله حمدا استعين به في كل أمر أعاني في تطلبه
لا سيما في انتصاف من أخى لحن * طغى علينا وأبدى من نصبه
بغيا وعدوا وإفكا مقترى وهوى * فقلت ردا عليه في ثوبه
يأليها المعتدى قولاً ومعتدا على ابن تيمية طمأ ومذهبه
بيننا بصرح القول معتد الانصاف والعدل فيه ما ترتيبه
أنقض منه فهذا لا يحسوز أم التعقيل البقي فاسلك نهج سببه
شهدت بالفضل فيه ثم جئت بما ينفيه فعل غوى في تلعبه
أجملت قوائمه بالوقعة من غير البيان له لكن بأصعبه
مقوت فيه على الجهال لا ورع * نساك عنه ولا توفير منصبه
طعن فيه فجاءت في الحجاب كذا * من يخصم الحق لم ينظر بطلبه
وجئت فيه بقول غير منسوق - لفظا ومعنى بعيد من مضوبه
تظلمت شعراعت الفضل فيه فقد * أجملت بالنقص فأخرج مر مشربه
ركبك لفظ قوافيه مغايرة * (١) وإطباء بضره
عرضت عرضك في عرض العروض بما يري وفردت فيه شيم خلبه
فما أجدت بهجو الرافضي ولا * قصرت في الطعن في السني ومذهبه
(قلت الروافض قوم لا خلاق لهم من أجمل الناس في قول وأكذبه)
قصرت من هجوم في قصر جهلهم * وأكذب في العلم خب أربع باعیه
هم أكذب الناس في قول وفي عمل * وأعظم الخلق جهلا في ثوبه
وهم أقل الوري عقلا وأغلظهم * عن كل خير وأبطا عن تكسبه
وكل عيب يرد الشرع قد جعلوا * هم جند ابليس بل فرسان مقتبه
وقلت أيضا وشر القول أبعد * عن الصواب فرم تحصيل أصوره

(١) بياض متروكة بأصله

قوله والكذب في العلم الخ كذا وقع هذا الشعر وانظر ما تركيه وامامنا كته مصححه

(والناس في غنية عن ردِّ افكهم * لهجنة الرقص واستباح مذهبه)
 أكل ما ظهرت في الناس هبته * يصير أهلا لأعمال التكبر به
 والله لا غنية عن ردِّ افكهم * بل رده واجب أعظم عوجبه
 أين ~~كون~~ يسبون العصاة والأسلام يختال زهوا في نصيبه
 هدام قال شيع لم يقل أحد * به ولا رط جهسم في تحزبه
 والله لولا سيوف من أئمتنا * في أهل الرضى لا تلوى ومنكبه
 لأضحت السنة الغراء دائرة * بين البرية كالعناق وأغربه
 (وقتل للرجس لم تظهر خلائفه * داع إلى الرضى غال في تعصبه)
 (لقد تقول في العصب الكرام ولم * يستحى مما اقترأ غير منجيته)
 أيسكت الناس عن هذا ودعوتهم * إلى الضلالة واستعلاء منصبه
 وما تقول في العصب الكرام وما اشتهر * فيهم ولم يرجم بكوكبه
 أترك الأمر بالمعروف ومطرحا * والهمى عن منكر ما من يقول به
 كلاد من رفع السبع الطباقي على * وجه الثرى وتعالى في تحجبه
 لنقد فتى على بطلان مذهبه * بصارم الحق مسلولاً ومهر به
 حتى ينفى إلى الاسلام عن كتب * ويترك الكفر مقصي غير مكتبه
 وتقدم اليوم من أصحابنا كتب * رد على الرضى زميته بأشبهه
 (ولا بن نية رد عليه وفي * بمقصد الرد واستيفاء أضربه)
 كما زعمت وأوفى بالقاصد مع * كيد الحسد ومع ارغام أرتبه
 حسنا وضرت بها بالحسن شاهدة * لها وما الحسن الا ما شهدت به
 وقتل بغيًا وعدوا شابه حسد * والشوب يظهر حيناً من مشوبه
 (لكنه خلا الحق المبين بما * يشوبه كدر في صفو مشربه)
 (يحاول المشو أنى كان فهو له * حيث سير بشرق أو يغفر به)
 (يرى حوادث لا مبداً لاؤها * في الله سبحانه عما يظن به)
 والله ما مال أهل الرضى انخصوا * هذا المقال وقد صلبوا بصيبه
 هذى تصانيف هذا الشيخ سائرة * بشرق ذا الكون لا تخفى ومغربه
 صفو بلا كدر طابت مواردها * لذينة ~~كعنى~~ نخل وأعذبه
 دليلها الآسى والاخبار ساقها * والعلم يعرض فيها خيل موكبه
 لكن عيون العدا تبتدى المحاسن في * ثوب المساوى فاجب من تقلبه

انظر بعين الرضا تبصر بها حيا * فأعين السخط عني عن تحبسه
 وسمت بالحشواهل الحق اخلوا * وظائف العلم من قول بأطيعه
 قوم أناهم صحيح النقل فاتبعوا * سبيله وحسوه من مكذبه
 وأثبتوا لاله العرش ماثبت * فيه القول بلا شبه يقاس به
 فرام بعض أولي التعطيل دحضهم * فأب من قصده الادنى باخيه
 فكل من قصرت في العلم رتبته * وقيل دنيا تجرأ في توبته
 فأجد المصطفى عودي وقيل له * مذم وتغالوا في تحبسه
 وقيل ساحر أو مجنون أو رجل * معلم كاهن يسمو بأكعبه
 لو كان الاسم يشين الفعل في رجل * لسان خير البرايا من ملقبه
 أما حوادث لا مبسدا لأولها * فذلك من أغرب الحمى وأعجبه
 قصرت في الفهم فأقصرت في الكلام فاق * ذاعلك اندرج فاصقر كعتبته
 لو قلت قال كذا ثم الجواب كذا * لسان مخطئ قول من مصوبه
 أجلت قولاً فأجلت الجواب ولو * فصلت فصلت تبياناً لأغربه
 ان قلت كان ولا علم لديه ولا * كلام لا قدرة أصلاً كقترته
 أو قلت أحدها بعد استحالتها * في حقه سميت نقض ما احتجبت به
 وكيف يوجد بعد استحالتها * منه أبقدر ميت رفع منكبه
 أو قلت فعل اختيار منه تمتنع * ضاهيت قول امرئ مغرباً أنصبه
 ولم يزل بصفات الفعل متصفاً * وبالكلام بعيداً في تقر به
 سبحانه لم يزل ماشاء يفعل به * في كل ماز من مامن معقبه
 نوع الكلام كذا نوع المعال قديماً * لا المعين منه في ترتبه
 وليس يفهم ذو عقل مقارنة المفعول مع فاعل في نفس منصبه
 يحب يبغض يرضى ثم يغضب ذاك * من وصفه أرضه بعدا للغضب
 وانخلق ليس هو المخلوق تحسبه * بل مصدر قائم بالنفس قادر به
 وقول كن ليس بالشئ المكون والصغير يعرف هذا مع تلعبه
 فالمصطفى قال كان الله قبل ولا * شئ سواه تعالى في تحبسه
 وقلت من بعده هذا قول ذي حسد * أخطأ الهدى وتجاري في تنكبه
 (لو كان حيارى قولي ويسمعه * رددت ما قال رداً غير مشتبته)
 (كجاء رددت عليه في الطلاق وفي * ترك الزياره أقفوا اثر سبسه)

فصحت نفسك في هذا المقال ولم . تشعروعت عن المرمى وأخصبه
عزفنا أن ما قد قلت ليس لوجه الله قبل السر أقم بمنصبه
اذلوا ردت بيان الحق قلت به . في محضر الخصم أمامي مغيبه
ما ذاك صلب بل خوف الجواب كما . أحببت قبل به من مصوبه
ذا شأن من لم يجر دصار ما ذكر . ماضي القراء بن عضاض من مجزبه
لكن اذا الاسد الضرع غاب عن الشعر ينسمع فيه ضج تعلبه
كذا الجبان خلا في البر صاح ألا . مبارز وتعالى في توبه
ولو سمعت جواب الرد رحت قتي . من أعظم الخلق عن جرم وأتوبه
وقد كفا في أبو العباس كلفته . كذا أرحت لسانی غیر متعبه
ووافقه سره الناس عن كتب . من أهل مذهبه أو غير مذهبه
من أهل بغداد والآيات شاهده . لهم وللق مصباح يبينه
عبت الذي قال ما فيه الخلاف من ابغ فاع التلاوت ولو أفتي بأعربه
وقلت تنكح زوجا غيره ونكاحها مع الخلف باق في تذبذه
وكيف تنكح من لم تبر عصمتها . بلا خلاف لشخص مع نجبه
وفي الرياذه لم تنصف رددت على . ما لم يقبله ولم تمرر بسببه
ردا ملخصه أنشاء أذكرها . اما حديث ضعيف عند مطلبه
لما صحیح ولكن لا دليل به . على مرادك بل هدم لمنصبه
اما يجعل لفظ قول خصمك من . أقوى المقال به قسرا أو صوبه
اما بلا علم لي والجهل غايته . أيعذر الشخص فيما لا أحاط به
فأى رد لمعري قد رددت وما . ذاقلت اذ قلت أقفو اثر بسببه
ان كان عندك في شد الرحال الى القبر نقل فعارضه بموجبه
ليعرف الحق من كان أنا ظنر . خال من العلم ناء عن تعصبه
أنى وذلك كالتعفاء في عدم . وكالسنديل يحكى مع تعبه
ما أنت الا كما قد قبل في مل . خالف لتعرف مشهور لضربه
فشيئا بصريح الحق بجته . ونقد نقلا زيف في نقله
فن أحق بحق القول ان ظهر الانصاف مرتعا من فوق مرقبه
(وقلت ما بعده الرد قائده . هذا وجوه مما أضرب به)
ما ذا الكلام وبامعناه قل له . أمدح أم هجو أو ترب عن معربه

قوله من أعظم الخلق كذا في الأصل
ولعل الوجه من أبعد الخلق الخ كما
هو ظاهر كتبه معصيه

ما ذاك الجوهر المضمون ويحل هل ، تعنى به الشيخ أوردًا لمذهبه
 فان يك الشيخ ماذا الطعن فيه أو السجواب عن قوله نور بهيه
 (والرّد يحسن في حالين واحدة . لقطع خصم قوى في قلبه)
 (ومالة لاتنفع الناس حيث به . هدى ويرى لديهم في تكسبه)
 كتم العلوم حرام لا يجوز لذى . علم يضمن بعلم عند طلبه
 والرد في الحالة الأولى مضى هدرًا فاستدرك الحال الأخرى قبل مذهبه
 فقل ورد أن اسطعت السبيل إذا . واقع به الناس كي تحظى بأثوبه
 حاشا وكلا وأنى بالسبيل الى . رد الصواب وقد وافى بكبكيه
 قل كي ترى سنناتين في سنن الهدى تنكس جهما عن نوبته
 وروبطه وتريك الحق أظهر من . شمس الضحى وهلالا وسطعيه
 وقلت اذضاهى نوح اللام عك له ما يوهى المرطعنا في جويبه
 (وليس للناس في علم الكلام هدى . بل بدعة وضلال في تطله)
 آنت أم هورد المطلق الافن المغموى بأصوب منقول وأصلبه
 فالشيخ ما احتج من علم الكلام بما . يخالف العقل بل تكثير مقنيه
 أراد يعلم شيخ الرفض أن جميع الخلق رد عليه في تألبه
 وطالما دل أهل العلم قاطبة . بالنقل والعقل تقريراً لأصوبه
 وجهه أخطأ لم تعلم بأن له . أجر اجتهاد فقصر في تنزيهه
 لقد تجعرت فيه واسعا وكذا لـ الشافعى الذى تعزى لمذهبه
 ثم اختنت بقول رد آخره على مقدمه نكصا لاعتقبه
 (ولئى يدفيه لولا ضعف سامعه . جعلت نظم بسيطى في مذهب)
 عبت الكلام بديا وافتضرب به . أخيرا اعجب لبائيه محزبه
 زعمت فيه ضلالا ثم قلت ولئى . فيه يد بسطت جهل محصبه
 هذا لعزى كرامات لصاحبها . اذ صد شائعه عن كل مأربه
 وليس هذا بحمد الله أوله . من الكرامات فى أصحاب ينزبه
 وقعت فى الشيخ اذ رد الروافض فى . قعر الحضيض وكانوا فوق مرقيه
 أوهنتا فيك رفضا فى كلامك والآنسان قد يتسلى من تحت مذبزه
 وذات مسدرا الفتى تيدو لصاحبه . من فرح تارة أو من تفضيه

ولا اعتبار بمنزلة من هماتهم ، دين التقيّة غالوا في تلزيه
وقد كفنا امام الوقت أمرهم ، بالرد إذ سار في شرق ومغربه
ففضله كضياء الشمس منخبة ، وأد النجى طاهر برى بأشبهه
أدى أصول الهدى للسار واجهة ، كالبدوحين تحلى وسط غيبه
سارت تصليقه في العالمين ميسر النيرين فاعذر عمر له (١)
حرى العلوم مجدا في تطلبا ، إذ غيره المال أخفى جلّ مطلبه
لم يعلموا علمه من أجل ذا حسدوا ، والناس أعداء مالا يعلمون به
لم يشهم عنه لادين ولا ورع ، عروا وصموا ولجسوا في تأنيبه
امام صدق له في العلم مرتبة ، شما يحجمه فيها ومعبره
بدت له ريشة الدنيا وزهرتها ، فسردها وتغادى في تحجبه
وغيره بذل الدين الكرم في ، فحصيلها ونهاى في توثبه
شتان بينهما في الحكم ياسكى ، كم بين صادق قول من مضربه
فالعلم والفقر مقرّونان في قرن ، والمال والزهد في شرق ومغربه
لأنّ العرش يحى أهل طاعته الدنيا حتى أهل مريض ما يضربه
فشيئا زلّ الدنيا وزينتها ، رخصه من هواها في تعذبه
والله لم لو يكن بالدين منسا ، أثمت فيه الاعادى عن معتبه
فالفتن قيده التقوى ومدبها ، زلّ الجبال وتأنيب لطلابيه
فهذه بذء أوردتها عللا ، عن ابن تيميه نصرا لمذهبه
والحمد لله جدا أستعين به ، على ذوى السدع الأعدا لمنصبه
ثم الصلاه على خير الورى شرفا ، وصحبه ومن استهدى بكوكبه

(١) كذا وقع في الاصل بدون نقط

وقال الشيخ الامام العلامة أبو عبد الله محمد بن جمال الدين يوسف الشافعى البغدادى ردا على السبكي
في رده على الشيخ الامام شيخ الاسلام ابن تيمية رجه الله

الحمد لله حمدا مستزينا - فصل الاله وان ما أمرت به
وأستعين به في كل معصية - تأتى فها ما عبد يستعين به
فهو الاله الكريم الواحد الاحد - فزاد الجحيم لبيد يستعين به
ثم الصلاه على المختار ما طلعت به شمس وما قد سرى نجم بغيره
وبعد فاصبح كلاما قد تفوهه - فاضى القضاة تقى الدين وأنتبه

أعنى أبا الحسن السبكي حين غدا * يبقى من الأمر ما لا يستقل به
فقال يذكر ما ردا لإمام على * حزب الروافض ردا غير مشتببه
أعنى ابن تيمية الخير الذي شهدت * بفضل فضلاء الناس والنسب
فاستحسن الرديح راح بعده * بما أزال من الاشكال والنسب
لكنه بعد هذا المدح خالفه * وقال أبيات شعر غير منجبه
(١) ان الروافض قوم لاخلق لهم * من أجهل الناس في علم وأكذب
والناس في غنية عن ردا فكهم * لهجنة الرفض واستفاح مذهبه
وابن المطهر لم تظهر خلافه * داع إلى الرفض غال في تعصبه
لقد تقول في العصب الكرام ولم * يتقى مما افتراه غير منجبه
ولابن تيمية رد عليه وفي * بمقصود الرد واستيفاء أثره
لكنه خطأ الحق المبين بما * يشوبه كدرفي صفو مشربه
يحاول الحشو أني كان فهو له * حيث سير بشرق أو بغربه
يرى حوادث لا مبد إلا لها * في الله سبحانه عما ينظن به
لو كان حيا يرى قولي ويسمعه * رددت ما قال ردا غير مشتببه
كما رددت عليه في الطلاق وفي * ترك الزيادة أقفوا أثر سببه
وبعد لا أرى الرد فائدة * هذا وجوه ردهما أضرب به
والرديح حسن في حالين واحدة * لقطع خصم قوي في تغلبه
وحالة لا تنفع الناس حيث به * هدى ويرجع لديهم في تكسبه
وليس الناس في علم الكلام هدى * بل بدعة وضلال في طلبه
ولي يذنبه لولا ضعف سامعه * جعلت نظم بسطي في مهذه
هذا الذي قاله السبكي من تجللا * وبليسط انتهى في بعض أثره
فقال من تجللا للحق متصرا * عبد رد عليه في تأدبه
يا أيها الرجل الحامي لمذهبه * ألزمت نفسك أمرا ما أمرت به
تقول في باغضى أصحاب الرسول ومن * يرى مسيئتهم أصلا للمذهبه
والناس في غنية عن رد فكهم * هذا هو الأقل لكن ما شعرت به
بل رده واجب نصا ومعذرة * ونصرة لسبيل الحق من شبه
إذا تقول في العصب الكرام فما * ذا وجوبه عليه يا ذوى التبه
وقد علمت بان انتقص داعية * إلى الضلال بل لا ريب ولا شبه

(١) قوله ان الروافض تقدم في
القصيدة الاولى قلت الروافض ووه
في علم تقدم هنالك في قول وقوله بعد
وابن المطهر تقدم وقلت للرجس
وكل صحيح كتبه معصمه

وما نسبتم الى الشيخ الامام تقي الدين أحمد أمر لا يخص به
من قولكم خلط الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
يحاول الحشو أو في كونه فهو له « حيث سير بشرق أو بغربه
يرى حوادث لا مبدا لاولها » في الله سبحانه عما يظن به
لقد علم بأن السادة السلف الماضين ماتوا عما أنزبه
هم القرون الأتية الرسول على « تفضيلهم وأزالوا كل شبه
لأن ردت عليه في مقالاته « فقد ردت عليهم فأدروا نبيه
كذا الأئمة أهل الحق كلهم « يرون ما قاله من غير ما جبه
فرّدكم ليس مخصوصا بواحد منهم « بل بالجميع وهذا موضع الشبه
هنا جعلت الأتي قالوا مقالاته « ليستين خطاهم من مصوبه
فكلهم خاطوا الحق المبين بما يشوبه كدر في صفو مشربه
ان كان ذلك حشوا لا يدرك يرى « وكلهم أنت تقفوا اثر سببه
فالحشو فريضة جهمي ومعتزل « فامدح وذم عاباء الكتاب به
وانظر لوازم ما حاولته طلبا « فنية المرة تلقى عند مطلبه
وخذ أدلة ما قالوه واتصصة « من الكتاب ودع ما قد هذوته
فالرب سبحانه ما زال متصفا « بكل وصف كمال عند موجه
ذاتية وكذا فعلية وردت « بها النصوص بل الرب ولا شبه
كما تراها على قسمين قائمة « به يقينا يراها من أقر به
هو القديم بأوصاف منزّهة « عن الحدود كأناتيك فانتبه
حي سمع به سير فادر حمد فرد جليل عظيم الشأن فأرض به
فهذه كلها ذاتية وردت « ومثلها في المعاني غير مشتبه
كذا وقعية فانتظر مثالهما « وقس عليه وراع الفرق نتجه
يجب بيقض يرضى يستجيب يرى « يحيى يأتي بلا كيف ولا شبه
وخالق قبل مخلوق يكوّنه « وقاهر قبل مقهور يكون به
وراحم قبل مرحوم فيرحمه « ورازق قبل مرزوق يأخر به
عن أمر صدر المخلوق أجمعه « والأمر ويحك لاشك يقوم به
وقد تكلم رب العرش بالكتب المنزلات كلاما لا شبيه به
ولم يزل فاعلا وأقائلا أزلا « اذا بناء وهذا الحق فأرض به

هذه حوائث لا يبدأ لأولها * بالنص فاقلمه يا قوم وانته
 اذهى صفات لموصوف بقوم * قدية مثله من غير ما شبه
 ومنه القوم مررها كما وردت * من غير ثابتة التكيف والشبه
 ولا يرون بتعطيل الصفات كما * يقول جهنم ومن والآفة الشبه
 ما شبه الله الا عابد منها * يدعى باخبت معبودا وغربه
 ولا يعطل الاعابد عندما * وليس يدري له ربا يلوذبه
 سوى الباطل ما يختاره عينا * يرى أمانيه تسرى بحركه
 لا يستغنى الى ما جالس من أثر * بفرد القول منه أو مركبه
 والجهنم معبوده يعني تطلعه * وليس يفهم الا ما أشربه
 والاتحادى مع أهل الحلول لهم * مجال في كنفات الجهم فادربه
 من دره دخلا في كل فاسدة * راحت عليهم وما اصيل معربه
 وما رددت عليه في الطلاق * حققت نقلا ولا عقالا لمفتربه
 بل طسد القصد أعمى الذهن منك * هي عادة الله فيمن شأن مذهبه
 نزلت حول جاء حكمي ثنائه * فما عاوت عليه بل عاوتبه
 وقد أبا بك فاقتر في الجواب ترى * سيفا تجول المنايا عند مضربه
 أخذت منه علوما فانصرت بها * على سواء وكانت من مذهبه
 وجزتها بحجرات من مفصلة * فنصل الآن ما أجلت فخطبه
 وهكذا كل من سارت ركائبه * يفوق خطاه فسايل من مجرته
 وان نبعت باردين لست له * كهوا ولا أهل هذا العصر فانتبه
 كم يجر علم آناه عاد ساقية * وكم جهول آناه صار متنبه
 وما نرى لكم في التعلق فائدة * غير التعمق في التعماد من شبه
 أين السرايا مكانا في ترفعها * من الترى قال هذا كل متنبه
 من ذا يقين نقي البلبل من درن الدنيا وأمراضها يوما بأجره
 لو كان عندك انصاف ومكرمة * وجود معرفة أودهن متنبه
 ليكن تقصروا وقفوا بجهد علما ودينا وأمرنا تغلن به
 لو وفق الله أهل الأرض قاطبة * الى الصواب لسا رواخلف مذهبه
 وما نبت إليه عند ذكركم * ترك الزيادة أمر لا يقبله
 فقد أبا بكم عن نا باجوبة * أزال فيها مدى الاشكال والشبه

(١) قوله فيمن شأن مذهبه كذا
 وقع في أصله وانظر كتيبه محسبه

وقد تبين هـذا في مناسـه . لكل ذى فطنة فى القول معربه
 وميتـوه سـهتان يشان به فـلقه ينصفه بمن رماه به
 وفى الجواب أسـور من تدبرها ، سقى الـامـهـا من صـقـومـشـربه
 ولم يكن مانعا نفس الزياره بل ، شد الرحال اليها فـادـر واثـبه
 تمسكا بصـحـبـه الثقـل متبعا ، خـير القـرون أولـى الصـقـيق والـبـه
 مع الاثـمـة أهـل الحـق كلهم ، قالوا كما قال قولا غير مشـبه
 وقد علمت يقينا حين وافقه ، أهل العراق على فتياه فافت به
 هذا وقد قلت فيما قلت مرتجلا ، فيما تقدم قولا غير منـصـبه
 لو كان حيا يرى قولى ويسمعه ، رددت ما قال ردا غير مشـبه
 فابرز ورد تـرى والله أجوبة ، مثل الصواعق تردى من تمزبه
 عقلا وتـقـلا وآيات مفصـلة ، من كل أروـعـنـهم القلب متـبـه
 ماضى الجنان كـمـذا لـيـفـفـفـكرته ، ريك ظما ونـزـا فى تاديه
 وقد ذهـن اذا جالت فـريـحـته ، يكاد يخشى عليه من تـلـهـبه
 يقابلون الذى يأتى بمشـبه ، من الكلام ولا يخشون ذا النـبـه
 فنزل القوم فى أعلى منارلهم ، فليس ذو منصب يحـمـى بمـنـصـبه
 وانظر الى من لمضى فى الارض من أمم ، ولا تكن سالكا فى اثر سـبـبه
 ان الاله يجازى كل ذى عمل ، بـنـل احـسـله أو قـمـ مـكـسـه
 هذا جوابك يا هذا موازنة ، بحرا وقامية فى التظـم والشـبه
 والحمد لله جدا لانفاده ، جار على مر ما يقضى وأطـيه
 ثم الصلاة على خير الورى شرفا ، محمد المـطـفى الـهـادى بـذـبه
 وآله والعصـاب الغـر كلهم ما أشرف الجـومـن أنوار كوكـبه

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(فہرست)

المجلد الاول

من

کتاب منہاج السنۃ النبویۃ

(فهرست الجزء الاول من كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة)
والقدرية الامام شيخ الاسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم
الشهرستاني تيممة روحه الله

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	خطبة الكتاب	١٠٩	مطلب في معنى الازل
٤	فصل قلنا أخواف طلب الرد لهذا	١١١	مطلب في ابطال قول الفلاسفة
٥	انضلال المبين الخ	١٢١	الواحد لا يصدر عنه الا الواحد
٥	فصل وهذا المصنف سمي كتابه منهاج	١٢١	مطلب التسلسل فوعان
٨	انكرامة في معرفة الامامة وهو	١٢١	مطلب الدور فوعان
٩	خبري بان يسمى منهاج انتدامة الخ	١٢٤	فصل وأما قول الرافضي وجوزوا
٩	مصيب سبب تسمية شيعة بالرافضة		عليه تعالى فعل القبيح والاخلال
٩	مطلب حقايق الشيعة		بالواجب الخ
١٠	مطلب لانهم انتظروا خرافاتهم فيه	١٢٦	فصل وأما قوله وذهبوا الى آله تعالى
١٣	فصل ونحن نبين ان شاء الله تعالى		لا يفعل لغرض الخ
	خريفة لاستقامة الخ	١٢٧	فصل وأما قوله عنهم انهم يقولون انه
١٣	مطلب الخوقوف على الرافضة وشيوخها		فعلى لا يفعل ما هو الاصل لعباده الخ
١٦	الفصل الاول قال المصنف الرافضي	١٢٩	فصل وأما قوله انهم يقولون ان
	ما بعد هذه رسالة شريفة الخ		الطبع لا يستحق قواها والعاصي
٢٠	مطلب يتعلق بالامام المنتظر		لا يستحق عقابا الخ
٢١	مبحث انكلام على لغض والياس	١٣٠	فصل وأما نقله عنهم انهم يقولون
	والتعصب والغرث		ان الانبياء غير معصومين الخ
٢٣	مبحث في اصول الدين عند الشيعة	١٣١	مطلب اتخاذ القبور مساجد
	ونحوه	١٣٢	مطلب الكلام على زيارة القبور
٢٥	نصل شئ في قول الرافضي	١٣٢	فصل وأما قوله عن أهل السنة انهم
	انهم انزل في قلنا لذهب في هذه		يقولون ان النبي صلى الله تعالى عليه
	لمسئلة ذهب الامامية الى ان الله		وسلم ينص على امامة أحد الخ
	عدل حكيم الخ	١٣٦	مطلب الكلام على الامامة
٣٢	مطلب في الحكم والمصلحة والتعليل	١٤١	فصل وأما قول الرافضي انهم يقولون
٤٧	فصل ثم انه يمكن تحوير هذا الدليل الخ		الامام بعد رسول الله صلى الله عليه
٦٣	مطلب البراهين العشرة التي استقصاها		وسلم أبو بكر بمباينة عمر الخ
	الرازي في مباحثه المشرقية والكلام	١٥٠	قال المصنف الرافضي الفصل الثاني
	في ابطالها		في ان مذهب الامامية واجب
٨٦	مطلب تاريخ الملاحدة من المتفلسفة		الاتباع الخ
	وغيرهم		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢٢٨	مطلب دعوى عصمة الاثمة	١٥٥	مطلب في أن تصدق على كرم الله
٢٢٩	مطلب القياس والرأي		وجبه بجماعته لأصله الخ
٢٣٣	مطلب الكلام على الصفات	١٥٩	مطلب في أن النقية من أصول دين
٢٣٧	فصل قال الرافضي المصنف وقالت		الرافضة
	يجاعة الحشوية والمنسوبة أن الله	١٦٥	مطلب كذب المصنف الامامي
	تعالى جسم له طول وعرض الخ	١٧١	فصل قال الرافضي انما كان مذهب
٢٤٢	مطلب أنواع السقطة		الامامية واجبا الاتباع لوجود الخ
٢٤٧	مطلب معنى الجسم وقول الكرامية	١٩٨	مطلب ما قبل في الجسم
	في تفسيره	١٩٩	مطلب المادة والصورة والهوى
٢٥٠	مطلب الكلام في لفظ الجهة	٢٠٧	مطلب اختلافا الروافض
٢٥٩	مطلب أقوال بعض المجسمة		وانقسامهم الى تسع فرق
٢٦١	فصل قال الامامي وذهب بعضهم	٢٠٨	فصل المقصود هنا أن يقال لهذا
	الى ان الله ينزل كل ليلة جمعة الخ		الامامي وأمثلة ناطقوا اخوانكم
٢٦١	مطلب كذب الرافضة على البغداديين		هؤلاء الرافضة في التوحيد الخ
	في العقائد	٢١٢	فصل وما عوله عن الامامية انهم
٢٦٢	فصل قال الرافضي المصنف وقالت		يقولون ان الله تعالى قادر على جمع
	الكرامية ان الله في جهة فوق الخ		المقدورات الخ
٢٦٤	فصل قال وذهب آخرون الى أن الله	٢١٣	مطلب أقوال العباد
	قد لا يقدر على مثل مقدور	٢١٤	مطلب في الوعد
	الصيد الخ	٢١٥	مطلب مروية
٢٦٤	فصل قال الرافضي وذهب الاكثر	٢١٦	مبحث اشبهة والفرقية
	منهم الى أن الله يفعل القبائح الخ	٢٢١	فصل وثمة قوله فان أمره ونهييه
٢٦٧	فصل قال الرافضي وهذا يستلزم		واختياره حادث لاسمالة أمر المعدم
	أشياء شنيعة منها أن يكون الله أظلم		ونهييه الخ
	من كل ضالم الخ	٢٢١	مطلب مسألة الكلام
٢٦٩	مطلب حديث آدم وموسى	٢٢٢	مطلب الكلام الحادث
٢٧٤	مطلب هل تقدر قبيل الفصل أم	٢٢٦	مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلاة
	عنده		والسلام

الجزء الاول

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقدرية
تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة
المجاهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين
شيخ الاسلام ابي العباس تقي الدين احمد بن
عبد الحليم الشهير بابن تيمية الحراني
الدمشقي الحنبلي المتوفى
سنة ٧٢٨ تفع
انقلبه آمين

(وجهاء شبه الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)
للزلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ييولاق مصر المحمية

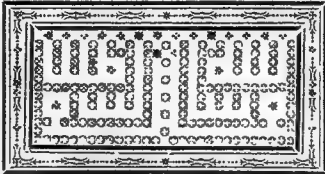
سنة ١٣٢١ هجرية

(القسم الادبي)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدته ونسبحه ونستغفره
ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن
سيئات أعمالنا من يهده الله فلا
مضل له ومن يضل فلا هادي له
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده
ورسوله صلى الله عليه وعلى آله
وسلم تسليما كبيرا

(فصل) قول أئمتنا إذا
تعارضت الأدلة السجعية والعقلية
أو السمع والعقل أو النقل والعقل
أو الظواهر والنقطة والقواطع
العقلية أو نحو ذلك من العبارات
فلما أن يجمع بينهما وهو محال لانه
جمع بين التقيضين وأما أن يراد
جميعا ولما أن يقدم السمع وهو
محال لأن العقل أصل النقل فلو
قدمنا عليه كان ذلك قدحا في العقل
الذي هو أصل النقل والقدح في
أصل الشيء قدح فيه فكان تقديم
النقل قدحا في العقل والعقل جميعا
فوجب تقديم العقل ثم النقل ولما
أن يتأول ولما أن يفوض وأما
إذا تعارضا تعارض الضدين امتنع
الجمع بينهما ولم يمتنع ارتفاعهما
وهذا الكلام قد جعله الرازي
وأتباعه قافوا كلما فيما يستدل
به من كتب الله وكلام أنبيائه وما
لا يستدل به وله هذا ردوا
الاستدلال بما جاء به الأنبياء
 والمرسلون في صفات الله تعالى وغير
ذلك من الأمور التي أنشأ بها وطن
هو لا أن العقل يعارضها وقد
يضم بعضها إلى ذلك أن الأدلة
السجعية لا تفيد اليقين وقد بسطنا



(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال الشيخ الإمام العالم الحبر الكامل الأوسع العلامة الحافظ الخليلي
الأمة ورباني الأمة شيخ الإسلام بقية الأعلام تقي الدين خاتمة
المجتهدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن
أبي القاسم بن تيمية الحارثي قدس الله روحه وتوثر ربه

الحمد لله الذي بعث النبيين مبشرين ومنذرين وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعده ما جاءتهم اليناث فنيا بينهم فهدى
الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له كاشهده وصحله ونعالي أنه لا إله إلا هو والملائكة
وأولو العلق أقاموا القسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي ختمه
أنبياءه وهدى به أوليائه وبعثه بقوله في القرآن الكريم لقد جاءكم رسول من أنفسكم
عزيز عليه ما عنت حرم بص عليكم المؤمنين رؤوف رحيم فان قولوا فقل حسبي الله لا إله
إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم صلى الله عليه أفضل صلاة وأكمل تسليم
(أما بعد) فانه أحضر إلى طائفة من أهل السنة والجماعة كتابا صنفه بعض شيوخ
الرافضة في عصرنا صنفها هذه الضاعة بدعوة إلى المذهب الرافضة الأمامية من أمكنه
دعوتهم ولأن الأمور وغيرهم أهل الجاهلية ممن قلت معرفتهم بالعالم والدين ولم يعرفوا
أصل دين المسلمين وأعلمه على ذلك من عاداتهم غائبة الرافضة من المتظاهرين بالإسلام من
أصناف الباطنية الملقدين الذين هم في الباطن من الصابئة الفلاسفة الخارجين عن حقيقة

الكلام على قولهم هذا في الأدلة السجعية في غير هذا الموضع وأما هذا القانون الذي وضعوه قدس بقوم الله طائفة متابعة

منهم أبو حامد وجعله قانونا في جواب المسائل التي سئل عنها في نصوص أشكلت على السائل كالمسائل التي سأله عنها القاضي أبو بكر

ابن العربي وخالفه القاضي أبو بكر في كثير من تلك الاحوجه وكان يقول شيئا اوجها بدخل في بطون الفلاسفة ثم اراد ان يخبر عنهم
فما دبر وحكي هو عن ابن سائده انه كان يقول انما خرج الضالعة في الحديث (٣) ووضع أبو بكر ابن العربي هذا فانما آخر

متابعة المرسلين الذين لا وجودون تابعين الاسلام ولا يحزمون اتباع ما سوا من الاديان
بل يحطون المال عزلة المذهب والسالك التي يسوغ اتباعها وأن التوبة نوع من السياسة
العامة التي وضعت للصحة العامة في الدنيا فان هذا الصنف يكفرون ويظهرون اذا كثرت
الجاهلية وأهلها ولم يكن هنالك من أهل العلم بالتوبة والمتابعة لها من يظهر أوارها الماحية
لظلمة الضلال ويكشف ما في خلافها من الاكفر والشرك والصل وهو لا يكذبون بالتوبة
تكذبا مطلقا بل هم يؤمنون ببعض أحوالها ويكفرون ببعض الاحوال وهم متفاوضون
فيما يؤمنون به ويكفرون به من تلك الخلط فلهذا يلتبس أمرهم بسبب تعظيمهم للتبوات
على كثير من أهل الجاهلات والرافضة والجهمية هم الساب لهؤلاء المحدث منهم يدخلون الى
سائر اصناف الاحاد في أسماء الله وآيات كتبه الذين كانوا رؤس المحدث من القرامطة
الباطنية وغيرهم من المنافقين وذكر من أحضر هذا الكتاب أنه من أعظم الاسباب في
تقرير مذهبهم عند من مال اليهم من الملاح وغيرهم وقد مضى في ذلك المعروف الذي سماه
خذابنده وطلبوا من بيان ما في هذا الكتاب من الضلال والاطل الخطأ لما في ذلك من
تصريح ائمة المؤمنين وبيان بطلان أقوال المفسرين المحدثين فأخبرتهم أن هذا الكتاب
وان كان من أعلى ما يقوله في باب الحق والدليل فالقوم من أمثل الناس عن سواء السبيل
فان الادة لما قبلتوا معقليه والقوم من أمثل الناس في المنقول والمعقول في المذهب
والتقرير وهم من أشبه الناس عن قال الله فهم وقالوا كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب
السعر وهم من أكذب الناس في التعليل ومن أجهل الناس في العقليات يصدقون من
المنقول عما يعلم العلماء بالاضطراب وأنه من الاباطل ويكذبون بالمعلوم من الاضطراب المتواتر
أعظم تأثر في الامة جلا بعد جلا ولا يجوزون في نقلة العلم ورواة الاخبار بين المعروف بالكذب
أو الغلط أو الجهل بما يتقن وبين العدل الحافظ الضابط المعروف بالعلم والادب وعندهم
في نفس الامر على التقليد وان نظروا قاصته بالهيات فتارة يتبعون المذلة والقدره
وتارة يتبعون الحسة والجبره وهم من أجهل هذه الطوائف بالنظريات ولهذا كانوا عند
عامة أهل العلم والدين من أجهل الطوائف الداخلية في المسلمين ومنهم من أدخل على الدين
من الفساد ما لا يحصىه الا رب العباد فلاحدا في الاسعيلة والتصيرة وغيرهم من الباطنية
المنافقين من باهم دخلوا وأعداء المسلمين من المشركين وأهل الكتاب بطريقهم وصلوا
واستولوا بهم على بلاد الاسلام وسبوا الحرم وأخذوا الاموال وسفكوا الدم الحرام وجرى
على الامة بما عاينتهم من فساد الدنيا والدين ما لا يعلمه الا رب العالمين اذ كان أصل المذهبين
احداث الزيادة في المافقين الذين عاقبهم في حجة على أمير المؤمنين رضي الله عنه فخر قسهم
طائفة بالثار وطلب قتل بعضهم ففروا من سفك الدار ووعده بالجلد طائفة مغيرة فماتوا
عن من الاخبار اذ قد اتوا عن من أوجوا كثيرا قاله على في شبرا كوفه وقومه سمع من حضر
خيرهم لامة بعد نسبها أبو بكر ثم ركب أعاب ابنه محمد بن الحنفية فمات واد الجارى
في صحبه وغيرهم من علماء الخنفة ولهذا كانت الشيعة المتقدمة والذين هموا علما وأكوا
في ذلك الزمان لم يشازعوا في فضيل أبي بكر وعمر وانما كان زاعمهم في فضيل علي وعثمان

أما أهل التبديل فهم نوات أهل اوعهم والتفصيل وأهل النحر يقولون لا ويل فاهل الزعم والتفصيل هم الذين يقولون ان الانبياء أخبروا عن
الله وعن اليوم الا نرو عن الجنة والدار بل وعن الملائكة ما نرو عنه فبأنه لا امر في نفسه لكم ما طوبوه بما يتنبهون به ويتوهمون به

أن الله جسم عظيم وأن الأبدان تعاد وأن لهم نعيم محسوسا وعقابا محسوسا وإن كل الأبرار ليس كذلك في نفس الأمر لأن من مصلحة
الجهور أن يخاطبوا بما يتوهمون به ويتخيلون أن الأمر (٤) هكذا وإن كان هذا كذبا فهو كذب لمصلحة الجمهور إذ كانت دعوتهم

ومصلحتهم لا تمكن الإبهام هذه الطريق وقد وضع ابن سينا أمثلة قانونهم على هذا الأصل كالقانون الذي ذكر في رسالته الاضحية وهؤلاء يقولون لا نباهة قصدوا بهذه الالفاظ ظواهرها وقد صدوا أن يفهم الجمهور منها هذه الظواهر وإن كانت الظواهر في نفس الأمر كذبا وأطلا ومخالفة لما قصدوا أفهام الجمهور بالكذب والباطل للمصلحة ثم من هؤلاء من يقول النبي كان يعلم الحق ولكن أظهر خلافه للمصلحة ومنهم من يقول ما كان يعلم الحق كما يعلمه نظار الفلاسفة وأمثالهم وهذا يفضلون الفيلسوف الكامل على النبي ويفضلون الولي الكامل الذي هذا المذهب على النبي كما يفضل ابن عربي الطائي قائم الأولياء في زعمه على الأنبياء كما يفضل القاراي وبشر بن فائق وغيرهما الفيلسوف على النبي وأما الذين يقولون إن النبي كان يعلم ذلك فقد يقولون إن النبي أفضل من الفيلسوف لأنه علم ما علمه الفيلسوف وزاد ما لم يكن أن يخاطب الجمهور بطريقة يهمل عن مثلها الفيلسوف وابن سينا وأمثلة من هؤلاء وهذا في الجملة قول المتفلسفة والباطنية كاللاحدة الاسميّة وأصحاب رسائل اخوان الصفاء والقاراي وابن سينا والبحر وردى المقتول وابن رشد الحفيد وملاحدة الصوفيّة المتأخرين عن طريقة المشايخ المتقدمين من أهل الكتاب والسنة كل من عربي وابن سبعين وابن الطيف صاحب رسالة يحيى بن عثمان الانشي وخلق كثير غير هؤلاء ومن الناس من وافق هؤلاء فيما أخبر به الانبياء عن الله تعالى فقد واه القليل دون التحقيق وبينان الأمر

وهذا مما يعرف به علماء الشيعة الأكبر من الأوائل والآخر حتى ذكرتم ذلك أو القاسم البجلي قال سألت سائلا شريك بن عبد الله فقال له أيما أفضل أبو بكر أو علي فقال له أبو بكر فقال له السائل تقول هذا وأنت شيعي فقال له نعم من لم يقل هذا فليس شيعيا والله لا قدر في هذه الأعداد على مقال إلا أن غيره هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عرف كيف زندقته وكيف تكذبه والله ما كان كذا ما نقل هذا عبد الجبار الهمداني في كتاب تثبيت النسخة قال ذكره أبو القاسم البجلي في التنصص على ابن الراونسي على اعتراضه على الجاحظ نقله عنه القاضي عبد الجبار

(فصل) فلما ألحوا في طلب الرد لهذا الضلال المبين ذاكرين أن في الأعراس عن ذلك خذ لا لأئوسين وثلث أهل الطغيان فوعانهم العجز عن رد هذا البهتان فكتب ما بسره الله تعالى من البيان وفاء عما أخذ الله من المشاق على أهل العلم واليمان وقاما بالقسط وشهادة الله كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا أقامين بالقسط شهداء لله وعلى أنفسكم أو والوالدين والأقربين إن يكن غريبا أو فقيرا فإنه أولى بما لله بالنسبة والهوى أن تصدوا وإن تولوا أو تعرضوا فإن الله كان بما عملون خبيرا وإلى هو تقرير الشهادة والأعراس كتبها والله تعالى قد أمر بالصدق والبيان ونهى عن الكذب والكتمان فيما يحتاج إلى معرفته وإظهاره كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق عليه السبعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بولا لهمافي بيعهما وإن كتما وكذبت بركة بيعهما وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا أقامين بالقسط شهداء ما جعل الله تعالى أمة محمد شهيدا عليه حيث قال وكذلك جعلناكم أمة وسطا تكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وقال تعالى وباعدوا في الله حتى جهاهم هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هوساكم المسلمين من قبل وفي هذا يكون الرسول شهيدا عليكم وتكونوا شهداء على الناس والمعنى عند الجمهور أن الله سبحانه المسلمين من قبل نزول القرآن وفي القرآن وقال تعالى ومن أظلم ممن كتب شهادة عند من الله وقال تعالى وإذا أخذ الله مشاق الذين أوفوا الكتاب ليعينه الناس ولا يكتبونه وقال تعالى إن الذين يكتبون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه لئلا تنس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ولعنهم اللاعنون إلا الذين أتوا وأصلحوا وينتوا فاولئك أنوب عليهم وأما التواب الرحيم لاسما الكتابان إذ العن آخره هذه الأمة أولها كما في الآثار العن آخره هذه الأمة أولها فإن كان عند علم فليظهره فإن كان العلم ومثد ككاتب ما أنزل الله على محمد وذلك أن أول هذه الأمة الذين قاموا بالدين تصديقا وعلماء وعملوا بتبليغا فالعلم فيهم طعن في الدين موجب للأعراس عما بعث الله به النبيين وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع فاعلموا كان قصدهم الصديق سبيل الله وابطال ما جاء به الرسل عن الله تعالى ولهذا كانوا يظهر ون ذلك بحسب ضعف الملة فظهر في الملاحدة حقيقة هذه البدع المضلة لكن راجح كثير منها على من ليس من المنافقين المحدثين لنوع من الشهادة والجملة المخلوطة بهوى فقبل معه الضلالة وهذا أصل كل باطل قال تعالى واتصموا ذاهوى ماضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى إلى قوله أفرايم اللات والعزى ومنها الثالثة الأخرى التي ذكرها

على ما هو عليه دون اليوم الآخر ومنهم من يقول بل قصدوا هذا في بعض ما أخبروا به عن الله كصفات الخبير يقين الاستواء والقول
وغير ذلك ومثل هذه الأقوال يوجب على كلام كثير من التقليل من تنفي هذه (٥) الصفات في نفس الأمر كما يوجب على كلام طائفة

وأما أهل التصريف والتأويل فهم
الذين يقولون إن الانبياء لم يقصدوا
بهذه الأقوال ما في نفس الأمر
وإن الحق في نفس الأمر هو
ما علمناه بعقولنا ثم يجهلون في
تأويل هذه الأقوال إلى ما وافق
رأيهم بأنواع التأويلات التي
يحتاجون فيها إلى إخراج القائل
عن طريقها المصروفة وإلى
الاستعانة بمراتب المحلات
والاستعارات وهم في أكثرها
يتأولونها قد يعلم عقلا أنهم علمنا
أن الأنبياء لم يدعوا قولهم ما جوف
عليه وهذا كثيرا ما يجعلون
التأويل من باب دفع العارض
فيقصدون حل اللفظ على ما يمكن
أن يريد منهم لفظه لا يقصدون
طلب مراد المتكلم به وحله على
ما يناسب حاله وكل تأويل لا يقصد
به صاحبه بيان مراد المتكلم
وتفسير كلامه بما يفهمه مراده
وعلى الوجه الذي به يعرف مراده
فصاحبه كذب على من تأويل كلامه
ولهذا كان أكثرهم لا يجوزون
التأويل بل يقولون يجوز أن يراد
كذا وأما ما معهم إمكان احتمال
اللفظ وأما كون النبي العيني يجوز
أن يراد باللفظ المعنى بذلك اللفظ فإليه
يكون الأمر فيه بالتمسك ويعلم من

الأشئ تلك الأقسام فخير لي أن هي إلا أسما صحتها ثم وأقولكم ما أنزل الله به من سلطان
إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاعلهم من ربه من الهدى فتراه الله رؤوه عن
الضلال والنهي والضلال عدم العلم والنهي اتباع الهوى كما قال تعالى زجهل الإنسان إليه كان
ظنوا به جهولا فالتعلم غاوا والجهول مثال الأمن باب الله عليه كما قال تعالى لعذب الله المنافقين
والمنافقات والمنكرين والمنصرين والذين آمنوا بالله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما
ولهذا أمر الله أن تقول في صلاتنا هذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير
المغضوب عليهم ولا الضالين والضال الذي لم يعرف الحق كالتصاري والمغضوب عليه الغاوي
الذي يعرف الحق ويعمل بخلافه كالهود والصراط المستقيم يتضمن معرفة الحق والعمل به
كما في النظم السابق المهم أرى الحق حقا ووفقا لاتباعه وأرى الباطل باطلا ووفقا لاجتنابه
ولا تحله منتهى ما على فأنس الهوى وفي صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم كان إذا قام من الليل يصلي يقول اللهم رب السموات والأرض والعرش العظيم
السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني
لما اختلف فيه من الحق يا ذاك أنزلني الهدى من السماء صراط مستقيم فمن خرج عن الصراط
المستقيم كان متبع الظن وما تهوى نفسه ومن أمثل عن أتبع هواه يفسد هدى من الله أن الله الله
لا يهدي القوم الظالمين وهذا حال أهل البعد الحافة للكتاب والسنة فأنهم إن يتبعون إلا
الظن وما تهوى الأنفس فيقيم جهل ونظم لاسميا لرافضة فأنهم أعظم ذوى الأهواء جهلا وظلما
بعادون خيرا أولياء الله تعالى من بعد النبيين من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين
اتبعوهما بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه ووالون الكفار والمنافقين من اليهود والنصارى
والمشركين وأصناف الملحدين كالنصيرية والاممليونية وغيرهم من الضالين فيقصدون أكثرها
منهم إذا اختلفت خصمات في ربه من المؤمنين والكفار واختلف الناس في ما جاح به الأنبياء
فهم من آمن ومنهم من كفر سواء كان الاختلاف في قول أو عمل كل طرف بين المسلمين وأهل
الكتاب والمشركين يجهلهم يقولون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن كما قد
جره الناس منهم غير مرة في مثل إعانتهم للمشركون من التبريد وغيرهم على أهل الإسلام بخلافهم
والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك وإعانتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك
في وقائع متعددة من أعظم الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة والسابعة فأنما
قدم كفار التبريد إلى بلاد الإسلام وقتل من المسلمين ما لا يحصى عدده الأرب الأتام كانوا من
أعظم الناس عدوة المسلمين ومعاوني الكافرين وهكذا معاودتهم لليهود أمر منهي حتى جعلهم
الناس لهم كالخير

(فصل) وهذا المصنف سعى كتابه مناجاة الكرامة في معرفة الإمامه وهو خلق بأن
يسمى مناجاة التدايم كما كان من ادعى الطهارة وهو من الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم بل من
أهل الحب والطاغوت والنفاق كان وصفه بالتصديق والتكبر أولي من وصفه بالتطهير ومن
أعظم خيب القلوب أن يكون في قلب العبد غل نخار المؤمنين وسادات أولياء الله بعد النبيين
ولهذا لم يجعل الله تعالى في النبي نصيبا من بعدهم إلا الذين يقولون بنا غفر لنا ولاخواننا الذين

والكلامه والسالبة والكرامة والشعرة وغيرهم وقد كررنا في غير موضع أن لفظ التأويل في القرآن راجع ما يؤيد الأمر به وإن كان
موافقا للقول اللفظ وهو مرفوع في الظاهر وراجع تفسير الكلام ببيان معناه وإن كان موافقا له وهو اصطلاح المقررين للتدعيم

كما لا بد وغيره ويراد به صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح الى الاحتمال المرجوح لئلا يسل يقعون بذلك. وتخصص لفظ التأويل بهذا المعنى انما هو حذفي كلام بعض المتأخرين فاما (٦) الصحابة والتابعون لهم باحسان وسائر أئمة المسلمين كالأئمة الاربعة وغيره

سبقوا بالآيمان ولا تحفل في قلوبنا بالذين آمنوا بنا لنألفهم ورحيم ولهذا كل ينهم
وبين اليهود المشابهة وتابع الهوى وغير ذلك من أخلاق اليهود بينهم وبين النصارى من
المشابهة في الغلو والجهل وتابع الهوى وغير ذلك من أخلاق النصارى مما شبهوا بهؤلاء من
وجوههم لا من وجه ومازال الناس يصفونهم بذلك ومن أخبر الناس بهم الشيء وأمثاله
من علماء الكوفة وقد ثبت عن الشيء أنه قال ما رأيت أحق من الخشية لو كانوا من الطير
كانوا رجا ووكوا من البهائم كانوا أحراراً وأنه لو طلب منهم أن يملأوا البيت ذهباً لئن
أكتب على الأعصاف والله ما كتب عليه أبداً وقد روي هذا الكلام عنه مبسوطاً
لكن الظاهر أن المبسوط من كلام غيره كما روي أبو حفص من شاهين في كتاب الخلف في السنة
حدثنا محمد بن أبي القاسم بن هرون حدثنا أحمد بن الوليد الواسطي حدثني جعفر بن نصير
الضوسي الواسطي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قال الشيء أحد زكريا أهل هذه
الأهواء الفسلفة وشرها الرافضة ما يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة ولكن مقتلاً لاهل الإسلام
ويعال عليهم يهتفونهم على "رضي الله عنه ونفاهم إلى البلدان منهم عبد الله بن سبأ يهودي من
يهود صنعاء نفاه إلى ساءل وأوعده الله بن سائر نفاه إلى خازر وأبذلك أن تحسن الرافضة تحسن اليهود
قالت اليهود لا يصلح الملك إلا في آل داود وقالت الرافضة لا تصلع الإمامة إلا في وليد علي وقالت
النصارى لا حنة في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء وقالت الرافضة
لا جهاد في سبيل الله حتى يخرج المهدي وينادي مناد من السماء واليهود يؤخرون الصلاة
إلى اشتياك النجوم وكذلك الرافضة يؤخرون المغرب إلى اشتياك النجوم والحديث عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتياك النجوم
واليهود تؤخرون عن القبلة تشابهاً وكذلك الرافضة واليهود تؤخرون الصلاة وكذلك الرافضة واليهود
تسأل أئوامها في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون على النساء عداة وكذلك الرافضة
واليهود حرقوا التوراة وكذلك الرافضة حرقوا القرآن واليهود قالوا افترض الله علينا تحسين
صلاة وكذلك الرافضة واليهود لا يخلصون السلام على المؤمنين إنما يقولون السلام عليكم
والسلام الموت وكذلك الرافضة واليهود لا يكون الحجري والمرامى والذئاب وكذلك الرافضة
واليهود لا يرون المسيح على اثنين وكذلك الرافضة واليهود يصفون أموال الناس كلهم وكذلك
الرافضة وقد أخبرنا الله عنهم بذلك في القرآن قالوا ليس علينا في الأيمان سبيل واليهود تصيد
على قرونهم في الصلاة وكذلك الرافضة واليهود لا تصيد حتى يتحقق ربهما امرأتين
بترسوع وكذلك الرافضة واليهود يصفون جبريل ويقولون هو عدو تان الملائكة وكذلك
الرافضة يقولون غلط جبريل بالوحى على محمد وكذلك الرافضة وافقوا النصارى في خصله
النصارى ليس تسلمهم صدقاً إنما ينعون بهم نعماً وكذلك الرافضة يتزوجون بالثعنة
ويصفون الثعنة وفضلت اليهود والنصارى على الرافضة بخصلتين سلبت اليهود خبر أهل
ملكهم قالوا مهاب عيسى وسلبت النصارى خبر أهل ملكهم قالوا حواري عيسى وسلبت
الرافضة من شر أهل ملكهم قالوا أم محمد وأمرها بالاستغفار لهم فسبواهم والسيف عليهم
مسؤول اليوم القيامة لا تؤم لهم راء ولا يشاء لهم ذم ولا يجمع لهم ولا يحجب لهم دعوة دعوتهم

فلا يحسون لفظ التأويل بهذا المعنى بل يريدون التأويل المعنى الأول أو الثاني وهذا المأطن طائفة من المتأخرين أن فقه التأويل في القرآن والحديث في مثل قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله والراشون في العلم يقولون آتيناك كل من عند ربنا وفيه هذا المعنى الاصلاحي الخاص واعتقدوا أن الوصف في الآية عند قوله وما يعلم تأويله إلا الله إنما زعم ذلك أن يعتقدوا أن هذه الآيات والحديث معاني تخاف مدلولها المفهوم منها وإن ذلك المعنى المراد بها لا يعلمه إلا الله لا يعلمه الملك الذي نزلنا القرآن وهو جبريل ولا يعلم محمد ولا غيره من الأنبياء ولا تعلم الأمم ولا تنابون فهم بحسان وأن محمدا صلى الله عليه وسلم كان يقرأ قوله تعالى الرحمن على عرش استوى وقوله الله يصعد الكلم الطيب وقوله بل يا مبسوطان وغير ذلك من آيات الصفات بل ويقول ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا نحو ذلك وهو لا يعرف معاني هذه الأقوال بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله وينظنون أن هذه طريفة السلف وهؤلاء أهل التخليط والتجصيل الذين حقيقة قولهم إن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما أراد الله بما وصفه نفسه من لايات وأقوال الأنبياء ثم هؤلاء منهم من يقول المراد بها خلاف مدلولها الظاهر والمفهوم لا يعرف أحد

من الانبياء والملائكة والصحابه والعلماء اراد الله بها كما لا يعلمون وقت الساعة ومنهم من يقول بل تجزى مدحونه على ظاهرها وتحمل على ظاهرها ومع هذا فلا يعلم تأويلها الا الله فنتكفون حيث آتوا الهاتوا ولا يخالف ظاهرها وقالوا مع هذا

انهما يحتمل على ظاهرهما وهذا ما أنكره ابن عقيل على شيخه القاضي أبي يعلى في كتابه في التاويل وهو لا الفرق مستركون في القول بان الرسول لم يبين المراد بانصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة (٧) ولهذا يجعل كل فريق المشكل من نصوصه غير

ما يجعل الفريق الآخر مشكلا
فذكر الصفات الخيرية التي يقول
انهما لا تعلم بالقليل يقول نصوصها
مشكلة متشابهة بخلاف الصفات
المعلومة بالقليل فانها عند
محكمة بينة وكذلك يقول
من ينكر العلو والرؤية نصوص
هذه مشكلة ومنكر الصفات
مطلقا يجعل ما يشبهها مشكلا دون
ما يشبه اسماء الحسنى ومنكر
معاني الاسماء يجعل نصوصها
مشكلة ومنكر معاد الايمان وما
وصفه بالجنة والشارع يجعل ذلك
مشكلا أيضا ومنكر القدر يجعل
ما يشبه ان الله خالق كل شيء وما
شاء كان مشكلا دون آيات الاصر
والتي والوعد والوعيد والخاص
في القدر بالبر يجعل نصوص
الوعد بل والامر والنهاية مشكلة
فقد يستشكل كل فريق بما لا
يستشكله غيره ثم يقول فيما
يستشكله ان معاني نصوصه لم
يبينها الرسول فمنهم من يقول لم
يعلم معانيها أيضا ومنهم من يقول
بل علمها ولم يبينها بل أحال في بيانها
على الأدلة العقلية وعلى من يجتهد
في العلم تأويل تلك النصوص فهم
مسترون في أن الرسول لم يعلم أولم
يعلم بل جهل معناها أو جهلها الأئمة
من غير أن يفقدوا أو يتفقدوا
الجهل المركب وأما أولئك
فيقولون بل قصد أن يعلم الجهل
المركب والاعتقادات الخاسدة
وغوالة مشهورون عند الأئمة
بالإلحاد والزندقة بخلاف أولئك

مدحومة وكلهم مختلفون جمعهم متفرق كلما أقعدوا نار العرب أطفاها الله (قلت) هذا
الكلام بعضه ثابت عن الشعبي كقوله لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حرا ولو كانت من الطير
لكانوا رجا فان هذا اجلت عنه قال ابن شاهين حدثنا محمد بن العباس النحوي حدثنا ابراهيم
الحري حدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا وكيع بن الجراح حدثنا مالك بن مغول فذكره وأما
السابق المذكور فهو معروف عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه عن الشعبي وروى
أبو عاصم خشب بن أصرم في كتابه ورواه من طريقه أبو عمرو الطليكني في كتابه في الاصول
قال حدثنا ابن جعفر الرقي عن عبد الرحمن بن مالك بن مغول عن أبيه قال قلت لعاصم الشعبي
ما رددت عن هؤلاء القوم وقد كنت فيهم راسا قال رأيتهم يأخذون بأعجاز لاصدور لها ثم قال لي
يا مالك لو أردت أن يعطوني رقابهم عيسى أو علي أو أبي بن هبة أو يحرقوا البيعة هذاعلى أن
أكتب على علي رضي الله عنه لقلوا ولا والله لأكتب عليه أبدا يا مالك اني قد درست أهل
الاهواء فقل رقبهم حتى من الخشية فلو كانوا من الطير لكانوا رجا ولو كانوا من الدواب لكانوا
حرا يا مالك لم يدخلوا في الاسلام رغبتهم لله ولا رغبة من الله ولكن مقتان الله عليهم وبغيا
منهم على أهل الاسلام يريدون أن يغمصوا دين الاسلام كغمص بولس بن يوشع ملك اليهوديين
النصرانية ولا تتجاوز صلاتهم أذانهم قد عرفهم على بن أبي طالب رضي الله عنه بالنداء
ونفاهم من البلاد منهم عبد الله بن مسعود من يهود صنعاء فغداه إلى الباطل وأبو بكر الكروسي
نفاه إلى الحجاز وحق منهم قوما أتوه فقالوا أنت هو فقال من أفاضلوا أنت بفاخرين بنا فاجبت
فالتقوا فيها وفيهم قال علي رضي الله عنه

لم أر أبنا لأمر استكروا • أجمعت داري ودعوت فقيرا

يا مالك ان محمدا بن عيسى اليهودي قالت اليهود لا يصلح الملك الا في آل داود وكذلك قالت الرافضة
لا تصلح الامامة الا في ولد علي • وقالت اليهود لا جاهد في سبيل الله حتى يبعث الله المسيح الفصال
ويترك مسد من السماء وكذلك الرافضة قالوا لا جاهد في سبيل الله حتى يخرج الرضا من آل محمد
ويشأى منادى السماء اتبعوه • وثابت اليهود فرض الله علينا حين صلا في كل يوم ليلة
وكذلك الرافضة واليهود لا يصلون المغرب حتى تشبث النجوم وقبضاء عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لا تزال أمتي على الاسلام ما لم تؤثر المغرب إلى اشتبث النجوم مضاعفة لليهود وكذلك
الرافضة واليهود إذا صلاوا في الواعظ الضليلة تبا وكذلك الرافضة واليهود تنود في صلاتها وكذلك
الرافضة واليهود يسلمون أو يهيم في الصلاة بدلي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مر
برجل سائل فبه فغطفه عليه وكذلك الرافضة واليهود حرقوا النوراة وكذلك الرافضة حرقوا
القرآن واليهود يصدون في صلاة الضحى الكندرة وكذلك الرافضة واليهود لا يخلصون
بالسلام إنما يقولون سام عليكم وهو الموت وكذلك الرافضة واليهود عداوا جبريل فقالوا هو
عدونا وكذلك الرافضة قالوا أخطأ جبريل بالوحى واليهود يستحلون أموال الناس وقدنا نأله
عنهم أنهم قالوا ليس علينا إلا من سبيل وكذلك الرافضة يستحلون ما من كل مسلم واليهود ليس
لنسايم صداق وإنما يفتنون تعة وكذلك الرافضة يستحلون المتعة واليهود يستحلون دم كل
مسلم وكذلك الرافضة واليهود يرون غش الناس وكذلك الرافضة واليهود لا يهدون الصلاة

فانهم يقولون الرسول لم يقصد أن يجعل أحدا جاهلا معقدا الباطل ولكن أقروا أنهم تتفنن أن الرسول لم يبين الحق فيما خاطب به
الامة من الآيات والحديث ليعلم كونه لم يعلمه أو سمع كونه عليه ولم يبينه ولهذا قال الامام أحمد في خطبته فيما مضى من الرد على

الرافضة والجمية فيما شك فيه من تشابه القرآن وتأويله غير تأويله قال الجديفة الذي جعل في كل زمان قسمة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من مثل آل الهنئ ويسمرون منهم (أ) على الأذى يحبون كتاب الله المعنى ويسمرون بنور الله أهل العلم

شأن الاعتدال حصة وكذلك الرافضة واليهود لا يرون العزل عن السراري وكذلك الرافضة واليهود يحرمون الجزى والمرامى وكذلك الرافضة واليهود حرموا الأرنب والحمال وكذلك الرافضة واليهود لا يرون المسح على الخفين وكذلك الرافضة واليهود لا يمسحون وكذلك الرافضة وقد أخذت من أصل الله تعالى عليه وسلم واليهود يدخلون مع موتاهم حصة أبنته وكذلك الرافضة ثم قال يماثلهم اليهود والنصارى بحصة قيل لليهود من خير أهل ملتكم قالوا أصحاب موسى وقيل للنصارى من خير أهل ملتكم قالوا حواري عيسى وقيل لرافضة من شر أهل ملتكم قالوا حواري محمد يفتنون بذلك طلبة والزبير أمرؤا بالاستغفار لهم فسروهم والسيف سألهم إلى يوم القيامة ودعوتهم مسموعة ورايتهم مهزومة وأمرهم منشئت كلما أوقدوا نار الحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله لا يحب المفسدين وقد روى أبو القاسم الطبري في شرح أصول السنة نحو هذا الكلام من حديث وهب بن نعيمة الواسطي عن محمد بن عجم الباهلي عن عبد الرحمن بن ماثن مغول وهذا الأثر قد روى عن عبد الرحمن بن ماثن مغول من وجوه متعددة يصدق بعضها بعضا وبعضها زائد على بعض لكن عبد الرحمن بن ماثن مغول ضعيف وذم الشيء لهم ثابت من طرق أخرى لكن لفظ الرافضة إنما ظهر ليارضوا زيد بن علي بن الحسين في خلافة هشام وقصص زيد بن علي بن الحسين كاتب بعد العشرين ومائة سنة أحصى وعشرين وأثنين وعشرين ومائة في آخر خلافة هشام قال أبو حاتم السبكي قتل زيد بن علي بن الحسين بالكوفة سنة اثنين وعشرين وصلب على خشبة وكان من أفاضل أهل البيت وعلمائهم وكانت الشيعة تتخلفه (قلت) ومن زمن خروج زيد اقرقت الشيعة إلى الرافضة وزيد فانه لما سئل عن أبي بكر وعمر قرحم عليهما رفضه قوم فقال لهم رفضتموني فسموا رافضة فرفضهم ياء موصي من لم رفضه من الشيعة زيدا لاتسبهم اليه ولما صلب كانت العباد تأتي إلى خشبة يابيل فيسجدون عندها والشيء توفي في أوائل خلافة هشام وأخر خلافة زيد بن عبد الملك أخيه سنة خمس ومائة وأقر بيان ذلك فلم يكن لفظ الرافضة معروفا آنذاك وهذا يعرف كذب لفظ الاحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة ولكن كانوا يسمون بشي ذلك الاسم كإسمون الخشبة لقولهم اننا نقاتل بالسيف الامع امامهم معصوم فقاتلوا خشب ولهذا جاحق بعض الروايات عن الشيء ما رأيت أحق من الخشبة فيكون المعبر عنهم بلفظ الرافضة ذكره المعنى مع ضعف عبد الرحمن ومع أن الظاهر أن هذا الكلام إنما هو نظم عبد الرحمن بن ماثن مغول وتأليفه وقد سمع منه طرقا عن الشيء وسواء كان هو ألقب أو نظم لما رآه من أمور الشيعة في زمانه ولما سمع عنهم ولما سمع من أقوال أهل العلم فهم أو بعضه أو مجموع الآخرين أو بعضه لهذا وبعضه لهذا فهذا الكلام معروف بالدليل الذي لا يحتاج فيه إلى نقل وإسناد وقول القائل ان الرافضة تفعل كذا المراد به بعض الرافضة كقولهم تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله وقالت اليهود يد الله مغلوبة غلبت أي جسم لم يقبل ذلك كل يهودي بل فيهم من قال ذلك وما ذكره موجود في الرافضة وفيهم من عاق ما ذكره مثل تحريم بعضهم اللحم الأوز والجمل مشابهة لليهود ومثل جمعهم بين الصلاتين دائما فلا يصلون الا ثلاثا وأوقات مشابهة لليهود ومثل قولهم انه لا يقع

فكم من قتييل لا يلبس قد أجبره وكمن تائه ضال قد هداه فاحسن أثرهم على الناس وأفع أثرا الناس عليهم يفتنون عن كتاب الله تحريف المتأنين واتصال المتطالين وتأويل المجاهلين الذين عقدوا الأولية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم مختلفون في الكتاب مختلفون في الكتاب متفقون على مفارقة الكتاب يقولون على الله وفي كتاب الله نفسير علم يتكلمون بالمشابهة من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم فتعوز بالله من قتل المضلين ويروي نحو هذه الخطبة عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كما ذكر ذلك محمد بن وضاح في كتاب الحوادث والبدع فقد وصفوا في هذا الكلام بانهم مع

(مطلب)

سبب تسمية الشيعة بالرافضة

اختلافهم في الكتاب فهم كاهم مختلفون به وهم مشتركون في مفارقة يتكلمون بالكلام المشابه ويخدعون جهال الناس بما يلبسون عليهم حسب لبسوا الحق بالباطل وجماع الاشرار الأتلة فغان شرعية وعقلية فالدعوى لمعرفة الايهات بقولهم من المنتسبين إلى الحكمة والكلام والعقليات يقسول من يخالف نصوص الانبياء منهم ان الانبياء لم يعرفوا الحق الذي عرفناه أو

يقولون عرفوه ولم يبينوا لخلق كايته بل تكلموا بما يخالفه من غير بيان منهم والمذعن السنة والشرعية الطلاق وانبايع السلف من الجهال بمعاي النصوص يقولون ان الانبياء والسلف الذين اتبعوا الانبياء لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها

والتي يثقلون الله أو الألباس عروفاً غافياً ولم يمتدوا إلى ما هم عليه من الفؤاد الطواف قد يقولون نحن عرفنا الحق فأنتم اجتهدنا في حل كلام الانبياء ما يوافق مدلول العقل وفائدة انزال هذه (٩) التشابهات المشكلات اجتهد أن أكتب في أن يعرفوا الحق بمقولهم ثم يجتهدوا في تأويل كلام الانبياء الذين لم يمتدوا إلى ما هم عليه وانظرنا الحق يقولنا وهذه التوصل من تعريف الانبياء معناها كالم يعرفوا وقت الساعة

(مطلب)
حجرات الشبهة

ولكن أمرنا بالتأويل من غير تأويل لها ولا فهم لها أنها أو يقولون بل هذه الأمور لا تعرف بعقل ولا نقل بل نحن متهربون عن معرفة العقليات وعن فهم السميات وأن الانبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السميات (تصل) ولما كان بيان مراد الرسول صلى الله عليه وسلم في هذه الآيات لا يتم إلا بدفع المعارض العقلي واستاناع تقديم ذلك على نصوص الانبياء ينافي هذا الكتاب فساد القانون الفاسد الذي هو ذواب الناس عن سبيل الله وعن فهم مراد الرسول وتصديقه فيما أخبروا كان أي دليل أقوم على بيان مراد الرسول لا ينفع إذا قدوان المعارض العقلي ناقضه بل يصير ذلك قدحا في الرسول وقضا في استدلاله بكلامه وسار هذا اختزال الرضا الذي به اخلاط فاسدة تنفع انتفاعه الغذاء لا ينفعه مع وجود الاخلاط الفاسدة التي تفسد الغذاء فكذلك القلب الذي اعتقد قيام القلب العقلي القاطع على نقي الصفات وأبعضا أوفى عوم خلقه لكل شيء وأمره

الطلاق الا بالاشهاد على الزوج مشاهبه لليهود ومثل تعصيبهم لا بدان غيرهم من المسلمين وأهل الكتاب وغيرهم لا يحكمون تعصيبهم ما يصيب ذل من المياه والمناجات وغسل الأتية التي يأكل منها غيرهم مشاهبه قاهرة الذين هم شر الهود وله أن يجعلهم الناس في المسلمين كالسامرة في اليهود ومثل استعمالهم الثقة وأظهار خلاف ما يظنون من العداوة ومشاهبه لليهود ونظائر ذلك كثير وأما رعاياتهم فكثر جدا مثل كون بعضهم لا يشرب من نهر حفره يزعم أن الله تعالى عليه وسلم والذين كانوا معه كانوا يشربون من آبار وأنهار حفرها الكفار وبعضهم لا يأكل من التوت الشامي ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن معه كانوا يأكلون مما يحلب من بلاد الكفار من الحنين ويلبسون ما تشبه الكفار بل غالب ثيابهم كانت من نسيج الكفار ومثل صكوكهم بكرهون التكلم بلفظ العشرة أو فعل شيء يكون شريحي في البناء لا يبنون على عشرة أحده ولا بعشرة جذوع ونحو ذلك لكونهم يعضون خيلار الصابية وهم العشرة المشهود لهم بالجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهمة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم أجمعين يعضون هؤلاء الأعلى ابن أبي طالب رضي الله عنه ويعضون السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين يابعدوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تحت الشجرة وكانوا أنفا وأرصاصاته وقد أخبر الله أنه قد رضى عنهم وثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر أن غلاما طاب من أبي بلعة قال يا رسول الله والله لقد نلت حبيب التاروق قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت أنه شهد بدرًا وأخذ يمينه وأنتهم يتركون من جهور هؤلاء بل يتركون من سائر أصهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الأنقر أقلنا نحو بضعة عشر ومعلوم أنه لو فرض في العالم عشرين من أكر الناس لم يحب جهر هذا الاسم بل كما أنه سمعنا وتعالى ما قال وكان في المدينة تسعة عشر بطغسون في الأرض ولا يسمون بل يحب جهر اسم التسعة مطلقا بل اسم العشرة قد مدح الله سبحانه في مواضع كثيرة تعالى في منعة الحج فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة وقال تعالى وأعدنا موسى ثلاثين ليلة وأعلمنا بها مشرقة فم يقات ربنا أربعين ليلة وقال تعالى والقبر ولبال عشر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يشك في العشر الاواخر من شهر رمضان حتى وفاهما فتمت وقال في ليلة القدر التسوية في العشر الاواخر وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الايام العشر وظن ذلك متقدمة ومن الصباية منهم يرون لفظ التسعة عشر يعضون التسعة من العشرة فاتهم يعضونهم الاعلى وكذلك جهرهم لاسم أبي بكر وعمر وعثمان ولين يسمى بذلك حتى يكرهون معاملته ومعلوم ان هؤلاء كانوا من أكر الناس لم يشع أن لا يسمى الرجل على اسمهم فقد كان في الصباية من اسمه الوليد وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفت في الصلاة ويقول اللهم أجمع الوليد الوليد المغيرة وأبوه كان من أعظم الناس كرا ورواها الوحيد المذكور في قوله تعالى ذرني ومن خلقت وحيدا وفي الصباية من اسمه عمرو وفي المشركين من اسمه عمرو بن عبدون وأبو جهل اسمه عمرو بن هشام

(٣ - منهاج أول) ونبيه واستناع المعاد وغير ذلك لا ينفعه الاستدلال عليه في ذلك بالكتاب والسنة الا مع بيان فساد ذلك المعارض قد يعلم بجملة وتفصيل ما بالجملة فانه من آمن بالله ورسوله عيانا تاما وعلم مراد الرسول قطعا تبين ثبوت

ما أخبره وعليه من المعارض ذلك من الحجج فهي حجج داحضة والذين يحاجون في الله من بعد ما استخص به فهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد وأما التخصيص فبعم (١٠) فساد تلك الحجة المعارضة وهذا الأصل نقض الأصل الذي ذكره طائفة

من المحدثين كما ذكره الرافض في أول كتابه نهاية العقول حين ذكر أن الاستدلال بالصحة في المسائل الأصولية لا يمكن بحال لأن الاستدلال بها موقوف على مقدمات ثلثية وعلى دفع المعارض العقلية وإن العلم بانتفاء المعارض لا يمكن إذ يجوز أن يكون في نفس الأمر دليل عقلي يناقض ما دل عليه القرآن ولم يضر بيان المستع وقد بسطنا الكلام على نظمته مثل نفل المغفرة والقصور التمرقوني الجلاء والأخبار والتخصص والاشتمال والنقل والمعارض العقلية بالعم وقد كنا سنخفي فساد هذا الكلام مصفاً قدعياً من نحو ثلاثين سنة وذكرنا طرفاً من بيان فساد في الكلام على المحصل وفي غير ذلك فذلك كلام في تقرير الالفة السبعة وبيان أنها قد نفدت القسيتين والقطع وفي هذا الكتاب كلام في بيان انتفاء المعارض العقلية وأبطال قول من زعم تقديم

وفي الصعابة فالذين سعيدين العاص من السابقين الأولين وفي المشركين فالذين سبقوا الهذلي وفي الصعابة من اسمه هشام مثل هشام بن حكيم وأبو جهل كان اسم أبيه هشاماً وفي الصعابة من اسمه عتبة مثل أبي مسعود عتبة بن عمرو والبدرى وعتبة بن عاصم الجهني وكان في المشركين عتبة بن أبي معيط وفي الصعابة علي وعثمان وكان في المشركين من اسمه علي مثل علي بن أبيية بن خلف قتل يوم بدر وكافر ومثل عثمان بن طلحة قتل قبل أن يسلم ومثل هذا كثير فلم يكن الذي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون يكرهون اسماء الأسما لمكونه قد تسمى به كافر من الكفار فلو قدر أن المسلمين بهذه الاسماء كفار لم يوجب ذلك كراهة هذه الاسماء مع العلم لكل أحد بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعوهم بها ويرث الناس على دعائهم بها وكثير منهم زعم أنهم كانوا منافقين وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعلم أنهم منافقون وهو مع هذا يدعوهم بها وعلى بن أبي طالب رضي الله عنه قد سمى بها أولاده فعمل أن حوازاله اسم هذه الاسماء سواء كان ذلك السمي بها مسلماً أو كافر أو هرطوط من دين الاسلام فمن كره أن يدعو أحداً بها كان من أنفهر الناس مخالفة لدين الاسلام ثم مع هذا إذا تسمى الرجل عندهم باسم على أو جعفر أو حسن أو حسين أو نحو ذلك علموا وأكرموه ولادليل لهم في ذلك على أنه منهم والتسمية بتلك الاسماء قد تكون فيهم فلا يدل على أن السمي من أهل السنة لكن القوم في غاية الجهل والهووى وينبغي أيضاً أن يعلم أنه ليس كل ما أنكره بعض الناس عليهم يكون باطلاً بل من أقوالهم أقوال خالفهم فيها بعض أهل السنة وأفهمهم بعض الصواب مع من وافقهم لكن ليس لهم مشكلة انفردوا بها أصلاً فيها فمن الناس من يهتكم بدعهم الجهر بالبسلة وترك السمع على الخلقين إما مطلقاً وإما في الخبر والفتوى في الخير وبمشقة الحج ومنع زوم الطلاق البدني وتسطيع القبور وأسباب الدين في الصلاة وتقوم ذلك من المسائل التي تنازع فيها علماء السنة وقد يكون الصواب فيها القول الذي يوافقهم كما يكون الصواب هو القول الذي يخالفهم لكن المسئلة اجتهادية فلا تنكر إلا إذا صارت شعاراً لا مراً لا يسوغ فتكون دليلاً على ما يجب انكاره وإن كانت نفسها يسوغ فيها الاجتهاد ومن هذا وضع الجربدي القبر وأنه منقول عن بعض الصعابة وغير ذلك من المسائل ومن حقائقهم أيضاً أنهم يجعلون للتطهر عنمت شاهد ينظرونه فيها كالسرداب الذي يسمونه التي يزعمون أنه ثابت فيه ومشاهد آخر وقد يعقون هناك دابة ما يلقه وأما فروساً وما عذر ذلك تركها إذا خرج ويقعون هناك إما في طرفي النهار وإما في أوقات آخر من ينادي عليه بالترجوع بأملاً بالخارج ويشهرون السلاح ولا أحد هناك يقولهم وفهم من يقوم في أوقات دأماً لا يصلي خشية أن يخرج وهو في الصلاة فيشتغل بها عن خروجه وخدعتهم وهم في أماكن بعيدة عن مشهد مدينة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في العشر الاواخر من شهر رمضان وإما في غير ذلك يتوجهون إلى المشرق وينادونه بأصوات عالية يطلبون خروجه من المعلوم أنه لو كان موجوداً أوقده الله بالترجوع فانه يخرج سواء نادوه أو لم ينادوه وإن لم يؤذنه فهو لا يقبل منهم وأنه إذا خرج فأن الله يؤذنه وأتبعه بغيره وعن بعينه وينصره لا يحتاج أن يوقفه دأماً من الآدميين من مثل سبعهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله سبحانه وتعالى قد علم في كتابه من يدعو من لا يستجيب له دعاء فقال

(مطلب)
المستطور ونراقفهم فيه
الالفة العقلية مطلقاً وقد بينا في موضع آخر أن الرسول بلغ البلاغ المبين وبين مراده وإن كل ما في القرآن والحدِيث من لفظ يقال فيه أنه يحتاج إلى التأويل الاصطلاحي التلخيص الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره فلا بد أن يكون الرسول قد بين مراده بذلك اللفظ بخطاب آخر لا يجوز عليه أن يتكلم بالكلام الذي مفهومه ومدلوله باطل وسكت عن بيان المراد الحق ولا يجوز أن يريد من خلق أن يفهموا من كلامه ما لم يكنه لهم ويبلغهم عليه لا يمكن معرفة ذلك بعقولهم وهذا قد اذبح في الرسول الذي يبلغ البلاغ المبين الذي هدى الله العباد وأخرجهم

تعالى
ما لم يكنه لهم ويبلغهم عليه لا يمكن معرفة ذلك بعقولهم وهذا قد اذبح في الرسول الذي يبلغ البلاغ المبين الذي هدى الله العباد وأخرجهم

بمن الطلبات الى التور وفوقه الله عين الحق والباطل وبين الهدى والضلال وبين الرشاد والقي زوين اولاء الله والذين
يتبعه الرب من الامم واصفا توما بتبعه من ذلك حتى اوضح الله (٩١) السبيل والى الله دليل اهل الحق والذين

لما اختلفوا فيه من الحق فاذنه
والله يهدي من يشاء الى صراط
مستقيم فمن زعم انه تكلم بما لا يدل
الاعلى الابطال لاعلى الحق ولم يبين
مراده وانه اراد بذلك اللفظ المعنى
الذى ليس بباطل واحال الناس
في معرفة المراد على ما يلزم من غير
حجة بل رآهم فقد قدح في الرسول
كأبرهنا على ذلك في مواضع كفي
والرسول اعلم الخلق بالحق واقتدر
الناس على بيان الحق واتصع الخلق
للقول وهذا اوجب ان يكون بيانه
للقول كل من بيان كل احد فان
ما يقوله القائل وبفعله الفاعل لا بد
فيه من قدرة وعمل وارادة فاما ما
عن القول والفعل مجتمع صدور
ذلك عنه والجاهل بما يقوله
وبفعله لا ياتي بالقول والحكم والفعل
الحكم وصاحب الارادة الفاسدة
لا يقصد الهدى والنصح والصلاح
فان كان المتكلم عالما بالحق قاصدا
لهدى الخلق قصد اتماما قاصدا
ذلك وجب وجود مقدوره ومحمد
صلى الله عليه وسلم اعلم الخلق بالحق
وهو اتصع الخلق لسانا واهمهم
بيانا وهو احرص الخلق على هدى
البياد كما قال تعالى لهداهم
من انفسكم عز رب عليه ما غتم
حرص عليكم المؤمنين روف رحيم
وقال ان حرص على هذا اهم فان
الله لا يهدي من يشل وقد اوجب
الله عليه البلاغ المبين واتزل عليه
الكتاب لبيان الناس ما زل بهم فلا
يدان يكون خطايه وبيانه وكلامه
اكمل واتم من بيان غيره فكيف

تعالى ذلك اقره بكم المثل والذين ندعون من دونه ما لم يكون من قلمهم ان ندعوه لا يسمعون
دعاهم ولو سمعوا استجابوا اليكم ويوم القيامة تكفرون بذكركم ولا ينشئ مثل خير هذا
مع ان الاصنام وجوده وان يكون جهايا خائشا طائعين تراءى لهم وتخطا لهم ومن غلب
معدوما كانت حاله اسوأ من حال من غلب موجودا وان كان جادا فمن دعا المنظر الذي لم
يخلق الله كان مثله اعظم من مثل اوله واذا قال انا اعتقد وجوده كان بمنزلة قول اوله
نحن نعتقد ان هذه الاصنام لها شفاععة عند الله فيبعدون من دون الله ما لا ينفعهم ولا ضررهم
ويقولون هؤلاء منفعنا واعتد الله والقصدون ان يهابوا يدعون لا ينفع دعاؤهم وان كان اوله
انخذ وهم شفعاء آلهة هؤلاء يقولون هو احمهم مصروم فهم والون عليه ويعدون عليه كواله
المشركين على آلهتهم ويحفلونه ركنا في الايمان لا يمت اليه الذين الاله كما يجعل بعض المشركين آلهتهم
كذلك وقال تعالى لما كان بشران يؤمنه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا
عباد لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدبسون ولا
يامركم ان تغفوا الملائكة والنبيين اربابا يا امركم بالكفر بعد اذ كنتم مسلمون فاذا كان
من يغفوا الملائكة والنبيين اربابا بسفه الحال فكيف من يغفوا ما معدوما لا وجوده وقد
قال تعالى انخذوا احبارهم وريبانهم اربابا من دون الله والمسيح من مريم وما امروا بالايجدوا
الهاوا احد الاله الا هو سبحانه وتعالى عما يشركون وقد ثبت في الترمذي وغيره من حديث
عدي بن حاتم انه قال قال لرسول الله ما عدوهم فقال انهم اهل الحرام ورموا عليهم الحلال
طاعواهم فكانت تلك عبادتهم باهم فهو لا انخذوا اربابا موجودين اربابا وهؤلاء يفعلون
الحلال والحرام معا فالامام المصديق الذي لا حقيقة له ثم يفعلون بكل ما يقول الثنوني ان يغفوا
ويحرمه وان خالف الكتاب والسنة واجماع سلف الامة حتى ان طائفتهم اذا اختلفت على
قولين قالوا قول الذي لا يعرف حاله هو الحق لانه قول هذا الامام المصوم فيصالحون الحلال
ما حله والحرام ما حرمه هذا الذي لا يوجد عنه من يقول انه موجود لا يعرف احد ولا يمكن
احد ان ينقل عنه كقول واحد ومن جأ طائفتهم فيقبلون بغضه مثل اتخاذهم نبي
وقد تكون نبيته جراه لكونه عائشة ومن اتخذهم حليما لم يورثوها انتف شعرها وغير
ذلك ويرون ان ذلك عقوبة لعائشة ومن اتخذهم حليما لم يورثوها انتف شعرها وغير
السن فنبهونه ويقولون هذا مثل ضرب يجره وشرب دمه ومثل نسبة بعضهم لجار من
جار الرأ احدهما بالي بكر والاخر يعمر بن عقوبة الجارين حملان منهم ذلك العقوبة عقوبة
لا يكره ويكره وتارة يكتسبون اسماءهم على اسفل اولهم حتى ان بعض الاول جعل يضرب
رجلي من فعل ذلك ويقول انما ضربت ابا بكر وعمر ولا ازال اضر بهما حتى اعندهما ومنهم
من يسمى كلاهما بسم ابي بكر وعمر ويلقبهما ومنهم من اذا سمى كله فبطل له بكره يضارب من
يفعل ذلك ويقول تسمى كاي اسم اصحاب الذر ومنهم من يعضن بالثؤن الجورى الكافر الذي
كان غلاما للعبدين بن شعبة لما قتل عمرو ولين واثارات اى ثؤن فيضمنون كافر الجورى سائفا
المسلمين لكونه قتل عمرو بن شعبة ومن جأ طائفتهم اهلها ربهما لم يجعلونه مشهدا فكم كذبوا
الناس وادعوا في هذا المكان يستلمن اهل البيت ورجاعه لوقته لا فينون ذلك مشهدا

يكون مع هذا المبين الحق بل بينه من قامت الالة الكثيرة على جهله او نصح علمه وعقله وهذا مبسوط في غير هذا الوضع ولما كان
ما يقوله كثير من الناس في باب اصول الدين والكلام والعلوم العقلية والحكمة يعلم كل من يدركه يخالف لما جاء به الرسول وان الرسول

لم يقل مثل هذا واعتقد من اعتقد أن ذلك من أصول الدين وأنه يشتمل على العلوم الكلية والمعارف الإلهية والحكمة الحقيقية أو الفلسفة الأولى صارت عندهم يقولون (١٣) الرسول لم يكن يعرف أصول الدين أو لم يبين أصول الدين ومنهم من جاب النتي ولكن

يقول الصلبة والتابعون لم يكونوا يعرفون ذلك ومن عظم الصلابة والتابعين مع تعظيم أقوال هؤلاء يبقى حائراً كيف لم يشكك أولئك الأفاضل في هذه الأمور التي هي أفضل العلوم ومن هو مؤمن ببارسول معظمه يستشكل كيف لم يبين أصول الدين مع أن الناس إليها أحوج منهم إلى غيرها. ولما كنت بالدار المصرية سأتى من سأتى من فضلائها عن هذه المسئلة فقالوا في سؤالهم أن قال قائل هل يجوز انخوض فيما تتكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين وإن لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا فإن قيل بالجواز فما وجهه وقد فهمنا منه عليه السلام انتهى عن الكلام في بعض المسائل وإذا قيل بالجواز فهل يجب ذلك وهل ينقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه وهل يكفي في ذلك ما يصل إليه المجتهد من غلبة الظن أو لا بد من الوصول إلى القطع وإذا تعدد قبله الوصول إلى القطع فهل يعد في ذلك أو يكون مكافئاً وهل ذلك من باب تكليف ما لا يطاق والحال عندنا م لا إذا قيل بالجواب فما الحكمة في أنه لم يوجد فيه من الشارع نص يصح من الوقوع في المألك وقد كان عليه السلام حرصاً على هدى أمته (فأجبت) الحمد لله رب العالمين أما المسئلة الأولى فتقول السائل هل يجوز انخوض فيما تتكلم الناس فيه من مسائل أصول الدين وإن لم ينقل

وقد يكون ذلك كافراً أو قبيحاً بعض الناس ويظهر ذلك بعلامات كثيرة ومعالم أن عقوبة الدواب المسماة بذلك ونحو هذا الفعل لا يكون إلا من فعل أحمق الناس وأجهلهم فله من العلوم أنا لو أردنا أن نعاقب فرعون وأهل بيته وأجهلهم وغيرهم من نبت باجماع المسلمين أنهم من أكفر الناس مثل هذه العقوبة لكان هذا من أعظم الجهل لأن ذلك لا فائدة فيه بل إذا قتل كافر يجوز قتله أومات حتف أنفه لم يجز بعد قتله أو موته أن نثله فلا بد من قتله أو جده أنفه وأذنه ولا تطلع به إلا أن يكون ذلك على سبيل المقابلة فقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن يزيد بن النخعي أن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا بعث أمراً على جيش أو سرية أو صباه في خاصة نفسه يتقوى الله تعالى وأوصاه بمن معه من المسلمين خيراً وقال أغروا فيسبيل الله فإنا لو من كفر بالله لانتفوا ولا تقصدوا ولا تغتفوا ولا تقتلوا ولداً وفي السنن أنه كان في خطبته بأمر بالصدق ونهى عن المشقة مع أن التمثيل بالكافر بعد موته فيه نكبة بالعدو لكن نهى عنه لأمره بآداب لا حاجة فإن المقصود كشفه بقتله وقد حصل فهؤلاء الذين يبغضونهم ولو كانوا كفاراً وقد ماؤا لم يكن لهم بعد موتهم أن يمتلوا بأبدانهم لا يضربونهم ولا يشقون بطونهم ولا ينتفرون شعورهم مع أن في ذلك نكبة فيهم أما إذا فعلوا ذلك بغيرهم لكان ذلك يصل إليهم كأن غاية الجهل فكيف إذا كان يحرم كل شيء الذي يحرم ما يؤا به بغير حق فيفعلون ما لا يحصل لهم به منفعة أسأل الله في الدين والدنيا والآخرة عنهم غفارة الخبي والمجهل « ومن جازاتهم إقامة المأثم والتساحط على من قتل من سبب عديدة ومن المعالم أن المقتول وغيره من الموقر إذا فعل مثل ذلك بهم عقب موتهم كان ذلك محارمة الله ورسوله فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ليس من آمن لم الخديوش والحبوب وما يدعو الجاهلية وثبت في الصحيح عنه أنه رأى من الخالقة والصالقة والشاقة فالخالقة التي تخلع شعرها عند المصيبة والصالقة التي ترفع صوتها عند المصيبة بالصيحة والشاقة التي تشق لباسها وفي الصحيح عنه أنه قال من نزع عليه فانه يعذب بما نزع عليه وفي الصحيح عنه أنه قال أن الناس إذا لم تثب قبل موتها فاتها تلبس يوم القيامة ثياباً من جريد وسر باليمن القطران والاحاديت في هذه المعنى كثيرة وهؤلاء يأوون من لطم الخديوش والحبوب يدعو الجاهلية وغير ذلك من المنكرات بعد الموت بسنين كثيرة قالوا فلو عقب موتهم لكان ذلك من أعظم المنكرات التي حرّمها الله ورسوله فكيف بعد هذه المدة الطويلة ومن المعالم أنه قد قتل من الأنبياء وغير الأنبياء ظلماً وعدواناً من هو أقنسل من الحسين قتل أو ظلموا وهو أفضل منه وقيل عثمان بن عفان وكان قتله أول الفتن العظمى التي وقعت بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وترتب عليه من الشر والفساد أضعاف ما ترتب على قتل الحسين وقتل غيره هؤلاء ومات وما فعل أحد من المسلمين ولا غيرهم ما أعما ولا ناسحة على ميت ولا قتل بعد مدة طويلة من قتله إلا هؤلاء الخبي الذين لو كانوا من الصبر لكانوا رجا ولو كانوا من الباطل لكانوا اجرا ومن ذلك أن بعضهم لا يوقد خشب الطرف إلا به لأنه أن دم الحسين وقع على شجرة من الطرفاء ويعلمون أن تلك الشجرة بعينها لا يكره وقودها ولو كان عليها أي دم كان فكيف بسائر الشجر الذي لم يصبه الدم ومن جازاتهم ما يطول وضعها ولا يحتاج أن تنقل باستاد ولكن ينبغي أن يعلم مع هذا أن المقصود

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام أم لا لسؤال ورد بحسب ما عهد من الامتناع المستدعة الحاجة قال المسائل التي أنه هي من أصول الدين التي تستحق أن تسمى أصول الدين أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله وأمر به كتابه لا يجوز أن يقال لم ينقل

عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها كلام بل هذا كلام متناقض في نفسه اذ كونه لمن اصول الدين وجب ان تكون من اهم امور الدين وانها ما يحتاج اليه الدين ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول وجب احدا من (١٣) اذ ان الرسول اعدل الامور المهمة التي

اخذ من ذلك الزمان القديم صنفهم الناس بمثل هذا من عهد التابعين وتابعهم كانت بعض ذلك لما عن الشعبي واما ان يكون من كلام عبد الرحمن وعلى التقديرين فالمقصود حاصل فان عبد الرحمن كان في زمن تابعي التابعين وانما ذكرنا هذا لان عبد الرحمن كثير من الناس لا يخفى بروايته المخرجة لمالسوقه واما ثبتته في تحسين الحديث وان كان له علم ومعرفة بأنواع من العلوم ولكن يصلح للاعتقاد والتأنيب كقائل بن سليمان ومحمد بن عمر الواقدي واما هما فان كثرة الشهادات والاشعار قد وجب العلم وان لم يكن كل من الخبرين ثقة حافظا لحي يحصل العلم بخبر الاخبار المتواترة وان كان الخبرين من اهل الفسوق اذ اهل الفسوق لا يحصل بينهم شائعا وفواظروا والقول الحق الذي يقوم عليه الدليل يقبل من كل من قال وان لم يقبل بمجرد اخبار الخبر به فلماذا ذكرنا ما ذكره عبد الرحمن بن مالك بن مقلوب فان غاية ما فيه ان قال ذكر الاثر وعبد الرحمن هذا يرى عن ابيه وعن الامم وعن عبيد الله بن عمرو لا يحتاج خبره انه فقه ضعيف وما ينبغي ان يعرفنا ما هو جلي جنس الشيعة من الاقوال والافعال المذمومة وان كان اضعاف ما ذكره ولكن قد لا يكون هذا كله في الامامية الاثني عشرية ولا في الزيدية ولكن يكون كثير منه في الغالب وفي كثير من عوامهم مثل ما ذكره عنهم من تحريم الجمل وان الطلاق يشترط فيه رضا المرأة ونحو ذلك مما يقوله من بقوله من عوامهم وان كان علماءهم لا يقولون ذلك ولكن لما كان اصل مذهبهم مستند الى الجهل كانوا اكثر الطوائف كذبا وجهلا

(فصل) ونحن نين ان شاء الله تعالى طريق الاستقامة في معرفة هذا الكتاب منهاج التدايه بحول الله وقوته وهذا الرجل سلف سلفه مشوخ الافرصة كان النعمان المقدس ومنهجه كالكرابجي واهي القامس الموسوي والطوسي واما ثلهم فان الافرصة في الاصل يسوا اهل علم وخبرة بطريق النظر والتأنيب ومعرفة الادلة وما يدخل فيها من المنع والمعارضة كما انهم من اجل الناس بمعرفة المقولات والاحاديث والآثار والتمييز بين محصياتها وضعفها وانما عادت في المقولات على نوارح منقطعة الاستناد وكثير من اهل العلم وضعفها بالكتب وبالاحاد وعلماءهم يعتمدون على نقل مثل ابي مخنف لوط بن علي وهشام بن محمد بن السائب واما ثلهم من المعروفين بالكتب عند اهل العلم مع ان امثال هؤلاء هم اهل من يعتمدون عليه في النقل اذ كانوا يعتمدون على من هو في غاية الجهل والافرا من لا يدرك في الكتب ولا يعرفه اهل العلم بالرجال وقد اتفق اهل العلم بالنقل والرواية والاسناد على ان الافرصة كذب الطوائف والكذب فيهم قديم ولهذا كان آفة الاسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب قال ابو اسحاق الرازي سمعت يونس ابن عبيد الاعلى يقول قال انس بن عبد العزيز بن سئل ما اثن على الافرصة فقال لا تكلمهم ولا زعمهم فانهم يكذبون وقال ابو اسحاق حدثنا حمزة قال سمعت الشافعي يقول لم ارا احدا اشهد بالزور من الافرصة وقال مؤيد بن اهل سمعت يزيد بن هرون يقول تكذب عن كل صاحب بدعة اذ لم يكن داعية الا الافرصة فانهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا وشر له هذا هوشر بن عبد الله القاضي قاضي الكوفة من اقران الثوري واهل حنفية وهو من الشيعة الذي يقول بلسانه امان الشيعة وهذه شهادة فيهم وقال ابو معاوية سمعت الامم يقول

(فصل على الافرصة وشيوخها)

الباطلة وان ظن عدم بيان الرسول لما ينبغي ان يعتقد في ذلك كما هو الواقع لطوائف من اصناف الناس حذاهم فضلا عن عانتهم وذلك ان اصول الدين اذ ان تكون مسائل يجب اعتقادها ويجب ان تذكر قولاً او تعمل عملاً كاثبات التوحيد والصفات والقدر والنسب والمعاد اودلائ هذه المسائل اما القسم الاول فكل ما يحتاج الناس الى معرفته واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل فقد بينه الله ورسوله بيانا شافيا قاطعا لا عذر اذ هذا من اعظم ما بلغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس وهو من اعظم ما اقام الله به الحجة على عباده فيه بالرسول الذين يتنوعون بقلوبهم وكلام الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول

لفظه ومعانيه والحكمة التي هي ستر رسول الله صلى الله عليه وسلم مستغلة من ذلك على غاية المراد وتعام الواجب والمنسحب والمجتهل الذي بعث فينا رسولا من انفسنا لتوعيلنا آياته وزيكنا وعلنا الكتاب والحكمة الذي اكل لنا الدين واتم علينا النعم وتوفى لنا الاسلام

ديننا الذي أنزل الكتاب تفصيلا لكل شيء وهدى بآياته من قبل البشر ما كان حديثا بقيت ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل
كل شيء وهدى بآياته من قبل البشر ما كان حديثا بقيت ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل
كل شيء وهدى بآياته من قبل البشر ما كان حديثا بقيت ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل

أدركت الناس وما سمعوا منهم إلا الكذابين يعني أصحاب المغيرة بن سعد وقال الأعمش ولا
عليكم أن ذكروا هذا فإني لا آمنهم أن يقولوا أنا أصابت الأعمش مع امرأة وهذه آثار ثابتة
قدرواها أوجد الله بن بطة في الأمانة الكبرى هو وغيره وروي أبو القاسم الطبري كان الشافعي
يقول ما رأيت في أهل الأهواء قوما أشهد بالزور من الرافضة ورواه أيضا عن طريق حمله وزاد
في ذلك ما رأيت أشهد على الله بالزور من الرافضة وهذا المعنى وإن كان صحيحا فاللفظ الأول هو
الثابت عن الشافعي ولهذا ذكر الشافعي ما ذكره أبو حنيفة وأصحابه أنه رذشادة ممن عرف
بالكذب كل خطيئة ورذشادة ممن عرف بالكذب متفق عليه بين الفقهاء وتنازعوا في شهادة
سائر أهل الأهواء من قبل مطلقا أو رذشادة الداعية إلى البع وهذا القول
الثالث هو الغالب على أهل الحديث لارون الرواية عن الداعية إلى البدع وهذا القول
لم يكن في كتبهم إلا الهات كالحصاح والسني والمساند الرواية عن المشهور بن الدعاة إلى البدع وإن
كان فيها الرواية عن فيه نوع من بدعة كالشورج والشعة والمرجئة والقدرية وذلك لأنهم لم يدعوا
الرواية عن هؤلاء فليس كأيضا بعضهم ولكن من أظهر بدعته وجب الإنكار عليه بخلاف
من أخفها وكنها وإذا وجب الإنكار عليه كان من ذلك أن مبرحق يتنهي عن إظهار بدعته
ومن هيرء أن لا يؤخذ عنه العلم ولا يستشهد وكذلك تنازع الفقهاء في الصلاة خلف أهل
الأهواء والقبور ومنهم من أطلق المنع والتعقيب أن الصلاة خلفهم لا ينهي عنها بطلان صلاتهم
في نفسها لكن لا تنهم إذا أظهروا المنكر استقصوا أن مبرجروا وأن لا يقدما في الصلاة على
المسلمين ومن هذا الباب ترك عبادتهم وتشييع جنازتهم كل هذا من باب الهجرة المشروعة في
إنكار المنكر لنفسه عنه وإذا عرف أن هذا هو من باب العقوبات الشرعية علم أن يختلف
باختلاف الأحوال من قلة البدعة وكرهها وظهور السنة وخفاها وإن المشروع هو التأييد
ناروا الهجرة أن أخرى كما كان النبي صلى الله عليه وسلم تأييد أقواما من المشركين ومن هو
حديث عهد بالإسلام ومن يخاف عليه الفتنة فيعطى المؤلفة قلوبهم ما لا يعطى غيرهم وقال في
الحديث الصحيح أني أعطى رجلا والنبي أدع أحب إلى من الذي أعطى أعطى رجلا بالنبي
قلوبهم من الهلع والجزع وأدع رجلا لما جعل الله في قلوبهم من الفنى والخير منهم عرو من نعمة
وقال أني أعطى الرجل وغیره أحب إلى منه خشية أن يكبه الله في النار على وجهه أو يكافأ
وكان يجر بعض المؤمنين كالجبر الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك لأن المقصود دعوة السليق
إلى طاعة الله بأقوى طريق فيستعمل الرغبة حيث تكون أصلح والرهبة حيث تكون أصح
ومن عرف هذا تبين له أن من رد الشهادة والرواية مطلقا من أهل البدع المتأولين فقوله ضعيف
فإن السلف قد دخلوا بالتأويل في أنواع عظيمة ومن جعل المنظر من البدعة أثمة في العلم والشهادة
لا ينكر عليهم هجر ولا رد فقوله ضعيف أيضا وكذلك من صلى خلف المنظر للبدع والقبور ومن
غير إنكار عليه ولا استدلال به من هو خير منه مع القدرة على ذلك فقوله ضعيف وهذا يستلزم
إقرار المنكر الذي يفضله الله برسوله مع القدرة على إنكاره وهذا لا يجوز ومن أوجب إعادة
على كل من صلى خلف ذي الجور وبدعته فقوله ضعيف فإن السلف والأتام من العصاة والتابعين
صالحا خلف هؤلاء وهؤلاء لا كانوا ولا عليهم ولهذا كان من أصول أهل السنة أن الصلاة التي

له نصيب من قول أهل النار الذين
قالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا
في أصحاب السعير وإن كان ذلك
كثيرا في كثير من المتألفات والمتكلمة
وجعل أهل الحديث والمتفهمة
والصوفية وأما القسم الثاني وهو
دلائل هذه المسائل الأصولية فإنه
وإن حكاك ينظر طوائف من
المتكلمين والمفسرين أن الشريعة
انما يدل بطريق الخبر الصادق
فدلالتهم موقوفة على العلم بصدق
الخبر ويعملون ما بيني عليه صدق
الخبر معقولات محضة فقد غلطوا
في ذلك غلطا عظيما بل صلووا ضلالا
مبينا في نكسهم أن دالة الكتاب
والسنة انما هي بطريق الخبر المصدق
بل الأمر ما عليه سلف الأمة أهل
العلم والأيمان من أن الله سبحانه
وعلى بين من الأدلة العقلية التي
يحتاج إليها العلم بذلك ما يقدر
أحد من هؤلاء وقدرونها ما يذكره
جاء القرآن بخلاصة على أحسن
وجه وذلك كآيات المصروفة التي
يذكرها الله في كتابه التي قال فيها
ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن
من كل مثل فان الأمثال المصروفة
هي الآيات العقلية سواء كانت
قياس شعول أو قياس عقول وبدخل
في ذلك ما سمعوه بأعين وهو
القياس الشعولي المؤلف من
المقدمات العقلية وإن كان لفظ
البرهان في اللغة أعم من ذلك كما
سمى الله آيات موسى رهاطين وما
وضع هذا أن العلم الإلهي لا يجوز
أن يستدل فيه بقياس عقلي

يستوى فيه الأصل والفرع ولا يقاس شعولي تسوي فيه أفراد فان الله سبحانه ليس كشئ شئ فلا يجوز أن يمثل بغيره
ولا يجوز أن يدخل هو وغيره تحت قضية كلية تسوي أفرادها ولهذا المسائل طوائف من المتألفات والمتكلمة مثل هذه الآيات في

المطالب الالهية لم يصلوا بها الى المقنع بل تناقضت اذ لم يسمو غلب عليهم بهذا القساي الحرة والاضطرار بل باروه من فساده اذ لم يسمو
او تكلفوا ولكن يستعمل في ذلك قياس الاولى سواء كان غيلا او شيلا كما قال (١٥) تعالى والله المثل الأعلى مثل ان يعلم ان كل

قال ثبت لم يكن اولا لمحمد لانص
فسو حمن الرجو وهو ما كان
كالا لوجود غير مستانم لعدم
فلواجب القديم اولى به وكل كمال
لانص فيه وجه من الوجوه ثبت
نوعه لثبوت الربوب العلولة المدبر
فانما استفاد من خلقه عبودية
وعدمه فهو احق بممنه وان كل
نقص رعيب في نفسه هو ما تضمن
سلب هذا الكمال اذا وجب فيه
عن ثن ما من انواع الخلق والوقات
والمكثات والمحدثات فله يجب
نقصه عن الرب تبارك وتعالى بطريق
الاولى وانما حق بالامور الوسيطة
من كل موجود واما الامور العديمة
فالممكن المحدث بها اثنى ونحو ذلك
ومثل هذه الطرف هي التي كان
يستعملها السلف والائمة في مثل
هذا المطلب كما استعمل نحوها الامام
احمد ومن قبله وبعده من ائمة اهل
الاسلام ومثل ذلك جاء القرآن في
تقرير اصول الدين في مسائل
التوحيد والصفات والمعاد ونحو
ذلك ومثل ذلك جاء سبحانه اظهر
بالمعاد والصلبه تابع لهم امكانه
فان التمتع لا يجوز ان يكون بين
سجانه امكانه آمينيات لم يملك في
ذلك ما يملكه لواطن اهل
الكلام حيث يثبتون الامكان
الخارجي بمجرد الامكان التقني
فيقولون هذا ممكن لا موقوف
وجوده لم يلزم من تقدير وجوده
محمل (١) فان الشان في هذه
المقضية فن آين يعلم ن لا يلزم من
ان هذا ممكن بان لا يعلم امتناعه كما علم

تقديمه لولا الامور صلى خلفهم على اى حالة كانوا كالجحيم معهم وبقرى معهم وهذه الامور
مبسوطة في غير هذا الموضوع والقصد هو ان العلة كلها متفقون على ان الكذب في الرافضة
اظهر منه في سائر طوائف اهل القبلة ومن تأمل كتب الجرح والتصديق المستفاد في اسماء
الرواة والفضلة واحوالهم مثل حكتب يحيى بن سعيد القطان وعلى بن المديني ويحيى بن
معين والضاوي وابي زرعة وابي حاتم الرازي والتستائي وابي حاتم بن حبان وابي احمد بن عدي
والدارقطني وابراهيم بن يعقوب الجوزجاني السعدي ويعقوب بن سفيان القسري وابي احمد بن
عبد الله بن صالح الجبلي والفضلي ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي والحاكم النيسابوري
والحاظ عبد الله بن سعيد المصري ومثال هؤلاء الذين هم جهال يتوهمون واهل معرفة
باحوال الانساد راي المعروف عندهم الكذب في الشيعة اكثر منهم في جميع الطوائف حتى
ان اصحاب الصحيح كالضاري لم يرو عن احمد بن قداما الشيعة مثل ما هم من خيرة والحرف
الاعور وعبد الله بن حلقه وامثالهم مع ان هؤلاء من خيار الشيعة وانما يروون عن اهل البيت
كالحسن والحسين ومحمد بن الحنفية وكانه عبد الله بن ابي رافع وعن اصحاب ابن مسعود
كعبد السلامي والحرف بن قيس وعن يشبه هؤلاء وهؤلاء انما لنقل ونقله من ابيد الناس
عن الهوى واخبرهم بالناس واقولهم بالحق لا يخافون في الله لومة لائم والصدق متوقع فالجواب
مع انهم مارقون من قرون من الاسلام كما فرق السهم من الرمية وقد امر النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم بقتالهم وانفق العصاة وعلاه المسلمين على قتالهم وضعفهم الحديث عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم من عشرة اوجه رواها سلف في محضر روى الضري منها ثلاثة لبسوا عن
بتعد الكذب بل هم معروفون بالصدق حتى يقال ان حديثهم من اصح الحديث لكنهم جهالوا
وضلوا في بدعتهم ولم تكن بدعتهم عن زندقة والحاد بل عن جهل وميل في معرفة معاني الكتاب
واما الرافضة فاصل بدعتهم عن زندقة والحاد وتعد الكذب فيهم كثير وهم يقررون بذلك حيث
يقولون ديننا التقية وهو ان يقول احدهم بسلامة خلاف ما في قلبه وهذا هو الكذب والتناق
ويعتدون مع هذا انهم هم المؤمنون دون غيرهم من اهل الملة ويصدقون السابقين الاولين بالردة
والتناق فيهم في ذلك كما قيل «مضى بدناهم وانسلت» اذ ليس في المظاهر من الاسلام اقرب الى
التناق والرد منهم ولا يوجب المردون والتناق في طائفة اكثر مما يوجب فيهم واعتبر ذلك
بالغالبية من الصبرية وغيرهم وبالملاحدة والاحملية وامثالهم وعندهم في الشريعات ما نقل
لهم عن بعض اهل البيت وذلك الفضل منه ما هو صدق ومنه ما هو كذب عدا وخطا وليسوا
اهل معرفة بصحيح الثقل وضعفه كاهل المعرفة بالحديث ثم اذا صم النقل عن هؤلاء فاتهم
بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة اصول على ان الواحد من هؤلاء معصوم
مثل عصمة الرسول وعلى ان ما يقول احدهم فانما بقوله نقله عن الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وانهم قد علم منهم انهم قالوا ما هم حقا فانما بقوله نقله عن الرسول ويصدقون العصمة في هذا
النقل والثالث ان اجماع العشرة تحية ثم يدعون ان العترة هم الاثنا عشر ويدعون ان ما نقل
عن احدهم فقد اجمعوا كلهم عليه فهذا اصول الشريعات عندهم وهي اصول فاسدة كالجبن
ذلك في موضعه لا يعتمدون على القرآن ولا على الحديث ولا على الاجماع الا ان يكون المعصوم

تقدير وجوده محال فان هذه مقضية كلية سالبة فلا بد من العلم بمعصوم هذا التي وما يحتاج به بعضهم على
(١) قوة فان الشان المبحر في الاصل ولعل في الكلام نقصا تأمل وجوز كتيبته صحيحه

امتناع الامور الظاهرة وامتناعها مثل كون الجسم مفرقا كما كلف هذا كاحتجاج بعضهم على انه ليست يمتنع بان غيرهم ان البديهيات
أجل منها وهذه ضعيفة لان البديهي هو (١٦) ماذا تصور طر فاجزم العقل به والمصور ان قد يكون خفيين فالقضايا تتفاوت

في الجلاء وانخفاض تفاوت تصورها
كما تتفاوت تفاوت الاذهان وذلك
لا يصدق في كونها ضرورية
ولا واجب ان مالم يظهر امتناعه
يكون ممكنا بل قول هؤلاء اضعف
لان الشيء قد يكون متمما لامور
خفية لازمة فالحال يعلم انتفاء تلك
الافانها وعدم زومها لا يمكن الجزم
بامكانه والحال هنا أنهم من المحال
اذ انه ان أنفصره والامكان الذي
حقيقة عدم العلم بالامتناع وعدم
العلم بالامتناع لا يستلزم العلم
بالامكان الخارجي وهذا هو
الامكان الذي فان الله سبحانه
وقال لي كيف في بيان امكان المعاد
بهذا اذ يمكن ان يكون الشيء متمما
ولو انصره وان لم يعلم الذي امتناعه
بجلائه الامكان الخارجي فانه اذا
علم بل ان يكون متمما والانسان
يعلم الامكان الخارجي نارة بعلمه
بوجود الشيء وتارة بوجود نظيره
وتارة بعلمه بوجود مالم الشيء أولى
بالوجود منه فان وجود الشيء دليل
على انه ماهودونه أولى بالامكان منه
ثم انه اذا بين كون الشيء ممكنا فلا بد
من بيان قدر قاتر بعلمه والافجرد
العلم بامكانه لا يكفي في امكان وقوعه
ان لم يعلم قدرة الرب على ذلك فبين
سماهه هذا كالمثل قوله أولم يروا
أن الله الذي خلق السموات والارض
قادر على أن يخلق مثلهم ورجل لهم
أجلا لا ريب فيه فأي الظالمون
الأكفرون وقوله وأليس الذي
خلق السموات والارض بقادر على
أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاق
العليم وقوله أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والارض ولم يبي يخلقهم بقادر على أن يحيي الموتى بلى الله على كل
شيء قدير وقوله تخلق السموات والارض أكبر من خلق الناس فانه من المعلوم بسادة العقول ان خلق السموات والارض أعظم من خلق

منهم وعلى القياس وان كان جليا واضحا
على كتب المعتزلة في الجسدية والمعتزلة اعقل وأصدق وليس في المعتزلة من يلحق في خلافة أبي بكر
وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم اجمعين بل هم مفتونون على تثبيت خلافة الثلاثة وأما
التفضيل فانهم يروهم كانوا بضالون أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في متأثرهم من فوفقي
التفضيل وبعضهم فضل عليا فلو بينهم وبين ابي بكر في نسب راجح من جهة المشاركة في التوحيد
والعدل والامامة والتفضيل وكان قدما للمعتزلة وأمتهم كعمر بن عبد الواسل بن عطاء وغيرهم
متوفقين في عدالة على عليه السلام فيقولون اومن يقول منهم قد فسدت إحدى الطائفتين إما
على وإما طلبة والير لا يبعثها فان شهد هذا وهذا ان قيل شهادتهما فسق أحدهما لا يصح وان
شهد على مع شخص آخر عدل في قبول شهادته على بينهم نزاع وكان متكلموا الشيعة كهمشام بن
عبد الحكم وهشام الجواليقي وونس بن عبد الرحمن القمي وامثالهم يزبون في اثبات الصفات
على مذهب أهل السنة بما يقوله أهل السنة والجماعة فلا يخعون من القول بان القرآن غير
مخلوق وان الله يري في الآخرة وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحدس حتى يبتعدون في
الغالوي الابيات والتصميم والتقصيص والتجمل ما هو معروف من مقالاتهم التي ذكرها الناس
ولكن في اواخر المائة الثالثة دخل من دخل من الشيعة في اقوال المعتزلة كان التوفيق
صاحب كتاب الارواح والديانات وامثاله جاء بعده هؤلاء المفسدين النعمان واتباعه ولهذا نجد
المصنفين في المقالات لا لا شعري لا بد كرون عن أحد من الشيعة انه وافق المعتزلة في توحيدهم
وعلمهم الا عن بعض متأثرهم وانما يذ كرون عن قدماهم التصميم واثبات القدر وغيره وأول
من عرف عنه في الاسلام أنه قال ان الله جسم هو هشام بن عبد الحكم وقد كان ابن الراوندي
وامثاله من المعروفين بالزندقة والاحاد صنفوا لهم كتابا اضاع على أصولهم

(الفصل الاول)

قال المصنف الرافضي أما بعد فهذه رسالة تشريفة وبها تلطفه اشملت على أهم المطالب في
أحكام الدين وأشرف مسائل المسلمين وهي مسئلة الامامة التي يحصل بسبب ادراكها
نيل درجة الكرامة وهي أحد أركان الايمان المستحق بسببه التلذذ في الجنان والتخلص
من غيب الرحمن فقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه
مات ميتة جاهلية خدمت بها خزنة السلطان الاعظم ما تروى في الامم ملك ملوك طوائف
العرب والفهم مولاي اثم ومسدد الخير والكرم شاهنشاه المكرم غنات الله والحق
والدين أولجاو خدائنه قد نلتصت فيه خلاصة الدلائل واشترت الخروس المسائل وسببها
منهاج الكرامة في معرفة الامامة وقد رتبته على فصول الفصل الاول في نقل المذاهب
في هذه المسئلة ثم ذكر الفصل الثاني في ان مذهب الامامية واجب الاتباع ثم ذكر الفصل
الثالث في الدلالة على امامة على رضي الله عنه بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم ذكر
الفصل الرابع في الاثني عشر ثم ذكر الفصل الخامس في ابطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان
فيقال الكلام على هذا من وجوه
(أحدها) ان يقال أولان القائل ان مسئلة الامامة أهم المطالب في أحكام الدين وأشرف

مسائل
ثم قد بين وقوله تخلق السموات والارض أكبر من خلق الناس فانه من المعلوم بسادة العقول ان خلق السموات والارض أعظم من خلق

أمثال بني آدم والتدبر عليه الخ وان هذا الأسير أولى بالامكان والغدر من ذلك وكذلك استدلاله على ذلك التثنية الاولى في مثل قوله
وله المثل الاعلى في السموات والارض وقال يا ايها الناس ان كنتم في ريب من (١٧) البعث فلا تخشاكم من زاب من ثم نغفة

ثم من علقه ثم من مضغة مخلقة وغير
مخلقة ليس لكم وكذلك ما ذكره
في قوله وضرب لسانا ونسي
خذه قال من يحى العظام وهي
رديم قبل حبس الذي انشأها أول
مرة الا بال وقد انشأها من التراب
ثم قال وهو بكل خلق علم ليس عليه
بما تفرق من الاجزاء واستحال ثم
قال الذي جعل لكم من النهر
الاخضر نارا فبين انما اخرج النار
الحارة الباردة من البلاد الرطب
ونفا بل في المساقاة لان اجتماع
الحرارة والرطوبة يسر من اجتماع
الحرارة والبرودة اذا رطوبة تغلب
من الانفعال بالانقباض اليوسنة
ولهذا كان تفضيل الهواء والماء
ايسر من تفضيل القربان كانت
النار تضيقها حارة يابسة فانها جسم
بسيط وليس ضد الرطوبة
والرطوبة يعني بها الله كطوبه
الماء يعنى بها سرعة الانفعال
فيبطل في هذا الهواء فكذلك
يعنى باليس عدم البهت فتكون النار
يابسة ورايد ليس به التشكل
والانفعال فيكون التراب يادون
النار والقربان فيه اليس بالمضيق
بجلا في التلويك الحيوان الذي
فيه حارة ورطوبة يكون من
العناصر الثلاثة التراب والماء
والهواء واما الجزء المتأخر في الناس
فيه قولان قيل فيه حارة رابرة
وان لم يكن فيه جزء من النار وقيل
بل فيه جزء من النار وعلى كل تقدير
فتكون الحيوان من العناصر اولى
بالامكان من تكون التراب من الشجر

مسائل المسلمين كذب باجماع المسلمين بينهم وشيعهم بل هو كفر فان الاعيان بالله ورسوله أهمهم
مسئلة الامامة وهذا معلوم بالانظر ارسن دين الاسلام فلكل كافر لا يصبر مؤمنا حتى يشهد ان
لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وهذا الذي قال عليه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
الكفار اولا كما استغاض عنه في الصحاح وغيرها انه قال امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان
لا اله الا الله واخر رسول الله وصيرا للصلاة وثورا كاذبا فاعلوا ذلك فقد عصوا ما نهي دعاهم
وامرهم بالحقها وقد قال تعالى فاذا اخرجنا من الحرم فاقولوا للمشركين حسبت وجدتمهم
وخذوهم واحصرهم واقعدوهم بل من صدق ان تابوا واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فاعلوا ما عيلهم
وكذلك قال علي لما يشه الخبير وكذلك كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسرى الكفار
فصنع دعاهم بالتوبة من الكفر لاذكرهم الامامة بحال وقد قال تعالى بعد هذا فان تابوا
واقاموا الصلاة واتوا الزكاة فاعلوا ما عيلهم اخوانا في الدين بالتوبة فان الكفار على
عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كانوا اذنا اسلموا اجرى عليهم احكام الاسلام ولم يذكرهم
الامامة بحال ولا نقل هذا عن الرسول احسن اهل العمل لافلتان خاصا ولا عاما بل نحن نعلم
بالاضطرار ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن يذكر للناس اذا ادواوا الدخول في دينه
الامامة لاسقاطا ولا معينا فكيف تكون اهم المطالب في احكام الدين ومعايير ذلك ان الامامة
بتقدير الاحتياج الى معرفتها الاحتياج اليها من ما على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
من العصابة والاحتياج الى التزام حكمها من عاش منهم الا بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم فكيف يكون اشرف مسائل المسلمين وهم المطالب في الدين لا يحتاج اليه احد على عهد
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اولى من الذين آمنوا بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حياته واتبعوه
بالحسن وظاهرا ولم يتداولوا بعد الوفا افضل الخلق باتفاق المسلمين اهل السنة والجماعة فكيف
يكون فضل المسلمين لا يحتاج الى اهم المطالب في الدين واشرف مسائل المسلمين فان قيل ان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هو الامام في حياته وانما يحتاج الى الامام بعد مماته فلم تكن
هذه المسئلة اهم مسائل الدين في حياته وانما صارت اهم مسائل الدين بعد موته قبل الجواب عن
هذا من وجوه (أحدها) انه بتقدير صحة ذلك لا يجوز ان يقال انها اهم مسائل الدين مطلقا بل
في وقت دون وقت وفي في خبر الاوقات ليست اهم المطالب في احكام الدين ولا اشرف مسائل
المسلمين (الثاني) ان يقال الاعيان بالله ورسوله في كل زمان وسكان اعظمهم من مسئلة الامامة فلم
تكن في وقت من الاوقات الا اهم ولا الاشرف (الثالث) ان يقال فقد كان يجب بيانها من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لامته الباقي من بعده كما بين لهم امور الصلاة والزكاة والسيام والحج وعين
امر الاعيان بالله وتوحيده واليوم الآخر ومن المعلوم انه ليس ببيان مسئلة الامامة في الكتاب
والسنة ببيان هذه الاصول فان قيل بل الامامة في كل زمان هي الامم والنبي صلى الله تعالى
عليه وسلم كان نبيا اماما وهذا كان معلوما من آمن به ما كان ذلك الزمان قيل الاعتذار
بهذا المثل من وجوه (أحدها) ان يقول القائل الامامة اهم المطالب في احكام الدين اما ان يريد به
امامة الاثنى عشر او امامة امام كل زمان بعينه في زمان بحيث يكون الاهم في زماننا الاعيان
بامامة محمد المنتظر والا هم في زمان انطفاء الاربعة الاعيان بامامة علي عندهم والا هم في زمان

(٣ - منهاج أول) الاخضر قال سألني ان يخلق من الشجر الاخضر نار اولى بالقدر ان يخلق من التراب حمارا فان هذا
معتاد وان كان ذلك بما يصح اليه من الاجزاء الهوائية والمائية والمقصود بالجمع في المولدات ثم قال وليس الذي خلق السموات والارض

بقدر على أن يخلق مثلهم وهذه معلومة بالبداهة ولهذا جاء فيها بالاستعظام التقدير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عند المحققين كحال سجدة ولا يؤتى قبل الاجتهاد بلحق (١٨) وأحسن تفسيراً ثم بين قدرته العامة بقوله أعلمهم إذا أراد شيئاً أن يقول

الشيء صلى الله تعالى عليه وسلم الإيعان مأماته وإلما أن يريد به الإيعان بأحكام الإمامة مطلقاً غير معين وإلما أن يريد به معنى رابعاً أما الأول فقد علم بالاشطر أن هذا لا يمكن مع ما عايناهما عين الصلبة ولا التعيين بل الشبهة تقول إن كل واحدنا معين بنص من فيه فبطل أن يكون هذا أهم أمور الدين وأما الثاني فعلى هذا التقدير يكون أهم المطالب في كل زمان الإيعان بأحكام ذلك الزمان ويكون الإيعان من سنتين ومائتين إلى هذه التواريخ أعلمها الإيعان بأمامة محمد بن الحسن والحسن ويكون هذا أعظم من الإيعان بالله لا الله والله وأن محمد رسول الله ومن الإيعان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت ومن الإيعان بالصلاة والزكاة والصيام والحج وسائر الواجبات وهذا مع أنه معلوم فساداً لا شطر أرم من دين الإسلام فليس هو قول الإمامة فإن اهتمامهم بعلي وأمامته أعظم من اهتمامهم بأمامة المنتظر كما ذكره هذا المصنف وأما مثله من شرح الشيعة وأيضاً فإن كان هذا هو أهم المطالب في الدين فالأمامية أخسر الناس صفقة في الدين لأنهم جعلوا الإمام المعصوم هو الإمام المعلوم الذي لم ينفعهم في دين ولا دنيا فلم يستفدوا من أهم الأمور الدينية شيئاً من منافع الدين والدنيا وإن قالوا أن المراد أن الإيعان يحكم الإمامة مطلقاً هو أهم أمور الدين كان هذا أيضاً مطلقاً لم الضر وروى أن غيرهما من أمور الدين أهم منها وأن أريد معنى رابع فلابد من بيانه لتسليم عليه (الوجه الثاني) أن يقال إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحب طاعة علي الناس لكونه أماً مابل لكونه رسول الله إلى الناس وهذا المعنى ثابت له حياً وميتاً فوجب طاعته علي من بعدهم كوجب طاعته علي أهل زمانه وأهل زمانه فهم الشاهد الذي يسمع أمرهم ونهيهم وفهم الغالب الذي بلغه الشاهد أمر ونهيهم فكيف يجب على القائب عنه في حياته طاعة أمره ونهيهم يجب ذلك علي من يكون بعدهم وهو صلى الله تعالى عليه وسلم أمره شامل لكل مؤمن شهده وأصاب عنه في حياته وبعدمه وهذا ليس لأحسن الأمة ولا يستفاد هذا بالأمامة حتى أمضى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرنا ما معنيين بأمور وحكم في أعيان معينة بأحكام بل يمكن حكمه وأمره مختصاً بتلك المصنات بل كان ثابتاً في تطايرها وأمثالها إلى يوم القيامة فتقوله صلى الله تعالى عليه وسلم بل شهدني بالركوع ولا بالسجود هو حكم ثابت لكل ما أمرهم بأمره أن لا يسبقه بالركوع ولا بالسجود وقوله لمن قال لم أشعر خلفت قبل أن أرى قال أرم ولا حرج قال فأنعرت قبل أن أحلق قال أحلق ولا حرج أمرهم أن كان مثله وكذلك قوله لعائشة رضي الله عنها لما حاضت وهي معتمة أصمعي ما يسمع الحاج غير أن لا تطوقي بالبيت وأمثال هذا كثير بخلاف الإمام وانظروا بعد في تنفيذ أمر ونهيهم كخلفائه في حياته فكل أمرهم يجب طاعته فيه أعلمهم ونفذ لأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن الله أرسله إلى الناس وفرض عليهم طاعته لا لأجل كونه أماً ماله شوكه أو عوان أو لأجل أن غير عهد له بالأمامة وأغبر ذلك فطاعة لا تقف على ما تقف عليه طاعة الاتم من عهد من قبله أو موافقة أو الشوكه أو غير ذلك بل يجب طاعته صلى الله تعالى عليه وسلم وإن لم يكن معه أحد وان كذب جميع الناس وكانت طاعته واجبة بحكمة قبل أن يصير له أعوان وأنصار مقاتلون معه فهو كما قال سبحانه فيه وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أن أم مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئاً وسيجزي الله

له كن فيكون وفي هذا الموضوع وغير من القرآن من الأسرار وبيان الأدلة القطعية على المطالب الدينية مالمس هذا أمومته وأما الغرض التنبيه وكذلك ما استعمله سبحانه في تنزيهه وتقديسه عما أضناه وما به من الولادة سواء همها حسنة أو عقلة كآثره النصارى من قوله الكلمة التي جعلها جوهراً الابن منه وكان رغب الفلاسفة الصابون من قوله العقول المشرة والنفس الفلكية أتمعة التي هم مضطرون فيها هل هي جواهر أو أعراض وقد يجعلون العقول بمنزلة الذكور والنفس بمنزلة الإناث ويجعلون ذلك آباءهم وأمهاتهم وألهمهم وأربابهم القرية وعلمهم بالنفس أنهم ليسوا بجزء من الحركة الدورية الدالة على الحركة الإرادية الدالة على النفس الحركة لكن أكثرهم يجعلون النفس الفلكية عرضاً لجواهر أفاعيتهم وذلك شبه يقول مشركي العرب وغيرهم الذين جعلوا له شين وبنات قال تعالى ويجعلوا لشركه الجن وخلقهم وخرقوا له بنين وبنات فبرع سبحانه وتعالى عما يصفون وقال تعالى ألا أنهم من أفكهم ليعقولون ولله الله وأنهم لم يكنوا وكانوا يقولون الملائكة بنات الله كأنهم هؤلاء العقول والعقول والنفس هي الملائكة وهي متولدة من الله قال تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم

يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أعمس على هون أم يدسه في التراب إلا ساءم يحكمون الذين لا يؤمنون الشاكرين بالآخرة مثل السوء والله مثل الأعلى وهو العزيز الحكيم إلى قوله ويجعلون لله ما يكرهون وصف الستم الكذب أن لهم الحسنى لأجر

أن لهم النار وأنهم يقرءون وقال تعالى أم اتخذوا من دونه أولياء نعم الله على المؤمنين وهم وعبداء الرحمن أن لا يبدوا مسودا وهو كليم أو من يشاء في الخلق وهو في الخلق غيبين وجعلوا (١٩) الملائكة الذين هم عباد الرحمن أن لا يبدوا

الساكنين بين يديه عبادا تعالى الله ليس بموت ولا قتله ينتفض حكم رسالته كما ينتفض حكم الامامة بعون الامعة وقتلهم وأنه ليس من شرطه أن يكون حال الامعة فاه ليس هو رايًا وانما هو رسول قد خلت من قبله الرسل وقد بلغ الرسالة وأدى الامانة ونصح الامة ويأمر الله في حق جهاده وعبد الله حتى أنه البقيت من ربه فطاعته واجبة بعد عماله وجوبها في حياته وأوكدان الدين بكل واستقر عونه فلم يبق فيه نسخ ولهذا جمع القرآن بين عدموته لكله واستقراره بحجته فلذا قال الغائل أنه كان اماما في حياته وبعد عمار الامام غيره ان أراد ذلك أنه صار بعدهم من هو نظيره يطاع كما يطاع الرسول فهذا باطل وان أراد أنه فاهم من يخلفه في تنفيذ امره ونهيه فهذا كان حاصل في حياته فانه اذا غاب كان هناك من يخلفه وان قيل انه بعد موته لا يباشر معينا بالامر بخلاف حياته قيل مباهنة بالامر ليست شرط في وجوب طاعته بل يجب طاعته على من بلغه امره ونهيه كما يجب طاعته على من سمع كلامه وقد كان يقول ليلغ الشاهد الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع وان قيل انه في حياته كان يقضي في فضله معية مثل اعطاء شخص بعينه واقامة الحد على شخص بعينه وتنفيذ جيش بعينه قيل نعم وطاعته واجبة في نظير ذلك الى يوم القيامة بخلاف الامعة لكن يقتضي الاستدلال على نظير ذلك كما يقتضي العلم على من غلبته قال الشاهد اعلم عاقل وانهم من الغائب وان كان في غلبه غلب وبلغ امرهم وهو اوعى اليه من بعض السامعين لكن هذا لتفاضل الناس في معرفة امره ونهيه لالتفاضل في وجوب طاعته عليهم فما يجب طاعة ولي امره بعد ائلا كما يجب طاعة ولاة الامور في حياته فطاعته شاملة لجميع العباد شمولًا واحدا وان تنوعت طرقهم في البلاغ والسماع والسمع فهو لاه يلغهم من امرهم ما يبلغ هؤلاء وهؤلاء يسمعون من امرهم ما لم يسمع هؤلاء وهؤلاء يسمعون من امرهم ما لم يسمع هؤلاء وكل من امرهم بما امر به الرسول وجبت طاعته طاعة الله ورسوله لاه واذا كان للناس ولي امر فادر ذنونا كفايا بما امر به وحكم بما يحكم الامم بذلك ولم يجز ان يولي غيره ولا يمكن بعد ان يكون شخص واحد شمله وانما هو جسد هو اقرب اليهم غيره فاحق الناس بخلافته بنوته اقرهم الى الامم بما امر به والى عمامته ولا يطاع امر طاعة طاهرته غالبة الابدية وسلطان وجوب الطاعة كما يطاع امره في حياته طاعة طاهرته غالبة حتى صار معه من يقاتل على طاعة امره فالدين كله طاعة لله ورسوله وطاعة الله ورسوله هي الدين كله فمن يطع الرسول فقد اطاع الله ومن المسلمين بعد موته طاعة الله ورسوله وطاعتهم لولي الامر فيما امره واطاعته فيه هو طاعة الله ورسوله وأمر ولي الامر الذي امر الله ان يامرهم به وحكمه هو طاعة الله ورسوله فاعمال الامعة والامة في حياته ومما امر الله ورضاهما كما طاعته الله ورسوله ولهذا كان اصل الدين شهادة ان لا اله الا الله وشهادة ان محمدا رسول الله فلذا قيل هو كان اماما وأريد بذلك امامة خارجة عن الرسالة أو امامة يشترط فيها ما لا يشترط في الرسالة أو امامة تعتبر فيها طاعته بدون طاعة الرسول فهذا كله باطل فان كل ما يطاع به داخل في رسالته وهو في كل ما يطاع فيه يطاع بأنه رسول الله ولو قدر أنه كان اماما مجرد لم يطاع حتى تكون طاعته ادخله في طاعة رسول آخر فالطاعة انما تجب لله ورسوله وولي امره الرسل طاعتهم فان قيل اطيع امامته طاعة داخلية في رسالته كان هذا عديم التأثير فان مجرد رسالته كافية في وجوب طاعته

باب واسع عظيم جدا ليس هذا موضعه وانما الغرض التنبيه على أن في القرآن والحكمة النبوية عامة اصول الدين من المسائل والدلائل ما يستحق أن يكون اصول الدين وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل فليس ذلك من اصول الدين وان ادخلت

ففيه مثل هذه المسائل واللاجل القاسم مثل في الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل ومثل الاستدلال على حدوث العالم بهذين
الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة (٣٠) بها إما الأكوان وإما غيرهما وتقرر المقدمات التي يحتاج إليها هذا الدليل

بجلاء الامام فانه انما يصير اماما باعوان ينفذون أمرهم ولا كان كآحاد أهل العلم والدين فان قيل هل صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصار له شركة بل مدية صالحة مع الرسالة امامة بالعدل قيل بل صار رسولاً له أعوان وأنصار ينفذون أمرهم ويجهادون من خلفه وهو مادام في الأرض من يؤمن بالله ورسوله له أنصار وأعوان ينفذون أمرهم ويجهادون من خلفه فلم يستغف بالاعوان ما يحتاج أن يغفره إلى الرسالة مثل كونه اماماً لوحدها كما هو أمره إذا كان هذا كله ما خلا في رسالة وتوكل بالاعوان حصل له كمال قدرة أوجب عليه من الأمر والجهاد ما لم يكن واجبا بدون القدرة والأحكام تختلف باختلاف حال القدرة والجهز والعلم وعدمه كما تختلف باختلاف الفنى والعقر والصحة والمرض والمؤمن مطيع لله في ذلك كله وهو مطيع لرسول الله في ذلك كله ومحمد رسول الله فيما أمره ونهى عنه مطيع لله في ذلك كله وإن قامت الامامة الامامة واجبة بالعدل بخلاف الرسالة فهي أهم من هذا الوجه قيل الوجوب العقلي فيه نزاع كلساني وعلى القول بالوجوب العقلي فلا يحجب من الامامة جزء من أجزاء الواجبات العقلية وغيرها الامامة أوجب من ذلك كالتوحيد والصدق والعدل وغيرها من الواجبات العقلية وأضاف لارب أن الرسالة تحصل بها هذا الواجب بمقصود عاجز من أجزاء الرسالة فالاعوان بالرسول يحصل به مقصود الامامة في حياته وبعد مماته بخلاف الامامة وأضاف في ثبت عندنا محمد رسول الله وان طاعته واجبة عليه واحتج بقوله تعالى لا اله الا الله ان قبل انه يدخل الجنة فقد استغنى عن مسئلة الامامة وان قيل لا يدخل الجنة كان هذا خلاف نصوص القرآن فانه سبحانه أوجب الجنة لمن أطاع الله ورسوله في غير موضع كقوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك هم الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وقوله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم وأضاف صاحب الزمان الذين يدعون إليه لاسيلا ليس لئلا ينسأ إلى معرفته ولا معرفة ما أمرهم به وما ينههم عنه وما يحبرهم به فان كان أحدا لا يصير سعيدا إلا بطاعة هذا الذي لا يعرف أمره ولا ينهيه لزم أن لا يتمكن أحد من طريق الضميمة والسعادة وطاعة الله وهذا من أعظم تكليف ما لا يطابق وهو من أعظم الناس حاجة وان قيل بل هو يأمرهم بما عليه الامامية قيل فلا حاجة إلى وجوده ولا نبوده فان هذا معروف سواء كان هو حيا أو ميتا وسواء كان شاهدا أو غائبا وإذا كان معرفة ما أمر الله الخلق بمكان بدون هذا الإمام المنتظر علم الله لاجل الحاجة السعوى لا يتوقف عليه طاعة الله ولا لئلا أحد لا سعادته وحجته فثبت القول بمجواز امامة مثل هذا فضلا عن القول بوجوب امامة مثل هذا وهذا أمر بين لن يذره لكن الرافضة من أهل الناس وذلك أن فعل الواجبات العقلية والشرعية وترك المستحبات العقلية والشرعية إما أن يكون موقفا على معرفة ما أمرهم به وينهى عنه هذا المنتظر وإما أن لا يكون موقفا فان كان موقفا لزم تكليف ما لا يطابق وأن يكون فعل الواجبات وترك المستحبات موقفا على شرط لا يقدر عليه عامة الناس بل ولا أحد منهم فانه ليس في الأرض من يدعي دعوى صادقة رأى هذا المنتظر وأسمع كلامه وان لم يكن موقفا على ذلك أمكن فعل الواجبات العقلية والشرعية وترك السباغ العقلية والشرعية بدون هذا المنتظر فلا يحتاج إليه ولا يجب وجوده ولا شهوده وهو لا الرافضة علقوا

من اثبت الأعراض التي هي الصفات أولا وأثبت بعضها كالأكوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وأثبت حدوثها بأثبت افعال ظهورها بعد السكون وبأثبت انتقالها من محل إلى محل بعد انقضاء خلو الجسم لما عن كل جنس من أجناس الأعراض بأثبت أن الجسم قابل لها وان القابل للشيء لا يتحول عنه وعن مثله وإما عن الأكوان وأثبت امتناع حوادثها لأول لها رابعا والثانية أن لا يتحول عن الصفات التي هي الأعراض فهو محدث لان الصفات التي هي الأعراض لا تكون الا محدثة وقد يفرضون ذلك في بعض الصفات التي هي الأعراض كالأكوان وما لا يتحول عن جنس

(مطلب)

في الامام المنتظر

الحوادث فهو حادث لا متنازع حوادث لا تنهاى فهذه الطريقة مما يسهل بالاضطرار أن محمد صلى الله عليه وسلم لا يدع الناس إليها إلى الأبد إلا بلخاني ونحو آياته ولهذا قد اعترف هذا أهل الكلام كالاشعري وغيره انها ليست طريقة الرسل وأنما هي سلف الامة وأنها وذكرها وأنها محترمة عندهم بل المحققون على انها طريقة باطلة وان مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدي بها مطلقا ولهذا اتحد من

اعتمد عليها في أصول دينه فأحد الأمرين لازم إما أن يطلق على متعنه أو يقابل بينها وبين أدلة القائلين بقدوم العالم فتسكتا عنه الأدلة أو يرجع هذا آثاره كالموعظ طوائف منهم وإما أن يترجم لإجله لوازيم معروفة الفساد في الشرع والعقل

كما التزم بهم لاجلها فانه الجنته واتاروا التزم لاجلها واليه ذيل انقطاع حركات اهل الجنة . والتزم قوم لاجلها كالاشرعي وغيره من الماء والهوام والثراب والتارة لمع ولون ورج ونحو ذلك . والتزم قوم لاجلها وابل (٣١) غيرهم ان جميع الاعراض كالعلم والقوت

نجا الخلق وسعادتهم وطاعتهم لله ورسوله بشرط مجتمع لا يقدر عليه الناس ولا يقدر عليه أحد منهم وقالوا الناس لا يكون أحد ناسيا من عذاب الله الا بذكر ولا يكون سعيدا الا بذكر ولا يكون أحد مؤمنا الا بذكر فزعمهم أحد أمرين اما بطلان قولهم وإما أن يكون الله قد آس عبادهم رحته وأوجب عذابه لجميع الخلق المسلمين وغيرهم وعلى هذا التقدير فهم أول الانشاء المعذبين فانه ليس لأحد منهم طريق المعرفة أمر هذا الامام الذي يعتقدون انه موجود غائب ولا يهيه ولا يخبره بل عندهم من الاقوال المنقولة عن شيوخ الرافضة ما يذكرون أنه منقول عن الأئمة المتقدمين على هذا المنتظر وهم لا ينتظرون شاعن المنتظر وان قدرا من بعضهم نقل عنه شاعن أنه كاتب وحسن ذلك الاقوال ان كانت كافة فلا حاجة الى المنتظر وان لم تكن كافية فقد أقروا بشقاقهم وعذابهم حيث كانت سعادتهم موقوفة على أمر لا يكون عمدا أمر * وقد رايت طائفة من شيوخ الرافضة لان العود الى الحق يقول اذا اختلفت الامامية على قولين أحدهما يعرف قائله والاخر لا يعرف قائله كان القول الذي لا يعرف قائله هو القول الحق الذي يجب اتباعه لان المنتظر المعصوم في تلك الطائفة وهذا غاية الجهول والضلال فله بتقدير وجود المنتظر المعصوم لانه قال ذلك القول اذ لم ينقله عنه أحد ولا عن نقله عنه فبي أن يجزئ بانه قوة ولم لا يجوز أن يكون القول الاخر هو قوله وهو لغيبه وخوفه من الظالمين لا يمكنه اظهار قوله كما يدعون ذلك فيه . وكان أصل دين هؤلاء الرافضة متينا على مجهول ومعدوم لا على موجود ولا معلوم فيظنون أن امامهم موجود معصوم وهو مفقود معدوم ولو كان موجودا معصوما فهم معترفون بانهم لا يقدرون ان يعرفوا أمره ونهيه كما كانوا يعرفون أمر آباءهم ونهيههم والمقصود بالامام انما هو طاعة أمره فاذا كان العلم بأمره مستعصا كانت طاعته مجمعة فكان المقصود به مستعصا واذا كان المقصود به مستعصا يمكن في انبات الوسيلة فائدة أصلا بل كان اثبات الوسيلة التي لا يحصل بها مقصودها من باب السفة والعبث والعذاب القبيح باتفاق أهل الشرع وباتفاق العقلاء القائلين بتحسن العقول وتقيدها بالاتفاق العقل لا مطلقا فانهم اذا فسروا القبيح بما يضركم أو منفعي على أن معرفة الضار يعلم بالعقل والايان بهذا الامام الذي ليس فيه منفعة بل مضرة في العقل والنفس والبدن والمال وغير ذلك فبي شرعا وعقلا ولهذا كان المتبعون له من أبعد الناس عن مصلحة الدين والدنيا لا ينتظم لهم مصلحة دينهم ولا دنياهم ان لم يدخلوا في طاعة قبيحهم كالهدو الذين لا ينتظم لهم مصلحة الا بالقبول في طاعة من هو خارج عن دينهم فهم يوجبون وجود الامام المنتظر المعصوم لان مصلحة الدين والدنيا لا تحصل الا به عندهم وهم لم يحصل لهم بهذا المنتظر مصلحة في الدين ولا في الدنيا والذين كذبوا به لم تفهم مصلحة في الدين ولا في الدنيا بل كانوا أقوم بمصالح الدين والدنيا من اتباعه فلم بذلك أن قولهم في الامامة لا ينال به الا ما يورث الفري والتداهم وأهله ليس فيه شيء من الكرامة وأن ذلك اذا كان أعظم مطلب للدين فهم أبعد الناس عن الحق والهدى في أعظم مطلب للدين وان لم يكن أعظم مطلب للدين ظهر بطلان ما ادعوه من ذلك ثبت بطلان قولهم على اعتقادهم وهو المطلوب . فان قال هؤلاء الرافضة ايماننا بهذا المنتظر المعصوم مثل ايمان كثير من شيوخ الزهد والدين بالياس والخضر والقوت والعطب ورجال الغيب ونحو ذلك فمن الانضمام الذين لا يعرفون وجودهم

غيرها لا يجوز بقاؤها بحال لانهم احتاجوا الى جواب النقص الوارد عليهم لما اثبتوا الصفات لله مع الاستدلال على حدوث الاجسام صفتها فقالوا صفات الاجسام أعراض أي أنها تعرض فقول فلا تبقى بحال بخلاف صفات الله فانها باقية واماما اعتمد عليه طائفة منهم أن العرض لو لم يكن عنده لان عدمه إما أن يكون باحدا من الضال أو بصفات شرطها واختيار الضال وكل ذلك مجتمع فهذه الهذلة لا يجتازها آخرون منهم بل يجوز أن ان الضال المختار بعدم الموجود كما يحدث العدم ولا يقولون ان عدم الاجسام لا يكون الا بقطع الاعراض عنها كانه أولئك ولا يخلق منه هو الفناء لا في محل كقائله من فاه من المعتزة وأما جمهور عقلائي بني آدم فقالوا هذه محاولة للعلوم باليس والتزم طوائف من أهل الكلام من المعتزة وغيرهم لاجلها في صفات الرب مطلقا أو في بعضها لان الدال عندهم على حدوث هذه الاشياء هو قيام الصفات بها والدليل يجب طرده فاتزموا حدوث كل موصوف بصفة فاقمه وهو يضاف غاية الفساد والضلال ولهذا التزموا القول بخلق القرآن وانكار ربه الله في الاخر وقوله على عرشه الى أمثال ذلك من العوازم التي التزم بها طرديا فاقمه

(مجت)

انضروا الياس والنعيب والقوت

الطاعة التي جعلها المعتزة ومن اتبعهم أصل دينهم فهذه اخلة فاسما هو لا أصول الدين ولكن ليست في الحقيقة من أصول الدين التي شرع الله لعباده وأما الدين الذي قاله الله فيه أنهم شركاء فيهم من الدين ما لا يذنه الله فذاله أصول وفروع بحسبه واذا عرف أن معنى أصول الدين في عرف

الناطقين بهذه الأسماء في أجال وأيامهم الخاصة من الانشغال بحسب الأوضاع والاصطلاحات تمن أن الذي هو عند الله سورسوة وعباد المؤمنين أصول الدين فهو مورد عن الرسول (٣٣) وأما أن شرع ديننا بالأنبياء الله عليهم أن أصوله المستزمنة لا يجوز أن تكون

منقولة عن النبي صلى الله عليه
وسلم اذ هو باطل ومازوم الباطل
باطل كان لان ما لحق حق واذا
مازوم لم يلدوه حتى ثبت مدلوله
وقى وجد المزموم وجد الازم موسى
انتفى الازم انتفى المزموم والباطل
ي، واذا انتفى الازم انتفى علمه انه
متنف فاستدل على بطلان الشيء
بطلان لازمه يستدل على ثبوته
بثبوت لازمه فلما كان الازم باطلا
فاللزموم منه باطل وقد يكون الازم
خفيا ولا يكون المزموم خفيا واذا
كان المزموم خفيا كان الازم خفيا
وقد يكون المزموم باطلا ولا يكون
الازم باطلا فلهذا قيل ان مازوم
الباطل باطل فان مازوم الباطل هو
ما استزم الباطل فالباطل هو الازم
واذا كان الازم باطلا كان المزموم
باطلا لانه يلزم من انتفاء الازم
انتفاء المزموم ولم يقل ان الباطل
لازمه باطل وهذا كالتفاوت فانهما
مستأنة لثبوت الخلق ولا يلزم من
عدمها عدم الخلق والدليل انما
يستزم المدلول عليه بحج طرد ولا
بحج عكسه بخلاف اخذ فانه يجب
طرده وعكسه واما العلة فاعلة
النامية يجب طردها بخلاف المقتضية
وفي العكس تفصيل مبسوط في
موضع وهذا التقسيم ينه ايضا
على مراد السلف والاشعة بنهم
الكلام واهله انذاك متناول
لمن استدل بالادلة الفاسدة او
استدل على الفالات الباطلة فاما
من قال الحق الذي اذن الله فيه حكما
ودللا فهو من أهل العلم والاحسان

ولاعاداً باهرون ولا عباداً انهن مكلف بسوغ لمن يوافق هؤلاء ان يشكروا علينا ما دعاهم قبل الجواب من وجوه . ائحد هان الاعيان وجود هؤلاء ليس واجبا عند احد من علماء المسلمين ولما اتهم المروقون وان سكان بعض القلعة وجب على اصحاب الاعيان وجود هؤلاء ويقول انه لا يكون مؤمنا ولا الله الا من يؤمن بوجود هؤلاء في هذه الازمان كان قوله مردوا بقول الرافضة . الوجه الثاني ان يقال من الناس من يظن ان التصديق بهؤلاء يزداد رجل به ايمان وخيرا وموا لافته وان المصدق بوجود هؤلاء كحل واشرف وافضل عند الله من لم يصدق بوجود هؤلاء . وهذا القول ليس مثل قول الرافضة من كل وجه بل هو مشابه في بعض الوجوه لكونهم جعلوا كمال الدين موقوفا على ذلك . وحيث قد يقال هذا القول ايضا باطل بانفاق علماء المسلمين واتهم فان العلم الواجب والمستحب وفعل الواجب والمستحب كمال ليس موقوفا على التصديق بوجود هؤلاء . ومن غن من أهل التسلك والزهدة والعلماء ان شيئا من الدين واجبا او مستحب موقوف على التصديق بوجود هؤلاء فهذا جاهل حال بانفاق أهل العلم والايان العالمين بالكتاب والسنة اذ قد علم الاضرار من دين الاسلام ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يشرع لائمة التصديق بوجود هؤلاء . ولا هاهنا كانوا يجعلون ذلك من الدين ولا ائمة المسلمين وايضا فجميع هذه اللفاظ لفظ القنوت والقطب والاولاد والضياع وغير هاهنا نقل احد من النبي صلى الله عليه وسلم استلصع رؤاه تكلم بشئ منها ولا اصحابه ولكن لفظ الابدال تكلم به بعض السلف ويرى فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث ضعيف وقد بسطنا الكلام على ذلك في غير هذا الموضع . الوجه الثالث ان يقال القائلون بهذه الامور منهم من ينسب الى أحد هؤلاء ما لا يجوز نسبته الى احد من البشر مثل دعوى بعضهم ان القنوت أو القطب هو الذي عده أهل الارض في هادم ونصرهم ورزقهم وهذا لا يصل الى أحد الا بواسطة تزوية على ذلك الخوض وهذا باطل باجماع المسلمين وهو من جنس قول النصاري في الباب . وكذلك ما يدعيه بعضهم ان الواحد من هؤلاء يعلم كل شيء في الله كان أو يكون اسمه واسم أبيه ومنزلته من الله ونحو ذلك من القالات الساطلة التي تنفي ان الواحد من البشر يشارك الله في بعض خصائصه مثل ذلك في علمي أو على كل شيء قد ير ونحو ذلك كما يقول بعضهم في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي شيوخه انهم احد منهم ينطق على علم الله وقدرته منطلقا على قدرة الله فيعلم ما يعلم الله . ويقدر على ما يقدر الله عليه . فهذه المقالات وما يشبهها من جنس قول النصاري والغالبة في على وهي باطلة باجماع المسلمين . ومنهم من ينسب الى الواحد من هؤلاء ما يجوز نسبته الى الانبياء وصالحى المؤمنين من الكرامات كدعوتهم بحجة ومكاشفات من مكاشفات الصالحين ونحو ذلك . فهذه القدر يقع كثيرا من الانخاص الموجودين المعانيين . ومن نسب ذلك الى من لا يعرف وجوده هؤلاء وان كانوا محضين في نسبته الى شخص معدوم فخطوهم خطأ من اعتقد ان في البلد القلائد رجالا من اولياء الله تعالى وليس فيه أحد . واعتقد في ناس معينين انهم اولياء الله ولم يكونوا كذلك . ولارب ان هذا خطأ وجهل وضلال يقع فيه كثير من الناس لكن خطأ الامامية وضلالهم اقبح وأعظم (الوجه الرابع) ان يقال الصواب الذي عليه محققو العلماء ان الياس والخضر ما ناولهم ليس احد من البشر واسطة بين الله عز سلطانه وبين خلقه في خلقه

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وأما مخاطبة أهل الاصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه إذا احتيج لذلك وكانت المعاني صحيحة كمخاطبة الصم من الروم والفرس والترك بلغتهم وعرفهم فإن هذا أحسن العادة وإنما كرهه

الائمة اذا لم يهتج اليه ولقد اقال النبي صلى الله عليه وسلم لامامه ان ثبت ما ثبت من هذين الصالحين وكانت شعيرة محمودة تبارض الحبيسة لان ابها كل من المهاجرين اليها فقال لها يا امية هذا استا والسبلان (٢٣٣) الحبيسة الحسن لانها كانت من اهل الحق واليقين

ورقمه هذا ومنصره وانما الرسل وسائط في تبليغ رسالته لا سبل الى السعادة الاطلاعة الرسل واما خلفه وهذا ومنصوره ورقه فلا يقدر عليه الا الله تعالى فهذا لا يتوقف على حياة الرسل وبناهم بل ولا يتوقف ضمرا على وجودهم على وجود الرسل اصلا بل قد خلق ذلك عبادة من الاسباب بواسطة الملائكة وغيرهم وقد يكون لبعض النضر في ذلك من الاسباب ما هو معروف في البشر واما كون ذلك لا يكون الا بواسطة من البشر او ان احدا من البشر يتولى ذلك كله ويحذف ذلك فهذا كله باطل وحسنه في الرضا اذا احتسبوا ضلال الضلال ولن يتفككم اليوم انظروا انكم في العذاب شركون وايضا من المعاصم ان اشرف مسائل المسلمين واهم المطالب في الدين ينبغي ان يكون ذكرها في كتاب الله تعالى اعظم من غيرها وبيان الرسول لها وليس من شأن غيرها والقرآن معلوم كروحيه الله تعالى وذكرا اسمائه وصفاته وآياته وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر والعصا والاهم والنهي والحدود والقرآن في خلاف الامامة فكيف يكون القرآن هو ابلغ الالهام الا اشرف وايضا فان الله تعالى قد علمني السعادة بما ذكره في الامامة فقال ومن يعط الله الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا وقال ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار يدخلها فيها لا يخرج منها ذلك هو الفوز العظيم فمن عصى الله ورسوله وتعدى حدوده كان عذبا وهذا هو الفرق بين السعداء والاشقياء ولم يذكر الامامة فان قال قائل ان الامامة داخله في طاعة الله ورسوله قيل نهايتها ان تكون ببعض الواجبات كالصلاة والزكاة والصيام والحج وغير ذلك مما يدخل في طاعة الله ورسوله فكيف تكون هي وحدها اشرف مسائل المسلمين واهم مطالب الدين فان قيل لا يمكن طاعة الرسول الا بطاعة الامام فانه هو الذي يصرح الشرع قبل هذا هو دعوى المذهب ولا جهة فيه ومعلوم ان القرآن لم يدل على هذا كجمل على سائر اصول الدين وقد تقدم ان هذا الامام الذي يدعونه لم ينتفع به احد في ذلك وسبق ان شاء الله تعالى ان ما جاء به الرسول لا يحتاج في معرفته الى احسن الائمة

(الوجه الثاني) ان يقال اصول الدين عند الامامة اربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة هي آخر المراتب والتوحيد والعدل والنبوة قبل ذلك وهم يدخلون في التوحيد في الصفات والقول بان القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الآخرة ويدخلون في العدل التكذيب بالقدره وان الله لا يقدر ان يهدي من يشاء ولا يقدر ان يضل من يشاء ولا قد شامسا لا يكون ويكون ما لا يشاء وغير ذلك فلا يقولون انه تعالى كل شيء ولا نه على كل شيء قد ر ولا ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن لكن التوحيد والعدل والنبوة متقدمة على الامامة فكيف تكون الامامة اشرف واهم وايضا الامامة انما واجبه حال كونها لطفا في الواجب فهي واجبة وجوب الوسائل فكيف تكون الوسيلة اشرف واهم المقصود

(الوجه الثالث) ان يقال ان كانت الامامة اهم مطالب الدين واشرف مسائل المسلمين فابعد الناس عن هذا الالهام الا اشرفهم الرضا فانهم قد قالوا في الامامة اخضع قول واخضع في المستقيم وهذا من مشاركات الشبه فله لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا احسن العصابة واتابعين ولا احسن الائمة التبوعين انه على بعض لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض وتعد ذلك شيئا من اصول الدين لا للدلائل ولا المسائل والمكتسبون

(مطلب)
في اصول الدين عند الشيعة والمهدي
بامثال هذه العبارات وزنت
بالكتاب والسنة بحيث ثبت الحق
التي اثبت الكتاب والسنة وتوفي
الباطل الذي نفيه الكتاب والسنة
كان ذلك هو الحق بخلاف ما سلكه
اهل الاهواء من التكلم بهذه
الافراط ونفاوا نيات في الوسائل
والمسائل من غير بيان التفصيل
والتقسيم الذي هو من الصراط
المستقيم وهذا من مشاركات الشبه فله لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا احسن العصابة واتابعين ولا احسن الائمة التبوعين انه على بعض لفظ الجوهر والجسم والتحيز والعرض وتعد ذلك شيئا من اصول الدين لا للدلائل ولا المسائل والمكتسبون

بهذه العبارات يختلف مرادهم بآثاره لا اختلاف الوضع وثارة لا اختلاف في المعنى الذي هو مدلول القطر كقول الجسم هو المؤلف ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه (٣٤) أو الجوهران فصاعدا أو السنة أو الثانية أو غير ذلك ومن يقول هو

العقل والدين كما سنبينه ان شاء الله تعالى اذا تكلمنا على جميعهم ويكفي ان مطلوبهم الامامة ان يكون لهم شئ معصوم يكون لطفاً في مصالح دينهم ودنياهم وليس في الطوائف اربعة من مصلحة الطوائف الامامة منهم فانهم يحتلون على مجهول ومعلوم لا يرى له عين ولا أثر ولا يسمع له حس ولا خبر فلم يحصل لهم من الامر المقصود بما منه شئ واى من فرض امامنا فاعلى بعض مصالح الدين والدنيا كل خير اعم لا ينتفع به شئ من مصالح الامامة ولهذا تجددهم لها فانهم مصلحة الامامة يدخلون في طاعة كافر او ظالم لئلا يوابه بعض مقاصدهم فيناهم يدعون الناس الى طاعة امام معصوم اصحابهم يرجعون الى طاعة كافر وظالم فهل يكون اربعة من مقصود الامامة وعن اخبروا انكرامه عن سلك منهاج التدايم وفي الجلة قاله تعالى قد علمت ان لا يكون الامور مصالح في الدين والدنيا سواء كانت الامامة اهم الامور او لم تكن والرافضة ابعد الناس عن حصول هذه المصلحة لهم فقد قاتلهم على قولهم اخبروا المطلوب من اهم مطالب الدين واشرف مسائل المسلمين ولقد طلبني بعض كبار شيوخهم الفضلاء ان يقولوا بآيات تكلم به في ذلك فقلت له وقررت له ما يقولونه في هذا الباب كقولهم ان الله امر العباد انهم يجب ان يفعل بهم الظلم الذي يكونون عنده اقرب الى فعل الواجب وتركه الفقيه لان من دعا انفسا لئلا كل طاعما فلذا كان مراده الا كل فعل ما يعبى على ذلك من الاستسباب كلفه بالشر واجلاس في مجلس شامس وامثال ذلك وان لم يكن مراده ان كل عيسى في وجهه واغلق الباب ونحو ذلك وهذا اخذوا من المعزلة ليس هو من اصول شيوخهم القدماء ثم قالوا الامام لطف لان الناس اذا كلنهم امامهم بالواجب وبهاهم عن الفقيه كانوا اقرب الى فعل الامور وترك المحذور فوجب ان يكون لهم امام ولا بد ان يكون معصوما لانه اذا لم يكن معصوما لم يحصل به المقصود ولم تدع العصمة لاحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا على اثنين ان يكون هو اياه للاجتماع على انتقامه سواء بسطة به المصارف في هذه المعاني ثم قالوا وعلى تص على الحسن والحسين على الحسين الى ان انتهت التوبة الى المنتظر محمد بن الحسن صاحب السرداب التائب فاعترف ان هذا اقر ربه في غاية الكمال فقلت له قالوا انت طالبان للعلم والحق وانهدى وهم يقولون من لم يؤمن بالمنتظر فهو كافر بهذا المنتظر هل رأيت او رأيت من رآه او سمعت بحبره او تعرف شئاً من كلامه الذي قاله هو او ما امر به او ما نهى عنه ما أخذ عنه كما يؤخذ من الائمة قال لا قلت فاي فائدة في ما عناه او اى لطف يحصل لنا بهذا ثم كف يجوز ان يكفنا الله تعالى بطاعة شخص ونحن لا نعلم ما امر به ولا ما نهى عنه ولا طريقنا الى معرفة ذلك وجهه من الوجوه وهم من أشد الناس انكار التكليف لا يطلق فهل يكون في تكليف ما لا يطلق ابلغ من هذا فقال اثبات هذا مبني على تلك المقدمات قلت لكن المقصود اثبات تلك المقدمات هو ما يتعلق بنا نحن والا فاعلمنا بماضي اذ لم يتعلق بامته امر ولا نهى واذا كان كلامنا في تلك المقدمات لا يحصل لنا فائدة ولا نفعاً ولا يفسدنا التكليف لا يقدر عليه علم ان الامكان بهذا المنتظر من باب الجهل والضلال لان باب الظلم والمصلحة والذي عند الامامية من النقل عن الائمة الموقن ان كان حقيقاً يحصل به سعادتهم فلا حاجة بهم الى المنتظر وان كان باطلاً فهم ايضا لم ينتفعوا بالمنتظر في رد هذا الباطل فلم ينتفعوا بالمنتظر لاني اثبات

التي يمكن فرض الابعاد الثلاثة فيه وانه مركب من المبدء والضرورة ومن يقول هو الموجود ويقول هو الموجود انما يتنفسه لا يكون الا كذلك والسلف والائمة الذين ذموا يدعوا الكلام في الجوهر والجسم والعرض تضمن كلامهم ذم من يدخل المعنى التي يقصدونها هؤلاء بهذه اللفاظ في اصول الدين في دلائله وفي مسائله نقا وانما نقا ما اذا عرفت المعاني الشخصية الثابتة بالكتاب والسنة وغير غيرها لم يفهم بهذه اللفاظ لثنتين ما وافق اخفى من معاني هؤلاء وما اختلف فيه اعظم المتفقه وهو من الحكم بالكتاب بين الناس فيما اختلفوا فيه كما قال تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وازل معهم ان كتاب اخفى لحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وهو مثل الحكم بين سائر الامم بالكتاب فيما اختلفوا فيه من المعاني التي يعبرون عنها بوضعهم وعرفهم وذلك يحتاج الى معرفة معاني الكتاب والسنة ومعرفة معاني هؤلاء بانناطهم ثم اعتبار هذه المعاني بهذه المعاني لظهور المواقف والخلاف واما قول السائل فان قيل بالجواز في وجهه وقد فهمنا من عليه الصلاة والسلام النبي عن الكلام في بعض المسائل فقال قد تقدم الاستفسار والتفصيل في جواب السؤال وان ما هو في الحقيقة اصول الدين الذي بعث الله به رسوله فلا يجوز ان

ينهى عنه بحال بخلاف ما سأل اصول الدين وليس هو اصولاً في الحقيقة لا دلائل ولا مسائل او هو اصول الدين بشرعه حتى الله بل شرعه من شرع من الذين مالم ياذن الله واما ما ذكره السائل من نهيه فاذي جاء به الكتاب والسنة التي عن امور منها القول

على الله بلا علم كقوله تعالى قل اتحارم من الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير اثم وان تشر كوا الله ما ينزل سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعملون وقوله ولا تقف ما ليس لك به علم ومنها أن (٣٥) يقال على الله غير الحق كقوله ألم يؤخذ عليهم

ميثاق الكتاب ألا يقولوا على الله الا الحق ومنها الجدل بغير علم كقوله تعالى فما آتاهم هؤلاء حاجتكم فيها لكيهم يعلم ومنها الجدل في الحق بعينه كقوله تعالى يحادلونك في الحق بعدما تبين ومنها الجدل بالباطل بقوله وجادوا بالباطل ليدحضوا الحق ومنها الجدل في آياته كقوله تعالى ما يحادل في آيات الله الا الذين كفروا وقوله الذين يحادلون في آيات الله بغير سلطان آياتهم كبر مقتدا عند الله وعند الذين آمنوا وقال تعالى ان الذين يحادلون في آيات الله بغير سلطان آياتهم ان في صدورهم الاكبر ما هم بالثقة وقوله ويعلم الذين يحادلون في آياتنا ما هم من محض ويحذونك وقوله والذين يحاجون في الله من بعدما احسب لهم يحجزهم احضه عندهم وقوله وهم يحادلون في الله وهو شديد الحال وقوله ومن الناس من يحادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير ومن الامور التي نهى الله عنها في كتابه التفرق والاختلاف كقوله واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا الآية وقوله ولا تكونوا كآتين تفرقوا واختلجوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه قال ان عباس تبيض وجوها لاهل السنة والجماعة وتسود وجوها لاهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء انما

حق ولا في شيء باطل ولا امر معروف ولا نهى عن منكر ولم يحصل له واحد منهم شيء من المصلحة والمصلحة والمنفعة المطلوبة من الامامة والجهال الذين يعلقون امورهم بالمجتهولات كرجال الغيب والقطب والقوت والخصر ونحو ذلك مع جهلهم وضلالهم كونهم يشنون ما لم يحصل لهم به مصلحة ولا تلف ولا منفعة في الدين ولا في الدنيا اقل مثلا لان الزايفة فان الخصر ينتفع برؤيته ويحوز غنمته وان كان غافيا في اعتقاده انه الخصر فقد يرى احدهم بعض الجزئ فيظن انه الخصر ولا يتحاطب به الا بغيري انه يقبله مع تلبس به على ذلك فيكون الرجل اقل من نفسه لانه ذلك المتحاطب به ومنهم من يقول لكل زمان خضر ومنهم من يقول لكل ولي خضر والكفار كلهم دواضع يقولون انهم يرون الخصر فيها وقد يرى الخصر على صور مختلفة وعلى صورة هائلة زامان ذلك وذلك لان هذا الذي يقول انه الخصر هو جني بل هو شيطان يظهر لمن يرى انه بضله وفي ذلك حكايات كثيرة يضيق هذا الموضوع عن ذكرها وعلى كل تقدير فاما صفات الشعة اكثر من الامان هؤلاء فان المنتظر ليس عندهم نقل ثابت عنه ولا يعتقدون فيمن يرونه انه المنتظر ولما دخل السرداب كان عندهم صغيرا لم يبلغ سن التمييز يقولون من الاكاذيب اصناف ما يقبله هؤلاء ويعرضون عن الاقتداء بالكتاب والسنة اكثر من اعراض هؤلاء ويقدمون في اخبار المسلمين قدما بعد اياهم عليه هؤلاء فهم اصل عن مصالح الامامة من جميع طوائف الامة فقد فاتهم على قولهم اهل الدين واشرقه

(الوجه الرابع) ان يقال قوله التي يحصل بسبب ادراكها بيل درجة الكرامة كلام باطل فان غير معرفة امام وقته وادراكه بعينه لا يستحق به الكرامة ان يوافق امره والا فليست معرفة امام الوقت باعظم من معرفة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ومن عرف ان محمدا رسول الله فلم يؤمن به ولم يبلغ امرهم يحصل شيء من الكرامة ولو آمن بالي وعصاه وضيع الفرائض وتعدي الحدود كل من كلفه الوعيد عند الامامية وسائر طوائف السنيين فكيف بن عرف الامام وهو موضع لقرائض متعدده لعدد وكثير من هؤلاء يقول حب علي حسنة لا يضر معها سيئة وان كانت السيئات لا تضر مع حب علي فلا حاجة الى الامام المعصوم الذي هو لطف في التكليف فانه اذا لم يوجد امتا وجسديتات ومعاص فان كان حبي على كافيا فساد وجدد الامام اولي يوجد

(الوجه الخامس) قوله وهي احد اركان الایمان المستحق بسببه الخلود في الجنان فقال له من جعل هذا من الایمان الا اهل الجهل والبهتان واستكلام ان شاء الله تعالى على ما ذكره من ذلك والله تعالى وصف المؤمنين وحوالهم والتي صلى الله تعالى عليه وسلم قد فسرها الایمان وذكر شيعه ولم يذكر الله لارسله الامامة في اركان الایمان في الحديث الصحيح حديث جبريل لما أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة اعرابي وسأله عن الاسلام والایمان والاحسان قاله الاسلام ان تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وتقيم الصلوة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت قال والایمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعض بعد الموت وتؤمن بالقدر خبري وشبهه ولم يذكر الامامة قال والاحسان ان تعبد الله كلاً تراه فان لم تكن زامافه برآك وهذا الحديث متفق على صحته متفق بالقبول

(٤ - منهاج أول) أمرهم الى الله وقال تعالى فأقم وجهك للدين خفيضا فطر الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله اليه وقوله ولا تكونوا من المشركين من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وقد ذم أهل التفرق والاختلاف في مثل قوله تعالى وما

تفرق الذين أوثروا الكتاب الامين بعد ما جاءهم العلم بضايينهم وفي مثل قوله ولا يزالون مختلفين الا من رحم ربك فذلك خلقهم وفي مثل قوله وان الذين اختلفوا في الكتاب افي شقاق بعيد (٢٦) وكذلك تسترسل الله صلى الله عليه وسلم توافق كتاب الله كالخديت

المشهور عنه الذي روي مسلم بعضه عن عبد الله بن عمرو وسائر معمر عن في مسند أحد وغيره من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على أصحابه وهم يتناظرون في القدر ورجل يقول ألم يقبل الله كذا ورجل يقول ألم يقبل الله كذا فكما خافني في وجهي حب الزمان فقال أبعد أمرتم أغما هذين كان قبلكم هذا ضرورا كتب الله بعضه بعضا وأغما نزل كتاب الله يصدق بعضه بعضا لا يكذب انظروا ما أمرتم به فاعلموه وما نهيتهم عنه فاجتنبوه هذا الحديث وأخوه وكذلك قوله المراء في القرآن كفر وكذلك ما أخرجا في الصحصين عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذي في قلوبهم فربح فينبهون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تاويله فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم وأما أن يكون الكتاب والسنة نهى عن معرفة المسائل التي تدخل فيما يستحق أن يكون من أصول الدين فهذا لا يجوز اللهم إلا أن ينهى عن بعض ذلك في بعض الأحوال مثل مخالطة شخص بما يجيز عن فهمه فضل كقول عبد الله بن مسعود ما من رجل يحدث قوما محدثا لا تبلغه عقولهم إلا كان فتنة لبعضهم وكقول علي حدثوا الناس بما يفهمون ودعوا ما ينكرون أي يحجبون أن يكذب الله ورسوله

أجمع أهل العلم بالنقل على صحته وقد أخرجه أصحاب الصحيح من غير وجه فهو من المتفق عليه من حديث أبي هريرة وفي أفراد مسلم من حديث عمر وهو ما كانوا لا يعرفون بصفة هذه الأحاديث فالصنف قد احتج بأحاديث موضوعة كذب بتفاق أهل المعرفة فأما أن يحتج بما يقوم الدليل على صحته نحن وهم أو لا يحتج بشيء من ذلك نحن ولا هم فان تركوا الرواية برأسا أمكن أن تترك الرواية أما إذا رويهاهم فلا بد من معارضة الرواية بالرواية والاعتماد على ما تقوم به الحجة ونحن نبين الدلائل الدالة على كذب ما يبايعون به أهل السنة من الروايات الباطلة والدلائل الدالة على صحة ما نقله أهل العلم بالحديث وصحوة وهب ألا لا يحتج بالحديث فقد قال الله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وحلت فلو بهم وإذا تأملت عليهم بالآية تذهبهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون الذين يقومون الصلاة وعماز رقاهم ينفقون أولئك هم المؤمنون حقا لهم درجات عند ربهم ومغفرة ورزق كريم فشهد لهؤلاء الايمان من غير ذكر الامامة وقال تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم ينابوا ولا جاهدوا بأموالهم وانفسهم في سبيل الله أولئك هم الصادقون فجعلهم صادقين في الايمان من غير ذكر الامامة وقال تعالى ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن آمن بالله واليوم الآخر والامانة والكتاب والنبين وفي المسائل على حصة ذوي القربى واليتامى والمساكين وان السبل والسائلين وفي الزكيات وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم اذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين الباس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ولم يذكر الامامة وقال تعالى أولئك الكتاب لا يرفع فيهم هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وعماز رقاهم ينفقون والذين يؤمنون بما أنزل اليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فجعلهم مهتدين مفلحين ولم يذكر الامامة وأيضا فخص نعم بالاضطرار من دين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم أن الناس كانوا اذا أسلوا لم يحصل إيمانهم موقفا على معرفة الامامة ولم يذكر لهم شيئا من ذلك وما كان أحد احرار كان الايمان لا بد أن يبينه الرسول لاهل الايمان لمحصل لهم في الايمان فاذا علم بالاضطرار أن هذا مما لم يكن الرسول بشرطه في الايمان علم أن اشتراطه في الايمان من أقوال أهل البهتان فان قيل قد دخلت في عموم النص وأهي من باب ما لا يمت الواجب الابه أو دل عليه ناص آخر قبل هذا كله لو صلح لكان غايته أن تكون من بعض فروع الدين لا تكون من أركان الايمان فان ركن الايمان ما لا يحصل الايمان الا به كالشهادتين فلا يكون الرجل مؤمنا حتى يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فلو كانت الامامة ركنافي الايمان لانت ايمان أحد الابه لوجب أن يبينه الرسول بابا عاما فاطعاه العذر كباين الشهادتين والاعيان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر فكيف ونحن نعم بالاضطرار من دينه أن الذين دخلوا في دينه أفواجا لم يشترط على أحد منهم في الايمان الايمان بالامامة لا مطلقا ولا معينا

(الوجه السادس) قوله قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من مات ولم يعرف امام زمانه مات ميتة جاهلية فيقال له أولا من روى هذا الحديث بهذا اللفظ وأن أسنده وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير بيان الطريق الذي يثبت أن النبي

رجل يحدث قوما محدثا لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وكقول علي حدثوا الناس بما يفهمون ودعوا ما ينكرون أي يحجبون أن يكذب الله ورسوله

رجل يحدث قوما محدثا لا تبلغه عقولهم الا كان فتنة لبعضهم وكقول علي حدثوا الناس بما يفهمون ودعوا ما ينكرون أي يحجبون أن يكذب الله ورسوله

مكرر الفخريه بيده فان لم يستطع قبله فليست فان لم يستطع قبله فليست وانما اضعف الايمان واما مسلم واما قول السائل اذا قيل بالموافق
يجب وهل نقل عنه عليه السلام ما يقتضى وجوبه فيقال لا ريب انه (٣٧) يجب على كل احد ان يؤمن بما جاءه الرسول

ايما طاعا بما لا ريب ان معرفة ما جاءه الرسول على التفصيل فرض على الكفاية فان ذلك داخل في تسليم ما ثبت الله رسوله وادخل في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة والموعظة الحسنة والمهادنة بالتي هي احسن ونحو ذلك مما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم واما ما وجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم واحتاجهم ومعرفةهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاخرين سماع بعض العلم اذ هو فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع التصريح وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المتقني والمحدث والمحدث ما لا يجب على من ليس كذلك واما قوله هل يكفي في ذلك ما يصل اليه المحدثين غلبة الظن او لابد من اوصول الى القطع فيقال المسرا في ذلك التفصيل فاه وان كان طوائف من اهل الكلام يزعمون ان المسائل الخيرية التي قد سمعوها مسائل الاصول يجب القطع فيها جميعا ولا يجوز الاستدلال فيها بغير دليل يقين وقوي وجوب القطع فيها كما على كل احد فهذا الذي قلناه على اطلاقه وعومسه خفا عتاف الكتاب والسنة واجماع

صلى الله تعالى عليه وسلم قاله هذا لو كان مجهول الحال عند اهل العلم بالحديث فكيف وهذا الحديث بهذا التقيد لا يعرف انما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في صحيحه عن نافع قال جاء عبد الله بن عمر الى عبد الله بن مسعود بن كنان من امر الحر ما كان من يزيد بن معاوية فقال اطرحوا لابي عبد الرحمن وسادة فقال اقم لي اذن لاجل ائمتك لاحد ذلك حد شامعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقوله سمعته يقول من خلع يدا من طاعة في اليوم القسامة لاجله ومن مات ولم ين في عتقه بعتة مات ميتة جاهلية وهذا حديث حديث عبد الله بن عمر لعبد الله بن مسعود بن الاسود لما خلعوا طاعة امير وقتهم يزيد مع انه كان فيه من الظلم ما كان ثم انه اقبل هو ومعه رجل باهل الحر ما موراسنكرة فعلم ان هذا الحديث يدل على ما دل عليه سائر الاحاديث الا تمتع من انه لا يخرج على ولا ما موراسن السيف فان لم يكن مطع لولادة الامور والامور مات ميتة جاهلية وهذا اضيق قول الرافضة فانهم اعظم الناس مخالفة لولادة الامور وابعاد الناس عن طاعتهم الاكرها ونحن نطلبهم اولا بصحة النقل ثم بقدر ان يكون نافله واحد فكيف يجوز ان يثبت اصل الايمان بغير مثل هذا الذي لا يعرفه ناقل وان عرفه ناقل امكن خطؤه وكذبوه هل ثبت اصل الايمان الا بغيره على

(الوجه السابع) ان يقال ان كان هذا الحديث من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليس فيه شبهة لهذا القائل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قل مات ميتة جاهلية وهذا الحديث يتناول من قاتل في العصية والرافضة من هؤلاء ولكن لا يكفر المسلم بالقتال في العصية كما دل على ذلك الكتاب والسنة فكيف بكفر بما دون ذلك وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من خرج من طاعة وشارك الجماعة ثمان مات ميتة جاهلية وهذا حال الرافضة فانهم يخرجون عن طاعة وبغارقون الجماعة وفي العصية عن ابي يعلى رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من راى من ائمة من ائمة يكره فليصبر عليه فان من خرج من السلطان بغير امان ميتة جاهلية وهذه النصوص مع درتها صريحة في حال الرافضة فهي وامثالها المعروفة عند اهل العلم بالدين الحق الذي نقله

(الوجه الثامن) ان هذا الحديث الذي ذكره جمعة على الرافضة لانهم لا يعرفون امام زمانهم فانهم يدعون انه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامر اربعة سنين ومائتين او نحوها ولم يعد بل كان محروما مستنقدا ولما نالوا ولما خاسوا وفوق ذلك وله الا ان على قولهم اكره من اربعة سنين ولم يره عين ولا اثر ولا سمع له حس ولا خبر فليس فهم احد يعرفه لابعنه ولا صفته لكن يقولون ان هذا الشخص الذي اراه احدولم يسمع له خبره واما زمانهم ومعالم ان هذا ليس هو معرفة بالامام وتظهره ان يكون راجل قريش من بني عوف في الدنيا ولا يعرف شيئا من احواله فلهذا لا يعرف ان عهه وكذلك المال الملتط اذا عرف انه مالكا ولم يعرف عنه بل يكن عارفا لصاحب القطعة بل هذا اعرف لان هذا يمكن ترتيب بعض احكام الملك والنسب عليه واماني المنتظر فلا يعرفه حال يتغير به في الامامة فان معرفة الامام التي تخرج الانسان من الجاهلية هي المعرفة التي يحصل بها طاعة وجماعة خلاف ما كان عليه

سلف الامة واعلم انهم مع ذلك من ابعد الناس عما وجبوا فانهم كثيرا ما يتحجبون فيها بالادلة التي يزعمونها قطعان وتكون في الحقيقة من الاعطال فنعلم ان تكون من الظنيات حتى ان الشخص الواحد منهم كثيرا ما يقع بسمعة حجة في موضع ويقطع

بطلانها في موضع آخر بل منهم من كلامه كلف وحق قديسي كل من للتأطرين العلم الضروري بقبض ما ادعاه الآخر وأما
التفصيل فما أوجب الله فيه العلم واليقين وجب فيه (٣٨) ما أوجب الله من ذلك كقوله اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله

أهل الجاهلية فأنهم لم يكن لهم إمام يجمعهم ولا جماعة تعصمهم والله تعالى بعث محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم وهذا هو إمام الطاعة والجماعة وهذا المنتظر لا يحصل بعمرته طاعة ولا جماعة
فلا يعرف معرفة فتخرج الإنسان من الجاهلية بل المنتدون إليه أعظم الطوائف جاهلية
وأصعبهم بالجاهلية وإن لم يخالوا في طاعة غيرهم لمخالطة كافراً وطاعة مسلم هو عذبه من
الكفار والتواضع لم ينتظم لهم مصلحة لكثرة اختلافهم واقترافهم وخرجهم عن الطاعة
وهذا يبينه (الوجه التاسع) وهو أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بطاعة الأئمة
الموحدين المعلومين الذين لهم سلطان بقدر ونه على سياسة الناس لا بطاعة معدوم ولا مجهول
ولأن ليس له سلطان ولا قدر على شيء أصلاً كما أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالاجتماع
والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف ولم يأمر بطاعة الأئمة مطلقاً بل أمر بطاعتهم في
طاعة الله دون معصيته

وهذا يبين أن الأئمة الذين أمر بطاعتهم في طاعة الله ليسوا معصومين وفي مصمم مسلم عن عوف
ابن مالك الأشجعي قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول خباراً أتتكم الذين يحضونكم
ويحذرونكم وتصلون عليهم ويصاؤون عليكم وشراءاً أتتكم الذين تغضونهم ويغضونكم
وتلعنونهم ويلعنونكم قال قلنا يا رسول الله أفلا ننأى عنهم عند ذلك قال لا ما أقاموا فيكم
الصلاة الأمان وفي عليه والقرأه ما في شيأ من معصية الله فليكره ما في شيأ من معصية الله تعالى ولا
ينزعن بدامن طاعة وفي مصمم مسلم عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكر سلم ولكن من رضى وتابع قالوا
يا رسول الله أفلا نقاتلهم قال لا ما صاوا

وهذا يبين أن الأئمة هم الأحرار ولاة الأمور وأنه يكره بغير ما يؤمن من معصية الله تعالى
ولا ينزعن اليه من طاعتهم بل يطاعون في طاعة الله وأن منهم خياراً وشراً من يحب ويحبه
له ويحب الناس ويدعولهم ومن بغض ويدع على الناس ويغضونه ويدعون عليه وفي
الخصصين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كانت بنو إسرائيل تسوسهم
الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي وأنه لا نبي بعدى وستكون خلفاء فتكثر قالوا فما تأمرنا قال
فوا ببيعة الأول فالأول وأعطوهم حقهم بأن الله سألهم عما استرعاهم فلقد أخبر أن بعد خلفاء
كثيرين وأمر أن يوفي ببيعة الأول فالأول وأن يعطوهم حقهم وفي الخصصين عن عبد الله بن
مسعود قال قال لنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنكم سترون بعدى أتروا موراً تنكرونها
قالوا فما تأمرنا يا رسول الله قال أدوا إليهم حقهم وسوا الله حقهم وفي لفظ ستكون أثره وأمر
تنكرونها قالوا يا رسول الله فما تأمرنا قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم وفي
الخصصين عن عبد بن عباد قال يا معاشر الناس الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة
في البسر والعسر والمنشط والمكره وعلى أترة علياً نأى أن لا تنازع الأمر أهله وعلى أن تقول
بالحق حينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الخصصين عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإذا أمر
بمعصية فلا سمع ولا طاعة قال قالنا فربما يقولونها أهيهم المطالب في الدين وأشراف مسائل

غفور رحيم وقوله فاعلم أنه لا اله الا
الله واستغفر لذنبك وكذلك يجب
الايان بما أوجب الله الايمان به
وقد تقر في الشريعة أن الواجب
معلق بالعدم استعانة عند كونه
تعالى فأتقوا الله ما استطعتم
وقوله عليه السلام إذا أمرتكم
بأمر فأتوا منه ما استطعتم أخرجه
في الخصصين فإذا كان كثيراً
تنازعت فيه الأئمة من هذه
المسائل الدقيقة قد يكون عند كثير
من الناس شبهة لا يقصد رده
على دليل يفيد ما يقين لأشرفي
ولا غير لم يجب على مثل هذا في
ذلك ما لا يقدر عليه وليس عليه أن
يتول ما يقدر عليه من اعتقاد قول
خالف على نفسه ليعلمه عن تمام
اليقين بل ذلك هو الذي يقدر
عليه لا سيما إذا كان مطابقاً للحق
فلا اعتقاد المطابق للحق ينفع
صاحبه ويثاب عليه ويسقط به
الفروض إذا لم يقدر على أكثره
لكن ينبغي أن يعرف أن طاعة من
ضل في هذا الكتاب أو هجرته عن
معرفة الحق فأنها لو تفرطت في
اتباع ما جاء به الرسول وتول النظر
والاستدلال الموصول إلى معرفته
فلما أعرضوا عن كتاب الله متساوا
كما قال تعالى يا بني آدم هلما يا أتيتكم
رسول منكم يقصون عليكم آياتي فمن
اتقى وأطيع فلا خوف عليهم ولا هم
يخزفون وقوله قال اعطوا مناجعاً
بعضكم لبعض عدواً فما يا أتيتكم مني
هذى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا
يشقى ومن أعرض عن ذكرى فان

له معصية شتى وتخشع يوم القيامة آهي قال ابن عباس تكفل الله لن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل
في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله

على الله عليه وسلم انهما ستكونن قلت لما اخرج منها يا رسول الله قال كتاب الله فيه انما اقدم وخبر ما بعدكم ودمكم ما بينكم هو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار قصمه الله ومن ابتغى الهوى (٢٩) قبحه الله وهو حبل الله المتين وهو الذر

الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذي لا يربح به الاوهام ولا تلتبس به الانس ولا يخلق عن كثرة الرد ولا تنقض عهده ولا يسهل منه العلماء وقد وايت ولا تختلف به الاراء هو الذي ينته الجن اذ سمعته ان قالوا اناسينا قرانا عجا بهدي الى الرش من قال به صدق ومن عمل به اجر ومن حكم به عدل ومن دعا اليه هدى الى صراط مستقيم وقال تعالى وان هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقال تعالى الص كتاب انزل انزل فلا يكن في صدرك حرج منه لتشبهوا ذكري للذين امنوا ما نزل السك من ربكم ولا تشعروا من دونه اولاء وقال وهذا كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحون ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وان كنا عن دراستهم فلا قلن او تقولوا لو انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينكم من ربكم وهدى ورجى فن اطعم من كتب بالآية الله وصدق فيها سبحانه الذين يصدقون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا يصدفون فذكر سبحانه آية يجزى الصادق عن آية مطلقا سواء كان مكذبا او لم يكن سوء العذاب بما كانوا يصدفون بينك ان كل من يفر عبادة الله الرسول فهو كافر سواء اعتقد كنهه او استكبر عن الاعيان به او اعرض عنه اتباعا

المسلمين المطالب التي تنازعت الامه فيما بعد التي على الله تعالى عليه وسلم وهذه هي مسألة الامامة قليلة خلافا فصيح ولا معنى صحيح فان ما ذكره لا يدل على هذا المعنى بل مفهوم اللفظ ومقتضاه انهم المطالب بالدين مطلقا وشراف سائل المسلمين مطلقا وبقدر ان يكون احد امر الله فهو معنى ما لم فان المسلمين تنازعوا بعد التي على الله تعالى عليه وسلم في مسائل اشرف من هذه وبقدر ان تكون هي الاشرف فلا ذكرتها بل اطل المذاهب وافتد المطالب وذلك ان النزاع في الامامة لم يظهر الا في خلافة علي واما علي عهد الخلفاء الثلاثة فلم يظهر نزاع الاحبار يوم السقيفة وما انفصلوا حتى اتفقوا ومثل هذا لا يعد نزاعا ولو قدر ان النزاع فيها كان عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فليس كل ما تنوزع فيه عقب موته على الله تعالى عليه وسلم يكون اشرف مما تنوزع فيه بعد موته بدهر طويل واذا كان كذلك فاعلم ان مسائل التوحيد والصفات والاثبات والتزيم والقدر والتعديل والتجوز والتصيين والتفصيل اشرف من مسائل الامامة ومسائل الاسماء والاحكام والوعود والوعيد والعفو والشفاعة والله لهدم من مسائل الامامة ولهذا اكل من منف في اصول الدين يذ كر مسائل الامامة في الاخرى الامامية يذ كر مسائل التوحيد والعدل والنبوة قبل مسائل الامامة وكذلك العترة اصولهم الخمس التوحيد والعدل والمدة بين المزلتين وانفاذا للوعيد واتخاذ هو الامر بالعرف والهي عن المنكر وبه تتعلق مسائل الامامة ولهذا كان جواهر الامامة لا غير بدونه مقصودا لاما التي تقولها الرافضة فلهم يقولون بان الامام الذي هو صاحب الزمان مفقود لا يتبع به احدوا انه دخل السردا بسنة تسعين ومائتين او فر يلسن ذلك وهو الا ناعبا كدرس اربعة وخمسين سنة وهم في هذه المذم ينتفعوا بلحاظهم لافق دين ولا في دنيا بل يقولون ان عندهم علما منقول عن غيره فان كانت اهم مسائل الدين وهم لا يتفقوا المقصود منها فقد فاتهم من الدين اهموا شرقة وحيدة فلا يفتنهم بما حصل لهم من التوحيد والعدل لانه يكون ناصبا بالنسبة الى المقصود الامامة فيستحقون العذاب كيف وهم يسلون ان مقصود الامامة في الفروع السرعة واما الاصول العقلية فلا يحتاج فيها الى الامام وثلاث هي اهم واشرف ثم بعد هذا كما نقول لكم في الامامة من بعد الاقوال عن الصواب ولولم يكن فيه الا انكمرا وجمنا الاما منكم ليلين مصلحة الخلق في دينهم وديناهم واما منكم صاحب الوقت لم يحصل لكم من جهة مصلحة لافق الدين ولا في الدنيا فاقسى اصل من سعى من يتعب التعب الطويل ويكفر القائل والنفيل ويضاق جاعة المسلمين ويطعن السابقين والناخبين ويعاون الكفار والمنافقين ويحتال باواع الحيل ويسلك ما مكته من السبل ويعتشد بشهود الزور ويسل انا بعبجبل القروور ويفعل ما يطول وصفه ومقصوده بذلك ان يكون له امام يدعي على الله تعالى وتسميه بقرقه ما غر به الى الله تعالى ثم لما علم اسم ذلك الامام ونسبه لم يظهر بشي من مطاوعة واصل المسمى من تعليه وارشاده ولا امره ولا نهيه ولا حصل له من جهة منفعة ولا مصلحة اصلا الا ذهاب نفسه وماله وطمع الاستفار وطول الانتظار بالليل والنهار وعبادة الجاهل وادخال في سرباب ليس له عمل ولا اختيار ولو كان موجودا يبين الحاصل يستغفله لواء المساكين فكيف وعقلاء الناس يعلمون انه ليس

لما جواه او ارباب فيما جابه فكل مكذب بما جابه فهو كافر وقديكون كافر من لا يكتبه اذ لم يثبت به ولهذا اخبر الله في غير موضع من كتابه بالضلوالعذاب انزل اتباع ما نزه وان كان له تفرج ولو اجتهد في عقباته وامور غير ذلك وجعل ذلك من نعت الكفار

والمناقضين وقال تعالى فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا بعنادهم من العلم وما حق بهم ما كانوا يستهزئون وقال تعالى وجعلناهم سمعوا أبصارا وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا (٣٠) أبصارهم ولا أفئدتهم من شيء كانوا يجحدون بآيات الله وما حق بهم ما كانوا

به يستهزئون وقال تعالى فلما دارا بأسنا قالوا آمنّا بالله وحده وكفرنا بما كنّا به مشركين فليكن ينظهم إيمانهم فلما دارا وبأسنا سنة الله التي قد خلت في عسائه وشعره ناك الكافرون وقال الذين يحادون في آيات الله بغير سلطان أتاهم كبر مقتا عند الله وعند الذين آمنوا في الآيات الأخرى إن في صدورهم الأكبر ما هي بغيره فاستعد بالله انه هو السميع العليم والسلطان هو الحق المنة من عند الله كما قال

(الفصل الثاني)

قال الامام الرافضي الفصل الاول في نقل المذاهب في هذه المسئلة ذهب الامامة الى ان الله عدل حكيم لا يفعل قبيحا ولا يحل واجب وان أفعاله انما تقع لغرض صحيح وحكمة وأنه لا يفعل الظلم ولا العتب وأنه ذو رحمة بالعباد يفعل بهم ما هو الاصل لهم والآن تقع وأنه تعالى كلهم تحييرا لا اجبارا ووعدهم الثواب وتوعدهم العقاب على لسان أنبيائه ورسله المعصومين بحيث لا يجوز عليهم الخفاء ولا النيب ولا المعاصي والآتيق وثوق بأقوالهم وأفعالهم فتنتي فائدة البعثة ثم ردى الرسالة بعد موت الرسول بالامامة فنصب أولياءه معصومين منصومين بأمر الناس من غلظهم وسهولهم وخطفهم فينفادون الى أمرهم ثم لا يخفى الله العالم من لطفه ورحمته وأنه لما بعث الله محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم قام بنقل الرسالة ونص على أن الخليفة بعده على ابن أبي طالب عليه السلام ثم بنى بعده على ولده الحسن الزكي ثم على ولده الحسين الشهيد ثم على علي بن الحسين زين العابدين ثم على محمد بن علي الباقر ثم على جعفر بن محمد الصادق ثم على موسى بن جعفر الكاظم ثم على علي بن موسى الرضا ثم على محمد بن علي الجواد ثم على علي بن محمد الهادي ثم على الحسن بن علي العسكري ثم على الخلف ائمة محمد بن الحسن المهدي عليهم الصلاة والسلام وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يمت الا عن وصية بالامامة قال وأهل السنة ذهبوا الى خلاف ذلك كله فثبتوا العدل والحكمة في أفعاله تعالى حقوقا وعليه فعل الصبح والاخلال بالواجب وأنه تعالى لا يفعل لغرض من الاغراض ولا الحكمة البتة وأنه يفعل الظلم والعتب وأنه لا يفعل ما هو الاصل لعباده بل ما هو الفساد في الحقيقة لان فعل المعاصي وأنواع الكفر والتلم وجميع أنواع الفساد الواقعة في العالم مستندة الى تعالى الله عن ذلك وأن الطبع لا يستحق ثوابا أو العاصي لا يستحق عقابا بل قد يعذب الطبع طول عمره بالماتع في احتمال أو امره تعالى كلني صلى الله تعالى عليه وسلم ورثب العاصي طول عمره بأواع المعاصي وأبلغها كالبس وفرعون وأن الانبياء غير معصومين بل قد يقع منهم الخطأ والزلل والفسوق والكذب والسوء وغير ذلك وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امام وأنه مات عن غير وصية وأن الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر بن أبي جعفر عباية عمر بن

تعالى أم أنزلنا عليهم سلطانا فهو يتكلم بما كانوا يشركون وقال تعالى أم لكم سلطان مبين قالوا هي الاسماء سميتوها ثم وآواكم ما أنزل الله بهامن سلطان وقد طالب الله تعالى من اتخذ دينا بقره أن أتوني بكتاب من قبل هذا أو آثارة من علم ان كنتم صادقين فأنكأ الكتاب والامارة الرواية والاسناد بكتب الخط وذلك لان الامارة من الاثر والعلم الذي يقوله من يقبل قوله وثور بالاسناد ويقتد ذلك بالخط فيكون ذلك كله من آثاره وقد يقال تعالى في نعت المنافقين المرأى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل البلك وما أنزل من قبلهم يردون أن يصالحوا الى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعدا واذا قيل لهم تعالى الى ما أنزل الله والى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا فكيف

اذا أصابهم معصية عفا عنهم أيديهم ثم حاولوا يحلفون بالله إن اردنا الا احسانا ووفيقا أولئك الذين يعلم الله انقلب بهم فأعرض عنهم وعظمهم وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا وفي هذه الآيات أنواع من العبر الدالة على ضلال من تحاكم الغير

الكتاب والسنة وعلى نفاخته وإن زعم أنه يرد التوفيق بين الأدلة الشرعية وبين ما يسميه هو عقلياً من الأمور الأخوة من بعض الطوائف من المشركين وأهل الكذب وغير ذلك من أنواع الاعتبار (٣١) كان خطأ وتقر به فيما يجب عليه من اتباع القرآن والأيمان مثلاً وألغى فيه

حدوده بطلان السبل القوي
عنها ولا يتابع هواه بغير هدى من
الله فهو الظالم لنفسه وهو من أهل
الوعيد بخلاف المجتهد في طاعة
الله ورسوله بالحق والظاهر الذي
يطلب الحق بأجهاده كما أمره الله
ورسوله فهذا مغفور خطره كما
قال تعالى آمن الرسول بما أنزل
السمين به والمؤمنون كل آمن
بالله ولا تكنه وكتبه ورسوله لا يفرق
بين أحد من رسوله وقالوا إنا
وأطعنا غفراً لنذنبنا إلى قوله وبنا
لا تأخذنا إن نسينا أو أخطأنا
وقد ثبت في جميع مسلم على النبي
صلى الله عليه وسلم أن الله قال قد
فعلت وكذلك ثبت من حديث
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وسلم لم يقرأ بحرف من هاتين
الآيتين ومن سورة الفاتحة إلا
أعلى ذلك فهذا بين استجابة
هذا الدعاء للنبي والمؤمنين وأن الله
لا يؤاخذهم إن نسوا أو أخطأوا
وأما قول السائل هل ذلك من باب
تكليف ما لا يطاق وإلحاق هذه
فقال هذه العبارة وإن كثر تنازع
الناس فيها نقياً وأما ما فنبهني أن
يعرف أن الخلاف الحقيقي فيها نوعان
أحدهما ما اتفق الناس على جوازه
وقوعه وأما تنازعوا في إطلاق
القول عليه بأنه لا يطاق والثاني
ما اتفقوا على أنه لا يطاق لكن
تنازعوا في جوازه الأمر به ولم يتنازعوا
في عدم وقوعه فاما أن يكون
أما اتفق أهل العلم والأيمان على

الخطأ به بضارب أربع أي عينة بن الجراح والمولى أي حذيفة وأسد بن حضير وبشير بن
سعد بن عباد ثم من بعدهم من الخطباء من أتى بكر عليه ثم عثمان بن عفان بنص عمر على
مستحقاً أحدهم فاختاره بعضهم ثم علي بن أبي طالب ليلابسه الخلق ثم استقر أفعالهم
أن الإمام بعده الحسن وبعضهم قال أنه معاوية بن أبي سفيان ثم ساقوا الإمامة في بني أمية إلى
أن ظهر السفاح من بني العباس فساقوا الإمامة إليه ثم انتقلت الإمامة منه إلى أخيه المنصور
ثم ساقوا الإمامة في بني العباس إلى المستصم قلت فهذا النقل لمذهب أهل السنة والرافضة
فيه من الكذب والتعريف ما سئد كره بعضه والكلام عليه من وجوه

(أحدها) أن إدخال مسائل القدر والتعديل والتجوز في هذا الباب كلام باطل من الجانبين
أد كل من القولين قد قال بطوائف من أهل السنة والشعة فالتبعة فيهم طوائف ثبتت القدر
وتنكر مسائل التعديل والتجوز والذين يقررون خلافة أبي بكر وهو وعثمان فيهم طوائف
تقول بإحدا كره من التعديل والتجوز كالمعتزلة وغيرهم ومعلوم أن المعتزلة هم أصل هذا القول
وأن شيوخ الرافضة كالغند والموسوي والطوسي والكرجكي وغيرهم إنما أخذوا ذلك من
المعتزلة والأشعة القدماء لا يوجد في كلامهم شيء من هذا وإن كنا ما ذكر في ذلك ليس
متعلقاً بمذهب الإمامة بل قدبوهم في قولهم في الإمامة من لا يوافقهم على قولهم في القدر
وقد تقول بإحدا كره في القدر طوائف لا يوافقهم على الإمامة كان ذلك في مسألة الإمامة
معتزلة سائر مسائل النزاع التي وافقوا فيها بعض المسلمين كسائل فتنة القبر ومنكر وتنكر
والحوض والميزان والشفاعات وتزويج أهل الكافر من النار وأمثال ذلك من المسائل التي
لا تتعلق بالإمامة بل هي مسائل مستقلة بنفسها ومعتزلة مسائل أهل السنة كسائل الخلاف التي
صنفها الموسوي وغيره من شيوخ الإمامية فبين أن إدخال مسائل القدر في مسائل الإمامة
لما جعلها وما جعلها

(الوجه الثاني) أن يقال ما قبله عن الإمامية لم ينقله على وجهه فإن من تمام قول الإمامية
الذي حكاه وهو قول من وافق المعتزلة في توحيدهم وعدلهم من متأخري الشيعة أن الله لم يخلق
شيئاً من أفعال الحيوان والملائكة ولا الأتباع ولا غيرهم بل هذه الحوادث تحدث بغير قدرته
ولا خلقه ومن قولهم أيضاً أن الله لا يقدر أن يهتدى حسلاً ولا يقدر أن يضل مهتدياً ولا يحتاج
أحد من الخلق إلى أن يهتدي به الله بل الله قد هداهم هدى البيان وأما الاحتداد فهذا إحدى
بنفسه لا يجوز أن الله (١) وهذا يهتدى لا بعونة الله ومن قولهم إن هدى الله المؤمن
والكفار سواء ليس على المؤمن نعمته على الدين أعظم من نعمته على الكافرين بل قد هدى على
إن أي طالب كما هدى بأجله عزلة الأب الذي يعطى أحد بنه دراهم ويعطى الآخر مثلاً
لكن هذا أنفقها في طاعة الله وهذا في معصية فليس للأب من الانعام على هذا في دينه أكثر
محملة من الانعام على الآخر ومن أقوالهم أنه يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء فان قيل فيهم

(١) قوله وهذا يهتدى الخ هكذا في الأصل ولعل فيه تكرار من الناسم وأما قوله والتأمر
أن وجه الكلام هو هذا لئلا يضل لأشلال الله ٥١ كسب مصصه

أنه لا يطاق وتنازعوا في نوع الأمر به فليس كذلك فالتنوع الأول كتنازع المتكلمين من مثبتيه وتمامه في استطاعة العبد وهي قدرته
وطاقته هل يجب أن تكون مع الفعل لا قبله أو يجب أن تكون متقدمة على الفعل أو يجب أن تكون معه وإن كانت متقدمة عليه

فإن قال بالأول زعمه أن يكون كل عبد لم يفعل ما أمر به قد كلف ما لا يطيقه إذا لم تكن عنده قدرة الامع الفعل ولهذا كان الصواب الذي عليه محققا المتكلمين وأهل الفقه والحديث (٣٢) والتصوف وغيرهم ما دل عليه القرآن وهو أن الاستطاعة التي هي مناط الامر

والتي هي المعصية للفعل لا يجب أن تفارق الفعل وأما الاستطاعة التي يجب معها وجود الفعل فيفسر مقارنته فالأولى كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا وقول النبي صلى الله عليه وسلم لمران بن حصين صل قائما فإن لم تستطع فقاعدا فإن لم تستطع فعلى جنب ومعلوم أن الحج والصلوة يجب على المستطيع سواء فعل أو لم يفعل فعمله أن هذه الاستطاعة لا يجب أن تكون مع الفعل والثانية كقوله تعالى ما كفوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون وقوله وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا الذين كانت أبغيتهم في غفلة عن ذكرى وكانوا لا يستطيعون سمعا على قول من يفسر الاستطاعة بهذه وأما على تفسير السلف والجمهور فالمراد بعدم الاستطاعة مشقة ذلك عليهم وصعوبته على نفوسهم فتفوقوا لا استطاع ارادته وإن كانوا قادرين على فعله لو أرادوه وهذا حال من صده هواء أو ربه الفاسد عن استماع كذب الله التزلة واتباعها وقد أخبرنا أنه لا يستطيع ذلك وهذه الاستطاعة هي المقارنة للفعل الموجبة وأما الأولى فلا وجودها لم يثبت التكاليف كقوله فاتقوا الله ما استطعتم وقوله والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفسا أوسعها وأمثال ذلك فهو لاء المفرطون والمعتدون في أصول الدين إذا لم يستطعوا سماع ما أنزل

في هذا على قولين (الوجه الثالث) أن قوله أنه نصب أولياء معصومين لا يخلو بل الله العالم من لطفه ورحمته إن أراد بقوله أنه نصب أولياء أنه مكهم وأعطاهم القدرة على سياسة الناس حتى ينفع الناس بسياستهم فهذا كذب واضح وهم لا يقولون ذلك بل يقولون أن الأنعمه معصومون وسفوفهم عاجزون ليس لهم سلطان ولا قدرة ولا سكة ويعلمون أن الله لم يكهم ولم يعطهم فظم بهم ولاية ولا ملكا كما آتى المؤمنين الصالحين ولا كما آتى الكفار والفساق فإنه سبحانه قد آتى المشركين آيات من الأنبياء كما قال تعالى في داود وقتل داود جالوت وآتاه الله الملك والحكمة وعلمه ما يشاء وقال تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم لمكافئنا وقال تعالى وقال الملك اتوف به وقال وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وقال تعالى ألم تر أن الذي حاج إبراهيم في دبه أن آتاه الله الملك فلم يؤت الله الملك لأحد من هؤلاء كما وآتاه الله الأنبياء والصالحون ولا كما وآتاه غيرهم من الخلق فيل أن يكون الله نصب هؤلاء المعصومين على هذا الوجه وإن قيل المراد بنصبهم أنه أوجب على الخلق طاعتهم فإذا أطاعوه هدرهم لكن الخلق عصوهم فقال فلم يحصل مجرد ذلك في العالم لا لطف ولا راحة إنما حصل تكذيب الناس لهم ومعصيتهم بأمرهم وأيضا فالعالمون المنتظرين ينتفعوا به ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة مع كونهم محبوه وبالونه فعلم أنه لم يحصل به لطف ولا مصلحة لأن أقر بأمانته ولأن محبها فيل ما يذكر وإن العالم حصل فيه اللطف والرحمة بهذا المعصوم وعلى بالضرورة أن العالم لم يحصل فيه بهذا المنتظرين من ذلك لأن آمن به ولأن كفر به بخلاف الرسول والنبي الذي بعث الله وكذا فهو قائم فأنفع به من آمن به وأطاعه فكان راحة في حق المؤمن بالمطعمه وأما العصاة فهو المفرط وهذا المنتظرين ينتفع به لا مؤمن ولا كفر وأما سائر الأئمة عشر فكانت المنفعة بأحدكم كالمنفعة بأشاهه من أهل العلم والدين من جنس تعلم العلم والتدبير والأفناء ونحو ذلك وأما المنفعة المطلوبة من الأخوة والسيوف فلم تحصل لأحد منهم فتبين أن ما ذكره من اللطف والمصلحة بالأئمة ليس محض وكذب (الوجه الرابع) أن قوله عن أهل السنة أنهم لم يثبتوا العدل والحكمة وجوزوا عليه فعل الفسق والاختلال بالواجب نقل باطل عنهم من وجهين أحدهما أن كثيرا من أهل السنة الذين لا يقولون في الخلافة بالنص على علي ولا بأمانة الأئمة عشر يثبتون ما ذكره من العدل والحكمة على الوجه الذي قاله هو وشيوخه عن هؤلاء وأخذوا ذلك كالمعتزلة وغيرهم من وافقهم

من إلى الرسول فهم من هذا القسم وكذلك أيضا تنزههم في الأمور به الذي علم الله أنه لا يكون أو أخبرهم ذلك أنه لا يكون فمن الناس من يقول إن هذا غير مودة وعليه كما أن غالبية القدرية ينعون أن يتقدم علم الله وخبره وكتابه بأنه لا يكون

وبذلك لا اتفاق الفرعين على أن خلاف المعلوم لا يكون ممكلاً لا مقدوراً على وقدسنا عنهم في ذلك جمهور الناس وقالوا هذا منقوض عليهم بقدرته الله تعالى فإنه أخبر بقدرته على أشياء مع أنه لا يسطعها كقوله (٣٣) على قادرين على أن تنسى شأنه وقوله وأنا على

ذهب ملحدون وقوله قل هو القادر على أن يبعث عليكم هذا من فوقكم أو من تحت أرجلكم وقد قالوا لو يأمركم ليعمل الناس أمة واحدة ويخضعوا لمعجزاته لوشاء الله وأذا فعله فأنما يفعله إذا كان قادراً على فقد دل القرآن على أنه قادر على فعله إذا شاء مع أنه لا يشاء وقالوا أيضاً إن الله يبعث على ما هو عليه فيعلم ممكلاً مقدوراً لا يبدع واقع ولا كائن لعدم إرادته العبدية ولا يفتخه إلا به ويخون ذلك لا يضر عنه وهذا النزاع يزول بتفريع القدرة عليه كأن تقدم فاعبه بمقدور والقدرة المقارنة للفعل وإن كان مقدوراً القدرة المصعدة لفعل التي هي مناط الأمور الواسية وأما النوع الثاني فكأنفاهم على أن العاجز عن الفعل لا يطبقه كالأمر لا يطبق المصنف والاقطع والزمن نقط المصنف وكتابه والطيران مثل هذا النوع قد انفردوا على أنه غير واقع في الشريعة وإنما نازع في ذلك طائفة من الغلاة المائلين إلى الجبر من أصحاب الأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعية وأحمد وغيرهم وإنما تنازعوا في جواز الأمر به عقلاً حتى نازع بعضهم في المتعبد إذاه كالجميع بين السدين والناقصين هل يجوز الأمر به من جهة العقل مع أن ذلك لم يرد في الشريعة ومن غلا فزعم وقوع هذا الضرب في الشريعة كمن يزعم أن أهل

من متأخري الرافضة على القدرة فتخذه عن جميع أهل السنة الذين هم في اصطلاحه واصطلاح العامة من سوى الشيعة هذا القول كذبته (الوجه الثاني) أن سائر أهل السنة الذين يقولون بالتقدير ليس فهم من يقولون أنه تعالى ليس بعدل ولا من يقولون أنه ليس بحكيم ولا فهم من يقولون أنه مجز أن يترك وأجبالاً ولا يفعل فيجافق في المسلمين من يتكلم بعقل هذا الكلام الذي من أطلقه كان كافراً بإباح الدم باتفاق المسلمين ولكن هذه مسألة القدرة والتزام فيها معروف بين المسلمين فأما مسألة القدرة للعترة ونحوهم فقولهم هو الذي ذهب إليه متأخرو الإمامية وأما المتيقنون للقدرة وهم جمهور الأمة وأغلبها كالصائبة والتابعين لهم بإحسان وأهل البيت وغيرهم فهو لا تنازعوا في تفسيره على الله وحكمته والقلم الذي يجب تزيينه عنه وفي تبليط أفعاله وأحكامه ونحو ذلك فقلت طائفة أن العلم متعم منه غير مقدور وهو حال ذاته كالجميع بين النقصين وإن كل ممكن مقدور وليس هو ظاهراً وهو لأهل الذين فصدوا الرد عليهم وهو لا يقولون أنه لو عذب المطيع ونعم العصاة لم يكن ظاهراً وقالوا الظلم التصرف فيما ليس له وأنته كل شيء أو هو مخالفة الأمر والله لا أمره وهذا قول كثير من أهل الكلام المتيقنون للقدرة ومن وافقهم من الفقهاء أصحاب الأئمة الأربعة وقلت طائفة بل الظلم مقدور ممكن والله سبحانه لا يفعل له ولله أمدح نفسه حيث أخبر أنه لا يظلم الناس شيئاً والمدح إنما يكون بتركه المقدور عليه لا بتبليط للمتع قالوا وقد قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هماً قالوا الظلم أن يعمل عليه شيئاً غير ما هو عليه من فضله حسناته وقال تعالى ذلك من أنباء القرى نقص على أهلها ثم وحسب وما ظلمناهم ولكن ظلموا أنفسهم فأخبر أنه لم يظلمهم بل أهلكهم بذنوبهم وقال تعالى ويحيى النبيين والشهداء ونحوه بينهم بالحق وهم لا يظلمون فدل على أن القضاء بينهم بغير القسط ظلم والله مزمع عنه وقال تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً أي لا تنقص من حسناتها فلا تعاقب بغير ما تبها فدل على أن ذلك ظلم تزداد الله عنه وقال تعالى قال لا تفتنوا الذي وقد قدمت لكم بالعبد ما يبدل القول الذي وما أنا بظلام للعبيد وأما تنازعه نفسه عن أمره بقدرته لا عن المستمع لنفسه ومثل هذا في القرآن في غير موضع مما بين أن الله ينصف من العباد ويضي بينهم بالعدل وأن القضاء بينهم بغير العدل ظلم تزداد الله عنه وأنه لا يحمل على أحد ذنب غيره وقال تعالى ولا تزددوا زراً أخرى فإن ذلك يزداد الله عنه بل لكل نفس ما كتبت وعليها ما اكتسبت وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يقول يا عبادي إنني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظلموا فقد حرم على نفسه الظلم كما كتب على نفسه الرحمة في قوله تعالى كبر بكم على أنفسكم الرحمة وفي الحديث الصحيح لما قضى الله الخلق كتب كتاباً فهو موضوع عند فوق العرش إن رضى غلبت غضبي والأمر الذي كتبه على نفسه أو حرمه على نفسه لا يكون إلا مقدوراً والله حوله فالمتعبد لنفسه لا يكتبه على نفسه ولا يحرمه على نفسه وهذا القول قول أكثر أهل السنة والاتباع القدرين من أهل الحديث والتفسير والفقهاء الكلام والصوفيين أنبياء الأئمة الأربعة وغيرهم وعلى هذا القول فهو لا الضالون بعدل الله تعالى واحسانه من يقولون بالقدرة أن من فعل كبير نسيب إجماله فإن

قومه الامن قد آمن لم يكن بعد هذا الامر هم الايمان بهذا الخطييل اذا قدر انه آخر بصلته الى الماستن لم يره على الكفر وانه اجمع هذا الخطييل في هذا الحال انقطع تكليفه (٣٤) ولم ينفعه ايمانهم حيث كانوا من يؤمن بعد معاناة العذاب قال تعالى

هذا نوع من الظلم الذي تراه الله سبحانه نفسه عن سوء القائل بل يعمل مثقال ذرة خيرا به ومن يعمل مثقال ذرة شرا به وأما من اعتقد ان منتهى المؤمنين بالهداية دون الكافرين في ظلمته فهذا جهل لجهن (أحدهما) أن هذا افضل منه كما قال تعالى بل الله عليم بما كنتم تعملون لا إيمان ان كنتم صادقين وكما قالت الانبياء ان نحن الا بشر مثلكم ولكن الله عز من شأه من عباده وقال تعالى وكذلك فتنا بعضهم ببعض ليعلموا أهولنا من الله عليهم من بيننا ليس الله بأعمى بالشاكرين فخصص هذا بالاعيان فخصص بعضهم بعضا يعلم وقوة وصحة وصال ومال قال تعالى أهم قسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفقنا بعضهم فوق بعض درجات وانما خص أحد الشخصين بقوة وطبيعة تقتضي غذاء صالحا خصه بما يناسب ذلك من الصحة والعافية وان لم يعط الآخر خص عنه وحصله ضعف ومريض والظلم وضع الشيء في غير موضعه فهو لا يضع العقوبة الا في العمل الذي يستحقها لا يضع العقوبة على حسن أبدا وفي المصحين عن التي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عين الله ملائكة يفضونها في الجنة ليعلموا انهم في الجنة لا ينفق من خلق السموات والارض فانه لم يفض مافي عينه والقسط بسببه الاخرى يقبض ويبسط فتعين انه سبحانه وتعالى يحسن ويعدل فلا يخرج رجلا عنه عن العدل والاحسان ولهذا قبل كل نعمته فضل وكل نقمة منه عدل ولهذا اخبرنا به يعاقب الناس بذنوبهم وأن انعامه عليهم احسان منه كما في الحديث الصحيح الا لله يقول الله تعالى يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا انما هي اعمالكم احصاها انكم ثم اوفيكم اياها فمن وجد خيرا فليصدا الله تعالى ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه وقد قال تعالى ما اصابكم من حسنة فمن الله وما اصابكم من بسطة فمن انفسكم اى ما اصابكم من نعم نجحها كلفتموه والرزق قاله انتم بذلك عليكم وما اصابكم من نعم تكبرها فبذنبكم وخطاياكم والחסنات والسيئات اراد بها النعم والمصائب كما قال تعالى ولولا نعم الحسنة والسيئات كما قال تعالى ان تصيبك حسنة فاعلم ان تصيبك بسطة يقولوا قد اخذنا ما امرنا من قبل وقوله تعالى ان تحسبهم حسنة فتسؤمهم وان تصيبك بسطة فترجوها ومن مثل هذا قوله تعالى واذا اذنا الناس رجسة فرجوها وان تصيبهم بسطة فاجتنبها ايدهم اذاهم يقتطعون فاجتنبوا ما يصب به الناس من الخير فهو رجسة منه احسن بها الى عباده وما اصابهم به من العقوبات فبذنبهم ونعم الكلام على هذا مبسوط في موضع آخر ١ وكذلك الحكمة اجمع المسجون على أن الله تعالى موصوف بالحكمة لكن تنازعوا في تفسير ذلك فقالت طائفة الحكمة ترجع الى عمله بانفعال العبادوا يظلم على الوجه الذي ارادوا به شيئا الا العلم والارادة والقدرة وقال الجمهور من أهل السنة وغيرهم بل هو حكيم في خلقه وامره والحكمة تليست مطلقا المشيئة ان لو كان كذلك لكان كل امرئ حاكما ومعلوما ان الارادة تنقسم الى محمودة ومذمومة بل الحكمة تتضمن مافي خلقه وامره من العواقب الحميدة والغايات الحميدة والقول بان ثابت هذه الحكمة ليس هو قول المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة فقط بل هو قول جماهير طوائف المسلمين من أهل التفسير والفقه والحديث والتصوف والكلام وغيرهم فائمه الفقهاء متفقون على اثبات

فذلك ينفعهم ايمانهم لما راوا بأسنا وقال تعالى الآن وقد عصت قبل وكنت من المفسدين والقصود هنا التنبيه على أن النزاع في هذا الاصل ينتزع قارة الى الفصل المأمور به وقارة الى جواز الامر ورذشته من شيمه من المتكلمين على الناس حيث جعل القسمين قسما واحدا وادعى تكليف ما لا يطاق مطلقا لوقوع بعض الاقسام التي لا يعملها عامة الناس من باب ما لا يطاق والنزاع فيها لا يتعلق بمسائل الامر والنهي وانما يتعلق بمسائل القضاء والقدر ثم انه جعل جواز هذا القسم مستلزما لجواز القسم الذي اتفق المسلمون على انه غير مقدور عليه وقاس أحد النوعين بالآخر وذلك من الاقسام التي اتفق المسلمون بل وسائر العلماء على بطلانها (١) فان من قاس الصحيح المأمور بالافعال

(مطلب)

في الحكم والمصالح والتعليل

كفوله ان القدرة مع الفعل وان الله علم انه لا يفعل العاجز الذي لو اراد الفعل لم يقدر عليه فقد جمع بين ما يعلم الفرق بينهما بالاضطرار عسلا ودنا وذلك من منارات الاهواء بين القدرية واخوانهم الجبرية واذا عرف هذا فاطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من الدواعي الحادثة في الاسلام كالحالات القول بان العباد مجبورون على

أفعالهم وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على انكار ذلك وذهبن مطلقه وان تصدبه الرد على القدرية الذين لا يقرؤن بان الله تعالى افعال العباد ولا يباشره الكائنات وقالوا هذا رديعة بدعة وقابل القاسد بالفساد والباطل بالباطل ولولا ان

(١) قوله في الهامش فان من قاس الخ كذا في الاصل ولعل في العبارة نقصا تأمل كتيب مصححه

هذا الجواب لا يحتمل البسط انه كثر من نصوص أقوال الصفيين ذلك ما بين ردهم ذلك وأما الفصل بقصود القتال وبين العبارة التي لا يشبه الحق فيها الباطل ما هو الحق وميز بين الحق والباطل كان هذا من (٣٥) الفرقان وخرج المين حيث قد علمهم بأشكال

الزام الانسان بخلاف رضاه كما يقول الفقهاء في باب النكاح هل يجبر المرأه على النكاح أو لا تجبر وإذا عضلها الولي ماذا تصنع فيعتون بحجبرها النكاحا به دون رضاها وأخبارها أو يعنون بعصلها منه بما أترضا وتختاره فقال الله أعظم من أن يجبر أو يعضل لأن الله - صلاه

فأدعى أن يجعل العدد مختاراً واضالاً بفضله وبمغضوا كل ما لا يتذكره كالمحو الواقع فلا يكون العدد مجبوراً على ما يحبه ويرضاه ويرده وهي أفعاله الاختيارية ولا يكون معضولاً عما يتذكره (٣٦) فيغضوه ويكرهه وألا يريدوه وهي توكيده الاختيارية وأما الأرواحي

فانه منع من إطلاق هذا اللفظ وإن عني بهذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة فغنى عن الإطلاق لفظ متبدع ظاهر في إرادة الباطل وذلك لا يسوغ وإن قبل أنه يراد به معنى صحيح فالإخلال أخبرنا أو بكر المروزي قال سمعت بعض المشقة يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول أنكر سفيان الثوري جبر وقال الله يجعل العباد قال المروزي أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شيء عبد القيس يعني قوله والشيء عبد القيس يعني قوله الذي في صحيح مسلم أن فلان خلتين بحسب ماله الحسم والأداة فقال أخلفين خلقت بهما خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقتهن جبلت عليهما فقال الحديث الذي جعلني على خلقين بحسب ما الله ولهمذا احتج التجار وغيره على خلق أفعال العباد بقوله تعالى أن الإنسان خلق فلما أذاه الشر جرعوا وأذاه الخير منوعوا فأخبروا مخلوق على هذه النصفة واحتج غيرهم بقوله الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقوله ربنا واجعلنا مسلمين لله ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وجواب الأرواحي أقوم من جواب الزيدى لأن الزيدى في الجبر والأرواحي منع إطلاقه أذهبا اللفظ قد يحتل معنى صحيحاً فغنى قد يقتضي نفي الحق والباطل كما ذكر الإخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة فقال حدثنا محمد بن بكار حدثنا أبو عمر سعد ثنا يعقوب عن محمد بن كعب قال أنعم الله الجبار لا يجبر الخلق على ما أراد فإذا استعصموا

فأدعى أن يجعل العدد مختاراً واضالاً بفضله وبمغضوا كل ما لا يتذكره كالمحو الواقع فلا يكون العدد مجبوراً على ما يحبه ويرضاه ويرده وهي أفعاله الاختيارية ولا يكون معضولاً عما يتذكره (٣٦) فيغضوه ويكرهه وألا يريدوه وهي توكيده الاختيارية وأما الأرواحي فانه منع من إطلاق هذا اللفظ وإن عني بهذا المعنى حيث لم يكن له أصل في الكتاب والسنة فغنى عن الإطلاق لفظ متبدع ظاهر في إرادة الباطل وذلك لا يسوغ وإن قبل أنه يراد به معنى صحيح فالإخلال أخبرنا أو بكر المروزي قال سمعت بعض المشقة يقول سمعت عبد الرحمن بن مهدى يقول أنكر سفيان الثوري جبر وقال الله يجعل العباد قال المروزي أظنه أراد قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شيء عبد القيس يعني قوله والشيء عبد القيس يعني قوله الذي في صحيح مسلم أن فلان خلتين بحسب ماله الحسم والأداة فقال أخلفين خلقت بهما خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقتهن جبلت عليهما فقال الحديث الذي جعلني على خلقين بحسب ما الله ولهمذا احتج التجار وغيره على خلق أفعال العباد بقوله تعالى أن الإنسان خلق فلما أذاه الشر جرعوا وأذاه الخير منوعوا فأخبروا مخلوق على هذه النصفة واحتج غيرهم بقوله الخليل رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقوله ربنا واجعلنا مسلمين لله ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وجواب الأرواحي أقوم من جواب الزيدى لأن الزيدى في الجبر والأرواحي منع إطلاقه أذهبا اللفظ قد يحتل معنى صحيحاً فغنى قد يقتضي نفي الحق والباطل كما ذكر الإخلال ما ذكره عبد الله بن أحمد في كتاب السنة فقال حدثنا محمد بن بكار حدثنا أبو عمر سعد ثنا يعقوب عن محمد بن كعب قال أنعم الله الجبار لا يجبر الخلق على ما أراد فإذا استعصموا

أه ينق العتین جیعا وهكذا یقال فی نقی الخافض عن المأمور فان اثبات الجبر فی المخلوط تطریر سلب الطاعة فی المأمور وهكذا كما یقول الامام أحمد وغيره من أئمة السنة قال الخليل أنبأنا الميوني قال سمعت أبا (٣٧) عبد الله یفنی أحمد بن حنبل ینظر ما یخالفه من

موجباً لذلک ان یبحث بمقارنه موجبه اولاً ذلک لما فانه ذلک الشئ ولو کان موجباً لذلک ان ینظر عنه شئ من موجبه ویستضعف لکلین بلزم أن لا یكون فی العالم شئ یحدث ولوقبل التمسوج بذاته للفعل وأما حركت الفلك فموجباً بنسبته یعنی کان هذا باطلاً من وجوه (أحدها) أن یقال ان كانت حركة الفلك لازمة له كما یقولهم استمع ادعاء المزمع ودون لازمه وكونه موجباً بالذات علة تامة للحركة تمتنع لان الحركة تحدث شأفاً والعلیه الذی یلزم معلوله وان لم تكن لازمة له فی حادثة تقتضی سبباً حادثاً وذلک الحادث لا یحدث عن العلة التامة الازلیة اذ الموجب بذاته لا ینتزع من موجبه ولهذا کان قول هؤلاء الذین یجعلون الحوادث صادرة عن علة تامة ازیلة لا یحدث فيها ولا من شأنی أنفس فساد من قول من یقول حدثت عن القادر بدون سبب حادث لان هؤلاء أنبتوا فاعلا ولم یثبتوا سبباً حادثاً وأولئک یلزمهم فی الفاعل الحوادث لان العلة التامة الموجبة ذاتها فی الازل لا تكون محدثة لمنی أصلاً ولهذا كانت الحوادث عندهم انما تحدث بحركة الفلك وهم لا یجعلون فوق الفلك شئاً أحدث حركته بل یقول لهم فی حركات الافلاك وسائر الحوادث من جنس قول القدریه فی أفعال الحيوان وحقیقة ذلک انما تحدث بلا محدث لكن القدریه خصوا ذلک بأفعال الحيوان وهؤلاء قالوا ذلک فی كل حادث علوی وسفلی (الوجه الثاني) أن الفاعل سواء كان قادراً أو موجباً بذاته أو قبل هو قادر وجب عبثیه وقدره لا بد أن یكون موجوداً عند مجرد الفعل ولا یجوز أن یكون معدوماً عند وجود الفعل اذ المعدوم لا ینفعل موجوداً ونفس السبب وجبه وقوله واقتضاه واحدانه لا بد أن یكون ثابتاً بالفعل عند وجود الفعل الموجب لحدث فلا یكون فاعلاً حقیقة الامع بوجود الفعل فلو قدر أن فعله اقتضاها فوجد بعد عدمه لزم أن یكون فعله وبسبب عدمه بالفعل الموجب وعند عدمه فلا یجب ولا یفصل وإذا کان كذلك فالمرجح حدوث الحوادث اذا قدر أنه ینفعل الثاني بعد الاول من غیر أن یحدث له حال یكون بها فاعلاً لثانی کان المؤثر اللاحق معدوماً عند وجود الامر وهذا محال فان حاله عند وجود الامر عدمه سواء وقوله کان ینتزع أن یكون فاعلاً له فكذلك عنده أو یقال قبله لم یكن فاعلاً فكذلك عنده انما یجوز أن یحدث الحادث الثاني من غیر حدوث حال فاعلی لهما صار فاعلاً زماً حدوث الحوادث كلها بلا سبب وترجم الفاعل لاحد طرفی الممكن بل لوجود المعصن بلا مرجح لانه حاله قبل وبعد مع سواء فخصص بعض الاوقات بذلک الحادث تخصیص بلا مخصص فان كان هذا جائزاً لحدوث كل الحوادث بلا سبب حادث ففعل قولهم وان لم یكن جائزاً لطله أضاف قولهم فثبت بطلان قول هؤلاء المتفلسفة الدهرية علی تقدير التخصیص وذلک یستلزم بطلانه فی نفس الامر والواحد من الناس اذا قطع مسافة وكان قطعها لغيره الثاني مشروطاً بالاول فله اذا قطع الاول حصل له أمور تقوم به من قدره وادفع غیرها تقرب بذاته من ماضی ماضی الا ان الجزء الثاني لانه یجزم عدم الاول صار طاعاً لثانی فاذا تسببوا فاعله الحوادث بهذا الزمهم أن یحدثه أحوال تقوم به عند احداث الحوادث والا فاذ كان هو لم یحدثه حال وانما وجد عدم الاول فله قبل وبعد سواء فاختصا من أحد الوقتین بالاحداث لانه من مخصص ونفس صدور الحوادث لانه من فاعل والتقدير أنه علی حال واحد من الازل الى الابد یتمتع مع هذا التقدير اختصاص

موجباً لذلک ان یبحث بمقارنه موجبه اولاً ذلک لما فانه ذلک الشئ ولو کان موجباً لذلک ان ینظر عنه شئ من موجبه ویستضعف لکلین بلزم أن لا یكون فی العالم شئ یحدث ولوقبل التمسوج بذاته للفعل وأما حركت الفلك فموجباً بنسبته یعنی کان هذا باطلاً من وجوه (أحدها) أن یقال ان كانت حركة الفلك لازمة له كما یقولهم استمع ادعاء المزمع ودون لازمه وكونه موجباً بالذات علة تامة للحركة تمتنع لان الحركة تحدث شأفاً والعلیه الذی یلزم معلوله وان لم تكن لازمة له فی حادثة تقتضی سبباً حادثاً وذلک الحادث لا یحدث عن العلة التامة الازلیة اذ الموجب بذاته لا ینتزع من موجبه ولهذا کان قول هؤلاء الذین یجعلون الحوادث صادرة عن علة تامة ازیلة لا یحدث فيها ولا من شأنی أنفس فساد من قول من یقول حدثت عن القادر بدون سبب حادث لان هؤلاء أنبتوا فاعلا ولم یثبتوا سبباً حادثاً وأولئک یلزمهم فی الفاعل الحوادث لان العلة التامة الموجبة ذاتها فی الازل لا تكون محدثة لمنی أصلاً ولهذا كانت الحوادث عندهم انما تحدث بحركة الفلك وهم لا یجعلون فوق الفلك شئاً أحدث حركته بل یقول لهم فی حركات الافلاك وسائر الحوادث من جنس قول القدریه فی أفعال الحيوان وحقیقة ذلک انما تحدث بلا محدث لكن القدریه خصوا ذلک بأفعال الحيوان وهؤلاء قالوا ذلک فی كل حادث علوی وسفلی (الوجه الثاني) أن الفاعل سواء كان قادراً أو موجباً بذاته أو قبل هو قادر وجب عبثیه وقدره لا بد أن یكون موجوداً عند مجرد الفعل ولا یجوز أن یكون معدوماً عند وجود الفعل اذ المعدوم لا ینفعل موجوداً ونفس السبب وجبه وقوله واقتضاه واحدانه لا بد أن یكون ثابتاً بالفعل عند وجود الفعل الموجب لحدث فلا یكون فاعلاً حقیقة الامع بوجود الفعل فلو قدر أن فعله اقتضاها فوجد بعد عدمه لزم أن یكون فعله وبسبب عدمه بالفعل الموجب وعند عدمه فلا یجب ولا یفصل وإذا کان كذلك فالمرجح حدوث الحوادث اذا قدر أنه ینفعل الثاني بعد الاول من غیر أن یحدث له حال یكون بها فاعلاً لثانی کان المؤثر اللاحق معدوماً عند وجود الامر وهذا محال فان حاله عند وجود الامر عدمه سواء وقوله کان ینتزع أن یكون فاعلاً له فكذلك عنده أو یقال قبله لم یكن فاعلاً فكذلك عنده انما یجوز أن یحدث الحادث الثاني من غیر حدوث حال فاعلی لهما صار فاعلاً زماً حدوث الحوادث كلها بلا سبب وترجم الفاعل لاحد طرفی الممكن بل لوجود المعصن بلا مرجح لانه حاله قبل وبعد مع سواء فخصص بعض الاوقات بذلک الحادث تخصیص بلا مخصص فان كان هذا جائزاً لحدوث كل الحوادث بلا سبب حادث ففعل قولهم وان لم یكن جائزاً لطله أضاف قولهم فثبت بطلان قول هؤلاء المتفلسفة الدهرية علی تقدير التخصیص وذلک یستلزم بطلانه فی نفس الامر والواحد من الناس اذا قطع مسافة وكان قطعها لغيره الثاني مشروطاً بالاول فله اذا قطع الاول حصل له أمور تقوم به من قدره وادفع غیرها تقرب بذاته من ماضی ماضی الا ان الجزء الثاني لانه یجزم عدم الاول صار طاعاً لثانی فاذا تسببوا فاعله الحوادث بهذا الزمهم أن یحدثه أحوال تقوم به عند احداث الحوادث والا فاذ كان هو لم یحدثه حال وانما وجد عدم الاول فله قبل وبعد سواء فاختصا من أحد الوقتین بالاحداث لانه من مخصص ونفس صدور الحوادث لانه من فاعل والتقدير أنه علی حال واحد من الازل الى الابد یتمتع مع هذا التقدير اختصاص

بكن فيه امام تقدم قال المروزي غيا كان باسرع من ان قدم أحمد بن علي بن عكر ومعه مشقة وكتاب من أهل عكر وأدخلت أحمد بن علي على أبي عبد الله فقال يا أبا عبد الله هذا الكتاب ادفعه الي أي بكركنى يقطعه وأذا قوم على منبر عكر واستغفر الله عز وجل

فقال أبو عبد الله بن بنية أن يقولوا منتهى فوجوهه وقد بسطنا الكلام في هذا المقام في غير هذا الموضع وتكلمنا على الأصل القاسد الذي
 منه المنفردون من أن إثبات المعنى الحق الذي (٣٨) يعونه جبرائيل الأمر والهي حتى جعله التقدير متافيا للأمر

والتي مطلقا وجعله طائفة
 من الجبر بمنافيا لحسن الفعل
 وقصه وجعلوا ذلك مما اعتدوا في
 نفي حسن الفعل وقصه القاصيه
 المعلوم بالفعل ومن المعلوم أنه
 لا ينافي ذلك إلا كإثباته بمعنى
 كون الفعل ملائعا للفعل واقعا
 وكونه منافيا للفعل وضاراه ومن
 المعلوم أن هذا المعنى الحق موه
 جبرائيل ينافي أن يكون الفعل موه
 وضارا وصلة ومفسدو جانب
 فاذن وجانب الالام فعلم أنه لا ينافي
 حسن الفعل وقصه كإثباتي
 ذلك سواء كان ذلك الحسن معلوما
 بالتسلسل أو معلوما بالنشر أو كان
 الشرع مثبتا له كاشفاته

وأمّا قول السائل ما الحكمة في أنه لم
 يوجد فيه من الشارع نص بعدم
 من الوقوع في الهالك وقد كان
 حريصا على هدي أمته فنقول هذا
 السؤال مبني على الأصل القاسد
 المتقدم المركب من الاعراض عن
 الكتاب والسنة وطلب الهدى في
 مقالات الختلفين المتقابلين والنقي
 والائتلاف للعبارات المحملا
 الشبهات الذين قال الله فهم وإن
 الذين اختلفوا في الكتاب في شقاق
 بعيد وقال تعالى وما كان الناس الا
 أمة واحدة فاختلفو اوقال تعالى وما
 اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من
 بعد ما جاءهم العلم بشايتهم وقال
 تعالى فقتلوا أمرهم بينهم ذرا
 كل حزب بما لديهم فرحون وقد
 تقدم التنبيه على منشا الضلال
 في هذا السؤال وأمثلة وما في ذلك

وقت دون وقت بشي أو أن يكون فاعلا لحوادث فانه اذا كان ولا يفعل هذا الحادث
 وهو الآن كما كان فهو الآن لا يفعل هذا الحادث وإن سبنا وأمثاله من القائلين بقدم العالم
 بهذا احتجوا على أهل الكلام من المعتزلة والجمعيه ومن وافقهم فقالوا اذا كان في الازل
 ولا يفعل وهو الآن على حاله فهو الآن لا يفعل وقد فرض فاعلا هذا اختلف وانما هذا من
 تعدد ذات معطلة عن الفعل فقال لهم هذا بعينه حجة على كإثبات ذات بسيطة لا يقوم
 بها الفعل ولا وصف صدور الحوادث عنها وإن كان بوساطة لازمة لها فالوسط اللازم لها
 قديم بقدمها وقد قالوا انه عتق صدور الحوادث عن قديم هو على حال واحد كما كان (الوجه
 الثالث) أن يقال هم يقولون بأن الواجب فاض دائم الفرض وانما يخص بعض الاوقات
 بالحديث مثلا بتجدد حدث الاستعداد والقبول وحدث الاستعداد والقبول هو سبب
 حدوث الحركات وهذا كلام باطل فان هذا انما يتصور اذا كان الفعل الدائم الفرض ليس هو
 الحدث لاستعداد القبول كما يدعونه في العقل الفعال فيقولون انه دائم الفرض ولكن يحدث
 استعداد القابل بسبب حدوث الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية وذلك ليست صادرة
 عن العقل الفعال وأما في المبدع الاول فهو المبدع لكل ما سواه فعنه يصدر الاستعداد
 والقبول والاقبال والمقبول وسنذكر فقال اذا كان عليه تامة موجبا بانه وهو دائم الفرض
 لا يتوقف فبينه على شيء غيره أصلا لأن أن يكون كل ما يصدر عنه بوسط أو بغير وسط لازما له قديما
 بقدمه فلا يحدث عنه شيء الا بوسط ولا بغير وسط لان فعله واداءه لا يتوقف على استعداد أو قبول
 يحدث عن غير ذلك هو المبدع للشرط والمشرط والقابل والمقبول والاستعداد وما يفيض
 على المستعد وإذا كان وحده هو الفاعل انذلك كله امتنع أن يكون عليه تامة أزلية مستترة
 لمساوئها لان ذلك يوجب أن يكون معلولة كله أزليا قديما بقدمه وكل ما سواه معلولة فيازم أن
 يكون كل ما سواه قديما أزليا وهذا مذكرا للفسس ومن تدبر هذا وفهمه تبين له أن فساد قول
 هؤلاء المعلوم الضرورة بعد التصور التام وانما عظمت جهتهم وقويت شوكتهم على أهل الكلام
 المحدث المبدع الذي ذمه السلف والائمة من الجهمة والمعتزلة ومن وافقهم من الاشعرية
 والكرامية والشيعة ومن وافقهم من أتباع الائمة الاربعة وغيرهم فان هؤلاء لما قالوا واعتقدوا
 أن الرب في الازل كان يتبع منه الفعل والكلام بعينه وقدرته وكان حقيقة قولهم أنه لم يكن
 قادرا في الازل على الكلام والفعل بعينه وقدرته لكون ذلك محتثا لنفسه والممتنع لا يدخل
 تحت المقدور صرا واخرين جزا قالوا انه صار قادرا على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادرا عليه
 لكونه صار بالفعل والكلام بمكابعد ان كان محتثا عنه وانقلب من الامتناع الذاتي الى الامكان
 الذاتي وهذا قول المعتزلة والجمعية ومن وافقهم الشيعة وهو قول الكرامية وأئمة الشيعة
 كلها شعبة وغيرهم وجزا قالوا صار بالفعل بمكابعد ان كان محتثا عنه وأما الكلام فلا يدخل
 تحت المشئة والقدر بل هو شيء واحد لازم له انه هو قول ابن كلاب والاشعرية ومن وافقهما
 أو انه حرف أو حروف وأصوات قدعة الاعيان لا تتعلق بعينه وقدرته وهو قول طوائف
 من أهل الكلام والجديث والشيعة ويعبر عن ذلك الى السالبة ونقله الشيرازي عن السلف
 والخنابلة وليس قول جمهور أئمة الخنابلة ولكنه قول طائفة منهم من أصحاب مالك والشافعي

من العبارات المتشابهات المجملات المتعدات سواء كان المحدث هو اللفظ ودلالته أو كان المحدث هو
 استعمال ذلك اللفظ في ذلك المعنى كلفظ أصول الدين حيث أدخل فيه كل قوم من المسائل والدلائل ما طنوههم من أصول دينهم وإن لم

لعذر وقال تعالى وما كان الله ليعضل
 قوما بعد اذ هذاهم حتى بين لهم
 ما يتقون وقال تعالى اليوم اكملت
 لكم دينكم وامتت عليكم نعمتي
 ورضيت لكم الاسلام ديناً وقال
 تعالى لا يكون اتساع على الله شئ
 عند الرسل وقال تعالى وما على
 الرسول الا البلاغ الموعود وقال ان
 هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
 وقال تعالى ولولا انهم فعلوا ما وعظون
 به لكان خيرا لهم اشد تنبيها واذا
 لا يتنباهم من هذا احو اعظمها
 ولهديتهم صراطا مستقيما وقال
 تعالى قد جاءكم من الله نور وكتاب
 مبين يعني به الله من اتسع رضوانه
 سبل السلام وقال ابو ذر لقد نزلني
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وما
 طائر يقف حاجبه الا ذكر لنا
 منه علما وفي بعض سبل ان بعض
 المشركين قالوا لئان لقد علمكم
 نبيكم كل شئ حتى انما نزل اهل
 وقال صلى الله عليه وسلم تركتمكم
 على البياض عليها كبارها لا يزيغ
 عنها بشئ الاهاك وقال ما تركت
 من شئ يقر بكم الى الجنة الا وقد
 حدثتكمه ولا من شئ يبعدكم عن
 النار الا وقد حدثتكم عنه وقال
 حبيب الله المن نبي الا كان حقا عليه
 ان يدل امته على خير ما يعمله خيرا
 لهم ونهاهم عن شر ما يعمله شرالهم
 وهذه الجملة تعلم قصداها بالبحث
 والتطرق والتبع والادستقراء
 والطلب لانه هذه المسائل في الكتاب
 والسنة فمن طلب ذلك وجدني
 الكتاب والسنة من التصور
 هرة معاني الكتاب والسنة والناس
 هافا في اهل الخوض في اصول الدين

القاطعة للمذرف هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشفاء وذلك يكون بشيئين أحدهما معرفة معاني الالفاظ التي ينطق بها هؤلاء المختلفون حتى يحسن أن يطبق بين معاني التنزيل و

القاطعة للعدل في هذه المسائل ما فيه غاية الهدى والبيان والشعاع وذلك يكون بشيئين أحدهما معرفة معنى الكتاب والسنة والثاني معرفة معاني الانفاط التي تنطق بها هؤلاء المتخلفون حتى يحسن أن ينطق به معنى التزبل ومعاني أهل الخوض في أصول الدين

فثبت بينه أن الكتاب أحكم بين الناس في الاختلاف فيه كما قال تعالى كان الناس أممًا واحدة فثبت أنه الدين مبشر ومن يعتز
وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما (٤٠) اختلافوا فيه وقال تعالى وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله وقال فان

اللاه فقد تأفان قولهم امكان جنس الحوادث بشرط كونها مسبوقة بالعدم لا بدية مضمونه
ان ما به بداية نفس له بداية فان للشروط بسبق العدم بداية واذ اقدر أنه لا بداية كان جهاين
التقصين وأيضاً يقال هذا تقدير لاحقته في الخارج فصار عبارة قول القائل جنس
الحوادث بشرط كونها ملحوظة بالعدم هل لامكانها نهاية أم ليس لامكانها نهاية فكأن
هذا يستلزم الجمع بين التقصين في النهاية فكذلك الأول يستلزم الجمع بين التقصين في البداية
وأيضاً فالممكن لا يترجح أحد طرفه على الآخر الا بمرجح تام يجب به الممكن وقد يقولون لا يترجح
وجوده على عدمه الا بمرجح تام يستلزم وجود ذلك الممكن وهذا الثاني أصوب كما عليه نظار
المسلمين المبتئين فان بقا مع عدمه وما لا يقتضي على مرجح ومن قال انه يقتضي على مرجح قال عدم مرجحه
يستلزم عدمه ولكن يقال هذا يستلزم لعدمه لأن هذا هو الامر الموجب لعدمه ولا يجب
عدمه في نفس الامر بل عدمه في نفس الامر لعله فان عدم المعلول يستلزم عدم العلل
وليس هو علة له والمزوم أعين من كونه علة لان ذلك المرجح التام لم يستلزم وجود الممكن لكن
وجود الممكن مع المرجح التام جائز لا واجباً ولا محتملاً وحشده فكون محققاً يتوقف على
مرجح لان الممكن لا يحصل الا بمرجح فدل ذلك على أن الممكن أن لا يحصل مرجح يستلزم
وجوده امتنع وجوده وما دام وجوده محققاً جائز لا لازم لا يوجد وهذا هو الذي يقوله أئمة أهل
السنة المبتئين القادرين مع موافقة أئمة الفلاسفة وهذا ما احتجوا به على أن الله تعالى خالق
أفعال العباد والقادر بمن العترة وغيره تخالف في هذا وزعم أن القادر يمكنه ترجيح الفعل
على الترتيب بدون ما يستلزم ذلك وأدعوا أنه أن الممكن القادر كذلك أن يكون موجبا بالذات
لأقارار قالوا والقادر المختار هو الذي انشاء الفعل وان شاء تركه فقي قيل انه لا يفعل الا مع زوم
أن يفعل لم يكن مختاراً بل مجبوراً فقال لهم الجهور من أهل الملة وغير الملة بل هذا خطأ فان القادر
هو الذي انشاء الفعل وان شاء تركه ليس هو الذي انشاء الفعل مشيئة جازمة وهو قادر عليه قدرة
تامة فقي الفعل محققاً جائز لا لازم واجباً ولا محتملاً بل نحن نعلم أن القادر المختار اذا اراد
الفعل ارادة حازمة وهو قادر عليه قدرة تامة لزوم وجود الفعل وصار واجباً بغيره لا بنفسه كما قال
المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وما شاءه سبحانه فهو قادر عليه فاذ انشاءه شأ حصل مراد
له وهو علة في فعله فزوم وجوده وما لم يشأ لم يكن فانه ما لم يدعوان كان قادراً عليه لم يحصل مقتضى
التام لوجوده فلا يجوز وجوده قالوا ومع القدرة التامة والارادة الجازمة يتبع عدم الفعل ولا
يتصور عدم الفعل الا لعدم كمال القدرة ولعدم كمال الارادة وهذا أمر يحده الانسان من نفسه
وهو معروف بالادلة القينية فان فعل المختار لا يتوقف الا على قدرته وادبته فانه قد يكون قادراً
ولا يريد الفعل فلا يفعل وقد يكون مراد الفعل لكنه عاجز عنه فلا يفعل أمام كمال قدرته
وارادته فلا يتوقف الفعل على شيء غير ذلك والقدرة التامة والارادة الجازمة هي المرجح التام
للفعل الممكن فمع وجوده ما يجب وجود ذلك الفعل والرب تعالى قادر مختار يفعل بمشيئته
لا مكرهه وليس هو موجبا بذاته بمعنى أنه علة لازمة مستمرة للفعل ولا بمعنى أنه يوجب بذاته
لامشيئته لاهل القدرة بل هو يوجب بمشيئته وقدرة ما شاء وجوده وهذا هو القادر المختار فهو قادر
مختار يوجب بمشيئته ما شاء وجوده وبهذا التحرير يزول الاشكال في هذه المسئلة فان الموجب

تنازعهم في شيء فنردوه إلى الله
والرسول ان كنتم تؤمنون بالله
واليوم الآخر فليس في شيء منكم
ناوياً أم ترى الذين رجعوا عنهم
آثروا بما أنزل السك وما أنزل من
قلك يريدون أن يضاسوا إلى
الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا
به ويريد الشيطان أن يضلهم مثلاً
بعدا وإذا قبل لهم تعالى إلى
ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت
المنافقين يصنون على صدورنا
ولهذا يؤيد كبريا في كلام السلف
والائمة التي عن اطلاق موارد
الزجاج بالني والاثبات وليس ذلك
خلو التقصين عن الحق ولا قصور
أو قصير في بين الحق ولكن لا
تلك الصلوة من الاضافات الهمة
للتشابه على حق وباطل
في اثباتها ثابت حق وباطل وفي
نفيها حق وباطل لا يمنع من كلا
الاسلافين بخلاف النصوص
الالهية فانها فرقان فرق الله بها
بين الحق والباطل ولهذا كان سلف
الامة واعتمها يجعلون كلام الله
ورسوله هو الامام والفرقان الذي
يجب اتباعه فينبئون ما أثبت
الله ورسوله وينفون ما نفيه الله
ورسوله ويعملون العبارات
المعدنة الجملة المشابهة متوعا من
الاطلاق فيها واثباتها لا يطلقون
اللفظ ولا ينفونه الا بعد الاستفسار
والتفصيل فاذا تبين المعنى أثبت
حقه ونفي باطله بخلاف كلام الله
ورسوله فانه حتى يجب قبوله وان لم
يفهم معناه وكلام غير المعصوم

لا يجب قبوله حتى يفهم معناه وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مقارنته فيجعل كل طائفة
ما أصطله من أصول دينها التي ابتدعتها هو الامام الذي يجب اتباعه وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنة من المجلات

المشابهات التي لا يجوز فيها تعيين جملها على ملو اقل أمثلهم الذي ابتدعوا والاعراض التي لا يجوز فيها تعيين جملها على ملو اقل أمثلهم الذي ابتدعوا والاعراض التي لا يجوز فيها تعيين جملها على ملو اقل أمثلهم الذي ابتدعوا

بذاته إذا كان أزليا بقائه موجب فلو كان الرب تعالى موجبا لذاته لعالم في الازل لكان كل ما في العالم مقارنا له في الازل وذلك متعبر على ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن فكل ما شاء الله وجوده من العالم فانه يجب وجوده بقدرته ومشيئته وما لم يشرأ يتبع وجوده فلا يكون شيء الا بقدرته ومشيئته وهذا يقتضي وجوب وجود ما شاءه تعالى وجوده وانما الوجوب الذاتي فيه اجمال فان أريد به أنه وجب ما يحدثه بمشيئته وقدرته فلا منافاة بين كونه فاعلا بالقدرته والاختيار وبين كونه موجبا لذات بهذا التفسير وان أريد به الوجوب لذات أنه وجب شيئا من الانبياء بذات مجردة عن القدرة والاختيار فهذا اطلاق متعبر بالوجوب بالذات اذا فسر بما يقتضي قدم شيء من العالم مع الله وأفسر بما يقتضي آخر صفات الكمال عن الله فهو باطل وان فسر بما يقتضي أنه ما شاءه كان وما لم يشرأ لم يكن فهو حق فكل ما شاءه مجرد وجوده وجب وجوده بقدرته ومشيئته لكن لا يقتضي هذا أنه ما شاءه من الخلق فكل ما في الازل بل بمشيئته تعالى معني في الازل مجتمع لوجوه متعددة ولهذا كان طلبة العقلاء على أن الازل لا يكون مراد امقدورا ولا أعلم زعا بين النظران ما كان من صفات الرب أزليا لازما لذاته لا يتأخر عنه شيء لا يجوز أن يكون مراد امقدورا وأن ما كان مراد امقدورا لا يكون الاحاد شيئا بعد شيء وان كان نوعه لم يزل موجودا اركان نوعه كله حاد باعدا عن ليكن ولهذا كان الذين اعتقدوا أن القرآن قديم لازم لذات الله متفقين على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته وانما يكون بقدرته ومشيئته خلق ادر الملقى العبد لذلك المعنى القديم والذين قالوا كلامه قديم ورادوا أنه قديم العيين متفقون على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته سواء قالوا هو معنى واحد قائم بذات أو قالوا هو حرف أو حرف وأسماء قديمة أزلية اليعان بخلاف آفة السلف الذين قالوا انه يتكلم بمشيئته وقدرته ما لم يزل متكلما اذا شاء وكيفية ما هو خذ ذلك من العبارات والذين قالوا انه يتكلم بمشيئته وقدرته وكلامه حادث بالتفسير قائم بذاته أو مخلوق منفصل عنه مجتمع عندهم أن يكون قدما فقد اتفقت الطوائف كلها على أن المعنى القديم الازل لا يكون مقدورا مراد بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجودا شيئا بعد شيء فهذا ما يقول آفة السلف وأهل السلف الحديث انه يكون بمشيئته وقدرته كما يقولون في جواهر الفلاسفة الاساطين الذين يقولون بحدوث الافلاك وغيرها واسطوا أصحابه الذين يقولون بقدمها قائما أهل الملل وآفة الفلاسفة يقولون ان الافلاك محدثة كانت بعد ان تمكن مع قولهم انه لم يزل النوع المقدور المراد موجودا شيئا بعد شيء ولكن كثير من أهل الكلام يقولون ما كان مقدورا مراد اجتماع ان يكون لم يزل شيئا بعد شيء ومنهم من يقول بحدوث ذلك في المستقبل أيضا وهو لازم الذين تأملهم الفلاسفة انما لا يكون مقدم العالم ولما تأملوا وهم اعتقدوا انهم قد خصصوهم وغلبوهم اعتقدوا انهم قد خصصوا أهل الملل مطلقا لاعتقادهم الفاسد الناشئ عن جهلهم باقوال آئمة أهل الملل بل واقوال اساطين الفلاسفة القدماء فظنهم أن ليس لآئمة الملل وآفة الفلاسفة قول الاول هؤلاء المتكلمين وقولهم أقول المحسوس والحرانية أقول من يقول بقدم ما به يعينها ويحذف ذلك من الاقوال التي قد ظهر نساها لظنظر وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن عامة العقلاء مطبقون على أن العلم يكون الشيء المعني مراد امقدورا وجب العلم بكونه حادثا كائنا بعد ان لم يكن بل هذا عند العقلاء من المعلوم بالضرورة ولهذا كان مجرد تصور العقلاء

بذاته إذا كان أزليا بقائه موجب فلو كان الرب تعالى موجبا لذاته لعالم في الازل لكان كل ما في العالم مقارنا له في الازل وذلك متعبر على ما شاء الله كان وما لم يشرأ لم يكن فكل ما شاء الله وجوده من العالم فانه يجب وجوده بقدرته ومشيئته وما لم يشرأ يتبع وجوده فلا يكون شيء الا بقدرته ومشيئته وهذا يقتضي وجوب وجود ما شاءه تعالى وجوده وانما الوجوب الذاتي فيه اجمال فان أريد به أنه وجب ما يحدثه بمشيئته وقدرته فلا منافاة بين كونه فاعلا بالقدرته والاختيار وبين كونه موجبا لذات بهذا التفسير وان أريد به الوجوب لذات أنه وجب شيئا من الانبياء بذات مجردة عن القدرة والاختيار فهذا اطلاق متعبر بالوجوب بالذات اذا فسر بما يقتضي قدم شيء من العالم مع الله وأفسر بما يقتضي آخر صفات الكمال عن الله فهو باطل وان فسر بما يقتضي أنه ما شاءه كان وما لم يشرأ لم يكن فهو حق فكل ما شاءه مجرد وجوده وجب وجوده بقدرته ومشيئته لكن لا يقتضي هذا أنه ما شاءه من الخلق فكل ما في الازل بل بمشيئته تعالى معني في الازل مجتمع لوجوه متعددة ولهذا كان طلبة العقلاء على أن الازل لا يكون مراد امقدورا ولا أعلم زعا بين النظران ما كان من صفات الرب أزليا لازما لذاته لا يتأخر عنه شيء لا يجوز أن يكون مراد امقدورا وأن ما كان مراد امقدورا لا يكون الاحاد شيئا بعد شيء وان كان نوعه لم يزل موجودا اركان نوعه كله حاد باعدا عن ليكن ولهذا كان الذين اعتقدوا أن القرآن قديم لازم لذات الله متفقين على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته وانما يكون بقدرته ومشيئته خلق ادر الملقى العبد لذلك المعنى القديم والذين قالوا كلامه قديم ورادوا أنه قديم العيين متفقون على أنه لم يتكلم بمشيئته وقدرته سواء قالوا هو معنى واحد قائم بذات أو قالوا هو حرف أو حرف وأسماء قديمة أزلية اليعان بخلاف آفة السلف الذين قالوا انه يتكلم بمشيئته وقدرته ما لم يزل متكلما اذا شاء وكيفية ما هو خذ ذلك من العبارات والذين قالوا انه يتكلم بمشيئته وقدرته وكلامه حادث بالتفسير قائم بذاته أو مخلوق منفصل عنه مجتمع عندهم أن يكون قدما فقد اتفقت الطوائف كلها على أن المعنى القديم الازل لا يكون مقدورا مراد بخلاف ما كان نوعه لم يزل موجودا شيئا بعد شيء فهذا ما يقول آفة السلف وأهل السلف الحديث انه يكون بمشيئته وقدرته كما يقولون في جواهر الفلاسفة الاساطين الذين يقولون بحدوث الافلاك وغيرها واسطوا أصحابه الذين يقولون بقدمها قائما أهل الملل وآفة الفلاسفة يقولون ان الافلاك محدثة كانت بعد ان تمكن مع قولهم انه لم يزل النوع المقدور المراد موجودا شيئا بعد شيء ولكن كثير من أهل الكلام يقولون ما كان مقدورا مراد اجتماع ان يكون لم يزل شيئا بعد شيء ومنهم من يقول بحدوث ذلك في المستقبل أيضا وهو لازم الذين تأملهم الفلاسفة انما لا يكون مقدم العالم ولما تأملوا وهم اعتقدوا انهم قد خصصوهم وغلبوهم اعتقدوا انهم قد خصصوا أهل الملل مطلقا لاعتقادهم الفاسد الناشئ عن جهلهم باقوال آئمة أهل الملل بل واقوال اساطين الفلاسفة القدماء فظنهم أن ليس لآئمة الملل وآفة الفلاسفة قول الاول هؤلاء المتكلمين وقولهم أقول المحسوس والحرانية أقول من يقول بقدم ما به يعينها ويحذف ذلك من الاقوال التي قد ظهر نساها لظنظر وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن عامة العقلاء مطبقون على أن العلم يكون الشيء المعني مراد امقدورا وجب العلم بكونه حادثا كائنا بعد ان لم يكن بل هذا عند العقلاء من المعلوم بالضرورة ولهذا كان مجرد تصور العقلاء

(٦ - منهاج أول) موضع آخر والله أعلم والمقصود هنا الكلام على قول الفائل اذا عارضت الادلة السبعة والعقولة الخ كاتقدم والكلام على هذه الجملة بنى على بيان ما في مقدمتها من التليين فظنهم اسبغت على مقدمتها اولها ما يتبين تعارضها والتائبة

انحصار التقسيم فيما ذكر من الاقسام الاربعة والثالثة بطلان الاقسام الثلاثة والمفصلات الثلاثة وبيان ذلك بتقديم اصل وهو ان يقال اذا قيل تعارض دليلان سواء كانا (٤٣) سمعين أو عقليين أو أحدهما سمعيا والآخر عقليا فالجواب أن يقال لا يخلو

أما أن يكونا قطعيين أو يكونا ظاهرين وأما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظاهريا فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعين أو أحدهما عقليا والآخر سمعا وعندنا متفق عليه بين العقلاء لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوته لدلوه ولا يمكن أن تكون دلالة بالغة وجنثه فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض لدلول الآخر لزم الجمع بين النقيضين وهو محال بل كل ما يتقدم تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلا بد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي وأن لا يكون مدلولاهما متناقضين فأما مع تناقض المدلولين المعانين فيمتنع تعارض الدليلين وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعا دون الآخر فإنه يجب تقدمه بأشاق العقلاء سواء كان هو السمي أو العقلي فإن الظن لا يدفع اليقين وأما أن كانا جميعا ظاهرين فانه يصار إلى طلب ترجيح أحدهما فأيهما ترجح كان هو المقدم سواء كان سمعا وعقليا ولجواب عن هذا الآن يقال الدليل السمي لا يكون قطعيا حيث أنه يقال هذا مع كونه باطلا فإنه لا ينفع فيه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعيا لأنه لو كان عقليا ولا لكونه أصلا للسمع وهو لا جمعوا ٤٤ تدهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع وهذا باطل كما

ان الشيء مقدور للفاعل مرادة فعله بعينه وقدرته يجب العلم به حادث بل مجرد تصورهم كون الشيء مفعولا أو مخلوقا أو مصنوعا أو محذوف من العبارات ويجب العلم بأنه محدث كائن بعد أن لم يكن ثم بعد هذا قد يتطرق أنه فعله بعينه وقدرته وإذا علم أن الفاعل لا يكون فاعلا إلا بعينه وقدرته وما كان مقدورا ما إذا فهو محدث كان هذا أيضا ضلالا ناسعا انصحبت ولهذا كان كل من تصور من العقلاء أن الله خلق السموات والأرض وأخلق شأمن الأشياء كان هذا مستلزما لكون ذلك المخلوق محدثا كائنا بعد أن لم يكن وإذا قيل لبعضهم هو قديم مخلوق أو قديم محدث وعنى المخلوق والمحدث ما بعينه هو لا المتفلسفة الدهرية المتأخرون الذين يريدون بلفظ المحدث أنه معلول ويقولون أنه قديم أزلي مع كونه معلولا فكيف يقبل الوجود والعدم فإذا تصور العقل الصريح هذا المذهب جزم بتناقضه وأن أصحابه جمعوا بين النقيضين حيث قدروا مخلوقا محدثا لمعلولا مفعولا لمكان أن يوجد أن عدم وقدرته مع ذلك قد دعا إلى واجب الوجود بغيره جمعت عدمه وقد بسطنا هذا في مواضع في الكلام على المحصل وغيره ذكرنا أن ما ذكره الرازي عن أهل الكلام من أنهم يجوزون وجوده مفعول معلول أزلي واجب بذاته أنه لم يبقه أحد منهم بل هم متفقون على أن كل مفعول فاعله لا يكون إلا محدثا وما ذكره هو وأمثاله موافقة لأن سينا من أن الممكن وجوده وعدمه قد يكون قد دعا إلى القول باطل عند جاهل العقلاء من الأولين والآخرين حتى عند أرسطو وأتباعه القدماء المتأخرين فإنهم ما وافقوا لسائر العقلاء في أن كل ممكن يمكن وجوده وعدمه لا يكون إلا محدثا كائنا بعد أن لم يكن وأرسطو إذا قال أن العقل قديم لم يجعله مع ذلك ممكنا يمكن وجوده وعدمه والمقصود أن العلم يكون الشيء مقدورا ما إذا وجب العلم بكونه محدثا بل العلم بكونه مفعولا لا وجب العلم بكونه محدثا فإن الفعل والخلق والادعاء والصنع والمحو ذلك لا يعقل إلا مع تصور حدوث المفعول وأيضا فالجمع بين كون الشيء مفعولا وبين كونه قد دعا إلى ما قلنا الفاعل في الزمان جمع بين المتناقضين ولا يعقل قط في الوجود مقاومة مفعولة المعين سواء سمى علمه فاعله أو لم يسم ولكن يعقل كون الشرط مقارنا للشرط والمثل الذي يذكره من قولهم حركة يد فتمزك خاخي أوفى أو الفتح ونحو ذلك حجة عليهم لا لهم فإن حركة اليد ليست هي العلة التامة ولا الفاعل لحركة الخاتم بل الخاتم مع الأصبع كالأصبع مع الكف فالحاتم متصل بالأصبع والأصبع متصل بالكف لكن الخاتم يمكن نزعا بإلا بخلاف الأصبع ولكن يفرض بين الأصبع والخاتم بغير بخلاف أعض الكف ولكن حركة الأصبع شرط في حركة الخاتم كآلة حركة الكف شرط في حركة الأصبع أعني في الحركة العنسية التي يبدؤها من البد بخلاف الحركة التي تكون للخاتم والأصبع ابتداء فان هذه منفصلة منها إلى الكف يمكن يحز أصبع غيره غير متباعدة كفه وما يذكره من أن التقدم والتأخر يكون بالذات والعلة فحركة الأصبع ويكون بالبدع كتقدم الواحد على الاثنين ويكون بالمكانة كتقدم العالم على الجاهل ويكون بالزمان كآلة مستدرك فإن التقدم والتأخر المعروف هو التقدم والتأخر بالزمان فإن قبل وبعد ومع ونحو ذلك معانيها اللازمة للتقدم والتأخر الزماني وأما التقدم بالعلية أو الذات مع المقارنة في الزمان فهذا لا يعقل البتة ولاه مثال مطابق في الوجود بل هو مجرد تخيل لاحقية

سيأتي بيانه أن شاء الله وإذا قدر أنه لم يتعارض قطعي وظني لم يناف عاقل في تقديم القطعي لكن كون السمي لا يكون قطعيًا لأنه خوط القناد وأيضًا فإن الناس متفقون على أن كثيرا مما جاء به الرسول معلوما لا مضطرا من دينه كالحجاب والعبادات ونحوه

القواض والخم وتوحيد الصانع وثبات المعدودين ذلك وحيدته قال تامل اذا قام الليل العقلي القطعي على منافضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما فلو قدم هذا السمي قدح في أصله وان تقدم العقلي لم تكذب (٤٣) الرسول ليعلم بالاضطرار أنه جابه وهذا هو الكفر الصريح فلا بد لهم من جواب عن هذا والجواب عنه أنه

يبتنع أن يقوم عقلي قطعي يناقض هذا فنيين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمي يبتنع أن يعارضه قطعي عقلي ومثل هذا القطع يقع فيه كثير من الناس فيدون تقدير بالزم من لوازم فشتون تلك الوازم ولا يتدون ليكون ذلك التقدير معتمدا والتقدير المتعدي فليزسه لوازم معتمدة كافي قوله تعالى لو كان فيها آلهة الا الله لفسدنا ولهذا آياته منها ما يذكر القدسية والجبرية في أن أفعال العباد هل هي مقدورة لرب والعبد أو لا فقال بجمهور المعتزلة ان الرب لا يقدر على عين مقدور العبد واستغنى اهل بقدر على مثل مقدورة فائنه البصريون كافي على وأي هاشم نفاذ الكسبي وأتباعه البغداديون وقال بهم وأتباعه الجبرية ان ذلك الفعل مقدور لرب للعبد وكذلك قال الاشعري وأتباعه ان المؤثر فيه قدرة الرب دون قدرة العبد واخبر المعتزلة بأنه لو كان مقدور للعالم لان المقذور من شأنه أن يوجد عند توفر دواعي القادر وأن يمتنع على العبد عند توفر صرافة فلو كان مقدور العبد مقدور الله لكان اذا أراد الله وقوعه وكره العبد وقوعه لم أن وجد لصقق للدواعي ولا وجد لصقق المصارف

له وأما تقدم الواحد على الاثنين فان عني به الواحد المطلق قبل الاثنين المطلق فيكون متقدما في التصور تقدم زمانيا وان لم يكن بهذا فلا تقدم بل الواحد شرط في الاثنين مع كون الشرط لا يتأخر عن الشرط قد يشارنه وقد يكون معه فليس هنا تقدم واجب غير التقدم الزماني وأما التقدم بالمكان فذا النوع آخر وأصله من التقدم بالزمان فان تقدم المسجد تكون فيه الأفعال المتقدمة بالزمان على مؤخره فالأمام يتقدم فعله بالزمان لفعل المأموم فسمي على الفعل المتقدم مقدما وأصله هذا وكذلك التقدم بالرتبة فان أهل الفضائل مقدمون في الأفعال الشريفة والامكنة وغير ذلك على من دونهم فسمي ذلك تقدما وأصله هذا وسينفذ ان كل الرب هو الاول كالتقدم على مساوئه كان كل شيء متأخرا عنه وان قدر أنه لم يزل فاعلا فكل فعل معين ومفعول معين هو متأخر عنه واذا قيل الزمان مقدرا للحركة فليس هو مقدرا لحركة معينة للشئ أو لا قال بل الزمان المطلق مقدار الحركة المطلقة وقد كان قبل أن يخلق السموات والارض والنفس والقمر حركات أربعة وبعد أن بقى الله القيام فذهب الشمس والقمر تكون في الجنة حركات كقالب لعالي ولهم زعم فيها بكرة وعشيا وجاء في الآثار أنهم يعرفون الليل والنهار بأفوار تظهر من جهة العرش وكذلك لهم في الآخرة يوم الجمعة يعرف بها يظهر نيس من الأفوار الجديدة التقوية وان كانت الجنة كلها أفوارا زهر ورهرا بطرب لكن يظهر بعض الاوقات وآخر يتميز به الليل والنهار فرب تعالى اذا لم يزل مستكلما بعيشته فعلا بعيشته كان مقدرا كرامه وفعله الذي لم يزل هو الوقت الذي يحدث فيها يحدث من مفعولاه وهو سبحانه متقدم على كل مساوئه التقدم الحقيقي المعقول ولا يحتاج أن نجيب عن هذا بما ذكره الشهرستاني والرازي وغيرهما من أن في أنواع التقدمات تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض وان هذا نوع آخر وان تقدم الرب على العالم هو من هذا الجنس فان هذا قد يظن وجهين (أحدهما) أن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض هو الزمان فانه ليس المراد بالتقدم بالزمان أن يكون زمان خارج عن التقدم المتقدم ومضاهيها بل المراد ان التقدم يكون قبل التأخر الفعلي المعقولة كتقدم اليوم على غد أو سمي على اليرم ومعلوم أن تقدم طلوع الشمس وما يقارنه من الحوادث على الزوال نوع واحد فلا فرق بين تقدم نفس الزمان المتقدم على التأخر وبين تقدم ما يكون في الزمان المتقدم على ما يكون في الزمان المتأخر (الوجه الثاني) أن يقال أجزاء الزمان متصلة متلاحقة فليس فيها فصل غير زمان ومن قال ان الساري لم يزل غير فاعل ولا يتكلم بعيشته ثم صار فاعلا مستكلما بعيشته وقدرته يجعل بين هذا وهذا من الفصل بالانهاية فكيف يجعل هذا اغنية لا تقدم أجزاء الزمان بعضها على بعض وبالجملة فالمراد بان الأفعال بعيشته وقدرته بل الفاعل مع قطع النظر عن كونه انما يفعل بعيشته وقدرته وان كان هذا الارماله في نفس الامر فالمراد بمجرد كونه فاعلا لشيء المعين وجب العلم بأنه ادعى ما أحد من موعده ويخوذلك من معاني العبارات التي تقتضي ان المفعول كان بعد أن يكن وأنه فعله بقدرته وادارته فله أن ارادته شيء معين في الازل لا يمكن لان ارادته وجوده يقتضي ارادته وجوده لان وجوده لا يمتنع بدون وجوده فلازم محال فلذلك الارادة القديمة لا تقتضي وجوده اذ مقتضى الازل لا تقتضي وجوده لان وجوده من المراتب الا وهو مقارن لشيء من الحوادث كالفعل الذي

وهو محال وقد اجاب الجبرية عن هذا بما ذكره الرازي وهو ان البقاء على العلم عند تحقق المصارف جموع مطلقا بل يجب اذ اليم مقامه سبب آخر مستقل وهذا أول المسئلة وهو جواب ضعيف فان الكلام في فعل العبد القائم به اذا قام عليه المصارف عند دون

الذي اليه وهذا مجتمع وجود من العبد في هذه الحال وما قد وجوده بدون ارادته لا يكون فعلا اختياريا بل يكون بمنزلة حركة المرئش والكلام اعماق الاختيار ولكن الجواب (٤٤) منع هذا التقدير فان عالم ربه العبد من افعاله يتبع أن يكون الله مراداً لوجوده

لا يتفعل عن الحوادث وكذلك العقول والنفس التي يشتهها ولا الفلاسفة هي لأزال مقارنة الحوادث وان قالوا ان الحوادث معقولة لها فانها ملازمة مقارنتها ليعلى كل تقدير وذلك أن الحوادث مشهود في العالم فاما ان تكون لم تزل مقارنتها للعالم أو تكون حادثة فيه بعد ان لم تكن فان لم تزل مقارنتها ثبت أن العالم لم يزل مقارن للحوادث وان قيل انها حادثة فيه بعد ان لم تكن كان العالم خالئاً عن الحوادث ثم حدثت فيه وذلك يقتضي حدوث الحوادث بلا سبب حادث وهذا مجتمع على ما تقدم وكما سلوهم فان قيل ان هذا جائزاً ممكن وجود العالم بما فيه من الحوادث مع القول بان الحوادث حدثت بعد ان لم تكن حادثة أعني نوع الحوادث والا فكل حادث معين فهو حادث بعد ان لم يكن وانما النزاع في نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل الماضي أوفي المستقبل فقط أوفي الماضي فقط على ثلاثة أقوال معروفة عند أهل النظر من المسلمين وغيرهم أمضها قول من يقول لا يمكن دوامها في الماضي ولا في المستقبل كقول جهين صفوان وأبي هذيل العلاف وثانيها قول من يقول يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي كقول كثير من أهل الكلام من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الكرامية والاشعرية والشيعة ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم والقول الثالث قول من يقول يمكن دوامها في الماضي والمستقبل كما يقوله أئمة أهل الحديث وأئمة الفلاسفة وغيرهم لكن القائلون بعدم الافلال كرسطو ونسبته يقولون بدوام حوادث القلب وأنه ما من دورة الاستسبوة بياحى الى أول وان الله لم يخلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام بل حقيقة قولهم ان الله لم يخلق شيئاً كايين في موضع آخر وهذا كفر بائناً أهل الملل المسلمين واليهود والنصارى وهؤلاء القائلون بقدمها يقولون بأزلية الحوادث في الممكنات وأما الذين يقولون ان الله خالق كل شيء وربه ومليك ومأسواه مخلوق محدث كان بعد ان لم يكن فهم يفرقون بين الخالق الواجب والمخلوق الممكن في دوام الحوادث وهذا قول أئمة الفلاسفة القدماء وأئمة الملل فهم وان قالوا ان الرب لم يزل متكاملاً اذا شاء أول يزل حافعا فانهم يقولون ان ماسوا مخلوق حادث بعد ان لم يكن والقصود ههنا ان الفلاسفة القائلين بقدم العالم ان جوز واحد من الحوادث بلا سبب حادث بطلت عندهم في قدم العالم فان منعوا ذلك امتنع خلو العالم عن الحوادث وهم لا يسئلون أنه لم يخل من الحوادث واذا كان كل موجود معين من مرادات الله التي يخلقها فانه مقارن للحوادث مستلزم لها امتنع ارادته دون ارادته لزمه ان لا يتفعل عنها والله رب كل شيء وخالقه لا ربه غيره فمتنع ان يكون بعض ذلك بارادته وبعضه بارادته غير بل الجميع بارادته وحسنه فالارادة القدرة الأزلية اما ان تكون مستلزمة لقارنته مرادها واما ان لا تكون كذلك فان كان لزم ان يكون المراد لولوا زمه قدمة أزلية والحوادث لازمة لكل مراد مستنوع فيجب ان يكون مرادهم ان تكرر قدما أزلياً اذا التقدير ان المراد مقارن لا راد قدما ان يكون جميع الحوادث المتعاقبة قدمة أزلية وهذا مجتمع لذاته وان قيل انه اراد القديم بارادة قدمة و اراد الحوادث المتعاقبة عليه بارادات متعاقبة كما تقدم بقوله طائفة من الفلاسفة وهو يشيع قول صاحب المعتبر قيل ألا تكون الشيء مراداً يستلزم حدوثه بل وتصور كونه مفعولاً يستلزم حدوثه فان مقارنته المفعول المعين لفاعله مجتمع في بداية العقول وقيل ثانياً ان يكون له ارادات متعاقبة داخلة النوع لم يتنع ان يكون

اذلوا لاجل العبد من بدله فاذالم يحصله مراد الله علم أنه لم يشأ ولهذا اتفق على المسلمين على ان الانسان لو قال والله لا تفعل كذا وكذا ان شاء الله لم يفعله أنه لا يحدث لانه لما يفعله علم ان الله لم يشأ واجتمع الخبر بما ذكره الرازي وغيره بقوله من اذا اراد الله تعالى بغيره جسم وأراد العبد سكنه فاما ان يتبعها معا وهو محال لان المانع من وقوع امر اكل واحد منها وهو وجود امر اذا تعلقوا متعاقباً واحداً معا وهو محال أو بقعا وهو محال أو يقع أحدهما وهو باطل لان القدرة من مساوئنا في الاستقلال بالثبات في ذلك المقدور الواحد والشيء الواحد حقيقة لا يضل التفاوت فاذا القدرة ان بالنسبة الى اقتضا وجود ذلك المقدور على السوية وانما التفاوت في أمور خارجة عن هذا المعنى واذا كان كذلك امتنع الترجيح فيقال هذه الحقيقة على المذهبين أما أهل السنة فعندهم يتبع أن يراد الله تعالى بغيره جسم ويجعل العبد مراداً لان يجعله العبد كنام قدرته على ذلك فان الارادة الجازمة مع القدرة تستلزم وجود المقدور ولو جعله الرب مراداً مع قدرته لم وجوده مقدوره فيكون العبد يشاء ما لا يشاء الله وجوده وهذا مجتمع بل ما شاء الله وجوده جعل القادر عليه مراداً لوجوده لا يجعله مراداً لما يناقض مراد الرب وأما على قول المعتزلة فعندهم مجتمع قدرة

الرب على عين مقدور العبد فيتبع اختلاف الارادتين في شيء واحد وكما الجين باطله فانهم يستبان على تناقض الارادتين وهذا مجتمع فان العبد اذا شاء ان يكون شيء لم يشأ حتى يشاء الله مشيئة كما قال تعالى لن شاعنكم ان يستقيم وما تشاؤون الا ان

بما قد عرّب العالين ومآناه الله كأن وما إيسا لم يكن فذا شاعده الله جعل العبد شائيه فهم بنوا الخليل على تقدير مشيئة الله وكرامه العبدله وهذا تقدير ممتنع وهذا انقلاو من تقدير رين والهن وهو نفس اطل (هـ ٤) لان العبد مخلوق الله وهو جمع مفعول لا ليس

كل ما سواه حادث ثابت الارادات فاقول حينئذ قد علمت من العالم قول بلا حجة أصلا وقيل
 ثالثا الفاعل الذي من شأنه أن يفعل شيئا بعدنى ارادات متعاقبة تمتع قدم شي معين من
 اراداته أو فاعله وحينئذ تمتع قدم شي من مفعولاته تمتع قدم شي من العالم وقيل رابعا
 إذا قدرنا في الازل كان مراد ذلك المعنى كاضافة ارادة مقارنة للارادتين أن يكون مرادها لوازمه
 ارادة مقارنة للارادتين فوجود المزمع بدون الالتزام بحال والازمة نوع الحوادث واردة النوع
 ارادة مقارنة للحوادث فتكون مستلزما دوام الارادة لتلك الحوادث قبل معلوم ان ارادة هذا
 الحادث ليست ارادة هذا الحادث وان جاز وهذا الزمهم أن يجوز وجود جميع الكائنات بآداة
 واحدة قدعة كما يقوله من يقوله من السكاكين كفن كلاب وأنواعه وحينئذ يعطى قولهم وإذا
 كان كذلك فالعقول المعنى القديم إذا قدر كل مراد ارادة قدعة أزلية باقية ولم يقترن بها شي من
 الحوادث لان الحادث لا يكون قدعا ونوع الارادات والحوادث ليس فيه شي يصنع قدم لكن
 قد يقال يقترن بها النوع القديم لكن هذا مجتمع من وجوده قد ذكر بعضها وان قيل ان الارادة
 القدعة الأزلية ليست مستلزما لمقارنة مرادها لها لم يجب أن يكون المراد قدعا أزليا ولا يجوز
 ان يكون حادثا لان حدوثه بعد ان لم يكن يقترن الى سبب حادث كما تقدم وان جاز أن يقال ان
 الحوادث متحدت بالارادة القدعة الأزلية من غير تحدد أمره من الامور كما يقول ذلك كثير من أهل
 الكلام من الاشعرية والكرامية وغيرهم ومن وافقهم من اتباع الأئمة أهل مالك والشافعي
 وأحمد وغيرهم كان هذا امطلا لحجية هؤلاء الفلاسفة على قدم العالم فان أصل مجتمهم ان الحوادث
 لا تحدث الا بسبب حادث فافاجوزوا احدتها تعاضد القادر المختار بلا سبب حادث أو جوزوا
 حدوثها بالارادة القدعة الأزلية بطلت عندتهم ولا يجوزون ذلك وأصل هذا الدليل أنه لو كان
 شي من العالم قد علم ان يكون مدرع مؤثر تام سمي على تامة أو موجبا لثبات وقيل انه
 قادر يختار أو اختياره أزلي مقدر لاراده مجتمع أن يكون في الازل قادر يختار بقرانه امره مساويا
 سمي ذلك على تامة أو لم يسم وسواسي موجب بالذات أو لم يسم بل مجتمع أن يكون شي من
 المعولات المعينة العقلية مقارنة للفاعلة الازلية في الزمان واستماع هذا معلوم بصريح العقل
 عند جماهير العقلاء من الاولين والآخرين و مجتمع أن يكون في الازل على تامة أو موجب بالذات
 سمي قادر يختار أو لم يسم وسواسي موجب بالذات أو لم يسم بل مجتمع أن يكون شي من
 أو موجب بالذات أو لم يسم أو غير ذلك من الاسماء لكن مقارنة لذلك في الازل تقتضي أن لا يحدث
 عنه شي بعد ان لم يكن حادثا ولو لم يكن كذلك لم يكن الحوادث فاعل بل كانت حادثة بنفسها وهذا
 مجتمع بنفسه فثبتت موجب بالذات أو فاعل يختار بقرانه امره ادق في الازل يستلزم أن لا يكون
 للحوادث فاعل وهذا محال لا سيما قول من يقول ان العالم مدرع ذات بسيطة لا يقوم بها صفة
 ولا فصل كما يقوله ابن سينا أمثاله فان هؤلاء يقولون يصدر الامور المختلفة عن ذات بسيطة
 وان الصلة البسيطة التامة الازلية توجب معولات مختلفة وهذا من أعظم الاقوال امتناعا في
 صريح المعقول ومهما أثبتوه من الوسائط كالعقول وغيرها فانها لا يتخلص من هذا القول الباطل
 فان تلك الوسائط كالعقول مدرع عن غيرها ومصدرها غيرها فان كانت بسيطة من كل وجه
 فقد صدر البسيط المختلف الحادث عن البسيط الازلي وان كان فيها اختلاف أو قام بها حادث فقد

كوفه عقليا خطأ (الوجه الثاني) أن يقال لأنسلم التخصيص القسمة فبما ذكرته من الأقسام الأربعة أذن الممكن أن يقال يقدم العقلي قارة والسببي أخرى فأيها كان قطعاً قد هو أن كلاً جماعاً قطعياً فبتم التعارض وإن كانا طنينين فالراجح هو المقدم فدعوى المدي أنه لا بد

من تقدم العقل مطلقاً والسعي مطلقاً والجمع بين التخصيص أو رفع التخصيص دعوى بالجهل هنا قسم ليس من هذه الأقسام فلا كونه بل هو الحق الذي لا ريب فيه (الوجه الثالث) قوله (٤٦) ان قدماً النقل كان ذلك طعناً في أصله الذي هو العقل فيكون طعناً في غير

مسلم وذلك لان قوله ان العقل أصل للتفكير لما ان ربه أنه أصل في ثبوته في نفس الأمر أو أصل في علته بصحته والأول لا يقوله عاقل فان ما هو ثابت في نفس الأمر بالسمع أو غيره هو ثابت سواء علمنا بالعقل أو غير العقل ثبوته أو لم نعلم ثبوته لا بعقل ولا غيره ادعهم العلم ليس علمنا بعدم وعدم علمنا بالحقائق لا يثبت ثبوتها في أنفسها فما أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم هو ثابت في نفس الأمر سواء علمنا صدقه أو لم نعلم ومن أرسله الله تعالى إلى الناس فهو رسوله سواء علم الناس أنه رسول أو لم يعلموا وما أخبر به فهو حق وإن لم يصدق به الناس وما أخبر به عن الله فآفته أخبره وإن لم يطلع الناس بثبوت الرسالة في نفسها وثبوت صدق الرسول وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر ليس هو فوقه فإلى وجودنا فضلاً عن أن يكون موقوفاً على عقولنا أو على الأدلة التي نعلمها بقولنا وهذا كما أن وجود الرب تعالى وما يستحقه من الاسماء والصفات ثابت في نفس الأمر سواء علمناه أو لم نعلمه فثبت بذلك أن العقل ليس أصلاً لثبوت الأمر في نفسه ولا معطاه صفة لم تكن له ولا مفاد له صفة كماله العلم مطابق للمعلوم المستغنى عن العلم تابع له ليس مؤثر فيه فإن العلم نوعان أحدهما العملي وهو ما كان شرطاً في حصول المعلوم كصعود أحدنا لربان بقلعه فالعلوم هنا متوقفة على العلم به

صدوت المتخلفات والحوادث عن البسيط التام الأزلي وكلاهما باطل فهم مع القول بأن مدع العالم علمه أنه بعد الناس عن مرادهم موجب التعطيل وهو لا يبرهن أن بضائه علمه تاماً أزلية لبعض العالم كالأفلاك مثلاً وليس علمه تاماً في الأزلي شيء من الحوادث بل لا يصير علمه تاماً شيء من الحوادث إلا عند حدوثه فيصير علمه بعد أن لم يكن مع أن علمه قبل وقوعه وبعد ما واحدة باختصاص كل وقت بحدوثه وبكونه صار علمه تاماً فيه تلك الحوادث لا بد من تخصص ولا تخصص الذات البسيطة وحالها في نفسها واحد أزلاً وأبداً فكيف يتصور أن يخص بعض الأوقات بحدوث مخصوصة دون بعض مع غايل أحوالها في نفسها وهذا عين تخصص لكل حال من الأحوال المتناهية عن سائر أمثاله ذلك الأحداث وبذلك المحدثات من غير تخصص يخص به ذلك المثل فقد وقع هو لا في أضاعاف مافز وامتة وأضاعاف أضاعاف إلى ما لا يتناهى وإذا قيل حدوث الحادث الأول أعتد الذات لحدوث الثاني قيل لهم فإذن نفسها هي علمه بالجمع ونسبتها إلى الجميع نسبة واحدة فما الموجب لكونها جعلت ذلك بعد علمه هذا دون العكس مع أنهم لم يقم به شيء يوجب التخصيص وأضاف كيف تصير في فاعله لهذا الحادث بعد أن لم تكن فاعله من غير أمر يقوم بها وأضاف كيف يكون معلولها يجعلها فاعله بعد أن لم تكن فاعله بدون فعل يقوم بها وإذا قالوا أفعالها تختلف وتحدث لا اختلاف القوابل والشرائط وحدث ذلك الاستعداد وبسبب ذلك الحدث هو الحركات الفلكية والاتصالات الكوكبية قيل لهم هذا ان كان محكماً فإني يمكن فيما يكون فيه فاعل الأعداء غير فاعل الامداد كالشمس التي يضيئ نورها وحرارتها على العالم ويختلف فعلها وتأخر كمال تأثيرها عن شرطها والاختلاف القوابل وحدوثها والقوابل ليست من فعل الشمس وكذلك ما يدعونه من العقل الفعال الذي يختلف فيضه في هذا العالم باختلاف قوابله فإن القوابل اختلفت باختلاف حركات الافلاك وليست حركات كل الافلاك عن العقل الفياض فالما الذات التي منها الأعداد ومنها الامداد ومنها الفيض ومنها القبول وهي الفاعلة للقوابل والقبول والشرط والمشرط فلا يتصور أن يقال إنما اختلف فعلها وفيضها وأجباها وتأخر لا اختلاف القوابل والشرط أو لتأخر ذلك فإنه يقال القول في اختلاف القوابل والشرط وتأخرها كقولنا في اختلاف القبول والمشرط وتأخر ذلك فليس هناك سبب وجودي يقتضي ذلك التأخر الذات التي هي عندهم بسيطة وهي عندهم علمه تاماً أزلية فهل هذا القول الامن أفسد الأقوال في صريح العقول وإن قالوا اللبس في ذلك أنه لم يكن إلا هذا وأن الممكن لا تقبل إلا هذا قيل الممكن قبل وجوده ليس له حقيقة موجودة تجعله في السبب في تخصص أحد الموجودين بالوجود دون الآخر ولكن بعد وجوده يعقل ثبوت الممكن شرطه في غير ما نعلمه كوجود أحد الضدين فإنه مانع من الآخر دون غيره ووجود لازم فإنه شرط في وجود المزموم أي لا بد من وجوده مع وجوده سواء وجد أمعاً أو سبق أحدهما الآخر أو بقدر وجود شيء من الممكنات فكيف يعقل أن أحد الممكنين الجائزين الذين لم يوجدوا أحدهما هو الذي أوجب في الذات البسيطة أن يوجد هذا دون هذا ويجعل هذا قد يعادون هذا مع أنها واحدة بسيطة نسبها إلى جميع الممكنات نسبة واحدة وإذا قيل ماهية الممكن أوجب ذلك دون وجوده قيل الجواب من وجهين (أحدهما) أن

الماهية والثاني نظري النظري وهو ما كان المعلوم غير متغير في وجوده إلى العلم به كعلمنا بوحدة الله تعالى وأسمائه وصفاته وصدق رسوله وبلا كونه وكيفية غيره ذلك فإن هذه المعلومات ثابتة سواء علمنا بها أو لم نعلمها فهي مستغنية عن علمنا

بها والشرع مع العقل هو من هذا الباب فان الشرع المنقول من عند الله ثابت في نفسه سواء علمناه بقولنا أو لم نعلمه وهو مستغن في نفسه عن علمنا وعقلنا ولكن نحن محتاجون اليه الى ان نعلمه بقولنا (٤٧) فان العقل اذا علم ما هو عليه الشرع في نفسه

صار علمنا به وبما تضمنه من الامور التي يحتاج اليها في دينه وآخرته وانتفع بعلمه واعطاه ذلك معقلا تمكنه من قبل ذلك ولم يعلمه لكان حائلا فانفسا واما ان اراد ان العقل اصل في معرفتنا للسمع ودليل لنا على صحة وهذا هو الذي اراد ان يقال له انتم بالعلم هنا الغررة التي فيها ام العلوم التي استفدناها بذلك الغررة اما الاول فلم يزده وينتفع ان يزد به لان تلك الغررة ليست علما يتصور ان تعارض العقل وهي شرط في كل علم عاقل او سعي كالحكمة وما كان شرط في الشيء امتنع ان يصح كون متلقيا له فالخلة والغررة شرط في كل العلوم سعيها وعلمها فامتنع ان تكون منافقة لها وهي ايضا شرط في الاعتقاد الخاص بالاستدلال وان لم يكن علما فمتنع ان تكون منافقة له ومعارضة وان اردت بالعقل الذي هو دليل السمع واسمه المعرفة الحاصلة بالعقل يقال لثمن المعلوم ان يلمس كل ما يعرف بالعقل يكون املا للسمع ودليلا على صحة فان المعارف العقلية اكثر من ان تنحصر العلم بصفة السمع غايته ان يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وليس كل العلوم العقلية يعلم بها صدق الرسول صلى الله عليه وسلم بل ذلك يعلم بما يعلم به ان الله تعالى ارسله مشررا انبأ الصانع وتصدقه للرسول بالآيات واسأل ذلك واذا كان كذلك لم يكن جميع العقول

الماهية المجردة عن الوجود انما تعقل في العلم الذي يصير عنه بالوجود الذهني دون الوجود الخارجي والعلم تابع للعلوم فان لم يكن من القات للعلمة سبب اختصاص احدي الماهيتين بالوجود دون الاخرى ومعلوم ان الفاعل اذا تصرف بامر دفعه قبل ان يفعله فلا بد من ان يكون فاعلا دفعه سبب وجوب تخصيصه بالارادة والعدل لارادة اسباب خارجة تجب التخصيص واما الرب تعالى فلا يخرج عنه الاما هو منه وهو مقصود فان لم يكن في ذاته ما يوجب التخصيص امتنع التخصيص منه فلمنتع الفعل (الثاني) ان يقال ان ماهية الممكن ثابتة في الخارج لكن (١) تخصص تلك الماهيات المقارنة لوجودها بالوجود دون بعض كالقول في تخصيص وجودها بان كان كل ما يتصور وجودها فبها متقارفة وان قيل ان الماهيات امر محتق في الخارج غيبي عن الفاعل فهذا تصريح بانها اوجبة في نفسها لما ذكره في الادعاء وهذا باطل وهذا ابتوجه على القول بان المعلوم ليس بشئ وهو الصواب وعلى قول من قال انه شئ في الخارج ايضا

(فصل) ثمانية يمكن تجوز هذا الدليل بطريق التخصيص على كل تقدير بقوله طائفت من المسيلين مثل ان يقول ان الحوادث اما ان تمتع واما هو يجب ان يكون لها ابتداء واما ان لا تمتع واما هابل يجوز حوادث لا اول لها فان كان الاول لازم وجود الحوادث عن القديم الواجب الوجود بنفسه من غير حدوث شئ من الاشياء كما يقول ذلك كثير من اهل الكلام سواء قالوا انها تصدر عن القادر المختار ولم يشئوا له اريد قدسية كآفته والمعرفة والجهمية او قالوا انها تصدر عن القادر المختار لم يدبر اريد قدسية كآفته والكلية والاشعرية والكرامية يقول في هذا القول فمتنع قدم شئ من العالم الا وهو مقرون بالحوادث لم يسبقه هو او جعل ذلك جسيما او قيل ان ذلك عقول ونفوس البتة اجساما فله لارب انهما مقارنة للحوادث فلهما علاقة مستترة لهما سواء كانت ممكنة او واجبة وعلى هذا التقدير فالارادة القدسية لا تتزامن وجود المراد معها لكن يجب وجود المراد في الوقت المتأخر عن الارادة وان قيل انه يمكن دوام الحوادث وان لا يكون لها ابتداء فيقال على هذا التقدير تمتع ان يكون شئ من العالم قديما أزليا لا افلا ولا العقول ولا النفوس ولا المواد العنصرية ولا الجواهر الفردة ولا غير ذلك لان كل ما كان قدسيا من العالم أزليا فلا بد ان يكون فاعله موجبا للذات سواء سمي علمه تاما او مسمى قادرا مختارا لكن وجود الموجب بالذات في الازل محال لانه يستلزم ان يكون موجبه ومقتضاه أزليا وهذا تمتع لوجود (منها) ان الفعل المعين للفاعل يمتنع ان يكون مقارنا له في الزمان أزليا معه لاسباب اذا اعتبر مع ذلك ان يكون فاعلا لارادة وقدرته فان مقارنته مقدوره المعينة بحيث يكون أزليا معه محال بل هذا محال تمتع فيما يتصور قيامه فله يمتنع كونه مرادا أزليا فلا يمكن تمتع علمها هو منفصل عنه بطريق الاول (ومنها) انه اذا قدر له تامه موجبا لزم ان يقارنه معاملة مطلقا فيكون كل شئ من العالم أزليا وهذا محال خلاف المشاهدات وجميع العقلاء واذا قيل ان بعض العالم أزلي كالافلاك ونوع الحركات وبعضه ليس بأزلي كاحاد الأشخاص والحركات قبل هذا يقتضي بطلان قولهم من وجوه (احد) انه اذا جاز كونه فاعلا للحوادث شأ بعد شئ امكن ان يكون كل ما سواه احادا فالقول بقدم شئ معين من العالم القول بلا حجة (الثاني) ان كونه محدثا

اصلا لا يقل لاعتني توقف العلم بالسمع علمنا ولا به في الدلالة على صحته ولا يغير ذلك لاسيما عند كثير من متكلمي الانبياء او اكثرهم كالاشرع في احد قوله وكثير من اصحابه او اكثرهم كالاستاذ في المعالي الجبري ومن بعده من وافهم الذين يقولون العلم بصدق

الرسول عند ظهور المعجزات التي تجري بحري تصديق الرسول علم ضروري فحينئذ ما يتوقف عليه العلم بصدق الرسول من العلم العقلي سهل يسير مع أن العلم بصدق الرسول في طرق (٤٨) كثيرة متنوعة كقد بسط الكلام عليه في غيره من الموضع وحينئذ فإذا كان

المعارض السبع من المعقولات
 لا يتوقف العلم بصحة السبع عليه
 لم يكن القصد فيه قدحاً في أصل
 السبع وهذا بين واضح وليس القدر
 في بعض العقليات قدحاً في جميعها
 كما أنه ليس القصد في بعض
 السمعات قدحاً في جميعها ولا يلزم
 من صحة بعض العقليات صحة
 جميعها كما لا يلزم من صحة بعض
 السمعات صحة جميعها وحينئذ
 فلا يلزم من صحة المعقولات التي
 تنبئ عليها معرفتنا بالسبع صحة
 غيرها من المعقولات ولا من فساد
 هذه فساد تلك فضلاً عن صحة
 العقليات المناقضة للسبع فكيف
 يقال أنه يلزم من صحة المعقولات
 التي هي ملازمة للسبع صحة
 المعقولات المناقضة للسبع فان ما به
 يعلم السبع ولا يعلم السبع إلا به لازم
 للعلم بالسبع لا يوجد العلم بالسبع بذاته
 وهو ملازمة والله عليه يستلزم
 العلم بالسبع والمعارض السبع مناقض
 له منافاه فهل يقول عاقل أنه يلزم
 من ثبوت ملازم الشيء ثبوت
 منقاضه ومعارضه ولكن صاحب
 هذا القول جعل العقليات كلها نواحي
 واحداً متباعدة في الصحة أو الفساد
 ومعلوم أن السبع إنما يستلزم صحة
 بعضها الملازمة لأصحة البعض
 المنافي والناس يتفقون على أن
 ما يسمى عقلياً منه حق ومنه
 باطل وما كان شرطاً في العلم بالسبع
 وموجباً فهو لازم للعلم بخلاف
 المنافي المناقض له فإنه يتعنع أن
 يكون هو بعينه شرطاً في صحة

الحوادث شيئاً بعد شيء بدون قيام سبب بهوجب الأحداث متعنه فان الذات إذا كان حالها قبل هذا
 أو بعدها أو مع هذا واحد امتنع أن يخص هذا بالاحداث دون هذا بل امتنع أن تحدث شيئاً
 (الثالث) أنه إذا جاز أن تحدث شيئاً بدون سبب يقوم بها جاز أن يكون لجميع الحوادث ابتداء
 فلا يكون في العالم شيء قديم وإن لم يجوز ذلك بطل قوله ما بها تحدث الحوادث بدون سبب يقوم
 بها (الرابع) ان أحداث الحوادث ان لم يجوز بدون سبب يقوم بها بطل قوله ما بها تحدث الحوادث بدون سبب يقوم
 يقوم بها لأن ان يقوم بها تلك الامور انما شيئاً بعد شيء فلا تكون فاعلة قط الامع قيام ذلك بها
 فيمتنع أن يكون لها مفعول معين أو لا أو بالابدال مدور ذلك عن ذات تفعل عاب قومها شيئاً بعد
 شيء فمتنع لان ما تفعل بهذه الواسطة لا يكون فعلها الاشياء بعد شيء فيمتنع أن يكون لها مفعول معين
 لازم لها وإذا امتنع ذلك امتنع أن يكون لها مفعول معين لازم لها (الخامس) أنه إذا قدر أن شيئاً
 من معلولاتها لازم لها أو لا أو بالبدل يمكن ذلك الا لكون الذات علة تامه موجبة له ومعلوم للمعين
 مخصوص بقدر وسفة وحالة وهذا التخصيص الذي فيه يستلزم أن يكون لا اختصاص في علته
 والافاعلة التي لا اختصاص لها لا ترجح ما هو مختص بقدر وحالة وصفه ومعلوم أنه إذا قدر أن
 الفاعل هو الذات المجردة عن الاحوال المتعاقبة عليها ساقبل أنه لا يقوم بها الاحوال أو قيل
 انها تقوم بها لكن على التقديرين لا تكون موجبة لشيء قديم أزلي الا لجرده ذات المجردة عن
 الاحوال المتعاقبة لان الاحوال المتعاقبة احادها موجودات شيئاً بعد شيء فيمتنع أن تكون موجبة
 لشيء قديم أزلي (٣) فان الموجب القديم للمعين الأزلي أولى أن يكون قدحاً أزلياً معناه والاحوال
 المتعاقبة ليس فيها شيء قديم معين أزلي فيمتنع أن يكون الموجب المشروط به قدحاً أزلياً فإذا قدر
 أنه قديم أزلي لم يكن ذلك الابتدرا أن تكون الذات المجردة هي الموجبة لذات المجردة ليس فيها
 اختصاص بوجب تخصيص الفاعل دون غيره بكونه معلولاً بخلاف ما إذا قيل انه حدث بعد ذلك لم
 يكن لاسباب أو جبت الحدوث والتخصيص فان هذا السؤال ينفع وهذا دليل مستقل في
 المسئلة ولم يتقدم بعد ذكر في هذا الكتاب (السادس) انه اذا كانت الاحوال لازمة لها كان
 تقدير فعلها بدون تقدير امتنع وحينئذ فلا ذات المستلزمة للاحوال المتعاقبة لا تفعل
 بدونها وإذا كان الفاعل لا يفعل الاحوال متعاقبة امتنع قدم شيء من مفعولاته لان القديم
 يقتضي علة تامه أزلية وما يستلزم الاحوال المتعاقبة لا يكون اقتضاؤه في الازل لشيء معين تاماً
 أزلياً بل انما يتبع مقتضى وجود الاحوال التي بها لا يصدق برفلعا (السابع) انه
 اذا جاز ان يقوم بالفاعل الاحوال المتعاقبة جاز بل وجب حدوث كل ما سواه وان لم يجوز ذلك
 فاما ان يقال امتنع حدوث شيء ومعلوم وجود الحوادث وإما ان يقال بل يحدث بلا سبب حادث
 في الفاعل وحينئذ فيلزم جواز حدوث كل ما سوى الله تعالى فانه اذا جاز ان يحدث الحوادث
 دأماً بلا سبب يقتضي حدوثها فلان تحدث جميعها بلا سبب يقتضي حدوثها وفي فاعل هذا
 أقل محدوداً فاذا جاز الحدوث مع المحدور الأعظم فمع الأخف أولى وأيضاً فالاول ان كان
 مستلزماً لتلك الحوادث كان الجميع قدحاً وهو متعنه كما تقرر وان لم يكن مستلزماً لتلك الحوادث
 كانت حادثة بعد أن لم تكن فيلزم حدوث الحوادث بدون سبب حادث وان كان مستلزماً
 لتوحد حدوثه الا حاد فقد عرف بطلان ذلك من وجوه اذا جاز حدوث الحوادث بدون سبب

ملازمة الثبوت فان الملازم لا يكون منقاضاً فثبت أنه لا يلزم من تقديم السبع على ما يقال انه معقول في الجملة
 قدح في أصله فقد تبين بهذه الوجوه الثلاثة فساد المقدعات الثلاث التي بنوا عليها تقديم آراءهم على كلام الله وسوله فان قيل نحن

انما تقدم على السمع العقولات التي علمتها ماضية السمع قبل سنين ان شاء الله تعالى ليس فيما يعارض السمع شيء من العقولات التي يتوقف السمع عليها فاذا كل ما عارض السمع مما يسمى معقولا ليس أمرا للسمع (٤٩) يتوقف العلم بصفة السمع عليه فلا يكون

القدح في شيء من العقولات قدحاً في أصل السمع ، (الوجه الثاني) ان جهول الخلق بغير قرون بأن المعرفة بالصانع ومصدق الرسول ليس متوقفاً على ما يدعيه بعضهم من العقلات المخالفة للسمع والواضعون لهذا القانون كآبي حامد والرازي وغيرهما معترفون بأن العلم بمصدق الرسول لا يتوقف على العقليات المدروسة فطوائف كثيرون كآبي حامد والشهرستاني وآله القاصم الراغب وغيرهم يقولون ان العلم بالصانع فطري ضروري والرازي واللامدى وغيرهم من المتأخرين يقولون ان العلم بالصانع قد يحصل بالاضطرار وحسب فاعلم بكون الصانع قادراً على ما يعلم بالاضطرار والعمى بمصدق الرسول عند ظهور الخيرات التي يصعد الخلق بعملها وتجزوا عن ذات ما يعلم بالاضطرار ومعلوم ان السبعيات معلومة من اثبات الصانع وقدرته وتصديقه رسوله ليس فيها ما يناقض هذه الأصول العقلية التي بها يعلم السمع بل الفول في السمع وما تاتي هذه الأصول بل السمع فيه من بيان الالة العقلية على اثبات الصانع ودلائل ربوبيته وقدرته وبيان آيات الرسول ودلائل صدقه امتثال ما وجد في كلام المتأخرين ليس فيه وجه الجناس يناقض الالة العقلية التي بها يعلم صدق الرسول ومن جعل العلم بالصانع نظراً يستوفى كثرهم بان من انطرق النظرية التي بها يعلم صدق الرسول مالا يناقض شأن السمعات

حادث جاز حدوث العالم واذا جاز حدوث العالم امتنع قدمه لانه لا يكون قدماً الا لقدم العلة الموجبة له واذا قدر ان علمه مرجحة فانه يجب القدم ويحتاج الحدوث واذا جاز حدوثه امتنع قدمه فكذلك اذا جاز قدمه امتنع حدوثه فانه لا يجوز قدمه الا لقدم مرجحه ومع ذلك يمتنع حدوثه فكذلك الممكن الفعلي الذي يقبل الوجود والعدم اذا حصل للقضي التام وجب وجوده والا يجب عدمه فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وليس في ان الخارج الاما يجب وجوده بنفسه أو بغيره وما امتنع وجوده بنفسه أو بغيره فكذلك القول في قدم الممكن وحدوثه ليس في ان الخارج الاما يجب قدمه أو يمتنع قدمه فاذا حصل موجب قدمه بنفسه أو بغيره والا امتنع قدمه ولم يزل مادام عدمه وما محدوده فهو القول بجواز حدوثه يمتنع قدم العلة الموجبة له فينتج قدمه فلا يمكن ان يقال لا يجوز حدوثه مع إمكان ان يكون قدماً واذا ثبت سوا جحدونه ثبت استماع قدمه ولهذا كان كل من جوز حدوث الحوادث بدون سبب حادث يقول بحدوثه ومن قال بقدومه لم يقل أحد منهم بجواز حدوث الحوادث بدون سبب حادث وان كان هذا القول مما يحضر تقديره بل بالبيان يقال يمكن حدوث الحوادث بلا سبب حادث لان الفاعل المختار يرجح أحد مقدميه على الآخر بلا مرجح ويمكن مع ذلك قدم العالم بان يكون المختار يرجح قدمه بلا مرجح فان هذا القول يظهر بطلانه لم يقبله أحد من الصغلاء فيما علم لانه يبنى على مقدمتين كل منهما خاطئة في ظاهر العقل وان كان من الصغلاء من التزم بضمها فلم يعرف من التزمها جميعاً (احداها) كون الفاعل المختار يرجح بلا سبب فان أكثر الصغلاء يقولون انفساً هذا معلوم بالضرورة وأمر قطعي غير ضروري (والثانية) كون القادراً المختار يكون فعله مقارناً لا يحدث شيئاً بعد شيء فان هذا أيضاً ما يقول الصغلاء وجمهورهم انفساً معلوم بالضرورة وأقطعا بل جمهور الصغلاء يقولون ان مقعول الفاعل لا يكون مقارناً أبداً ثم من الظاهر من قال بأحدى المقدمتين دون الأخرى فالحق ضرورة وبعض الجهلة يقولون بالاولي وبعض الجبرية يقولون بالاولي حق الريدون العبد وأما الثانية فلم يقل بها الا من جعل الفاعل مريداً أو جعل بعض العالم قدماً كآبي البركات ونحوه وأما القانوني فقدم شيء من العالم فلا يقولون بان الفاعل مريد وهو لا يقولهم أقدم من قول آبي البركات وأمثلة فان كون المقعول المعين لم يزل مقارناً للفاعل هو مما يقول جمهور الصغلاء انه معلوم بالضرورة فاذا قيل مع ذلك ان الفاعل غير مريد كان زبادة ضلال ولم يكن هذا بما يقوى قولهم بل نفس دون الفاعل فاعلا لفعله المعين تنع مقارنته وما يدكرونه من حركة الخاتم مع حركة السدورة الشاع مع الشمس وأمثلة ذلك ليس فأن المقعول وأذن فاعله وانما قارنت شرطه ليس في العالم فاعل لم يزل مفعوله مقارناً له وأما سائر القائلين بقدوم شيء من العالم فلا يقولون بان الفاعل مريد ثم كل من الطائفتين من أعظم الناس انكاراً للمقدمة القديمة وهو ان الفاعل المختار يرجح بلا مرجح حادث ومضى حوز وان ذلك بطل قولهم بقدوم شيء من العالم فان أصل قولهم انما هو ان الفاعل يمتنع ان يصير فاعلاً بعد ان لم يكن لاستماع حدوث الحوادث بلا سبب فينتج ان يكون معطلاً ثم يصير فاعلاً ان اذ قدر انه كان معطلاً لم يزد ما تعطيله (٢) ثم ادله فحق حوز وان يكون معطلاً لم يفعل لم يكن ثم في ما قاله وأولئك ولا يقول بقدوم شيء من العالم لكن غاية من جوز هذا ان

(٧ - منهاج اول) والرازي عن يعترف بما ناله قال في نهاية العقول في مسئلة التكفير في المسئلة الثالثة في أن مختلف الحق من أهل الصلوة بل يكفر أم لا قال الشيخ أبو الحسن الأشعري في أول كتابه مقالات الاسلاميين اختلاف المسلمون بعد نبيهم في أشياء

مثلاً فيها بعضهم بعضاً وتبرأ بعضهم من بعض فصاروا فرقتين اثنين لأن الإسلام يجمعهم فبعضهم فبعضهم فلهذا ذهب عليه أكثر الأصحاب ومن الأصحاب من كثرة الخلقين وأما الفقهاء (٥٠) فقد نقل عن الشافعي رضي الله تعالى عنه قال لا تأخذوا أهل الأهواء

الانطباعية فانهم يعتقدون حل
الكذب وأما أوجينفست رضى
الله تعالى عنه فقد حكي الحاكم
صاحب المختصر في كتاب المنتقى عن
أوجينفست رضى الله عنه أنه لم
يكفر أحدا من أهل القبلية وبكى
أوبكر الرازي عن الكرخي وغيره
مثل ذلك وأما المعتزلة فاذن كلوا
قبل أبي الحسن تصامقوا وكفروا
أما صاحباني أنساب الصفات وخلق
الأعمال وأما المنبهة فقد كفرهم
مخالفوهم من أصحابنا ومن المعتزلة
وكان الأستاذ أبو إسحق يقول أ كفر
من يكفرني وكل مخالف يكفرنا
فرض نكفره والأفلا والقي يقتاره
أن لا نكفر أحدا من أهل القبلية
والدليل عليه أن نقول المسائل التي
اختلف أهل القبلية فيها مثل أن الله
تعالى هل هو عالم بأوليات وأنه
تعالى هل هو موحد لافعال العباد لا
وأنه هل هو متعبد وهل هو في مكان
وجهة وهل هو مرقى أم لا لا يخلو لما
أن تتوقف صحة الدين على معرفة
الحق فيها ولا تتوقف الأول باطل
أدركت كانت معرفة هذه الأصول من
الدين لكان الواجب على النبي صلى
الله عليه وسلم أن يظلمهم بهذه
المسائل ويبحث عن حقيقة
اعتقادهم فيها فلما لم يظلمهم بهذه
المسائل بل ما جرى حديث من هذه
المسائل في زمانه عليه السلام ولا في
زمان الصحابة والتابعين رضى الله
عنهم علينا أنه لا يتوقف صحة الإسلام
على معرفة هذه الأصول وإذا كان
كذلك لم يكن انحطاط في هذه المسائل

بصيرنا كما يقول هذا ممكن وهذا ممكن ولا أدري أيهما الواقع وحسنه فمكن أن يعلم أحدهما بالصحة ويعلمون أن الرسل صلوات الله عليهم أجمعين أخبرت بأن الله خلق كل شيء وانه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام فممكن قدر أن عقله جواز الامر من قبتي شا كما يمكنه أن يعلم وقوع أحد الجائزين بالسبع والعلم بصدق الرسول ليس موقوفا على العلم بمحدث العالم بهذه طريقة صحيحة لمن سلطه فان المقدمات الحقيقية الصحيحة العقلية قد لا يمكن لكل أحد والله تعالى قد وضع طرق الهدى لهداية عباده فعمل أحد المستبدلين المطلوب بدليل ويعلم الآخر بدليل آخر ومن علم صحة الدليلين مع إمكان كل منهما يهمله على الاستماع الا انه يوجب قوة العلم وكل منهما يختلف الآخر اذا غاب الآخر عن الذهن ولكن مع كون أحسن العقلا لم يعلم أنه قال هذا ومع كون نفسه مباحيا بطريق السبع فحينئذ كدلالة العقل على فساده اضافة فنقول كما أن ما ثبت قدمه امتنع علمه فجاز عدمه امتنع قدمه فانه لو كان قدما لامتنع عدمه والتقدير أنه جاز عدمه فثبت قدمه وما جاز حدوثه لم يمتنع عدمه بل جاز عدمه وقد تقدم أن ما جاز عدمه امتنع قدمه لانه لو كان قدما لم يجز عدمه بل امتنع قدمه وثبت القدمة متفق عليه بين النظار منكمهم واستغفهم وغيرهم وبين محبتها أن ما ثبت قدمه فاما أن يكون قدما بنفسه أو بغيره فالقديم بنفسه واجب بنفسه والقديم بغيره واجب بغيره ولهذا كان كل من قال أن العالم وأشباهه قديم فلا بد من أن يقول هو واجب بنفسه أو بغيره ولا يمكنه مع ذلك أن يقول ليس هو واجب بنفسه ولا بغيره فان القديم بنفسه لو لم يكن واجبا بنفسه لكان يمكنه منقتر إلى غيره فان كان محدثا لم يكن قدما وان كان قدما عا بغيره لم يكن قدما بنفسه وقد فرض أنه قديم بنفسه فثبت أن ما هو قديم بنفسه فهو واجب بنفسه وأما القديم بغيره فكثر العقلاء يقولون عتيم أن يكون شيء قدما بفاعل ومن جوز ذلك فانه يقول قديم بغيره موجه الواجب بنفسه ففاعله لا بد أن يوجبه فيكون علة موجهة أزلية الا في أول وجهه بل جاز وجوده وجاز عدمه وهو في نفسه ليس له الالعدم لو سب عدمه ومع وجوب عدمه امتنع وجوده فضلا عن قدمه فغال يمكن وجوده بنفسه ولا قدمه بنفسه اذا لم يكن له في الازل ما وجب وجوده لم عدمه فان المؤثر التام اذا حصل لزمن وجوده الاثر وان لم يحصل لزمن عدمه واذا قبل التأثير أرى ما مع إمكان عدم التأثير قبل هذه مقدمة باطله كما تقدم وأنتم تسألون صحتها والذين ادعوا صحتها يقولون باطل قولكم فربما يجمع أحد بين هذين القولين الباطلين ونحن في مقام الاستدلال فان قلتم نحن نقول هذا على طريق الالتزام لمن قاله هذا من الجبرية والقدرية الذين يجوزون ترجيح القادر المختار بدون مرجع تام وجوب الفصل فنقول لهم هلا قلتم بان الرب فاعل مختاره هو مع هذا فاعله لازمه قيل لكم هؤلاء يقولون ان الفعل القديم مجتمع ذاته ولوقدر ان الفاعل غير مختاره فكيف اذا كان الفاعل مختارا فقد علم ان فعل القادر المختار عتيم أن يكون مقارنا له ويقولون لا يعقل الترجيع الامع الحدوث ويقولون ان الممكن لا يعقل ترجيع وجوده على عدمه الامع كونه حادثا فاما الممكن المحدود بدون الحدوث فلا يعقل كونه مفعولا بل يقولون ان هذا ما علمه بالضرور وهو كون الممكن ما يمكن وجوده بدلائل عدمه وعدمه بدلائل وجوده وهذا التمايكون فيما يمكن أن يكون موجودا ويمكن أن يكون معدوما وما وجب قدمه بنفسه أو بغيره امتنع أن يكون معدوما فثبت أن

فادعى حقيقة الاسلام وذلك يقتضى الاستماع من تكفير أهل القبلة ثم قال بعد ذلك وأما دلالة العقل المحكم يكون
على العلم فتعريفاتها ضرورية وأما دلالة المعرفة على الصدق فتعريفاتها ضرورية ومضى عرف هذه الأصول أمكن العلم بصدق

الرسول عليه السلام فثبت أن العلم بالأمور التي يتوقف على حتمتها ضرورة محمد عليه السلام علم على ظهره وإنما طال الكلام في هذه الأصول لرفع هذه الشكوك التي يشتبه المخطئون لما في مقدمات هذه الآلة أو (٥١) في معارضتها والاشتغال برفع هذه الشكوك

انما يجب بعد دعوتها فثبت أن أصول الإسلام جليلة ظاهرة ثم ان ادتها على الاستقصاء مذكورة في كتاب الله تعالى نالمة مما شوه بمعاضلتها ثم ذكر بعد ذلك فقال انا قد ذكرنا في اثبات العلم بالصانع طرقا خمسة فاطلعة في هذا الكتاب من غير حاجة الى القياس الذي ذكره وواقه أعلم وأيضا فإنه ذكر في اثبات الصانع أربعة طرق طريق حدوث الأجسام وطريق إمكانها وطريق إمكان صفاتها وطريق حدوث صفاتها وقال ان هذه الطرق لا تتفق كونه جسميا بخلاف الطرق الثلاثة وهم انما يتفق ما يتفرقه من الصفات لظنهم أنهم يستلزم الجسم الذي نفاه العقل الذي هو أصل السمع فاذا اعترفوا بأنه يمكن العلم بالصانع وصدق رسوله قبل النظر في كونه جسميا أو ليس بجسم تبين أن صدق الرسول لا يتوقف على العلم بأنه ليس بجسم وحقق ذلك فوجد أن العقل يثبت ذلك لكن هذا من العقل الذي هو أصل السمع (الوجه الثالث) أن يقال لمن ادعى من هؤلاء توقف العلم بالسمع على مثل هذا التي تقول من يقول منهم انا لان علم صدق الرسول حتى تعلم وجود الصانع وأنه قادر على لا يفعل الشيء ولا يفعل ذلك حتى تعلم أنه ليس بجسم أو لان علم اثبات الصانع حتى تعلم حدوث الأجسام لان علم ذلك لا يمكن أن يقبل من

يكون ممكنا قالوا وهذا مما اتفق عليه جماهير الفلاس حتى ارسطو وأتباعه القدماء يقولون ان الممكن لا يكون الا بعد ذلك ان يشاء الخفي وغيره من متأخريهم وانما قال ان الممكن يكون قد علمنا طائفة منهم كابن سينا وأمثاله واتبعه على ذلك الرازي وغيره ولهذا ورد على هؤلاء من الاشكال ان ما ليس لهم من جواب صحيح كما ورد بعض ذلك الرازي في محصله وحققهم لا يقولون ان الهوى الى الفاعل هو مجرد الحدوث حتى يقولوا ان المحدث في حال بقائه غنى عن الفاعل بل يقولون انه يحتاج الى الفاعل في حال حدوثه وماله بقائه وان الممكن لا يحدث ولا يبقى الا بالمؤثر فهذا الذي عليه جماهير المسلمين بل عليه جماهير الفلاس لا يقولون ان شأن العالم غنى عن الله في حال بقائه بل يقولون متى قدر أنه ليس بمحدث امتنع أن يكون مفهولا لاحتجاجنا الى المؤثر فالقدم عندهم بنافي الحاجة الى الفاعل وبنا في كونه مفهولا فالحدوث عندهم من لوازم كون الشيء مفهولا فمتنع عندهم أن يكون مفهولا وهذا ليس قول الجبرية والقدرية نقطيل قول جماهير الفلاس من أهل الملل وغير أهل الملل وهو قول جماهير أئمة الفلاسفة وأما كون الفاعل مفهولا قد علمنا قول طائفة قليلة من الفلاسفة وعند جمهور العقلاء انه معلوم الفساد بالضرورة ولهذا كل من تصور بين العقلاء ان الله خلق السموات والارض فتصور أنها كانت بعد ان لم تكن وكل من تصور ان شأن الموجودات متنوعة مفهولة تصور أنه ما حدث فاما تصور أنه مفهول وأنه قد علمنا فهذا انما تصور العقول فقد رآه كالتصور الجبرين النقيضين تصديره والذي يقول ذلك يتبع تصديرا كثيرا في تقدير إمكان ذلك وتصويره كما يتبع سائر الثنائين بقول معتنقة ثم علم هذا فالنظر في ذلك لا ينبغي فعله ولا يقبله وأعجب من ذلك نسبة هذا العلم محدثا وهو من بكونه محدثا انه معلوم العلم القديمة واذا سئل أحدكم هل العالم محدث أو قديم يقول هو محدث وقديم ويعني بذلك أن الفاعل قديم بنفسه لم ير ولم يخلق وأنه محدث بمعنى انه معلول علمه قديم وهذه الصارفة قوله ابن سينا وأمثاله من الباطنية فأنهم يأخذون عن عبارات المسلمين فيطلقونها على معانيهم كما قال مثل ذلك في لفظ الاول فان أهل الكلام المحدثين احتجوا بحدوث الافعال على حدوث الفاعل الذي قامت به الافعال وزعموا ان ابراهيم الخليل احتج بهذا وأن المراد الاول الحركة والانتقال وأنه استدلل بذلك على حدوث المتحرك المنتقل فنقل ابن سينا هذا المادة الى أمهله وذكر هذا في اشارته ليجعل هذا الاول عبارة عن الإمكان وقال كل ما هو في حقيقة الإمكان هو في حقيقة الاول ولعله فان الهوى في حقيقة الإمكان أقول لنا وذلك أنه أراد ان يقول بقوله سلفه الفلاسفة مع قوله بما ينسبه مرة من المتكلمين والمتكلمون استدلو على حدوث الجسم بطريق التركيب ففعل هو ان التركيب ليس على الإمكان والمتكلمون جعلوا دليلهم هو دليل ابراهيم بقوة لأجيب الفلاسفة ونسروا بان الاول هو امر كتحقق ابن سينا قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لأنه واجب بنفسه فكذلك اذا ذكرت ما قبل في شرط واجب الوجود لم تجد هذا المحسوس واجبا وتليت قوله تعالى لا أحب الا فلان الهوى في حقيقة الإمكان أقول لنا ويريد بالشرط أنه ليس بمحرك وان المركب يمكن ليس بواجب والممكن أفضل لان الإمكان أقول والاقل عندهم هو الذي يكون موجودا بغيره ويقولون نحن نثبتل باسكان الملكات على الواجب ونقول العالم قديم لم ير ولم يخلق

السمع بما يستلزم كونه جسميا فيقال لهم قد علم بالاضطرار من دين الرسول والنقل المتواتر أنه دعا الخلق الى الاعيان بالله ورسوله ولم يدع الناس بهذه الطريق التي قلتم انكم أثبتتم سها حدوث العالم وفي كونه جسميا لو آمن بالرسول من آمن به من المهاجرين والانصار ويحل

الناس في دين الله أفواجا ولم يدع أحدا منهم هذه الطريق ولا ذكرها أحد منهم ولا ذكر في القرآن ولا حديث الرسول ولا عاين أحد من الصحابة والتابعين بأحد الذين هم خير (٥٢) هذه الأمة وأفضلها علما وإيمانا ابتدعت هذه الطريق في الإسلام بعد

زال ويجعل معنى قوله تعالى لأحب الأقربين لأحب المكتفين وإن كان الممكن واجب الوجود بمعنى قد عدا للبليل لم يزل ولا يزال ومعلوم أن كلا القولين من باب تعريض الكلام عن مواضعه وانما الأول هو القريب والاحتجاب وليس هو الامكان والحركة وإبراهيم لم يحتاج بذلك على حدوث الكواكب ولا على اثبات الصانع وانما احتج بالأقول على بطلان عبادتها فان قومه كانوا مشركين بعدون الكواكب ويدعونهم من دون الله لم يكونوا يقولون انما هي التي خلقت السموات والأرض فان هذا لا يقوله عاقل ولهذا قال باقوم إلى برى مما تشركون وقال أفرأيت ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فانهم عدوا لى الأرب العالمين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هؤلاء القوم بأخذون عبارات المسلمين التي عبروا بها عن معنى فيعبرون بها عن معنى آخر يناقض دين المسلمين لينظروا بذلك أنهم موافقون للمسلمين في أفواهم وأنهم يقولون العالم يحدث وأن كل ما سوى الله فهو عسدى ناقل محمد بمعنى أنه معلوله وإن كان قديما أزليا معه وإيجابه لم يزل ولا يزال وإذا كان جهايز العقل يقولون ان المفعول لا يكون الا حادثا لا سيما المفعول للفاعل باختباره فإذا كان من هؤلاء من قال انه يفعل بدون سبب حادث وأنه يرجع أحسن مقدوره على الآخر بل يرجع من يزن مع هذا أن يقول ان مفعولة قديم يرجع به بل يرجع فانه يقول هذا القول باطل وقول الآخر أن كان باطلا فلا يرجع بين قولين باطلين وإن كان حقا لقولنا لا يرجع على أن أقول الباطل فان الحق لا يستلزم الباطل بل الباطل قد يستلزم الحق وهذا لا يضرك الحق فانه اذا وجدنا لزوم وجدنا اللازم فالحق لازم وسواء قدر وجود الباطل أو عدمه أما الباطل فلا يكون لازما للحق لأن لازم الحق والباطل لا يكون حقا فلا يزن من قال الحق أن يقول الباطل وهذا ظاهر والمقصود هنا أنه متى قيل يجوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث أمكن أن يفعل الفاعل الحوادث بعد أن لم يكن فاعلا بدون سبب حادث كما يقول ذلك من يقوله من طوائف النظار من متكلمة المسلمين وغيرهم من القدرية والجبرية وغيرهم ومتى كان ذلك ممكنا في نفس الامر لم يجب دوام كون الفاعل فاعلا أو أمكن حدوث الزمان والمادة وغير ذلك كما يقول ذلك من يقوله من النظار من أهل الكلام والفلسفة ومتى كان ذلك ممكنا بطل كل ما يحتج به على قدم شئ من العالم فبطل القول بقدم العالم وعلم أيضا امتناع قدمه لانه لا يكون قديما الا اذا كان واجبا بنفسه أو كان الفاعل مستلزما له فإذا لم يكن هناك فاعل مستلزما له امتنع أن يكون قديما وكان كل من حجج القائلين بالحدوث والقائلين بالقدم مبطل لهذه القول أما القائلون بالقدم فعندهم أن المؤثر التام يستلزم أن يمتنع عندهم القول بفعل قديم من غير علة أتستوجب لانه أنزع غير مؤثر تام أما القائلون بالحدوث فعندهم أن الفاعل بالاختيار بل الفاعل مطلقا لا يكون مفعولة الاحداث وأن كون مفعول قديما متعنت فصار عدة هؤلاء هو لا مبطل لهذه القول التي لم يقبله أحد ولكن يقال على سبيل الازام لكل من الطائفتين اذا التزمت قولها دون حصنة فاذا التزمت القديمة جواز حدوث الحوادث بلا سبب وأن التزلزل بالاحتجاج إلى مؤثر تام بل القادر يرجع أحسن مقدوره بلا مرجع والتزمت الحدوثية أن المفعول مطلقا والمفعول بالقدرة والاختيار لم يزل قديما أزليا مع فاعله مقارنا له زمن من هذين الازامين امكان أن يكون الفاعل

المائة الاولى وانما راض عصرنا كابر التابعين بل وأوساطهم فكيف يجوز أن يقال إن تصديق الرسول موقوف عليها وأعلم الذين صدقوه وأفضلهم يدعوا بها ولا ذكرها ولا ذكرتهم ولا نقلها أحد عنهم ولا تكلم بها أحد في عصرهم (الوجه الرابع) أن يقال هذا القرآن وانسنة المتفولة عن النبي صلى الله عليه وسلم متواترها وأحاديثها ليس فيه كرماد على هذه الطريق فضلا عن أن تكون نفس الطريق فيها فليس في شئ من ذلك أن الباري لم يزل مفعلا عن الفعل والكلام عيشته ثم حدث ما حدث بلا سبب حادث وليس فيه ذكر الجسم والتعريف والجهة لاشئ ولا اثبات فكيف يكون الامكان بالرسول مستلزما لذلك والرسول لم يتعبر به ولا جعل الامكان به موقوفا عليه (الوجه الخامس) ان هذه الطرق الثلاثة طريق حدوث الاجسام مبنية على امتناع دوام كون الرب فاعلا وامتناع كونه لم يزل متكلما عيشته بل حقيقة مبنية على امتناع كونه لم يزل قادرا على هذا وهذا ومعلوم أن أكثر العقلاء من المسلمين وغير المسلمين يتنازعون في هذا ويقولون هذا القول باطل وأما القول بإمكان الاجسام فهو مبنى على أن الموصوف يمكن بناء على أن المركب يمكن وعلى نقي الصفات وهي طريقة أخذنا من سينا وأمثاله وركبها من مذهب سلفه ومذهب الجهمية وهي

أضعف من التي قبلها من سوء كثيرة وطريقة امكان صفات الاجسام مبنية على تماثل الاجسام وأكثر قادرا العقل المختلقون في ذلك فضلا عنهم معترفون بفساد ذلك كما قد ذكرنا قول الاشعري والرازي والامدي وغيرهم واعتراهم بفساد ذلك

وبيننا فساد ذلك بصريح المعقول فلذا كانت هذه الطرق بالفساد عند جمهور العقلاء بل فسد حتى نفس الامر امتنع أن يكون العلم بالصانع موقوفاً على طريق فاسدة ولقد رجعنا على ما أنكره العقلاء عرفوا أنه (٥٣) وسدقوا وسدقوا به في هذه الطرق في طريق العلم

بالسبع موقوفاً على حتمها فلا يكون التسديد فيها قدماً في أصل السبع (الوجه السادس) أن يقال إذا قدر أن السبع موقوف على العلم بأنه ليس بمجسم مثلاً لم يسد أن مثبتي الصفات التي جامعها القرآن والسنة لا تقوم واجب العقل فإن قولهم فيما يثبتونه من الصفات كقولهم سائر من في الجسم وثبت شأن الصفات فإذا كان أثبتاً يقولون أنه في علم قدر وليس مجسم ويقول آخرون أنه في بحياة علم يعلم قدر بقدرته بل ومجيب وبصر ومكلم يسمع وبصر وكلام وليس مجسم أمكن هؤلاء أن يقولوا في سائر الصفات التي أخبر بها الرسول ما قاله هؤلاء في هذه الصفات وإذا أمكن المتخلف أن يقول هو موجود وعقل ومعقول وعقل وعقل وعشق وعشوق ولا ينبغي ولا ينبغي وهذا كله منقضي واحده وهذه الصفات هي الأخرى والصفات هي الموصوف واثبات هذه الأمور لا يستلزم التخصيم أمكن ما رتبته الصفات أن يقولوا هذا وما هو أقرب إلى المعقول فلا يقول من في شيء مما أغشبهه الشرع من الصفات قولوا ويقول أنه واثبتي المعقول لا ويقول من أثبت ذلك ما هو أقرب إلى المعقول منه وهذه حجة ساقية إن شاء الله تفصيلها بيان أن كل من أثبت ما أثبتته الرسول ونفي ما نفيه كان أولى بالمعقول الصريح كما كان أولى بالمنقول الصحيح وأن من

أقاراً باعتبار ما يرجح بالمرجح ومفعوله مع هذا أقديماً بقدمه لكن أحسن العقلاء يعلم بترتيب هذه فيما علمه وأن قد دونه الترتيب فقد التزم لمزبوعين بالبين كل منهما ما بطل بالبرهان والجمع بينهما بطله أحسن العقلاء وكان كل من العقلاء رذعية بمرهان طاعه ولكن هو يعارض كلام كل طائفة بكلام الطائفة الأخرى وغاية فساد بعض قول هؤلاء وفساد بعض قول هؤلاء لكن لا يلزم أن يسلم له الجمع بين فساد كل من القولين ولا الجمع بين هذا الفساد وهذا الفساد بل هذا يكون أبلغ في ردقوله وأيضاً فإن كلام من الطائفتين فترت من أحد الفاسدين وتلنت أن الآخر ليس بفاسد ولم يثبت أن الجمع بين الصحيح كله والسلامة من الفاسد كله فليس له أن يلزمها ما علمت فساد مع ما لم تعلم فسادها فيلزمها الفساد كله ويخرجها من الصحيح كله فان غاية قولها أن يلقى فيه بياض وسواد والابن خيرين الأسود فإن الطائفة التي قالت أن القادر يمكن ترجيح أحد مقدريه على الآخر بلا مرجح إنما قالت له علمه أن القادر لا فعل لا بد أن يكون فعله حاداً وأن كونه فاعلاً مع كون الفعل فيجب عاج بين المتناقضين ولم يثبتوا إلى الفرق بين نوع الفعل وبين عينه بل اعتقدت أيضاً أن حوادث لا أول لها مجتمع فقاتل حيث ذفبت مع دوام الفعل فيلزم كونه فاعلاً بعد أن لم يكن فيلزم ترجيح القادر لا حتم مقدريه على الآخر بلا مرجح (٥٤) لأن القادر لا يتخص ولم يزل وإن قيل بخصصها بأحد ونهاها لم يحدث القدرية بلا محدث وتخصصها بغير شخص وأنها صار قادر بعد أن لم يكن بغير سبب وانتقل الفعل من الاستماع إلى الأسكان بدون سبب وجب هذا الانتقال وإذا جاز ذلك جواز كونه مرجحاً لاحد مقدريه وأولى بالجواز وهذه الجواز وأن قال الجمهور بطلانها فاتهم يقولون ألبا ما بالهاتك المقدمات لماذا كرتنا من ظنهم أنه لا فرق بين النوع والعين وإذا قيل لهم فقولوا مع هذه الجوازم بانتفاء تلك المزومات فقالوا إن القادر يرجح أحد المقدورين بلا مرجح ويحدث الحوادث بلا سبب مع أن الفاعل القادر يفعله مفعوله العين وأنه لا أول لعين الفعل والمفعول ففقدناهم أن يقولوا بالجوازم التي يظهر بطلانها مع في المزومات التي أوجبت تلك في نظرهم التي فيها ما يظهر بطلانه وفيها ما يخفى بطلانه ففقدناهم أن يقولوا باللازم الباطل الذي لا حاجة لهم إليه مع في ما أحوجهم إليه مع أن فصحاً وفيه حقار باطلا وكذلك الطائفة التي قالت بقدوم العالم فانها لما اعتقدت أن الفاعل مجتمع أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن وأن يحدث نادياً في وقت مجتمع الوقت في العدم المحض ولم يثبتوا إلى الفرق بين دوام العين ودوام النوع فثبت أنه يلزم قدم عن المفعول فالترتب مفعولاً قدماً على الفاعل ثم قال من قال منهم لا تعقل كون الفاعل فاعلاً بالاختراع مع كون مفعوله قدماً عاقله فقالوا هو واجب الذات لا فاعل بالاختيار والتزام ما هو معلوم الفساد عند جمهور العقلاء من مفعول معين مقارن لفاعله ألا وأما أحدنا من أثبات أنه يصير فاعلاً بعد أن لم يكن هذا قيل لهم فقولوا بهذه الأقوال مع قولكم أنه يمكن أن يصير فاعلاً بعد أن لم يكن فيرجح أحد مقدريه بلا مرجح ففقدناهم أن يقولوا الباطل كله وأن يقولوا باللازم الذي يظهر بطلانه بدون المزوم الذي ليس بحق وباطل الذي ألباهم إلى هذا اللازم وأيضاً فإنه هذا التقدير الذي نتكلم عليه وهو تقدير أن لا يكون إلا في مستزمنة تلك الحوادث بل كانت حادثة بعد أن لم تكن يلزم أن العالم كان خالياً عن

خالف مجسم المنقول فقد سأل أيضاً صريح المعقول وكان أولى بعن قال الله فيه وقالوا لئلا نكناهم أو نعلم ما كنا في أصحاب السبع فإن قيل قول القائلين أن الأسماء يسعوا الناس إلى اثبات الصانع بهذه الطرق طريقة الاعراض وحدونها وزعمها للأجسام وإن ما استلزم

الحادث فهو حادث للناظرين فيه مقلان (أحدهما) منع هذه المقدمة فأنه من المعروف أن كثير من التلقين يقول أن هذه الطر يقته
طريقة ابراهيم الخليل وأنه استدلى على (٥٤) حدوث الكوكب والشمس والقمر بالافول والافول هو الحركة والحركة

هي التغير فلهذا من ذلك أن كل متغير
يحدث لأنه لا يستحق الحوادث
لاستنتاج حوادث لا أول لها وكل
ما قامت به الحوادث فهو متغير
فيصباح أن يكون محدثا فلهذا
الطريق التي سلكناها هي طريقة
ابراهيم الخليل وهذا مما ذكره
خلق من النفاة مثل بشر الريسى
وأمثاله ومثل ابن عقيل وأبي حامد
وخلق غير هؤلاء وأيضا فافتران
قد دل على أنه ليس بجسم لأنه أحد
والأحد الذي لا ينقسم وهو واحد
والواحد الذي لا ينقسم وهو محد
والصمد الذي لا يحوف فلا يتخاله
غيره والجسم يتخاله غيره ولاه قد
قال ليس كشه شيء والأجسام
ممتاثة فلو كان جسما لكان له
مثل وإذا لم يكن جسما لم يكن
ما لزومات الجسم وبعضهم يقول
نفي لوانهم الجسم وليس محيد فانه
لا يلزم من وجود اللازم وجود
الملازم ولكن يلزم من نفيه نفيه
بغلاف ملازمات الجسم فانه يجب
من نفيها نفي الجسم فيجب نفي كل ما
يستلزم كونه جسما ومن نفي
الصفات الخسرية يقول اثباتها
يستلزم التجسيم ومن نفي الصفات
مطلقا قال بئونها يستلزم التجسيم
وأيضا التجسيم نفي لانه يقتضي
القسمة والتركيب فيجب نفي كل
تركيب فيجب نفي كونه مركبا من
الوجود والماهية ومن الجنس
والفصل ومن المادة والصورة ومن
الجواهر الفردة ومن الذات
والصفات وهذه الخمسة التي

يسميناها الصفات من متأخرى الفلاسفة تركيبا والمقصود هاتان السبع دل على نفي هذه الأمور والرب
نفت ذلك وبينت الطريق العقلية للمنافي لذلك وهو نفي التشبيه تاريخا ثبت حدوث كل متغير فانه قال هؤلاء أن الافول هو الحدوث

الأجسام

الافول والافول

والأول هو التفسير بنبي ابن سينا أو تابعه من الدهر ينقل هذا أو قالوا موسى الله يمكن وكل يمكن فهو أقل فالاقل لا يكون واجب الوجود جعل الرافى في تفسيره هذا (أ) أو قوله هو وغيره كل أقل (ب) (ج) بتغير وكل متغير يمكن فيستدلون بالتغير على الامكان

كما استدلل الاكثرون من هؤلاء بالتغير على الحدوث وكل من هؤلاء يقول هذه طريقة الخليل (الضام الثاني) أن يقال نحن نسلم أن الانبياء لم يدعوا الناس بهذه الطريق ولا ينشأ أن نليس بحسم وهذا قول عتق طوائف الثغاة وأنهم فهمهم معلوم ويقولون ان التي لم يعقد فيه على طريقة ما خوتن عن الانبياء وان الانبياء لم يدعوا على ذلك لانصا ولا نأهرا ويقولون ان كلام الانبياء اغايل على الانبياء اما نأهرا ولا نأهرا لكن قالوا اذا كان العقل دل على ان لا يمكن ابطال مدلول العقل ثم يقول المتكلمون من المهمة والمعتزة ومن اتبعهم (٣) الذين قالوا انما يمكن اثبات الصانع ومدق ربه بهذه الطريق ويقولون انه لا يمكن العلم بحدوث العالم واثبات الصانع والعلم انه قادر على عالم وأنه يجوز ان يرسل الرسل ويصدق الانبياء بالجزرات الالهية الطريق كما يشكر ذلك أنهمهم وحذا فهم حتى متأخروهم كافي الحسن المصري وابن الهكلى الجويني والقاضي أبي يعقوب وغيرهم فاذا علمنا مع ذلك أن الانبياء لم يدعوا الناس بجزلهم ما قلناه من أن الرسول أحال الناس في معرفة الله على العقل واذا علموا ذلك غشوا هم في نصوص الانبياء اما أن يسلكوا مسلك التأويل ويكون الفساد زوال التشابه فكيفهم استخراج طرق التأويلات ولما أن يسلكوا مسلك التقرير

الاجسام كلها تقبل التفرق أو لا يقبله الا بعض ما قلنا في هذا موضع وسطه وبتقدير أن يقبل ما يقبل التفرق فلا يجب أن يقبله الا غير فاقبل على الغاية وبعد ما يكون الجسم مقبلا لا يقبل التفرق الفعلي بل يفصل الجسم آخر كما يوجد في أجزاء العالم اذا تمعدت فانها تحصل هواء مع ان أحد جانبها من غير الآخر فلا يحتاج الى اثبات جزء لا يتجزأ من جانب عن جانب ولا يحتاج الى اثبات تفرق وتفرق لا يتصل بل تتصعد الاجسام ثم تفصل اذا تمعدت فهذا القول أقرب الى العقول من غيره فلما كن دليلًا وثلاث مناع على إحدى هاتين المقدستين اثبات الجوهر الفرد واثبات الاجسام كتمهنا أو اثبات أن السكون أمر وجودي والتزاع في ذلك مشهور والبرهان عند التحقيق لا يقوم الا على نقض ذلك لم ينسب الكلام على تقريره ولا يحتاج في اثباته في معاجلة الرسل الى طرق باطلة مثل هذه الطرق وان كان الدين دخلا فيها أعلم وأعقل من الخالفين وأقرب الى الصريح المعقول وصحيح المنقول لكن بسبب ما غلطوا فيه من السمات والعقبات اتركهم في بعض القلط في ذلك أهل الباطل من المتكلمة متغيرهم وضوا اليه أمورا أخرى لا يدعون العقل والشرع منه وصاروا يحجبون على وثلاث للتكليف الذين هم أولى بالشرع والعقل منهم بطلان ما أقومهم فيه وخالفوا فيه الحق وصاروا يحجبون ذلك جهة على مخالفة الحق بمقديريه أنه لاحق عند الرسل وأتباعهم الا ما يقوله هؤلاء المتكلمون وصاروا بمنزلة من جاور بعض جهال المسلمين ونسبهم من المشركين وأهل الكتاب فصار يورد بعض ما وثق فيه من الجهل والظلم ويجعل ذلك جهة على بطلان دين المسلمين مقدرا ان دين المسلمين هو ما وثق عليه مع كونه هو اجهل وأعلم منهم كما يحتج طائفة من أهل الكتابين اليهود والنصارى على الفتح في دين المسلمين بما يجدونه في بعضهم من الفواحش ما يستحش الحاجة العقل أو غيرهما يجدونه من الظلم أو الكذب أو الشرك فذا أقروا على وجه الانصاف وجدوا الفواحش والظلم والكذب والشرك فهم أشنع ما يجدونه في المنتسبين الى دين الاسلام واثباتهم حقيقة الاسلام تبين أنهم ليس فيه شيء من تلك الفواحش والظلم والكذب والشرك فانه ما من مله الا وقد دخل في بعض أهلها نوع من الشرك النكث الذي دخل في غير المسلمين أكثر مما دخل في المسلمين والنار الذي وجد في المسلمين أكثر مما وجد في غيرهم وكذلك أهل السنة في الاسلام الخبر فهم أكثر من في أهل البدع والشرا في أي أهل البدع أكثر منه في أهل السنة فان قيل ماذا كرموه بدل في أنه متعجب ان يكون العالم باعنا في الحوادث ثم تحدث فيه لكن نحن نقول أنه لم يزل مشتغلا بالحوادث والقديم هو أصل العالم كالأفلاك ونوع الحوادث مثل جنس حركات الأفلاك فأما انقضاء الحوادث فانها عادة بالاتفاق وجبته لا لازلي مستلزم لنوع الحوادث لا لحدوث معين ولا يزل قدم جميع الحوادث ولا حدوث جميعها بل يزل قدم نوعها وحدث نوعها كما يقول أئمة أهل السنة من أنزل بقولهم في زل متكاملا اذا شاء وكيف شاء ويقولون ان الفعل من لوازم الحلية والرب لم يزل حيا فلم يزل فعالا فهذا معروف من قول أئمة كالأجد من جنيل والظاهر صاحب الصحيح ونعير من جاد الخراجي وعثمان بن سعد الدارمي وغيرهم ممن قبلهم مثل ابن عباس وجعفر الصادق وغيرهما ومن بعدهم وهم يقولون ذلك عن أئمة أهل السنة ويقولون ان من خاف هذا القول فهو مبتدع ضال وهؤلاء

ويكون المقصود انزال اللفاظ بتعدون بطلانها وان لم يفهم أحلمعنا هو يقول ملاحدة الفلاسفة والباطنة ونحوهم المقصود خضاب الجمهور بما (١) بياض بالاسل (٢) قوله في الهامش الذين قالوا له ما كرمين النافع فتأمل وحرر كسبه مصححه

يتخلونه أن الرب جسم عظيم وأن المعادفة ذات جماعية وإن كل هذا الاحتمال ثم أما أن يقال أن الانبياء يعلموا ذلك وأما أن يقال علموا ويؤمنوا بل أظهر وأخلف الحق (٥٦) الفصل ٦ قيل في الجواب أما من سلك المسلك الأول فجوابه من وجوه

وأشكال عند كم أمة السنة والحديث وهم من أعلم الناس بعقائد الرسول والصحة والتابعين لهم باحسان ومن أنزع الناس لها وهؤلاء غيرهم كشاف بن عيسى احتجوا على أن كلام الرب غير مخلوق بأن الله لم يخلق شيئاً إلا يكن فلو كانت كن مخلوقة لزم التسلسل المانع من الخلق وهذا التسلسل في أصل كونه خالفاً وفاعلاً له وتسلل في أصل التأثير وهو متع بتأثير العقلاء بخلاف التسلسل في الآثار المعتبرة فإنه إذا لم يكن خالفاً لا بقوله كن امتنع أن يكون القول مخلوقاً كما إذا قيل لا يكون خالفاً لا بعلم وقدره امتنع أن يكون العلم والقدر مخلوقين لأنه يلزم أن يكون ذلك المخلوق متع وجوده بالبعد وجوده فإنه لا يكون خالفاً لأنه يجب كونه مقدماً على كل مخلوق فلو كان مخلوقاً لزم تقدمه على نفسه وهذه حجة مخصصة عقلية شرعية بخلاف ما إذا قيل أنه يخلق هذا بكن أخرى وهذا بكن أخرى فإن هذا يستلزم وجوداً ثانياً بعداً في جواز نزاع بين الصلوات أمة التسليم ثم أما طين الفلاسفة وكثيراً من أهل الكلام يميز ذلك والمقصود أنكم إذا جوزتم وجود حادث بعد حادث عن القديم الأولى الذي هو الرب عندكم فكذلك يقول هؤلاء في حوادث العالم التي تحدث في الفلك وغيره فيل هذا أقسام باطل وتنبه فاسد وذلك أن هؤلاء إذا قالوا هذا قالوا الرب نفسه يفعل شيئاً بعد شيئاً أو يشكك شيئاً بعد شيئاً وهذا ليس بمتع بل هو جاز في صريح العقل فإن غاية ما يقال أن يكون وجود الأول وانقضاءه شرطاً في الثاني كما يكون وجود الأول شرطاً في وجود الثاني وأن يكون تمام فاعلية الثاني انما حصلت عند عدم الأول ويكون عدم الأول إذا اشترط في الثاني فهو من جنس اشتراط عدم أحد الضدين في وجود الضد الآخر من أن الفاعل للضد الحادث ليس هو عدم الأول فكيف إذا كان هو المعدوم للأول وإذا قيل فعله الثاني مشروط بعدم الأول كان من باب اشتراط عدم الضد لوجوده ثم إن كان الشرط اعدام الأول كان فعله مشروطاً بفعله والاعدام أمر وجودي وبإضافته لفاعل عند عدم الضد المانع يتم كونه مبدئاً قادراً وتلك الأمور وجودية وهو المقتضى لها ما ينقصه أو يجامته فلا يحصل موجود الائمة وعنه وأما هؤلاء فيقولون إن الفاعل الأول لا يتقويه صفة ولا فعل بل هو ذات مجردة بسيطة وإن الحوادث المختلفة تحدث عندها انما بلا أمر يحدث منه وهذا مخالفة لصريح المعقول سواء سمى موجبات الذات أو فاعلاً بالاختلاف فإن تغير المفعولات واختلافها دون تغير الفاعل واختلافها أمر يخالف صريح المعقول وفعل الفاعل المختار لا مفعولات مختلفة بدون ما يقو به من الإرادة بل من الإرادات المتنوعة يخالف بصريح المعقول وهؤلاء يقولون مبدئاً الحوادث كلها حركة الفلك وليس فوقه أمور حادثة توجب حركته مع أن حركات الفلك تحدث شيئاً بعد شيئاً بلا أسباب حادثة تحدثها وحركات الافلاك هي الأسباب لجميع الحوادث عندهم فإذا لم يكن لها يحدث كل حقيقة قولهم أنه ليس شيئاً من الحوادث يحدث وإن كان الفلك عندهم نفساً باطنة حقيقة قولهم في جميع الحوادث من جنس قول القديري في فعل الحيوان ولهذا اضطرب سينا في هذا الموضوع إلى جعل الحركة ليست شيئاً يحدث شيئاً بعد شيئاً بل هو أمر واحد يزل موجوداً وقد ذكرنا لفظة وينفادها وأنه انما قال ذلك لئلا يلزمه أن يحدث عن العلة التامة حادث بعد حادث بخلاف صريح العقل والحس في حدوث الحركة شيئاً بعد شيئاً ليس له ما ادعاه من أن رب العالمين يحدث

(أحد) أن يقال فإذا كانت الأدلة السمعية المأخوذة عن الأنبياء دلت على صحة هذه الطريق وصحة مدلولها وعلى نفي ما تنفونه من الصفات لخصت تكون الأدلة السمعية المثبتة لذلك عارضت هذه الأدلة فيكون السمع قد عارضه سمع آخر وإن كان أحدهما موافقاً للآخر كونه من النقل وحسنه فلا يتحاشون أن يتبادر في السمعيات المخالفة لكم على هذا الشأن الذي ابتدعه ووجهه فيه آراء الرجال مقدمة على ما أنزل الله وبشئ به رساله وقصته بابا لكل طائفة بل لكل شخص أن يقدم مآره معتقده على ما ثبت عن الله ورسوله بل قررتم بهذا أن أحد الأئمة بشئ يخص به الله ورسوله أجاز أن يكون له معارض عقلي لم يعلمه الخبير ولهذا كان هذا الثاقون لا يظهر أحد من الطوائف المشهورين وإنما كان بعضهم يبطئه سرا وأما طاهر لما ظهر كلام الملاحدة أعداء الرسل (أوجه الثاني) أن يقال كل من أنه أدنى معرفة بما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع الناس بهذه الطريق طريقة الاعراض ولا في الصفات أصلاً ولا تصلاً ولا طاهراً ولا ذكراً ما يفهم منه ذلك لاصاً ولا طاهراً ولا ذكر أن الخلق ليس فوق العالم ولا مابنايته وأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا ذكر ما يفهم منه ذلك لاصاً ولا طاهراً بل ولا في الجسم الاصطلاحي ولا ما رادفه من الانفاط ولا ذكر أن الحوادث متع دوامها في الماضي والمستقبل وفي الماضي شيئاً

لا تصلاً ولا طاهراً ولا أن الرب صار الفعل محكماً له بعد أن لم يكن يمكن أن لا يصار الكلام يمكن بعد أن لم يكن يمكن أن لا كلامه ورواه

وغضبه وسبمو ونفضه ونحو ذلك أمور مختلفة اتسعت عنه وأمثل ذلك مما يقوله هؤلاء لاتصالها لها بل علم الناس خاصتهم وطاعتهم بأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر ذلك أظهر من علمهم بأنه لم ينج بعد الهجرة (٥٧) لا يجتمعوا أحدون القرآن لم يعارضه أحدوا

لما لا عنه عند معلومة تامة وقد اعترفوا بأنهم يقضونهم وأما من قال منهم قيام الارادات
 المتعاقبة به كالي البركات وأمثاله فيؤلا يقولون أنه موجب بذاته لا لافلاك وموجب الحوادث
 المتعاقبة فيه بما يقوم به من الارادات المتعاقبة فيقال لهؤلاء لا من جنس ما قبل لا من جنس
 والحق اليهم أقرب فأنهم أقرب الى الحق فيقال لهم ان اذا جاز أن يحدث الحوادث شيئا بعد شيء
 لما يقوم به من الارادات شيئا بعد شيء فلماذا لا يجوز أن تكون الافلاك حادثة بعد أن لم تكن
 لما يقوم به من الارادات المتعاقبة وقد تفتن لهذا طائفة من حذاق النظر لا تبالا لاجري
 فقال يجوز أن يحدث جميع ذلك لما يقوم به من ارادته وان كانت مسبقة طرادا أخرى الى
 غاية وبشأنهم ايضا لم يجوز أن تكون السموات والارض بانفسها مسبقة بعبادة بعد مائة
 لا الى غاية وكل ما سوى الله مخلوق حدث كان بعد أن لم يكن وان كان كل حادث قبله حادث كما
 يقوله من يقوله في الامور الفاعلة بذاته من ارادات وغيرها فان تسلسل الحوادث ودوامها
 ان كان ممكنا فهذا ممكن وان كان معتبرا لم امتنع قدم الفلك فلي التسلسل لا يلزم قدم
 الفلك ولا وجه لتلك على قدمه مع أن الرسل قد أخبرت بأنه مخلوق في الذي واجب مخالفة
 ما اتفق عليه الرسل وأهل الملل وأما طين الفلاسفة القدماء من غير أن يقوم على مخالفته
 دليل على أصلا انشاء ما يقوله انما هو ثابت قدم نوع الفعل لا عنه فان جميع ما يتخبر به
 القائلون بقدم العالم لم يدل على قدم شيء بعينه من العالم بل اذا قلوا اعتبارا سبب الفعل وهو
 الفاعل والغاية والمادة والصور يدل على قدم الفعل فاعني ذلك ان دل على قدم نوعه لا عنه
 وقدم نوعه ممكن مع القول بوجوب سائر الالفة العقلية الالهية على ان الفعل لا يكون الاحاد ما
 وان كان حادثا شيئا بعد شيء وان الفاعل مطلقا والفاعل بالاختيار لا يكون فعله الاحاد ناولا كان
 شيئا بعد شيء وان دوام الحوادث لخلق معين قد علم ان في مجتمع وكذلك كون المفعول المعين مقارنا
 لفاعله لم يزل معه مجتمع مع أن الرسل قد أخبرت بان الله خالق كل شيء وان الله خلق السموات
 والارض وما بينهما في ستة ايام فكيف عدلتم عن صحيح المنقول وصريح المعقول اليما تناقضه
 بل انتم قد علم ما لا يدل دليل الاعلى حدوثه لا على قدمه ثم قال لهؤلاء ايضا اذا كان الرب فاعلا
 بارادته كجسده و كادلت عليه الالفة بل اذا كان فاعلا كجسده و كادلت عليه الالفة بل اذا كان فاعلا
 بأنه قد علم من موجب قدمه وموجب فاعله فلا يعقل فاعله مفعوله مقارنه لم يتقدم عليه زمان
 أبدا فتعذر هذا في العقل تعذرا لا يعقل وانتم تستمعون على مخالفتكم لما أتتوا لحدوثا في غير
 زمان وقتله هذا لا يعقل فيقال لكم ولا يعقل ايضا فاعلا من غير زمان أصلا ولا يعقل مقارن
 لفاعله لم يتقدم عليه زمان أصلا وماذا كرموس من أن التقدم بالذات أمر معقول وهو تقدم الملة
 على المفعول أمر قد عرفه في الاذهان لاجوده في الاعيان فلا يعقل في الخارج زاعل مقارنه
 مفعوله سواء سمعتموه معلومة تامة أو لم تسموه وماذا كرمونه من كون الشمس فاعلة الشيء اع وهو
 مقارن لها في الزمان مني على مقتضى علمي ان مجرد الشمس هي الفاعلة انه مقارن لها بالزمان
 وكذا المحدثين باطله فاعلا لا يكفي في حدوثه مجرد الشمس بل لا بد من حدوث جسم
 قابل له ولا بد مع ذلك من زوال الموانع وايضا فلا تسلم لكم ان الشعاع مقارن للشمس في الزمان
 بل قد يقال انما متنازعها بجزء يسير من الزمان وهكذا ماتملون به من قول القائل حركت يدي

لم يرض صلاة الا الصلوات الخمس
 وأنه لم يكن يؤخر صلاة التهارا الى
 الليل وصلاة الليل الى التهارا وأنه
 لم يكن يؤذن له في الصلوات
 والكسوف والاستسقاء وأنه لم
 يرض بدين الكفار لا للمشركون
 ولا أهل الكتاب قط وأنه لم يسط
 الصلوات الخمس عن أحد من العقلاء
 وأنه لم يقضاه أحد من المؤمنين به
 لأهل الصفة ولا غيرهم وأنه لم يكن
 يؤذن بعبادة ولا بعبادة أهل صفة
 ولا كان بلد بعبادة أهل صفة قبل أن
 يهاجر الى المدينة وأنه لم يجمع
 أصحابه قط على سماع كتاب ولا ف
 وأنه لم يكن يقصر شعر كل من أسلم
 أو تاب من ذنب وأنه لم يكن يقتل
 كل من سرق أو قذف أو شرب وأنه
 لم يكن يصلي الخمس اذا كان مصعبا
 الا بالمسكين لم يكن يصلي الفرض
 وحده ولا في الضيق وأنه لم يحب
 في الهوا قط وأنه لم يقتل رأيت يدي
 في القفلة لاله المراج ولا غيرها
 ولم يقل ان الله ينزل عشة عرقا في
 الارض وانما قال ان ينزل الى السماء
 الدنيا عشة عرق فيهبها الملائكة
 بالريح وقال ان الله ينزل لليلة
 الى الارض وانما قال ينزل الى السماء
 الدنيا وامثال ذلك مما يعلم العلماء
 بأحواله علما ضروريا أنه لم يكن ومن
 روى ذلك عنه وأخذ يستدل على
 ثبوت ذلك علما بطلان قوله
 بالاضطرار كما يعلمون بطلان قول
 أنسوفطانية وان لم يشغوا بعمل
 شهيم وحيث قد استدل بهذه

الوارثين له العالين بأقواله وأفعاله (الوجه الثالث) أن يقال جميع ما ذكره عمن أقوال الانبياء أنهم يدل على مثل قولكم فلا دالة في شيء منها من وجوه متعددة وذلك معلوم بقينا (٥٨) بل فيها ما يدل على نقض قولكم وهو مذهب أهل الاثبات وهكذا عامة ما يصح

فحرك المصباح وكفى مني على هاتين المقدمتين الباطلتين فمن الذي سلم أن حركة البدن العلة الشامة لحركة الكرم والمصباح للفاعل للحركتين واحد لكن يحرك كاشا مشروط بحركته الأولى لحركة الأولى شرط في الثانية لأفعاله وأما الشرط يجوز أن يقارن المشروط وإذا قدر أن أحدهما فاعل للأخر لم يزل المقارن في الزمان بل يعقل تحريك الإنسان لمقارن منه قبل تحريك الكرم بعد منه فحركته لشركته متقدم على تحريكه لاطن ثابته وتحريكه لاطن ثابته متقدم على تحريكه لظاهرها وتحريكه لقدمه متقدم على تحريكه لنعله وتحريكه ليد متقدم على تحريكه لكلمه والمقارنة برادهاشيان أحدهما الاتصال كاتصال أجزاء الزمان وأجزاء الحركة الحادثة شيئا بعد شيء فكل أحد يكون متصلا بالآخر يقال له أنه مقارن له لاتصاله به وإن كان عقبه ويقال أيضا لما هو معه من غير تقدم في الزمان أصلا ومعلوم أن الأجسام المتصل بعضها ببعض إذا كان مبدأ الحركة من أحد طرفيها فإن الحركة تحصل فيها شيئا بعد شيء فهي متصلة بمقتضى اعتبار الأول ولا يقال إنها مقترنة في الزمان بالغير الثاني ومبدأ ما يحركه الإنسان منه فإذا حركت بالحركة الكرم المتصل بها وتحركت بالكرم لكن حركة اليد قبل حركة الكرم مع اتصالها وهكذا سائر النظائر والإنسان إذا حركت حبالا بسرعة فإنه متصل بالحركة بعضها ببعض مع العلم بأن الطرف الذي يلي يد متحرك قبل الطرف الآخر ولا يعقل قط فعل من الأفعال الأحاديثا شيئا بعد شيء لا يعقل فعل مقارن لفاعله في الزمان أصلا وإذا قيل أن الفاعل لم يزل فاعلا كان المقول منه أنه لم يزل يحدث شيئا بعد شيء لم يعقل منه أنه لم يزل يفعل المعين مقارن له لم يتقدم عليه زمان أصلا وأضاف قلب تعالى إذ لم يحدث شيئا إلا بمشيئته وقدرته فشاءه كان وما يشاء لم يكن انما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فلا بد أن يد الفعل قبل أن يفعله ولا بد أن يكون الفعل قبل المقول وإن كانت الإرادة والفعل موجودين عند وجود الفعل كما يقول أهل السنة أن القدرة لا بد أن تكون مع الفعل لكن إذا قيل لم يزل المقول لازما للفاعل لم يكن فرق بين الصفة القائمة به وبين الفعل المخلوق فلا يكون فرق بين حياته وبين مخلوقاته بل ولا بين الخالق والمخلوق والعقل والعقل والعقل والعقل ما يفعله الفاعل لا سيما ما يفعله بأخيه وبين ما هو موصلة من لوازم ذاته ويعلمون أن كون الإنسان وطوله وعرضه ليس مراداه ولا مقدوره ولا مفعوله لأنه لا لازم له لا يدخل تحت مشيئته وقدرته وأما أفعاله الداخلة تحت مشيئته وقدرته فهي أفعاله مقدوره مرادة فإذا قدر أن هذه لازمة لذاته كالكون والقدر كان هذا غير معقول بل كان هذا ما يعلم به أن هذه ليست أفعاله ولا مفعولات بل صفاته وأيضا فإذا كان العالم لم يخل من نوع الحوادث كما سلمتموه وكما يقوم عليه البرهان بل كما اتفق عليه جابر العقلاء لم يكن فعل العالم بدون الحوادث لاستيعاب وجود المزموم بدون اللازم لم يكن أن يكون مزموم الحوادث للأصنع المقول قدما وكل جز من أجزاء العالم متنع أن يتلوه الحوادث وما يدعيه هؤلاء المتفلسفة من أن العقول خالية عن الحوادث من أبطل الكلام لو كان العقول وجودا في الخارج فكيف ولا حقيقة لها في الخارج وذلك أن مفعول العقول عندهم وهي النفوس الفلكية والأفلاك أو ما شئت من العالم مستانز لمحوادث فإن النفوس والأفلاك لا يمكن خلوها من الحوادث عندهم

به أهل الباطل من الخلق لاسيما السجدة فانها تعامل على نقض قولهم وأما صفة أراهم الخليل فقد علم اتفاق أهل الفقه والمفسرين أن الأول ليس هو الحركة سواء كانت حركة مكانية وهو الانتقال أو حركة في الكرم كالتنوير في الكف كالنور والتبصير ولا هو التحريك فلا يصح في الفقه كل مفسر أو متغير فلا ولا أنه أقل لا يقال للشيء أو الماشي أنه أقل ولا يقال للغير الذي هو استجابة كل لرض واصفرا الشمس أنه أقول ولا يقال للشمس إذا اصغرت أنها أقل وانما يقال أقل إذا غابت واحتجبت وهذا من التوازن المعلوم بالاضطرار من لغة العرب أن أقل بمعنى غائب وقد أقلت الشمس تأفل وتأفل أقولا أي غابت وما بين هذا أن الله ذكر عن الخليل أنه لما رأى كوكبا قال هذا ري فلما أقل قال لأحب الأولين فلما رأى القمر بازغا قال هذا ري فلما أقل قال ثم لم يهتدي في ذلك كرون من القوم الضالين لما رأى الشمس بازغة قال هذا ري هذا أكبر فلما أقلت قال يقوم أي يرى مما تتركرون أي وجهته وجهي للذي تظنر السموات والأرض ومعلوم أنه لما بزغ القمر والشمس كان في بزوغه مخر كواكب الذي يسمونه نقيضه فلو كان قد استدلل بالحركة السجدة قدما كان قد قال ذلك من حين رآه بازغا وليس مراد الخليل بقوله

هذا ري رب العالمين ولأن هذا هو القدم الزلزال الواجب الوجود الذي كل ما سواه محدث ممكن بمخلوقه ولا كان قومه يعتقدون هذا حتى يلدن على فساده ولا يعتقد هذا أحد يعرف قوله بل قومه كانوا مشركين يعبدون الكواكب والاصنام ولو

ويقررون الصانع ولهذا قال الخليل أقراستم كتم تصدون أتموا بآلهم القدوم فظهر مدلول الأرب العالمين وقال اتى برىها تصدون لا الذى فطرني فانه سيدني ويحله كلمة ياقبة في عقبه لظهم (٥٩) يرجعون فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من

اتخاذ الكواكب والشمس والقمر ديارا يعبدونهم يتقربون اليه كما هو عبادة عباد الكواكب ومن يطلب تصوير روحانية الكوكب وهذا مذهبه مشهور وما زال عليه طوائف من المشركين الى اليوم وهو الذي صنّف فيه السر المكتوم وغيره من المصنفات فان قال المتأخر عن بل الخليل انما اراد ان هذارب العالمين قسلا فيكون اقرا الخليل حجة على فساده فلكم لاصحيتك يكون مقرا بأن رب العالمين قد يكون مضربا مستغلاما مكان الى مكان متغيرا وانهم لا يجعل هذه الحوادث تنافي بوجوده وانما جعل التنافي تلك أقوله وهو مفسيه فبين أن قصة الخليل الى أن تكون حجة عليهم أقر بمن أن تكون حجة لهم ولا حجة لهم فيها ومن الوجهه وأفسد من ذلك قول من جعل الاقول بعض الامكان يجعل كل ما سوى الله آفلا يعنى كونه قدما أو لاحقا جعل السموات والارض والليل والنهار والشمس والقمر والكواكب لم تزل ولا تزال آفلة وان أقولها وصف لا من لها اذ هو كونها ممكنة والامكان لا من لها فهذا مع كونه اقتراعا على القصة والقرآن اقتداء ظاهر لا يعرف كل أحد ما فترى غير ذلك من نسخة القديم الا اني عدا وتسميته مصنوعة فقصه الخليل حجة عليه فانه لما رأى القمر بازغ أو هذارب وبنار أى الشمس بازغ قال هذاربى فلما أفلت قال

ولو غلت لم تكن نفوسا بل تكون عقولا وحيث شذوذها كان المعلوم يحصل عن الحوادث ثم أن تكون علته لم تحصل من الحوادث والا لازم حدوث الحوادث في العلول بلا علة وهو متعق فانه لا بد للحدث من سبب تحدث عنه فان لم يكن في علة النفوس والافلاك ما يقتضى ذلك بطل أن تكون علة له لا مستلزم مدورا لحوادث الحقيقة عن علة بسيطة على حالة واحدة وهذا مما استدلل به انفسهم وغيرهم القائلون بان الرب تقوم به الامور الاختيارية قالوا لان المفعولان فيهما التوهم والحدثان ما وجب أن يكون سبب ذلك عن الفاعل والا لازم حدوث الحوادث بلا محدث واذا كان كل زمن من أجزاء العالم ملازم للحوادث وهو صنوع فإدعاء بدون الحوادث متعق واحداث الحوادث شأنا بعدنى نع قدّم ان عملها العلول متعق لان القديم الموجد لانه لا يوجبها الامع الحوادث فلا يكون موجبا لها لظ الامع فعل حادث يقوم به واذا كان لا يفعل الا بعمل حادث امتنع أن يكون المفعول يقتضى قدم الفعل بالضرورة واذا قيل فعل المزموم قديم وفعل الحوادث حادث شأنا بعدنى لزم أن يقوم بذات الفاعل فعلا من أحدهما ففعل الذات القديمة هو قديم بقدمه دائم بدوامها والاخر أفعال لحوادثها وهي حادث شأنا بعدنى فنكون ذات الفاعل فاعلة للمزموم بفعل وفاعلة للمزموم بفعل آخر وأفعال وفعلها للمزموم يوجب فعلها للمزموم لا متعق انكالك المزموم عن القدر و ارادتها للمزموم ووجب ارادتها للمزموم لان المريد للمزموم العالم بان هذا يلزمه ان لم ير الا لازم لكان ما غير مريد بوجود المزموم وما غير عالم بالمزموم والرب تعالى مريد بالزوم وعالم بالمزموم فمتعق أن يراد المزموم دون القدر وهذا وان كان لا يضمنه تغييرا بداحته فهو يراد ان يحدثه حوادث متعاقبة كما يحدث الانسان ويحدث له أحوال لا يتجدد شأنا بعدنى ويحدث الاقلية ويحدث حوادثها شأنا بعد شئ لكنه اذا فرض أن المزموم غير محدثه لم يعقل كونه مفعولا ولا يعقل أيضا كونه معلولا قدما بقدمه فان المعلول به صفات ودرجته متعقمة والعلة المجردة عن الاحوال الاختيارية انما تستلزم ما يكون من لوازمها وانما يكون من لوازمها ما يناسبها من العلول لعلته والمعلول فيه من الاقدار والاعداد والصفات المختلفة ما عن وجودها يشاهد ذلك في علته فتمتع المناسبة واذا امتنع المناسبة امتنع كونها علة وأيضا فاذ اقدر انها موجب لازمي للمعلول الا اني كان يحجبها اها بالان ان مجردة عن احوالها المتعاقبة ولما مع احوالها والاول مجتمع فان خلافا ذات عن لوازمها مجتمع والثاني مجتمع لان الذات المستلزمة لصفاتها وحوالها لا تفعل الا بصفتها وحوالها والاحوال المتعاقبة مجتمع أن يكون لها معلول معين قديم لازمي ويتعق أن تكون شرطيا للمعلول الا اني لان المعلول الا اني لا بد أن يكون مجموع علة لازمية والاحوال المتعاقبة لا يكون مجموعها (م) ولا شئ معين وانما الا اني هو النوع القديم الذي يوجد شأنا فهاذا امتنع أن يكون شرطيا لال وهذا كما لو قيل ان الفلك المتحرك داخل موجب ذاتا لازمية متحركة او غير متحركة فان هذا امتنع عندهم وعند غيرهم فان ما كان فعله مشروطا بالمسركة متعق أن يكون مفعولا معين قديما ولوقدر ان المتحرك الا اني يوجب متحركا لازما لم يوجب الا ما يناسبه وأما المتحركان المختلفان في قدرهما وصفاتهما وحركاتهما امتنع صدورهما عن متحرك واحد متعاقبة وأيضا فان المفعول المخلوق فنحن اقر الفاعل من جميع الوجوه ما ينسب له

لا أحب الاقلين فبين انه أقل بعدا لم يكن آفلا فيكون الشمس والقمر والكوكب وكل ما سوى الله ممكنا هو وصف لازم له لا يحدث له بعد أن لم يكن وهم يقولون امكانه لمن ذاته وجوده من غير بناء على تقريرهم في النار يح من وجوده شئ وذاته فالامكان عندهم

أولى بذاته من الوجود ونوال غلاما وجدت وأوجلت وأبدعت قال لأحب الموجودين والمخالفين كان هذا أحياسنا نقضنا ذلك كذبت
فكيف اذا قال فليصارت ممكنة وهي لم تزل ممكنة (٦٠) وأيضا نفهم من حين رغبت والى أن أفلت بحكمة بذاتها تقبل الوجود

والعدم مع كونها عندهم قديمة
أولية يتبع عندهما وحيث يكون
كونها متحركة ليس بدليل عند
ابراهيم على كونها ممكنة تقبل
الوجود والعدم وأما قول الغائل
كل متحرك محدث أو كل متحرك
ممكّن يقبل الوجود والعدم فهذه
المقدمة ليست ضرورية فطرية
باتفاق العقلاء بل من بدعي محضة
ذلك يقول انه لا يعلم بالابتسار
التي ومن ينافي ذلك يقول انها
باطلة عقلا وصحعا ويعشل من مثل
بها في أوائل العلوم الكلية لقصوره
وعجزه وهو نفسه يفتح فيها في
عامة كتبه وأما قوله كل متغير
محدث أو ممكن فان أراد بالتغير
ما يصرف من ذلك في الفتح مثل
استحالة الصحيح الى المرض
والعادل الى الظلم والصديق الى
العداوة فانه يحتاج في اثبات هذه
الكلية الى دليل وان أراد بالتغير
معنى الحركة أو قيام الحوادث
مطلقا حتى تسمى الكواكب حين
زوغها متحركة ويسمى كل متحرك
ومتحرك متغيرا فهذا مما يتغير
عليه إقامة الدليل على دعواه وأما
استدلالهم بمجاف القرآن بنسبة
الله أحدا وواحد اعلى نفي
الصفات التي يتوهم في نفي التجسيم
فيقال لهم ليس في كلام العرب بل
ولاعامة أهل اللغات ان الذات
الموصوفة بالصفات لا تسمى
واحدا ولا تسى أحدا في النفي

شي الام الفاعل والفاعل انما يقع غنى عنه من جميع الوجوه واقترانها زلا وأما جع كون
أحدها فاعلا غنيا والآخر مفعولا فقيرا بل يمنع كونه متولدا عنه ويوجب كونه مفعولا
فان الولد وان لدن والنفير قد رتبته وارادته واختاره فهو حادث عنه وأما كون المتولد عن
الشي ملازما للولد عنه مقارنة في وجوده فهذا أيضا لا يعقل ولهذا كان قول من قال من
مشركي العرب ان الملائكة أولاد الله وانهم بناته مع ما في قولهم من الكفر والجهل فقول هؤلاء
أكفرهم من وجوه فان أولئك يقولون ان الملائكة حادثة كائنة بعد ان لم تكن وكانوا يقولون
الله خلق السموات والارض ولم يكونوا يقولون يقدم العالم وأما هؤلاء فيقولون ان العقول
والنفوس التي يسمونها الملائكة والسموات قديمة قدم الله لم تزل الله والالهام مع قولهم بان
الله ولدها يقولون لم تزل معه وهذا أمر لا يعقل لافي الولد ولا في الفعل وكان قولهم مخالفا لما
نعره العقول من جميع الجهات وسرا الامر أنهم جواهر بين النقيضين فابتوا فاعلا وابتدعوا
وصنعوا من غير ابتداع ولا منع ولا فعل وقولهم في فعل الرب كقولهم في ذاته وصفاته فابتدعوا
الوجود لأوجب ووضوه بما استلزم أن يكون متمنع الوجود وأما وصفاته وقالوا فيها ما يوجب
نفي صفاته فهم دائما يصحون في أقوالهم بين النقيضين وذلك أنهم في الاصل معطلة بحسنة ولكن
أثبتوا ضرابا من الانبث وأرادوا أن يجمعوا بين الاتبات والتعطيل فزعمهم التناقض ولهذا
يبتنعون أن يوصفوا بنى وأثبت أنهم يقولون لا يقال هو موجود ولا ليس بموجود ولا يقال
هو حي ولا ليس بحي فيرفعون النقيضين جميعا ويتعصمون من اثبات أحد النقيضين ورفع
النقيضين متمنع كأن جمع النقيضين متمنع والامتناع من اثبات أحد النقيضين هو الاسفل
عن النفي والاثبات والحق والباطل وذلك جهل وامتناع عن معرفة الحق والتكليم ومدار
ذلك على ان الله لا يعرف ولا يذكر ولا يحمى ولا يصعد وهو من أنواع السقطة فان السقطة
منها ما هو في الحق ومنها ما هو في العلم ومنها ما هو في الجاهل وامتناع عن اثباته ونفيه وسمى
أصحاب هذا القول الادارة لقولهم في الله لا يعرف لا يدرك كما قال فرعون وباري العالمين فيجاهل
انه لا يعرفه وانه منسكور لا يعرف خاطبه موسى بما بينه انه اعرف من أن يشكر وأعظم من
أن يحمى فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين قال لن حوله الا تستهون
قال ربكم ورب آبائكم الاولين وكذلك قالت الرسل لن قال من قومهم انكرا نجا يا رب لم يسم به
ولا في ذلك مما تدعونا اليه حرب قالت رسلهم في الله شك فاطر السموات والارض يدعوكم
لغيركم من ذنوبكم الى امثال ذلك وهذا المقام مبسوط في موضعه ولكن نهنأ عليه هنا
لا اتصال الكلام به والمقصود هنا انه اذا جوز حدوث الحوادث بلا سبب حدث امتنع القول
بقدم العالم كاسنيين امتنع ذلك على القول بامتناع حدوث الحوادث بلا سبب فليزمت امتناع
القول بقدمه على التقديرين فليزمت امتناع القول بقدمه على تقدير النقيضين وهو المطلوب
وهذا التقدير الذي زيد ان تتكلم عليه هو تقدير امكان دوام الحوادث وتسلسلها وامكان
حوادث لا أول لها وعلى هذا القول فيفتح حدوث حادث بلا سبب حادث بالضرورة واتفاق
العقلاء قبيحا نصلا لان ذلك ترجيح لاحد طرفي الممكن بلا مرجع تام مع امكان المرجح التام
وحدوث الحوادث بلا سبب حادث مع امكان حدوث السبب الحادث دائما وهذا البهق أحد

والاثبات بل المنقول بالتواتر عن العرب تسمية الموصوف بالصفات واحدا أو أحدا حيث أطلقوا
ذلك وحيدا قال تعالى ذرى ومن خلقت وحيدا وهو الوليد بن المغيرة وقال تعالى فان كن بناء فوق اتنين فلهم ثلثا ما تركه
من

وان كنت واحدا فكلها التصف فسميها واحدة وهي امرأة واحدة متصفة بالصفات بل جسم حامل للاعراض وقال تعالى وان احد
من المشركين استعاضك فاجزى سبيح كلام الله وقال تعالى حالت احدهما (٦١) يا ابت استعاضك وقال تعالى ان قتل احدهما

فقتل كلاهما الاخرى وقتل احدهما على الاخرى
وقال ولم يكن له كفوا احد وقال
قل افلين بحيرتي من الله احد وقال
فمن كان من جرح لسانه فله جرح
سلسا ولا يشركه بعاد تبه احدا
وقال تعالى ولا يظلم بك أحد امان
كل لفظ الاحد لا يقال على ما قامت
به الصفات بل ولا على شيء من
الاجسام التي تقوم بها الأعراض
لانها منقسمة لم يكن في الوجود غير
الله من اللاتكئة والانس والجن
والهائم من يدخل في لفظ احد بل
لم يكن في الموجودين ما يقال عليه
في الشيء انه احد فاذا قيل لم يكن له
كفوا احد لم يكن هذا انصافا لكافة
الرب الاعلى لا وجوده ولم يكن في
الموجودات ما أخبرته بهذا
الخطاب انه ليس كفوا لله وكذلك
قوله ولا يشركه شيء احد ولا يشركه
بعاد تبه احدا فانه اذا لم يكن الاحد
الاملا لا ينقسم وكل مخلوق جسم
منقسم لم يكن في المخلوق ما يدخل في
مسمى احد فيكون التقدير ولا يشركه
ما لم يوجد لا يشركه شيء الا يوجد
واذا كان المراد ان الله المأمور ان كل
موجود من الانس والجن يدخل في
مسمى احد يقال انه احد الربان
ويقال للشيء احد في المسمى الربان
ويقال للآراء واحدة وللرجل واحد
ومسد عن ان انفسه التي تزل بها
القرن لفظ الواحد لا احدها
يتناول الموصوفات بل يتناول الجسم
الخالص لا العرض ولم يعرفها عنهم
ارادوا بهذا المصنف ما لم يوصف

من العقلا فكلها التصف وهو باطل لانه يقتضي ترجيح احد المتماثلين على الآخر بلا مرجع وقت
لانه اذا كان نسبة الحادث المعين الى جميع الاوقات نسبة واحدة ونسبته الى قدرة الفاعل القديم
وارادته في جميع الاحوال نسبة واحدة والفاعل على ما لو احدهم بل عليها كان من المعلوم
بالضرورة ان تخصيص وقت دون وقت الاحداث ترجيح لاحد المتماثلين على الآخر بلا مرجع
(١) وايضا فاقبل ان هذا جائز ونحن نتكلم على تقدير جواز دوام الحوادث جاز ان يرشحنا
بعصا في الاول لا يقتضي ان يرشحنا بعبث في الازل لان وجود الحادث المعين في الازل
محال بالضرورة واتفاق العقلاء فان الحديث المعين لا يكون قدما اذ هذا جاع بين التخصيص
وانما النزاع في دوام نوع الحوادث لاني قد مر حديث معين وفي الجملة هذا قيل بجواز دوام
الحوادث وان نوعها قد لم يقل ان نوعها حادث بعد ان لم يكن فلتنا ما جاز قسمه وجب قدسه
وامتنع عدمه والمراد هنا الجواز الخارجي لا بمجرد الجواز الذهني الذي هو عدم العلم بالامتناع
فان ذلك لا يدل على قدم شيء بخلاف الاول وهو العلم بما كان قدسه لانه اذا جاز قدسه لم يكن الا
لوجوبه بنفسه او لصدوره عن واجب الوجود بنفسه وعلى التقديرين فلما كان واجبا بنفسه
اولا فالواجب بنفسه ازم كونه قدما وامتنع كونه قدما لان الواجب بنفسه يجب قدسه
ويمتنع عدمه ويمتنع وجوده المزمع دون الامم يجب قدسه وازمه ويمتنع عدمه واذا قيل
بجواز دوام الحوادث ما جاز قدسه ونوعها وانما يجوز قدسها ويمتنع عدمها اذا كان له مرجع
ازلي وحديثه فيجب قدسه ونوعها فلا يجب ان يكون بعض العالم ازل في انه يحدث فيه الحوادث
مع القول بجواز دوامها بل يمتنع ذلك كما تقدم وهذه كلها مقدمات يستلزم تدبرها وفهمها
فتبين ان كل شيء من العالم ازل لا يقبل القدم ان يكون فاعله موجبا للذات ولو كان فاعله عالم
موجبا بالذات لم يحدث في العالم شيء من الحوادث والحوادث في مشهودة فامتنع ان يكون
العالم قدما كما قاله اولئك الهوى بل ويمتنع ايضا ان يكون العين الذي هو شعور الفاعل
ازليا لاسيما مع العلم بانه فاعل باختياره فتنتج ان يكون في العالم شيء ازلي على هذا التقدير الذي
هو تقدير امكان الحوادث ودوامها وامتناع صدور الحوادث بلا سبب حادث واذا قيل ان
فاعل العالم قادر مختار كما هو مذهب المسلمين وسائر الملل والمطالين الفلاسفة الذين كلوا قيل
ارسطو فانه لا بد ان يكون الفاعل المبدع من بد الفعول حين فعله لها كما قال تعالى انما قولنا
لشيء اذا اردنا ان نقوله كن فيكون ولا يكون وجود ارضه قدسية تناول جميع المتحدسات بدون
تحدد ارض ذلك الحادث المعين لانه على هذا التقدير يلزم جواز حدوث الحوادث بلا سبب حادث
وغيره تتكلم على التقدير الآخر وهو امتناع حدوثها بدون سبب حادث واذا كان على هذا
التقدير لا بد من ثبوت الارادة قدس وجوده المردول لا بد من ارادته متعاقبة لغير امتناعه فامتنع ان
يكون في الازل ارادة بغيره من ادها سواء كانت عامة لكل ما يصد عنه او كانت خاصة ببعض
الفعولات فان من ادها موضوع لارادته ارضه فامتنع الارادة ان يفعل ومعلوم ان الشيء الذي
يريد الفاعل ان يفعله لا يكون شيئا قدما ازليا لم يزل ولا يزال بل لا يكون الاحاد بل بعد ان لم يكن
وعدا مالم يضره العقل عند عامة العقلاء وهو متفق عليه عند كبار الامم المسلمين وغير المسلمين
وجاهل الفلاسفة الذين لا يرون حتى ارسطو وتابعوه ولم ينزع في ذلك الاثر منة قليلة من

اصلا بل لا يعرف منهم انهم يستعملون الافي الجسم بل ليس في كلامهم ما يبين استعمالهم في غير ما سبب هؤلاء جسم فكيف

(١) قوله وايضا فاذا قيل الخ كذا في أصله وهو غير مستقيم لفعل فيه سقطنا ما لم وحركته معصية

يقال لا بدل الأعلى نقض ذلك ولم يعرف استعماله إلا في النقض الذي أخرجه من الوجود دون النقض الذي خصومه وهو العدم وهل يكون في تبدل النفع والقرآن أن بلغ (٦٣) من هذا وكذلك اسمه العبد ليس في قول الأصحاب أنه التي لا جوف له ما يدل على

أنه ليس بموصوف بالصفات بل هو على إثبات الصفات أدل منه على تفهمهم وجوه مبسطة في غير هذا الموضع وكذلك قوله ليس كشئ شئ وهو الجمع الصير وقوله هل فعله سبحانه وذلك فانه لا بدل على ثبوت الصفات وجوه من الوجوه بل ولا على ثبوت ما سبحانه أهل الاصطلاح جسمًا وجوه من الوجوه وأما احتجابهم بقولهم الأجسام متناهية فهذا ان كان حقا فهو مماثل يعلم بالعقل ليس فيه أن اللغة التي زل بها القرآن تطلق لفظ المثل على كل جسم ولأن اللغة التي زل بها القرآن تقول ان السما مثل الارض والشمس والقمر والكواكب مثل الجبال والجبال مثل البحار والبحار مثل التراب والتراب مثل الهواء والهواء مثل الماء والماء مثل النار والنار مثل الشمس والشمس مثل الانسان والانسان مثل الفرس والفرس مثل الجراد والجراد مثل الفرس والفرس مثل الذهب والفضة والذهب والفضة مثل الخبز والخبز ولا في اللغة التي زل بها القرآن ان كل شئ شئ اشتراك في المقدارية بحيث يكون كل منهما قد برز الاقدار كالطول والعرض والحق أنه مثل الآخر ولأنه اذا كان كل منهما بحيث يشار اليه بالاشارة الحسية يكون مثل الآخر بل ولا فيها ان كل شئ شئ كالأمر كسب من الجوهر الضرورة أو من المادة والصورة كان أحدهما مثل الآخر

المتفلسفة حقوز بعضهم أن يكون الشئ مقولًا كما هو قديم أرزى كان سينا وأمثلة وحوز بعضهم مع ذلك أن يكون مراداً * وأما جاهر العقلاء فيقولون ان فساد كل من هذين القولين معلوم بضرورة العقل حتى المتصورين لا رسلو واتباعه كان رشد الحسد وغيره أنكروا كون الممكن يكون قديما أرزى على أخوانهم كان سينا وبينوا أنهم خالفوا في هذا القول ارسطو واتباعه وهو كما قال هؤلاء وكلام ارسطو بين في ذلك في مقالة اللام التي هي آخر كلامه في علم ما بعد الطبيعة وغير ذلك وارسطو قد مااء مصاصه مع سائر العقلاء فيقولون ان الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه لا يكون اللاحدا كما تباين بعد ان لم يكن والمفعول لا يكون اللاحدا وهم اذا قالوا بقدم الاملا لم يقولوا انها ممكنة ولا مفعولة ولا مخلوقة بل يقولون انها تتحرك لتبنيها بالغة الاولى فهي محتاجة الى العلة الاولى التي سبحانه سينا وأمثلة واجب الوجود من جهة أنه لا بد في حركتها من التبني فهو لها من جنس العلة القائمة لانه علة فاعلة لها عند ارسطو وفيه وهذا القول وان كان من أعظم الانوال كقرا وضلا ولا يخالفه عليه جاهر العقلاء من الاولين والآخرين ولهذا عدل متأخرو الفلاسفة عنه وأدعوا موجبا وموجبا كما رعه ابن سينا وأمثلة وأساطين الفلاسفة قبل ارسطو لم يكونوا يقولون بقدم العالم بل كانوا مقرين بان الافلا لا يحدثة كائنه بعد أن لم تكن مع نزاع منتشر لهم في المادة فالقصور هذان هؤلاء مع ما فهم من الضلال لم رضوا لانقسامهم ان يجعلوا الممكن الذي يمكن وجوده وعدمه قديما أرزى بل قالوا انه لا يكون اللاحدا فالارضوا لانقسامهم ان يقولوا ان المفعول المستوعب المبدع قديم أرزى ولأن المراد الذي أراد الساري فعله هو قديم أرزى فان فساد هذه الاقوال ظاهرة في بدها العقل وانما الحلأ الياسم قالها من متأخريهم ما التزموا من الاقوال المتناقضة التي ألجأهم اليها كأن كثيرا من أهل الكلام ألجأهم أصول لهم فيها أرزى بل فسادها بضرورة العقل مثل ارادته أو كلام لا في محل وشئ شئ واحد بالعين يكون حقا في متعة وشئ شئ امر يسبق بعضه بعضا يكون قديم الاعيان لم يزل كل شئ منه قديما أرزى وأمثلة ذلك وما يذكركه الرازي وأمثلة في هذا المسئلة وغيره من اجاع الحكماء كدعوا اجاعهم على ان علة الافتقار هي الامكان وان الممكن المعقول يكون قديما أرزى فهو غاية كراما وحده في كتب ابن سينا وظن ان ذلك اجاع الفلاسفة ولما كان كون المفعول لا يعقل الابدع العدم ظاهرا كان الفلاسفة يحلون من جهة عل الفعل العدم ويجعلون العدم من جهة الابدع وعندهم من جهة الانجاس العالية لا اعراض أن يفعل وأن يفعل ويعبرون عنه بالفعل والانفعال فاذا قيل ان الساري فعل شئ من العالم لزم أن يقوم به أن يفعل وهو الفعل فقوم به الصفات التي سبها الاعراض وزم أن الفعل لا يكون اللاحدا عدم لا يكون مع كون المفعول قديما أرزى وقالوا كان ما يسمونه الحركة أو التغيير والفعل محتاجا الى العدم والعدم ليس محتاجا اليه كان العدم مبدأه هذا الاعتبار ومما ادهم انه شرط في ذلك فانه لا يكون حركة ولا فعل ولا محققا محققا بسموه تغيرا واستكالا الوجود بعد عدمه ما عدها كان موجودا او ما عدهم مستمر كعدم المستكمل ما كان معدوما لم تحصل فلذا هذا المستكمل والتغير والمحرك والمفعول محتاج الى العدم والعدم غير محتاج اليه فصار العدم مبدأه بهذا الاعتبار ولهذا كان الفعل والانفعال المعروف في

بل اللغة التي زل بها القرآن تين أن الانسانين مع اشتراكهما في أن كلامهما مجسم حساس تام متحرك لا ارادة تاطق العالم ضلالا بادي البشرية قد لا يكون أحدهما مثل الآخر كما قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم أي أمثال الخاطي

فقدت عنهم المسألة مع اشتراكهم في كونه فكيف يكون في أنفسهم ان كل انسان فاته مماثل للانسان بل مماثل لكل حيوان بل مماثل لكل جسم نام حساس بل مماثل لكل جسم مؤلف مختصر بل مماثل (٦٣) لكل جسم فلكي وغير فلكي والله اعلم ارسيل

العالم انما هو محقق من تأثير الفاعل وتأثير المفعول لا يقتل فعل ولا انفعال بدون حدوث شيء بعد عدم ثم هؤلاء الشكوك من المتأخرين الذين زعموا ان الفعل لا يشترط فيه تقدم عدم قد ذكرنا وجهاء كرهنا ان ينشأ غيرهم من متأخريهم واستقصاها الرازي في مباحثه الشريفة وذكر في ذلك اسما عشرين من اهل وكلمها بالملة

(قال) البرهان الاول المحتاج الى عدم السابق لما ان يكون هو وجود الفعل واما ان يكون هو تأثير الفاعل فيه ومحال ان يكون المقتدر الى عدم السابق هو وجود الفعل لان الفعل لا واقتر في وجوده الى عدم كل ذلك لعدم مقارنته وعدم المقتول من قبل ذلك الوجود ومحال ان يكون المقتدر اليه تأثير الفاعل لان تأثير الفاعل يجب ان يكون مقارنا لوجوده لا زائفا في عدمه والمنافي لما يجب ان يكون مقارنا يجب ان يكون منافي والمنافي لا يكون شرطا فاذا لا الفعل في كونه وجودا ولا حاصل ولا التساع في كونه مؤثرا يقتدر الى عدم المنافي

فبقال في الجواب انه ليس المراد بكون المفعول او فعل الفاعل مقتدر الى عدم ان عدم مؤثر فيه حتى يجب ان يكون مقارنا به بل المراد ما لا يكون الابداع لعدم كماله او اعم ان عدم من جهة المبادئ سواء جعله مبدأ للفعل او الحركة او الحركة والتغير والاستكمال فالتقصير منهم جعلوا ذلك مقتدر الى عدم بمعنى انه لا يكون الابداع عدم شيء لا بمعنى ان عدم مقارنا به وبما علم انه اذا قبلت الحركة لا تكون الاشياء بعد شيء (٢) او الموت كل الحوادث من ذلك موقوف على وجودها قبله وان لم يكن مقارنا به وايضا لا شيء المدعوم اذا عدم بعد وجوده كان هذا عدم الحادث مقتدر الى ذلك الوجود السابق ولم يكن مقارنا به وايضا فهذا الذي قاله يلزمه في كل ما يحدث فان كل ما يحدث قائما بمحدث بعد عدمه فقدرته متوقفة على عدمه السابق لوجوده مع ان ذلك عدم مقارنا به فان طرد واجتبه لزيمه ان لا يحدث حادث وهذه مكاره وهذا انما فهم في حجبهم التي يدركونها في قدم العالم فان مقتضاها ان لا يحدث شيء وحدوث الحوادث في العالم مشهود فكانت حجبهم بما يعلم اعماس جنس شبه السوفسطائية وهذا كجتهب الغضبي التي يحجبون بها على انه مؤثر تام في الازل وان المؤثر النام يستلزم اثره فان مقتضى هذا ان لا يحدث شيء وهم ضلوا حيث لم يفرقوا بين هاتين المؤثرتين في كل ممكن فاذا قالوا كونه مؤثرا اما ان يكون ذاتا له او موصوفاً ولا حرام لازم لها ولا مرفوضا عنها والثالث مجتمع لان ذلك المتصل هو من جملة آثاره فثبت ان يكون مؤثرا قبله لا يحتاج الى دفعه في الاول والثاني ازم دوام كونه مؤثرا قبله كونه مؤثرا برأيه انه مؤثر في وجود كل ما صدر عنه ويرأيه انه مؤثر في شيء معين من العالم ويرأيه انه مؤثر في الجملة مثل ان يكون مؤثرا بشيء بعد شيء والاول والثاني ممتنعان في الازل فانه لا يقوله عاقل والحق لا يدل على تأثيره في كل شيء في الازل ولا في شيء معين في الازل واما الثالث فيناقض قولهم لا يوافق به بل يقتضي حدوث كل ما ساروا اذا كان تأثيرهم من لوازم ذاته والحوادث مشهورة بل لا يتصور الا بعد ذلك لان الاحداث كان الاحداث الثاني مشروطا بسبق الاول بانقضائه ايضا فان لم يكن من لوازم ذاته شيئا بعد شيء فلا يكون في الجملة ما يدل على قولهم ولا على ما يناقض ما أخبرنا بالمرسل وابدل على بطلان قول طائفة من اهل الكلام الحديث في دين الاسلام من الجهيم والفساد ومن اتبعهم وكذلك ما يحجبون به على بطلان الاحداث

الرسول بلسان قومه وهم قريش خاتمة نبي العرب طاعة فيزل القرآن بلغتهم قالوا اجسام مما لا تحصى يحصل القرآن على لغة هؤلاء هذا لو كان ما قالوه بلسان العقل فكيف وهو بالمثل في العقل كما يستغنى في موضع آخر اذا المقصود هنا بيان انه ليس لهم في خصوص الانبياء الاما يناقض قوله هم لاما يصاحبه وكذلك الكف مثال حسان بن ثابت

آتهم جوبولست بكفه
فشر كل خير كالفداء
فقدت ان يكون الكف لمصلحة
ان كل جسم نام حساس متحرك بالارادة فطبيعي ولا يمكن التوصل الى الالهة لما دلت على ان الرب ليس له كنه في شيء من الاشياء ولا مثله في امر من الامور ولاتنه في امر من الامور وعلم انه لا مثاله في شيء من الاشياء في صفة من الصفات ولا فعل من الافعال ولا حق من الحقوق وذلك لا ينسب كونه متصفا بصفات الكمال فاذا قيل هو حي ولا مثاله شيء من الاحياء في امر من الامور كان ما دلت عليه السمع مطابقا لما دلت عليه العقل من عدم ما له شيء من الاشياء في امر من الامور واما كون له حقيقة او مصفة او قدر بمجرد ذلك يكون مما لا لاله حقيقة او مصفة او قدر فهذا باطل على ما عارضه سفيان في لغة العرب ولا غيرهم اطلاق لغته المثل على مثل هذا والا فلا يزعم ان يكون كل موصوف مما لا نكل موصوف

اه كل ماله حقيقة مما لا نكل ماله حقيقة وكل ماله قدر مما لا نكل ماله قدر ولا يستلزم ان يكون كل موجود مما لا نكل ماله وجود وهذا مع انه في غاية الفساد والتناقض لا يقوله عاقل فانه يستلزم التفاضل في جميع الانواع اغلا بتي نتيان مختلفان غير مماثلين قط ومينشد

فلزم أن يكون الرب مماثل لكل شئ فلا يجوز أني مماثلة شئ من الاشياء عنه ونقلت مناقض السمع والعقل فصار حقيقة قولهم في نفي التماثل عنه يستلزم نبوت مماثلة كل شئ (٦٤) فهضم متناقضون مخالفون للشرع والعقل في الجواب الرابع أن يقال

والثأير أو نحو ذلك مثل الشبهة المتقدمة في التأثير ونفي ترجيح وجود الممكن على عدمه ونفي كونه فاعلا للحكمة أو لا للحكمة وغير ذلك مما عدا كرفي هذا الباب فان جمعا ما يقتضي أن لا يحدث في العالم حادث وهذا خلاف المشاهدة وكل جهة تقتضي خلاف المشاهدة فهي من جنس حجج السفطة وهم كلهم متفقون على أن العلم من حلة العلل وهو ما خور عن ارسطو (قال ارسطو في مقالة الام الى هي متنى فلسفته وهي علم ما بعد الطبيعة) وأما على طريق المناسبة فخلقنا فينا نحن اتباعنا ما وصفنا أن نبيد ابي جميع الاشياء الموجودة ثلاثة العناصر والصورة والعدم مثال ذلك في الجوهر المحسوس أن الحركة تغير الصورة والبرق تظلم العدم والعنصر هو النعمة هذان بالقوة وفي باب الكيف يكون البياض تغير الصورة والسواد تغير العدم والشئ الموضوع لهما هو السطري في قياس العنصر ويكون الضوء تغير الصورة والظلمة تغير العدم والجسم المقابل للضوء هو الموضوع لهما فليس يمكن على الإطلاق أن تتحد عناصر هي باعياها عناصر لجميع الاشياء وأما على طريق المناسبة والمقابلة فخلقنا بها أن توجد (قال) وليس طلبنا إلا أن نطلب عنصر الاشياء الموجودة لكن قصدنا انما هو طلب مبدئها وكلاهما سبب لها إلا أن المبدأ قد يجوز أن يوجد خارجا عن الشئ مثل السبب المحرك وأما العناصر فلا يجوز أن تكون الا في الاشياء التي هي منها وما كان عنصرا فليس مانع من أن يقال له مبدأ وما كان مبدأ فليس (٣) له عنصر بلحالة وذلك المبدأ المحرك قد يجوز أن يكون خارجا عن المحرك ولكن المحرك القريب من الاشياء الطبيعية هو مثل الصورة وذلك أن الانسان انما يلد له انسان وأما في الاشياء الوهمية فالصورة أو العلم مثال ذلك الطب والجعل به وبالبنا والجعل به وفي كثير من الامور يكون السبب المحرك هو الصورة من ذلك أن الطب من وجهته هو العضة لانها الحركة وصورة الليث من وجهته هي البناء والانسان انما يلد له انسان وليس قصدنا طلب المحرك القريب لكن قصدنا للمحرك الاول الذي منه يتحرك جميع الاشياء فالأحرى به أن أوجوه وذلك انه مبدأ الجواهر ولا يجوز أن يكون مبدأ الجواهر الأوجوه أو هو مبدأ الجواهر ومبدأ جميع الاشياء الموجودة ولم يكن التبع من التصريح بهذا فيما تقدم صوابا فان سائر الاشياء انما هي أحداث وحالات للجوهر وحركته وينبغي أن نصت عن هذا الجوهر الذي يحرك الجسم كله ما هو له يجب أن نضع أنه نفس أو أنه عقل وأنه غيرهما بعد أن نتخذ وننوي أن نحكم على المبدأ الاول بشئ من الاعراض التي تلازمه الا واخرون الاشياء الموجودة ولكنه قد يوجد في اواخر الاشياء الموجودة كما هو بالقوة وأن يكون الشئ في الاوقات المختلفة على حالات مختلفة وأن لا يكون دائما على حال واحدة والاشياء التي تقبل الكون والفساد هي التي توجد بهذه الحال فانك تجد الشئ فيها بعينه مرة بالقوة ومرة بالفعل مثال ذلك أن الحرف يوجد بالفعل بعد أن تغلى وتسكر وقد تكون موجودة بالقوة في وقت آخر إذ كانت الرطوبة التي فيها تتولد انما هي في نفس الكرم والاعم وربما كان بالفعل وربما كان بالقوة في العناصر التي عنها تتولد واذا قلنا بالقوة أو بالفعل فليس نعتي شيا غير الصورة والعنصر ونعتي بالصورة الصورة التي يمكن أن تغز من المركب من الصورة والعنصر فأما المنفرد فخل الضوء والظلمة اذ كان يمكن فيها أن تنفرد عن الهواء والمركب ثم ما فضل البدن الصحيح

فهنا بعض هذه النصوص قد يفهم منها مقدمة واحدة من مقدمات دليلنا على كماله ليست كافية بالضرورة عند العقلاء بل لا بد من فهم مقسمة أو مقدمات أخرى في القرآن ما يدل عليها الشئ فلذا قدر أن الاول هو الحركة فمن أين في القرآن ما يدل دلالة ظاهرة على أن كل متحرك يحدث أو يمكن وان الحركة لا تقزم بالاحداث أو يمكن وان ما قامت به الحوادث لم يخل منها وإن ما لا يتصلون بالحوادث فهو حادث وإن في القرآن ما امتنع حوادث لا أول لها بل في القرآن أن الجسم الاصطلاحي من رب من الجواهر الضرورية التي لا تقبل الانقسام أو من المادة والعدمية وان كل جسم فهو منقسم ليس بواحد بل في القرآن أن أولقة الصرب أو أحسن الامان كل ما ينشأ رايه أو ماله مقدار فهو جسم وان كل ما شاركه في ذلك فهو مثل في الحقيقة ولغة الجسم في القرآن مذكور في قوله تعالى وزاده بطة في العلم والجسم وفي قوله وادأيتهم قصبأ أجسامهم وقد قال أهل الفقه ان الجسم هو البدن قال الجوهري في صحاحه قال أبو زيد الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجئان قال وقال الاصمعي الجسم والجسمان الجسم ومعالم ان أهل الاصطلاح نقلوا لفظ الجسم من هذا المعنى الخاص الى ما هو أعم منه فسموا الهواء وليب النار وغير ذلك جسما وهذا لا يسميه

العرب جسما كالأشياء بعد اذ بنات قدر ابدأ الجسم نفس الجسم القائم بنفسه وقدر ابدأه غطله كما يقال لهذا الثوب جسم وكذلك أهل العرف الاصطلاح يربون بالجسم ثار هذا وقار هذا ويرفون بين الجسم التعليق المجرد عن

المحل الذي يسمى المادة والهيولى وبين الجسم الطبيعي الموجود هذا بمسوط في موضع آخر والمقصود هنا أنه لو قدر أن العليل يقتصر إلى مقدمات ويذكر القرآن الأولاد ثم يكن قد ذكر العليل إلا أن يكون البواقي (٦٥) وأخصلت لا تقتصر إلى مقدمات خفية فانه

اتحاد كرا الحاصل من المقدمات
ما يحتاج اليه من المقدمات
له وهو معلوم أن كون الاحسام
ممتازة وان الاحسام تستلزم
الاعراض الحادثة وان الحوادث
لا أول لها من أسبق الاسم
وأحوالها من مقدمات خفية لو
كل حقا وهذا السبق للقرآن
فان قبل بل كون الاحسام تستلزم
الحوادث نظار فله لا بد للجسم من
الحوادث وكون الحوادث لا أول
لها ظاهر بل هذا معلوم بالضرورة
كما دعي ذلك كثيرين نظار التكليف
وقالوا نحن نعلم بالاضطرار ان ما لا
يسبق الحوادث أو ما لا يتخلو من
الحوادث فهو حادث فان ما لم يسبقها
ولم يحصل منها لا يكون فيها بل إما
معها أو ما بعدها وما لم يكن قبل
الحوادث بل معها أو بعدها لم يكن
الاحداث فانه لو لم يكن حادثا فكان
متقدما على الحوادث فكان خالفا
منها وسابقا عليها قبل مثل هذه
المقدمة وأمثالها من غلط كثير
من الناس فانها تكون انقطاعا
بما لا يتناول حقا وباطلا وأحد نوعيها
معلوم صادق والآخر ليس كذلك
يلتبس بالمعلوم ما يشبه المعلوم كما
في لفظ الحادث والممكن والمحيض
واجسم واجهة والحركة والتركيب
وغير ذلك من الألفاظ المشبهة
النصار التي كثر فيها راعهم وعلمتها
انقطاعا بحجة تتشابه أو أعا حجة
ما بطريق الاشتراك باختلاف
الاصطلاحات أو بسبق أو اطوف
مع اختلاف الأنواع فاذن
المراد وفصل المتشابهين الحق من الباطل والمراد غير المراد فلا قال القائل نحن نعلم

والبدن السقيم وأما بالمتنصر الشيء الذي يمكن فيه أن يحتمل الحالتين كليهما مثل البدن قريبا
كان محصا ورعا كان قريبا فهذا الشيء الذي بالفعل والذي بالقوة قد يختلف في العناصر
الموجودة في الأشياء المركبة منها ما عني من الصورة والعنصر لكن في الأشياء الخارجة عن الأشياء
المركبة أيضا التي لم يكن عنصرها عنصر الأشياء التي تكون عنها أو لا صورتها صورتها لكن
غيرها فينبغي أن يكون هذا الأمر قائما في هذه الأقسام الستة من السبب الأول ان
بعض العلل الحركية موافقة في الصورة لشيء الحركة قريبة من بعضها بعددته أما العلة
قتل الأب وأما الشمس فهي علم أو بعدد ما يمد من الشمس فقط المائل وهذه الأشياء ليست
عللا على طريق عنصر الشيء الحادث ولا على طريق صورة ولا على طريق عدمه كما انما هي
محركة وهي محركة لا على أنها موافقة في الصورة قريبة مثل الأب لكنها أبعد وأقوى فعلا إذ كانت
هي ابتداء العلة القريبة أيضا وذكر كلاما آخر ليس هذا موضع بحثه

(ثم ذكر الرازي) البرهان الثاني وهو أن الفعل يمكن الوجود في الأزل ثلاثة أوجه (أحدها) أنه
لأنه يمكن كذلك لكان محتما ثم صار ممكنا ولكن المستعذر أنه قد انقلب ممكنا وهذا يرفع الامكان
عن القضاء بالضرورة (وثانيها) أنه ممكن في الأزل لأن كان امكانه لذاته أو بعلة دائمة لازم
دوام الامكان وان كان لعلته حادثا كان باطلا لان الكلام في امكان حدوث تلك العلة كالكلام
في امكان حدوث غيره فانه لازم دوام امكان الفعل (وثالثها) ان امتناع الفعل ان كان لذاته
أو بسبب واجب لذاته لم يلزم دوام الامتناع وهو باطل بالمعنى والضرورة وواجب اجتماع العقلا لموجود
الممكنات وان كان لسبب غير واجب امتنع كونه قديما فان ما يجب قدمه امتنع عدمه ثم
الكلام فيه كالكلام في الأول فكونه متعاقبا في الأزل لعلته حادثا ظاهر البطلان فان القديم
لا يكون لعلته حادثا (قال) ثبت أنه لا يمكن دعوى امتناع حصول الممكن في الأزل ولا يمكن أن
يقال المؤنزا كان يمكن أن يؤثر فيه ثم صار يمكن أن يقول في امتناع التأثير وامكانه كالقول
في امتناع وجود الأثر وامكانه (قال) ثبت أن استناد الممكنات إلى المؤثر لا يقتضي تقدم العدم
عليها (قال) وعلى هذه الطريقة لا شك لا نقول الحادث إذا اعتبرنا من حيث كونه مسبوقا
بالعدم فهو مع هذا الشرط لا يمكن أن يقال بان امكانه يتخصص وقت دون وقت لماد كرموه
من الألفاظ فذا امكانه ثابت دائما ثم لا يلزم من دوام امكانه خروجه عن الحدوث لا لما اخذناه
من حيث كونه مسبوقا بالعدم كانت مسبوقته بالعدم جزاء أنه والله الجزء الذي لا يرتفع وإذا
يلزم من امكان حدوث الحادث من حيث أنه حادث خروجه عن كونه حادثا فقد دخلت هذه الحجة
قال له هذا نسلك لا بد من حله قلت هذا الشك هو المعارضة التي اعتمد عليها في تنبئ الكلامية
كالرازيين وغيره وعليها اعتمد الأندلس في دقائق الحقائق وغيره يوهي باله لوجهين أحدهما
أنه ليس فيها جواب عن محتمل بل هي معارضة مختصة بالشئ ان يقال قوله الحادث (٢) إذا
اعتبر مع ذلك امكانه فلا أول له أم تعني أن كل حادث متبعه إذا اعتبر امكانه فان عني الأول
قبل قلنا نسلك امكان هذا التقدير فقلت قدمت أنه لا بد لكل حادث من أول وجهه الحوادث
مسبوقه بالعدم وان لا يكون المفاعل أحدث شأ ثم أحدث وقد ثبت مع ذلك أن احداثا لم يزل
ممكنا ونحن لانسلم امكان الجميع بين هذين فالتا انما منعت دوام كونه محدثا في الأزل لا امتناع

بالاضطرار ان ما لا يسبق الحوادث أو ما لا يتخللها فهو حادث فقد صدق فيما فهمه من هذا المقطع وليس ذلك من محل النزاع كلفظ القديم اذا قال قائل القرآن قديم وأراه (٦٦) أنه نزل من أكثر من سبعة مئة سنة وهو القديم في اللغة أو أراد أنه مكتوب في الوح

الحفظ قبل نزول القرآن فان هذا محال نزاع فيه وكذلك اذا قال غير مخلوق وأراد أنه لا يتغير بكنوب فان هذا محال يتنازع فيه أحسن المسلمين وأهل الملل المؤمنين بالرسول وذلك ان القائل اذا قال ما لا يسبق الحوادث فهو حادث فله معنيان أحدهما انه لا يسبق الحادث المعين أو الحوادث المعينة أو المحصورة أحدهما انه لا يسبق الحادث المعين فاذا قدر أنه اراد بالحوادث كل ما له ابتداء واحد أو كان أوعدا فعلوم انما لم يسبق هذا وألم يحصل من هذا الا يكون قبله بل لا يكون الا معه أو بعده فكأن حادثا وهذا محال يتنازع فيه عاقلان يفهمان ما يقولان وليس هذا مورد النزاع ولكن مورد النزاع هو ما لم يحصل من الحوادث المتعاقبة التي لم تزل متعاقبة هل هو حادث وهو مبني على ان هذا هل يمكن وجوده أم لا فهل يمكن وجود حوادث متعاقبة شيئا بعد شيئا لا ابتداء لها ولا انتهاء وهل يمكن أن يكون الرب متكلما لم يزل متكلما اذا شاع وتكون كلماته لا نهاية لها ولا ابتداء كما به في ذاته لم يزل ولا يزال لا ابتداء لوجوده ولا انتهاء له بل هو الأول الذي ليس قبله شيء وهو الآخر الذي ليس بعده شيء فهو القديم الأزلي الدائم الباقي بلا زوال فهل يمكن أن يكون لم يزل متكلما عيشته فلا يكون قد صار متكلما بعد أن لم يكن ولا يكون كلامه مخلوقا من نفسه لا عنه ولا

يكون متكلما غير قدرته ومشيئته بل يكون متكلما بعيشته وقدرته لم يزل كذلك ولا يزال كذلك هذا هو مورد النزاع بين السلف والائمة الذين قالوا بذلك وبين من أرعهم في ذلك والفلاسفة يقولون ان الضلك نفسه قديم أزلي لم يزل متكلما لكن (١) قوله الحديث الخ هكذا في أصله وهذه العبارة كلها لا تخفى من تحريف غيرهم من نسخة مصححة كتبهم مصححة

حادث لا أول لها ومع امتناع ذلك يستحيل أن يكون الأحداث لم يزل ممكنة فقد قدرت إمكان دوام الحدوث مع امتناع دوامه وهذا تقدير لا اجتماع التقيضين وأما ان عيب ما قدره حدوث حادث معين فلا تسلم أن مكمله أن يزل بل حدوث كل حادث معين جائز أن يكون مشروطا بشرط تناسق أزليته وهذا هو الواقع كما يعلم ذلك في كثير من الحوادث فان حدوث ما هو مخلوق من مادة متعقب قبل وجود المادة ولكن الجواب عن هذه العجبة انها لا تقتضي إمكان قدم شيء بعينه كما قد بسط في موضع آخر ولا يلزم من ذلك إمكان قدم شيء بعينه من الممكنات وهو المطلوب (قال الرازي) البرهان الثالث الحوادث اذا وجدت واستمرت فهي في حال استمرارها محتاجة الى المؤثر لانها ممكنة في حال بقائها كما كانت ممكنة في حال حدوثها والممكن يقتصر الى المؤثر فيقال هذه العجبة انما تدل على أن الممكنات المحدث تحتاج حال بقائها الى المؤثر ونحن نسلم هذا كما سلمه جمهور النظار من المسلمين وغيرهم وانما نازع في ذلك ما تضمن من متكلمي العقلة وغيرهم لكن هذا الادل على أن الممكن أن يوجد وأن يعدم يمكن مقارنته لفضل أو لا يوجد الا اذا بين إمكان كونه أزليا أي دايما مع إمكان وجوده وعدمه وهذا محال النزاع كيف وجمهور العلاء يقولون لا يعقل ما عكن أن يوجد وأن لا يوجد الا ما يكون حادثا وأما القديم الأزلي الواجب بنفسه أو بغيره فلا يعقل فيه أن عكن أن يوجد وأن لا يوجد فان عدمه متعقب واذ قيل هو باعتراده فيفسل الامر من قيل عن هذا جوابان أحدهما أنه مبني على انه حقيقة في الخارج غير وجوده الثابت في الخارج وهذا محال الثاني أنه لو قدر ان الامر كذلك فمع وجوب سوجه الارزى يكون واجبا ألا يوجد فبفتح العدم كما يقوله أهل السنة في صفات الرب تعالى وهذا لا يعقل فيه أنه يمكن وجوده وعدمه ولا انه فاعلا كما انه لا يعقل مثل ذلك في الصفات اللازمة للقديم تعالى

(قال الرازي) البرهان الرابع أن افتقار الارزى الى المؤثر امال انه موجود في الحال أو لانه كان معدوما ولا نه سبعة (١) الحديث ومحال أن يكون العدم السابق هو المقتضى فان العدم في محض فلا حاجة الى المؤثر أصلا ومحال أن يكون هو كونه مسبوقا بالعدم لان كون الوجود مسبوقا بالعدم كصفة تعرض للوجود بعد حصوله على طريق الوجوب لان وقوعه نعت المسبوقه بالعدم كصفة لازمة بعد وقوعه فانه يستحيل ان يقع كذلك والواجب غنى عن المؤثر فاذا افتقر هو الوجود والوجود عارض للماهية فلا يعبري افتقاره الى الفاعل تقدم العدم والجواب أن يقال قوله افتقاره الى المؤثر اما ان يكون كذلك أو لا كذلك اما أن يريده اثبات السبب الذي لاجله صار مقتفر الى المؤثر واما أن يريده اثبات دليل يدل على كونه مقتفرا الى المؤثر فان ما يقرب بحرف الام على جهة التعليل قد يكون علل للوجود في الوجود الخارجي وقد يكون علل للعدم بذلك وثبوته في الذهن وهذا يسمى دليلا وبرهانا وقيل الدلالة وبرهان الدلالة والأول اذا استدل به على قياس العلة وبرهان العلة وبرهان ما لا يفسد علة الأثر في الخارج وفي الذهن فقول القائل الافتقار الى المؤثر اما أن يكون لاجل الحدوث أو الامكان أو مجموعهما وما يذكره طائفة من المتأخرين من الأقوال الثلاثة في ذلك حقيقة ان يقال أثر بدون البشع نفس العلة الموجبة

في يكون متكلما غير قدرته ومشيئته بل يكون متكلما بعيشته وقدرته لم يزل كذلك ولا يزال كذلك هذا هو مورد النزاع بين السلف والائمة الذين قالوا بذلك وبين من أرعهم في ذلك والفلاسفة يقولون ان الضلك نفسه قديم أزلي لم يزل متكلما لكن (١) قوله الحديث الخ هكذا في أصله وهذه العبارة كلها لا تخفى من تحريف غيرهم من نسخة مصححة كتبهم مصححة

هذا القول باطل من وجوه كثيرة وعلمهم أن هذا مختلف لقولهم ومختلف لما أخبر به القرآن والتوراة وأما الكتب بخلاف قوله لم
يرى منكم أبدا ولم يزل فاعلها أولادوا على الفعل فالت هذا مع ما يدل على كثير من الناس (٦٧)

في نفس الامر لهذا الافتقار إلى البعث عن الدليل الدال على هذا الافتقار فان اردتم الاول قبل
لكم هذا فرع يثبت كون افتقار الفعل الى الفاعل انما هو لاجل اخرى ولم تتبوا ذلك بل انما قل
ان يقول كل ماسوي الله مفقرا اليه اذ اتوجهه لاجله او حيث كون اذ اتوجهه مفقرا
الى الله ومن العلوم ان لا يجب في كل حكم رصفة وتصف بها الذوات ان تكون ثابتة لعل فان
هذا يستلزم التسلسل المتع فان افتقار كل ماسوي الله الى الله هو حكم رصفة تستلزم تسلسلا
ماسويا معي محدثا او مكنيا او محلا او غير ذلك وهو مفقور محتاج اليه لا يمكن استغناؤه عنه
فوجه من الوجود ولا في حال من الاحوال بل كان غنى الرب من لوازم ذاته فقصر المكنت من
لوازمها وهي لاحقة لها لا اذا كانت موجودة فان العدم ليس بشئ فكل ماهو موجود
سوى الله فانه مفقور اليه دائما لحدوثه وسال بقائه وان اريد بسبب الافتقار الى الفاعل
ما يستلزمه على ذلك فيقال كون الشيء حادثا بعد ان لم يكن دليل على انه مفقور الى محدث
يحدثه وكونه محكما لا يتبرج وجوده على عدمه لا يرجح تأجيل على انه مفقور الى واجب يبدعه
وكونه محكما بعد تادليله لان فلا منه دليل على افتقاره وهذه الصفات وغيرها من صفاته مثل
كونه نقيضا وكونه مخلوقا ونحو ذلك تدل على احتياجه الى خالقه فادله احتياجه الى خالقه كثيرة
وهو محتاج اليه لانه لا سبب آخر وحيد فيمكن ان قال بالوجود دليل على افتقاره الى خالقه
وعنده السابق دليل على افتقاره وكونه موجودا بعد العدم دليل على افتقاره الى الخالق
فلا منافاة بين الاقسام وعلى هذا فلا يصح قوله العدم في محض فلا حاجة الى المؤثر أصلا وكذلك
اذا جعلنا عدمه دليلا على ان لا يوجد بعد العدم الا بفعل لا يجعل عدمه هو المحتاج الى المؤثر بل
تظار السلبين يقولون ان الممكن لا يفقر الى المؤثر الا في وجوده وأما عدمه المستقر لا يفقره
الى المؤثر وأما هؤلاء الفلاسفة كمن سبنا ومن تبعه كل ارازي يقولون انه لا يتبرج أحد طرفي
الممكن على الآخر لا يرجح فيقولون لا يتبرج عدمه على وجوده لا يرجح كما يقولون لا يتبرج
وجوده على عدمه الا يرجح ثم قالوا هم العدم عدم المبرج فعلة كونه معد وما عدمه عليه كونه
موجودا وأما تظار السلبين فيستكبرون هذا عاية الانكار كما ذكرنا القاضى أبو بكر والقاضى
أبو يعلى وغيرهما من تظار السلبين وهذا هو الصواب وقول أوائله عليه عدمه فإلما يقال لهم
أثر بدون ان عدمه مستلزم لعدمه ودليل على عدمه أمر بدون ان عدمه عليه هو الذي جعله
معدوما في الخارج أم الاول فصحيح ولكن ليس هو نولكم وأما الثاني فباطل فان عدمه المستقر
لا يحتاج الى فعله الا يحتاج عدم الأصل الى فعله ومعلوم انه اذا قبل عدم لعدمه عليه قيل وذلك
العدم ايضا لعدمه وهذا مع انه يقتضى التسلسل في العلل والمولات وهو باطل بصرح
العقل فطلانه يظهر ولكن المقصود بيان بعض تناقض هؤلاء الملاحدة المتسلطة الخالفين
لصريح المفعول وصريح الفاعل وكذلك قوله لان كونه مسبوقا بعدم كيفية تعرض للوجود
بعدمه وهي لازمة لاجلها فقال هذا ليس بصفة ثابتة بل هي صفة اعتدائية معناه
انه كان بعد ان لم يكن ثم لوقد وانما صفة لازمة فالمراد انه دليل على افتقاره الى المؤثر وأيضا
فانت قدرت هذه اعلة افتقاره لا تقدر معلول افتقاره فكيفه عتيا لا يمنع كونه معلولا وانما يمنع
كونه معلولا واذا قل هذا مستلزم افتقاره والمناخر لا يكون عليه لتقديم قبل هذا ذكره في

حركة الشمس والقمر وهذا مذهب طائفة الفلاسفة الذين يقولون ان هذا العالم مخلوق محدث به ما يستغنى عنه فكل من
بعضهم ان تلك المادة العينية قد عتية آرية وهذا ايضا باطل كقوله في غيره الموضع فان المقصود هنا إثارة محتملة في قول من

يقول ان آموال هؤلاء دل عليه السمع قال هذا لو كان - قال كان دلالة خفية لا يصلح (٦٨) أن يحال عليها كفي مادل على الصفات فان تلك نصوص كثيرة جلية

وهذا القدر أهله دليل صحيح قاله محتاج الى مشدمات كثيرة خفية لو كانت مضافا مثل أن يقال هذا يستلزم بطلان حوادث لا أول لها وذلك يستلزم حدوث الجسم لان الجسم لو كان قدما للزم حدوثه لا بد له لان الجسم يستلزم الحوادث فلا يلزم الاستلزام الا لو كان أو الحركات أو الاعراض ثم يقال بعد هذا واثبات الصفات يستلزم كون الموصوف جسميا وهذه المقدمة تناقض فهم اعطاهم قالها كما ينبغي ان شاء الله تعالى فكيف وقوله وأحصى كل شيء عددا لا يدل على ذلك فله سبحانه قدر مقدير الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين الف سنة وقال وكل شيء أحصيناه في امميين فقد أحصى وكتب ما يكون قبل أن يكون الى اجل محدود فقد أحصى المستقبل لعدم كمال أحصى الماضي الذي وجد ثم عدم وعلو الاحصاء لا يفرق بين هذا وبين هذا فان كان الاحصاء يتناول ما لا ينتهي جلة فلا جلة في الآيات وان قيل بل أحصى المستقبل تقديره جلة بعد جلة فيمكن في الآيات جلة فانه يمكن أن يقال في الماضي كذلك ومسئلة تناول العلم لما لا ينتهي مسئلة مشكلة على القولين ليس الغرض هنا انتهاء القول فيها بل المقصود أن مثل هذه الآية لم يردانها بها المطال دوام كونه لم يزل متكهما عيشته وقدره وما يشبه هذا اذا قيل العالم

حدث أم ليس بمحدث والمراد بالعالم في الاصطلاح هو كل ما سوى الله فان هذه العبارة لها معنى في الظاهر المعروف عند عامة الناس أهل الملل وغيرهم ولها معنى في عرف المتكلمين وقد أحدث الملاحدة لها معنى ثالثا فالذي يفهمه

الاولى البرهان السادس ان الممكن اذا لم يوجد قدمه إما ان يكون لا هرا ولا همر ومحال ان يكون لا لامر فانه حيث لا يكون معدوما ماهو هو وكل ماهو به كلفه في عدمه فهو

متبع الوجود فاذا الممكن لعدم متبع الوجود هذا خلف فتبين أن يكون لا همر ثم ذلك المؤثر لا يتخلو اما ان يشترط في تأثيره فيمجدده أولا يشترط ومحال أن يشترط ذلك فان الكلام

الناس من هذا الكلام أن كل ما سوى الله مخلوق حادث لا ينبغي بعد أن يكون وإن الله وحده هو القديم الأزلي ليس معه شيء قديم تقدمه بل كل ما سواه كان بعد أن لم يكن فهو المختص بالقدم كالمتخص بالخلق (٦٩)

عصفت مخلوق من ربه عبده وهذا المعنى هو المعروف عن الأنبياء وأتباع الأنبياء من المسلمين واليهود والنصارى وهو منسب ~~كثير~~ الناس غير أهل الملل من الفلاسفة وغيرهم والمعنى الثاني أن يقال لم ير الله لا يفعل شيئاً ولا يتكلم بحسبته ثم حدثت الحوادث من غير سبب يقتضي ذلك مثل أن يقال إن كونه لم ير لم يتكلم بحسبته أو أفعل بحسبته بل لم ير لم يقدر هو مجتمع وأنه مجتمع وجود حوادث لا أول لها فهذا المعنى هو الذي بعنه أهل الملل من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم بحديث العالم وقد حكوه عن أهل الملل وهو بهذا المعنى لا يوجد في القرآن ولا غيره من كتب الأنبياء إلا التوراة ولا غيره ولا في حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعرف هذا عن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والمعنى الثالث الذي أحدثه الملاحدة كان سبباً وأصله قالوا نقول العالم حادث أي معقول له بدء فلهذا لم يوجبه ولم ير معهما وهذا الحديث الذي أتى في غيره الحديث الزنا في والتصير لفظ الحديث عن هذا المعنى لا يصرف عن أحد من أهل القائلين لا العرب ولا غيرهم ~~بأن~~ هؤلاء الذين ابتدعوا بهذا القبط هذا المعنى وتقولون بأن العام بحسبته هذا المعنى فقط ليس قول أحد من الأنبياء ولا تابعهم ولا أمة من الأمم العظيمة ولا طائفة

الأوليين والآخرين لكن مثل هذا الجحاطة وأصلها الماصرة قصد كثير من أفاضل الناس وعقلاتهم وعلمائهم عن الحق الحضي الموافق لصريح العقول وصريح العقول بل يخرج أصحابها عن العقل والدين كمنروج النعمة من الجحيم إمامي الجحد والتكذيب ولما باشك والرب احتجنا إلى بيان بطلان الفسحة إلى جعلها أهلها ويسان قد اهل من أصلها إذ كان قد اهل من الضرر بالعقول والأديان مالا يحيط به إلا الرحمن والجواب من وجوه (أحدها) أن يقال قد تقدم قولكم قبل هذا بأسطران العدم في محض فلا حاجة به إلى المؤثر أصلاً وجعلت هذا مقدمة في الحق التي قبل هذه فكيف تقولون بهذا بأسطر العدم الممكن لا يكون عنده الأوجب وقدمنا أن جاهر نكار المسلمين وغيرهم يقولون أن العدم لا يقتضي علته وماعلت أحد من المتأخرين جعل عدم الممكن مقتضى العلة الأذه الطائفة القليلة من متأخري المتفلسفة كان سبباً وتابعه والأفلسي هذا قول قدماء الفلاسفة لا أرسطو ولا أصحابه ~~كثير~~ قس والأستكندر الأفردوسي شارح كتب أرسطو وغيرهم من الفلاسفة فلا هو قول أحد من المتأخرين كالمعتزلة والأشعرية والكرامية وغيرهم ليس هو قول طائفة من طوائف المتأخرين لا المتكلمة ولا المتفلسفة ولا غيرهم (الوجه الثاني) أن يقال قوله محال أن يكون معدوماً للأمر فانه حيث لا يكون معدوماً هو وكل ما هو به كفيه في عدمه فهو مجتمع الوجود يقال هذا لا يلزم باطل فانه إذا كان معدوماً لا أمر لم يكن معدوماً لأنه لا غير ذاته فقوله فانه حيث لا يكون معدوماً هو باطل فانه يقتضي أنه معدوم لأجل ذاته وأن ذاته هي العلة في كونه معدوماً كالمجتمع لذاته وهذا يناقض قولنا معدوم لا أمر فكيف يكون نفس الشيء لازماً لشيء فانه قيل مراد ما أن يكون لا أمر ولا لا أمر خارج قيل لشكون الحقيقة غير حاصرة وهو أن يكون معدوماً لانه (الوجه الثالث) أن يقال الفرق معلوم بين قولنا ذاته لا تقتضي وجوده ولا عدمه أو لا تستلزم وجوده ولا عدمه ولا وجوده ولا عدمه وبين قولنا تقتضي وجوده ولا عدمه أو تستلزم بطلاناً أو وجبه فلهذا ما استلزم ذاته وجوده كان واجباً بنفسه وما استلزم عدمه كان ممتنعاً وما لم تستلزم أحدهما لم يكن واجباً ولا ممتنعاً بل كان هو الممكن فلذا قيل انه معدوم لا أمر لم يوجب أن يكون هناك أمر يستلزم وجوده ومعلوم أنه على هذا التقدير لا يكون مجتمع الوجود ولهذا يقول المسلمون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فحسبته مستلزم لوجوده مراده بالإنشاء لا يكون لعدمه مستلزم لعدمه لأن العدم فعل شأيل هو ملزم له وإذا فسرنا العلة هنا بالمزوم كان النزاع غفياً ولما لم يكن لهم جهة وقولنا أنه استلزم وجوده واستلزم عدمه لا ينبغي أن يفهم منه أن في الخلق شيئاً كان ملزوماً للغيره فان المجتمع ليس بشئ أصلاً في الخارج جاز اتفاق العقلاء ولكن حقيقة الأمر أن نفسه هي اللازم والمزوم لما الوجود وما العدم فقدم المجتمع ملزوم عدمه ووجوده الواجب ملزوم وجوده وأما الممكن فليس له من نفسه وجود ولا عدم ملزوم لوجوده ولا عدمه بل أن حصل ما هو جده والابق معدوماً (الوجه الرابع) أن يقال إذا كان كل شيء لا يعلم إلا بغير معدومة مؤثرة في عدمه فقلت العلة المعدومة أن كان عدمه واجباً كان وجوده ممتنعاً فان المعلول يجب بوجود علته ويتبع بطلانها وحيث لا يمكن بقدر إمكانه فانه مجتمع وهذا

من الطوائف المشهورة التي اشتهرت مقالاته في عموم الناس بحيث كان أهل مدينة على هذا القول وانما يقول هذا أطوائف قليلة مغفورة في الناس وهذا القول انما هو معروف عن طائفة من المتفلسفة الذين كان سبباً أو ما شاء الله وقد حكوه عن هذا القول عن أرسطو

وقوله الذي في كسبان العالم القديم وجمهور الفلاسفة قبل مخالفته (٧٠) وأرادوا إصلاح قوله يخلقوا العلة وليخلقها كما يجعله الفارابي وغيره فجمعها

فيمس الجع بين التعيين ماهو في غاية الاستحالة كصفة وكية وان قيل عدم علمه يقتضي ان
عدم مؤثر في وجودها وعدم ذلك المؤثر لعدم مؤثر فيه وهو جزا فذلك يستلزم التسلسل الباطل
الذي هو اطل من تسلسل المؤثرات الوجودية (الوجه الخامس) أن يقال انه لو فرض ان
العدم المستر له علة قديمة وان العلول اذا كان عدما مسترا كانت علته التي هي عدم مستمر
علة أولية لم يلزم من ذلك أن يكون الوجود المعين الذي يمكن أن يوجد وأن بعدم قديما أزليا
ويكون الفاعل له لمزل فاعل له بحيث يكون فاعل الموجودات لم يحدث شيئا قط فان قياس
الموجود الواجب القديم الأزلي الخالق فاعل الموجودات المخالفة على العدم المستتر المستلزم
لعدم مستمر من أفد القياس وهو قياس محض من غير جامع فكيف يجوز الاحتجاج بمثل هذا
التشبيه القاسق في مثل هذا الأصل العظيم ويجعل خلق رب العالمين مخلوقا له مثل كون العدم
علة لعدم وهل هذا إلا أفسد من قول الذين ذكر الله عنهم أفعال فكيف كانوا فيها هم والعاورون
وجنود إبليس أجعون فالواوهم فيها يمتصمون فانه ان كنا في ضلال بين اذن نسوكم
رب العالمين فاذا كان هذا حال من سوى يسه وبين بعض الموجودات فكيف بين سوى يسه
وبين العدم المحض

(قال الرازي) البرهان السابع واجب الوجود لذاته عتيم أن يكون أكثر من واحد فان
صفات واجب الوجود وهي تلك الأمور الاضافية والسلبية على رأى الحكماء والصفات
والاحوال والاحكام على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك ليس شيء منها واجب الثبوت باعتبارها
بل هي عايم بمكة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظر الى ذات واجب الوجود فثبت أن
التأثير لا يتوقف على سبق العدم وتقدمه فلئن قالوا تلك الصفات والاحكام ليست من قبيل
الافعال ونحن انما نوجب سبق العدم في الافعال فنقول ان مثل هذه المسائل العظيمة لا يمكن
التمويل بل في اعلى مجرد الالفاظ فهب ان لا يتقدمه العدم لا يسمي فعلا لكن ثبت ان ماهو
ممكن الثبوت لما هو موجودا ستاده الى مؤثر يكون دائم الثبوت مع الاثر واذا كان ذلك
معقولا لا يمكن دعوى الامتناع فيه في بعض المواضع المهم الا ان تمتع صاحب عن اطلاق لفظ
الفعل وذلك محال لا يعود الى فائدة عظيمة فقيل الجواب عن هذه الحجة من وجوه (أحدها)
أن قوله واجب الوجود لذاته عتيم أن يكون أكثر من واحد ان ربه عتيم أن يكون أكثر
من الله واحد أو رب واحد أو ثالث واحد أو معبود واحد أو حي واحد أو قويم واحد أو صمد
واحد أو قائم بنفسه واحد ونحو ذلك فهذا صحيح لكن لا يستلزم ذلك أن لا يكون له صفات من
لوازم ذاته عتيم تحقق ذاته بدونها أو أن لا يكون واجب الوجود هو تلك الذات المستلزمة لتلك
الصفات والمراد بكونه واجب الوجود أنه موجود بنفسه عتيم أن يكون له صفات من وجوه
ليس له فاعل ولا يسمي علة فاعلة التئة وعلى هذا اصفاته داخلية في سمي اسمه ليست بمكة
الثبوت فانها ليست بمكة يمكن أن توجد وعين أن تقدم ولا تقتضي فاعل يفعلها ولا علة
فاعلة بل هي من لوازم الذات التي هي بصفاتها اللازمة لها واجبة الوجود فدعوى المدعي أن
الصفات اللازمة بمكة الثبوت تسبق الوجود والعدم كدعواه أن الذات الملزومة تسبق الوجود
والعدم وان أراد بقوله ان واجب الوجود واحد أن واجب الوجود هو ذات مجردة عن صفات

بعض الناس امره بالخلق بالمركة
لكن يصرح بالتشبيه بها كيتصرع
المشتق للشوق وان كان لا شعور
له ولا قصد وجعلوا مدبراهما هذا
الاعتبار كافل ابن رشد ابن سينا
جعلوا موجبا فاذات لما سواه
وجعلوا ما سواه ممكنا (الوجه
الخامس) أن يقال غاية ما يدل
عليه السمع ان ادعى ان الله ليس
بجسم وهذه التي بسله كثير
من ثبت الصفات أو أكثرهم
وبنيته بعضهم وتوقف فيه
بعضهم وبفضل القول فيه بعضهم
ولم ينسج على تقدير تسليم التي
فنقول ليس في هذا التي ما يدل
على صحة مذهب أحد من نقاة
الصفات أو الاسماء بل ولا يدل
ذلك على تنزيه بعضها عن شيء من
النقص فان من نفي شيئا من
الصفات لكون اثباته تحسبا
وتشبيها بقوله المثلث قول فيما
أنه من الصفات والاسماء
كقولنا فيما أثبت من ذلك فان
تنازعنا في الصفات الخيرية أو العلو
أو الرتبة أو نحو ذلك وقاله هذا
يستلزم التحسب والتشبيه لانه
لا يعقل ماهو كذلك الاسم قال
له المثلث لا يعقل ماهو حية وعلمي
وقدره ومجمع وبصر وكلام وإرادة
الما هو جسم فاذا جاز أن تثبت
هذه الصفات وتقول الموصوف بها
ليس بجسم جازي مثل ما جازك
من اثبات تلك الصفات مع ان
الموصوف بها ليس بجسم فاذن جاز
أن يثبت معنى هذه الاسماء ليس
بجسم فان قاله هذمعان وتلك أبعاض قاله الرضا الغضب والحب والبغض معان والبدو الوجه وان
كان بعضا السمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بجسم فان جازك اثباتها مع انها ليست اعراضا ومحملها ليس بجسم جازي اذ

كان
كان بعضا السمع والبصر والكلام اعراض لا تقوم الا بجسم فان جازك اثباتها مع انها ليست اعراضا ومحملها ليس بجسم جازي اذ

هذمهم أنهم ليست بأشياء فان قال نافي الصفات ألا أثبت شيئا منها قاله أنت أجبت الأسئلة فقلت تقول هو حي علم قدير ولا تغفل
 حيا عليا قدرا واجبا وتقول أنه هو ليس بحسب قلنا فإذا ثبت شي (٧١) بهذه الاسماء ليس بحسب مع أن هذا ليس

معقولا لا مأثرا أن ثبت موصوفا
 بهذه الصفات وان كان هذاعبر
 معقول في فان قال المحدث أنا في
 الاسماء والصفات قبله امان
 تقربا بهذا العالم المشهود بفعله
 مصنوع له مانع فاعلمه أو تقول انه
 قديم أزلي واجب الوجود بنفسه
 غني عن الصانع فان قلت الاول
 فصاحبه ان قلت هو جسم فقلت
 فماتت غني عن الصانع وان قلت ليس بحسب
 فقد أثبت فاعلا صاعدا العالم
 ليس بحسب وهذا لا يغفل في
 الشاهد قلنا أثبت خالفنا فاعلا
 ليس بحسب وأنت لا تعرف فاعلا
 الاجسام كان لتأخذ أن يقول
 هو حي علم ليس بحسب وان كان
 لا يعرف حيا عليا الاجسام بل
 زعم أن ثبت له من الصفات
 والاسماء ما ينسب له وان قال المحدث
 بل هذا العالم المشهود قديم
 واجب بنفسه غني عن الصانع
 فقد أثبت واجبا بنفسه قد عايناه
 هو جسم حامل الأعراض فخير في
 الجهات تقويه الا كوان ونحوه
 الحوادث والحركات وله أعراض
 وأجزاء فكان ما ذكرته من إثبات
 جسم قديم فلهذا منسبه وهو
 أبدته ولم يتخذ ذلك الانكار
 الا بعد الخلق وتكذيب رسوله
 ومخالفة صريح المقول والضلال
 المبين الذي هو متبني ضلال
 الضالين ونظر الكافرين فقد تبين
 أن قول من نفي الصفات وإشاعتها
 لان إثباتها بحسب قول لا يمكن أحدا
 أن يستدل به بل ولا يستدل أحد

كان هذا متعابدا كعليه ولولا (الوجه الثاني) أن يقال دعوى الدين أن واجب
 الوجود هو الذات دون صفاتها وان صفاتها هي بمكة الوجود ان أرادوا واجب الوجود أن
 ذاته يتبع عدمه من غير فاعلمه فكلها متبع عدمه من غير فاعلمه وان أرادوا واجب
 الوجود أنه القائم بنفسه الذي لا يتغير على محل كان حقيقة هذا أن الصفات لا يدل على محل
 تقوم به بخلاف الذات لكن هذا لا يقتضي إثبات كنه الثبوت مفقود الى فاعل وان أراد
 بواجب الوجود ما لا يمكن عدمه ويمكن الوجود ما يمكن وجوده وعدمه فصاروا من الصفات
 لا يمكن عدمها كما يمكن عدم الذات فوجب الوجود يتناولها وان أرادوا واجب الوجود
 ما لا ملازمه لم يكن في الوجود شيء واجب الوجود لا سيما على قوله بأنه ملازم لفعله وان
 يكون واجب الوجود ومن تناقض هؤلاء من اتبعهم كما صاحب الكتب المضمون به صاحب
 المضمون الكبير أنهم يفسرون واجب الوجود بأنه ما لا يلزم غيره لنفسه أو تلك صفاته اللازمة
 له ويقولون ولولنا هذه صفات لازمة لم يكن واجب الوجود ثم يحلون الافلاك وغيرها لازمة
 له لا لأوابدا ويقولون ان ذلك لا ينافي كونه واجب الوجود فأي تناقض أعظم من هذا
 (الوجه الثالث) أن يقال الواحد المجرى عن جميع الصفات متبع الوجود كإلزام في غير هذا
 الموضع (١) ويمكن أن لا بد من ثبوت معان ثبوتية مثل كونه حيا وعلما وقادرا وأنه متبع أن
 يكون كل معنى هو الآخر أو أنه يكون تلك المعاني هي الذات وما كان متبع الوجود امتنع أن
 يكون واجب الوجود فإذا ما زعم أنه واجب الوجود فهو متبع فضلا عن أن يقال أنه فاعل
 لصفاته كما هو فاعل مخلوقاته وأنه مؤثر ومقتضى مستلزم مخلوقاته كالمؤثر ومقتضى ومستلزم
 لصفاته (الوجه الرابع) أن يقال قوله وهي تلك الأمور الانشائية السليسة على رأى الحكيم
 انما هو على رأى نفاذ الصفات منهم كرسطو واتباعه وأما أساطين الفلاسفة فهم يثبتون
 الصفات كما قد قلنا أو هو المهي غير هذا الموضع وكذلك كثير من أتباع المتأخرين كابي البركات
 وأمثاله وأيضاً فغاية الصفات بينهم كان مبتدأ أو مثاله متناقضون يصحون بين نفيها وإثباتها
 كما قد بسط الكلام عليهم في غير هذا الموضع فان كانوا يثبتونها لهم كالأشياء المتبين وان كانوا
 نفاً تقبل لهم أما السلب فعدم محض وأما الاشفاة مثل كونه فاعلا أو مبداً فأما أن تكون
 وجوداً أو عدماً فان كانت وجوداً لانها من مقولة أن يفعل وان يفعل وهذا القول من جهة
 الأجناس العالية العشرة التي هي أقسام الموجودات كانت الاشفاة التي يوصف بها وجوداً
 فكانت صفاته الاشفاة وجودية قائمة به وان كانت الاشفاة عدمية فمخالفات هي داخلية في
 السلب لجعل الاشفاة قسماً لا تاليس وجوداً ولا عدماً خاضاً وحينئذ فلا بد من ثبوت مقولة ثبوتية
 لم تكن ذاته مستلزمية لشي من الصفات الأمر عدمياً وأما الخلق فوات قائم الموجودات
 جواهر وأعراض ومعلوم أن اقتضاه الواجب وغير الواجب لعدم المحض ليس كإثباته
 للوجود وسواء في ذلك استلزاماً أو إيجاباً ولا أو غير ذلك فان وجود الشيء يستلزم عدمه
 ولا يقول عاقل أنه فاعل لعدمه وجود الشيء ينقض عدم نفسه ولا يقول عاقل أن وجوده
 هو الفاعل لعدمه فان عدمه هو وجوده وجوده واجب لا يكون شعراً ولا معلوماً وأيضاً
 فاعدم المحض امان لا يكون له علمه كما هو عديم المقلد وأما أن يقال عدمه مع عدمه
 (١) قوله ويمكن أنه لا بد كذا في الاصل ولا معنى لفظي يمكن فلفظه مكرراً التامع كتب مصححه

على تنزيه الرب عن شئ من النفاة بأن ذلك يستلزم التخصيص لا أنه لا بد أن يثبت شيئاً بانه فيما أثبتته تقريراً لا زم غيره فمضافاً وإذا كان
 اللازم في الموضعين واحداً وما أجاب هو به أمكن المانع أن يحجب منه لم يكن أن يثبت شيئاً ونفي شيئاً على هذا التقدير وإذا انتهى الى

التعطيل المحض كان ملازم من تجسيم الواجب بنفسه القديم أعظم من كل تجسيم تفاه فعل من مثل هذا الاستدلال على النقيض بما يستلزم التجسيم لا يسن ولا يفتي من جوع (٧٢) * وأما الجواب لاهل المقام الثاني وهم محققو النفاة الذين يقولون السمع لم

يدل على الانيات ولكن العقل دل على النقيض فبإيجابهم من وجوه (أحدها) أن يقال نحن في هذا المقام مقصودنا أن العقل لا يفتي بغيره يعلم صحة السمع لا يستلزم النقيض المناقض للسمع وقد تبين أن الانبياء لم يسعوا الناس بهذه الطريق المستلزمة للنقيض طريقه الاعراض وان الذين آمنوا بهم وعلموا صدقهم لم يعلموه بهذه الطريق وحديثنا فإذا قدر أن معقول كخالف السمع لم يكن هذا المعقول أصلا في السمع ولم يكن السمع ناقض للمعقول الذي عرف به صحته وهذا هو المطلوب وإذا قلتم نحن لا نعرف صحة السمع إلا بهذه الطريق أوقفنا لا نعرف السمع إلا بهذه الطريق فيلزم أن ما شهدنا ذلك على أنفسكم بما نعلم تعرفوا السمع إلا بهذه الطريق فقد شهدتم على أنفسكم بضللكم وجهلكم الطريق التي دعيت بها الانبياء بتابعهم وإذا كنتم لا تعرفون تلك الطرق فأنتم جهال بطرق الانبياء وبما ينوبها أثبات الصانع وأصديق ربه فلا يجوز لكم حينئذ أن تقولوا ان صدقهم لا يعرف إلا بالمعقول يناقض المعقول عنهم وأما إذا قلتم لا يمكن أن يعرف الله إلا بهذه الطريق فهذه شهادة تزور وتكذب بما لم يحيطوا بعلمه ونفى لا يمكنكم معرفته فن أن تعرفون أن جميع بني آدم من الانبياء وتابع الانبياء لا يمكنهم أن يعرفوا الله إلا بالانيات الاعراض وحدونها ولزومها

لجسم واستناع حوائث لا أول لها ونحو هذا الطريق وهل الاقدام على هذا النقيض الامن قول من هو أجهل الناس وأضلهم وأبعدهم عن معرفة طرق العلم وأدلتها والاسباب التي بها يعرف الناس ما لم يعرفوه وهذا النقيض فآله كثير من الجهمية هذا

وجوده ففعل على العدم عدما ولا يجعل العدم الممكن على وجوده فالحدم الواجب أولى أن لا يقتصر على علة وجوده فان العدم الواجب اللازم لا يتعدى واجب فلا يحتاج إلى علة وجوده فان العدم الواجب بتصفه المتع والممتع الذي يتع وجوده لا يقتصر على علة وجوده وعدم وجود الرب مجتمع لنفسه كأن وجود الرب واجب لنفسه فلا يكون علة (الوجه الخامس) قوله والصفات والاحكام والاحوال على اختلاف آراء المتكلمين في ذلك * فقال له اثبات الصفات لله هو مذهب جماهير الأمة سلفها وخلفها وهو مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين المتبعين وأهل السنة والجماعة وسائر طوائف أهل الكلام مع مثل الهشامية والكرامية والكلائية والاشعرية وغيرهم وانما باز عن ذلك الجهمية وهم عند سلف الأمة وأئمتها وجامعاتهم أن يعدد الناس عن الايمان بالله ورسوله وواقفهم المعتزلة ونحوهم من هم عند الأمة مشهورون بالابتداع وأما الاحكام فهي الحكم التي الله بها هي عالم قادر وهذا هو الخبر عنه بذلك وهذا أنه المعتزلة كلهم مع سائر المثبتة ولكن غلاة الجهمية ينفون أسماءهم ويعملونها بغيرها فيصنعون الخبر عنه كذلك وهو لا لهم من النفاة وعلى قولهم فالذات لم تنقض شيئا لأن كلام الخبرين وحكمهم أمر قائم بهم ليس قائما بذات الرب تعالى وأما من لم يثبت الاحكام ~~ككاتب هاشم~~ وانابعه هؤلاء يقولون هي لا معدومة ولا موجودة فلا يجعل ذلك كالموجودات باني الكلام على مثبتة الصفات الذين يقولون صفاته قائمة بوجوده وبخلافه موجودة بانيه عنه فهو لا عندهم صفاته واجبة الثبوت يتع عليها العدم لا يقال انها يمكن أن تكون موجودة ويمكن أن تكون معدومة كما يقال مثل ذلك في الممكنات التي أبدعها ولا يقولون ان الصفات لها ذات ثابتة غير وجودها وتلك الذات تقبل الوجود والعدم كما يقبل ذلك من يقوله في الممكنات المفغولة فحين أن نحيل صفاته بخلافه في غاية الفساد على قول كل طائفة (الوجه السادس) قوله ليس شيء منها واجب الثبوت باعتبار بل هي بما هي ممكنة الثبوت في نفسها واجبة الثبوت نظرا إلى الذات واجب الوجود كلام ممنوع بل باطل بل الصفات ملازمة لذات لا يمكن وجود الذات بدون صفاتها اللازمة ولا وجود الصفات اللازمة بدون الذات وكل منهما لازم الآخر ملازمة وهو عبارة قول من يقول الصفات واجبة الوجود دون الذات لكن الذات واجبة نظرا إلى وجوب الصفات سواء فسر وأوجب الوجود بالوجود بنفسه أو بما لا يقبل العدم وأعمالها فعله ولا علة فاعله لا ونحو ذلك وانما يقتضي أن أفسر الواجب بالقائم بنفسه والممكن بالقائم بتغيره ومعلوم أن تفسيره بذلك باطل ووضع محض وغايتة منازعة لفظية لا فائدة فيها (الوجه السابع) قوله ثبت أن التأثير لا يتوقف على سبق العدم فيقال هذا انما يصح اذا كانت الذات المستلزمة لصفاتها هي المؤثر في الصفات وحينئذ فلفظ التأثير أنريد به الاستزام فكلاهما مؤثر في الآخر إذ هو مستلزم له فليز أن يكون كل منهما واجبا بنفسه لا ~~بأن يكون~~ وهو باطل وان أراد بلفظ التأثير أن أحدهما أبداع الآخر أو فعله أو جعله موجودا ونحو ذلك مما يعقل في ابداع المصنوعات فهذه باطل فان عاقلنا يقول ان الموصوف أبداع صفاته اللازمة ولا خلقها ولا صنعها ولا فعلها ولا جعلها موجودا ولا نخلقها ولا يصنعها ولا يفعلها ولا يجعلها

والعقلاء ومن اتبعهم وهذه هي (الوجه الثاني) أن قال لهم بل صدق الرسول يعلم طرق متعددة لانتصاح إلى هذا التي كأقرنك جهورا لتفارق حتى أن مسئلة حدوث العالم اعترف بها (٧٣) أكبر الظلم من المسلمين وغير المسلمين حتى

ان موسى بن ميمون صاحب دلائل الحائرين وهو في اليهود كافي حامد الغزالي في المسلمين عرج الأقوال النبوية بالأقوال الفلسفية وتأولها عليها حتى الرأزي وغيره من أعيان النظار اعترفوا بأن العلم بحدوث العالم لا يتوقف على الأدلة العقلية بل يمكن معرفة صدق الرسول قبل العلم بهذه المسئلة ثم يعلم حدوث العالم بالسمع فهو لا اعترفوا بإمكان كونها مجمعة فضلا عن وجوب كونها عقلية فضلا عن كونها أصلا للسمع فضلا عن كونها أصلا للسمع سواها وإضافه اعترفوا بحجة النظر بطرق متعددة لا يتوقف ثبوتها على نبي الخاتم ولا نبي الصفات (الوجه الثالث) إذا كانت الرسل والأبياء قد اتبعهم أم لا يخصي عددهم الله من غير أن يعتقدوا على هذه الطريق وهم يخبرون أنهم علو اصدق الرسول بقضا لا ريب فيه وظهر منهم من أدوا لهم وأفعالهم ما يدل على أنهم عالمون بصدق الرسول متفقون لذلك لا يرتابون فيه وهم عدد كثير أصناف أضغاف ضعف نبي فواتر قدوة لهم أنهم يمتدحوا ويؤملوا على هذا الخبر رأسي يخبرونه عن أنفسهم علم قطعا أنه حصل لهم علم يقيني بصدق الرسول من غير هذه الطريقة المستزمنة لثبوت نبي من صفات (وجه رابع) أن نبي قد ذهبنه أنقول الخائفة لنصر لا يبيد وفساد طرقها

هذا المعنى بل ما يحدث في الحى من الاعراض والصفات بقدر اختياره مثل العصاة والمرضى والكبر ونحو ذلك لا يقول عاقل انه فصل ذلك أو بدعه أو وضعه فكيف عما يكون من الصفات لازمة له كجسمته ولو أزمها وكذلك لا يقول عاقل هذا في غير الحى مثل الجمادات والنبات وغيرهما من الاجسام لا يقول عاقل ان شيئا من ذلك فعل قدره الا بزمه فعل بحيزه وغير ذلك من صفاته اللازمة بل العقلاء كلهم المثنون بالافعال الطبيعية والارادية والذين لا يثبتون الا الارادية ليس فهم من يجعل ما يزم من صفاته مفعولا لها لا بالارادة ولا بالطبع بل يفرقون بين آثارها الصادرة عنها التي هي أفعال لها ومفعولات وبين صفاتها اللازمة لها وغير اللازمة وقد يكون لذات تأثير في حصول بعض صفاتها العارضة فضاف ذلك الى فعلها لحصول ذلك به كحصول العلم بالنظر والاستدلال وحصول الشجع والري بالاكل والشرب بخلاف اللازمة وما يحصل بدون قدرتها وفعلها واختيارها فان هذا لا يقول عاقل انها مؤثرة فيه وأنه من أثرها بل يقول انه لازم لها وصفاتها وهي مستزمنة له وموصوفة به وقد يقول ان ذلك مقوم لها ويتم لها ونحو ذلك وهم يسلون أن فاعل الشيء هو فاعل صفاته اللازمة لا متاع فعل الشيء بدون صفاته اللازمة وأيضا فان مع مجرد هاعن الصفات يتبع أن تكون مؤثرة في شيء فاضلا عن أن تكون مؤثرة في صفات نفسها فان شرط كونها مؤثرة أن تكون سببا علة فلو كانت هي المؤثرة في كونها سببا علة قادر لتلك مؤثرة بدون اقصافها بهذه الصفات وهذا مما يعلم امتناعه بصريح العقل بل صفاتها اللازمة لها أو كل من كل موجود فلذا امتنع أن يؤثر في شيء من الموجودات بذات مجردة عن هذه الصفات فكيف يؤثر في هذه الصفات بمجرد هذه الذات فثبت أنه ليس ههنا تأثير بوجه من الوجوه في صفاتها إلا أن يسمى المسمى الاستزام تأثيرا كما تقدم وحيدش نقاله مثل هذه المسائل العقلية لا يمكن التموليل فيها على مجرد اللفاظ فان تسميتها بالاستزام الذات المتضمنة بصفاتها اللازمة لها تأثيرا لاوجب أن يجعل هذا كبداعها لمخلوقاتها فهو أنك سميت كل استزام تأثيرا لكن دعوا لبعدها ان المخلوق المفعول ملازم لخالفه وفاعله مما يعلم قتاده سببية العقل كما اتفق على ذلك جماهير العقلاء من الاولين والآخرين وأنت لا تعرف هذا في شيء من الموجودات لا يعرف قطعي أشيع شأ وهو مقارن له بحيث يكونان متقارنين في الزمان لم يسبق أحدهما الآخر بل من المعلوم بصريح العقل أن التأثير الذي هو ابداء الشيء وخلقه وجعله موجودا لا يكون الا بعد عدمه والاداء الموجود الا في الشيء بل موجودا لا يقتصر قط الى سببه حاكم يجعله موجودا ولا يكون ممكنا بقبل الوجود والعدم بل لما وجب قدمه امتنع عدمه فلا يمكن أن يقبل لعدم (الوجه الثامن) ان نسبة تأثير الرب في مخلوقاته فعلا وصنعا وابداعا وابداءا وخلقا وبدأ وأمثال ذلك من الصلوات وهما أو اثر عن الانبياء ومما اتفق عليه جماهير العقلاء وذلك من الصلوات التي تندادها الخاصة والعامه تداول كثيرا ومثل هذه الصلوات لا يجوز أن يكون معاصها المراد بها أو الأولى وضعت له كالافهمه الخاصة وذلك يستلزم أن لا يكون جواهر الناس يفهم بعضهم عن بعض ما يتوهمه بكلامهم ومعلوم أن المقصود من الكلام ان يفهم وأيضا لو كان المراد بها غير المعهوم منها لكان الخطاب بها تليسا أو سببا أو اضلالا وأيضا لو فقدت آثارها وادوا

(١٠ - منهاج اول) التي جعلنا لها صهاريج من فضة كاسيات انشاء الله (الوجه التاسع) أن بين أن الالهة العقلية العينة التي لا ريب فيها بل العلوم الغريبة غسورية توافق ما أخبر به الرسل لا تخالفون الادلة العقلية الصحيحة

جميعه واقفه تسمع لا تخالف شيامن السمع وهذا والله الحسنة اعتبر به فيمذا كرمامة الطوائف فوجدت كل طائفة من طوائف
النظار أهل العقليات لا يذكر أحد منهم (٧٤) في مسئلة تادليلها صهيحاً يخالف ما أخبر به الرسل بل وافقه حتى الفلاسفة

انفائين يقدم العالم كلارسطو
وأنا بعه مايد كرونه من دليل
صحيح عقلي فانه لا يخالف ما أخبر
به الرسل بل وافقه وكذلك سائر
طوائف النظار من أهل التي
والاثبات لا يكررون دليله عقلياً
في مسئلة الأول الصريح منه موافق
لا يخالف وهذا بغيره أن المقبول
الصريح ليس مخالفاً لآخره لا بناء
على وجه التخصيص كانه كذا من
شاء الله في موضعه وبين أن من
خالف الاتية فلس ليس عقل
ولا سمع كما أخبر الله عنهم بقوله
تعالى كلما أتني فيها فوج سألهم
خيرتها ألبأتكم نذير قالوا بلى
قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا
ما نزل الله من شيء ان أنتم الا في
مضلال كبير قالوا لو كنا نسمع
أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير
فاعتزوا بنبيهم فسحقاً لأصحاب
السعير ثم نكر وجوهاً آخر
لسان فساد هذا الأصل الذي
يتوصل به أهل الإلحاد إلى رمتاقه
الله ورسوله فنقول (الوجه
الرابع) أن يقال العقل لما كان
يكون عالماً بصدق الرسول وثبوت
ما أخبر به في نفس الامر وإلما كان
لا يكون عالماً بذات فان لم يكن عالماً
امتنع المعارض عنده اذا كان
المعقول معلوماً لان المعارض
لا يعارضه المجهول وان لم يكن
المعقول معلوماً لم يعارض
مجهولاً وان كان عالماً بصدق
الرسول امتنع مع هذا أن لا يعلم
ثبوت ما أخبر به في نفس الامر

بما خالف المفهوم لكان ذلك مما يعرفه خواصهم ومن العلوم بالاضطرار ان خواص
الصحابه وعوامهم ~~كانوا~~ يقولون ان الله تعالى خالق كل شيء ولم يخلق الله خلق السموات
والارض في ستة أيام وانه خلق السموات والارض وما بينهما ما خدنت هذه الخلق في بعد ان
لم تكن واذا كان كذلك حصل لتعلم عباد الانبياء وجهاً لغير هذه العبارات ومستندنا
لذلك أن من قصد به غير هذا المعنى لم يكن موافقاً للعقلي المراد بهما فلما ادعى أن مرادهم هو
مرادهم في كونها ملازمة قارب ألا وابد اعلم أنه كتب على الانبياء بسايرها العقلاء كذا بصريحاً
كما يستعون به في لفظ الاحداث فان الاحداث معناه معقول عند الخاصة والعامة وهو
بما أثر اعتقادي الفئات كلها وهو لا يجعلوا لهم ومضامبتهم فاقوالا الحدوث يقال على وجهين
أحدهما زمانى ومعناه حصول الشيء بعد ان لم يكن له وجود في زمان سابق والثاني ان لا يكون
الشيء مستنداً الى ذاته بل الى غيره سواء كان ذلك الاستناد بخصوص زمان معين أو كان مستمراً في
كل الزمان قالوا وهذا هو الحدوث الذاتي وكذلك القدم قسروا بهذين المعنيين وجعلوا القدم
بأحد معنييه معناه معنى الجواب قالوا والدليل على اثبات الحدوث الذاتي أن كل شيء لذاته فانه
يستحق العدم ومن غيره يستحق الوجود وما بالذات أقدم مما بالغير فالعدم في حقه أقدم من
الوجود تقدم بالذات فيكون محدثاً لحدوثه بالذات وقد أورد عليهم الرازي سؤالاً وهو أنه لا يجوز
أن يقال الممكن يستحق العدم من ذاته فانه لو استحق العدم من ذاته لكان مستحقاً لحدوثه بالذات
بصدق عليه أنه ليس من حيث هو موجود ولا يصدق عليه انه من حيث هو ليس موجوداً والفرق
بين الاعتبارين معروف بل كإن الممكن يستحق الوجود من وجوده فانه يستحق العدم من
عدمه فانه اذا كان استحقاقه الوجود والعدم من الغير لم يكن واحداً من حيث مقتضيات الماهية
لم يكن لاحدهما تقدم على الآخر فلماذا لا يكون لعدمه تقدم ذاتي على وجوده (قال) ولعل المراد
من هذه الجملة هو أن الممكن يستحق من ذاته الاستحقاقية الوجود والعدم وهذه الاستحقاقية
وصف دعى سابق على الاستحقاقية لحدوث الذات من هذا الوجه فقال هذا السؤال
سؤال صحيح بين بطلان قولهم مع ما سألهم من المقدمات الباطلة فان هذا الكلام يبنى على أن
المعنى في أنظار ذات تقبل الوجود والعدم غير الوجود الثابت في الخارج وهذا باطل ومبني
أيضاً على أن عدم الممكن لا يملك بعدمه وهو باطل وأما الاعتذار بان المراد أنه لا يستحق من
ذاته وجوداً وعدماً فقال اذا قدر أن هذا هو المراد لم يكن مستحقاً لعدم محال فان نفسه لم
تفرض وجوده ولا عدمه ولكن غيره اقتضى وجوده ولم يقض عدمه فبقي العدم لم يحصل من
نفسه ولا من موجود آخر بخلاف الوجود فلا يكون عدمه سابقاً لوجوده محال وقوله
اللازمة ثمانية وصف دعى جوابه أن هذا العدمى هو عدم النقيضين جميعاً الوجود والعدم
ليس هو عدم الوجود فقط والنقيضان لا يرتفعان كالأجتماع فنتج أن يقال ان (٢) ارتفاع
النقيضين جميعاً سابق لوجوده وان أريد أنه ليس واحداً من النقيضين منه فهذا حق وليس فيه
سبق أحدهما للآخر هو يقولون عدمه سابق لوجوده مع أنه موجود دائماً فعلى أنهم مع قولهم
إن الممكن قديم أرزى بفتح أن يكون هناك عدم يسبق وجوده فوجه من الوجوه وانما كلامهم جمع
بين النقيضين في هذا أو أمثاله فان مثل هذا التناقض كثير في كلامهم ولكن الامكان الذي أثبت

غايته أن يقول هذا المخبّر به والكلام ليس هو فيما لم يخبر به بل اذا علم أن الرسول أخبر بكذا فهل يمكنه مع علمه
بصدقه فيما أخبر وعلمه أنه أخبر بكذا أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت الخبر أم يكون علمه بثبوت مخبره لازماً له انما مضروباً كما يلزم سائر

العلوم والمواضع وبالقدماها وإذا كان كذلك فاذ قيل في مثل هذا الاعتدلتين ما علم أنه أخير به لأن هذا الاعتدال يتأني ما علمت به أنه صادق كان حقيقة الكلام لا تصدق في هذا الخبران (٧٥) تصديقه يستلزم عدم تصديقه ويقول بعدم

تصديقه فيه هو عين اللازم المحذور

فإذا قيل لا تصدقه لئلا يلزم أن

لا تصدقه كان كأول كذب لئلا

يلزم أن تكذبه فيكون التمس عنه

هو الخوف المحذور من فعل التمس

عنه والمأمور به هو المحذور من ترك

المأمور به فيكون واقعا في التمس

عنه سواء أطاع أو عصى ويكون

تاركاً للمأمور سواء أطاع أو عصى

ويكون وقوعه في الخوف المحذور

على تقدير الصانع لهذا الأمر

التمس منه بتكذيب ما ينهى أن

الرسول أخبره أهل وأسبقته

على تقدير المعصية والتمس عنه

على هذا التقدير هو التصديق

والمأمور به هو التكذيب ويحذر

فلا يجوز التمس عنه سواء كان

محذورا أو لم يكن فإنه إن لم

يكن محذورا لم يحزن أن ينهى عنه

وإن كان محذورا فلا ينمنه على

التقديرين فلا فائدة في التمس عنه

بل إذا كان عدم التصديق هو

المحذور كان طلبه ابتداء أقبح من

طلب غيره لئلا يفنى أنه فإن من

أمر بالزنا كان أمره بأقبح من أن

يأمره بالخلوة القضية إلى الزنا

فهكذا حال من أمر أناس أن

لا يسبقوا الرسول فسيأعلوا أنه

أخبر به بعد علمهم أنه رسول الله

لئلا يفنى تصديقهم أنه عدم

تصديقهم بل إذا قيل لا تصدقه

في هذا كان هذا أمرا نهيا

يتقاضى ما به صدقه فكان أمرا

له بما وجب أن لا يسبق بشئ من

خبره فله تمس جواز كذبه وأعطاه

جهور العقلاء أو تبينه قديما وهم أرسلوا وأتباعه هو ما كان أن يوجد الشيء وأن يعدم وهذا
الامكان مسبق لعدم سبقها فإن كان يمكن محذور كان بعد أن لم يكن وبسط هذه الأمور
له موضع آخر والمقصود هنا أنهم أقصدوا الأداة البعيدة عما أخذوا فيها من القرطعة وتعرف
الكلام عن مواضعه كما أقصدوا الأداة العقلية بما أدخلوا فيها من السفه وقلب الحقائق
المعقولة عما هي عليه وتفسير فطر الله التي فطر الناس عليها ولهذا يستعملون الالفاظ المجردة
والمتشابهة لأنها أدخلت في التليس والتبوه مثل لفظ التأثير والاستدلال قوله أثبت ما هو يمكن
الثبوت لما هو يجوز استناده إلى المؤثر يكون دائم الثبوت مع الائن والمراد في الأصل الذي
قاسوا عليه على قولهم أنه عدم لازم لوجوده في الفرع أنه مبدع لم يدع ويخلق فالحق فإن هذا
الاستناد من هذا الاستدلال فإن هذا التأسيس هذا التأثير (الوجه التسلسل) أن يقال حقيقة هذه
الجهة هي قياس مجرد بتبسيط مجرد خال عن الجامع فإن الذي يدعى أنه لا يشترط في فعل الرب أن
يكون بعدم عدم كان صفاته لازمة له بل لا يسبق عدم وصاغ ذلك بقياس شمول بقوله أن التأثير
لا يشترط فيه سبق عدم فيقال له لا نسلم أن بينهما قدر مشترك كما يدل عليه ما ذكرناه من
الغض بل لا نسلم أن بينهما قدر مشترك كليهما بل القدر المشترك الذي بينهما يتناول كل لازم
لكل لازم فيلزمه أن يجعل كل لازم فعل لازم له وإن سلمنا أن بينهما قدر مشترك كافلا نسلم
أنه مناط الحكم في الأصل حتى يقع به الفرع وإن ادعى ذلك دعوى كلية وصاغه بقياس
شمول قبله الدعوى الكلية لا تثبت بالمثل الجزئي فبأن ما ذكرناه في الأصل أحد أفراد
هذه القضية الكلية فقلت أن سأزعم أنها كذلك غايته أن ترجع إلى قياس التمثل ولا جهة
معد على صفته هنا ثم بعد هذا ذكره في الفرق الكثيرة المؤثرة وهذا الوجه ينفع في
الجواب من وجوه متعددة

(قال الرازي) البرهان الثامن لوازم الماهية معاملة لها وهي غير متأخر عنها زمانا فإن كون
الثلث مساوي للواحد والثلاثين ليس إلا لأنه مثلث وهذا الاقتضاء من لوازم التمثل بل يزداد بقول
أن الأسباب بمقارنة لمبدأ التمثل الحراق يكون مقارنا للاقتضاء والالتم عقسوه المزاج أو
تفرق الأنصال بل يذكريا لا يبايعون فيه ليكون أقرب إلى الفرض وهو كون العلم على
للعلية والقدرة للقدرة عند من يقول به وكل ذلك وجد مقارنا لا نراه غير متقدم عليها فعلمنا
أن مقارنة الأثر والمؤثر في الزمان لا تبطل لجهة الاستدلال والجهة

والجواب أن يقال أن أريدنا ماهيات ما هو موجود في الخارج مثل التلثات الموجودة فصفا
تلك اللازمة لها ليست صادرة عنها بل الناعل للآزم هو انفعال الصفة اللازمة له فالتامع ويتبع
فعله لاحد ما بدون الآخر ومن قال أن الموصوف على لازمه فإن أراها لعل أنه مزموم فوجه
له فيه وأن أراد أنه فاعل أو مبدع أو علة فاعله أقوى معلوم الفساد ببدية العزل فإن الصفات
التامة بالموصوف اللازمة له تخالفه بغيرها من فصل الموصوف فله يتبع فعله بالموصوف بدون فعله
الصفة اللازمة له وأن أريدنا ماهية ما يقتضي لاهن فثبت صورته والكلام فيها كالكلام في
الخارجية فالفاعل للآزم هو انفعال لازمه يمكن المزموم علة فاعله لازم وقولهم هذا الاقتضاء
من لوازم التلثات أرادوا بالاقضاء والتعليل الاستزمام فهو حق ولا جهة فيه وأن أرادوا أنه علة

في خبر جواز ذلك في غيره ولهذا آل الأمر عن بطلان هذا الضرب إلى أنهم لا يستفيدون من جهة الرسول شيئا من الأمور الخفية المتعلقة
بصفات الله تعالى وأفعاله وباليوم الآخر عند بعثهم لا عتة لهم إن هذا فها ما يرد بتكذيب أو تأويل ولا يلزم وليس لهم قانون

يرجعون اليه في هذا من جهة الرسالة بل هذا يقول ما أثبت عقلنا ثابتة والافلا وهذا يقول ما أثبت كسفلنا ثابتة والافلا فصار وجود الرسول صلى الله عليه وسلم عندهم (٧٦) في المطلب الالهيه وعلم الربوبيه بل وجوده على قولهم أضر من عدمه

لأنهم لم يستقدوا من جهة شيئا واحتساجوا إلى أن يدفعوا ما جاءه إما بتكذيب وإما بتقويض وإما بتأويل وقد بسط هذا في غير هذا الموضع فإن قالوا لا يتصور أن يعلم أنه أخبر بما يتناقض العقل فله من عن ذلك وهو ممتنع عليه قبل لهم فهذا إقرار منكم بامتناع معارضة الدليل العقلي للسمع فإن قالوا انما أردنا معارضة ما نظن أنه دليل وليس دليل أصلا ويكون دليلا ظاهرا لتسرق الظن التي بعض مقدماته إما في الاسناد وإما في المتن كما كان كذب الخبر وأخطه وكامكان احتمال اللفظ لمعتين فصاعدا قيل إذا فرمت الدليل السعي عما ليس بدليل في نفس الامر بل اعتقاد دلالة له ل أو عما يظن أنه دليل وليس بدليل يمكن أن يضر الدليل العقلي المعارض للسمع عما ليس بدليل في نفس الامر بل اعتقاد دلالة له ل جهل أو عما يظن أنه دليل وليس دليل وحسنه فقل هذا وإن سماه أصحها برأيه عقلية أو فواقع عقلية وهو ليس بدليل في نفس الامر أو دلالة ظنية إذا عارض ما هو دليل سعي يتحقق أن يسمى دليلا لأصحة مقدماته وكونها معلومة وجب تقديم الدليل السعي عليه بالضرورة وثائق العقلا فقد تبين أنهم بما هي شئ فسر واجس الدليل الذي بجوهه يمكن تفسير الجس الآخر بتقدير وجه كما رجحوه وهذا أنهم وضعا وضعا

فاعله فهذا معلوم الفساد وأما الأسباب والسببات الموجودة في الخارج كما في سوء المزاج والافق التي سلم أن زمانها واحد والمستلن أن أنفسهم قد لا وافق مجتمه أن وجود الالم عقب سوء المزاج وما هو جدي عقب الشئ يكون وجوده بعده لكن غايته أن يكون بلا فصل لكن لا يكون معه في الزمان فإن ما مع الشئ في الزمان لا يقال أنه انما هو جدي عقبه وهكذا القول في كل الأسباب لاسلم أن زمان وجودها كلها هو زمان وجود المصبت بل لا بد من حصول تقدم زمانه وكذلك الكسر والانتكسار والاحراق والاحتراق فإن الكسر هو فعل الكاسر الذي يقوم به مثل الحركة القائمة بالانسان والانتكسار هو التفرق الحاصل بالكمسور وذلك يحصل بحركة في زمان ومعلوم أن زمان تلك الحركة قبل زمان هذا لكن قد يتصل الزمان بالزمان والمتصل يقال أنه معه لكن فرق بين ما يكون زمانها واحدا وما يكون زمانها متعاقبا ومن الأسباب ما يقتضي مسببه شيئا فشيئا فلا كل السبب كل مسببه مثل الالكل والشرب مع الشبع والري والسكر فكلما حصل بعض الالكل حصل جزء من الشبع لا يحصل المسبب الا بعد حصول السبب لأمه وهذا قول جامد اير العقل من أهل الكلام والفقه والفلسفة وغيرهم يقولون بأن المسبب يحصل عقب السبب ولهذا كان أئمة الفقهاء وجهيهم على أنه إذا قال إذا مات أني فانت حرا وطالق أو غيرهما أنه انما يحصل المسبب عقب الموت لأمع الموت وشذبهض المتأخرين فكل حصول الجزاء مع السبب وقال أن هذا اعتزلة العلم مع المعلول وأن المعلول يحصل زمن العلة ولغة العلة مجمل برأيه المؤثر في الوجود وراية الملزوم فلا يعرف في الوجود مؤثر في وجوده ومقارنه في الزمان من كل وجه بل لا بد أن يتقدم عليه زمانا لا بد أن يحصل وجوده بعد عدمه ولهذا جعل الفلاسفة العدم من جهة المبادئ كما قد كرنا كلامهم ومما عاينوه حصول الصوت مع الحركة كالظن مع التفرع وأن المسبب هنا مع السبب وهذا أيضا ممنوع فإن وجود الحركة التي هي سبب الصوت يتقدم وجود الصوت وإن كان وجود الصوت متصلا بوجود الحركة لا يتفصل عنه لكن المقصود أنه لا يكون الابعده وليس أول زمن الحركة يكون أول زمن الصوت بل لا بد من وجود الحركة والصوت بعقبها ولهذا يعطف المسبب على السبب بحرف الفاء الدالة على التعقيب فيقال كسره فانكسر وقطعته فانقطع ويقال ضربته بالسيف فمات أو فقتله وأكل فشبع وشرب فروي أو كل حتى شبع وشرب حتى روي ونحو ذلك فانكسر والقطع فعل يقوم بالفعل مثل أن يضرب بيده أو بالة معه فإنا وصل إلى الالوانتكسر وانقطع فاحدهما يعقب الآخر لا يكون أول زمان هذا أول زمان هذا ولا آخر زمان هذا آخر زمان هذا بل يتقدم زمان السبب يتأخر زمان المسبب ولهذا تنازع الناس في المسبب المتولد عن فعل الانسان فقالت طائفة هو فعله وقالت طائفة هو فعل الرب وقالت طائفة بل الانسان مشارك في فعله وهو حاصل بفعله وسبب آخر مثل خروج السهم من القوس ومثل حصول الشبع والري بالالكل والشرب ولولا تقدم السبب على المسبب لم يحصل هذا النزاع فإن السبب حاصل في العبد في محل قدرته وحركته والمسبب حاصل في غير محل قدرته وحركته ومن هذا الباب حركة الكرم مع حركة البوحررة آخر الجبل مع حركة آله وظاهره كثيرة فعلم أنهم لم يجدوا في الوجود مفعولا يكون زمانه زمان فاعله لا تأخر

فأد حيث قدموا لما لا يمتحن التقديم لاعتقلا ولا سمعا وتبين بذلك أن تقديم الجنس على الجنس أصلا باطل بل الواجب أن ينظر في عين الدليلين المتعارضين فيقدم ما هو القطعي منهما والراجح أن كانا ظنيين سواء كان هو السعي أو العقلي

ويطلب هذا الأصل القامد الذي هو ضرورة الى الالحاد (الوجه الخامس) أنه اذا علم صحة السمع وأن ما أخبره الرسول فهو حق فطمان
يعلم أنه أخبر بعمل النزاع أو بظن أنه أخبره أو لا يعلم ولا يظن فان علم أنه أخبره (٧٧) استمع ان يكون في العقل ما يناقض ما يقوله السمع

أصلاً لا مع الاتصال ولا مع الانفصال كما يدعيه في فعل رب العالمين خالق كل شيء ومليكه من أن
السموات تزل مع مقارنته في الزمان زمان وجوده هو زمان وجوده لا يجوز أن يتقدم عليها
شي من الزمان البتة وأما ما ذكر من كون العلم علة للعالية فهذا أولاً قول مستقيم الأحوال
كالقاضين أبي بكر وأبي علي وقيلهما مآلها ثم وجهوا التخل يقولون ان العلم هو العلية
وهذا هو الصواب وعلى قول أولئك فلا يقولون ان العلم هـنا علة ماعلة لا بآثاره ولا بغيره
فذلك بل المعلول عندهم لا يوصف بالوجود فقط ومعنى العلة عندهم الاستلزام وهذا النزاع فيه
(قال الرازي) البرهان التاسع هو ان الشيء حال اعتبار وجوده من حيث هو موجود واجب
الوجود لا يستلزم عدمه مع وجوده وكذلك هو في حال عدمه واجب العلم لا يستلزم كونه موجوداً
معدوماً والحدوث عبارة عن ترتب هاتين الحالتين فإذا كانت الماهية في كلتا الصفتين على
كلتا الصفتين واجبة فالماهية من حيث هي واحدة غير مفترقة الى مؤثر فان الواجب من حيث
هو واجب ينتج استناده الى المؤثر فان الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة فان لم تعتبر
الماهية من حيث هي لم يرتفع الوجود أي وجوب الوجود في ذاته وجوب العلم في ذاته
وهو بهذا الاعتبار يحتاج الى المؤثر فعلمنا أن الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة
وأنما المطلوب هو الالتماس

والجواب أن في هذه النجدة مغالطات متعددة وجوبها من وجوب (أحدها) ان يقال هـ أبه في
حال وجوده واجب الوجود لكنه واجب الوجود بغيره وذلك لا يناقض كونه مفترقاً الى الفاعل
مفعولاً به محدثاً بعد أن لم يكن وإذا لم يكن هذا الوجوب مانعاً ما يستلزم افتقاره الى الفاعل لم
يتمتع كونه مفترقاً الى الفاعل مع هذا الوجوب (الثاني) ان قوله بالحدوث عبارة عن ترتب هاتين
الحالتين يقال به الحدوث يتضمن هاتين الحالتين وهو يتضمن مع ذلك أنه وجد بفاعل أو بعده هو
مفترقاً اليه لا يوجد جديداً بغيره بعد أن لم يكن موجوداً فالحدوث يتضمن هذا المعنى أو
يستلزمه وإذا كان الحدوث يتضمن الحاجة الى الفاعل أو يستلزم الحاجة الى الفاعل لم يجوز أن
يقال هو مانع عن الحاجة فان الشيء لا يمنع لازمه وأنما يمنع ضده (الثالث) قوله الواجب من
حيث هو واجب ينتج استناده الى المؤثر مجموع بل الواجب بنفسه هو الذي ينتج استناده الى
المؤثر وأما الواجب بغيره فلا ينتج استناده الى المؤثر بل نفس كونه واجباً بغيره يتضمن استناده الى
المؤثر ويستلزم ذلك فكيف يقال ان الواجب بغيره ينتج الاستناد الى الغير وإن قال آتياً
الواجب من حيث هو واجب مع قطع النظر عن كونه واجباً بنفسه أو بغيره قبله فيس في الخارج
الواجب بنفسه أو بغيره وإذا أخذ مطلقاً عن التقيد فهو أمر يفد في الأذهان لا وجدي
الاعيان ثم قال لا نسأل ان الواجب اذا أخذ مطلقاً ينتج استناده الى المؤثر بل الواجب اذا أخذ
مطلقاً لا يستلزم المؤثر ولا يفتي المؤثر فان من الواجب ما يستلزم مؤثر وهو الواجب بغيره ومنه
ما يفتيه وهو الواجب بنفسه وصار هذا كالقول أن أخذ مجرد الاستلزام لا يفتي ولا يفتيه
والحيوان اذا أخذ مجرد الاستلزام لا يفتي ولا يفتيه وكذلك ما يفتي في العادة التي تحرى بحري
الاجناس اذا أخذت مع قطع النظر عن بعض أنواعها تجعل مستلزمة لتلك ولا مانعاً منه
(الرابع) أن قول القائل الحدوث من حيث هو حدوث مانع عن الحاجة في المؤثر بما يفد

على نولي عند التعارض قدح في الأصل الذي علمت أنه مقت قاله المستفي أثبت لما ثبت ثم تمت ودبت على ذلك ثبتت
وجوب تقليده دون تقليد كماله به دليلك وموافق في هذا العلم المعين لا يستلزم أني أو فتى في العلم أعيان المسائل وخطوط

فما خالفت فيه المقتضى هو العلم مثل الاستدلال في علمك بأنه مقتضى وأنت إذا علمت أنه مقتضى بالاجتهاد واستدلال ثم خالفت به بالاجتهاد واستدلال (١) كنت مخطئاً في الاجتهاد (٧٨) والاستدلال الذي به علمت أنه عالم مقتضى يجب عليك تقليده هذا مع علمه بأن

بديهية العقل والعلم بقسا ذلك أظهر من العلم بقسا قول من يقول الامكان من حيث هو امكان مانع عن الحاجة الى المؤثر قل علم الناس بأن ما حدث بعد أن لم يكن لابد له من محدث أظهر وأبين من علمهم بأن ما قبل الوجود والعدم لابد له من مرجع فإذا كانت الحاجة النافعة لهذا سوفسطائية قلت أولى أن تكون سوفسطائية (الخامس) ان هذه الحجة مبنية على أن في الخارج ما غير الوجود الحاصل في الخارج وأن يعقب عليها الوجود والعدم وهذا ممنوع وباطل (السادس) أنه لو سلم ذلك فلما هي من حيث هي لا تستحق وجودا ولا عدما ولا تفقر الى فاعل قل من يقول ذلك يقول الماهيات غير مجعولة وإنما المجهول انصافها بالوجود وانما تستقر الى الفاعل اذا كانت موجودة واذا كانت موجودة فوجودها واجب فعلم ان افتقارها الى الفاعل في حال وجوب وجودها لا يفي الى الحال التي لا تستحق فيها وجودا ولا عدما (السابع) أنه لو سلم أن هذه الماهية ثابتة في الخارج وانها من حيث هي هي مفقورة الى المؤثر فليس في هذا ما يدل على وجوب كونها أزلية بل ولا على امكان ذلك وإذا لم يكن فبما يدل على ذلك لم يتنع أن يكون هذا الافتقار لا يثبت لها الامع الحدوث ولكن قد رتب شروطا في هذا الافتقار (الثاني) أما إذا سلمنا أن علمه لا افتقار الى الفاعل هو الامكان فالامكان الذي يعقله الجمهور امكان أن يوجد الشيء وامكان أن بعدم وهذا الامكان ملازم للحدوث فلا يعقل امكان كون الشيء قدما أزليا واجبا بغيره وهو مع ذلك يفقر الى الفاعل وهذا هو الذي يدعونه (التاسع) انهم اذا جعلوا الوجوب مانعا من الاستدلال الى الغير وان كان وجوبا باطنا فالوجوب القديم الازلي وفي أن يكون مانعا من الاستدلال الى الغير والافلال عندهم واجبة الوجودا زلا وما يدعوا وجوب ذلك بغيره اذا كان هذا الوجوب لازما للماهية والوجوب مانع من الافتقار الى الغير كان لازم الماهية مانعا لها من الافتقار فلا تزال الماهية القديمة متعومة من الافتقار الى الغير فليز أن لا تفقر الى الغير أبدا وهذا هو الذي يقوله جماهير المتأخرين كل قديم يتنع أن يكون مفعولا (العاشر) أنه اذا قدر أن الامكان هو المحوج الى المؤثر فالتأثير هو الذي جعل الشيء موجودا وأبدع وجوده وجعل ما يمكن عدمه موجودا لا يعقل الا باحداث وجوده بعد أن لم يكن والأشياء كان وجوده واجبا أزليا يتنع عدمه لانه قل حاجته الى من يجعله موجودا وإذا قالوا هو واجب الوجود زلا وأبدع عدمه وقالوا مع ذلك أن غيره هو الذي أبدعه وجعله موجودا وأنه يمكن وجوده وعدمه فقد جعوا في كلامهم من التناقض أعظم مما ذكره عن غيرهم (الحادي عشر) أنه لو كان بمجرد الامكان مستلزما للحاجة الى الفاعل لكان كل ممكن موجودا كما اذا قلنا الحدوث هو المحوج الى المؤثر كان كل محدث موجودا لان المحتاج الى الفاعل انما يحتاج اليه اذا فعله الفاعل والافتقار أن لا يفعله لا حاجة به اليه واذا فعله الفاعل لازم وجوده يلزم وجود كل ممكن وهو معلوم القصد بضرورة العقل فان قيل المراد الممكن لا يوجد الا بفعل قبل فيكون الامكان مع الوجود يستلزم الحاجة الى الفاعل وحاشا لذين يفتنوا في بيان أنه يمكن وجود

المقتضى يجوز عليه الخطأ والعقل يعلم أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم في خبره عن الله تعالى لا يجوز عليه الخطأ فتقدمه قول المعصوم على ما يخالفه من استدلاله العقلي أولى من تقديم العاصي قول الحق على قوله الذي يخالفه وكذلك أيضا اذا علم الناس وشهدوا أن فلان اخبر بالطلب والقباضة وانخرص أو تقويم السلع ونحو ذلك وثبت عند الحاكم أنه عالم بذلك دونهم وأنه أعلم منهم بذلك (٢) ثم نازع الشهود السامعون لأهل العلم بالطلب والقباضة وانخرص والتقويم على قول الشهود الذين شهدوا لهم وان قالوا نحن زكينا هؤلاء بأقوالنا ثبتت أهليتهم فالرجوع في محل النزاع اليهم دوننا يقدح في الأصل الذي نسبته قولهم كقول بعض الناس ان العقل مركز الشرع ومعلمه فإذا قدم الشرع عليه كان قدما من زكاه وعذله فيكون قدما فيه قبل لهم أنتم شهدتم بما علمتم من أنه من أهل العلم بالطلب أو التقويم أو انخرص أو القباضة ونحو ذلك وأن قوله في ذلك مقبول دون قولكم فالوقد منا قولكم علمه في هذه المسائل لكان ذلك قدما في شهادتكم وعلمكم بأنه أعلم منكم بهذه الأمور واخباركم بذلك لا يتناقض قول قوله دون أقوالكم في ذلك إذ يمكن إصابتكم في قولكم هو أعلم منا وخطوكم في قولكم نحن أعلم من هو أعلم منا بتنازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا بل خطوكم في هذا الأمر المكن

نحن أعلم من هو أعلم منا بتنازعنا فيه من المسائل التي هو أعلم بها منا بل خطوكم في هذا الأمر المكن هذا علمه بالصناعات كالمراثة والسباحة والبناء والخطاطة وغير ذلك من الصناعات وان لم يكن عالما بتفاصيل تلك الصناعات فإذا تنازع

(١) قوله كنت مخطئاً في الاجتهاد الخ هكذا في الأصل ويؤخذ من سابق الكلام لاحقة أن الخطأ في الاجتهاد والاستدلال الشافعي دون الأول فلعل في الكلام سقطوا تأمل وحر (٢) قوله ثم نازع الشهود الخ كذا وقع في الأصل والظاهر ان في العبارة نقصا فأملم وحر كسبه مصححه

هو ذلك الذي هو اعلم منه لم يكن تقدم قول الاعلم منه في موارد النزاع قد حاقا عليه أنه اعلم منه ومن المطبق أن نبأه الرسول صلى الله عليه وسلم لقوى العقول اعظم من مائة أهل العلم بالسلطان العلمية (٧٩) والعلوم العقلية الاجتهادية كالمطابق والقبالة

وانقرض والتفريق لسائر الناس فان من الناس من يمكنه أن يصور عالما بملك الصناعات العلمية والاعمال كعلم اربابها ولا يمكن من يجعله الله رسولا الى الناس ان يصير غيره من جعله الله تعالى رسولا الى الناس فان النسوة لا تتأهل بالاجتهاد كما هو مذهب أهل المال وعلى قول من يجعلها مكسبة من أهل الاختصاص

المتفلسفة وغيرهم فانها عندهم أصعب الامور فأصول البها أصعب بكثير من الوصول الى العلم بالصناعات والعلوم العقلية وإذا كان الامر كذلك فذا علم الرجل بالعقل أن هذا رسول الله وعلم أنه أخبر بشئ ووجد عقله ما يناعه في خبره كان عقله وجب عليه أن يلم بمراد النزاع التي هو اعلم بنفسه وأن لا يقدم رايه على قوله ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة اليه وأنه اعلم الله تعالى واسما وصفاته واليوم الآخر منه وان الثغوات الذي يشتمل العلم بذلك أعظم من الثغوات التي بين انما هو وأهل العلم بالطلب فاذا كانت عقله وجب أن يشكك لطيف بهودي فيما أخبر به من مقدرات من الأغذية والاشربة والاضدة والمسيلات واستعمالها على وجه مخصوص مع ما في ذلك من الكلفة والا لم قلته أن هذا أعلم بمرادناي واني اذا صدقته كان ذلك أقرب الى حصول الشفاعة في علمه بأن الطبيب يخطئ كثيرا وان كثيرا من الناس لا يثبت بما يصفه الطبيب بل يكون استعماله لمبايعة سببا في هلاكه ومع هذا يقبل قوله ويقبله

الممكن أن زلوا وان الفاعل يمكنه أن يكون مفعوله المعنى أن زلوا هذا اذا ثبتوه لم تحتجوا الى ما تقدم فانه لا يثبت حاجة الممكن الى الفاعل الا في حال وجوده فعمل ان الاستدلال بمجرد الامكان باطل (قال الرازي) البرهان العشر جهة الاحتجاج لا بد وان لا يتق مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر والا لبقيت الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر (٢) فلو جعلنا الحدوث جهة الاحتجاج الى المؤثر والحدوث مع المؤثر كمولع الامع الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان ذلك الوجود بالفعل أو لا بالفعل فهو وجود بعد العدم سواء أخذنا الحدوث احوال البقاء فهو في كل ما هو موجود بعد العدم فاذا هو مع المؤثر كمولع الامع المؤثر فيزمن الحال المذمكور أما اذا جعلنا الامكان جهة الاحتجاج فهو عند المؤثر لا يتق كما كان عند عدم المؤثر فان الماهية مع المؤثر لا يتق بمكة البتة فعمل ان الحدوث لا يصلح جهة الاحتجاج فقال هذا من جنس الذي قبله والجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن يقال كون الماهية مع المؤثر لا يتق بمكة البتة هو وصف ثابتة مع الحدوث أيضا بل لا يصلح ذلك لامع الحدوث فان الممكن الذي يعلم أنه يصير واحبا بالفعل فهو المحدث أما القديم الازلي فهو مورد النزاع وجهور العقلاء يقولون بغيره العقل أنه لا يكون له فاعل ولا يتقدم ان تكون المسئلة نظرية فالنار علم بيقم على ذلك دليل البتة ان لا دليل على قدم شئ من العالم البتة وانما غاية الالفة الصعبة أن نزل على دوام فزع الفاعلية وذلك يحصل باحد اثني بحدثن وبكل حال فلا ريب أن الممكن المحدث واجب فاعله وحسنه فيقال الحدوث بعد العدم اذا كان بالفعل اقضي وجوب المحدث وأما اذا لم يكن بالفعل امتنع الحدوث فلم يكن الحدوث بعد العدم مع المؤثر كمولع الامع المؤثر فانه في هذه الحال واجب وفي هذه تمتنع كالممكن مع المؤثر راجب ويدون المؤثر تمتنع واذا كان وجميع الامع المؤثر مع كونه حاد ما يصلح مع ذلك الى مؤثر آخر (الجواب الثاني) أن يقال فوه الماهية مع المؤثر لا يتق بمكة البتة ان اراد به انها لا يتق محتاجة الى المؤثر ولا يتق علة احتياجها هو الامكان فهو باطل فهو خلاف ما يقوله دائما وان اراد به انها لا يتق بمكة البتة عدم لوجوبها بالغير فهوذا انما يفاض ما يقولون من انها باعتبار ذاتها يمكن وجوده وعدمها مع كونها واجبة بالغير وحسنه فيبطل قوله من ان القديم الازلي يكون يمكنه فلس شئ من القديم الازلي يمكنه وهذا ينعكس انعكاس التقبض فلا يكون شئ من الممكن بغيره ذي فثبت ان كل ممكن لا يوجد الا بعد عدمه وهو المطلوب فاذا بطل المذهب بطلت جميع أدلته لان القول لازم عن الالفة فاذا اتفق الا لازم اتفقت المزمومات كلها (الجواب الثالث) قوله جهة الاحتجاج لا بد وان لا يتق مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر أثر به ان المحتاج الى المؤثر لا يكون مع عدم المؤثر كما يكون مع المؤثر ثم ردا على جهة احتياجها وبشرط احتياجها ودليل احتياجها يختلف في الحال فان أردت الاثر فهذا صحيح فان المحدث بعد العدم لا يكون مع المؤثر كما كان مع عدم المؤثر فانه مع عدمه معدوم بل واجب العدم ومع وجوده موجود بل واجب الوجود وقوله لان الحدوث هو الوجود بعد العدم سواء كان الوجود بالفعل أو بغير الفاعل تقدم تمتع فان كونه بغير فاعل تمتع فلا يكون حدوث بعد العدم بغير فاعل حتى يتق به في هذه الحال وفي حال عدمها بل هذا مثل ان يقال رجحان وجوده على عدمه سواء كان بالفعل أو بغير الفاعل وان ردت بذلك أن ما كان علة أو دليلا

وان كان قلته واجتهاد متخالفا لوصفه فكيف ما اخلق مع الرسل عليهم السلام والتسليم والرسول صادقون مصدقون لا يجوز أن يكون خبرهم على خلاف ما أخبروا به قاطوان الذين يعارضون أقوالهم بقولهم عندهم من الجهل والغلل ما لا يحصىه الا ذو الجلال فكيف

يجوز أن يعارض ما يخطئ قط بما لم يصيب في معارضة قط فان قيل فالشهود اذا عدلوا شخصاً فذلك العدل كذبهم كان تصديقهم في جرحهم جرحاً في طريق تعديله قبل ليس هذا اذ ان (٨٠) مسئلتان العدل اما ان يقول هم قساق لا يجوز قبول شهادتهم واما ان

يقول هم في هذه الشهادة أخطأوا وكذا وان جرحهم مطلقاً كان نظير هذا أن يكون الشرع قد قدح في دلالة العقل مطلقاً ليس الأمر كذلك فان الدلالة الشرعية لا تقدح في جنس الدالة العقلية واما اذا قدح في شهادة معينة من شهادات من كره وقال انهم أخطأوا فيها فهذا لا يعارض تركيبتها بافتقار العقلاء فان المزكك شاهد ليس من شرطه أن لا يخطئ ولا يلزم من خطئه في شهادة معينة خطؤه في تعديل من عدله وفي غير ذلك من الشهادات واذ قال العدل المزكي في بعض شهادات معدله ومن كره قدأخطأ فيها لم يضره هذا بافتقار العقلاء من الشاهد العدل قدر شهادته لكونه خصماً أو ظمناً أو غيرهما وان لم يقدح ذلك في سائر شهاداته فلو تعارضت شهادة العدل والمعدل وردت شهادة العدل لكونه خصماً أو ظمناً لم يقدح ذلك في شهادة الآخر وعدالته فالشرع اذا خاف العقل في بعض موارد النزاع ونسبه في ذلك الى الخطأ والغلط لم يكن ذلك قدحاً في كل ما يعمله العقل ولا في شهادته به بأنه صادق مصدوق ولو قال العدل ان الذي عدلني ذنب في هذه الشهادة المعينة فهذا أيضاً ليس نظيراً لتعارض العقل والسمع فان الدلالة السجعة لا تدل على أن أهل المعقول الذين حصلت لهم شبه خالفوا بها الشرع فعدوا الكذب في ذلك وهب أن الشخص الواحد والطائفة المعينة قد تعدد

الكذب لكن جنس الدالة المعارضة لا توصف بتعدد الكذب وأيضاً قال شاهد اذا صرح بتكذيب معدله لم يكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستلزماً لا قدح في تعديله لانه يقول كان عدلاً حين زكاني ثم طرأ عليه الفسق فصار يكذب

أشترط ان أحد الحالين لا يكون كذلك في الحال الاخرى فهذا باطل فان احتياج الاثر الى المؤثر اذا قيل هو لا مكاناً والحدوث أو مجموعهما فهو كذلك مطلقاً فانما نعلم ان الحدث لا يحدث الا بافعال سواء أحدثت أو لم يحدث والممكن لا يتبرج وجوده الا بمرجح سواء ترجح أو لم يتبرج لكن هذا الاحتياج انما يقتضي في حال وجوده ان مادام معدوماً فلا فاعله وقوقه واللافت الحاجة مع المؤثر الى مؤثر آخر انما يدل على المعنى المسلم دون المنوع فانه يدل على أنه بل مؤثر يحصل وجوده لا يفتقر مع المؤثر الى شيء آخر لا يدل على أنه لا يكون عليه حاجتها ودليلها أو شترطها الحدوث أو الامكان أو مجموعهما بل هذا المعنى هو ثابت في حال وجوده أظهر من ثبوته في حال عدمه فانه انما يحتاج الى ذلك في حال وجوده لا حال عدمه وحينئذ فاذ قلنا احتياج الى المؤثر لحدوثه بعد العلم وهذا الوصف ثابت في حال وجوده كذا فثبتنا على حاجته وقت وجوده والعلة حاصلة واذ قلنا العلة هي الامكان وادعينا انتفاءها عند وجوده فكذلك علنا حاجته الى المؤثر وقت وجوده بعلة منتفذة وقت وجوده وهذا يدل على أن ما ذكره صحة علمهم لاهم وهذا بين لمن يدبره وهذا غيره مما بين أن القوم لما غرو وأخطرو الله اظهر علمه عبادته فخرجوا عن صريح المعقول وصحبه المتقول ودخلوا في هذا الاتحاد الذي هو من أعظم جوامع الكفر والعناد صرقي أو قوليهم من التناقض والفساد ما لا يعلمه الا رب العبادم دعواهم انهم اصحاب البراهين العقلية والمعارف الحكيمه وان العلوم الحقيقية فيما يقولونه لا فاسحات به من الله الذين هم افضل الخلقه واعلمهم بالحقيقة وهؤلاء الملاحدة يخالفون المعقولات والمسبوعات على هذه الضلالات انهم الذين ان المحتاج الى الخالق الذي خلقه هو محتاج اليه في حال وجوده وكونه مخلوقاً اما اذا قدر انه باق على عدمه في تلك الحال لا يحتاج علمه الى خلق وجوده ولا فاعله لعدمه وهم ان قالوا عدمه يقتضي ان مرجح علمهم عند عدم العلم بالجميع عدم لم يقولوا ان عدمه يقتضي ان موجود واذ كان هذا ينافي وجه الاحتياج لا بد وان لا يتفق مع المؤثر كما كانت لامع المؤثر هو كلامه ليس فان الاحتياج انما هو في حال كون المؤثر مؤثراً فكيف تزول حاجته الى المؤثر في الحال التي هو فيها محتاج الى المؤثر وكيف يكون محتاجاً الى المؤثر حين لم يؤثر فيه وهو معدوم لا يحتاج الى مؤثر أصلاً وفي حال احتياجه اليه لا يكون محتاجاً اليه وان قالوا هو في حال عدمه لا يمكن وجوده لا يجوز قلنا شاهد البعض ما ذكرناه فان كونه لا يوجد لا يجوز أن لا يراه لا يقال انه ثابت في حال عدمه دون حال وجوده واذ اتين ان الفعل مستلزم لحدوث المفعول وان ارادة الفاعل ان يفعل مستلزماً لحدوث المراد فهذا بين ان كل مفعول وكل ما أريد فعله فهو حادث بعد أن لم يكن عموماً وعليه هذا أنه متى كان ارادة أو زلية لشيء من الممكنات بقارنتها ما ادها أو لا وابدأ سواء كانت عامة لكل ما يصدر عنه أو كانت خاصة ببعض المفعولات ثم يقال أما كونها عامة لكل ما يصدر عنه فامتناعه ظاهر متفق عليه بين العقلاء فان ذلك يستلزم ان يكون كل ما يصدر عنه بواسطة أو بغير واسطة قدماً لازماً فيزمن ان لا يحدث في العالم شيء وهو مخالف لما يشهد الخلق من حدوث الحوادث في السماء والارض وما بينهما من حدوث الحركات والاعيان والاعراض كحركة الشمس والقمر والكواكب وحركة الرياح والحباب والمطر وما يحث من النبات والحوان والعدن واما

ارادة الكذب لكن جنس الدالة المعارضة لا توصف بتعدد الكذب وأيضاً قال شاهد اذا صرح بتكذيب معدله لم يكن تكذيب المعدل من عدله في قضية معينة مستلزماً لا قدح في تعديله لانه يقول كان عدلاً حين زكاني ثم طرأ عليه الفسق فصار يكذب

بصدق ولا رب أن العدل إذا علوا خصام حدث ما أوجب فسقهم لم يكن ذلك خادفاً تعديلهما في الماضي فلا يكون فادسا في شهادتهم فتبين أن تغيب معارضة الشرع للعقل بهذا ليس فيه جمعي (٨١) تقديم آراء الصلابة على الشرع بوجه من الوجوه

وأما فلاذلم أن هذا تقرير متاوض الشرع والعقل فقول من العلوم أن الحاكم إذا جمع بين العقل والمسل وتكديلهما عنده في بعض ما أخبر به لم يكن هذا امتنعاً للتقدم قول الذين زكوه بل يجوز أن يكونوا صادقين في تعديلهما كذا في فيما كذبهم فيه ويجوز أن يكونوا كاذبين في تعديلهما في هذه أو يجوز أن يكونوا كاذبين في تعديلهما صادقين في هذا سواء كانوا متقدمين للكذب أو متخلفين وحيث أن الحاكم يتوقف حتى يتبين له الأمر لا يرد قول الذين عدلوه بمجرد معارضته لهم فلو كان هذا أوزان تعارض العقل والشرع لكان موجب ذلك التوقف دون تقديم العقل (الوجه السابع) أن يقال تقديم المدعول على الأدلة الشرعية (٢) فهو ممكن مؤلف فوجب الثاني دون الأول وذلك لأن كون الشيء معلوماً بالعقل وأغبر معلوم بالعقل ليس هو صفة لازمة لشيء من الأشياء بل هو من الأمور النسبية الإضافية فلن يساق به يعلم بعقله مالا يعلم بغير عقله ولا يعلم الإنسان في حال بعقله ما يتحمله في وقت آخر والمسائل التي يقال قد تعارض فيها العقل والشرع جميعها مما اضطرر فيه العقلاء ولا يشغقونها على أن موجب البعض كذا بل من العقلاء يقولون ان العقل أثبت أو أوجب أو شرع يقول الآخرون العقل ناه وأحاط ووسع منه بل آل الأمر لهم أن التزاع فيما يقولون

أرادة شيء معين فلما تقدم ولا نسيباً ما أن يقال ليس له الاتك الإرادة الأزلية وما أن يقال إرادات تحصل شيئاً بعد شيء فإن قيل بالأول فهو على هذا التقدير يكون المريد الأزل في الأزل مغايراً لمريد الأزل فلا يرى شيئاً من الحوادث إلا بالإرادة القديمة ولا بإرادة متجددة لأنه إذا قدر أن المريد الأزل يجب أن يغيره مراده كان الحادث نادماً ما بإرادة أزلية فلا يكون المريد مراده وأما حادثاً فإنه ثابتة بمقارنته وهذا لا يخلو لوجبه (أحدهما) أن التقدير أنه ليس له الإرادة واحدة أزلية (الثاني) أن حدوث تلك الإرادة تنفر إلى سبب حادث والعقول في ذلك السبب الحادث كالقول في غيره مجتمع أن يحدث بالإرادة الأزلية المستمرة لمغايرة مرادها لها ويجمع أن يحدث بالإرادة المستتاع حدوث الحادث بلا إرادة فيجب على هذا التقدير أن تكون إرادة الحادث المعين مشروطة بإرادة وإرادة للحادث الذي قبله وأن الفاعل المبيع بلزل مراداً لكل ما يحدث من المراتب وهذا هو التقدير الثاني وهو أن يقال له إرادات تحصل شيئاً بعد شيء فكل مراده لم يحدث كان بعداً لم يكن وهو وحده المتغير بالتقدم والأزلية وكل ما سواه مخلوق يحدث كل بعد أن لم يكن وعلى هذا التقدير فليس فيه الادوام الحوادث وتسلها وهذا هو التقدير الذي تكلمنا عليه ويزن أن يقوم بذات الفاعل ما يريده ويقدر عليه وهذا هو قول أئمة أهل الحديث وكثير من أهل الكلام والفلسفة بل قول أساطينهم من المتقدمين والمتأخرين فتبين أن يجب القول بحدوث كل ما سوى الله تعالى سواء سمي جسماً أو عقلاً أو نفساً وأنه مجتمع كون شيء من ذلك قد عاين أو قيل يجوز زوأم الحوادث وتسلها وأنه لا أول لها وقيل باستتاع ذلك سواء قيل بأن الحادث لا يله من سبب حادث أو قيل باستتاع ذلك وأن القائلين بقدم العالم كالأفلاك والعقول والنفس قائلهم باطل في صريح العقل الذي لم يكذب قط على كل تقدير وهذا هو المطلوب وقد بسط الكلام على ما قلنا بهذا في غير هذا الموضع فإن هذا الأصل هو الأصل الذي تصادف فيه أئمة الطوائف من أهل الفلسفة والكلام والحديث وغيرهم وهو الكلام في الحدوث والتقدم في أفعال الله وكلامه ويدخل في ذلك الكلام في حدوث العالم والكلام في كلام الله وأفعاله والكلام في هذين الأصلين من محاربات العقول وأفلاسفة الماثلون يقدم العالم كانوا في غاية السعد الحق الذي حامت به الرسل الموافق نصريح العقول وصريح المنقول ولكنهم أنزوا أهل الكلام الذين وافقوه على نفي قيام الأفعال والصفات بذاته أو على نفي قيام الأفعال بذاته بأوزانهم فظهر بذلك من تناقض أهل الكلام ما لا يتطابق عليهم هؤلاء المحدثون ومنهم من العلماء المؤمنين من السلف والأئمة وأناب عنهم وكان كلامهم من الكلام الذي ذهب إليه السلف لما فيه من الخطأ والضلال التي عاينوا الحق في مسائلهم ودلائلهم فنقوا منه مذهب متناقضين لم يصدقوا بما جاء به الرسل على وجهه ولا فهو راء أعداء الحق بالحق نصريح العقول وسبب ذلك أنهم لم يحققوا ما أخبر به الرسل ولم يعلموا ولم يؤمنوا به ولا حققوا موجبات العقول فنقصوا في علمهم وأسعاب العقليات وأن كان لهم منها ما يجب كبير فوافقوا في بعض ما قالوه الكفار الذين قالوا أن كذا نفع أو نفع ما كذا في صاحب الحق وفرغوا من الكلام في صفات الله وأفعاله ما هو بسعة حاجة للشرع وكل بسعة ضلالة وكل ضلالة فهي مخالفة للعقل كما هي مخالفة للشرع والذي ينبغي علينا هنا به لانه العقل نصريح على

(١ - منهاج أول) أنهم من العلوم الضرورية فيقول هذا نحن نعلم الضرورة العقلية كما يقول الآخرون غيرهم عليهم بالضرورة العقلية كما يقول أساطينهم نعلم الضرورة العقلية متنازعاً به مرعى من غير حجة ودلائل ويقول شائعة من العقلاء ذلك

(٢) قوله في الهامش فهو مؤلف الخ كذا في الأصل وفي الكلام نقص قد من وحرر كتبه

مكن ويقول أكثر العقلاء انهم ان حدوث حادث بلا سبب حادث متع ويقول طائفة ممن العقلاء ان ذلك ممكن ويقول أكثر العقلاء ان كون الموصوف علما بالعلم قادرا بالقدرة حيا (٨٣) بلا حجة متع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول

أكثر العقلاء ان كون الشيء الواحد أمرا انها خبرا متع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول أكثر العقلاء ان كون العقل والعائذ والمعقول والعش والعاشق والمعشوق والوجود والوجوب والعناء أمر واحد هو متع في ضرورة العقل وآخرون ينازعون في ذلك ويقول جمهور العقلاء ان الوجود ينقسم الى واجب وممكن وقدم ومحدث وان لفظ الوجود يعمها ويقال لها وان هذا معلوم بضرورة العقل ومن الناس من ينازع في ذلك ويقول جمهور العقلاء ان حدوث الاصوات السموعة من العباد أمر معلوم بضرورة العقل ومن الناس من ينازع في ذلك ويقول جمهور العقلاء يقولون اثبات موجود ليس أحد حاصبا بئالا آخر ولا دخلا فيه أو اثبات موجود ليس بداخل العالم ولا خارجا معلوم الفساد بضرورة العقل ومن الناس من نازع في ذلك وهذا باب واسع فلو قيل بقدرة العقل على الشرع وليست العقول شيئا واحدا يثبت بنفسه ولا عليه دليل معلوم بالناس بل فيها هذا الاختلاف والاضطراب لوجب أن يحال الناس على تئ لاسيلى الى تبوّه ومعرفة ولا اتفاق للناس عليه وأما الشرع فهو في نفسه قول الصادق وهذه صفة لازمة لا تختلف باختلاف أحوال الناس والعلم بذلك ممكن ورد الناس اليه ممكن ولهذا جاء الترتيل ببرد الناس عند التنازع الى الكتاب والسنة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند

ما بين به الرسل ولا ريب أن كثيرا من طوائف المسلمين يحيط في كثير من دلائله فلا يسوغ ولا يحسن نصره مطلقا بل الواجب أن يقال الا الحق قال الله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله الا الحق وإذا كان المقصود نصره حتى اتفق عليه أهل الملّة ورد ما لم اتفقوا على انه باطل نصر بالطريق الذي يفسد ذلك وان لم يستعمل دليله على طريقة طائفة من طوائف أهل القبلة بين كيف يمكن اثباته بطريقة مؤلفة من قولها وقول طائفة أخرى فان تلك الطائفة أن وافق طائفة من المسلمين خبر لها من أن يخرج عن دين الاسلام وكذلك أن وافق المعقول الصريح خبر من أن يخرج عن المعقول بالكافة والقول كلما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل فان الحق لا يناقض والرسل إنما أخبرت بحق والله فطر عباده على معرفة الحق والرسل بعثت بتكميل الفطرة لا بتغيير الفطرة قال الله تعالى سدرهم أي اتفاني الا فاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق فخير أنه سبرهم الا بأن الفقه والنفسية البينة لان القرآن الذي أخبر به عباده حتى تتطابق الدلالة البرهانية القرآنية والبرهانية العائنة ويتصادق موجب الشرع المنقول والتطرر المعقول ولكن أهل الكلام المحدث الذي ذمّه السلف والائمة من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم من المتسبين الى السنين المتأخرين ابتدعوا في أصول دينهم حكايا دلا بلا خبر واعين قول أهل الملل عالم بنطق به كتاب ولا سنة واستدلوا على ذلك بنظر مقلد لا أصل له في كتاب ولا سنة فكان القول الذي أصاره ونقوله من أهل الملل والنايل عليه كلاه جادعة في الشرع لا أصل واحد منهما في كتاب ولا سنة مع أن أتباعهم يظنون أن هذا هو دين المسلمين فكانوا في مخالفة المعقول بمنزلة مخالفة المنقول وقابلتهم الملاحدة المتفلسفة الذين هم أشد مخالفة لصريح المنقول وصريح المنقول وما ذكرناه من اعمالي به حدث كل ما سوى الله وامتناع قدم شئ به من العالم بقدم الله بقيد المطلوب على شكل تقديم التقديرات ويمكن التعبير عن أنواع من العبارات وتأليف على أوجه من التأليفات فان المادة اذا كانت مادة محضة لا يمكن تصويرها بأنواع من الصور وهي في ذلك تظهر أنها محضة بخلاف الادلة المغالطية التي قد ركبت على وجه معين بالفاظ معينة فانه متى غير ترتيبها والفاظها ونقلت من صورة الى صورة ظهر خطؤها كما أن الذهب الصحيح اذا نقل من صورة الى صورة لم يتغير جوهره بل يتبين أنه ذهب وأما المشوش فانه اذا غيّر من صورة الى صورة ظهرا أنه مشوش وهذه الادلة المذكورة دالة على حدوث كل ما سوى الله تعالى وان كل ما سوى الله تعالى كان بعد ان لم يكن سواء قبل بدوام وقوع الفعل كما يقوله أئمة أهل الحديث وائمة الفلاسفة أو لم يقل ولكن لم يقل بذلك يظهر بشهوب أئمة طوائف أهل الملل وغيرهم من النزاع والخصومات والمكابرات ما غنى الله عنه من لم يشركه في ذلك وتشكافه عند الأدلة وتبين في أنواع من الحيرة والشك والاضطراب قلنا الله من هدام بينه الحق قال تعالى كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم اليك بالبينات بغيا بينهم فهذه الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالخالف سبحانه متع أن يكون مقارنا في القدم شئ من العالم كاتنا ما كان سواء قيل انه خلق بعينه وقد رته كما يقوله

المسلمون الناس عند التنازع الى الكتاب والسنة كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند

التنازع بالرد الى الله الرسول وهذا واجب تقديم السمع وهذا هو الواجب الاول والى الله تعالى من عقول الرجال وآرائهم ومقاييسهم وبراهينهم يزدهم هذا الراد الا اختلافوا واضطربا وشكوا وتربا وتلك حال (٨٣) تعالى كل الناس آمة واحدة فثبت الله

التيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه فانزل الله الكتاب بها كآين الناس فيما اختلفوا فيه اذ لا يمكن الحكم بين الناس في موارد النزاع والاختلاف على الاطلاق الا بالكتاب منزل من السماء ولا ريب ان بعض الناس قد يظن بعبه ما لا يعلمه غيره وان لم يمكنه بيان ذلك لغيره ولكن ما علم بصرح انقل لا يتصور ان يعلمه الشرع البتة بل المنقول انهم لا يعلمونه معقول مريح قط وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة الصريحة شهاد قاسدة يعلم بالعقل بطلانها بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع وهذا تأملت في مسائل الاصول انكار مسائل التوحيد والصفات ومسايل القدر والنبوات والعدا ويزدك ووحدت يعلم بصرح العقل لم يخالفه سماع قط بل اوسع الذي يقول انه يخالفه اما حسب موضوع او دلالة ضعيفة فلا يصلح ان يكون دليلا لا يجوز عن معارضة العقل الصريح فكيف ! انا الله مريح العقل ونحن نعلم ان الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل عبارات العقول فلا يخبرون عما يعلم العقل انتقاد بل يخبرون عما يصح العقل عن معرفته والكلام على هذا على وجه التفصيل مذكور في موضع فائدة فائدة الصفات وتقدر وتؤكد اذا

المسلمون وغيرهم وقبل انه موجب بذاته اوعلى مستزعة للعقول اوسمى مؤثرا لتكون لفظ التأثير بعم هذه الانواع فينبغي فيه الفاعل باختسابه ودخل فيه الواجب بآته وغير ذلك بل هو المختص بالندم الذي استحق مساواة كونه مسروبا بالعدم ولكن الاستدلال على ذلك بالظن بعة الجهمية المعتزلة طريفة الاعراض والحركة والسكون التي بناها على ان الاحكام محدثة لتكونها لا تخالف من الحوادث واما متنازع حوادث لا اول لها طريقتين تدعى في الشرع باتفاق اهل العلم بالنسبة وطريقتين محظرة بخلاف في العقل بل مذمومة عند طوائف كثيرة وانه لم يعلم بطلانها اكثر من مقدمتها وخفائها والنزاع فيها عند كثير من اهل النظر كالا شعري في رسالة الشرح ومن سلك سبيله في ذلك كالحطائي واوى غير الظلمى وغيرهم وهي طريق باطلة في الشرع والعقل عند محقق الاثمة العالمين بمقتضى المعقول والمسموع والاستدلال بهذا طريق اوجب في صفات الله القائمة ونفي افعاله القائمة بما وجبت من بدع الجهمية ما هو معروف عند سلف الامة وسلطت بذلك الدهرية على القدر فاجابته بالرد عن انه فلا قامت بتقرير الرادين ولا تمت اعداء المحدثين وهي التي اوجب على من سلكها قولهم ان الله تعالى لم يتكلم بل كلامه مخلوق فانه يتقدر مصطنعنا من هذا القول واما ما احدثه من كلاب ومن اتبعه من القول بقدم شيء من معنى اما معنى واحد واما حرفا وحروف واما صوتا معنوية يقرن بعضها بعضا ازلوا وبدا فهي اقوال محدثة بعد حدوث القول بخلق القرآن وفيها من الفساد شرعا وعقلا ما يطول وصفه لكن القائلون بانينا افسد قول من قال هو مخلوق من الجهمية والمعتزلة فكان في كلام كل طائفة من هؤلاء الطوائف من الفاتحة سان فساد قول الطائفة الاخرى لاصحة قوله هذا الاقوال الخشاعة التي كلها باطلة وكان الناس لما عذب الله تعالى محمد اصلي الله تعالى عليه وسلم في صلال عظيم كما في الصحيح من حديث عباس بن حماد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله نظر الى اهل الارض فتمتعهم بهم وبعهم الا بغيا من اهل الكتاب وان ربي قال في قم قر وش فاشترهم فقلت اربى (١) اذا بلغوا راسي حتى يدعوني خيرة فقال اني مستليل ومبتل لمن ومنزل علي كتابا ليقضه المائد فترؤنا وبقتان فاعت جندا نبع خمسة مثله وقال عني اطلع من عمامتي وانقذ انقذ عليك وقال اني خلقت عبادي خفاء فاجتأتهم الشياطين وحرمت عليهم ما حلت لهم وامرهم ان يشركوا بي ما لم ازل به سلطانا الحديث بطوله وكان المسلمون على ما بع الله به رسوله من الهدى دين الحق الموافق للصحيح المنقول ومريح المعقول فلما قتل عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه وارصاده وقعت القضية فافتتل المسلمون بعضهم من المارقة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غرق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم اهل الطائفتين بالحق وكان مروقها بالحكم الحكيم وافتقر الناس على غير اتفاق وحدت ايضاح التسع كالفلاة المدعين الالهية في علي والمدعين النص على علي السابقين لا يكره وعقاب امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه الطائفتين قاتل المارقين وامر باحق او ائبل الذين ادعوا فيه الالهية فانه خرجت يوم فصدوله فقال لهم هذا فقدوا انت هو قال من انا قالوا انت الله الذي لا اله الا هو فقال ويحكمه كثر زجوعا عنه والا ضربت اعناقكم فنصعوا به في اليوم الثاني والثالث تذبح واخرهم ثلاثة ايام لان المار

نبرها العقل الفاضل واعمالها حقها من النظر اعلى علم بالعقل فده وثبوت نعمتها فكذلك يده في غرضه (وجه التامن) ان يقال المسائل التي يقال الله تعالى فيها العقل والسمع يستل من مسائل ائمة المعروفة بصرح العقل كسائل الحساب والهندسة

(١) قوله اذا بلغوا راسي كذا في الاصل والذي في لسان العرب اذا بلغوا راسي كانت خلفه تخبره قال والشع اشده اع كسبه مصححه

والطبعات الظاهرة والالهات البينة ونحو ذلك بل لم ينقل أحد باستناد صحيح عن نبي صلى الله عليه وسلم شأ من هذا الجنس ولا في القرآن شيء من هذا الجنس ولا يوجد ذلك الا في (٨٤) حديث مكتوب موضوع يعلم أهل النقل أنه كذب أو في دلالة متعينة غلط

يستتاب ثلاثة أيام فلما لم يرجعوا أمر بأحد يدين نازل فحدثت عندي باب كنده وقد فهم في تلك النار وروى عنه أنه قال لما رأيت الأمر أمر استكرا . أجبته ناري ودعوت قنبرا وقتل هؤلاء واجب بالاتفاق لكن في جواز خمر يقيم زنا فلي رضي الله عنه وأمر يقيم وخالفه ابن عباس وغيره من الفقهاء وقال ابن عباس أما أنا فلو كنت لم أفرقه من نبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم أن يعذب بهذا الله ولضررت أعناقهم بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وهذا الحديث في صحيح البخاري وأما السابعة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن عليا بالهذه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه وقيل أنه أراد قتله فهر ب منته إلى فرقيسا وأما الفضلة الذين بغضوا علي أبي بكر وعمر فروى عنه أنه قال لا أؤتي بأحد بغضني على أبي بكر وعمر الا ضربتة حد المقتري وقد تواتر عنه أنه كان يقول على منبر الكوفة خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر روى هذا عنه من أكثر من ثمانين رجلا ورواه البخاري وغيره ولهذا كانت السبعة المتقدمون كلهم متفقين على تفضيل أبي بكر وعمر كاذ كروك غير واحد فهاتان البدعتان بدعة الخوارج والسبعة حد ثنائي ذلك الوقت لما وقعت الفتنة (١) ثم إنه في وأخر عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان كعب الله بن عمرو عبد الله بن عباس وحابر ابن عبد الله وناثله بن الاسقع ثم إنه في وأخر عصر التابعين من أوائل المائة الثانية حدثت بدعة الجهمية منكورة الصفات وكان أول من أظهر ذلك الجهم بن درهم فطلبه خالد بن عبد الله القسري فقتل به بواسط نسطب الناس يوم الضر وقال أجمع الناس فضوا تقبل الله ضحاياكم فاني مضع بالجهم بن درهم انه زعم أن الله تعالى لم يبقد إبراهيم خيلا ولم يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجهم علوا كبيرا ثم زل فذبحه ثم ظهر بهذا المذهب الجهم بن صفوان وحدث فيه بعد ذلك المعتزة وهؤلاء من عرف عنهم في الاسلام أنهم أبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام وأبتوا حدوث الأجسام بحدوث ما يستلزمها من الأعراس وقالوا الأجسام لا تنقل عن أعراس محدثة وما لا ينقل عن الحوادث أو لا يسبق الحوادث فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها ثم انهم تفرقوا عن هذا الأصل فلبا قالوا بامتناع دوام الحوادث في الماضي عورضا بالمستقبل فطردوا ما هذه الطريقة هذا الأصل وهما امام الجهمية الجهم بن صفوان وأبو الهذيل العلاف امام المعتزة وقالوا بامتناع دوام الحوادث في المستقبل والماضي ثم ان جهميا قال أن كان الأمر كذلك لم فناء الجنة والنار وانه يصدر كل ماسوى الله تعالى كما كان كل ماسواه معدوما وكان هذا مما أنكره السلف والائمة على الجهمية وعذرهم كفرهم وقالوا ان الله تعالى يقول ان هذا رزقنا له من نفاذ وقال تعالى أكلها دأمر وتلها إلى غير ذلك من النصوص الدالة على فناء النعم وأما أبو الهذيل فقال ان الدليل اعتماد على انقطاع الحوادث فقط ممكن بقاء الجنة والنار لكن تنقطع الحركات في أهل الجنة والنار ساكنين ليس فيها حركة أصلا ولا شيء يحدث وزعمه على ذلك ان ثبتت أجساما باقية دائمة خالية عن الحوادث فينبى وجود أجسام بالاحداث فيمتنع الأصل الذي أصله وفنوا الأجسام لا تخلوع عن الحوادث وهذا هو الأصل الذي أصله هشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقي وغيرهما من (١) قوله ثم إنه في وأخر الخ كذا في الأصل والكلام بعدهما منقطع فليحذر كتبه مصححه

المستدل بها على الشرع فالأول مثل حديث عرف الخيل الذي كنه بعض الناس على أصحاب جاد ابن مسلمة وقالوا انه كنه بعض أهل البسوع وأتهموا وضعه بمحمد بن شعاع النخعي وقالوا انه وضعه وروى به بعض أهل الحديث ليقال عنهم أنهم يروون مثل هذا وهو الذي يقال في منته أنه خلق خيلا فأجراها فمرفت فخلق نفسه من ذلك العرق تعالى الله عن فرية الفترين والحاد المحدثين وكذلك حديث نزله عن عتبة عرفة إلى الموقف على جبل أروق وصاحته الركيان ومعاذته لاشوا مثال ذلك هي أحاديث مكذوبة موضوعة باتفاق أهل العلم فلا يجوز لأحد أن يدخل هذا وأمثاله في الأدلة الشرعية . والثاني مثل الحديث الذي في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى عدى حرمت فلم تعدني فيقول رب كيف أعودك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عدى فلا مرض فلو عدته لوجدتني عنده عدى جعت فلم تطعمني فيقول رب كيف أطعمك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عدى فلا نأج فلو أطعته لوجدت ذلك عندي فله لا يجوز لعائل أن يقول ان دلالة هذا الحديث بحالقة لسمع ولا عقل الامن فظن أنه قد دل على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى ومن قال هذا على الحديث

أو مبدولة أو مفهومة فقد كذب الله سبحانه وتعالى وأمر من وعده العقاد وأن الله سبحانه لم يأكل ولم يعد . بل غير هذا الباب من الأحاديث كالأحاديث المروية في المسجدة

فضائل الاعمال على وجه المجازفة كإبري من فواتهم من صلى ركعتين في يوم عشرين مرة فها يكذ أو كذا كسبه ثواب سبعين نبيا ونحو ذلك هو عند أهل الحديث من الأحاديث المروضة فلا يعلم حديث واحد (٨٥) يخالف العقل والسمع الصحيح الا وهو عند

أهل العلم ضعيف بل موضوع بل لا يعلم حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم في الامر والنهي أجمع المسلمون على تركه الآن يكون حديث صحيح يدل على أنه منسوخ ولا يعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث صحيح أجمع المسلمون على نقضه فضلا عن أن يكون نقضه معلوما بالعقل انصرح ابن الصامة العقلاء فان ما يعلم بالعقل انصرح ابن الصامة مما لا يعلم بالا لاجتماع نحو من الأدلة السبعة فالزم وحديث الأدب الصفة ما يعلم نقضه بالأدلة الخفية كالأجتماع ونحوه فان لا يكون فيها ما يعلم نقضه بالعقل انصرح الظاهرا ولى وأخرى ويمكن عامة موارد التعارض من الأمور الخفية المشبهة التي يحاربها كثير من العقلاء كسائل أسماء الله وصفاته وأفعاله وما بعد الموت من الثواب والعقاب والجنة والنار والعرش والكرسي وعظمة ذلك من أنباء الغيب التي تقصر عقول أكثر العقلاء عن تحقيق معرفتها بمجرد رأيهم وهذا كاتمامة الخاتمين فيها بمجرد رأيهم لما تباينوا من مختلفين وإما جاري فهو كين وعالمهم يرى تمامه أحذني ذلكم ونهذ أعدهم عند النقص مقدين لا تختم فيما يقولون من العقبات منسومة بصريح الغيب فقد أتبع ارسطو ما ليس يتبعوه فبدأ نكره من المنطقيات

الجملة الرافضة وغير الرافضة كالكرامة قالوا بل يجوز تبوت جسم قدّم أزلي لأول وجوده وهو نال عن جميع الحوادث وهو لا عندهم الجسم القديم الذي يتخلو عن الحوادث وأما الأجسام المتخلفة فلا تخلو عن الحوادث ويقولون ما لا تخلو عن الحوادث فهو حادث (٢) لكن يقولون ان كل جسم فله لا يتخلو عن الحوادث ثم ان هؤلاء الجهمية أصحاب هذا الأصل المتبدع احتسبوا أن يلتزموا لهذا الأصل فقالوا ان الرب لا تقوم به الصفات والأفعال فاتها اعراض وحوادث وهذه لا تقوم بالاجسام المجردة فيلزم أن لا يقوم بالرب بعلم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا رجة ولا رضا ولا غضب ولا غير ذلك بل ما يوصف به من ذلك فاعلم هو عقلي متفصل عنه واجهية كذا يقولون قولنا انه يتكلم بجاز والمعتزلة قالوا انه متكلم حقيقة لكن المعنى واحد فكان أصل هؤلاء المائدة التي تشعب عنها هذه البدع فها ابن كلاب بعد هؤلاء لما ظهرت الحجة الشهيرة وأمعن الإمام أحد بن حنبل وغيره من أمة السنة وثبت الله تعالى الإمام أحد بن حنبل وجرت أمور كثيرة معروفة وانتشر بين الامة النزاع في هذه المسائل بل قام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب البصري ووصف في الرد على الجهمية والمعتزلة مصنفات وبين تناقضهم فيها وكشف كثيرا من عوراتهم لكن سلم لهم ذلك الأصل الذي هو ينبوع البسيع فاحتاج إلى أن يقول ان الرب لا تقوم به الأمور الاختيارية ولا يتكلم بعيشته وقدرة ولا دأدي موسى حين جاءه الرب ولا يقوم به دافقني ولا يكون إيمان العباد وعلمهم الصالح هو السبب في رضا وجهته ولا كفرهم هو السبب في غضبه وغضبه فلا يكون بعد أعمالهم لاح ولا رضا ولا سط ولا فرح ولا غير ذلك مما أخبر به نصوص الكتاب والسنة قال الله تعالى قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله وقال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أخطأ الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقال تعالى فلما أسفونا اتفانمهم وقال ان تكفروا فان الله غني عنكم ولا يرضى لعباده الكفر وان تشكروا يرضه لكم وقال تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قاله كن فيكون وقال تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وأمسا ذلك من نصوص الكتاب والسنة ما لا يجسمي الا بكلفة وهي تبلغ مئتين من نصوص القرآن والحديث كذا كرنا طرأ فنها في غير موضعه وذكرنا كلام السلف والخلف في هذا الأصل بل وقد كرنا مذهب القدماء من الفلاسفة أنصارا وموافقة أساطينهم على هذا الأصل ثم انه بسبب ذلك تفرق الناس في مسئلة القرآن فلتا ابن كلاب ومتبعوه ان يقولوا هو قديم وانه لا مذهب ذات الله وانه ان لم يتكلم بعيشته وقدرته وجعلوا جميع ما يتكلم به قديم لعين لم يقولوا انه يتكلم بعيشته وقدرته أزلا وأبدا وان كلامه قديم بمعنى انه قديم النوع لم يزل الله متكلم بعيشته كما قاله السلف والأئمة ثم الذين قالوا انه فيه العين افرقوا على حين حزن فرب قالوا يمتنع أن يكون القديم هو الحروف والأصوات لا متناهي البقاء عليها وكونها في حد ذاتها بمعنى أن المسبوق بغيره لا يكون قدما فالقديم هو المعنى وتنتع وجوده معان لانها نهاية لها في آن واحد والتقصيص بعدد دون عدل امر جبه فالقديم معنى واحد هو الامر بكل ما مور وان غير لا غير وهو معنى التوراة والانجيل والقرآن وغيرها الكرمي وآية الدين وقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الملق وأكروا أن يكون كلاما العربي كلام الله

واطبعيات والاهيات مع أن كثيرا منهم قد يرى بعقله نقض ما قاله رسطو ويحده من ضمه يتوقف في محضه ونسب النقص في أنفسهم الى نفسه مع أنه يعلم أهل العقل المتصفون بصريح العقل أن في النقص من الخلق ما لا يرب فيه كذا في غير هذا الموضوع

وأما كلامه وكلام أتباعه كالاسكندر الأفرديوسي وقرطس وشمس طوس والغاري وأن سينا والسهروردي المتقول وأن رشد الحفيد وأمثالهم في الإلهيات فافهم من الخطأ الكثير (٨٦) والصغير العظيم فظاهر جهور عقلا بني آدم بل في كلامهم من التناقض

والحزب الثاني قالوا بل الحروف والأصوات قد عجزت أن تزيل الاعيان وقالوا الترتيب في ذاتها لا في وجودها وفروا بين الحقيقة وبين وجود الحقيقة كما يفرق كثير من أهل الكلام بين وجود الرب وبين حقيقته وكثير منهم ومن الفلاسفة يفرق بين وجود الممكنات وبين حقيقتها وقالوا الترتيب هو في حقيقتها لا في وجودها بل هي موجودة أولا وأبدالم يسبق شئ منها بشأنا وإن كانت صفتهما رتبة ترتيبا عقليا كترتيب الناس على الصفات و كترتيب العلول على السلة كما يقوله المتظرفة القائلون بعدم العال حيث قالوا ان الرب مقدم على العالم بذاته وحقيقته ولم يقدم عليه تقدما زمانيا وقالوا في تقدم بعض كلامه على بعض كما قال هؤلاء في تقدمه على معلوله وهؤلاء لا يعملون التقدم والتأخر والترتيب نوعين عقليا ووجوديا ويدعون ان ما يتوهم من الترتيب والتقدم والتأخر هو عقلي لا وجودي وأما جمهور العقلاء فيستكرو هذا ويقولون ان قول هؤلاء بمعلوم الفساد بالضرورة وان الترتيب والتقدم والتأخر لا يعمل الا بوجود الشئ يصدره لا يمكن مع كونه معه الآن ان يكون بعده كما يقولون ان العلول لا يكون الا بعد العلة ولا يكون الا معها وهذه الامور قد بسطت في غير هذا الموضوع بطا كبيرا ولكن ذكر هنا ما تيسر والمقصود ان هذه الطرق الكلامية التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة وأنكرها سلف الامة وأنها صارت عند كثير من المتطار المتأخرين هي دين الاسلام ويعتقدون ان من خالفها فقد خالف دين الاسلام مع انه لم ينطق بمفاهيم الحكم والعدل لا يأت من كتاب الله ولا خبر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحسن العبادات والتابعين لهم باحسان فكيف يكون دين الاسلام بل أصل أصول دين الاسلام ما يدل عليه لا كتاب ولا سنة ولا قول لأحد من السلف ثم حدث بعد هذا في الاسلام الملاحمة من المتظرفة وغيرهم حدثوا وانتشروا وبعد انقراض العصور المنفصلة وصار كل زمان ومكان يصف فيه نورا للاسلام يظهر فيه وكان من أسباب ظهورهم أنهم طعنوا أن دين الاسلام ليس الا ما يقوله أولئك المتبدعون وأوذاك فاسد في العقل فكان غلاتهم طاعين في دين الاسلام الكلبة بالدوالسان كالخرمسة أتباع بابل الخرمي وقراطة البصري بن أتباع أبي سعيد الحناني وغيرهم وأما مقتصدتهم وعقلاؤهم فقرأوا أن ما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فيمن الخير والصلاح ما لا يمكن القدح فيه بل اعترفوا بحد أفهم بما قاله ابن سينا وغيره من أنه لم يقرع العالم تاموس أفضل من تاموس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وكان هذا ما أوجب عقلاهم وفلسفتهم فانهم نظروا في آداب النواميس من اليونان فرأوا أن الناموس الذي جاء به موسى وعيسى أعظم من نواميس أولئك زاهري عظيم ولهذا الماوردي تاموس عيسى بن مريم عليه السلام على الروم انتقلوا عن الفلسفة اليونانية إلى الدين المسيح وكان ارسطو قبل المسيح بن مريم عليه السلام نحو ثلثمائة سنة وكان وزير الاسكندر بن فيلس المقدوني الذي غلب على الفرس وعوا الذي بؤرتة اليوم بالتاريخ الرومي تؤرخه اليهود والنصارى وليس هذا الاسكندر هو ذا القرنين المذكور في القرآن كما ينسب ذلك طائفة من الناس فان ذلك كان متقدما على هذا وذلك هو الذي بنى سداجوج وما جوج وهذا المقدوني لم يصل الى السد وذلك كان مسلما موحدا وهذا المقدوني مشرك هو وأهل بلده اليونانيون كانوا مشركين يعبدون الكواكب والوثان فقبل ان آخر ملوكهم كان هو بطليموس صاحب الجسطي

مالا يكاد يستقصى وكذلك أتباع رؤس المقالات التي ذهب اليها من ذهب من أهل الفسفة وإن كان فيها ما فيها من البعد المخالفة للكتاب والسنة واجماع سلف الامة ففيها أيضا من مخالفة العقل السليم مالا يعلمه الا الله كاتبه أبي الهذيل العلاف وأبي اسحق النظام وأبي القاسم الكعبي وأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسن البصري وأسألهم وكذلك أتباع من هو أقرب الى السنة من هؤلاء كتابع حسن النصار وضراد بن عسر ومثل أبي عيسى محمد بن عيسى بن غوث الذي تأخر أجدن حنبل ومثله خض الفرد الذي تأخر الشافعي وكذلك أتباع مثلكي أهل الامتات كتابع أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب وأبي عبد الله

(مطلب)

تاريخ الملاحمة من المتظرفة وغيرهم

محمد بن عبد الله بن كرام وأبي الحسن علي بن اسعيل الأشعري وغيرهم بل هذا موجود في أتباع أئمة الفقهاء وأئمة مشيوخ العادة كصاحب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم نجد أحدهم دائما يحد في كلامهم ما رآه هو باطلا وهو يتوقف في ذلك لاعتقاده ان امامه اكمل منه عقلا ولما لا يتحد أحد من هؤلاء يقول اذا تعارض قولي وقول متوحي قمت قولي مطلقا لكنه اذا تبين له أحسان الحق في نقض قول متوحيه وان نقضه أرجح منه قدته لاعتقاده أن الخطأ باطل عليه

فكيف يجوز ان يقال ان في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يلزم بدو عرو بقله أنه باطل وأن يكون كل من أشبه عليه شئ مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم قدما به على نص الرسول صلى الله عليه وسلم في أنباء الغيب التي ضل فيها

عامة من دخل فيها بمجرد أي يدون الاستهدا بعدى الله والاستهانة بتبشور الله الذى أرسل به من له وأزله كيه مع علم كل أحد بصوره
وتقصيره فى هذا الباب وبما وقع فيه من أهله وغير أهله من (٨٧) الاضطراب فى الجهة المتوصل اليها بتقريب الكتب

وانهم بعد ان تناولوا الى دين المسيح فان التماسوا الذى بعثه المسيح كان أعظم وأجل بل
النصارى بعد ان غيروا دين المسيح وبدلوا هم أقرب الى الهدى ودين الحق من أولئك الفلاسفة
الذين كانوا مشركين وشركاء أولئك الفلاسفة هم أوجب افساد دين المسيح كاذباً كرمافته من أهل
العلم قالوا كان أولئك يعبدون الاصنام ويبعدون الشمس والقمر والكواكب ويبعدون لها
والله تعالى انما بعث المسيح بدين الاسلام كما بعث الرسل بدين الاسلام وهو عبادة الله وحده
لا شريك له قال تعالى وإرسال من أرسلنا من قبلك من رسلنا جعلنا من دونه الرحمن آلهة
يعبدون وقال تعالى وإرسالنا من قبلك من رسلنا لا يؤتى به آله الا لا فاعبدون وقال
تعالى ولقد بعثنا فى كل أمم رسولاً ان اعبدوا الله واجتنبوا الطغوت فهم من هدى الله ومنهم
من حقت عليه الضلالة وقد أخبر الله تعالى عن نوح و ابراهيم وموسى وغيرهم من الرسل
والمؤمنين الى زمن الخوارج انهم كانوا يعبدون الله وقال تعالى عن نوح عليه السلام ان كان
كبر عليكم معاقى ونذ كبرى ما بات الله فعلى الله وكلت فاجعوا أمركم وشرككم ثم لا يكن
أمركم عليكم غمعة ثم اقضوا الى ولا تظنوا انى فلت كنتم فساداً انكم من أجران أجرى الى الله
وأمرت أن تكون من المسلمين وقال تعالى عن ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام ومن
يرغب عن مله ابراهيم الامن بسفه نفسه ولقد اصطفينا من قبلنا ابراهيم وادخلنا معه فى الاخرى من الصالحين
اذ قال له رب أسلم قال أسلمت لرب العالمين ووصى بها ابراهيم بنبيه وبغوب يابى ان الله
اصطفى لكم الدين فلا تخفوا الا واثم مسلمون وقال تعالى عن موسى عليه السلام ان الله
يا قوم ان كنتم أنتم بالله فعليه وكلوا ان كنتم مسلمين وقال تعالى اننا نزلنا التوراة فى هدى
ونور يحكمكم بها النبيون الذين أسلموا الذين هادوا وقال تعالى عن بلقيس رب انى علمت نفسى
واسلمت مع سليمان فسلمت لله رب العالمين وقال تعالى عن الخوارج واذ وحيث الى الخوارج بين ان
أمنوا بغير رسول قالوا آمنوا واشهد باننا مسلمون ولما كان المسيح صلات الله عليه قد بعث
مجايبه المرسلون قبله من عبادة الله وحده لا شريك له وأحل لهم بعض ما كان حرم عليهم فى
التوراة وبقي اتباعه على ملته مدة قبل أقل من مائة سنة ثم ظهرت فيهم البدع بسبب معادلتهم
لهود صارا يفسدون خلافهم فغفوا فى المسيح وأحلوا أشياء حرمتها وأباحوا الخنزير وغير ذلك
واستدعوا شركاء بسبب شركه الامم فان أولئك المشركين من اليونان والروم وغيرهم كانوا
يعبدون الشمس والقمر والافلاك فنفقهم النصارى عن عبادة الامم انما المحدثه التي لها كل الى
عبادة التماثيل المصنوعة فى الكنائس واستدعوا الصلاة الى المشرق فصالحوا الى حيث ظهر
الشمس والقمر والكواكب فاعتاضوا بالصلاة عليها بالسجود اليها من الصلاة لها والسجود لها
والمقصود ان النصارى بعد تعديل دينهم كان ناموسهم ودينهم خيراً من دين أولئك اليونان اتباع
الفلاسفة فلماذا كان الفلاسفة الذين راودوا عن الاسلام يقولون ان تاموس محمد صلى الله تعالى
عليه وسلم أفضل من جميع النواميس وراوا أنه أفضل من تاموس النصارى والمجوس وغيرهم فلم
يطعنوا الى دين محمد صلى الله عليه وسلم كاطعن أولئك المظهرون للزينة من الفلاسفة قرواً وأن
ما يقوله أولئك المتكلمون فيه ما يخالف صريح العقول فضعوا بآلهتهم وصاروا يقولون
من انصف ولم يعصب ولم يتبع الهوى لا يقول ما يقوله هؤلاء فى البدا والمعاد وكان لهم أقوال

الخالف فيه وكل من طافق التفى والاتباع فيهم من الذكوالعقل والعرفه ما هم مخبرون به على كثير من الناس وهذا يقول ان العقل
انصرم على التنى والاخر يقول ان العقل الصريح من على الاثبات وهم يستأثرون فى المسائل التي دلت عليها النصوص كسائل

الصفات والقدر وأما المسائل المولدة كسئلة الجوهر الفرد وما للاحكام وبقاء الاعراض وغير ذلك ففهم من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤهم وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي (٨٨) ثم كل من كان من السنة بعد كان النزاع والاختلاف بينهم في معقولاتهم

أعظم فالعقلاء أكثر اختلافهم من متلكة أهل الاثبات وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره والبصريون أقرب إلى السنة والاثبات من البغداديين ولهذا كان البصريون يثبتون كون الباري سبحانه بصيرا مع كونه جاعليا قدبرا وينشئون له الإرادة ولا يوجبون الأصل في الدنيا يثبتون خبر الواحد والقباس ولا يؤمنون المجتهدين وغير ذلك ثم بين المشايخ والحسينية أتباع أبي الحسين البصري من النزاع ما هو معروف وأما النسبة فأعظم ففرقا واختلافان المعتزلة تكونهم أبعد عن السنة منهم حتى قيل أنهم يبلغون اثنتي سبعين فرقة وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع بل هم أعظم اختلافًا من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا اتعاهي فلسفة المشائين أتباع أرسطو صاحب التعاليم وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه وأما سائر طوائف الفلاسفة فلو حكى اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل العقلة والهيئة علم رياضي حاسي هو من أصعب علومهم فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق فكيف

فاسد في العقل أيضا تلقوه من سلفهم الفلاسفة ورأوا أن ما توأمن الرسل يتخالفوا فسلخوا طريقتهم الباطنية فقالوا ان الرسل لم يبين العلم والحقائق التي يقوم عليها البرهان في الامور العلمية فهم منهم من قال ان الرسل علمت ذلك وما يستنبطه ومنهم من يقول انهم لم تعلموه وانما كانوا يارعين في الحكمة العلمية دون الحكمة العلمية ولكن ناطبوا الجمهور بمخطوب تحصيل خيلتهم في أمر الامعان بالله واليوم الآخر ما يفهمهم اعتقادهم في ساستهم وان كان ذلك اعتقادا باطلا لا يطاق الحقائق وهؤلاء المتفلسفة لا يجوزون تأويل ذلك لان المقصود بذلك عندهم التفصيل والتأويل يناقض مقصوده وهم يقولون بالعvidات لكن يقولون مقصودها اصلاح اخلاق النفس وقد يقولون انها تسقط عن الخاصة العارفين بالحقائق فكانت بدعة وتلك المتكلمين مما أعانت الحاد هؤلاء الملبدين وقديس الكلام في كشف أسرارهم وبيان مخالفاتهم لصريح المعقول وصريح المنقول في غير هذا الموضع وذكر في غير هذا الموضع أن المعقولات الصريحة مما وافقها الخبر به الرسل لا تناقض ذلك وينتهي في مواضع على ما يستوجب الاستغناء عن الطرق الباطلة المستدعة وما به علم ما وافق خبر الرسول وبين أن الطرق المصحفة في المعقول هي مطابقة لما أخبره الرسول مثل هذه الطرق وغيرها فإنه يعلم بصريح المعقول ان فاعل العالم اذ قيل انه علة تامة أزلية والعلة التامة تستلزم معلولها لزم أن لا يتخلف عنه في القدم شيء من المعلول فلا يحدث عنه شيء لا بواسطة ولا بغير واسطة ويتبين أن بصريه لعل فعله بعدمفعول من غير أن يقوم به ما يصير بعلة لا ثاني فينتج مع عائل أو حواله أن يتخلف مفعولاه ويحدث منه شيء وهذا مما لا ينزع فيه عاقل تصور تصور راجيدا وحذا فهم يعرفون بهذا كاذ كراهين يشهد الحفيد وأبو عبد الله الرازي وغيرهما من أن صدور المتغيرات المختلفة عن الواحد البسيط مما تنكره العقول وكذلك ادعى موجه بالذات وكذلك اذ قيل مؤثر تام التأثير في الازل أو مرجع تام الترجيع في الازل أو غير ذلك وكذلك اذ قيل هو قادر مختار يستلزم وجوده مراد في الازل فإنه اذا استلزم وجوده مراد في الازل لزم أن لا يحدث شيء من مراد فله يحدث في العالم شيء اذا لم يحدث شيء الا بآرادته فلو كانت آرادته أزلية مستنزمة لوجود مرادها معاني الازل لزم أن لا يكون شيء من المراتد حادثا فلا يكون في العالم حادث وهو خلاف المشاهد فهم لا يقولون ولا يقول عاقل انه علة تامة أزلية تجيع معلولاتها ولا موجب أن يجمع العالم حتى أشخاصه ولا يقول أحد ان جميع مرادهم قارن في الازل بل يقولون ان أصول العالم كالانفال والعناصر هي الازلية القديمة بأعيانها وان الحركات والمولدات قدعة النوع أو يقولون ان مواد هذا العالم كالمواد الفردية والهوائية وغير ذلك هي قدعة أزلية بأعيانها وهذا كله باطل اذ كل قدم شيء من ذلك يستلزم أن يكون فاعله مستلزما له في الازل سواء سمى موجهه بذاته في الازل أو علة تامة قدعة مستلزما لمعلولها أو قبل انه فاعل بارادته الازلية المستنزمة للمفعول المراد في الازل واذا قيل هو علة تامة لأصول العالم دون حوادثه أو هو مبداء أزلية مستنزمة لاقتران مرادها في الازل لكن تلك الارادة الازلية المقارنة لمرادها انما تعلقت بأصول العالم دون حوادثه قيل لهم هذا باطل من وجوه منها أن مقارنة المفعول المعين لفاعله لا سيما مقارنة الازل أو ما بدعته في صريح العقول بل في بداهة العقول بعد التصورات التام واذا قالوا

بالاهيات واعتبر هذا بما ذكره باب المقالات عنهم في العلوم الرياضية الطبيعية كما نقله الاشعري في كتابه العلوم في معة الاغيار الاسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه في دقائق فان في ذلك من الخلاف عنهم أعنف أضاعف ما ذكره

الشهرستاني وامثاله من يحكى مقالاتهم فكلما هم في العلم الرياضي الذي هو اصح علومهم العقلية قد اختلفوا فيه اختلافا لا يكاد يحصى ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم وهو كتاب البصير لبطليموس فيه (٨٩) قضيا كثيرة لا يقيم عليها دليل صحيح وفيه

العلوم الضرورية لا يتجنع على جدها طائفة من العقلاء الذين لا يجوز عليهم التواطؤ على الكذب قيل لهم لا تجزم هذا القول بل يتفق عليه طائفة من العقلاء من غير توافق بل جماهير العقلاء من الاولين والآخرين ينكرونه غاية الانكار وانما قل طائفة اخذ بعضهم عن بعض على سبيل المواطاة بعضهم بعضا وتلقى بعضهم عن بعض ومع المواطاة يجوز المواطاة على تعدد الكذب وعلى الامور المشبهة كالذهاب الباطلة التي يعلم فسادها بالضرورة وقد توارثها طائفة تلقاها بعضهم عن بعض بخلاف الاقوال التي يقر بها الناس من غير مواطاة مثيل لا يكون منها ما يعلم فسادها بسببه العقل ولهذا كان في عامة اقوال الكفار واهل البدع من المشركين والنصارى والرافضة والجميعة وغيرهما يعلم فسادها بضرورة العقل ولكن قل طائفة تلقاها بعضهم عن بعض ومنها ان يقال لو كان هذا حقا لم تنع حدث الحوادث في العالجه ولم يكن لوقوع حدث اصلا وهذا من الظاهر ما يعلم فسادها بضرورة العقل (١) فان العلة اذا كانت تامة ازيلت قارنها معلولها وكان ما يحدث غير معلول لعلها كان قد تأخر المعلول او بعض المعلول عن علته التامة والعلة التامة لا يجزى ان تأخر عن المعلولها ولا يفي معلولها بكل ما يحدث لا يحدث عن علة تامة ازيلت وواجب الوجود عندهم علة تامة ازيلت فيلزم ان لا يحدث عنه حادث لا بواسطة ولا بغير واسطة وما يستترون به في هذا المكان من قولهم انما تأخرت الحوادث لتأخر الاستعداد ونحوه من افيد الاقوال فان هذا انما يمكن ان يقال فيما يكون علة وجوده غير علة استعداده قوله كما يحدث عن الشمس فانها تارة تلبس وترطب كاتنين التراب بعد يسبها بسبب ما يحصل فيها من الرطوبة فيقتنع الرطوبة للماء والسفونة الشمسية فتشبه النجم وتلزم وتارة تحف وتبس كالحاصل للثياب بعد تلبسها به فتقطع عنها الاستعداد من الرطوبة فتبقى خراة تغفل في رطوبه من غير امتداد فتعفن فيها كتحفف الشمس والثر وغيرها لتغير ذلك من الاجسام الرطبة والمقصود انه في مثل ذلك قد تأخر فعل الفعل لعدم استعداد القابل ولوقدر ان ما يتعونه من العقل لفعاله حقيقة فكان تأخره فيضحي فتعد القوابل من هذا الباب واما واجب الوجود الفاعل لكل ما سواه الذي لا يتوقف فعله على امر آخر من غيره لا اعداد ولا امتداد ولا قبل ولا غير ذلك بل نفسه هي المستلزمة لفعاله فلوقدر انه علة تامة ازيلت فوجب ان يذره معلوله كله ولا يتأخر عنه شيء من مفعولاته واذا تأخر شيء من مفعولاته ولو كان مفعولا واسطة علم انه لم يكن علة تامة في الازل وانه صار علة بعد ذلك ولكن واما قبل الحركة العقلية هي سبب حدوث الحوادث قبل هذه الاقسام ايل بدلا به فان الحركة الحادثة شأ بعد شيء يتبع ان يكون الموحى لفعاله علة تامة ازيلت فان هذه يقارنها معلولها ازالا وابدا والحركة الحادثة شأ بعد شيء يتبع ان تكون مقارنته لعلته في الازل فعمله الموجب لحدوثها ليس علة تامة ازيلت بل لا ان يكون الرب متصفافا بفعل تقوم بشأ بعد شيء بسبب ما يقوم به يحدث عنه ما يحدث مثل مشيئة القائمة بذاته وكلية القائمة به واقعا الاختيارية القائمة بذاته ومنها ان الحوادث بعد ذلك لا لهما من محدث ويتبع ان محدثها غيره لانه لا رب غيره ولا ان القول في ذلك المحدث كالقول نفسه اما ان يكون علة تامة في الازل واما ان لا يكون ويعود لتقسيمه واذا قالوا انما تأخر الثاني لتأخر حدوث القوابل والشروط التي هي قابل النقص (١) قوله فان العلة اذا كانت الخ كذا في اصله ولعل في الكلام نقصا قامل وحزركه معصية

لعمري قد طفت المعاهد كلها - وسيرت طرفي بين تلك العالم
فلم أر الا واضعا كف حائر على ذنن أو قارضا مسنن بادم

وأشدد أبو عبد الله الرأزي في غير موضع من كتبه مثل كتاب أقسام الذات لما ذكر أن هذا العلم أشرف العلوم وأنه ثلاث مقامات العلم بالذات والصفات والأفعال وعلى كل مقام (٩٠) عقدة فعمل الذات عليه عقدة هل الوجود هو الماهية أو زائد على الماهية

وعلم الصفات عليه عقدة هل الصفات زائدة على الذات أم لا
وعلم الأفعال عليه عقدة هل الفعل مقارن للذات أو متاخر عنها ثم قال
ومن الذي وصل إلى هذا الباب أو ذاق من هذا الشراب ثم أشدد
نهاية إقدام العقول عقال
وأكثر في العالمين ضلال
وأرواحنا في وحش من جسوننا
وماصل دنيا أذى وبال
ولم نستخدم في محتاط لول عرنا
سوى أن جفافه قال وقالوا
لقد تأملت الطرق الكلامية
والمناهج الفلسفية فأرابتها تشني
عليلا ولا ترى غسلا ورأيت
أقرب الطرق طرقة القرآن
أقرب إلى اثبات الرحمن على العرش
استوى إليه يصعد الكلم الطيب
والعمل الصالح يرفعه وأقرب إلى التي
ليس كمثلها شيء ولا يحيطون به علما
هل فصله سببا ومن جرب مثل
تجربتي عرف مثل معرفتي وكان
إن في الحدي من فضلاء الشعة
المعتزلة المتفلسفة وله أشعار في
هذا الباب كقوله
فيل يا أغلوطة الفكر
حار أمرى وانقضى عمري
سأرت فيك العقول فما
ربحت الأذى السفر
فلى الله الذي أعزوا
أنت الملعوف بالنظر
كذبوا أن الذي كروا
خارج عن قوة البشر
هذا مع انشاده

وحق أن أدخني النار قلت (١) للذين به قد كنت ممن يحبه
وأقنيت عمري في علوم كثيرة وما بقي الأرض وقربه (١) لأم الذين المشددة حرفان أولهما لشر الأول والثاني والثالث في كتبه

لا يتقدم

أما فلتهم كان فينا مجددا * سكرهم مشوا ويغيب مشروا * أما زلت ابن الطبيب وزينه * وقومهم في الدين انجل خطبه
 وآية حب السب ان يغيب الأسي * اذا كان من هوى عليه يصبه (٩١)

ولهذا اتحدوا ما جتمع فرط ذكاته
 وتأله ومعرفته بالكلام والفلسفة
 وسلكه طريق الزهد والرياسة
 والتصوف ينتهي في هذه المسائل
 الى الوقت ويحيل في آخر امره على
 طريقة أهل الكنف وان كان بعد
 ذلك يرجع الى طريقة أهل الحديث
 ومات وهو يشتغل في جميع
 الغايات والحذاق يقولون ان تلك
 الطريقة التي يحيل عليها لا توصل
 الى المطلوب ولهذا لما بنى على
 قول النعمة من سلك هذه الطريق
 كان عرب يواس سبعين وابن
 الفارض وصاحب خلق النعاني
 والتلساني وأمثالهم وصلوا الى
 ما يصلح فنادما تعقل والدين مع
 دعواهم انهم أغمة المحققين ولهذا
 تجد في المأخذ في مناظرته للفلاسفة
 انما ينطلي طرقهم ولا ينت
 طريقة معينة بل هو كما قال
 ناطقهم يعني مع كل الام الاشري
 تارة بكلام المعسنة وتارة بكلام
 الكرامة وتارة بطريق الواقفة
 وهذه الخريفي هي الغالب عليه في
 متبني كلامه وأما الطريقة
 النبوية السنة السلفية المحمدية
 الشرعية فانما يتطرقهم بها من
 كان خيرا بها هو قواهم التي
 تنافسها فيعمل حشنة فساد
 أقوالهم بالمعقول الصريح المطابق
 للنقول الصحيح وهكذا كل من
 أمعن في معرفة هذه الكليات
 والفلسفات التي تعارض بها
 التصور من غير معرفة تامة
 بالتصور ووزنه وكما المعرفة

لا يتقدم علم الزمان فينتج أن يكون في العالم ما سبق الخواص فينتج أن يكون شيء منه قديما
 أزليا سابقا للحوادث وحينئذ فالبلوغ لشيء منه ينتج أن يبدعه بدون ادعاء لازمه ولوازمه ينتج
 وجوده في الازل فينتج وجود شيء منه في الازل فاذا قيل فهو علة تامة أزلية فلفظ مع حركة
 لزمت أن يكون علة أزلية تامة فلفظ مع حركة فتكون حركة أزلية والحركة لا توجد الا بشي
 فشا فينتج أن يكون جميع حركته أزلية فلن قبل هو علة تامة أزلية فلفظ دون حركته
 احتاجت حركته الى المدع آخر غيره وان قبل هو علة الحركة شيئا بعد شيئا لم يكن علة تامة
 للحركة في الازل لكن يصير علة تامة لشيء من الحسب وجوده فتكون علة وفاعله ووارثه
 حادثة بعد ان لم تكن فينتج أن يكون علة تامة في الازل وهذا القول ظاهر لا ينزع فيه من
 فهمه وهو مما بين امتناع كونه علة تامة أزلية اسكل موجودا امتناع كونه علة تامة فلفظ مع
 حركته الدائمة وهم يقولون انه في الازل علة لكل موجود بل يقولون انه في الازل علة لما كان
 قديما بعينه كالافلاك وهذا مما علة تنوع الحوادث ويصير علة تامة للحدث المعين بعد ان لم يكن
 علة تامة فهذا حقيقة قولهم فيقال لهم كونه يصير علة تامة لشيء بعد ان لم يكن علة من غير
 امر يحدث منه محتتم لانه لا لا يحدث للحوادث سواء فينتج أن غير يحدث فاعلته وكونه علة
 فلا يحدث كونه فاعلا لعين الا هو فليزم أن يكون هو الحدث لكونه علة لعين وفاعله وهذه
 الفاعلية كانت بعد ان لم تكن فينتج أن تكون صدرت عن علة تامة أزلية لان العلة الأزلية
 بقايرها متولها فحين انما ينتج أن يصير فاعلا لشيء بعد ان لم يكن مع القول بانه لم يزل علة تامة
 أزلية وأنه لا بد ان يقوم به من الاموال ما يجب كونه فاعلا لم يحدث عنه من الحوادث
 سواء احدثت بواسطة ما غير واسطة وايضا فاقدر انه كما يقول حاله قبل أن يحدث لعين
 ومع احدثات المعين وبعد احدثات المعين سواء امتنع احدثات المعين فينتج احدثات شيئا وايضا
 فليكن احدثاته الاول لا يؤول من احدثاته الثاني ولا تخصيص الاول بقدره ووصفه بالي ومن
 الشا ان اذا كان الفاعل لم يكن فقد منه سبب وجوب التخصيص الاول بقدره ولا وصفه ولا غير ذلك
 وهم أنكروا على من قال من التنازع فعل بعد ان لم يكن وقالوا العقل الصريح يعلم أن من
 فعل بعد ان لم يكن فاعلا فلا بد ان يتجدد له ما نسوة واما الزادة واما علم واما زوال مانع واما
 سبب ما فيقال لهم والعقل الصريح يعلم أن من فعل هذا الحدث بعد ان لم يكن فاعله فلا بد
 أن يتجدد له سبب اقضى فعله فانتم أنكرتم على غيركم ابتداء فعل بلا سبب والتزمتم دوام
 المفعولات الخادثة لاسبب فكان ما ائتمنوه من حدوث الحوادث بلا سبب أعظم من نفيتموه
 بل قولكم مستلزم فاعل الحوادث ابتداء بل تحدث بلا فاعل وانما وجب الحوادث عندكم
 هو حركة الفلز وحركة النار فحركة نفسانية تتحرك بما يحدث هاهنا التصورات والارادات
 المتعاقبة وان كانت تامة تصور كل واحد زيادة كلية ثم تنبه التصورات والارادات والحركات
 تحدث بلا يحدث لها شئ على قولكم لان واجب الوجود عندكم ليس فيه ما وجب فاعلا حادثة
 أصلا بل حاله قبل الحادث ويصير معه سواء ويكون لفاعل يفعل الامور خادمة مختلفة معه
 ان حاله قبل وبعد ومع سواء واذا قبل تغير فعله لتغير المفعولات قبل فعله ان كان هو المفعولات
 عندكم كما يقوله ابن سينا ونحوه من جهة فاعله فلا سلفه نفذ لصفات الافعال فالتغير هو

بما فيها وبالأقوال التي تناهها فانه لا يصل الى غيري يعنى اليه وما تفهده الشك واخبره بل هؤلاء اعضاء اخذوا القرن يدعون أن
 النصوص عارضها من معقولاتهم ما يجب تنقيح تجدهم حيارى في أصول مسائل الاهيت (١) غنايب باصل الهامش بعد الشعر

حتى مسئلة وجود الرب تعالى وحقيقته حاروا فيها حيرة تأجبت أن يتناقض هذا اكتشاف الرازي وان يتوقف هذا اكتشاف
الامدى ويذكرون عدة اقوال يزعمون أن (٩٣) الحق ينصرفها وهي كما بالاطلة وقد حكى عن طائفة من رؤس اهل

المفصلات عنه وهي المفعولات وليس هنا فعل هو غير ما وصف بالتعريف الموجب لتغيرها
واختلافها وحدوث ما يحدث منها مع ان الفاعل هو على حال واحدة وقساده في صريح
العقل الظاهر من قداما انكره على غيركم وان كان فعله فاعلم بنفسه كما يقوله مثبتة
الافعال الاختيارية من أمة اهل الملل ومن الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين في المعلوم ان تغيير
المفعولات انما هو بسبب هذه الافعال وهو سبحانه المحدث لجميع المفعولات المتغيرة وتغيراتها
فثبت ان تكون هي المؤثر في تغير فعله القائم بنفسه لان هذا واجب كون المفعول المتحول
المصنوع هو المؤثر في اطلاق الصانع الذي يسمونه عليه تامة وهذا واجب الدور المتع فان
كون كل من الشئين مؤثرا في الاخرين غير ان يكون هناك امر ثالث غيرهما مؤثر فيهما هو
من الدور الفعلي المتع فان أحد الفاعلين لا يفعل في الاخر حتى يفعل الاخره كما في هذه
الصورة فان التغيير الحادث لا يحدث حتى يحدث هو لم يقوم به من الفعل فلو كان ذلك الفعل
لا يقوم به حتى يحدثه ذلك التغير لزم ان لا يوجد حتى يوجد ذلك ولا يوجد ذلك حتى يوجد
هذا فليكن ان لا يوجد واحد منهما حتى يوجد هو قبل ان يوجد غيري تبين فلما اجتمع التفضين
مرتين وان حصل المفعول المتغير الاول أحدث في الفاعل تغيرا وذلك التغير واجب تغيرا فانما
قبل ذلك الاول انما صدر عن فعل بالفاعل فالفاعل ما قام به من الفعل هو الفاعل لكل ما سواه
من الحوادث المتغيرة والاولا خرا ولم يؤثر فيه غير البتة وان قيل وجود مفعوله الثاني مشروط
بمفعوله الاول فهو الفاعل فلا ول والشأن فلم يتحقق في شيء من فعله الى غير هو ولا أثر فيه شيء سواه
وهذا كما أنه سبحانه يلهم العباد ان يدعوه فيدعونه فيستجيب لهم ويلهمهم ان يطعوه فيطعونه
فيستجيبهم فهو سبحانه الفاعل لا الجابة والاباية كما أنه لا يجعل العباد اذعين مطيعين ولم يكن في
شيء من ذلك مفقور الى غير البتة وكل من تدبر هذه الامور تبين له أنه سبحانه خالق كل شيء من
الاعيان وصفاتها وفعالها بافعال الاختيارية القائمة بنفسه كما دلل على ذلك نصوص الانبياء
واتفق عليه سلف الامة واتمها واقفهم على ذلك اما طين الفلاسة القدماء وهذا مما يبين
حدوث كل ما سواه وان له ليس عليه ازالة لمفعول قدمه أنه دائم الفاعلة ولا يلزم من دوام كونه
فاعلا ان يكون معه مفعول معين قدم بل هذا من ابطال الباطل وهؤلاء المتفلسفة القائلون
بقدم العالم عن موجب بذاته هو عليه تامة ازالة لمفعولهم أنه ليس عليه تامة في الازل لكل حادث
فان هذا لا يقوم به من تصور ما يقول فان العلة التامة هي التي تستلزم مفعولها وتستتبعه فاذا
كان المفعول حادثا بعد ان لم يكن لم يكن المستلزم له ازالا لما في ذلك من تأخر المفعول وتأخره
زما بالانهاية عن فعله التامة الاولية فان كل حادث يوجد في العالم متأخر عن الازل تأخرا
لانهاية فلو كانت علة التامة ثابتة في الازل لكان المفعول متأخرا عن العلة التامة متأخرا لانهاية
له والعلة التامة لا يكون بينها وبين مفعولها فصل أصلا بل الزاحل يكون معها في الزمان او
يكون معها في الزمان ان يكون معها كالجزء الثاني من الزمان مع الذي قبله هذا مما يتكلم فيه
الناس وان كانوا متفقين على أنه متأخر عنها تأخرا فعليا وان لا يفصل عنها وهل يصل بها
انصالا زمانيا ويقترب بها اقترابا زمانيا هذا عمل نظر الناس والمقصود هنا ان كل ما يحدث في
العالم فلا تكون علة التامة المستلزمة تامة قبله بحيث يكون بينها انفصال فكيف تتقدم

الكلام انهم كانوا يقولون بتكافؤ
الالفة وان الالفة قد تكافأت
من الجانبين حتى لا يعرف الحق
من الباطل ومعلوم ان هذا انما
قالوه فيما سلكوه من الالفة
وحكي ان بعض الازكية وكان
قد قرأ على شخص هو امام يده
ومن أفضل اهل زمانه في الكلام
والفلسفة وهو ابن واصل الجوى
أنه قال اضطلع على فسراني
وأضع المفظة على وجهي وأقبل
بين أدلة هؤلاء وأدلة هؤلاء حتى
يطلع الخبر ولم يرجع عندي شيء
ولهذا انتهت امره الى كثرة الفكر
في الهيئة لكونه تبين له فيه من
العلم ما يبينه في المعلوم الالفة
ولهذا نجد كثيرا من هؤلاء الملأ
يبين له الهدي في طريقه تكسر
على عقبه فاشتغل بتابع شهورات
التي في بطنه وفرجه وريلسته
وماله ونحو ذلك لعدم العلم واليقين
التي يطمح القلب ويشرح
له صدره وفي الحديث المأثور عن
النبي صلى الله عليه وسلم ان أخوف
ما أخاف عليكم شهورات التي في
بطونكم وفروجكم ومضلات
الفتن وهؤلاء المعرضون عن
الطريقة النبوية السلفية يجتمع
فيهم هذا وهذا اتباع شهورات
التي ومضلات الفتن فيكون
فيهم من الضلال والتي يقدر
ما ترجعوا عن الطريق الداعي
الله برسوله ولهذا أمرنا الله ان
نقول في كل صلاة اهدنا الصراط

المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عليه
اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وكل يقول احذر وافتة العالم الفاجر والعابدا لجاهل فان فتنة ما فتنة لكل مفتون فكيف

إذا اجتمع في الرجل الضلال والخبور ولو جعت ما يلقى في هذا السابغ عن أعيان هؤلاء كفلا ن وفلا كان شاكرا وما لم يلقى من حيرتهم وشكهم أكثر وأكثر وذلك لأن الهدى هو فباغت الله به (٩٣) رسوله فن أعرض عنه لم يكن مهتديا فكيف

عليه تقدم ما لا يهتد به لكن غاية ما يقولون أنه علمه تأمل أولية ما كان قد علم من العالم كالأفلاك وأما ما يحدث فيه فالتأمل يصير علمه تأملية عند حدوثه ويقولون أن حدوث الأول شرط في حدوث الثاني كالمشي الذي يقطع أرضا بعد أرض وكحركة الشمس التي تقطع بهم لمسافة بعد مسافة فالمحرك لا يقطع المسافة الثانية حتى يقطع الأولى فقطع الأولى بحركته شرط في قطع الثانية بحركته والعلة التامة لقطع الثانية إنما وجدت بعد الأولى وهذا غاية ما يقولون ويصرون عنه بعبارة فتارة يقولون فيض العلة الأولى والمبدأ الأول أو واجب الوجود وهو الله تعالى دائم لكن يتأخر لصل الاستعداد والقوابل وسبب الاستعداد والقوابل عند كثير منهم أو أكثرهم هو حركة الفلك فليس عند هؤلاء سبب تغيرات العالم إلا حركة الفلك كما يقول ابن سينا وأمثاله وهذا هو المعروف عند أصحاب ارسطو وأما آخرون أعلو من هؤلاء كلهم البركت وغيره فيقولون بل سبب التغيرات ما يقوم بذات الرب من إرادات متجددة بل ومن أدراك كل كائن بسلطه في كتابته العتبر فأولئك كإبن سينا وأمثاله يقولون هو بنفسه علمه تأملية لأفلاك العالم بما فيه من الحوادث المتجددة وأن الحادث الأول كان شرطاً أعده القابل للحادث الثاني وهذا القول في غاية الفساد وهو يضاف غاية المناقضة لاصولهم وذلك أن علم الحادث الثاني لا بد أن يكون بتمامه موجودة عند وجوده عند الحادث الثاني لم يجدد للفاعل الأول أمره بفعل الأعدم الأول ويجرد عدم الأول لموجب عندهم للفاعل لا القدرة ولا إرادته ولا غير ذلك فإن الأول عندهم لا يقوم بشئ من الصفات والأفعال ولا له أحوال متنوعة أصلاً فكيف تصور أن يصدر عنه الثاني بعد أن كان مصدوره متعاضده وماله حاله لم يتجدد إلا أمر عدي لم يوجب له زيادة قدرة وإرادته ولا علم ولا غير ذلك وهذا بخلاف ما يعتنقون به من حركة الإنسان وغيره من الحركات بالإرادة ناطع فإن المحرك لا انقطع المسافة الأولى صار له من القدرة ما لم يكن قبل ذلك وحصل عنده من الإرادة ما لم يكن قبل ذلك كما يجده الإنسان من نفسه إذا مشى فله يجد من نفسه محرراً عن قطع المسافة البعيدة حتى يصل إليها هو قبل ومصره عازم على قطعها إذا وصل ليس هو مريداً في هذه الحال أن يقطعها في هذه الحال فإذا وصل إليها صار مريداً لقطعها فإذا راعى قطعها وعند الإرادة الحازمة والقدرة التامة يجب وجود المراد فحينئذ تقطع لا يجد عدم الحركة التي بها قطع الأولى بل المتجددة من القدرة والإرادة وهذا المتجدد المقننى له هو ما في نفسه من الإرادة النكسة والاستعداد للقدرة وكان قطع الأولى مانعاً من ذلك لما زال المانع عمل المقننى علمه فتمت إرادته وقدرته فقطع المسافة وهكذا حركة الطير من فوق إلى أسفل كل نزل تجد فيه قوة وقبل ذلك لم يكن فيه ذلك وكذلك حركة الشمس والكواكب وأسبابهاهم يقولون إن حركتها اختيارية لما يصيد لهم التصورات الجزئية والارادات الجزئية التي تحدث شأ قسماً هكذا صرحه أئمتهم ارسطو وغيره فإن حركتها عندهم غشائية فالتقننى التام للجزء الثاني من الحركة إنما وجد عندها ميكال التقننى تام موجود قبل وهو قائم بنفسه المتحرك أو المحرك وهو نفس التي تجددها تصورات وإرادات جزئية وقوة جزئية يتحرك لها شأ بعد شئ كحركة المشي فلا يتكتم شئ كحركة ولا يتحرك كحاله قبل الحركة وبعد ما هو والحركة تصدر عنه شأ قسماً فإن هذا الوجود له وانقل انصرح بحجب

بين عارضه بما يناقضه وقدم مناقضه عليه قال تعالى لما أخطأ آدم قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدو فلما رأيتكم منى هدى فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإنه معشقة ضللكا ويحسر يوم القيامة أجمع قال رب لم حشرتني أجمعى وقد كنت بصيراً قال كذلك أتتك أبادنا ففسدنا وكذلك اليوم تنسى قال ابن عباس رضى الله عنهما تكفل الله لن قرأ القرآن وعمل عابسه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة فمحرر هذه الآية وقوله تعالى ومن أعرض عن ذكرى يتناول الذكر الذى أنزله وهو الهدى الذى ما حبه الرسل كإفلا تعالى في آخر الكلام كذلك أتتك أبادنا ففسدنا أى تركت اتباعها وأعمل عابها فمن طلب الهدى بغيا فخر أن ضل ومن اعتز بغيا لم يزل قال تعالى اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم وفان ولا تشعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وفى حديث على رضى الله عنه التقوى وأما ترمذى ورواه أبو نعيم من عدة طرق عن على عن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال أنهلستكون فتنة قلت فما المخرج منها يا رسول الله قال كذب فيه بما قبلكم وخبر به ما يحكم به يتكلم وهو متصل ليس بأمر من تركه من جوارحه به ومن اتقى الله سقى في غيره أعتقه تهره رجل تهاين وهو

الذكر الحكيم وهو الصراط المستقيم وهو الذى لا يزغ به الأهواء ولا تلبس به الأسن ولا يخلق عن كثرة زل ولا تقضى بجانه ولا تشبع منه العلماء من قال بصدق ومن عمل به أبرج ومن حكم به عدل ومن دعا إليه هدى إلى صراط مستقيم وهذا مبسوط وغير

هذا الموضع المقصود هنا التنبه على أن توسع لناظرين أن يعرضوا عن كتاب الله تعالى ويعرضوا عنهم ومعقولاتهم لكن هناك أمر مضبوط يحصل لهم به علم ولا هدى (٩٤) فإن الذين سلكوا هذه السبيل كلهم يخبر عن نفسه بما يجب خبرته

ذلك فإن الحادث لا يحدث الاستعداد وحده التام وهو علته التامة وإن شئت قلت لا يرجع إلا إذا وجد مع التام المستأنزله والمسلون يقولون ما شاء الله كان وما لم يأن لم يكن فالمرجع الثانية لو كان مرجعها التام حاصل عند الأولى لوح حصوله عند الأولى بل انما يتم حصوله عند حصول المرجع التام إما مقترنة به في الزمان أو متصلة به في الزمان وإذا كان المرجع التام لا بد أن يحصل بعد أن لم يكن حاصلًا فلا بد أن يحصل الحركة سبب حادث وبما يصيرها حادث بعد أن لم تكن حادثة وكذلك السبب الحادث لا بد أن يحصل له سبب حادث يصبر به علة تامة للسبب الأول القريب من الحركة وإن كان الفاعل له إرادة تامة عامة كلية لما يحدث شيئًا بعينه فذلك وحده لا يتكفي بل لا بد من إرادة أخرى غير تلك يحدث بقائه كما يوجد الإنسان في نفسه إذا أمسى في سفر أو غيره إلى مكة أو غيرها فلا ريب أن المقضى العام إرادة أو غيرها قد يكون مقتضاه عامًا مطلقًا لكن يتأخر لتأخر الاستعدادات والقوابل إذا كانت من غير تحييل طوع الشمس فانه من جهة ما فيض عام لكن يتوقف على استعداد من القوابل وارتفاع الموانع ولهذا يختلف تأثيرها وتأخر بحسب القوابل والشروط وتلك ليست منها وكذلك هم يقولون إن العقل الفعال دائم الفيض عنه بفيض كل ما في العالم من الصورة النفسانية والسمائية فنه تفيض العلوم والآراءات وغيرها ذلك وهو عند هرب كل ما تحت تلك القوابل ليس مستقلا عندهم بل فضه يتوقف على حصول الاستعدادات والقوابل التي تحصل بحركة الافلاك وتلك الحركات التي فوق ذلك القمر ليست منه بل من غيره وهذا العقل عندهم هورب البشر ومنه بفيض الوحي والالهام وقد سمعوا من جبريل وقد جعلوا من جبريل ما قام بنفس النبي من الصورة الخالية وهذا كله من أعلى الساطل كما قد بسط في موضعه لكن المقصود هنا أنهم يتولون فيض واجب الوجود بفيض العقل الفعال وفيض الشمس وهو يتسلسل بأجل لأن الفيض هنالك ليس مستقلا بفيض بل فضه متوقف على ما يجد غيره من الاستعداد والقبول وأحداث غيره من فعل غيره فأما رب العالمين فهم مسلون أن لا شيء يله في الفيض ولا يتوقف شيء من فيضه على فعل من غيره بل هورب القابل والمقبول ورب المستعد والمستعد له ومنه الأعداد ومنه الامداد فلا قالوا بعد هذا انه علة تامة أزلية وإن فيضه عام لكنه يتوقف على حدوث القوابل والاستعدادات إما يحدثوا الاشكال الفلكية والاتصالات النوكية وإما بعد ذلك قيل لهم ان قلتم هو علة أزلية لهذا الحادث لم وجود في الازل وان قلتم لا يصير علة تامة الاستعدادات القوابل قيل لكم فإذا كان حدوث القوابل منه فهو الحادث لها جميعا فحدث احد انهما لم يكن علة تامة لا هذا ولا هذا (١) ثم احدا انهما جميعا القوابل والمقبول فإذا كان احدا انهما بدون محدثي زمن ان يكون لم يكن علة تامة لهما أو لم يصير علة تامة لهما فيلزم ما قدمهذين الحادثين وانما عدهما فان لم تزل عليهما زمن قدمهما وان لم يحدث زمن عدهما وأتم تصول علة هذين الحادثين حدثت بعد ان لم تكن أي حدثت بنماها بعد أن لم تكن وليس هنائي أو جب حدوث التمام فان الفاعل التمام ما بعد التمام وحاله قبل التمام سواء فينتج أن يكون علة تامة في احدي الحالتين دون الاخرى وكل ما يقدر زونه بمابه حصل تمام العلة هو ايضا حادث عن الاول حقيقة قولكم أن حدوث العالم يحدث عنه مع انه

وشك والمسلون يشهدون عليه بذلك ثبت شهادة اقراره على نفسه وشهادة المسلين الذين هم شهداء الله في الارض أنه لم يظفر من عرض عن الكتاب وعارضه بما يناقضه يبين قطعه اليه ولا معرفة يمكن به قبله والذين ادعوا في بعض المسائل أن لهم معقولا صريحا يناقض الكتاب فالهم آخرون من ذوي المعقولات فقالوا ان قول هؤلاء معلوم بطلانه بصريح المعقول فصار ما يدعي معارضة للكتاب من المعقول ليس فيه ما يجوز بانه معقول صحيح لما تبين له أصحها عليه وشهادة الامه والما ظهور ترتيبا فيهم ظهورا لا ترتيبا فيهم لإلزام المعارضة آخر من أهل هذه المعقولات لهم بل من تبر ما يعارضون به التبرع من العقليات وجد ذلك مما يعلم بالعقل الصريح بطلانه وانتاس إذا تنازعا في المعقول لم يكن قول طائفة لهامذهب بحقه على أخرى بل يرجع في ذلك إلى النظر السليمة التي لم تتغير باعتقاد غير فطرتهما ولا هو في فامتنع حينئذ أن يعتمد على ما يعارض الكتاب من الاقوال التي يسمونها معقولات وإن كان ذلك قد قاله طائفة كبيرة لخالفه طائفة كبيرة لها ولم يبق إلا أن يقال إن كل إنسان له عقل فيعتقد على عقل نفسه وما وجد معارضا لاقوال الرسول صلى الله عليه وسلم من رأيه خالفه وقدم رأيه على نصوص الانبياء

صلوات الله وسلامه عليهم ومعلوم ان هذا أكثر ضلالا واضطرابا فإذا كان قول النظر وأسلمن الفلسفة لم يزل الذين بلغوا في الذكاء والنظر إلى الغاية وهم ليهم ونهارهم كحدثون في معرفة هذه العقليات ثم لم يصلوا فيها إلى معقول صريح يناقض

(١) قوله ثم احدا انهما لم يكن علة تامة لا هذا ولا هذا

الكتاب بل اما الحرية وارتباب واما الى اختلاف بين الاحزاب فكيف غير هؤلاء من لم يبلغ مبلغهم في الفهم والا كما هو معروف ما سلكوه من العقليات فهذا وامثله مما يسيئ ان نعرض عن الكتاب (٩٥) وعارضته بما نأقده لم يعارضته الا بما هو سهل بسيط

لم يزل على تأمله أوسع انه لم يصرفه تأمله مع ان العلم التلثة انما تكون تأمله عند معلولها الاقل ولا يند هذا يقتضي عدم الحوادث أو قدم الحوادث وكلاهما مخالف للمشاهدة ولهذا كان حقيقة قولهم ان الحوادث تحدث بلا محدث وقولهم في حركة الفلك يشبه قول القدرية في حركة الحيوان قال القدرية يقول الحيوان قادر مرید والله يفعل بدون سبب أو حسب الفعل بل مع كون نسبة الاسباب الموجبة للحدث الى هذا الحادث وهذا الحادث سواء فان عندهم كل ما يؤمن به المؤمن وبطبيع به المطيع قد حصل لكل من أمر بالايان والطاعة لكن المؤمن المطيع يرجع الایمان والطاعة بدون سبب الاختصاص به حصل الرخاء والنجاة والكافر بالعكس وهكذا يقول هؤلاء في حركة الفلك انه يصرف دائما بإرادته وقدرة من غير سبب أو حسب كونه مریدا قادرا مع ان إرادته وقدرة وحركته مادية بعد ان لم تكن حادثة من غير شيء جعله مریدا بحركته قد حصل الممكن بدون الرجوع التام الذي أو يجب رجاءه وحصل الحادث بدون السبب التام الذي أو يجب حدوثه ثم انهم ينكرون على القدرية بقولهم ان القادر يرجع أصله مقدوره بلا مرجع بل بإرادة هؤلاء يقولون ما هو أبلغ من ذلك في حركة الفلك وهو يناقض أصولهم الصريحة فإذا كانوا يسلون أن الارادات الحادثة والحركات الحادثة لا تحدث الا بسبب أو يجب حدوثها فله عند كمال السبب يجب حدوثها وعند نفسه يتبع حدوثها علوا أن ما قالوه في قدم العالم وسبب الحوادث باطل فله ليس فوق الفلك عندهم سبب أو يجب حدوث ما يحدثه من التصورات والارادات الا من جنس ما للخلق الفعالي واجب الوجود ومعلوم أن ما كان بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بغير ح فلا بد أن يكون فوق الفلك ما أو يجب حدوث حركته وما يذكره ارسطو وأتباعه أن الاول هو محرك الفلك حركة المشوق لما شقه وان الفلك يصرفه لنفسه به وأنه بذلك على العمل وبه قوام الفلك إذ كان قوام الفلك بحركته وقوام حركته بإرادته وشوقه وقوام إرادته وشوقه وجود المحبوب السابق المراد الذي تحركه لنفسه به فهذا الكلام مع مانته من الكلام الباطل الذي يبين في غيره هذا الموضوع غاية اثبات العلة الغائية لحركة الفلك ليس فيه بيان العلة الفاعلية لحركته الا ان يقولوا هو المحمّد تصورات حركته من غير احتياج الى واجب الوجود والى العلة الاولى في كونه فاعلا لذلك كما ان الحب العاشق لا يحتاج الى المحبوب المشوق من جهة كونه فاعلا لحركته اليه بل من جهة كونه هو المراد المطلوب للحركة وهذا اقول باستغناء الحركات المحدثه والمحرك كان عن رب العالمين وأنه لا يفعل شيئا من هذه الحوادث والحوادث لا هو ربها فان قالوا مع ذلك بأنه لم يبدع الفلك بل هو قديم واجب الوجود بنفسه لم يكن رب شيء من العالم وان قالوا هو الذي أبدعه كان تناقضاً من كساقض القدرية فان ابداعه لذاته وصفاته وجب ان لا يحدث منه شيء الا بفعل الرب نك واحد انه كما لا يحدث من سائر الحيوانات حادث الا بتخليق الرب لذلك واحداً تأمله فقوله من مرتد عن التعطيل العام وبين التعطيل الخاص الذي يكون من فسر من القدرية ورتبه نما كان على التقدير يتوهم خبر منهم على كل تقدير وفد كرنا ما ذكره من كلام ارسطو في هذا المقام وبين ما فيه من الخطأ والضلال في غير هذا الموضوع وان تقوم من أبعاد الناس عن معرفة الله ومعرفة خلقه وأمره وصفاته وأفعاله وأن اليهود والنصارى خير منهم بكثير في هذا الباب وهذه الطريقة التي سلكها

أن مع هؤلاء حقوا ما لا وعي هؤلاء محقاوا ما لا والحق الذي مع كل منهما هو الذي جاءه الكتاب الذي يحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه والله أعلم (الوجه العاشر) أن يعارض دليلهم بتغير ما قالوه فيقال اذا تعارضت ان نقل وجب تقديم الفضل لان الجمع بين

الملاولين جمع بين التقيضين وفهموا رفع التقيضين وتقديم العقل مجتمع لان العقل قد دل على صحة السمع ووجب قبول ما أحس به
الرسول صلى الله عليه وسلم فلما بطلنا النقل لكنا (٩٦) قدما بطلنا دلالة العقل وإذا بطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضا للنقل

ارسطو والقديما في أثبت العلة الأولى في طريق الحركة الأبدية حركة الفلك وأثبتوا علة
غائية بذكر فلما رأى ابن سينا وأمثاله من المتأخرين ما فيها من الضلال عدلوا إلى طريقة
الوجود والوجوب والامكان وسرقوا من طريق المتكلمين المعتزلة وغيرهم فان هؤلاء
احتجوا بالحدث على المحدث فاحتجوا بذلك بالمكن على الواجب وهي طريقة تدل على اثبات
وجود واجب وأما أثبت تعينه فمضاجون فيه إلى دليل آخر وهم سلكوا طريقة التركيب
وهي أيضا سرقوا من كلام المعتزلة والافلاكلام ارسطو في الالهيات في غاية الفلح مع كثرة الخطأ
فيه لكن ابن سينا وأمثاله وسعوا وتكلموا في الالهيات والنسب وأسراراً إلى اثبات ومقامات
العارفين بل وفي معاد الارواح كلام لا يوجد لأولئك وما فيه من الصواب غير واقعيه يحتاج
الانسان وما فيه من خطائهم على أصول سلمهم الفاسدة ولهذا كان ابن رشد وأمثاله من
المفلسفة يقولون ان ما ذكره ابن سينا في الوحي والتمات وأسباب العلم بالمستقبلات وهو
ذلك هو امر ذكره من تلقه نفسه لم يقبله قبله المتأخرون سلفه وأما أبو البركات صاحب المعبر
ونحوه فكانوا بسبب عدم تقليدهم لأولئك وسلكوا طريقة النظر العقلي بلا تقليد
واستأثرتهم بأوزار النسب وأصل قولنا في هذا الباب من هؤلاء وهو لا نقاب عن علم الرب بالبريات
ورضى سلفه رداً جديداً وكذلك أثبت صفات الرب وأفعاله وبين ما بين من خطائهم ورأى
فساد قولهم في أسباب الحوادث فعدل عن ذلك إلى أن أثبت الرب تعالى ما يقوم به من الارادات
الموجبة للمواد وقولهم مبسوط في غير هذا الموضع فهو لا يقولون انما تحدث الحوادث
شيئاً بعد شيء لما يقوم بذات الرب من الاسباب الموجبة لذلك فلا يثبتون أمورا متجددات
مختلفة عن واحد بسيط لا صفته ولا فعل كآل وأولئك بل وافقوا قول أساطين الفلاسفة
الذين كانوا قبل ارسطو الذين يثبتون ما يقوم بذات الرب من الصفات والافعال ويقولون ان
الحادث العيني انما يحدث لما حصلت عليه التامة التي يتم لا عند حدوثه ونظام العلة كان بما
يحدثه الرب تعالى وما يقوم به من ارادته وأفعاله وأغرض ذلك بما يقولونه في هذا المقام
ولهذا يقولون انه لا يمكن ان يكون الرب مبداً لهذا العالم إلا على قولنا تحدثت الحوادث فيه من
الارادات والعلوم وغيرها ويقولون ان من نفى ذلك من أمهاتنا وغيرهم فلم يشف دليل عقلي دل
على ذلك بل مجرد تنزيهه واحلال محل وانما يجب التنزيه والاحلال من هذا التنزيه والاحلال
(١) فإذا قيل لهؤلاء فعند حدوث الحادث الثاني لا بد من وجود العلة التامة ولا يمكن عدم الاول
بل حصل من كمال الارادة الجازمة والقدرة التامة ما هو واجب حدوث المقدور ولا يقولون ان
الفاعل قبل وبعد واحد لم يتجدد أمره بفعله الثاني يتنوع أحوال الفاعل ونفسه هي الموجبة
للكمال الاحوال القائمة به لكن وجود الحال الثاني مشروط بعدم ما يضافه ونفس الفاعل هي
الموجبة للأمور الوجودية الموجبة لفعال الثاني فوجب الوجود لا يحتاج ما يحدث عنه
أن يضاف الى غيره كإلى المكاتب بل نفسه الواجبة هي الموجبة لكل ما يحدث عنه وهو سبحانه
الفاعل للزوم ولأوزمه والفاعل لاحد المتأخرين عند عدم الآخر وهو على كل شيء قدير لكن
اجتماع التسعين ليس شيئاً باتفاق العقلاء بل هو قادر على تحريك الجسم بدلا عن تسكينه
وعلى تسكينه بدلا عن تحريكه وعلى تسويده بدلا عن تبيضه وعلى تبيضه بدلا عن تسويده وهو
(١) قوله فإذا قيل الخ كذا وقع في الاصل واهل في العبارة تحريكاً ونقصاً فتركب مصصه

لان ما ليس بدليل لا يصلح معارضة
شئ من الاشياء فكان تقديم
العقل موجباً لعدم تقديمه فلا يجوز
تقديمه وهذا بن واضح فان العقل
هو الذي دل على صدق السمع
وصحته وأن خبره مطابق لخبره فان
جازاً أن تكون هذه الدلالة باطلة
لبطلان النقل لزم أن لا يكون
العقل دليلاً صحيحاً وإذا لم يكن
دليلاً فصالحه يحجز أن يتبع بحال
فضلا عن أن يقدم فصار تقديم
العقل على النقل قدما في العقل
باتفاه لأوزمه ومدلوله وإذا كان
تقديمه على النقل يستلزم القدر
فيه والقدر فيه يمنع دلالة والقدر
في دلالة يقدح في معارضته كان
تقديمه عند المعارضة مستلزماً
للعارضة فامتنع تقديمه على النقل
وهو المطلوب وأما تقديم النقل
عليه فلا يستلزم فساد النقل في
نفسه وما يوضح هذا أن يقال
معارضة العقل لما دل العقل على
أنه حق دليل على تناقض دلالاته
وذلك واجب فساداً وأما السمع
فلم يصلح فساد دلالاته ولا تعارضها في
نفسها وان لم يعلم صحتها وإذا
تعارض دليلان أحدهما علنا
فساده والآخر لم يعلم فساداً كان
تقديم ما لم يعلم فساداً أقرب إلى
الصواب من تقديم ما لم يعلم فساداً
كالتأخذ الذي علم أنه يصدق
ويكذب والشاهد المجهول الذي لم
يعلم كذبه فان تقديم قول الفلاسف
المعلوم كذبه على قول المجهول الذي
لم يعلم كذبه لا يجوز فكيف إذا

كان الشاهد هو الذي شهد بأنه قد كذب في بعض شهاداته والعقل إذا صدق السمع في كل ما يخبر به ثم قال أنه
أخبر بخلاف الحق كان هو قد شهد بالسمع بأنه يجب قبوله وشهد بأنه لا يجب قبوله وشهد بأن الالهة السعيدة حق وإن ما أخبر به السمع

فهو حق وشهادته ما أخبر به السمع فليس يحق فكان قدما في شهادته مطلقا وزكته فلا يجيب قول شهادته الاولى ولا الثانية فلا يصلح أن يكون معارضا للسمع بحال ولهذا تجد هؤلاء الذين تعارض (٩٧) عندهم دلالة العقل والسمع في خبر توشك واضطراب انليس عندهم معقول صريح سامع عن معارضة ما هم كما انهم ايضا في نفس المعقول الذي يعارضونه به السمع في اختلاف وريب واضطراب وذلك كله مما يبين أن ليس في المعقول الصريح ما يمكن أن يكون مقبلا على ما حاطت به الرسل وذلك لان الآيات والبراهين دالة على صدق الرسل وانهم لا يقولون على الله الالحق وانهم معصومون فيما يبلغونه عن الله من الخبر والطلب لا يجوز أن يستغنى عن خبرهم عن الله شيء من خطأ كما انقضى على ذلك جمع المقرين بالرسل من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم فوجب أن يجمع ما يخبر به الرسول عن الله صدق وحق لا يجوز أن يكون في ذلك شيء مناقض للسل عقلي ولا سمعي فحق علم المؤمن بالرسول أنه أخبر بشيء من ذلك جزم جزمًا قاطعًا لا يحق وأنه لا يجوز أن يكون في الباطن بخلاف ما أخبر به أو يمتنع أن يعارضه دليل قطعي لا عقلي ولا سمعي وان كل ما ظن أنه عارض من ذلك فاما هو

يفعل أحد الضدين دون الآخر اذا حصلت ارادته لتامة مع قدرته الكاملة ونفسه هي الموجبة لذلك كله وان كان فعله لا لزول شرط في حصول الثاني فليست في ذلك مقتضى على غير ما يل كل ما سواه فافق اليها وهي غشية عن كل ما سواه وهو لا يتصلوا بما ورد على من قبلهم ومن فسدت غشيتهم ولكن هؤلاء اذا تناهوا قولهم بما يعقل من حركة الحيوان والشخص لا يريد عليهم من الفرق والتقص وغير ذلك ما رد على من قبلهم لكن هؤلاء يقال لهم من أين لكم قدم شيء من العالم وليس في العقل ما يدل على شيء من ذلك (١) وانتم جميع ما ذكروه وانتم وانتم انكم اغتابل على دوام الفعل لا على دوام فعل معين ولا معقول معين فمن أين لكم دوام الفاعل أو المادة الفاعل أو العقول أو النفوس وغير ذلك مما يقول القائلون بالقدم أنه قد يم أزل لم يزل ولا يزال مقارن للرب تعالى قدما بقدمه أبديا بديته فيضاطبون ولا يتخاطبة المطابقة للبليل وليس لهم على ذلك دليل صحيح أبدا بل انما يطعنوا في مناظرتهم من أهل الكلام والفلسفة الذين قالوا ان نفس الكلام والفعل صارت كما بعد أن كان متنعما من غير تجدد شيء وصار الفاعل قادرا على ذلك بعد أن لم يكن وأنه يحدث الحوادث في زمان وأنه لم يزل القديم معطلا عن الفعل والكلام لا يتكلم ولا يفعل من الأزل الى الآن تكلم وفعل ثم يقول كثير منهم أنه يتعطل عن الفعل والكلام فتعني الحسنة والنار أو تفني حركتهما كما قاله الجهمين صفوان في فناء الحسنة والنار وكما قاله أبو الهذيل العلاف في فناء الحركات وعلوا مادة فعل الرب وكلامه مدة في غاية القلة بالنسبة الى الأزل لا الابد فقطع هؤلاء في هؤلاء المتكلمين من الجهمية والمعتزلة ومن اتبعهم في أصولهم وأقاموا الشناعة على أهل الملل بسبب هؤلاء المتكلمين المستدعين وظنوا أن لا قول الا قول هؤلاء المستدعين وأقول أولئك الفلاسفة المحدثين ورأوا أن العقل يصدق هؤلاء المستدعين ورأوا السمع الى هؤلاء المستدعين أقرب وعن المحدثين أبعد فقالوا ان الانبياء ضروا الأمثال وخافوا ولم يكتموا الأخبار لحقائق ودخلوا من باب الالحاد وتجرى الكلم عن مواضع محسب ما أنكرهم ومن السمعات وان كان أولئك الفلاسفة الذين تفوا أصفت الرب وأفعاله القائمة به الذين قبل هؤلاء أعظم الحدا وتجرى الكلم عن مواضع من هؤلاء الذين أتبعوا الصفات والأمور الاختيارية القائمة بها وقولهم مع ذلك بدم العالم وكل الطائفتين خرجت عن صريح المعقول كما خرجت عن صحيح النقول بحسب ما أخطأته في هذا الباب وكل من أقر بشيء من الحق كان ذلك آدمي له قول غيره وكان يلزم من قوله ما يلزم من لم يعرف ذلك الحق وكان القول بنفي الصفات والأفعال القائمة بالرب واختياره نافي كونه فاعلا وموجدا ولهذا لما ذكر ابن سينا في اشارته أقوالا تعقل بالقدم والحدوث وذكر الأقول من أثبت قدمها مع الله تعالى غير معولة كالقول الذي يحكي عن زعفران طمس بالقدماء الحجة واختاره ابن زكريا المنطبي وقول الجهميين الضالين بصلن قدمين وقول المتكلمين من المعتزلة وتجوهم وقول أصحابه فإنه ذكر قول أغمة الملل ولا أغمة الفلاسفة الذين أثبتوا ما يقوم بالرب من الأمور الاختيارية وأنه لم يزل مستكما بعبثته اذا انفعلا لم يعبثته وذكر جهمي هؤلاء هؤلاء ثم أمر الناظر أن يختار أمم القوانين ترجع مع عكسه بالتوحيد البتة هو عنده نفي الصفات فان هذا جعله أملا متفاعلا به وبين خصوصه واعترض عليه الرازي بأن مسألة الصفات لا تتعلق (١) قوله وانتم كذا في الاصل وتعللناظ وانتم من زيادة التامع وأجحف غرر كنهه معصيه

(١٣ - منهاج أول) وجوب القدح في شهادة العقل حيث شهد بصدق الرسول وشهد بصدق العقل المناقض لخبره قبله عن هذا جوابان (أحدهما) انهم يمتنع عندنا أن يعارض العقل والسمع انقطعان فلا تبطل دلالة العقل وانما ذكرنا هذا

على سبيل المعارضة فنقدم دالة العقل على السمع يلزم أن يقدم دالة العقل الشاهد بتسديق السمع وأنه إذا قدم دالة العقل زعم تناقضها وفسادها وإذا قدم دالة السمع لم يلزم (٩٨) تناقضها في نفسها وإن زعم أن لا يعلم صحتها وما علم فسادها أولى بالزعم

لم تعلم صحتها ولا فسادها (الجواب الثاني) أن نقول الأدلة العقلية التي تعارض السمع غير الأدلة العقلية التي يعلم بها أن الرسول صادق وإن كان جنس المعقول يشملها ونحن إذا أبطلنا ما عارض السمع أنما أبطلنا نوعا مما يسمى معقولا لن بطل كل معقول ولا أبطلنا المعقول الذي عليه صحة المنقول وكان ما ذكرناه موجبا لفصحة السمع وما علم به صحتهم العقل ولا منافضة في ذلك ولكن حققته أنه قد تعارض العقل الدال على صدق الرسول والعقل المناقض لخبر الرسول فقدمنا ذلك المعقول على هذا المعقول كما تقدم الدالة البينة على صدق الرسول على الحجج الفاسدة والقاذبة في نبوءات الأنبياء وهي جميع عقلية بل شبهات المظلمين القاذبين في النبوءات قد تكون أعظم من كثير من الحجج العقلية التي يرد بها خبر الأنبياء عن أسماء الله وصفاته وأفعاله ومعباده فإذا كان تقدم الأدلة العقلية الدالة على أنهم صادقون في قولهم إن الله أرسلهم مقدمة على ما يناقض ذلك من العقليات كذلك تقدم هذه الأدلة العقلية المستلزمة لصدقهم فيما أخبروا به على ما يناقض ذلك من العقليات وعاد الأمر إلى تقديم جنس من المعقولات على جنس وهذا متفق عليه بين العقلاء فإن الأدلة العقلية إذا عارضت فلا بد من تقديم بعضها على بعض ونحن نقول لا يجوز أن تعارض دلائل قطعيان لأعتقادنا ولا سمعيان ولا عقلية

ولكن قد ظن من لم يفهم حقيقة القولين تعارضهما لعدم فهمه لفساد أحدهما فإن قيل نحن نستدل بمخالفه العقل السمع على أن دالة

بمسئلة حدوث العالم وليس الأمر كما قاله الرازي بل في الصفات مما يقتضي شبهة القائلين بالتقدم ومع إثبات الصفات والأفعال القائمة به يتبين فساد أدلتهم إلى الغاية بل فساد قولهم مع أن في الصفات بدل على فساد قوله أكثر مما يدل على فساد قول منازعته ولكن ابن سينا ثابتهن المتكلمين القاطعة بالصفات وإن رددنا ثبائنها بالكلاية وأبوالركان نشأ به دأدين علماء السنة والحديث فكان كل من هؤلاء بعد من الحق بحسب بعدهم عن معرفة آثار الرسل وقر به من الحق بحسب قر به من ذلك وهؤلاء المتفلسفة رأوا ما قاله أولئك في مسئلة حدوث العالم بالخطأ ورأوا أنهم إذا أبطلوا قول هؤلاء في قولهم وجعلوا القول بدوام الفاعلية مجعلا كما جعل أولئك قولهم إن ما لا يسبق الحوادث فهو حادث مجعلا فيقول هؤلاء واجب أن نلن كثير من سماع قول هؤلاء أن واجب أن نلن كثير من سماع قول هؤلاء امتناع كون الرب تعالى لم يزل مستكلا إذا شاءه أذ لم يفرقوا بين النوع والعين يقول أولئك واجب أن نلن كثير من سماع قولهم بدوام الفاعلية أثنى من العالم أذ لم يفرقوا بين النوع والعين أيضا ودوام الفاعلية مجعلا رابيه بدوام الفاعلية المعينة المطلقة ودوام الفاعلية العامة ومعلوم أن دوام الفاعلية العامة وهو دوام المفعولات كلها لا يقولها عاقل ودوام الفاعلية المعينة المفعول معين مما ليس لهم عليه دليل أصلا بل الأدلة العقلية تنفي كفايته الأدلة السميعة وأما دوام الفاعلية المطلقة فهذه لا تثبت قولهم بل انما تثبت خطأ أولئك النفاة الذين خاسمواهم من أهل الكلام والفلسفة ولا يلزم من بطلان هذا القول صحة القول الآخر إلا إذا لم يكن الإيهامان القولان فاما إذا كان هناك قول ثالث لم يلزم صحة أحد القولين فكيف إذا كان ذلك الثالث هو موجب الأدلة العقلية والنقلية والمقصود هنا أن كلنا الطائفتين التي قالت بقدوم الافلاك ملحدة سواء قالت بقيام الصفات والأفعال بالرب أو لم تقل ذلك فهو لاهم الفلاسفة مع كونهم متفاضلين في الخطأ والصواب في العلوم الإلهية انما ردهم المتوسعة لهم الدع التي أحدهما من أحدهما من أهل الكلام ونسوها إلى الملة وأولئك المتفلسفة أبعد من معرفة الملة من أهل الكلام فهم من نلن أن ذلك من الملة ومنهم من كان أخبرا بالسمعات من غير جعلها لربودن من كلام المتكلمين ما لم يكن معهم فيه سمع وما كان معهم فيه سمع كانوا فيه على أحد قولين إما أن يقرروا بطلانها وتطهرها وافق معقولهم والأحقوه بامثاله وقالوا إن الرسل تكلمت على سبيل التشبيل والتفصيل للحاجة وإن رددوا بقوله بسكون هذه الطريقة ولهذا كان هؤلاء أقرب إلى الأسلام من ابن سينا وأمثاله وكانوا في العمليات أكثر محافظة لحدود الشرع من أولئك الذين يتركون واجبات الأسلام ويستحسنون محرمة وإن كان في كل من هؤلاء من الأساطد والنصريف بحسب ما خالفه الكتاب والسنة ولهم من الصواب والحكمة بحسب ما وافقوا فيه ذلك ولهذا كان ابن رشد في مسئلة حدوث العالم ومعاد الأبدان متفهما لفرق ومسئلة القولين وإن كان باطنه إلى قول سلفه أميسيل وقد ردد على أبي حامد في تهافت التهافت ردا أخطأ في كثير منه والصواب مع أبي حامد وبعضه جعله من كلام ابن سينا لأن كلام سلفه وجعل الخطأ فيه من ابن سينا وبعضه استدل فيه على أبي حامد ونسبه فيه إلى قوله الانصاف لكونه ينادي بأصول كلامية فاسدة مثل كون الرب لا يفعل شيئا بسبب ولا الحكمة وكون القادر المختار يرجع إليه مقدوره على الآخر بلا مرجع وبعضه

السمع المخالفة له باطله إما لكذب الناقل عن الرسول أو خطئه في النقل وأما لعدم دلالة قوته على مخالفة العقل في محل النزاع فيلزم هذا معارض بأن يقال نحن نقتل بخلافه العقل السمع على أن دلالة العقل (٩٩) الخالفة له باطله لطلان بعض مقدماتها

فإن مقدمات الأدلة العقلية الخالفة لسمع فيها من التطويل وانقطاعه والاشتباه والاختلاف والاضطراب ما يوجب أن يكون تطريق اقتصاد اليها أعظم من تطريق المقدمات الأدلة السبعة. ومما يبين ذلك أن يقال خلافا للسمع على مواقع الاجماع مثل دلالة على موارد النزاع فإن دلالة السمع على علم الله تعالى وقدرته وإرادته وسعوه وبصره كدلالته على رضاه ومحبه وغضبه واستوائه ونحو ذلك وكذلك دلالة السمع على عدم مشيئته وقدرته كدلالته على عدم علمه فدلالة السبعة لم يرد من ردوا ضعفها وفي مقدماتها لكن لاعتقاده أنها مخالفة العقل بل كثير من الأدلة السبعة التي يصدق أنها ذلك لأن تلك لم يثبت لها كون السمع جابها لكن لا اعتقادهم أن العقل دل عليها والسمع عدمه فمتدا

للعقل وجه على من يزعمهم من المصدقين بالسمع لم يكن هو مقتضى ولا أصل علمهم كاصرح بذلك أنه هؤلاء لهم وزن كتاب الله وسنة رسوله بأرائهم وإذا كان مثل من أن لديهم الأدلة السبعة المعلومه المحددة بمجرد مخالفة عقل الواحد أو مخالفة فهمهم ومخالفه ما سمعوه عقلا لا يجوز إلا أن يصحوا دلالة السبعة كونه وقبولها لما لا ينبغي شيء من خبر الراسوخة عن خبره لا يبعد التصديق بيقوت ما أخبر به وجبته فلا يمكن دلالة لا يصل أن يجعل معارضه الكلام في انما هو من علم أن رسولهم صادق وأن خبره ثابت وإن أخبارنا بالشيء فيصدق بيقوت ما أخبر به في كل هذا معلومه امتنع أن يجعل

حاربه جميعا للاشتباه المقام وقد تكلمت على ذلك وثبت تحقيق ما قاله أبو حامد في ذلك من الصواب الموافق لاصول الاسلام وخفا ما خالفه من كلام ابن رشد وغيره من الفلاسفة وأن ما لا هو من الحق الموافق للكتاب والسنة لا يرد بل يقبل وما قصر فيه أبو حامد من إفساد أقوالهم الفاسدة يمكن رده بطريق أخرى يعان بها أبو حامد على قصده المصحح وإن كان هذا أمثاله انما استدلوا عليه بما وافقهم عليه من أصول فاسدة وربما يوجب كسبه من الكلام الموافق لاصولهم وجعل هذا أمثاله يشدوت فيه

بومعان اذا ما جئت ذاهب • وإن أتيت بعد ما بعد نافي

ولهذا جعلوا كثيرا من كلامه برضاين المسلمين والفلاسفة المشائين فالفلاسفة يتخلف به على طريقة المشائين ففلسفهم والفلسوف يسلم به اسلام فموسوف فلا يكون مسلما محض ولا فيلسوفا محض على طريقة المشائين وأما في الفلسفة مطلقا وأنها فلا يمكن أقليل للفلاسفة مذهب معين يصرونه ولا قول يتفقون عليه في الالهيات والمعاد والنبوات والشرائع بل ولا في الطبيعة والاراضيات بل ولا في كثير من المنطق ولا يتفقون الا على ما يتفق عليه جميع بني آدم من الحسبات المشاهدة والعقليات التي لا ينافي فيها أحد ومن حكى عن جميع الفلاسفة قول واحد في هذه الاجناس فانه غير علم بأصنافهم واختلاف مقالاتهم بل حسبته النظر في طريقة المشائين أصحاب ارسطو كثامه سطور والاسكندر الافرد يوسى ورفلس من انقضاء وكفار ابن وابن سينا والنهر وردى المغتزل وابن رشد الحفيد وأبي البركات والمجوهوم من المتأخرين وإن كان لكل من هؤلاء في الالهيات والنبوات والمعاد قول لا يتفق على خلافه المتقدمين اذ ليس لهم في هذا الباب علم تنقيده الاتباع واعماله علم القوم في الطبيعيات فهناك يسرحون ويتصمون به ونحوه عظم من عظم ارسطو واتبعوه لكثرة كلامه في الطبيعيات وصوابه في أكثر ذلك أما الالهيات فهو وأتباعه من أبعد الناس عن معرفتها وجميع ما وجد في كلام هؤلاء وغيرهم من العقليات المخصوصة ليس فيه ما يدل على خلاف ما أخبر به الرسل وليس لهم أصلا دليل على فضل عن قطعي على قدم الافلا بل ولا على قدم شيء منها واعماله ما ذكرته أمور مجملة تنال على الأنواع العامة لا تدل على قدم شيء بعينه من العادة فما أخبر به الرسل أن الله خلق كل شئ كما أخبرنا أن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام لا يقدروا أحسن الناس أن يقيم دليلا عقليا محصيا على نفي ذلك وأما الكلام الذي يستدل به المشككون في الزيد على هؤلاء وغيرهم فانه صواب وموته خط ومعه ما وافق أسرع والعرض ومنه ما يخالف ذلك وبكل حال فهم لا يقدرون في التذوق والمناظرة وأولئك الكلبة الصادقة وأولئك المعقولات المنتهية في الحيات وأكرموا بأمرهم قولهم هؤلاء المتفلسفة والفلسفة في الضميمة وأزواجيات أحد قتل يعرفها كغيرهم مع ما به من الخلفاء والقصد وثان

يقال لأتتهم وحذاقهم الذين ارتفعت قترهم ومعرفتهم في الالهيات عن كلام ارسطو وأتباعه وكلام ابن رشد وأمثاله ما التوجب أو لقرنكم يقدم شيء من انباء وأسماء لا ينسب لكم على قدم شيء من ذلك وأصل الفلسفة عندكم شيء على الانصاف واتباع انهم والفلسوف ووجه الحكمة والفلسفة المحكمة وانما انما تفرغ في كلام كل من تكلم في هذا السبب وفي غير

يقوت ما أخبر به وجبته فلا يمكن دلالة لا يصل أن يجعل معارضه الكلام في انما هو من علم أن رسولهم صادق وأن خبره ثابت وإن أخبارنا بالشيء فيصدق بيقوت ما أخبر به في كل هذا معلومه امتنع أن يجعل

عليه وسلم (٣) بل يضطره الامر الى أن يجعل الرسول يكذباً ويخطئ تارة في الخبرات وتارة في الطلقات وهذا تكذيب الرسول وإبطال دلالة السمع وسد طريق (١٠٠) العلم بما أخبر به الانبياء والمرسلون وتكذيب الكتاب وعما أرسل الله تعالى

به رسله وغايته ان أحسن المقال أن يجعل الرسول عبثاً بالامور على خلاف حقائقه لاجل نفع العامة ثم اذا قل ذلك امتنع أن يستدل بحبر الرسول على شيء فعاد الامر حذراً لانه اذا حوز على خبر الرسول التمس كمال كعبه وزعمه الكذب وحشده فلا يكون مجرد اخبار الرسول موجباً للعالم بنبوت ما أخبر به وهذا وان كان ينفع قوماً وكثراً والحادا فهو باطل في نفسه كما قد بين في غيره من الموضع فغن في هذا المقام انما غلط من يتكلم في تعارض الالة السبعة والعقلية من يدعي حقيقة الاسلام من أهل الكلام الذين يلبسون على أهل الالبان بالله ورسوله وأما من اتهم بحقيقة قوله وقال ان كلام الله ورسوله لا يستغاد منه علم فليس ولا تصديق بحقيقة ما أخبر به ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله وملائكته وحته وباريه وغير ذلك فهذا لكلامه مقام آخر فان الناس في هذا الباب أنواع منهم من يقر بما جاء به السمع في المعاد دون الافعال والصفات ومنهم من يقر بذلك في بعض امور المعاد دون بعض ومنهم من يقر بذلك في بعض الصفات والمعاد دون الافعال وبعض الصفات ومنهم من لا يقر بحقيقة شيء من ذلك لافي الصفات ولا في المعاد ومنهم من لا يقر بذلك أيضا في الامر والهي بل يسلك طريق التأويل في الخبر والامر يجعله المعروض العقل عنده كما فعلت القرامطة الباطنية وهؤلاء أعظم الناس كفرا والحادا والمقصود هنا من أقر بصحة السمع وأنه علم محته بالعقل لا يمكنه أن يعارضه بالعقل إلا بالتة لان العقل عندنا هو الشاهد بصحة السمع فلا يشهد حرم آخرى بفساده كانت دلالاته متناقضة فلا

ذلك لم نجدوا في ذلك ما يدل على قدم شيء من العالم مع علمكم أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون بان كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم وكذلك القول يتحدث هذا العالم وهو قول أساطين الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو بل هم يذكرون أن ارسطو أول من صرح بقدم الافلاك وان المتقدمين قبله من الاساطين كانوا يقولون ان هذا العالم محدث اما بصورته فقط واما بعماده وصورته وأكثريهم يقولون بقدم مادة هذا العالم على صورته وهو موافق لما أخبر به الرسل صلوات الله عليهم فان الله أخبر أنه خلق السموات والارض في ستة أيام وكان عرشه على الماء وأخبر أنه استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض انتبيا طوعا أو كرها فالتا انتبيا طاعتين وقد ثبت في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ان الله قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والارض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره عن جرير بن محمد بن رضى الله تعالى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كان الله ولم يكن شيء قبله وكان عرشه على الماء وكتب في الزكركل شيء وخلق السموات والارض وفي رواية ثم خلق السموات والارض والآن فارتوتارة عن الصحابة والتابعين بما وافق القرآن والسنة من أن الله تعالى خلق السموات من بخار الماء الذي سماه الله دناءا وقد تكلم علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم في أول هذه المخلوقات في قولين أحكامها الحافظ أبو العلاء الهمداني وغيره أحد هما أنه هو العرش والثاني أنه هو القل وهو جو القول الاول لم يدل عليه الكتاب والسنة أن الله تعالى لما قدر مقادير الخلق باله الذي أمره أن يكتب في الوح كان عرشه على الماء وكان العرش مخلوقا قبل القلم قالوا والاله المروية ان أول ما خلق الله القلم معناها من هذا العالم وقد أخبر الله تعالى أنه خلقه في ستة أيام فكان حين خلقه زمن يقدره خلقه بفصل الى أيام فعلم ان الزمان كان موجودا قبل أن يخلق الله الشمس والقمر ويخلق في هذا العالم الليل والنهار وفي الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في خطبته عام حجة الوداع ان الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والارض الستة اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم ذو القعدة وذو الحجة والقمر وجبه مضرا الذي بين جدي وشعبان وفي الصحيح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خطبة فذكر به ما خلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم هذا وفي التوراة ما وافق خبر الله تعالى في القرآن وان الارض كانت مغموقة بالماء والهواء ميب فوق الماء وان في أول الامر خلق الله السموات والارض وأنه خلق ذلك في أيام ولهذا قال من قال من علماء أهل الكتاب ما ذكره الله تعالى في التوراة يدل على أنه خلق هذا العالم من مادة أخرى وأنه خلق ذلك في زمان قبل أن يخلق الشمس والقمر وليس فيها أخبر الله تعالى به في القرآن وغيره أنه خلق السموات والارض من غير مادة ولا أنه خلق الانس والجن والملائكة من غير مادة بل بخبر أنه خلق ذلك من مادة وان كانت المادة مخلوقة من مادة أخرى لم يخلق الانس من آدم وخلق آدم من طين وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خلقت الملائكة من نور وخلق الجن من نار وخلق آدم مما وصف لكم والمقصود هنا ان المقول عن أساطين الفلاسفة القدماء لا يخالف

ما
الفراطة الباطنية وهؤلاء أعظم الناس كفرا والحادا والمقصود هنا من أقر بصحة السمع وأنه علم محته بالعقل لا يمكنه أن يعارضه بالعقل إلا بالتة لان العقل عندنا هو الشاهد بصحة السمع فلا يشهد حرم آخرى بفساده كانت دلالاته متناقضة فلا
(٣) قوله بل يضطره الخ كذا في الاصل وارتباط هذا بما قبله يحتاج الى تأمل كتبه معجسه

يصلح للآيات السبع ولا معارضة فان قالوا لا تشهد بسبعة ما يعارض العقل قيل هذا ليسمع لوجه (أحدها) أن العقل العقل دل على صدق الرسول وثبت ما أخبر به مطلقا فلا يجوز أن يكون صدقه مشروطا (١٠١) بعدم المعارضة (الثاني) أنه ان حوزت

عليه أن يعارضه العقل الدال على فساده لم تثبت بشئ منه بل وازان يكون عقل غير ما يدل على فساده فلا تكون قد علت بعلته صحته البتة وأنت تقول انك علت صحته بالعقل (الثالث) ان ما يستخرج الناس به قولهم أمر لا غاية سواء كان حقا أو باطلا فادعوا أن يجوز أن يصح كون في المعقولات ما يناقض خبر الرسول لم يبق بشئ من أخبار الرسول يجوز أن يكون في المعقولات التي لم تظهر له بعلمنا يناقض ما أخبر به الرسول ومن قال أنا قهر من الصفات بعلم ينفع العقل أو أنت من السعيات ما يخالفه العقل لم يكن نقول ما نريد لأن تصديقه بالسبع مشروط بعدم جنس لا امتناع له ولا منتهى وما كان مشروطا بعدم ما لا ينصط لم ينصط فلا ينع مع هذا الأصل اعلم ولهذا تجد من لقوم معارضة الشرع الرأي لا يستقر في قلبه الاعيان بل يكون ككلمات الأتعة ان علماء الكلام زيادة وقالوا قل أحد تطرفي الكلام الا كان في قلبه عقل على أهل الاسلام ومراهم باهل الكلام من تكلم في الله بما يخالف الكتاب السنة ففي الجمله لا يكون رجل مؤمن ساجد يؤمن بالرسول بما جاء به من ليس مشروطا بعدم معارض حتى قال أو من يحذر الأذن بغيره معارض يدفع خبره ثم يكن مؤمناته فيحصل عظمه يجب معرفته فان هذا الكلام غير راسخ

ما أخبر به الانبياء من خلق هذا العالم من مادة بل المتقول عنهم ان هذا العالم يحدث كل حين بعد ان لم يكن وأما قولهم في تلك الماده هل هي قديمة الأعيان أو محدثة بعد ان لم تكن أو محدثة من مادة أخرى بعد ما قد تعطرب المتقول عنهم في هذا الباب والله أعلم بحقيقة ما يقوله كل من هؤلاء فانها مائة عزبت كتبهم ونقلت من لسان إلى لسان وفي مثل ذلك قد يدخل من الغلط والكذب ما لا يعلم حقيقته ولكن ما أو اطات به المتقول عنهم يبق مثل التواتر وليس لنا غرض في معرفة قول كل واحد منهم بل تلك أمة قد خلت لهما ما كتبت ولم كما كتبتم ولا نسلون عما كانوا يعملون لكن الذي لا ريب فيه أن هؤلاء أصحاب التعاليم كل سطور اتباعه كانوا مشركين بعدون الخلق والوفاء لا يعرفون النوات ولا المعاد السدي وأن اليهود والتصارى خير منهم في الآلهات والنوات والمعاد وإذا عرف أن نفس فلسفتهم وجوب عليهم أن لا يقولوا بقدم شئ من العالم على أنهم مخالفون لمرجع العقول كانهم مخالفون لمرجع المتقول وانهم في تعديل المعاد الصفة المعقولة من جنس اليهود والتصارى في تعديل ما جاءت به الرسل وهذا هو المقصود في هذا الباب ثم انه ليس عندهم من المعقول ما يعرفونه أحد الطرفين يمكن في ذلك اخبار الرسل بانفاقه من خلق السموات والارض وحدوث هذا العالم والفلسفة الصفة المبينة على المعقولات المفسدة وجوب عليهم تصديق الرسل فيما أخبروا به وتبين أنهم علوا ذلك بطريق يجهزون عباؤهم أعلم بالامور والآلهة والمعاد وما بعد النفس وشبهها منهم ونسألهم على أن من اتبع الرسل كان سعيدا في الآخرة ومن كتبهم كان شقيا في الآخرة وأنه لو علم الرجل من الطبيعيات والرياضيات ما عسى أن يعلم وخرج عن دين الرسل كان شقيا وإن من أطاع الله ورسوله بحسب طاقته كان سعيدا في الآخرة وإن لم يعلم بشئ من ذلك ولكن سلفهم أكثروا الكلام في ذلك لأنهم لم يكن عندهم من آثار الرسل ما يهتدون به إلى توحيد الله وعبادته وما ينفع في الآخرة وكان الشرك مستقودا عليهم بسبب الضر والحوال الشيطانية وكانوا يفتقون أعمارهم في رصد الكواكب ليستنبوا بذلك على الحصر والشرك وكذلك الامور الطبيعية وكان منتهى علمهم أمور اعقبة كاية كالم بالوجود المطلق وانقسامه إلى علة ومعلول وجوهر وعرض وتقسيم الجواهر ثم تقسيم الاعراض وهذا هو عندهم الحكمة العليا الفلسفة الاولى ومنتهى ذلك العلم بالوجود المطلق الذي لا يوجد الا في الأذهان دون الاعيان ومن هذا دخل من سائر مسلكهم من المتسوفة المتفلسفة كالنصرى وابن سبعين والتكسائي وغيرهم فكان منتهى معرفتهم وجود المطلق ثم ظن من ظن منهم أن ذلك هو الوجود الواجب وفي ذلك من الضلال ما قد بسد في غير هذا الموضوع وحاولوا به سعدة النفس أن تصير عالما معصوما مطا بقا العالم الموجود وليس في ذلك الا مجرد دعوى مبطلة ليس فيها عو وجود معين لا باله ولا بعلته ولا بغير ذلك وليس فيه محبة لله وتعبادته فليس فيها علم واقع ولا عمل صالح ولا ما يبنى النجوس من عذاب الله فضلا عن أن يوجب به السعادة وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع واتخاذ ذكره هنا العرض لئنه على أن من عدل عن طريق المرسلين فليس معه في خلافتهم المعقول صريح ولا منقول صحيح وان من قال بقدم العالم شئ منه فليس معه الا مجرد الجهل والاعتقاد الذي لا دليل عليه وهذه الخطايا كانت في هذا الباب وتقصيله مذكورة في غير هذا الموضوع وقسلك هذا

الاحاد والتناق (الاربع) انهم قد سلوا ما يعلم بالسبع امور كآلة كرويه كلهم من أن الله يوم ثلاثة أنسم منها لايدهم الا العقل ومنها ما لا يعلم الا بالسبع ومنها ما يعلم بالسبع والعقل وهذا التقسيم حتى في الجمله كان من قسرا غاية عن حسن الانسان ما لا يمكن معرفته

بالعقل بل لا يعرف الا بالخبر وطرق العلم ثلاثة الحس والعقل والمركب منهما كل خبر من الامور لا يمكن على الاخبار كما يعلم كل شخص
 بأخبار الصادقين كل خبر المتواتر وما يعلم بخبر (١٠٣) الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين وهذا التسميم يجب الاقرار به وقد قاست

الادلة القينة على ثبوت الانبياء
 وانهم قد يعلمون بالخبر ما لا يعلم الا
 بالتسبر وكذلك يعلمون غيرهم
 بخبرهم ونفس النبوة تتبين بالخبر
 فان النبوة مشتقة من الانباء وهو
 الاخبار بالنسب (١) ويخبرنا
 بالقب وجمعهم بأن يقوم دليل صحيح
 على أن كل ما أخبر به الانبياء يمكن
 معرفته بدون الخبر فلا يمكن أن
 يحزم بأن كل ما أخبر به الانبياء
 يمكن غيرهم أن يعرفه بدون خبرهم
 ولهذا كان كل الامم على المخزون
 بالطرق الحسية والعقلية والخبرية
 فمن كذب بطريق منها فانه من
 الدلويم بحسب ما كذبه من تلك
 الطرق والتفلسفة الذين آمنوا
 النبوات على وجه وافق أصولهم
 الفاسدة كان منادوا بأشياء لم يقرروا
 بأن الانبياء يعلمون ما يعلمون بخبر
 بأنهم عن الله لا يخبرون ولا غيره
 بل زعموا أنهم يعلمونه بقوة عقلة
 لتكتمهم أكل من غيرهم في قوة
 الحس وشمول ذلك للقوة القدسية
 خبير ما يعلم الانبياء في ذلك وكان
 حقيقة قولهم أن الانبياء من جنس
 غيرهم وانهم لم يعلموا شيئا بالخبر ولهذا
 صار هؤلاء لا يستفيدون شيئا بخبر
 الانبياء بل يقولون انهم خالطوا
 الناس بطريق الضيل لمخفة
 الجمهور وحقيقة قولهم أنهم كانوا
 لمصلحة الجمهور وهؤلاء في الحقيقة
 يكذبون زوروا فتكلم معهم في
 تحقيق النبوة على الوجه الحق لافي
 معارضة العقل والشرع وهذا الذي
 ذكرته مما صرح به ففسلواهم
 يقولون الرسل انما ينتفع بخبرهم الجمهور في التخييل لا ينتفع بخبرهم أحدهم العامة والخاصة في معرفة
 الغيب بل الخاصة عندهم تعلم ذلك بالعقل المناقض لأخبار الانبياء والعامة لا تعلم ذلك لا بعقل ولا خبر والنبوة انما قائدة التخييل

(١) قوله ويخبرنا بالقب وبالغيب كذا في الاصل واصل الجملة مكرر من السامع كنبه مصححه
 لا يقارنه
 لا يقارنه

ما يخبرون به الجمهور كما يصح بذلك الفشاري وابن سينا واتباعهما ثم لا يخلو الشخص اما ان يكون مقرا بخبر نبوة الانبياء واما ان يكون غير مقرا بذلك لم تتكلم معني فعارض الالفيل والشرعي فان (١٠٣) تعارضهما انما يكون بعد الاقرار بصحة كل

لباقرته بمفعوله المعين وبلازمه بل هذا أولى في كونه فاعلا وصفه بالجزع في الازمة أقرب منه الى كونه فاعلا قادرا فقد صواب الله مثل السوء وهذا باطل والواجب في الالمية ان يسلط بهما ذلك الفعل على كل حال كان مخلوقا فخالقا أحق به فان كل المخلوق من كمال خالقته وعلى اصطلاحهم كمال العاقلون من كمال العلة ولان الواجب اكمل من الممكن فهو أحق بكل حال ممكن لانقص فيه من كل ممكن ويصلح ان كل نقص تنزعه مخلوق ممكن فائق أحق بنزبه عنه فان النقص يناقض الكمال فلذا كان أحق بثبوت الكمال كان أحق بتحقيق النقص وهذه القضية براهنة بيقينة وهم يسلونها وهم يقولون أيضا ان الفعل صفة كمال ووردون على من يقول من أهل الكلام ان ليس صفة كمال ولا نقص وقد قال تعالى اني مخلق كمن لا يخلق الا لئلا نكرهون فلذا كان كذلك فمن المعقول ان الفاعل الذي يفعل بحسبته وقدرته اكمل من لا قدرته ولا ارادة الفاعل القادر المختار الذي يفعل شأ بعد شيء اكمل من يكون مفعوله لازمة لا يسد على احداث شيء ولا تفسير من حال الى حال ان كان يفعل فاعلا بلزمه مفعوله المعين فان الذي يقدرا ان يفعل مفعولات متعددة وقد عني تغييرها من حال الى حال اكمل من ليس كذلك فلماذا يصرون واجب الوجود بالفعل التام ان كان ذلك ممكنا كما وماذا كروه متمنع لا يفعل فاعل على الوجه الذي قالوه بل من قدر شيئا فاعلا لازمة الذي لا يفارقه بحال كان مختار الصريح المعقول عند الناس وقيل له اذمنة ومشاركه ليس مفعولا له ولو قيل لعامة العقلاء السلبى القطر ان الله خلق السموات والارض ومع هذا لم تر الامم ما قالوا هذا شيئا خلقه لهما فلا يفعل خلقه لهما الا اذا خلقه هما بعد ان لم تكونا موجودتين واما اذا قيل لم تر الا موجودتين كان القول مع ذلك بان خلقهما معا بين المتناهي في فطر الناس وقولهم التي لم تفسير عن فطرتهما ولهذا كان مجر د لخبز الرسل بان الله خلق السموات والارض ونحو ذلك كافي في الاخبار بعد وثوقها ليجتاجوا مع ذلك ان يقولوا خلقهما بعد عدمها ولكن اخبروا بزمان خلقهما كما في قوة تعالى خلق السموات والارض في ستة ايام والانسان لما كان يعلم انه خلق بعد ان لم يكن ذكر بذلك استدلال به على قدرة الخالق على تغيير العادة ولهذا ذكر تعالى ذلك في خلق يحيى بن ذكر به عليه السلام في النشأة الثانية قال تعالى يا ابراهيم اني انبشرك بنسليم اسمي يحيى لم نجعل له من قبل سميا قال رب انى يكون لى غلام وكان امرأتى عاقرا وقد بلغت من الكبر عتيا قال كذلك قال ربك هو على هين وقد خلقتك من قبل ولم تنشأ وقال تعالى يقول الانسان انذا غام بسوف اخرج حيا اولادى كرا الانسان ما يخفئ منه من قبل ولم ينشأ فذكر الانسان بما يعلمه من انه خلقه وفرد شيئا استدلال به على قدرته على مثل ذلك وعلى ما هو اهل منه (الوجه السابع) انه هؤلاء الذين ذكروا بقدم الله عن علة قدمه قالوا مع ذلك بان في نفسه ممكن يس له وجوده نفسه وانما وجوده من مبدعه فوضوا الوجود الى الوجود لموجودا الواجب بقدرته بان الممكن الوجود فخالقوا بذلك طريق سلفه وماعله معقنى آدم من ان الممكن لا يكون الاعدوا ولا يفعل ما يمكن ان وجدون لا وحدها كما كان معدوما وهذا قول ارسطو وقد ما غلا سفة ولكن ابن سينا واتباعه لا يوافقوا هؤلاء وقد تعقب ذلك عليهم ابن رشد وغيره وقالوا انه لا يفعل الممكن الا ما يمكن وجوده ويمكن عدمه فلذا ان يكون

منها لم يرد عن المعارض فمن يقر بصحة دليل عقلى التمسك بمطلب معارضة الدليل العقلى والشرعى وكذلك من لم يقر بدليل شرعى بمطابق هذا التعارض ومن لم يقر بالانبياء لم يستغن خبرهم بدليل شرعى فهدايتكم معني فثبت النبوات فاذ اثبتت لثبوت دليل الشرعى وحديثه فيب الاقرار بان خبر الانبياء يوجب العلم بثبوت ما خبروا به ومن جوز ان يكون نفس الامر معرض بغير ما دللت عليه اخبارهم استغنى عن علم بخبرهم شيئا فانه ما من خبرا خبروا به ولم يعلم هو بثبوته ببقوله الا هو يجوز ان يكون في نفس الامر دليل يتناقض فلا يعلم شيئا ما خبروا به بخبرهم فلا يكون مقرا بخبرهم ولا يكون عند شيء يعلم الصبح وحده وهم قد اقرأ بان العالم ثلاثة منها ما يعلم بالسمع وحده ومنها ما يعلم بالعقل وحده ومنها ما يعلم بهما وايضا فقد قامت الادلة العقلية الغيبية على نبوة الانبياء وانهم قد يعلمون بما يعلمون بخبراته وما لا يمكن تارة بسلامة سمعهم من انه كاسع موسى بن عمران وتارة علائكة يخبرهم عن الله وتارة بوحى وحسه الله كما قال تعالى وما كان نبشرا ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فوحى ذاته ما يشاء فثبت ان يخبرهم ان يكون في نفس الامر دليلا ناقض الجمع وجوب ان لا يكون في نفس الامر دليل على ما يجب تعلمه بخبره وهذا ما بينه تناقضهم حيث ثبتوا لادلة لسمع ما قالوا ما وجب بها ما هو حث ثبتوا الادلة العقلية ثم قالوا ما وجب تنقضا فان العقل يعلم صحة الادلة السمعية في بطر العقل لا على صحة الجمع والادل

مستزمن للدلول ومعنى اتقى لازم الذى هو المعلول اتقى ملازمه الذى هو الدليل فبطل العقل وتناقضهم حيث أقروا بنوات الانبياء ثم قالوا ما يجب بطلانها أو إبطالها العقلية (١٠٤) وجوب الاقرار بنبوءات الانبياء فقد حصر في نبوءة الانبياء قد حصر في الآية

العقلية ومع كون قولهم مستزما لتناقضهم فهو مستزمن لبطلان الالة العقلية والسمة بطلان النبوءات وهذه من أعظم أنواع السفطة فتبين بعض ما في قولهم من أنواع السفطة الدالة على فساده ومن أنواع التناقض الدالة على جهلهم وتناقض مذهبهم وان قالوا نحن لانصف شاعرا بل عليه الشرح من الخبريات ومن الخبريات وغيرها الآن نعلم بالاضطرار أن الرسول أخبر به فقالنا هم على هذا التقدير وكل ما لا يعلم يخص بالاضطرار أن الرسول أخبر به بحسب انبعاثه فقام عنده ما يظنه دليل عقليا فإنا قالوا لم يجوز لكل أحد أن يكتب بما لم يضر إلى الرسول أخبر به وان كان غير معلوم بالاضطرار أن الرسول أخبر به وحديثنا قبلهم من ذلك يجوز تركه الرسول وفقى الحقائق الثابتة في نفس الامر والقول بالعلم والقطع بالباطل وان قالوا نحن انما نحوز ذلك اذا قلنا دليل عقلى فاطع قيل هذا باطل لوجهين (أحدهما) أنه اذا لم يعلم بالاضطرار أنه أخبر به كان على قولكم غير معلوم الثبوت وحيث أنه اذا قام عنده دلالة لثبته ترجح التثني أخبر به وجها وان جاز أن يكون غير معلوم بالاضطرار نقضها (الثاني) الالة العقلية انقطعت ليست حجة متراعى غير ولا نسيانفق عليه العقلاء بل لكل طائفة من النظائر دعى أن عندها

موجودا وان يكون معدوما أى مسفر العدم ولهذا قالوا ان الامكان لا بد له من محل كما يقال يمكن أن تحمل الرحم وأن تنبت الارض وأن تعلم الصبي تحمل الامكان هو الرحم والارض والقلب فيمكن ان يحدث في هذه الحال ما هي قايمة من اسرار النسل والعلم أما الشيء الذى لم يزل ولا يزال اما بنفسه واما بغيره فكيف يقال يمكن أن يوجد ويمكن ان لا يوجد واذا قيل هو باعتبار ذاته يقبل الامرين قيل ان أردت من ذاته ما هو موجود في الخارج فذلك لا يقبل الامرين فان الوجود الواجب بغيره لا يقبل العدم الا أن يريدوا أنه يقبل ان يعدم بعد وجوده وحيث أنه فلا يكون واجبا بغيره دائما حتى قبل العدم في المستقبل وكان معدوما لم يكن أزليا ابدأ بقا دائما واجبا بغيره دائما كما يقول هؤلاء في العالم فان أردت بقول الوجود والعدم في حال واحد فهو مجتمع وان أردت في حالين أى يقبل الوجود تارة والعدم تارة امتنع أن يكون أزليا ابدأ بتعاقب الوجود والعدم عليه وان أردت ذاته التى تقبل الوجود والعدم شئ في الوجود في الخارج فذلك ليس بذاته وان قيل يريد به أن ما يتصوره في النفس يمكن ان يصير موجودا في الخارج ومعدوما كما يتصوره الانسان في نفسه من الامور قبل هذا ايضا بين أن الامكان مستزمن للعدم لان ما ذكره انما هو شئ يتصوره الفاعل في نفسه يمكن ان يجعله موجودا في الخارج ويمكن ان يبقى معدوما وهذا انما يعقل فيما يعدم تارة ويوجد أخرى وأما ما لم يزل موجودا واجبا بغيره فهذا لا يقبل فيه الامكان أصلا واذا قال قائل ذاته تقبل الوجود والعدم كان مستلزما ليعقل وهذا الموضع قد تفضل به أن يكاد النظر فيهم من أنكروه على ابن سينا وأتباعه كما أنكروا ذلك ابن رشد ومنهم من جعل هذا مسألا توارده على الممكن كما يفعله الرازي وأتباعه ولم يحصوا عنها بحجوب محصم وسبب ذلك انهم اتبعوا ابن سينا في تحوز أن يكون الشيء ممكنا بنفسه واجبا بغيره دائما ألا وابدأ بل هذا باطل كما علمه جواهر الامم من أهل الملل والفلاسفة وغيرهم وعليه نظر المسلمين وعليه أئمة الفلاسفة ارسطو وأتباعه لا يكون الممكن عندهم الاما يكون معدوما تارة وموجودا أخرى فالامكان والعدم متلازمان واذا كان ماسوى الرب تعالى ليس موجودا بنفسه بل كان ممكنا واجبا ان يكون معدوما في بعض الاحوال ولا بد لصح وصفه بالامكان وهذا مرهان مستقل في أن كل ماسوى الله يحدث كائن بعد ان لم يكن وأنه بجاه خالق كل شئ بعد ان لم يكن شيئا فسبحان من انفراد بالقادر القديم وأزمن مساواه بالحدث عن العدم لوصف ذلك اما ان يقال وجود كل شئ في الخارج عين ماهيته كما هو قول نظار أهل السنة الذين يقولون ان المعدوم ليس بشئ في الخارج أصلا ويقولون ان ليس في الخارج للوجودات ماهيات غير ماهو الموجود في الخارج فيقالون من يقول المعدوم شئ من المعترضة وغيرهم ومن قال ان وجود كل شئ الثابت في الخارج مغاير لما هيته وحقيقته الثابتة في الخارج كما يقول ذلك من بقوه من المتفلسفة ونحوهم واما أن يقال وجود الشيء في الخارج زائد على ماهيته فان قيل الاول لم يكن له عالم في الخارج ذاتا غير ماهو موجود في الخارج حتى لا انها تقبل الوجود والعدم وان قيل بالشيء فاذا قدر انه لم يزل موجودا لم يكن الذات حال تقبل الوجود والعدم بل لم يزل متصف بالوجود فقول القائل ان الممكن هو الذى يقبل الوجود والعدم مع قوه باله لم يزل موجودا جامع بين قولين متناقضين واذا قيل هو ممكن باعتبار

دليلنا فاعلم على ما توفقه مع أن الطائفة الأخرى تقول ان ذلك الدليل باطل وان بطلانه يعلم بالعقل بل قد تقول انهم قد عدها دليل لفظى على نقض تلك واذا كانت العقليات ليست متميزة ولا متفقا عليها وجوز أصابها فيما لم يعلم

أحدهم بالاضطرار من اخبار الرسول أن يقدمها عليه من ذلك تكذيب كل من هؤلاء بما عليه غيره الاضطراب أن الرسول أخبره
ومعلوم ان العلوم الضرورية أصل العلوم النظرية فاذ اجوز الانسان (١٠٥) أن يكون ما عليه غير من العلوم الضرورية

باطلا لجوز أن تكون العلوم
الضرورية باطلة وإذا بطلت بطلت
النظرية فصار قولهم مستلزما
لطلان العلوم كلها وهذا مع أنه
مستلزم لعدم علمهم بما يقولونه فهو
متضمن لانتفاءهم وإقامة السفسطة
وان قالوا ما علينا الاضطراب ان
الرسول أراد أن نراه ولم يجوز أن
مكون في انقل ما نأقصره ما علم
غيرنا لم نقر به وجوز أن يكون في
العقل ما ناقضه ما ممكن تلك الطائفة
أن تعارض مثل ذلك فيقولون
بل نحن نقر على الاضطرار وقد جرح
في علمهم الضروري بنظر تاننا أيضا
فن المعلوم أن من ساقفه الرسول
بالطاب يعلم من مراده الاضطراب
ما لا يعلم غيرهم من كان أعلم
بالأخنة بالله على مراد التكلم
كلنا أعلم بما من غير وان لم يكن
نسا فكيف الاذنية فان الله أعلم
بمراد الخليل وسبق به من الأطباء
والأطباء على مراد بقرا فويل ينوس
من الفصاة وتفقهه أعلم مراد
اللائحة أربعة وغيرهم من الأطباء
واحدة وكل من علمه الطوائف
علم الاضطراب من مراد ثمة اثنين
ما يفتنه غيرهم فنعلم أن بطله
علمنا ضروريا ونفرا وإذا كان
كذلك فمن له اختصاص
بالرسول ومن غير قوا له وأهله
ومعاصريه الاضطرار من مراده
ما لا يعلم غيرهم فلو جوزنا
بطله هذه الفرضية ان
يتوهم عتده قاطع على شي من علم
هؤلاء الاضطرار من مراد المعرفة

فانه كان قوله أيضا متناقضا سواء عني بذاته الوجودي الخارج أو شيئا آخر قبل الوجودي
الخارج فان تلك التزم موجودة وجودها واجب لم تكن قابلة لعدم أصلا ولم يكن عدمها
محكما أصلا وقول القائل هي باعتبار ذاتها غير موجود متع قوله انها تزل موجود متعناه ان
الذات التي تزل موجودا واجبة بتغيرها متع عدمها هي باعتبار الذات قبل الوجود والعدم
ويمكن فيها هذا وهذا (١٠٦) بوسط هذا ابتداء الكلام على ان الممكن كإفادته بوسطه عين
ذلك أن الممكن هو الفقير الذي لا يوجب بنفسه وانما يوجب بغيره فلا بد أن يكون هنائي يوصف
بالفقر والامكان ويقول العدم فهو وصف بالقسي والوجود فاما ما لم يزل موجودا غنيا فكيف
يوصف بالفقر وامكان فانه ان حكم بالفقر والامكان ويقول العدم على الموجود القسي يكن
ذلك متعنا في كانه لا يقبل العدم البتة وان حكم بالفقر والامكان ويقول العدم على
ما في الذهن يعني أنه يفقر وجوده في الخارج الى ما فاعل فهذا يؤيد ما قلناه من انه لا بد أن يكون
معدوما ثم يوجد وان قيل بل فاعله يتصور في نفسه مع دوام فعله والممكن هو ما في النفس
قبل ما في النفس الواجب واجب لا يقبل العدم وما في الخارج واجب لا يقبل العدم فان
القابل للوجود والعدم وان قيل ما تصور في النفس قبل الوجود والعدم في الخارج قيل هذا
ممتنع مع وجوب وجوده وإشافي الخارج بل هذا معقول فيما يعدم تارة ويوجد أخرى فإذا
كان كل ما سوى الله كذا فغير واجب أن يكون موجودا تارة ومعدوما أخرى وهذا الدليل مستقر
في فطر الناس فكل من تصور شيئا من الاشياء محتاجا الى الله مقفرا اليه ليس موجودا بنفسه
بل بوجوده بالله تصورا محال في كانه بعد ان لم يكن فاما اذا قيل هو فقير مصنوع محتاج وانما دائما
معه لم يحدث عن عدم لم يعقل اوله ولم يتصور الا كالتصور المستعجاب بن يقدر في الذهن قد روا
لا يتصور تحقيقه في الخارج فان تحقيقه في الخارج ممتنع وعلى هذا أفاد اقبل المحوج الى
المؤثر هو الامكان وهو الحدوث يمكن بين القولين منافاة فان كل ممكن حادث وكل حادث ممكن
فهما متلازمان ولهذا اجتمع بين القولين من قال المحوج الى المؤثر هو الامكان والحدوث
جما فالاقوال الثلاثة صحيحة في نفس الامر وانما وقع النزاع لما شئ من ظن أنه يكون الشيء
ممكن كونه غير حادث وهذا الذي قرر في امتناع كون العالم قديما وامتناع كون فاعله عليه
قدسية لازلة صهيح سوا قيل انه مراد بآراءه لازمة مستلزما لاقتراح مراده أو قيل ليس بمراد
رسوا قبل الله عليه لقل مع حركته أو قل بدون حركته وهكذا القول في كل ما يقدر بغيره
فانه لا بد أن يكون مقارن الشيء من الحوادث أي ممكن ان يقدره شيء من الحوادث وعلى التفسيرين
يتمتع ان يكون قديما مع الله تعالى لان القديم لا يكون الا عن موجب ما مستلزم ثوبه وثبت
هذا في الازلية يقتضي أن لا يحدث عنه شيء والحوادث لا تحدث الا عنه فلا يكون موجب الازلي
الا اذا حدث عنه شيء ولكن فاعل العالم يمتنع أن لا يحدث عنه شيء فيتمتع ان يكون موجب
الذات في الازلي واذا قيل هو مراد بآراءه لازمة مقارنة لمراده الذي هو العادة كونه تخرجها
مراده الذي هو حوادثه كان القول كذلك فانه اذا لم يكن له الازلية مقارنة لمراده يمتنع ان
يحدث عنه الحوادث لكنه يمتنع ان لا يحدث عنه الحوادث فيتمتع أن لا يكون له الازلية
مقارنة لمراده مع الازلية لفعولات لازمة لا فاعل غير مقبول بل انما يعقل في حق الناعل

(١٤ - منهاج أول) بين العديم "ظنيرة" و"ضرورية" وأنه يقدم في نظرية "بعض" زمان هذا ل قد بين
أن قول هؤلاء يستلزم من تنافسهم وفساد ادعائهم وتكذيب الرسل ما يستلزم من الكفر والجهل بأنه يستلزم تقديم "مختبرات" على

(١) قوله وبسط هذا الخ كذا في الاصل وهي عبارة متعجه فقرر هاهنا نسخة متعجه كسبها

الضروب وان ذلك يستلزم التسطيط التي ترفع العلوم الضرورية والنظرية (الخلاص) ان الدليل المشروط بعدم المعارض لا يكون قطعياً لان القطعي لا يعارضه ما يدل على نقيضه فلا يكون (١٠٦) العقل دال على صحة شيء مما يحاجبه السمع بل غاية الامر ان ضمن الصدق

فما أخبره الرسول وحينئذ فقولك انه تعارض العقل والتسقل قول باطل لان العقل عندك قطعي والسمع ظني ومعلوم انه لا تعارض بين القطعي والظني فان قيل نحن جازمون بصدق الرسول فيما أخبر به وأنه لا يخبر بالاحسن لكن اذا اخرج صحيح على خلاف ما اعتقدناه بعقولنا تسمى بما نقل عن الرسول فيقول هذه المعارضة فقدح اما في الاسناد واما في المتن اما ان تقول التسقل لم يثبت ان كان مما تعلم صحت كما تنقل اخبار الاحاديث وما ينقل عن الانبياء المتقدمين ولما في المتن بان نقول دلالة اللفظ على مراد المتكلم غير معلومة بل مضمونة اما في محل النزاع ولما فيها هو اعظم من ذلك فمن لا يشك في صدق الرسول بل في صدق الناقل أو دلالة المنقول على مراده قبل هذا العذر باطل في هذا المقام لوجوه (أحدها) ان يقال لكم فاذا علمت ان الرسول أراد هذا المعنى لما ان تعلموا امراده بالاضطرار كما يعلم انه أتى بالتوحيد والصلوات الخس والمعاد بالاضطرار ولما بذلنا أخرى نظرية وقد قام عندكم القناع العقلي على خلاف ما علمت انه أراد فكيف تصنعون فان قلتم تقدم العقل ثمكم ما ذكر من فساد العقل المصدق للرسول مع الكفر وتكذيب الرسول وان قلتم تقدم قول الرسول أفسدتم قولكم المذكور الذي قلتم فيه العقل أصل التسقل فلا يمكن تقديم الفرع على أصله وان قلتم تتعاضد المعارضة العقل الصريح لمثل هذا السمع لا نعلم امراد الرسول قطعاً يمنع أن يقوم دليل عقله بناقته وحينئذ فيق الكلام هل قام معنى قطعي على مورد النزاع أم لا ويكون دفعكم دلالة السمعية بهذا القانون باطلا متناقضاً

(٢) قوله وقدم النوع متناقض الخ كذا في الاصل وتأمل كتب معصمه

(الوجه الثاني) انه اذا كنتم لاترذون من السبع الامام تعلقوا ان الرسول اراده دون ما علمتم ان الرسول اراده في اجتماعكم يكون العقل معارضا للسبع اختيارا بالاطلاق لا تانيه (الثالث) انكم تسعون (١٠٧) في مواضع كثيرة ان الرسول جاء بهذا او اننا علم

ذلك اضرارا ومنزوعكم بدعون قيام القاطع العقلي على مناقض ذلك كافي الامد وغيره فكذلك يقول منازعوكم في العلو واصفات المانع اضرارا بحجج الرسول بهذا بل هذا اقوى كايست في موضع آخر (ارابع) ان هذا يعارض بان يقال دليل العقل مشروط بعدم معارضة الشرع لان العقل ضعيف عاجز واشبه تعرض له كثيرا وهذه المناهضات التي اضطر فيها العقل لا تنفي به عقل بخلاف اشرع ومعنيهم ان هذا اول ما يقبل من الاول بان يقبل ما قبل في علمس وهو ان العقل لا يكون دليلا مستقرا في تفاصيل الامور الالهية واليوم لا حولا قبل ما يدل عليه انه صدقه اشرع ووافقه فان الشرع قون المعصوم الذي لا يخفى ولا يكذب وخبر الصادق الذي لا يقول الاحسانا واما آراء الرجال فكثيرة انتهت واستانقضت الا اني راى وعقلي في هذه المطالبات العينية الالهية ولا يخبر هؤلاء المتفتنين للتفتين الذين سلكهم قرون بعقده ما يدعي انه باطل كما من حولا بعد الا وقد علمت انه يقول بعقده ما يدعي انه باطل بخلاف زميل فيهم معصومون فانما ايسر قرب هؤلاء انه ترك قوهم ذلك المعصوم خبر صادق المصروف زعموه ان هذا كلامي ربي الصواب وسبقوا في الباب بينه وبين رضى خبير رسول النبي

المفعولات أو شيء من المفعولات أو لا ينفذ ليس بالقوة فمتنع أن يكون بالفعل فليس في مقارنته
مفعولها المعين لها كمال سواء كان متعينا أو كان نقصانيا في الشكل أو الجاهلا بالسيادة أو لا **و** ما أن
أحد أنواع المفعولات شيئا بعد شيئا كمال من أن يكون منها ما هو مقارن أو شيء معه فعلى
التقدير من يجب نفيه عنها فلا **ي**كون له مفعول مقارن لها فلا يكون في أماني شيئا **ف**يكون هو
المطلوب وهذا برهان مستقل متين من قاعدة الكل الواجب له ونزجهم عن النقص
وما يوضح ذلك أن يقال من العلوم بالشرور أن أحداث مفعول بعد مفعول لا إلى نهاية **أ** كل
من أن لا يفعل إلا مفعولا واحدا إلا ما دلالة أن قدر ذلك ممكنا وإذا كان ذلكا كل فهو ممكنا
لأن التقدير أن الذات يمكن أن تفعل شيئا بعد شيئا بل يجب ذلك لها وإن كان هذا أمكلا هو
واجب لها وجب اتصافها به دون نفيها التي هو انقضاء منه وليس في هذا تعميل عن الفعل
بل هو انصاف الفعل على **أ** كل الوجوه **و** بيان هذا أن الفعل المعين والمفعول المعين المقارن
أزلا وأبدا إما أن يكون ممكنا وأما أن يكون متعينا فإن كان متعينا استعظم **و** من العلم هو
المطلوب وإن كان ممكنا فاما أن يكون هو الأكل ولا يكون فإن كان هو الأكل وجب أن
لا يحدث شيئا وأدائه حينئذ عدول عن الأكل وهو محال وإن لم يكن هو الأكل فلا كل
نفيها وهو أحد شيئا بعد شيئا فلا يكون شيئا من الأفعال قديما وهذا لا يرد عليه الأسوال
معلوم انقضاء وهو أن يقال ما كان يمكن الأكل فلا يمكن في الغلظ أن يترو وجوده وافي
الحوادث أن يكون منها شيء قديم قبل أن أرد متعنا هذا ذاته فهو مكاراة فانه لا يقدر قبل
الخلق فكل وقوله فكل **م** يمكن امتناع هذا أعظم من امتناع دوام الخلق بل إذا كان الواحد من
النوع يمكن دوامه وقدم النوع أولى ولهذا لا يفعل أن يكون واحدا من البشر قديما **و** تليبع
امتناع قدم نوعه واحد البعد واحد وإن قدرتم **أ** تمتع لا **م** يرجع إلى غير وجود مضائه
ولا تتسامكة الفعل ونحو ذلك فكل أمر يتألف قسم نوع الفعل فهو قائم سابقا **و** تقدم عنه
فإن جاز قدم عنه فقد قدم النوع مع حدوث الأفراد **أ** جوز وإن امتنع هذا الثاني فالأول
أشد امتناعا وكل شيء واجب حدوثه أقرب دحض المفعولات الممكن قدمه فهو أيضا موجب
لحدوث نظيره وهما أنهم يقولون الحركة كذا إنما لا تقبل البقاء لكن الحوادث جواهر كثيرة
بعد شيئا فالعناصر الأربعة **أ** ما يمكن أن تكون قديمة الأعيان ممكن بها وقديمة **أ** الصورة فلا
يجوز استحالة تها من حال إلى حال وهو خلاف الشاهدة وإن لم يكن قدم أعينها حصل المطلوب
وإن نفي هذا **م** يمكن دون هذه كالمكاراة وإن قبل الواجب لاستحالة حركتها **أ** لا ذلك قبل
من المعلوم بالاضطرار مكان تحركه الخلق دون استحالة العناصر **م** ما يمكن تحركه **أ** الفاعل الأعني
دون استقصاء الثاني وتقدير استحالة الخلق **أ** الشيء والشئ بقاؤه كسفر راحته العناصر
وبقائها **أ** يمكن أن يقال هذا يمكن **أ** دون الآخر فعلم أن ذلك يرجع إلى **أ** ما خارج
يتعلق بمفعولات **أ** لا يتعلقة بمشبهة الفعل بل بحسبته وهذا لا يرد فيه ثالث **أ** تنازع في نفي
الشيء **و** وجب فعل لازمه **و** يتألف وجوده **أ** زاده **و** الحكمة المطلوبة من فعل شيء **م** يكون
لها شروط وموانع فغضني **أ** اقتضت حكمته أحد أنواع الحوادث **و** وليست **أ** وبعين
أقتضت أن تنقل موانعها من حال إلى حال ولكن انتمودها ليس لأحد الجاهل حقيقة

علما صدقه وانه لا يقول الا حقا بما عرض اليهم من الآراء والمقولات التي هي في الغالب حجة بترسولات ذى هذا المقام تتكلم معهم بطريق التسلل اليهم كالتسلل الى اليهودي والنصراني في مناظرة وان كر. عالمة - بلان - مقربة نداء قوله تعالى وادخلهم باقى

هي احسن وده ولا يعاد لوا اهل الكتاب بالاتي هي احسن والاصح لبايعه لان ما يعارضون به القرآن والرسول ويصدون به اهل الايمان عن سواء السبيل وان جماعهم من العقول بالبرهان (١٠٨) أعظم من أن يسقط هذا المكان وقد تبين بذلك أنه لا يمكن أن يكون

تصديق الرسول فيما أخبر به معلقا بشرط ولا موقوفا على انتفاء ما منع بل لا بد من تصديقه في كل ما أخبر تصديقا مطلقا ما كلف أصل الايمان به فلو قال الرجل أنا أؤمن به ان أدن لي أي أو شجر أو ألأان ينهاني أي أو شجر فيمكن مؤمننا به بالتناقض وكذلك من قال أؤمن به ان ظهر لي صدقه لم يكن بعدد آمن به ولو قال أؤمن به الا ان ظهر لي كذبه لم يكن مؤمنا وجهته فلا بد من الجزم بأنه يتبع ان يعارض خبره دليل قضي لاسيما ولا عقلي وان ما نطقه الناس بحال الله إمانا أن يكون باطلا وإمانا أن لا يكون محالفا وأما تقدير قول بحال فقول وتقدمه عليه فهذا افساد في العقل كما هو كثر في الشرع ولهذا كان من المصالح بالاضطرار من دين الاسلام أنه يجب على الخلق الايمان بالرسول إيمانا مطلقا جازما عما يتصديقه في كل ما أخبر به وطاعته في كل ما أمر وأن كل ما عارض ذلك فهو باطل وأن من قال يجب تصديق ما أدركته بعقلي ورد ما جاء به الرسول رأي وعقلي وتقدم عقلي على ما أخبر به الرسول مع تصديق بأن الرسول صادق فيما أخبر به فهو متناقض فاسد العقل ملحد في الشرع وأما من قال لا صدق ما أخبر به حتى أعلم بعقلي فكره ظاهر وهو عن قبل فيه واذا جاءهم آية قالوا ان نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتى رسول الله الله أعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى قلنا

حاه تهمرسلهم بالبنات فرحوا بما عندهم من العلم وحق فيهم ما كانوا يستترون فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده وكفرت بما كنا بمشركين فلم يأن يفهم إيمانهم لما رأوا بأسنا ومن عارض ما جاء به الرسل برأيه فله نصيب من قوله

ببب

تعالى كذا في فضل الله من هو مسرف مرتاب وقوله تعالى **الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان تألهم إن في صدورهم إلا كبراً** يعلمه والملك هو الكتاب المنزل من السماء قبل من عارض (١٠٩) كتاب الله القرآن بغير كتاب الله الذي قد يكون ناصحاً أو مضراً كمن قد ينادي

في آيات الله بغير سلطان تألهم ومن

(مطلب في معنى الآزل)

هذا قوله تعالى **وإذا لبسوا بالباطل** ليسبضوا به الحق فأخذتهم فكيف كان عقاب وقوله تعالى **وأنزلنا الرسلين** الأمشرون وسندرين وبجندل الذين كفروا بالباطل ليسبضوا به الحق واتخذوا آياتي وما أنذروا وآيات ذلك محقق في كتاب الله تعالى بما فيه الذين عارضوا رسل الله وكتبه بما عندهم من الرأي والكلام والبدع مشتقة من الكفر في عارض الكتاب والسنة بأراء الرجال كان قوله مشتقاً من أقوال هؤلاء ضلال كما قال مالك أو كماله تاجر بل أجده من رجل ترك ما به مجبر بل إلى محمد بن عبد الله فان قيل فهذا الوجه غايته أنه لا يصح مدعى الشرع بالفعل ولكن إذا طعن في العقل لم يبق لنا دليل على صحة الشرع قيل المقصود في هذا المقام أنه يمنع تقديم العقل على الشرع وهو المضروب وأما نبوت الشرع في نفسه وعلنا بقوله هذا المقام إثباته ونحن لم نضع أدلة العقل باضلة ولا أن ما به يعلم صحة ما به يعلم باطل ولكن ذكرنا أنه يمنع معارضة الشرع بالعقل وتجميعه ومن قال ذلك فحق قوله وزعمه لا يكون العقل دليلاً محضاً إذ كان عنده العقل يستلزم صحة ما هو باطل في

بببب حادث وحينئذ فتعجب كون شيء من العالم لازماً أن يكون نوع الحوادث ذاتها بل فان الآزل ليس هو غير عن شيء محدد بل ما من وقت يقدره الاوقله وقت آخر فلا يلزم من دوام النوع قدم شيء بعينه وانما قيل مجتمع قدم شيء بعينه لانه اذا جاز أن يقارنها المراد في الآزل وجب أن يقارنها المراد لان الارادة التي يجوز مقارنته مرادها لا يتخلف عن مرادها الا لتقص في القدرة والاذا كانت القدرة تامه والارادة التي يمكن مقارنته مرادها لها حاصله لزمت حصول المراد لوجود المقصود التام بالفعل انزلوا بل يجمعون لكون المراد ممكناً كان حصوله بعد ذلك يستلزم ترجيح أحد المتماثلين على الآخر بدون مرجح وهو باطل على هذا التقدير ولهذا كان الذين يقولون بامتناع شيء من الحوادث في الآزل يقولون ان حصول شيء من المرادات في الآزل ممكن لا يقولون بأنه ممكن وأنه يمكن مقارنته مرادها ولكن أورد الناس عليهم انه اذا كان نسبة جميع الافعال والحوادث إلى الارادة الآزلية نسبة واحدة فترجح أحد الوقتين أو ما يقدر فيه الوقت بالحدوث ترجيح لا مرجح وتخصيص لأحد المتماثلين بلا تخصص وهذا الكلام لا يقدح في مقصودنا هنا (٢) لمن هذا القول ولكن ينشأ استنماع قدم شيء من العالم على كل تقدير وأن دوام الحوادث سواء كان ممكناً أو متعاقباً يجب حدوث كل شيء من العالم على التقديرين وأن الارادة سواء قبل وجوب مقارنته مرادها لها ويجوز تأخر عنها بل يزم حدوث كل شيء من العالم على كل من التقديرين فان القائلين بتأخر مرادها انما قالوا ذلك فراراً من القول بدوام الحوادث وجرى حدوثها لا أول لها وعلى هذا التقدير فليزم حدوث العالم والافعال حادثة في الحوادث لحاجتهم وجود المراد في الآزل ولو احراز ذلك لم يقولوا بتأخر المراد عن الارادة القديسة الآزلية مع ما في ذلك من ترجيح أحد المتماثلين على الآخر وما في ذلك من الشناعة عليهم ونسبة كثير من العقلاء إلى أنهم خالفوا صريح العقول فليس انما صاروا إلى هذا الاعتقاد منهم امتناع حوادث الآزل لها أو احتاجوا إلى أن ينشروا ارادة قديمة آزلية يتأخر عنها المراد ويحدث بعد ذلك من غير بسبب حادث واحتاجوا أن يقولوا ان نفس الارادة تخصص أحد المتماثلين على الآخر والافعال عتقدوا اجواز دوام الحوادث وتسلسلها ممكناً أن يقولوا بامتناع حدوث المرادات والمرادات ويقولوا بجواز قيام الحوادث بالقديم ولزجوا عن قولهم ان نفس الارادة القديسة تخصص أحد المتماثلين في المستقبل وعن قولهم يحدث الحوادث بلا سبب حادث وكذا وعلى هذا التقدير لا يقولون بقديم شيء من العالم بل يقولون ان كل ما سوى الله فانه حادث بعد أن لم يكن وكان هذا لا يماثل على هذا التقدير لامتصاص ذلك مما يجوز حدوث شيء من الحوادث الاليسبب حادث ولم يرجح أحد الوقتين يحدث شيء فيه الا بمرجح يقتضي ذلك لا يكون تأخر المراد عن الارادة الا لتعذر المراد اذا نزل كان المراد ممكناً أن يقارن الارادة وممكناً أن يتأخر عنها لكن تخصص أحد الزمانين بالحدث تخصص بالماضي فلهذا يجب أحد الأمرين على هذا التقدير ووجوب مقارنته المراد لارادة متشعبة وأنه يجب مقارنته لارادة ذلك ممكناً ولا يتأخر الا لتعذر مقارنته لارادة متشعبة في نفسه واما امتناع تأخره وامتناع الا بمرجح يقتضي امتناع التأخر من كون امتناع لغو لا يتشعب كما سبق المسنون ما به الله كان وما به الله يكن فشاء الله وجب كونه بحيث لا يتشعب وما لم يتشعب كونه لا يتشعب بل لا يكون الا بمرجح فلهذا لا يمكن امتناع

(٢) تنص كذا في أصله ولعل الكلمة محرفة عن تخصر أو نحو هذا من كتبه مبصصة

نفسه فلا بد أن ينظره الأمر إلى أن يقول ما به الله العقل فليس هو عند جليلي في نفس الأمر هو باطل فيقول وعكس ما عارضه الدليل النسخي فليس هو دليلاً في نفس الأمر بل هو باطل فحينئذ يفرج الأمر إلى أن ينظر في دلالة السنين سواء كان معياً أو عقلياً فان

كان دليلا على ما يعارضه شيء وهذا هو الحق وأيضا فقد ذكرنا أن مسمى الغلب العقلي عندهم ينطبق هذا اللفظ حين عجيبة أنواع فيها ما هو حق ومنها ما هو باطل باتفاق العقلاء (١١٠) فان الناس متفقون على أن كثيرا من الناس يدخلون في مسمى هذا

الاسم ما هو حق وباطل وإذا كان كذلك فلا حاجة للعقلاء إلى الاعتلى صدق الرسول إذا عارضها ما يقال أنه دليل عقلي يتناقض خبر النبي وينقض ما دل على سبب معلنا زعم أن يكون محدودي ما يسمى دليلا عقليا بالذات (الوجه الحادى عشر) أن ما نسبته الناس دليلا من العقليات والتدبيرات ليس ثمر منه دليلا وإنما يفتنه القائلان دليلا وهذا لا يتفق عليه بين العقلاء فانهم متفقون على أن ما يسمى دليلا من العقليات واسمها عقليات فلا يكون دليلا في نفس الأمر فنقول أما المتعبرون بتكذيب واحدة من الخصبة والتابعين وتابعهم فهم متفقون على دلالة ما جاء به أشرف في باب الأيمان بالله تعالى وشهادته وصفاته واليوم الآخر ما يتبع ذلك لم ينزعوا في دلالة على ذلك والمتنازعون في ذلك بعددهم ثم ينزعوا في أن السمع يدل على ذلك وإنما تنازعوا هل عارضه من العقل ما ينافي موجه والافكارهم متفقون على أن الكتاب والسنة مشتملان للأحكام ونصائح مبادئ لما جاء به من أحوال الرسل والمعاد والمتنازعون لأهل الألبت من فائدة الأفعال والصفات لا ينزعون في أن النصوص السبعة تدل على الألبات وأنه ليس في السمع دليل ظاهر على التي ففقدت اتفاق الناس على دلالة السمع على الألبات وإن تنازعوا في الدلالة هل هي قطعة أو غنية وأما المعارضون لذلك

فإنهم إذا كلت على هذا التقدير أحد الأمرين إما أن لا يمتنع المقارنة المراد بالارادة وإما استناعه لنفسه أو لغيره دل ذلك على أنه لو كلت شيء من العالم يمكن أن يكون قد عالجوا بغير مقارنته في الازل إذا تقدر أنه لا يمتنع وجوب المقارنة أو امتناع المراد فان كان المراد امتناع في الازل وجوب المقارنة لكان وجوب المقارنة متنع لان ذلك يستلزم أن لا يحدث شيء من الحوادث كما تقدم فانهم انقسم الآخر وهو امتناع شيء من المراد المعين في الازل وهو المطلوب وأما إذا قبل بأنه يجب تأخر المراد عن الإرادة كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام فتقدير كونه مرادا متنع قدم شيء من العالم وهو المطلوب فنسب حدوث كل ما سوى الله تعالى على كل تقدير وهو المطلوب وأعلم أن من فهم هذه الطريق استغنى بها أموراً أحدها نبوت حدوث كل ما سوى الله تعالى حتى إذا قدر أن هناك موجودا سوى الأجسام كما يقول من ثبت العقول والنفس من المتفلسفة والمتكلمة أنها حواهر قائمة بأنفسها وليست أجساما فان هذه الطريق يعلم بها حدوث ذلك وطائفة من متأخري أهل الكلام كالشهرستاني والرازي والأندلسي وغيرهم قالوا ان قدماء أهل الكلام لم يقموا دليلا على شيء من هذه ودليلهم على حدوث الأجسام لا يتناول هذه وقد بين في غير هذا الموضع أن هؤلاء المتأخرين كالهديل والنظام والمهنايين وابن كلاب وابن كرام والاشعري والقاضي أبي بكر وأبي المحالي وأبي علي وأبي هاشم وأبي الحسين البصري وأبي بكر بن العربي وأبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى وأبي الفوارس عقيب وأبي الحسن ابن الزاغوني يشقون استناع موجود يمكن قائم بنفسه لا يشار إليه فينبوا بطلان ثبوت تلك الأمور في الخارج لكن منهم من أبطل ثبوت ما لا يشار إليه مطلقا ومنهم من أبطل ذلك في الممكنات وبما يستغنى بهذه الطريق التي قرناها بالخلص عن إثبات الحدوث بلا سبب حادث وإخلاص عن شيء ما يقوم بذات الله من صفاته وأفعاله وبما يستغنى بذلك أنهار بان أهمل على بطلان قول القائلين بقدم العالم أو شيء منه وهو متضمن الجواب عن عدهم وبما يستغنى بذلك الاستدلال على المطلوب من غير احتياج إلى الفرق بين الموجب بالذات والفاعل بالاختيار وذلك أن كثيرا من أهل النظر غلطوا في الفرق بين هذا وهذا من المعتزلة والشيعة وصار كثير من الناس كالرازي وأمثاله مضطربين في هذا المقام فتارة وافقوا المعتزلة على الفرق وتارة يخالفونهم وإذا خالفهم فهم يترددون بين أهل السنة وبين الفلاسفة أتباع أرسطو وأصل ذلك ما تقدم أن القادر المختار يفعل بعينه وقدرته لكن هل يجب وجود المفعول عند وجود الإرادة الجازمة والتقدير التامة أم لا فذهب الجمهور من أهل السنة والمتنبيات القدر وغيرهم من ففة القدر أنه يجب وجود الفعل عند وجود المقتضى التام وهو الإرادة الجازمة والقدرة التامة وظائفة أخرى من مثبته القدر الجهمية ومواقفهم من نفاة القدر المعتزلة وغيرهم لا يجب ذلك بل يقولون القادر هو الذي يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب ويجعلون هذا هو الفرق بينه وبين الموجب بالذات وهو أنه يقولون ان القادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلا مرجح كليا ثم مع الرغبتين والهارب مع الطريقين ثم القدرية من هؤلاء يقولون ان القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح كما يقولون مثل ذلك في الرب ولهذا كان من قول هؤلاء القدرية أن الله لم ينم على أهل الطاعة بنم خصمهم بها حتى أطلقوا على عكسه لا طبع

من أهل الكلام والفلاسفة فلم يتفقوا على دليل واحد من العقليات بل كل طائفة تقول في أدلة خصومها ان العقل يدل على فساده لا على حتمها فالمتبته للمفادات يقولون أنه يعلم العقل فساد قول النفاة كما يقول النفاة أنه يعلم العقل فساد قول

الثبوت وشبهة الرؤية يقولون انه يعلم بالعقل إمكان ذلك كما تقول النفاة انه يعلم بالعقل امتناع ذلك والتنازعون في الافعال هل تقوم به يقولون انه علم بالعقل فيعلم الافعال به وان الخلق والابديا والتأثير امر (١١١) وجوحي قائم بخلاف المبدع الفاعل ثم كثير من هؤلاء يقولون ان التسلسل انما هو مجتمع في العمل لا في الآثار

وغير سواء لكن هذا رجع العادة بلا مرجح بل مجرد قدرته من غير سبب أو حجب ذلك وهذا رجع المعصية مجرد قدرته من غير سبب أو حجب ذلك وأما الجبرية كعهم وأصحابه فعندهم أنه ليس له قدرة البتة والاشعري واقفة على المعنى فيقول ليس له قدرة متويزة وبشئ شأ بسببه قدرة يحصل وجوده كعدمه وكذلك الكسب التي يشته وهو لا يمكن أن يمححو على بطلان قول القدرية بان رجحان فاعلة العبد على تاركه لا يدلها من مرجح كما يفعل ذلك الرازي وطائفة من الجبرية ولهذا المذكر الاشعري وقدماء أصحابه هذا الحجة وطائفة من الناس كالرازي وتابعه اذا نظروا المعصية في مسائل القدر ابطوا هذا الاصل وينوأن الفعل بحج وجوده عند وجود المرح التام وأنه يتبع فعله بدون المرح التام وينصرون أن القادر المختار لا يرجح أحد مقدوره على الآخر الا بالمرح التام واذا نظروا الفلاسفة في مسألة حدوث العالم وانبات الفاعل المختار وابطال قولهم بلوجب بالذات سلكو اسلك المعصية والجمعية في القول بان القادر المختار يرجح أحد مقدوره على الآخر بلا مرجح وعامة الذين سلكو اسلك أي عبد الله من الخطيب وأمثاله تجدهم يتناقضون هذا التناقض

وفصل الخطيب أن يقال أي شيء أراد بلفظ الموجب بالذات ان عني به أنه يجب بذات مجردة عن المشيئة والقدر فهذه الذات لا حقيقة لها ولا ثبوت في الخارج فضلا عن أن تكون موجبة والفلاسفة يتناقضون قائم بثبوت لا ذول غاية وبثبوت العمل القائمة في ابداعه وهذا يستلزم الإرادة واذا فسروا الغاية بمجرد العلم وجعلوا العلم مجرد الذات كان هذا في غاية الفساد والتناقض فاننا نعلم بالضرورة أن الإرادة ليست بمجرد العلم وأن العلم ليس هو العالم لكن هذا من تناقض هؤلاء الفلاسفة في هذا الباب فاهم يجعلون المعاني المتعددة معنى واحد فيجعلون العلم هو القدرة وهو الإرادة ويجعلون الصفة هي نفس الموصوف كما يجعلون العلم هو نفس العالم والقادر هو القدرة والإرادة هي المراد العشق هو العاشق وهذا قد صرح به فنلاؤهم حتى المنتسرون لهم مثل ابن رشد الحفيد الذي رد على أبي حامد الغزالي في تهافت الفلاسفة وأمثاله وهذا لا يقدر وجود ذات مجردة عن المشيئة والاختيار فمتع أن يكون العالم صادرا عن موجب بالذات بهذا التفسير لان الموجب بالذات بهذا الاعتبار يستلزم موجبه ومقتضاه فلو كان مبدع العالم موجبا بالذات بهذا التفسير لزم أن لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف المشاهدة فتقولهم بلوجب بالذات يستلزم في صفاته وفي أفعاله وفي حدوث شيء من انعام وهذا كما يعلم البطلان في ابطال من ذلك أنهم جعلوه واحدا بسطوا قائلوا انه لا يصدر عنه الا واحد ثم احتالوا في صدور الكثرة تجعل يحل نيل على عظم برتهم وجعلهم بهذا الساب كثرهم ان اما الاول هو العقل الاول وهو موجود واجب بغيره ممكن بنفسه وفيه ثلاث جهات فله - رعبه راجع وجوه عقل آخر واعتبار وجوده ونفس واعتبار مكانه عقل وربما قالوا باعتبار وجوده ضرورة العقل واعتبار مكانه مآدته وهم متنازعون في نفس هذه الكثرة هل هي جوهرية مرق أم عرض قائم ولهذا اطلب السلب في بيان فساد كلامهم وذلك من هذا الزائد الذي فرضه لا يتصور وجوده الا في الازهان لافي الاذن ثم قومهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد ففسدة كية وهو علوا ثبوتها في بعض الصور يلزم أن تكون كية الانقياس التتميل فكيف وهم لا يقولون واحدا

من هؤلاء يقولون ان التسلسل انما هو مجتمع في العمل لا في الآثار وهو مجتمع في العمل لا في الآثار والشروط وخسوسهم يقولون ليس الخلق الانفصالي وليس الفعل الانفصالي وليس الابداع وانخلق شأ غير نفس الفعل ونفس المفعول المنفصل عنه وان ذلك معلوم باعقل ثلاثا بزم التسلسل وكذلك القول في الصلوات الخمسة كسئلة الجوهر الفرد ونماثل الاحياء وقام الاعراض ودوام الخواص في الماضي والمستقبل أو غير ذلك كل هذه مسائل عقلية وقد تنازع فيها العقلاء وهذا باب واسع فاعل العقليات من أهل اثنى والاثبات كل منهم يدعي أن العقل دل على نفسه المتناقض يقول الآخر وأما السبع فدلائله متفق عليها بين العقلاء واذا كان كذلك قبل السبع دلالة معوية متفق عليها وبما يقال انه معارض لها من كسفر يست دلالة معوية متفق عليها بل فيها نزاع كبير فلا يجوز أن يعارض

(مطلب)

في ابطال قول الفلاسفة الواحد لا يصدر عنه الا واحد

مادامته معروية بتدني انصارة بمادته المعارضة متنازع فيها بين العقلاء - واعتبرت الحق لا يطعنون في جنس الادلة العقلية ولا يصح ما علمه من محضه ونما يعترضون فيه - يعارض انه يتجوز الخب والنسبة وليس في

الاول وهو موجود واجب بغيره ممكن بنفسه وفيه ثلاث جهات فله - رعبه راجع وجوه عقل آخر واعتبار وجوده ونفس واعتبار مكانه عقل وربما قالوا باعتبار وجوده ضرورة العقل واعتبار مكانه مآدته وهم متنازعون في نفس هذه الكثرة هل هي جوهرية مرق أم عرض قائم ولهذا اطلب السلب في بيان فساد كلامهم وذلك من هذا الزائد الذي فرضه لا يتصور وجوده الا في الازهان لافي الاذن ثم قومهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد ففسدة كية وهو علوا ثبوتها في بعض الصور يلزم أن تكون كية الانقياس التتميل فكيف وهم لا يقولون واحدا

ذلك وثله الجسد دليل صحيح في نفس الامر ولادليل مقبول عند عامة الخفاء وذلك دليل في مدح فيه العقل وسببه تدفيري (الوجه الثاني عشر) أن كل ما عارض الشرع من العقليات فالعقل يعلم فساد وان يعارض العقل وما علم فساد العقل لا يجوز أن يعارض

به عقل ولا شرع وهذا الجملة تفصلها هو الكلام على حج المخالفين لسنة من أهل البدع بأن نبين بالعقل قسدا تلك الحج وتناقضها وهذا والله الجسد المزال للناس ونحوه (١١٢) ومن تأمل ذلك وجد في العقول مما يصلم به نفس العقول الخالف

صدر عنه شيء وما يتلون به من صدور التسخين عن النار والتبريد عن الماء بل فان تلك الاشارة لصدور الاعين شيئا فاعل وقابل والاول تعالى كل ما سواه صدر عنه ليس هناك قابل موجود وان قالوا الماهيات الثابتة في الخارج الغنية عن الفاعل هي القابل كان هذا الماهيات من وجوه منها ان هذا بناء على أصلهم الفاسد وهو ان ما هيات موجودة في الخارج بمخافرة للاعيان الموجودة وهذا باطل قطعا وما ذكره من ان الماهيات تصور قبل ان يعلم وجوده لا يدل على ثبات الماهيات في الخارج بل يدل على ثبوته في الذهن ولا ريب في حصول الفرق بين ما في الاذهان وما في الاعيان ومن هنا كثر غلطهم فانهم تصوروا أمور في الاذهان فظنوا ثبوتها في الاعيان كالقول والماهيات الكلية والهوية ونحو ذلك ومنها ان الماهيات هي بحسب ما يوجد فكل ما وجد له عندهم ماهية كما يقوله من يقول بان المعدوم شيء من المعتلة والشيعة وحيث فلا يجوز قصر الموجودات على أمور لتهربوا عنه لاهية تقبل الوجود وغيرها ومنها ان يقال الماهيات المسكنة في نفسها لانها نهاية لها ومنها ان يقال الواحد المتشبه الذي تصدر عنه الاشارة قوابل موجودة والباري تعالى هو المبدع لوجود كل ما سواه فلا يعلم امر صادر عن ممكن الا عن شيتين فصاعدا مع انه قد يكون هناك مانع عن التأثير وليس في الموجودات ما يصد عنه وحده شيء الا الله تعالى فقولهم الواحد لا يصد عنه الا الواحد قضية كلية ان ادركوا فيها ما سوى الله تعالى فذلك لا يصد عنه وحده شيء وان لم يريدوا به الا الله وحده فهذا العمل الزاع وموضع الدليل فكيف يكون المدلول عليه هو الدليل وذلك الواحد لا يعلون حقيقة ولا كيفية الصدور عنه وايضا فالواحد الذي يثبتون هو وجود مجرد عن الصفات الثبوتية عند بعضهم كان سينوا بابعاءه وعن الثبوتية والسياسة عند بعضهم وهذا حقيقة في اننا جيل يتبع حقيقته في الخارج وانما هو امر يقدر في الاذهان كما تقدم ولهذا كان ما ذكره ابن سينا في هذا الباب مما ازعجه فيه ان رشد وغيره من الفلاسفة وقالوا ان هذا ليس هو قول ائمة الفلاسفة وانما ابن سينا وابناؤه أحدثوه ولهذا لم يعتمد عليه أبو البركات صاحب المعبر وهو من أقرب هؤلاء الى اتباع الحق الصالحة بحسب نظره والعدول عن تقليد سلفهم مع ان أمرهم وحكمتهم ان العقلات لا تقلد فيها وايضا فاذ لم يصد عنه الواحد كما يقوله في العقل الاول فذلك الصادر الاول ان كان واحدا من كل وجه لم أن لا يصد عنه الواحد والواحد وهم جرا وان كان فيه كثرة متبوعة من الوجوه والكثرة وجودية كان يصد عن الاول اولا أكثر من واحد وان كانت عدمية لم يصد عنها وجودا فلا يصد عن الصادر الاول واحد وأما اختصاصهم على ذلك بقولهم لصدور عنه شيئا لكان مصدر هذا غير مصدر ذلك وزعم التركيب فقال أولنا ليس الصدور عن الباري تعالى كصدور الحرارة عن النار بل هو فاعل بالشيئة والاختار ولقد تعدد المصدر فهو تعدد أمور اضافية وتعدد الاضافات والسلوب ثابتة بالاتفاق ولو فرض انه تعدد صفات فهذا يستلزم القول بثبوت الصفات وهذا حق وقولهم ان هذا تركيب والتركيب معتمد قديما فساد هو وجوده كثيرة في غير هذا الموضع وبيننا ان لفظ التركيب والافتقار والجزء والافعال مشتركة بحسب ما تولى بالاعتناء الذي يدل الدليل على نفسه وانما تولى بالمعنى الذي لا ينفيه الدليل بل يشبه الدليل والمقصود هنا أن الموجب بالذات

للشرع ما لا يبله الا الله (الوجه الثالث عشر) أن يقال الأمور السبعة التي يقال ان العقل عارفها كانت الصفات والمعاد ونحو ذلك هي مما علم بالاضطرار ان الرسول صلى الله عليه وسلم جاء بها وما كان معلوما بالاضطرار من دين الاسلام امتنع ان يكون باطن ضم كون الرسول رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك وادعى ان الرسول لم يجيء به كان قوله معلوم انفسا با ضرور ومن دين المسلمين (الوجه الرابع عشر) ان يقال ان أهل الهدياء الرسول الحالي بالقرآن وتفسير الرسول صلى الله عليه وسلم والمصاحبة ولما بين لهم احسان والعائين باخبار الرسول والمصاحبة واتبعوا بهم باحسان عندهم انهم اغترروا بمقتضاه الرسول ومراعاة ما لا يمكنهم دفعه عن قلوبهم ولهذا كان كلهم متفقين على ذلك من غير غلو ولا تشاعر كما اتفق أهل الاسلام على نقل حروف القرآن ونقل الصلوات الخمس والقبلة وصيام شهر رمضان واذا كانوا قد تفرقوا بمقتضاه ومراعاة عنه بالتواتر كان ذلك كقولهم حروفه وألفاظه بالتواتر ومعهم ان النقل المتواتر يقيد العلم اليقيني سواء كان التواتر نقديا أو معتويا كتواتر جماعة علماء وشعر حسان وتحدثت أي هي برقة التي صلى الله عليه وسلم وفقه الاثنية الاربعة وعدل الاميرين ومغازي النبي صلى الله عليه وسلم مع المشركين

وأهل النكاح وعدل كسرى وطب جالينوس ونحوه وبينه ان أهل العلم والايمان يعلمون من مراد الله اذا ورسوله بكلامه أعظم مما يعلمه الاطباء من كلام جالينوس ونحوه فاذ كان من ادعى في كلامه يسير به جالينوس ونحوهما

ما يخالف معاملة أهل العلم بالطلب والنحو والحساب من كلامهم كان قوله معلوم البطلان فن ادى في كلام الله ورسوله خلاف معاملة
أهل الإيمان كان قوله أظهر بطلا وقادا لان هذا معصوم محفوظ (١١٣) وجماع هذا ان يعلم ان المنقول عن الرسول

صلى الله عليه وسلم يشان ان القاطلة
وأعماله وسعاني القاطلة ومقاصده
بأفعاله وكلاهما من ماله متواتر عند
العلماء والخاصة ومنه ما هو
متواتر عند الخاصة ومنه ما
يختص بعلم بعض الناس وان كان
عند غيره مجهولا أو مضمونا أو
مكذوبا به وأهل العلم بأقواله
كأهل العلم بالحديث والتفسير
للمنقول والمغازي والنسخ يترار
عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند
غيرهم ممن لم يشرهم في علمهم
وكذلك أهل العلم بمغاي أقران
والحديث وانفقه في ذلك يترار
عندهم من ذلك ما لا يتواتر عند
غيرهم معنى الأقوال والأفعال
الماخوذة عن الرسول كما يترار
عند الخاصة من أقوال الخليل
وسمويه وانكساف والتفسره
وغيرهم ما لا يبلغه غيرهم ويترار
عند كل أحد من متحدثات
والشافعي والثوري والأوزاعي
وأحمد وداود وأبي ثور وغيرهم
من متحدثات هؤلاء الأئمة ما لا يبلغه
غيرهم ويترار عند أتباع رؤس
أهل الكلام وناسفة من
أقوالهم ما لا يبلغه غيرهم ويترار
عند أهل العلم بتعداد حديث من
أقوال شعبة ويحيى بن سعيد وعلى
ابن المديني ويحيى بن معين وأحمد
بن حنبل وأبي ذرعة وجماعة
والبخاري وأحمد بن حنبل في خرج
واتعبد من تابعه غيرهم بحيث
يعلمون بالاضطرار تفقههم على

اذا فسر بهذا فهو باطل وأما اذا فسر الموجب بالذات فالذي يوجب مقوله بمشيئة وقدرته
لم يكن هذا المعنى متافلا كونه فاعلا لا اختيار بل يكون فاعلا لا اختيارا موصفا ذاتة التي هي
فاعل قادر مختار وهو موجب بمشيئة وقدرته وإذا تبين أن الموجب بالذات فاعل بمعنى
أحد هال بالذات كونه فاعلا بمشيئة وقدرته فن قال القادر لا يفعل إلا على وجه الجواز كما يقوله
من يقوله من القدرة والجملة (١) يجعل الفعل بالاختيار مضافا لايجاب وجوه من الوجوه
ويقولون ان القادر المختار لا يكون قادرا مختارا الا اذا فعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب
والجمهور من أهل السنن وغيرهم يقولون القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء لم يفعل لكنه اذا
شأن ان يفعل مع قدرته لزم وجود فاعله فاشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فانه قادر على ما يشاء ومع
القدرة التامة والمشيئة اجازية يجب وجود الفعل ولهذا صارت الاقوال ثلاثة فالأول
يقولون بالموجب بالذات المحررة عن الصفات أو الموصوف بالصفات الذي يجب ان يقارنه
موجب المعين أن لا أبدا والقدرة بمن المسترة وغيرهم من الجملة ومن وافقهم من غيرهم
يقولون بالفعل المختار الذي يفعل على وجه الجواز لا على وجه الوجوب ثم منهم من يقول يفعل
لا ارادة بل المراد عنده هو الفاعل العالم ومنهم من يقول يحدث الارادة وما يحدث من
ارادة أو فعل فهو يرجع بمجرد القدرة فان القادر عندهم يرجع بلا مرجع ثم القدرية من هؤلاء
يقولون قدر يدما لا يكون ويكون ما لا يريد وقد ينشأ ما لا يكون ويكون ما لا يشاء بخلاف الجبرية
والجمهور من أهل السنن وغيرهم المبتني للقدرة والصفات يقولون انه فاعل بالاختيار واذا شاء
شأ كان وارادته وقدرته من لوازم ذاته سواء قالوا ارادة واحدة قديمة او ارادات متعاقبة
أو ارادة قديمة تسوجب حدوث ارادات آخر فعلى كل من هذه الأقوال الثلاثة يجب عندهم
وجود مراده واذا فسر الايجاب بالذات بهذا المعنى كان النزاع لفظيا فالذليل القوي كراه
لا يمكن نسوذه لفظ الموجب بالذات ولفظ العلة والمعلول ولفظ المؤثر والاثر ولفظ افعال المختار
وهو يجمع هذه العبارات بين استلزام قدس من العالم وجوب حدوث كل ما سوى الله تعالى
وهنا أمر آخر وهو ان الناس تنازعوا في الفاعل المختار وهل يجب أن تكون ارادته قبل الفعل
ويجتمع مقارنته أم يجب مقارنته ارادته التي هي المقصد للفعل وما يتقدم الفعل يكون عزما
لا قصدا أم يجوز كل من الأمرين على ثلاثة أقوال ونحن قد بينا وجوب حدوث كل ما سوى الله
تعالى على كل من الاقوال الثلاثة قول من يوجب المقارنة ومن يقول بان المقارنة مستتمة
وقول من يجوز الأمرين وكذلك تنازعوا في القدرة هل يجب مقارنتها للقدرة ويجتمع تقدمها
أم يجب تقدمها على القدور ويجتمع مقارنتها أم تصف بالتقدم والمقارنة على ثلاثة أقوال
وفصل الخطاب بان الارادة اجازية مع القدرة اتامة مستتمة للفعل ومقارنته فذلك يكون
الفعل بمجرد قدرته متضمنة غير مقارنته ولا بمجرد ارادته متضمنة غير مقارنته بل يسعد
وجود الأمرين وجود المؤثر والشام ولا يكون الفعل فاعل مددودين الفعل ولا بقدرته
معدومة حين الفعل وقبل الفعل لا يتجمع الارادة والجملة والقدرة التامة فان ذلك مستلزم
للفعل فلا يوجد الاعم للفعل لكن قد يوجد قبله اهل قدرته لا ارادة ولا قدرة كما
يوجد عزم على أن يفعل فاذا حضر وقت العمل قوى العزم فصار قصد الفعل لا يكون إلا بقدر
(١) قوله يجعل الفعل الصواب لا يجعل إلا ان يكون في العبارة نقص فامل كسبه معصية

عقلياً وسعياً ليس هو صفة تقتضي مدحاً ولا مذماً ولا حمداً ولا ذمماً ولا قسداً بل ذلك بين الطريق الذي به علم وهو العلم والعقل وإن كان العلم لا يمدح من العقل وكذلك كونه عقلياً وتقليداً (١١٤) وأما كونه شرعياً فلا يقابل بكونه عقلياً وإنما يقابل بكونه بعداً إذ

الفعل لكل مما كلفه وكذلك القدر تحين الفعل لكل مما كلفه وهذا كان العبد قادرًا قبل الفعل القدرية المشروعة في الأمر التي بها يشارك العاصي كما في قوله تعالى فاقضوا الله ما استطعتم وقوله وتعالى الناس مع البت من استطاع إليه سبيلاً وقوله فمن لم يستطع فاعلم استين مسكيناً فإن هذه الاستطاعة لو تكن الامتقانة للفعل لم يجب الحج على من يجب ولا وجب على من يبتق الله أن يتق الله ولكن كل من لم يصم الشهرين المتتابعين غير مستطع للصيام وهذا كله خلاف هذه النصوص وخلاف إجماع المسلمين فمن نفي هذه القدرة من المبتين القدر وزعم أن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل فقد بان في مناقضة القدرة التي يقولون لا تكون الاستطاعة إلا قبل الفعل فإن هؤلاء أخطأوا حين زعموا ذلك وقالوا إن كل ما يقدر به العبد على الأمان والطاعة قد سدق الله فيه بين المؤمن والكافر بل سقى بينهما في كل ما يمكن أن يعطيه العبد مما به يؤمن ويطيع وهذا القول فاسد قطعاً فإنه لو كان متساوياً بين جميع أسباب الفعل لمكان اختصاص أحدهما بالفعل دون الآخر تركباً لحد المتماثلين على الآخر من غير مرجح وهذا هو أصل هؤلاء القدرة الذين يقولون إن الفاعل القادر يرجح أحد طرفي مقدوره على الآخر بلا مرجح وهذا باطل وإن وافقهم عليه بعض المبتين القدر وأما المبتين القدر المتخالفون لهم في هذا الأصل فهم طائفة (١) إذا تكلموا في مسائل القدر وخلق أفعال العباد لكن إذا تكلموا في مسائل فعل الله تعالى وحدوث العالم والفرق بين الموجب والمختار ومناظرة الدهر به تجد كثيراً منهم ينظرونهم مناظرة من قال من القدرة والجمجمة الخبيثة بأن الفاعل المختار يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح ولهذا يظهر اضطرابهم في هذه الأصول الكبار التي يدورون فيها بين أصول القدرية والجمجمة الخبيثة المعلقة حقيقة الأمر والتي والوعد والوعيد ولصفة الله في خلقه وأمره وبين أصول الفلاسفة الدهرية المشركين وإن كانوا من الصابئين فهم من المشركين لأن الصابئين الخنفاء الذين أنشئ عليهم القرآن فأنهم يعدون الكواكب ويثبتون لها الهائل ويخزون فيها الأصنام وهذا دين المشركين وهود بن أهل مقدونية وغيرهم من مدائخ هؤلاء الفلاسفة الصابئة المشركين والاسكندر الذي وزره ارسطو وهو الاسكندر بن فيلس المقدوني الذي تورع به اليهود وانصاعوا وكان قبل المسيح عليه السلام بثلاثمائة عام ليس هو ذا القرنين المذكور في القرآن فإن هذا كان مقدماً عليه وهو من الخنفاء وذلك هو وزره ارسطو طوفقار يقولون بالصرع والشرع ولهذا كانت الاستطاعة أخذت ما يقوله هؤلاء من العقل والنفس وما تقوله الجحوس من التنوير وانظلمة فركبوا من ذلك من التشيع وعبروا عن ذلك بالسابق والتالي كما بسط في موضعه وأصل المشركين المعلنين باطل وكذلك أصل الجحوس والقدرة يخرج بعض الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرة ويجهلون به شر يكافي الملك وهؤلاء الدهر به شرهم في ذلك فإن قوهم يستلزم إخراج جميع الحوادث عن خلق الله تعالى وقدرة وثبات شركه كثير من به في الملك بل يستلزم تعطيل الصانع بالكلية ولهذا كان معلمهم الأول ارسطو وأتباعه إنما يثبتون الأول الذي يسمونه العلة الأولى بالاستدلال بالحركة حركة الفلك فأنهم قالوا هي اختزانية شوقية فلا بد أن يكون لها محرك منفصل عنها وزعموا أن المتحرك بالارادة لا بد له من محرك (١) قوله إذا تكلموا الخ كذا في الأصل وانظر أين جواب الشرط وحراً العبارة كتبه مصححه

البسطة تقابل الشرعة وكونه شرعياً صفة مدح وكونه بعداً صفة ذم وما خاف الشرع فهو باطل ثم الشرع قد يكون مهيماً وقد يكون عقلياً فإن كون البسطة شرعاً براديه كون الشرع أن يثبت ودل عليه وبراديه كون الشرع أباحه وأذن فيه فإذا أريد بالشرع ما أنشأه الشرع فاعلم أن يكون معلوماً بالعقل أيضاً وإن كان الشرع به عليه ودل عليه فيكون شرعاً عقلياً وهذا لا دلالة التي تبه الله تعالى عليها في كتابه العزيز من الامتنان الضرورية وغيره بالذلة على وحيدته وسبق ربه وثبات صفاته وعلى معادته لله عقلة تعلم صفة بعثت وهي براهين ومقاييس عقلية وهي مع ذلك شرعية وما أن يكون البسطة الشرعية لا يعلم إلا بمجرد أخبار الصادق فإنه إذا أخبر بما لا يعلم إلا بخبره كان ذلك شرعاً مهيماً وكثير من أهل الكلام يظنون الأدلة الشرعية مضمرة في خبر الصادق فقط وإن الخب والسنة لا يدلان إلا من هذا الوجه ولهذا يجهلون أصول الدين نوعين العقلية والسمعية ويجهلون القسم الأول مما لا يعلم بالكتاب والسنة وهذا غلط منهم بل القرآن يدل على الأدلة العقلية وبينها وأنه عليها وإن كان من الأدلة العقلية ما يعلم بالبيان ولو أزمه كما قال تعالى سنبهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى

يبين لهم أنه الحق ولم يكف بآياتنا على كل شيء شهيد وأما إذا أريد بالشرع ما أباحه الشرع وأذن فيه منفصل فيدخل في ذلك ما أخبر به الصادق وما دل عليه ونبه عليه القرآن وما دل عليه وشهدت به الموجودات والشارع يحرم الدليل لكونه

كذافي نفسه مثل أن تكون احدي مقدماته باطلة فانه كذب والله يحرم الكذب لا سما عليه كقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ألا يقولوا لعلي الله الحق ودرسوا ما فيه ويحرمه تكون (١١٥) التكليم بتكامله لا علم كاقال تعالى ولا تقف

ما ليس الله به علم وقوله تعالى وان

تقولوا لعلي الله لا تعلمون وقوله

ها أنت هؤلاء حاجبتم فيما لكم به

علم فلم تصاحبون فيما ليس لكم به

علم ويحرمه كونه محدا في الحق

بعد ما تبين كقوله تعالى يجادلونك

في الحق بعد ما تبين وقوله تعالى

وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق

وسينفذ فالجليل الشري لا يجوز

أن يراضه دليل غير شرعي ويكون

مقدما عليه بل هذا جائز من يقول

ان البدعة التي لا يشرعها الله تعالى

تكون مقدمة على الشريعة التي

أمر الله بها أو يقول الكتاب

مقدم على الصدق أو يقول خبر

غير النبي يكون مقدما على خبر

النبي أو يقول ما مني الله عنه

يكون خيرا مما أمر الله به ونحو

ذلك وهذا كله مجمع وأما الجليل

الذي يكون عقليا أو سمعيا من غير

أن يكون شرعا فيقتدي بكون راجحا

ذرة ومرجوحا أخرى كما أنه قد يكون

دليلا صحيحا تارة ويكون شبهة

فليدفع أخرى فالحاصل به الربط

عن ما خسر وأمر لا يجوز أن

يعرض بشئ من الاشياء وما

ما يقوه الناس قد يدع رضى بتقديره

قد يكون حادثة وله لا أخرى

وهذا مما لا ينبغي أن يكون

الناس من يخرف في هذه سرعة

ما ليس منها كما أنهم من يخرج

منها ما هو داخل فيها وتكذبهم

على جنس ثلاثة يلقى عندها

(رجاء الناس شر) إن يقال

مفصل عنه وان كان هذا قول لا دليل عليه بل هو باطل قالوا والحرم نهى صحتها كما يحرم
الامام المقتدى به لا عموم القسدي وقد يشبهون بحركة المعنوق تعاقب فان المحبوب المراد
يضره الى الحب المربيع غير بحركة المحبوب قالوا ذلك العشق هو عشق الله تعالى بالاول
وهذا واقفه متاخر وهم كلفاراني وان سبنا وأمثالهما وهؤلاء كلهم يقولون ان سب
الحوادث في العالم انما هو حركات الافلاك وحركات الافلاك حادثة عن تصورات حادثة
وارادات حادثة شيئا بعد شيء وان كانت تابعة لتصور كلى وارادة كلية ككل جلال الذي يرى
القصد الى بلديع (٢) مثل مكنة مثلا فهذه ارادة كلية تنبع تصورا كليا ثم انه لا بد أن يتحدد
له تصورات لما يقطع من المسافات وارادات لقطع تلك المسافات فهكذا حركة الافلاك عندهم
لكن مراد الكلي هو التشبيه بالاول ولهذا قالوا الفلسفة في التشبيه بالاول بحسب الامكان
وان كان الامر كذلك عندهم فمعلوم ان العلة القائمة المنفصلة عن العلول لا تكون هي العلة
القائمة واذا كان كذلك فكما يحرم كابرارادته واختياره فلا بد من مسددة ابدعه كله بانه
وصافته وأفعاله كالانسان ولا بد لهذه التصورات والارادات والحركات الحادثة أن تنتهي
الى واجب بنفسه فقدم تكون صادرة عنه سوا قبل انهما صادرة وسط أو غير وسط وهؤلاء
لم يشترطوا شيئا من ذلك بل لم يشترطوا الاعلة غائبة للحركة فكان حقيقة قولهم أن جميع الحوادث
من العالم العلوي والسفلي ليس لها فاعل بخلافها أصلا بل ولا ما يستلزم هذه الحوادث
والعناصر وكل من أجزاء العالم يستلزم الحوادث ومن المعلوم في سادسة العقول أن الممكن
المقتدر الى غيره يتبع وجوده دون واجب الوجود وان الحوادث تتبع وجودها بدون محدث
ومتاخر وهم كائن سنا وأمثاله يملكون أن العالم كله ممكن بنفسه ليس واجب بنفسه ومن
نازع في ذلك من غلبتهم فمعلوم الفساد بوجه كثيرة فان الفقر والحاجة لا زلزال لكل جزء
من أجزاء العالم لا يقوم بشئ منه الا بشئ مفصل عنه وواجب الوجود مستغن بنفسه لا يقتصر
الى غيره ووجه من الوجود وليس في العالم شئ يكون هو وحده محدثا شئ من الحوادث وكل
من الافلاك له حركة تخصه ليست حركته عن حركة الاعلى حتى يظن أن الاعلى هو المحدث لجميع
الحركات ولا في الوجود شئ حادث عن سبب بعينه لان حركة الشمس ولا القمر ولا الافلاك
ولا العقل الفعالي ولا شئ مما يظن بل أي جزء من العالم يعتبره وجدته لا يستقل باحد ان شئ
ووجدته اذا كان له أثر في شئ كالمنظومة التي تكون الشمس مثلا فله مشاركون في ذلك شئ
بعينه كالفاكهة التي الشمس مثلا اثر في انضاجها ثم ايساها وتفسير الواهم ونحو هذا لا يكون
الا بتشاركه من الماء والهواء والطينة وغير ذلك من الاسباب ثم كل من هذه الاسباب لا يجزي
أثره عن اثر الاخر بل هما متلازمان فاذا قالوا العقل الفعال خلق عليه صورة عند استعداد
وبالامتزاج قبل الصورة مثلا كالحق الذي يحدثه عن امتزاج الماء والتراب اثره لازم
لهذا الامتزاج لا يمكن وجودا احدهما دون الاخر فاذا كان الموزن فيهما اثنين زدها يكونا
متلازمان لا امتزاج وجودا احدهما دون الاخر وجميع اثنين لا زدها من سبب ما واجب الوجود
لان واجب الوجود لا يكون وجوده مشروطا بوجود غيره ولا زدها مشروطا بتأثير غيره اذا
لم يكن كذلك لكان مقتفرا الى غيره لم يكون واجبا بنفسه عن غير غيره فليقتصر الى غيره

غاية ما ينبغي اليه هؤلاء المعارضون للكلامة ورسوله رايهم من المشهورين في اسلام عوالتهم وتوفيق قضاة بين يشبهون
الى أن يقولوا الانبياء اوهو واحد لا مالا حقيقته في نفس الامر فهو لا يعرفه ولا يعرفون عنه السجين لا الحاد زنة وتاويل المقبول

هو ما دل على مراد المتكلم والتأويلات التي يذكرونها لا يعلم أن الرسول أراد هابل يعلم بالاضطرار في عامة النصوص أن المراد هنا
 نفي خبر ما قاله يعلم مثل ذلك في تأويلات القرامطة (١١٦) والبالغة من غير أن يحتاج ذلك إلى دليل خاص وجيئ

في نفسه أو شيء من صفاته وأفعاله لا يكون مستغنيا بنفسه بل يكون مقتفرا إلى غيره ومن
 كان فقيرا إلى غيره ولو وجب له كس غناه بآثاره بنفسه وقد علم بالاضطرار أنه لا بد له من
 وجود غنى بنفسه عما سواه من كل وجه فإن الموجود إما يمكن وأما واجب الممكن لا بد له من
 واجب فثبت وجود الواجب على التقديرين وكذلك يقال ما محدث وأما قديم والمحدث لا بد
 له من قديم فثبت وجود القديم على التقديرين وكذلك يقال ما فقير وأما غني والفقير لا بد له
 من غني فثبت وجود الغني على التقديرين وكذلك يقال الموجود ما قديم وأما غني وقديم وغير
 القيوم لا بد له من قديم فثبت وجود القيوم على التقديرين وكذلك يقال ما مخلوق وأما غير
 مخلوق والمخلوق لا بد له من خالق غير المخلوق فثبت وجود الموجود الذي ليس بمخلوق على
 التقديرين ثم ذلك الموجود الواجب بنفسه القديم الغني بنفسه القيوم الخالق الذي ليس
 بمخلوق يتبع أن يكون مقتفرا إلى غيره بمعية من الجهات فله أن افتقر إلى مفعوله ومفعوله
 مقتفر إليه لا دور في المؤثرات وإن افتقر إلى غيره وذلك الغني مقتفرا إلى غيره لمزم التسلسل في
 المؤثرات وكل من هذين معلوم السلطان بصرح العقل وفاق العقلاء فإذا كان يتبع أن
 يكون فاعلا لنفسه فهو يتبع أن يكون فاعلا لفاعل نفسه بطريق الأولى وسواء عبر وألفظ
 الفاعل أو أضاف أو الخالق أو العلة أو المبدأ والمؤثر فالدليل يصح بجميع هذه العبارات وكذلك
 يتبع تقدير مفعول ليس فيها فاعل غير مفعول وهو تقدير آثار كمن فقير ومجموعهما مقتفر
 إلى كل من آداهما فهو أيضا فقير يمكن وكلما زادت السلسلة زداد الفقر والاحتياج وهو في
 الحقيقة تقدير معدومات تتناهى فإن كثرتها لا يخرجها عن كونها معدومات فينتج أن يكون
 فيها موجود وهذا كله مبسوط في موضعه والمقصود هنا أنه لا بد من وجود الموجود القديم
 الواجب بنفسه لغنى عما سواه من كل وجه بحيث لا يكون مقتفرا إلى غيره بوجه من الوجوه
 وكل ما في أعماله مقتفر إلى غيره والفقر ظاهر في كل جزء من العالم لمن تدبره لا يحدث شيء بنفسه
 التسلسل لا يستغنى بنفسه الشيء فينتج أن يكون واجب الوجود فلا بد أن يكون الواجب
 القيوم الغني بما ينال العالم ويجب أن يثبت له كل كمال يمكن الوجود لا نقص فيه فانه إذا لم
 يمتص كان الكمال ما امتنع عليه وهو محال لأن التقدير أنه يمكن الوجود ولأن الممكنات
 موصوفة بكمالات عظيمة واختالي أحق بالكمال من المخلوق والقديم أحق به من الحادث
 والواجب أحق به من الممكن لأنه أكل وجوده منه والأكمل أحق بالكمال من غير الكمال
 ولأن كمال المخلوق من اختالي غفالي الكمال أحق بالكمال وهم يقولون كمال العلول من العلة وإذا لم
 يكن الكمال محتاعا له فلا بد أن يكون واجبا له أن يكون كمالا غير واجب ولا يمتنع لافتقار شيء
 له إلى غيره وما كان كذلك لم يكن واجب الوجود بنفسه فما أمكن من الكمال فهو واجبه
 ويتبع أن يكون مفعوله مقارنا له أزليا معه لوجوه أحدها أن مفعوله مستلزم للحوادث
 لا ينفل عنها وما يستلزم للحوادث يتبع أن يكون معالاة له ثمة أزلية فان معالاة العلة
 التامة الأزلية لا يتأخر منه شيء ولو تأخر منه شيء لكانت علة بالقوة لا بالفعل ولا افتقرت في كونها
 فاعله إلى شيء منفصل عنها وذلك متبع فوجب أن يكون مفعوله لا يكون عنه الأشياء
 بعد شيئا فكل ما هو مفعول فهو حادث بعد أن لم يكن ولأن كونه مقارنا له في الأزل يتبع

فالتأويل أن لا يمكن مقصوده معرفة
 مراد المتكلم كان تأويله للفتد بما
 يحتمله من حيث الجهة في كلامه من
 تكلم بنفسه من أقربهم باب
 التصريف والاختلاف لا من باب
 التفسير وبين أفراد وأما
 انقراضه عن العلوم أن الله تعالى
 أمر أن تدبر انقراضه على
 عقله وفهمه فكيف يجوز مع ذلك
 أن يزاد مثالا لغيره عن فهمه
 ومعرفة عقله وأيضا غناب
 الغنى أربعة هدا والبيان لنا
 ونخرج من أمثلة في التور
 إذ كان ما كرهه من النصوص
 ظاهره باطل وكفر وبمذموم أن
 نعرف لا ظاهره ولا ضمه أو أريد
 من أن يعرف أضمه من غير بيان
 في الغضب لذات على تقديرين
 ليحاطب بما بين فيه الحق ولا
 عرف أن مخلوق هذا الخطاب باطل
 وكفر وحقيقة قول هؤلاء في
 الخطاب لنا أنه ليس الحق ولا
 أودعه مع أمره لنا أن نفتقد
 وأن ما خاطبنا وأمرنا بتابعه
 والرد إليهم يبين به الحق ولا يشقه
 بل دل ظاهره على الكفر والباطل
 وأراد منا أن لا نفهمه شيئا أو أن
 نفهم منه ما لا دليل عليه فيه وهذا
 كما يعلم بالاضطرار لرتبة الله
 ورسوله عنه وأنه من جنس أقوال
 أهل التخرىف والاختلاف وبهذا
 احتج الملاحدة كل سينا وغيره
 على مبنى المعاد وقالوا القول في
 نصوص المعاد كالمقول في نصوص

التشبيه والتجسيم وزعموا أن رسول صلى الله عليه وسلم لم يبين ما الأمر عليه في نفسه لا في العالم بل في قوله
 باليوم الآخر فكان الذي استلهم به على هؤلاء هو موافقته على نفي الصفات والأفلا وسواها الكتاب كله على الإيمان بلطفت معارضته

وحدث عنهم ولهذا كان ابن النفيس المتجرب الفاضل يقول ليس الامتناع بمذهب أهل الحديث أو مذهب الفلاسفة فأما هؤلاء المتكلمون فمقولهم ظاهر التفاضل والاختلاف يعني أهل الحديث (١١٧) أتينا كل ما جاءه الرسول وأولئك جعلوا الجسم

كونه مفعولاه فإن كون الشيء مفعولاً مقارناً متعقلاً ولا ينفصل في الموجودات شيء من غير
علة تامة لمعلول سابق له أصلاً بل كل ما يقال انفعلة ما أن يكون تأثيره متوقفاً على غيره فلا
تكون تامة وأما أن لا يكون سابقاً له على رأي من يقول العلم علة العالمية عنهم ثبتت الأحوال
والاجتهاد والناس يقولون العلم هو العلية وأما إذا قيل الذات متوجبة له فهاذا وأعله تهاقيلس
هنا في الحقيقة فعل ولا تأثير أصلاً وأما إذا قدر شيء مؤثراً في غيره وقدراً ثم لم يتقارن بمساربان
لم يسبق أحدهما الآخر في زمانياً فهذا لا ينفصل أصلاً وأيضاً فكونه متقدماً على غيره من كل
وجه صفة كمال إذا تمكّن على غيره من كل وجه أو كل شيء يتقدم من وجوده ونحوه وإذا قيل
الفعل أو تقدير الفعل لا يجوز أن يكون له ابتداء أو غير ذلك فطرفة أو أزمان قيل أن كان هذا
باطلاً فقد اندفع وإن كان محتملاً فالتباعد عما هو الكمال الممكن الموجود وحيداً فإذا كان
التوحد دائماً فالممكن والا كحل هو التقدم على كل فرد من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم
شيء يضاهيه من وجه من الوجوه وأما دوام الفعل فهو أيضاً من الكمال فإن الفعل إذا كان صفة كمال
فدوامه دوام الكمال وإن لم يكن صفة كمال لا يبيح دوامه فعلى التقديرين لا يكون شيء من العالم
قد يماثله والكلام على هذا بسوط في غيره هذا الوضع وإنما كان المقصود هنا التبيين على
أخذ المسكين في مسئلة التعليل فالحجوزون لتعليل يقولون ان الذي دل عليه الشرع والفعل أن
كل ما سوى الله تعالى محدث كائن بعد أن لم يكن وأما كون الرب لم يزل معاً من الفعل ثم فعل
فليس في الشرع ولا العقل ما يثبت به بل كلاً ما يدل على نقيضه وإذا عرف الفرق بين نوع
الحوادث وبين أعيانها وعلم الفرق بين قول المسلمين وأهل الملل وأساطين الفلاسفة الذين
يقولون بمحدث كل واحد واحد من العالم العلوي والسفلي وبين قول أرسطو وأتباعه الذين
يقولون بعدم الألفاظ والعناصر وبين ما في هذا الباب من الخطأ والصواب وهو من أجل المعارف
وأعلى العلوم فهذا جواب من يقول بالتعليل لمن احتج عليه بالتسلسل في الآثار وأما حجة
الاستحسان فقالوا المنع أن يكون الرب تعالى مقتراً إلى غيره أو أن يكون ناقصاً في الأزل عن
كال يمكن وجوده في الأزل كالحياة والعلم وإذا كان هو القادر بالفعل لكل شيء لم يكن محتاجاً إلى
غيره من وجه من الوجوه بل العلة المفعولة هي مقدورة ومرددة والله تعالى بهم عباده الدعاة
وبحسبهم ولبهم التوبة ويخرج بتوبتهم أذناباً ولبهم العمل وينبهم أن علواً ولا يقال أن
للعالم أشراف الخلق جيله فعلاً لا إجابة ولا ثابة والفرح بتوبتهم فانه سبحانه هو الخالق لذلك
كله له الملك وله الحمد لا شريك له في شيء من ذلك ولا يتغير فيه إلى غيره والحوادث التي لا يمكن
وجودها الامتناع لا يكون عدمها في الأزل نقصاً وأما قولهم أن هذا يستلزم قيام الحوادث
فيقال أولاده أقول من هم أكبر من أمّة المعتزلة والشعة كهمام من الحكم وأبي الحسين
البصري ومن تبعهم ما هو أول من سارهم والسبعة المتأخرون أتباع العقيدة في هذا الباب
والمعتزلة البصريون يقولون انصاراً مدركاً بعد أن لم يكن وأما البغداديون فاتهم أنكروا الإدراك
فهم يقولون صاروا فلا بعد أن لم يكن قالوا وهذا أقول بتدريج حكاية وأحوال ولهذا قيل أن
هذه المسئلة تنزع مسألتها الطوائف حتى الفلاسفة وقد قال بهم من أساطينهم الذين وفضلهم
للمتأخرين غير واحد يقال أن الأساطين الذين كانوا قبل أرسطو أو سترابونهم كانوا يقولون بها وقال

تقتلوا وبوجها وسعلم بالادلة
الكثيرة السبعة والعلة فتباد
مذهب هؤلاء الملاحدة فتعين أن
يكون الحق مذهب السلف أهل
الحدوث والسنة والجامعة ثم إن
إن ميناوا، ثالثا من الباطنية
المختلفة والقرامطة يقولون انه
أراد من المخاطبين أن يفهموا الاسم
على خلاف ما هو عليه وأن يعتقدوا
ما لا حقيقة له في اندارج لما
في هذا التفسير والاعتقاد نافذ
لهم من المصلحة والجهمة والمعتة
وأما منهم يقولون انه أراد أن
يعتقدوا الحق على ما هو عليه مع علمهم
بانه لم يبين ذلك في الكتاب والسنة
بل انصوص عليه على تضييق ذلك
فأولئك يقولون أراد منهم اعتقاد
الباطل وأمرهم به وهؤلاء يقولون
أراد اعتقاد ما لم يبينهم الأعلى
نفيه والمؤمن يعلم بالاضطرار أن
كلا القولين باطل ولان لقضاء أهل
التأويل من هذا أوجه وإذا كان
كلاهما باطلا فكأن تأويل
النفاة لتصوص الباطل لا يكون
نقضا حقا وهو افتراء الادلة
الشريعة على مدلولها ومن
خرج عن ذلك ازم من انفسد حالا
بقوله أهل الأهل الأخاد وما ذكرناه
من لزوم قول أهل التفسير هو
لازم بقومهم انظار المعروف
ينهم "أقول" أن رسول كان يعلم
معناه هذه النصوص المشبهة
بشبهه ولكن يبين بناس
انتماءه لأوجهه انما يقدر

به التزاع وأما على قول أ كبرهم أن معنى هذه التصوص المشكلة المناسبة لا بعلة الله وأن معناها الذي أراد الله سبحانه وما يجب صرفها عن ظهورها فعلى قول هؤلاء يكون الإنسان المرسون لا يعلمون معنى ما أنزل الله عليهم من هذه التصوص ولا الملائكة ولا

السابقون الاولون وحيث قد يكون ما وصف الله بنفسه في القرآن أكبر مما وصف الله بنفسه لا يعلم الا انبياء معناه بل يقولون كلاما لا يعقلون معناه وكذلك تنصرون المبتين (١١٨) لقد عند طائفة والنصوص المثبتة للامر والهي والودع والوجع عند طائفة

بها أو البركت صاحب المعبر وغيره وهو قول طوائف من أهل الكلام من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم كأي معاذ التوفيق والهمامين وأما جمهور أهل السنة والحديث فانهم يقولون بها أو معناها وإن كان منهم من لا يختر أن يطلق الاتفاق الشريعة ومنهم من يعبر عن المعنى الشري بالمعارات الدالة عليه مثل حرب الكرماني ونقله عن الأئمة ومثل عثمان بن سعيد الدارمي ونقله عن أهل السنة ومثل البخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن خزيمة الملقب امام الأئمة ومثل أبي عبد الله بن حامد وأبي اسمعيل الانصاري الملقب بشيخ الاسلام ومن لا يخفى عددا لا الله تعالى والمعتزلة كانوا يشكرون أن يقوم بذات الله صفة أو فعل وغيره وأن ذلك بأنه لا تقوم الاعراض والحوادث فوافقهم أبو محمد عبد الله بن سعد بن كلاب على نفي ما يتعلق بحشيشته وقدرته وحالهم في نفي الصفات ولم يسبها أعراضا ووافق على ذلك الحزب الخامس ويقال انه يرجع عن ذلك وبسبب مذهب ابن كلاب بهر امام أحمد بن حنبل وقيل انه تاب منه وصار النزاع في هذا الأصل بين طوائف الفقهاء فامس طائفة من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد الاوفهم من يقول بقول ابن كلاب في هذا الأصل كأي الحسن التميمي والقاضي أبي بكر ونفاضي أبي يعلى وأبي المعالي الجويني وابن عقيل وابن الزاغوني وفيهم من يقول بقول جمهور أهل الحديث كالجلال وصاحب أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن حامد وأبي عبد الله بن منه وأبي اسمعيل الانصاري وأبي نصر السجزي وأبي بكر محمد بن الحسن بن خزيمة وأتباعه

وجاء القول في ذلك أن الباري تعالى أهل يقوم به ما يتعلق بحشيشته وقدرته كالافعال الاختيارية على هذين القولين قال المبتون لذلك والتعليل نحن نقول لم أنكر ذلك من العقلة والاشعة ونحوهم أنهم يقولون ان الرب كان معطلا في الازل لا يتكلم ولا يفعل شيئا ثم أحدث الكلام والفعل والاسباب حادثة أسلافهم جميع أحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجع وبهذا استطاعت عليكم الفلاسفة في الفهم أهمل الملل وأئمة الفلاسفة في ذلك ولم تلتزم أنكم أقم الدليل على حدوث العالم بهذا حيث ظنتم أن ما لا يتخلو من فوع الحوادث يكون حادثا لا متنازع حوادث لانها لا قبلها وهذا الأصل ليس معكم بكتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة والتابعين بل الكتاب والسنة والأثر عن الصحابة والقرابة وأتباعهم بخلاف ذلك والنص والعقل يدل على أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق حادث كائن بعد أن لم يكن ولكن لا يلزم من حدوث كل فرد فرد مع كون الحوادث متعاقبة حدوث النوع فلا يلزم من ذلك أنه لم يزل العالم المتكلم معطلا عن الفعل والكلام ثم حدث ذلك بالباب كالم يلزم من ذلك في المستقبل فان كل فرد فرد من المستقبلات المنقضية فان وليس النوع قائما كقائل تعالى ككلامهم وظلما وقال تعالى ان هذا الرزق لماله من نفاذ والدايم الذي لا ينفد أي لا ينقض هذا النوع والافضل فرد من أفرادنا فندم منقضى ليس ب دائم وذلك أن الحكم الذي يوصف به الافراد ان كان المعنى موجود في الجملة وصفت به الجملة مثل وصف كل فرد وجودا وامكان أو بعد فله يستلزم وصف الجملة بالوجود والامكان والعدم لان طبيعة الجميع طبيعة كل واحد واحد وليس المجموع الا الاحاد الممكنة أو الموجودات والمعدومة وأما إذا كان ما وصف به الافراد لا يكون صفة الجملة لم يلزم أن

والنصوص المثبتة للعند طائفة ومعلوم أن هذا قدح في انصران والانباء اذ كان الله أنزل انصران وأخبر أنه جعله هدى وبما للناس وأمر ان رسول أن يبلغ البلاغ المبين وأن بين الناس ما زلن اليهم وأمر بتدبر القرآن وعقله ومع هذا فاشرف ما فيه وهما ما أخبره الرب عن صفاته أو عن كونه خالق لكل شيء وهو بكل شيء عليه أو عن كونه أمر ونهي وودع وتوعد أو عما أخبر به عن انبؤم الاخر لا يعلم أحد معناه فلا يعقل ولا يتدبر ولا يكون ان رسول بين للناس ما زلن اليهم ولا يبلغ البلاغ المبين وعلى هذا التقدير فيقول كل ملحد ويستدع الحق في نفس الامر ما علمه برأى وعقله وليس في النصوص ما يناقض ذلك لان تلك النصوص مشككة متشابهة ولا يعلم أحد معناها وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يستبدل في معني هذا الكلام بهذا الباب الهندي والبيان من جهة الانبياء وقصص الساب من يعارضهم ويقول ان اليهودي والبان في طر يقنا لا في طر يق الانبياء لانا نحن نصلم ما نقل ونبينه بالأمثلة العقلية والانباء لم يعلموا ما يقولون فضلا عن أن يبينوا ما ادهم فبين أن قول أهل التفسير الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شرا قول أهل البدع والاحاد فان قيل أنتم تعلمون أن كثيرا من السلف ردوا أن الوقت عند قوه وما يعلم تأويله الا الله بل كثير من الناس يقول هذا مذهب السلف ونفوا هذا القول عن أي من كتب

يكون وابن مسعود عائشة وابن عباس وعرو بن الزبير وغير واحد من السلف والخلف وان كان القول الآخر هو ان السلف يعلمون تأويله

منقولاً عن ابن عباس أيضاً وهو قول مجاهد ومحمد بن جعفر وابن اسحق وابن قتيبة وغيرهم وما ذكرتموه قد حقي وأولئك السلف وأتباعهم قبل ليس الأمر كذلك فإن أولئك السلف الذين قالوا لا يعلم تأويله إلا الله (١١٩) كانوا يتكلمون بلفظهم للمعروفة بينهم ولم يكن لفظ

يكون حكم الجملة حكم الأفراد كلفي أجزاء البيت والإنسان والشجرة فإنه ليس كل جناسيتا ولا إنسانا ولا شجرة وأجزاء الطويل والعريض والدائم والمتدلا يلزم أن يكون كل من تلك أطول وعريض ودائم ومتدلا وعرضاً وامتداداً وكذلك إذا وصف كل واحد واحد من المتعاقبات بصفة واحدة حدث يلزم أن يكون النوع قائماً بأولادنا بعد أن لا يمكن لأحد من معناها أن يكون جديداً إن لم يكن كأن فناء معناها أنه عدم وجوده وكونه عدم وجوده وأوجد عدمه مرجع الوجود وعدمه لا إلى نفس الطبيعة الثابتة للجميع كافي الأفراد الموجودة أو المعدومة أو الممكنة فليس إذا كان هذا المعنى لا يلزم أن يكون نوعه لا يلزم لأن النوام تعاقب الأفراد وهذا أمر يخص به المجموع لا توصفه الواحد وإذا حصل للجميع والاجتماع حكم يخالف حكم الأفراد يجب مساواة المجموع للأفراد في أحكامه وفي الجملة فتأوصفه الأفراد قد توصفه الجملة وقد لا توصفه فلا يلزم من حدوث الفرد حدوث النوع إلا إذا ثبت أن هذه الجملة موصوفة بصفة هذه الأفراد

وصابط ذلك أنه إذا كان باضممام هذا الفرد إلى هذا الفرد بتعريف ذلك الحكم الذي للفرد لم يكن حكم المجموع حكم الأفراد وإن تغير تعريف ذلك الحكم الذي لذلك الفرد كان حكم المجموع حكم أفرادهم مثلاً الأول أنا إذا ضممتنا هذه الجزء إلى هذا الجزء صار المجموع أكثر وأطول وأعظم من كل فرد فلا يكون في مثل هذا حكم المجموع حكم الأفراد فلا أقبل هذا اليوم طويل لم يلزم أن يكون جزؤه طويلاً وكذلك إذا قبل هذا الشخص والجسم طويل أو عمد أقبل أن هذه الصلاة طويلة أو قبل أن هذا النجم دائم لم يلزم منه أن يكون كل جزء منه دائماً قال تعالى اكملها دائماً وظلها وليس كل جزء من الكل دائماً وكذلك في الحديث الصحيح قوله صلى الله تعالى عليه وسلم احب العمل إلى الله أدومه وقوله عائشة رضي الله عنها كان عمله دعة فإذا كان عمل المرء دائماً لم يلزم أن يكون كل جزء منه دائماً وكذلك إذا قبل هذا المجموع عشراً أو مائة أو أستمائة لم يلزم أن يكون من أجزائه عشراً أو مائة ولا ستمائة لأن المجموع حصل باضممام الأجزاء بعضها إلى بعض والاجتماع ليس موجوداً للأفراد وهذا بخلاف ما إذا قبلت كل جزء من الأجزاء معدوم أو موجود أو ممكن أو واجب أو متعاقب فإنه يجب في المجموع أن يكون معدوماً أو موجوداً أو ممكناً أو واجباً أو متعاقباً وكذلك إذا قبلت كل واحد من الزنج أسوداً فإنه يجب أن يكون المجموع سوداً لأن اقتران الموجود بالموجود لا يخرجهم عن كونه موجوداً واقتران المعدوم بالمعدوم لا يخرجهم عن العدم واقتران الممكن لذاته والممتنع لذاته بغيره لا يخرجهم عن كونه يمكناً لذاته وممتنعاً لذاته بخلاف ما لا يكون مجتمعاً إلا إذا انفرد وهو بالاقتران يصير ممكناً كالعلم بالحياة فإنه وحده متعاقب ومع الحياة ممكن وكذلك أحد الصديقين هو وحده ممكن ومع الآخر متعاقب اجتماعهما فثلاث زمان متعاقبات أفراداً أحدهما والمتضادان متعاقبان اجتماعهما وهذا يبين الفرق بين دوام الآحاد والحادثة الفانسية وضمها لهما وبين وجوده لهما ومعلولاته ممكنة لانها يلزمها فإن من الناس من سئى يس التسعين في الامتناع كما يقوله تسعين أهل الكلام ومن الناس من توهم أن التأني واحد في الامكان والامتناع ثم يبين له امتناعه على معلولات لا تتعاقب ونحن أن هذا مشكل لا يقوم على امتناعه جهة وإن لم يكن قولاً لأحد كذا سرتك

التأويل عندهم مراد به معنى التأويل الاصطلاحي الخاص وهو صرف اللفظ عن المعنى اللدليل عليه المفهوم منه إلى معنى يخالف ذلك فإن نسبة هذا المعنى وحده تأويلاً غايها اصطلاح طائفة من المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم ليس هو عرف السلف من الصوابين والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم لأسبابهم يقول إن لفظ التأويل بهذا المعنى يقول أنه يحمل اللفظ على المعنى المرجوح لا لئلا يتبين به وهو لا يقولون هذا المعنى المرجوح لا يعلمه أحد من الخلق والمعنى الرابع لم يرد الله وإنما كان لفظ التأويل في عرف السلف يراد به ما أراده الله بلفظ التأويل في مثل قوله تعالى هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسروا من قبل قد كُفِّرَتْ سُرُورُهم وبنا خلق وقال تعالى ذلك خبر وأحسن تأويله وقال يوسف يا بئس هذا تأويل رؤياي من قبل وقال يعقوب له وعلما من تأويل الاحاديث وقال الذي يحلمونها واذكر بعد أمته أنا أبشكم بتأويله وقال يوسف لا يأتيكم خبكم من رزقه إلا الأناسك بتأويله فتأويل انكلام النبي الأمامي والهي هو نفس فعمل الأمور به وروى أنه انتهى عنه كقول سفيان بن عيينة السنة تأويل الأمامي والهي وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده سمعناك أنهم

ربنا ويحمدك اللهم اغفر لي بتأويل القرآن وقيل لعروة بن الزبير قال عائشة كانت تفضل في السفر أربعة قال تأويل كان قول عثمان ونظاره متعدداً وأما تأويل ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر فهو نفس حقيقة اتفق أخبر عنها وذلك في حق الله هو كنه ذاته

وصفاته التي لا يبلغها غيره ولهذا قال المالوريعة وغيرها الاستواء معلوم والكيف مجهول وكذلك قال ابن الماحشون وأجد ابن حنبل وغيرهما من السلف يقولون أنا (١٣٠) لا تعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وإن علمنا تصدير ومعناه ولهذا رد أجد

الآدمي في رموز الكتوز والابري ومن اتبعهما فالفرق بين النوعين حاصل فان الحادث المعين اذا تم الى الحادث المعين حصل من الدوام والاستداد وبقاء النوع مالم يكن حاصلًا للأفراد فإذا كان المصور مظهرًا لمزيد بداوئًا وكثيرًا وعظمًا لم يزم أن يكون كل فرد طوبى لا ومزيدًا بداوئًا وكثيرًا وعظمًا وأما العلل والمعلولات التسلسلية فكل منها ممكن وبإضافته الى الآخر لا يخرج عن الامكان وكل منها معدوم وبإضافته الى الآخر لا يخرج عن العدم فاجتماع المعدومات الممكنة لا يجعلها موجودة بل ما فيها من الافتقار الى الفاعل حاصل عند اجتماعها أعظم من حصوله عند اقترافها وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وعديمين يقول باستناع الماتية له من الحوادث انما هي دليل للتطبيق والموازنة والمسامة القضي نقاوت الجنتين ثم يقولون والتفاوت فيما لا يتناهي محال مثال ذلك أن يقدروا الحوادث من زمن الهجرة الى ما لا يتناهي في المستقبل أو الماضي والحوادث من زمن الطوفان الى ما لا يتناهي أيضا ثم وازنوا الجنتين فيقولون ان تساوي زم أن يكون الزائد كالناقص وهذا مجتمع فان احداهما زائد على الآخر عما بين الطوفان والهجرة وان تفاضله ازم أن يكون فيما لا يتناهي تفاضل وهو مجتمع والذين نازعواهم من أهل الحديث والكلام والفلسفة منعوا هذه المقدمة وقالوا لا بد أن حصول مثل هذا التفاضل في ذلك مجتمع بل نحن نعلم ان زمن الطوفان الى ما لا يتناهي في المستقبل أعظم من الهجرة الى ما لا يتناهي في المستقبل وكذلك من الهجرة الى ما لا يتناهي في الماضي أعظم من الطوفان الى ما لا يتناهي في الماضي وان كان كل منهما لا بداية له فان الماتية من هذا الطرف وهذا الطرف ليس أمرًا محصورًا بمحدد وما موجود حتى يقال هما متوازنان في المقدار فكيف يكون أحدهما أكثر بل كونه لا يتناهي معناه أنه يوجد شيئًا بعد شيء أو انما فليس هو مجتمعًا محصورًا والاشتراك في عدم التناهي لا يقتضي التساوي في المقدار الا اذا كان كل ما يقل عليه أنه لا يتناهي قدرًا بمحدد واهو هذا باطل فان ما لا يتناهي ليس له حد محدود ولا مقدار معين بل هو غير له العدد المضعف فكأن اشتراك الواحد والعشرة والمائة والالف في التضعيف الذي لا يتناهي لا يقتضي تساوي مقاديرها فكذلك هذا وأيضا فان هذين هما متناهيان من أحد الطرفين وهو الطرف المستقل غير متناهي من الطرف الآخر وهو الماضي وحينئذ فقول القائل لزم التفاضل فيما لا يتناهي غلط فانه انما حصل في المستقبل وهو الذي يليت وهو متناه فيهما لا يتناهيان من الطرف الذي لا يتناهي والازل وهما متفاضلان من الطرف الذي يلينا وهو طرف الأبد فلا يصح أن يقال وقع التفاوت فيما لا يتناهي اذ هذا يشتر بان التفاوت حصل في الجانب الذي لا آخره وليس كذلك بل انما حصل التفاؤل من الجانب المنتهي الذي له آخر فانه لم ينقض هذا ثم انما الناس جوابان أحدهما قول من يقول ماضي من الحوادث فقد عدم والمحدث لم يكن فالتطبيق في مثل هذا أمر يقدر في ذهن لا حقيقته في الخارج كضعف الاعداد فان تضعيف الواحد أقل من تضعيف العشرة وتضعيف العشرة أقل من تضعيف المائة وكل ذلك لان مائة له أكثر ليس هو أمر موجود في الخارج ومن قال هذا فانه يقول فاجتماع ما لا يتناهي اذا كان مجتمعًا في الوجود سواء كانت أجزاؤه منفصلة

ان حبل على الجهمية والزنادقة فبما عتوا فيه من مشابه القرآن وتأوله على غير تأويله فرت على من حله على غير ما أراده وفسر جميع الآيات المشابهة وبين المراد به وكذلك الصحابة والتابعون فسر واجمع القرآن وكأثر يقولون ان العلماء يعلمون تفسيره وما أراده وان لم يعلموا كيفية ما أخبر الله به عن نفسه وكذلك لا يعلمون كيفية الغيب فان ما أعاده الله لا وليانه من النعيم لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فذلك الذي أخبر به لا يبلغه الا الله بهذا المعنى فهذا حق وأما من قال ان التأويل الذي هو تفسيره وبيان المراد به لا يبلغه الا الله فهذا يشازع فيه جماعة الصحابة والتابعين الذين فسروا القرآن كله وقالوا انهم يعلمون معناه كما قال مجاهد عرضت المصنف على ابن عباس من فاتحته اني خاتمة آف عند كل آية أو سألته عنها وقال ابن مسعود ما في كتاب الله آية الا وأنا أعلمهم أنزلت وقال الحسن البصري ما أنزل الله آية الا وهو يجب أن يعلم ما أراد بها ولهذا كانوا يجادلون القرآن بحيث بكل ما يطلب من علم الدين كما قال مسروق ما سأل أصحاب محمد عن شيء الا وعلمه في القرآن ولكن علمنا قصر عنه وقال الشعبي ما ابتدع قوم بدعة الا في كتاب الله بينها وأشمل ذلك من الآثار

الكثيرة المذكورة بالاسانيد ثابتة مما ليس هذا موضع بسطه (الوجه السابع عشر) أن يقال الذين يعارضون الكتاب والسنة بما يسمونه عقليات من الكلاميات والفلسفات ونحو ذلك انما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشبهة بحجة

كفوس

تحتل معاني متعددة ومكررت فيها من الاشتباكات معاني ما يوجب تناولها للحق وبالطل فها فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لاجل الاشتباكات التي ليس فيها من الباطل قصور من الانبياء (١٣١) صلوات الله وسلامه عليهم وهذا منشأ افعال من

كقوس الاثنين أولا ، يقول لعلما اجتمع في الوجود فانه يكون مستانها ، ومنهم من يقول
المتان هو الاجتماع المتعلق بضمه بعض بحيث يكون في ترتيبه في كالأجسام وأوطيحي كالمثل
وأما لا يتعلق بضمه بعض كقوس فلا يجب هذا فاقهذان قولان ، وأما السائلون باستماع
لا يتانها وان عدم وجودهم منهم ، قال به في الماضي والمستقبل قول وجهه وأبي الهذيل
ومنهم من فرق بين الماضي والمستقبل وهو قول كثير من أهل الكلام ومن وافقهم ، قالوا لا تلو
قلت لا أعطيتك درهما إلا أعطيت بعد درهما كان هذا أمكنا ، ولعلنا لا أعطيتك درهما حتى
أعطيت قبله درهما كان هذا أمكنا ، وعلى هذا اعند أبو المعالي في ارشاده وأمثاله من النظار
وهذا التمثل والمواز تلبس خصصة بل الموازنة الخصصة أن قول ما أعطيتك درهما إلا
أعطيتك قبله درهما ففعل ما مضى قبل ماض كالمعطى هنا المستقلا بعدم مستقبل (٢) ، وأما قول
الفاعل لا أعطيتك حتى أعطيت فهو في المستقبل حتى يحصل في المستقبل ويكون قبله فعل نفي
المستقبل حتى وجد المستقبل وهذا مجتمع لم ينف الماضي حتى يكون قبله ماض فإن هذا أمكن
والعطاة المستقبل ابتداء من العطى والمستقبل النفي ابتداء واته ، ألا يكون قبله ما لانهاية
فان وجود ما لانهاية فيها متان فلهذا الأول لا يرتفع لئلا سيما لا يتانها

والنسل ونعان نسل في المؤثرات كالنسل في العلة والمفعولات وهو النسل في الفاعل
والمفعولات فهذا مع اتفاق العقلاء ومن هذا الباب نسل الفاعل والمفعول والمحدثين
مثل أن يقول هذا المحدث له حدث والمحدث حدث آخر إلى الأبد انتهى فهذا ما اتفق العقلاء
فجاء على امتناعه لأن كل محدث لا يوجد بنفسه فهو معدوم باعتباره نفسه وهو يمكن اعتبار
نفسه فإذا قدر من ذلك ما لا ينتهى لم يصير المحدث موجوداً بنفسه فلو انضمام المحدث
إلى المحدث والمعدوم إلى المعدوم هو الممكن إلى الممكن لا يخرج عن كونه مقراً إلى الفاعل بل
كبر ذلك يزيد حاجتها وانتقالها إلى الفاعل واقتدارا لمحدث في الممكن أعظم من اقتدار أحدهما
وكان عدم الاثنين أعظم من عدم أحدهما فالتسلسل في هذا الزيادة يخرج عن الاقتدار
والحاجة بل يزيد الحاجة واقتدارا فلقد قدر من الحوادث والمعدومات والممكنات ما لا نهاية له وقدر
أن بعض ذلك معلول لبعض أول بعد ذلك فلا يوجد حدث من ذلك إلا بفعل سابق له خارج عن
هذا الطبيعة المشتركة المستتازة للاقتدار الاستيعاب فلا يكون فاعله معدوماً ولا محدثاً ولا
يمكننا قبل الوجود والعدم بل لا يكون الأمور وجوداً بنفسه واجب الوجود لا يقبل النعدم
فدعنا عن محدث فإن كل الناس كذلك فاه مقتضى الوجود من تحفظه والألم وحده

وأما التسلسل إلى الآثار فهو يحدث بعد حدث فهذا هو القول الثلاثة المتقدمة أمامه في الماضي والمستقبل فنقول لهم وإن الهذيل وأمامه في الماضي فقط فنقول كثير من أهل الكلام وأما خبري فهما فنقول كثر أهل الحديث والفلسفة وهذا مبني على غير هذا الموضوع . وكذلك الدوريات دوريتي وهو أنه لا يكون هذا الابدع هذا ولا هذا الابدع هذا وهذا يتمتع باتفاق العقلاء وأما الدور التي لا تفرق في مثل التلازم التي يكونان في زمان واحد كالآلة والبينة وعلا واحد التبيين على الآخر معقول إلا تحريتان هذان عن ذلك مع تيسر إلا عرسته ونحو ذلك من الأمور المتلازمة التي لا توجد إلا معاف هذا الدور يمكن

(۴) قوله وأما قول القائل الخ هذه عبارة غير مستقيمة فنحن من نسخة سلمية كتبه مع صفه

ضل من الام قبلنا وهو منا البدع
 فان البعة لو كانت باطلا لخصا
 ظهرت و ماتت وبأقلت ولو
 كانت حقا لخصا لانوبقه
 كانت موافقة لسنة فان السنة
 لاتنقض حقا صاعدا باطلا فيه
 ولكن البعة تشتمل على حق
 وباطل وقد بسطنا الكلام على
 هذا في غير هذا الموضع ولهذا قال
 تعالى فما يخاطب به اهل الكتاب
 على اسان محمد صلى الله عليه وسلم
 يا بني اسرائيل اذكروا نعي التي
 اتعنت عليكم واوفوا بعدي اوف

(مطلب التفاسل نوعان)

بعد لهم إياي فلهيرون وآستوا
عما أنتم صدقنا لما يحكم ولا
نكونوا أول كافرين ولا تنفروا
بإيائي شاقلا وإيائي فاتقون
ولا تنلسوا الحق الباطل وتكفوا
الحق وأنتم تعلمون فهاهم عن
لس الحق الباطل وكتمانه وليسه
بخطئه به حتى يلبس أحدهما
بالآخر كما قال تعالى ولوجعلنا
ملكا لجعلناه حلالا واليسنا علمهم
ما يلبسون ومنه التلبس وهو
التدليس وهو الغش لأن الغشوش
من الشخص يلبسه ففقه تخلفه
ونقصه وكذلك إذا لبس الحق الباطل
يكون قد أظهر الباطل في صورة
الحق فاضلحرق وإيا باطن باطل
ثم قال تعالى وتكفوا الحق وتكفوا

(مطلب السور وعان)

تَقُولُونَ وَهَذَا قَوْلُ ذِي الْقَبْلِ مِنْكُمْ
عَنِ الْجَمْعِ الضَّعِيفِ وَأَنْ لَوْ أَوَّاهُ
جَمْعُ أَتَى بِمِثْلِهَا الْكُوفَةُ وَأَوْ
لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ الْبَيْنُ جَاءَ عِدَاؤُكُمْ وَبَعْلُكُمْ
فِي آيَاتِنَا لَمْ يَنْصَحْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ عَلَى قِرَاءَةِ

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

النصب وعلى هذا فيكون الفعل الثاني في قوله وتكتبوا الحق منصوبا والاول مجزوما وقيل بل الواو هي الواو العاطفة المشتركة بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون قد نهى (١٣٣) عن الفعلين غير اشتراط اجتماعهما كما اذا قيل لا تكفر وتسرق وترزق

وهذا هو الصواب كما في قوله تعالى يا اهل الكتاب لتبسنون الحق بالاطلس وتكتبون الحق وانتم تعلمون ولودهم على الاجتماع لقال وتكتبوا الحق بلا وزن وثقل الامة نظيره ومنه هذا الكلام اذا اريد به انتهى عن كل من الفعلين فانه قد بدعه حرف اتنى كما تقول لا تكفر ولا تسرق ولا ترزق ومنه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الان تكون بحارة عن راض منكم ولا تقفوا انفسكم واما اذا لم يعد حرف اتنى فيكون لازما لم أحد الفعلين الا لا خر مثل ان يكون أحدهما منصوبا لما لا خر كما قيل لا تكفر بالله وتكتب انبياءه ونحو ذلك وما يكون اقترانهما ممكنالا نحو روفه لكن النهى عن الجمع فهو قليل في الكلام ولذلك قل ما يكون فيه الفعل الثاني منصوبا والغالب على الكلام جزم الفعلين وهذا مما بين أن الراجح في قوله وتبسنوا أن تكون الواو والاعطف والفعل مجزوما ولم يعد حرف اتنى لان أحد الفعلين مرتبط بالآخر مستلزمه فانهى عن الازم وان كان يتضمن النهى عن الازم فقد يضمن أنه ليس مقصود التماهي واتماهو واقع بطريق الزم العطف ولهذا تنازع الناس في الأمر بالتبسل يكون أمرا بلا وزنه وهل يكون نهيا عن اجتماعهما على أن

واذا لم يكن واحدا لم يحتمل ما فعلا لا خر ولا تمام الفاعل بل كان الفعل لهما غيرهما جاز ذلك واما اذا كان أحدهما فعلا او من تمام كون الفاعل فعلا ماز من الدور المتعنى ولهذا امتنع رابن مستقلان او متعاونان اما المستقلان فلا ان استقلال أحدهما بالعالم يوجب أن الآخر ليس به فيه فلا كان الآخر مستقلا زم أن يكون كل منهما فاعله وكل منهما مفعله وهو جمع بين النقيضين واما المتعاونان فان قيل ان كلامهما فاعلا على الاستقلال حال كون الآخر مستقلا زم القدرة على اجتماع النقيضين وهو مجتمع فانه حال قدرة أحدهما على الاستقلال مجتمع قدرة الآخر على الاستقلال ولا يكونان في حال واحدة كل منهما فاعلا على الاستقلال فان ذلك يقتضى وجوده مرتين في حال واحدة لكن الممكن أن يتقدر هذا فعلا اذا لم يكن الا خر فعلا والعكس فقدرة كل منهما مشروطة بعدم فعل الآخر معه في حال فعل كل منهما مجتمع قدرة الآخر وان قيل ان المتعاونين لا يقدران في حال واحدة على الاستقلال كما هو الممكن الموجود في المتعاونين من الخلقين كان هذا محلا أيضا كسائي والمقصود انهما ان كانا قادرين على الاستقلال يمكن أن يفعل هذا مقدوره وهذا مقدوره فزاد اجتماع النقيضين والزم أن تكون قدرة أحدهما مشروطة بتسكين الآخر له وهذا مجتمع كسائي أيضا فممكن أن يبدأ أحدهما من ادال خر فيردهما حتى يبل جسم وهذا فسكنه واجتماع الضدين مجتمع وان لم يكن أحدهما ارادة الفعل الا بشرط موافقة الآخر له كان عاجزا وحده ولم يصرفا رادعا موافقة الآخر وهكذا اذ قدر أنه ليس واحدا منهما فاعلا على الاستقلال بل لا يقدر الاعوانة الا خر كما في الخلقين او قيل يمكن كلامهما الاستقلال بشرط تخلله الآخر بينهما الفعل ففي جميع هذه الاقسام يلزم أن تكون قدرة كل منهما لا تحصل الا باقرار الآخر له وهذا مجتمع فانه من جنس الدور في المؤثرات في الفاعلين والعلل والفاعلية فان ما به يتم كون الفاعل فعلا لا مجتمع فيه الدور كما مجتمع في ذات الفاعل والقدرة شرط في الفعل فلا يكون الفاعل فعلا الا بالقدرة فاذا كانت قدرة هذا لا تحصل الا بقدرة ذلك وقدرة ذلك لا تحصل الا بقدرة هذا كان هذا دورا مجتمعيا كان ذات ذلك اذ لم تحصل الا بهما وذات هذا لم تحصل الا بذات ذلك كان هذا دورا مجتمعيا اذ كان كل منهما هو الفاعل الا خر بخلاف ما اذا كان لازما له وشروطه والفعل غيرهما فان هذا جائز كما ذكر في الاووية والبسوة وكذلك الواحد الذي يريد أحد الضدين بشرط أن لا يريه الضد الآخر فان هذا لا يصدق في كونه قادرا واما اذا كان لا يقدر خر يعبه الآخر على القدرة او حتى يخله فلا يجمع من الفعل فان ذلك يقدر خر في كونه وحده قادرا وهذه المعاني قد بسطت في غيره هذا الموضع لكن لما كان الكلام في التسلسل والدور كثيرا ما يذكر في هذه المواضع المشكلة المتعلقة بما ذكر من الدلائل في توحيد الله وصفاته وأفعاله وكثير من الناس قد لا يجد الفرق الثابتة بين الامور المتشابهة حتى يظن فيها دليلا صحيحا انه ليس دليلا صحيحا او يظن ان ليس دليلا دليلا او يحارق ويضيق ويشتبه الامر عليه او يسمع كلاما طويلا مشكلا لا يفهم معناه او يتكلم بما لا يتصور حقيقته فنهيا على ذلك هتات بها لطيفا اذ ليس هذا موضع بسطه والناس لاجل هذا وقعوا في امور شريرة فالتدين قالوا القرآن مخلوق وان الله لا يرى في الاخر من المعتزة والشيعة وغيرهم انما وقعهم ظنهم أن

فعل المأمور لا يكون الا مع فعل لازمه وترزق ضده ومنه التنازع أن الأمر بالفعل قد لا يكون مقصودا التسلسل العوازم لا تترك الضد ولهذا اذا عاقب المكلف ليعاقبه الا على ترك المأمور فقط لا يعاقبه على ترك لوازمه وفعل ضده وهذه المسئلة

هي الملقبة بأن مالانيم الواجب الإيه فهو واجب وقد غلط فيه بعض الناس فسموا ذلك إلى ما لا يقدر المكلف عليه كالصحة في الاعضاء والعبد في الجملة ونحو ذلك مما لا يكون قادرا على تحصيله وإلى (١٣٣) ما يقدر عليه فقطع المسألة في الحيز وغسل يمين

التسلسل نوع واحد قالتموا لاجل ذلك أن الخطأ لم يكن متحكماً ولا منصرفاً بنفسه حتى
أحدث كلاماً منفصلاً عنه وهو أولاً خلق كلامه كخلق السموات والأرض فلما سألهم أناس
بأن الحادث لابد منه سبب حدث وقعرافى المكابرة وقالوا يكن انقراضاً من ترجع أحداثاً اثنين
بلا مرجح كما في البع مع العصفور والهارب مع الغريقين وجهو العلة فلا نقول فعل بالانقراض
أنه أن لم يوجد المرجح أنه لابد من الحادثين امتنع الرجحان والأفع الساسوى من كل وجه مجتمع
الرجحان وانقلافة جعلوا هذا حتى قدم العالم فعلوا الحادثين بلا سبب حدث مجتمع يلزم أن
يكون قد علم سادس رابع من وجوب بالذات وكذا أصل من المعتزة من وجوب تعدد فعل كون
قولهم يستلزم أن لا يحدث شيء ومن جهة أن قوله يتضمن أن الحكايات لا فاعل لها فإن الفعل
بدون الأحداث غير معقول ومن جهة أن قوله لهم من وصف الله تعالى بانقراض في ذاته
وصفاته وأفعاله ما بطول وصفه هنا ومن جهة أن العالم مستلزم لحوادث ضرورية لأن الحوادث
مشهودة فأما أن تكون لازمة أو حادثية فيه والمرجح بالذات المستلزم لمعلولة لا يحدث عنه
شيء فليزم أن لا يكون للحوادث فاعل محال وهم يحذرون حوادث لا تنهاى كما هو افقهم عليه
جهود أهل الحديث والسنة وحجتنا فلا تمتع أن يكون كل شيء من العالم حادثاً والله تعالى لم يزل
موصوفاً فبات الكلام لم يزل مستكلاً ذاته افتدرا على الفعل وليس شيء من الفعل والمفعول إلا
مادناً **أدرك** فعل معين يجب أن يكون مسبباً بعينه والأفعال على أقدروا حادثة
لزم مفعوله ولم يحدث عنه شيء وهو مكابر فليس وأن قدر غير موجب أنه لم يقارنه شيء من
الفعولات وإن كان دائماً المفعول إذا كان نوع الفعل من لوازم ذاته وأما الأفعال والمفعولات
العنة فليس لازمة للذات بل كل منهما على عاقلة لا متاع اجتماع الحوادث في زمان واحد
فالفعل الذى لا يكون إلا ماداً لا تمتع أن يجمع في زمان واحد فليس لأن يكون كل من أجزائه
أزلياً بل واحد شافياً وأما الفعل الذى لا يكون إلا علة (م) وألا تمتع ذاته فإن الفعل
والمفعول المعين المقارن للفعل مجتمع فلا يحدث به شيء من الحوادث لأن الفعل القديم إذا قدر أنه
فعل تام لم يمتع مفعوله وهذه الواضع قد بطل الكلام عليها وبيننا نزاع الناس في كل واحد منها
أنما كان المقصد ثالث التبع على أصل مسئته التعليل فإن هذا المتدع أخذ بدفع على أهل
السنة فذكر مسائل لا يدرك حقيقتها ولا دلالتها وقيل على الوجه الفاسد وما نقله عن أهل
السنة خطأ وكذب عليهم أو عي كثير منهم وما قدر أنه صدق فعين بعضهم فقوله فيه خير من
قوله فإن غالب شاعته على الأشعر يذوقن وافقهم والأشعر يغيرون المعتزة وأراضة عند كل
من يدري ما يقول ويتق الله فيما يقول وإذا قبل أن في كلامهم وكلام من قدي وافقهم أحداً
من أصحاب الأئمة إلا رد بعقوبه ما هو ضعف فكثير من ذلك الضعف إنما تلقوا عن المعتزة
فهم أصل الخطأ في هذا الباب وبعض ذلك استخفافاً لافراط المعتزة في الخلق والوجه مقابلة
المخرفواهم بالكلش الذى يقاوت انكشافه من محاصل مته افراط وعدون وهذا مبسوط في
موضعته قال هؤلاء المعتزة والسنة قولنا كان هذا الدليل عندكم استلزام عليكم التفرقة
الدهرية كما بينا أمثالها وهذا الدليل متنافى في الحقيقة خدوت العالم لا يستلزمه قوله إذا
كان هذا الحادث لابد منه سبب حادث وكان هذا الدليل مستلزماً لحادث الحادث لا يجب

المسافة في الجمعة والحج ونحو ذلك ففصل الكلف فعمله اتفاق المسلمين لكن من ترك الحج وهو بعيد الدار عن مكة أو ترك الجمعة وهو بعيد الدار عن الجامع فقد تركه أو تركها تركاً مع هذا فلا يقابل بعقوبة عندنا أعظم من عقوبة ترك الحج والدار والواجب

ما يكون تركه سبب الذم والعقاب فلو كان هذا التعليل له فله بطريق التسع مقصودا بالوجوب لكان الذم والعقاب لتاركه أعظم فيكون من تركه الخ من أهل الهند والاندلس أعظم عقابا (١٣٤) عن تركه من أهل مكة والطائف ومن تركه الجعفي من أقصى المدينة أعظم

عقابه من تركهما من جيران المسجد الجامع قلنا كان من المعلوم أن ثواب العبد أعظم وعقابه أذل تركه ليس أعظم من عقاب لقريب نشأت من ههنا الشبهة هل هو واجب أو ليس بواجب والله تعالى أن وجوبه بصري في التزويء المسقى لا ضرر في قصد الأمر بل الأمر بالفعل قد لا يقصد سلب لزامه وإن كان سلبا لا يسمي وجودها وإن كان من يجوز عايشة الغفلة فقد لا تحضر قبله الوازم ومن فهم هذا انحلت عنه شبه الكهفي هل في الشريعة مباح أم لا فإن الكهفي زعم أنه لا مباح في الشريعة لأنه ما من فعل يفعله العبد من المباحات إلا وهو مشتغل به عن محرم وتلهي عن المحرم أمر بأحد ضداده فيكون ما فعله من المباحات هو من أضرار المحرم المأمور به بوجوبه أن يقال انتهى عن الفعل ليس أمر بضد معين لا بطريق التقيد ولا بطريق الزوم بل هو نهى عن الفعل المقصود تركه بطريق التقيد وذلك يستلزم الأمر بالقدر المشترك بين الأضداد فهو أمر بمعنى مطلق كلى والأمر بالمعنى المطلق الكلى ليس أمرا معين بخصوصه ولا نهيا عنه بل لا يحكي فصل المطلق إلا بمعنى أي معين كلفه أمر بالقدر المشترك بين المعينات فما استأثر به معين عن معين فليسيرة فسيه إلى المأمور لئلا يتركه بولم يتركه وما اشتركت فيه المعينات وهو القدر المشترك فهو الذي أمر به الأمر

لزم أن لا يكون الله أحدث شيئا فلا حوزة في جميع أحد طرفي الممكن بل أمر جميع أنسطر في اثبات المانع الذي ملكتموه (٣) وقالوا أيضا المعتزلة والشعة أتبع هذا علمت أفعال الله تعالى بفعل حادثه فقال لكم هل وجوب العبادت سببا حاد أم لا فان قلتم نعم لزم تسلسل الحوادث وبطل ما ذكرتموه وإن لم توجدوا ذلك قبل لكم وكذلك ليس لها غاية حادثه بعدها فان المعقول أن الأفعال المحدث لا بد لقطعها من سبب ولا بد من غاية فاذا قطعها لا سبب لاحداثها قبل لكم ولا غاية مطلوبة لها بالفعل فان قلتم لا بالفعل فاعل لا ير بحكمة الا وهو عايش قل لكم ولا تفعل فاعلا يحدث شيئا بغير سبب حادث أصلا بل هذا أشد امتناعا في العقل من ذلك فلماذا أنتم في الغاية وتفتيم السبب الحادث وقيل لكم أيضا الذي يفعل من الفاعل أن يفعل لغاية تعود اليه وأما فاعل يفعل لغاية تعود الى غيره فهذا غير معقول وإذا كان هذا أقول الشعة المتبعين للمعتزلة في حكمة الله تعالى فقد يقال قول من يقول انه يفعل بعض المشيئة بلا علة خير من هذا القول وهذا سلم من التسلسل وسلم من كونه يفعل لحكمة متفصلة عنه والمعتزلة تسلم امتناع التسلسل فعمل أن قول هؤلاء خير من قول هذا المنكر عليهم وأما من قال بالتعطيل من أهل السنة والحديث كما تقدم فذلك سلم من هذا وهذا وقد كتبت في مسألة التعطيل مصنفات متفرقة لنفسه لما سئلت عنها وليس هذا موضع بسطه والمقصود هنا التمسك على أن أقوال أهل السنة خير من أقوال الشيعة وأنه وإن كان قول بعض أهل السنة ضعيفا فقول الشيعة أضعف منه

٢ (فصل) وأما قول الرافضي وجوزوا عليه فعل التقيع والاخلال بالواجب فيقاله ليس في طوائف المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل قبيحا أو يخل بواجب ولكن المعتزلة يتحومهم ومن واقعهم من الشيعة النافين للقدور وجوبه على الله من جنس ما وجوبه على العباد ويحرمون عليه ما يحرمونه على العباد يضعون له شريعة يقاس على خلقه فهم شبهة الأفعال وأما المشيئة للقدور من أهل السنة والشيعة فتفتقون على أن الله تعالى لا يقاس بخلق في أفعاله كالأقاس بسبب في ذاته وصفاته فليس كذلك بل لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وليس ما رجب على أحدنا وجب مثله على الله تعالى ولا ما حرم على أحدنا حرم مثله على الله تعالى ولا ما نفع من الله ولا ما حسن من الله تعالى حسن من أحدنا وليس لاحدنا أن يوجب على الله تعالى شيئا ولا يحرم عليه شيئا فهذا أصل قولهم الذي اتفقوا عليه واتفقوا على أن الله تعالى إذا وعد عهده بشئ كان وقوعه واجبا يحكم وعده فانه الصادق في خبره الذي لا يخلف المعاد واتفقوا على أنه لا يعذب أنبياءه ولا عباد الله الحي بل يدخلهم الجنة كما أخبر لكن تنازعوا في مسئلتين (أحدهما) أن العباد هل يعطون بقولهم حسن بعض الأفعال ويعطون أن الله يستغفب بفعله ويعطون فبعض الأفعال ويعطون أن الله تدعته على قولين أحدهما أن العقل لا يعلم بحسن فعل ولا قبحه أما في حق الله تعالى فلا ان القبح منه متع لذاته وأما في حق العباد فلا لأن الحسن والقبح لا يثبت الا بالشرع وهذا أقول الأشعري وأتباعه وكثير من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وهؤلاء لا ينافون في الحسن والقبح إذا قهر بمعنى (٣) قوله وقالوا أيضا المعتزلة الخ كذا في الأصل وهو يقتضي أن المعتزلة يقول لهم والعبرة قبلها تقتضي أنهم قالوا نغور العبارة كتب مصححه

وهذا يحل الشبهة في مثله الأمور المحيروا الأمر بالمعصية الكلية هل يكون أمرا بشئ من جزئياتها أم لا فالخير الذي يكون أمرا بخصلة من خصال معينة كافي فدية الأذى وكفارة اليمين كقوله تعالى فدية من صيام أو صدقة أو نسلك وقوله تعالى

كفارة الطعام عشرة مائة كين من أوسط ما تطعمون أهلكم وكسوتهم وأحمر روقه **لَهُمَا تَقَنُّمٌ** المسجون على أنه إذا فعل واحد منهما برئت نفسه وأما إذا ترك الجميع لم يعاقب على ترك الثلاثة كما يصاب (١٣٥) إذا وجب عليه أن يفعل الثلاثة كلها وكذلك

اتفق العلماء المتشربون على أن الواحد ليس بمعاقب نفس الأمر وأن الله لا يوجب عليه ما لم يعلم أنه سيعمله وأما يقول هذا بعض القائلين يحكمه طائفة عن طائفة غلط عليهم بل لا يجب عليه أن يفعل هذا أو هذا وهو كما قال ابن عباس كل شيء في القرآن أو فهو على التغيير وكل شيء في القرآن فن لم يحنفهم على التريب والله يعلم أن الصدق يفعل واحد أبعينه مع علمه لم يوجب عليه مخصوصه فما اضطرب الناس هنا هل الواجب الثلاثة فلا يكون هناك فرق بين المعين وبين المخير أو الواجب واحد لا بعينه فيكون الأمر به مباحا غير معاقب للأمر ولا يفتي لأمر من تمكن الأمر من العمل بالأمر والعمل به أو قول بإيجاب الثلاثة يحكي عن المعتزلة والقول بإيجاب واحد لا بعينه هو قول النصفين وحقيقته الأمر أن الواجب هو التقدير المشترك بين الثلاثة وهو مسمى أحدهما فالواجب أحد الثلاثة وهذا معلوم متبصر عرف للأمر وهذا المسمى يوجد في هذا المعين وهذا المعين وهذا المعين فلا يجب واحد بعينه غير معين بل واجب أحدهما بعينتين ولا يفتي يحصل واحد بعينه وإن بعينه والأمر المنتقض هو ما يوجب معيناً بعينه أم ذا كان الواجب غير معين بل هو التقدير المشترك فلا تارة بين الواجب

الملائم والمتنافي أنه قد يعلم بالفعل وكذلك لا يتأزعون أو لا يتأزعا كثرهم وكثير منهم في أنه إذا عني به كون الشيء مفعلة كمال أو مفعلة نصراً أو يعلم العقل والقول الثاني أن العقل قد يضره حسن كثير من الأفعال وتقصيها حتى أنه تعالى وحسن عباده وهذا مع أنه قول المعتزلة فهو قول الكرامية وغيرهم من الطوائف وهو قول جمهور الحنفية وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد كافي بترك الأمر وغيرهم من أصحاب مالك وأبي الحسن التيمي وأبي الخطاب الكلواني من أصحاب أحمد وذكر أن هذا القول قول أكثر أهل العلم وهو قول أبي علي بن أبي هريرة وأبي بكر الصديق وغيرهم من أصحاب الشافعي وهو قول طوائف من أئمة أهل الحديث وعدوا القول الأول من أقوال أهل البدع كما ذكرنا أن أنصار السجدة في رسالتهم المروقة في السنة وذكره صاحبها أبو القاسم سعد بن علي الزينبي في شرح قصده أنه المروقة في السنة وفي المسئلة قول ثالث اختاره الرازي في آخر مصنعه وهو القول بالتحسين والتقصي العقلين في أفعال العباد دون أفعال الله تعالى وقد تنازع أئمة الطوائف في الاعيان فعمل ورود السمع فغلبت الحنفية وكثير من الشافعية والحنبلية اتباعها في الإباحة مثل ابن سريج أبي إسحق المروزي وأبي الحسن التيمي وأبي الخطاب وقالت طوائف اتباعها على الخطر كافي على أبي هريرة وابن أبي عمير والقاضي أبي يعلى وعبد الرحمن الحلواني وغيرهم مع أن أكثر الناس يقولون أن القولين لا يصفان إلا على قولنا بأن العقل يحسن ويقبح والآخر قال أنه لا يعرف بالعقل حكم امتنع أن يصفها قبل الشرح بخلاف أو إباحة كما قال ذلك الأشعري وأبو الحسن الجزري وأبو بكر الصديق وأبو الزناد بن عجل وغيرهم * (المسئلة الثانية) تنازعوا هل وصف الله تعالى بأنه واجب على نفسه وحرم على نفسه أو لا معنى للوجوب إلا أخباره وقوله ولا تقصير إلا أخباره بعدم وقوعه فقالت طائفة القول الثاني وهو قول من يطلق أن الله تعالى لا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء وقالت طائفة بل هو واجب على نفسه وحرم على نفسه كما نطق بذلك الكتاب والسنة في مثل قوله تعالى كتبكم على أنفسكم الرحمة وقوله وكان حقاً علينا نصر المؤمنين وقوله في الحديث الإلهي الصحيح يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً وما أنا إلا العابد وجوباً عليه أو يحرمون عليه ففتح عند أهل السنة كلهم ومن قال أنه واجب على نفسه أو حرم على نفسه فهذا الوجوب والتقصير يعلم عندهم بالسمع وهل يعلم بالفعل على قولين لأهل السنة وإذا كانت هذه الأقوال كلها مروقة لأهل السنة بل لأهل المذهب الواحد منهم كذهب أحمد وغيره من الأئمة عن قال من أهل السنة أن الله لا يجب عليه شيء ولا يحرم عليه شيء امتنع عندنا أن يكون محلاً لإيجاب وإعلاء لا يفتي ومن قال أنه واجب على نفسه أو حرم على نفسه فهم متفقون على أنه لا يحل بما كتبه على نفسه فلا يفعل ما حرم على نفسه فتبين أن ليس في أهل السنة من يقول أنه يحل الواجب أو يفعل فيه ولكن هذا المبدع سلك أمثاله يحكي عن أهل السنة أنهم يجوزون عليه تعالى الإذن بالواجب وفعل التقيح وهذا حكم بطريق الإلزام لأحدى الطائفتين الذين يقولون لا يجب عليه شيء أنه لا يحل بكل شيء فقال هؤلاء يقولون لا يقع منه شيء فقال أنهم يجوزوا عليه فعل التقيح أي فعل ما هو قبيح عندهم أو فعل ما هو قبيح من أفعال العباد فهذا نقل عنهم بن أبي القزوم الذي

وركز التعيين وهذا يظهر الواجب المطلق وهو الأمر بالمعصية الكلية لا كما لا يمتنعان رتبة مطقة والمطلق لا يوجد لأبعيناً لكن لا يكون معيناً في العلم والفعل فلا حرم لم يقصد واحد أبعينه مع علمه أنه لا يوجد إلا بعين وان المطلق انكلى وجوده عندنا أناس في

الاذهان لافى الاعيان فما هو مطلق كلى في اذهان الناس لا يوجد الامعاء شخصاً مخصوصاً متبراً في الاعيان وانما هي كمال الكونه في الذهن كياناً واماً في الخارج فلا يكون في (١٣٦) الخارج ما هو كلى أصلاً وهذا الأصل ينفع في عامة العلوم فلهذا

اعتقده وأيضاً أهل السنة يؤمنون بالقدر وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وإن الهدى بفضل منه والقدرية يقولون انه يجب عليه أن يفعل بكل عبداً ما ظنوه هم واجاب عليه وبحرم عليه من ذلك فيوجبون عليه أشياء ويحرمون عليه أشياء وهو لم يوجبها على نفسه ولا علم ويوجبها شرعاً ولا عقل فيحكمون على من لم يوجبها أنه يقول ان الله تعالى بالواجب وهذا تليس في نقل المذهب وتحويله وأصل قول هؤلاء القدرية تشبيه الله بخلقه في الأفعال فيصليون ما حسن منه حسن من العبد وما فجع من العبد فجع منه وهذا تمثيل باطل

(فصل) وأما قوله وذهبوا الى أنه لا يفعل لغرض بل كل أفعاله لا لغرض من الأغراض والحكمة السنة فقال أنه لا ما تظيل أفعاله وأحكامه بالحكمة ففيه قولان مشهوران لاهل السنة والتزاع في كل مذهب من المذاهب الأربعة والغالب عليهم عند الكلام في الفقه وغيره التعليل وأما في الأصول فهم من يسرح بالتعليل ومنهم من يأبه وجهور أهل السنة على انبات الحكمة والتبطل في أفعاله وأحكامه وأما حفظ الغرض بالمعزة تصرحه بهم من القائلين بأمامة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وأما الفقهاء ونحوهم فهذا اللفظ يشعر عندهم بتوسع من النقص ما ظلموا وأما حاجة فان كثيراً من الناس اذا قال فلان له غرض في هذا أو فعل هذا الغرضه أرادوا أنه فعله هو أو مراده المذموم والله منزوع ذلك فغير أهل السنة يلفظ الحكمة والرحمة ولا أرادوا نحو ذلك مما جاء به النص وطائفة من المثبتين للقدر من المعزة يعبرون بلفظ الغرض أيضاً ويقولون انه فعل لغرض كما لو جرد ذلك في كلام طائفة من المتسبين الى السنة

وأما قوله أنه يفعل الظلم والبغس في أهل الاسلام يقول ان الله يفعل ما هو ظالم منه ولا عيبه تعالى الله عن ذلك بل الذين يقولون انه خالق كل شيء من أهل السنة والشعة يقولون انه خلق أفعاله بعده فانها من جهة الاشياء ومن المخالقات ما هو مبغى لبعض الناس ومن ذلك الأفعال التي هي ظلم من فاعلها وان لم تكن ظالماً خالفها حكماءه اذا خلق فعل العبد الذي هو صوم لم يكن هو صائماً واذا خلق فعله الذي هو طواف لم يكن هو طائفاً واذا خلق فعله الذي هو ركوع وسجود لم يكن هو راكعاً ولا ساجداً واذا خلق جوعه وعطشه لم يكن جائعاً ولا عطشاً فأن الله تعالى اذا خلق في محل صفة أو فعلاً لم يتصف هو بتلك الصفة ولا ذلك الفعل انما كان كذلك لا تصف بكل ما خلقه من الاعراض ولكن هذا الموضوع زنت فيه الجهمية من المعزة ومن اتبعهم من الشيعة الذين يقولون ليس لله كلام الا ما خلقه في غيره وليس له فعل الا ما كان متصلاً به فلا يقوم به عندهم لا فعل ولا قول وجعلوا كلامه الذي كلفه ملائكتهم وعبادهم الذي كلفه موسى والذي أنزله على عبيده ما خلقه في غيره فقيل لهم الصفة اذا قامت بعمل عاكسها على ذلك المحل لا على غيره فاذا خلق حركة في محل كان ذلك المحل هو المصرك بها لم يكن المصرك بها هو الخالق لها وكذلك اذا خلق لونا أو ربحاً أو علماً أو قدر في محل كان ذلك المحل هو المتلون بذلك اللون المترواح بذلك الريح العالم بذلك العلم القادر بذلك القدرة فكذلك اذا خلق كلاماً في محل كان هو المتكلم بذلك الكلام وكان ذلك الكلام كلاماً لذلك المحل لا خلقه فكذلك الكلام الذي سمعه موسى وهو قوله أني أنا الله كلام الشجرة لا كلام الله لو كان ذلك محلوها واحصت المعزة وأتباعها الشيعة على ذلك بالأفعال

يتعدد ذكره في كلامنا بحسب الحاجة اليه فيصاح أن يفهم في كل موضع يحتاج اليه فيه كما تقدم وبسبب انطوائه في مثل طوائف من الناس حتى في وجود الرب تعالى وجعلوا وجوداً مطلقاً ما بشرط

(مطلب)

مسئلة تعليل الافعال

الاطلاق وما يغير شرط الاطلاق وكلاهما متع وجوده في الخارج والتفلسفة منهم من يقول بوجود المطلق بشرط الاطلاق في الخارج كما يذكرون شعة أفلاطون القائلين بانثل الأفعالونية ومنهم من يزعم وجود المطلقات في الخارج مقارنة للاعتناء وان السكلي المطلق جزء من العين الخريف كما يذكرون كره من كره عنه من أتبع ارسطو صاحب المنطق وكلا القولين خصاً صريحاً فان تعبد بالحس وضرورة العقل أن الخارج ليس فيه الاشياء معن محض لا شركة فيه أصلاً ولكن المعنى الكلمة العامة المطلقة في الذهن كالألفاظ المطلقة والامامة في اللسان وكلف الدان على تلك الألفاظ فانهم يطابق اللفظ واللفظ يطابق المعنى فكل من التسلاية يتناول الاعيان الموجودة في الخارج ويتناولها ويعملها لأن في الخارج شيئاً هو نفسه يمد هذا وهذا أو يوجد في هذا وهذا ويشترك في هذا وهذا فان هذا لا قوله لم يتصور ما يقول

واتمنا بقوله من اشبه عليه الامور والاهنية بالامور والخارجية أو من قلده بعض من قال ذلك من الغالطين فيه ومن علم هذا علم كثيراً مما دخل في المنطق من الخطا في كلامهم في الكلمات والجزيئات مثل الكلمات الجنس والفصل والنوع

فقال

والخاصة والعرض العام وما ذكره من الفرق بين الذات والوازم والهاية وما ادعوا من تركيب الاقسام من الذات المشتركة والمبعدة التي يسمونها الجنس والفصل وثمة هذه الصفات اجزاء (١٣٧) المأخوذة بدعواهم بان هذه الصفات التي يسمونها

اجزاء تتبع الموصوف في الوجود
للشيء والخارج جميعا وانتهى
في الاعيان الموجودة في الخارج
حقيقة عقلية مقارة للشيء
العي الموجود وامثال ذلك من
اعمالهم التي تقود من اتباعها الى
انقطاع الالهيات حتى يقتضي
الموجود الواجب انه وجود مطلق
بشرط الاطلاق كقوله طائفة
من الملاحدة او بشرط سلب
الامور الثبوتية كلها كقوله ابن
سينا وامنه مع العلم صريح
النقل ان المطلق بشرط الاطلاق
او بشرط سلب الامور الثبوتية
متنع وجوده في الخارج فيكون
الواجب الوجود متنع الوجود
وهذا الكفر المتناقض وامثاله
هو سبب ما اشتهر بين المسلمين ان
المنطق يحل ازيدة وقد يعين
في هذا من ايضهم حقيقة المنطق
وحقيقة توازنه ونظن ان في نفسه
لا يستلزم صحة الاسلام ولا فساده
ولا ثبوت حتى ولا استغناء وانما هو
انه تعصم مراعاتها عن الخطا في
النظر وليس الامر كذلك بل
كثير مما ذكره في المنطق يستلزم
السفسطة في العقيدة انما مرطبة
في السمعات ويكون من قال
بوازنه حين قال لله تعالى فيه
وقال لو تنازع او عقم ما كنا
في اصحاب العرب كشكلام في هذا
مبسوط في غير هذا الموضع وانما
يلتبس تشكيكي كبير من الناس
بسبب ما في طائفة من لاجل
والاشترائك والابهام فاذا فسر المراد بتب الاضاط انكشف حقيقة المعاني المتعقبة كما سنرى على ذلك ان شاء الله تعالى وان فرض
هنا ان الامر بالشئ الذي لوازم لا توجد الا بوجوده سواء كانت متباعدة على وجوده وكانت لاحقة لوجوده قد يكون الامر قاصدا

فقلت كما عدل بحسن بعدل واحسان يقوم بغيره فكذلك هو متكلم بكلام يقوم بغيره وكان
هذه الحجة على من سلم الاعمال لهم كالاشعري ونحوه قاطعة ليس عند من فعل يقوم به بل يقول الخلق
هو المخلوق لا غيره وهو قول طائفة من اصحاب مالك والشافعي واحد وهو اول قول القاضي
ابي يعلى لكن جمهور الناس يقولون الخلق غير المخلوق وهذا مذهب الحنفية والذي ذكره
الغوري عن اهل السنة وهو الذي ذكره ابو بكر الكلاني عن الصوفية في كتاب التعريف
لمذهب التصوف وهو قول ائمة اصحاب اجد كابي بكر عبد العزيز وابن حامد وابي الحسن
ابن شاقلا وهو آخر قول القاضي ابي يعلى واختيارا كثيرا مما به كابي الحسن ابنه وغير هؤلاء
وانما اختار القول الاخر طائفة منهم كان عقل ونحوه ولما كان هذا قول الاشعري ونحوه
وهو مع سائر اهل السنة يقولون ان الله خالق افعال العباد لانه ان يقول ان افعال العباد هي فعل
الله تعالى اذ كان فعله عند من هو مفعوله بفعل افعال العباد فعل الله تعالى ولم يقل هي فعلهم
في المشهور عنه الاعلى وجه الجواز بل قال هي كسبهم وفسر ان كتب به ما حصل في محل القدرة
المحددة مقرنا بها وافتة على ذلك طائفة من الفقهاء من اصحاب مالك والشافعي واحد واستمر
الناس طعنوا في هذا الكلام وقالوا بما عاتب الكلام ثلاثة طرفة النظام واحوال ابي هاشم
وكسب الاشعري واتخذ في ذلك

مما يقال ولا حقيقة تحته * معسوقة تنوال الافهام
الكسب عند الاشعري والاحال عند الهاشمي وطفسرة النظام
واما سائر اهل السنة فيقولون ان افعال العباد فعل لهم حقيقة وهو احد القولين للاشعري
ويقول جمهورهم الذين يفرقون بين الخلق والمخلوق انها مخلوقة لله تعالى ومفعولة له يستحق
نفس فعله وخلقه الذي هو مفعولته القائمة به فهذه السناعات التي يذكرها هؤلاء لا ترجع على
قول جمهور اهل السنة وانما تدعى طائفة من المنيبة كالاشعري وغيره فقولهم عن اهل السنة
انهم يقولون انه يفعل الظلم والعش ان اراد ما هو منه ظلم وعش فهذا منه فريه وان قاله
يطرق في الالتزام فيهم لا يسلّمون انه ظلم وله في تفسير الظلم نزاع قد تقدم تفسيره وان اراد ما
هو ظلم وعش من العبد فهذا العبد وفي كون الله خلقه وجهه لا يقولون ان هذا العمل
والعش فعل الله بل يقولون انه فعل العبد ولكنه مخلوق لله كما ان قدرة العبد وسعته وبصره
مخلوق لله وليس هو مع الحق ولا بصره ولا قدرته

(فصل) واما قوله عنهم انهم يقولون انه لا يفعل ما هو الاصلح لعباده بل ما هو القصد كفعل
المعاصي واوضاع الكفر وجميع انواع الفساد الواقعة في العالم مستند اليه تعالى نعم عن ذلك
فقال هذا الكلام وان قاله طائفة من متكلمي اهل الاثبات فهو قول طائفة من متكلمي
السنة ايضا وائمة اهل السنة وجمهورهم لا يقولون ما ذكره بل الذين يقولون ان الله خالق كل
شيء وربه وملكه وانه لا يخرج عن ملكه وخضوعه وقدرته شئ وقد دخل في ذلك جميع افعال
الحيوان فهو خالق لعبادته الملائكة والمؤمنين وسائر حركات هذا وقدرة يتفنون عن
ملكه خياري في ملكه وهو طاعة الانبياء والملائكة والمؤمنين فيقولون لا يخلقها الله ولا يقدر
على ان يستعمل العبد فيها ولا يلزمه ابدا ولا يقدر ان يجعل من يرفعها واعلاها وقد قال

والاشترائك والابهام فاذا فسر المراد بتب الاضاط انكشف حقيقة المعاني المتعقبة كما سنرى على ذلك ان شاء الله تعالى وان فرض
هنا ان الامر بالشئ الذي لوازم لا توجد الا بوجوده سواء كانت متباعدة على وجوده وكانت لاحقة لوجوده قد يكون الامر قاصدا

لازم تلك الوازيم بحيث يكون أمرها بهذا اللازم وأنه اذا تركها لمعوقب على كل منهما وقد يكون المقصود أحدهما دون الآخر وكذا قال النبي عن الشيء الذي مازوم قد (١٣٨) يكون قصده بضارته المزمع لما فيه من الفساد وقد يكون تركه

غير مقصوده واغترزوا ومن هنا ينكشف أن سر مسئلة اشتباه الاخت بالاجنية والمذكي ملئت ويجوز ذلك مما ينهي الصدقة عن فصل الاثنين لاجل الاشتباه فقالت طائفة كلناهما محرمة وقالت طائفة بل الحرم في نفس الامر الاخت والمئة والاخرى انما ينهي عنها لاجل الاشتباه وهذا القول اعلى على فطره الفقهاء والاول اعلى على طريقته من لا يعمل في الاعيان معاني تقتضي القليل والقرم فيقول كلاهما ينهي عنه وانما سبب النهي اختلف والتحقيق في ذلك أن المقصود لنهي اجتناب الاجنية والمئة فقط والفسدة التي من أجلها ينهي عن اتعين موجودة فيها فقط وأما ترك الاخرى فهي من باب الوازيم فهنا لا يتم اجتناب الحرم بالاجتنابه وهنا لا يتم فعل الواجب الابطع له وهذا انظر من ينهيه الطبيب عن تناول شراب مسموم واشتبه ذلك القدح بغيره فعلى المريض اجتناب القدح من والمفسدة في أحدهما ولهذا لو أكل المئة والمذكي لمعوقب على أكل المئة كالواكلها وحدها ولا يزداد عقابه بأكل المذكي بخلاف ما اذا أكل مبتين فله يعاقب على أكلهما أكثر من عقاب من أكل احدهما اذا عرفت هذا فقولوا تعالى ولا تبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق فهي عنهما واثنى

لازم الاول مقصود بالهي فن ليس الحق بالباطل كتم الحق وهو معاقب على لبسه الحق بالباطل وعلى كتمانها وغيرهم الحق فلا يقل النهي عن جمعها فقط لا لم يكن هذا مصعبا لم يكن مجرد كتمان الحق موجب للذم ولا مجرد لبس الحق بالباطل موجبا

الخليل عليه السلام ربنا واجلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك فطلب من الله أن يجعله مسلما ومن ذرئتنا أمة مسلمة له وهو صريح في أن الله تعالى يجعل الفاعل فاعلا وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي فقد طلب من الله تعالى أن يجعله مقيم الصلاة فطلب من الله تعالى هو الذي يجعل العبد مسلما وقد أخبر عن الجلود والحوارج اخبارا صدق لها انها قالت ألقنا الله الذي نطق كل شيء فقل أنه ينطق بجميع الناطقين وأما كونه لا يفعل ما هو الاصل لعباده أولا رأى مصالح العباد فهذا مما اختلف الناس فيه فذهبت طائفة من المثبتين للقدر الى ذلك وقالوا خلقه وأمره متعلق بمحض المشيئة لا يتوقف على مصلحة وهذا قول الجهمية وذهب جمهور العلماء الى أنه انما أمر العباد بما فيه صلاحهم ونهاهم عما فيه فسادهم وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله وإن ارسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمصلحة فان الله تعالى كتب في كتاب فهو عند من موضوع فوق العرش إن رجى قلب غصبي وفي رواية إن رجى سبقت غصبي أخرجاه في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم يقولون فعل المأمور به وترك النهي عنه مصلحة لكل فاعل وناركة وأما نفس الامر وارسال الرسل مصلحة للعباد وإن تضمن شر لبعضهم وهكذا ما يقدره الله تعالى فطلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة وإن كان في ضمن ذلك ضرر لبعض الناس فله في ذلك حكمة أخرى وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث والتوفيق وطوائف من أهل الكلام غير المعتزلة مثل الكرامية وغيرهم وهو لا يقولون وإن كان في بعض ما خلقه ما فيه ضرر لبعض الناس أو هو بسبب ضرر كالنوب فلا بد في كل ذلك من حكمة ومصلحة لاجلها خلقه الله وقد غلبت رجة غضبه وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضوع وهو لم يذكر الجور حكاية الاقوال فينا ما في ذلك النقل من الصواب والخطأ فان هذا الذي نقله ليس من كلام شيوخه الرافضة بل هو من كلام المعتزلة كاصحاب أبي علي وأبي هاشم وأبي الحسن البصري وغيرهم وهؤلاء ذكروا ذلك رداعا لاسعري خصوصا فان الاشعرية وبعض المثبتين القدر وافقوا انهم من صفوات في أصل قوله في الجبر وإن نازعوه في بعض ذلك نزاعا لفظيا أو عملا لا بعقل لكن لا يوافقونه على قوله في بني الصفات بل يثبتون الصفات فكذا انعموا في مخالفة المعتزلة في مسائل القدر حتى نسبوا الى الجبر وأنكروا الطابع والقوى التي في الحيوان أن يكون لها تأثير أو سبب في الحوادث أو يقال فعلها وأنكروا أن يكون لها قواف حكمة ولهذا قيل انهم أنكروا أن يكون الله تعالى يفعل بل بلبه ففعله لعباده أو دفع مضرة وهم لا يقولون أنه لا يفعل مصلحة فان هذا سكايرة بل يقولون ان هذا ليس واجب عليه وليس لازم وقوعه منه ويقولون أنه لا يفعل شيئا لاجل شيء ولا يثبت وانما اقترن هذا به لادائه لكل ما هو يفعل أحدهما مع صاحبه لاجله ولا لاجله والاقتراض به مما جرت به عادة لا يكون أحدهما سببا لآخر ولا حكمته ويقولون أنه ليس في القرآن في خلقه وأمره لأم قليل وقدراتهم على ذلك طائفة من اصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم مع أن أكثر اللغة بها الذين يوافقونهم على هذا في كتب الكلام يقولون بضد ذلك في مسائل الفقه والتفسير والحديث وأدلة الفقه وكلامهم في أصول الفقه تارة يوافق هؤلاء وتارة يوافق هؤلاء لكن جمهور أهل السنة من هؤلاء الطوائف

لقد لم يزل الامر كذلك فان كتبنا اهل الكلام انزل الله من السينات والهند من بعد ما يشاء لتاس يستحقون به العقاب بانفاق المسلمين وكذلك لبسهم الحق الذي ائزله الله بالباطل الذي ابتدعوه (١٣٩) وجمع بينهما بدون اعاد حرف النفي لان اللبس مستلزم للكيان ولم يقتصر على المزموم لان الازم مقصود بالتمسك فهدا بينك بعض ما في القرآن من الحكم والاسرار وانما كان اليك مستلزما للكيان لان من ليس الحق بالباطل كاقصده اهل الكتاب حيث ابتدعوا دينهم بشرعه الله فامروا بما لم يأمروا به وتهاوما لم ينه عنه واخبروا بخلاف ما اخبر به فلا بد ان يكتم من الحق المنزل ما يناقض دعتهم اذا الحق المنزل الذي فيه يخبر بخلاف ما اخبر به ان لم يكتمه لم يتم مقصوده وكذلك الذي فيه اباغى فانه على مصعبه لما امر به والحق المنزل اما امر ونهى والحق والامر والامر والامر الاخرى كلبس المتعلقة بأسماء الله تعالى وصفاته والبيان واليوم الآخر لا بد ان يخبروا فيه بخلاف ما اخبر الله به واليدع الامرية كعبس الرسول لمعون لهم ونحو ذلك لا بد ان يأمروا فيها بخلاف ما أمر الله والكتب المقصود تقصير عن الرسول النبي الا في وقت ما تابعه ونقصوه عنها باعتبار ان بني اسرائيل قد ذهبوا او كفروا وانما ذكرت قصصهم عبرة لنا وكان بعض سلف يقول ان بني اسرائيل ذهبوا وانما ينبغي انتم ومن الانسان ليدرك الله اعني واسمي بالجاره فكان فيما خاطب الله به اسرائيل عيسى بن مريم لئلا يظن الحق بطل وكنتم الحق وتسمع الحق يعارض بها الكتاب

وغيرهم يثبتون القدر ويثبتون الحكمة واضار الرحمة وان فعله ثابته محسوبة وعاقبة محسودة وهذه مسئلة عظيمة جدا قد بسطت في غير هذا الموضع في الجمل لم تثبت المغزاة والسنة نوعا من الحكمة والرحمة الا وقد اثبتت ائمة السنة ما هو اكمل من ذلك واجل منه سمع اناسهم قدرة الله التامة ومشيئته النافذة وخلقه العام وهؤلاء لا يثبتون هذا وشكروا السنة المتقدمون كالشاميين وغيرهم كانوا يثبتون القدر كابتنه غيرهم وكذلك الزيدية منهم من يثبتونه ومنهم من ينفيه فالتسعة في القدر على قولين كان المذنبين لخلقة الثلاثة في القدر على قولين فلا يوجد لاهل السنة قول ضعيف الا في السنة من يقوله ويقول ما هو اضعف منه ولا يوجد للسنة قول قوي الا في اهل السنة من يقوله ويقول ما هو اقوى منه ولا يوجد للسنة قول قوي لم يزل احد من اهل السنة فثبت ان اهل السنة اولى بكل خير منهم كان السليمان اولى بكل خير من اليهود والنصارى

(فصل) واما قوله انهم يقولون ان المطيع لا يستحق ثوابا والمعاصي لا يستحق عقابا بل قد يعتد بالمطيع طول عمره بالمعاصي في امتثال اوامرهم كالتي وبثب المعاصي طول عمره بمواعظ المعاصي وبلغها كاليس وفرعون فقد ذم في حق اهل السنة ليس فهم من يقول ان الله يعذب نيا ولا طيعا ولا من يقول ان الله يثيب البليس وفرعون بل ولا يثيب عاصي على مصعبه لكن يقولون انه يجوز ان يعفو عن المذنبين المؤمنين وان يخرج اهل الكفر من النار فلا يخلد فيها احسن اهل التوحيد ويخرج من اهل السنة من كان في قلبه شك في حقهم من ايمان والامامة يوافقهم على ذلك واما الاستحقاق فهم يقولون ان العبد لا يستحق بنفسه على الله شيئا وليس له ان يوجب على ربه شيئا لنفسه ولا لغيره ويقولون انه لا بد ان يثيب المطيع كما وعد فانه صادق في وعده لا يخلف الميعاد فمن نعم ان الثواب يقع لا بخبره لنا بذلك واما الجمل ذلك على نفسه وامكان معرفة ذلك بالحق فهذا فيه نزاع بين اهل السنة كما تقدم التمسك به فقول القائل انهم يقولون ان المطيع لا يستحق ثوابا ان ارادناه هو لا يوجب بنفسه على ربه ولا اوجه غيرهم من المذنبين في هذا فنقول ان اهل السنة وان اراد ان هذا الثواب ليس امرانا معلوما وخافوا فقد اخطأ وان ارادناه هو سبحانه وتعالى (١) لم يخلقه بخبره فقد اخطأ على اهل السنة وان ارادناه هو لم يجعله على نفسه ويحمله فحقا على نفسه كسبه على نفسه فهذا فيه نزاع قد تقدم وهو بعد ان وعدنا ثوابا او اوجب مع ذلك على نفسه الثواب جمعه منه خلاف خبره وخلاف حكمه الذي كسبه على نفسه وخلاف ما وجب اسماء الحسنى وصفاته الحلى ولكن قد مره عذري بشيء لم يكن لاحد منعه فكيف تعالى قل فن عذب من الله سبحانه ان اراد ان يهلك من يرمي وانه ومن في الارض جميعا وهو سمع له واقر من ناقشه من خلقه بعذبه كاتب في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من نوقش الحساب عذب قالت قلت يا رسول الله انيس الله يقول فاما من اوقى كتابه بينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال ذلك ان عرض من نوقش الحساب عذب وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من نوقش الحساب عذب فاما من اوقى كتابه بينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا فقال ذلك ان عرض من نوقش الحساب عذب يا رسول الله قال ولا ان لا بد ان يتعذب في الله برحمته وقتل وفي الحديث الذي رواه ابو داود (١) قوله لم يخلقه بخبره كذا في الاصل وعل في الكلام تغير ما خسر كتبه معصمه

(١٧ - منهاج اول) والسنة التي بسما اهلها كلاميات وعقليات ونفسيات او ذوقيات ووجدانيات وحقائق وغيرها لا بد ان تشمل على ليس حق بالباطل وكتبنا حق وهذا امر موجود يعرفه من تأمله فلا يخلطه مستبدا الا وهو يجب

كتمان النصوص التي تخالفه ويغضها ويغض الخمارا وروايتها والصدئ بها ويغض من يفعل ذلك كقائل بعض السلف ما ابتاع أحد بدعة الانزعت حلالة الحديث من قلبه (١٣٠) ثم ان قوله الذي يعارض به النصوص لا بد ان يلبس فيه سقاياط

وبغيره ان الله لعذب اهل جهنم واهل ارضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولور جهنم كانت رجة لهم خيرا لهم من اعمالهم وهذا قد يقال لاجل المناقشة في الحساب والتقصير في حقيقة الطاعة وهو قول من يجعل الظلم مقدورا غير واقع وقد يقال بان الظلم لاحقة له وانهم ما قد من المكث لم يكن ظلما والتقصير انه اذا قدر ان الله تعالى فعل ذلك فلا يفعله الا بحق ليقضه وهو ظالم لكن اذا لم يفعله فقد يكون ظلما تعالى الله عنه

(فصل) واما ما نقله عنهم انهم يقولون ان الانبياء غير معصومين فهذا الاطلاق نقل باطل عنهم فانهم متفقون على ان الانبياء معصومون فيما يبلغونه عن الله تعالى وهذا هو مقصود الرسالة فان الرسول هو الذي يبلغ عن الله امره ونهيه وغيره وهم معصومون في تبليغ الرسالة باتفاق المسلمين بحيث لا يجوز ان يستقر في ذلك شيء من الخطا وتنازع اهل يجوز ان يسبق على لسانه ما يستدركه الله تعالى وبينه بحيث لا يقره على الخطا كما نقله اني على لسانه صلى الله تعالى عليه وسلم تلك التراقي العلى وان شفاعتهم لترجي ثم ان الله نسخ ما انقاه الشيطان واحكم آياته ففهم من لم يجوز ذلك ومنهم من جوزه ادلا بحذو رفيه فان الله تعالى ينسخ ما يلقي الشيطان ويحكم الله آياته والله عليهم حكيم ليعمل ما يلقي الشيطان فتنة للذين قلوبهم مرض والفاصلة قلوبهم وان الظالمين لفي شقاق بعيد واما قوله قد يقع منهم انخطا فقال له هم متفقون على انهم لا يقرن على خطايا الدين امسلا ولا على فسخ ولا كذب ففي الجملة كل ما قد يقع في سوتهم وتبلغهم عن الله تعالى فهم متفقون على تزيههم عنه وعامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغار يقولون انهم معصومون من الاقرار بعلمهم فلا يصدر عنهم ما يضرهم كما جاء في الاثر كان داود بعد التوب بخبر امرته قبل الخطيئة والله تعالى يحب التوابين ويحب المتطهرين وان العبد ليفعل السيئة قد قبلها الجنة واما النسيان والسهو في الصلاة فذلك واقع منهم وفي وقوعه حكمة استأناف المسلمين بهم كاري في موطن ما لك اناسي او انسي لاشن وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم انما اناسي كاتسون فاذا نسيت فذكروني اخرجا في المصحين ولما صلى بهم خصالا سلم قالوا يا رسول الله ان يني الصلاة قال وماذا قالوا صليت خصالا فقال الحديث

واما الرافضة فاشبهوا النصارى فان الله تعالى امر الناس بطاعة الرسل فيما امروا به ونهى عنهم فيما اخبروا به ونهى الخلق عن القفو والاشراك بالله تعالى فبدلت النصارى دين الله تعالى فقالوا في المسيح فاشركوا به وبولادته فقصوه وعظموه وقصروا وعصاهم بمعصيته وبالغوا فيه خارجين عن اصولي الدين وهما الاقرار بانه الواحد ابدية وارسله بالرسالة تشهدان لاله الا الله تشهدان محمد اعلمه ورسوله قالوا اخرجه عن التوحيد حتى قالوا اثنائث والاتحاد واخرجه عن طاعة الرسول ونصده حتى امرهم ان يعبدوا الله به وور بهم فكذبوني في قوله ان الله به وعصوه فيما امرهم به وكذلك الرافضة علوا في الرسل بل في الامعة حتى اتخذوهم اربابا من دون الله فتركوا عبادة الله وحده لاشركوا به التي امرهم بها الرسل وكذبوا الرسول فيما اخبر به من قوة الانبياء واستغفروهم فقصدهم بطلون المساحد التي امرهم ان ترفع ويد كرفها اسمع فلا يصلون فيها جعة ولا جاعة وليس لها عندهم كبر حرمة وان صاوا فيها

بحسب ما يقول من الالفاظ الجملة المتشابهة ولهذا قال الامام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة والجهمية فيما شككت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله مما كتبه في حبسه وقد ذكره الخليل في كتاب السنة والقاضي أبو يعلى وأبو الفضل التميمي وأبو الوفاء بن عقيل وغير واحد من اصحاب أحمد ولم يفقه أحد منهم عنه قال في آية الحمد لله الذي جعل في كل زمان قرة من الرسل بقايا من اهل العلم يدعون من ضل الى الهدى ويصبرون منهم على الاذى يحبون كتاب الله المولى ويصبرون بنو الله اهل المسمى فكهم من قسيل لا يلبس قد احيوه وكم من تائه ضال قد هودوه فما أحسن أثرهم على الناس واقع أثر الناس عليهم يفنون عن كتاب الله تحريف الضالين واتصال المبطلين وتأويل الجاهلين الذين عقدوا أروية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة فهم محتفلون في الكتاب محتفلون في الكتاب متفقون على مخالفة الكتاب يقولون على الله وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمشابه من الكلام ويخضعون جهال الناس بما يشبهون عليهم فعزوا بالله من فتن المضلين والمقصود هنا قوله يتكلمون بالمشابه من الكلام ويخضعون جهال الناس بما يشبهون عليهم وهذا الكلام

المتشابه الذي يخضعون به جهال الناس هو الذي يتضمن الالفاظ المتشابهة المجهلة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنة وتلك الالفاظ تكون مستعملة في الكتاب والسنة وكلام الناس لكن بمعان أخرى للمعاني التي قصدوها وهم يافقصدون

هم بهاماني أخر فحصل الاشتباه والاحمال كلفظ العقل والعقل والعقول فان لفظ العقل في لغة السجلين انما يدل على عرض لما
سمى مصدر عقل يعقل عقلا واما قوة يكون بها العقل وهي القريرة (١٣١) وهم يريدون بذلك جوهر ما مجردا قائما بنفسه

وكذلك لفظ المادة والصورة بل
وكذلك لفظ الجوهر والعرض
والجسم والتعريف والجهة والترتيب
والجزء والافتقار والعلة والمعلول

(مطلب)

اتخاذ الصور مساجد

والعائق والمعشوق بل ولفظ
الواحد في التوحيد بل ولفظ
المسجدون والتقدم بل ولفظ
الواجب والممكن بل ولفظ
الوجود والموجود والذات وغيرها
من الالتفات وامان أهل فرق الا
وهم معترفون بانهم يصطلحون
على الفاظ يتفاهمون بها امر ادهم
كلاهل الصناعات العلامة الفاظ
يعبرون بها عن صناعتهم وهذه
الالفاظ هي عرفت عفا عما صا
وامر ادهم بها غير المفهوم منها في
أصل اللغة سواء كان ذلك المعنى
حقا وباطلا واذا كان كذلك
فهذا مقام يحتاج الى بيان وذلك
ان هؤلاء المعاصرين اذا لم يحاطوا
بلفظهم واصطلاحهم فقد يقولون
ان الالفاظ ماقبل لنا وان المخاطب
لنا والراة علينا بل يفهم قولنا
ويستعملون على الناس بان الذي
عنياء بكلامنا حق معلوم بالعقل
أو بالذوق ويقولون ايضا انه موافق
لشرع اذا لم ينظروا بمخالفة
الشرع كما تفعله الملاحة من
القرامطة والفلاسفة ومن
ضاهاهم واذا خاطبوا بلفظهم
واصطلاحهم مع كونه ليس هو
اللفظ المعروف الذي تزل بها القران
فقد يفهمون الى مخالفة الفاظ
القران في الظاهر فان هؤلاء

صلا فها واحد انا ويعظمون المشاهد المنسبة على القصور فيعكفون عليها شبهة للشركين
ويجسسون اليها كما يجسسون الى البيت العتيق ومنهم من يجعل الحج إليها أعظم من الحج الى
الكعبة بل يسبون من لا يستغنى بالحج اليها عن الحج الذي فرضه الله تعالى على عباده ومن
لا يستغنى بها عن الجمعة والجماعة وهذا من جنس دين النصارى والمشرى الذين يفضلون
عبادة الاله فان على عبادة الرحمن وقد ثبت في المضاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه
قال لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا وقال قبل ان يموت
بخمس ان من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فاني
أنهاكم عن ذلك واما مسلم وقال ان من شرار الناس من تذرهم الساعة وهم أحياء والذين
يتخذون القبور مساجد رواء الامام (١) وان حان في محله وقال اللهم لا تجعل قبري وثنا
بعيد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبورا أنبيائهم مساجد واما مالك في الموطأ وقد صنف
شيخهم ابن التيمان المعروف عندهم بالمفسد وهو شيخ الموسوي والطوسي كتابا سماه مناسك
المشاهد جعل قبور المخالفين تحت كائنج الكعبة البيت الحرام الذي جعله الله قياما للناس وهو
أول بيت وضع للناس فلا يطاق الاله ولا يصلى الاله ولم يأمر بالاحياء وقد علم بالاضطرار من
دين الاسلام أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يأمر بما ذكره من أمر المشاهد ولا شرع
لأمة مناسك عند قبور الانبياء والصالحين بل هذا من دين المشركين الذين قال الله تعالى فيهم
وقالوا انزلنا آلهتهم ولا ندن ذوالا سواها ولا نبغون ويعوق ونسرا قال ابن عباس وغيره
هؤلاء كانوا قوما صالحين في قوم نوح كما ما أعكفوا على قبورهم فقال عليهم الامد فصوروا
فما عليهم ثم عبدوهم وقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا تجلسوا على القبور
ولا تصلوا اليها وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن أبي الهياج الاسدي قال قال لي علي بن أبي
طالب رضي الله عنه ألا مثلث على ما عني عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن لا أدع
قبرا مشرفا لاسوة ولا غشا لالامة فقرن بين طمس التماثيل وتسوية القبور المشرفة
لان كل ما ذكره الى الشرك كما في العيصين أن أم سلمة وأم حبيبة ذكرتا للنبي صلى الله تعالى
عليه وسلم كيفية رأيهما بأرض الحبشة وذكرتا من حننا وتصاويرها فقال ان أولئك اذا
مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدا وصوروا فيه تلك التصاوير أولئك مشركوا الخلق
عند الله يوم القيامة والله تعالى أمر في كتابه بعارة المساجد ولم يذكر المشاهد فافراضة
بدلوا دين الله فمروا بالمشاهد وعطلوا المساجد مضاهاة للمشركين ومخالفة للأئمة الذين قال تعالى
قل أمرت بالقسط وأقوا جوهكم عند كل مسجد ولم يقل عند كل مشهد وقال ما كان
للمشركين أن يعبروا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر الى قوله انما يعبر مساجد الله من
آمن بالله واليوم الآخر واما المصداق في الزكاة ولم يخش الا الله فقسى أولئك ان يكونوا من
المتهدين ولم يقل مشاهد الله بل عمار المشاهد يخشون بها عاقره ويرجون غير الله وقال تعالى
وان المساجد لله فلا تدعوا مع احد ا ولم يقل وان المشاهد لله وقال مساجد يذكر فيها
اسم الله كثيرا ولم يقل ومشاهد وقال في سوت اذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه الآية وايضا
فقد علم بالنقل المتواتر والاضطرار من دين الاسلام أن الرسول على الله تعالى عليه وسلم شرع

(١) لعل السامع أسقط اسم الراوي وهو أحد أو نحوه هـ ر كته مصححه

عبر واعن المعاني التي أشتها القرآن بعبارات أخرى ليست في القرآن وعباءات في القرآن يعني أخر فليست تلك العبارات مما أتمته
القرآن بل قد يكون معناها المعروف في لغة العرب التي تزل بها القرآن متفتيا بالظلاله الشرح والعقل وهم اصطلاحوا بتلك العبارات

على معان غير معانيها في لغة العرب فيقولون اذا اطلقوا فيها لم تدل في لغة العرب على باطل ولكن تدل في اصطلاحهم الخاص على باطل فمن خاطبهم بلغة العرب قالوا انه لم يفهم مرادنا (١٣٣) ومن خاطبهم باصطلاحهم اخذوا وظهر عنده انه قال ما يخالف

القرآن وكان هذا من جهة كون تلك الالفاظ مجملية مشبهة وهذا كالالفاظ المتقدمة مثل لفظ القدم والحدوث والجوهر والحسم والعرض والمركب والمؤلف والمتميز والبعض والتوحيد والواحد فهم يريدون بلفظ التوحيد والواحد في اصطلاحهم ما لا مضافة له ولا يلائم فيه شيء دون شيء ولا يرى والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتفطن شيئا من هذا النفي وانما تفطن اثبات الالهية لله وحده بان يشهد ان لا اله الا هو لا يعبد الا اله ولا يشرك الاله ولا يوالي الا اله ولا يعادي الا فيه ولا يعمل الا لاجله وذلك يتضمن اثبات ما اثبتته لنفسه من الاسماء والصفات قال جابر بن عبد الله في حديثه الصحيح في سياق حجة الوداع فاهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتوحيد لسلك الله لسلك لا شريك لك لسلك ان الحدوث النعمة لك والمالك لا شريك لك وكافوا في الجاهلية يقولون لسلك لا شريك لك لا شريك هو لك تحكمه ومملك فاهل النبي صلى الله عليه وسلم بالتوحيد كما تقدم قال تعالى والهيكم اله واحد لا اله الا هو الرحمن الرحيم وقال تعالى وقال الله لا تتخذوا الهين

(مطلب)

الكلام على زيارة القبور

اثنان اتعاها واله واحد فاي فارهون وقال تعالى ومن يدع

فان قبل ما وصفت به الرافضة من الفلأ والشرك والسعد موجود كثير منه في كثير من المستنسين الى السنة فان في كثير منهم غلو في مشايخهم واثرا كاهنهم وابتداء العبادات غير مشروعة وكثير منهم بقصد قهر من يحسن الظن به لما يسأله حاجاته وما يسأل الله تعالى به واماطته ان الدعاء عند قبره اجوب منه في المساجد وفيهم من يفضل زيارة قبور شيوخهم

مع الله اله آخر لبرهانه به فاما حاسبه عند ربه وقال تعالى واسأل من ارسلنا من قبلك من رسلنا اجعلنا من دون الرحمن الهة يعبدون وقال تعالى ولقد بعثنا في كل امة رسولا ان اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فهدى الله منهم

من حقت عليه الضلالة وأخبر عن كل نبي من الأنبياء أنهم دعوا الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له وقال تعالى قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم اإبراهيم أتعبدكم وما تعبدون من دونه الله (١٣٣)

والغشاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده وقال تعالى عن المشركين أحجل الآلهة الها واحد ان هذا لشيء يحب وقال تعالى واذا ذكرت ربك في القرآن وحده ولول على أذناهم نفورا وقال تعالى واذا ذكر الله وحده استمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستشرون وقال تعالى ذلك بأنهم كانوا اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون ويقولون اننا لنتاركو الهتنا لنشرع بحسبنا وهذا في القرآن كثير وليس المراد بالتوحيد مجرد توحيد الربوبية وهو اعتقاد ان الله وحده خلق العالم كما ينفي ذلك من نفسه من أهل الكلام والتصوف ويطعن هؤلاء أنهم اذا أثبتوا ذلك بالبدليل فقد انتوا غاية التوحيد ويطعن هؤلاء أنهم لم يثبتوا هذا واثبتوا فيه فقد فنوا في غاية التوحيد وكثير من أهل الكلام يقول التوحيد له ثلاث معان وهو واحد في ذاته لا قبل له ولا لاخر له واحد في صفاته لا شبيه له واحد في أفعاله لا شريك له وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما وافق ما جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم وفيها ما خالف ما جاءه الرسول وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول بل التوحيد الذي أمر به أمر يتضمن الحق الذي في هذا الكلام وزيادة أخرى فهذا

على الحجب ومنهم من يجد عند قديمين بعضهم من الرقة والتشوع ما لا يجد في المساجد والبيوت وغير ذلك مما يوجد في الشعة وروون أحاديث مكذوبة من جنس أكاذيب الرافضة مثل قولهم لو أحسن أحدكم خلقه بحجج نفعه الله به وقولهم اذا أعيتكم الامور فاعلموا بكم يا أصحاب القصور وقولهم في وفلان هو التبريق الحزب وروون عن بعض شيوعهم أنه قال لصاحبه اذا كنت في حاجة فمعال إلى قري واستغث وبخوذك فان في المشايخ من يفعل بعد معاته كما كان يفعل في حياته وقد يستغث الشخص باحد منهم فيتمثل له الشيطان في صورته اما حيا وامامتا وربما قضى حاجته أو قضى بعض حاجته كما يجري بخوذك للتصاري مع شيوعهم ولعباد الاصنام من العرب والهند والترك وغيرهم * قيل هذا كله مما يحى الله عنه ورسوله وكل ما نهى الله عنه ورسوله فهو مذموم منهى عنه سواء كان فاعله منسبا إلى السنة أو إلى التشيع ولكن الامور المذمومة المضاف للكتاب والسنة في هذا وغيره هي في الرافضة أكثر منها في أهل السنة فابو جدي في أهل السنة من الشرفي الرافضة أكثر منه وما ابو جدي الرافضة من الخيفي أهل السنة أكثر منه وهذا حال أهل الكتاب مع المسلمين فابو جدي المسلمين في الاو في أهل الكتاب أكثر منه ولا ابو جدي أهل الكتاب خير الا في المسلمين اعظم منه ولهذا يذكر سبحانه وتعالى متطورة الكفار من المشركين وأهل الكتاب بالعدل فاذا ذكرنا وعياني في المسلمين لم يبرهنهم من لكن يبين أن عيوب الكفار اعظم كما قال تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وسدعن سبيل الله وكفر به والمسيجد الحرام واخراج اهله منها كبر عند الله والفتنة اكبر من القتل وهذه الآية نزلت لان سرية من المسلمين ذكر أنهم قتلوا ابن الحضرمي في آخر يوم من رجب فعايهم المشركون بذلك فانزل الله هذه الآية وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تعلمون منا الا ان آياتنا تأتي وما نزل بنا وما نزل من قبل وأن أكثركم فاقون قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغض عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر ما أوصل عن سواء السبيل أم من لعنه الله وجعل منهم الممسين وعبد الطاغوت فجعل معطوف على لعن ليس المراد منهم عبد الطاغوت كما طنه بعض الناس فان اللفظ لا يدل على ذلك والمعنى لا يناسبه فان المراد منهم على ذلك لا الاخبار بان الله جعل فهم من عبد الطاغوت اذ مجرد الاخبار بهذا الاذم فيه لهم بخلاف جعله منهم القردة والخنازير فان ذلك عقوبته من الله على ذنوبهم وذلك خزي فعايهم بلعنة الله تعالى وعقوبته بالشرك الذي فيهم وهو عبادة الطاغوت والرافضة فهم من لعنة الله وعقوبته بالشرك ما يشبهونهم به من بعض الوجوه فله قد ثبت بالقول المتواترة انهم من عجم كما سمع أولئك * وقد صنف الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابا سماه النبي عن سب الاحباب وما ورد فيه من الذم والعقاب وذكر فيه حكايات معروفة في ذلك وأعرف بأحكايات أخرى لم يذكرها هو وفيهم من الشرك والغلو بالنس في سائر طوائف الامة ولهذا أظهر ما ابو جدي القلوب طائفتين في النصاري والرافضة ويوجد ايضا طائفة ثالثة من أهل النسك والزهد والعبادة الذين يغفلون في شيوعهم ويشركون بهم

من الكلام التي ليس فيه الحق بالباطل وكتب الحق وذلك أن الرجل لو أقر بما يستحقه الرب تعالى من الصفات وزهده عن كل ما ينزه عنه وأقر بأنه وحده خالق كل شيء لم يكن موحد بل ولا مؤمن حتى يشهد أن لا اله الا الله فيقر بان الله وحده هو الله المستحق للعبادة

ويلتزم بعبادة الله وحده لا شريك له والاله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يستحق العبادة ليس هو الاله بمعنى القادر على الخلق فاذا قسم الخسر الاله بمعنى القادر على الاختراع واعتقد (١٣٤) أن هذا أخص وصف الاله وجعل اثبات هذا التوحيد هو الغاية في

(فصل) وأما قوله عن أهل السنة أنهم يقولون إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امامة أحد وإنما عن غير وصة فالجواب أن يقال ليس هذا قول جميعهم بل قد ذهب طوائف من أهل السنة إلى أن امامة أبي بكر ثبتت بالنص والتزاع في ذلك معروفي من مذهب أحد وغيره من الأئمة وقد كثر القاضي أبو يعلى وغيره في ذلك ورايت عن الإمام أحمد أحداها أنها ثبتت بالأخبار قال وهذا قال جماعة من أهل الحديث والمعتزلة والاشعرية وهذا اختيار القاضي أبي يعلى وغيره والثانية أنها ثبتت بالنص الخفي والاشارة قال وبهذا قال الحسن البصري وجماعة من أهل الحديث وبكر ابن أخت عبد الواحد البهسمي من الخوارج (ج ١) وقال شيخنا أبو عبد الله من حامد فاما الدليل على استحقاق أبي بكر الخلافة دون غيره من أهل البيت والعصابة فنكأ الله وسنة نبه . قال وقد اختلف أصحابنا في الخلافة هل أخذت من حيث النص والاستدلال فذهب طائفة من أصحابنا إلى أن ذلك بالنص وأنه صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر ذلك فصا و قطع البيان على عنه حتماً ومن أصحابنا من قال إن ذلك بالاستدلال الجلي قال ابن حامد والدليل على إثبات ذلك بالنص أخبار من ذلك ما أسنده البخاري عن جبير بن مطعم قال أتت امرأة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأمرها أن ترجع إليه قالت أريأت أن أختك فلما أخذت كاهن أريد الموت قال إن لم تعديني فأني أبكر وذكر له سبأ فأخروا حديث آخر قال وذلك نص على امامته قال وحديث سفيان عن عبد الملك ابن عبيد بن ربيع عن حذيفة بن اليمان قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر وأسند البخاري عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال بينما أنا قائم أتني علي فلبس عليا فلو فترعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي قحافة فترع منها ذوقاً وأذنين وفي ترعه ضعف والله يفرقه شفيع ثم استألت غراً فأخذها عمر بن الخطاب فلم أعقر بأمن الناس بنزع عمر عرقى شرب الناس بطن قال وذلك نص في الإمامة قال ويدل عليه ما أخرنا أبو بكر بن مالك وروى عن مسند أحمد عن حماد ابن سلمة عن علي بن زيد بن جندعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوماً أكرم بأمرؤاً ما فقلت أنا رأيت برسول الله كأنه ميزان دلى من السماء فوزنت بأبي بكر فرجحت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بمهر فرجحت ثم وزن عمر بعثمان فرجحت ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبوة ثم بوأ الله الملك لابن شاة قال وأسند أبو داود وعن جابر الانصاري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم رأي البلية رجل صالح أن أبكر نيط برسول الله ونيط عمر بأبي بكر ونيط عثمان بعمر قال جابر فلما ختم عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا ما الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نيط بعضهم ببعض فهم لا وهذا الامر الذي بعث الله به نبيه قال ومن ذلك حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن عر وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اليوم الذي بعث فيه فقال ادعني إلى أباك وأحالك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً ثم قال يا بني الله والمسلمون إلا أبكر وفي لفظ فلا يطعم في هذا الامر طامع وهذا الحديث في الصحيحين ورواه من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي مليكة عن عائشة (١) قوله وقال شيخنا الخ هكذا وقع في الاصل وانظر أين مرجع الضمير في شيخنا وحرر كتبه معصية

التوحيد كما يفضل ذلك من يفعله من مشكلة الصفاتية وهو الذي ينقلون عن أبي الحسن وأتباعه لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله فان مشرك العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء وكانوا مع هذا مشركين قال تعالى وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون قال طائفت من السلف تدأهم من خلق السموات والارض فيقولون الله ومعهم هذا يعبدون غيره وقال تعالى قل لن الارض ومن فيها ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فاني تصرون وقال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فليس كل من أفرأنا أقدر على كل شيء ونخالقه يكون عباده دون ماسواه داعياً له دون ماسواه راجعاً خالقاً له دون ماسواه والى فيه ويعادى فيه ويطيع رسله ويأمر بما أمر به وينهى عما نهى عنه وقد قال تعالى وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكفون الدين كله لله وعامة المشركين أقرؤا بأن الله خالق كل شيء وأنشؤا الشفعاء الذين يشركونهم بوجوه الله أنشأوا قال تعالى أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يعلكون شيئاً ولا يعقلون

قل الله الشفاعة جميعاً وقال تعالى ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا نفع لهم ويقولون هو لا شفعا فأعند الله قل أن تبتئون الله بما لا يعلى في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون وقال تعالى

ولقد جئتوا فرادى كل خلفناكم أول مرة وتركتكم ما نتقناكم وراى ظهوركم وما رى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء لقد تقطع بينكم وضل عنكم ما كنتم تزعمون وقال تعالى ومن الناس من يفتنسن (١٣٥) دون الله ان يداد بحونهم كذب الله والذين آمنوا أشد حبا لله ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يصدّقهم والقسم والكواكب ويدعوها كيدوه الله تعالى ويصوم لها وينسئ لها ويتقرب اليها ثم يقول ان هذا ليس بشرك وانما الشرك اذا اعتقدت انهاهى المذبة لى فاذا جعلتها ميا وواسطه لم يكن مشركا ومن العاصم بالاضطرار من دين الاسلام ان هذا شرك فهذا ونحوه من التوحيد الذى بعث الله به رسله وهم لا يدخلونه فى مسمى التوحيد الذى اصطلحوا عليه

وأدخلوا فى ذلك نى صفاته فانهم اذا قالوا الاسم له ولا يشبهه ولا ينفذ ولا يشبهه فله فهذا اللفظ وان كان براديه معنى صحيح فان الله ليس كشئ نى وهو سبحانه لا يجوز عليه ان يتفرق ولا ينفذ ولا يشبه بل هو أحد صمد والصمد الذى لا جوف وهو السيد الذى كل سودده فانهم يدرجون فى هذه نى على خلقه ومباينته لمصفواته ونى ما ينفونه من صفاته ويقولون ان اثبات ذلك يقتضى ان يكون مركبا متقسما وان يكون له شبه وأهل العلم يقولون ان شئ هذا لا يسمى فى لغة العرب التى زل بها القرآن تركيبا او تقاسما ولا امتثالا وهكذا الكلام فى مسمى الجسم والعرض والجوهر والمختص وحلول الحوادث وأمثال ذلك فان هذه اللفاظ يدخلون فى مسميها الذى ينفونه أمورا عما وصف الله

فالت لما نقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال ادى الى عبد الرحمن بن أبى بكر لا كذب لاي بكر كذا بالاختلاف عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف المؤمنون فى أبى بكر وذكر كراهيت تقدمه فى الصلاة وأحاديث أخر لم يذكر هلك كونهم البست بما بينته أهل الحديث وقال أبو محمد بن حزم فى كتابه الملل والنحل اختلف الناس فى الامامة بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقالت طائفة ان التى صلى الله تعالى عليه وسلم لم يستخلف أحدا ثم اختلفوا فقال بعضهم لكن لما استخلف أبى بكر على الصلاة كان ذلك جليلا على انه أولا هم بالامامة والخلافة فى الامر وقال بعضهم لا ولكن كانت أيتهم فضلا فقدموا ذلك وقالت طائفة بل نص رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أبى بكر بعده على أمور الناس نصا جليا قال أبو محمد وبهذا نقول لبراهين أحدها طبق الناس كلهم وهم الذين قال الله فيهم الفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون فقد اتفق هؤلاء الذين شهد الله لهم بالصدق وجمع اخوانهم من الانصار رضى الله عنهم على أن هو خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومعنى الخليفة فى اللغة هو الذى يستخلفه المرء لا الذى يخلفه دون أن يستخلفه هو لا يجوز غير هذا البتة فى اللغة بلا خلاف يقال استخلف فلان فلا يابى استخلفه فهو خليفة ومستخلفه فان قام مكانه دون أن يستخلفه لم يقل الا خلف فلان فلا يخلفه فهو نائب قال ومحال أن يقولوا بذلك الاستخلاف على الصلاة لوجوب ضرورين أحدهما انه لم يستحق أبى بكر قط هذا الاسم على الاطلاق فى حياة النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وهو جئته خليفة فصر بقينا ان خلافته المسيحى بهاى غير خلافته على الصلاة والثانى ان كل من استخلفه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى حياته كعلى فى غزوة تبوك وابن أم مكتوم فى غزوة الخندق وعثمان بن عفان فى غزوة ذات الرقاع وسائر من استخلفه على البلاد ما بين والعرين والطائف وغيرهم لم يستحق أحد منهم قط بلا خلاف بين أحد من الامة أن سعى خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فصيح يقينا بالضرورة اتقى لا يحدعنها أنها الخلافة بعده على أمته ومن الحال أن يجمعوا على ذلك وهو لم يستخلفه نصا ولو لم يكن ههنا الا استخلافه فى الصلاة لم يكن أبى بكر أبى هذا الاسم من سائر من ذكرنا قال وايضا فان الرابة قد صحت أن امرأة قالت يا رسول الله أرايت ان رجعت فلم أجدك كذا انتهى الموت قال فابى بكر قال وهذا نص جلى على اختلاف أبى بكر قال وايضا فان الخبر قد جاء من الطرق الثابتة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعائشة فى مرضه الذى توفى به لقد هممت أن أبعث الى أبى بكر وأخيه وأكتب كتابا وأعهد عهد الكيل يقول قائل أنا أحق أو يئتمى من وبأبى الله ورسوله والمؤمنون الا أبى بكر وروى أيضا وبأبى الله والنبينون الا أبى بكر قال فهذا نص جلى على استخلافه من الله تعالى عليه وسلم أبى بكر على لاية الامة بعده قال واخرج من قال لم يستخلف بانهما المأثور عن عبد الله بن عمر عن عمر أنه قال ان استخلف فقد استخلف من هو خير منى يعنى أبى بكر وإلا استخلف فلم يستخلف من هو خير منى يعنى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومجربون عن عائشة رضى الله عنها أنها سئلت من كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مستخلفا قالوا استخلف قال ومن الحال أن يعارض اجماع

به نفسه وصفه برسوله فيدخلون فى نى علمه وقدرته وكلامه ويقولون ان القرآن مخلوق بتكلم الله وينفون بهار وقته لان رؤيته على اصطلحهم لا تكون الا لاختيار وجهه وهو جسيم ثم يقولون والله منزعه ذلك فلا يجوز رؤيته وذلك يقولون المتكلم لا يكون

الاجسام متصية والله ليس بجسم متصية فلا يكون متكلماً ويقولون لو كان فوق العرش لكان جميعاً متصياً والله ليس بجسم متصية فلا يكون متكلماً فوق العرش وأما ذلك وإذا (١٣٦) كانت هذه الاقراط مجله كاذراً فالحق ان طلب لهم اما ان يفصل ويقول

ما يريدون بهذه الاقراط فان قسروها بلعنى الذى يوافق القرآن قلت وان قسروها بخلاف ذلك ردت واما ان يتوسع عن موافقتهم في التكلم بهذه الاقراط فبما لا يأتينا فان امتنع عن التكلم بهمهم فقد ينسبونه الى الهوى والانتفاع وان تكلم بهمهم نسبوه الى انه اطلق تلك الاقراط التي تحتل حقاً بالملأ وأهملوا الجهال باصطلاحهم ان اطلق تلك الاقراط يتناول المعاني الباطلة التي ينزه الله عنها فثبت ان تختلف المصلحة فان كانوا في مقام دعوة الناس الى قولهم والزامهم امكن ان يقال لهم لا يجب على احد ان يحب داعياً الا الى ما دعا الله رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم بنبأ ان الرسول دعا لخلق الله لم يكن على الناس اجابة من دعا الله ولاه دعوة الناس الى ذلك ولو قدر ان ذلك المعنى حق وهذه الطريق تكون اصح اذ ليس ملبس منهم على ولادة الامور وادخلوا في بدعتهم كما فعلت الجهمية بن لسوا عليه

(مطلب الكلام على الامامة)

من الخلفاء حتى ادخلوه في بدعتهم من القول بخلق القرآن وغير ذلك فكان من احسن مشايرهم ان يقال اتفونا بكتاب اوستة حتى نجيبكم الى ذلك والافسانا بيبكم الى ما لم يدل عليه الكتاب والسنة وهذا الان الناس لا يفصل بينهم النزاع الا بكتاب منزل من السماء واذ اردوا الى عقولهم لكل واحد

الصلابة الذي ذكرنا عنهم والاثران العصيان المستدان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من لفظه على هذين الاثرين الموقوفين على عمر وعائشة مما اتفقوا به على هذا الاثر حتى على عمر كاخفى عليه كثير من امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما استأذن وغيره والله اراد استئذناً بغيره مكتوب ونحن نقر ان استئذنه لم يكن بغيره مكتوب واما الخبر في ذلك عن عائشة فريض الله عنها كذلك أيضاً وقد يخرج كلاًهما على سؤال سائل وانما الخلق في روايتهما لاق قولهما **(قلت)** الكلام في تثبيت خلافة أبي بكر وغيره مبسوط في غير هذا الموضوع وانما المقصود هنا البيان لكلام الناس في خلافة هل حصل عليها نص خفي او جلي وهل ثبت بذلك او بالاختيار من أهل الحل والعقد فثبت ان كثيراً من السلف والخلف قالوا فيها بالنص الجلي أو الخفي وحديثه قد بطل قدح الراضى في أهل السنة بقوله انهم يقولون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينص على امامة احد وانه مات عن غير وصية وكذلك ان هذا القول لم يقبله جميعهم فان كان حقا فقد قاله بعضهم وان كان الحق هو نصه فقد قال بعضهم ذلك فعلى التقديرين لم يخرج الحق عن أهل السنة وايضا لو قدر ان القول بالنص هو الحق لم يكن في ذلك حجة للشيعة فان الراوية تقول بالنص على العباس كما قالوا وهم بالنص على علي * قال القاضي ابو يعى وغيره واختلفت الراوية فذهب جماعة منهم الى ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بعينه واسمه واعل ذلك وكشفه وصريحه وان الأمة كفرت هذا النص وارنبت وخالفت امر الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عناداً ومنهم من قال ان النص على العباس وولده من بعده الى ان يقرم الساعة (٣) يعنى هو نص خفي فهذا قولان للراوية كالقولين للشيعة فان الامامية تقول انه نص على علي بن ابي طالب من طريق التصريح والتسمية بان هذا هو الامام من بعدى فاجمعوا له واجمعوا والراوية تخالفهم في هذا ثم من الراوية من يقول انما نص عليه بقوله من كنت مولاي فعلى مولاي انتمى عنزة هرون من موسى وامثال ذلك من النص الخفي الذي يحتاج الى تأمل لعناء وحكى عن الجارودية من الراوية بان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على علي بصفتهم تكن توجد الالف لا من جهة التسمية فدعوى الراوية في النص من جنس دعوى الراضية وقد ذكر في الامامية اقوالاً آخر

(قال ابو محمد بن حزم) اختلف القائلون بان الامامة لا تكون الا في صفة قرش فقالت طائفة هي جارية في جميع ولدهم بن مالك بن النضر وهذا قول أهل السنة وجهور المرحجة وبعض المعتزلة وقالت طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولد العباس بن عبد المطلب وهم الراوية وقالت طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولد علي بن ابي طالب وقالت طائفة لا يجوز الخلافة الا في ولد جعفر ابن ابي طالب وبقناعين بعض بني الحارث بن عبد المطلب أنه كان يقول لا يجوز الخلافة الا في ولد جعفر عبد المطلب خاصة وبراها في جميع بني عبد المطلب وهم اوطاب واولهوب والعباس والحارث قال وبلغنا عن رجل كان بالاردن يقول لا يجوز الخلافة الا في بني عبد شمس وكان له في ذلك تأليف مجموع قال ورأينا كتاباً لفضل الرجل من ولده عن الخطاب فيخرج فيه ان الخلافة لا يجوز الا في ولدي بكر وعمر خاصة وسيأتي عام الكلام على تنازع الناس في الامامة ان

(٣) قوله يعنى هكذا في الاصل وهل لفظه يعنى من زيادة السامع في تركيبة معصية

منهم عقل وهؤلاء يختلفون يدعي أحدهم ان العقل آذاه العلم ضروري يتنازع فيه الاخر فلهذا لا يجوز ان يجعل الحاكمين الامة في موارد النزاع الا الكتاب والسنة وهذا الامر الامام اجد الجهمية لمساعدوه الى المحنة وصار يطالبهم بدلالة الكتاب

والسنعلى قولهم - فلما ذكر واجبههم كقوله تعالى سالت كل شئ وقوله ما اتيهم من ذكر من ربهم سالت وقول النبي صلى الله عليه وسلم يحيى البقرة والاعوان واسأل الخلسن الحديث مع ما ذكره (١٣٧) من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله خلق الذكركم

أياهم عن هذا الحجة عاينهم
أنها لا تدل على مطلوبهم ولما قالوا
ما تقول في القرآن أهو الله أو غير
الله ولما طرأ به أبو عيسى محمد بن
عيسى بن غوث وكان من أحد فقه
الكلام أنزه التفسير واه إذا
أثبت كلاما غير مخلوق لم يمان
يكون جسما فأجاب الإمام أحمد
بأن هذا اللفظ لا يدري مقصود
المتكلم به وليس له أصل في الكتاب
والسنة والاجماع فليس لأحد أن
يلزم الناس أن ينطقوا به ولا يدعوه
وأخبره أني أقول هو أحد صمد
يلدول ولدول ويمكن له كقول أحد قدي
أنني لا أقول هو جسم وليس بحس
لأن كلا الأمرين بدعة محمد تقي
الاسلام فليس بهذه من الحج
الشرعية التي يجب على الناس
اجابة من دعا إلى موجبها فإن الناس
أنا عليهم اجابة الرسول في ما دعاهم
إليه وأجاب من دعاهم إلى ما دعاهم
إليه الرسول صلى الله عليه وسلم
لأجابه من دعاهم إلى قول مبتدع
ومقصود المتكلم بما يحمل لا يعرف
الابعد الاستقصال والاستفسار
فلا هي معرفة وفق الشرع ولا
معرفة بالعقل أن لم يستفسر
المتكلم بها فهذه المناظر ونحوها
هي التي فصل إذا كان المناظر
داعيا وما إذا كان المناظر معارضا
لشرع مما يذكره وأمن لا يمكن أن
رد إلى الشريعة مثل من لا يلتزم
الاسلام ويدعو الناس إلى ما رزعه
العقلان أومر بدعي أن الشرع

شاهد الله تعالى • والقصود هنا أقوال الرافضة معارضة بتخليرها فان دعواهم النص على
كدعوى أولئك النص على العباس وكلا القولين ما يمس فاندما لخططار ولم يقل أحسن أهل
العلم شيأ من هذين القولين وانما ابتدعهما أهل الكذب كلبسأني ان شاء الله تعالى بيانه ولهذا
يكن أهل الدين من ولد العباس وعلى يدعون هذا ولا هذا بخلاف النص على أبي بكر فان القائلين
به طائفة من أهل العلم وسند كران شاء الله تعالى فصل الخطاب في هذا الباب لكن المقصود
ان لهم أدلة ومعجما من جنس أدلة المستدين في موارد النزاع ويكفيك أن أضعف ما استدلو
به استدلالهم بتسميته خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قد تقدم ان القائلين بالنص
على أبي بكر منهم من قال بالنص الخفي ومنهم من قال بالنص الجلي وأيضاً فقد يرى في بعض ما سنده
قال حدثنا أبو الحسن بن أسلم الكاتب حدثنا الزعفراني حدثنا يزيد بن هرون حدثنا المبارك بن
فضالة أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الخطلي الى الحسن فقال هل كان رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم اختطف أبابكر فقال أوفى شئ ما سألني ثم والله الذي لا اله الا هو استخطفه لهو
أنني من أن يتوب علما قال ابن المبارك استخطفه هو أم راء من نصي الناس وكان هذا عند
الحسن استخلفا قال وأبنا أبو القاسم عبد الله بن محمد حدثنا وخشعة زهير بن حرب حدثنا
يعني بن سلم حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن جعفر قال وأبنا بكر بن خزيمة
أرويه شأوا وأحنا علينا قال وسجعت معاوية بن قرة يقول ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
اختطف أبابكر ثم القائلون بالنص على أبي بكر منهم من قال بالنص الجلي واستدلوا على ذلك
باتفاق الصحابة على تسميته خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا وانطبعة انما يقال
ان استخطفه غيره واعتقدوا ان الفيلع يعني المفعول فدل ذلك على أن النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم استخطف على أمته والذين زاعموا في هذا الحجة قالوا الحجة يقال ان استخطفه غيره ولم
يخلف غيره فهو فاعيل معنى فاعل كما يقال خلف فلان فلا كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
في الحديث الصحيح من جهنم زاعا يفدغرا ومن خلفه في أهله يخبر فقدغرا وفي الحديث
الآخر اللهم أنت الصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم احصنا في سفرنا واخلنا في أهلبنا
وقال تعالى وهو الذي جعلكم خلائف في الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات وقال تعالى ثم
جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم ليتبين كيف تعملون وقال تعالى وإذا قل ربك لا تكة
نجا عسل في الأرض خليفة وقال تعالى يا داود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس
الحق أي خليفة عن قبلك من الخلق ليس المراد أنه خليفة عن الله وأنه من الله كالناس العن من
لعين كما يقول ذلك بعض المفسرين القائلين بالحلل والائحاد كما صاحب الفتوحات مكة وأنه
لجامع لاسماء الله الحسنى وفسر وأبذل قوة تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وأنه مثل الله الذي
في عنه الشبه بقوله ليس كشيء في أمثال هذه المقالات التي قبلها من تحريف المنقول وفساد
لعقول مالمش هذا موضع سطه

المقصود هنا أن الله تعالى لا يخلفه غيره فان الخلافة انما تكون عن غائب وهو سبحانه شهيد
بدر خلقه لا يحتاج في تدبيرهم الى غيره وهو سبحانه خالق الاسباب والسينات جمعا بل هو

على أنها تقوم مقام ألفاظهم وحينئذ يقال لهم الكلام أما أن يكون في الألفاظ وأما أن يكون في المعاني وأما أن يكون فيهما فإن كان الكلام في المعاني المجرى من غير تنقييد (١٣٨) بلفظ كإنسلكه المتلخصة ونحوهم من لا يتيقن في أسماء الله وصفاته بالشرائع

بل بسببه علة وعاشقا ومعشوقا
وهو ذلك فهو ولاد أن مكن نقل
معانيهم الى العبارة الشرعية كان
حسنا وان لم يكن مخاطبتهم الا
بلفظهم فيان ضلالهم ودفع صالهم
عن الاسلام بلفظهم ولى من الأساليب
عن ذلك لاجل مجرد اللفظ كالوجه
جس كفا ولا يمكن دفع شرهم عن
المسلمين الا بلبس ثيابهم فدفعهم
بلبس ثيابهم خزيين ترك الكفار
يحولون في خلال الدار خوفامن
التشبه بهم في الثياب وأما إذا كان
الكلام مع من قد يتقدم بالشرعة
فانه يقال له اطلاق هذه الالفاظ نفيًا
وإثباتًا بدعة وفي كل منهما تليس
وايهام فلا بد من الاستفسار
والاستفصال أو الامتناع عن الالفاظ
كلا الامرين في النفي والاثبات وقد
ظن طائفة من الناس أن ذم السلف
والإثمة الكلام وأهل الكلام كقول
أبي يوسف من طلب العلم بالكلام
ترتد وقول الشافعي حكى في
أهل الكلام أن يضربوا بالجرید
والنعال ويطاف بهم في القبائل
والعشار ويقال هذا جزا من ترك
الكتاب والسنة وأقل على الكلام
وقوله لقد اطلعت من أهل الكلام
على شيء ما كنت أظنه ولا أن يتلى
المعديكل ذنب ما خلا الاشارة
بالله خزيين أن يتلى بالكلام وقول
الامام أحمد ما اردى أحد بالكلام
فاغلق وقال أحد ظن في الكلام الا
كان في قلبه غنى على أهل الاسلام
أما مثل هذه الاقوال المعروفة عن

صلى الله عليه وسلم . وروى أنه قيل لأبي بكر يا خليفة الله تعالى فقال بل
أنا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقالت طائفة بل نبت بالحق المذكور في الأحاديث التي
تقدم أرباب بعض ما مثل قوله في الحديث الصحيح لما جاءته المرأة تسأله عن أمر فقالت أأريت
أن لم أجده . كأنها تعني الموت فقال أيتي أبا بكر ومثل قوله في الحديث الصحيح لعائشة رضي
الله عنها ادعي إلى الله وأخا له . أي أبا بكر كما لا يختلف عليه الناس بعدى . ثم قال بآي
الله والمؤمنون إلا أبا بكر . ومثل قوله في الحديث الصحيح . كأنني في قلب أزع عنها فأخذها من
أي يصفه فتزع ذنوبا وأذنين وفي زعمه ضعف والله يصفه . ثم أخذها من الخطاب فاستصاحت غربا
فلما رجع برأى من الناس يقرى فمر به حتى قرب الناس بطن . ومثل قوله مر وأبا بكر فجلس
بالناس . وقد روجع في ذلك مرة بعد مرة فقتل . بهم مدة مرض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من
يوم انيس إلى يوم الخميس إلى يوم الاثنين . وخرج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مرة فقتل . بهم
جالسا . وبقي أبا بكر صلى بأمر مسائر الصلوات وكشف الستارة يوم مات وهم يصلون خلف أبي
بكر فسر بذلك . وقد قيل إن آخر صلاة صلاها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانت خلف أبي بكر
وقيل ليس كذلك . ومثل قوله في الحديث الصحيح . علي منبر لو كنت متخذاً من الأرض خليلاً
لا اتخذت أبا بكر خليلاً لا يقين في المسجد خوفاً لأشدت الأخوة أبي بكر . وفي سنن أبي داود
وغيره من حديث الأشعث عن الحسن عن أبي بكر أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال ذات يوم
من أي مستكرم رؤي بأفقال رجل أأأريت . كأن من أنا أنزل من السماء فوزنت أنت وأبو بكر فرفع
أنت بآي بكر ثم وزن عمرو وأبو بكر فرفع أبو بكر ووزن عمرو وعثمان فرفع عمرو ثم رفع الحسين
فأريت الكراهية في وجه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . ورواها أيضاً من حديث حماد بن سلمة
عن علي بن زيد بن جلدان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه فذكر مثله ولم يذكر الكراهية
فأستأطها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يعني ساء ذلك فقال خلافة نبوة ثم روي الله الملك من
بشاء . فمن صلى الله تعالى عليه وسلم أن ولاية هو لا خلافة نبوة ثم بعد ذلك ملك وليس فيه ذكر
علي لأنه لم يجمع الناس في زما به . كما هو اعتقادهم لم ينقسم فيه خلافة النبوة والملك . وروى أبو
داود أيضاً من حديث ابن شهاب عن عمرو بن أبا عن جابر أنه كان يحدث أن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم قال . أرى الليلة رجل صالح أن أبا بكر ينظر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وينظر عمر بآي بكر ينظر عثمان بعمر قال جابر فلما أقام عنده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
قلنا أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وأما المنوط بعضهم ببعض فهم ولاية
هذا الامر الذي بعث الله به نبيه . وروى أبو داود أيضاً من حديث حماد بن سلمة عن أشعث بن عبد
الرحمن عن أبيه عن حمزة بن حنبل بن رجل خلافاً برسول الله وأريت . كأن دنوا أدنى من السماء
فلما دأبو بكر فأخذ عمر أقمنا فشر بآي بعثنا . ثم جاء عمر فأخذ عمر أقمنا فشر بآي بعثنا . ثم جاء
عثمان فأخذ عمر أقمنا فشر بآي بعثنا . ثم جاء علي فأخذ عمر أقمنا فشر بآي بعثنا . ثم جاء
شيء . وعن سعد بن جهمان عن سفيانة قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة
النبوة ثلاثون سنة ثم روي الله الملك من بشاء وقال الملك . قال سعد قال في سفيانة أسلم مدة

الأئمة من بعض الناس أنهم أعادوا الكلام لجرم ما فيه من الأطلاخ المحدثنة كلفظ الجوهر والجسم
والعرض وقالوا إن مثل هذا لا يقتضي الذم كالأحداث الناس أنه يحتاجون إليها وسلاح يحتاجون إليه لمقاتلة العدو وقد ذكر هذا

ملحوظ الاحياء وغيره وليس الامر كذلك بل فيهم كلام مفيد معناه اعظم من فهم الحديث فانما قد قدوه لاشتماله على معاني بالغة مخالفة للكتاب والسنة وكل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل قطعاً من (١٣٩) الناس من قديس علم بطلانه بعينه ومنهم

من لا يعلم ذلك وايضاً فان المناظرة بالانفاضة المحدثه المصلحة المتبدعة المحتملة للفق والباطل اذا اثبت بها أحد المتناظرين ونفاها الآخر كان كلاهما مخطئاً واكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاجامه وفي ذلك من فساد العقل والدين ما لا يعلمه الا الله فاداروا الناس ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة فالعاني الصعيصه ثابتة فيها والمحقق يمكنه بيان ما يقوله من الحق بالكتاب والسنة ولو كان الناس محتاجين في اصول دينهم الى عالم يبينه الله ورسوله لم يكن الله قد اكل الامه دينهم ولا أم عليهم نعمته فمن نعم ان كل حق يحتاج الناس اليه في اصول دينهم لا بد ان يكون غايته الرسول اذ كانت فروع الدين لا تقوم الا بامره فكيف يجوز ان يتلوا الرسول اصول الدين التي لا يتم الايمان الا بها ايها الناس ومن هنا يصرف ضلال من ابتدع طريقاً واعتقاداً زعم ان الايمان لا يتم الا بجمع العلم بان الرسول لم يذكره وهذا مما احتج به علماء السنة على من دعاهم الى قول الجهمية القائلين بخلق القرآن وقالوا ان هذا الزكاه من الدين الذي يجب البقاء له لعرفه الرسول ودعا أمته اليه كاذب صوره او عبد الرحمن الاذري الاذري في مناظرته للقاضي اجدن أبي داود قدام الواقفي وهذا مما ربه علماء السنة على من زعم ان طريقتة

أي بكره منان وجرعش وعثمان اثنتا عشر قولي كذا قال سعيد قلت لسفيان ان هؤلاء يزعمون ان علياً لم يكن بخليفة قال كذبت أسامة بن الزناد يصح في مروان وامثال هذه الاحاديث ونحوها مما يستدل بهام قال ان خلافته ثبت بالنص * والمقصود هنا ان كسبها من أهل السنة يقولون ان خلافته ثبت بالنص وهم يندون ذلك الى احاديث معروفة مصححة ولا ريب ان قول هؤلاء وجه من قول من يقول ان خلافته على اوالعباس ثبت بالنص فان هؤلاء ليس معهم الا مجرد الكذب والبهتان الذي يعلم بطلانه بالضرورة كل من كان عارفاً بحال الاسلام أو استدلال بالافاضل لادل على ذلك كحديث اختلافه في غزوة تبوك ونحوه مما مستكمل عليه ان شاء الله تعالى فيقال لهذا ان وجب ان يكون الخليفة منصوباً عليه كان القول بهذا النص أولى من القول بذلك وان لم يجب هذا بطل ذلك * والتحقيق ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دل المسلمين على اختلاف أبي بكر وأرشدهم اليه بامور متعددة من أقواله وأفعاله وأخباره بخلافته اخبار راض بذلك حاصلة وعزم على ان يكتب بذلك عهداً ثم علم ان المسلمين يجمعون عليه قتل الكتاب اكتفاء بذلك ثم عزم على ذلك في يوم الخميس ثم لما حصل لبعضهم مثل ذلك القول من جهة المرض وهو قول يجب اتباعه تركوا الكلمة اكتفاء بما علم ان الله يختاره والمؤمنون من خلافة أبي بكر رضي الله عنه فلو كان التعيين مما يشبهه على الامثلة في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ياتفاقاً لمطالع العذر لكن لماد لهم دلالات متعددة على ان أبا بكر هو المتعين وهو ما ذلك حصل المقصود ولهذا قال عمر بن الخطاب في خطبته التي خطبها بمحضر من المهاجرين والانصار وليس فيكم من تقطع اليه الاعتقاد مثل أبي بكر رواء الضاري وسلم وفي الصعيصه ايضا عنه انه قال يوم السقيفة بمحضر من المهاجرين والانصار ائت خيراً فأسدنا وأسينا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يترك ذلك منهم منكر ولا قال أحد من الصحابة ان غير أبي بكر من المهاجرين أحق بالخلافة منه ولم يناع أحد في خلافته الا بعض الانصار طمعاً في أن يكون من الانصار أمير ومن المهاجرين أمير وهذا مما ثبت بالنصوص المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بطلانه ثم الانصار جمعهم بامر أبا بكر الاسعد بن عباد لكونه هو الذي كان يطلب الولاية ولم يقل قط أحد من الصحابة ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على غير أبي بكر لاعي العباس ولا على علي ولا غيرهما ولا ادعى العباس ولا علي ولا أحد من بعدهم الخلافة لولا احسنهما ولا انه منصوص عليه بل ولا قال أحد من الصحابة ان في قرين من هو أحق بهام أي بكر لا من غيري هاشم ولا من غيري هاشم وهذا كله مما جعله العلماء العالمون بالآثار والسنن والحديث وهو معلوم عندهم بالاضطرار وقد نقل عن بعض بني عبد مناف سئل أي سفان وثالث بعد انهم أرادوا ان لا تكون الخلافة الا في بني عبد مناف وانهم ذكروا ذلك لعثمان وعلى فلم يلتفتا الى من قال ذلك لعلهما وعلم سائر المسلمين انه ليس في القوم مثل أبي بكر ففي الجملة جميع من نقل عنه من الانصارين في عبد مناف انه لم يطلب تولية غير أبي بكر لم يذكره دينية شرعية ولا ذكر ان غير أبي بكر أحق بهما افضل من أبي بكر وانما تأشأ كلاماً مع من حيل قومه وقيلته وادامت انه ان تكون الامامة في قبيلته ومعلوم ان مثل هذا ليس من الادلة الشرعية ولا الطرق الدينية ولا هو مما أمر الله ورسوله المؤمنين باتباعه بل هو شرعية جاهلية وتوقع عصية للانساب والقبائل

الاستدلال على انبأ الصانع سبحانه بآيات الاعراض وحدها من الواجبات التي لا يحصل الايمان الا بها وامثال ذلك وبالجمله فالخطابة مقامات فان كان الانسان في مقام دفع من يازمه ويامره ببدعة ويدعه اليها يمكنه الاعتصام بالكتاب والسنة وان يقول

٣. لا يخفى إلا أن كتاب الله حجة رسوله بل هذا هو الواجب مطلقا وكل من دعا إلى شيء من الدين بلا أصل من كتاب الله وسنن رسوله فقد دعا إلى بدعة وضلالة والافتان في فكره (١٤٠) مع نفسه ومناظرته لغيره إذا اعتمد الكتاب والسنة هداة الله إلى صراطه

المستقيم فإن الشريعة مثل سفينة
توحى عليه السلام من ربها تهاجرون
تختلف عنها غرق وقد قال تعالى وإن
هذه أصرار على مسكة ما يتبعوه ولا
تنبعوا السبل فيفرق بكم عن سبيله
وقال ته إلى اتباع ما أنزل النكم
من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء

وكان النبي صلى الله عليه وسلم
يقول في خطبته إن أصدق الكلام
كلام الله وخبر الهدى هدى محمد
وشرا الأمور بعد ذاتها وكل بدعة
ضلالة وقال صلى الله عليه وسلم في
الحديث الصحيح الذي رواه مسلم
في مساق حجة الوداع أتاني نازل فيكم
ما أن تمسكتم به نزلوا كتاب الله
تعالى وفي الصحيح أنه قيل لعبد
الله بن أبي أوفى هل رضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا قبل لم
وقد كتب الوصية على الناس قال
كان الناس أمة واحدة فبعث الله
النبيين مبشرين ومنذرين وأرسل
معهم الكتاب بالحق ليحكم بين
الناس فيما اختلفوا فيه وقال
تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا
اللهوا أطيعوا الرسول وأولي الأمر
منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى
الله والرسول ومثل هذا كثير وأما
لذا كان الإنسان في مقام الدعوة
لغيره والبيان وفي مقام النظر
أيضا عليه أن يعتصم أيضا بالكتاب
والسنة ويدعو إلى ذلك وله أن
يتكلم مع ذلك وبين الحق الذي جاء
به الرسول بالآية العقلية والامثال

المضروبة فهذه طريقة الكتاب والسنة وسلف الأمة فإن الله سبحانه وتعالى ضرب الأمثال في كتابه وبين
بالبراهين العقلية توحيد وصديق رسوله وأمر المعاد وغير ذلك من أصول الدين وأجاب عن معارضة المشركين كما قال تعالى ولا تأتونك بعث

وهذا ما عاينته الله محمد صلى الله تعالى عليه وسلم به يوم وابطاله وثبت عنه في الصحيحين أنه
قال أربع من أمر الجاهلية في أمي لم يدعوهم الفخر بالأنساب والطعن في الأنساب
والساحة على الميت والاستنقاء بالقوم وفي المسند عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم أنه قال من سمعته يتغزى بعزاء الجاهلية فأغضوهن أمه ولا تتكفوا وفي
السنة عنه أنه قال إن الله قد أذهب عنكم عية (٧) الجاهلية ونظرها بالآية الناس رجلان
مؤمن تقي وفاجر شقي

وأما كون الخلافة في قرش فلما كان هذا من شرعه ودينه كانت النصوص بذلك معرفة
منقولة مأثورة تذكرها الصحابة بخلاف كون الخلافة في بطن من قرش أو غير قرش فإنه
لم ينقل أحسن الصحابة فيه نصا بل ولما قال أحده أن كان في قرش من هو أحق بالخلافة في دين
الله وشرعه من أبي بكر ومثل هذه الأمور كلها تدبرها العالم بذكر النصوص الثابتة وسائر الصحابة

حصل له علوم ضرورية لا يمكن دفعها عن قلبه أنه كان من الأمور المشهورة عند المسلمين أن أبا
بكر مقدم على غيره وأنه كان عندهم أحق بخلافة النبوة وأن الأمر في ذلك بين ظاهر عندهم ليس
فيه اشتباه عليهم ولهذا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا أي الله والمؤمنون إلا أبا بكر
ومعلوم أن هذا العلم الذي عندهم بفضلهم وقدمه أعان استفادهم إلى صلى الله تعالى عليه وسلم
بأمر سمعوا وعانوها وحصل بها لهم العلم ما عولوا به أن الصديق أحق بالامعة بخلافة نبيه
وأفضلهم عندهم وأنه ليس قسم من شياهم حتى يحتاج في ذلك المناظرة ولم يقل أحسن
الصحابة أن عمر بن الخطاب أو عثمان أو عليا أو غيره أفضل من أبي بكر أو أحق بالخلافة
منه وكيف يقول ذلك وهم دائما روى من تقديم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يكر على غيره
وتفضيله وتخصيصه بالتعظيم ما قد ظهر لخاص والعام حتى أن أعداء النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين يقولون لا يكر من الاختصاص ما ليس لغيره كما
ذكره أبو سفيان بن حرب يوم أحد قال في القوم محمد في القوم محمد ثلثا ثم قال في القوم ابن
أبي قحافة في القوم ابن أبي قحافة في القوم ابن أبي قحافة في القوم ابن الخطاب في القوم ابن
الخطاب في القوم ابن الخطاب وكل ذلك يقول لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تنصبيوه
أخرجني في الصحيحين كسائي أن شاء الله تعالى بناء على أني أعلم طائفة من حقائق المنافقين ممن
يقول إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان رجلا عاقلا أقام الراسة بعقله وحده يقولون إن أبا
بكر كان سباطا على ذلك يعلم أسرارهم على ذلك بخلاف عمر وعثمان وعلى فقد ظهر لامة الخلافة
أبأ بكر رضي الله عنه كان أخص الناس محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا النبي وهذا صديقه
فإذا كان محمد أفضل النبيين فصديقه أفضل الصديقين بخلافه أبي بكر الصديق دلت النصوص
الصححة على مصتها ووجوهها ورضاه الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم بها وانعقدت بمباينة
السليخة واختيارهم إياه اختيارا استندوا فيه إلى ما علموا من تفضيل الله ورسوله وأنه أحقهم

(٧) عية تضم العين وتكسر وتشديد الباء الموحدة والياء التثنية والكبر والفخر كذا في
لسان العرب كتبه محمد

الاجتهاد بالحق وأحسن تفسيراً وكذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في محابه ولفاقه من بعده إلى يومنا
يحاول أحدكم القميلة البدر قاله أبو رزين العقيلي كرف يارسول الله (١٤٩) وهو واحد وقفت كثير فقال بلبل على ريق

الامام الله هذا القمير
الله كلكم برأيه
ولما ساءه أنضاعن أحسن الموت
ضربه المثل بأهله النيات وكما
السلف فروى عن ابن عباس أنه
لما أخبر بالرواية عارضه السلف
يقوله تعالى لا تدركه الأبصار فقد
له ألت ترى السماء فقال بلبل قال
أتراها كلها قال لا فبنه ان نقي
الادراك لا تقتضي نقي الرؤية وكذلك
الاشعة كالامام أحمد في رده على
الجمعة في الماين دلالة القرآن على
علوه واستوانه على عرشه وانه مع
ذلك عالم بكل شئ كما دل على ذلك قوله
تعالى هو الذي خلق السموات
والارض في ستة ايام ثم استوى على
العرش يعلم ما يلج في الارض وما
يخرج منها وما ينزل من السماء وما
يصبح فيها وهو حكيم أيضا كنتم
واحدة عالمون يصرفين ان المراد
بذكر المدة أنه عالم بهم كما فتح
الاية بالعلم وختمه بالعلم وانه بين
سجانه أنه مع علوه على العرش
يعلم ما خلق عاملون كما في حديث
الصابن بن عبد المطلب الذي رواه
أبو داود وغيره عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال فيه وانه فوق عرشه
وهو يعلم ما أنت عليه فين الامام
أحد امكان ذلك باعتبار العقلي
وضرب مثله والله المثل الاعلى
فقال لو أن رجلا في يد قوار رقبها
ما صافى لكان بصرو قد أحاط بما
فيها مع مائة له فلهذه المثل
الاعلى قد أحاط بصرو بحلقه وهو

بهذا الامر عند الله ورسوله فصارت ثابتة بالنص والاجماع جمعا لكن التصرد على رضا الله
ورسوله بها وأنها حق وإن الله أمر بها وقهرها وأول المؤمنين يختارونها وكان هذا البلغ من مجرد
العهد بها لانه حينئذ كان يكون ما بقي ثبوتها بمجرد العهد وأما اذا كان المسلمون قد اختاروه
من غير عهد ودلت النصوص على صوابهم فيما فعلوه ورضا الله ورسوله بذلك كان ذلك دليلا على
أن الصديق كان فيه من الفضائل التي بان بها عن غير ما علم المسلمون به أنه أحقهم بالخلافة فان
ذلك لا يحتاج إليه العهد خاص كآثار التي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد أن يكتب لابي بكر
فقال لعائشة ادعي لي باله وأخذت حتى أكتب لابي بكر كتابا فاني أخاف أن يفتني ممن ويقول
قائل أنا أولي وبأبي الله والمؤمنون الأبا بكر أخرجه في العصص وفي الضمير لقد همت أن
أرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهده أن يقول القائلون أو يفتني المتنون ويدفع الله وبأبي المؤمنين
فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يريد أن يكتب كتابا خوفا ثم علم أن الامر واضح ظاهر ليس مما
يقبل النزاع فيه والامم حديث عهد بشيئا وهم خيرامة أخرجه طلس وأفضل فروع هذه
الامة فلا يتنازعون في هذا الامر الواضح الجلي فان النزاع إنما يكون خلفه العلم ولو القصد
وكلا لامر من منف فان العلم بفضل أبي بكر جلي وسوء القصد لا يقع من جهود الامة الذين
هم أفضل القرون ولهذا قال بأبي الله والمؤمنون الأبا بكر قل ذلك لعله بان ظهور رفضه أبي
بكر الصديق واستخلافه لهذا الامر يعني عن العهد فلا يحتاج إليه قتره لعدم الحاجة وظهور
فضيلة الصديق واستحقاقه وهذا البلغ من العهد

(فصل) وأما قول الرافضي انهم يقولون الامام بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أبو بكر
عبادة عمر رضا أربعة فقال له ليس هذا قول أئمة السنة وان كان بعض أهل الكلام يقول ان
الامامة تتعقد ببيعة أربعة كما قال بعضهم تتعقد ببيعة اثنين وقال بعضهم تتعقد ببيعة واحد
فليس هذا أقوال أئمة السنة بل الامامة عندهم تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها ولا يصير
الرجل اماما حتى يوافق أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم مقصود الامامة فان المقصود
من الامامة انما يحصل بالقدرة والسلطان فلا ذوب ببيعة حصلت بها القدرة والسلطان صار
اماما ولهذا قال أئمة السنة من صار له قدرة وسلطان يفعل به ما مقصود الولاية فهو من أولى
الامر الذين أمر الله بطاعته ما أمر وأعطى الله فالامامة ملك وسلطان والملك لا يصير ملكا
بموافقة واحد ولا اثنين ولا أربعة الآن تكون موافقة هؤلاء تقتضي موافقة غيرهم بحيث يصير
ملك باذن وهكذا كل أمر يقتضي الموافقة عليه لا يحصل الا بمحصل من عهدهم التعاون عليه
ولهذا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه وصار معه شوكة صار اماما ولو كان جماعة في سفر فالسنة أن
يؤمر واحد منهم كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل لثلاثة يكونون في سفر الا أن يؤمر واحد
واحد منهم فاذا أمر به أهل القدرة منهم صار اميرا فتكون الرجل اميرا وقاضيا واليا وغير
ذلك من الامور التي يمتثل على القدرة والسلطان متى حصل ما يحصل به من القدرة والسلطان
حصلت والا فلا اذ المقصود بهما عمل أعمال لا تحصل الا بقدرة حتى حصلت القدرة التي بهما يمكن
تلك الاعمال كانت حاصله والا فلا وهذا مثل كون الرجل راعيا للشيء متى سلب اليه بحيث

مستوى عرشه وكذلك لو أن رجلا خذرا لكان مع خروجه عنها يعلم ما فيها والله الذي خلق العالم يعلم مع علوه عليه كما قال تعالى لا
يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وإذا كان التكليف مقام الاجابة لمن عارضه بالعقل وادعى أن العقل يعارض النصوص فانه قد يحتاج

الحل شبههم ببيان بطلانها فإذا أخذ الثاني يذكرنا لفظ المحلة مثل أن يقول لو كان فوق العرش لكان جسماً ولكن مر كابوه منزه عن ذلك ولو كان له قدرة كان (١٤٢) جسماً ولكن مر كابوه منزه عن ذلك ولو خلق واستوى وأتى لكان شئله

الحوادث وهو منزه عن ذلك ولو قامت به الصفات لخلطه الأعراض وهو منزه عن ذلك فحينما يستفصل السائل ويقول ما ذا تريد بهذه الالفاظ المحلة فإن أراد بها حقاً وبالمقابل الحق ورد الباطل مثل أن يقول أنا أرديني في الجسم في قيامه بنفسه وقيام الصفات به ونفي مباينته لخلقاته ونفي كونه مركباً فتقول هو قائم بنفسه وله صفات قائمة به وأنت إذا سميت هذا الجسم جبراً جبراً أن ادع الحق الذي يدل عليه صريح المقول وصريح المعقول لأجل تسميته أنت به هذا وأما قولك ليس مركباً فإن أردت به أنه سبحانه مركب مركب وكان متفرقاً فتركب وأنه يمكن تفرقه وانفصاله فالله تعالى منزه عن ذلك وإن أردت أنه موصوف بالصفات مبين للصفات فهذا المعنى حق ولا يجوز زعمه لأجل تسميته مركباً فهذا ونحوه مما يحاسب به وإذا قدر أن المعارض أودع في تسمية المعاني الصعبة التي فيها ألفاظه الاصطلاحية المحمدية مثل أن يدعى أن نبوت الصفات ومباينة الخلوقات يستحق أن يسمى في اللغة تجسماً وتركيباً ونحو ذلك قبله هـ أنه سمي بهذا الاسم فضله إما أن يكون بالشرع وأما أن يكون بالعقل أما الشرع فليس فيه ذكر هذه الأسماء في حق الله لا بنفي ولا إثبات ولم ينطق أحد من سلف الأمة واتهمها حتى الله تعالى بذلك لانها

يقدر أن يرعاها كان رعاياها والافلاعل الابتدرة عليه فمن لم يحصل له القدرة على العمل يمكن عاملاً والقدرة على سيلة الناس ما بطلت عليهم وأما بقهرهم لهم حتى صار قادر على سياستهم بطلت عليهم وأما بقهرهم فلهذا قال أحد في رسالة عبدوس بن مالك الطمار أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أن قال ومن ولي الخلافة فاجمع عليه الناس ورؤاؤه ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسمى أمير المؤمنين فدفع الصدقات إليهم بما رزأوا وقال في رواية أصح بن منصور وقد حصل عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مات وليس له في أمهات منته جاهلية مأمعاه فقال تدعى ما الإمام الإمام الذي يجمع عليه المسلمون كلهم يقول هذا الإمام فهذا معناه الكلام هنا في مقامين (أحدهما) في كون أبي بكر كان هو المسمى للامامة وإن مباينتهم بهما يحبه الله ورسوله فهذا ثابت بالنصوص والأجمل (والثاني) أنه متى صار إماماً فلا بد من مباينة أهل القدرة وكذلك أمر لعهد إليه أبو بكر أن صار إماماً ما لم يبعوه وأطاعوه ولو قدر أنهم لم ينفخوا عهداً في بكر ولم يبايعوه لم يصرا إماماً سواء كان ذلك جائزاً أو غير جائز فاطل والحرمة متعلق بالافعال وأما نفس الولاية والسلطان فهو عبارة عن القدرة الحاصلة ثم قد تحصل على وجه يحبه الله ورسوله كسلطان الخلفاء الراشدين وقد حصل على وجهه معصية كسلطان الظالمين ولو قدر أن عمر وطائفة معه يبايعوه وامتنع سائر الصحابة عن البيعة لم يصرا إماماً بذلك وإنما صار إماماً بما يبايعه جمهور الصحابة الذين هم أهل القدرة والشوكة ولهذا لم يضر تخلف سبعين عبداً لأن ذلك لا يقدح في مقصود الولاية فإن المقصود حصول القدرة والسلطان للذين هما يحصل مصالح الامامة وذلك قد حصل بموافقة الجمهور على ذلك فمن قال أنه يصرا إماماً بموافقة واحد أو اثنين أو أربعة وليسوا هم ذوي القدرة والشوكة فقد غلط كما أن من نكح أن تخلف الواحد أو الاثنين والعشرة يضره فغلط وأبو بكر يبايعه المهاجرون والأنصار الذين هم بطاعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والذين هم صار لاسلام قوة وعزة وبهم قهر المشركون وبهم فقت جزيرة العرب بقهرهم الذين يبايعوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هم الذين يبايعوا أبا بكر وأما كون عمر أو غيره سبي إلى البيعة في كلبيعة لا بد من سابق ولو قدر أن بعض الناس كان كل واحد لا يقدح في ذلك في مقصودها فإن نفس الاستحقاق لها ثابت بالادلة الشرعية الدالة على أنه أحقهم بها ومع قيام الادلة الشرعية لا يضر من خلفها ونفس حصولها وجودها ثابت بحصول القدرة والسلطان عطا وعقوى الشوكة فالذين الحق لا بد فيه من الكتاب الهادي والسيف الناصر كما قال تعالى لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأزنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأزنا الكتاب الحديد بأس شديد ونافع للناس ولهم العلم فمن ينصره ورسوله الغيب فالكتاب بين ما أمر الله به وما نهى عنه والسيف بنصر ذلك وقوده وأبو بكر ثبت بالكتاب والسنن أن الله أمره بما يبايعه والذين يبايعوه كانوا أهل السيف المطيعين لله في ذلك فمقتضى خلافة النبي في حق الكتاب والحديد وأما عمر فإن أبا بكر عهد إليه وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار إماماً ما حصلت له القدرة والسلطان بما يبايعهم

ولا إثباتاً بل قول القائل إن الله جسم وأليس يحسم أو جوهراً وليس بجوهراً ومجرباً وليس بمجرباً أو في جهة وأما أليس في جهة أو تقوم به الأعراض والحوادث أو تقوم به ونحو ذلك كل هذه الأقوال محدثين أهل الكلام المحدث لم يتكلم السلف

الأئمة فيها الما خلق النبي ولا مطلق الامتياز بل كانوا ينكرون على أهل الكلام الذين يتكلمون بمثل هذا النوع في حق الله تعالى فيها
 رأينا وان أردت أن تفني ذلك معلوم بالعقل وهو الذي ندعيه النفاة (١٤٣) ويدعون أن تفهم المعلوم بالعقل عارض نصوص

الكتاب والسنة قبله فالأمور
 العقلية المحضة لا عبرة فيها باللفاظ
 فالعقل إذا كان معلوماً أثباته
 بالعقل لم يحز فيه تعبير المعبر عنه
 بأى عبارة عبر بها وكذلك إذا
 كان معلوماً انتقاه بالعقل لم يحز
 أثباته بأى عبارة عبر بها المعبرون
 به بالعقل ثبوت المعنى الذى نفاه
 وسما بالفاظه الاصطلاحية وقد
 يقع في محاورته مطلق هذه اللفاظ
 لأجل اصطلاح ذلك الناقى ولقته وان
 كان المطلق لها الاستحسان مطلقاً
 غير هذا المقام كما إذا قال الراضى
 أنهم ناصبة تصبون العدا ولا ل
 محمد فقل له نحن نتولى الصصابة
 والقرابة فقال لا ولا الإيثار فمن لم
 يتباً من الصصابة لم يتول القرابة
 فكأن قد نسب لهم العداوة فقال
 له أن هذا بسى نصاباً قلت
 ان هذا محرم فلا دلالة لك على ذم
 النصب بهذا التفسير كالدلالة على
 ذم الرضى معنى موالاة أهل البيت
 إذا كان الرجل موالياً لأهل البيت
 كما يحب الله ورسوله ومنه قول
 القائل

ان كان رفضاً آل محمد

قلشهد الثقلان انى رافضى

وقوله

إذا كان نصاباً ولاد الصواب

فانى ككما زعوا ناصبي

وان كان رفضاً ولاد الجميع

فلأرح الرضى من جانبي

والاصل في هذا الساب أن اللفاظ

نوعان مذكور في كتاب الله وسنة

رسوله وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى

الذم وان أثبت شيئاً وجب إثباته وان نفى شيئاً وجب نفيه لان كلام الله حتى وكلام رسوله حتى وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى

وأما قوله ثم عثمان بن عفان بن حص عرعى ستة هو أحدهم فاختره بعضهم فيقال أيضاً عثمان لم
 يصراً ما باختيار بعضهم بل بجباية الناس له وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان لم يختص عن
 بيعته أحد قال الامام أحمد في رواية جسدان بن علي ما كان في القوم من بيعة عثمان كانت
 باجتماعهم فلما بايعه ذو الشوكه والقدره صاوا ما ما والاقدره من عبد الرحمن بن عوف لم يبايعه على
 ولا غيره من الصحابة أهل الشوكه لم يصراً ما ما ولكن عمر لم يبايعه لثبوتى في ستة عثمان وعلى
 وطلمة والزير وسعد وعبد الرحمن بن عوف ثم انه خرج طلحة والزير وسعد باختيارهم وبقي عثمان
 وعلى وعبد الرحمن بن عوف واتفق الثلاثة باختيارهم على ان عبد الرحمن بن عوف لا يتولى ويولى
 أحد الرجلين وأقام عبد الرحمن ثلاثاً خلفاً له لم يقتض فيها كبير يوم مشاور السابقين الا الذين
 والتابعين لهم باحسان و مشاور امراء الانصار وكذا جوامع مر ذلك العام فأشار عليه المسلمون
 بولاية عثمان وذكر أنهم كلهم قدموا عثمان بايعوه لاعتزوا به أعظمها ماها ولا عن رغبة أخافهم
 بها ولهذا قال غير واحد من السلف والأئمة كآبوب الحسنى وأحمد بن حنبل والدارقطنى
 وغيرهم من قدم على عثمان فقد أرى طليها من والانصار وهذا من الأدلة الدالة على
 ان عثمان أفضل لانهم قدموا باختيارهم واشتارهم

وأما قوله ثم على بجباية الخلق له فخصمه علياً بجباية الخلق له دون أى بكر وعمر وعثمان
 كلام ظاهر السلطان وذلك أنه من المعلوم لكل من عرف سيرة القوم أن اتفاق الخلق
 ومبايعتهم لا يكره وعثمان أعظم من اتفاقهم على بيعته على رضى الله عنه وعنهم واجبين
 وكل أحد يعلم أنهم اتفقوا على بيعته عثمان أعظم مما اتفقوا على بيعته على والذين بايعوا
 عثمان في أول الامر أفضل من الذين بايعوا علياً فاه بايعه على وعبد الرحمن بن عوف وطلمة
 والزير وعبد الله بن مسعود والعباس بن عبد المطلب وأبى بن كعب وأمثالهم مع سكتة
 وطمانينة وبعد مشاوره المسلمين ثلاثة أيام • وأما على رضى الله عنه فانه يوم عتب
 قتل عثمان رضى الله عنه والقلوب مضطربة متخلفة وأكابر الصصابة متفرقون وأحضر
 طلحة احضاراً حتى قال من قال أنهم جاؤا بمكرها وانه قال بايعت والى على فنى وكان لأهل
 الفتنة بالمدنية شوكة كلما اتفقوا عثمان وماج الناس لقتله وجبا عظمياً وكثيرين الصصابة لم
 يبايع علياً كعبد الله بن عمر وأمثاله وكان الناس معه ثلاثة أمانى حنف قالوا معه وصف
 قائلوه وصف لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه فكيف يجوز أن يقال في على بجباية الخلق له ولا يقال
 مثل ذلك في مبايعته الثلاثة ولم يختلف عليهم أحد بايعهم الناس كلهم لاسيما عثمان • وأما
 أبو بكر رضى الله عنه فاختص عن بيعته سعد لانهم كانوا قد عزموا لا مارة فبق في نفسه ما بقي
 في نفوس البشر ولكن هومع هذا رضى الله عنه لم يعارض ولم يدفع حقاً ولا عن على بأهل
 بل قد روى الامام أحمد بن حنبل رحمه الله في مسند الصدوق عن عثمان عن أبى معاوية عن
 داود بن عبد الله الاودى عن جسدان بن عبد الرحمن هو الجاهلى فذكر حديث السقفة وقسه
 أن الصدوق قال ولقد علمت بأسعد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال وأنت فأعد
 قرين ولا هذا الامر فبر الناس تبع لربهم وفاجرهم تبع لفاجرهم قال فقال له سعد صدقت

رسوله وكلام أهل الإجماع فهذا يجب اعتباره معناه وتعلق الحكمه فان كان المذكور بمسندنا حتى صاحب المدح وان كان ذمنا حتى
 الذم وان أثبت شيئاً وجب إثباته وان نفى شيئاً وجب نفيه لان كلام الله حتى وكلام رسوله حتى وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى وكلام أهل الإجماع حتى

تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد وقوله تعالى هو الرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام يحوي ذلك من أسماء الله وصفاته (١٤٤) وكذلك قوله تعالى ليس كمثله شيء وقوله تعالى لا تدركه الابصار ورقوله تعالى

وجوه وبشدا فمرة الذم بها طرفة
وأمثال ذلك مما ذكره الله تعالى
ورسوله صلى الله عليه وسلم فهذا كله
حق ومن دخل في اسم مذموم في
الشرع كان مذموما كاسم الكافر
والمنافق والمسد وتحوي ذلك ومن
دخل في اسم محمود في الشرع
كان محمودا كاسم المؤمن والتقي
والصديق وتحوي ذلك وأما الالفاظ
التي ليس لها أصل في الشرع فتلك
لا يجوز تعليل المدح والذم والاثبات
والنفي على معناها إلا أن يبين أنه
وافق الشرع والآلة الطالبي تعارض
بها التصوص هي من هذا الضرب
كلفظ الجسم والحيز والجهة والجوهر
والعرض فمن كانت معارضة عقل
هذه الالفاظ لم يجزئه أن يكفر
مخالفة ان لم يكن قوله محاسنين
الشرع انه كفر لان الكفر حكم
شرعي يتلقى عن صاحب الشريعة
والعقل قد يعلم صواب القول
وخطؤه وليس كل ما كان خطأ في النقل
يكون كفرا في الشرع كما أنه ليس
كل ما كان صوابا في العقل يجب
في الشرع معرفته ومن الجب
قول من يقول من أهل الكلام ان
أصول الدين التي يكفر بغيرها فهي
علم الكلام التي يعرف بغير العقل
وأما ما يعرف بغير العقل فهي
الشرعيات عندهم وهذه طريقة
المعتزلة والجمعية ومن سلك سبيلهم
كاتباع صاحب الارشاد وأمثالهم
فقال لهم هذا الكلام تضمن شيئين
أحدهما ان أصول الدين هي التي

نحن الوزراء وأنت الامراء فهذا امر سل حسن وله جود أخذ من بعض الصحابة الذين
شهدوا ذلك وفيه فائدة جليلة جدا وهي أن سعد بن عبادة زل عن مقامه الاول في دعوى
الامارة وأدفع الصديق بالامارة فرضي الله عنهم أجمعين ولهذا اضطرب الناس في خلافة علي
على أقوال فقلت طائفة أنه امام وان معاوية أماما وأنه يجوز نصب امامين في وقت اذا لم يمكن
الاجتماع على امام واحد وهذا يحكى عن الكرامية وغيرهم وقالت طائفة لم يكن في ذلك
الزمان امام عام بل كان زمان فتنة وهذا قول طائفة من أهل الحديث البصريين وغيرهم
ولهذا لما أظهر الامام أحد التبريع على في الخلافة وقال من لم يرجع بعلي في الخلافة فهو أمتل
من حاراه له أنكر ذلك طائفة من هؤلاء وقالوا قد أنكر خلافتهم من لا يقال هو أمتل من
حاراه له يريدون من تخلف عنهما من الصحابة واحتج أحد وغيره على خلافة علي بحديث
سفيانة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم يصير ملكا وهذا
الحديث قد رواه أهل السنن كأبي داود وغيره * وقالت طائفة نالت بل علي هو الامام وهو
مصيب في قتاله لمن قاتله وكذلك من قاتله من الصحابة كطلحة والزيبر كلهم مجتهدون مصيبون
* وهذا قول من يقول كل مجتهد مصيب كقول البصريين من المعتزلة أي المذهب بل وأي على
وأي هاشم ومن وافقهم من الأشعرية كالقاضي أبي بكر وأي حامد وهو المشهور عن أبي الحسن
الأشعري وهو لا يوافقهم معاوية مجتهدا مصيبا في قتاله كأن عليا مصيب وهذا قول
طائفة من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم كرواية أبيه الله بن حامد ذكر كلاهما صاحب أحمد في
المستقلين يوم الجمل وصفين ثلاثة أوجه أحدها كلاهما مصيب والثاني المصيب واحد لا يصبه
والثالث أن عليا هو المصيب ومن خالفه يخطئ والمخصوص عن أحمد وأمة السنة انه لا يثبت أحد
منهم وان عليا أولى بالحق من غيره أما تصويب القتال فليس هو قول أمة السنة بل هم يقولون
ان تركه كان أولى * وطائفة رابعة تجعل عليا هو الامام وكان مجتهدا مصيبا في القتال ومن
قائله كانوا مجتهدين يخطئون وهذا قول كثير من أهل الكلام والرأي من أصحاب أبي حنيفة
ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم * وطائفة خاصة تقول ان عليا مع كونه كان خليفة وهو أقرب
الى الحق من معاوية فكان ترك القتال أولى وينبغي الاسأله عن القتال لهؤلاء هؤلاء فان
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خیر من الساعي
ولذلك ثبت أن ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم عن الحسن ان أبي هذا سيد وسلم الله به بين فتنتين
عظيمتين من المؤمنين فأتى على الحسن بالاصلاح ولو كان القتال واجبا وفسد السلام مدح
تاركه قالوا وقتال الغلاة يأمر الله به استدأمر يأمر بمقتال كل باغ بل قال تعالى وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان نكث أحداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبنى حتى تقى
الى أمر الله فأمر اذا اقتتل المؤمنون بالاصلاح بينهم فان نكث أحداهما قوتل قالوا ولهذا
لم يحصل بالقتال مصلحة والامر الذي يأمر الله به لا بد ان تكون مصلحته راجحة على مقصدته
وفي سنن أبوداود حدثنا الحسن بن علي حدثنا يزيد بن أبي ناهشام عن محمد بن سيرين قال
قال حذيفة ما أحسن الناس ندرك الفتنة إلا ما أحاطها عليه الامجد بن سلمة فاني سمعت

تعرض بالعقل المحض دون الشرع والشافعي أن المخالف لها كافروا كل من المتقدمين وان كانت باطلة فالجوع رسول
بينهما متناقض وذلك أن ما لا يعرف الا بالعقل لا يعلم ان مخالفه كفر الكفر الشرعي فاعلم ليس في الشرع ان من خالف ما لا يعلم الا بالعقل

يكفر وانما الكفر يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعتها مع العلم بصدقها مثل كفر فرعون واليهود ونحوهم وفي الجمله فان كفر متعلق بما جاء به الرسول وهذا ظاهر على قول من (١٤٥) لا يوجب شيئا ولا يحصره الا بالشرع فانه لو

قد رد عدم الرد اليه لم يكن كفر محرم ولا ايمان واجب عندهم ومن اثبت ذلك للعقل فانه لا يتعارض انه يصدق بما في الرسول تعالى الكفر والايمان بما جاء به لا يجرهما لعدم العقل فكيف يجوز ان يكون الكفر بأمور لا تعلم الا بالعقل الآن يدل الشرع على ان تلك الامور التي لا تعلم الا بالعقل كفر فيكون حكم الشرع مقبولا لكن معلوم ان هذا لا يوجب في الشرع بل الموجود في الشرع تعليق الكفر بما يتعلق به الايمان وكلاهما متعلق بالكتاب والرسالة فلا ايمان مع تكذيب الرسول ومعاداته ولا كفر مع تصديقه وطاعته ومن يدر بهذا رأى اهل البدع من الثقات يعتدون على مثل هذا في دعوى بدعهم بآرائهم ليس فيها كذب ولا ستم ثم يكفرون من خافهم فيما ابتدعوه وهذا حال من كفر بالساس بما أثبتوه من الاسماء والصفات التي يسمها هوتر كياوتجسما وانما حلول الصفات والاعراض به ونحو ذلك من الاقوال التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة ثم كفروا من خالفهم فيها وانما راجع الذين تأولوا آيات من القرآن وكفروا من خالفهم فيها احسن حال من هؤلاء فان اولئك علقوا الكفر بالكذب والسنة لكن غلطوا في فهم النصوص وهؤلاء علقوا الكفر بكلام ما أزل الله به من سلطان ولهذا كان ذم السلف الجهمية من

رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تضره الفتنة قال ابو داود وحسنه ثعالب عن مزروق حدثنا شعبة عن الاصبغ بن سلم عن ابي برد عن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال اني لا عرف رجلا لا تضره الفتنة قال فخرجنا فاذا انقطاعا مضروب فدخلنا واذا به محمد بن مسلمة فسالناه عن ذلك فقال ما اريد ان يشتغل على شيء من امصاركم حتى تضل عما انحلت فهذا الحديث بين ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اخبر ان محمد بن مسلمة لا تضره الفتنة وهو ممن اعتزل في القتال فلم يقاتل لامع على ولا مع معاوية كما اعتزل سعد بن ابي وقاص واسامة ابن زيد وعبد الله بن عمر وابو بكر وعمران بن حصين وكثير السابقين الاولين وهذا يدل على انه ليس هنالك قتال واجب ولا مستحب اذ لو كان كذلك لم يكن ترك ذلك مما عذر به الرجل بل كان من فعل الواجب والمستحب افضل من تركه ودل ذلك على ان القتال قتال فتنة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستكون فتنة القاعد فيها خيرون القائم والقائم فيها خيرون المائتي والمائتي خيرون الساعي والساعي خيرون الموضع وامثال ذلك من الاحاديث القصيدة التي تبين ان ترك القتال كان خيرا من فعله من الجانبين وعلى هذا جمهور ائمة اهل الحديث والسنة وهو مذهب مالك والثوري واجد وغيرهم وهذه اقوال من يحسن القول على وطاعة والزيير معاوية ومن سوى هؤلاء من انوارج والروافض والمعتزلة فقالوا في الصواب لول آخر فطوارج تكفر علينا وعثمان ومن والاها والرافض تكفر بجمع العصاة كالثلاثة ومن والاها وتصفهم ويكفرون من قاتل عليها ويقولون هو امام معصوم وطائفة من المروانية نفسة وتقول انه ظالم وطائفة من المعتزلة تقول قد فسق امامه ولما قاتله لكن لا يعلم عنه وطائفة اخرى منهم تنفق معاوية وعمران دون طاعة والزيير وعائشة والمقصود ان الخلاف في خلافة على وحروبه كثير مشهور بين السلف والخلف فكيف تكون مبايعة الخلق له اعظم من مبايعة الثلاثة قبله رضي الله عنهم اجمعين فان قال اردت ان اهل السنة يقولون ان خلافتهم انقضت بمبايعة الخلق له لا بالنص فلا ريب ان اهل السنة وان كانوا يقولون ان النص على ابي عيسى ان خلفاء الراشدين لقوله خلافة النبوة ثلاثون سنة فهم يروون النصوص الكثيرة في صحة خلافة غيره وهذا امر معلوم عند اهل الحديث يروون في صحة خلافة الثلاثة نصوصا كثيرة بخلاف خلافة على فان نصوصها قليلة فان الثلاثة اجتمعت الامه عليهم فحصل بهم مقصود الامامة وقول بهم الكفار وقفت بهم الامصار وخلافة على لم يقبلت فيها كافر ولا فتح مصر وانما كان السيف بين اهل القبلة واما النص الذي نسبته الرافضة فهو كالنص الذي تدعيه الراشدية على العباس وكلاهما معلوم الفساد بالضرورة عند اهل العلم ولو لم يكن في اثبات خلافة على الا هذه لم تثبت له امامة قط كما ثبت للعباس امامة بظهوره

واما قوله ثم اختلفوا فقال بعضهم ان الامام بعد الحسن وبعضهم قال انه معاوية فيقال اهل السنة لا يتنازعوا في هذا بل هم يعاونون الحسن بايه اهل العراق مكان ابيه واهل الشام كانوا مع معاوية قبل ذلك وقوله ثم اساقوا الامامة في بني امية ثم في بني العباس فيقال اهل

(١٩ - منهاج أول) أعظم الذم حتى قال عبد الله بن المبارك بالحق كلام اليهود والنصارى ولا نستطيع ان نحكي كلام الجهمية بل الحق انه لو قدر ان بعض الناس غلط في معان دقيقة لا تعلم الا بقدر العقل وليس فيها بيان في النصوص

والاجماع يحجز لاحد ان يكفر مثل هذا ولا يفتقه بخلاف من نفي ما اثبتته النصوص الظاهرة المتواترة فهذا الحق بالتكفير ان كان الخطي في هذا الباب كافرا وليس المقصود هنا بيان (١٤٦) مسائل التكفير فان هذا مبسوط في موضع آخر ولكن المقصود ان

هذه المعارضين للنصوص النبوية اقوال فيها اشتباه واجمال فاذا وقع الاستفصال والاستفارتين الهدى من الضلال فان الالفة السجدة متعلقة بالانفاذ الدالة على المعاني واما دلالة مجرد العقل فلا اعتبار فيها بالانفاذ وكل قول لم يرد لفظه ولا معناه في الكتاب والسنة وكلام سلف الامة فانه لا يدخل في الالفة السجدة ولا تعلق السنة والبدعة بموافقة ومخالفته فضلا عن ان يعلق بذلك كفروايمان وانما السنة موافقة الالفة الشرعية والبدعة مخالفتها وقد يقال عالم يعصر انه موافق لها ومخالفاته بدعة اذ الاصل انه غير مشروع فقد نذر في البدعة وان كان ذلك المثل تبيينه فيما بعد انه مشروع وكذلك من قال في الدين قولاً بلا دليل شرعي فانه تنزع الى البدعة وان تبين له فيما بعد موافقته السنة والمقصود هنا ان الاقوال التي ليس لها اصل في الكتاب والسنة والاجماع كاقوال النفاذ التي تقولوا بالجهمة والمعتقة وغيرهم وقد يدخل فيها ما هو حق وباطل هم يصفون بها اهل الانبياء للصفات الثابتة بالنص فانهم يقولون كل من قال ان القرآن غير مخلوق وان الله يرى في الآخرة او انه فوق العالم فهو مجسم مشبه حشوي وهذه الثلاثة مما اتفق عليها سلف الامة وانهم اوحى اجماع اهل السنة عليهم اقرار واحد من الائمة والعلمين باقوال السلف

السنة لا يقولون ان الواحد من هؤلاء كان هو الذي يجب ان يولي دون من سواه ولا يقولون انه يجب طاعته في كل ما امر به بل اهل السنة يخبرون بالواقع ويأمرون بالواجب فيشهدون بما وقع ويأمرون بما امر الله ورسوله فيقولون هؤلاء هم الذين تولوا وكان لهم سلطان وقدرة يقدرون على مقاصد الولاية من اقامة الحدود وقسم الاموال وتولية الولاية وجهاد العدو واقامة الحج والاعباد والجمع وغير ذلك من مقاصد الولاية ويقولون ان الواحد من هؤلاء يوايهم وغيرهم لا يجوز ان يطاع في معصية الله تعالى بل يشارك فيها بفعله من طاعة الله فيغري معه الكفار ويصلي معه الجمعة والعدان ويحج معه ويعاون في اقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وامثال ذلك فيعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون على الاثم والعدوان ويقولون انه قد تولي غير هؤلاء العرب بنى امية ومن بنى على ومن المعلوم ان الناس لا يصلحون الا بولاية واهل تولي من هرون هؤلاء من الملوكة القليلة لكان ذلك خيرا من عدمهم كما قال ستون سنة مع امام جابر خرم ليلة واحدة بلا امام وبروى عن علي رضي الله عنه انه قال لا بد لناس من امارة كنت او فاجرة قيل له هذه البرة قد عرفنا هالفا مال الفاجرة قال يؤمن بها السبيل ويقام بها الحدود ويحاهد بها العدو ويقسم بها التي ذكره علي بن معدي في كتاب الطاعة والمعصية وكل من تولي كان خيرا من المعلوم المنتظر الذي يقول الرافضة انه الخلف الحق فان هذا يحصل بامامة من من المصلحة لا في الدنيا ولا في الدين اصلا ولا فائدة في امامته الا الاعتقادات الفاسدة والاماني الكاذبة والفتن بين الامة وانتظار من لا يجيء فتطوى الاعمار ولم يحصل من فائدة هذه الامامة شي والناس لا يكتفهم بقاء بام قليلة بلا ولاية امور بل كانت امورهم تصد كيف تعطل امورهم اذ لم يكن لهم امام الامن لا يعرف ولا يدرى ما يقول ولا يقدر على شيء من امور الامامة بل هو معدوم واما آباؤه فلم يكن لهم قدرة وسلطان الامامة بل كان لاهل العلم والدين منهم امامة امثالهم من جنس الحديث والفتاوى بخود ذلك لم يكن لهم سلطان الشوكة فكانوا عاجزين عن الامامة سواء كانوا اولى بالولاية او لم يكونوا اولى فكل حال ما مكنوا ولا تولوا ولا كان يحصل منهم المطلوب من الولاية لعدم القدرة والسلطان ولوا طاعهم المؤمنين لم يحصل له بطاعتهم المصالح التي تحصل بطاعة الائمة من جهاد الاعداء وابصال الحقوق الى مسقطها وبعضهم اقامة الحدود فان قال القائل ان الواحد من هؤلاء ومن غيرهم امام اى ذو سلطان وقدرة يحصل بهما مقاصد الامامة كان هذا مكابرة للس ولو كان ذلك كذلك لم يكن هنالك متولي راجعهم ولا يستبد بالامر دونهم وهذا لا يقول احد وان قال انهم ائمة بمعنى انهم هم الذين يجب ان يولوا وان الناس عصوا بترك توليهم فهذا بمنزلة ان يقال فلان كان يستحق ان يولي القضاء ولكن لم يول ظملا وعدوانا ومن المعلوم ان اهل السنة لا ينزعون في انه كان بعض اهل الشوكة بعد الخلفاء الاربعة يولون شخصا وغيره اولى بالولاية منه وقد كان عمر بن عبد العزيز يختار ان يولي القاسم بن محمد بعده لكنه لم يطبق ذلك لان اهل الشوكة لم يكونوا موافقين على ذلك وحيثما قاهل الشوكة الذين قدموا المرحوح وتركو رابع والذي يولي بقوته وقوة اتباعه ظملا ونسيا يكون انهم هذه الولاية على من ترك الواجب مع قدرته على فعله او اعان على الظلم واما من لم ينظم ولا اعان ظملا وانما اعان على البر والتقوى

مثل اجد بن حنبل وعلي بن المدين وامع بن ابراهيم وادود بن علي وعثمان بن سعيد الدارمي ومحمد بن اسحق بن فليس خزيمة وامثال هؤلاء ومثل عبد الله بن سعيد بن كلاب وابي العباس القلانسي وابي الحسن الاشعري وابي الحسن علي بن مهدي الطبري

ومثل أبي بكر الأسدي وأبي نعيم الأسباني وأبي عمر بن عبد البر وأبي عمر الطنكي ويحيى بن عمار السجستاني وأبي اسمعيل الأنصاري وأبي القاسم التميمي ومن لا يحصى عدده إلا أنه من أقوال أهل (١٤٧) الظن فأذا قال النفا من الجهمية والمعتزة وغيرهم لو كان الله يرى في الآخرة فكان في

فليس عليه من هذا شيء ومعلوم أن صالح المؤمنين لا يعاينون الولاية الأعلى البر والتقوى لا يعاينونهم على الأثم والعدوان فصور هذا بمنزلة الإمام الذي يجب تقديره في الشرع لكونه أقرأ وأعلم بالسنة وأقدم هجرة وسنا أذا قدم والشوكة من هودونه فالصالحون خلفه الذين لا يمكنهم الصلاة إلا خلفه أي ذنب لهم في ذلك ~~ومسك ذلك~~ الحماكم الجاهل أو الظالم والمفضول إذا طلب المظلم منه أن ينصفه ويحكمه بحقه فحسب في غرضه أو يقسمه ميراثه أو يزوجها بأم لا ولي لها غير السلطان ويجوز ذلك فأى شيء عليه من أنه أو أنهم ولا موهوم يستعين به الأعلى حق لا على باطل وقد قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ورواه الضاءى ومسلم ومعلوم أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الامكان « وأهل السنة يقولون بنى أن يولى الأصمح للولاية إذا أمكن أو ما جوبى عند أكثرهم وأما استعانة بعضهم وإن من عدل عن الأصمح مع قدرته لهواه فهو ظالم ومن كان عاجزاً عن تولية الأصمح مع محبة ذلك فهو معذور ويقولون من تولى فإنه يستعان به على طاعة الله بحسب الامكان ولا يعان الأعلى طاعة الله ولا يستعان به على معصية الله ولا يعان على معصية الله تعالى أفليس قول أهل السنة في الإمامة خيراً من قول من يأمر بطاعة معدوم أو عاجز لا يمكنه الاعانة المطلوب من الأئمة ولهذا كانت الرافضة لما عدلت عن مذهب أهل السنة في معاونة أئمة السليين والاستعانة بهم بخلافى معاونة الكفار والاستعانة بهم فهم يدعون إلى الإمام المأموم ولا يعرف لهم إمام موجود يأتمون به إلا الكفورا وظلوم فهم كالذي يحيل بعض العامة على أولياء الله رجال الغيب ولا رجال الغيب عنده الأهل الكذب والمكر الذين يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله وأولئهم أول الشياطين الذين يجعل بهم لبعض الناس أحوال شيطانية فلو قدر أن مات عنه الرافضة من النص هو حق موجود وأن الناس لم يولوا المنصوص عليه لكانوا قد تروا كومان يجب توليته ولو لا غير وحسنه فلا إمام الذى قام بحقه والامامة هو هذا المولى دون المنوع المهور نعم ذلك يستحق أن يولى لكن ما لى فالأثم على من ضيع حقه وعدل عنه لأعلى من لم يضيع حقه ولم يعتد وهم يقولون أن الإمام وجب نصبه لانه لطف ومصلحة للعباد فإذا كان الله ورسوله يعلم أن الناس لا يولون هذا المعنى إذا أمروا ولا يتبعه كان أمرهم ولا به من تولونه وينتفعون بولائه أولى من أمرهم بولائه من لا يولونه ولا يتفعون بولائه كجمل في إمامة الصلاوة القضاء وغير ذلك فكيف إذا كان ما يدعون من النص من أعظم الكتب والافتراء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبراً أنه بما سيكون وما يقع بعدهم من التفرق فلذا نص لامت على إمامة شخص فلم أنهم لا يولونه بل يعدلون عنه ويولون غيره يحصل لهم بولائه مقصود الولاية وأنه إذا أفضت التوبة إلى المنصوص حصل من سفلة الدماء الأمة ما يحصل بغير المنصوص ولم يحصل من مقاصد الولاية ما حصل بغير المنصوص كان الواجب العدول عن المنصوص مثال ذلك أن يولى الأمر إذا كان عنده شخصان ويعلم أنه أولى أحدهما بطبعه وفتح البلاد وأقام الجهاد وقهر الأعداء وأنه إذا لى الآخر لم يطع ولم يفتح شيا من البلاد بل يقع في الرعية الفتنة والفساد كان من المعلوم لكل عاقل أنه ينبغي أن يولى من يعلم أنه إذا لى حصل له تغيير والمنفعة لأمن إذا لى لم يطع

وجهة وما كان في جهة فهو جسم وذلك على الله محال أو ذواته لو كان الله تكلم بالقرآن بحيث يكون الكلام قائماً به لقامت به الصفات محالاً لا عراض والحوادث وما كان محالاً لا عراض والحوادث فهو جسم والله منزعه ذلك لأن الدليل على أنبأ الصانع أنما هو حدوث العالم وحدثت العالم فاعلم بحدوث الأجسام فلو كان جسم ليس بمحدث لطلت دلالة أنبأ الصانع فهذا الكلام ونحوه هو جملة النفا من الجهمية والمعتزة وغيرهم ومن وافقهم في بعض بدعهم وهذا ونحوه في العقليات التي يزعمون أنها عارضت نصوص الكتاب والسنة فقال لهؤلاء أنتم تفهموا ما تفهموه بكتاب ولا سنة ولا إجماع فإن هذه الأقايد ليس لها وجود في النصوص بل قولكم لو رأى كان في جهة وما كان في جهة فهو جسم وما كان جسماً فهو محدث وكلام تدعون أنكم علمت منه العقل وحسنه فطالبون بالدلالة العقلية على هذا النفي ونظروا فيها بنفس العقل ومن عارضكم من المثنية أهل الكلام من المرجئة وغيرهم كالكرامية والهشامية وقال لكم فيمكن هذا لازماً لروية ولكن هو جسم أو قال لكم أنا أقول أنه هو جسم ونظروا على ذلك بالعقول وأثبتته بالعقول كما تفهموا بالعقول ولكن

لكم أن تقولوا أنه أنت متباعد في إثبات الجسم فإنه يقول لكم وأنتم مبتدون في نفيه فإلعد في نفيه أن لم تكن أعظم بل النافي أحق بالبدعة من المثبت لأن المثبت ثابت ما أثبتته النصوص وذكره هذه المائدة للنصوص وتأييد الهارمواقفة لها ورذا

على من خالف موجبها فان قدر انه ابتدع في ذلك كانت بدعته أخف من بدعته من فني ذلك نفسا عارض به النصوص ودفع موجبها ومقتضاها فان ما خالف النصوص فهو (١٤٨) بدعة باتفاق المسلمين وما لم يعلم انه خالفه فقد لا يسمى بدعة قال الشافعي رضي

وحصل بينهما وبين الرعية الحرب والفتنة فكيف مع علم الله ورسوله بحال ولاية الثلاث وما حصل قهرا من مصالح الأمة في دنياها ودينها لا ينص عليها ونص على ولاية من لا يطاع بل يحارب ويقاتل حتى لا يجتهد قهر الاعداء ولا اصلاح الاولياء وهل يكون من نص على ولاية هذا دون ذلك الا جاهلان لم يعلم الحال او ظالما مفسدا ان علم ونص والله ورسوله يرى من الجهل والظلم وهم يضيئون الى الله ورسوله الهدى عافيه مصلحة العباد الى ما ليس فيه الا الفساد واذا قيل ان الفساد حصل من معصيتهم لمن تقصيره قيل أفليس ولاية من يطعونه فتحصل المصلحة الأولى من ولاية من يعصونه فلا تحصل المصلحة بل المفسدة ولو كان للرجل والودع مؤديان اذا أمه الى أحدهما تعلم وتأديب واذا أمه الى الآخر فزهر وب أفليس اسلامه الى ذلك أولى ولقد ر أن ذلك أفضل فأني منفعة في فضيله اذا لم يحصل للوحد من منفعة لشقوره عنه ولو خطب المرأة رجلان أحدهما أفضل من الآخر لكن المرأة تكرهه وان تزوجت به لم تطع بل تخافه وتؤذيه فلا تنفع به ولا تنفع هو بها والآخر تحبه ويحبها ويحصل به مقاصد النكاح أفليس تزويجها بهذا الفضول أولى باتفاق العقلاء ونص من نص على تزويجها بهذا أولى من النص على تزويجها بهذا فكيف يضاف الى الله ورسوله ما لا يرضاه الا ظالم واجاهل وهذا نحوه مما يعلم به بطلان النص بتقدير أن يكون على هو الا فضل الا حتى بالامارة لكن لا يحصل ولايته الا ما حصل وغيره ظالما يحصل به ما حصل من المصالح فكيف اذا لم يكن الامر كذلك لافي هذا ولا في هذا فقول أهل السنة غير صادق وقول حكم وقول الرافضة خبر كاذب وقول سفي فاهل السنة يقولون الامير والامام والخليفة ذو السلطان الموجود الذلعة القدرة على عمل مقصود الولاية كما كان امام الصلاة هو الذي يصلي بالناس وهم ياتعون به ليس امام الصلاة من يستحق أن يكون اماما وهو لا يصلي بأحد لكن هذا ينبغي أن يكون اماما والفرق بين الامام وبين من ينبغي أن يكون هو الامام لا حتى الاعلى الطعام ويقولون انه يعاون على البر والتقوى دون الاثم والعدوان ويطاع في طاعة الله دون معصيته ولا يخرج عليه بالسيف واحادث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما يدل على هذا كافي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمره شأ يكروهه فليصبر عليه فانه ليس أحد من الناس يخرج عن السلطان شيئا فئات عليه الامانة عاهلة فجعل المحدثون هو انطرو عن السلطان ومعارفة الجماعة وأمر بالصبر على ما يكره من الامير لم يخص بذلك سلطانا معين ولا اميرامعينا ولا جماعة معينة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من خرج من طاعة وقار الجماعة ثم مات مات ميتة جاهلية ومن قتل تحت راية (١) عية غضب لعصبة او يدعوا لعصبة او ينصر عصبه فقتل فقتله جاهلية ومن خرج على أمي يضرب رها وفاجرها ولا يتجاسى من مؤمنها ولا يفي الذي عهدته فليس مؤي ولست منه فدم الخروج عن الطاعة ومعارفة الجماعة وجعل ذلك ميتة جاهلية لان أهل الجاهلية لم يكن لهم رأس يجمعهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ادعاهما برأ فاقامة رأس حتى أمر بذلك في السفراء كانوا ثلاثة فأمر بالامارة في أقل عدد وأقصر اجتماع وفي صحيح مسلم عن حذيفة قال قلت يا رسول الله ان كان في جاهلية وشركاء

الله تعالى عنه البدعة بدعتان بدعة خالفت كتابا أو سنة أو أجماعا أو أتراع بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه بدعة ضلالة وبدعة لم يخالف شأ من ذلك فهذه قد تكون حسنة لقول عمر تمت البدعة هذه هذا الكلام ويحوى رواء اليه في باسنده الصحيح في المدخل ومن المعلوم أن قول نفاة الرؤية والصفات والعلو على العرش والقائلين بأن الله لم يتكلم بل خلق كلاما في غيره ونقيهم ذلك لان اثبات ذلك تحميم هو الى مخالفة الكتاب والسنة والاجماع السلي والانه أقرب من قول من أثبت ذلك وقال مع ذلك انما يقول انها توافق معنى الكتاب والسنة لاسما ونفاة متفقون على أن نفاها الر النصوص تحميم عندهم وليس عندهم بالنق نص فهم معتزفون بان قولهم هو البدعة وقول منازعهم أقرب الى السنة ومما يوضح هذا أن السلف والائمة ككلامهم في ذم الجهمية النفاة لصفات ونشوا المشبهة ايضا وذلك في كلامهم أقل بكثير من ذم الجهمية لان مرض التعطل أعظم من مرض التشبيه وأما ذكر التخصيم وذم الجهمية فهذا لا يعرف في كلام أحد من السلف والائمة كاللا يعرف في كلامهم أيضا القول بان الله جسم وأليس يحسم بل ذكروا في كلامهم الذي أنكره وعلى

الجهمية فني الجسم كاذكره أحد في كتاب الرذيلة الجهمية ولما ناطر ابن غوث والزيمه ابن غوث بأنه جسم امتنع أحد من موافقته على النفي والاثبات وقال هو أحد صمد بل يولد ويولد لم يكن له كفوا أحد والمقصود هنا أن نفاة الرؤية (١) قوله عينة في كتب اللغة انها الفتنة والقائل للعصية وتضم عنها وتكسر والميم والتعنية بعدها اشتد دان كتبه مصححه

من الجهمية والمعتزلة وغيرهم إذا قالوا اثباتها يستلزم أن يكون الله جسما وذلك متنفذ وادعوا أن العقل يدل على المقدس من احتيج حثيثا إلى بيان بطلان المتقدمين أو أحدهما فأما أن يطل نفس

الله بهذا الخبر فهل بعده هذا الخبر من شر قال نعم قلت فهل بعد ذلك الخبر من شر قال نعم وفيه دخن قلت وما دخنه قال قوم يستنون بغير سبقي ويمتدون بغير هدى تعرف منهم وتكره فقلت هل بعد ذلك الخبر من شر قال نعم دعا على أبواب جهنم من أجاوبهم اليها فقد هوى فيها فقلت يا رسول الله صفهم لنا قال نعم قوم من جلدتنا ولا يستنونا قلت يا رسول الله فأتى أن أذكر كنى ذلك قال تازم جماعة المسلمين وأمامهم قلت فإن لم يكن لهم جماعة وأمام قال فلعنك تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك وفي لفظ آخر قلت وهل وراء ذلك الخبر شر قال نعم قلت كيف قال يكون بعدى أئمة لا يمتدون بهدى ولا يستنون بسبقي وسبقهم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيم الانس قال قلت كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك قال تسع وتطيع للامير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع وهذا جامع مفسر في حديث آخر عن حذيفة قال عن الخبر الثاني صلى على دخن وجماعة على اقتداء فيها وقلوب لا تجمع إلى ما كانت عليه فكان الخبر الأول النبوة وخلافة النبوة التي لا فتنة فيها وكان الشر ما حصل من الفتنة يقتل عثمان وتفرق الناس حتى صار حالهم شيئا بحال الجاهلية يقتل بعضهم بعضا ولهذا قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم متوافرون فاجتمعوا كل دم وأمال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فهو هدر أتزلوهم منزلة الجاهلية فيمن اتهم جعلوا هذاه غير ضحون كأن ما يصيبه أهل الجاهلية بعضهم من بعض غير مضنون لأن الضعفاء إنما يكون مع العلم بالتحريم فأما مع الجهل بالتحريم كمال الكفار والمريدين والمتأولين من أهل القبلة الضعفاء منتهى ولهذا لم يضمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إمامة من المقتول الذي قتله متأولا مع قوله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله أقتله بعد أن قال لا اله الا الله ولهذا لا تقام الحدود الا على من علم التحريم والخبر الثاني اجتماع الناس إلى اصطلح الحسن ومعاوية ولكن كان مسلما على دخن وجماعة على اقتداء فكان في النفوس ما فيها أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما هو الواقع وحذيفة هذا في خلافة عمر وعثمان قبل الفتنة فانه لما بلغه قتل عثمان علم أن الفتنة قد جاءت فأت بعد ذلك باربعين يوما قبل الاقتتال وهو صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنه بعد ذلك يقوم أئمة لا يمتدون بهدى ولا يستنون بستمه ويقام رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جحيم الانس وأمر مع هذا السمع والطاعة لا يبر وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فبين أن الامام الذي يطاع هو من كان له سلطان سواء كان عادلا أو ظالما وكذلك في الصبي حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من خلع بدامن طاعة امام لم يأت الله تعالى يوم القيامة الا جعفا ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية لكنه لا يطاع أحد في معصية الله تعالى كقبي الصبي عن علي رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سرية واستعمل عليهم رجلا من الانصار وأمرهم أن يسمعوا له والطاعة لا يبر فأغضوه في شيء فقال اجعوا لي خطبا فجعلوا قائما فقالوا قد واثقوا ثم قال ألم أمركم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن تسمعوا لي وتطيعوا قالوا بلى قال فادخلوها فقتل بعضهم إلى بعض فقالوا انما فرنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من الناس فكانوا كذلك وسكن غضبه وطفت النار فلما رجعوا ذكروا ذلك فبني صلى الله تعالى عليه وسلم فقاموا فخرجوا منها

الاثبات والثاني بل يقولون ما نعنون بقولكم ان كل جسم مرئي فان فسر واذك بان كل مرئي يجب أن يكون قد تركب من مركب أو أن يكون كان متفرقا فاجتمع أو أنه يمكن تفرقه ومحوه وذلك نعوهم المقدمة الاولى وقالوا هذه السموات من ثمة مشهودة ونحن لانعلم

وهنا اقترنت طرق مشتتة الرؤية فطائفة تازعت في الاولى كالاشعري وأمثاله وهو الذي حكاه الاشعري عن أهل الحديث وأصحاب السنة وقالوا الان لم يأت مرئي يجب أن يكون جسما فقالت النحلة لان كل مرئي في جهة وما كان في جهة فهو جسم فاذ فترقت نفاة الجسم على قولين طائفة قالت لان لم يأت مرئي في جهة وطائفة قالت لان لم يأت مرئي في جهة فادعت نفاة الرؤية بأن العلم بالشر ويرى حاصل بالمقدمة وأن المنازع بينهما كبار وهذا هو البعث المشهور بين المعتزلة والاشعرية فلهذا أصار الحدائق من متأخري الاشعرية على نفي الرؤية وموافقة المعتزلة فاذا أطلقوها موافقة لاهل السنة فسر وهما ينسرها به المعتزلة وقالوا التزاع بيننا وبين المعتزلة لفظي وطائفة تازعت في المقدمة الثابتة وهي انتفاء الازم وهي كالهشامة والكرامة وغيرهم فأخضت المعتزلة وموافقة لها يشعرون على هؤلاء وهؤلاء ان كان في قولهم بدعة وخطأ في قول المعتزلة من البدعة والخطأ كثر محاف في قولهم ومن أراد أن يناظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا بد أن يلقا بذهبا ولا يخالف دليلا عقلا ولا شرعا فانه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على الخلق

انها كانت متفرقة مجتمعة واذا جاز ان يرى ما قبل التفرق فالأشبه أولى بالسكان و ثبت فأنه تعالى أحق بان تمكن رؤيته من السموات وكل قائم بنفسه فان المقضى (١٥٠) للرؤية لا يجوز ان يكون أمر اعني ما لا يكون الا وجودا وكلما كان

الوجودا بكل كانت الرؤية أحوذ
كما قد بسط في غير هذا الموضوع
وان قالوا امر اذنا بالجسم المرسب
أنه مركب من الجوهر المنفردة
أو من المادة والصورة فاعوهم في
هذا وقالوا دعوى كون السموات
مركبة من جواهر منفردة أو من
مادة وصورة دعوى متنوعة أو
باطلة وينتوا فساد قول من يدعى
هذا وقول من يثبت الجوهر الفرد
أو يثبت المادة والصورة وقالوا
ان الله خلق هذا الجسم المشهود
هكذا وان ركه مركبة من اجسام
أخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من
الجسم كما يخلق الانسان من الماء
المهيين وقد ركب العظام في
مواضعها من بدن ابن آدم وركب
الكواكب في السماء فهذا امر معروف
وأما ان يقال ان خلق اجزاء لطيفة
لا تقبل الانقسام ثم ركب منها
العالم فهذا لا يعلم بعقل ولا سمع بل
هو باطل لان كل جزء لابد أن يتميز
منه ما بين عن جانب والاجزاء
المتمايزة كاجزاء الماء تتصل
عند تصغيرها كما يتفصيل الماء الى
الهوامع ان التفصيل يتميز بعضه
عن بعض وهذه المسائل قد
بسطت في غير هذا الموضوع وبين أن
الدالة العقلية بينت حوزا للرؤية
وامكانها وليست الجدة على دليل
الاشعري ومن وافقه في الاستدلال
لان المصمم للرؤية مطلق الوجود
بل ذكرت أدلة عقلية دائرة بين النبي
والانبياء لاحياله لتلقا الرؤية

انما الطاعة في المعروف وفي لفظ للطاعة في معصية الله انما الطاعة في المعروف وكذلك في
الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة
فيما أحب وكره إلا أن يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وعن كعب بن جحرة قال
خرج النبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ونحن معه تسعة خسة وأربعة أحد الصلدين من
العرب والآخر من الجهم فقال سمعوا هل سمعتم أم سبكون أمر من دخل عليهم فصدقهم
بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني وليست عنه وليس رد على الحوض ومن لم يدخل عليهم ولم
يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم فهو مني وأنا لله وسيرد على الحوض رواية أحمد والشافعي
وهذا لفظه والترمذي وقال حديث صحيح غريب وفي الصحيحين عن عباد بن الصامت
قال دعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما يشاء فكان فيما أخذ عليه أن يايعن على السمع
والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأمرنا ونهينا وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن
تروا كفرا بواحدكم فسمي من الله ربهان وفي صحيح مسلم عن عرفة بن سريح قال سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول انه سيكون هنات وهنات فمن أراد أن يفرق أمر
هذه الأمة وهي جمع فاضربوه بالسيف كائن من كان وفي لفظ من أناكم وأمركم على رجل
واحد يريد أن يثني عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقبلوه وفي صحيح مسلم عن أم سلمة أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمراء تعرفون وتسكرون فمن عرف برى ومن أنكر سلم
ولكن من رضى وتابع قالوا أفلا نناهبهم قال لا ما صلا وفيه أيضا عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قال من ولي عليه وال فرأى بآتي شيئا من معصية الله فليذكر ما يأتي من معصية الله
ولا ينزع يدا من طاعة

﴿ قال المصنف الرافضي الفصل الثاني في أن مذهب الامامية واجب الاتباع ﴾

ومضمون ماد كره أن الناس اختلفوا بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فبب النظر في الحق
واعتماد الانصاف ومذهب الامامية واجب الاتباع لاربعة أوجه لانه أحقها وأصدقها
ولأنهم يأتوا بجمع الفرق في أصول العقائد ولا تنهم جازمون بالحق لانتقامهم ولأنهم أخذوا
دينهم عن الأئمة العصومين وهذا حكاية لفظه قال الرافضي انه لما سمعت البيهقي يقول ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف الناس بعده وتعددت آراؤهم فحسب تعدد أهوائهم
فبعضهم طلب الامر لنفسه بغير حق وياينه أكثر الناس طلبا للدين كما اختار عرو بن سعد ملك
الري أو ما يسمى لما خير بينه وبين قتل الحسين مع علمه بأن من قتل في النار واختار ذلك في شعره
حيث يقول

قواته ما أدري وأني لصادق * أفكر في أمر علي شطرين
أأرسل ملك الري والري مبتني * أم أصح ما أتوا بقتل حسين
وفي قتل النار التي ليس دونهما * بحجاب ملك الري قز عيني

وبعضهم اشتبه الامر عليه ورأى لطلب الدنيا ما باعها فقلده وباعه وقصر في نظره نفق عليه
الحق فاستحق المواخذة من الله تعالى باعطاء الحق لغير مستحقه بسبب اهمال النظر وبعضهم

فيها * والمقصود هنا بيان كلامه في جنس ما تعرض به نصوص الاثبات من كلام النفاذ الذي يسمونه
عقليات وان قالوا امر اذنا بان يكون معانياتنا بعد الرائي وما كان كذلك فهو جسم ونحو هذا الكلام قالوا لهم الصادق

المصدق قال انكم ترون ربكم كاترون الشمس والقمر وقال هل تضامون في رؤية الشمس والقمر ليس دونهما صواب قالوا لا قال فهل تضامون في رؤية القمر ليس دونهما صواب قالوا لا قال فانكم ترون ربكم كاترون الشمس والقمر وهذا شبه

(١٥١)

لرؤية بارؤية لا لارق بالمرى وفي لفظ في الصحيح انكم ترون ربكم عيانا فاذا اخبرنا ان امرائنا وقد اخبرنا ايضا انه قد استوى على العرش فبهذه النصوص يصدق بعضهم البعض والعقل ايضا يوافقها ويدل على انه سهل مبين مخلوقاته فوق سمواته وان وجوده موجود لامكان العالم ولا يحسن له محال في بديهته العقل فاذا كانت الرؤية مستانسة لهذه المعاني فهذا حق واذا سميت انت هذا قولنا بالحكمة وقولنا بالتصميم لم يكن هذا القول ناضيا لمعلم بالشرع والعقل اذ كان معنى هذا القول والحال هذه ليس منتفيا بالشرع والعقل ويقال لهم ما تقولون بان هذا اثبت لبعثة والجمعة مجمعة اتفقون بالبعثة امرها وجوديا واما راعديا فان اردتم امر اوجوديا وقد علم انه مأم موجود الاتصالي والمخلوق والله فوق سمواته بائن من مخلوقاته لم يكن والحالة هذه في جهة موجودة فقولكم ان المشرق لابد ان يكون في جهة موجودة قولنا باطل فان سطح العالم مرئي وليس هو في عالم آخر وان فسرتم الجهة بامر عدي كما تقولون ان الجسم في حيز والحيز تقدير مكان وتجعلون ما وراء العالم حيزا فقال لكم الجهة والمكانا كما امر اعلمسا فهو لا شيء وما كان في جهة علمية او حيز عدي فليس هو في شيء ولا فرق بين قول القائل هذا ليس في شيء وبين قوله هو في

قد لقصو رفقته وراى الجم الغفير متابعتهم ويؤمنون ان الكثرة تستلزم الصواب وغفل عن قوله تعالى وقيل ما هم وقيل من عبادى الشكور وبعضهم طلب الامر لنفسه بحق له وابعه الاثون الذين اعرضوا عن الدنيا وزينتها ولم يأخذهم في الله لومة لائم بل اخلصوا لله وانبعوا ما امروا به من طاعة من يستحق التقديم وحيث حصل للسجين هذه البلية وجب على كل أحد النظر في الحق واعتماد الانصاف وان يقر الحق مستغفرو ولا يظلم مستحقه فقد قال تعالى الا لعنة الله على الظالمين وانما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه هذا القطة

• فقال انه قد سجل السجين بعدتهم اربعة اصناف وهذا من اعظم الكذب فانه لم يكن في الصعابة المعروفين أحد من هذه الاصناف الاربعة فضلا عن ان لا يكون فهم أحد الا من هذه الاصناف اما طالب الامر بغير حق كما يكره في زعمه واما طالب الامر بحق كما يكره في زعمه وهذا كذب على علي رضي الله عنه وعلى أبي بكر رضي الله عنه فلا على طلب الامر لنفسه قتل عثمان ولا أبو بكر طلب الامر لنفسه فضلا عن ان يكون طلبه بغير حق وجعل القسمين الاخرين اما مقلدا لاجل الدنيا واما مقلدا لقصوره في النظر وذلك ان الانسان يحب عليه ان يعرف الحق وان يتبعه وهذا هو الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين غير المغضوب عليهم ولا الضالين وهذا هو الصراط الذي امرنا ان نأهه هذا يتناها في كل صلاة بل في كل ركعة وقد مضى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اليهود مغضوب عليهم والنصارى ضالون وذلك ان اليهود عرفوا الحق ولم يتبعوه استكبارا وسعدا وغاوا ولاتباع الهوى وهذا هو التي والنصارى ليس لهم علم بما يغفلون عن العادة والزهو والاخلاق بل فيهم الجهل والغلو والبدع والشرك جهلا منهم وهذا هو الضلال وان كان كل من الامتين فيه ضلال ونحى لكن التي اغلب على اليهود والضلال اغلب على النصارى ولهذا وصف الله اليهود بالكبر والحسد واتباع الهوى والتي واردة الغلو والفساد قال تعالى افسكاهم كرسى وول بالالهوى انفسكم استكبرتم ففرقا كذبتم وفرقا تقولون وقال تعالى ام يحسدون الناس على ما اناهم الله من فضله وقال تعالى ساء صرف عن آياتي الذين يتكبرون في الارض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سبيلا لا يقتضوه سبيلا وان يروا سبيلا التي يقتضوه سبيلا وقال تعالى وقضينا لى بنى اسرائيل في الكتاب لتفسدن في الارض مرتين ولتعلن علوا كبيرا ووصف النصارى بالشرك والضلال والغلو والبدع فقال اتخذوا ااجارهم ورجلهم اربابا من دون الله والمسيح من مريم واما امرؤا الاليسدوا الهوا وحدا لاله الا هو سبحانه عما يشركون وقال تعالى قل يا اهل الكتاب اتعلموا في دينكم غير الحق ولا يتبعوا اوهام قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل وقال تعالى ورجلانية ابتغوا ما كتبنا عليهم الا ابتغوا رضوان الله فارغوا عن حق رعايتها وهذا مبسوط في غير هذا الموضع وقد نزه الله تعالى نفسه عن الضلال والتي فقال تعالى والنجيم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وما ينطق عن الهوى فاضال الذي لا يعرف الحق والغاوى الذي يتبع هواه وقال تعالى واذا عبدنا اذ ابراهيم واسحق ويعقوب باولى الابدى والابصار فالابدى القوى في طاعة الله والابصار البصائر في الدين وقال تعالى والعصران

العدم او امر عدي فاذا كان الخلق تعالى ميانا للمخلوقات عال اعلم ما تم موجود الاتصالي والمخلوق لا يمكن معه غيره من الموجودات فضلا عن ان يكون هو سبحانه في شيء موجود يحصره او يحيط به فطريقه السلف والامعة انهم راعون المعاني الصعبة المعاصية

بالشرع والعقل وراعون أيضا الاضطرار الشرعية فيعتدون بها ما وجدوا الهاميلاد من تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسننة واعليه ومن تكلم بلفظ متبع (١٥٣) يحتمل حقا باطلا نسبوه الى البدعة أيضا وقالوا انه قابل بدعة بدعة ورؤ

الانسان في خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقواوا الحق وقواوا الباطل واذا كان الدبراط المستقيم لا يدفع من العلم بالحق والجهل به وكلاهما واجب لا يكون الانسان مغفلا لاجلها الا بذلك وهذه الامة خير الامم وخيرها القرن الاول كان القرن الاول اكل الناس في العلم النافع والعدل الصالح وهؤلاء المقترون وصفهم بنقض ذلك بأنهم لم يكونوا يعلمون الحق ويتبعونه بل كان أكثرهم عندهم يعلمون الحق ويخالفونه كما ترجمونه في الخلفاء الثلاثة وتوجهمو العصابة والامة وكثير منهم عندهم لا يعلم الحق بل اتبع الظالمين تقلدوا عدم نظرهم المفضي الى العلم والذي لم ينظر قد يكون تركه النظر لاجل الهوى وطلب الدنيا وقد يكون قصوره ونقص ادراكه وادعى أن منهم من طلب الامر لنفسه يعني علما وهذا مما علمنا بالاضطرار انه لم يكن فلزم من ذلك على قول هؤلاء ان تكون الامة كلها كانت ضالة بعد نبينا ليس فيها مهتد فتكون اليهود والنصارى بعد التسخ والتبدل خيرا منهم لانهم كانوا كما قال الله تعالى ومن قوم موسى امة يهدون بالحق وبه يعدلون وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن اليهود والنصارى افترقت على أكثر من سبعين فرقة فيها واحدة ناجية وهذه الامة على موجب ما ذكره لم يكن فيهم بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم امة تقوم بالحق ولا تعدل به واذا لم يكن ذلك في خبايا قروئهم فبما بعد ذلك اولي فلزم من ذلك أن يكون اليهود والنصارى بعد التسخ والتبدل خيرا من خيرا امة أخرجت الناس فهذا الازم لما يقوله هؤلاء المقترون فاذا كان هذا في حكاية ما جرى عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من اختلاف الامة فكيف صار ما ينقله ويستدل به ونحن نبين ما في هذه الحكاية من الاكاذيب من وجوه كثيرة فنقول ما ذكره هذا المقتري من قوله انه لما عمت البلية على كافة المسلمين بموت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واختلف الناس بعده وتعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم فبعضهم طلب الامر لنفسه وتابعه أكثر الناس طلبا لدنيا كما اختلج عروبن سعد ملك الرعا بأما يسير تلخير بينه وبين قتل الحسين مع علمه بان قتلته النار واختيار ذلك في شمره فقال في هذا الكلام من الكذب والباطل وذهم خيار الامة بغير حق ما لا يخفى من وجوه (أحدها) قوله تعددت آراؤهم بحسب تعدد أهوائهم فيكونون كلهم متبعين أهواهم ليس فيهم طالب حق ولا مريد لوجه الله تعالى والدار الآخرة بل من كان قوله عن اجتهاد واستدلال ووجوه لفظية يشمل عليها وغيره وهؤلاء الذين وصفهم بهذا هم الذين اتى الله تعالى عليهم هو ورسوله ورضي عنهم وعندهم الحسنى كما قال تعالى والسايقون الاؤلون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الانهار خالدين فيها أبدا ذلك الفوز العظيم وقال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعا سجدا يبتغون فضلا من الله ورضوانا سيماهم في وجوههم من أثر الصدود ذلك مثلهم في الترواة ومثلهم في الاعمال كزرع اخرج شطفا زره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظهم الكفار وعدا الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات انهم مغفرة وأجر عظمى وقال تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وواجهوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصرنا أولئك بعضهم أولياء بعض الى قوله وأولئك هم المؤمنون حقا لهم مغفرة ورزق كريم والذين آمنوا من بعدهم هاجروا وواجهوا معكم فأولئك

وقالوا ان لفظ الجبر لفظ مجهول فان الجبر اذا اطلق في الكلام فهم منه اجبار الشئ على خلاف مراده كما تقول الفقهاء ان الاب يجبر ابنته على النكاح أو لا يجبرها وان الشئ بالغ العاقل لا يجبرها أحد على النكاح بالاتفاق وفي البكر البالغ

نزاع مشهور ويقولون ان ولى الامر بجسر المدين على وفادته ونحو ذلك فهذه العبارات معناها الجبار الشخص على خلاف حراده وهو كلفه الاكراه اما ان يجعل على الفعل الذي يكرهه ويضيقه فيفعل خوفاً (١٥٣) من وعيده ولما ان يفعل به الشئ تغير فعل

منكم وقال تعالى لا استوى بينكم من اتقى من قبل الفتح وقاتل اولئك اعظم درجة من الذين اتفقوا من بعدهم فاتوا وكلا وعد الله الحسنى وقال تعالى للفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يشعرون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله واولئك هم الصالحون والذين يتبوا دارا والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم لا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شغ نفسه فاولئك هم المفلحون والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخوتنا الذين سبقونا بالايمان ولا تتحصل فينا سلبا خلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

وهذه الايات تتضمن التسامع على المهاجرين والانصار وعلى الذين جاؤا من بعدهم يستغفرون لهم ويسألون الله ان لا يجعل في قلوبهم غلاظهم وتضمن ان هؤلاء الانصاف هم المستحقون للثواب ولا يرب ان هؤلاء الرافضة خارجون من الانصاف الثلاثة فانهم لم يستغفروا بالسابقين وفي قلوبهم غلاظهم ففي الايات التسامع على الصحابة وعلى اهل السنة الذين يتولونهم واخراج الرافضة من ذلك وهذا يفضي مذهب الرافضة وقدرى ابن بطويع وغيره من حديث ابن عبد بن علقا حديثا عدله الله بن زيد عن الحلبي عن مصرف عن مصعب بن معدن عن سعد بن ابي وقاص قال التمس على ثلاث منازل فمضت منزلتان وبقيت واحدة فاحسن ما انت عليه كاتون ان تكونوا بهذه الميزة التي بقيت ثم قرأ الفقراء المهاجرين الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يشعرون فضلا من الله ورضوانا هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة قدمت ثم قرأوا الذين يتبوا دارا والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما اوتوا ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة ثم قال هؤلاء الانصار وهذه منزلة قدمت ثم قرأوا الذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخوتنا الذين سبقونا بالايمان ولا تتحصل في قلوبنا سلبا خلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

قدمت هاتان وبقيت هذه الميزة فاحسن ما انت عليه كاتون ان تكونوا بهذه الميزة التي بقيت ان تستغفروا لهم وروى ايضا ما سندا عن مالك بن انس انه قال من سب السلف فليس له في النبي نصيب لان الله تعالى يقول والذين جاؤا من بعدهم الا في ما معروف عن مالك وغيره مالك من اهل العلم كما يبيد القاسم بن سلام وكذلك ذكره ابو حكيم التهراني من اصحاب اجد وغيره من الفقهاء وروى ايضا عن الحسن بن عمار عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال امر الله بالاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يعلم انهم يقتلون وقال عروة قالت لي عائشة رضي الله عنها ما بان اخي امرأ بالاستغفار لاصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسبوه وفي الصحاح عن ابي سعد الخدرى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا اصحابي فلو ان احدكم اتفق مثل احد ذهابا لم يلج مدا احدهم ولا ينصفه وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تسبوا اصحابي فوالذي نفسي بيده لو ان احدكم اتفق مثل احد ذهابا لم يلج مدا احدهم ولا ينصفه وفي صحيح مسلم ايضا عن جابر بن عبد الله قال قيل لعائشة ان ناسا يتولون اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى ابكروا وعرف قلت وما يحيون من هذا انقطع عنهم العمل فاجاب الله ان لا يقطع عنهم الاجر وروى ابن بطويع بالاسناد الصحيح

من المعلوم اننا اذا سمعنا من المحدث به انما سمعنا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم لم نسمعه وانما سمعنا صوت المحدث عنه والكلام عنه بقلعه وصوته ونفس الصوت الذي (١٥٤) تكلم به النبي صلى الله عليه وسلم

عن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي حدثنا معاوية بن سعد ثنا جابر عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تسبوا اصحاب محمد فان الله تعالى قد أمرنا بالاستغفار لهم وهو يعلم انهم سيقتلون ومن طريق أحمد عن عبد الرحمن بن مهدي وطريق غير عن وكيع وأبو نعيم ثلاثتهم عن الثوري عن نسير بن ذعلوق سمعت عبد الله بن عمر يقول لا تسبوا اصحاب محمد فقام أحدهم ساعة يعني مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خيبر من عمل أحدكم أربعين سنة وفي رواية وكيع خيبر من عبادة أحدكم عمره وقال تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين اذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأصابهم صغار قريبا ومغاث كثيرة يأخذونها وكان الله عز وجل أكسبها وعدكم الله مغاث كثيرة تأخذونها فجعل لكم هذه وكفا بآذى الناس عنكم وتكون آية للمؤمنين ويهديكم صراط مستقيما وأخرى لم تقدموا عليها فادعوا الله بها وكان الله على كل شيء قديرا والذين يبايعونك تحت الشجرة بالهدية عند جيل التميم كانوا أكثر من ألف وأربعمائة يبايعونهم هذه المشركون عن العمرة ثم صالح المشركين على الهدية المعروف وذلك سنة من من المهرج في ذي القعدة ثم يرجع بهم إلى المدينة وغزاهم خير ففتح الله عليهم في أول سنة تسع وقسمها بينهم ومنع الأعراب المتخلفين عن الهدية من ذلك كما قال الله تعالى سيقول المتخلفون اذا انطلقتم إلى مغاثم لتأخذوها زورنا نعتكم بربودن أن يقولوا كلام الله قل ان تتبعونا كذلكم قال الله من قبل فيسقولون بل تحسدوننا بل كانوا لا يفقهون الا قليلا . وقد أخبر الله انه سبحانه وتعالى يرضى عنهم وأنه علم ما في قلوبهم وأنه أتاهم بقصاقر بيا وهو لا هم أعيان من تابع أبابكر وعمر وعثمان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يكن في المسلمين من يتقدم عليهم بل كان المسلمون كلهم يعرفون فضلهم عليهم لان الله تعالى بين فضلهم في القرآن بقوله لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا ووللا وعد الله الحسنى فضل المنفقين القاتلين قبل الفتح والمنع والمراد بالفتح هنا صلح المدينة ولهذا سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفتح هو فقال نعم وأهل العلي يقولون أن فيه أنزل الله تعالى انا فتحناك فتحا مبنا للغير فكأن الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويتم نعمته عليك ويهديك صراطا مستقيما ونصرك الله نصرا عزيزا فقال بعض المسلمين يا رسول الله هذا لك قال يا رسول الله فأنزل الله تعالى هو الذي أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيمانا مع إيمانهم . وهذه الآية تص في تفصيل المنفقين القاتلين قبل الفتح على المنفقين بعده ولهذا ذهب جمهور العلماء إلى أن السابقين في قوة تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار هم هؤلاء الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا وأهل بيعة الرضوان كلهم منهم وكانوا أكثر من ألف وأربعمائة وقد ذهب بعضهم إلى أن السابقين الأولين هم من صلى إلى القبلتين وهذه أضعف فان الصلاة إلى القبلة المنسوخة ليس بميزة فضيلة ولان النسخ ليس من فعلهم الذي يفضلون به ولان التفصيل بال صلاة إلى القبلتين لم يدل عليه دليل شرعي كأدل على التفصيل بالسبق إلى الانفاق والجهاد والبايعات تحت الشجرة ولكن فيه سبق الذين أدركوا ذلك على من لم يدركه كأن الذين أسلموا قبل أن تفرض الصلوات الخمس هم سابقون على من تأخر إسلامه عنهم والذين أسلموا

كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أحدث في غير ما وأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم بقلعه وحروفه بل كان ساكنا وأجرا عن التكلم بذلك فعلم غيره ما في نفسه فنظم هذه الالفاظ ليصبر عما في نفس النبي صلى الله عليه وسلم ونحو هذا الكلام فمن قال هذا كان مقفريا ومن قال ان هذا الصوت المسعور صوت النبي صلى الله عليه وسلم كان مقفريا فاذا كان هذا معقولا في كلام المتعلق فكلام الخلق أولى باثبات ما يستحقه من صفات الكمال وتنزيه الله أن تكون صفاته وأفعاله هي صفات العباد وأفعالهم ومثل صفات العباد وأفعالهم فالسلف والائمة كانوا يعلمون أن هذا القرآن المرسل المسموع من الفاترين كلام الله كما قال تعالى وان أحد من المشركين استجبر إلى فاجره حتى يسمع كلام الله ليس هو كلاما لغيره لالفاظه ولا معناه ولكن بلغ عن الله جبريل وبلغه محمد عن جبريل ولهذا أضافه الله إلى كل من الرسولين لأنه بلغه وأداه لالانه أحدث لالفاظه ولا معناه انلو كان أحدهما هو الذي أحدث ذلك لم يصح اضافته الاحداث إلى الآخر فقال تعالى انه يقول رسول كريم وما هو بقول شاعر قليل ما من مؤمنون ولا يقول كاهن قليل ما نذكرهم رسول كريم فني قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين فهذا جبريل عليه السلام وقد وعد تعالى من قال ان هذا الاقول بالشرف

قبل

قوله من رب العالمين فهذا محمد صلى الله عليه وسلم وقال تعالى انه يقول

رسول كريم فني قوة عند ذي العرش مكين مطاع ثم أمين فهذا جبريل عليه السلام وقد وعد تعالى من قال ان هذا الاقول بالشرف

قال ان هذا القرآن قول البشر فقد كفر وقال يقول الوحيد الذي اوعده الله سقر ومن قال ان شيئا منه قول البشر فقد قال بعض قوله ومن قال انه ليس بقول رسول كريم وانما هو قول شاعر او مجنون (١٥٥) او معترا وقال هو قول سلطان تزل به عليه وتحوونك

فهذا ايضا كفر ملعون وقد علم المسلمون الفرق بين ان يسمع كلام المذموم عنه او من المبلغ عنه وان موسى سمع كلام الله مسمى الله بلا واسعة وان نحن انما نسمع كلام الله من المبلغ عنه وان كان الفرق تابعا بين من سمع كلام النبي صلى الله عليه وسلم منه ومن سمع منه صاحب المبلغ عنه فالفرق هنا اولى لان افعال المخلوق وصفاته اشبه بافعال الخلق وصفاته افعاله وصفاته بافعال الله وصفاته ولما كانت الجهة يقولون ان الله لم يتكلم في الحقيقة بل خلق كلاما في غيره ومن اطلق منهم ان الله تكلم حقيقة فهذا امر اذ لا نزاع بينهم لفظي كان من المعلوم ان القائل اذا قال هذا القرآن مخلوق كان مفهوم كلامه ان الله لم يتكلم بهذا القرآن وانه هو ليس كلامه بل خلقه في غيره واذا قيل مراده بانني اردت ان حركات العبد وصوته والمداد مخلوق كان هذا المعنى وان كان مصحبا ليس هو مفهوم

مطلب في ان تصدق على كرم الله وجهه بخلق الله لاصل له

كلامه ولا معنى قوله فان المسلمين اذا قالوا هذا القرآن كلام الله لم يريدوا بذلك ان اصوات القائلين وحركاتهم فاقته بذات الله كما أنهم اذا قالوا هذا الحديث حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يريدوا بذلك ان حركات المحدث وصوته فاقته بذات رسول الله صلى الله عليه وسلم بل وكذلك اذا قالوا

قبل ان تجعل صلاة الحضرة بعد ركعاتهم سابقون على من تأخر اسلامه عنهم والذين اسلموا قبل ان يثوب في الجاهل اذ قبل ان يفرض هم سابقون على من اسلم بعدهم والذين اسلموا قبل ان يفرض الجاهل هم سابقون على من تأخر عنهم والذين اسلموا قبل تحريم الحرام هم سابقون على من اسلم بعدهم والذين اسلموا قبل تحريم الربا كذلك فشرائع الاسلام من الايجاب والتعظيم كانت تنزل شيئا فشيئا وكل من اسلم قبل ان تشرع شرعية فهو سابق على من تأخر عنه وله بذلك فضيلة فضيلة من اسلم قبل نسخ القبلة على من اسلم بعده هي من هذا الباب وليس مثل هذا ما يتبع به السابقون الاولون عن التابعين اذ ليس بعض هذه الشرائع اوفى من يجعله خيرا من بعض ولان القرآن والسنة قد لا يقدرا على تقديم اهل الحديث فوجب ان تفسر هذه الالة بما يوافق سائر النصوص وقد علم بالاضطرار انه كان في هؤلاء السابقين الاولين ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطه والبراء بن عازب والذين صلى الله تعالى عليه وسلم يدمع عثمان لانه قد كان عائشا قد ارسله الى اهل مكة ليلفهم رسالته وسببه بايع التي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس لما بلغوا منهم قتله وقد ثبت في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه انه قال لا يدخل النار احد بايع تحت الشجرة وقال تعالى لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والانسار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يفرغ قلبهم بقى منهم ثم تاب عليهم انه بهم ذوق رحيم جمع بينهم وبين الرسول في التوبة وقال تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بايمانهم وانفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصرنا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا الى قوله والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فاولئك منكم فثبتت الموالاة بينهم للؤمنين بآيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى الى قوة انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة يؤتوا الزكاة وهم راكعون ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض فثبتت الموالاة بينهم وامر عوا انهم والرافضة تبين منهم ولا تتولاهم واصل الموالاة المحبة واصل المعاداة الغضب وهم يغيضونهم ولا يحبونهم (١) وقد وضع بعض الكذابين حديثا مفتريا انه هذه الالة تنزلت في علي لما تصدق بخلق الله في الصلاة وهذا كذب بل جاع اهل العلم بالنقل وكذب بين من وجوه كثيرة منها ان قوله الذين صيغوا جمع وعلى واحد ومنها ان الواو ليست واو الحال اذ لو كان كذلك لكان لا يسوغ ان يتولى الامن اعطى الزكاة حاله ~~مستحور~~ فلا يتولى سائر الصحابة والقراة ومنها ان المدح انما يكون بعمل واجب ومستحب وابتداء الزكاة في نفس الصلاة ليس واجبا ولا مستحبا باتفاق علماء الملة فان الصلاة شغلا ومنها انه لو كان ابتداء في الصلاة حسنا لم يكن فرق بين حال الركوع وغير حال الركوع بل ابتداء في القيام والقعود يمكن ومنها ان عليم يكن عليه زكاة على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومنها ان ابتداء في الخاتم في الزكاة قديم ابتداء الخاتم فان اكثر الفقهاء يقولون لا يجزئ اخراج الخاتم في الزكاة ومنها ان هذا الحديث

في انشاء التشديد * اكل شيء ما خلا الله باطل * هذا شعر ليس هو كلام لبيد لم يريدوا بذلك ان صوت التشديد هو صوت لبيد بل ارادوا ان هذا القول المؤلف لفظه ومعناه هو لبيد وهذا منتهى في قال ان هذا القرآن مخلوق او ان القرآن المنزل مخلوق او نحو هذه العبارات كان

مختلفة من قال ان هذا الكلام ليس هو كلام الله وعنه فمن قال عن الحديث المسموع من المحدث ان هذا ليس كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وان النبي صلى الله عليه وسلم لم يتكلم (١٥٦) بهذا الحديث وبخلافه من قال ان هذا الشعر ليس هو شعر لبيد ولم يتكلم به

فيه أنه أعطاها لائل والمحدث في الزكاة أن يصرحها ابتداء ويصرحها على القول لا ينتظر أن يسأله سائل ومنها أن الكلام في سياق النبي عن موالاة الكفار والأمر بموالاة المؤمنين كأيدي عليه سياق الكلام وسيجيء ان شاء الله تعالى غام الكلام على هذه الآية فان الرفض لا يكادون يمتحنون بحجة الا كانت حجة عليهم لاهم كاحتجاجهم بهذه الآية على الولاية التي هي الامارة وانما هي في الولاية التي هي ضد العداوة والرفضة مخالفتها لها والامعية والتسوية ونحوهم والون الكفار من اليهود والنصارى والمشركن والمنافقين وبما دون المؤمنين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان الى يوم الدين وهذا أمر مشهور بعادون خيار عباد الله المؤمنين ويوالون اليهود والنصارى والمشركن من الترك وغيرهم وقال تعالى يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين أي الله كافيل ومن اتبعك من المؤمنين والصباة أفضل من اتبعك من المؤمنين وأولهم وقال تعالى اذا جاء نصر الله والفتح ورايت الناس يدخلون في دين الله أفواجا فسبح بحمد ربك واستغفره انه كان توابا والذين يأثم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدخلون في دين الله أفواجا هم الذين كانوا على عصره وقال تعالى هو الذي أبدل بنصره وبالمؤمنين والف بين قلوبهم وانما أبدى في حياته بالصباة وقال تعالى هو الذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون لهم ما يشاؤون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين ليكفر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزى بهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون وهذا الصنف الذي يقول الصدوق وصدق به خلاف الصنف الذي يفتري الكذب أو يكذب بالحق لمجاهد كما سنبسط القول فيما ان شاء الله تعالى والصباة كالذين شهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن القرآن حق هم أفضل من جاء بالصدق وصدق به بعد الانبياء وليس في الطوائف المنتسبة الى القبلة اعظم اقرارا بالكذب على الله وتوكيذا بالحق من المنتسبين الى التشيع ولهذا اوجبوا العقاب طائفة كترعوا بجدفهم ومنهم من ادعى الهية البشر وادعى النبوة في غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وادعى العصمة في الاثمة ونحو ذلك مما هو اعظم مما وجد في سائر الطوائف وافترق اهل العلم على ان الكذابين ليس في طائفة من المنتسبين الى القبلة أكثر منهم فهم وقال تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى قال طائفة من السلف هم اصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ريب انهم أفضل المصطفين من هذه الامة التي قال الله فيها ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير جئات عدد يدخلونها يحلون فيها من أساور من ذهب ولؤلؤا ولباسهم فيهاحرير وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن ان ربنا لغفور شكور الذي أحلنا دارالمقامات من فضله لا يمنحها ناصب ولا يمنحها غيوب فامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الذين أورثوا الكتاب بعد لا تمنع قلوبهم اليهود والنصارى وقد أخبر الله تعالى انهم الذين اصطفى وتوارع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فاعلم خيرا القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يابونهم ثم الذين يابونهم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابهم المصطفون من المصطفين من عباد الله وقال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشد على الكفار رحمانيهم الى آخرا سورة وقال تعالى وعد الله الذين

ليدوم معلوم ان هذا كله ما حل ثم ان هؤلاء النصارى يقولون هذا القرآن المنزل المسموع هو تلاوة القرآن وقرآنه وتلاوة القرآن محالقة وقرآنه القرآن محالقة ويقولون تلاوتنا القرآن محالقة وقرآنا له محالقة ويدخلون في ذلك نفس الكلام المسموع ويقولون لفظنا بالقرآن مخلوق ويدخلون في ذلك القرآن الملفوظ المتلاوة المسموع فانكر الامام أحمد وغيره من أئمة السنة هذا وقالوا اللفظة جهمية وقالوا افترقت الجهمية ثلاث فرق فرقة قالت القرآن مخلوق وفرقة قالت نطق فلا تقول مخلوق ولا غير مخلوق وفرقة قالت تلاوة القرآن واللفظ بالقرآن مخلوق فلما انتشر ذلك عن أهل السنة غلظت طائفة فقالت لفظنا بالقرآن غير مخلوق وتلاوتنا له غير مخلوق فبدع الامام أحمد هؤلاء أمرهم جرهمس ولهذا ذكر الاشعري في مقالته هذا عن أهل السنة واصحاب الحديث فقال والقول باللفظ والوقف عندهم بدعة من قال اللفظ بالقرآن مخلوق فهو مبتدع عندهم ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع وكذلك كرمحمد بن جرير الطبري في صريح السنة أنه مع غير واحد من اصحابه يذكر عن الامام أحمد أنه قال من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي ومن قال أنه غير مخلوق فهو مبتدع وضمنا أبو محمد بن قيس في ذلك كتابا وقد ذكر أبو بكر الخلال هذا في

كتاب السنة وبسط القول في ذلك وذكر ما صنعه أبو بكر المروزي في ذلك وذكر قصة أبي طالب المشهورة عن أحمد التي نقلها عنه كبار اصحابه كعب الله وصالح ابنه والمروزي وأبي محمد ذوران ومحمد بن اسحق الصنعائي وغير هؤلاء وكان أهل

آمنوا

ما فعل فلان لمعلم مثل ما يعمل فلان أو جازق العيصين
فقد جعل فعل هذا الذي تلاوه آراء الليل والنهار حلا كما قال لمعلم فيه مثل
اليه يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح برفعه وقوله تعالى وما تكون في شأن
ما يعمل فلان والثاني كما في قوله تعالى (١٥٨)

يريد به القرآن فهو وجهي استعارة إذا أراد به فعله وصوته وذكر الالكا في بعض من كان، قول ذلك رأى المؤمنين

هكذا اذا قلت لقلبي بالقرآن مخلوق وقع الخلق على القرآن ومن قال لقلبي بالقرآن غير مخلوق أو تلاوني دخل في ذلك المصدا الذي هو عمله وأفعال العباد مخلوقة ولو قال أردت به أن القرآن المتوغير بمخلوق لا نفس (١٥٩) حركات قبل انقل هذا بدعة وفيه اجمال وإيهام

وان كان مقصودا حصصا لهذا منع آفة السنة الكبارا خلقت هذا وهذا وكان هذا وما بين الفريقين وكان أجد وغيرهم من الأتمة يقولون القرآن حث تصرف كلام الله غير مخلوق فيصنعون القرآن نفسه حث تصرف غير مخلوق من غير أن يقرن بذلك ما يشعرون أن أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة وصارت كل طائفة من الطوائف المشتقة في مسألة التلاوة تحكي قوله أعز أجد وهم كاذر البضارى في كتاب خلق الأفعال وقال أن كل واحدة من هاتين الطائفتين تذكر قولها عن أحد وهما لا يفتنون قوله بدعة معناه ثم صار ذلك التصرف موروثا في أتباع الطائفتين فصارت طائفة تقول أن اللفظ بالقرآن غير مخلوق موافقة لآي حاتم الرازي ومحمد بن داود المصنف وأمثالهما كآي عبد الله بن منده وأهل بيته وآي عبد الله بن حامد وآي نصر السجزي وآي أحمد بن أبي النضر وآي (مطلب أن التقية من أصول دين الرافضة)

يعقوب الفراء الهروي وغيرهم وقوم يقولون تنقض هذا القول من غير دخول في مذهب ابن كلاب مع اتفاق الطائفتين على أن القرآن كله كلام الله لم يحدث غيره شيئا منه ولا خلق منه شيئا في غيره ولا حروفه ولا معانيه مثل حسن الكر ابدى وداد بن علي الاصماني وأمثالهما وحدث مع هذا من يقول يقول ابن كلاب إن كلام الله معنى واحد

المؤمنين وسوف يؤت الله المؤمنين أجرا عظيما وقال تعالى ويحلفون بالله أنهم لنكم وما هم منكم ولكنهم قوم يفسقون وقال تعالى ألم تر إلى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منكم ولا يدرى الله ما كانوا يعملون فآخبر أن المنافقين ليسوا من المؤمنين ولا من أهل الكتاب وهو لا يدرى جردون في طائفة من المتأخرين بالاسلام أكثر منهم في الرافضة ومن افطوى اليهم وقد قال تعالى يوم لا يحزى الله النبي والذين آمنوا معه نورهم يسعى بين أيديهم وبأيمانهم يقولون ربنا أقم لنا سورنا واغفر لنا الذنوب على كل شيء قدس وقال تعالى يوم يقول المنافقون والمنافقات الذين آمنوا وناقضت من فوركم قبل أن يرجعوا وراكم قال تعالى يوم يقول فذل هذا على أن المنافقين لم يكونوا داخلين في الذين آمنوا معه والذين كانوا منافقين منهم من تابع عن نفاقه وانتمى عنده وهم الغالب بدل قوله تعالى لم ينته المنافقون والذين في قلوبهم مرض والمرحفون في المدينة لنغفرنك شيء لهم لا ينجوا ونذقنا الألفلا ملعونين أبغضنا قلوبنا أخذوا وقتلوا وقتلنا فلما يضره الله بهم ولم يقتلهم فتقبل كل ما كانوا يحاورونه بالذنب دل ذلك على أنهم انتهوا والذين كانوا معه بالبدنية كلهم باليعوم تحت الشجرة إلا الجدين قيس فاه اختبا خلف جبل آخر وكذا جافى الحديث كلهم بدخل الجنة إلا صاحب الجبل الآخر وبالجملة فلا ريب أن المنافقين كانوا مقصورين بنفقهم من أدلاء لاسماني آخر أيام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي غزوة تبوك لأن الله تعالى قال يقولون لئلا رجعتا إلى المدينة ليضربن الأعراب من الأذى ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون فآخبر أن العزة للمؤمنين لا للمنافقين فعلم أن العزة والقدرة كانت في المؤمنين وأن المنافقين كانوا أذلاء بينهم فبمعنى أن تكون الصعابة الذين كانوا أعز المسلمين من المنافقين بل ذلك يقتضي أن من كان أعز كان أعظم إيمانا ومن المعلوم أن السابقين الأولين من المهاجرين والانصار الخلفاء الراشدين وغيرهم كانوا أعز الناس وهذا كله ما بين أن المنافقين كانوا داخلين في المؤمنين فلا يجوز أن يكون الأعراب من الصعابة منهم ولكن هذا الوصف مطابق للتصنيف به من الرافضة وغيرهم والنفاق والزندقة في الرافضة أكثر منه في سائر الطوائف بل لا بد لكل منهم من شعبة نفاق فإن أساس النفاق الذي بني عليه الكذب وأن يقول الرجل ليس له ما ليس في قلبه كما أخبر الله تعالى عن المنافقين أنهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم والرافضة تجعل هذا من أصول دينها وتسببه التقية وتحكي هذا عن آفة أهل البيت الذين برأهم الله عن ذلك حتى يحكوا ذلك عن جعفر الصادق أنه قال التقية ديني ودين آتاني وقد تراءى الله المؤمنين من أهل البيت وغيرهم من ذلك بل كانوا من أعظم الناس صدقا ونصيحا لايمان وكان دينهم التقوى لا التقية وقول الله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتوأمهم بقعة اتعابوا ولا امر بالانقياد من الكفار لا الامر بالنفاق والكذب والله تعالى قد أحل ما أكره على كلمة الكفران بشكهم بها إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان لكن لم يكره أحد من أهل البيت على شيء من ذلك حتى أن أبابكر رضي الله عنه لم يكره أحد الانهم ولا من غيرهم على متابعتهم فضلا أن يكرههم على مدحه والتنازع بل كان على وغيرهم من أهل البيت يظهر ذلك كرفضائل الصحابة والتناء عليهم والترحم عليهم والثناء لهم ولم يكن أحد يكرههم على شيء منه باتفاق الناس وقد كان في

قائم نفس التمسك هو الامر بكل ما أمر به والنهي عن كل ما نهى عنه والآخر بكل ما أخبر به وإنه أن عيرته بالعربية كان هو القرآن وإن عيرته بالعربية كان هو التوراة وجمهور الناس من أهل السنة والمعتزلة وغيرهم أنكروا ذلك وقالوا إن فساد هذا معلوم بصريح العقل

فإن التوراة إذا عرفت لم تكن هي القرآن ولا معنى قل هو الله أحد هو معنى ثبت وكانوا يفهم على إطلاق القول بأن التلاوة غير المتلو
 وانها مخلوقة من لا يوافقهم على هذا المعنى بل (١٦٠) قصده أن التلاوة هي أفعال العباد وأصواتهم وصار أقوام يطلقون القول بأن

التلاوة غير المتلو وأن اللفظ بالقرآن مخلوق ففهم من يعرف أنه موافق لأب كلاب ومنهم من يعرف مخالفته له ومنهم من لا يعرف منه لا هذا ولا هذا وصار أبو الحسن الأشعري ونحوه ممن يوافق أن كلاب على قوة موافقا للأمام أحمد وغيره من أئمة السنة في المتع من الخلاق هذا وهذا فيقولون أن يقال اللفظ بالقرآن مخلوق وغير مخلوق وهو لا منعه من جهة كونه يقال في القرآن أنه يلفظ أولا بلفظ وقالوا اللفظ الطرح والرمي ومثل هذا يقال في القرآن ووافق هو لأعلى التعليل بهذا الحائفة من لا يقول بقول ابن كلاب في الكلام كالتصا أي يعلى وأمثاله ووقع بين أي نعيم الأصهب أي عبد الله من منده في ذلك ما هو معروف وصف أو نعيم في ذلك كتابه في الرعي القطة والحولية وماله في الجانب النفاة القائلين بأن التلاوة مخلوقة كمال ابن منده إلى جانب من يقول انها غير مخلوقة وحتى كل منهما على الأثرة ما يدل

زمن بن أمية وبنو العباس خلق عظيم دون علي وغيره في الإيمان والتقوى يكرهون سبهم أشباه ولا يلعنونه ولا يثنون عليهم ولا يقرّبونهم ومع هذا لا يمكن هو لا يوافقهم ولو يكن أولئك يكرهونهم مع أن الخلفاء الراشدين كانوا اتفاق الخلق أبعد عن قهر الناس وعقوبتهم على طاعتهم من هؤلاء فلو لم يكن الناس مع هؤلاء مكرهين على أن يقولوا بالسبهم خلاف ما في قلوبهم فكيف يكونون مكرهين مع الخلفاء على ذلك بل على الكذب وشهادة الزور والظهار الكفر كما تقول الرافضة من غير أن يكرههم أحد على ذلك فعلم أن ما تظاهروا به الرافضة هو من باب الكذب والتناقض وأن يقولوا بالسبهم ما ليس في قلوبهم لأن باب يكره المؤمن عليه من التكلم بالكفر وهو لا بأسى المسلمين في بلاد الكفار غالبهم يظهر دون دينهم وانحوا رجع تظاهروا بتكفير الجهور وتكفير عثمان وعلي ومن والاهما يتظاهرون بدينهم وإذا سكتوا بين الجاعة سكنوا على الموافقة والمخالفة والذي يمكن في مبدآن الرافضة فلا يظهر الرفض وثباته إذا ضعف أن يسكت عن ذكر مذهبه لا يحتاج أن يظهر بسب الخلفاء والصلابة إلا أن يكونوا أقللا فكيف ينظر على رضى الله عنه وغيره من أهل البيت أنهم كانوا أضعف ديناً من الأسرى في بلاد الكفر ومن عوام أهل السنة ومن لا واسبغ أن أفاد علنا بالتواتر أن أحد لم يكره علناً ولا ولده على ذكر فضائل الخلفاء والترحم عليهم بل كانوا يقولون ذلك من غير كراهة ويقولوه أحد من خاصته كما ثبت ذلك بالنقل التواتر وأيضا نقدي يقال في قوله تعالى وبعد الله الذين أسوأ منكم وعملوا الصالحات أن ذلك وصف الجملة بصفة تتضمّن حالهم عند الاجتماع كقوله تعالى ومثلهم في الأجل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار والغفرة والجرى الآخرة يحصل لكل واحد واحد فلا بد أن يتصف بسبب ذلك وهو الأيمان والعمل الصالح ان قد يكون في الجملة متناقض وفي الجملة كل ما في القرآن من خطاب المؤمنين والمنقين والمحسنين ومدحهم والثناء عليهم فهم أول من دخل في ذلك من هذه الأمة وأفضل من دخل في ذلك من هذه الأمة كما استفاض عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه أنه قال خير القرون القرن الذي جئت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم

(الوجه الثاني) في بيان كذبه ونحوه فيما نقله عن حال الصحابة بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله في بعضهم طلب الأمر لنفسه بغير حق وبإيعاء أكثر الناس طلب الدنيا) وهذا إشارة إلى أبي بكر فإنه هو الذي يابعه أكثر الناس ومن العلما أن أبا بكر لم يطلب الأمر لنفسه لا بحق ولا بغير حق بل قال قد ربيتكم أحمدة من أجلين إما عمر بن الخطاب وأما أبا عبيدة قال عرفوا الله لأن أقدم فتضرب عنق لا يقترب في ذلك إلى أتم أحب إلى من أن تأمر على قوم فهم أو يكره وهذا اللفظ في الصحيحين وقد روى عنه أنه قال أقولون أي أقولون فالمسلمون اختاروه ويا بعدو لعلمهم بأخبرهم كما قاله عمر يوم السقيفة فحضروا المهاجرين والأنصار أنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يشكر ذلك أحد وهذا أيضا في الصحيحين والمسلمون اختاروه كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح لعائشة ادعي لي بالملك وأخالك حتى أكتب لابي بكر كتابا لا يختلف عليه الناس من بعدى ثم قال بآي الله والمؤمنون أن

(مطلب كذب المصنف الامامي)

على كثيرين مقصوده لا على جميعه فما قصده كل منهم من الحق ووجد فيه من المنقول الشائب عن الأثرة ما يوافقه وكذلك وقع بين أي خبر الهروي وأبي نصر السجزي في ذلك حتى صنف أبو نصر السجزي كتابه الكبير في ذلك المعروف بالآبانه وذكر فيه من الفوائد والآثار والانتصار لسنة وأهلها أمورا غلبة المنفعة

لكنه نصرفه قول من يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وأنكر على ابن قتيبة وغيره ما ذكره من التفصيل ورجح طريقة من هجر الجاردي وزعم أن أحد بن حنبل كان يقول لفظي بالقرآن غير مخلوق وأنه رجع إلى ذلك وأنكر ما نقله الناس عن

أحسب أن كل واحد على الطائفتين وهي مسألة أي مطالب المشهورة وليس الأمر بما ذكره فإن الانكسار على الطائفتين مستغنى عن أحد
عند أحسن الناس به من أهل بيته وأصحابه الذين اعتدوا بجمع كلام أحمد (١٦١) كل روزي والخلال وأي بكر عبد العزيز زواي

عبد الله بن عطاء وأمثالهم وقد
ذكرهم من ذلك ما يصل كل عارف
له أمم أثبت الأمور عن أحمد
وهؤلاء لعراقيون أعلم بأحوال أحمد
من المنتسبين إلى السنة والحديث
من أهل خراسان الذين كان ابن
منده وأبو نصر وأبو اسمعيل
الهريري وأمثالهم يسلكون
حذوهم ولهذا أصنف عبد الله بن
عطاء الأبراهيمي كتابا في أخذ
عن أحمد العلم فذكر طائفة
ذكرهم أبو بكر الخلال ولفظ أنه أبو
محمد الخلال شيخ القاضي أبي يعلى
وأبي بكر الخطيب فاشتباه عليه هذا
بهذا وهذا كما أن العراقيين
المنتسبين إلى أهل الألبان من
أسماعيل ابن كلاب كما في العباس
القلانسي وأبي الحسن الأشعري
وأبي الحسن علي بن مهدي الطبري
والقاضي أبي بكر الباقلاني
وأمثالهم أقرب إلى السنة
وأبعد لأحد بن خنبل وأمثاله
من أهل خراسان المائلين إلى
طريقة ابن كلاب ولهذا كان
القاضي أبو بكر بن الطيب يكتب
في أجوبة أحيانا لمحمد بن الطيب
الحنبل كما كان يقول الأشعري إذ
كان الأشعري وأصحابه منتسبين
إلى أحمد بن حنبل وأمثاله من أئمة
السنة وكان الأشعري أقرب إلى
مذهب أحمد بن حنبل وأهل
السنة من كثير من المتأخرين
المنتسبين إلى أحمد الذين مالوا إلى
بعض كلام المعتزلة كان عقيل

يتولى غير أبي بكر قاله هو ولا قدر أو شرعوا أو المؤمنين بولايته وهذا هم إلى أن ولو لم يكن غير أبي
يكون طلب ذلك لنفسه
(الوجه الثالث) أن يقال فبأيهم طلبوا ببيعة أكثر الناس فتقولكم إن ذلك طلب لدنيا
كذب ظاهر فإن أبا بكر لم يعطهم دنيا وكان قد أنفق ماله في حبة التي صلى الله تعالى عليه وسلم
ولما رغب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصدقة حاسبه الله فقال له ما تركت لأهلك قال
تركتم لله ورسوله والذين يابعونهم أزهدهم الناس في الدنيا وهم الذين أتى الله عليهم وقد
علم الخاص والعام زهد غير أبي عبيدة وأمثالهما وانفاق الانصار أموالهم كسب من حضر وأبي
طلحة وأبي أيوب وأمثالهم ولم يكن عدمت التي صلى الله تعالى عليه وسلم لهم بيت مال يعطهم
مافيه ولا كان هناك ديوان للعتاة يعرض لهم فيه والانصار كانوا في أملاكهم وكذلك المهاجرون
من كان له شيء من مقيم أو غيره فقد كان له وكانت سريرة أبي بكر في قسم الأموال التسوية وكذلك
سريرة على رضي الله عنه فلو يابعون أعليا أعطاهم ما يكرمهم كون قبيلته أشرف القبائل
وكون بني عبد مناف وهم أشرف قريش الذين هم أقرب العرب من بني أمية وغيرهم إن ذلك
كأني سفيان بن حرب وغيره وبني هاشم كالعباس وغيره كانوا معه فقد أرادوا يوسف بن غيرهم أن
تكون الأمانة في بني عبد مناف على عادة الجاهلية فلم يحبه إلى ذلك على ولا عثمان ولا غيرهما
لعلمهم أو دينهم فأبى رؤساء وإلى ما كان له من أهل المؤمنين ببيعة أبي بكر لا سيما وهو يتوسى بين
السابقين الأولين وبين أحاد المسلمين في العطلة ويقول إنما أسألو الله وأجورهم على الله وانما هذا
المتاع بلاغ وقال لهم لا أشاركه في العطلة بالفضل في العطلة فأشترى منهم إيمانهم قالوا يقولون
الأولون من المهاجرين والانصار الذين أتبعوهم أولا كعمر وأبي عبيدة وأسيد بن حنيفة وغيرهم
سوى بينهم وبين الطلقاء الذين أسلموا عام الفتح وبين من أسلم بعدموت النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم فهل حصل لهؤلاء من الدنيا ولو لايت شيء
(الوجه الرابع) أن يقال أهل السنة مع الرافضة كالمسلمين مع النصارى فإن المسلمين يؤمنون
بأن المسيح عبد الله ورسوله ولا يغفلون فيه غلو النصارى ولا يخفون جفاء اليهود والنصارى تدعى
فيه الأهمية وترى أن تفضله على محمد وأبراهيم وموسى بل تفضل الحوار بين علي هؤلاء المرسل كما
ترى بدال وأفضل أن تفضل من قاتل مع علي كعبد بن أبي بكر والاشترى النخعي على أبي بكر وعمر
وعثمان وجمهور المهاجرين والانصار فالسليم إذا تأخر النصر إلى لا يكتفه أن يقول في عيسى إلا
الحق لكن إذا أردت أن تعرف جمل النصارى وأنه لا حجة في قدر المناظرة بينه وبين اليهود فإن
النصارى لا يكتفه أن يجب عن شبه اليهودي إلا بما يجب به المسلم فإن لم يدخل في دين الإسلام
والا كان منقطع مع اليهودي فإنه إذا أمر بالاعتان بعمد على الله تعالى عليه وسلم فإن قدح في
نبوته بشئ من الأشياء لم يكتفه أن قول شيئا إلا أن اليهودي في المسيح ما هو أعظم من ذلك فإن
النبات لمحمد أعظم من النبات للمسيح وبعد أمره عن الشبهة أعظم من بعد المسيح عن الشبهة
فإن جاز القدح فيما دلل به أعظم وشبهه بعد (١) عن الحق فالقدح فيما دلل به أولى وإن كان
القدح في المسيح بأطلا فالقدح في محمد أولى بالاطلاق فإنه إذا بطلت الشبهة القوية فالضعيفة
(١) قوله عن الحق لعل الصواب حذف هذا الجار والمجرور قتال وحرر كتبه مدحه

(٣١ - منهاج أول) وصديق الحسين وابن الجوزي وأمثالهم وكان أبوذر الهروي قد أخذ طرقة الباقلاني
وأدخلها إلى الحرم ويقال أنه أول من أدخلها إلى الحرم وعنه أخذ ذلك من أخذ من أهل المغرب فانهم كانوا يسمعون عليه الجعاري

وَأَخَذُونَهُ كَمَا أَخَذُوا وَالْوَلَدَ الْبَاقِيَ ثُمَّ رَجَلَ الْبَاقِيَ إِلَى الْعِرَاقِ فَأَخَذَ طَرِيقَةَ الْبَاقِلَانِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ السَّجَّانِي الْخَطْنِي قَاضِي الْمَوْصِلِ مَلِكِ الْبَاقِلَانِ وَنَحْنُ قَدْ بَسَطْنَا (١٦٣) الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَيَتِمُّ مَا حَصَلَ فِيهَا مِنْ التَّنَاقُحِ وَالْإِنْطِرَابِ فِي غَيْرِ

هَذَا الْمَوْضِعِ وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنْ الْأُمَّةَ الْكَبِيرَ كَأَنْ يَعْنُونَ مِنْ أَطْلَاقِ الْأَلْفَاظِ الْمُنْتَدِعَةِ الْجَمْلَةَ الْمُسْتَهْتَبَةَ لِمَا فِيهَا مِنْ لَيْسَ الْخَطْنِ بِالْأَطْلَاقِ مَعَ مَا تَوْقَعُهُ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ وَالْإِخْتِلَافِ وَالْفَتْنَةِ بِخِلَافِ الْأَلْفَاظِ الْمَأْتُورَةِ وَالْأَلْفَاظِ الَّتِي يَنْبَغُ مَعَانِيهَا قَائِلٌ مَا كَانَ مَا تَوْرَأَ حَاصِلُهُ الْإِفْهَامُ كَانَ مَعْرُوفًا وَحَاصِلَتُهُ بِهِ الْمَعْرِفَةُ كَمَا يَرَوْنِ عَنْ مَالِكٍ رَجَحَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ إِذَا قُلْتُ الْعِلْمُ ظَهَرَ الْخُفَاءُ وَإِذَا قُلْتُ الْإِيمَانُ كَثُرَتْ الْأَهْوَاءُ فَذَا الْيَكْسِي اللَّفْظُ مَنْقُولًا وَلِأَمْعَانِهِ مَعْقُولًا وَنَهْضًا لِيُظْهَرَ الْخُفَاءُ وَالْأَهْوَاءُ وَهَذَا يُجَدُّ قَوْمًا كَثِيرِينَ يَجْعَلُونَ قَوْمًا وَيُخْفُونَ قَوْمًا لِأَجْلِ أَهْوَاءٍ لَا يَعْرِفُونَ مَعْنَاهَا وَلَا ذُلِيلَهَا بَلْ يُولُونَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَبَعَادُونَ مِنْ غَيْرِهَا تَكُونُ مَنْقُولَةً تَقْلًا صَحِيحًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَسَبَ الْأُمَّةَ وَمِنْ غَيْرِهَا يَكُونُوا هُمْ يَعْقِلُونَ مَعْنَاهَا وَلَا يَصْرِفُونَ لَازِمَهَا وَمُقْتَضَاهَا وَسَبَّحَ هَذَا الْخِلَافُ أَقْوَالٌ لَيْسَتْ مَنْصُوصَةً وَجَعَلَهَا مَذَاهِبُ يَدْعِيهَا وَيُولِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا وَقَدْ ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ إِنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرُّ الْأُمُورِ مَحْدَثَاتُهَا كُلُّ بَدْعَةٍ غُلَاظَةُ فَنَدَنِ الْمُسْلِمِينَ مَنَى عَلَى اتِّبَاعِ كَلَامِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ وَامْتِثَاقِ عَلَيْهِ الْأَمَةِ فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ أَسْمُولُ مَعْصُومَةٍ وَمَا تَنَازَعَتْ فِيهِ الْأُمَّةُ

رَدُّهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَحْبُ الْأُمَّةِ تَخْصِيصًا دَعَا إِلَى طَرِيقَتِهِ وَيُولِي عَلَيْهَا وَيُعَادِي غَيْرَ لَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا يَنْصَبُ لَهُمْ كَلَامًا يُولِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي غَيْرَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا جُمِعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ بِلَا

هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاً ما يقرّون به بين الأمي واليون يدعى ذلك الكلام أو تلك التسمية يعادون ولهذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعون لهم باحسان (١٦٣) وان تنزعوا عما كنا نزاعاً فمنه الاحكام

فالعصبة بينهم ثابتة وهم يردون ما تنزعوا عنه الى الله والرسول فيعصمهم بسبب الحق فيعظم الله أجره ويرفع درجته وبعضهم يخطئ بعد اجتنبه في طلب الحق فيغفر الله له خطأ متقصية لقوله تعالى الذين لا يؤخذون فسناً أو خطأ نسواوه كان خطيئهم في حكم علمي أو حكم خبري نظري كتنازعهم في الميت هل يعذب سيكاه أهله عليه وهل يسمع الميت قرع نعالهم وهل يرى محمد به وأبلغ من ذلك أن شريحاً أنكر قرأ من قرأ بل هجيت ويصرون وقال ان الله لا يهيب فلحق ذلك ابراهيم الخفي فقال انما شريح شاعر بهيم عليه كان عبيد الله أعلم منه وقال أقسمته وكان يقدر بل هجيت فأنكر على شريح انكار مع ان شريحاً من أعظم الناس قدراً عند المسلمين ونظائر هذه متعددة والاقوال اذا حكيت عن قائلها ونسبت الطوائف الى متبوعها فاتها ذلك على سبيل التعريف والبيان وأما الممدوح والذم والمسؤول والمعاداة فعلى الاسماء المذكورة في القرآن الصريح كاسم المسلم والكافر والتميم والمنافق والبر والفاجر والمصدق والكاذب والمصلح والمفسد وأمثال ذلك وكون القول صواباً أو خطأ يعرّف بالادلة الدالة على ذلك المألوفة بالعقل والسمع والادلة الدالة على الصدق لمتناقض كاتقدم وانتاقص هو ان يكون

لا يفتن فيها أبو بكر وأكملها وأقول ربح الله بأبا بكر لقد أثبت الامر ابعادك جمع هذا لم يقتل مسلماً على ولايته ولا قاتل مسلماً على بل قاتل بهم المرتدين عن دينهم والكفار حتى شرع بهم فتح الامصار واستخلف القوى الامين العبقري الذي فتح الامصار ونصب الديوان وعم بالعدل والاحسان فان جاز لرافضي أن يقول ان هذا كان طالباً للال وازياداً لممكن الناصبي أن يقول كان على ظالم طالب للال والرياسة قاتل على الولاية حتى قتل المسلمون بعضهم بعضاً ولم يقتلوا كافراً ولم يحصل للسلي في مدة ولايته الا شروفتة في دينهم ودينهم فان جاز ان يقال على كان مردي الوجه الله والتقصير من غيرهم من العصابة أو يقال كان مجتهداً مصيباً وغيره يخطئنا مع هذه الحال فان يقال كان أبو بكر وعمر مردين وجه الله مصيبين والرافضة مقسرون في معرفة حقيهم غطشون في ذمهم بطريق الاولى والاخرى فان أبا بكر وعمر كان بعدهما عن شبهة طلب الرياسة والمال أشد من بعد على عن ذلك وشبهة الخوارج الذين دنوا على عثمان وكفروا بها أقرب من شبهة الرافضة الذين دنوا أبا بكر وعمر وكفروا بها فكيف بحال العصاة والتابعين الذين تخلفوا عن بيعته وأقاتلوه فبهم أقوى من شبهة من قدح في أبي بكر وعمر عثمان فان أولئك قالوا ما عكنا أن نابع الامن بعد علينا ونعتنهم نطنا وأخذ حقتنا نطنا فاذا لم يفعل هذا كان عاجزاً أو ظالمًا وليس علينا أن نابع عاجزاً أو ظالمًا . وهذا الكلام اذا كان باطلاً فطلان قول من يقول ان أبا بكر وعمر كانا طالبين للرياسة والمال باطل وأبطل وهذا الامر لا يترتب فيه من بصير ومعرفة وأبن شبهة مثل أبي موسى الاشعري الذي وافق عمر على عزل علي ومعاوية وان جعل الامر شورى في المسلمين من شبهة عبد الله بن ساو أمثاله الذين يدعون أنه امام معصوم أو أنه الله أو بني بل أن شبهة الذين رأوا ان لو لمعاوية من شبهة الذين يدعون أنه الله أو بني فان هؤلاء كفار باغوا المسلمين بخلاف أولئك وعما بين هذا أن الرافضة يهزغن اثبات ايمان على وعده التمتع كونهم على مذهب الرافضة ولا عكهم ذلك الاداسار وان أهل السنة فاذا قالت لهم الخوارج وغيرهم نكفروا وتقصه لانهم انه كان مؤمناً بل كان كافراً أو ظالمًا كما يقولون هم في أبي بكر وعمر لم يكن لهم دليل على ايمانه وعده الا ذلك الدليل على أبي بكر وعمر وعثمان أدل فان احصوا بما تواتر من اسلامه وهجرته وجهاده فقد تواتر ذلك عن هؤلاء بل تواتر اسلام معاوية ويزيد وخلفاء بني أمية وبني العباس وصلاتهم وصيانتهم وجهادهم للكفار فان ادعوا في واحد من هؤلاء النفاق أمكن الخارجي أن يدعي النفاق واذا ذكروا شبهة ذكر ما هو أعظم منها واذا قالوا ما تقوله أهل الفرية من أن أبا بكر وعمر كانا منافقين في الباطن عبدون للتي على الله تعالى عليه وسلم أعدا دينه بحسب الامكان أمكن الخارجي أن يقول ذلك في حياته وحياته الخلفاء الثلاثة حتى سعى في قتل الخليفة الثالث وأقد افتنه حتى غلب في قتل أصحاب محمد وآمته بغضاله وعداؤه وان كان مبطلًا لما نقض الذين ادعوا فيه الالهية والنسوة وكان يظهر خلاف ما يبطن لان دينه التقية فلما أحرقه بالنار أظهر انكار ذلك والا فكان في الباطن معهم ولهذا كانت الباطنية من أتباعه وعندهم سره وهم يفتلون عنه الباطن الذي يتصلونه ويقولون الخارجي مثل هذا الكلام الثوري على كثير من الناس أعظم ما يروج كلام الرافضة في الخلفاء الثلاثة لان شبهة الرافضة أظهر فساد من شبهة الخوارج

أحد الدليلين يناقض مدلول الآخر اما بان ينفي أحدهما عن ما يشته الآخر وهذا هو التناقض المطلق الذي ذكره أهل الكلام والمنطق وهو اختلاف قضيتين بالسلب واليجاب على وجه يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى وأما التناقض الظاهري فهو ان يكون

موجباً أحد الدينين بل في موجب الأمر بما ينقسمه ولما لا يمتثل أن يبقى أحد هذا الأمر الآخر أو يثبت ملازمه فكان انتفاء لازم الشيء يقتضي انتفائه وتبوت ملازمه (١٦٤) يقتضي ثبوت ومن هذا الباب الحكم على الشيئين المتماثلين من كل

وجه مؤثر في الحكم بحكمين مختلفين فان هذا تناقض أيضاً ودفع الحكم التي حكمته فانها حكم على مثله بنقض حكمه كان كالحكم عليه بنقض حكمه وهذا التناقض العام هو الاختلاف الذي نفيه الله تعالى عن كتابه بقوله عز وجل أفلا يتدبرون القرآن ولو كن من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً وهو الاختلاف الذي وصف الله به قول الكفار في قوله تعالى انكم لفي قول مختلف يؤفك عنكم أفك وضدها هو التشابه العام الذي وصف الله به القرآن في قوله منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فان ذلك التشابه العام راجع التناسب والتصديق والاتلاف وضده الاختلاف الذي هو التناقض والتعارض فالادلة الدالة على العلم لا يجوز أن تكون متناقضة متعارضة وهذا ما لا ينزع فيه أحد من العقلاء ومن صار من أهل الكلام إلى القول بتكافؤ الأدلة والخبر فافهم الضد استدلاله ما لا تقتصره وما لا فساد دليه ومن أعظم أسباب ذلك الاتفاق الجملة التي تشبه معانيها وهؤلاء الذين يعارضون الكتاب والسنة بأقوالهم ينسبوا أمرهم على أصل قاسد وهو أنهم جعلوا قول الله ورسوله من الجهل الذي لا يستفاد منه علم ولا هدى فجعلوا التشابه من كلامهم هو الحكم والحكم من كلام الله ورسوله هو التشابه كما يجعل

الجمجمة من المتفلسفة والمعتزة ويحسم ما أحدثوه من الأقوال التي تغواها صفات الله ونفوا بها ربه في الآخرة وعلموه على خلقه وتكون القرآن كلامه ونحو ذلك جعلوا تلك الأقوال بحكمة وجعلوا قول الله ورسوله مؤولاً عليها وأمرودوا وغير

(٢) قوة فلزم الخ هكذا في الأصل والمناسب يلزم منه الخ لا لا يعني كسبه معجمه

ولو

مكتب الهدى لا متنى الهدى منه فهداهم يقول ليس بحسم ولا جوه ولا عرض ولا كمال ولا كيف ولا تعلم الاعراض والحوادث
وتحذرك وليس بجانب العالم ولا خارج عنه فاذا قيل ان الله اخبر ان (١٦٥) له علما وقدره قالوا لو كان له علم وقدرت

ولم يشل محمد بن طلب على والحسين الامر بطلب الاجمالية كلها كما وصفه وقال ان عليا
والحسين كانا طالعين طالعين الى راسه فيخرجون غيرة الحاكم وامثاله من ملوك بني عبيد اما كان
يكون كاذبا مقتر نافي ذلك لقصة ايمان علي والحسين بدينهما وفضلهما ولفاق هؤلاء والحادهم
وكذلك من شبه عليا والحسين ببعض من فاهم الطالبين واغريهم باجواز الشرق والغرب
بطلب الولاة بغير حق ويظلم الناس في اموالهم وانفسهم اما كان يكون ظالما كاذبا قاله
لاي بكر وعمر بن سعد اولى بالكذب والظلم ثم غاب عن عمر بن سعد وامثاله ان يعترف بأنه طلب
الدين المعصية يعرفون انها معصية وهذا ذنب كثير وقوعه من المسلمين * واما الشيعة فكثير
منهم يعرفون بانهم انما قصدوا الملك افساد دين الاسلام ومعاداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كما يعرف ذلك من خطاب الباطنة وامثالهم من الداخلين في الشيعة فانهم يعرفون بانهم في
الحقيقة لا يعتقدون دين الاسلام وانما يتظاهرون بالتشيع لقلة عقل الشيعة وجهلهم بتساوي
بهم الى اغراضهم وآول هؤلاء بل خارجهم هو المختار بن ابي عبيد الكذاب فانه كان امين الشيعة
وقتل عبيد الله بن زباد وظهر الانتصار للحسين حتى قتل قاتله وتقرّب بذلك الى محمد بن الحنفية
واهل البيت ثم ادعى النسوة وان جبريل بل ياتيه وقد نبئت في جميع مسلم عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم انه قال سيكون في قصف ذئاب وميرفكان الكذاب هو المختار بن ابي عبيد وكان المير
هو الحاج بن يوسف الثقفي ومن المعلوم ان عمر بن سعد امير السرية التي قتلت الحسين مع ظله
وتقدمه الدين على الدين بل يصل في المعصية الى فصل المختار بن ابي عبيد القتيبي يظهر الانتصار
للعين وقتل قاتله بل كان هذا الكذب واعظم ذنبا من عمر بن سعد فهذا الشيء شرم من ذلك
الناسي بل والحاج بن يوسف خير من المختار بن ابي عبيد فان الحاج كان ميرا كاسه الله النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بسفك الدماء بغير حق واختار كان كذا يدعي الوحي واثنان جبريل بل الله
وهذا الذنب اعظم من قتل النفوس فان هذا كفر وان كان لم يقب منه كان مرذوا والفتنة اعظم
من القتل وهذا باب مطرد لا يتحد احد من تذهبه الشيعة بجحى او باطل الا وفيهم من هو شرمه
ولا يتحد احد من تذهبه الشيعة الا وفيهم تذهبه الخوارج من هو خير منه فان الروافض شرم من
النواصب والذين تكفروهم وتفقههم الروافض هم افضل من الذين تكفروهم وتفقههم
النواصب واما اهل السنة فيقولون جميع المؤمنين يشككون بعلم وعدل ليسوا من اهل
الجهل ولا من اهل الاوهام وينبؤون من طريقة الروافض والنواصب جميعا وينبؤون السابقين
الاولين كلهم يعرفون قدر العصابة وفضلهم ومناقبهم ويرعون حقوق اهل البيت التي شرعا
الله لهم ولا يرشون بجافله المختار ومحومون الكذابين ولا ما فصل الحاج ومحومون الظالمين
ويعلمون مع هذا امر ارباب السابقين الاولين فيعلمون ان لا يكر وعمر بن محمد التقدم والفضائل
ما لم يشاركها فيها احدا من العصابة الا عثمان ولا غيره وهذا كان متفعا عليه في الصدر
الازل الا ان يكون خلاف شاذ لا يعا محق ان الشيعة الاولى اصحاب علي لم يكونوا رافضون في
تقديم ابي بكر وعمر عليه كيف وقد ثبت عنهم وجوه متواترة انه كان يقول خبر هذه الامة بعد
نبيها او يكر وعمر ولكن كان طائفة من شيعة علي تقدمه على عثمان وهذه المسئلة اخفى من
تلك ولهذا كان ائمة اهل السنة متفقين على تقديم ابي بكر وعمر كما هو مذهب ابي حنيفة

ان تعلمه الاعراض وان يكون
جسما وان يكون له كيفية وكيفية
ونكاسته عن انفسه تقدم ثم قد
تقول ان الرسول قصد هذا كرمين
اسماء الله وصفاته امور الانعزفها
وقد تقول ان قصد خطاب الجمهور
بافهامهم الامر على غير حقيقته
لان مصطلحهم في ذلك وقد يفسر
صفة صفة كما يفسر الحلب والرضا
والغضب بالارادة والسبع والبصر
بالعلم والكلام بالارادة والقعدة
بالعلم ويكون القول في الثانية
كالقول في الاولى يلزمه ان القوازم
في النبي والاثبات ما يلزم التي نفاها
فيكون مع جحده في كلامه او افا
من السقطة في العقليات
والقرعة في السمعات قد ترقين
التمثالين بان جعل حكم احدهما
مخالف الحكم الاخر ويكون قد
عطل النصوص عن مقتضاها ونفي
بعض ما يستحقه الله من صفات
الكمال ويكون النافي لما اثبتوه
قد تسلط عليه وأورد عليه فيما اثبت
هو تنظيرا ما أورد هو على من اثبت
ما غاها وان كان النافي لما اثبت
اكثر نفاضه فهو لا يصحولون
ما ابتدعوهم من الاقوال الحملة دينا
والون عليه وصادون بل يكفرون
من خالفهم فيما ابتدعوه ويقول
مسائل اصول الدين المخطئ فيها
يكفر وتكون تلك المسائل مما
ابتدعوه ويعلمون ان الخوارج هم
متبعة ماروقن كاثبات النصوص
المستفظة عن النبي صلى الله عليه

وسلم واجماع الصحابة منهم والظعن عليهم وهم انما تأولوا آيات من القرآن على ما اعتقدوه وجعلوا من خالف ذلك كافرا واعتقادهم انه
خالف القرآن فمن ابتدع اقوالا ليس لها اصل في القرآن وجعل من خالفها كافرا كان قوله شرما من قول الخوارج ولهذا اتفق السلف

والاثمة على أن قول الجهمية شر من قول الخوارج وأصل قول الجهمية هو في الصفات جابر عوفه من دعوى العقل التي عارضوا بها
النصوص إذا كان العقل الصريح الذي (١٦٦) يستحق أن تسمى قضاياء عقليات هو افتال النصوص لا مخالفا ولما كان

والشافعي ومالك وأحمد بن حنبل والنوري والأوزاعي واللبث بن سعد وسائر أئمة المسلمين من أهل
الفقه والحديث والرازي والهند والتفسير من المتقدمين والمتأخرين وأما عثمان وعلي فكان طائفة
من أصل المدينة يتوقفون فهم ما هي إحدى الروايتين عن مالك وكان طائفة من الكوفيين
يقدمون عليها هي إحدى الروايتين عن سفيان الثوري ثم قيل انه رجح عن ذلك لما اجتمع به
أرباب الصناعات وقال من قدم عليا على عثمان فقد أرى بالمهاجرين والانتصار وسائر أئمة السنة
على تقديم عثمان وهو مذهب جاهل أهل الحديث وعليه يدل النص والاجماع والاعتبار
وأما ما يحكى عن بعض المتقدمين من تقديم جعفر أو تقديم طلحة أو نحو ذلك فذلك في أمور
مخصوصة لا تقدماعاما وكذلك ما ينقل عن بعضهم في علي
وأما قوله وبعضهم أشبه الامر عليه وراي الطالب الدنيا بما يعافله وابعه وقصر في نظره فحق
عليه الحق فاستحق المؤازحة من الله تعالى بما يطأ الحق أغير مستحقه قال وبعضهم قلده تصور
فطنته وراي الجمل الغفير فتابعهم وتوهم أن الكثرة تستلزم الصواب وغفل عن قوة تعالى وقيل
ما هم وقيل من عبادة الشكور فيقال لهذا المعنى الذي جعل الصحابة الذين يابعون أبا بكر
ثلاثة أصناف أكثرهم طلبوا الدنيا وصنف قصر وافي النظر وصنف هجر واعنه لأن التمر لما أن
يكون لفساد القصد ولما أن يكون الجهل والجمل لما أن يكون لشرب في النظر ولما أن
يكون لهجر عنه وذكر أنه كان في الصحابة وغيرهم من قصر في النظر حين يابعون أبا بكر ولو نظر لعرف
الحق وهذا أبو اخذ على تفریطه بترك النظر الواجب وفيهم من هجر عن النظر فقلد الجمل الغفير بشي
بذلك إلى سبب مباحة أبي بكر فيقاله هذا من الكذب الذي لا يهجر عنه أحد والافضة قوم بهت
فالطلب من هذا المعنى دليل على ذلك لم يكن له على ذلك دليل والله تعالى يندرج القول بغير علم
فكيف إذا كان المعروف خدما قاله فالعلم تكن نحن عالين بأحوال الصحابة لم يجر أن تشهد عليهم
بما لا تعلم من فساد القصد والجهل بالمستحق قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم أن السمع والبصر
والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال تعالى ها أنتم هؤلاء مجتئم قبالكم بعلم فتم تجاوز فبما
ليس لكم به علم فكيف إذا كنا تعلم أنهم كانوا كل هذه الامعة عقلا وعلا وديننا كمال فهم عبد الله
ابن مسعود من كان منكم مستنفا لست عن قدمات فان الحى لا تؤمن عليه الفتنة أولئك اصحاب
محمد كانوا والله افضل هذه الامة وأرهاقوا وابعها علما وألقا نكضا قوم اختارهم لصحة نبه
واقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وغسوا إيعا استطعت من أخلاقهم ودينهم
فاتهم كانوا على الهدى المستقيم رواء غير واحد منهم ابن بطنة عن قتادة وروى هو وغيره بالاسانيد
المعروفة إلى زور بن حيش قال قال عبد الله بن مسعود ان الله تبارك وتعالى ينظر في قلوب العباد
فوجد قلب محمد خير قلوب العباد فأصطفا لمنه وابعته برسالة ثم تنظر في قلوب العباد بعد قلب
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على
دينه فبارأه المسجون حسنا فهو عند الله حسن ومارأه المسجون سيئا فهو عند الله سيئ وفي
رواية قال أبو بكر بن عباس الراوى لهذا الاثر عن عاصم بن أبى الصعود عن زور بن حيش عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وقد رأى اصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جميعا

قدشاع في عرف الناس أن قول
الجهمية مبناه على النفي صار الشعراء
ينظمون هذا المعنى كقول أبي
تحم
جهمية الاوصاف الا أنهم
قد لقوها حوهر الاسماء
فهؤلاء ارتكبوا أربع عظام أحدها
وذهب للنصوص الانبياء عليهم
الصلاة والسلام والشافعي وذهب
ما وافق ذلك من معقول العقلاء
الشافعي جعل ما خالف ذلك من
أقوالهم الجهمية والباطلة هي أصول
الدين الرابع تكفيرهم وأتبعهم
أو تحطمت بهن خالف هذه الأقوال
المبتدعة المخالفة لصحيح القول
ومصرح العقول وأما أهل العلم
والأعيان فهم على نقيض هذه الحال
يجعلون كلام الله ورسوله هو الأصل
الذي يعتمد عليه واليه ردتا تنازع
الناس فيه فإواقفه كان حقا وما
خالفه كان باطلا ومن كان قصده
متابعته من المؤمنين وأخطأ بعد
اجتهاده الذي استقرغ به وسعه غفر
الله له خطأ سواء كان خطؤه في
المسائل العلمية الخبرية أو المسائل
العلمية فانه ليس كل ما كان معلوما
متيقنا لبعض الناس يجب أن
يكون معلوما متيقنا لغيره وليس
كل ما قاله رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعلمه كل الناس ويفهمونه بل
كثير منهم لم يسمع كثيرا منه وكثير
منهم قد يشبهه عليه ما أراد وأما
كان كلامه في نفسه حكما مقرونا بما
يبين مراده لكن أهل العلم يعلمون

ما قاله ويعيرون بين النقل الذي يصدق به والنقل الذي يكتفيه ويعرفون ما يلعب به معاني كلامه صلى الله
عاليه وسلم فان الله تعالى أمر الرسول بالبلاغ المبين وهو أطلع الناس له فلا بد أن يكون قد بلغ البلاغ المبين ومع البلاغ المبين لا يكون

بأنه متباعد ليسا والآيات التي ذكر الله فيها أمثاله لا يعلم تأويلها إلا الله اعفاني عن غير علم تأويلها لأعلم تفسيرها أو معناه
 كما لم يسأل ما لرضي الله تعالى عنه من قوة تعالى الرحمن على (١٦٧) العرش استوى كيف استوى قال الاستواء

معلم وكيف مجهول والابحان به واجب والسؤال عنه بدعة وكذلك ربيعة فيه مالت أن معنى الاستواء معلوم وإن كفيته مجهولة فلذلك المجهول هو من التأويل الذي لا يعلم إلا الله وأما ما يعلم من الاستواء وغيره فهو من التفسير الذي بينه الله ورسوله والله تعالى قد أمرنا أن نتدبر القرآن وأخبرنا أنه لنقله ولا يكون التدبر والعقل الالكلاميين التكلم مراد به ما من تكلم بلفظ يحتمل معنى كثيرة ولم يبين مراده منها فلهذا لا يمكن أن يتدبر كلامه ولا يعقل ولهذا تجد عامة الناس يزعمون أن كلام الله يحتمل وجوها كثيرة وأنه لم يبين مراده من ذلك قد اشتغل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله بل في كلامهم من الكذب في السبعات تفسير ما فهم من الكذب في لغات وأن كانوا يتعمدوا الكذب كما حدث الذي يلفظ في حديثه خطأ بل انتهى أمرهم القسمة في السبعات والفسطة في العقلات وهذا النوعان جميع الكذب والهتان فإذا تأمل القائل استوى يحتمل خمسة عشر وجهاً أو أكثر وأول كان غلطاً فإن قول القائل استوى على كذا معنى وقوله استوى إلى كذا معنى وقوله استوى وكذا المعنى وقوله استوى بلا حرف متصل به معنى فحاشبه تنوعت بتوهم ما يتصل به من

أن يستخلفوا بكر يقول عبد الله بن مسعود كانوا أربعة الأمة قالوا بأول أعفاهما وأولها تكلف كلام جامع بين قبحهم قصدهم وناتهم بين القلوب وبين فيه كمال المعرفة وديتها يعنى العلم وبين فيه تيسر ذلك عليهم وامتاعهم من القول بلا علم بقلة التكلف وهذا خلاف ما قاله هذا المغترى الذي وصف أكثرهم يطلب الدنيا وبعضهم بالجهل إما عجزاً وإما تفرطاً والذي قاله عبد الله حق فإنهم خبر هذه الأمة كما أثرت بذلك الأحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال خيرة القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وهم أفضل الأمة الوسط الشهاد على الناس الذين هداهم الله إلى الحق بأذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فليسوا من المفضوب عليهم الذين يتبعون أهواءهم ولا من الضالين الماهلين كما قسمهم هؤلاء المغترون إلى ضلال وغواية بل لهم كمال العلم وكال التقيد الأول يمكن كذلك لزمن أن لا تكون هذه الامتياز الامم وأن لا يكونوا خيرة الأمة وكلاهما خلاف الكتاب والسنة وأيضاً فالاعتبار العقلي يدل على ذلك فإن من تأمل أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتأمل أحوال اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والمشركتين فيه من فضيلة هذه الأمة على سائر الأمم في العلم والتأفيع والعمل الصالح ما يثبت في هذا الموضوع عن بسطه والمصاحبة لكل الأمة في ذلك بدلالة الكتاب والسنة والاجماع والاعتبار ولهذا لا تجد أحداً من أعيان الأمة الأدهو معترف بفضل الصحابة عليه وعلى أمته وتجد من ينزع في ذلك كرافضة من أجهل الناس ولهذا الأوجه في أمة الفقه الذين رجع البهرا فاضى ولا في أمة الحديث ولا في أمة الزيد والعبادة ولا في أمة الجيوش المؤيدة للتصورين فاضى ولا في الملوك الذين نصرروا الاسلام وأما فاهو وجاهدوا وعبدوا من هورافضى ولا في الوزراء الذين لهم سيرة محمود من هورافضى وأكرموا تجد الرافضة إما في الزنادقة المناقضين للمحدثين وإما في جهال ليس لهم علم بالفتولات ولا بالمعقولات قد نشأوا بالوادى والجلال وتخبروا على المسلمين فلم يحالسوا أهل العلم والدين وإما في ذوى الأهواء من قد حصل له ذلك دراسة وما له به نسب يتصبه كفعال أهل الجاهلية وأما من هو عند المسلمين من أهل العلم والدين فليس في هؤلاء رافضى لظهور الجهل والظلم في قولهم وتجد ظهور الرافض في شرايطوانف كالتصربة والاحميلة والملاحدة الطارقة وقبحهم من الكذب والخيانة واخلاف الوعد ما يدل على تناقضهم كإني الصبحي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخف وإذا أؤتمن خان زاد مسلم وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم وأكرموا تجد هذه الثلاث في طوائف أهل القبلة في الرافضة وأيضاً فيقال لهذا المغترى هب أن الذين يابعدوا الصديق كانوا كاذباً كرت ما طال الدنيا وأما جاهل فقد جاء بعداً وثلاث في قرون الأمة من يعرف كل أحد من كلهم من سعد بن المسيب والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح وأبراهيم النخعي وعقمة الأسود وعبيدة السلماني وطاوس ومجاهد وسعد بن جبيرة وأبي الشعثه جابر بن زيد وعلي بن زيد وعلي بن الحسن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد بن أبي بكر وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ومطرف بن النضير ومحمد بن واسع وحبيب الهشمي ومالك بن دينار وسكحول والحكم بن عتبة وزيد بن أبي حبيب ومن لا يحصى عددهم إلا الله ثم بعدهم أيوب

الصلوات تحرف الاستعلاء والغاية وواالجمع وأولئك تلك الصلوات وقد بسطه في غير هذا الموضوع وبين أن كلام الله يبين غاية البيان موافق حق التوفيق في الكشف والإيضاح وقد بسط الكلام على هذا النص وغيره وبين نحو من عشر دليل يدل على أن هذه الآية

نص في معنى واحد لا محتمل معنى آخر وكذلك ذكر هذا في غيره هذا النص فان الكلام هنا رمة انواع احدها ان نسين ان ما حابه الكتاب والسنة في الهدي والبيان والثاني ان (١٦٨) نيين ان ما يقدر من الاحتمالات فهي باطلة قد دل الدليل الذي يعرف

مراد المتكلم على امل بردها الثالث ان نسين ان ما يدعي انه عارض لها من العقل فهو باطل الرابع ان نسين ان العقل موافق لهما معاند لانتقاض لهما معارض (الوجه الثامن عشر) ان يقال ما يعارضونه بالادلة الشرعية من العقليات في امر التوحيد والسوة والمعاد قد ينفساه في غيره هذا الموضوع وتناقضه وان مقتضاه من اجهل الناس واضلهم في العقل كما يدعي انتباههم في نفي الصفات والاقبال الى جهة التركيب والتشبيه والاختصاص وانتباههم في جسد القدر الى تعارض الامر والمشيئة وانتباههم في مسألة حدوث العالم والمواد الى اسكار الالاعاول وبيان ان ما يدكرونه على النفي افراط محتمل مشبهة تتناول حقا وباطلا كقولهم ان الرب تعالى لو كان موصوفا بالصفات من العلم والقدرة وغيره لمسا بينا في التوفيق لكان مركبا من ذات وصفات ولكان مشاركا في صيره في الوجود وغيره ومفارقة في الوجوب وغيره فيكون مركبا مما به الاشترا والامتناز وليكان له حقيقة غير مطلق الوجود فيكون مركبا من وجود وماهية ولكان جسما مركبا من الاجزاء الفردية او من المادة والصورة والمركب مفقرا لجزئه والمفتقر الى جزئه لا يكون واجبا بنفسه وقد يتنافس هذا الكلام بوجوه كثيرة ينضيق عنها هذا الموضع فان مدار

الضيقاني وعبد الله بن عون وبنو بن عبيد وجعفر بن محمد والزهرى وعمرون بن ريار ويحيى بن سعيد الانصاري وربيعة بن ابي عبد الرحمن واوال الزنادي يحيى بن ابي كثير وقتادة ومنصور بن المعتمر والاعشى وجادين بن سليمان وهشام الدستواي وسعد بن ابي عروبة ومن بعده هؤلاء مثل حالف بن انس وجادين بن جواد بن سلمة واليث بن سعد والاوزاعي وابي حنيفة وابن ابي ليلى وشريك وابي ذئب وابن الماحشون ومن بعدهم مثل يحيى ابن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ووكيع بن الجراح وعبد الرحمن بن القاسم واشهب ابن عبد العزيز وابي يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي واحمد بن حنبل واسحق بن واووه وابي عبيد حنبل وابي نوري ومن لا يحصى عدده الله تعالى عن ليس لهم غرض في تقديم غير الفضل للاحول رداة ولأمال ومن ههنا اعظم الناس تطرأ في العلم وكشف الحقائق وهم كلهم متفقون على تفضيل ابي بكر وعمر (١) فقال ما رأيت احدا ممن اقتدي به بشك في تقديمهما يعني على علي وعثمان حكى اجماع اهل المدينة على تقديمهما واهل المدينة لم يكونوا مائلين الى بن امة كما كان اهل الشام قد دخلوا ببيعة بن جوحار بهم عام الحرة وجرى بالمدينة ما جرى ولم يكن ايضا قتل على منهم احدا كما قتل من اهل البصرة ومن اهل الشام بل كانوا يعدونه من علماء المدينة الى ان خرج منها وهم متفقون على تقديم ابي بكر وعمر وروي السني باسناد عن الشافعي قال لم يختلف الصحابة والتابعون في تقديم ابي بكر وعمر وقال شريك بن ابان بن غرو قال قائل اعم افضل ابو بكر او علي فقال له ابو بكر فقال له السائل تقول هذا وانت من الشيعة فقال نعم انما النسي من يقول هذا والله لقد رقي على هذه الاعواد فقال لان اخر هذه الامة بعد نبيها ابو بكر وعمر افكنا نرد قوله افكنا نكذبه والله ما كان كذا ما وذكر هذا القاضي عبد الجبار في كتاب تنبئ التوفيق وعزاه الى كتاب ابي القاسم البلخي الذي صنفه في النقص على ابن الراوندي اعترافه على الجاحظ فكيف يقال مع هذا ان الذين بعده كانوا غلاب الدنيا وسحلا ولكن هذا اوصاف الطاعن فيهم فانه لا يتحقق طوائف القلة اعظم جهلا من الرافضة ولا اكفر صاعا في الدنيا وقد تدبرتهم فوجدتهم لا يصفون الى الصحابة عسا الاوهم اعظم الناس اتصافا بالصحابة ابعد عنه فهم اكذب الناس كسيلة الكذاب ان قال انا نبي صادق ولهذا يصفون انفسهم بالايمان ويصفون الصحابة بالتفاق وهم اعظم الطوائف نفاقا والصحابة اعظم الخلق ايمانا واما قوله وبعضهم طلب الامر لنفسه بحق وبابسه الاقلون الذين اعرضوا عن الدنيا وبيتها ولم تأخذهم في الله لومة لائم بل اخلصوا الله واتبعوا ما امرهم به من طاعة من يستحق التقديم وحيث حصل للسليمن هذه البلية وجب على كل احد النظر في الحق واعتماد الانصاف وان يقر الحق مقره ولا ينظم مستحقه فقد قال تعالى الا ان الله على العالمين * فيقال له اولادك كان الواجب ان يقال لما ذهب طائفة الى كذا واطاقت الى كذا وجب ان ينظر اى القولين اصح فاما اذا راضت احدى الطائفتين باتباع الحق والاخرى باتباع الباطل فان هذا اقد تبين فلا حاجة الى النظر وان لم تبين بعد لم يذكري حتى تبين وقال له فابا قولك انه طلب الامر لنفسه بحق وبابسه الاقلون كذب على علي رضي الله عنه فانه لم يطلب الامر لنفسه (١) فقال ما رأيت الخ كذا في الاصل ولعل قبل هذا اسقطا لمر من نسخة مصحفة كتبه مصحفة

في هذه الجملة على انما جملة فان المركب اربعا مركب غير وما كان مفترقا فاجتمع كازاء الثوب والطعام والادوية من السككيين وغيره وهذا هو المركب في لغة العرب وسائر الامم وقد راد المركب في عرفهم الخاص ما غير منه شيء عن شيء كعبه

الذين القدرة وبهم يمارى عالمى وهو ذلك وتسمى هذا المعنى تركيا وضغ وشعوم ليس موافقة للغة العرب ولا لغة أحد من الأمم وإن كان هذا امر كافى فى الوجود مركب فانه ما من موجود الا لابد ان يعلم (١٦٩) منه شئ دون شئ والمعلوم ليس الذى هو غير

فى خلافة أبى بكر وعمر وعثمان وأما طلبة المقتل عثمان وبيع وحشداً كثيراً الناس كانوا معه لم يكن معه الاقلون وقد اتفق أهل السنة والشيعة على أن علياً لم يدع إلى مبايعته فى خلافة أبى بكر وعمر وعثمان ولا يبايعه على ذلك أحد ولكن الرافضة تدعى أنه كان يريد ذلك ويقعدونه الإمام المستحق للإمامة دون غيره ولكن كان عاجزاً عنه وهذا لو كان حقاً لم يقدمهم فانه لم يطلب الامر لنفسه ولا تابعه أحد على ذلك فكيف اذا كان باطلاً وكذلك قوله يبايعه الاقلون كذب على الصحابة فانه لم يبايع منهم أحد على ذلك على عهد الخلفاء الثلاثة ولا يمكن أحد أن يدعى هذا ولكن غاية ما يقول القائل أنه كان فيهم من يختار مبايعته ونحن نعلم أن علياً لما تولى كان كثير من الناس يختارون له معاوية وولاً غير غيرها ولما بيع عثمان كان فى نفوس بعض الناس سب إلى غيره فقل هذا الاختيار من الوجود وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالمدينة وبها وما حولها منافقون كما قال تعالى ونحن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم وقد قال تعالى عن المشركين وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم فاحسوا أن ينزل القرآن على من يعظمونه من أهل سكر الطائف قال تعالى أنهم يسبحون رجاء ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات وأما وصفه لهؤلاء بانهم الذين أعرضوا عن الدنيا وبها أنهم لم تأخذهم فى الله لومة لائم فهذا من أبن الكذب فانه لم يرد الزهد والجهاد فى طائفة أقل منه فى الشيعة والتواضع المارقون كانوا أزهد منهم وأعظم قتالاً حتى يقال فى المثل حلة خارجة وحروبهم مع جيوش بني أمية توفى العباس وغيرهما بالمراق والحزيرة وسراسان والمغرب وغيرهما معرفة وكانت لهم ديار تحيرون فيها لا يدرك عليهم وأما الشيعة فهم أغما مغلوبون مقهورون ومنهم من وجبهم الدنيا ورسمهم عليها طاهر ولهذا كتبوا الحسين رضى الله عنه فلما أرسل اليهم من أمرهم قد مضى نفسه غدر وابه وباعوا الآخر بالدنيا وأسلموه إلى عدوه وقتلوه مع عدوه فأبى زهد عند هؤلاء رأى جهاد عندهم وقد اذعن منهم على أن يبايعهم رضى الله عنه من الكساسة المرتعلا يعلو الله الله حتى دعا عليهم فقال اللهم انى سئمتهم وسئمت فادبني بهم خيرا منهم وأبدلهمى سرائرهم وقد كانوا يفسدونه ويكتبون من بحارهم ويخونونه فى الولايات والأموال هذا ولم يكونوا بعد صاروا رافضة انما سوا شيعة على لما اتفقوا الناس فرقتين فرقة شايعة وأولياء عثمان وفرقة شايعة عليا رضى الله عنهما فأولئك خيار الشيعة وهم من شر الناس معاملة على أن يبايع رضى الله عنه وابنيه سبطى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ورعيته فى الدنيا الحسن والحسين وأعظم الناس قبولاً لوم الأثم فى الحق وأسرع الناس إلى فتنه وأعجزهم عنها بغير من من يظهرون نصرة من أهل البيت حتى اذا أطمأن اليهم ولأمهم عليه الأثم خذلوه وأسلموه وأتروا عليه الدنيا ولهذا أشار عقلاء المسلمين ونصحاؤهم على الحسين أن لا يذهب اليهم مثل عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو بن بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وغيرهم لعلمهم بأنهم يخذلونه ولا ينصرونه ولا يوفونه بما كتبوا له اليه وكان الامر كما رأى هؤلاء ونفذهم دعاء عربن الخطباء ثم دعا على أن يبايع حتى سلب الله عليهم الحجاج بن يوسف كان لا يقبل من محسنهم ولا يتجاوز عن مسيئهم وبشرهم الى من لم يكن منهم حتى عم الشر وهذه كتب المسلمين

معلوم وقولهم انه مقتدر على جبرته تليس فان الموصوف بالصفات اللازمة يتبع أن تضارعه أو يفرقها وليس له حقيقة غير الذات الموصوفة حتى يقال أن تلك الحقيقة مقتدر على غيرها والصفة اللازمة يسببها بعض الناس غير الموصوف ومن الناس من لا يعلق عليها لفظ المقابلة بنى ولا ثبات حتى يفصل ويقول ان أريد بالقرين ما جاز العباد أحد هادون الأثر فهو غير وان أريد بها ما جاز مغفرة أحد هادون الأثر زماناً أو مكاناً أو وجوداً قلست نصير فان لم يقل غير الموصوف لم يكن هناك غير لازم لذات فضلاً عن أن تكون مفترقة اليه وان قيل هي غيره فهمى والذات متلازمان لا يوجد أحد هادون الأثر ومثل هذا التلازم بين الشئين يقتضى كون وجود أحدهما مشروطاً بالآخر وهذا ليس بمتنع وإنما المتنع أن يكون كل من الشئين موجبا للآخر فالدور فى العلل متنع والدور فى الشروط جائز ولفظ الاتقار هاتان أريد به افتقار الشروط إلى الشرط فهذه تلازم بين الجانبين وليس ذلك معناها والواجب بنفسه بمتنع أن يكون مقتضيا لما هو خارج عن نفسه فأما كان مصفة لازمة لذاته وهو داخل فى معنى اسمه فقول القائل أنه مقتدر بها كقوله انه مقتدر بنفسه فان القائل اذا قال

هو داخل في معنى اسمه هوذا حق ولكن قول القائل ان هذا اقتدار في غيره ليس فان ذلك يشعر انه مقتدر الى ما هو منفصل عنه وهذا باطل لانه قد تقدم ان مقتدر الغير راد (١٧٠) به ما كان مغايرة وجوده و زمانه و مكانه و رايه ما يمكن العلم به و انه

والصفة لا تسمى غيرا بالمعنى الاول فينتج ان يكون مقتدرا الى غيره اذ ليس مقتدره غيرا بهذا المعنى واما بالمعنى الثاني فلا ينتج ان يكون وجوده مشروطا بصفات وان يكون مستلزما لصفات وان سميت تلك الصفات غيرا فليس في اطلاق اللفظ مانع صحة المعاني المعللة سواء جاز اطلاق اللفظ اولا يجوز هو لا يعمدوا الى المعاني الصفة والصفة واطلاقها على الصفات مجتمعة تتناول الباطل الممتنع كالرافض الذي يسمى أهل السنة خاصة فقوم انهم نصوا العداوة لاهل البيت رضى الله عنهم وقد بينا في غير هذا الموضوع ان اثبات المعاني القائمة التي توصف بها الذات لا بد منه لكل عاقل وانه لا يخرج عن ذلك الاتحاد وجود الموجودات مطلقا واما من يجعل وجود العلم هو وجود القدرة ووجود القدرة هو وجود الارادة فقد ههذه المغالطة يستلزم ان يكون وجود كل شيء هو عين وجود الخالق تعالى وهذا انتهى الاخاد وهو ما يعلم بالحق والعقل والنسج انه في غاية الفساد ولا يحصل من هذا الاثبات الصفات مع نفي مماثلة الصفات وهودين الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذلك ان نفاة الصفات من المتفلسفة ونحوهم يقولون ان العاقل والمقول والعقل والعاشق والمعشوق والعشوق والذوق والذوق والمذهن وهوى واحد وانه موجود

التي ذكر فيها زهاد الامة ليس فيهم رافضى وهؤلاء المعروفون في الامة بانهم يقولون الحق وانهم لا تأخذهم في الله لومة لائم ليس فيهم رافضى كقبول الرافضى من جنس المنافقين مذهب التقية (١) فهذا حال من لا تأخذهم في الله لومة لائم انما هذا حال من نعت الله في كتابه بقوله يا ايها الذين آمنوا من ينمكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه أثلة على المؤمنين اعز على الكافرين يباعدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وهذا حال من قاتل المرتدين وأولهم الصديق ومن اتبعه اليوم القسامة فهم الذين جاهدوا المرتدين كأصحاب مسيلة الكذاب ومائى الزكاة وغيرهما وهم الذين فتحوا الامصار وغلّبوا فارس والروم وكانوا أزهّد الناس كما قال عبد الله بن مسعود لاصحابه انتم أكثر صلاة وصياما من أصحاب محمد وهم كانوا اخيرا منكم قالوا يا أبا عبد الرحمن قال لانهم كانوا أزهّد في الدنيا وأزغب في الآخرة فهو لا هم الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم بخلاف الرافضة فانهم أشد الناس خوفا من لوم الامة ومن عدوهم وهم كما قال تعالى يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو فاحذرهم قاتلهم الله أنى يؤفكون ولا يعشون في أهل القبلة الا من جنس اليهود في أهل الملل ثم قال من هؤلاء الذين زعدوا في الدنيا ولم يأخذهم في الله لومة لائم من لم يبايع أبابكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم وبايع عليا فانه من المعروف ان في زمن الثلاثة لم يكن أحد مضاضا عن الثلاثة مظهر الحقائق ومبايع على بل كل الناس كانوا يبايعونهم فقامت مابايع لانهم كانوا يكتمون تقديم على وليست ههنا حال من لا تأخذهم في الله لومة لائم وأما في حال ولاية علي فقد كان رضى الله عنه من أكثر الناس لوماً لمن معه في قتال جاهدتهم وتكلمهم عن القتال فابن هؤلاء الذين لا تأخذهم في الله لومة لائم من هؤلاء الشيعة وان كذبوا على أبي بكر من الصباية وسلمان وعمار وغيرهم فمن المتواتر ان هؤلاء كانوا من أعظم الناس تغلبا لابي بكر وعمر وأتباعا لهما واما ينقل عن بعضهم التعت على عثمان لا على أبي بكر وعمر وسيأتي الكلام على ما جرى العثمان رضى الله عنه ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة ولا نفاق الشيعة الى أحد لا عثمان ولا على ولا غيرهما فلما قتل عثمان تفرق المسلمون قال قوم الى عثمان ومال قوم الى على واقتلت الطائفتان وقتل حينئذ شيعة عثمان شيعة على وفي صحيح مسلم عن سعد بن هشام أنه أراد ان يفرز في ميل الله وقدم المدينة فلما قدم المدينة تلى أواسم أهل المدينة فقهوه عن ذلك وأخبروه أن رهطاً ساء أرادوا ذلك في حاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهاهم نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال أليس لكم بي أسوة فليأخذوا بذلك راجع أمره وقد كان لطفها واشهد على رجعتها فأتى ابن عباس وسأله عن وتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال له ابن عباس ألا أدلك على اعلم أهل الارض وتر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال من قال عاشت رضى الله عنها فانها قاسا لها ثم اتى فاحسبني بردها لعل قال فانطلقت اليها فاني على حكي من أفعل فاستلقته اليها فقال ما أباقر بها لاني نهيته ان تقول في هاتين الشيعتين شيئا فابت فيها الامضي قال فاحسبت عليه لجانا فاطلقتنا الى عائشة رضى الله عنها وذكر الحديث وقال معاوية لابن عباس

(١) قوله فهذا حال الخ كذا في الاصل والكلام غير ظاهر قتال وحر كتيبه مصححه

واجب له عنابة ويفسرون عنابته بعله أو عقله ثم يقولون وعلمه وعقله هو ذاته وقد يقولون انه حي علم انت قدر مر بهتكم جميع نصير و يقولون ان ذلك كله شيء واحد فارادته عين قدرته وقدرته عين علمه وعلمه ذاته وذلك ان من أصلهم

الجلس في صفة ثبوتية بل صفاته اما سلب ثقلهم ليس بحسب ولا مشيخ واما اضافة ثقلهم بعد اوجه وانما ثقلهم ثقلهم جافل ومقول وعقل ويعبر ون عن هذه المعاني بعبارة هائلة ثقلهم انه ليس (١٧١) فيه كثرة كم ولا كثرة كيف وانه ليس له

أخر احد ولا جزءا كم وانه لا يد من اثباته موحدا أو جسدا منها مقدس من القولات العشر على الكيف والابن والوضع والاضافة ونحو ذلك ومضمون هذا للعبارة وأمثالها في صفاته وهم يسعون في الصفات توحيدا وكذلك المعنة ومن ضاهاهم من الجهة يسعون ذلك توحيدا وهم ابتدعوا هذا التعطيل الذي يسعون توحيدا وجعلوا اسم التوحيد واهل على غير ما هو واقع عليه في دين المسلمين فان التوحيد الذي بعث الله به رسوله وأزله كنهه هو أن يعبد الله لا يشرك به شيئا ولا يجعل له ندا كما قال تعالى قل يا أيها الكافرون لا أعبد معبودون ولا أنت عبدون ما أعبدوا أنا عبادهم ولا أنت عابدون مع الله وحده لا شريك له ومن تمام التوحيد أن يوصف الله تعالى بما يوصف به نفسه وبما وصفه به رسوله وبما وصفه عن التعريف والتعطيل والتكليف والتمثيل كما قال تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ومن هنا ابتدع من ابتدع على اتبعه على نفي الصفات اسم الموحدين وهو هؤلاء متباهون أن يقولوا هو الوجود المطلق بشرط الإطلاق كما قاله طائفة منهم أو بشرط نفي الامور الثبوتية كما قاله ابن سينا وأتباعه أو يقولون هو الوجود الحق لا بشرط كما يقوله النقوي وأمثاله ومعلوم بصرح العقل

أنت على ملة علي فقال لا على ملة علي ولا على ملة عثمان أأعلى ملة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكانت الشيعة أصصا على يقدمون عليه أما بكر وهو وانما كان النزاع في تقدمه على عثمان ولم يكن حيث شذ يسمى أحد لا ماميا ولا رافضا واعاصوا رافضة وصاروا رافضة لما خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام فسأله الشيعة عن أبي بكر وعمر فقم عليهم فرفضه قوم فقال رفضوني فرفضوني فصاروا رافضة وبولاهم قوم فسوا زيدا في تناسلهم اليه ومن حيث شذ انقسمت الشيعة الى رافضة امامية وزيدية وكلما زادوا في البدعة زادوا في الشر فلا يزيد في غير من الرافضة أعلم وأصدق وأزهد وأتبع غير بعد أبي بكر عن الخطاب هو الذي لم تكن تأخذ في الله لومة لائم وكان أزهدهم الناس باتفاق المطلق كما قيل فيه رحم الله عمر لقد تركه الحق ما له من صديق

(فصل) قال الرافضي وانما كان مذهب الامامية واجب الاتباع لوجوه الأول لما نظرنا في المذاهب وجدنا أحقها وأصدقها وأخلصها عن ثواب الباطل وأعظمها منزلة الله تعالى ورسوله ولا وصيه وأحسن المسائل الأصولية والفروعية مذهب الامامية لانهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالازلية والقدم وأن كل ما سوا محدث لانه واحد وأنه ليس بحسب ولا جوهري وأنه ليس عرك لان كل عرك يحتاج الى جزئه لان جزءا لا غيرهم ولا عرض ولا في مكان والالكان محدث بل زهوه عن مشابهة الخلفاء وأنه تعالى قادر على جميع المقدورات عدل حكيم لا يظلم أحد ولا يفعل القبيح ولا يلزم الجهل أو الحاجة تعالى الله عنهما وشيب المطمع لئلا يكون ظالما وبعده عن العاصي أو يعذبه بجرمه من غير ظلمه وأن أفعاله محكمة متقنة واقعة لغرض ومصلحة والالكان عايشا وقد قال سبحانه وتعالى وما خلقتنا السموات والارض وما بينهما الا عين وأنه أرسل الالبيان لارشاد العالم وأنه تعالى غرر في ولا مبدل في نبي من الخواص المحسوسة تعالى لاندركه الانصار وهو يدركه الابصار وأنه ليس في جهة وأن أمره ونهيه واخباره حادث لا اتصاله أمر العدم ونهيه واخباره وان الالبيان معصومون عن الخطا والسهو والمغصبة صغيرها وكبيرها من أول العرالي آخره والالم يبق عندنا وثوق بما يبلغونه فانقت فائدة العشرة وزم التنفير عنهم وان الائمة المعصومين كالالبيان في ذلك كما تقدم وأخذوا أحكامهم الفروعية من الائمة المعصومين الناقلين عن جدهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الاخذة عن الله تعالى بوسى جبريل اليه ينقلون ذلك عن الثقات خلفاء من سلف الالبيان ان متصل الرواية بالحمد المعصومين ولم يقتضوا الى القول بل رأوا الاجتهاد وحرموا الاختصاص والقياس والاستحسان الى آخره فيقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) ان يقال ما ذكره من الصفات والتقدير لا يتعلق بعلة الامامة أصلا بل بقول غيب الامامة من لا يقول بهذا ويقول به من لا يقول غيب الامامة ولا أحد ههنا على الاخر فان الطريق الذي لا عند القائلين هو العقل وأما تعيين الامام فهو عندهم من السمع فالداخل هذا في مسألة الامامة مثل ادخال مسائل النزاع وهذا خروج عن المقصود (الثاني) أن يقال هذا القول المعترف في التوحيد أو قدر والشيعة المنسوبة الى أهل البيت الموافقةون لهؤلاء المعترف بأبعد الناس عن مذاهب أهل البيت في التوحيد والقدر فانهم أهل البيت

الذي لم يكذب خط أن هذه الاقوال بالغة متناقضة من وجوه (أحدها) أن جعل عين أهل البيت القدر ونفس القدر في نفس الالرادة والعناية ونفس الحياة في نفس العلم والقدر ونفس العلم في نفس الفعل والابداع ونحو ذلك معلوم القساذ بالضرورة فان هذه حقائق

مشتركة لأن جملتها حقيقة واحدة هي تلك كان يتبين من يقول أن حقيقة السواد هي حقيقة العلم وحقيقة الطعم هي حقيقة اللون وأمثال ذلك مما يحصل للحقائق المتشعبة (١٧٢) حقيقة واحدة (الوجه الثاني) أنتمن المعلومات أن القائل بنفسه

ليس هو القائل بنفسه والجسم ليس هو العرض والموصوف ليس هو الصفة والذات ليست هي التعوت فن قال ان العالم هو العلم والعالم هو العلم فضلا بين وكذلك معلوم ان العلم ليس هو المعلوم فن قال ان العلم هو المعلوم والمعلوم هو العلم فضلا بين أيضا ونظما العقل اذا أراد به المصدر فليس المصدر هو العاقل الذي هو الفاعل ولا المعقول الذي هو السامع فقولنا واذا أراد بالعقل جوهره اقامنا بنفسه فهو العاقل فاذا كان يعقل نفسه أو غيره فليس عين عقله انفسه أو غيره هو عين ذاته وكذلك اذا سمي عاشقا ومعتوقا بلنتهم أو قيل محبوب وعجب بلغة المبلين فليس الحب والعش هو نفس العاشق ولا الحب ولا العشق ولا الحب هو المعتوق ولا المحبوب بل التمييز بين سمي المصدر وسمي اسم الفاعل واسم المفعول والتعريف بين الصفة والموصوف مستغرق في فطر العقول ولغات الامم فن جعل أحدهما هو الآخر كان قد اتى من السفسطة بما لا يخفى على من يتصور بما يقول ولهذا كان متمي هؤلاء السفسطة في العقليات والقرمطة في السميات (الوجه الثالث) أن يقال الوجود المطلق بشرط الإطلاق أو بشرط سلب الامور والنسوية أو لا بشرط مما يعلم بصرح العقل اتصافه في افتراح وانما وجد في انذهن وهذا عاقر وفي منطقهم اليوناني

كعلي وابن عباس ومن بعدهم كلهم متفقون على ما اتفق عليه سائر الصحابة والتابعين لهم باحسان من اثبات الصفات والقدر والكتب المختلفة على المنقولات الصخصة معلومة ذلك ونحن نذكر بعض ما في ذلك عن علي رضي الله عنه وأهل بيته ليتبين أن هؤلاء الشيعة مخالفون لهم في أصول دينهم (الثالث) أن ما ذكر في الصفات والقدر ليس من خصائص الشيعة ولا هم أئمة القول به ولا هو شامل لجميعهم بل اعتقد ذلك هم المعتزلة عنهم أخذ ذلك متأخرو الشيعة وكتب الشيعة معلومة بالاعتماد في ذلك على طرق المعتزلة وهذا كان من أواخر المائة الثالثة وكر في المائة الرابعة لما استغلهم المفيد وأتباعه كالسوسى والطوسى وأما قدماء الشيعة فالتألب عليهم ضد هذا القول كما هو قول الهاشميين وأمثالهما فان كان القول حقا أمكن القول به وموافقة المعتزلة مع اثبات خلافة الثلاثة وان كان ماطلا فلا حاجة اليه وانما ينبغي ان يذكر ما يختص بالامامة كسنة اثبات الاثنى عشر وعصمتهم (الرابع) أن يقال ما في هذا الكلام من حق فاهل السنة فقولون به أو وجهوهم وما كان فيهم من باطل فهو زيف ليس اعتقاد ما في هذا القول من الحق خارجا عن أقوال أهل السنة ونحن نذكر ذلك مفصلا (الوجه الخامس) قوله انهم اعتقدوا أن الله هو المخصوص بالازلية والقدم وان كل ما سواه محدث لانه واحد وأدنى ليس بحسم ولا في مكان ولا لكان محدثا بل زهوه من مشابهة الخلق فبالله هذا اشارة الى مذهب الجهمية والمعتزلة ومضمونه أنه ليس لله علم ولا قدرة ولا حياة وان أسماء الحسنى كالعلم والتقدير والسيب والبصير والرؤف والرحيم ومحو ذلك لا تدل على صفاته قائمته وأنه لا يتكلم ولا يرضى ولا يسطو ولا يحب ولا يفيض ولا يريد الا بما خلقه منفصلا عنه من الكلام والاراد وتوأنه لم يقم به كلام وأما قوله ان الله ستم من مشابهة الخلق فبالله أهل السنة أحق بتزيهه عن مشابهة الخلق من الشيعة فان التشبيه والتجسيم مخالف للعقل والنقل لا يعرف في أحد من طوائف الامة أكثر منه في طوائف الشيعة وهذه كتب المقالات كلها تقصير عن أئمة الشيعة المتقدمين من المقالات المخالفة لعقل والنقل في التشبيه والتجسيم بما لا يعرف نظيره عن أحد من سائر الطوائف ثم قدماء الامامية ومتأخروهم متفقون في هذا الباب فقد ماؤهم غلو في التشيع والتجسيم ومتأخروهم غلو في النقي والتعطيل فصار كوا في ذلك الجهمية والمعتزلة دون سائر طوائف الامة وأما أهل السنة المتيقنون بخلافة الثلاثة فجميع آفتهم وطوائفهم المشهورة متفقون على نفي التشبيه عن الله تعالى والذين أطلقوا لفظ الجسم على الله من الطوائف المبتنية بخلافة الثلاثة لا أكثر امية هم أقرب الى صريح المنقول وصريح المعقول من الذين أطلقوا لفظ الجسم من الامامية وقد كرر أقوال الامامية في ذلك غير واحد منهم ومن غيرهم كاذ كرها اس النوحى في كتابه الكبير وكذا كرها أو الحسن الانصرى في كتابه المعروف في مقالات الاسلامين واختلاف المصلين وكذا كرها الشيرستانى في كتابه المعروف بالملل والنحل وكذا كرها غير هؤلاء وطوائف السنة والشيعة تحكى عن قدماء أئمة الامامية من منكر التجسيم والتشبيه ما لا يعرف مثله عن الكرامة وأتباعهم عن ثبت امامة الثلاثة وأما من لا يعلق على الله اسم الجسم كآفة أهل الحديث والتفسير والتوفيق والفقه مثل الامة الاربعة

و يبنوا أن المطلق بشرط الإطلاق كائن مطلق بشرط الإطلاق وحيوان مطلق بشرط الإطلاق وجسم مطلق بشرط الإطلاق لا يكون الا في الاذهان دون الاعيان ولما ثبت قدماءهم والكتليات الجرد واتباعهم

عن الاعيان التي يسمونها المثل الاطلاقية أنكذلك أخذ انهم وقالوا هذه لا تكون الا في الدهن ثم الذين اتعوا ثبت هذه الكلمات في الخارج مجردة قالوا انها مجردة عن الاعيان المحسوسة ويتبع عندهم ان (١٧٣) تكون هذه هي المبدء للاعيان بل يتبع

وانما عنهم وشيوخ المسلمين المشهورين في الامم من قبلهم من الصحابة والتابعين لهم باحسان فهو لا يلبس فيهم من يقول ان الله جسم وان كان اياضاً ليس من السلب والافتقار قال ان الله ليس بجسم ولكن من نسب الجسم الي بعضهم فهو بحسب ما اعتقد من معنى الجسم واما لا زنا فيغير فاعلمة والجهمية ويحويهم من نفاة الصفات يجعلون كل من اثبت بها جسماً منها ومن هؤلاء من يعنى الجسم والمنسبة من الائمة المشهورين كالشافعي وأحمد وأصحابهم كاذر كذا في أرواحهم صاحب كتاب الزينة وغيره لما ذكر طوائف المشبهة فقال ومنهم طائفة يقال لهم المالكية ينسبون الوجود للرجل يقال له مالك بن أنس ومنهم طائفة يقال لهم الشافعية ينسبون الوجود للرجل يقال له الشافعي وشبه هؤلاء من الائمة المشهورين كلهم يثبتون الصفات لله تعالى ويقولون ان القرآن كلام الله ليس مخلوق ويقولون ان الله يرى في الآخرة وهذا مذهب الصحابة والتابعين لهم باحسان من أهل البيت وغيرهم وهذا مذهب الائمة المتبعين عن مثل مالك ابن أنس والثوري والشافعي وسعد الوائلي وأبي حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحابهم وداود ومحمد بن حزم ومحمد بن نصر المروزي وأبي بكر بن المنذر ومحمد بن جرير الطبري وأصحابهم والجهمية والمعتزلة يقولون من أثبت لله الصفات وقال ان الله يرى في الآخرة والقرآن كلام الله ليس مخلوق فانه جسم شبه والتجسيم باطل وشبهتهم في ذلك أن الصفات أعراض لا تقوم الا بجسم وما قام به الكلام وغيره من الصفات لا يكون الاحتمال ولا يرى الا ما هو جسم وأقام بجسم ولهذا صار ميثقة الصفات معهم ثلاث طوائف طائفة نازعتهم في المقدمة الاولى وطائفة نازعتهم في المقدمة الثانية وطائفة نازعتهم في زعمهم في احوالهم من المحدثين ولم تطلق في التثنية والاسات ألفاظاً متجسمة مستعدة لاصل لها في الشرع ولا هي مصبغة في العقل بل اعصمت بالكتاب والسنة واعطت العقل حقه فكانت موافقة لصرح العقول وصحيح المنقول والطائفة الاولى الكلاسية ومن وافقهم والطائفة الثانية الكرامية ومن وافقهم فالاولى قالوا انه تقوم به الصفات ويرى في الآخرة والقرآن كلام الله قائم بذاته وليست الصفات أعراضاً ولا الموصوف جساماً (١) لم نعلم ان ذلك متبع ثم كثير من الناس ينسج على الطائفة الاولى بانها مخالفة لصرح العقل والنقل بالضرر وحيث أثبتت ذمة لم يزل في الجواحه وأثبتت كلاماً لا يمكنه ان يثبت وقدرته وكثير منهم ينسج على الثانية بانها مخالفة لنقل العقل الصحيح ولكن مع هذا فكثر الناس يقولون ان اللغة الخلقية للطاقنتين من الجمية والمعتزلة وانما عنهم النسخة اعظم مخالفة لصرح العقول بل والضرورة العقل من الطائفتين وأما مخالفة قولنا لا تنصرون الكتاب والسنة وما استفاض عن سلف الامة فهذا أشهر وأشهر من ان يخفى على عالم ولهذا أسودادتهم على أن باب التوحيد والصفات لا يتبع فيه ما دل عليه الكتاب والسنة والاجماع وانما يتبع فيه ما رأوا بيقاس عقولهم واما انصوص الكتاب والسنة فاما ان يتأولوها واما ان يفرضوها واما ان يقولوا مقصود الرسول ان يخيل الى الجمهور اعتقاداً ينتفعون به في الدنيا وان كان كذا وبالجملة كما يقول ذلك من يقوله من المتفلسفة وانما عنهم حقيقة قولهم ان الرسل كذبت فيما أخبر به عن الله ولا يمكنه وكتبه ورسوله واليوم الآخر لاجل ما رأوا ومن مصلحة (١) قوله لم نعلم الخ كذا في الاصل وليس في العبارة اتصال بما قبلها فاعلم هنا سقطاً كتبه مصححه

ان يكون مبدءاً لغيرهم من الموجودات بل ان يكون شرطاً في وجود غيره فاذن تكون الهديات والمكاتب المعلوم حدودها وانما انقارها الى الخلق المبع مستغنية عن هذا الوجود المطلق بشرطاً لا مطلق ان قبل ان له وجوداً في الخارج فكيف اذا كان الذي قاله هذا القول هو من أشد الناس اسكاراً على من جعل وجود هذه الكلمات المطلقة المجردة عن الاعيان خارجاً عن الدهن وهم قد فروا أن العلم الاعلى والفلسفة الاولى هو الصمد الناظر في الوجود ولو اختلف فعلوا الوجود المطلق موضوع هذا العلم لكن هذا هو المطلق الذي ينقسم الى واجب ويمكن وعلة وحوال وقدیم ومحدث ومورد التقسيم مشتملاً بين الاقسام فلم يكن هؤلاء ان يجعلوا هذا الوجود المنقسم الى واجب ويمكن الوجود هو الواجب لجعلوا الوجود الواجب هو الوجود المطلق بشرط الاطلاق الذي ليس له حقيقة سوى الوجود المطلق أو بشرط سلب الامور التنويية ويبررون عن هذا بان وجوده ليس عارضاً لمن الماهيات والحقائق وهذا التعريف على أصلهم

الفاقد وهو ان الوجود يعرض للحقائق الثابتة في الخارج بما عني انه في الخارج وجود الشيء غير حقيقة فيكون في الخارج حقيقة يعرض لها الوجود ذاته ويشاركها اخرى ومن هنا فروا في منطقتهم بين الماهية والوجود وهم يفسروا الماهية بما يكون في الازهان

والوجود عما يكون في الاعيان كان هذا احصاء لا يترفع فيه عاقل وهذا هو الذي يغفل في الاصل لكن وهو ان تلك الماهيات في الزهر هي بعينها الموجود التي في الخلق فقلنا ان في هذا الانسان المعين جواهر عقلية قائمة بانفسها (١٧٤)

الجمهور في الدنيا وأما الطائفة الثالثة فالخلق في النبي والاثبات ما جاءه الكتاب والسنة وما تنازع الخلفاء في نفسه واثباته من غير اعتمام بالكتاب والسنة ثم اوافقهم فيه على ما ائتمروا في الشرع وخالفوا به العقل بل اما ان عسكو عن التكلم بالبدع ونفعا واثباتا وما ان بفصلوا القول في العقول والمفردات الجمل فما كان في اثباته من حق ووافق الشرع والعقل ائتمروا وما كان من نفيه حتى في الشرع والعقل نفوه ولا يصور عندهم معارض الادلة المصحة العقلية لا السبعة ولا العقلية والكتاب والسنة بدل بالاختار تارة وبديل بالثبوت تارة والارشاد والبيان للادلة العقلية تارة وخلاصة ما عندنا رباب النظر العقلي في الالهيات من الالهة القسنة والمعارف الالهية قد جاء به الكتاب والسنة مع زيادات وتكملات لم يجد لها الا من هذه الله بخطابه فكان ما قد جاء به الرسول من الالهة العقلية والمعارف القسنية فوق ما في عقول جميع العقلاء من الاولين والآخرين وهذا الحجة لها بسط عظيم قد بسط من ذلك ما بسط في مواضع متعددة والبسط التام لا يتصل هذا المقام فان لكل مقام مقالا ولكن ارفضة لما اعتضدت بالعقولة واخذوا ينمون اهل السنة بما هم فيه مقترون عدا او جهلا ذكرنا ما يناسب ذلك في هذا المقام والمقصود هناك ان اهل السنة متفقون على ان الله ليس كشيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في افعاله ولكن لفظ التشبيه في كلام الناس لفظ مجمل فان اراد بنفي التشبيه ما شاء الغراب ودل عليه العقل فهذا حق فان خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا بما يشبه شيء من الصفات وهذا سلف الامة واثباتها ان يوصف الله تعالى بما يوصف به نفسه وبما يوصف به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكليف ولا تعميل يشتهون الله ما ائتمروا من الصفات وينفون عنه مشابة المخلوقات يشتهون به صفات الكمال وينفون عنه ضرب الامثال يتزعمون عن النقص والتعطيل وعن التشبيه والتشبيال اثبات بلا تعميل وتنز به بلا تعطيل ليس كشيء شيء ذلعي المثلثة وهو السبع البصير رد على المصلحة ومن جعل صفات الخلق مثل صفات المخلوق فهو المنسبه الممثل المذموم وان اراد بالتشبيه انه لا يثبت لله شيء من الصفات فلا يقال له علم ولا قدرة ولا حياة لان العلم موصوف بهذه الصفات فيازم ان لا يقال له علم قدر لان العبد يسمى بهذه الاسماء وكذلك في كلامه وسبعه وبصره ورؤيته وغير ذلك وهم يوافقون اهل السنة على ان الله موجود على علم قادر والمخلوق يقال له موجود على علم قدر ولا يقال هذا التشبيه بنفسه وهذا مما يدل عليه الكتاب والسنة وصرح العقل ولا يمكن ان يخالف فيه عاقل فان الله تعالى سمى نفسه باسماء وسمى بعض عباده باسماء وكذلك سمى صفاته باسماء وسمى بعضها بصفات خلقه وليس المسمى كالسمي فسمى نفسه كما علمنا قدرا رؤفا رحما عزيزا حكما جميعا بصيرا ملكا مؤثرا جبارا متكبرا كقوله الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله انه على قدر وقوه ولكن تراخذ كحما كسيت قلوبكم والله غفور حلیم وقال والله عز ربكم وقال ان الله بالناس لرؤف رحيم وقال ان الله كان سمعا بصيرا وقال هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر وقد سمى بعض عباده حكما فقال يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي وبعضهم علميا بقوله وبشرنا بعباد علم وبعضهم حكما بقوله فبشرنا بعباد علم وبعضهم رؤفا رحما بقوله

معارف هذه المعنى المعين مثل كونه حيوانا وناطقا وحساسا ومختصرا بالارادة ونحو ذلك والصواب ان هذه كلها اسماء لهذه المعنى كل اسم يتعين صفة ليست هي الصفة التي يتعينها الاسم الاخر فالعين واحدة والاسماء والصفات متعددة واما اثباتهم اعاننا قائمة بنفسها في هذه العين المعينة فكذلك نفس والعقل والشرع فهذه الموجودات المعينة في الخارج هو هو ليس هناك جوهرا ان انسان حتى يكون احدهما علوا لآخر هو رؤف لانه ذات وصفات وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا انه يمكن ان يسبوا وامثله ان يحلوه الوجود المنقسم الى واجب ويمكن تحلوه الوجود المطلق بشرط الاملاق او بشرط سلب الامور الثبوتية كما بين ذلك في شراحته وغيره من كتبه وهذا مما قد بينه وبين ما يصلح كل عاقل انه يتبع وجوده في الخارج ثم اذا جعل مطاوعا بشرط الاملاق لم يحزان نعت نعت وجب امتياز فلا يقال هو واجب بنفسه ولا ليس بواجب بنفسه فلا يوصف بنفي ولا اثبات لان هذه النوع من التميز والنقد وهذه الحقيقة قول القرامطة الباطنية الذين يمتنعون عن وصفه بالنفي والاثبات ويعلمون ان المخلوقين التقيضيين مجتمع كان الجمع بين التقيضيين مجتمع واما اذا قيل بسلب الامور الثبوتية دون العدمية

نعم لا يسأل بالاسم الماخذ بسلب الامور الثبوتية والعدمية فانه يشار له في غيره في معنى الوجود ويمتاز عن غيره في معنى الوجودات اكل منه واما اذا قيل بسلب الامور الثبوتية والعدمية

كان أقرب الى الوجود من أن يعتز بسلب الوجود دون العلم وان كان هذا اجتماعا للمتنع أيضا وهو أقرب الى العلم فلهزمهم أن يكون الوجود الواجب الذي لا يقبل العدم هو المتنع الذي لا يتصور وجوده (١٧٥) في الخارج واما بقدره الذهن فتدبرا

كما بقدر كون الشيء موجودا معدوما
أولا موجودا ولا معدوما فلهزمهم
الجمع بين النقيضين والخالفين
النقيضين وهذا من أعظم المتنعات
باعتقاد العقلاء بل يقال ان
جمع المتنعات ترجع الى الجمع
بين النقيضين فلهذا كان ابن سينا
وأمثاله من أهل دعوة القرامطة
الباطنية من أتباع الحاكم الذي
كان بمصر هؤلاء وأمثالهم من
رؤس الملاحدة الباطنية وقد ذكر
ذلك عن نفسه وأه كان هو وأهل
يتبعن أهل دعوة هؤلاء المصريين
الذين يسميهم المسلمون الملاحدة
لخالدهم في أسماء الله وآياته الخدما
أعظم من الخدما اليهود والنصارى
وأما ملاحدة المتصوفة كان عربي
الطائي وصاحبه الصدر القزويني
وابن سبعين وابن الفارض
وأمثالهم قد يقولون هو الوجود
المطلق لا بشرط الاطلاق كما قاله
القزويني وجعله هو الوجود من
جس هو ومع قطع النظر عن
كونه واجبا ومكتوبا واحدا وكثيرا
وهذا معنى قول ابن سينا وأمثاله
القائلين بالاحاطة ومعالم أن
المطلق لا بشرط كالإنسان المطلق
لا بشرط يصدق على هذا الإنسان
وهذا الإنسان وعلى الذهن
والخارج فالوجود المطلق لا بشرط
يصدق على الواجب والممكن
والواحد والكثير والذاتي والخارجي
وحيث فهدنا "لوجود المطلق ليس
موجودا في الخارج مطلقا بل أقرب

للمؤمنين وقد فهم بعضهم جواصيرا بقوله جعلناه جميعا صبرا وبعضهم عزوا بقوله
وقالت امرأة العزيز وبعضهم ملكا بقوله وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وبعضهم
مؤمنًا بقوله أفنى كان مؤمنا وبعضهم جارا متكبيرا بقوله كذلك يطعم الله على كل قلب متكبيرا
جبار ومعلوم أنه لا يعامل الخلق والاعلم العليم ولا العزيز العزيز ولا الرؤف الرؤف ولا
الرحيم الرحيم ولا الملك الملك ولا الجبار الجبار ولا المتكبر المتكبر وقال ولا يحيطون بشئ
من علمه إلا بما شاءوا قال آتاه بعلمه وقال وما تعلم من أنثى ولا تضع إلا سله وقال ان الله هو الرزاق
ذو القوة المتين وقال أولم ير أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وفي العصيين عن جابر بن
عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلعننا الاستخفاف في الأمور كلها كما يلعننا السوءة
من القرآن يقول اذهبوا اذهبوا بالامر فليترك ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم أفنى استغفرك
بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وانت علام
الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر يسير في ديني ومعاشي وعاقبة أمري فاقدري لي
ويسره لي بآلة لي فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر يشري في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
فاصرفني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به وفي حديث جابر بن سيار الذي
رواه السافى وغيره عن جابر بن سيار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعو بهذا الدعاء
اللهم بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق أحيني ما كانت الحياة خيرا لي وتوفني اذا كانت الوفاة
خيرا لي اللهم اني أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضا
وأسألك القصد في الفقر والغنى وأسألك نعيلا لا ينفد وقرة عين لا تنقطع وأسألك الرضا بعد
القضاء وأسألك برد العيش بعد الموت وأسألك لذة النظر إلى وجهك والشوق إلى لقائك في غير
ضرر مضرة ولا فتنة مضلة اللهم زيننا برية الإيمان واجعلنا هداة مهتدين فقد سمى الله
ورسوله صفات الله تعالى علما وقدره وقوة وقد قال تعالى الذي خلقكم من ضعف ثم جعل
من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة وقال وانه لا تعلم لعلنا علمه ومعالم أنه ليس
العلم كالعلم ولا القوة كالقوة ونظا لهذا كثيرة وهذا لازم لجميع العقلاء فان في بعض
ما وصف الله به نفسه كل رضاء الغضب والحمة والبغض ونحو ذلك وزعم أن ذلك يستلزم التشبيه
والتجسيم فيلزمه فانت تثبت له الإرادة والكلام والسمع والبصر مع أن ما تشبيهه ليس مثل
صفات الخلقين فقل فما تشبهه مثل قولك فيما تشبهه وأثبت الله ورسوله اذ لا فرق بينهما فان
قال ألا أأثبت شيئا من الصفات قبله فانت تثبت له الاسماء الحسنى مثل حي وعليم وقدير
والعبد يسمى بهذه الاسماء وليس ما تشبهه أقرب من هذه الاسماء مما لا تشبهه البعد فقل
في صفاته فقيل قولك ذلك في مسمى أسمائه فان قال وألا أأثبت له الاسماء الحسنى بل أقول هي
محازا وهي أسماء بعض مبتدعائه كقول غلاة الباطنية والمثلية قبله فلا سان تعتقد
أنه حي قائم بنفسه والجسم موجود قائم بنفسه وليس هو مماثلة فان قال ألا أأثبت شيئا بل
أنكر وجود الواجب قيل له معاصي صريح العقل ان الموجود اما واجب بنفسه واما غير
واجب بنفسه واما قديم أزلي واما حادث كائن بعد أن لم يكن واما مخلوق مفتقر الى خالق واما
غير مخلوق ولا مفتقر الى خالق واما فقير الى مسواه واما غني عما سواه وغير الواجب بنفسه

ومن قال ان الكلى الطبيعي موجود في الخارج فتدبر به حقا وبالطاف ان أراد بذلك أن ما هو كلى في الذهن موجود في الخارج بمعنى أي
تلك الصورة الذهنية مطابقة للآعيان الموجودة في الخارج كما يطابق الاسم لسماء المعنى الذهني الموجود في الخارج فهذا صحيح وان أراد

بذلك أن نقس الموجود في الخارج على حين وجوده في الخارج فهذا الباطل مخالف للعقل والعقل فإن الكلّي هو الذي لا يمنع تصوّر من وقوع الشركة فيه وكل موجود في الخارج (١٧٦) معين مختير بنفسه عن غيره مع تصوّر من وقوع الشركة فيه أعني هذه

الشركة التي يذكرونها في هذا الموضوع وهي اشتراك الأعيان في النوع واشتراك الأنواع في الجنس وهي اشتراك الكليات في الجزئيات والقسمه المقابلة لهذه الشركة هي قسمه الكلّي الى جزئياته كقسمه الجنس الى أنواعه والنوع الى أعيانه وأما الشركة التي يذكرها الفقهاء في كتاب الشركة والقسمه المقابلة لها التي يذكرها الفقهاء في باب القسمه فهي المذكور في قوة تعالى وبنيهم أن الماء قسمه بينهم وقوله لكل باب منهم جزء مقسوم فذلك شركة في الأعيان الموجودة في الخارج وقسمتها قسمه لكل الى أجزاء كقسمه الكلام الى الاسم والفعل والحرف والاول كقسمه الكلمة الاصطلاحية الى اسم وفعل وحرف وإذا عرف أن المقصود الشركة في الكليات لافي الكل فلعلم أنه لا شركة في المعنات فهذا الانسان المعين ليس فيه شيء من هذا المعين ولا في هذا شيء من هذا ويعلم أن الكلّي الذي يصلح لاشتراك الجزئيات فيه لا يكون هو جزء من الجزئيات الذي يمنع تصوّره من وقوع الشركة فيه فمن قال أن الانسان الكلّي جزء من هذا الانسان المعين أو أن الانسان المطلق جزء من هذا المعين معني أن هذا المعين نفسه مطلق أو شيء كلّي فكلماه ظاهر الفساد وهذا متصل شبه كثيرة توجد في كلام الرازي وأمثاله من أهل المنطق ونحوهم

عن انتيس عليهم هذا المقام وبسبب التماس هذا عليهم جازوا في وجود الله تعالى هل هو ماهية أم هو زائد على ماهيته وهل لفظ الموجود مقول بالتواطؤ والتشكيك أم مقول بالاشتراك اللفظي فقالوا ان قلنا ان لفظ الموجود مشترك

اشتركا لفظنا أن لا يكون الوجود منقسما الى واجب وممكن وهذا خلاف ما اتفق عليه العقلاء وما يعلم بصريح العقل وان قلنا انه متواطئ أو مشترك لزم أن تكون الموجودات مشتركة في (١٧٧) مسمى الوجود فيكون الوجود مشتركا بين

الواجب والممكن فيصاح الوجود المشترك الى ما عزم وجود هذا عن وجود هذا والامتنياز يكون بالحقائق المختصة فيكون وجود هذا اذا على ماهيته فيكون الوجود الواجب مقتفرا الى غيره وبذلكرون ما يذكره الرازي وأما بعبه أن لئس في وجود الرب تعالى ثلاثة أقوال فقط أحدها أن لفظ الوجود مقول بالاشتراك العقلي فقط والثاني أن وجود الواجب زائد على ماهيته والثالث أنه وجود مطلق ليس له حقيقة غير الوجود المشروط بسلب كل ماهية ثبوتية عنه فيقال لهم الأقوال الثلاثة باطله والقول الحق ليس واحدا من الثلاثة وإنما أصل اللفظ هو فهمه أنا إذا قلنا ان الوجود ينقسم الى واجب وممكن لزم أن يكون في الخارج وجود هو نفسه في الواجب وهو نفسه في الممكن وهذا غلط فليس في الخارج بين الوجودين شيء هو نفسه فهما ولكن لفظ الوجود ومعناه الذي في الذهن والخط الذي يدل على اللفظ يتناول الوجودين وبهما وهما مشتركان فله قبول معنى الوجود الذي في الذهن لهما كشول لفظ الوجود والخط الذي يكتب به هذا اللفظ لهما فهما مشتركان في هذا وأما في نفس ما يوجد في الخارج فاما بينهما فيه من بعض الوجوه فأما أن تكون نفس ذات هذا وصفته فيها شيء من ذات هذا وصفته فهذا إما

مسميا بمقتضاه فوجود الله سبحانه لا يشركه فيها غيره بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه فيه غيره فكيف بوجود الخالق وأذا قيل قد اشتركا في المسمى فلا بد أن يميز أحدهما عن الآخر بما يخصه وهو الماهية والحقيقة التي تخصه قبل اشتراك الوجود المطلق الذي لا اشتراك كلفي مسمى الحقيقة والماهية والذات والنفس وكأن حقيقة هذا انحصه فكذا وجوده يخصه واللفظ نشأ من جهة أخذ الوجود مطلقا وأخذ الحقيقة مخصصة وكل منهما يمكن أخذه مطلقا ومختصا فاللفظ مساو للمطلق والمختص مساو للخص فالوجود المطلق مطابق للحقيقة المطلقة والوجود المختص مطابق لحقيقته المختصة والمسمى بهذا وهذا واحد وان تعددت جهة التسمية كما يقال هذا هو ذلك فالشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين وأيضا فإذا اشتركا في مسمى الوجود الكلي فإن أحدهما يتنازع الآخر بوجوده الذي يخصه كإنا الحيوانين والإنسانين إذا اشتركا في مسمى الحيوانية والإنسانية فله تميز أحدهما عن الآخر بحيوانية تخصه وإنسانية تخصه فلو قدر أن الوجود الكلي ثابت في الخارج لكان التمييز يحصل بوجود خاص لا يحتاج أن يقال هو مركب من وجود وما به فكيف الأمر بخلاف ذلك ومن قال أنه وجود مطلق بشرط سلب كل أمر شوب ففوقه أو فسده من هذه الأقوال وهذه المعاني مبسطة في غير هذا الموضع والمقصود أن اثبات الاسماء والصفات لله لا يستلزم أن يكون سبحانه مشبها بما نأخذ لخلق

وأما قوله أنهم اعتقدوا أن الله تعالى هو المخصوص بالازلية والقدم فيقال أولا يجع الملبس يعتقدون أن كل ما سوى الله مخلوق حادث بعد أن لم يكن وهو المختص بالقدم والازلية ثم يقال فاما الذي جاء به الكتاب والسنة هو توحيد الالهية فلا اله الا هو فهذا هو التوحيد الذي بعث الله به رسوله وأزله به كتبه كما قال تعالى واليه تكلم الله وأوحى إليه وقال الله لا تعبدوا الهين اثنين إنما هو اله واحد وقال وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي اليه أنه لا اله الا أنا فاعبدون ومثل هذا في القرآن كثير فقول تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله وقوله أنهم كانوا إذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون وبالحلة فهذا أول ما دعا اليه الرسول وأخروا حيث قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله واليه فاعلم أنه لا اله الا الله وقال لهم أي طالب بأعم قل لا اله الا الله كلمة أخرجها عن الله وقال من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وقال لقنوا موتاكم لا اله الا الله وكل هذه الأحاديث في الصحاح وهذا من أظهر ما يعلم بالانظر ارب من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو توحيد الالهية أنه لا اله الا الله وأما كون القدم الازلي واحدا فهذا اللفظ لا يوجد في كتاب الله ولا في سنة نبيه ولا جاء اسم القديم في أسماء الله تعالى وإن كان من أسماء الأول والأقوال نوعان فما كان منصوبا في الكتاب والسنة وجب الإقرار به على كل مسلم ومسلمين له أصل في النص والإجماع لم يحجب قوله ولارده حتى يعرف معناه فقول القائل القديم الازلي واحد وان الله تعالى بمخصوص بالازلية والقدم لفظ محمل فان أراد به أن الله تعالى بما يستحقه من صفاته الازلية أنه هو القديم الازلي دون مخلوقاته فهذا حق ولكن هذا مذهب أهل السنة والجماعة وإن أراد به أن القديم الازلي هو الذات التي لا صفه لها ولا حياة ولا علم ولا قدرة لا يدل على كون لها صفه لكانت قد شاركتها في القدم ونكالتها

(٣٣ - منهاج أول) يعلم فساد كل من تصوره ومن توقف فيه فقدم نصرة له ويثبت بالقول في اسم الوجود كالتحول في اسم الذات والعين والنفس والماهية والحقيقة وكأن الحقيقة تنقسم الى حقيقة واجبة وحقيقة ممكنة وكذا لا لفظ الماهية ولفظ

الذات ونحو ذلك فكذلك لفظ الوجود فاذا قلنا ان الحقيقة أو الماهية تنقسم الى واجبة وممكنة يلزم أن تكون ماهية الواجب فها هو
من ماهية الممكن فكذلك اذا قيل الوجود (١٧٨) ينقسم الى واجب وممكن لم يلزم أن يكون الوجود الواجب فيه شئ من وجود غيره

بل ليس فيه وجود مطلق ولا ماهية
مطلقة بل ماهية هي حقيقة وهي
وجوده واذا كان المخلوق المعين
وجوده الذي في الخارج هو نفس
ذاته وحقيقته وماهية التي في
الخارج ليس في الخارج شيئان
فالذات في تعالى أولى أن تكون حقيقة
هي وجوده الثابت الذي لا يشركه
فيه أحد وهو نفس ماهية التي هي
حقيقته الثابتة في نفس الامر ولو
قدر أن الوجود المشترك بين
الواجب والممكن موجود فبما
في الخارج وان الحسوبة المشتركة
هي بمعنىها التاطق والاجم كان
معيلاً أحدهما عن الآخر بوجود
خاص كما يتبين الانسان بحسوبة
تخصه فكأن السواد والابيض
اذا اشتراك في سمي اللون يتميز
أحدهما بلونه الخاص عن الآخر
وهؤلاء الصانين يجعلون الواحد
اثنين والاثنين واحدا فيجعلون
هذه الصفة هي هذه الصفة ويجعلون
الصفة هي الموصوف فيجعلون
الاثنين واحدا كما قالوا ان العلم هو
القدر وهو الارادة والعلم هو العالم
ويجعلون الواحد اثنين كما يجعلون
الشئ العين الذي هو هذا الانسان
هو عينه جواهر انسان وحيوان
وناطق وحساس ومتحرك بالارادة
ويجعلون كلام من هذه الجواهر غير
الآخر ومعلوم أنه جواهر واحدة
صفات متعددة وكما يفرقون بين
المادة والسورة ويجعلونهما
جوهرين عقليين قائمين بنفسهما
وانما المنقول هو قيام الصفات بالموصوفات والاعراض بالجواهر كالصورة الصناعية مثل صورة الخاتم
والدرهم والسرير والنوب فاهم عرض قائم بجوهره النعة وانسحب والفرز وكذلك الاتصال والانفصال قائمان يحمل هو الجسم وهكذا

مثلهما فهذا الاسم هو اسم الرب الى العليم القدير ويتجنب في لحياته وعليم لاعلمه وقدير
لا قدرته كما يتجنب مثل ذلك في نظائره واذا قال القائل صفاته زائدة على ذاته فالمراد أنها زائدة
على ما أثبتته النفاة لأن في نفس الامر ذاتا بمجرد من الصفات وصفات زائدة عليها فان هذا باطل
ومن حكى عن أهل السنة أنهم يفتنون مع الله ذوات قديمة بقدمه وأنه مقتدر على تلك الذوات فقد
كذب عليهم فان للخالق في هذا المقام أربعة أقوال ثبوت الصفات وثبوت الاحوال ونفيهما
جميعا وثبوت الاحوال دون الصفات فالأول قول جمهور نظار المثبتة الصفاتية يقولون أنه عالم
بعله وقادر بقدرته وعلمه نفس عاليتة وقدرته نفس قادر بنوعه علاء النفاة كما في الحسن البصري
وغيره بملكون أن كونه حيا ليس هو كونه عالما وكونه عالما ليس هو كونه قادرا وكذلك مثبتة
الاحوال منهم وهذا بعينه هو مذهب جمهور المثبتة للصفات دون الاحوال ولكن من أثبت
الاحوال مع الصفات كالقاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وأبي المعالي في أول قوله فهو لا يتوجه
رد النفاة اليهم وأما من نفي الصفات والاحوال جميعا كما في علي وغيره من المعتزلة فهو لا يدرك
ثبوت الاسماء والاحكام فيقولون نقول انه في علمه قدير فيضرب عنه بذلك ويحكم بذلك ونسبه
بذلك فاذا قالوا البعض الصفاتية أنهم موافقون على أنه خالق عادل وان لم يقم بذاته خلق وعديل
فكذلك في علمه قدير قبل موافقة هؤلاء الحكم لا يدل على صحة قولكم فالسلف والائمة وجمهور
المثبتة يخالفونكم جميعا ويقولون انه يقوم بذاته أفعاله سبحانه وتعالى ثم هذه الاسماء على
خلق ورزق كإدراككم ومردعي كلام واردة ولكن هؤلاء النفاة جعلوا المتكلم والمريد
واخلاقه والعادل يدل على معان منفصلة عنه وجعلوا الحي والعليم والقدير لا يدل على معان
لاقائمة ولا منفصلة عنه وجعلوا كل ما وصف الرب به نفسه من كلامه وشيئته وجهه وبغضه
ورضا وبغضه اغايبه مختلفات منفصلة عنه لجعلوه موصوفا ما هو منفصل عنه فالحقوا صريح
العقل والنشرع والفتنة فان العقل الصريح يحكم بان الصفة اذا قامت بعمل عا د حكمه على ذلك
المحل لا على غيره فالحق الذي قامت به الحركة والسواد والابيض كان متحركا اسودا ابيض لا غيره
وكذلك الذي قام به الكلام والارادة والحب والبغض والرضا وهو الموصوف بأنه المتكلم المريد
المحب المبغض الرائي دون غيره وما لم يقم به الصفة لا يتصف بها قال يقم به كلام واردة وحركة
وسواد وفعل لا يقال له متكلم ولا مريد ولا متحرك ولا أسود ولا فاعل واما اذا لم يكن هنالك معنى
يتصف به فلا يسمى باسماء المعاني وهو لا يسمو حيا عالما قادرا مع أنه عندهم لاحاته ولا علم ولا
قدرة وسموه باسم المتكلم مع ان الارادة والكلام قائم بغيره وكذلك من سمى ما عا لفا فاعل مع أنه لم
يقم بفعله ولا فاعل فقلوه من جنس قولهم ونصوص الكتاب والسنة قد أثبتت انصافه بالصفات
القائمة والافتة وجب أن صدق المشتق مستلزم لصدق المشتق منه فوجب اذا صدق اسم
الفاعل والصفة المشبهة أن يصدق معنى المصدر فاذا قيل قائم وقاعد كان ذلك مستلزما للقيام
والقعود وكذلك اذا قيل فاعل ونال كان ذلك مستلزما للفعل والخلق وكذلك اذا قيل متكلم
ومريد كان ذلك مستلزما للكلام والارادة وكذلك اذا قيل حي عال قادرا كان ذلك مستلزما للحياة
والعلم والقدرة ومن نفي قيام الافعال وقال لو كان خالقا باقيا لكان ان كان قديرا لم يقدم

المخلوق

وانما المنقول هو قيام الصفات بالموصوفات والاعراض بالجواهر كالصورة الصناعية مثل صورة الخاتم

والدرهم والسرير والنوب فاهم عرض قائم بجوهره النعة وانسحب والفرز وكذلك الاتصال والانفصال قائمان يحمل هو الجسم وهكذا

يجعلون الصورة الذهبية فاشعة في الخراج كقولهم في المجرى من الممارقات للمادة وليس معهم ما ثبت أنه مفارق النفس الناطقة اذا
فأزقت البدن بالهوت والمجردات هي الكليات التي تجرد بها النفس (١٧٩) عن الاعيان الشخصية فيرجع الامر

الى النفس وما يقوم بها ويجعلون
الموجود في الخارج هو الموجود
في الذهن كما يجعلون الوجود
الواجب هو الوجود المطلق فهذه
الامور من اصول ضلالهم حيث
جعلوا الواحد متعدد والمتعدد
واحد وجعلوا ما في الذهن
في الخارج وجعلوا ما في الخارج
في الذهن وانهم من ذلك أن يجعلوا
الثابت متغيا والمتغى ثابتا فهذه
الامور من أحناس ضلالهم وهذا
كله مبسوط في غير هذا الموضوع
والمقصود هنا أن أتنبه على بعض
ماتين به تناقضهم وضلالهم في
عقليتهم التي بها تنافضات الله
عز وجل وعارضوها بنصوص
الرسول الشابتة بصريح القول
الواقعة لصريح العقول وكما
أمر الغاضل الذي في معرفة
أقوال هؤلاء الملاحدة ومن وافقهم
في بعض أقوالهم من أهل البدع
كفناء بعض الصفات الذين يزعمون
أن العقول عارض كلام الرسول
وأنه يجب تقديسه عليه فانه بين
أنه يعلم بالعقل السريخ ما يصدق
ما أخبر به الرسول وما به بين فساد
ما يعارض ذلك ولكن هؤلاء عمدوا
الى لفاظات مجعلة مشبهة لتحمل
في لغات الامم معاني متعددة وصاروا
يدخلون فيها من المعاني ما ليس هو
المفهوم منها في لغات الامم ثم سبوا
وأنتروا تأليفا فخورا لا ينفعه
على بعض وعلموا اذ لهم وهزلوه
في نفوس من لم ينهمه ولا رب ان

المخلوق وان كان حادنا لم أن يكون له خلق آخر فيلزم التسلسل ويلزم قيام الحادث قدأجابه
الناس بأجوبة متعددة كل على أصله فطائفة قالت يقدم الخلق دون المخلوق وعارضوه بالارادة
فانه يقول انهم قد قدموا مع المراد يحدث قالوا فكذلك الخلق وهذا جواب كثير من الحنفية
والجسئية والصوفية وأهل الحديث وغيرهم وطائفة قالت بل الخلق لا يقتضي خلق آخر كما أن
المخلوق عند كماله لا يقتضي الخلق فاذا لم يقتض شي من الحادث الى خلق عند كماله لا يقتضي
الخلق الذي به خلق المخلوق الى خلق أولى وهذا جواب كثير من المعتزلة والكرامية وأهل
الحديث والصوفية وغيرهم ثم من هؤلاء من يقول الخلق قائمهم ومنهم من يقول قائم المخلوق
ومنهم من يقول قائم لا في محل كما يقول البصريون من المعتزلة في الارادة وطائفة التزمت
التسلسل ثم هؤلاء منصفان منهم من قال بوجود معان لانهاية لها في أن واحد وهذا قول ابن
عباد وأصحابه ومنهم من قال بل تكون شيئا بعد شي وهو قول كثير من أئمة الحديث والسنة
وأئمة الفلاسفة وأما التسلسل في الناس من لم يلزمه وقال كماله يجوز عندكم حوادث متصلة
لا ابتداء لها فكذلك يجوز قيام حوادث بذاته لا ابتداء لها وهذا قول كثير من الكرامية
والمرجئة والهشامية وغيرهم ومنهم من قال بل التسلسل حاز في الآثار دون المؤثرات
والترتب أنه يقوم بذاته لا ينتهي شيئا بعد شي ويقول انه لم يزل متكلما بعيشته ولا هاية لكلماته
وهذا قول أئمة الحديث وكثير من الفلاسفة والكلام في قيام الامور الاختيارية بذاته مبسوط في
موضع آخر واذا كانت صفة التي المحدث متوافقة في الحادث لم يلزم أن تكون نبيامته
فكذلك صفة الرب اللازمة له اذا كانت قدسية بقدمه لم يلزم أن تكون الهامته فهو لا منفهم
في صفاته اللازمة لذاته وشبهتهم التي أشار اليها أنهم لو كانت قدسية لكان القديم أكثر من واحد
كما يقول ابن سينا وأمثلة وأخذ ذلك ابن سينا وأمثلة من المتفلسفة عن المعتزلة فقالوا لو كان له
صفة واجبة لكان الواجب أكثر من واحد وهذا تلبس فانهم ان أرادوا أن يكون الاله
القديم أو الاله الواجب أكثر من واحد فالتزام باطل فليس يجب أن تكون صفة الاله الهيا
ولا صفة الانسان انسانا ولا صفة النبي نبيا ولا صفة الحيوان حيوانا وان أرادوا أن الصفة
توصف بالقديم كما توصف الموصوف بالقديم فهو كقول القائل توصف صفة المحدث بالمحدث كما
يوصف الموصوف بالمحدث وكذلك اذا قيل توصف بالوجوب فليس المراد أنها توصف بوجوب
أو قدم على سبيل الاستقلال فان الصفة لا تقوم بنفسها ولا تستقل بذاتها ولكن المراد
انهم قدسية واجبة بقديم الموصوف ووجوبه اذا عني بالواجب بالافعال وعني بالقديم بالاول
له وهذا حق لا يخدونه وقد بسط الكلام على هذا بسطا مستوفى في مواضع وبين ما في لفظ
واجب الوجود والقديم من الاجمال وشبهة تفة الصفات وهو لم يذكرها الاشياء مختصرا قد
ذكرت ما يناسب هذا الموضع وبين في موضع آخر أن لفظ القديم واجب الوجود فيه اجمال
فاذا أريد بالقديم القائمة به أو ناعا القديم أو الرب القديم ونحو ذلك فالعلة ليست قدسية
بهذا الاعتبار بل هي صفة القديم واذا أريد بالقديم أو ليس به عدم متعلق بالصفة
قدسية وكذلك لفظ واجب الوجود ان أريد به قائم بنفسه الموجود بنفسه فالعلة ليست
واجبة بل هي صفة واجب الوجود وان أريد بالفاعل له أو مالم ليس له فالعلة فالعلة واجبة

فهذه ونحوها ما في من الالفاظ المشتركة والمعاني المشبهة فاذا دخل معهم الضال وخاطبوه بما تنفر عنه فطرته فاخذ يعترض عليهم
قائلوا أنت لا تفهم هذا وهذا الابطال في في ما في النفوس من الالفة والحبية يجعلها على أن تسلم تلك الامور قبل تحقيقها عنده وعلى

زلة الاعتراض عليه خشية أن ينسوه إلى نقص العلم والعقل ونفوا الناس في مخاطبهم بدور حث كائنات أخواتهم القرامطة المستحيين لهم درجة بعد درجة حتى توصلهم إلى البلاغ (١٨٠) الاكبر والتاموس الاعظم الذي مضمونه بحمد الصانع وتكذيب رسوله وبحمد

شرائعه وفساد العقل والدين والدخول في غاية الاتحاد المشتل على غاية الفساد في المبدأ والمعاد وهذا القدر الذي وقع في ضلال المتطرفة لم يقصد عقلاهم في الاصل بل كان غرضهم تحقيق الامور والمعارف لكن وقعت لهم شبهات خلوا بها كاضل من ضل ابتداء من المتكرين منهم ومن غيرهم من الكفار من ضل بعض الشبهات ولهذا يجب على من يريد كشف ضلال هؤلاء وانالهم ان لا يوافقهم على لفظ يحمل حتى يتبين معناه ويعرف مقصوده ويكون الكلام في المعاني العقلية المبينة لافي معان، شبهة باللفظ مجملة (واعلم) ان هذا بافع في التسرع والعقل اما التسرع فان علينا ان نؤمن بما قاله الله ورسوله فكل ما ثبت ان الرسول صلى الله عليه وسلم قاله فعلنا ان صدقه وان لم نفهم معناه لا نقدر على ان نصدق المصدق الذي لا يقول على الله الا الحق وما تنازع فيه الامم من الالفاظ المجملة كاللفظ المجتزى والجمله والجسم والجوهر والعرض واثبات ذلك فليس على احد ان يقبل مسمى اسم من هذا الاسماء لافي التي ولا في اثبات حتى يتبين له معناه فان كان المتكلم بذلك اراد معنى صحيحا موافقا لقول المعصوم كان ما اراده حقا وان كان اراده معنى مخالفا لقول المعصوم كان ما اراده باطلا ثم يبقى النظر في اطلاق ذلك اللفظ ونفيه وهي مسألة فقهية فتدبر يكون المعنى صحيحا ويمتنع من الملاقاة لفظة لمافية من مفسدة وقد يكون اللفظ مشروعا

الوجود وان ارد به ما لا يتعلق بغيره فليس في الوجود واجب الوجود بهذا الاعتبار فان الباري تعالى خالق لكل ماسوا فله تعلق بمخلوقاته وذاته ملازمة لصفاته وصفاته ملازمة لذاته وكل من صفاته اللازمة ملازمة لصفته الاخرى وينشأ ان واجب الوجود الذي دلت عليه الممكنات والقديم الذي دلت عليه المحذات الذي هو الخالق الموجود بنفسه الذي لم يزل ولا زال ويمتنع عدمه فان تسمة الرب واجبا بذاته وجعل ماسوا ممكنا ليس هو قول ارسطو وقدماء الفلاسفة ولكن كانوا يسمونه مبدأ وعلوه ويثبتونه من جهة الحركة الفلكية فيقولون ان الفلك يتحرك في نفسه فركب ابن سينا وامثاله مذهبهم قول اولئك وقول المعتزلة فلما قالت المعتزلة الموجود ينقسم الى قديم وعادى وان القديم لاصفه قال هؤلاء انه ينقسم الى واجب ويمكن والواجب لاصفه ولما قال اولئك يمتنع تعدد القديم قال هؤلاء يمتنع تعدد الواجب وامافوه ان كل ماسوا محدث فهو ذائق والقديم في ماسوا عائد الى الله وهو اذا ذكر باسم مظهر او غير دخل في مسمى اسمه صفاته فهي لا تخرج عن مسمى اسمائه فحين قال دعوت الله او عذته فهو واحد الى القيوم العليم القدير الموصوف بالعلم والقدرة ودر الصفات الكمال وامافوه لانه واحد وليس بجسم فان اراد بالواحد ما اراده الله ورسوله فمثل قوله والهكم اله واحد وقوله وهو الله الواحد القهار ومخوذك فهو ذائق وان اراد بالواحد ما اراده الجهمية نفاة الصفات من انه ذات مجردة عن الصفات فهذا الواحد حقيقة في الخارج وانما يقدر في الازهان لافي الاعيان ويمتنع وجود ذات مجردة عن الصفات ويمتنع وجوده على قدر لاحتيا له ولا علم ولا قدرة فاثبات الاسماء دون الصفات سفسطة في العقلات وقرمطة في السمعيات وكذلك قوله ليس بجسم لفظ الجسم فيه اجمال فقدير اربه المركب الذي كانت اجزاؤه مفرقة لجمعتا وما يقبل التفرق والانفصال والمركب من مادة وصورة والمركب من الاجزاء المفردة التي تسمى الجوهر الفردة والله تعالى حمزه عن ذلك كله (١) او كان متفرقا فاجتمع وان يقبل التفرق والتجزئة التي هي مفارقة بعض الشيء بعضا وانفصاله عنه واغير ذلك من التركيب المتع عليه وقدير ارب الجسم ما يشار اليه او ماري او ما تقوم به الصفات والله تعالى يرى في الآخرة وتقوم به الصفات ويسموا اليه الناس عند الدعاء بآلهتهم وقولهم وجوههم واعينهم فان اراد بقوله ليس بجسم هذا المعنى قيل له هذا المعنى الذي قصدت نفيه بهذا اللفظ معنى ثابت به صحيح المتقول ومخرج المعقول وانت لم تقم دليل على نفيه واما اللفظ فبدعة نفاوا واثباتا فليس في الكتاب ولا السنة ولا قول احد من سلف الامم او ائمتها الملاقاة لفظ الجسم في صفات الله تعالى لانفسا ولا اثباتا وكذلك لفظ الجوهر والمجتزى ومخوذك من الالفاظ التي تنازع اهل الكلام الحديث فيها نقبا واثباتا وان قال كل ما يشار اليه ويرى وترفع اليه الايدي فانه لا يكون الاجسام مركبا من الجوهر الفردة او من المادة والصورة فليس له هذا عمل زناغ كثر العلة لا ينفون ذلك وانت لم تذكر على ذلك دليلا وهذا منتهى نظر النفاة فان عامة ما عندهم ان تقوم به النسقات وتقوم به الكلام والارادة والانفعال وما يمكن رؤيته بالابصار لا يكون الاجسام (١) قوله او كان متفرقا الى قوله وانفصاله عنه الذي يظهر انه مكرمع مافله وسر كرمعه

مركبا ونفيه وهي مسألة فقهية فتدبر يكون المعنى صحيحا ويمتنع من الملاقاة لفظة لمافية من مفسدة وقد يكون اللفظ مشروعا واكن المعنى الذي اراده المتكلم باطل كما قال على رضي الله عنه لمن قال من اخلاوج المارقين لا حكم الله كلمة حتى اورد به باطل وقد

يفرق بين اللفظ الذي يدعى به الرب فانه لا يدعى الا بالاسماء الحسنى وبين ما يختص به لانه لا يتحقق في باطل واذا كنا في باب العبارة عن النبي صلى الله عليه وسلم علمنا ان نغفر في مخاطبته وبين الاخبار عنه (١٨١) فاذا خاطبناه كن علمنا ان نتأدب بأدب الله تعالى

حيث قال لا تجعلوا دعاة الرسول ينسبك كدعاء بعضكم بعضا فلا يقول يا محمد يا أحمد كما يدعو بعضنا بعضا بل نقول يا رسول الله يا نبي الله والله سبحانه وتعالى خاطب الأنبياء عليهم الصلوة والسلام بأسمائهم فقال يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك يا موسى اني ابارك يا عيسى اقم عتوقك ورافعل اني ولما خاطبه صلى الله عليه وسلم قال يا أيها النبي يا أيها الرسول يا أيها المرسل يا أيها المذكر قضى أحق أن تتأدب في دعائه وخاطبه وأما إذا كنا في مقام الاخبار عنه قلنا أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله قلنا محمد رسول الله وخاتم النبيين فتخير عنه باسمه كأخبار الله سبحانه لما أخبرته صلى الله عليه وسلم ما كان محمدا يا أحمد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وقال محمد رسول الله والنبي معه أشداه على الكفار ودعاه بينهم ثم اهرأهم كما صعدا وقال وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل وقال والنبي أسنوا وعلموا الصلوات وأسنوا ما نزل على محمد فافترق بين مقام مخاطبة ومقام الاخبار فارق ثابت بالنسبة والعقل ويدنظر الفرق بين ما يدعى الله به من الاسماء الحسنى وبين ما يختص به عز وجل بما هو حق ثابت لا يثبت ما يستحقه من صفات التكامل ونفي ما ينزه عنه عز وجل

مر كبان الجوهر الفرد أو من المادة والصورة وما يدكرونه من العبارة قال هذا يعود وقد تنوعت طرق أهل الإثبات في ردعهم فمنهم من سلم لهم أنه يقوم به الأمور الاختيارية من الأفعال وغيرها ولا يكون الأجسام وأنهم فيها يقوم بهم الصفات التي لا يتعلق بها شيء بالثبوت والقدرة ومنهم من نازعهم في هذا وهذا وقال بل لا يكون هذا أجساما وهذا أجساما ومنهم من سلم لهم أنه جسم ونزعه في كون القديم ليس بجسم وحقيقة الأمر أن لفظ الجسم فيه منازعات لفظية ومعنوية والمنازعات اللفظية غير معتبرة في المعاني العقلية وأما المنازعات المعنوية فتشمل تنازع الناس فيما ينسبوا إليه من حيثية هل يجب أن يكون مر كبا من الجواهر الفردة أو من الماددة والصورة ولا يجب واحد منهما فذهب كثير من المتأخرين المعتزلة والاشعرية ومن وافقهم إلى أنه لا بد أن يكون مر كبا من الجواهر الفردة ثم جمهور هؤلاء قالوا أنه مر كبا من جواهر متناهية وقال بعض المتأخرين بل جواهر غير متناهية وذهب كثير من المتأخرين المتطرفة إلى أنه يجب أن يكون مر كبا من الماددة والصورة فمن الفلاسفة من طرد هذا في جميع الأجسام كابن سينا ومنهم من قال بل هذا في الأجسام العنصرية بدون الفلكية وزعم أن هذا قول أرسطو والقديما وكثير من المصنفين لا يذكر إلا هذين القولين ولهذا كان من لم يعرف إلا هذين المصنفين لا يعرف إلا هذين القولين والقول الثالث قول جاهر العقلاؤا كثر طوائف المتأخرين ليس مر كبا من هذا أو لا من هذا وهذا قول ابن كلاب أمام الأشعرية وغيره وهو قول كثير من الكثر أمته وهو قول الهشامية والنجارية والصرارية ثم هؤلاء منهم من قال ينسب بالتقسيم إلى جزأين أحدهما كقول الشهرستاني وغيره ومنهم من قال بل لا يزال قابلا للانقسام إلى أن يصغر فستحصل مع غير بعضه عن بعض كما قال ذلك من قال من الكرامية وغيرهم من تظار المسلمين وهو قول من قاله من أساطين الفلاسفة مع قول بعضهم أنه مر كبا من المادة والصورة وبعض المصنفين في الكلام يجعل إثبات الجوهر الفرد هو قول المسلمين وإن نفسه هو قول المحدثين وهذا لأن هؤلاء لم يعرفوا من الأقوال المنسوبة إلى المسلمين الا ما وجدوه في كتب شيخهم أهل الكلام المحدث في الدين الذي ذمه السلف والأئمة يقول أي يوسف في طلب العلم بالكلام ترتدق وقول الشافعي حكى في أهل الكلام أن يضربوا بالجر يدواله ويطاف بهم في العشار والقبايل ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وكقول أحمد بن حنبل علماء الكلام زنادقة وقوله ما زندي أحد بالكلام فأطرح وأمثال ذلك والافاقول بأن الأجسام مر كبة من الجواهر المنفردة قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين لأن الصحابة ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين بل القائلون بذلك يقولون ان الله تعالى لم يخلق من خلق الجواهر المنفردة شيئا فاقام نفسه لاسماء ولا أرضا ولا حوا ولا نباتا ولا معدن ولا انسا ولا غيرا انسان بل انما يحدث تركب تلك الجواهر الفردة فصعبهاو بفرقة فاقام يحدث أعراضا فاقامة تلك الجواهر لا أعراضا فاقامة بانفسها فيقولون انه اذا خلق السحاب والمطر والأنسان وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار لم يخلق عنيا فاقامة بنفسها وانما خلق أعراضا فاقامة بغيرها وهذا خلاف ما دل عليه السمع والعقل والعيان ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس

من العيوب والنقائص فانه الملك القدوس السلام سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا وقال تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذو الذين يلحدون في أسمائه مع قوله قل أي شيء أكبر منه ادقل الله شهيد بيني وبينكم ولا يقال في الدعاء يا نبي وأمانع هذا

الاستفسار في العقل فمن تكلم بلفظ يحتمل معاني لم يقبل قوله ولم يرتقني نستفسره ونستفصله حتى يتبين المعنى المراد ببق الكلام في المعاني العقلية لافي التنازعات الفطنية فتدليل (١٨٣) أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الاسماء ومن كان متكلما

بالمعقول الصفر لم يتقدم بلفظ بل يجرد المعنى بأى عبارة دلت عليه وارباب المقالات تلقوا عن أسلافهم بمقالات بألفاظ لهم منها ما كان أعجميا فزيت كعبرت ألفاظ اليونان والهند والفرس وغيرهم وقد يكون المترجم عنهم صحيح الترجمة وقد لا يكون صحيح الترجمة ومنها ما هو عربى ونحن اغماخنا بلفظنا العربية فإذا تلقوا عن أسلافهم بلفظ الهولى والصورة والمادة والعقل والنفس والصفات الذاتية والعرضية والجرد والتركيب والتأليف والجبر والجوهر والعرض والمادية والجزء ونحو ذلك بين ما يحتمل هذه الالفاظ من المعاني فكأن أقال فالتفهم النوع من كسب من الجنس والفصل كتركيب الانسان من الحيوان والناطق أود الحيوانية والناطقية وان هذه أجزاء الانسان وأجزاء الحد والواجب بهاءه إذا كان له صفات لازم أن يكون مركبا المركب مفقتر الى أجزائه والمفتقر الى أجزائه لا يكون واجبا لاستفسر وعن لفظ التركيب والجزء والافتقار والتعبر فان جميع هذه الالفاظ فيها اشتراك والتباس واجبال ذلك قال القائل الانسان مركب من الحيوان ولشأنى أنسى الحيوانية والشيء يسمى أعشى بذلك لانس مر جرب نثار ج وهو عذو سس زسذا شخص أعشى سس سس من حيث هو هو ان أراد اقول قبل هذا الانسان وهذا الانسان وغيرهما إذا قلت هو مركب من هذين الجزأين فيقال العارفين

الحيوان والناطق جوهران قائمان بأنفسهما فإذا قلتهما جزأت للانسان الموجود في الخارج لزوم أن يكون الانسان الموجود

فصلان أن يكون الله تعالى لم يحلق عينا قائمة بنفسها الا ذلك وهو لا يقولون ان الاجسام لا تسجل بعضها الى بعض بل الجواهر الى كانت متلاقي الاولى هي بعضها باقية فى الثانى وانما تغيرت أعراضها وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء أئمة الدين وغيرهم من العقلاء من استحالة بعض الاجسام الى بعض كاستحالة الانسان وغيره من الحيوان بالموت ترابا واستحالة الدم الميت وانخروا وغيرهما من الاجسام النخسة ملحا وريما واستحالة العذرات ترابا واستحالة العصور نخرًا ثم استحالة النخل خلا واستحالة مايا كله الانسان ويشربه ولا ودماء غاطما ونحو ذلك وقد تكلم علماء المسلمين فى النخسة هل تطهر بالاستحالة أم لا ولم يذكر أحد منهم الاستحالة ومثبتة الجوهر الفرد قد تفرعوا عليه من المقالات التى يعلم العقلاء فسادها بذهة العقل بالنسب هذا موضع بسطه مثل تقليل الحوادث والذوالب والفلك وسائر الاجسام المستندة المتحركة وقول من قال منهم ان الفاعل المختار يفعل كذا لم يتحرك ومثل قول كثير منهم ان الانسان اذا مات فجميع جواهره باقية قد تفرقت ثم عند الاعادة يجمعها الله تعالى ولهذا صار كثير من حذاقهم الى التوقف فى آخر أمرهم كائى الحسن البصرى وأبى العالى الجربى وأبى عبد الله الرازى وكذلك أبى عقل والغزالي وأمثالهما من المتأخرين الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء بذهون أقوال هؤلاء ويقولون ان أحسن أمرهم الشك وان كانوا قد وافقوه فى كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل وبسط الكلام على فساد قول القائلين بتركيب الجواهر الفردة كالمحسوسة أو الجواهر المعقولة موضع آخر وكذلك ما يثبت المشاؤون من الجواهر العقلية كالعقول والنفس المجردة كالمادة والمدة والمثل الاقلاطونية والاعداد المحددة التى يثبتها أو بعضها كثير من المشائين أتباع فثاغورس وأفلاطون وأرسطو وإذا حقق الامر عليهم لم يكن لما أتيتهم من العقليات وجود الا فى الازهان لافى الاعيان وهذا البسط موضع آخر وهذا المصنف لم يذكر قوله لا بمجرد الدعوى فلذلك لم تبسط القول فيه وانما المقصود التنبه على أن آخر ما ينتهى اليه أصل هؤلاء الذى نقوا به ما ثبت بالكذب والسنة وإجماع السلف بل لما ثبت بالفطرة العقلية التى اشتراك فيها جميع أهل الفطرة التى لم تنفس فطرتهم عما تلقوه من الأقوال الفاسدة بل ولما ثبت بالبراهين العقلية فالذى ينتهى اليه أصلهم هو أعملو كان متصفا بالصفات أو متكلما بكلام يقوم به ومريدا بما يقوم به من الإرادة الحسية (١) وكانت رؤيته فى الدنيا أوفى الآخر فكان مركبا من الجواهر الفردة الحسية أو الجواهر العقلية المادية والصورة وهذا التلازم باطل عند جواهر العقلاء فمما نشاهد ان الناس يرون الكواكب وغيرهما من الاجسام وهى عند جواهر العقلاء ليست مركبة لامن هذا ولامن هذا ولو قدرنا هذا التلازم حق فليس فى سمجهم حجة صحيحة توجب اتقائها اللازم بل كل من الطائفتين تطعن فى سمج الفريق الآخر وتبين فسادها فأولئك يقولون ان كل ما كان كذلك فهو محدث ومنازعوهم يطعنون فى القدمتين ويبنون فسادهما والآخر يقولون ان كل مركب فهو مفقتر الى أجزاء وأجزاء أخرى فكل مركب مفقتر الى غيره ومنازعوهم يثبتون فساد هذه الحجة وما فهم من الالفاظ المجردة والمعاني المتشابهة كقاعدة بسطى موضع آخر ولهذا يقول من يقول من العقلاء (١) قوله وكانت رؤيته الخ هكذا فى الاصل ولعل الخبر ساقط وهو ممكنة وأخوه كتب مصنفه

هو هو ان أراد اقول قبل هذا الانسان وهذا الانسان وغيرهما إذا قلت هو مركب من هذين الجزأين فيقال العارفين

في الخارج فيجوز أن أحدهما حيوان والآخر ناطق غير الإنسان المعين وهذا مكارن ليس والعقل وإن قال أنا أريد بذلك أن الإنسان بوصف بأنه حيوان وأنه ناطق قبل هذا المعنى صحيح لكن نعمة (١٨٣) الصفات أجزاؤه دعوى أن الموصوف مركب منها وانها متممة مقبولة ومقبولة

في الوجودين الذهني والخارجي
كتقدم الخرج على الكل وبسيط
على المركب ونحو ذلك مما تقولونه
في هذه الباب هو بما يعلم فساد
بصر في العقل وإن قال هو مركب
من الحيوانية والناطقة فيقبل
لأن أريد بالحيوانية والناطقة
الحيوان والناطق كان الكلام
واحدًا وإن أريدت العريضة القائمين
بالحي والناطق وهما صفتان كان
مضمونه أن الموصوف مركب من
صفاته وانها أجزاءه ومقبولة
وسابقة عليه ومعلوم أن الخوارج
لا يتركب من الاعراض وإن
صفات الموصوف لا تكون سابقة
له في الوجود الخارجي وإن قال أنا
أريد بذلك أن الإنسان من حيث
هو هو مركب من ذلك قبله أن
الإنسان من حيث هو هو لا وجود
له في الخارج بل هذا هو الإنسان
الطلق والمطلق لا تكون مطلقة
الافى الاذهان فقبلت المركب
هو ما يتصوره الذهن وما يتصوره
الذهن هو مركب من الامور التي
يقدرها الذهن فإذا قدرت في
النفس جسما حسانا متحركا
بالارادة طافا كان هذا المتصور
في الذهن مركبا من حيث الامور
وان قدرت في النفس جسما ناطقا طافا
كان مركبا من غير ذلك وان
قدرت حيوانا متحركا طافا
من هذا الوجه وانما ان
اختصاص المجرى في اسرار

العارفين بمقتضى قول هؤلاء وهؤلاء ان الواحد الذي يتصور هؤلاء لا يتحقق الا في الاذهان لافى
الاعيان ولهذا لما بين الفلاسفة الدهرية على قولهم بأن الواحد لا يصدق عنه الواحد كان من
أول ما بين فساد قولهم ان الواحد الذي ادعوا فيه ما ادعوا الاحقيقة له في الخارج بل جتمع
وجوده وانما بقدر في الاذهان كما بقدر في الممتنعات وكذلك سائر الجهمية والمعتزلة بغاية
الصفات لما ائتمروا واحدا لا يتصف بشئ من الصفات كانوا عند أئمة لعلم الذين يعرفون
حقيقة قولهم انما توحيدهم تعطيل مستلزم لنفي الخلق وإن كانوا قد ائتمروا فهم يتناقضون
بجمعوا بين ما يستلزم نفسه وما يستلزم انما ولهذا اوصفهم أئمة الاسلام بالتعطيل وانهم لا سون
ولا يثبتون شيئا ولا يبعدون شيئا ونحو ذلك كما هو موجود في كلام غير واحد من أئمة الاسلام
مثل عبد العزيز بن الماحشون وعبد الله بن المبارك وسعد بن زيد ومحمد بن الحسن وأحمد بن
حنبل وغير هؤلاء ولا بد لدعوى من دليل وكذلك قوة ولا في مكان فقدر ابد المكان ما يحوي
الشئ ويحيط به وقدر ابد ما يستقر الشئ عليه بحيث يكون محتاجا اليه وقدر ابد ما كان
الشئ فوقه وإن لم يكن محتاجا اليه وقدر ابد ما فوق العالم وإن لم يكن شيئا موجودا فإن قيل
هو في مكان بمعنى احاطة غيره به وانتقاره الى غيره فالتعريف عن الحاجة الى الغير احاطة الغير به
ونحو ذلك وإن اردت المكان ما فوق العالم وما هو الارب فوقه قيل اذا لم يكن الا خلق أو مخلوق
والخلق بائن من المخلوق كان هو الظاهر الذي ليس فوقه شئ وإذا قال القائل هو سبحانه فوق
سمواته على عرشه بائن من خلقه فهذا المعنى حق سواء سميت ذلك مكانا أو لم تسمه وإذا عرف
المقصود فذهب أهل السنة ما دل عليه الكتاب والسنة واتفق عليه سلف الامة وهو القول
الطابق لصحيح النقل وصريح المعقول وأما قوله والالكان محدثا فمضمونه أنه لو كان جسما
أو في مكان لكان محدثا فيقاله قدينا ما بيني عنه من معاني الجسم والمكان وبيننا ما يجوز
نفسه عنه وإن ساء بعض الناس جسما ومكانا لكن ما الدليل على أنه لو كان كذلك لكان
محدثا وأنت لم تذكر دليلا على ذلك وكأنه اكتفى بالدليل المشهور الذي يذكر سلفه وشيوخه
المعتزلة من أنه لو كان جسما لم يخل عن الحركة والسكون وما لم يخل عن الحوادث فهو حادث
لا متنازع حوادث لا أول لها ثم يقولون ولو كان قام به علم وقدره وحياة ونحو ذلك من الصفات
لكان جسما وهذا الدليل عنه جوازي (أحدهما) أن يقال له هو عندك على علم قدروم
هذا أفليس يجسم عندك مع أنك لا تعلم جبا على قدر الاجساما فإن كان قولك حقا لممكن أن
يكون له حياة وعلم وقدره وأن يكون ميانا للعالم عال علىه وليس يجسم فإن قلت لا أعقل
ميانا طالب الاجساما قيل قل ولا يعقل على علم قدر الاجساما فإن أمكن أن يكون مسمى
بهذه الاسماء ما ليس يجسم أمكن أن يتصف بهذه الصفات ما ليس يجسم والا فلا لأن الاسم
مستلزم للصفة وكذلك اذا قال لو كان فوق العالم لكان جسما أو كان ما كبر من العالم وأما
أصغر وأما مساويه وكل ذلك متعنت فقال له ان كثرا من الناس يقولون أنه فوق العالم وليس
بجسم فإذا قال لنا قول هؤلاء لمعالم فساد بضرورة العقل قبله فأن تقول أنه موجود قائم
بنفسه وليس بداخل في العالم ولا خارج عنه ولا مساويه ولا يحاط به وأنه لا يقرب منه شئ
ولا يبعد منه شئ ولا يصعد اليه شئ ولا ينزل منه شئ وأمثال ذلك من النفي الذي اذا عرض على

مركبة من هذه الصور الذهنية كان هذا معلوم الفساد بضرورة وان قلت ان هذه مناقبة لوصفها فتعلمها فيكون مكره في هذا إذا كان
ما في النفس علما لا جهلا وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن من سوغ جعل الحقائق المتنوعة حقيقة واحدة

بالعين كان كلامه مستلزماً أن يجعل وجود الحقائق المتنوعة وجوداً واحداً بالعين بل هذا أولى لأن الموجودات مشتركة في مسمى الوجود فمن اشتبه عليه أن العلم هو القدرة (١٨٤) وانهم نفس الذات العالمة القادرة كان أن يشبه عليه أن الوجود

الظفرة السليمة جُزئت جزماً طاعاً أن هذا باطل وان وجود مثل هذا مجتمع وكان جزؤه باطلان هذا أقوى من جزؤه باطلان كونه فوق العالم وليس بجسم فان كان حكم الظفرة السليمة مقبولا وجب بطلان مذهبنا فزعم أن يكون فوق العالم وان كان مردوداً باطلاً ذلك لقول من يقول انه فوق العالم وليس بجسم فان الظفرة الحاككة بائنا مع هذا هي الحاككة بائنا مع هذا فيجتمع قبول حكمها في أحد الموضعين دون الآخر وذلك أن هؤلاء النفاة يزعمون أن الحكم بهماذا النسخ من حكم الوهم المردود لان حكم العقل المقبول وبقولون ان الوهم هو أن يدرك في المحسوسات وليس بمحسوس كما يدرك الشاعداً ذواته الذب وتذكر السلسلة صداقة أمها ويقولون الحكم الفطري الموجود في قلوب بني آدم بائنا مع وجود مثل هذا هو حكم الوهم لا حكم العقل فان حكم الوهم انما يقبل في المحسوسات لا في العاليس بمحسوس فقال لهم ان كان هذا صحيحاً فنقول انكم انتم مجتمعون أن يكون فوق العالم وليس بجسم هو أنضام حكم الوهم لا حكمكم فيما ليس بمحسوس عندكم وكذلك حكمه ما بكل ما يرى فلا بد أن يكون بجهة من الرافق هو حكم الوهم أيضاً وكذلك سائر ما يدعون امتناعه على الرب هو مثل دعوى امتناع كونه لامبانياً ولا بائناً فان كان حكم الظفرة بهذا الامتناع مقبولا في شيء من ذلك قبل في نظيره والافضل في أحد التباينين ورد في الآخر تحكم وهو لا مبناؤا كلامهم على أصول متناقضة فان الوهم عندهم قوي في النفس تدرك في المحسوسات وليس بمحسوس وهذا الوهم لا يدرك الا معني جزئياً لا كلياً كالحس والتخيل وأما الاحكام الكلية فهي عقلية فحكم الظفرة ما كان كل موجودين امامها ثباتان واما ماثباتان وان ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه لا يكون الامعد وما لا يتبع وجوده ما هو كذلك وتحو ذلك احكام كلية عقلية ليست احكاماً جزئية تخص في جسم معين حتى يقال انها من حكم الوهم وايضاً فانهم يقولون ان حكم الوهم في العاليس بمحسوس باطل لانه انما يدرك ما في المحسوسات من المعاني التي ليست محسوسة أي لا يمكن احساسها ومعلوم أن كون رب العالمين لا يمكن رؤيته أو عكس مثله مشهورة فلف الامة وانما هو جمهور نظارها وانما على ان الله يمكن رؤيته ورؤية الملائكة والجن وسائر ما يقوم بنفسه فاذا ادعى المدعي أنه لا يمكن رؤيته أولاً لا يمكن رؤيته ولا رؤية الملائكة التي يسبحها المجدرات والنفس والعقول فهو يدعي وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن الاحساس به بحال فاذا احتج عليه بالقضايا الفطرية التي تحكم بها الظفرة كالتحكم بسائر القضايا الفطرية لم يكن له أن يقول هذا حكم الوهم في العاليس بمحسوس فلا يقبل لان الوهم انما يدرك ما في المحسوس فانه يقال له انما ثبت أن هذا ما لا يمكن أن يرى ويحس به اذا ثبت ان هذا الحكم باطل وانما ثبت ان هذا الحكم باطل اذا ثبت وجود موجود لا يمكن أن يرى ويحس به وانت لم تثبت هذا الموجود الابدعوالاً أن هذا الحكم باطل ولم تثبت أن هذا الحكم باطل الابدعوالاً وجوده هذا الموجود نصار حقيقة قواها دعوى مجردة بلا دليل فاذا ثبت امتناع رؤيته باطل هذا الحكم كان هذا دوراً معتتاً وكت قد جعلت الشيء مقدمة في اثبات نفسه فانه يقال لم تثبت إمكان وجوده غير محسوس ان لم تثبت بطلان هذا الحكم ولا تثبت بطلان ان لم تثبت موجوداً قائماً بنفسه لا يمكن رؤيته ولا

واحد أولى وأخرى وهذا الوجه المبني على التركيب هي أصل قول الجهمية نفاة الصفات والافعال وهم الجهمية من المتفلسفة ونحوهم ويسمون ذلك التوحيد وأما المعتزلة وأتباعهم فقد يجمعون بذلك لكن عمدتهم الكبرى جهم التي زعموا أنهم أتوا بها حديث العالم وهي حجة الاعراض فانهم استدلوا على حدوث العالم بحدوث الاجسام واستدلوا على حدوث الاجسام بانها مستلزما للاعراض كالحركة والسكون والاجتماع والاتراق ثم قالوا ان الاعراض أو بعض الاعراض حدثت وما لا يتصور من الحوادث فهو حادث فاحتاجوا في هذه الطريق الى اثبات الاعراض أولاً ثابتاً لزومها للجسم فادعى قوم ان الجسم يستلزم جميع أنواع الاعراض وان القابل للشيء لا يتخلونه ومن ضده وادعوا أن كل جسم له علم ولون وبرق وان العرض لا يبقى زمانين كما زعم ذلك من مله من أهل الكلام الصفاتية نفاة الفعل الاختياري قائماً بذاته كالقاضي أبي بكر وأبي المعالي ونحوهما ومن يوافقه أحياناً كالقاضي أبي يعلى وغيره ولما ادعوا أن الاعراض جميعها لا تبقى زمانين لم أن تكون حادثاً تشابهاً بعدئذ والجسم لا يتخلو منها فيكون حادثاً على امتناع حواث لا أول لها وعلى هذه الطريق اعتد منهم كثيراً في حدوث

العالم ومن متأخريهم أبو الحسن الآسدي وغيره وأما جمهور العقلاء فأكفروا بذلك وقالوا من المعلومات الاحساس الجسم يكون متراً كآثاره وسائر أخرى وهل السكون أمر وجودي أو عدي على قولين وأما الاجتماع والاتراق فيجب على اثبات الجوهر

الفرد فن قال بقاءه قال ان الجسم لا يتكون الا كوان الارب يقتوي الاجتماع والاتفاق والحركة والسكون ومن لم يقبل بانياته لم يحبل الاجتماع من الاعراض الزائدة على ذات الجسم ونفعا الجوهر (١٨٥) الفرد كثير من مواضع اهل الكلام واهل

الفلسفة كالنفسانية والخيالية
والضرورية والكلاسيكية وكثير من
الكرامية وأما من قال ان نفسه هو
قول اهل الاخلاق وان القول بعدم
تماثل الاسماء ونحو ذلك هو من
أقوال اهل الاخلاق فهذا من
أقوال المتكلمين كصاحب الارشاد
ونحوه من يظن أن هذا اللبيل
الذي سلكوه في اثبت حدوث
العالم هو اصل الدين فما يقضي الى
ابطال هذا اللبيل لا يكون الامن
أقوال المحدثين ومن لم يقبل بان
الجسم يستلزم جمع اقسام
الاعراض قال انه يستلزم بعضها
كالاكوان والحركة والسكون
وان ذلك حادث وهذه الطريقة
هي التي يسلكها أكثر المعتزلة
وغيرهم ممن قدوا فقههم أحيانا في
بعض الامور كاليقظة في عقل
وغيره ثم هؤلاء بعد ان أثبتوا لزوم
الاعراض أو بعضها للجسم
وأثبتوا حدوث ما يزم الجسم أو
حدوث بعضها احتاجوا الى أن
يقولوا ما ليس بقا لحدوث فهو
حادث ففهم من كفى بذلك ففهمهم
أن ذلك ظاهر ومنهم من نظن لكون
ذلك مفتقرا الى ابطال حوادث
لا أول لها إذ يمكن أن يقال
ان الحادث بعد ان لم يكن هو كل
شخص شخص من اعيان الحوادث
وأما النوع فلم ير فكلموا اهتافا
ابطال وجوده بالانهاية بطريق
التطبيق والموازاة والمساواة
ولخص ذلك أن ما لا ينتهي اذا

الاحساس به فلذا قلنا الوهم يسلم مقدمات تستلزم ثبوت هذا قبل ان ليس الامر كذلك
فانه لم يسلم مقدمات مستترة لهذا أصلا بل جميع ما ينبغي عليه ثبوت إمكان هذا وإمكان وجوده
ما لا يمكن رؤيته ولا يشار اليه مقدمات مستترة فما بين العقل واللبس فيها مقدمة واحدة متفق
عليها فافضل اعم أن تكون ضرورية أو حسية بلها الوهم ثم يقال ان اذا جوزنا أن يكون في
الفطرة ما كان بدعيان أحدهما حكمه باطل والاخر حكمه حق لم يوفق بشئ من حكم الفطرة
حتى يعلم أن ذلك من حكم الحاكم الحق ولا يعرف ذلك حتى يعرف أنه ليس من الحكم الباطل
ولا يعرف أنه باطل حتى تعرف المقدمات البدئية الفطرة التي بها يعلم أن ذلك الحكم الباطل
فليس من هذا أن لا يعرف شئ يحكم الفطرة فانه لا يعرف الحق حتى يعرف الباطل ولا يعرف
الباطل حتى يعرف الحق فلا يعرف الحق مجال وأيضا فالاقضية القادحة في تلك الاحكام
الفطرة البدئية أقضية نظرية والنظرية متولدة من البدئيات فلو جاز القدح في
البدئيات بالنظرية لزم بقاء الفساد البدئيات والنظريات فان فساد الاصل يستلزم فساد فطرته
فتبين أن من سوغ القدح في القضايا البدئية الأولية الفطرة بقضايا نظرية ففقه الباطل يستلزم
فساد العلوم العقلية بل والسعة وأيضا لفظ الوهم في اللغة العامة رابده الخطأ وأنت أردت به
قوة تدرك ما في الاجسام من المعاني التي ليست محسوسة وحيث قلنا حكم هذا الامتناع ان
كان حكمه في غير جسم فليس هو الوهم وان كان انما حكمه في جسم فحكمه صادق فيه
فلم قلنا ان هذا هو حكم الوهم فيما لا يقبل حكمه فيه ومعلوم أن ما تحكم به الفطرة السليمة
من القضايا الكلية المعروفة لئلا يلبس فيها ما يحصل بضمه من حكم الوهم الباطل وبعضه من
حكم العقل الصادق وانما يعلم أن الحكم من حكم الوهم الباطل اذا عرف بطلانه فاما أن
يدعي بطلانه يدعي كونه من حكم الوهم فهذا غير ممكن وبسط هذه الامور لموضع آخر
والقصود هنا ان هذا المتنوع وأمثاله من نفاضا ما أثبت الله ورسوله لنفسه من معاني
الاسماء والصفات من الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من المتفطنة والرافضة وغيرهم لا يستمدون
فيما يقولونه على دليل صحيح لا سمعي ولا عقلي أما السمييات فليس معهم نص واحد يدل على
قولهم لا قطع ولا ظاهرا ولكن نصوص الكتاب والسنة متطاهرة على نقض قولهم ودالة
على ذلك أعظم من دلالتها على المعاد والملائكة وغير ذلك مما أخبر الله تعالى به ورسوله ولهذا
نسط عليهم الدهر به المتكرونة لقسامة وللعاد الا بدان وقالوا اذا حاز لكم أن تناولوا ما ورد في
الصفحات جاز لنا أن تناول ما ورد في المعاد وقد أجابوه بما قد علمنا ذلك بالاضطرار من دين الرسول
فقال لهم وهكذا الاثبات وكذا العلم بالصفات في الجنة هو بما يعلم بالضرورة ويجبي والرسول به
وذكر في الكتاب والسنة أعظم من ذكر الملائكة والمعاد مع أن المشركين من العرب لم تكن
تتازع فيه كما كانت تتازع في المعاد مع أن التوراة حملوا من ذلك ولم يشكروا الرسول على اليهود كما
أنكر عليهم ما عرفوه وما وصفوا به الرب من التقاض كقولهم ان الله فقير وبالله مغفلة وغزو
ذلك وذلك ما يدل على أن الله أظهر في السمع والعقل من المعاد فاذا كانت نصوص المعاد لا يجوز
تحررها فهذا الطريق الاول وهذه الامور مبسطة في موضع آخر (الجواب الثاني) ان يقال
هذا اللبيل قد عرف ضعفه لانه اذا كان هذا الحادث ليس بدائم وهذا ليس بدائم فبقا يجب ان

حتى يقال انما القاسم التشويهي هو لاجل ذلك وهو لو انما السليفي جواز حوادث لا تنتهي على ثلاثة اقوال قيل لا يجوز في الماضي ولا في المستقبل وقيل يجوز فيها وقيل يجوز في المستقبل دون (١٨٧) الماضي ثم ان المعتزلة والمجتهمة نفتت ان

يقوم الله تعالى صفات وأفعال بناء على هذه الحقّة قالوا لان الصفات والأفعال لا تقوم الا بحسب وبذلك استدلو على حدوث الجسم لجأ ما بين كلاب ومن اتبعه فوافقوه على انتفاء قيام الأفعال به ونالوه في قيام الصفات فثبتوا قيام الصفات به وقالوا لاسمها اعراض لانها باقية والاعراض لا تبقى وأما ان كرام وأتباعه فلم يتعروا من تسمية صفات الله اعراضا كما يتعروا من تسميته جسماء عن هذه الحقّة ونحوها هنا القول بان القرآن مخلوق وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة وأنه ليس فوق العرش ونحو ذلك من مقالات الجهمية النفاة لان القرآن كلام وهو صفة من الصفات والصفات عندهم لا تقوم به وأضافوا للكلام يستلزم فعل المتكلم وعندهم لا يجوز قيام فعل به ولان الرؤية تقتضي مقابلة ومعاينة والعقل يقتضي مباينة وسامته وذلك من صفات الاجسام وبالجملة فنصاروا بنفون ما ينفيه من صفات الله تعالى لان آيات ذلك يقتضي أن يكون الموصوف جسماء وذلك متنع لان الدليل على اثبات الصانع انما هو حدوث الاجسام فلو كان جسماء لبطل دليل اثبات الصانع ومن هنا قال هؤلاء ان القول بما عدل عليه السبع من اثبات الصفات والأفعال يضح في أصل الدليل الذي علمنا صدق الرسول وقالوا انه لا يمكن تصديق الرسول لو قدر

جماعة غيره في صفات الكمال كاد على ذلك سورة قتل هو الله أحد وغيرهما من القرآن مع دلالة العقل على ذلك ولما نادى القرآن الى ما يدل على ذلك من العقل بل قد أخبر الله تعالى أن في الآخرة من أنواع النعيم ما له شعب في الدنيا كالأقواغ الطلح والمشارب واللباس والمناجم وغير ذلك وقد قال ابن عباس ليس في الدنيا بما في الجنة الا الايام حقائق تلك أعظم من حقائق هذه ما لا يعرف قدره وكلاهما مخلوق والنعيم الذي لا يعرف حسنه قد اجه الله سبحانه وتعالى بقوله فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يقول الله تعالى أعيدت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا ذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فإذا كان هذا ان الخوفان متحققين في الاسم مع أن بينهما في الحقيقة تباينا لا يعرف في الدنيا قدره من المعلومات ما تصفه به الرس من صفات الكمال ما بين صفات خلقه أعظم من مباينة مخلوق لمخلوق ولهذا قال أعلم الخلق بالله في الحديث الصحيح لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقال في الدعاء المأثور الذي رآه أحد ابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما أصاب عبداهم قط ولا حزن فقال اللهم اني عبدك ابن عبدك ابن أمك ناصيتي بيدك ماض في حكمك عدل في قضاؤك أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك وأمرت به في كتابك وعلمت أحد من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي ونحى الأذهب الله همه ونحوه وأبده مكانه فرحا قالوا يا رسول الله أفلا نتعلم من قال بيلي بنبي لكل من سمعهم أن يتعلم من قبين أن الله تعالى أسماء استأثر بها في علم الغيب عند لا يعلمها ملك ولا نبي وأسماءه تعظم صفاته ليست أسماء اعلام محضة كاسمه العليم والقدير والرحيم والكريم والمجيد والسبع والبصير وسائر أسمائه الحسنى سبحانه وتعالى وهو سبحانه مستحق للكمال المطلق لانه واجب الوجود بنفسه يتمتع القدم عليه ويمنع ان يكون مفقرا الى غيره وموهم من الوجوه اذ لو افتقر الى غيره بوجه من الوجوه كان محتاجا الى الغير والحاجة إما الى حصول كماله وإما الى دفع ما ينقص كماله ومن احتاج في شيء من كماله الى غيره لم يكن كماله موجودا بنفسه بل ذلك الغير هو بدون ذلك الكمال ناقص والناسقص لا يكون واجبا بنفسه بل مكمله مفقرا الى غيره لانه لو كان واجبا بنفسه مع كونه ناقصا لمفقرا الى كمال من غيره لمكان الذي يعطيه الكمال ان كان مكمله فهو مفقرا الى واجب آخر والقول في هذا كالقول في الاول وان كان واجبا ناقصا للقول فيه كالقول في الاول وان كان واجبا كاملا فهذا هو الواجب بنفسه وذلك الذي قدر واجبا ناقصا فهو مفقرا الى هذا في كماله وذلك غني عنه فهذا هو بطلان ذلك وعنده وجمهوره مع كونه موهوبا معبدا أن يكون واجبا ففرض كونه واجبا ناقصا محال وايضا فيمتنع أن يكون نفس ماهو واجب بنفسه فيه نقص يشق في زواله الى غيره لان ذلك النقص حينئذ يكون يمكن الوجود والامتناع ويمكن العدم والالكان لازماله لا يقبل الزوال والتقدير أنه يمكن زواله بمحصل الكمال الممكن الوجود فان ماهو متنع لا يكون كاملا وماهو يمكن فاما أن يكون للواجب ومن الواجب ويمنع أن يكون المخلوق ككل من المخلوق والمخلوق الواجب بنفسه أحق بالكمال الممكن الوجود الذي لا نقص فيه فلا تكون ذاته مستزمنة لتلك الكمال فيكون ذلك الكمال اذا وجد

أنه يجبر بذلك لان صدقه لا يعلم الا بعد أن ثبت العلم بالصانع ولا طريق الى اثبات العلم بالصانع الا بالقول بحدوث الاجسام قالوا واثبات الصفات له يقتضي أنه جسم قد لا يكون كل جسم جاد فليست دليل اثبات العلم به وقالت المعتزلة كما في الحسين وغيره

ان حدث الرسول معلوم بالهجرة والمهجرة معلومة بكون الله تعالى لا يظهر له على يد كاذب وذلك معلوم بكون الظاهر له على يد الكذاب فيما
 وانه منزوع عن فعل الصبيح وتزويجه عن (١٨٨) فعل الصبيح معلوم بأنه غنى عنه عالم بقصه والغنى عن الشيء العالم بقصه

لا يقوله وغناه معلوم بكونه ليس
 بحسم وكونه ليس بحسم معلوم
 بنفي الصفات فلا قامت به الصفات
 لكان جسمه ولو كان جسمه لم يكن
 غنيا وإذا لم يكن غنيا لم يمتنع عليه
 فعل الصبيح فلا يؤمن أن يظهر
 المهجرة على يد كاذب فلا يثبت لنا
 طريق الى العلم بصدق الرسول
 فهذا الكلام ونحوه أصل دين
 المعتزلة ومن وافقهم من الشيعة
 وكذلك أبو عبد الله الخطيب وأمثاله
 أنتوا وجود الصانع بأربع طرق
 منها ثلاثة مبنية على أصولين وربما
 قالوا بسبب طرق منها مبنية
 على الأصلين المتضمنين في توحيد
 الفلاسفة وتوحيد المعتزلة فانه قال
 الاستدلال على الصانع أمان يكون
 بالامكان أو بالحدوث وكلاهما لما
 في الذات وأما في الصفات وربما
 قالوا ولما فيها فالقول اثبات
 امكان الجسم بناء على حجة التركيب
 التي هي أصل الفلاسفة والثاني
 بيان حدوثه بناء على حجة حدوث
 الحركة والأعراض التي هي أصل
 المعتزلة والثالث امكان الصفات
 بناء على تحاليل الاجسام والرابع
 امكانها جميعا وانما هي حدوث
 الصفات وهذا هو الطريق المذكور
 في القرآن والسادس حدوث
 الاجسام وصفاتها وهو مبني على
 ما تقدم وهذه الطرق الست كلها
 مبنية على الجسم الا الطريق الذي
 سماه حدوث الصفات يعني بذلك
 ما يحدثه الله في العالم من الحيوان

والثبات والحدوث والصور والمطر وغير ذلك وهو مبني على حدوث الصفات متابعة لغيره من حيث
 الجوهر الفرد ويقول بتمثال الاجسام وان ما يحدثه الله تعالى من الحوادث انما هو تحويل الجوهر التي هي اجسام من صفة الى صفة

مع مقام أعيانها وغرولا ينكرون الاشتقاق وجهوا الصلاواهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم وان الله تعالى
يحدث الأعيان وبقدرها وان كان يحصل الجسم الأول الى الجسم (١٨٩)

فيه الى اللفظ فقال هب انكم سميت هذا تركيا فلا دليل لكم على نفيه ومن هذا الوجه
ظاهرهم أبو حامد الغزالي التي التفت وكذلك لفظ الجزم يراد به الشيء الذي يركب منه كجزاء
الركبات من الأطعمة والنبات والابنية وبعضه الذي يمكن فصله عنه كعضد الانسان ويراد
بمعرفته اللازمة كالجوانبة للجوانب والانسانة للانسان والناطقة لناطق ويراد به
الذي لا يمكن تفرقه كجزء الجسم الذي لا يمكن مفارقتها إما الجوهر الفرد وإما المادة
والصورة عندهم يقول بنبوت ذلك ويقول انه لا يوجد الا بوجود الجسم وإما غير ذلك عندهم
لا يقول بذلك فان الناس متنازعون في الجسم هل هو مركب من المادة والصورة أو من الجوهر
المتفرقا ولان هذا ولان هذا على ثلاثة أقوال وأكثرا العقلاء على القول الثالث كلهما
والجارية والضرارية والكلاية وكثير من الكرامية وكثير من أهل الفقه والحديث والتصوف
والتلطفة وغيرهم والمقصود هنا لفظ الجزم عندهم بحسب الاصطلاحات وكذلك
لفظ الغير يراد به ما بين الشيء وصفه الموصوف وجزو ليس غيره بهذا الاصطلاح وهذا هو
القالب على الكلاية والاشعرية وكثير من أهل الحديث والتصوف والفقه اتباع الأئمة
الاربعة وكثير من الشيعة وقد يقولون الغيران ما جاز مفارقة أحدهما الآخر زمانا أو مكانا أو
وجودا وقد يراد بلفظ الغير ما يمكن هو الآخر وهذا هو القالب على اصطلاح المعتزلة والكرامية
ومن وافقهم من الشيعاء والفلاسفة وكذلك لفظ الاقتضار يراد به التلازم ويراد به اقتضار الماهول
الى علته الفاعلة ويراد به اقتضاه الى محله وعلته القابلة وهذا اصطلاح المتلطفة الذين يشعرون
لفظ العلة الى فاعلية وغائية ومادية وصورية ويقولون المادة وهي القابل والصورة هما علتا
الماهية والفاعل والقابلية هما علتا وجود الحقيقة وأما سائر النظائر فلا يسمون المحل الذي هو
القابل علة فهذه العلة التي اخرج بها هؤلاء الفلاسفة ومن وافقهم على نفي الصفات متوافقة من
ألفاظهم فإذا قالوا لو كان موصوفا بالعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات لكان مركبا والمركب
مقتضى الجزم وجزو وغيره والمقتضى غير لا يكون واجبا نفسه قيل لهم قولكم لكان
مركبا أن أردتم لكان غير قدر كره ولكن اجتماعا بعد اقتضاه أو لكان قابلا لتفريق فالأزم
باطل فان الكلام هو في الصفات اللازمة للموصوف التي عتق وجوده بدونها فان الرب حصله
متنعا أن يكون موجودا وهو ليس بمشي ولا علم ولا قادر وحياته وعلمه وقدرته صفات لازمة لذاته
وان أردتم بالمركب الموصوف أو ما يشبه ذلك (٧) قيل لكم ولوقلت ان ذلك متنع قولهم
والمركب مقتضى غيره قيل أما المركب بالتفسير الأول فهو مقتضى ما يابيه وهذا مجتمع
على الله تعالى وأما الموصوف بصفات الكمال اللازمة لذاته التي حسيته أو التي مركباتها في
اتصافها بها ما وجب كونه مقتضى المبدأة فان قلتم هي غير مقتضى ما يابيه له ذلك باطل وان أردتم أنها ليست
اياه قيل وإذا لم تكن الصفة هي الموصوف فأي متحد وفي هذا فإذا قلتم هو مقتضى ما يابيه
أريدون بالافتقار أنه مقتضى فاعل يفعله أو محل يقبله أم تريدون أنه مستلزم لها فلا يكون

قوله قيل انكم ولوقلت الخ الكلام سقط ظاهره كالإختصاص على التامثل كنية مصححه

واجبة قد يقولون انها في نفسها حقيقة بل ينهى عن سلوكها لما فيها من الاخطار كما يذكر ذلك طائفة منهم الاشعرية والخطابي وغيرهما
وأما السلفوا الأئمة فينكرون صحتها في نفسها ويصوبونها لاشتغالها على كلام باطل ولهذا انكموا في ذلك ثم هذا الكلام لانه باطل في

نفسه لا يوصل إلى الحق بل إلى الباطل كقول من قال الكلام الباطل لا يدل الأعلى بالباطل وقول من قال لو أمسى كتب العلم لم يدخل فيها الكلام وقول من قال من طلب الدين بالكلام (١٩٠) ترتدق وتحوونك ونحن الآن في هذا المقام نذكر ما لا يمكن مسلماً أن ينزج

موجوداً لا هو متصف فيها (١) قيل آريدون انهم مقتضون في فاعل يبدعها وإلى محل تكون موصوفة به أما الثاني فأى محذور فيه وأما الأول فباطل إلا الصفة اللازمة للموصوف لا يكون فاعلاً لها وإن قلتم هو موجب لها وأعلتها لها ومقتض لها فالصفة أن كانت واجبة فالواجب لا يكون معلولاً ويلزم تعدد الواجب وهو الصفة والموصوف وإن كانت ممكنة بنفسها فالممكن بنفسه لا يوجد إلا بموجب فتكون الذات هي الموجبة والتي الواحدة لا يكون فاعلاً وقابلاً قيل لكم لفظ الواجب بنفسه والممكن بنفسه قد صار فيه اشتراك في خطابكم فقدر ادب الواجب بنفسه ما لا يبدع له ولا علة فاعله ويراد بالواجب بنفسه ما لا يبدع له ولا علة يراد بالواجب بنفسه ما لا يكون صفة لازمة ولا موصوفاً لازماً فإن أردتم بالواجب بنفسه ما لا يبدع له ولا علة فاعله فالصفة واجبة بنفسه وإن أردتم ما لا يحل له يقوم به فالصفة ليست واجبة بنفسه بل الموصوف هو الواجب بنفسه وإن أردتم بالواجب ما ليس بزم لصفة ولا لازم فهذا الاحتمال بل هذا الإيجاد لا في الأذهان لا في الأعيان وأنتم قد تمتمت شيأ في أذهانكم ووصفتموه بصفات عتبت معها وجوده فجعلتم ما هو واجب الوجود بنفسه متمم الوجود وهذه الأمور قد بسطت في غير هذا الموضع والمقصود القرض هنا التنبيه على هذا إذا المقصود في هذا المقام يحصل على التقديرين فنقول واجب الوجود بنفسه سواء قيل بثبوت الصفات له وسمى ذلك تريباً أو لم يسم وأقبل بنى الصفات عنه فمتنع أن يكون متفرداً في شيء بانه وذلك أنه إذا قدر أنه ليس فيه معاني متعددة توجه من الوجوه كما ينشأ من بطنه من نفاذ الصفات فهذا عتبت أن يكون له كمال مغاير له وإن يكون شيئاً وحيداً فلا يكون فيه ما هو مقتضى غيره لزم تعدد المعاني فيه وذلك فمتنع (٢) فمتنع على التقديرين وإن قيل أن فيه معاني متعددة فواجب الوجود هو مجموع تلك الأمور المتسلسلة أذ فمتنع وجودي شيء متناه في شيء وحيداً فوافقتي من ذلك المجموع إلى أمر منفصل لم يكن واجب الوجود فهو سبحانه مستلزم لحياه وعلمه وقدرته وسائر صفاته كماله وهذا هو الوجود الواجب بنفسه وهذه الصفات لازمة لذاته وذاته مستلزمة لها وهي داخله في مسمى اسم نفسه وفي سائر أسماءه تعالى فإذا كان واجباً بنفسه وهي داخله في مسمى اسم نفسه لم يكن موجوداً إلا بها فلا يكون مقتضى فيها إلى شيء بانه أصلاً ولوقيل أنه يقتضي كونه حياً وأطالاً وأقادراً إلى غيره فذلك الغرض كان ممكناً كان مقتضى الله وكان هو سبحانه به فمتنع أن يكون ذلك معذوراً فيه لأنه يلزم أن يكون هذا مؤثراً في هذا وهذا مؤثراً في هذا وتأثير كل منهما في الآخر لا يكون إلا بعد حصول أثره فيه لأن التأثير لا يحصل إلا مع كونه حياً عالماً قادراً فلا يكون هذا حياً عالماً قادراً حتى يجعله الاشتراك فلا يكون أحدهما حياً عالماً قادراً إلا بعد أن يجعل الذي جعله حياً عالماً قادراً حياً عالماً قادراً ولا يكون حياً عالماً قادراً إلا بعد كونه حياً عالماً قادراً مدبراً وحجته وهذا كله مما يطعم امتناعه بصريح العقل وهو من المعارف الضرورية التي لا ينزاع فيها العقلاء وهذا من أدوار القبل دور العلل ودور الفاعلين ودور المؤثرين (١) قوله قبل آريدون الخ هكذا في الأصل ولعل قبل هذا إسقاطاً من الناسخ يعلم التأمل في خبر (٢) قوله مقتضى لعل هذا اللفظ من زيادة الناسخ كتبه مصححه

فيه وهو أن تأمل بالضرورة أن هذه الطريق لم يذكرها الله تعالى في كتابه ولا أمر بها رسوله صلى الله عليه وسلم ولا جعل إيمان المتبعين له موقفاً عليها فلو كان الإيمان بالله لا يحصل إلا بها لكان بيان ذلك من أهم مهمات الدين بل كان ذلك أصل أصول الدين لاسيما وكان يكون فيها أصلاً عظيماً اثبات الصانع وتزيهه عن صفات الأجسام كما يحفلون بهذا أصل دينهم فلما لم يكن الأمر كذلك علم أن الإيمان يحصل بدونها بل إيمان أفضل هذه الأمة وأعلمهم بالله كان حاصلها يدونها فن قال بعد هذا إن العلم بصفة الشرع لا يحصل إلا بهذه الطريق ويحويها من الطرق المحدثه كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الاسلام وعلم أن القدح في مطلوب هذه الطرق ومقتضاها وإن تقديم الشرع المعارض لها لا يكون قدحا في العقليات التي هي أصل الشرع بل يكون قدحا في أمور لا يقتصر الشرع إليها ولا يتوقف عليها وهو المطلوب بخطين أن الشرع المعارض لمثل هذه الطرق التي يقال انها عقائد إذا أقدم عليها لم يكن في ذلك محذور ومن عجائب الأمور أن كثيراً من الجهمية نفاذ الصفات والأفعال ومن اتعهم على نفي الأفعال يستدلون على ذلك بقصة الخليل صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك بشر المربى وكثير من المعتزلة ومن أخذ ذلك عنهم وأعلن أخذ

ذلك عنهم كما في الوفاين عقيل وأبي سامد والرازي وغيرهم ذكروا في كتبهم أن هذه الطريقة هي طريقة إبراهيم الخليل عليه صلوات الله وسلامه وهو قوله لا أحب إلا فلين قالوا فاستدل بالافعال التي هي الحركة والانتقال على حدوث

ما عليه ذلك كالكوكب والقمر والشمس وظن هؤلاء أن قول إبراهيم عليه السلام هذا ربي أراد به هذا الخلق السموات والأرض القديم الأزلي وأنه استدلل على حدوثه بالحركة وهذا خطأ من وجوب (أحدها) (١٩١) أن قول الخليل هذا ربي سواء قلته على

سبيل التقدير لتقريب قومه أو على سبيل الاستدلال والترقي أو غير ذلك ليس المراد به هذا رب العالمين القديم الأزلي الواجب الوجود بنفسه ولا كان قومه يقولون أن الكواكب والقمر والشمس رب العالمين الأزلي الواجب الوجود بنفسه ولا قال هذا أحسن أهل المقالات المعروفة التي ذكرها الناس لأمم مقالات أهل التعطيل والشرك الذين يعبدون الشمس والقمر والكواكب ولأمم مقالات غيهم بل قوم إبراهيم صلى الله عليه وسلم كانوا يتخذونها آربا يدعونها ويتقربون إليها بالسماع والبدوة لها والعبادة والتقربان وغير ذلك وهودين المشركين الذين صنف الرائي كتابه على طريقتهم وسماه السر المكتوم في دعوة الكواكب والنصر والطلاسم والعزازم وهذا دين المشركين من الصائين **كالكندانيين والكنعانيين** واليونانيين وارسطو وأمثاله من أهل هذا الدين وكلامه معروف في السحر الطبي والسحر الروماني والكتب المعروفة بنسخة الاسكندر ابن فليس التي يورخون له وكان قبل المسيح بضو ثلثمائة سنة وكانت اليونان مشركين يعبدون الاوثان كما كان قوم إبراهيم مشركين يعبدون الاوثان ولهذا قال الخليل اني راء مما تعبدون اذ انى فطري فله مسبدن وقال أفرايم ما كنتم تعبدون أنتم وأبائكم

وهو مجتمع باتفاق العقلاء بخلاف حور المتلازمين وهو أنه لا يكون هذا الاعم هذا فهذا جائز سواء كانا لفاعل لهما كمصافته أو كالمفعولين والمؤثر التام فيهما غيرها وهذا جائز فان الله يخلق الشئين معا الذين لا يكون أحدهما الاعم الآخر كالأب والابن أو غير ذلك فان الله تعالى اذا خلق الولد فخلق خلقه هو ليجعل هذا أباً وهذا ابناً واحدى المصتين ثم تسبى الاخرى ولا تفارقها بخلاف ما اذا كان أحد الامرين هومن غمام المؤثر في الآخر فان هذا مجتمع فان الاثر لا يحصل إلا بالمؤثر التام فلو كان غمام هذا المؤثر من غمام ذلك وغمام ذلك المؤثر من غمام هذا كان كل من التامين متوقفا على غمام مؤثره وغمام مؤثره متوقفا على نفسه فان الاثر لا يوجد إلا بعد غمام مؤثره ولا يكون كل من الاثرين من غمام نفسه التي تم تأثره فان لا يكون من غمام المؤثر في غمامه بطريق الاولى فان الشيء اذا امتنع أن يكون علة أو فاعلا أو مؤثراً في نفسه أو في غمام كونه علة ومؤثراً وفعالاً أو لشي من غمامات تأثره فلا يتمتع كونه فاعلاً لفاعل نفسه أو مؤثراً في المؤثر في نفسه وفي غمامات تأثر ذلك أولى وأحرى فحينئذ أنه يتمتع كون شئين كل منهما يعطى الآخر شأ من صفات الكمال أو شيئاً ما يصير به معاً وعلى الفعل سواء أعطاه كمال علم أو قدرة أو حياة أو غير ذلك فان هذا كله يستلزم الدور في غمام الفاعلين وغمام المؤثرين وهذا مجتمع وهذا يصح أن يتمتع أن يكون لهما صفات متعاونان لا يفصل أحدهما الا بمعاونة الآخر وجميعاً أن يكونا مستقلين لان استقلال أحدهما يناقض استقلال الآخر وسياق بسط هذا والمقصود هنا أنه يتمتع أن يكون أحدهما يعطى الآخر كله وجميعاً أن يكون الواجب بنفسه متفقاً في كماله الى غيره فمتنع أن يكون مفتقراً الى غيره فوجه من الوجود فان الانقضاء ما في تحصيل الكمال وإما في منع سلبه الكمال فله اذا كان كمالاً بنفسه ولا يقدر غيره أن يسلبه كله لم يكن محتاجاً لوجه من الوجود فان ما ليس كماله فوجوده ليس مما يمكن أن يقال أنه محتاج اليه اذ الحاجة الشئ الى ما ليس من كماله محتجة وقد تبين أنه لا يحتاج الى غيره في حصول كماله وكذلك لا يحتاج في منع سلب الكمال كدخل نقص عليه وذلك لان ذاته ان كانت مستلزماً لذلك الكمال امتنع وجود الملزوم بدون اللازم فمتنع أن يسلب ذلك الكمال مع كونه واجب الوجود بنفسه وكون لوازمه مجتمع عندهما وان قبل ان ذاته لا تستلزم كماله كان مفتقراً في حصول ذلك الكمال الى غيره وقد تبين أن ذلك مجتمع فحينئذ أنه يتمتع احتياجه الى غيره في تحصيل شئ أو دفع شئ وهذا هو المقصود فان الحاجة لا تكون الا حصول شئ أو دفع شئ اما حاصل راد اذ الله أو ما لم يحصل بعد فطلب منه ومن كان لا يحتاج الى غيره في جلب شئ أو دفع شئ امتنع حاجته مطلقاً فحينئذ أنه غنى عن غيره مطلقاً وأضاف وقد راد أنه محتاج الى الغير لم يحصل اما ان يقال أنه محتاج اليه في شئ من لوازم وجوده أو شئ من العوارضه اما الاول فيمتنع فانه لو افتقر الى غيره في شئ من لوازمه لم يكن موجوداً الا بالثقل الغير لان وجود الملزوم بدون اللازم مجتمع فلذا كان لا يوجد الا بالزومه ولازومه لا يوجد الا بالثقل الغير لم يكن هو موجوداً الا بالثقل الغير فلا يكون موجوداً بنفسه بل يكون لان وجد ذلك الغير وجدوا له وجوداً يوجد ثم ذلك الغير ان لم يكن موجوداً بنفسه واجبا بنفسه افتقر الى فاعل مبدع فان كان هو الاول لزم الدور في العطل وان كان غيره لزم التسلسل في العطل

القديمون فانهم عدلوا الى الرب العالمين وأمثال ذلك مما عين ترونه مما يعبدونه غير الله وهؤلاء القوم عاتبهم بنفاه صفات الله وأفعاله القاطنة به كالمذهب الفلاسفة المشائين فانهم يقولون انه ليس له صفة ثبوتية بل صفاته اما سلبية واما اضافية وهو مذهب القرامطة

الباطنة القائمين بدعوة الكواكب والشمس والقمر والسجود لها كما كان على ذلك من كان عليه من بني عبد ماولا القاهرة وأمثالهم فأنشرك الله تعالى عنه الخليل وعادى (١٩٢) أهل عليه أصحابها ثم هؤلاء النفاة للصفات والأفعال وأول من

أظهر هذا النفي في الإسلام الجعد بن درهم معلم من وأن بن محمد قال الإمام أحمد وكان يقال أنه من أهل خراسان وعنه أخذ الجهم بن صفوان مذهب نفاة الصفات وكان يحزان هؤلاء الصابئة الفلاسفة بقاها أهل هذا الدين أهل الشرك ونفى الصفات والأفعال ولهم صفات في دعوة الكواكب كما صنفه ثابت بن قررة وأمثاله من الصابئة الفلاسفة أهل حران وكان صنفه أبو معشر البجلي وأمثاله وكان لهم بها هيكيل العلة الأولى وهيكيل العقل والفعال وهيكيل النفس الكلية وهيكيل زحل وهيكيل المشتري وهيكيل المريخ وهيكيل الشمس وهيكيل الزهرة وهيكيل عطارد وهيكيل القمر وقد بسط هذا في غير هذا الموضع (الوجه الثاني) أن لو كان المراد بقوله هذا رب أي أهدب العالمين لكانت فصلة الخليل حجة على نقض مطلوبهم لأن الكوكب والقمر والشمس ما زال متحركا كل حين بزوجه إلى عند أفقوه وغرويه وهو جسم متحرك متصرف لو كان مراده هذا الزم أن يقال إن إبراهيم لم يجعل الحركة أو الانتقال مانعة من كون المتحرك المنتقل رب العالمين بل ولا كونه صغيرا بقدر الكوكب والشمس والقمر وهذا مع كونه لا يظنه عاقل عن هود بن إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه فإن جؤزوه عليه كان حجة عليهم لألهم (الوجه الثالث) أن الأقول هو الغيب والاحتجاب ليس هو مجرد الحركة والانتقال ولا يقول أحد لامن أهل الحق ولا من أهل الواجب

التفسير أن الشمس والقمر في حال مسيرهما في السماء أنهما آفلان ولا يقولن الكواكب الرمية في السماء في حال ظهورها وجرانها

انها آفة ولا يقول عاقل لكل من منى وسافر وطاره آفة (الوجه الرابع) ان هذا القول الذى قالوه بطله أحسن علمه السلف أهل التفسير ولا من أهل اللغة بل هو من التفسيرات المتدعة (١٩٣) الاسلام كما ذكرنا عثمان بن سعيد الدارمي

وغيره من علماء السنة ويشترآن هذا من التفسير المتدع وبسبب هذا الاستدعاء أخذنا سنننا آفة لفظ الأول بمعنى الأشكال كقائل في أسئلة قال قوم ان هذا الشيء المحسوس موجود لذاته واجب نفسه لكن اذا تدكرت ما قيل في شرط واجب الوجود تجد هذا المحسوس واجباً وثابت قوله تعالى لأحب الآلين فان الهوى في حظيرة الامكان اقول ما فيه اذ قوله ومن المعلوم بالضرورة من لغة العرب أنهم لا يسعون كل مخلوق موجوداً فلا ولا كل موجود بغيره أفلا ولا كل موجود يجب وجوده بغيره لا بنفسه أفلا ولأما كان من هذه المعاني التي يصفها هؤلاء لفظ الامكان بل هذا أعظم اقترام على القرآن والقرآن من تسمية كل متحرك أفلا ولو كان الخليل أراد بقوله لا أحب الآلين هذا العلم ينتظر مفيد الكوكب والشمس والقمر ففساد قول هؤلاء المتفلسفة في الاستدلال بالآلة أظهر من فساد قول أولئك وأجيب من هذا قول من قال في تفسيره ان هذا اقول المحقق واستعارته لفظ الهوى والخطيرة لا يجب تبديل اللفظ المعروفة في معنى الأول فان وضعه هو لنفسه وضعا آخر فليس له أن يتولعه كتاب الله تعالى فينبذه أو يحرقه وقد ابتدعت القرامطة الباطنية نفسياً آخر كما ذكره أبو حامد في بعض مصنفاته كشكة

الواجب بنفسه أن لا يكون مقهوراً مدبراً فانه اذا كان مقهوراً مدبراً كان مربوباً أثره غيره ومن أثره غيره كان وجوده متوقفاً على وجود ذلك الغير سواء كان الاثر كلاً أو نقصاً فانه اذا كان زيادة كان كماله موقوفاً على الغير وكما أنه فلا يكون موجوداً بنفسه وان كان نقصاً كان غير مقيد بنفسه ومن نقصه غيره لم يكن ما نقصه هو واجب الوجود فان ما كان واجب الوجود بنفسه يمنع علمه فذلك الجزء المنقوص ليس واجب الوجود ولا من لوازم واجب الوجود وما لم يكن كذلك لم يكن عده نقصاً اذ النقص عدم كمال والكمال الممكن هو من لوازم واجب الوجود كما تقدم والتقدير انه نقص فبين أن من نقصه غيره شيئاً من لوازم وجوده وأعطاه شيئاً من لوازم وجوده لم يكن واجب الوجود بنفسه فالقول الذى قد سئى بأقسام كثيرة بغير اختياره يحتاج الى ذلك الذى يشابه تلك الاجسام فانه اذا كان حشوه كاله لا يوجد كاله الا بذلك الغير فلا يكون واجباً بنفسه وان كان نقصاً فانه لا يكون قلبه الكمال الزائل بذلك النقص فلا يكون ذاته مستلزماً لتلك الكمال اذ لو استلزمته لمعدت بعدهم وكما من تمام نفسه فاذا كان جزء نفسه غير واجب لم تكن نفسه واجبة كما تقدم بيانه وايضا فالقول الاطلس ان قبل انه لا تأثير له في شيء من العالم واجب أن لا يكون هو المحرك فلا فلاك التي فيه هي مصركة بحركه ولها حركة تخالف حركته فيكون في تلك الواحدة قوتى حركتين متضادتين وهذا يمنع فان الضدين لا يجتمعان ولان المقضى للشيء لو كان مقتضياً للضد الذى لا يجتمع له كان فاعله غير فاعله فان كان مربوباً له كان مربوباً بغيره وبه وجع بين النقصين وان كان له تأثير في تحريك الافلاك أو غير ذلك فعلم أنه غير مستقل بالثبات بل ان تلك الافلاك لها حركت نفسها من غير تصرفه ولان ما وجد في الارض من الاثار لا يدعى من الاجسام العنصرية وتلك الاجسام ان لم يكن فاعلها فهو محتاج الى ما يفعله وان قدر انه المؤثر فيها فليس مؤثراً مستقلاً فبالان الاثار الخاصة فيها لا تكون الا اجتماعات اتصالات وحركات تحصل بغيره فبين أن تأثيره مشروط بتأثير غيره وحيداً فتأثيره من كاله فان المؤثر أكل من غير المؤثر وهو مقتضى هذا الكمال الى غيره فلا يكون واجباً بنفسه فبين أنه ليس واجباً بنفسه من هذين الوجهين وتبين أيضاً ان فاعله ليس مستغنياً عن فاعل تلك الامور التي يحتاج اليها فلا يكون الفلك ليس مستغنياً عن كل وجهه عن كل ماسواه بل هو محتاج الى ماسواه من المصنوعات فلا يكون واجباً بنفسه ولا مفعولاً لفاعل مستغن عن فاعل ماسواه واذا كان الامر في الفلك الاطلس هكذا فالامر في غيره أظهر فأي شيء اعتبرته من العالم وجدته مقتضى الى شيء آخر من العالم فذلك مع كونه يمكنه مقتضى ليس واجباً بنفسه الى أنه مقتضى الى فاعل ذلك الاثر فلا يكون في العالم فاعلان فعل كل منهما ومفعوله مستغن عن فعل الآخر ومفعوله وهذا كالانسان مثلاً فانه يحتاج أن يكون الذي خلقه غير الذي يحتاج اليه فاذا خلقه ما تدعى الابوين ودم الام هو الذي خلقه والذي خلق الهواء الذي يستشق والماء الذي يشربه هو الذي خلقه لان خالق ذلك لو كان خالقاً غير خالقه فان كانا خالقين كل منهما مستغن عن الآخر فعمله ومفعوله كان ذلك مجتمعاً لان الانسان يحتاج الى المادة والرزق فلو كان خالقاً ما تدعى ورقة غير خالقه لم يكن مفعول أحدهما مستغنياً عن مفعول الآخر فبين بذلك أنه يحتاج أن يكون العالم فاعلان

ومن العقل الفعال الذي يزعمون أنه رب كل ما تحت فلك القمر والعقل الأول الذي يزعمون أنه مبدع العالم كله وقول هؤلاء وان كان معلوم الفساد الضروري من دين الاسلام فابتدع (١٩٤) أولئك (٣) طرق مثل هؤلاء على هذا الالحاد ومن المعلوم بالاضطرار من لغة

مفعول كل منهما مستغن عن مفعول الآخر كما قال تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا ذهب كل اله عاقل ويتعجب أن يكونا مستقلين لانهما جميع بين النقصين ويعتبر أن يكونا متعاونين مشتركين كما هو جند في الخلقين يتعاونون على الصلوات لانهما حشيد لا يكون أحدهما قاعلا للأمانة الآخرة واعتابه فعل منه لا يحصل الا بقدرته بل وبعله وادارته فلا يكون هذا معينا لذلك حتى يكون ذلك معينا لهذا ولا يكون ذلك معينا لهذا حتى يكون هذا معينا لذلك وحشيد لا يكون هذا معينا لذلك ولا ذلك معينا لهذا كالا يكون الشيء معينا لنفسه بطريق الأولى فالقدرة التي بها يفعل الفاعل لا تكون حاصلة بالقدرة التي يفعل بها الفاعل الآخر بل إما أن تكون من لوازم ذاته وهي قدرة الله تعالى أو تكون حاصلة بقدرة غيره كقدرة السيد فإذا قدر بأن متعاونين لا يفعل أحدهما حتى يعينه الآخر لم يكن أحدهما قادرا على الفعل بقدرة لازمة له أنه ولا يمكن أن تكون قدرته حاصلة من الآخر لأن الآخر لا يمكن أن يكون قادرا حتى يكون هو قادرا فإذا لم تكن قدرة واحد منهما من نفسه لم يكن لأحدهما قدرة بهما فحين امتنع كون العالم بهما وبين امتناع كون واجب الوجود له كمال يستفاده من غيره وتبين امتناع أن يؤثر في واجب الوجود غيره وهو سبحانه مستحق الكمال الذي لا غاية فوقه وذلك الكمال لازم له لأن الكمال الذي يكون كالألوهية ما أن يكون واجب له أو محتاج إليه أو حاجزا عليه فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان محتاجا فما أن يكون الكمال الذي للوجود يمكنه الممكن متمتع على الواجب فيكون الممكن أكل من الواجب وأضافا لمكانات فيها كالات موجودة وهي من الواجب بنفسه والمبدء للكمال المعطى له الخالق له أحق بالكمال اذ الكمال ما موجود وأما كمال وجوده من أبداع الموجود كان أحق بأن يكون موجودا اذ المبدء لا يكون مؤثرا في الوجود وهذا كله معلوم فتبين أن الكمال ليس محتاجا إليه وإذا كان حاجزا أن يحصل وحاجزا أن لا يحصل لم يكن حاصلا للأسباب خفية يكون واجب الوجود مقتضيا في كماله إلى غيره وقد تبين بطلان هذا أيضا فتبين أن الكمال لازم لأوجب الوجود واجب محتاجا إليه بمتن سلب الكمال عنه والكمال أمور وجودية فالأمور العدمية لا تكون كمالا الا اذا تضمنت أمور وجودية اذ العدم المحض ليس بشئ فضلا عن أن يكون كالأفان الله سبحانه وتعالى اذا ذكر ما يذكر من تنزيهه وفق النقص عنه ذكر ذلك في سياق اثبات صفات الكمال له كقوله تعالى الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم فتبين السنة والنوم يتضمن كمال الحياة والقيومية وهذه من صفات الكمال وكذلك قوله لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات والارض فان نقي عز وبذلك عنه يتضمن علمه وعلمه من صفات الكمال وكذلك قوله تعالى ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة ايام وما مسنا من لغوب فتزبه لنفسه من مس الغيوب يقتضي كمال قدرته والقدرة من صفات الكمال فتزبه يتضمن كمال حياته وقيامه وعلمه وقدرته وهكذا انظار ذلك فالرب تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا غاية فوقها اذ كل غاية تفرض كمالا ما أن تكون واجبة أو ممكنة أو محتاجة والقسمان الاخيران باطلان فوجب الاول فهو مزعم النقص وعن مساوئ من الاشياء في صفات الكمال بل هذه المساواة هي من النقص أيضا وذلك لان

العرب أن هذه المعاني ليست هي المضمون من لفظ الكوكب والقمر والشمس وأيضا فلو قدر أن ذلك يسمى كوكبا وقمرًا وشمسًا نوع من التجرد فهذا غاية أنه يتوغل الإنسان أن يستعمل اللفظ في ذلك لكنه لا يمكنه أن يدعي أن أهل اللغة التي نزل بها القرآن كانوا يريدون هذا بهذا والقرآن نزل بلغة الذين خاطبهم الرسول صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يستعمل اللفظ في معان يتوغل من التشبيه والاستعارة ثم يحمل كلام من تقدمه على هذا الوضع الذي أحده هو وأضافاته قال تعالى فلما سمى عليه الليل رأى كوكبا فذكره منكرا لان الكواكب كثيرة ثم قال فلما رأى القمر فلما رأى الشمس بصيغة التعريف لكي بين أن المراد القمر المعروف والشمس المعروفة وهذا صريح بأن الكواكب متعددة وان المراد واحد منها وان الشمس والقمر هما هذان المعروفان وأضافاته قال لأحب الأتقين والافول هو المغرب والاحتجاب فان أي يبدل المغرب عن الابصار الظاهرة فما يدعونه من العقل والنفس لا زال محتجبا عن الابصار لا يرى بحال بل وكذلك واجب الوجود عندهم لا يرى بالابصار بحال بل غنى رؤيته بالابصار عندهم وان أراد المغرب عن بشار القلوب فهذا أمر نسبي اضافي فيمكن أن تكون تارة حاضرة

في القلب وتارة غائبة عنه كما يمكن مثل ذلك في واجب الوجود فالأول أمر يعود إلى حال العارف بها المتأملين لا يكسبها نقص ولا كمال ولا فرق في ذلك بينها وبين غيرها وأيضا فالعقول عندهم عشرة والنفس تسعة بعدد الافلاك فلماذا ذكر القمر

(٣) قوله فابتدع أولئك الخ هكذا في الاصل ولعل في العبارة تحريفًا لغير ركبته معصية

والشمس فقط كانت شبهتهم أقوى حيث يقولون نورا الشرف مستفاد من نور الشمس كما أن النفس متروكة عن العقل مع ما في ذلك لو ذكره من الفساد أمامه ذكر كوكب من الكواكب فقوله من هذا من أظهر الأقوال (١٩٥) لقرامة الباطنية فساد الما في ذلك من

عدم شبهة والمثابة التي تسوغ في الفقه ارادة مثل هذا والكلام على فساد هذا الطويل ليس هذا موضعه ولولأن هذا وأمثاله هو من أسباب ضلال كثيرين الداخلين في الصلوة والعبادة اذ صاحب كتب مشكاة الأنوار بنى كلامه على أصول هؤلاء الملاحدة وجعل ما يفيض على النفوس من المعارف من جنس خطاب الله عز وجل لموسى بن عمران على الله عليه وسلم كاتقوة القرامة الباطنية ونفوسهم من المتطرفة وجعل خلق النعاليين الذي خطب به موسى صلات الله عليه وسلامه اشارة الى ترك الدنيا والآخرة وان كان قد يقرر خلق النعاليين حقيقة لكن جعل هذا اشارة الى أن من خلق الدنيا والاخرة فقد حصله ذلك الخطاب الالهي وهو من جنس قول من يقول ان النبوة مكتسبة ولهذا كان أكبر هؤلاء يطعمون في النبوة فكان السهروردي المقتول يقول لا موت حتى يقال في قم فأنذر وكان ابن سبعين يقول لقد برن امانة حيث قال لاني بعدي ولما جعل خلق النعاليين اشارة الى ذلك اخذ ذلك ابن سني ونحوه ووضع كتابه في خلق النعاليين واقتباس النور من موضع القدمين من مثل هذا الكلام ومن هنا دخل أهل الاتحاد من أهل الحلول والوحدت والاتحاد حتى آل الامر بهم الى أن جعلوا وجود الخلوفاة عين وجود اناناه

المتباين يجوز على أحدهما يجوز على الآخر وبوجهه ما يحبه ويمنع عليه ما يمنع عليه فلو قدر أنه ماثل شافي من الاشياء لزم اشتراكهما فيجب ويجوز ويمنع على ذلك الشيء وكل ما سواه ممكن قابل لعدم بل معدوم مقتضى فاعل وهو مصنوع عروب يحدث فلو ماثل غيره في شيء من الاشياء لزم أن يكون هو الشيء الذي ما له فيه حكما قابلا لعدم بل معدوم ما مقتضى الى فاعل مصنوع عار وبما يحدث . وقد ثبت أن كماله لازم لانه لا يمكن أن يكون مقتضى فاعله الى غيره فضلا عن أن يكون حكما أو مصنوعا أو محدثا فلو قدر عائلته غيرته في شيء من الاشياء لزم كون الشيء الواحد موجودا معدوما محكما واحدا قديما محدثا وهذا جامع بين النقصين فلا بد تعالى مستحق للكمال على وجه التفصيل كما أخبر به الرسل فان الله تعالى أخبرنا بكل شيء علم وعلى كل شيء قدير وأنه سميع بصير وأنه عليم قدير عز رحيم غفور رحيم ودود مجيد وأنه يحب المتقين والمحسنين والصابرين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وأنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة ايام ثم استوى على العرش وأنه كلم موسى تكليما واداموا ناله الى غير ذلك مما جاء به الكتاب والسنة وقال في التنزيه ليس كشيء شيء هل تعلمه ميميا فلا تضربوا لله الامثال ولم يكن له كفوا أحد فلا تعلموا الله اعدادا وانتم تعلمون فترى نفسه عن التعليل باسم الكف والمثل والنسب والسمي وقد بطل الكلام على هذا في غير هذا الموضع كتبت رسالة مفردة في قوله تعالى ليس كشيء شيء وما فيها من الاسرار والمعاني الشريفة فهذه طريقة الرسل واتباعهم سلف الامة وانها انبأت مفصل ونفي يجعل انبئات صفات الكمال على وجه التفصيل ونفي النقص والتبديل كما دل على ذلك سورة قل هو الله أحد الله الصمد وهي تعدل نلت القرآن كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح وقد كتبتنا من صفات فردا في تفسيرها وأخرى كونها تعدل نلت القرآن فاسمه الصمد يتضمن صفات الكمال كما روى الوالي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال هو العليم الذي كل في علمه والقدير الذي كل في قدرته والسديد الذي كل في سودده والشريف الذي كل في شرفه والعظيم الذي كل في عظمتة والعليم الذي كل في حله والحكيم الذي كل في حكمته وهو الذي كل في أنواع الشرف والسودده والله سبحانه وتعالى هذه صفته لا يتبني الاله والاحد يتضمن في المثل عنه والتنزيه الذي يستحقه الرب مجتمعة نوعان أحدهما نفي النقص عنه والآخر نفي مماثلة شيء من الاشياء فيما يستحقه من صفات الكمال فانها تستحق صفات الكمال مع نفي مماثلة غيره بل يجمع ذلك كمال عليه هذه السورة وأما المخالفون لهم من المشركين والصابئة ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزة ونحوهم فطريقهم في مفصل وانبات يجعل صفات الكمال ويثبتون ما لا يوجد الا في انبياء فيقولون ليس بكذا ولا كذا فتم من يقول ليس له صفة نبوتية بل اماسلية واما اضافية واما مركبة منهما كما يقوله من يقول من الصابئة والفلاسفة كان ميتا أو أمثاله ويقول هو وجود مطلق بشرط سلب الامور التبوئية عنه ونهمنهم يقول وجود مطلق بشرط الاطلاق وقد قررنا في انبياءهم ما هو معلوم بالعقل الصريح ان المطلق بشرط الاطلاق انما وجوده في الازهان لا في الاعيان فلا يتصور في الخارج حيوان مطلق بشرط الاطلاق ولا انسان مطلق بشرط الاطلاق ولا جسم مطلق بشرط الاطلاق فيجب

سجده وتعالى كما فعل صاحب الفصوص ابن عربي وان سبعين وأمثالهما من الملاحدة المنسبين الى التصوف والتحقق وهم من جنس الملاحدة المنسبين الى الشيع لكن يظهر هؤلاء من أقوال الشيوخ الصوفية وأهل المعرفة بما التمس به حالهم على كثير من أهل العلم

المتنبيين الى العلم والدين بخلاف اولئك الذين ظاهروا بذهب التشيع فان ثغورا للجمهور عن مذهب الرافضة عما نشره الجمهور عن مثل هؤلاء بخلاف جنس أهل الفقر والزهدي (١٩٦) ومن يدخل في ذلك من متكلم ومتصوف وفقير وناسك وغير هؤلاء فانهم

الوجود مجتمع الوجود في الخارج وهذا مع أنه تعطل وجهل وكفر فهو جمع بين التضييق ومن قال مطلق بشرط سلب الامور الشبوتية فهذا يصدم من المطلق بشرط الاطلاق فان هذا قيده بسلب الامور الموجودة دون العدمية وهذا أولى بالعدم مما قيده بسلب الامور الوجودية والعدمية وهو ايضا بلغ في الامتناع فان الوجود المشترك لعينه في الوجود لا يمتنع عنه وصف عديم بل وامر وجودي فاذا قدر وجود لا يتغير عن غيره الا لعدم كان ابلغ في الامتناع من وجود يتبرز بسلب الوجود والعدم وايضا فان هذا اشار لثأر الموجودات في مسمى الوجود ويمتاز عنها بالعدم وهي تمتاز عنه بالوجود فكون على قول هؤلاء أي موجود من الممكنات قدز فهو أكل من الواجب وهذا في غاية الفساد والكفر وان قالوا هو مطلق لا بشرط كما يقوله الصدر القوي ومثاله من القائلين بوحدة الوجود فللمطلق لا بشرط هو موضع العلم الالهي عندهم الذي هو الحكمة العليا والفلسفة الاولى عندهم فان الوجود المطلق لا بشرط ينقسم الى واجب ويمكن وعله ومعلول وجوه وعرض وهذا موضع العلم الاعلى التاطرفي الوجودي ولواحقه ومن المعلوم ان الوجود المنقسم الى واجب ويمكن لا يكون هو الوجود الواجب المطلق بشرط الاطلاق وهو الذي سمونه الكلي الطبيعي وينتازعون في وجوده في الخارج والتحقيق أنه يوجد في الخارج معيلا كما يشاهد هو كلي في الازهان يوجد في الاعيان لكن لا يوجد كليا فان الكلي الطبيعي موجود في الخارج واراد هذا المعنى فقد اصاب واما ان قال في الخارج ما هو كلي في الخارج كما يقتضيه كلام كثير من هؤلاء الذين تكلموا في المتعلق والاهيات وادى ان في الخارج اناسا مطلقا كساو فرسا مطلقا كساو حوايا مطلقا فهو محط خطأ ظاهر اسواء ادى ان هذه الكلمات مجردة عن الاعيان ازيلت كما ذكره عن افلاطون ويسمون ذلك المثل الافلاطونية وادى أنها لا تكون الامقارنة للعينات وادى ان المطلق جز من المعين كما ذكره عن ارسطو وشيعته كابن سينا وامثاله ويقولون ان النوع مركب من الجنس والفصل وان الانسان مركب من الحيوان والتاطرف والفرس مركب من الحيوان والصاله فان هذا ان اريد به ان الانسان متصف بهذا وهذا فهو هذا حق ولكن الصفة لا تكون سبب الموصوف ولا متقدمة عليه لافي الحس ولا في العقل ولا يكون الجوهر القائم بنفسه مركب من عرضين وان اراد به ان الانسان الموجود في الخارج فيموجوده فانها بانفسهما احدهما الحيوان والاخر التاطرف فهذا مكابرة للعقل والحس وان اريد بهذا التركيب تركيب الانسان العقلي المتصور في الازهان لا الموجود في الاعيان فهذا اصح لكن ذلك الانسان هو بحسب ما بركه ذهنه فان تركيبه من الحيوان والتاطرف تركيبهما وان تركيبه من الحيوان والصاله تركيبهما فادعى المدعي ان احدى الصفتين ذاتة مقومة للموصوف ولا يتحقق بدونها لافي الخارج ولا في ذهنه والاخرى عرضية يتقوم الموصوف بدونها مع كونها مساوية للتعلق بالزوم تقر بين بين التامتين والفرق التي ذكرها بين الذاتي والعرضي اللازم للماهية هي ثلاثة وهي فرق متشعبة وهم معتقون بانقسامها كما يتبين بذلك ابن سينا ومتبعوه وشارحو الاشارات وكذا كره صاحب المعبر وغيرهم والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع وكذلك الكلام على قولهم والقائلين بوحدة

لشاركتهم الجمهور في الانتساب الى السنة والجماعة يخفى من الحاد المجلد الداخل فيهم ما لا يخفى من الحاد لاحد الشبهة وان كان الحاد المجلد منهم احيانا قد يكون اعظم كما حدثت في نقب الاشراف أنه قال للشافعي أنت نصيري فقال نصيري مني والكلام على بسط هذه الامور غير هذا فان قيل فبأن تقديم الشرع عليها لا يكون قدحا في أصله لكنه يكون تقدما له على أدلة عقلية فلا بد من بيان الموجب لتقديم الشرع قيل الجواب من وجوه (أحدها) أن المقصود هنا بيان أن تقديم الشرع على ما عارضه من مثل هذه العقليات الحديثة في الاسلام ليس تقدما على أصله الذي توقف العلم صحة الشرع عليه وقد حصل فانا انما ذكرنا في هذا المقام بيان بطلان من يزعم أنه يقدم العقل على الشرع المعارض وذكرنا أن الواجب تقديم مقام الدليل على صحته مطلقا (الجواب الثاني) ان نقول الشرع قول المعصوم الذي قام الدليل على صحته وهذه الطرق لم يقدم دليل على صحته فلا يعارض ما علمت صحته بما لم تعلم صحته (الجواب الثالث) ان نقول بل هذه الطرق المعارضة للشرع كلها باطلة في العقل وصحة الشرع مثبتة على ابطالها لافي صحته فهي باطلة بالعقل وبالشرع والقائل بها يخالف العقل والشرع من جنس

أهل النار الذين قالوا كنا سمع أو نعلم ما كنا في أصح السعير وهكذا شأن جميع بدع المخالفين للصوص الانبياء فانها بخلاف السمع والعقل فكيف يبدع الجهمية المعطلة التي هي في الأصل من كلام المكذبين للرسول والكلام على

الوجود

اطال هذه الوجوه على التفصيل وان الشرع لا يمتد الا بالباطل الهام بسوط في غير هذا الموضع لكن نحن بشرى الذك في تمام هذا الكلام فنقول (الوجه الثامن عشر) ان نخذ المعارضة متبينة على التركيب (١٩٧) وقد تقدمت الاشارة الى بطلانه واما

الاستدلال بحدوث الحركات والاعراض فنقول قد ورد عليهم الفلاسفة سؤالهم المشهور وجوابهم عنه على اصلهم مما يقول بجهور الصقلاء انه معلوم الفساد بالضرورة وذلك انهم قالوا لهم اذا كانت الافعال جميعها حادثه بعد ان لم تكن فلما حدثت تلك اما ان يكون صدر عنه بسبب حادث يقتضى الحدوث واما ان لا يكون فان لم يكن صدر عنه سبب حادث يقتضى الحدوث لم يزم ترجيح الممكن بل امرج و هو متفق في البداهة وان حدث عن سبب فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في حدوث غيره ويلزم التسلسل المتع باتفاق العقلاء بخلاف التسلسل المتنازع فيه مع ان كلا النوعين باطل عند هؤلاء المتكلمين فهم مضطرون في هذا التسلسل الى الترجيح بل امرج تام و الى القول بالتسلسل والدور وكلاهما متع وبما يعرف ان التسلسل المتع في هذا المكان ليس هو التسلسل المتنازع في جواز زبل هو ما اتفق العقلاء على امتناعه فانه اذا قيل انه اذا قدر انه لم يكن يحدث شأ قط ثم حدث حادث فاما ان يحدث بسبب حادث و لا بسبب حادث فان حدث بسبب حادث فالقول فيه كالقول في الاول وان حدث بغير سبب حادث لم يزم الترجيح بل امرج فائسا كلهم متفقون على انه اذا قدر انه صار قاعلا بعد ان لم يكن لم يحدث الاسباب حادث وان القول في كل ما يحدث قول واحد واذا قال القائل فلم يحدث الحادث الاسباب حادث ثم زعم ان الحادث الاول يحدث بغير سبب حادث فقد تناقض فان قوله لا يحدث حادث قول عام فلما جاز ان يحدث حادث بلا سبب فقد تناقض وسي

الوجود في وجود واجب الوجود بسبوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا كلام على ما يجاب به الرسل صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وهذا كلام بسبوط في مواضعه لكن هذا الاماى لما اخذ كبريى طائفة منهم الحسينون في التوحيد دون غيرهم احتجنا الى التنبيه على ذلك فنقول
اما ما ذكر من لفظ الجسم وما يتبع ذلك فان هذا اللفظ لم ينطق به في صفات الله لا كلب ولا سلة لانقبول انبثا ولا تنكليه احد من المصلي والتابعين ولا تبعهم لاهل البيت ولا غيرهم ولكن لما ابتدعت الجهمية القول بنفى الصفات في آخر الدولة الاموية ويقال ان اول من ابتدع ذلك هو الجعد بن درهم علم مروان بن محمد آخر خلفاء بني امية وكان هذا الجعد من حران وكان فيها ائمة الصابئة والفلافة والغارابي كان قد اخذ الفلاسفة عن متى ثم دخل الى حران فاحذما اخذ منها عن اولئك الصابئة الذين كانوا بحران وكانوا يعبدون الهياكل العلوية وينون هيكل العلة الاولى هيكل العقل الاول هيكل النفس الكلية هيكل زحل هيكل المشتري هيكل المريخ هيكل الشمس هيكل الزهرة هيكل عطارد هيكل القمر ويتقربون عما هو عندهم معروفة من انواع العبادات والقرابين والخضوات وغير ذلك وهو لا يحسن اعداء ابراهيم الخليل الذي دعاهم الى عبادة الله وحده وكان مولده اما بالعراق او بحران ولهذا اظهره في عبادة الكواكب والاسنام وحكى الله عنه لما رأى نوكا قال هذا راي الى قوله لا احب الا فلين الى قوله فلما رأى الشمس بازغة قال هذا راي هذا اكبر فلما اقلت قال ما قوم لم يرى مما تشركون انى وجهت وجهي الى الذى فطر السموات والارض خفيضا وما اؤمن بالمشركين الا بالث وقد نلن طائفة من الجهمية والمعتزة وغيرهم ان مرادهم بقوله هذا راي ان هذا خلق العالم وانه استدل بالاقول وهو الحركة والانتقال على عدمه بوجه يته وزعموا ان هذه الخلق هي الدالة على حدوث الاحسام وحدث العالم وهذا غلط من وجوه احدها ان هذا القول لم يقله احد من العقلاء لا قوم ابراهيم ولا غيرهم ولا تؤهم احدهم ان كوكبا والقمر والشمس خلق هذا العالم وانما كل قوم ابراهيم مشركين يعبدون هذه الكواكب زاعمين ان في ذلك جلب منفعة او دفع مضرة على طريفة الكلدانيين والكنعانيين وغيرهم من المشركين اهل الهند وغيرهم وعلى طريفة هؤلاء صنف الكتاب الذى صنفه ابو عبد الله بن الخطيب الرازى فى السحر والطليسمان ودعوة الكواكب وهذا دين المشركين من الهند والنحطا والنبط والكلدانيين والكنعانيين وغيرهم هؤلاء ولهذا قال الخليل يا قوم انى يرى مما تشركون وقال افرأيت ما كنتم تعبدون انتم واثاؤكم الاقدسون فاتهم عدوى الارب العالمين وامثال ذلك وايضا فالقول في لغة العرب هو الغيب والاحتمال ليس هو الحركة والانتقال وايضا لو كان احتجابه بالحركة والانتقال لم ينتظر الى ان يغيب بل كان نفس الحركة التى يشاهدها من حين تطلم الى ان تغيب هو الاقول وايضا فحركتها بعد الغيب والاحتمال غير مشهودة ولا معلومة وايضا لو كان قوة هذا راي هذا راي العالمين لكانت قصة ابراهيم عليه السلام جمعة عليهم لانه حينئذ لم تكن الحركة عنده مانعة من كونه رب العالمين وانما المانع هو الاقول ولما حرف هؤلاء لفظ الاقول سلكوا ان سينا هذا السلك في اشارته لجعل الاقول هو الامكان وجعل كل ممكن اقلا وان الاقول هو

بـ تسلسلا ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في الطل والنساعطين والمؤثرات بأن يكون الفعل فاعل والقاعل فاعل الى الامهانه وهذا متفق على امتناعه بين العقلاء والثاني (١٩٨) التسلسل في الآثار بأن يكون الحادث السابق موقوعا على

قبله وذلك الحادث موقوف على حادث قبل ذلك وهلم جرا فهذا في جواز قولنا مشهور ان التسلسل واقعة السنة والحديث مع كثير من النظائر اهل الكلام والفلسفة يجوزون ذلك وكثير من النظائر وغيرهم يحيلون ذلك وأما اذا قيل لا يحدث حادث قط حتى يحدث حادث فهذا متفق بين العقلاء وصريح العقل وقد يسمى هذا دورا فانه اذا قيل لا يحدث حتى يحدث شيء كان هذا دورا فان وجود جنس الحادث موقوف على وجود

(مطلب ما قيل في الجسم)

جنس الحادث وكونه سبحانه لم يزل مؤثرا يراد به مؤثرا في كل شيء وهذا لا يقوله عاقل لكنه لازم جهة الفلاسفة ويراد به لم يزل مؤثرا في شيء معين ويراد به لم يزل مؤثرا في شيء بعينه وهو موجب الادلة العقلية التي توافق الادلة السبعة ولما اوجب بعضهم بان المرجح هو القدرية او الارادة القدسية أو العلم القديم أو امكان الحدوث ونحوه قالوا هم في الجواب هذه الامور ان يحدث بسبب حادث لازم الترتيب بلا مرجح وان حدث بسبب حادث فالكلام في حدوثه كالكلام في حدوث ما حدث به وعدل آخرون الى الالتزام فقالوا هذا يقتضي ان لا يحدث في العالم حادث والحس يكتبه فقالوا هم انما يلزم هذا اذا كان التسلسل باطلا وانتم تقولون باطلا وأما نحن فلا نقول باطلا واذا كان الحدوث موقوعا على حوادث متجددة زال هذا الحدوث

في حطمة الامكان وهذا يستلزم ان يكون ماسوي الله فلا ومعلوم ان هذا من اعظم الاقتراف على الحق والقرآن ومن اعظم القرمطة ولو كان كل ممكن أقل لا يصح قوله فلان على الميل رأى كوكبا قال هذا رأي فلان قال لا أحب الا قلين فان قوله فلان أقل يقتضي حدوث الاقوله وعلى قول هؤلاء المتضربين على القصة والقرآن الاقوله لازمة لم يزل ولا يزال ولو كان مراد ابراهيم بالاقل الامكان والامكان حاصل في الشمس والقمر والكوكب في كل وقت لم يكن به حاجة الى ان ينتظر اقولها وايضا يحصل القديم الاولي الواجب بغيره ألا وأبدا مما يمكن قول انقربه ابن سينا ومن اتبعه وهو مخالف لجمهور العقلاء من سلفهم وغيرهم والمقصود هنا انه لما ظهرت الجمعية نفاة الصفات تكلم الناس في الجسم وفي ادخال لفظ الجسم في اصول الدين وفي التوحيد وكان هذا من الكلام المذموم عند السلف والامة فصارا للناس في لفظ الجسم على ثلاثة اقوال طائفة تقول انه جسم وطائفة تقول ليس بجسم وطائفة تنتزع عن اطلاق القول بهذا وهذا الكونه بدعة في الشرع أو لكونه في العقل يتناول حقا وباطلا فنهى عن التكلم في ذلك ومنهم من يستفصل التكلم فان ذكر في الشيء أو الانيات معنى صحصاقه وعبر عنه بصار شرعية لا يعبر عنها بعبارة مكرهة في الشرع وان ذكر معنى بالطاردة وذلك ان لفظ الجسم فيه اشتراك بين معاني الحق ومعاني المصطلح عليها وفي المعنى منازعات عقلية فيطلق كل قوم بحسب اصطلاحهم وحسب اعتقادهم فان الجسم عند اهل الحق هو البدن أو البدن ونحوه مما هو غلط كيف هكذا انقلبه غير واحد من اهل الحق ومنه قوله تعالى واذا رأيتم تصليب احصاهم وقوله تعالى وزاده بسطة في العلم والجسم ثم قد يعنى به نفس الشيء الغلط الكثيف وقد يعنى به نفس غلظه وكثافته وعلى هذا فلا زادة في الجسم الذي هو الطول والعرض وهو القدر وعلى الاول فلا زادة في نفس القدر الموصوف وقد يقال هذا الثوبية جسم أي غلط وظن ولا يسمى الهوا جسميا ولا النفس الخارج من فم الانسان ونحو ذلك جسميا وأما اهل الكلام والفلسفة فالجسم عندهم اعم من ذلك كأن لفظ الجوهر في اللغة اخص من معاني اصطلاحهم فانهم يعنون بالجوهر ما قام بنفسه أو بالخصيص أو ما اذا وجد كان وجوده لافي موضع أي لا في محل يستقي عنه والجوهر في اللغة الجوهر المعروف ثم قد يعبرون عن الجسم بانه ما يشار اليه أو ما يقبل الاشارة الحسية بانه هنا وهناك وقد يعبرون عنه بعاقبل الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق أو عما كان فيه الابعاد الثلاثة الطول والعرض والعمق ولفظ البعد الطول والعرض والعمق في اصطلاحهم اعم من معناه في اللغة فان اهل اللغة يسمون الاعيان التي طول وقصير والمسافة والزمان التي قريب وبعيد والمنخفض عن الارض الى الحق وغيره و هو لا يعتمد على ما رآه الانسان من الاعيان فهو طول على عرض حتى حتى الحبة بل الذرة وما هو اصغر من ذرة هو في اصطلاحهم طول على عرض حتى وقد يعبرون عن الجسم بالركب أو المؤلف ومعنى ذلك عندهم اعم من معناه في اللغة فان المركب المؤلف في اللغة ما ركب مركب أو اقله مؤلف كالادوية المركبة من المعالجين والاشربة ونحو ذلك وبالركب ما ركب على غيره أو فيه كالباب المركب في موضعه ونحوه ومنه قوله تعالى في أي صورته ما شاء

ركب

والا تسلسل وتعا تسلسل في الطل وقد اتفق العلماء على ابطاله وأما التسلسل في الشروط ففيه قولان مشهوران العقلاء وتنازع هؤلاء

هل الازام صميم أم لا وتقدر كون الازام مصحبا ليس فيه محل للشبهة واذالم تصل كانت محجة على الفريقين وكان القول بوجوبها الازما واعتبر ذلك بما ذكره أبو عبد الله الرازي في أشهر كتبه وهو كتاب الأربعين (١٩٩) وما اعترض عليه صاحب الجلب الأربعين

أبو التائه محمود الأدموي وجوابه هو عنها فان الرازي ذكرها وذكر أجوبة الناس عنها وبين فسادها ثم أجاب هو بالازام مع أنه في مواضع أخرى يجب عنها بالأجوبة التي بين فسادها في هذا الموضع قال في جهم جمع الممكنات مستندة إلى واجب الوجود فكل ما لا بد منه في مؤثرته إن لم يكن حاصلا في الازل لحدوثه ان لم يتوقف على مؤثر وجد الممكن لاعتن مؤثر وان توقف عاد الكلام فيه وتسلسل وان كان حاصلا فان وجوب حصول الازم مع عدم دوامه وان لم يجب أمكن حصول الازم معه تارة وعدمه أخرى فيخرج لحددهما على الآخر وان

(مطلب المادة والصورة والهوى)

لم يتوقف على أمر وقع الممكن بلا مرجح وان توقف ازم مختلف الفرض ثم قال أجاب المتكلمون بوجوب (الاول) أنه انما أحدث العالم في ذلك الوقت لان الإرادة لذاتها اقتضت التعلق بإيجاد في ذلك الوقت قلت هذه أجواب جهور الصفاتية الكلايسية كمن كلاب والاشعري وأصحابها وبه يجب القاضي أبو بكر وأبو المعالي وأتبعيون من أصحاب أجداد القاضي أبو يعلى وابن عقيل وابن الزاغوني وأمثالهم وبه أجاب الغزالي في تهافت الفلاسفة وزيغته عليه ابن رشد الحفص وبه أجاب الأندلسي وبه أجاب الرازي في بعض المواضع قال (الجواب الثاني)

ركبك وبالتأليف التوفيق بين القلوب ونحو ذلك ومنه قوله تعالى والمزلفة قلوبهم وألفين قلوبهم لو انفتحت في الأرض جميعا ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم انه عز رحيم وقوله اذ كنتم أعداء فأنف بين قلوبكم وأناس اصطلاحات في المؤلف والمركب كالمادة اصطلاح فقد يعنون بذلك الجلة التامة وقد يعنون ما تركب من مركب كعلبك وقد يعنون به المضاف وما يشبهه وهو ما ينسب في النداء ولتلقين ونحوهم من أهل الكلام اصطلاحات أخرى يعنون به ما دل جزو على جزئ معناه فيدخل في ذلك المضاف اذا قصد به الاضافة دون العلية ولا يدخل فيه عليل ونحوه ومنهم من يسوي بين المؤلف والمركب ومنهم من يفرق بينهما وهذا كله تأليف في الاقوال • وأما التأليف في الاعيان فأولئك اذا قالوا ان الجسم هو المؤلف والمركب لا يعنون به ما كان مقترقا فاجتمع ولما قيل التفرق بل يعنون به ما عينته جانب عن جانب كالشمس والقمر وغيرهما من الاجسام وأما المتشعبة فالمؤلف والمركب عندهم أي من هذا يدخلون في ذلك تأليفا عظم الا يوجد في الاعيان ويدعون أن النوع مؤلف من الجنس والفصل فاذا قلت الانسان حيوان فخلق قالوا الانسان مؤلف من هذين وانما هو موصوف بهما ثم تنازع هؤلاء في الجسم هل هو مركب من أجزاء لا تقبل القسمة وهي الجوهر الفردي عندهم وهونى لم يدركه أحد بحسبه وما من شيء يفرضه الا وهو أصغر منه عند الغالبين به ومركب من المادة والصورة تركبا عظميا واذا حقق الامر عليهم في المادة لم يجدوا انفس الجسم وأعراضه تارة يعنى بالمادة الجسم الذى هو جوهره والصورة شكله واتصاله القائم به وتارة يعنى بالصورة نفس الجسم الذى هو الجوهر والمادة القدر المطلق الذى يدم الاجسام كلها أو يعنى بها ما من مخلق الجسم وقد يعنى بالصورة الصورة العرضية التى هى الاتصال والشكل القائم به فالجسم هو المتصل والصورة هى الاتصال فالصورة هنا عرض والمادة الجسم كالصورة الصناعية كشكل السرير فانه صورة وانحسب مادته ولفظا المادة والهوى يعنى عندهم هذه الصورة الصناعية وهى عرض يحدث بفعل الاتمين ويعنى بها الصورة الطبيعية وهى نفس الاجسام وهى جوهر ومادته وما منها خلقت وقد يعنى بالمادة الكلية وهى ما يشترك فيه الاجسام من القدر ونحوه وهذه كلمات حاصلة في الازهان وهى في الخارج بمعنى اما اعراض وإما حواهر وقد يعنى بالمادة الازلية وهى المجردة عن الصورة وهذه بين أفلاطون وسائر العقلاء أنكروها وفى الحقيقة يعنى ثابتة في الذهن لا في الخارج والاجسام مشتركة في كون كل منها له قدر يخصه فهى مشتركة في نوع المقدار لا في عينه فصارت الاجسام مشتركة في المقدار فقالوا اينما مادته مشتركة وهوى مشتركة ولم يندو الى الفرق بين الاشتراك في الكلى المطلق والاشتراك في الشيء المعين فاشتراك الاجسام في الجسمية والامتداد والمقدار الذى يظن أنه المادة ونحو ذلك كاشتراك الناس في الانسانية واشتراك الحيوانات في الحيوانية وهؤلاء ظنوا أن هذه الكلمات موجودة في الخارج مشتركة وذلك غلط فان ما في الخارج ليس فيه اشتراك بل لكل موجود شيء يخصه لا يشترك فيه غيره والاشتراك يقع في الامور العامة الكلية المطلقة وتلك لا تكون عامة مطلقة كلمة الا في الازهان لا في الاعيان فانها لا اشتراك ليس الا في العلم والعقل وما به الاختصاص والامتياز وهو الموجود في الخارج لا اشتراك فيه وانما فيه

لتكلمين أي أنها اقتضت التعلق به في ذلك الوقت لتعلق العلم به قلت هذا الجواب ذكره طائفة من الاشعرية ومن الناس من يجعل المرجع مجموع العلم والارادة والقدر كذا ذكره الشهرستاني ويمكن أن يجعل هذا جوابا آخر قال (الجواب الثالث) لعل هناك حكمة خفية

لأجله أحدث في ذلك قلت هذا الجواب يحجب به من قديس الأفعال كالمذهب المعتزلة والكرامية وغيرهم وقد وافق المعتزلة ابن عقل ونحوه كما قد وافق الكرامية في تعطيلهم (٢٠٠) القاضي أبو حازم ابن القاضي أبو علي وغيره قال (الجواب الرابع)

أن الزلزلة مانعة من الأحداث لما سبق (الجواب الخامس) أنه لم يكن ممكنا قبله ثم صار ممكنا فيه قلت هذا الجوابان أو أحدهما ذكرهما غير واحد من أهل الكلام المعتزلة والأشعرية وغيرهم كالشهرستاني وغيره وهذا جواب الرازي في بعض المواضع قال (الجواب السادس) أن القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بل لا مرجح كالمهراب من النبيع إذا عرض له طريقان متساويان والعطشان إذا وجد قدحين متساويين قلت هذا جواب أكثر أهلهم المعتزلة وبه أجاب الرازي في نهاية العقول فإنه قال في كتابه المعروف بنهاية العقول وهو عند أهل ما منته في الكلام قال قوله في المعارضة الأولى يجمع جهات مؤثرة الباري عز وجل لا بد أن يكون حاملا في الأزل ويساهم من ذلك امتناع تخلف العالم عن الباري عز وجل قلنا هذا التعارض إذا كان موجبا بالذات أما إذا كان قادرا فلا (قوله القادر لما أكنه أن يفعل في وقت وأن يفعل قبله وبعده توقفت فاعلمته على مرجح) قلنا المعتدق يدفع ذلك ليس الآن يقال القادر لا يتوقف في فعله لأحد مقدوريه دون الآخر على مرجح (قوله إذا جاز استغناء الممكن هنا عن المرجح فلنجري سائر المواضع وبأنه منه نفي الصانع) قلنا قد ذكرنا أن بدية العقل فرقت في ذلك بين

استنباه وتماثل يسمى اشتراكا كالاشتراك في المعنى العام والاقسام بحسب الاشتراك فمن لم يفرق بين قسمه الكلّي إلى جزئياته لقسمه الكلمة إلى اسم وفعل وحرف والاعطاف يغلط كثير من الناس في هذا الموضع ولما قالت طائفة من النحلة كالزجاجي وإن جنى الكلام ينقسم إلى اسم وفعل وحرف أو الكلام كله ثلاثة اسم وفعل وحرف اعترض على ذلك من لم يعرف مقصودهم ولم يجعل القسمة نوعين كالجزولي حيث قال كل جنس قسم إلى أنواعه أو أشخاصه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم صادر على الأنواع والأشخاص والأفلس أقسامه وكلام أبي القعاقق تفسير ابن جني أقرب بحسب قال معناه أجزاء الكلام ونحو ذلك ومن المعلوم أن قسمه كل شيء الموجود في الخارج إلى أبعاضه وأجزائه أشهر من قسمه المعنى العام الذي في ذهن إلى أنواعه وأشخاصه كقوله تعالى وفيهم من المائدة قسم بينهم كل شرب محض وقوله وإذا حضر القسمة أولو القربى وقوله عليه الصلاة والسلام والله أني ما أعطى أحدا ولا منع أحدا وإنما أنا قسم أقسم بينهم وقوله لا معصية في الميراث إلا ما جمل القسم وقول الصبابة رضوان الله تعالى عليهم قسم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أرض خيبر بين من حضر الحديبية وقسم غنائم خيبر بلعنه من مرجعه من الطائف وقسم ميراث سعد بن الربيع وقول الفقهاء على قسم الغنائم والتيء والصداقات وقسم الميراث وباب القسمة وذكر المشاع والمقسم وقسمة الأجزاء والتراضي ونحو ذلك وقول الحاسب الضرب والقسمة بما ربه قسمة الأعيان الموجود في الخارج فأخذ أحد الشرّكين قسما أو الآخر قسما وليس كل اسم من أسماء المقسوم يجب أن يصدق على كل منهما مفردا فإذا قسم بينهم جزورا فخذ هذا فخذ أو هذا رأسا وهذا ظهر الم يكن اسم الجزر وصادقا على هذه الأبعاض وكذلك قسم بينهم شجرة فخذ هذا نصف ساقها وهذا نصفها وهذا اغصانها لم يكن اسم المقسوم صادقا على الأبعاض ولوقسم بينهم كما كان الصبابة يقسمون فأخذ هذا القدر وهذا اتصل لم يكن هذا سهوا ولا هذا سهما فإذا كان اسم المقسوم (١) لا يقع الأحوال الاجتماع والاتفاق كاتقسام الماء والتر ونحو ذلك صدق فيها وعلى التقديرين فالمقسوم هنا موجودان في الخارج وإذا قلنا الحيوان ينقسم إلى ناطق وبهيمة ونشر إلى حيوان معين موجود في الخارج فنقسمه قسمين بل هذا اللفظ والمعنى يدخل فيه ما كان وما لم يكن بعدو يتناول جزئيات لم يتخطى إلا هذه المعاني الكلية لا توجد في الخارج كقوله فإذا قيل الأجسام مشتركة في معنى الجسم أو في المقدار وغير ذلك كان هذا المشترك معنى كليات المقدار المعين لهذا الجسم ليس هو المقدار المعين لهذا الجسم وإن كان مساويا وأما أن كان أكبر منه فهذا الاشتراك في نوع القدر لا في هذا القدر لا الاشتراك الذي بين الأجسام هو في هذه الأمور وأما ثبوت شيء موجود في الخارج هو في هذا الإنسان وهو بعينه في هذا الإنسان فهو كما يرتسوا في ذلك المادة والحقائق الكلية أكن هؤلاء فخرنا ما في الأذهان ثابتا في الأعيان والكلام على هذا مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا التاليف والتركيب في اصطلاح هؤلاء

(١) قوله لا يقع الأحوال المأخذة في الأصل والكلام غير مستقيم على التي الآن يكون في العبارة سقط من التامع تأمل وحركه مصصه

المتلقة القادرين وغيره وما اقتضت البدية الفرق بينهم لا يمكن دفعه قلت وهذا الجواب هو جواب معروف المعتزلة وهو وأمثاله دائما في كتبهم يضعفون هذا الجواب ويحتجون على المعتزلة في مسألة خلق الأفعال وغيره بهذه الحجة وأنه

لا تصور ترجيح الممكن لامن فادولامن غيره الامر يجب عندموجود الاثر فهو لا اذا انظر والافلافة في مسئلة حدوث العالم
بحسبهم الاجواب المعقولة وهم دائما اذا انظر والمعتزة في مسائل (٣٠٩) القدر يحجبون عليهم هذه الحجة التي

احتج بها الفلافة فان كانت
هذه الحجة صحيحة بطل احتجاجهم
على المعتزة وان كانت باطلة بطل
جوابهم للفلافة وهذا غالب على
المختلفة والتكليم المختلفين
للكتاب والسنة تجددهم دائما
ينقضون فيصحبون بالحجة التي
يرعون انهارهان اهرن في موضع
آخر يقولون ان بدية العقل يعلم
بها فساد هذه الحجة وهو لما احتج في
الحصول على اثبات الجبر وان
اثباته يمنع القول بالتحسين والتضعيف
العقلي ذكر هذه الحجة وقال فثبت
بهذا البرهان الباهر ان هذه
الحوادث اما بعدت يعني من العبد
القادر على سبيل الاضطراب وعلى
سبيل الاتفاق وقال ايضا في
تفسيرها عنها الصحة في اثبات
الصانع احتجاج الممكن الى المؤثر
فلو جاز انما يتبرج احد طرفيه
على الاخر بلا مرجح يمكن ان
يحكم لشي من الممكنات باحتياجه
الى المؤثر وذلك بسبب اثبات
الصانع قال واما الهارب من
السبع اذ اعن له طريقان فاما
تتمع تساو بهما من كل الوجوه
وان تباعدت اعليه ولكن الهارب
من السبع يعتقد ترجيح احدهما
على الاخر من بعض الوجوه او
يصير غافلا عن احدهما فمالو
اعتقد الهارب تساو بهما من كل
الوجوه فانه يستدل منه والحوال
هذه ان يسأل احدهما والذليل
على ان الامر كذلك ان الانسان

المختلف من المتكلمين والمنطقين ومن وافقهم نوع آخر غير تلك الانواع والمركب لا بد من
مفرد واذا حقق الامر على هؤلاء لم يجد عندهم معنى مفرد تركب منه هذه المؤلفات وانما
وجد ذلك في الاذهان لا في الاعيان فالبيسط المفرد الذي يقدرونه كالجوانية المطلقة
والجسمية المطلقة وامثال ذلك لا يخلق الخارج الاصناف بمعنى موصوفات معينة فهذه الامور
عما تدخل في لفظ المؤلف والمركب بحسب الاصطلاحات الوضعية مع ما فهمان الاعتبارات
العقلية وهم متنازعون في الجسم هل هو مؤلف من الجوهر المنفردة التي لا تقبل الانقسام
كما يقوله كثير من اهل الكلام ومؤلف من المادة والصورة كما يقوله كثير من المتفلسفة ولا
مؤلف لامن هذا ولا من هذا كما يقوله كثير من الطوائف على ثلاثة اقوال اصحابها الثالث
وكل من اصحاب الاقوال الثلاثة متنازعون هل يقبل انقسامه الى غير نهية والصحيح انه لا يقبل
الانقسام الى غير نهية لكن مثبتة الجوهر الفرد يقولون ينتهي الى الحد لا يقبل القسمة مع
وجوده وليس كذلك بل اذا تصفرت الاجزاء اصحالت كما في اجزاء الماء اذا تصفرت فانها تحصل
فتصير هوا فادامت موجودة فانه يتجزئ من جانب عن جانب فلا يوجد شي لا يتجزئ بعضهم بعض
كما يقوله مثبتة الجوهر الفرد ولا يمكن انقسامه الى ما لا ينتهي بل اذا صغر لا يقبل القسمة
الموجودة في الخارج وان كان بعضه غير البعض الاخر بل اذا صغر فبقه بقية وهوها
استعمال فالاجزاء الصغيرة ولوعظم صغرها يتجزئها عن شي في نفسه وفي الحس والعقل لكن
لا يمكن فصل بعضهم عن بعض بالتفريق بل يقصد ويحصل لضعف قوامه عن احتمال ذلك
وبسط هذه موضع آخر ثم القائلون بان الجسم مركب من جواهر منفردة تنزعوا هل
هو جوهر واحد بشرط انضمام مثله اليه او جواهران فصاعدا او اربعة او ستة او ثمانية او
سنة عشر او ثمان وثلاثون على اقوالهم فقولهم في لفظ الجسم والجوهر والمصنوعين
لاصطلاحات والاراء المختلفة فانه فلهذا وغيره لم يسع اطلاق اثباته ولا نفسه بل اذا قال
القائل ان الباري تعالى جسم قبله او بداهة مركب من الاجزاء كاذبي كان متصرفا مركب او
انه يقبل التفريق سواء قيل اجتمع نفسه او جمعه غيره وانه من جنس شي من المخلوقات
او انه مركب من المادة والصورة والجوهر المنفردة فلن قال هذا قبل هذا باطل وان قال
اريد به انه موجود واقام نفسه كمانه كرمع كثير عن اطلق هذا اللفظ او انه موصوف
باصفات او انه يرى في الاشياء وانه يمكن رؤيته وانه مبين للعالم ونحو هذه المعاني الثابتة
بالشرع والعقل قيل له هذه معاني صحيحة (١) وايضا اطلاق هذا اللفظ على هذا بدعة في
الشرع مخالفة للغة فاللفظ اذا احتمل المعنى الحق والباطل لم يطلق بل يجب ان يكون اللفظ
متناظرا في الباطل والباطل واذا قال ليس بجسم قبل او بداهة مركب لم يركب غيره ولكن اجزاء
متفرقة فركب لانه لا يقبل التفريق والتجزئة كاذبي بنفسه بعضه عن بعض او انه ليس
مركب من الجواهر المنفردة ولا من المادة والصورة ونحو هذه المعاني او ترديه شيئا يستلزم في
انصافه بالصحة لا بحيث لا يرى ولا يتكلم بكلام يقوم ولا يبين خلفه ولا يصعد اليه شي ولا ينزل
منه شي ولا تخرج اليه الملائكة ولا الرسول ولا ترفع اليه الاية ولا يعاين شي ولا يرويه شي
ولا هو داخل العالم ولا خارجة ولا باقية ولا محيية وتحوذ ذلك المعاني السلية التي لا يقبل
(١) قوله وايضا للناظر المناسب ولكن ليرتبط الكلام بما قبله فاقبل كتبه

لماذا رجحت ذلك الشيء على غيره لانه لو رجحت غيره عليه كان هذا السؤال عائدا وعلى هذا التقدير يلزم أن كون الارادة مركبة محتمل
بعله أخرى وذلك محال لان كون الارادة (٣٠ ٣) مركبة صفة نفسية لها كما أن كون العلم بحيث يعلم به المعلوم صفة نفسية وذلك

أمر ذاتي له ولا استحالة تعليل الصفات الذاتية استحالة لتعليل كون الارادة مركبة قال وهذا الجواب باطل أيضا لان التعليل أصل كون الارادة مركبة وانما تعليل كونها مركبة لهذا الشيء على ضده ولا يلزم من تعليل خصوص المرحمة تعليل أصل المرحمة ألا ترى أن الممكن لما دبرين الوجود والعدم فالما يحكم أنه لا يترج أحد طرفيه الا بمرج ولا يكون تعليل ذلك تعليلا لاسل كونه ممكنا فكذلك ههنا (قلت) نظرهذا أقول من يقول من القدرة المعقولة والشيعية ونحوهم ان الله تعالى جعل البديختارا وخافه مختارا ان شاء اختار هذا الفعل وان شاء اختاره هذا الفعل فهو مختار أحداهما باختياره فيقال لهم هو جعله أهلا للاختيار وقابلا للاختيار وجازأمنه الاختيار وممكنا منه الاختيار ونحو ذلك أو جعله مختارا لهذا الفعل على هذا فان قالوا بالاول قبل لهم فوجود اختيار هذا الفعل دون هذا الابد من سبب وانما كان البعد قابلا لهذا وللهذا فوجود أحد الاختيار بدون الآخر لا بد فمن سبب أوجه وان قالوا بالثاني اعترفوا بالحق وان ما فيهم اختيار الفعل المعين هو من الله تعالى كما قال سهل بن شاذانكم ان يستقيم وما تتأثرون الآن بشاء الله قرب العالين ولهذا اذا حقق القول عليهم وقيل لهم فهذا الاختيار

أن تصفها بالعدم فان قال أردت الاول قبل المعنى صحيح لكن المطلقون لهذا الشيء أدخلوا فيه هذه المعاني السلبية ويجعلون ما يتصف به من صفات الكمال الثبوتية مستلزما لكونه جمعا فكل ما يد كرم من الامور الوجودية يقولون هذا تجسيم ولا ينبغي ما يسمونه تجسيدا الا بالتعليل المحض ولهذا كل من نفي شأ قال لن أثبت أنه جسم فغلاة النفاة من الجهمية والباطنية يقولون لن أثبت له الاسماء الحسنى انه جسم ومثبته الاسماء دون الصفات من المعقولة ونحوهم يقولون لن أثبت الصفات انه جسم ومثبته الصفات دون ما يقوم به من الافعال الاختيارية يقولون لن أثبت ذلك انه جسم وكذلك سائر اللغة وكل من نفي ما أثبتته الله ورسوله بناء على أن اثباته تجسيم (٣) يلزمه فيما أثبتته الله ورسوله ومتنتهى هؤلاء النفاة الى اثبات وجود مطلق وذات مجردة عن الصفات والعقل الصريح يعلم أن الوجود المطلق والذات المجردة عن الصفات انما يكون في الاذهان لافي الاعيان قاله من يجرد هذا او يضر هذا التوحيد الذي يفرضونه كما يفرد انسانا مطلقا وحيوا مطلقا ولكن ليس كل ما قدره الاذهان كان وجوده في الخارج في حيز الامكان ومن هنا يظهر غلط من قصد اثبات امكان هذا بالتقدير العقلي كما ذكره الرازي وغيره فيقال العقل يعلم أن الشيء إما أن يكون محسنا وإما أن يكون قاهما بالمتجيز وإما أن يكون لامتحيزا ولا محال بالمتجيز فيقاله تقدير العقل لهذه الاقسام لا يقتضي وجودها في الخارج ولا امكان وجودها في الخارج فان هذا امثل ان يقال الشيء إما أن يكون واجبا وإما أن يكون ممكنا وإما أن يكون لا واجبا ولا ممكنا والشيء إما أن يكون قدما وإما أن يكون محدثا وإما أن يكون لا قدما ولا محدثا والشيء إما أن يكون قائما بنفسه وإما أن يكون قائما بغيره وإما أن يكون لا قائما بنفسه ولا قائما بغيره والشيء إما أن يكون موجودا وإما أن يكون معدوما وإما أن يكون لا موجودا ولا معدوما فان أمثال هذه التقديرات والتقسيمات لا تثبت امكان الشيء ووجوده في الخارج بل امكان الشيء يعلم بوجوده أو بوجوه نظيره أو بوجوه ما يكون الشيء أولى بالوجود من ذلك الذي علم وجوده أو بنحو ذلك من الطرق والامكان الخارجى ثبت بمثل هذه الطرق وأما الامكان الذهني فهو ان لا يعلم امتناع الشيء ولكن عدم العلم بالامتناع ليس علما بالامكان فان قال النافي كل ما تصف به شيء علم قد برأ أو ما كان له حية وعلم وقدرة أو ما يجوز أن يرى أو ما يكون فوق العالم ونحو ذلك من المعاني التي أثبتتها الكتاب والسنة لا يوصف بها الا ما هو جسم مركب من الجوهر المنفردة أو من المادة والصورة وذلك مجتمع قبل جهوا بغضه لا يقولون ان هذه الاجسام المشهودة كالسما والكوكب مركبة لامن الجوهر الفردة ولامن المادة والصورة فكيف يلزمهم ان يقولوا بلزوم هذا التركيب قرب العالين وقد بين في غير هذا الموضع فساد حجج الطائفتين وفساد حجج نفهم لهذين المعنيين وان هؤلاء يطلون بحجة هؤلاء الموافقين لهم في الحكم وهؤلاء يطلون بحجة هؤلاء فلي تنفقا على حصة حق واحدة بنى ما جعلوه مركبا بل هؤلاء يحتجون بأن المركب مفترق الى أجزاءه فبطل أولئك هذه الحجة وهؤلاء يحتجون بأن ما كان كذلك لا يتخلل عن الاعراض الحادثة وما لم يتخلل عن الحوادث فهو محدث وأولئك يطلون بحجة هؤلاء بل نعتوهم القدمتين (٣) قوله يلزم الخ هكذا في الاصل والكلام غير مستقيم فقرر من أصل سليم كتبه بحسبه

الحادث الذي كان به هذا الفعل وهو ارادة البعد الحادثة من المحدث عنها قالوا الارادة لا تعلل فقلت وهذه
لن قال في ذلك منهم تعني بولئك تعلل بالعلة الغائية أى لا تعلل بما قبلها ولا تعلل بالعلة الفاعلية فلا يكون لها محدث أحدتها أما الاول

فليس الكلام فيهما معاً هو يقول بتخلله بذلك . وأما الثاني فله معلوم الفساد بالضرورة فلان من جوز في بعض الحوادث أن تحدث
بلا فاعل أحدتها زعم ذلك في غير من الحوادث وهذا المقام يعرفه المتكلمون (٢٠٣)

الرب تعالى وأما أن يقولوا بإرادة
أحدتها في غير محل بلا إرادة كما
يقوله العسريون منهم وهم أقرب
إلى الحق من البغداديين منهم وهم
في هذا كاقيل فيهم طوائف على
أبواب المذهب وقازوا بأخص
المطلب فاتهم التزموا عرضاً
يحدث في محل واحد لا يحدث بلا
إرادة كما التزموا في إرادة العدائنها
تحدث بلا فاعل فنقوا السبب
الفاعل للإرادة مع أنهم يثبتون
لها العلة الغائية ويقولون إنما
أراد الإحسان إلى المخلوق ونحو
ذلك والذين جابوا لهم من الشرعية
ونحوهم أثبتوا السبب الفاعل
لإرادة العدوانة والله إرادة قديمة
تتناول جميع الحوادث لكن لم
يثبتوا لها الحكمة المطلوبة
وإنعاقبة المحمودة فكان هؤلاء
عنزة من أثبت العلة الفاعلة دون
الغائية وأولئك بمنزلة من أثبت العلة
الغائية دون الفاعلة والمخلقة
المشأونة يدعون أثبات العلة
الفاعلة والغائية وعللون ما في
العالم من الحوادث بأسباب وحكم
وهو عند التحقيق أعظم مناقضاً من
أثبت التكليف لا يثبتون لأعلة
فاعلة ولا غائية بل حقيقة قولهم
إن الحوادث إنما تحدث
لهالان العلة التامة القديمة مستلزمة
لمسؤولها ولا يمكن أن يحدث عنها
شيء وحقيقة قولهم إن أفعال الرب
له في ليس فيها حكمة ولا عنقبة محمودة
تتمهم بنقوا الإرادة ويقولون

وهذه الأمور مبسوطة في غير هذا الموضع وأما بتأنيها على هذا الباب والاصل الذي
يجب على المسلمين أن ما ثبت عن الرسول وجه الاعيان فيصدق خبره ويطاع أمره . وأما
يثبت عن الرسول فلا يجب الحكم فيه بيق ولا اثبات حتى يعلم من ادلتكلم ويعلم صحة نفسه أو
اثباته . وأما اللفاظ المحملة على الكلام فيها التثني والاثبات دون الاستفصال يوقع في الجهل
والضلال والفتن وانحلال والقليل والقال وقد قيل أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك
الاسماء وكل من الطائفتين نفاة الجسم ويشبهه موجودون في الشيعة وفي أهل السنة
المقابلين للشيعة أعني الذين يقولون بأماصة الخلفاء الثلاثة . وأول ما ظهر الحلاق لفظ الجسم
من متكلمة الشيعة كهمشام بن الحكم كذا نقل ابن خزم وغيره قال أبو الحسن الأشعري في
كتاب مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين اختلف الروافض أصحاب الإمامة في التخصيص
وهم مستغرقون فالفرقة الأولى الهشامية أصحاب همشام بن الحكم الرافضي يزعمون أن
معبودهم جسم وله نهاية وحد طول بل عرض عيني طوله مثل عرضه وعرضه مثل عمقه لا يوفي
بعضه عن بعض وزعموا أنه ورأسه في قدر من الأقدار في مكان دون مكان كالسكة الصافية
تتألق كاللؤلؤ المستندرة من جيع جوانبه ذلولون وطعم ورائحة وجعته وذكر كلاً ما طوى بلا
والفرقة الثانية من الرافضة يزعمون أن ذرهم ليس بصورة ولا كالاجسام وإنما يذهبون في
قولهم أنه جسم إلى أنه موجود ولا يثبتون الباري إذا أجزأ مؤثقة وإعاض متلاصقة
وزعمون أن الله على العرش مستو بلا محاسة ولا كيف والفرقة الثالثة من الروافض يزعمون
أن ذرهم على صورة الانسان ويمنعون أن يكون جسماً والفرقة الرابعة من الرافضة الهشامية
أصحاب همشام بن سالم الجواليقي يزعمون أن ذرهم على صورة الانسان وينكرون أن يكون لجأ
ودما ويقولون أنه نور ساطع يتألق فيضاً وأنه ذو حواس خمس كحواس الانسان لا يدور جبل
وأنف وأذن وفم وعين وأنه يسمع بغير مائه يصير وكذلك سائر حواسه متغيرة عندهم قال
وحكي أبو عيسى الوارقي أن همشام بن سالم كان يزعم أن له وفرس سوداء وأن ذلك نور أسود
والفرقة الخامسة يزعمون أن الرب العالمين شأه عال صوفياً مجتاهداً هو كالصباح الذي من حيث
ما حشبه بلقاء بنور وليس بذى صورة ولا أعضاء والاختلاف في الأجزاء وأنكرنا أن يكون
على صورة الانسان أو على صورة شيء من الحيوان قال والفرقة السادسة من الرافضة يزعمون
أن ذرهم لا يصح ولا بصورة ولا يشبه الأشياء ولا يتحرك ولا يسكن ولا يحس وقالوا في التوحيد
بقول المعتزلة وانخوار ج قال أبو الحسن الأشعري وهو لا يفهم من متأخريهم فأما والهم
فأنهم كانوا يقولون بما حكاه عنهم من التشبيه (قلت) وهذا الذي ذكره أبو الحسن الأشعري
عن قدماء الشيعة من القول بالتجسيم قد اتفق على نقله عنهم أرباب المقالات حتى نفس الشيعة
كأبي النجاشي وغيره كذا نقل عن هؤلاء الشيعة وقال أبو محمد بن خزم وغيره أول من قال في
الاسلام أن الله جسم همشام بن الحكم وكان الذين يناقضونه في ذلك المتكلمين من المعتزلة كابى
التهذيل العلوف فاجهية والمعتزلة أول من قال أن الله ليس بجسم فكل من القولين قاله قوم
من الإمامية قومن أهل السنة الذين ليسوا بأماصة وأثبت الجسم قول محمد بن كرام وأمثاله
من يقول بخلاف الثلاثة ونفي قول أبي الحسن الأشعري وغيره عن يقول بخلاف الخلفاء الثلاثة

ليس فاعل اختاراً ومن في الإرادة كان نفسه لراد انفسه بها . انتهى هو الحكمة الغائية الأولى وحري وله . أكان لهم من الاضطراب
والتناقض في هذا الباب أعظم مما طوائف أهل الملى كذا قد بسط في غير هذا الموضع والمقصود هنا التبيين على مجامع أقوال الطوائف

التيكبار وما فيها من التناقض وأنه من عارض التصور الالهية بما فيه عقليات اغاها مرضا على هذا الكلام التي هو نهاية اقدامه وغاية مرادهم وهو نهاية عقولهم في (٢٠٤) دواية أصولهم قال الرازي قالت الفلاسفة حاصل الكل اختيار ان كل ما لا بد منه في

وجود العالم لم يكن حاصلا في الازل لانه حصل شرط الاتحاد أولا الوقت الذي تعلقت الارادة باليجاد فيه وثانيا الوقت الذي تعلق العلم به فيه وثالثا الوقت المشتمل على الحكمة الخفية ورابعا انقضاء الازل وخامسا الوقت الذي يمكن فيه وسادسا جميع القادر وهي منها لم يوجد في الازل وقد ابلغنا هذا القسم ثم قال عن الفلاسفة والجواب المفصل عن الاول من وجهين (أحدهما) ان ارادته ان لم تكن سالمة لتعلق إيجادها في سائر الاوقات كان موجبا بالذات وزم قدم العالم وان كانت سالمة فجميع بعض الاوقات بالتعلق ان لم يتوقف على مرجع وقع الممكن لا يرجع وان توقف عاد الكلام فيه وتسلسل (الثاني) ان تعلق ارادته بإيجادها لم يكن مشروطا بوقت تامز قدم المراد وان كان مشروطا به كان ذلك الوقت حاضرا في الازل والاعاد الكلام في كيفية احداثه وتسلسل وعن الثاني من وجهين (الاول) ان انهم نادى العلوم التابعة للارادة فامتنع كون الارادة تابعة للعلم (الثاني) ان تعين العلوم محال فبفتح عقلا احداثه في وقت علم حدوثه فيه وعدم احداثه في وقت علم حدوثه فيه وذلك بوجوب كونه موجبا بالذات وعن الثالث من وجهين (أحدهما) ان حدوث وقت تلك المصلحة ان كان لا يحدث لزمن في الصانع وان كان

وقول كثير من أتباع الأئمة الأربعة أصح أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم فلفظ أهل السنة رابيه من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة فيدخل في ذلك جميع العوائف الا الرافضة وقد راد به أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه الا من يثبت الصفات لله تعالى ويقول ان القرآن غير مخلوق وان الله يرى في الآخرة وبثب القدر وغير ذلك من الامور المعروفة عند أهل الحديث والسنة وهذا الرافضي يعني المصنف جعل أهل السنة باصطلاح الاول وهو اصطلاح العامة كل من ليس رافضي قالوا هو من أهل السنة ثم أخذ ينقل عنهم مقالات لا يقولوا الا بمصنفهم مع تحريفها فكان في نقله من الكذب والاضطراب ما لا يخفى على ذوي الالباب واذا عرف ان مراده باهل السنة السنة العامة فهو لا ممتاز عنون في اثبات الجسم ونفيه كما تقدم والامامية ايضا ممتاز عنون في ذلك وأئمة النفاذهم المجهية من المعتزلة ونقصهم يجعلون من أثبت الصفات مجسماته عندهم على أن الصفات عندهم لا تقوم الا بجسم ويقولون ان الجسم مركب من الجوهر المنفردة وعن المادة والصورة فقال لهم أهل الأثبات قولكم منقوض بأثبات الاسماء الحسنى فان الله تعالى حي عليم قدير وان أمكن اثبات حي عليم قدير وليس بجسم أمكن أن يكون له حياة وعلم وقدرته وليس بجسم وان لم يكن ذلك فما كان جوازيكم عن اثبات الاسماء كان جوابنا عن اثبات الصفات ثم التفتون للصفات منهم من يثبت الصفات المعلومة بالسمع كما ثبت الصفات المعلومة بالعقل وهذا قول أهل السنة الخامسة أهل الحديث ومن وافقهم وهو قول أئمة الفقهاء وقول أئمة الكلام من أهل الأثبات كآبي محمد ابن كلاب وآبي العباس الغلاني وآبي الحسن الأشعري وآبي عبد الله بن مجاهد وآبي الحسن الطبري والقاضي آبي بكر الباقلاني ولم يختلف في ذلك قول الأشعري وقدماء أئمة أصحابه لكن المتأخر من أتباعه كآبي المعالي وغيره لا يثبتون الا الصفات العقلية وأما الخيرة منهم من ينفيها عنهم من يتوقف فيها كل رازي والامدى وغيرهما ونفا الصفات الظهيرة منهم من يتأول توصفها ومنهم من يقول معنى ما الى الله تعالى وأما من أثبتها كالأشعري وأئمة أصحابه فهو لا يقولون تأويلها بما يقتضي نفيها تأويل باطل فلا يكفون بالتفويض بل يقولون تأويلات النفاة وقد ذكر الأشعري ذلك في عامة كتبه كالوجز والمثالات الكبير والمثالات الصغير والابانة وغير ذلك ولم يختلف في ذلك كلامه لكن طائفة ممن توافقهم عن تحالفه يحكونه قولاً آخر أو يقولون أظهر غير ما بطن وكتبه تدل على بطلان هذين القولين وأما القول الثالث وهو القول الثابت عن أئمة السنة المحضة كالامام أحمد ودونه فلا يظنون لفظ الجسم لا يعمى لاثبات الوجهين أحدهما ليس ماؤرا الا في كتاب ولا سنة ولا أثر عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المصلين فصار من البعد المذمومة الثاني ان معناه يدخل فيه حق وباطل والذين أثبتوه أدخلوا فيه من النقص والتبطل ما هو باطل والذين نفوه أدخلوا فيه من التبطل والتعريف ما هو باطل ولمخص ذلك أن الذين نفوه أصل قولهم انهم أثبتوا حدوث العالم بحدوث الاجسام فقالوا الجسم لا يخويع الحركة والسكون وما لا يخويعهما فانه لا يخويع حدث لان الحركة حادثة شيئا بعد شي والسكون إما عدم الحركة وإما ضد يقابل

لحدث عاد الكلام فيه وأضاف تلك المصلحة ان كانت حاصلة قبل ذلك الوقت لازم حدوثها قبله والا فان وجب حدوثها في ذلك الوقت جازي غير ذلك لزمن في الصانع وان لم يجب عاد الكلام في اختصاص ذلك الوقت بتلك المصلحة وتسلسل

(الثاني) انهم العلم باشكال ذلك على تلك الصلحة ان لم يكنه التبرك كلن موجباً لذات وان أسكنه وتوقف الفعل على مرجع تسلسل (الاول) ان كان واجباً لذاته امتنع وقوعه
وقع الممكن للمرجع وعن الرابع من وجهين (أحدهما) ان مسمى (٢٠٥) الازل ان كان واجباً لذاته امتنع وقوعه

والاستدلال واجباً لذاته

المحذور (والثاني) ان الازل

نقي محض فامتنع كونه مانعاً من

اليجاد وعن الخامس من وجهين

(أحدهما) ان انقلاب المتن لذاته

ممكناً لذاته محال الثاني ان الماهية

لا تختلف قبولها الوجود ولا قبولها

لكونه شاملاً للأوقات وعن

السادس من وجهين (الاول) انه

لما استويا بالنسبة اليه كان وقوع

أحدهما من غير مرجع اتفاقاً

وحينئذ يجوز في سائر الحوادث ذلك

ولزم في الصانع (الثاني) أملاً

استويا بالنسبة اليه فربح أحدهما

ان لم يتوقف على نوع ترجيح منه

كان وقوعه لا يباقي بغير

سبب ولزم في الصانع وان توقف عاد

التقسيم فيه أنه هل كان حاصل في

الازل أم لا وأما فصل النهار

والعطشان فانه علم أنه لم يحصل

لهما بل الى أحدهما يترجع قلت

هذه الوجوه بعضها حق لاجل

فيه وبعضها فيه كلام مبسوط في

غير هذا الموضوع اذ المقصود هنا ذكر

جواب الناس عن تلك الشبهة ثم قال

الرازي والجواب ان هذا يقتضي

دوام العلول الاول لجواب دوام

واجب الوجود ودوام انشائي

لدوام الاول وهما جراواته بنى

الحدوث سلباً قال فان قلت

واجب الوجود عام الفرض يتوقف

الحركة وبكل حال فالجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون والسكون على تبدليه بالحركة فكل
جسم يقبل الحركة فلا يتخلو عنها وأما قبليها فان كان لا يتخلو عنها كما تقولوه الفلاسفة في الفلك
فانه حادث وان كان لا يتخلو عنها يقابلها فانه يقبل الحركة وما قبل الحركة أمكن أن لا يتخلو عنها
فأمكن أن لا يتخلو عن الحوادث وأما أمكن زوم دليل الحدوثه كان حادثاً فان الرب تعالى لا يجوز
أن يلزم دليل الحدوث ثم منهم من اكتفى بقوله لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث فان مالا
يتخلو عنها لا يتقبلها ومالا يكون الامكان بالحدوث لا يقبله لا يكون الاحداثاً وكثير من الكتب
المصنفة لا يوجد فيها الا هذا . وأما هذا قوله لا يتخلو عن الفرق بين الحادث ونوع الحادث فان
المعلوم ان مالا يسبق الحادث المعين فهو حادث وأما مالا يسبق نوع الحادث فهذا اللاحق لحدوثه
وان لم يعلم امتناع دوام الحوادث وان لها ابتداء وأما امتنع تسلسل الحوادث ووجود حوادث
لا أول لها فاصار الدليل موقوفاً على حوادث لا أول لها وهذا الموضوع هو الماهية العظمى في هذا
الدليل وفيه ثمر الاضطراب والتبس لخطا الصواب وآخرون سلخوا أعينهم عن هذا افتقاروا
الجسم لا يتخلو عن الاعراض والاعراض حادثات لا تليق بزمانين ومنهم من يقول الجسم لا يتخلو
عن نوع من أنواع الاعراض لانه قابل له والقابل لشيء لا يتخلو عنه وعن منعه ومنهم من قال
الجسم لا يتخلو عن الاحتياج والاتراق والحركة والسكون وهذه الأنواع الاربعة هي الاكوان
فالجسم لا يتخلو عن الاكوان والكلام في هذه الطرق ولزومها كثير جداً بسيط في غير هذا
الموضوع والمقصود هنا التنبيه وهذا الكلام وان كان أصح من المعتزلة فقد دخل في كلام
المتنبيين للصفات حتى في كلام المتنبيين الى السنة الخامسة المتنسبين الى الحديث والسنة وهو
موجود في كلام كثير من أصحاب مالك والشافعي وأجدوا في حقيقته وغيرهم وهذا من الكلام
الذي بني على الاشعري من بقايا كلام المعتزلة فانه خالف المعتزلة لما رجح عن مذهبه في أصولهم
التي اشهرها انها بخلاف أهل السنة كانت الصفات والروضة وأن القرآن غير مخلوق وانبت
القدر وغير ذلك من مقالات أهل السنة والحديث وذكر في كتاب المقالات أنه يقول بما ذكره
عن أهل السنة والحديث وذكر في الابانة أنه أتى بقول الامام أجدو قال فانه الامام الكامل
والرئيس انما فصل الذي أمان الله به الحق وأوضعه المنهج ووقع به بدع المتدعين وزين الزائعين
وسلب الشاكين وقال فان قال قائل قد أنكرتم قول المجسمة والمعتزلة والمرجئة واحتج في ضمن
ذلك بمقدمات سلها للمعتزلة مثل هذا الكلام فصارت المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون
انه متناقض في ذلك وكذلك سائر أهل السنة والحديث يقولون ان هذا تناقض وان هذه بقيت
عليهم من كلام المعتزلة وأصل ذلك هو هذا الكلام هو موجود في كلام كثير من أصحاب أجد
واشفي وما أشبه وكثير من هؤلاء يخالف الاشعري في مسائل وقد وافقه على الاصل الذي
ترجع انه تلك المسائل فيقول الناس في تناقضه كما قالوا في تناقض الاشعري وكما قالوا في
تناقض المعتزلة وتناقض الفلاسفة فاسن طائفة فيها نوع يسير من محافة السنة المحضة
والحديث الا يوجد في كلامهم من التناقض بحسب ذلك وأغلبهم تناقضاً بعدهم عن السنة
كالفلاسفة ثم المعتزلة وانراضة فلما اعتقد هؤلاء انهم اثبتوا بهذا الدليل حدوث الجسم لزم
انتفاء ذلك من انه لان الله قديم ليس بمحدث فقلت المعتزلة ما قامت به الصفات فهو جسم

الكوكبية فكل حادث مبسوطاً يتخلل الى أول قلت حدوث لعرض المعين لانه من سبب فثبت السبب ان كان حادثاً عاد الكلام في

سبب حدوثه ولزم وجود اسباب ومسيبات لانها لابد ففعله وهو محال وان كان قدما يلزم من قدم المؤثر قدم الان في ذلك في كلة

العالم وقد اعترض الارموي على هذا الجواب فقال ولما قل ان يقول ان عتبت بالسبب السبب التام فحدوثه لا يدل على حدوث السبب
 الفاعل بل لما عني حدوثه او حدوث بعض (٣٠٦) شرائطه وان عتبت السبب السبب الفاعل لم يلزم من حدوث العرض المعين

حدوثه بل لما حدثت له او حدوث بعض الشرائط وحدثت الشرائط المعدات الغير متناهية على التعاقب جاز عندكم قال بل الجواب الباهر عنه انه لا يلزم من ذلك قدم العالم الجسماني لجواز ان في الازل عقلا ونفعا يصدر عنهما تصورات متعاقبة كل واحد منها بعد ما يليه حتى ينتهي الى تصور خاص يكون شرط لفضاض العالم الجسماني عن المبدأ القديم قلت الالتزام الذي اقرنهم به الرأى صريح متوجه وهو الجواب الثاني الذي اجاب به الفخراني في كتاب التفاهات واما اعتراض الارموي فخواهيه انه اذا كان التقدير ان العلة التامة مستلزمة لمعولها ومعلومها لازم لعلته امتنع انه يحدث عنها شيء فحدث لا بد من سبب تام وحدوث السبب التام يستلزم حدوث سبب تام له فيلزم وجود اسباب ومسببات لانهايتها دفعه وهو محال واما قوله ان عتبت بالسبب السبب التام فحدوثه لا يدل على حدوث السبب الفاعل بل اما على حدوثه او حدوث بعض شرائطه فيقال له هذا التقسيم صحيح اذا نظر الى الحادث من حيث الجملة واما اذا نظر الى حادث عتبت حدوثه عن العلة التامة فلا بد من حدوث سبب تام واذا قال القائل القديم اخذته لما حدث شرط حدوثه قيل الكلام في حدوث ذلك الشرط كالكلام في حدوث المشروط فلا بد من حدوث امر لا يكون حادثا عن

العلة التامة لان العلة التامة القديمة تنبئ ان يحدث عنها شيء فاما يجب مقارنته قولها في الازل واخات ليس عقلا في الازل واذا قيل حدث عنها بحدوث الاستعداد والشروط قيل الكلام في كل ما يقدر حدوثه عن علة تامة

لان الصفات اعراض والعرض لا يقرب الاجسام فثبت الصفات ونفت ايضا قيام الافعال الاختيارية بلانها اعراض ولا تنسج حوادث فلا يقوم الاجسام وقالت ايضا انه لا يرى في الآخرة لان العين لا ترى الاجسام واقفا يجسم وقالت ليس هو فوق العالم لان ذلك مكان والمكان لا يكون به الاجسام وما يقوم بجسم وهذا هو المذهب الذي ذكره هذا الامامي وهو ليس بسيط الكلام فيه فلذلك اقتصرنا على هذا القدر اذ الكلام على ذلك مبسوط في موضع آخر فقالت مستبنة الصفات المعتزة: انتم تقولون ان الله عليم قدر وهذا لا يكون الاجسام فان طردتم قولكم لزم ان يكون الله جسما وان علمه بل يسمى بهذه الاسماء من ليس بجسم قبل لكم وتثبت هذه الصفات بل ليس بجسم وقالوا لهم ايضا انيات هي بالاحياء وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة مثل اثبات اسود لاسود وابيض لابيض وقائم بلا قيام ومصل بلا صلة ومكتم بلا كلام وفاعل بلا فعل وهذه مما يعلم فساد ملغة وعقلا وقالوا لهم ايضا انتم تعلمون انه حي عالم قادر وليس كونه حيا هو كونه عالما ولا كونه عالما هو كونه قادرا فهذه المعاني التي تعقلونها وتثبتونها هي الصفات سواء سميتها احكاما او احوالا او معاني او غير ذلك فليس الاعتبار بالافعال بل بالمعاني المعقولة ومن تدبر كلام ائمة المعتزلة والتسعة والفلاسفة تنفذ الصفات وجدها في غاية التناقض كما تقول الفلاسفة انما عقل ومعقول وعقل وعاشق ومعشوق وعشقت ثم يقولون هذا المعنى هو هذا المعنى وان العالم هو العلم فيصعبون احدي المستفيضة في الاخرى ويجعلون الموصوف هو الصفة وايضا فينسخ هؤلاء على اهل السنة فيقولون به بغير اختيارهم ومن تدبر كلام ابي الحسين البصري وامثاله من ائمة المعتزلة وجد المعاني التي يثبتها هي قول الصفاتية لكن ليس هذا موضع بسيط ذلك اذ الكلام هنا مختصر بحسب هذا المقام وقد نبهنا على ان اهل السنة يقولون بالحق مطلقا وانه ما من قول يثبت بشرع وعقل الا وقد قال به ائمة اهل السنة وهذا هو المقصود في هذا المقام

(الوجه السادس) ان يقال لهذا الامامي انت قلت مذهب الامامية احقها واصدقها واخلصها عن شوائب الباطل لانهم لا يعتقدون ان الله هو المخصوص بالازلية والقدم وان كل ما سواه محدث لانه واحد وليس بجسم ولا في مكان والالكان محدثا وقد ثبت ان اكثر متقدمي الامامية كانوا يتخذون هذا كنهان من الحكم وحشام بن سالم ويونس بن عبد الرحمن القمي مولى آل يقطين ووزارة ابن اعين وابي مالح الحضرمي وعلي بن ميمر وطوائف كثيرين هم ائمة الامامية قبل المفيد والطوسي والموسوي والحلي وقد تقدم ان هذا قول قدماء الامامية فان قول المعتزلة انما احدث فيه متأخرا وحينئذ فليت الامامية كلها على ما ذكرته ثم ان كان ما ذكرته هو الصواب فسيوخ الامامية المتقدمون على غير الصواب وان كان خطأ فسيؤخروهم المتأخرون على هذا الخطا فقدر لزم الضرورة ان شيوخ الامامية متضادون في التوحيد لما متقدموهم وامامنا خروهم

(الوجه السابع) ان يقال انت ذكرت اعتقادا ولم تذكر له دليلا لشرعيا ولا عقليا ولا ريب ان الرافضة اجهل واسفل واقل من ان يناظر وعلما السنة لكن يناظر بعضهم بعضا كما يناظرون داعيا في المعلوم هل هو شئ اوليس شئ فيقال لهذا الامامي السائى انت

متنازعة لمعولها فان حدوث حادث عن علة متنازعة لمعولها محال وهذا التزام صريح لا محالة فلا مفر عنه وإذا قالوا حدثت عنها أمور متسلسلة وأحد بعد واحد قيل لهم الأمور المتسلسلة تمنع أن تكون (٣٠٧)

القدرة تستلزم معولها فتكون معها في الازل والحوادث المتسلسلة ليست معها في الازل وقد بطلنا الكلام على هذا في غير هذا الموضع وبين أن قولهم بحدوث الحوادث مطلب اختلاف الروافض وأنفسهم إلى تسع فرق

عن موجب تأمل أو لا تأمل لهم في صريح العقل سواء حدثت منه بوسائل لازمة أو بغير وسائل سواء سميت تلك الوسائط عقولا ونفوسا أو غير ذلك وسواء قيل ان الصادر الأول عنه العنصر كما يقول بعضهم أو قيل بل هو العقل كما هو قول آخرين فان الوسائط اللازمة قد تمتعها لا يحدث فيها شيء اذ القول في حدوث ما يحدث فيها كقولهم ان غير من الحوادث حدوث تصورات النفس وإرادتها المتعاقبة مع حدوث تلك عن الواجب بنفسه بواسطة العقل اللازمة أو بغير واسطة العقل أو القول بحدوثها عن العقل أو ما قالوا من هذا الجنس الذي يستدون في حدوث الحوادث إلى مؤثر قدیم تأمل لم يحدث فيه شيء هو قولهم يتخبر ان الحوادث حدثت عن علة تامة لا يحدث فيها شيء فإذا كان المؤثر التام الازلي يجب أن يمتنع أن يمتنع حدوث شيء من الحوادث عن ذلك المؤثر التام الازلي سواء جعل ذلك شرطا في حدوث غيره أو لم يجعل ومضى امتنع حدوث حادث عنه كان حدوث ما بعده من الاستعدادات

لم تقم جملة على شيوئها الامامية القائلين بان الله في مكان دون مكان وأنه يصرفه وأنه تقوم به الحوادث قال الاشعري واختلفت الروافض في جملة العرش يحملون العرش أم يحملون الباري عز وجل وهم فرقان فرقة يقال لها اليونسية أصحاب نون بن عبد الرحمن القمي مولى آل يقطين يزعمون أن الجملة يحملون الباري واخبر نون إلى أن الجملة تطيق جملة وشبههم بالكركي وان زجله يحملوه وهذا قد قطن وقال فرقة أخرى ان الجملة تحمل العرش والباري يستحيل أن يكون محمولا في قال الاشعري واختلفت الروافض في القول بان الله عالم في قادر سميع بصير له وهم تسع فرق ١ فالفرقة الاولى منهم الزرارية أصحاب زرارة ابن أعين الرافضي يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه وهم يسمون التيسية ورأيهم زرارة بن أعين . والفرقة الثانية منهم السبائية أصحاب عبد الرحمن ابن سبابة يقولون في هذه المعاني يزعمون أن القول فيها ما يقول جعفر كذا نقوله ما كان ولا يعرفون في هذه الاشياء قولا . والفرقة الثالثة منهم يزعمون ان الله تعالى لم يزل الها قادرا بما سمعنا بصيرا حتى يحدث الاشياء لان الاشياء التي كانت قبل أن تكون ليست بشيء ولو يجوز أن يوصف بالقدرة لا على شيء وبالعلم لا بشيء وكل الروافض الاشتركة قليلة يزعمون أن الله لم يزل دائما ثم يبدله فيه قال والفرقة الرابعة من الروافض يزعمون أن الله لم يزل لاحيا ثم صار حيا . والفرقة الخامسة من الروافض وهم أصحاب سلطان الساق يزعمون أن الله عالم في نفسه ليس بمجمل ولكنه اغما يعلم الاشياء اذا قدرها وأرادها فاما قبل أن يقدرها ويريدها فيعلم أن يعلمها لانه ليس بعالم ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره ويشهه بالقدرة والتقدير عندهم الارادة قال والفرقة السادسة من الروافض أصحاب هشام بن الحكم يزعمون أنه محال أن يكون الله لم يزل عالما بالاشياء بنفسه وأنه اغما يعلم الاشياء بعد أن لم يكن بها عالما (٢) وأنه يعلمها وان العلم صفة ليست هي هو ولا هي غيره ولا بعضه فيجوز أن يقال العلم يحدث أو قدیم لان العلم صفة والصفة لا توصف قال ولو كان لم يزل عالما بالكلية المعلومات لم يزل لانه لا يصح عالم الاعموم موجود قال ولو كان عالما بما يفعله عباده لم تصح المحنة والاختبار قال وقال هشام في سائر صفات الله كقدرته وحجته وجمعه وبصره وإرادته انها صفات الله لا هي الله ولا غير الله وقد اختلف عنه في القدرة والحياة فهم من يحكي عنه أنه كان يقول ان الباري لم يزل قادرا حيا ومنهم من ينكر أن يكون قال ذلك قال والفرقة السابعة من الروافض لا يزعمون ان الباري عالم في نفسه كما قاله شهاب الساق ولكنهم يزعمون أن الله لا يعلم الشيء حتى يثبت أثره والتأثير عندهم الارادة فإذا أراد أن يخلق شيء علمه واداه برده يعلمه ومعنى أراد عندهم أنه يحرك حركته اراده فإذا تحرك علم الشيء والايحيز الوصف به عالمه قال والفرقة الثامنة من الروافض يزعمون أن معنى ان الله يعلم أنه يفعل فان قيل لهم ان الله سبحانه لم يزل عالما بنفسه اختلفوا فهم من يقول لم يزل لا يعلم نفسه حتى فعل العلم لانه قد كان ولما بذل ومنهم من يقول لم يزل يعلم نفسه فان قيل لهم فلم يزل يعمل قالوا نعم ولا تقول بقدم الفعل قال ومن الروافض من يزعم ان الله يعلم ما يكون قبل أن يكون الاغما البادئ لا يعلم الا بالاحوال كونها قال والفرقة التاسعة من الروافض يزعمون أن الله تعالى لم يزل حيا عالما قادرا وعايونا في الشيء (٣) قوله وأنه يعلم ما فعل هذه جملة من زيادة التامح ان لم يكن في الكلام نقص سببه معناه

والشرائط مفتقرة إلى سبب تام فإزيم وجوده على وجوده ولولا تانته في دفعه كذا ذكره الرازي وهذا من جد كلامه وأما الجواب الذي أجابه الاموي وذكره باهر فهو منقول من كلام الرزني في المناب العينية وغيره وهو منقوض بهذه المعارضة مع أنه جواب

بعضه موافق لقول أهل الملل وبعضه موافق لقول الفلاسفة الدهرية فإنه مبني على اثبات العقول والنفوس وإنه ليست أجساما
وكونها قديمة أزلية لازمة لذات الله تعالى (٣٠٨) وهذه الأقوال ليست من أقوال أهل الملل بل هي أقوال بالغة

كأنه بسيط في غير هذا الموضوعين
أن ما يدعون من المبررات أنما
ثبوتها في الأذهان لافي الأعيان
وأنما أجاب الارموي بهذا الجواب
لان هؤلاء المتأخرين كالشهرستاني
والرازي والاسدي زعموا أن
ما ادعاه هؤلاء المتفلسفة من اثبات
عقول ونفوس مجردة لا دليل
للتكليف على نفيه وأن دليلهم على
حدوث الأجسام لا يتضمن الدلالة
على حدوث هذه المبررات وهذا
قول باطل بل أن الله الكلام صرحوا
بأن انتفاء هذه المبررات وطلان
دعوى وجود ممكن ليس جسما
ولا قائما بحسب مما يعلم انتفاؤه
بضرورة العقل كاذن كذا
الاستناد إلى المعالي وغيره بل قال
طوائف من أهل النظران الموجود
منعصر في هذين النوعين وأن ذلك
معلوم بضرورة العقل وقد بسيط
الكلام على ذلك في غير هذا الموضوع
والمقصود هنا أن هذا الجواب الذي
ذكره الارموي مبني على هذا
الاصل ومضمونه أن الرب تعالى
موجب بالذات للعقول والنفوس
الازلية اللازمة لذاته لا فاعل لها
عشيتة وقدرته وهم يفسرون
العقول باللائكة فتكون اللائكة
قديمة أزلية متولدة عن الله تعالى
لازمة لذاته وهذا شر من قول
القائلين بأن اللائكة نبات الله وهذا
موافقة الدهرية على العلة والمعلول
لكن النزاع بينهم في حدوث العالم
الجسماني لكنه بسيط في الجسلة

التشبه ولا يقرّون بحدوث العالم ولا عما حكى من التجسيم وسأما أخير فانه من التشبه عنهم
قال واختلف الروافض في ارادة الله سبحانه وهم أربع فرق « فالفرقة الاولى منهم أصحاب
هشام بن الحكم وهشام الجواليقي يزعمون ان ارادة الله حركة لاهي عنه ولا غير وانما هي
صفة لله ليست غيره وذلك يزعمون ان الله اذا اراد الشيء تحرك فكل ما اراد « والفرقة
الثانية منهم أوامك الحضرى على بن مسيم ومن تابعهما يزعمون أن ارادة الله غير وهى حركة لله
كما قال هشام الان هؤلاء القوم فرغوا من الارادة حركة وانما غير الله بها يتحرك « والفرقة
الثالثة منهم القائلون بالاعتزال والامامية يزعمون أن ارادة الله ليست بحركة فمنهم من يثبتها
غير المراد فيقول انها مخلوقة لله بالارادة ومنهم من يقول ارادة الله لتكون الشيء هو الشيء
وارادته لا لفعال السبادهى امره باهم بالفعل وهى غير فاعلمهم وهم يأبون أن يكون الله اراد
المعاصى فكانت « والفرقة الرابعة منهم يقولون لا نقول قبل الفعل ان الله اراد فاذا
فعلت الطاعة ففعلنا ارادها واذا فعلت المعصية فهو كاره لها غير يجب لها قلت القول الثالث
هو قول متأخرى الشيعة كالفيداء اتباعه الذين اتبعوا المعتزلة وهم طائفة صاحب هذا الكتاب
والقول الاول قول البصريين من المعتزلة والثاني قول البغداديين فصار هؤلاء الشيعة على
قول المعتزلة

﴿فصل﴾ والمقصود هنا أن يقال لهذا الامام ومثاله ناطروا اخوانكم هؤلاء الرافضة في
التوحيد وانهموا الخلق على صفة قولكم ثم ادعوا الى ذلك ودعوا أهل السنة والتعرض لهم فان
هؤلاء يقولون ان قولهم في التوحيد هو الحق وان كانوا في عصر جعفر الصادق ومثاله فهم يدعون
أنهم ما علم منكم بأقوال الأئمة لاسما وقد استفاض عن جعفر أنه سئل عن القرآن أنما في هو أم
مخلوق فقال ليس بخالق ولا مخلوق ولكنه كلام الله (١) من محمد بن أئمة الدين باتفاق أهل السنة
هذا قول السلف قاطبة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين أن القرآن كلام
الله ليس بمخلوق ولكنهم لم يقولوا ما قاله ابن كلاب ومن اتبعه من أنه قديم لازم لذات الله وبأن
الله لا يتكلم بعشيتة وقد رتب له بل هذا القول يحدث ابن كلاب واتبعه عليه طوائف وأما
السلف قولهم انه لم يزل متكلماً أو انه يتكلم بعشيتة وقدرته ولكن لا عرف هل يقولون بدوام
كونه متكلماً بعشيتة كما يقول أهل السنة أم يقولون كما يقول النكارية وغيرهم فأما هشام بن
الحكم وهشام بن سالم وغيرهما من شيوخ الامامية فكانوا يقولون القرآن ليس بخالق ولا مخلوق
كما يقوله جعفر بن محمد وسائر أئمة السنة قال الأشعري واختلف الروافض في القرآن وهم فرقتان
فالفرقة الاولى منهم هشام بن الحكم وأصحابه يزعمون أن القرآن لا خالق ولا مخلوق وزادهم من
من يخبر عن مقالات في الحكاية عن هشام فزعم انه كان يقول لا خالق ولا مخلوق ولا يقول أيضاً
غير مخلوق لانه صفة والصفة لا توصف قال وحكي زرقان عن هشام بن الحكم انه قال القرآن على
ضربين ان كنت تريد المسحوق فقد خلق الله الصوت المقطع ثم رسم القرآن فهو فعل فعل الله
تعالى مثل العلم والحركة لاهو هو ولا هو غيره والفرقة الثانية منهم يزعمون انه مخلوق محدث لم
يكن ثم كان كآدم المعتزلة والنوارج قال هؤلاء فومهم المتأخرين منهم ومعلوم أن قول
(١) قوله من محمد الخ كذا في الاصل وهو غير مبني مع ما قبله في الكلام نقص حرر كتبه مصححه

احتجاجهم على أن السموات قديمة أزلية فهو قطع لنصف شرهم وهذا الجواب مبني أيضاً على جواز
التسلسل في الحوادث التي هي آثار القول بجواز حوادث لا أول لها وهذا أحد قولي النظر وهو اختيار الارموي على جواب الرازي

التسلسل في المأثورات قال بل الجواب عنه أن الصفة الإضافية العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف الأعلى وجوده وموضعها فكان التقدم صفة إضافية عارضة للشيء بالنسبة إلى (٢١٠) التأخر عنه ولو بأزمنة كثيرة مع امتناع حصول المتقدم مع التأخر قلت

وقول الاموى لقائل أن يقول التسلسل ههنا واقع في الآثار لان المؤثرية صفة إضافية تتوقف تعقلها على المؤثر والآخر فتكون متأخرة عن الآخر فاقترنت مؤثرية أخرى بعد الآخر حتى يكون بعد كل مؤثرية مؤثرية يعترض عليه بأن هذا يناقض قوة بعده هذا بل الجواب عنه أن الصفة الإضافية العارضة للشيء بالنسبة إلى غيره لا تتوقف الأعلى وجوده وموضعها فإنه ان كان هذا القول محصيا لم يلزم من تحقيق المؤثرية وجود المؤثر الآخر جميعا في زمان واحد بل يجوز تأخر الآخر عن المؤثر وان كانت الصفة العارضة للشيء لا تتوقف بل يصح في فيها تحقيق المؤثرية فقط ولكنه يجب عن هذا بأن مقصودى أن أثر غيره اذا قال تتوقف المؤثرية على المؤثر والآخر بأن هذا تسلسل في الآثار لا في المؤثرات وهذا الزام صحيح لكن يقال له كان من غماد الالتزام أن تقول المؤثرية اذا كانت عندكم صفة إضافية تتوقف تعقلها على المؤثر والآخر كانت مستلزما لوجود الآخر ان كونه مؤثرا بدون الآخر ممتنع وحينئذ نقول أن الآخر يكون عقب التأثير الذي هو المؤثرية فإنه اذا خلق وجد الخلق واذا أثر في غيره حصل الآخر فالأثر يكون عقب التأثير وهو جعل المؤثرية متأخرة عن الآخر وليس الأمر كذلك بل هي متقدمة على الآخر أو مصادفة له عند بعضهم ولم يقل أحد من العقلاء ان المؤثرية متأخرة عن

البارى بحال الحركة والموجودات والأعراض وهذا باطل قال اخوانه الامامية قد صدر تناعلي المطلوب فهذا صريح قولنا فاننا نقول انه يتعذر وتقوم به الحوادث والأعراض في الدليل على بطلان قولنا قال النافى لان ما قامت به الحوادث لم يخل منها وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث قال اخوانه قولك ما قامت به الحوادث لم يخل منها فهو ليس قول الامامية ولا قول المعتزلة وانما هو قول الانهرية وقد اعترف الرازي والا مدي وغيرهما بضغفه وأنه لا دليل عليه وهم وانتم تسلمون لئلا أنه أحدث الاشياء بعد أن لم يكن هنالك حادث بلا سبب حادث فاذا أحدثت الحوادث من غير أن يكون لها أسباب حادثه جاز أن تقوم به بعد أن لم تكن قائمت به فهذا القول الذي بقره هؤلاء الامامية ويقوه من بقوله من الكرامة وغيرهم من اثبات أنه جسم قديم وأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلا ومتحرك بعد أن لم يكن متحركا لا يمكن هؤلاء الاعتراف بمواقفهم من المعتزلة اطلالة فإن أصل قولهم بامتناع قيام الحوادث به لانها اعراض فلا تقوم به وهؤلاء يقولون بل تقوم به الاعراض وعدة المعتزلة أنه لو قامت به لكان جسما وهؤلاء التزموا أنه جسم وعدة هؤلاء في كونه جسما أن الجسم لا يخلو من الحوادث وهو لا قد نازع وهم في هذا وأما هؤلاء عن الحوادث وقالوا ان البرى جسم قديم كما يقولون أنهم ان ذات قديمة وأنه فعل بعد أن لم يكن فاعلا لكن هؤلاء يقولون فعل قائمه ومنفصل عنه وهؤلاء يقولون له مفعول منفصل عنه ولا يقوم به فعل وعدة هؤلاء أنه في الازل ان كان سا كمال تجزئ عليه الحركة لان السكون معنى وجودى أزلى فلا يزول وان كان متحركا لم يحوادث لا تنتهى وهؤلاء يقولون بل كان سا كنافى الازل ويقولون السكون عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك فلا يسلمون أن السكون أمر وجودى كما يقولون مثل ذلك في العصى والعصم والجهل البسط وان قالوا انه وجودى فلا يسلمون أن كل أزلى لا يزول بل يقولون في تبدل السكون بالحركة ما يقوله مناظر وهم في تبدل الامتناع بالامكان فان الطائفتين انفتحتا على أن الفعل كان متعاقبا للازل فصار ممكنا فهكذا يقوله هؤلاء في السكون الوجودى أى كان تبدله بالحركة مجتمعاً وهو فيما لا يزال يمكن فتبدل حيث أمكن كما يقولون جعل حادث الفعل حيث كان الحدوث ممكنا فهذا يبحث هؤلاء الامامية والكرامية مع هؤلاء الامامية ومن وافقهم من المعتزلة والكلايين في هذه الامور التي يعتمدون فيها على الفعل وقد اجابهم طائفة من المعتزلة والشيعة ومن وافقهم بأن الدليل الدال على حدوث العالم هو هذا الدليل الدال على حدوث الاجسام فان لم يكن هذا محصيا لاند معرفة طريق حدوث العالم واثبات الصانع وقال الخائف لهؤلاء لانسان ان هذا هو الطريق الى حدوث العالم ولا الى اثبات الصانع بل هذا الطريق محدث في الاسلام لم يكن أحد من الصحابة والعقابة ولا التابعين يسلك هذا الطريق وانما سلكها الجهل من صفوان وأبو الهذيل والعلافون ووافقهما ولو كان العلم بحدوث العالم واثبات الصانع لا يتم الا بهذه الطريق لكان بيانها من الدين ولم يحصل الايمان الا بها ونحن نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يذكر هذه الطريق لأمته ولا دعاهم بها ولا الهوا لأحد من الصحابة فالقول بأن الايمان موقوف عليها مما يعطل بطلانه بالضرر ورتن دين الاسلام وكل أحد يعلم انها طريق محدثة لم يسلكها السلف

والناس بل هي متقدمة على الآخر أو مصادفة له عند بعضهم ولم يقل أحد من العقلاء ان المؤثرية متأخرة عن الآخر بل قال بعضهم ان الآخر متأخر منفصل عنها وقال بعضهم هو مقارن لها وقال بعضهم هو متصل بها لا منفصل عنها ولا مقارن لها

وهذا أصح الأقوال ولكن على التصدير من تكون المؤثر بعد حادثه يصح حدوثهما فلزم أن يكون لهما مؤثرية وتكون المؤثرية الثانية عقب المؤثرية الأولى وهذا مستقيم لا محذور فيه فتكون المؤثرية (٣١٩) الأولى واجب كونه مؤثراً في الآخر المنفصل عنه

وكونه مؤثراً في ذلك الآخر واجب ذلك الآخر وهذا على قول الجمهور الذين يقولون الموجب يحصل عقب الموجب التام والآخر يحصل عقب المؤثر التام والمفعول يحصل عقب كمال الفاعلة والمعلول يحصل عقب كمال العلة وأما من جعل الآخر مقارناً للمؤثر في الزمان كما تفوه طائفة من المتفلسفة ومن وافقهم فقولاً يلزم قولهم لو أزم تعلقه فانه يلزم عند وجود المؤثرية التامة أن يكون لهما مؤثرية تامة ومع المؤثرية التامة أن يكون لهما مؤثرية تامة وهو جراً وهذا التسلسل في المؤثرية وهو من جنس التسلسل في المؤثرات لافي الآثار فان التسلسل في الآثار هو أن يكون أثر بعد أثر والتسلسل في المؤثرات أن يكون للمؤثر مؤثر معه لا يكون حال عدم المؤثر فان الشيء لا يفصل في حال عدمه وإنما يفعل في حال وجوده فعند وجود التأثير لا بد من وجود المؤثر فان المؤثر التام لا يكون حال عدم التأثير بل لا يكون إلا مع وجوده لكن نفس تأثيره يستعقب الآثار فاجعل تمام المؤثرية مقارناً للآخر كما من جنس التسلسل في المؤثرات لافي الآثار وقد يقول القائل هذا الذي أراد الرازي بقوله ان المؤثرية ليست حصة نبوتية زائدة على الذات والا كانت مقترنة الى المؤثر فيكون مؤثرية زائدة فانه قد يرد التسلسل المقارن لا المتعاقب فانها اذا كانت

والناس متنازعون في مصحتها فكيف يقولون ان العلم بالصانع والعلم بحدوث العالم موقوف عليهما (١) قالوا في الطريق الى ذلك قالوا لا يجب علينا في هذا المقام بيان ذلك بل المقصود هنا أن هذه طريق في بحثه مبتدعة فعمل أهل البيت هي الطريقة التي جاء بها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فبحث أن تكون واحدة أو يكون العلم الواجب والأيمان موقوفاً عليها وقالوا كل من العلم بالصانع وحدوث العالمين طرق كثيرة متعددة أما ثابت الصانع فطرقه لا تحصى بل الذي عليه جمهور العلماء أن الأقوال بالصانع فطري ضروري معروف في الجبله وأضاف نفس حدوث الإنسان بعلمه صانعه وكذلك حدوث كل ما شاهد حدوثه وهذه الطريقة المذكورة في القرآن وأيضاً فالوجود يستلزم إثبات موجود واجب قديم بنفسه ونحن نعلم أن من الموجودات ما هو حادث فقد علم بالضرورة انقسام الوجود الى قديم واجب بنفسه والى محدث وأما محدث العالم فيمكن أن يستدل عليه بالسمع والعقل فانه يمكن العلم بالصانع اما بالضرورة والفطرة واما بملاحظة حدوث المحدثات واما بعد ذلك ثم يعلم صدق الرسول بالطرق الدالة على ذلك وهي كثيرة ودلالة المحدثات طريق من الطرق وطريق التصديق لا ينصرف في المحدثات ثم يعلم بخبر الرسول حدوث العالم وأما العقل فعلم أن العالم لو كان قديماً لكان اما واجباً بنفسه وهذا باطل كما تقدم التنبه عليه من أن كل جزء من أجزاء العالم مفتقر الى غيره والمفتقر الى غيره لا يكون واجباً بنفسه واما واجباً بغيره فيكون مقتضى موجباً انه بمعنى أنه مستلزم لغيره سواء كان شاعراً به أم لا يمكن فان القديم الاثني اذا قدر أنه معلول مفصول فلا بد أن تكون علته تامة مقتضية له في الازل وهذا هو الموجب بذاته ولو كان مبدعه موجباً لانه علة تامة لم يتأخر عنه شيء من محالوه ومقتضاه والحوادث مشهورة في العالم فعمل ان فاعله ليس علة تامة واذا لم يكن علة تامة لم يكن قديماً وهذه الحوادث التي في العالم ان قبل انهم ان لوازمه امتنع أن تكون العلة الازلية التامة علة لازمة بدون لازمة وامتنع أن يكون أيضاً علة لازمة لان العلة التامة الازلية لا تقتضي حدوث شيء وان لم تكن الحوادث من لوازمه كانت حادثة بعد أن لم تكن فان لم يكن لها محدث لزم حدوث الحادث بلا محدث وهذا مما لم يطلانه بالضرورة وان كان لها محدث غير الواجب بنفسه كان القول في حدوث احداثه اياها كالتقول في ذلك المحدث وان كان الواجب بنفسه هو المحدث فقد حدثت عنه الحوادث بعد أن لم تكن حادثة وحينئذ فيكون قد تغير وصار محال للحوادث بعد أن لم يكن والعلة التامة الازلية لا يجوز عليها التغير والانتقال من حال الى حال وذلك لان تغيرها لا بد أن يكون بسبب حادث والعلة التامة الازلية لا يجوز أن يحدث فيها حادث فانه ان أحدث بها مع أنه لم يتجدد شيء لزم الحدوث بلا سبب وان لم يحدث بها لزم حدوث الحوادث بلا فاعل فبطل أن يكون علة تامة أزلية وان يجوز تجزؤ عليها الانتقال من حال الى حال جاز أن يحدث العالم بعد أن لم يكن فبطل حجة من يقول بقدم العالم وأيضاً فادع على هذا التقدير لا يكون المتصل من حال الى حال الا فعلاً لا اختياراً لا موحياً الذات وإيضاح هذا الحوادث اما ان يجوز دوامها الى اول واما ان يجب أن يكون لها أول فان وجب أن يكون لها أول بطل مذهب القائلين بقدم العالم القائلين بان حركة الافلاك أزلية وأيضاً فاذا وجب أن يكون لها أول لزم حدوث العالم لانه متضمن للحوادث فانه اما ان يكون مستلزماً

(١) قوله قالوا في الطريق الى ذلك قالوا هذ في السخنة وهو تعبير غير مألوف فانظر كتابه مصححه انقشرت الى مؤثر يقارنها كما بقوله من بقوله من المتفلسفة والتكلمين والرازي قد يقول بهذا وحينئذ فهذا التسلسل باطل باتفاق العقلاء فيقول القائل هذا هو الزام الذي أزمه الرازي الفلاس فحيث قال والجواب ان هذا يقتضي دوام المعلول الأول لوجوب

دوام واجب الوجود ودوام الثاني بدوام الأول وهما جوا وأنه بنى الحوادث أصلا قال فان قلت واجب الوجود عام القضي يتوقف حدوث الأثر عنه على استحداث القوابل (٢١٢) فكل حادث مسبوق بأخر لا في أول قلت حدوث العرض المعين لا بد له من

للعوالت أو تكون عارضة له فان كان مستلزما لهائيت أنه لا يتخلو عنها فاذا كان لها ابتداء كان له وان كانت عارضة له ثبت حدوث الحوادث بلا سبب واذا جاز حدوث الحوادث بلا سبب حادث جاز حدوث العالم بلا سبب حادث (٣) واذا قيل يجوز أن يكون العالم قد عاين عليه بأحداث فيه ثم حدثت فيه الحوادث كان هذا اخلالاً له اذا جاز أن يحدث بعد أن لم يكن موجبا له فاعلا باختاره ومشيئته لا يقارنه مفعوله كما قد بسط في موضعه ولا نه على هذا يجب أن يقارنه القديم من مفعولاته ويجب أن يبقى معطلا عن الفعل الى أن يحدث الحوادث فأجاب نعطله وبجواب فعله جمع بين الضدين وتخصيص بلا مخصص لانه بذاته اما أن يجب أن يكون فاعلا في الأزل وان امتنع كونه فاعلا في الأزل امتنع أن يكون شي قد عاين في الأزل غيره فلا يجوز قدم العالم خالعا عن الحوادث ولا مع الحوادث وان حاز أن يكون فاعلا في الأزل جاز حدوث الحوادث في الأزل في الجملة حواز كونه فاعلا في الأزل يستلزم جواز حدوث الحوادث في الأزل فاذا قدر أنه فاعل للعالم في الأزل وقد امتنع الحدوث في الأزل جمع بين وجوب كونه فاعلا وامتناع كونه فاعلا واذا قيل بفعل ما هو قديم ولا بفعل ما هو حادث قبل فعل هذا التقدير يجوز تفسير القديم لان التقدير أن يكون القديم حدثت فيه الحوادث بعد أن لم تكن والمعلول بالقديم لا يجوز تغييره فله يقتضي اثبات قدما معلولة عن الله تعالى مع حدوث الحوادث فيها وهو قول يحدث هذا العالم كما يذ كر ذلك عن زبيرا طيس ومحمد بن زكري بالرازي وغيرهما وهذا مبسوط في موضعه ولكنه مع هذا باطل فان حدوث الحوادث بلا سبب ان كان متعنا بطل هذا القول لانه يتضمن حدوث الحوادث بلا سبب وان كان ممكنا ممكن حدوث كل ماسوي الله بعد أن لم يكن وكانت هذه القدماء ما يجوز حدوثه وأضافوا كونه موجبا بذاته على هذا القول لمعلولات ثم يميز فاعلا بالاختيار لغيرها والقول باحد القولين يناقض الآخر وان قيل ان الحوادث يجوز دوامها امتنع أن تكون علة لأزلية لشي منها والعالم لا يتخلو عنها في هذا التقدير بل هو مستلزم لها فيمتنع أن يكون علة تامة لها في الأزل ويمتنع أن يكون علة للآزوم دون لازمه وأضافا أن كل ماسوي الواجب يمكن وجوده وعدمه وكل ما كان كذلك فله لا يكون الاموجود بعد عدمه فهذه الطرق وغيرهما يبين به حدوث ماسوي الله تعالى سواء قيل ان كل حادث مسبوق بحادث أول يقل أيضا بما يقوله قدماء الشيعة والكرامية ونحوهم لهؤلاء أن يقولوا نحن علمنا أن العالم مخلوق عاين من آثار الحاجة كقائدين قبل هذا أن كل جز من العالم يحتاج فلا يكون واجبا بنفسه فيكون مقترا الى الصانع فثبت الصانع بهذا الطريق ثم يقولوا ويمتنع وجود حوادث لأول لها فثبت حدوثه بهذا الطريق ولهذا كان محمد بن الهيثم ومن وافقه كالقاضي أبي حازم والقاضي أبي يعلى في كنه المسمى بالتلخيص لا يسلكون في اثبات الصانع الطريق التي سلكها المعتزلة ومن وافقهم حيث يثبتون أولا حدوث العالم بحدوث الأجسام ويجهلون ذلك هو الطريق الى اثبات الصانع بل يبدؤون بآيات الصانع ثم يثبتون حدوث العالم ينتهي الحوادث ولا يحتاجون أن يقولوا كل جسم محدث وبما جملة التقديرات أربعة فان الحوادث اما أن يجوز دوامها واما أن يجب ابتداءها وعلى التقديرين فاما أن يكون كل جسم محدثا واما أن لا يكون (٣) قوله واذا قيل يجوز الخ العبارة غير مستقيمة ولعل فيها نقصا فحررها كتبه محمده

سبب فذلك السبب ان كان حادثا عاد الكلام في سبب حدوثه وبزمن وجود أسباب ومشيئته لا نهاية لها دفعة وهو محال وان كان قد عاين يلزم من قدم المؤثر قدم الأثر فكذلك في كنه العالم فيقال هذا الكلام الذي ذكره الرازي جيد مستقيم وهو الزامهم الحوادث المشهودة التي قد بعبر عنها بالحوادث البومسة فانه لا بد لها من مؤثر تام فان كان قد عاين ممكن وجود الحادث عن القديم وبطل قولهم وان كان حادثا فلا بد على قولهم أن يكون حادثا مع حدوث الأثر لاقطه لانهم قد فروا أن المؤثر التام يجب أن يكون أثر معه في الزمان لا يتأخر عنه فبطل قولهم هذا يجب أن يكون المؤثر التام معه أثره والآخر معه مؤثره لا يتقدم زمان أحد ما على زمان الآخر وحيد حدوث الحادث المعين يجب أن يكون مؤثر معه حادثا أو يكون مؤثر ذلك المؤثر معه حادثا يلزم وجود أسباب ومسببات هي علل ومعلولات لانها في زمن واحد وهذا معلوم الفساد بضرورة العقل وقد اتفق العقلاء على امتناعه واعتراض الارامى عليه ساقط حيث ذفان ملخص قوله ان اللازم حدوث المؤثر أو حدوث بعض شرائطه وهم يجوزون حدوث شرائط والمعدات على سبيل التعاقب فيقال لهم هم يجوزون أن يكون بعد كل حادث حادث فيقولون حدوث

الحادث الأول شرط حدوث الحادث الثاني والشرط موجود قبل المشروط ولكن هذا يناقض قولهم ان العلة التامة تستلزم أن يكون معلولها معها في الزمان وأن المعلول يجب أن يكون موجودا مع تمام العلة لا يتأخر عن ذلك فان موجب

هذه أنه إذا حصل شرط تمام العلة حصل معه المعلول لا يتأخر عنه وكل ما حدث حادث كان الشرط لحادث الذي به تمت علة العلة حادثا معه لا قبله ثم ذلك الحادث أيضا يحدث الشرط الذي هو تمام علة (٣١٣) معه لا قبله وهل جازا فيزمن تسلسل تمام العلة

في أن واحد وهو أن تمام علة هذا الحادث حدث في هذا الوقت وتتمام علة هذا التمام حدث في هذا الوقت وهل جازا والتسلسل يمنع في العلة وفي تمام العلة فلا يجوز أن يكون للعلة علة والعلة علة إلى غير غاية فلا يجوز أن يكون التمام العلة علة وتتمام العلة علة إلى غير غاية والتسلسل في العلل وفي تمامها متفق على استناعه بين العقلاء معلوم فساد ضرورة العقل سواء أقبيل ان المعلول يقارن العلة في الزمان أو قيل أنه يستعقب العلة ولكن هؤلاء لا يمتنع قولهم بقدم شيء من العالم إلا إذا كان المعلول مقارنا للعلة التامة لا يتأخر عنها وأحيثئذ فيزمن أن يكون كل حادث من الحوادث تمام علة حدث معه وتتمام علة ذلك التمام حادث معه وهل جازا فيزمن وجود حوادث لانهاية له في أن واحد ليست متعاقبة وهذا ما يسلون أنه

(مطلب أفعال العباد)

متفق ويعلم بضرورة العقل أنه متفق وهو يشي قول أهل المعاني أصحاب معبر وإذا كان هذا لازما لقولهم لا يحد لهم عنه لزوم أحد أمرين أما بطلان حججهم وأما القول بأنه لا يحدث في العالم شيء والثاني باطل بالمشاهدة فتمين بطلان حججهم فتمين أن الذي ألزمهم إياه أبو عبد الله الرأزي لازم لا يحد عنه وان الاروى لم يفهم حقيقة الأزام فاعترض عليه بما لا يقدر فيه ولكن منار الخطب والاشهاد بها أن لفظة التسلسل إذا لم يرده الاستسلسل

وقد قال بكل قول طائفة من أهل القلة وغيرهم وكل هؤلاء يقولون بحدوث الأفعال وان الله أحد ثمانية بعد ما ليس فيهم من يقول بقدمها فان ذلك قول الدهرية سواء قالوا بوجوبها عن علة تامة كقول الأهلين أو قالوا بعدم صانعها سواء قبل بوجوب ثبوت وجودها أو حدوثها لانفسها أو بوجوب وجود الماد فحدثت الصورة بلا محدث كما يذكر عن الدهرية المحضة منهم مع أن كثيرا من الناس يقولون ان هذه الأقوال من جنس أقوال السوفسطائية التي لا تعرف عن قوم معينين وانما هو شيء يخطر لبعض الناس في بعض الأقوال وإذا كان كذلك فقد تبين أنه ليس لهذا الاماي وأمثاله من متأخري الامامية والمعتزلة وموافقيهم صحة عقلية على بطلان قول اخوانهم من متقدمي الامامية وموافقيهم فكيف حاله مع أهل السنة الذين هم أصح عقلا ونقلا

(فصل) وأما قوله عن الامامية أنهم يقولون أنه قادر على جميع المقدورات فهذا ما ليس لافائدة فيه مثل أن يقول القائل انه فاعل لجميع المفعولات ومثل أن يقال زيد عالم لكل ما بعلة وقادر على كل ما يقدر عليه وفاعل لكل ما فاعله (١) وان الشأن في بيان المقدورات هل هو على كل شيء تقدر فذهب هؤلاء الامامية وشيوخهم القدرية أنه ليس على كل شيء تقدر وان العباد يقدرون على ما لا يقدر عليه ولا يقدر أن يهدي ضالا ولا يضل مهتديا ولا يقيم قاعدا باختياره ولا يقدر قائما باختياره ولا يجعل أحد اسلم أصليا ولا ضالعا ولا عاجلا ولا معترا ولا يجعل الانسان لاموتا ولا كافرا ولا رافا جارا ولا يخلق خلقه هلوفا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فهذا الامور كلها ممكنة ليس فيها ما هو متعذر لذاته وعندهم ان الله لا يقدر على شيء منها فظهر تحريمهم بقوله قادر على جميع المقدورات وأما أهل السنة فقد ذهبوا إلى أنه على كل شيء تقدر وكل ممكن فهو متدرج في هذا وأما الحال لذاته مثل كون الشيء الواحد موجودا معدومًا فهذا الاحتمال لا يتصور وجوده ولا يسي شأنا تفارق العقلاء ومن هذا الباب خلق مثل نفسه وأمثال ذلك وأما قوله انه عدل حكيم لا يظلم أحد ولا يفعل القبيح والازم الجهل أو الحاجة تعالى الله عنهما فيقال له هذا متفق عليه بين المسلمين من حيث الجملة ان الله لا يفعل قبيحا ولا يظلم أحد ولكن النزاع في تفسير ذلك فهذا اذا كان خالفا لأفعال العباد فهل يقال انه فعل ما هو قبيح من وعظا لم فاعل السنة المتيقنون بقدرته يقولون ليس هو بذلك ظالما ولا فاعلا قبيحا والقدرية يقولون لو كان خالفا لأفعال العباد كان ظالما فاعلا لما هو قبيح منه وأما كون الفعل قبيحا من فاعله فلا يقتضي أن يكون قبيحا من خلقه كما أن كونه أكلا وشربا فاعله لا يقتضي أن يكون كذلك فخالقه لان الخالق خلقه في غير علم بغير بذاته فالتصفيه من قايه الفعل لا من خلقه في غير كآله اذا خلق لغيره ناور ومحاورته وقدرته كمن ذلك الغير هو المتصف بذلك اللون والريح والحركة والقدرية والعلم فهو المتحرك تلك الحركة والمتلون بذلك اللون والعالم بذلك العلم والقادر بذلك القدرة فكذلك اذا خلق في غير كلاما أو صلاة أو وصيلا أو طوفا لان ذلك الغير هو المتكلم بذلك الكلام وهو المصلى وهو الصائم وهو الطائف ولكن من قال ان الفعل هو المفعول يقول ان أفعال العباد هي فعل الله فان قال وهو يضاف لفعلهم لزمه أن يكون الفعل الواحد لتفاعلين كما يحكي عن أبي اسحق الاسفريابي وان لم يقل هي فعل لهم لزمه ان

في نفس الفعل قايه راد به التسلسل في الاثر بمعنى ان الله يحدث شيء بعد شيء ورايه التسلسل في عام كون الفاعل فاعلا وهذا عند من يقول ان المؤثر التام أو أثر متعذران في الزمان كما يشوه هؤلاء الدهرية بفتنة في أن يكون ما يحدث من تمام المؤثر مقارنا لا أثر لا يتقدم

عليه قتين به فساد جهتهم وأما من قال ان الأثر إنما يحصل عقب عمام المؤثر فيمكنه أن يقول عباد كرهه الأمرى وهوان كونه مؤثراً في الأثر المعين يكون مشروطاً بحدوث (٢١٤) يكون الأثر عقبه ولا يكون الأثر مقارناً له ولكن هذا يبطل قولهم

تكون أفعال العباد فعل الله لا لبعاده كما يقوله الأشعرى ومن وافقه من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم الذين يقولون ان الخلق هو الخلق وان أفعال الساد خلق الله فتكون هي لله وهي مفعول لله كما أنها مخلوق وهي مخلوقه وهذا الذى ينكره جمهور العقلاء ويقولون انه مكرراً للخلق ومخالفة للشرع والعقل وأما جمهور أهل السنة فيقولون ان فعل العبد مفعول حقيقة ولكنه مخلوق لله ومفعول لله لا يقولون هو نفس فعل الله ويرفون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول ثم القدر فيه نزاع بين الإمامية كما ينهم النزاع في الصفات قال أبو الحسن الأشعرى في المقالات واختلف الرافضة في أفعال العباد هل هي مخلوقة وهي ثلاث فرق فالفرقة الأولى منهم هشام بن الحكم يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لله قال وحكى جعفر بن حرب عن هشام بن الحكم أنه كان يقول ان أفعال الانسان اختياره من وجه اضطراره من وجه اختياره من جهة أنه أرادها وكسبها واضطرار من جهة أنها لا تكون منه الا عند حدوث السبب المهيج عليه قال والفرقة الثانية منهم يزعمون أن لا جبر كما قال الجهمى ولاتفويض كما قالت المعتزلة لان الرواية زعموا مات بذلك ولم يتكفوا أن يقولوا في أفعال العباد هل هي مخلوقة أم لا شيئاً والفرقة الثالثة منهم يزعمون أن أفعال العباد غير مخلوقة لله وهذا قول قوم يقولون بالاعتزال والإمامية فاذن كانت الإمامية على ثلاثة أقوال منهم من وافق المشتبه ومنهم من وافق المعتزلة ومنهم من بقى والمقصود ان الإمامية اذا كان لهم قولان كانوا متنازعين في ذلك كتنازع سائر الناس لكنهم أصل فان مشتبه تبع للبتية ونفاهم تبع للتفاهة وحدث هذه السافى بناظر أصحابه في ذلك وهو لم يذكر حجة وقد تقدم تفصيل مذاهب أهل السنة في ذلك وقد ذكر أصحابه عن الأئمة ما يخالف قوله من ذلك . وأما قوله انه يثبت الميطع ويعفون العاصي أو يعذبه فهذا مذهب أهل السنة المتأخرون وسائر فرق الأئمة من المرجحة وغيرهم الا من خالف ذلك من الخوارج والمعتزلة فانهم يقولون بتخليد أهل الكبارى النار وأما الشيعة فالزبدية منهم يقولون يقول المعتزلة في ذلك والامامية على قولين قال الأشعرى وأجهت الزبدية أن أصحاب الكبارى كلهم معدون بالنار خالدون فيها مخلدون أبداً لا يخرجون منها ولا يفسون عنها قال واختلفت الروافض في الوعيد وهم فرقتان . فالفرقة الأولى منهم يشتون الوعيد على مخالفهم ويقولون انهم يعذبون ويقولون بآيات الوعيد فمن قال يقولهم يزعمون أن الله يدخلهم الجنة واذا أدخلهم النار أخرجهم منها وذكرنا في ذلك عن أئمتهم ان ما كان بين الله وبين الشيعة من المخاصية سألوها عنهم فيهم فصم عنهم وما كان بين الشيعة وبين الأئمة تجاوزوا عنه وما كان بين الشيعة وبين الناس من المظالم شفع لهم أئمتهم حتى يصفوا عنهم . قال والفرقة الثانية منهم يعذبون الى آيات الوعيد وان الله عز وجل يعذب كل من ترك الكبارى من أهل مقاتلهم كان أو من غير أهل مقاتلهم ويخلد في النار وهذا قول أئمتهم هذا الامامى عن المعتزلة ونحوهم . وأما قوله ويثبت الميطع لئلا يكون ظالمًا فقد قدمنا اثبتين للقدر في تفسير الظلم الذى يجب تنزيه الله عنه قولين أحدهما ان الظالم هو المنتقم لذاته وهو الحال لذاته فعلى هذا القول لا يقال

يقتضى من العالم ووافق أصل أئمة السنة وأهل الحديث الذين يقولون بل متكلماً إذا شاء فانه على قول هؤلاء يقال فعله لم يحدث من الحوادث مشروط بحدوث حادث به تتم مؤثرية المؤثر ولكن عقب حدوث ذلك التمام يحدث ذلك الحادث وعلى هذا امتنع أن يكون في العالم شيء أزل من الأذى لا يكون الامع تمام مؤثره ومقارنة الأثر للمؤثر زماناً متعنتاً وحينئذ فاذا قيل هو نفسه كلف في ابداع ما يتدعم لا يتوقف فعله على شرط قيل نعم كل ما يفعله لا يتوقف على غيره بل فعله لكل مفعول حادث يتوقف على فعل يقوم بذاته يكون المفعول عقبه وذلك الفعل أيضاً مشروط بآثر حادث قبله فقد تبين أن هذه العقول التي اضطرب فيها كابر التناظر وهي عندهم أصول العلم الالهى اذا حققت غاية التحقيق تبين انها موافقة لما قاله أئمة السنة والحديث والعرفان

(مطلب في الوعيد)

عبادته الرسل وتبين أن خلاصة المصقول خادمة ومعبنة وشاهدة لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم (قلت) المقصود هنا أن الأمرى ضعيف الجواب بان التسلسل المنكر هو تسلسل المؤثرات التي هي العلل وأما تسلسل الآثار فليس عنكر واذا كانت المؤثرية مسبوبة بمؤثره لم يلزم الا التسلسل في الآثار وقوله ان هذا يقتضى

التسلسل في الآثار في المؤثرات كلام صحيح على قول من يقول ان الأثر لا يجب أن يقارن المؤثر في زمان بل يتبعه لان المؤثرية المسبوبة بمؤثره إنما تحدث بالاولى كونها مؤثرة لانفس المؤثر والفرق بين نفس المؤثر ونفس تأثيره هو الفرق

يثبت

بين الفاعل وفعله والمفعول وادعاءه المقضى واقتضائه والموجب واجبيله وهو كالفرق بين الضارب وضربه والمعدل وعدله والحسن وإحسانه وهو فرق ظاهر لكن احتياجه بان المؤثرة إذا كانت صفة اضافية (٢١٥) يتوقف تحققها على الاثر كإيمان أن تكون

مؤثره عن الاثر ليس بمستقيم فان كون الشيء مؤثراً في غيره لا يكون مؤثراً عن أثره بل إيمان أن يكون مقارناً له أو سابقاً عليه والأفوجود الاثر قبل التأثر يمتنع ولا يحتاج الى هذا التقدير فان كون التسلسل هنا واقعا في الآثار لا يبين من أن يدل عليه بدليل صحيح من هذا الجنس فتدفع أن يدل عليه هذا الدليل والجواب التقدير من أن الصفة العارضة للشيء بالنسبة الى غيره لا تتوقف على الوجود ومردودها هو جوابي من يقول بان التأثر قديم والأثر حادث وهذا قول من ثبت لله تعالى صفة الخلق والتكوين في الازل وان كان المخلوق حادثا وهو قول طوائف من اصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد وأهل الكلام والصوفية وهو مبنى على أن الخلق غير المخلوق وهذا قول أكثر الطوائف لكن منهم من صرح بأن الخلق قديم والمخلوق حادث ومنهم من صرح بتحديد الافعال ومنهم من لا يعرف مذهبه في ذلك فالنبي ذكره القوي عن أهل السنة اثبات صفة الخلق لله تعالى وأنه لم يزل خالقاً وكذلك ذكره

(مطلب الرؤية)

أبو بكر الكلاباذي في كتاب التعرف لمذهب التصوف أنه مذهب الصوفية وكذلك ذكره الطائوي وسائر أصحاب أبي حنيفة وهو قول جمهور اصحاب أحمد كافي اصح من شافعي وأبي عبد الله بن حامد والفاضل أبي يعلى وغيرهم

ببب الطائفة ثلاثا يكون ظاهرا والقول الثاني أن الظاهر يمكن مقدوره وأنه متزه عنه لا بفعله لعله وعنده فهو لا يحمل على أحد ذنب غيره ولا زور وزنا وآخرى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظله ولا هضما وعلى هذا فقوية الانسان بذنب غيره ظلم يتزه الله عنه وأما إجابة المطيع بفضل منه وإحسان وان كان حقا واجبا بحكم وعده باتفاق المسلمين وعما كتبه على نفسه من الرجوع بوجوب أسمائه وصفاته فليس هو من جنس ظلم الاجير الذي استؤجر ولم يوف أجره فان هذا معاوضة والمستاجر استوفى منفعة وان لم يوف أجره ظلم والله تعالى هو المحسن الى العباد أمره ونهيه وبقدر اهل علم على الطاعة وباطانتهم على طاعته وهم كما قال تعالى في الحديث الصحيح الا لله يا عبادي كلتمه قال الامن هديته فاستهدوني اهدكم يا عبادي كلتمه جاع الامن اطعته فاستطعوني اطعكم يا عبادي كلتمه عار الامن كسوته فاستكسوني اكرمكم يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانكم وجنكم كلوا على اتقى قلب رجل منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا يا عبادي لو ان اولكم وآخركم وانكم وجنكم على اقر قلب رجل منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئا يا عبادي انكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفي فتفنعوني يا عبادي انما هي اعمالكم احبها لكم ثم اوفيكما ياها نحن وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الانفسه فين ان الخير الموجود من الثواب بما حمد الله عليه لانه المحسن به وبأسببه وأما العقوبة فانه عادل فيها فلا يلومن العبد الانفسه كمال كل نعمة منه فضل وكل نعمة منه عدل * وأما قوله أو يعذبه مجرمه من غير ظله فهذا متفق عليه بين المسلمين ان الله ليس ظالما بتعذيب العصاة وهم على ما تقدم من التنازع في معنى الظلم هذا يقول لان الظلم منه مجتمع وهذا يقول انه وضع العقوبة موضعها والظلم وضع الشيء في غير موضع كما تقول العرب من أشبهه أمه فاطلم * وأما قوله وان افعله محكمة واقعة لغرض أو صلته والالكان عاشا فقد تقدم أن لأهل السنة الذين ليسوا بأمامة قولين في تعليل افعال الله وأحكامه وان الأكثرين على التعليل والمحكمة هل هي منفصلة عن الرب لا تقوم به أو قائمه به مع ثبوت الحكم المنفصلة أيضا وهل تتسلل الحكم أو لا تتسلل أو تتسلل في المستقبل دون الماضي هذا فيه أقوال * وأما لفظ الغرض فيطلقه طائفة من أهل الكلام وأما الفقهاء وغيرهم فيمتنعون لما فيه من إيهام الظلم والحاجة * وأما قوله انه أرسل لارشاد العالم فهذا يقول بجاهر أهل السنة ان الله أرسل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم رجة العالمين والذين يمتنعون من التعليل يقولون أرسله وجعل إرساله رجة في حق من آمن به ويقولون هذه الرجة جعلت عند ذلك كما يقولون في سائر الامور التي حصل عندها آثار

وأما قوله انه تعالى غير مرمق ولا مدبر بشي من الخواص لقوله تعالى لا تدركه الابصار لانه ليس في جهة فيقال أولا النزاع في هذه المسئلة بين طوائف الامامية كالنزاع فيها بين غير الامامية فالجمهور والمعتزلة والخوارج وطائفة من غير الامامية تنكروها والامامية لهم فيها قولان فجمهور قدامتهم بشتون الرؤية وجه وماتخيرهم يتقونها وقد تقدم أن أكثر قدامتهم يقولون بالجسم فان الاشعري وكل الجسمية الاضراف لا يقولون باثبات الرؤية وقد ثبت الرؤية من لا يقول بالتجسيم قلت وأما الصواب والتابعون وأمة الاسلام المعروفون بالامامة في

وكذلك ذكره غير واحد من المالكية وذكر انه قول أهل السنة والجماعة ومن هؤلاء من صرح بمعنى الحركة لا بالظن بها وهؤلاء الذين يقولون باثبات تأخيرهم هو الخلق والابدا مع حدوث الاثر يجمعون ذلك بمنزلة وجود الارادة الصاعدة مع حدوث المرات كما يقول بذلك

الكلابية وغيرهم من الصفاتية جواب أي الثناء الارموي موافق لقول هؤلاء الطوائف وهو قوة الصفة العارضة التي لا تتوقف الاعلى وجودهم وهما كما أن الارادة القدية (٣١٦) لا تتوقف الاعلى وجود المرئيين المراء عن من يقول بذلك وكذلك القدرة

المتعلقة بالمستقبلات تتوقف على وجود القادرون المقدور فكذلك قولهم في الخلق الذي هو الفعل وهو التأثير (١) ولكن هذا الجواب غزلي جواب من يقول ان الحوادث تتوحد بأرادة قدعة والمنازعون لهم أنزومهم بان هذا ترجيح بلا مرجح كما تقدم (٣) فهو لا يعترضون على جواب الارموي وهؤلاء يعترضون عليه بأنه عند وجود الاثر الحادث أمان يتحدد تمام التأثير وأمان أن لا يتحدد فان تحددت أثر السلسل كما تقدم ان لم يتحد لزمت حدوث الحادث بدون سبب حادث وقد تقدم اطلاله بان المؤثر انما لا يتوقف عنه أثره وكان الارموي يمكنه أن يجيب على أصله بأن حدوث الاجسام موقوف على حدوث التصورات المتعاقبة في العقل والنفس كما أجابه عن الوجة الاولى (قلت) المقصود ههنا أن يعرف نهاية ما ذكره هؤلاء في جواب الدهرية عن المعللة الزباء والذاهية الدهيام وما يحتج على العاقل الفاضل مافي هذه الاجوبة ونحن والله الحمد قد بينا الجواب عن جميع حجج الفلاسفة في غير هذا الموضع (مبحث الحجة والفوقية)

وبسطنا الكلام في ذلك وبيننا كيف فساد استدلالهم من وجوه كثيرة وكيف يتمكن كل طائفة من المسلمين من قطعهم بجواب مركب من دولهم وقول طائفة أخرى من المسلمين حتى اذا احتاجوا الى

الدين كماله والشورى والاوزاعى والذين سعدوا الشافعى وأجدوا مصق وأى حنفية وأى يوسف وأمسال هؤلاء وسائر أهل السنن والحديث والطوائف المنتسبين الى السنن والجماعة كالكلاية والكرامية والاشعرية والسالية وغيرهم هؤلاء كلهم متفقون على اثبات الرؤية لله تعالى والاحاديث بها متواتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بحديثه وأما احتجاج النفاة بقوله تعالى لا تدركه الابصار فالأية بحجة عليهم اللهم لان الادراك اما أن يراد به مطلق الرؤية أو الرؤية المقيدة بالاحاطة والاول باطل لانه ليس كل من رأى شيئا يقال انه أدركه كما لا يقال أحاط به كاشمل ابن عباس رضى الله عنهما عن ذلك فقال ألت ترى السماء قال بلى قال أكلها ترى قال لا ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال ان أدركها واغما يقال أدركها اذا أحاط بها رؤية ونحن في هذا المقام ليس علينا بيان ذلك وانما ذكرنا هذا سببا لند المنع بل المستدل بالأية عليه أن بين أن الادراك في لغة العرب مرادف للرؤية وأن كل من رأى شيئا يقال في لغتهم انه أدركه وهذا السبيل اله كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الادراك عموم وخصوص فقد تقع رؤية بلا ادراك وقد يقع ادراك بلا رؤية أو اشتراك لفظي وان الادراك يستعمل في ادراك العلم وادراك القدرة فقد يدرك الشيء بالقدرة وان لم يشاهد كالأعمى الذي طلب رجلا هارباً فادركه ولم يره وقد قال تعالى فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى أئلهم الذين قالوا ربنا الله لم ينزلنا السكينة فقلنا لا بل انهم قوم كاذبون فعلم انه قد يكون رؤية بلا ادراك والادراك هنا هو ادراك القدرة أى حقيقة العلم بها واما اذا انتفى هذا الادراك فقد تنفى احاطة الصراة وما بين ذلك أن الله تعالى ذكره هذه الآية بمدح جهات نفسه سبحانه وتعالى ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح لان النقي المض لا يكون مدحا لان يتضمن أمر انبوت لان المعدوم أيضا لا يرى والمعدوم لا يدح فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه وان كان النقي هو الادراك فهو سبحانه لا يحاط به رؤية كالأبصار به علما ولا يلزم من نفي احاطة العلم والرؤية نفي الرؤية بل يكون ذلك دليلا على أنه يرى ولا يحاط به فان تخصيص الاحاطة يقتضى أن مطلق الرؤية ليس بمعنى وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم وقد روى عنه ما عن ابن عباس رضى الله عنهما وغيره فلا تحتاج الآية الى تخصيص ولا خروج عن ظاهر الآية فلا تحتاج أن تقول انما في الدنيا أو تقول لا تدركه الابصار بل المبصرون أولاد يدركه كلها بل بعضها ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف

وأما قوله لا يدركه ليس في جهة فيقال للناس في الاطلاق لفظ الجهة ثلاثة أقوال طائفة تنفيها وطائفة تثبتها وطائفة تفعل وهذا النزاع موجود في المثبتة للصفات من أصحاب الائمة الاربعة وأما لهم ونزاع أهل الحديث والسنن الخاصة في نفي ذلك وأثباته نزاع لفظي ليس هو نزاع علمي ولهذا كان طائفة من أصحاب أحمد كالتبيين والقاضى في أول قوله نفيها وطائفة أخرى كترتهم تثبتها وهر آخر قول القاضى وذلك أن لفظ الجهة قد يراد به ماهو موجود وقد يراد به ماهو معدوم ومن المعلوم أن لا موجودا لا لخالق والمخلوق فإذا أريد بالجهة أمر موجود غير الله كان مخلوقا والله

تعالى

موافقة الدهرية على قدم الاطلاق وان الله لم يخلق السموات والارض في ستة أيام ونحو ذلك مما فيه (١) هنا بياض الاصل (٣) قوله فهو لا يخ كذا في الاصل ولعل في العبارة تكرارا أو نقصا فامل كتبه مصححه

تكذب الرسول صلى الله عليه وسلم أو إلى موافقة طائفة أخرى من طوائف المسلمين على بعض أقوالهم التي ليس فيها تكذيب
للرسول بل ولا مخالفة لصريح العقل كان موافقهم لطائفة من (٢١٧) طوائف المسلمين على ما لا يذكرون به الرسول

ولا يخالفون به المعقول أو أولى بهم من موافقة الدهر على ما فيه
تكذب الرسول ومخالفة لصريح العقل وهذا مما تبين به أنه ليس في العقل الصريح مخالفا للتصوص الثابتة عن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم وهو المصود في هذا المقام في مثال الاحوية التي يحجب بها هؤلاء الغلاة فيقال يحكم الأولى على قدم العالم منه على مقدمتين احدهما أن الممكن لا يد له من مرجح تام (١) وامتناع ولفظ التسلسل فيه اجمال قد تقدم الكلام عليه فان التسلسل هنا هو توقف جنس الحادث على حادث وهذا متفق على امتناعه والتسلسل في غيره هذا الموضع راديه التسلسل في الغافل وفي الآثار والتسلسل في تمام الفاعل هو من التسلسل في الغافل فقال يصح التسلسل المتنع هو التسلسل في العلة وفي تمامها وأما التسلسل في الشروط أو الآثار فيه فقولان السليين وأنت قائلون بجوازهم فقولنا ما أنت يكون هذا التسلسل حائزا أو محتثا فان كان متثعا امتنع تسلسل الحوادث وزمن أن يكون لها أول وبطل قولكم بجوادي لأول لها وامتنع كون حركات الافلاك أزلية وهذا يبطل قولكم ثم يقول العالم لو كان أزليا فاما أن يكون لا يزال مستقلا على حوادث سواء قبل انها حادثة في جسم أو عقل أو يقال بل كان في الأزلي ليس فيه حادث كما يقال انه

تعالى لا يحصره ولا يحيط به شيء من المخلوقات وإن أراد بالجهة أمر عدى وهو ما فوق العالم فليس هناك إلا الله وحده فإذا قيل أنه في جهة كان معنى الكلام أنه هناك فوق العالم حيث انتهت المخلوقات فهو فوق الجميع عال عليه وإذا كان كذلك فهو قد استدل على عدم الرؤية بكونه ليس في جهة وهذا الموضع مما تنازع فيه مبتنوا الرؤية فقال الجمهور ردل عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم رءون ربكم كآرون الشمس والقمر لا تضامون في رؤيته وهذا الحديث منقول من طرق كثيرة وهو مستفيض بل متواتر عند أهل العلم والحديث اتفقوا على صحته مع أنه عام من وجوده كثيرة قد جمع طرقها أهل العلم بالحديث كالأحسن الدارقطني وأبي نعيم الأصبهاني وأبي بكر الأثيري وغيرهم وقال طائفة أنه يرى لافي جهة لا أمام الرأى ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته وهذا هو المشهور عند متأخري الأشعرية فان هذا مني على اختلافهم في كون الباري فوق العرش فالأشعرية وقدماء أصحابه كانوا يقولون أنه بذاته فوق العرش ومع ذلك ليس بجسم وعبد الله بن كلاب والحرف المحامي وأبو العباس القلانسي كانوا يقولون بذلك بل كانوا أكمل اثباتا من الأشعرية عن أهل السنة والحديث وكثير من متأخريهم أنكروا أن يكون فوق العرش أو في السماء وهؤلاء الذين ينقون الصفات الخيرية كالأعلى وأتباعه فان الأشعرية وأتباعه أصحابه يثبتون الصفات الخيرية وهؤلاء ينقونها فنفاها هذه الصفة لانها على قول الأشعرية من الصفات الخيرية ولما لم تكن هذه الصفة عندهم ولا عقلية قالوا انه يرى لافي جهة وبجوه الناس من مبتدئة رؤية ونفاتها يقولون ان قول هؤلاء معالوم الفساد بضرورة العقل كقولهم في الكلام ولهذا يذكر أو عبد الله الرازي أنه لا يقول بقولهم في مسألة الكلام والرؤية أحسن من طوائف المسلمين ونحن نبين أن هذه الطائفة وغيرهم من الطوائف المبتدئة للرؤية أقل خطأ وكروا باين نفاة الرؤية ونقول لهؤلاء النفاة للرؤية أنها أكثر التشنع على الأشعرية ومن وافقهم من أتباع الأئمة في مسألة الرؤية ونحن نبين أنهم أقرب إلى الحق منكم فقلوا وعقلوا وأن قولهم إذا كان فيه خطأ فخطأ الذي قولكم أعظم وأخش فإذا قلتم هؤلاء إذا ثبتوا أمرنا في جهة كان هذا مكاره للعقل قبل ذلك لا يخجلوا إما أن يحكموا في هذا الباب العقل وأما أن لا تحكموا فان لم يحكموا بطل قولكم وإن حكموا بمقول من أثبت موجودا قائما بنفسه يرى أقرب إلى الحق من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا يمكن أن يرى وذلك لان الرؤية لا يجوز أن يشترط في ثبوتها أمور عديمة بل لا يشترط في وجودها الأمور وجودية ونحن لا ندعي هنا أن كل موجود يرى كقائل ذلك من ادعاء فقامت عليه الشناعات بل نقول من الأشياء ماري ومنها ما لا يرى والغارق بينهما لا يجوز أن يكون أمورا عديمة لان الرؤية أمر وجودي لا يتعلق بالمعوم فلا يكون الشرط فيه الأمر وجوديا وكل ما كان وجوده أكمل كان أحق بأن يرى وكل ما يمكن أن يرى فهو أضعف وجودا فالأجسام الحامدة أحق بالرؤية من الضياء والضياء أحق بالرؤية من الظلام لان النور أولى بالوجود والظلمة أولى بالعدم والموجود الواجب الوجود أكمل الموجودات وجودا أبعد الأشياء عن العدم فهو أحق بأن يرى وانما لم نذكر بصرنا بصرنا عن رؤيته لا لاجل امتناع رؤيته كما أن شعاع الشمس أحق بأن يرى من جميع الأشياء ولهذا

(٣٨ - منهاج أول)

كان جسماسا كذا وان كان الأول لم تسلسل الحوادث ونحن نسلك على تقدير امتناع تسلسلها فبطل هذا التقدير وان كانت الحوادث حدثت فيه بعد أن لم تكن لزوم جواز صدور الحوادث عن قدرهم يتغير وهذا يبطل

(١) قوله وامتناع هكذا في الأصل والكلام منقطع ففعل الباسع أسقط من الكلام بقية المقدمة الثانية كتبه محصه

بحسبكم ويوجب جواز حدوث الحوادث بلا حدوث سبب وان قلتم ان التسلسل في الآثار جائز وهو قولكم بطل استدلالكم بهذه الحجة على قدم شيء من العالم فانها لا تدل على قدم (٢١٨) شيء بئس من العالم وانما تدل على وجوب دوام كون الرب فاعلنا فقال لكد

حينئذ لم لا يجوز ان تكون الافلاك
أوكل ما يقدر موجودا في العالم
أوكل ما يحسنه الله موقوفا على
حدث بصد حادث ويكون مجموع
العالم الموجود الآن كالشخص
الواحد من الأشخاص الحادثة
فتبين أن احتصاصكم على مطلوبكم
باطل سواء كان تسلسل الحوادث
جائزا أو لم يكن بل اذالم يكن جائزا
بطلت الحجة وبطل المذهب المعروف
عندكم وهو أن حركات الافلاك
أزلية فان هذا انما يصح اذا كان
تسلسل الحوادث جائزا فاذا كان
تسلسلها متعازلا لم يكن الحركة
الفلك أول وان كان تسلسل
الحوادث جائزا لم يكن في ذلك دلالة
على قدم شيء من العالم لجواز أن
يكون حدوث الافلاك موقوفا
على حوادث قبله وهل جرا فان
قلتم هذا يستلزم قيام الحوادث
التسلسلية بالقدم كان الجواب من
وجوده (أحدها) أن هذا قولكم وليس
هذا مجتمع عندكم فان الفلك قديم
أزلي عندكم مع أنه جسم تقويمه
الحوادث (الثاني) أنه يجوز أن
تكون تلك الحوادث اذا امتنع
قيامها بواجب الوجود قائمة بمحدث
بصد محدث فان كان صدور هذه
الحوادث التسلسلية عن الواجب
القديم ممكنا بطلت بحسبكم وان كان
ممتنعاً بطل مذهبكم وبحسبكم أيضا
فان قولكم ان الحوادث الفلكية
التسلسلية صادرة عن قدم أزلي
(الثالث) انما تتكلم على تقدير

امكان تسلسل الحوادث وعلى هذا التقدير فلا بد من التزام أحد أمرين اما قيام الحوادث بالواجب واما
تسلسل الحوادث عنه بدون قيام حادثه (الرابع) أن يقال قيام الحوادث بالقديم اما أن يكون ممتنعا واما أن يكون ممكنا فان كان

مثل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رؤية الله فقال ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر شبه
الرؤية بالرؤية وان لم يكن المرئي مثل المرئي ومع هذا فاذا أحقق البصري في الشعاع ضعف
عن رؤيته لا لامتناع في ذات المرئي بل لجزر الرائي فاذا كان في الدار الآخرة كحل الله الاممين
وقواهم حتى أطلقوا رؤيته ولهذا لما تخلى الله الجبل خرموسى صقفا فلما أفاق قال سبحانه
تب البلى وأول المؤمنين قيل أول المؤمنين بالله لا يراد سوى الامات ولا يابس الاتدنه فهذا
للجزر الموجود في المخالف لا لامتناع في ذات المرئي بل لان المانع من ذاته لم يكن الانقاص وجوده
حتى ينتهي الامر الى المعدوم الذي لا يتصور أن يرى خارج الرائي فان قلتم ان هؤلاء يقولون انه
يرى لافي جهة وهذه مكارة فيقال هذا لا يوصف على الاصل الذي انفتحت أتم وهم عليه وهوانه
ليس في جهة ثم اذا كان الكلام مع الاشري وأئمة اصحابه ومن وافقهم من أصحاب الحديث
أصحاب أجد وغيره كالتممين وابن عقيل وغيرهم فيقال هؤلاء يقولون انه فوق العالم بذاته
وانه ليس بجسم ولا متغير فان قلتم هذا القول مكارة للعقل لانه اذا كان فوق العالم فلا بد أن
يتبين منه جانب عن جانب واذا تميز منه جانب عن جانب كان جسما فاذا أثبتوا موجودا قائما
بنفسه فوق العرش لا يوصف بمحاذاة ولا بمساحة ولا يميز منه جانب عن جانب كان هذا مكارة
فيقال لكم أتم تقولون ومن وافقكم من المتبين للرؤية انه لا داخل العالم ولا خارج له ولا ميان له
ولا محايث له فاذا قيل لكم هذا اخلاق المعلوم بالضرورة فان العقل لا يشك شيئين موجودين الا
أب يكون أحدهما ميانا لا آخر أو داخله كاثبت الاعيان المتسابة والاعراض القائمة
بها واما اثبات موجود قائم بنفسه لا اشار اليه ولا يكون داخل العالم ولا خارجه فهذا اعما يعلم
العقل استحالة وبطلانه بالضرورة قلتم هذا النبي حكم الوهم لاحكام العقل وجعلتم في الفطرة
حائنا أحدهما الوهم والآخر العقل مع أن المعنى الذي سميتموه الوهم هو القوة التي تدرك المعاني
جزئية غير محسوسة في الاعيان المحسوسة كالحداثة والصدقة كإدراك الشاة معنى في الذئب
ومعنى في الكدش فبطل الى هذا وتفرغ عن هذا واذا كان الوهم انما ينكر أمور معينة فهذه
القضايا التي تتكلم فيها قضايا عامة والقضايا الكلية العامة هي للعقل لا للسمع ولا للوهم الذي
يشع الحسن فان الحسن لا يدرك الا بالأمور معينة وكذلك الوهم عندكم وقد بسط الرعي هؤلاء
في غير هذا الموضوع لكن المقصود هنا بيان أن قول أولئك أقرب من قولهم فيقال اذا عرضنا
على العقل وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا ميان له ولا محايث له ووجود موجود
ميان للعالم فوقه وهوليس بجسم كان تصديق العقل بالثاني أقوى من تصديقه بالاول وهذا
موجود في فطرة كل أحد فقول الثاني أقرب الى الفطرة ونفوذها عن الاول اعظم فان وجب
تصديقكم في ذلك القول الذي هو عن الفطرة ابعد كان تصديق هؤلاء في قولهم أولى وسينفذ
فليس لكم أن تحجبوا على ابطال قولهم بحجة الاوهى على بطلان قولكم ابدل فاذا قلتم وجود
موجود فوق العالم ليس بجسم لا يعقل قيل لكم كما أن وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه
لا يعقل فاذا قلتم نفي هذا من حكم الوهم قيل لكم ان كان هذا النبي من حكم الوهم وهو غير
مقبول فذلك النبي من حكم الوهم وهو غير مقبول بطريق الاولى فان قلتم حكم الوهم الباطل ان

بحسبكم
امكان تسلسل الحوادث وعلى هذا التقدير فلا بد من التزام أحد أمرين اما قيام الحوادث بالواجب واما
تسلسل الحوادث عنه بدون قيام حادثه (الرابع) أن يقال قيام الحوادث بالقديم اما أن يكون ممتنعا واما أن يكون ممكنا فان كان

ممتنعان حدوث الافلاك وهو المطلوب وان كان جائزاً بطلت هذه الجملة (الشمس) ان من قال من أهل الكلام بان القديم لا تحل له
الحوادث انما قاله لان تسلسل الحوادث في محل يستلزم حدوثه عندهم (٢١٩) فان كان قولهم هذا مخصصاً لزم حدوث

الافلاك والنفس وكل ما يقوم به
حوادث متسلسلة وهو يستلزم
بطلان محكم لانه حينئذ يمكن
صدور العالم المحدث عن القديم بل
هذا يبطل مذهبكم لانه اذا كان
ما قام به الحوادث حادثاً متنع قيام
الحوادث بالقديم سواء كان واجباً
أو ممكناً بل اذا كان تسلسل الحوادث
ممتنعاً لزم حدوث ما يدكرونه من
العقول وغيرها وان لم يقبه حادث
فانه على هذا التقدير يجب أن يكون
الحوادث أول فاذ كان للنفس
أول وجب أن يكون للعقول أول
لان وجود العقول يستلزم وجود
النفس فتنتج كالعكس وحينئذ
فلا يكون في العالم شيء قديم فاجبه
حادث بل لا يكون في العالم قديم وان
لم يقبه الحوادث بل اما ان يقال
حدثت فيه الحوادث بعد ان لم تكن
اوماز لا يحدث شيء بعد شيء والاول
يستلزم حدوث الحادث بلا سبب
حادث وهذا باطل كاذ كرتنوه في
الجملة لانه يستلزم الترجيح بلا مرجح
والثاني يمتنع أن يكون في المكائ
شي قديم وهو نقض مذهبكم فاذا
قالوا نحن ما احلنا قسام الحوادث
بالواجب لكون القديم لا تحل له
الحوادث فان ذلك جائز عندنا بل
لانه لا تقوم به الصفات قبل لهم
فحينئذ سهلت القضية فان جاهر
أهل الملل من السلبين وغيرهم بل
وجهور الفلاسفة بخلاف قولكم
في هذا الاصل وقولكم في نفي
الصفات أمعقب بكثيرين قول من

يحكم في أمور غير محسوسة حكمه في أمور محسوسة قبل لكم جوابان أحدهما ان هذا يبطل
محكم على بطلان قول هؤلاء لان قولهم انه لا يتنع وجود موجود فوق العالم ليس بحسب أقوى
من قول من يقول لا يتنع وجوده قائم بنفسه لا ينشأ له فان كنتم لا تقولون هذا الأقوى
لزمكم انه من حكم الوهم الباطل انكم لا تقبلون ذلك الذي هو أمعقب منه بطريق الأولى
فان كما سمعنا قولكم من حكم الوهم الباطل وفاد قولكم ان في الفطر من فساد قول
منزاعكم فان كان قولهم مردوداً فقولكم أولى بل ردوان كان قولكم مقبولا فقولهم أولى بالقبول
الجواب الثاني ان يقال انتم لم تثبتوا وجوداً أمورياً لا يمكن الاحساس بها ابتداء حتى يصح هذا
الكلام بل انما أثبتتم ما دعيت انه لا يمكن الاحساس به باطل هذا الحكم الفطري الذي يحل
وجوده لا يمكن الاحساس به وهو محال فان هذا الحكم لا يبطل حتى تثبت الامور التي ليست
بمحسوسة فليزيم الدور فلا يبطل هذا الحكم حتى يثبت ما لا يمكن الاحساس به ولا يثبت ذلك حتى
يبطل هذا الحكم فلا يثبت ذلك ويقال لكم ان جائز وجود امر لا يمكن الاحساس به فوجود
ما يمكن الاحساس به أولى وان لم يكن بطل قولكم فمن أثبت موجوداً فوق العالم ليس بحسب يمكن
الاحساس به كان قوله أقرب الى العقل عن أثبت موجوداً لا يمكن الاحساس به وليس بداخل
العالم ولا خارجه في الجملة ان ما من جملة يحسبون بها على بطلان قول منزعهم لا رد لانه على
بطلان قولهم أشد ولكم يتناقضون والذين وافقوهم على بعض غلطهم (١) ما اذا واصلون لهم
تلك المقدمة الباطلة النافسة وهو ان ثابت موجود قائم بنفسه لا ينشأ له ولا يكون ما ينشأ له ولا
بماثله ولا داخل العالم ولا خارجه ولا يطلبون طردها وطردها يستلزم الباطل المخض قومه
الناظرة ان تلك المقدمة لا تسلم لكن يقال ان كانت باطلة بطل أصل قول النفاة وان كانت
مصحفة فهي أولى على قول أهل الانيات فان كان اثبات موجود ليس بحسب ولا هو داخل العالم
ولا خارجه ممكنات ثابتات موجود فوق العالم وليس بحسب أولى بالامكان وان لم يكن ذلك ممكنات بطل
أصل قول النفاة وثبت ان الله اما داخل العالم واما خارجه فيكون قولهم بان ثابت موجود ليس
بداخل العالم ولا خارجه أبعد عن الحق على التقديرين وهو المطلوب ثم يقال روية ما ليس
بحسب ولا في جهة إما ان يحوزه العقل واما ان نعمه فان حوزة فلا كلام وان منعه كان منزع
العقل لا تثبت موجود لا داخل العالم ولا خارجه بل هو حي بلا حية عليهم بلا علم قدير بلا قدره
أشد وأشد فان قلتم هذا المنع من حكم الوهم قبل لكم والمنع من روية معرفة ليس في جهة
من حكم الوهم وهذا هو الجواب الثالث وبيان ذلك ان حكم الوهم الباطل عندكم ان يحكم
في أمور غير محسوسة بما يحكمه في الامور المحسوسة فقال الباري تعالى اما ان تكون روية
ممكنة واما ان لا تكون ممكنة فان كانت ممكنة بطل قولكم بان ثابت موجود غير محسوس ولم يبق
هناك وهم باطل يحكم في غير محسوس يحكم باطل فانكم لا روية الباري أشد من نعمان روية
اللائكة والجن وغير ذلك فاذا جوزتم روية فبرؤية اللائكة والجن أولى وان قلتم بل
رؤية غير ممكنة قبل لكم فحينئذ فهو غير محسوس فلا يقبل فيه حكم الوهم والحكم بان كل معرفة
لابد ان يكون في جهة من حكم الوهم واذا قدرتم موجوداً غير محسوس رى لاجه روية غير
الرؤية المتعلقة بذوات الجهة كان باطل هذا امثلاً باطل موجود لا داخل العالم ولا خارجه واذا
(١) قوله ما اذا واصلهم في أصله ولعل الكلمة محرفة ووجهها ما اذا واصلهم في أمر

قال القديم لا تحل له الحوادث ولهذا كان كثير من السلبين كالكلابية ومن وافقهم يقولون بان ثابت الصفات الواجب حدوث قيام الحوادث
به فاذا لم يكن لكم جملة على نفي قيام الحوادث به الا ما هو جملة لكم على نفي الصفات كانت الادلة الدالة على بطلان قولكم كثيرة جداً وتبين

حيث فسد قولكم بنى الصفات وجعل المعاني المتعددة شياً واحداً وان قولكم ان العاشق والعشوق والعشق والعقل والمقول والعقل شئ واحد وان العالم هو العلم والقدرة (٣٣٠) هي الارادة من افسد الاقوال كما قد بين فيما تقدم لمناهلنا على تلييككم على

ثبت وجود هذا الموجود كانت الرؤية المتعلقة به مناسبة ولم تكن كالرؤية الموهومة للاجسام فهذه الطريق ونحوها من المناظرة العقلية اذا سلكت بينه ان كل من كان الى السنة اقرب كان قوله الى العقل اقرب وهو وجوب نصر الاقربين الى السنة بالعقل لكن لما كان الاقربون الى السنة سوا الابعدين عنهم مقدمات بينهم وهي نفس الامر باطله بخلافه للشرع والعقل لم يكن ان يكون قولهم هذا بقا لا مفرق في نفسه ولا يمكن نصره لا بشرع صحيح ولا بعقل صريح لمن غرضه معرفة الحق في نفسه لا يسانر بحجج بعض الاقوال على بعض ولهذا كان كثير من مناظرة اهل الكلام اغماهم في بيان فساد مذهب المخالفين وبيان تناقضهم لانه يكون كل من القولين باطلا فلا يمكن احدهم نصر قوله مطلقا فينبى فساد قول خصمه وهذا يحتاج اليه اذا كان صاحب المذهب حسن الظن عذبه قد بناه على مقدمات يعتقد مذهبها صحة فاذا اخذ الانسان معه في تقريره بنقض تلك المقدمات لا يبين الحق ويطول الخصام كاطال بين اهل الكلام (١) فالوجه لذلك ان بين اهل ذلك رجحان مذهب غيرهم عليه او فساد مذهب تلك المقدمات وغيرها فاذا راي تناقض قوله او رجحان قول غيرهم على قوله اشتاق حينئذ الى معرفة الصواب وبيان جهة الخطا فيبين له فساد تلك المقدمات التي بنى عليها وجهه تنقضها ومن أي وجه وقع الغلط وهكذا في مناظرة الدهري واليهودي والنصراني والرافضي وغيرهم اذا سلك معهم هذا الطريق نفع في موارد النزاع وامن طائفة الامم بها الحق واطل فاذا خوطب بين له ان الحق الذي يدعوك اليه هو اولى بالقبول من الحق الذي وافقناكم عليه فنبى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اولى بالقبول من نبوة موسى وعيسى عليهما السلام وخلافة أبي بكر وعمر اولى بالصحة من خلافة علي فامن طريق صحيح ثبت بها نبوة هذين الاوهم ثبتت نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق الاولى وبيّن لهم ان ما يدفعون به هذا الحق يمكن ان يدفع به الحق الذي معهم فما يصدق بنسب في موارد النزاع الا ان فسادا في موارد الاجماع وامن شئ ثبت به موارد الاجماع الا وهو ثبت به موارد النزاع وامن سؤال ردعي نبوة غيره عليه السلام وخلافة غيره ما هو مثله او اعظم منه وامن دليل يدل على نبوة غيره محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافة غيره ما هو الا والدليل على نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وخلافتهم اقوى منه واما الباطل الذي يابى المنازعين فيبين انه يمكن معارضته باطل مثله وان الطريق الذي يبطل به ذلك الباطل يبطل به باطلهم فن ادعى الالهية في المسيح او على وغيرهما عرض بدعوى الالهية في موسى وادم وغيرهم الخطاب فلا يذكر شبهة يظن بها الالهية الا ان ذكر في الاخر نظيرها او اعظم منها فاذا تبين له فساد احد المثليتين تبين له فساد الاخر فالحق يظهر مذهبته بالمثل المضروبه والباطل يظهر فسادها بالمثل المضروبه لان الانسان قد لا يعلم ما في نفس محبوبه او مكروهه من جد ودم الا بخل بضربه فان حبلى الشئ يسمى ويصم والله سبحانه ضرب الامثال للناس في كتابه لما في ذلك من البيان والانسان لا يرى نفسه واعماله الا اذا مثلت له نفسه بان يراها في مرآة وتوغل له اعماله باعمال غيره ولهذا ضرب الملاك المثل لداود بقوله احدهما ان هذا اخيه نزع وتسعون نعمة وولى

(١) قوله فالوجه لذلك ان بين ذلك الحق في النفس شئ من تكرار لفظة لذلك كتبه مصححه

المسلمين وتكلمنا على ما قسموه تركياوتفون به الصفات ويبنوا انه ليس تركيا في الحقيقة وان كان في اصطلاحكم يسمى تركيا وانه تقدير موافقكم على اصطلاحكم الفساد لا جعلكم على نفسه وهكذا يماجون عن جهة التأثير وقولهم ان كان التأثير قد عازم قدم الاثر وان كان محذوفا كان الحديث حسن التأثير وقيل يجوز ذلك كان الحوادث ابتداء وبطل مذهبكم وان لم يمتنع وعوانه لا يحدث شئ ما حتى يحدث شئ فيه هذا متنع باتفاق العقلاء وقد يسمى تسلا ودورا وان كان الحديث الباطل في شئ معين بعد حدوثه عين قبله لم تسلسل وقيام الحوادث بالقديم فانه يقال لهم اما ان يكون التأثير امرا وجوديا واما ان لا يكون وجوديا فان لم يكن وجوديا بطلت الحق وهو جواب الرازي وهو جواب من يقول ان خلق نفس المخلوق وان كان وجوديا فاما ان يكون قائما بذات المؤثر وبغيره فان كان قائما بذاته لم يجز اقيام الامور الوجودية وواجب الوجود وهذا قول مثبتة الصفات وعلى هذا التقدير فالتسلسل في الاثار والشروط ان كان يمكننا بطلت هذه الحجة وامكن تسلسل التأثيرات القائمة بالقديم وان كان متعنه لم يجز حدوث الحوادث عن تأثير قديم فيبطل بحكم وان كان التأثير او تمامه

قائما بغيره لم يجز التسلسل في الشروط وان يكون ممكنا واذا كان ممكنا يمكن تسلسل التأثير فيبطل الحجة وذلك لان التقدير ان تمام التأثير قائم بغيره المؤثر وعلى هذا التقدير فان لم يكن التسلسل ممكنا كان هناك تأثير قديم بغير ذات الله

تعالى وهذا ما طل لي يقبل به أحد وان قدر امكانه أمكن حدوث الافلاک عنه وهو المطلوب وما يحايين به عن حجة الثمانيان يقال أيضا التسلسل في الآثان كان محكما بطلت الحجة لا مكان حدوث الافلاک (٣٣١) عن تأثير مسبوق بتأثير آخر وان كان

مختلفا من واحد حدث الحوادث من تأثير قديما أو كون التأثير عديما وعلى التقديرين يطل قولكم وذلك لان الحوادث مشهورة لا يدلها من احدات محدث وذلك الاحداث هو التأثير فان كان عديما بطلت الحجة وان كان موجودا فان كان قديما لم يحدث الحوادث عن تأثير قديم فبطلت الحجة وان كان التأثير محدثا والتقدير ان التسلسل يمنع فلزم ان يكون حدث بتأثير محدث فبطلت الحجة أيضا وهذا جواب

(مطلب مسألة الكلام)

لا يحفل لهم عنه به ينقطع مشيهم وأما ان يحاوي يقول يخالف فيه أكثر العقلاء من السبلين وغيرهم ويجعل خلق الله عز وجل لاسوات والارض منبعل في مثل هذا القول الذي هو جواب المعارضة فهذا لارضي به ذوقا ولا ذودين بل يجب أن يعلم أن الامور المعلومه من دين السبلين لا بد أن يكون الجواب عما يعارضها جوازا قاطعا لا شبهة فيه بخلاف ما يسلككم من يسلككم أهل الكلام الذين يزعمون أنهم يبنون العقل واليقين بالادلة والبراهين وانما يستفيد الناطق في كلامهم كثرة الشكوك والشبهات وهم في أنفسهم عندهم شك وشبهة فيما يقولون انه برهان قاطع وفي موضع آخر يفسدون البرهان والذين يعارضون الثابت في الكتاب والسنة بما يزعمون أنه من العقليات

فهي واحدة فقال ان كتبنا وعرفنا في الخطاب قال لقد ظلمت سؤال نبحث الى نتاجه الآية وضرب الامثال مما يظن به الحال وهو القياس العقلي الذي يهدي به الله من يشاء من عباده قال تعالى ولقد قدرنا بالناس في هذا القرآن من كل مثل وقال تعالى وتلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون ويقال لهذا المتكررا متعقبا بقوله ولا يهتدوا الى حجة فان قال معناه ان كل ما ليس بحجة لا يرى وهو ليس بحجة فلا يرى فقال له ان يبدل بحجة امر وجوديا و امر عديما فان اردت به امر وجوديا كان التقدير كل ما ليس في شيء موجود لا يرى وهذه المقدمة طالفة فان سطح العالم يمكن ان يرى وليس العالم في عالم آخر وان اردت بالحجة امر عديما كانت المقدمة الثالثة متعقبة فلان لم يهتدوا الى حجة فلا يرى وهذا ما ناطقت به غير واحد من الشعة والمعتزلة فرفع الله به وانكشف بسبب هذا التفسير ما وقع في هذا المقام من الاشباه والتضليل وكافوا يقولون ان معهم العقليات الناقية لثبوتية قطعية لا يقبل في نفيها ناص الرسل فلما بين لهم شبهات مبينة على الناطق محتملة ومعان شبيهة تبين ان الذي ثبت عن الرسل هو الحق المقبول ولكن ليس هناموضع بسط هذا فان هذا الثاني انما اشار الى قولهم

(فصل) واما قوله فان امر دينيه واخباره حادث لاستحالة امر المعدم ونفيه واخاره فقال هذه مسألة كلام الله تعالى والناس فيها مضطرون قد بلغوا فيها التسعة اقول (أحدها) قول من يقول ان كلام الله ما يفيض على النفوس من المعاني التي تفيض اما من العقل الفعال عند بعضهم واما من غيره وهذا قول الصائفة والمتفلسفة الموافقين لهم كان سببا وامشاه ومن دخل مع هؤلاء من متشوقة الفلاسفة ومتكلمهم كاصحاب وحدة الوجود وفي كلام صاحب الكتب المضمون بها على غير اهلها ورسالة متشككة الانوار وامشاه ما قد بار به الى هذا وهو في غير ذلك من كتبه يقول ضد هذا لكن كلامه موافق هؤلاء تارة وتارة يخالفه و آخر امره استقر على مخالفتهم ومطابقة الاحداث النبوية (وثانيها) قول من يقول بأنه معنى واحد قديم قائم بذات الله هو الامر والهي والخبر والاستخبارا غير عنه بالعربية كان قرا و ان عبر عنه بالعبرانية كان قورا وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالا شعري وغيره (١) ورابعها قول من يقول انه حروف واصوات ازيلت بجمعة في الازل وهذا قول طائفة من اهل الكلام واهل الحديث كزكر الاشعرى في القائل ان طائفة وهو الذي يذكر عن السالبة ونحوهم وهو هؤلاء قال طائفة منهم ان تلك الاصوات القديمة هي الصوت المسموع من النار أو هي بعض الصوت المسموع من النار واما جمهورهم مع جمهور العقلاء فانكروا ذلك وقالوا هذه مخالفة لضرورة العقل (خامسها وسادسها) قول من يقول انه حروف واصوات لكن تكلم بعد ان لم يكن متكلمها وكلامه حادث به في ذاته كان فصله حادث في ذاته بعد ان لم يكن متكلمها ولا قاطعا وهذا قول النكرامية وغيرهم وهو قول هشام بن الحكم وامشاه من الشيعة (وسابعها) قول من يقول انه لم يزل متكلمها اذا شاء كلام يقوم وهو متكلم بصوت يسمع وان نوع الكلام قديم وان لم يحصل نفس الصوت المسموع قديما وهذا هو المأثور عن ائمة الحديث والسنة والجملة اهل السنة والجماعة اهل الحديث ومن انتسب الى السنة والجماعة كلكلانية والكرامية والاشعرية واليالية يقولون ان الكلام غير مخلوق وهذا هو المتواتر عن السلف والائمة من اهل البيت (١) قوله ورابعه لعل الثالث مسقط من السامع فان العدد سبعة والمعدودة ستة كتبه معصمه

القاطعة انما يعارضونه بمثل هذه الحجج الداحضة فكل من لم ينظر اهل الحاد والبدع مناظرة قطع دابرهم لم يكن اعطى الاسلام حقه ولا وفي وجوب العلم والايمان ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمانينة النفوس ولا افاة كلامه العلم واليقين ولولا ان قد بسطنا الكلام

على هذه الامور في غير هذا الموضع وهذا موضع تنبيهه و اشارته لا موضع بسط الكتاب بسط الكلام في ذلك ولكن نعلم في ذلك
ذلك في حجة التأثير الذي يسمى الخلق والابداع (٢٢٣) والتكوين والابحباب والاقتضاء والعلية والمؤثرية ونحو ذلك ان يقال

وغير اهل البيت ولكن تنازعوا بعد ذلك على الاقوال الخمسة المتأخوة أما القولان الاولان
فالاول قول الفلاسفة الدهرية القائلين بقدم العالم والناشئة المتكسفة ونحوهم والثاني
قول الجهمية من المعتزلة ومن وافقهم كالنصارى والضاربية وأما الشيعة فتنازعون في
هذه المسئلة وقد حكمنا النزاع عنهم فيما تقدم وقدمناهم كما يقولون القرآن غير مخلوق كما
يقوله اهل السنة والحديث وهذا هو المعروف عند اهل البيت كعبي بن أبي طالب وغيره مثل أبي
جعفر الباقر وجعفر الصادق وغيرهم ولكن الامامية يخالف اهل البيت في عامة اصولهم
فليس من أئمة اهل البيت مثل علي بن الحسين وأبي جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من كان
يتكرر الرؤية ولا يقول بخلق القرآن ولا ينكر القدر ولا يقول بالنص على علي ولا بصحة الأئمة
الاثنى عشر ولا يسب أبابكر وعمر والنقولات الثابتة المتواترة عن هؤلاء معروفة موجودة
وكانت مما يعتد به اهل السنة وشيوخ الرافضة معترفون بأن هذا الاعتقاد في التوحيد
والصفات والقدر لم يتلقوه لآعن كذب ولا سنة ولا عن أئمة اهل البيت وانما يزعمون أن العقل
دلهم عليه كما يقول ذلك المعتزلة وانما يزعمون أنهم تلقوا عن الأئمة الشرائع وقولهم في الشرائع
عالمه موافق لذلك اهل السنة ولهم مفردات شيعية لم يوافقهم عليها أحد ولهم مفردات عن
المذاهب الاربعية قد قال بها غيرهم من السلف واهل الظاهر وفقهاء المعتزلة وغير هؤلاء فهذه
ونحوها من مسائل الاجتهاد التي هي من الامر فيها بخلاف الشاذ الذي يعرف أنه لا أصل له لافي
كتاب الله ولا سنة رسوله ولا سبقهم اليه أحد واذ عرفت المذاهب فيقال لهذا القول ان
أمره ومنهجه واخباره حادث لا نسخة أمر المدوم ومنهجه واخباره أثر يذنه أنه حادث في ذاته أم
حادث منفصل عنه والا قول أئمة الشيعة المتعدين والجمعية والمرحمة والكرامة مع
كثيري اهل الحديث وغيرهم ثم اذ قيل حادث أم هو حادث النوع فيكون الرب قد صار متكلما
بعد أن لم يكن متكلما أو حادث الافراد أو لم يزل متكلما اذا شاء والكلام الذي كلمه موسى
هو حادث وان كان نوع كلامه قد يما يزل فيه ثلاثة أنواع تحت قولك وقد علم أنك أردت
(١) النوع الاول وهو قول الذين جعلوا بين التشيع والاعتزال فقالوا انه مخلوق خلقه الله منفصل
عنه فيقال لك اذا كان الله قد خلقه منفصلا عنه لم يكن كلامه فان الكلام والقدرة والعلم وسائر
الصفات انما يتصف بها من قامت به لامن خلقها ووقع لها في غيره ولهذا اذا خلق الله حركة وعلمها
وقدره في جسم كان ذلك الجسم هو المتحرك العالم القادر بتلك الصفات ولم تكن تلك صفات الله
بل مخلوقات له ولو كان متصفا بمخلوقاته المنفصلة عنه لكان اذا انطق الجامدات كما قال باجلال
أزوى معه والامر وكما قال يوم تشهد عليهم السنتهم وأيديهم وأرجلهم عما كانوا يعملون وقالوا
لجلودهم لم تشهد ثم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شئ وكما قال البرهم فتمت على أفواههم
وتكلموا بأيديهم وتشهد أرجلهم عما كانوا يكسبون ومثل تسليم الطر على النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وتسليم تسبيح الحصى بيده وتسبيح الطعام وهما ما كونه فاذا كان كلام الله لا يكون الا ما خلقه
في غيره وجب أن يكون هذا كله كلام الله فانه خلقه في غيره واذا تكلمت الايدي فبني أن
يكون ذلك كلام الله كما يقولون انه خلق كلاما في الشجرة كلم الله به موسى بن عمران وأيضاً فاذا
(١) قوله النوع الاول الخ النوع الاول ليس قول المعتزلة فقل هنا نقصاً ونحوه بقا كتبه معصمه

في التأثير في الحوادث اما ان يكون
وجوديا وعسليا واذا كان
وجوديا فاما ان يكون قدما او لاحدا
وعلى كل تقدير فحجة الفلاسفة
باطلة اما ان يكون عسليا فظاهر لانه
لا يستلزم حيث قد قدم الاثر اذا عدم
لا يستلزم شيئا موجودا ولا انه اذا جاز
أن يفعل الفاعل للحدثات بعد ان
لم يفعلها من غير تأثير وجودي
أمكن حسدوث العالم بلا تأثير
وجودي كما هو قول الاشعرية ومن
واقفهم من اصحاب مالك والشافعي
وأحمد وكثيرين المعتزلة وان كان
وجوديا فاما ان يكون قدما او
محدثا فان كان التأثير قدما فاما ان

(مطلب الكلام الحادث)

يقال به وجوب كون الاثر متصلا
بالتأثير والتكون متصلا بالتكوين
واما ان يقال بوجوب ذلك واما
أن يقال بوجوب المقارنة واما ان
يقال بان كان انفصال الاثر عن
التأثير فان قيل بوجوب ذلك
فعلوم حيثما بالضرورة ان في العالم
حوادث فينتج أن يكون التأثير في
كل منها قدما بل لا بد من تأثيرات
حادثة للأموال الحادثة وتنتج حيث
أن يكون في العالم قديم لان الاثر
انما يكون عقب التأثير والقديم
لا يكون مسبوقا بغيره وان قيل ان
الاثر يقارن المؤثر فيكون زمانهما
واحد الزمان لا يكون في العالم
شي حادث وهو خلاف المشاهد
فاذ قيل بان التأثير لم يزل في بعد

شي كان كل من الاثر حادثا واولم يحدث كل ما سوى الله وان كان كل حادث مسبوقا بحادث وان
قيل بل يتأخر الاثر عن التأثير القديم لزمن امكان حدوث الحوادث عن تأثير قديم كما هو قول كثير من اهل النظر وهو قول من يقول بانبات

الصفات الفعلية لله تعالى وهي صفة الخلق ويقول انها قدوة وهو قول طوائف من الفقهاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي وأحمد والصوفية وأهل الكلام وغيرهم وان كان التأثير مجردا فلا بد من محدث (٢٢٣) فان قيل يجوز حدوث الحوادث بمرادة

كان الدليل بقدام على ان الله تعالى خالق افعال العباد واوليهم وهو المطلق لكل ما خلق وجب ان يكون كل كلام في الوجود كلامه وهذا ما قاله الحاولية من الجهمية كصاحب القصص ابن عربي قال

وكل كلام في الوجود كلامه • سواء علمنا أثره ونظامه

وحينئذ فيكون قول فروع انار بكم الاعلى كلام الله كان الكلام المخلوق في الشجرة اني انا الله لا اله الا انا كلام الله وايضا قال الرسل الذين خاطبوا الناس واخبرهم ان الله قال ونادي واني ويقول بل يفهمهم ان هذه مخلوقات منفصلة عنه بل الذي يفهمهم اياه ان الله نفسه هو الذي تكلم والكلام قائمه لا بغيره ولهذا عاب الله من بعد اله الا يتكلم فقال اقلار و ان لا يرجع اليهم قولوا ولا يالك لهم ضرا ولا نفعا وقال ابر وانه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا ولا يهديهم شئ بانه متكلم ويذب بانه غير متكلم الاداء كان الكلام قائما به وبالجملة لا يعرف لغتولا عقل قائل متكلم الامن بقومه القول والكلام كالا يعقل شئ الامن تقويه الحسية ولا عالم الامن بقومه العلم ولا متحرر الامن تقويه الحركة ولا فاعل الامن بقومه الفعل فن قال ان المتكلم هو الذي يكون كلامه منفصلا عنه قال ما لا يعقل ولم يفهم الرسل للناس هذا بل كل من سمع ما بلغته الرسل عن الله يعلم بالضرورة ان الرسل لم يرب كلام الله ما هو منفصل بل ما هو متصف به قالوا المتكلم من فعل الكلام والله تعالى لما أحدث الكلام في غيره صار متكلمها فقال لهم للتأخرين المختلفين هانذا ثمة اقول قيل المتكلم من فعل الكلام ولو كان منفصلا عنه وهذا انما قاله هؤلاء وقيل المتكلم من فاعله الكلام ولولم يكن بفعله ولا هو بعينه ولا قدرته وهذا اقول الكلامية والسالمية ومن وافقهم وقيل المتكلم من تكلم بفعله ومشيئته وقدرته فقام به الكلام وهذا اقول اكثر أهل الحديث وطوائف من الشيعة والمرجئة والكرامية وغيرهم فاولئك يقولون هو صفة فعل منفصل عن الموصوف لاصفة ذات والصف الثاني يقولون صفة ذات لازمة للموصوف لا تتعلق بعينه ولا قدرته والاخرون يقولون هو صفة ذات وصفة فعل وهو قائمه بتعلق بعينه وقدرته اذا كان كذلك فيقولون له صفة فعل ينزعكم فيه طائفة واذا لم ينزعوا في هذا فقالوا ههنا صفة فعل لكن صفة فعل منفصل عن الفاعل والقائم به فقامت اما الاول فهو قولكم الفاسد وكيف تكون الصفة غير قائمة بالموصوف او القول غير قائم الفاعل فان قلتم هذا بناء على ان فعل الله لا يقويه لاهل قائمه بقامته قامت به الحوادث قبل والجمهور ينزعونكم في هذا الاصل ويقولون كيف يعقل فعل لا يقوم بفاعل ونحن نقول الفرق بين نفس التكوين وبين المخلوق المكون وهذا اقول جمهور الناس كاصحاب ابي حنيفة وهو الذي حكاه البغوي وغيره من اصحاب الشافعي عن أهل السنة وهو قول ائمة اصحابنا في ذلك ان الحق ان شافلا وان بكر بن عبد العزيز واهي عبد الله بن حامد والقاضي ابي يعلى في آخر قوله وقول ائمة الصوفية وائمة اصحاب الحديث وحكاية البخاري في ذلك افعال العباد عن العلماء مطلقا وهو قول طوائف من المرجئة والشيعة والكرامية ثم القائلون بقيام فعله به منهم من يقول فعله قديم والمفعول متأخر كان ارادة قدسية والرامد متأخر كما يقول ذلك من يقوله من اصحاب ابي حنيفة وأحمد وغيرهم ومنهم من يقول بل هو حادث النوع كما يقول ذلك من يقوله من الشيعة

مذهب معين عنك انهم واطوا على ذلك القول ولتقاء بعضهم عن بعض أمكن فساد دعواهم وبين انهما ليست ضرورية وان كان كما تقربه الفطر والعقول من غير تأطو ولا موافقة من بعضهم لبعض كالموافقة التي تحصل في المقالات الموروثة التي تقولها الطائفة بتعال كبيرها

ليمكن دفع مثل هذه فاته ليدفع الضروريات التي تقولها أهل الفطرو العقول من غير واطو ولا شاعر يمكن إقامة الحجة على سطر
وهذا هو السقطة التي لا ينأطر أهلها (٣٤) الابل فعل فكل من جحد القضايا الضرورية المستقرة في عقول بني آدم

والمرجسة والكرامية ومنهم من يقول بعشئته وقدرته شأئيا لكنه لم يزل متعقبا فهو
حادث الأحاد قديم النوع كايقول ذلك من يقوله من من أئمة أصحاب الحديث وغيرهم من
أصحاب الشافعي وأحد سائر الطوائف وإذا كان الجمهور نازع عنكم فنقدار المنازعة يتنكم
وبين أئمتكم من الشيعة ومن وافقهم فان هؤلاء وافقونكم على أنه حادث لكن يقولون هو
قائم بذات الله فيقولون قد جعنا جنتنا وجحكم فقلنا العدم لا يؤمر ولا ينهى وقلنا الكلام لا بد
أن يقوم بالنكلم فان قلتم لا فقد قلتم بقيام الحوادث بالرب قلنا لكم هم وهذا قولنا الذي دل
عليه الشرع والعقل ومن لم يقبل ان الباري يتكلم ويريد ويحب ويبغض ويرضى ويأبى
ويجيء فقد ناقض كتاب الله ومن قال انه لم يزل ينادى موسى في الأزل فقد ناقض كلام الله
مع كبرياء العقل لان الله تعالى يقول قلنا يا هاتودي وقال انما امره اذا اراد شيئا أن يقول
له كن فيكون فاتي بالحروف الدالة على الاستقبال قالوا وبالجملة فكل ما يتبع به المعتزلة والشيعة
مما يدل على أن كلامه متعلق بعشئته وقدرته وأنه يتكلم اذا شاء وأنه يتكلم شيئا بعد شيء فنحن
نقول به وما يقول به من يقول ان كلام الله قائم بذاته وأنه صفة له والصفة لا تقوم الا بالموصوف
فنحن نقول به وقد أخذنا بما في قول كل من الطائفتين من الصواب وعدلنا بما رده الشرع
والعقل من قول كل منهما فاذا قالوا انه لا يزمنه أن تكون الحوادث قائمة به قلنا ومن أنكر
هذا قبلكم من السلف والأئمة وصوص القرآن والسنة تتضمن ذلك مع صريح العقل وهو قول
لازم لجميع الطوائف ومن أنكره فلم يعرف لوازمه وملازماته ولقد الحوادث مجمل فقد راد به
الاعراض والتفاصيل والله متزعم ذلك ولكن يقوم به ما شاءه بقدر علمه من كلامه وأفعاله
ونحو ذلك مما دل عليه الكتاب والسنة ونحن نقول بل أنكر قيام ذلك به أنكره لا سكاره قيام
الصفة به كانكار المعتزلة أم تنكره لان من قامت به الحوادث لم يتخل منها ويتخولها مما يقوله
الكلائية فاذا قال بالاول كان الكلام في أصل الصفات وفي كون الكلام قائما بالنكلم
لا متفصلا منه كافي في هذا الباب وان كان الشافعي قلنا هؤلاء لا يجوزون حدوث الحوادث بلا
سبب حادث أم لا فان جوزتم ذلك وهو قولكم لزمن أن يفعل الحوادث ما يمكن فاعلا لها ولا
لضدها فاذا جاز هذا فلم لا يجوز أن تقوم الحوادث بغيره لم تكن قائمة به ولا ضدها ومعلوم أن
الفعل اعظم من القول فاذا جاز فعلها بلا سبب حادث فكذلك قيامها بالمثل فان قلتم القابل
لشي لا يجوز عنه وعن ضده لزمن تسلسل الحوادث وتسلسل الحوادث ان كان ممكنا كان القول
الصحيح قول أهل الحديث الذين يقولون لم يزل متكلما اذا شاء كما قاله ابن المبارك وأحد من
حنبل وغيرهم من أئمة السنة وان لم يكن جائزا كان قولنا هو الصحيح فقولكم أنتم باطل على
كلا التقديرين فان قلتم لنا أنهم وافقونا على استماع تسلسل الحوادث وهو جنتنا وجحكم على
قديم العالم قلنا لكم موافقتكم بجهنمية واذنا كذا قلنا امتناع تسلسل الحوادث
موافقة لكم وقلنا بان الفاعل لشي قد يتخلو عنه وعن ضده مخالفة لكم وأنتم تقولون ان قبل
بالحوادث لزمن تسلسلها وأنت لا تقولون بذلك قلنا ان مصمتها تان المقدتان وعن لا تقول
عوجهما لزمن خطو ما في هذه وما في هذه وليس خطو ما فيهما لهما بل في من خطنا فيهما

التي لم ينقلها بعضهم عن بعض كان
سوفسطاينا فاذا اراد المدعى أن
التأثير أمر وجودي وذلك معلوم
بالضرورة لم يقل بل هو عدي
لثلا يلزم التسلسل في الاخرى
فولان مشهور ان لخار المسلمين
والقول بحسبوازه هو قول طوائف
كثيرة من المعتزلة يسعون أصحاب
المصاني من أصحاب مسعر بن عباد
الذين يقولون للخلق خلق الى مالا
نهاية له لكن هؤلاء يشيرون لتسلسلا
في أن واحد وهو تسلسل في تمام
التأثير وهو باطل وقول طوائف من
أهل السنة والحديث كالذين يقولون
ان الحسرة من لوازم الحياة وكل
شي متحرك والذين يقولون انه لم يزل
متكلما اذا شاء وغير هؤلاء فاذا
كان فيه قولان فاما ان يكون جائزا
أو يكون العلم بامتناعه نظريا خفيا
بل الجواب القاطع يكون وجوه
قد بسطناها في غير هذا الموضع
منها ما ذكرناه وهو ان يقال التأثير
سواء كان وجوديا أو عديا سواء
كان التسلسل ممكنا أو محتما
فاحتجابهم به على قدم العالم
احتجاب باطل أو يقال ان كان
التسلسل في الاخرى ممكنا بطلت
الحجة لامكان حدوثه بتأثير حادث
وان لم يزل التسلسل وان كان محتما
لزم حدوث الحوادث بدون تسلسل
التأثير وهو بطل الحجة فالحجة باطلة
على التقديرين وهذا جواب مختصر
جامع فان الحجة مبناها على أنه لا بد
للعوادم من تأثير وجودي فان كان محدثا لم يزل التسلسل وهو متع وان كان قديما لم يزل التسلسل

له ان كان التسلسل في الاخرى ممكنا بطلت الحجة لامكان حدوثه بتأثير حادث وذلك عن تأثير حادث وهو جرح وامتناع التسلسل مقدمة

من مقدمات الغليل فإذا بطلت مقدمة من مقدماته بطل وإن كان التسلسل معتزلاً من أن تكون الحوادث حدثت من غير تأثير قديم
 وحسبنا فيمكن حدوث العالم بدون تسلسل الحوادث عن تأثير قديم وهو (٢٢٥) المطالب وإن شئت أدخلت المقدمة

الأولى في التقدير أيضاً كما تقدم
 التنبه عليه حتى يظهر الجواب على
 كل تقدير وعلى قول كل طائفة من
 نظائر المسألة أن كان منهم من يقول
 التأثير في الأحداث وجودي قديم
 ومنهم من يقول هو أمر عدي ومنهم
 من يقول بتسلسل الآثار الحادثة
 والذهري يبيحه على أنه لا بد من
 تأثير وجودي قديم وأنه حسبي لازم
 قدم الأمر فيجاب على كل تقدير
 فقال التأثيران كل عند ما بطلت
 المقدمة الأولى وجاز حدوث
 الحوادث بدون تأثير وجودي وإن
 كان وجودي بتسلسل الحوادث يمكن
 أمكن حدوثه بالترتيب متسلسلة
 وبطل قولك بالمتنازع تسلسل الآثار
 وإن كان تسلسل الآثار معتزلاً
 أما التأثير القديم وأما التأثير الحادث
 بالقدرة أو بالقدرة والمشقة الفعلة
 وحسبنا في الحوادث مشهودة
 فتكون صادرة عن تأثير قديم أو
 حادث وإذا جاز صدور الحوادث عن
 تأثير قديم أو حادث بطلت الحجة
 وأصل هذا الكلام أن شبه حدوث
 الحوادث فلا بد لها من محدث وهو
 المؤثر وأحداهما هو التأثير القول
 في أحداث هذه الحوادث والتأثير
 فيها كالقول في أحداث العالم
 والتأثير به وهو لاد الدهر بنوا
 هذه الحجة على أنه لا بد من تأثير
 حادث ففقرنا إلى تأثير حادث كما
 بنوا الأولى على أنه لا بد من سبب
 حادث فحذفنا الحجتين من مشكاة
 واحدة وكلتا حجتنا هنا على أن

خالقنا كم فيه فقد يكون خطأ فافهم تسلسل الحوادث لا في قولنا أن القابل لشيء يتخلو عنه
 وعن منته فلا يكون خطأ فافهم إحدى المستثنى دليل على جوابي في الأخرى التي خالفناكم فيها
 أكثر ما في هذا الباب أن تكون متناقضين والتناقض شامل لسؤالكم ولا تكمين تكلم في هذه
 المسئلة وتطارها وإذا كانت متناقضين فرجوعنا إلى القول بوافق فيه العقل والنقل الأولى من
 رجوعنا إلى قول يخالف فيه العقل والنقل فنقول أن كون المتكلم بتكلم بكلام لا يتعلق بعينه
 وقدرته أو منفصل عنه لا يقوم به مخالف العقل والنقل بخلاف تكلمه بكلام يتعلق بعينه
 وقدرته فأنه هذا الانحاف لا عقلاً ولا نقلاً لكن قد تكون لم يقفه بلازمه فنكون متناقضين
 وإذا كانت متناقضين كان الواجب أن ترجع عن القول الذي أخطأنا فيه لتوافق ما بيننا فيه
 لا ترجع عن الصواب لسطر الخطأ فحين نرجع عن تلك المناقضات ونقول بقول أهل الحديث
 فإن قلتم أثبات حادث بعد حادث لا إلى أول قول الفلاسفة الدهرية فقلنا بل قولكم أن الزب
 تعالى لم يزل معطلا لا يمكنه أن يتكلم بشيء ولأن يفعل شيئاً صار عنه أن يتكلم وأن يفعل بلا
 حدوث سبب يقتضي ذلك قول مخالف لصريح أهل العقل ولما عليه السلولون فإن المسلمين يعلمون
 أن الله لم يزل قادراً وأثبت القدرة مع كون المقدور معتزلاً عنكم فجمع بين النقصين فكان فيما
 عليه السلولون من أنه لم يزل قادراً ما بين أنه لم يزل قادراً على الفعل والكلام بقدرته ومشيئته
 والقول بدوام كونه متكلماً ودوام كونه فاعلاً بعينه منقول عن السلف وأئمة المسلمين من أهل
 البيت وغيرهم كإني المارسل وأجدن ضلل والضاري وعثمان بن سعد الدارمي وغيرهم وهو
 منقول عن جعفر بن محمد الصادق في الأفعال المتعدية فضلا عن اللازمة وهو دوام إحسانه
 والفلاسفة الدهرية قالوا لا يقدم العالم وإن الحوادث فيه لا إلى أول وإن الباري موجب بذاته
 للعالم ليس فاعلاً بعينه وقدرته ولا يتصرف بنفسه وأنت وافقتموه على طائفة من باطلهم حيث
 قلتم أنه لا يتصرف بنفسه ولا يقوم به أمر يختاره وقدرته وحملوه كالجهد الذي لا تصرفه
 ولا فعل وهم جعلوه كالجهد الذي لم يزل معطلا لا يمكنه دفعه عنه ولا قدرته على التصرف فيه
 فوافقتموه على بعض باطلهم ونحن قلنا بما وافق العقل والنقل من كمال قدرته ومشيئته وأنه
 قادر على الفعل بنفسه كفاءه وقلنا أنه لم يزل موصوفاً بصفات الكمال متكلماً إذا قلنا نقول أن
 كلامه مخلوق منفصل عنه فإن حقيقة هذا القول أنه لا يتكلم ولا نقول أنه شيء واحد أمر ونهي
 وخبر وإن معنى التروا والنجيل واحد وإن الأمر والنهي صفة لشيء واحد فإن هذا أكابر
 للعقل ولا نقول أنه أصوات مقطعة متضادة أزلية فإن الأصوات لا تبقى زمانين وإيضاً فلو قلنا
 بهذا القول والذي قبله لم يكن يتكلم الله للأنسكة ولوسى وخلقه يوم القيامة ليس لا مجرد
 خلق الإدراك لهم لكان أنزلياً لم يزل ومعلوم أن النصوص دللت على ضد ذلك ولا نقول أنه
 صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً فإنه وصفه بالكلام بعد النقص وأنه صار مجللاً للحوادث التي
 كل منها بعد نقصه ثم حدوث ذلك الكمال لا بد من سبب والقول في الثاني كالقول في الأول
 فيه يتجدد دلالته ودوام أفضاله وبهذا يمكن أن يكون العالم وكل ما فيه مخلوقاً له حادثاً بعد أن لم
 يكن لأنه يكون بسبب الحدوث وهو ما قام بذاته من كلمات وأفعاله وغير ذلك ففعل بسبب حدوث
 الحوادث ومع هذا اجتماع أن يقال بقدم شيء من العالم لأنه لو كان قديماً لكان مبدعاً مما جاز

(٢٩ - منهاج أول)

التسلسل في الآثار (٢) القائلون يقدم العالم والقائلون بحدوثه كبحوزه طوائف من أهل
 الملل أو أكثر أهل الملل فإذا أجيبوا على التقديرين وقيل لهم أن التسلسل جازم بطلت هذه الحجة وثبات وإن لم يكن جازماً بطلت أيضاً

(٣) قوله القائلون كذا في الأصل والكلام منقطع عما قبله فله سقط من الناسم بحجوزة ونحوه مقل القائلون كذا معصده

هذه وثائق من هذا اجوابا قاطعا ولكن لفظ التسلسل فيه اجمال واشباهه كلفظ الدور فان الدور اقل من الدور الثقيل وهو متع بصريح العقل واتفاق العقلاء ويراد به الدور (٢٣٦) المعنى الاقتراني وهو جائز بصريح العقل واتفاق العقلاء ومن اطلق

امتناع الدور فمراده الاول وهو خالف في الاطلاق ولفظ التسلسل يراد به التسلسل في المؤثرات وهو أن للحدث فاعلا وللفاعل فاعل وهذا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو التسلسل الذي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يستعان بالله منه والانتها عنه وأن

(مطلب عصمة الانبياء عليهم الصلاة والسلام)

يقول الغائل أمنت بالله ورسله كما في العصمين عن أي أمر يرى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتي الشيطان أحدكم فيقول من خلق كذا من خلق كذا حتى يقول له من خلق ربك فإذا بلغ ذلك فليستعذ بالله ولينته في رواية لا يزال الناس يتساءلون حتى يقولوا هذا خلق الله الخ في خلق الله قال فينبأنا في المسببات جاءه من ناس من الأعراب فقالوا يا أبا هريرة هذا خلق الله الخ نحن خلق الله قال فأخذوا يكفهم فرأى ما هم به ثم قال قوموا قوموا صدق خليلي وفي العصم أيضا عن أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله أنما لا يزالون يسألون ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا خلق الله الخ نحن خلق الله وهذا التسلسل في المؤثرات والفاعلين يقتضيه تسلسل آخر وهو التسلسل في تمام الفعل والتأثير وهو نوعان تسلسل في حسن الفعل وتسلسل في الفعل المعين فالاول مثل أن يقال لا يفعل الفاعل شيئا أصلا حتى يفعل شيئا معنا

بذاته يلزمه موجب ومقتضاه فإذا كان الخالق قاعلا بفعل يقوم بنفسه حيث يشاء واختياره امتنع أن يكون موجبا بذاته لشي من الأشياء فامتنع قدمه من العالم وإذا امتنع من الفاعل المختار أن يفعل شيئا منفصلا عنه مقارنا له مع أنه لا يقوم بفعل اختياري فلا ينتج ذلك إذا قام به فعل اختياري بطريق الأولى والأخرى لا معلى هذا التصدير الأول يعني في نفس المشيئة والفعل الاختياري والقدره ومعان أن ما وقف على المشيئة والفعل الاختياري القائم به يكون أولى بالحدوث والتأخر عما يتوقف الاعلى بعض ذلك والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع وأما كثر الناس لا يعلون كثيرا من هذه الأقوال ولذلك كثرت فيهم القيل والقال وما ذكرناه إشارة إلى جميع المذاهب

(فصل) وأما قوله أن الانبياء معصومون من الخطأ والسهو والمغصه صغيرها وكبيرها من أول العمر إلى آخره والالم يبقى وثوق بما يلغوه فامتنت فائدة البعثة ولزم التنفير عنهم فقال أول أن الامامية متنازعون في عصمة الانبياء قال الاسمرى في المقالات واختلف الروافض في الرسول هل يجوز عليه أن يعصى أم لا وهم فرقتان ١ فالفرقة الأولى منهم يزعمون أن الرسول جائز عليه أن يعصى الله وأن النبي قد عصى في أخذ الفداء يوم بدر فأما الأئمة فلا يجوز ذلك عليهم فإن الرسول إذا عصى فإن الوحي يأتيه من قبل الله والأئمة لا يوحى إليهم ولا تهبط الملائكة عليهم وهم معصومون فلا يجوز عليهم أن يسهوا ولا يخطئوا وإن جاز على الرسول العصيان والقاتل بهذا القول هشام بن الحكم ٢ والفرقة الثانية منهم يزعمون أنه لا يجوز على الرسول أن يعصى الله عز وجل ولا يجوز ذلك على الأئمة لأنهم جميعا حجج الله وهم معصومون من الزلل ولهم جاز عليهم السهو واعتماد المعاصي لكانوا قد ساءوا والمأمومين في جواز ذلك عليهم كما جاز على المأمومين ولم يكن المأموم أحوج إلى الأئمة من ذلك جاز عليهم جميعا فلا يجوز أن يفرم الله على الخاطئ شيئا بما يلغونه منهم ثم يقال ثانيا قد اتفق المسلمون على أنهم معصومون فيما يلقون عن الله وهذا يحصل المقصود من البعثة وأضاف وجب كون النبي لا يتوب إلى الله فينال بحبه الله ومفرجه بوجهه وترفع درجته بذلك ويكون بعد التوبة التي يحبها الله منه خيرا مما كان قبلها فهذا مع ما فيه من التكذيب الكتاب والسنة غض من مناصب الانبياء عليهم هذه الدرجة ومنع احسان الله إليهم وتفضله عليهم بالرحمة والمغفرة ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره أو تاب بعد ذنب فهو محال لمسلم الاضطرار من دين الاسلام فإن من المعلوم أن العصاة الذين آمنوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد كفرهم وهما هم الله بعد ضلالهم وتابوا إلى الله بعد ذنبهم أفضل من أولادهم الذين ولدوا على الاسلام وهل يشبه بني الانصار بالانصار وبني المهاجرين بالمهاجرين الا من لا علم له (١) وأن المنقول بنفسه من السات إلى الحسنات ينظره واستدلاله ومبرره واجتهاده ومقارنته عاداة ومعاداة لا لصداقائه إلى آخر ما يحصل به مثل هذه الحال وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما ينقض عرى الاسلام عروضة إذا نشأ في الاسلام من لم يعرف الحاخلة وقد قال تعالى والذين لا يدعون مع الله الها آخر ولا يشركون النفس التي حرم الله الا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلقأ ما يضاعف له العذاب يوم القيامة (١) قوله وأن المنقول الخ في العبارة نقص وأحرف والاصل الخ المعنى لم يحصل الخ فتمت

لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا ولا يصدر عنه شيء حتى يصدر عنه شيء فهذا أيضا باطل بصريح العقل واتفاق العقلاء وهذا هو الذي يصح أن يجعل مقدمة في دوام الفاعلية بأن يقال كل الأمور المعترف في كونه فاعلا أن كانت قديمة لم تقدم الفعل ويحذف

وان حدث فيها شيء فاقول في حدوث ذلك الحادث كالقول في حدوث غيره فالامور المعترضة في حدوث ذلك الحادث ان كانت قد عجزت
قدم الفعل وان كانت محدثة تزل من ان لا يحدث شيء من الاشياء حتى يحدث (٣٣٧) شيء وهذا جازع بين التقضين وقد يسمى هذا دورا

ويسمى تسلسلا وهذا هو الذي اجاب

عنه من اجاب بالعارضات بالحوادث
المشهوده وجوابه ان يقال ان معنى
بالامور المعترضة الامور المعترضة في
حسب دونه فاعلام الامور المعترضة
في فعل شيء معين اما الاول فلا يلزم
من دوامه او ما فعل شيء من العالم
واما الثاني فيصير ان يكون كل
ما عجز في حدوث المعين كالفاك
وغيره حادثا ولا يلزم من حدوث
شرط الحادث المعين هذا التسلسل
بل يلزم منه التسلسل المتعاقب
في الازمان وهو ان يكون قبل ذلك
الحادث حادث وقبل ذلك الحادث
حادث وهذا جائز عندهم وعند آفة
المسلمين وعلى هذا فيصور ان يكون
كل ما في العالم حادثا مع التزام هذا
التسلسل الذي يحق دونه وقدر اد
بالسلسل في حدوث الحادث المعين
او في نفس الحادث ان يكون قد
حدث مع الحادث تمام مؤثره
وحدث مع حدوث تمام المؤثر المؤثر
وله جرا في تمام التأثير فحدثين
ان التسلسل اذا رتبته ان يحدث
مع كل حادث بقائه يكون تمام
في التأثير ومع الاثر حادث وله جرا
هذا المعنى وهو من حسب قول سمر
في المعاني المتسلسلة وان رتبته
ان يحدث قبل كل حادث وله جرا
فهذا فيقولان وائمة المسلمين وائمة
الاضلقة يجوزونه وان كان التسلسل
يراد به التسلسل في المؤثرات وفي
تمام التأثير يراد به التسلسل
المتعاقب شيئا بعد شيء ويراد به
التسلسل المقارن شيئا مع شيء

ويحذف فيه مهاتنا الامن تاب وآمن وعمل عللا صالحا فاولئك بدل الله سائرهم حسنتا وقد
ثبت في صحيح مسلم عن ابي ذر رضي الله عنه قال قال رسول صلى الله تعالى عليه وسلم اني لاعلم آخر
اهل الجنة دخول الجنة و آخر اهل النار خرج منها رحيل يؤتيه يوم القيامة فقال اعرضوا عليه
صغار ذنوبه وارفعوا عنه كبارها فتعرض عليه صغار ذنوبه به فقال علت يوم كذا وكذا وكذا وكذا
وعلت يوم كذا وكذا وكذا وكذا اقول نعم لا يستطيع ان يشكر وهو مستحق من كبار ذنوبه ان
تعرض عليه فيقال له فان لك مكان كل سيئة حسنة فقول بارب قد علت اشياء لا اراها هنا
فقد رأت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ضل حقي بدت واحده فابن من تبدل سائر
حسنات الامن لم يحصل تلك الحسنات ولا ريت ان السائر لا يؤمر بها وليس للعدنان
يفعلها المقصد بذلك التوبة منها فان هذا مثل من يريد ان يحرق العدو عليه ليعطيه بالجهاد
يشترى الاسد عليه ليقته ولعل العدو يغلبه والاسد يقتضيه بل يكن يرمان بأكل السم ثم شرب
التراب وهذا جهل بل اذا قدر من ابني العدو وقطعه كان افضل من لم يكن كذلك وكذلك من
صادقه الاسد وكذلك من اتفق له شرب السم فسق ترابا منع نفوذ سائر السموم فيه كان بدنه اصح
من بدن من لم يشرب ذلك التراب والنوب انما انفسرا اصحابها اذا لم يتوبوا منها والجمهور الذين
يقولون بجواز الصغار عليهم يقولون انهم معصومون من الاقرار عليها وحسن ذنوبهم وصفهم
الاعمال في كلهم فان الاعمال بالحوادث ومع القرآن والحديث واجماع السلف معهم
والمتكبرون انك يقولون في تحريف القرآن ما هو من جنس قول اهل البيت ومحسرون
الكلم عن مواضع كقولهم في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من ذنوبكم ما تاخروا في ذنوبكم
تاخر من ذنوبكم فان هذا وهو من تحريف الكلم عن مواضعه اما اول فلان آدم تاب
وغفر له ذنبه قبل ان يولد فوج و ابراهيم فكيف يقول انما انفسنا قصاصنا لا يغفر ذنوب آدم
واما ثانيا فلان الله يقول ولا تزوروا زورا اخرى فكيف يضاف ذنوب احد الى غيره واما
ثالثا فلان في حديث الشفاعة الذي في الصحيح انهم يا اوتن آدم فيقولون انت آدم ابو البشر
خلقك الله بسببه ونقض فليس من روحه واصدك ملائكته اشفع لنا الى ربك فذ كر خطيئته
ويا اوتن نوحا و ابراهيم وعيسى وموسى فيقولون لهم اذهبوا الى محمد عفر الله ما تقدم من
ذنوبه وما تاخر فكان سبب قبول شفاعة كل عبده ذنبه وكما مغفرة الله فلو كانت هذه الامور
لكان شفع لاهل الموقف واما رابعا فلان هذه الامور لم تزلت قال اصحابه رضي الله عنهم
يا رسول الله هذه الامور لم تزلت قال الله عز وجل هو الذي ازل السكينة في قلوب المؤمنين
ليزدادوا اعمالا واعمالهم (١) فلو كان ما تاخر من ذنوبهم لقال هذه الآية واما خامسا فكيف
يقول عاقل ان الله غفر ذنوب آدم كلها وقد علم ان منهم من يدخل النار ويخرج منها بالشفاعة
فهذا وامثاله من خيارنا ويلات الما مني لم يلد عليه القرآن من توبة الانبياء من ذنوبهم
واستغفارهم ووزعهم لم يكن هناك ما يوجب توبة ولا استغفار ولا تفضل الله عليهم بحسبه
وفرحة بتوبتهم ومغفرته ورحمة لهم فكيف يسأرون تاب بآلهم التي فيها من تحريف القرآن
وقول الباطل على الله ما ليس هذا موضع بسطه واما قوله ان هذا ابني الزوق ويوجب التنفير
فليس هذا بصحيح فيما قبل النبوة ولا فيما يقع خطأ ولكن غايته ان يقال هذا موجود فيما بعد
(١) قوله فلو كان الخ كذا وفي الكلام نقص خبر كان فهو مغفورا فانما لم كتب معصمه

فقلنا ايضا ان المؤثر يستلزم اثره راد به شيان قد راد به ان يكون معه في الزمان كما تقول الدهر في قدم الافلاك وقد راد به ان يكون
عقبه فهذا هو الاستلزام المعروف عند جمهور العقلاء وعلى هذا فينتج ان يكون في العالم شيء قد راد به في استلزام المؤثر اثره

قولان فمن قال ان الحادث يحدث في الفاعل بدون سبب فله يقول المؤثر التام لا يجب أن يكون أثر معه بل يجوز راحه
ويقول ان القادر المختار يرجح أحد مقدوريه (٣٢٨) يجوز بقدرته التي لم تزل أو بجبر دمشقيه التي لم تزل وان لم يحدث عند

وجود الحادث سبب والقول الثاني ان المؤثر التام يستلزم أثره لكن في معنى هذا الاستلزام قولان أحدهما أن يكون معه بحيث يكون زمان الاثر المعين بزمان المؤثر فهذا هو الثاني بقوله المتفلسفة وهو معلوم الفساد بصريح العقل عند جمهور العقلاء والثاني أن يكون الاثر عقب تمام المؤثر وهذا يقر به جمهور العقلاء وهو يستلزم أن لا يكون في العالم شيء قد يبل كل ما قبله القديم الواجب بنفسه فهو يحدث وان قبل أنه لم يزل فاعلا وان قبل بدوام فاعلته فذلك لا يناقض حدوث كل ما سواه بل هو مستلزم لحدوث كل ما سواه فان كل مفعول فهو يحدث فكل ما سواه مفعول فهو يحدث مسبوق بالعدم فان المسبوق بغيره مستلزم ما لا يكون قدما والاثار المنعقب لزمان تمام التأثير كتقدم بعض أجزاء الزمان على بعض وليس في أجزاء الزمان شيء (١) وان كان حنسه قدما بل كل جزو من الزمان مسبوق بما تحرفليس من التأثيرات آثار لصنع تأثير قديم كالس من أجزاء الزمان جزو قديم فمن تدر هذه الحقائق وتبينه

(مطلب دعوى عصمة الأئمة) ما فيها من الاشباه والالتباس بين له محجرات كأثر الظاهر في هذه المهامة التي تحارفها الابصار والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وحقيقة الامر ان هؤلاء الفلاسفة بنوا دعوتهم في قدم العالم على مقدمتين احدهما ان الترجيح لا يلبس من مرجح تام يجب به والثانية أنه لو حدث الترجيح لزم التسليم وهو باطل وهم متناقضون قانون ينقض هاتين المقدمتين اما جواز قوله وليس في أجزاء الزمان شيء كذا بالاصل ولعله سقط من الكلام لفظ قديم ويحذف فتأمل كتبه معصمه

من الذنب فيقال اذا اعترف الرجل الجليل القدر بما هو عليه من الحاجة الى توبته واستغفاره ومغفرة الله ورحمته دل ذلك على صدقه ووضوحه وعبوديته لله ويعلمه عن الكبر والكذب بخلاف من يقول بما يملحاجة الى شيء من هذا ولا يصدر عنه ما يجوز في المغفرة الله وقوله على ونصر على كل ما يقوله ويفعله بنائه على أنه لا يصدر عنه ما يرجع عنه فان مثل هذا اذا عرف من رجل ينسب الناس الى الكذب والكفر والجهل وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتخذني الله رحمة وفضل فكان هذا من أعظم عبادحه وكذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تطروني كما طرت النصارى عيسى بن مريم فانما أنا عبد الله ورسوله وكل من سمع هذا عظمه بمثل هذا الكلام وفي الصحيحين أنه كان يقول اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وأسرافي في أمري وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير والفتى عن الحاجة من خصائص الربوبية فاما العبد فكيف في حاجته الى الله وعبوديته وفقره وفاقته فكيف كانت عبوديته أكل كان أفضل وصدور ما يحوجه الى التوبة والاستغفار بما يدينه عبودية وفقره وواقعا ومن المعلوم أن ذنوبهم ليست كذنوب غيرهم بل كايقال حسنت الابرايسات المقربين لكن كل مخاطب على قدر مرتبته وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل بني آدم خطاء وخير الخطائين التواضع وما ذكره من عدم الوثوق والتفكير فيحصل مع الاصرار والاكثر نحو ذلك وأما الله الذي يقربه التوبة والاستغفار فما يعظمه الانسان عندا الى الابصار وهذا من الخطأ رضى الله عنه قد علم عظم رغبته وطاعتهم مع كونه دائما كان يعترف عاريج عنه من خطاؤه وان اذا اعترف بذلك وعاد الى الصواب زاد في عيبهم وزادوا له محبة وتعظيما ومن أعظم ما نفعه الخوارج وان كانوا جهالا في ذلك فدل على أن التوبة لم تكن تنفرهم وانما تنفرهم الاصرار على ما نفعهم ذنبا والخوارج من أشد الناس تعظيما للذنوب وفقر راعن أهلها حتى انهم يكفرون بالذنوب ولا يحتلون لمقدمهم ذنبا ومع هذا فكل مقدم لهم تاب عظمه وطاعه وان لم يبق عادوا لما ينظرونه ذنبا وان لم يكن ذنبا فقل أن التوبة والاستغفار لا يجب تنفرا ولا يزل وهو في خلاف دعوى البراءة بما تاب منه ويستغفر والسلامة مما يجوز الى الرجوع الى الله تعالى والاتصاف به فانه هو الذي يغفر القلوب ويزيل الثقة فان هذا لم يعلم أنه صدر الا عن كذاب أو جاهل وأما الأول فانه يصدر عن الصادقين العالمين

(فصل) وما وافقه وان الأئمة معصومون كالانبياء في ذلك فهذه خاصة الرافضة الامامية التي لم ينسركهم فيها أحد الا الزيدية الشيعة ولا سائر طوائف المسلمين الامن هو شر منهم كالا حمية الذين يقولون بعصمة بني عبيد المنسيين الى محمد بن اسمعيل بن جعفر القائلين بأن الامامة بعد جعفر بن محمد بن اسمعيل دون موسى بن جعفر وأمثال ملاحدة منافقون والامامية الاننا عشرين خبيرينهم بكثير فان الامامية مع فرط جهلهم وضلالهم فيهم خلق مسلمون ظاهرا وباطنا ليسوا

التسلسل فان أرادوا به التسلسل المتعاقب في الآت فاشياء بعدي فهم يقولون يجوز ذلك وحيث فلا يمنع أن يكون كل ماسوي الله محذوا كاتبا بعد ان لم يكن كالفك وغيره وان كان حدوثه موقوفا على سبب (٢٣٩) حادث قبله وان أرادوا التسلسل المقرون

ليسوا زاندة منافقين لكنهم جهالوا وضلوا وابتعوا هواهم وأما اولئك فاعتهم الكبار العارفون بحقيقة دعواهم الباطنية زاندة منافقون وأما عوامهم الذين لم يعرفوا باطن أمرهم فقد يكونون مسلمين . وأما المسائل المتقدمة فقد شر لنا غير الامامة فيها بعض الطوائف الاغلو هي في عصبة الانبياء فلم وافقهم عليه أحد . ايضا حيث ادعوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسبو فان هذا الأعل أحد اوافقهم عليه اللهم الا أن يكون من غلات جهال التسلسل فان ينسبهم وبين الرافضة قدرا مستر كافي الغلو وفي الجهل والانتقاص لا يعلم مصمته والطائفتان يشبهان التصاري في ذلك وقد تقرب اليهم بعض المصنفين من الغلاة في مسئلة العصبة والكلاد في أن هؤلاء ائمة فرض الله الاعيان بهم وتلقى الذين منهم دون غيرهم في عصمتهم عن الخطا فان كلام من هذين القولين لا يقوله الا مضطرا في الجهل أو مضطرا في اتباع الهوى وفي كليهما فن عرف دين الاسلام وعرف حال هؤلاء كان عالما بالاضطرار من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بطلان هذا القول لكن الجهل لاحذه وهو لم يذكر هنا حاجة غير محاكاة المذهب فاننا الراد الى موضعه

• وأما قوله وأخذوا أحكامهم الفروسيعة عن الائمة المعصومين السابقين عن جدتهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل قال أولا القوم المذكورون انما كانوا يتعلون الحديث من العلماء به كاتبعوا سائر المسلمين وهذا متواتر عنهم فعلى بن الحسين يروي تاريخه عن ابيه عن عثمان بن عفان عن أسامة بن زيد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يثبت المسلم الكافر ولا الكافر المسلم رواه البخاري وسلم . وأبو جعفر محمد بن علي يروي عن جابر بن عبد الله حديثه من سلك المذاهب الطويل وهو أحسن ما روي في هذا الباب ومن هذه الطريق رواه مسلم في صحيحه من حديث جعفر بن محمد عن جابر يروي ايضا (١)

وأما الثاني فليس في هؤلاء من أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو عيسى (٢) وهو الثقة الصدوق فيما يخبر به عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما أن أمته من العصاة ثقات صادقون فيما يخبرون بما يضاعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والله الجدين أصدق الناس حد ثابته لا يعرف منهم من تعمد عليه كذباً مع أنه كان يقع من أحدهم من الهنات ما يقع ولهم ذنوب وليسوا بمعصومين ومع هذا فقد حارب أصحاب النقر والامتحان أحاديثهم واعتبروها باعتبار الاحاديث ظاهرياً وحسن أحد منهم تعمد كذبة بخلاف القرن الثاني فانه كان في أهل الكوفة جماعة يتعمدون الكذب ولهذا كان العصاة ثقات بخلاف القرن الأول العلم بالحديث والتمسح في الذين كانوا يقرعون عن معاذ يقرض الله عنه اذا حدثهم على منبر المدينة يقولون كان لا ينهني الحديث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى يسر بن أبي أرطاة مع ما عرف منه روى حديثين رواهما أبو داود وغيره لانهم معروفون بالصدق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حفظان الله لهذا الدين ولم يتعمدوا الكذب على النبي صلى الله

(١) هكذا باض بالاصل وبما سقط هنا قوله وأما ثانياً ما يتعلق به (٢) قوله وهو الثقة الصدوق كذا في الأصل وقوله سقط ظاهر وهو الا على كرم الله وجهه وهو الثقة الخ كتب مصححه

المشاهدة فقد قالوا بما يخالف الحس والعقل واخسار الانبياء وهذه هي طرق العلم واذا كان المستمر انما هو جواز التسلسل في أصل التأثير والتسلسل المختار مطلقاً وأما التسلسل في الآت فاشياء بعدي فهم مصرحون به معترفون بجوازه وقدم العالم ليس لازماً مستلزماً

(١) قوله على مقعولة لعل مناسقطاً وأصل الكلام مع تقدم الفاعل على مقعولة فاعمل كسبهم مصححه

لجواز التسلسل وانما خصوا به المعتزلة ومن اتبعهم من الكلايين وغيرهم الذين وافقوه على نفي الافعال القائمة بأدنى الصفات والافعال فقالوا لهم انتم قد رتبتم في الازل ذاتا ماضية عن الفعل (٣٣٠) فبتبع أن يحدث عنها شيء لا يستلزم الترجيح بلا مرجح فالطريق التي

تعالى عليه وسلم اهتلك الله ستره وكشف أمره . ولهذا يقال لو هم رجل بالسهر أن يكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لاصح الناس يقولون فلان كذاب . وقد كان التابعون بالمدينة وسكة والشام والصرة لا يكاد يعرفهم كذاب . لكن الغلط لم يسلم منه بشر ولهذا يقال فمن بضعف منهم ومن أمثالهم تكلم فيه أهل العلم من قبل حفظه أي من جهة سوء حفظه فبنى لامن جهة تعمد الكذب . وأما الحسن والحسين فأت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهما صغيران في سن التمييز وابتسماع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قليلة . وأما سائر الأئمة عشر فلم يذكروا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول النبي أنهم يقولوا عن جدتهم أن أراد بذلك أنه أوصى إليهم ما قال جدتهم فهذه نبوة كما كان يوصى إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما قاله غيره من الأنبياء . وإن أراد أنهم سمعوا ذلك من غيرهم فيمكن أن يسع من ذلك الغير الذي سمعوه منهم سواء كان ذلك من بني هاشم أو غيرهم فأى من يهتدى في النقل عن جدتهم الإكبال العناية والاهتمام فإن كل من كان أعظم اهتماما وعناية بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وتلقاها من مغاليتها كان أعلم بها . وليس من خصائص هؤلاء بل في غيرهم من هؤلاء أعلم بالسنة من أكثرهم كما يوجد في كل عصر من غير بني هاشم أعلم بالسنة من أكثر بني هاشم . فالزعم أن أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأحواله وأقواله باتفاق أهل العلم من أبي جعفر محمد بن علي وكان معاصرا له . وأما موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي فلا يستريب من له من العلم نصيب أن مالت أن أس وجاد بن زيد وجاد بن مسلمة والأشعث سعدوا الأوزاعي ويحيى بن سعيد وكعب بن الجراح وعبد الله بن المبارك والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأمثالهم أعلم بأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء . وهذا أمر تنهيه إلا لثلاثة تعان وتسمع كأنه شاهد الأثر بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان أكثر قروا وحججهم بالمؤمنين وأقصد على قمع الكفار والمنافقين من غيرهم مثل عثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين . ومما بين ذلك أن القدر الذي ينقل عن هؤلاء من الأحكام المستندة إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ينقل عن أولئك ما هو أضعافه . وأما دعوى المدعي أن كل ما أتى به الواحد من هؤلاء فهو منقول عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهذا كذب على القوم رضي الله عنهم أجمعين . فانهم كانوا يروون بين ما يروونه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين ما يقولون من غير ذلك وكان علي رضي الله عنه يقول إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوالله لا أنأخر من السماء إلى الأرض أحب إلى من أن أكذب عليه . وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة ولهذا كان يقول القول ويرجع عنه . ولهذا كانوا يشارعون في المسائل كابتنازع غيرهم وينقل عنهم الأقوال المختلفة كما ينقل عن غيرهم . وكتب السنة والشعة مائة وأربابا من المختلفة عنهم . وأما قوله أن الإمامية يتناقلون ذلك خلف عن سلف إلى أن تتمم الرواية بأحد المعصومين فيقال أولان كان هذا صحيحا فالنقل عن المعصوم الواحد ينفي عن غيره فلا حاجة في كل زمان إلى المعصوم . وأيضا فإذا كان النقل موجودا فأى قائدة في هذا المنظر الذي لا ينقل عنه شيء أن كان النقل عن أولئك كافيا فلا حاجة إليه . وإن لم يكن كافيا لم يكن ما نقل عنهم كافيا لقد أدى بهم . ويقال أن ياتى ثبت النقل عن أحد هؤلاء كان غايته أن يكون كالجميع منه وحينئذ فله الغيران كان قديما أزليا كان معها

فإنهم مقارنة الحوادث لها وإن كان حادثا فالقول في سبب حدوثه كالقول في غيرهم من الحوادث فهو لا الفلاسفة حكم أنكروا على التسليم نفاذ الافعال القائمة به انهم أثبتوا حدوث الحوادث بدون سبب حادث مع كون الفاعل موصوفا بصفات الكمال

وهما يتناولان حدوث الحوادث كلها بدون سبب حادث ولا ذات موصوفة بصفات الكمال بل بحقيقة قولهم ان الحوادث تحدث بغير محدث
فأخذ ان كانوا مصرحين بان العلة التامة الازلية يجب ان يقارنها مع اولها فلا (٣٣١) يبقى العوادث فاعل اسلا لا هي ولا غيرها

حكم أمثاله ويقال ثالثا الكذب على هؤلاء في الرافضة من أعظم الامور لاسيما على جعفر بن محمد الصادق فانه ما كتب على أحد ما كتب على محسن بن عبد الله بن الجفر والبطاقة واليهش واختلاف الاعضاء وأحكام العود والبروق وما يدكر عنه من حقائق التعسير التي ذكر كثير منها أو عبيد الرحمن السلمي وصارت هذه مكاسب الطرقية وأمثالهم وحتى زعم بعضهم ان كلاب رسائل اخوان الصفا من كلامهم علم كل عاقل يفهمها ويعرف المسلم انهما تناقض دين الاسلام وايضا فهمي انما صفت بعلم مرت جعفر بن محمد رضي الله عنه بضمواته سنة فلان جعفر بن محمد توفي سنة ثمان وأربعين ومائة وهي سنة ثمان في أثناء المائة الرابعة لما ظهرت الدولة العبدية بمصر وبنو القاهرة فصنعت على مذهب أولئك الاسعيلية كابد على ذلك ما فيها وقد تكرروا فيها ما جرى على المسلمين من استبداد الصناري على سواحل الشام وهذا انما كان بعد المائة الثالثة في الجلة فمن جوب الرافضة في كلهم وخطابهم علم انهم من كذب خلق الله فكيف يثق القلب بمنقل من كفرهم الكذب قبل ان يعرف صدق الناقل وقد تعدي شرهم الى غيرهم من أهل الكوفة وأهل العراق حتى كان أهل المدينة يتوقون احاديثهم وكان مالك يقول تزولوا احاديث أهل العراق سنة واحدة أهل الكلاب لا تصدقهم ولا تكذبهم وقاله عبد الرحمن بن مهدي يا عبيد الله سمعتك في بلدكم اربع مائة حديث في اربعين يوما ونحن في يوم واحد نضع هذا كله فقال له عبيد الرحمن ومن اين لنادار الضرب انتم عندكم دار الضرب تفسرون بالبل وتنفقون بالثرار وهذا ان كان في الكوفة وغيرها من الثقات الاكابر كثيرين كثر الكذب الذي كان اكره في الشعة صار الامر بشبهه على من لا يميز بين هذا وهذا اعتزلة الرجل العربي اذا دخل الى بلد نصف أهله كذايون فخوانن فانه يجترس منهم حتى يعرف الصدوق الثقة وعزله الدراهم التي كثر فيها الغش وان يجترس عن المعاملة بهم ان لا يكون نقادا ولهذا كرمنا ان لا يكون له نقد وغير النظر في الكتب التي يكثر فيها الكذب في الرواية والضلال في الراء ككتب البدع وكثرة نافي العلم من القصاص وأمثالهم الذين يكثر الكذب في كلامهم وان كانوا يقولون صدقا كثيرا فإضافة كذبهم كل طائفة باتفاق أهل المعرفة باحوال الرجال

(فصل) وأما قوله ولم يلتفتوا الى القول بالرأي والاجتهاد وحوموا الاخذ بالقياس والاستحسان فالكلام على هذا من وجوه (أحدها) أن الشعة في هذا امثل غيرهم في أهل السنة في الرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان كما في الشعة التراجع في ذلك فلا يذنبه بقول بذلك وتروى فيه الروايات عن الأئمة (الثاني) أن كثيرا من أهل السنة العامة والخاصة لا يقولون بالقياس قليس كل من قال بأمامة الخطاء الثلاثة قال بالقياس بل المعتزلة البغداديون لا يقولون بالقياس وحشد فان كان القياس بالاجل أمكن السخول في السنة وترك القياس وان كان حقا أمكن السخول في أهل السنة والاخذ بالقياس (الثالث) أن يقال القول بالرأي والاجتهاد والقياس والاستحسان خيرون الاخذ بما ينفعه من يعرف بكثرة الكذب عن يصب ويخطي نقل غير مصدق عن قائل غير معصوم ولا يشك عاقل ان رجوع مثل مالك وابن أبي ذئب وابن الماجشون واليبس بن سعد والاوزاعي والثوري وابن أبي ليلى وشريك وأبي حنيفة

الله تعالى الاخذ عليه الميثاق لئن بعث محمد علي الله عليه وسلم وهو حي لمؤمنته ولينصره وأمره ان يأخذ الميثاق على أمته لئن بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهم أحياء لمؤمنته ولينصره فقد وجب الله تعالى على المؤمنين الاعيان بالرسول واجله معه ومن الاعيان

(مطلب القياس والرأي)

وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وأولئك هم الصادقون وقال تعالى وإذا أخذت القصاص الذين لم آتيتكم من كتاب وسنة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه قال أقررتم وأخذتم على ذلكم إصري قالوا أقررنا قال فاشهدوا وانامعكم الشاهدون قال ابن عباس ما كنت

تصدق في كل ما أخبر به ومن الجهاد معه دفع كل من عارض ما جاء به والحد في أسماء الله وآياته وهو لأهل الكلام المخالفون للكتاب والسنة الذين منهم السلف والأئمة لأقلامنا (٢٣٢) بكمال الإيمان ولا بكمال الجهاد بل أخذوا بناظرين أقواما من الكفار وأهل

البدع الذين هم أعدى السنة منهم بطريق لا يتم إلا رد بعض ما جاء به الرسول وهي لا تقطع أو تثبت الكفار بالمعقول فلا آمنوا بما جاء به الرسول حق الإيمان ولا يأتوا الكفار حق الجهاد وأخذوا يقولون أنه لا يمكن الإيمان بالرسول ولا جهاد الكفار والرد على أهل الاتحاد والبدع إلا بما يمكن من المعقولات وإن ما عارض هذه المعقولات من السمات يجب رده توكيدا أو نأوا بلا أو تفريضا لأنها أصل السمات وإذا حق الأمر عليهم وجد الأمر بالعكس وأنه لا يتم الإيمان بالرسول والجهاد لأعدائه إلا بالمعقول الصريح المتأخذ لما ادعوه من العقليات ونين أن المعقول الصريح مطابق لما جاءه الرسول لا يناقضه ولا يعارضه وأنه بذلك تطل جميع الملاحدة وينقطع الكفار فتحصل مطابقة العقل للسمع واتصار أهل العلم والإيمان على أهل الضلال والحاد والمحصل بذلك الإيمان بكل ما جاء به الرسول وتابع صريح المعقول والتبميز بين البينات والشبهات وقد كتبت تحديدا ذكرت في بعض كلامي التي تدبرت عامة ما يحتاجه الغلاة من التصور فوجدتها على نقض قولهم أدل منها على قولهم كاستحسانهم على نفي الرواية بقوله تعالى لا تذركه الأبصار وهو يدرك الأبصار فبينت أن الأدلة هو الاحاطة بالرؤية وإن هذا الآية تدل على إثبات الرؤية أعظم من

دلائلها على نفيها وكذلك احتجناهم على أن القرآن وأخبار القرآن مخلوقة بقوله تعالى ما يأتيهم من ذكر

من ربهم يحدث إلا سمعوه يبين أن دلالة هذه الآية على نفي قولهم أقوى فانها تدل على أن بعض الذكرك يحدث وبعضه ليس يحدث

وهو قد قولهم والحدوث في لغة العرب العام ليس هو الحدوث في اصطلاح أهل الكلام فان العرب يسمون ما يتجدد حادثا وما تقدم على غيره قديما وان كان بعد أن لم يكن كقوله تعالى كالمرجون (٣٣٣) القديم وقوله تعالى عن اخوة يوسف الله

انما نقي ضلالتك القديم وقوله تعالى
واذ لم يتدبروا به فسقوا قولهم هذا الخلق
قديم وقوله تعالى عن ابراهيم
أمرأتهم ما كنتم تعبدون انتم
وأباؤكم الا قسمون وكذلك
استدلوا بقوله الاحمد الصمد

على نقي علقه على الخلق وأمثال
ذلك مما قد بسط في غيره الموضع
ثم تبين لي مع ذلك أن المعقولات
في هذا كالصفت وان عامة
ما يتبع به التفات من المعقولات هي
أضأ على يقض قولهم أدل منها
على قولهم كما يستدلون به على نقي
الصفات ونقي الأفعال وكما يستدل
به الفلاسفة على قدم العالم ونحو
ذلك والمقصود هنا التبيين والا
فالسطة موضع آخر ومحمد بن نقي
الأفعال والصفات من أهل الكلام
الجهيم والمعتزة ومن اتبعهم على
هذا الحق التي زعموا أنهم يقررون
بها حدوث العالم واثبات الصانع
لعلوا ما فات به الصفات والأفعال
محمد بن نقي يستدلوا بذلك على أن
العالم محدث ويلزم من ذلك أن
لا يقوم بالصفات لا الصفات ولا الأفعال
واذا نذر العقل الفاضل تبينه أن
اثبات الصانع واحدا نه للحدوثات
لا يمكن الا باثبات صفاته وأفعاله ولا
تنقطع الدهرية من الفلاسفة
وغيرهم فطعا تاما عقلا لاجلته فيه
الاعلى طريقة السلف أهل الأثبات

(مطلب الكلام على الصفات)

لا اسماء والأفعال والصفات وأما
من نقي الأفعال وأني الصفات فان
الفلاسفة الدهرية تأخذ بخناقته

العلماء فقالوا يا أمير المؤمنين أنت أكرم على الله أمدا وقد قاله يادود أاجل تلك خليفة في
الارض فاسكن بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل
الله لهم عذاب باشد يعذبهم الله بالمصايب والحساب وكذلك سؤال سلمان بن عبد الملك عن ذلك لابي حازم
المدني في موضعته المشهورة فذكره هذه الآية ومع خطوه ولاه وشلاله فكانوا يقولون ذلك في
طلعة امامهم معصوم قد أوجب الله طاعته في موارد الاجتهاد كليب طاعة والى الحرب وقاضى
الحكم لا يحلونه شرعا ما يجب على كل أحد ولا يحلونه معصوما عن الخطا ولا يقولون انه
يعرف جميع الدين لكن غلط من غلط منهم جهتين من جهة أنهم كانوا يعلون الولاء طاعة
مطلقة ويقولون ان الله أمرنا بطاعتهم الثانية قول من قال منهم ان الله اذا استخلف خليفة تقبل
منه الحسنات وتحاوله عن السيئات وأين خطاهوا لاس من ضلال الرافضة القائلين بصمة
الآلثة ثم قد تبين مع ذلك أن ما انفردوا به عن جمهور أهل السنة كله خطأ وما كان منهم من صواب
فهو قول جمهور أهل السنة أو بعضهم ونحن لا نقول ان جميع طوائف أهل السنة مصيبون بل
فيهم المصيب والمخطئ لكن صوابهم أكثر من صواب الشيعة وخطأ الشيعة أكثر فهذا القدر
في هذا المقام يطل به ما دام من ربحان قول الامامية فان بهذا القدر تبين أن مذهب أهل
السنة أرحم ولكل مقام مقال وقد يقال ان الاعيان أرحم من الكفر اذا احتج الى المفاضلة
عند من نظر ان ذلك أرحم قال تعالى ومن أحسن ديننا من أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة
ابراهيم حنيفا واتخذ الله ابراهيم خليلا وقال تعالى اذا ودى الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى
ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم وقال تعالى قل للذين آمنوا منكم فاسعوا الى الصلوة
فروجهم ذلك اذكى لهم وقال لا تدخاوا بيوتكم حتى تستأسوا وتسألوا على أهلها
ذلكم خير لكم بل قد يفضل الله سبحانه نفسه على ما عبيد من دونه كقوله آله خيرا أم يمشركون
وقول المؤمنين الصبر والتخير وأني وكذلك قد تبين أن الكفر اكبر جرما اذا وقعت المفاضلة
قال تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم قال وصعدن سبيل الله وكفر
به والمصد الحرام وان اخرج أهلهم منه أ كبر عند الله وهذه الآية نزلت لما عيرا المشركون سرية
المسلمين بأنهم قتلوا رجلا في الشهر الحرام وهو ابن الحضرمي فقال تعالى يسألونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير ثم تبين أن ذنوب المشركين أ كبر عند الله وأما في باب
التفضيل فقال تعالى ليس أمانيتكم ولا أمانى أهل الكتاب من يعمل سوأ يحجز به ولا يجنبه من
دوت الله ولا ولا نصبرا ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون
الجنة ولا يظنون نقرا ومن أحسن ديننا من أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا
واتخذ الله ابراهيم خليلا وقال تعالى قل يا أهل الكتاب هل تمؤمنون ما الا أن آسمائنا وما نزل
الينا وما أنزل من قبل وأن أكثركم فاسقون قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من
لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكانا وأضل
عن سواء السبيل

(فصل) ثم قال هذا الامامى أما في المسئلة فقد ذهبوا كل مذهب فقال بعضهم وهم
جماعة الاشاعرة ان القدماء كثير من مع الله تعالى المعاني يثبتونها موجود في الخارج

(٣٠ - منهاج أدل) ويبقى حارشا كاهن تالما بدنيان أهل الملل المؤمنين بالله ورسوله وبين هؤلاء
الملاحدة كما قال تعالى في المنافقين مذبذبين بين ذلك لاني هؤلاء ولا هؤلاء وهذا موجود في كلامهم سنة

وبدعة ولا ريب أنهم يردون على الفلاسفة وغيرهم أمورا ولكن الفلاسفة ترد عليهم أمورا وهم يناصرون في غالب الأمر بالحجة العقلية عليهم ولكن قد تقول الفلاسفة (٣٣٤) أمورا باطلة فيستلبون بها عليهم وقد تقول الفلاسفة أمورا صحيحة موافقة لتشرع فرددنا عليهم

من جنس العقليات قبلوا فنقولهم عليها وهم لا يسيبون الصدق والعدل إلا إذا وافقوا الشريعة فإذا خالفوها كان غايتهم أن يقابلوا الفاسد بالفاسد والباطل بالباطل فتبقى الفلاسفة العقلية في شك والعقلاء منهم في شك لا حصل لهمؤلاء نور الهدى ولا هؤلاء وانما يحصل النور والهدى بان يقابل الفاسد بالمعالم والباطل بالحق والبدعة بالسنة والضلal بالهدى والكذب بالصدق وبذلك تبين أن الأدلة العسمة لا تعارض بحال وإن المعقول الصريح مطابق للمقول العصيم وقد رأيت من هذا إعجاب فقيل أن رأيت بعد ذلك بحجة عقلية هائلة تلي عارض الشريعة قد انقدح على وجه فسادها وطرقت حلها إلا رأيت بعد ذلك من أئمة تلك الطائفة من قد تفتن لفسادها وبينه وذلك لأن الله خلق عباده على الفطرة والعقول السليمة مقطوعة على الحق ولا المعارضات ولهذا أذكر من كلام دروس الطوائف في العقليات ما بين ذلك لا لا بما يحتاجون في معرفتنا إلى ذلك لكن ليعلم أن أئمة الطوائف معترفون بفساد هذه القضايا التي يدعي أخوانهم أنها قطعية مع مخالفتها للشريعة ولأن النفوس إذا علمت أن ذلك القول قاطع من هو من أئمة المخالفين استأنست بذلك وأطمانت به ولا ن ذلك بين أن تلك

كالتدرة والعلم وغير ذلك فجعله تعالى مفتقر إلى كونه عالما إلى ثبوت معنى هو العلم وفي كونه قادرا إلى ثبوت معنى هو القدرة وغير ذلك ولم يجعلوا قادر الذات وعالما الذات ولأحاديثه بل لمعان قديمة يقتضي هذه الصفات إليها يفتخرون بها جانا بقصافي ذاته كمالا بغيره تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا يقولون هذه الصفات ذاتية واعترض شيخهم فخر الدين الرازي عليهم بأن قال إن التصاري كفروا بان قالوا القدماء ثلاثة والأشعرية أربعة أقدماء تسعة فقال الكلام على هذا من وجوه (أحدها) أن هذا كذب على الأشعرية ليس فيهم من يقول إن الله كامل بغيره وأقال الرازي ما ذكر من الاعتراض عليهم بل هذا اعتراض ذكره الرازي حين اعتراضه واستعين الرازي ذكره وهو اعتراض قديم من اعتراضات نفقة الصفات حتى ذكره الإمام أحمد في الدعوى الجميمة فقال قالت الجميمة لما وصفنا الله بهذه الصفات أن زعمتم أن الله ونوره والله وقدرته والله وعظمته فقد قلتم يقول التصاري حين زعمتم أن الله لم يزل ونوره ولم يزل وقدرته قلنا لا نقول إن الله لم يزل وقدرته ولم يزل ونوره لكن نقول لم يزل الله بقدرته ونوره لا سقي قدر ولا كيف قدر فقال لا تكفون من وجدن أبدا حتى تقولوا كان الله ولا شيء فقلنا نحن نقول قد كان الله ولا شيء ولكن إذا قلنا أن الله لم يزل بصفاته كلها أليس انما نصف الها واحد بجميع صفاته وضررنا لهم في ذلك مثلا فقلنا أخبرنا عن هذه الصفة أليس لها جذر وكرب وليف وسعف وخصوص وجاروا معها اسم واحد وصحت تحتها جميع صفاتها فكذلك الله وله المثل الأعلى بجميع صفاته الله واحد لا نقول أنه قد كان في وقت من الأوقات لا يقدر حتى خلق قدره والذي ليس له قدرة هو عاجز ولا نقول قد كان في وقت من الأوقات لا يعلم حتى خلق لنفسه علما والذي لا يعلم هو جاهل ولكن نقول لم يزل الله عالما قادرا مالكا لأمته ولا كيف وقد سمي الله رجلا كافرا اسمه الوليد بن المغيرة المخزومي فقال ذري ومن خلقت وحيدا وقد كان هذا الذي سماه وحيدا له عينان وأذنان ولسان وشفتان وبدان ورجلان وجوارح كثيرة فقد سماه الله وحيدا بجميع صفاته فكذلك الله وله المثل الأعلى وهو بجميع صفاته الله واحد وهذا الذي ذكره الإمام أحمد يتضمن أسرار هذه المسائل وبيان الفرق بين ما حاشته الرسل من الاتبات الموافق لمسرح العقل وبين ما نقوله الجميم بين أن صفاته داخلية في معنى اسمائه (الثاني) أن يقال هذا القول المذكور ليس هو قول الأشعرية ولا جهور موافقه انما هو قول مشيخي الحال منهم الذين يقولون إن العالمية معللة بالعلم فيصعبون العلم بوجه حال آخر ليس هو العلم بل كونه عالما وهذا قول القاضي أبي بكر بن الطيب والقاضي أبي يعلى وأول قول أبي المعالي وأما جهور مشيخي الصفات فيقولون إن العلم هو كونه عالما ويقولون لا يكون عالما لا يعلم ولا قادرا لا يقدر أي متع أن يكون عالما من لا علم له وأن يكون قادرا من لا قدرة له وأن يكون حيا من لا حياة له ولا ريب أن هذا معلوم ضرورة فإن وجود اسم الفاعل بدون معنى المصدر متع وهذا كما قول مصطل بلا صلا وتوصاف بلا صام وناطق بلا نطق فان قيل لا يكون ناطق لا ينطق ولا يصلح للاصلا لم يكن المراد أن هنا شيئا أحدهما الصلاة والثاني حال معال بالصلاة بل المصلي لا بد أن يكون له صلاة وهم أنكروا قول نفقة الصفات الذين يقولون هو حي لأحيائه وعالم لأعلمه وقادر لأقدرته فن قال

المسئلة فيما نزاع بين تلك الطائفة فحصل عقد الأصرار والتصميم على التقليد فان عامة الطوائف وان ادعوا العقليات هو جمهورهم مقلدون لهم فاذا رأوا الرسول قد تنازعوا واعترفوا بالحق انحلت عقدة الأصرار على التقليد وقد رأيت الاثير الأبهري

وهو من بصفه هؤلاء المتأخرين بالحد في الفلسفة والنظر وبصفته على الامور ويقولون الاسم في صاحب القواعد هو غيره
تلازمه رأيه قد ابطال بجه هؤلاء المتأخرين على قدم العالم بما يقر وما ذكره (٢٣٥) من ابطالها وكان ما احببه عن حجتها ولما

مدى من المسائل كذا ذكره الارموي مع
انه يتصور لفلاسفة اكبر من غيره
فقال في فصل ذكره ما يصح من
مذاهب الحكماء وما لا يصح قال
ثم قالوا ان الواجب ذاته يجب ان
يكون واجبا من جميع جهاته أي
يجب ان تكون جميع صفاته لازمة
لذاته لان ذاته اما ان تكون كلية
فيها من الصفات وجودية كانت
أو عدمية أو لا تكون والثاني باطل
والا توقف عن صفاته على غيره
وذاته متوقفة على وجوده ذلك
الصفة أو عدمها فانه يتوقف على
غيره وهو محال قال وهذا ضعيف
لان القول بالنسب ان ذاته تتوقف
على وجود تلك الصفة أو عدمها بل
ذاته تستلزم وجود تلك الصفة أو
عدمها ولا يلزم من ذلك توقف ذاته
لما على وجودها وعدمها قال ثم
قالوا ان الباري تعالى يستلزم حلة
ما يتوقف عليه وجود العالم فيلزم
من دواسه إزالة العالم وهو مجتمع
لا احتمال ان يكون له ارادة ساددة
كل واحدة منها تستلزم الى الاخرى
ثم تنتهي في جانب الزوال الى ارادة
تقتضي حدوث العالم فلزم حدوثه
قلت فهذا الجواب غير من النى
ذكره الارموي وذكره الباهر
والارموي نقله من المطالب العلية
الرازى فانه ذكره وقال انه
هو الجواب الباهر ووافقه عليه
التفسيرى المصرى فهذا أصح في
الشرع والعقل أما الشرع فان
هنا فيه قول بحدوث كل ماسوى الله

هو من علم قدر بذاته وأراد بذلك ان ذاته مستلزمية لخاصية وعلمه وقدرته لا يحتاج في ذلك الى غيره
فهذا أقول مثبتة الصفات المتكررين في أقوال نفاة الصفات وهذا الكلام الذي قاله سبقه اليه
المعتزلة وهذا القلق وجدته في كلام أبي الحسين المصرى ومع هذا من تدبر كلام أبي الحسين
وأما له وجدته مضطرا الى اثبات الصفات وانه لا يمكنه ان يفرق بين قوله وبين قول المثنيين يفرق
محقق فانه ثبت كونه حيا وكونه عالما وكونه قادرا ولا يجعل هذا هو هذا ولا هذا هو هذا ولا هذا
هى الذات فقد أثبت هذه المعاني الزائدة على الذات المجردة وقد بسطنا هذا في غير هذا الموضوع
(الوجه الثالث) ان يقال أصل هذا القول هو قول مثبتة الصفات وهذا الاختصاص به الاشمرة
بل هو قول جميع طوائف المسلمين الاجمعية كالمعتزلة ومن وافقهم من الشيعة وقد قدمنا ان
هذا القول هو قول قدماء الامامية فان كان خطأ فاقم الامامية خطأ وان كان صوابا فأتواخروهم
أخطوا (الوجه الرابع) ان يقال قول القائل انهم لا يتباعدون كثيرا عن لفظ يجعل وهو ما فهم
أثبتوا أنه غير الله في القدم أو يتباعدون من صفاته قد جمع الله وأثبتوا تلك الصفات الكمال
القائمة كالحياء والعلم والقدرة فان قلت أثبتوا أنه غير الله أو موجودات قد جمعة منفصلة عن
الله كان هذا إنباءنا عليهم والمنع وان لم يقصد هذا لكن لفظه فيه إيهام وان قلت أثبتوا له
صفات قائمة قد جمعة يقدموه صفات الكمال كالحياء والعلم والقدرة فهذا هو الحق وهل ينكر
هذا لا يحتاج إلى مسقط فمن أنكر هذه الصفات وقال هو من بلاحية وعالم بلا علم وقادر بلا قدرة
كان قوله ناعرا للبطالان وكذلك ان قال علمه هو قدرته وقدرته علمه وان قال مع ذلك انه هو العلم
والقدرة لجعل الموصوف هو الصفة وهذه الصفة هي الاخرى فكل ما وجد مثل ذلك في أقوال
نفاة الصفات من الفلاسفة والمعتزلة فنفس تصور قولهم على الحقيقة بين فساد والكلام عليهم
وعلى شبهتهم مبسوط في غير هذا الموضوع (الخامس والسادس) قولك جعلوا قاعا مع انهم ليس
بصواب فان هذه المعاني ليست خارجة عن معنى اسم الله عند مثبتة الصفات بل قد يقولون
هى زائدة على الذات أى على الذات المجردة عن الصفات لاعلى الذات المتصفة بالصفات واسم
الله يتناول الذات المتصفة بالصفات ليس هو اسم الذات المجردة حتى يقولوا نحن ثبت قدماء
مع الله وكف وهم لا يجوزون ان يقال ان الصفة غير الموصوف فكيف يقولون هي مع الله
بل طائفة من المثبتة كان كلاب لا تقول في الصفات وحدها انها قد جمعة حتى لا تقول بتعدد
القدماء لما منعت الفاتحة هذا الاطلاق بل تقول الله بصفاته قديم (السابع) قولك جعلوه
مفتقرا في كونه عالما الى ثبوت معنى هو العلم فيقال أولا هذا انما يقال على قول مثبتة الحال
وأما قول الجمهور فنعدم كونه عالما هو العلم ويتقدم ان يقال كونه عالما مفتقرا الى العلم الذى هو
لازم لذاته ليس في هذا اثبات فقره الى غيره فانه ذاته مستلزمية لعلمه والعلم مستلزم لكونه
 طالما ذاته هى الموجبة لهذا ولا هذا واذا قدرنا انها واجب الاثنان كان أعظم من ان توجب
أحدهما اذا لم يكن أحدهما نقصا ومعولان العلم كمال وكونه عالما كمال فاذا أوجب ذاته هذا
وهذا كان كمالا ووجب الحية والقدرة (الثامن) قوله جعلوه مفتقرا في كونه عالما الى
ثبوت معنى هو العلم عبارة ملسة فان فصل الافتقار بشعره الى من يجعله عالما بصفه
العلم وهذا باطل وانما ثبت هذا بطريق الزموا ذاته فذاته موجبة لعلمه ولكونه عالما ومن

وذلك القول فيه اثبات عقول ونفوس أزلية مع الله تعالى والفرق بين القولين معلوم عند أهل الملل والنسرات وأما العقل فان قول
الارموي فيه اثبات أمور يمكنه يحدث فيها حدوث متعاقبة من غير أمر يحدث من الواجب وهذا يقتضي حدوث الحوادث بلا محدث فان

الواجب بشفقة اذا كان علمه تامه مستلزما لمعلوله بالحرر تأخر شي من معلوله عنه بخلاف ما ذكره الاجبري فله فيه ليس الا ان الواجب مستزما لا تأخر شي بعده شي وهذا متفق (٣٣٦) عليه بينهم فله ليس فيه الانسلاسل الاثار والابهرى والارسمى

وغيرهما يقولون بتسلسل الاثار بل قول اولئك يقتضى أن يكون الفلك هورب مبادونه وهو المحدث للحوادث بأفعاله القائمة به المتعاقبة وقول الاجبري يقتضى أن يكون افقه هورب العالين وهو محدث لكل شئ بما يقوم به من الافعال المتعاقبة ولارب أن قول اولئك فاسد في العقل كما هو فاسد في الشرع فان الفلك اذا كان ممكنا فجميع صفاته وحركته ممكنة ولا يتبرح شي من ذلك الوجود المرجع التام فالرجح التام أن كان موجودا في الازل لازم وجوده مقتضاه في الازل ثم ذلك المرجح ان كان في نفسه علمه تامه لمعلوله بحيث لا يتعبد به ولا ما من شئ امتنع أن يصدر عنه شئ بعد ان لم يكن صادرا لافي الفلك ولا في غير الفلك لادام ولا منقطع وامتنع أن تكون حركة الفلك الدائمة صادرة عن هذا الاسماع اختلاف الحركات والمتركات وانه بسيط عندهم من كل وجه وهو في الازل علمه تامه فمتنع أن يصدر عنه الاختلافات والتعددات كما ان جميع المتركات الممكنات لاندوم حركتها الابدوم السبب الحركة المنفصل عنها وهذا لان حال الفاعل اذا كانت حين احدث هذا التأخر كحاله حين احدث ذلك المتقدم امتنع تخصيص هذه الحال بالفصل دون هذه كما يقولون ههنا ذلك وان قالوا انما كان هذا لان حركة الفلك لم يمكن وجودها

أثبت المعين قال لا يكون عالما حتى يكون له علم وهو عالم قطعاه علم فهو يحصل ذلك من باب الاستدلال ويستدل بكونه عالما على العلم ويقول ان ذاته أوجب ذلك لانه ههنا شئ غير ذاته جعلته عالما أوجبه علما ولو قدر انها أوجبت واسطة فوجب الموجب موجب كما أنها أوجبت كونه حيا وكونه عالما والعلم مشروط بالحياة ولا يقال انه يقتضي كونه عالما الى غيره فان هذه الامور المشروط بعضها ببعض كلها من لوازم ذاته لا يقتضي شئ منها الى غيره (التاسع) قوله ولم يحاوله قادر ذاته بل لعان قدسية ان أراد ذلك أنهم لا يحاولون ذاته علما وقدره ولا يحاولونها علما وقدره وليس لها علم ولا قدرة فهذا جميع وهو عين الحق وان أراد انهم لا يحاولون ذاته هي الموجبة لكونه عالما قادرا فهذا كذب عليهم بل ذاته هي الموجبة لذلك كما انتهى الوجه لكونه عالما مع كونها موجبة كونه حيا ولا يكون عالما حتى يكون حيا وكذا يقول هؤلاء لا يكون عالما حتى يكون له علم (العاشر) قوله لم يحاوله عالم ذاته قادر ذاته ان أراد انهم لم يحاولوا قادرا لذات مجردة عن العلم والقدرة كما يقول نفاة الصفات لذات مجردة عن الصفات فهذا اصح لان الذات مجردة عن العلم والقدرة لاحقيقة لها في الخارج ولا هي الله ولا تتحقق العبادة وان أراد انهم لم يحاولوا قادرا لذاته المستلزما للعلم والقدرة فهذا غلط عليهم بل نفس ذاته الموجبة لعله وقدرته هي التي أوجبت كونه عالما قادرا وأوجبت عله وقدرته وجعلت العلم والقدرة وجوب كونه عالما قادرا فان كل هذه الامور مستلزما وذاته المتصفة بهذه الصفات هي الموجبة لهذا كله كالاتفريق في ذلك الى شئ ميان لها في (الحادي عشر) قوله لعان قدسية يقتضي في هذه الصفات الهاليس هو قولهم فان المعاني القديمة هي الصفات عندهم وما لا يتبرع عن ذلك فيقولون هو الوصف ولارب أنه لا يمكن وصف الموصوف بالله عالم الا ان يكون له علم ولكن هو سبحانه الموجب لتلك المعاني القديمة القائمة به فاذا كان لا يوصف بالعلم والقدرة والحياة الا بها وهو الموجب لها لم يكن مقتضرا الى غيره كما انه اذا يوصف بالعلم الا اذا كان موصوفا بالحياة وهو الموجب للحياة لم يكن مقتضرا الى غيره ولو قال بعان قدسية مستلزما لهذه وهذه وتلك المعاني مستلزما لتبوت هذه الصفات كان كلاما صحيحا فالتلازم حاصل من الجهات الثلاث (الثاني عشر) قوله لم يحاوله محتاجا باقتصاف ذاته كاملا بغيره كلام باطل فله هو الذات الموصوفة بهذه الصفات فليس ههنا شي يمكن تقدير حاجته الى هذه الصفات حتى يوصف بحاجة أو غنى وذات الله مستلزما لهذه الصفات والصفات المترتبة لذات الموصوف التي لا يكون الا بها ليس له تحقق دونها حتى يقال له انه محتاج ناقص (١) بل حقيقة الامر ان الذات المجردة عن صفات الكمال وهذا لكن تلك الذات المجردة ليست هي الله بل لاحقيقة لها في الخارج وايضا فهم لا يلبثون على الصفات لفظ الغير (الثالث عشر) ان قول القائل ان التصاري قد كفر واثان قالوا القدماء ثلاثة والاشاعرة اثنيتون اقدماء تسعة كلام باطل فان الله لم يكفر التصاري بقولهم القدماء ثلاثة بل قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وما من اله الا الله واحد وان لم يستهو اعماء يقولون ليسن الذين كفروا منهم عذاب اليم ا فلا يتوبون الى الله ويستغفرونه والله غفور رحيم مالم يسجدوا لله الا انهم قد دخلت (١) قوله بل حقيقة الامر الخ كذا في الاصل وفي الكلام نقص وتقرى يفقنا لم كتبه معصمه

من كلها اول يمكن وجود الحوادث كلها في الازل فتأخر فضه لتأخر استعداد القوابل قبل هذا التامع ان يقال اذا كان القابل ليس هو صادرا عن الفاعل يمثل القوابل لا اثر الشمس فان اثر الشمس فيها مختلف باختلاف تلك القوابل فتسود وجهه

الفسار وتبيض الثوب ووطب الفاكهة تارة وتصفه أخرى ولهذا انما قال سلفهم هذا العقل الفعالي فقالوا له بتأخر فضه على القوابل لتأخر استعداد القوابل بسبب الحركات الفلكية فالوجوب (٣٣٧) لاستعداد القوابل ليس هو الموجب لفيض

عندهم وهذا القول لا يعتادهم ويوجد هذا العقل وهذا الاستقيم في المبدع لكل شيء التيسته الأعداد ومنه الأعداد لا يتوقف فعله على غيره فأما إذا كان الفاعل هو الفاعل للقابل والمقبول عاد السؤال جذعا وقيل فلم يجعل القوابل تقبل على ذلك الوجه دون غيره ولجعل الحركة الفلكية على هذا الوجه دون غيره مع أن الممكن ليس له في نفسه أملا لا طبعه ولا غيرها بل الموجب هو الفاعل دون الطبيعة (١) وحقيقته وليس له حقيقة في الخارج مابينة للوجود في الخارج بل الباري هو المبدع للعقائ كلها ومن قال ان الممكن ماهية متشابهة في الخارج لا ليعيان الموجودة في الخارج أرقال أنه شيء ثابت في القدم فلا يمكنه أن يقول ان تلك المعنومات أو وجدت قدرة الفاعل على بعضها دون بعض مع أنها كلها ممكنة إلا مرة أخرى مثل أن يقال ما يمكن غير هذا وهذا هو الأصل أو الأكل والفضل وبهذا تظهر صحة الله تعالى في قوله يسق بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل ان في ذلك لايات لقوم يعقلون فإنه لم يدع على تفضيله بعض المخلوقات على بعض مع استوائها فيما سوت نفسه من الأسباب كما قال في الآية الأخرى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ومن الجبال جدد بيض وحمر

من قبله الرسل وأمه صدقة كاتبا كلان الطعام ففدين مجاته أنهم كفروا بقولهم أنه ثالث ثلاثة آلهة لقوله بعد ذلك وما من إله إلا الله واحد ولم يقل ما من قديم الأقدم واحد ثم أتبع ذلك بذكر حال المسح وأمه لا تمسها إلا تحوان الأذن اتخذوها الهين ومن ذلك في الآية الأخرى بقوله وإذا قال الله عيسى من مريم آتت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله فهذه الآية موافقة لسياق تلك الآية وفي ذلك بيان أن الذين قالوا أن الله ثالث ثلاثة قالوا أنه ثالث ثلاثة أمه هو المسح وأم المسح وليس في القرآن ذكر قدماء ثلاثة ولا صفات ثلاثة بل ليس في الكتاب ولا في السنن ذكر القدم في أسماء الله تعالى وإن كان المعنى صحيحا لكن المقصود بيان أن ما ذكره لم يقتر الله التصاريح به (الاربع عشر) أنه هب أن النصرى كفروا بقولهم أنه ثالث ثلاثة قدماء فالصغانية لا تقول أنه تاسع تسعة قدماء بل أمه الله عندهم يتضح صفاته فليس صفاته خارجة عن مسمى اسمه بل إذا قال القائل آمنت بالله وأدعوت الله كانت صفاته داخلية في مسمى اسمه وهم لا يظنون عليها أنها غير الله فكيف يقولون ان الله تاسع تسعة أو ثالث ثلاثة وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف بغيره فقد أشرك وثبت في الصحيح الحلف بغير الله وبغير الله فعلم أن الحلف بذلك ليس حلفا بما يقال أنه غير الله (الخامس عشر) أنه محصور الصفات في ثمانية وإن كان يقول به بعض المثبتين من الأشعرية ونحوهم فالصواب عند جاهل المثبتة وأئمة الأشعرية أن الصفات لا تنصرف في ثمانية بل ولا يحصرها العباد في عدد وحيد ففعل الناقل عنهم أنه تاسع تسعة ما طبل لو كان هذا عما يقال (السادس عشر) ان النصرى أثبتوا ثلاثة أقانيم قالوا أنها ثلاثة حواهر يجمعها حوهر واحد وإن كان واحد (٣) له مخلوق ورزق والمحدد بالمسح هو أقنوم الكلمة والعلم وهو الابن وهذا القول متناقض في نفسه فان المتقدم أن كان صفة فالصفة لا تخلق ولا تزرع وهي أيضا لتافرق الموصوف وان كان هو الموصوف فهو الجوهر الواحد وهو الابن فكيف يكون المسح هو الابن وليس هذا أقولهم أين هذا بمن يقول الإله واحد وله الاسماء الحسنى الدالة على صفاته التي لا يخلق غيره ولا يعد سواه فبين المذهبين من الفرق أعظم مهايين القدم والفرق وبما اقترته الجهمية على المثبتة أن ابن كلاب لم يكن من المثبتين للصفات وصف الكتب في الرد على التفاتة منوعوا على اختصام كناية انها نصرانية وأنه لما أسلم هجرته فقال لها يا أختي اني أريد أن أفسدين المسلمين فرضيت عنه بذلك ومقصود المغتري بهذه الحكاية أن يجعل قوة بآيات الصفات هو قول النصرى وأخذ هذه الحكاية بعض السالية وبعض أهل الحديث والسنة ينتم بها ابن كلاب لما أحدث من القول في مسألة القرآن ولم يعلم أن الذي عابه بهم لم يعدع الحق في مسألة القرآن وغيره فلهذا وانهم عابوه بما عده أنث فأنه وعب ابن كلاب عنسدا كونه لم يكمل القول بل بسقت عليه بقية من كلامهم وهذا الظاهر ما عه ابن عقل في مسألة القرآن فإنه أخذ كلام المعتزلة التي طعنوا به على الأشعرية في كونهم يقولون هذا القرآن ليس كلام الله بل عبارة عنه فطعن به هو على الأشعرية ومقصود المعتزلة بذلك أنثبت أن القرآن مخلوق والأشعرية يخبرونه في نفي الخلق عن القرآن ولكن عيهم تقصيرهم في كمال السنة

(فصل) قال الرافضي المصنف وقال جماعة الحشوية والمشيبة ان الله تعالى جسم له

مختلف ألوانها وغرايب سود ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك انما يخشى الله من عباده العلماء فإذا قال القائل انما

(١) قوله وحقيقته كذا في الأصل ولطها زائد من النسخ خرو كيب معصمه

فما خلقت واختلفت باختلاف القوابل وأسباب أخرى من الهواء والتراب والحب والنوى قبل له وذلك القوابل والأنساب هو أيضاً من فعله ليست من فعل غيره فهو

فقد تبين أنه خلق الأمور المختلفة ومن كل زوجين فخلق أن يكون واحداً بسيطاً لا يصدر عنه إلا واحد لازمة لا يصدر عنه غيره ولا يمكنه فعل شيء سواء فإن فعل المختلفات الواحد لا بد أن يكون له فاعله بقدرته ومشيئته ولهذا قال انما يخصني الله من عباده العلماء قال طايفة من السلف العلماء فان من جعله غير قادر على احداث فعل ولا تغيير شيء من العالم بل قدره ما لا يمكنه مقارنته لم يخش انما يخصني الكواكب والافلاك التي تفعل الاكمار الارضية عنده وما كان نحو ذلك ولهذا عبيدها هؤلاء من دون الله ولهذا كان دعاؤهم لها هو شتمهم منها ولهذا اتبرأ الخليل من مخالفتها لما فطرهم في عبادة الكواكب والاصنام وقال لأحب الاقربين قال تعالى وحاجه قومه قال انما جوفى في الله وقد همدان ولا أخاف ما تشركون به الا ان شأني شأني وسعي كل شيء علموا فلا تذكرون وكف أخاف ما أشركتم ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لا ينزل به عليكم سلطاناً فأي القرى يقين أحق بالامن ان كنتم تعلمون وقال تعالى الذين آمنوا ولبسوا إيمانهم سترًا ظلم أولئك لهم الا من وهم مهتدون فان المشركين يخافون المخالقات من الكواكب وغيرها وهم قد أشركوا بالله ولا يخافون الله الا أن أشركوا بالله ما لا ينزل به سلطاناً وانما يخشاهم عباده العلماء الذين

يعلمون أنه على كل شيء قدير وبكل شيء علم فهو لا الدهرية الفلاسفة وأساليبهم لا تخافون الله تعالى فان قال قائل فهم يقرّون بالعبادات ويقولون جميع الاصوات في هياكل العبادات يقضون اللغات تحلل ما عقده الاقلام الدوائر

لا سيما الاسلاميون منهم فانهم يعظمون الادعية والعبادات قبل هم لا يقولون بان الله نفسه يحدث شيئا بسبب الدعاء وغيره وانما
الحوادث كلها عندهم بسبب حركة الفلك لا بشئ آخر أصلا وهم اذا (٢٣٩) قالوا ان النفوس تقوى بالدعاء والعبادة

والعبادة والصفة تنوزر في هبوط العالم كان هذا عندهم غزوة تأثير الاكل والشرب في الوجود لا يستزم ذلك عندهم امر يحدث من عند الله تعالى فله لو حدث منه امر لازم تغيره عندهم بطل اصل قولهم وهم قد يخافون ما يحدث من الحوادث بسبب اعمالهم لا بتقصاه طسعة الوجود ذلك كما يقولون ان أصل المصائب ويرث المرض أو الموت والسبب لكل الحوادث حرية الفلك وان كانت الحوادث لا تصح بتغير الحركة بل بالحركة وغيرها لما يكون الحركة موجب امتزاجا تستعذه المعتبات لما يفيض عليها من الفلك والفعال أو لتغير ذلك فقيم مطلوبة بالموجب لسرعة الفلك وحدوث جميع الحوادث ان كان الموجب لهاعلة تامة في الازل لا يتاخر عنها شئ من معلولها امتنع أن تكون حركات المكنات وما فيها من الحوادث صادرة عن هذه العلة لان ذلك يقتضي تأخر كثير من معلولاتها مع ما فيها من الاختلاف العظيم المتناقض لسلطانها التي يسبحها الوحدة وقد بين في غير هذا الموضوع أن الواحد البسيط الذي يقدرونه لاحقيقة له في الخارج أصلا واذ قبل القوابل المعقولة الممكنة المبدعة اختلف وتأخر استعدادها مع كون الفعل لها مزل ولا يزال على حال واحدة كل امتناع هذا ظاهره بخلاف ما اذا قيل ان نفس الفاعل موصوف بصفات متنوعة وأفعال متنوعة علة تعالى شئنا وأحوال كل يوم هو في شأن فله يكون تنوع المعقولات وحدوث الحوادث تنوع أحوال الفاعل وأنه يحدث من أمره ما شاء واذنا طلب الفرق بين ما قيل أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه التي لا يتوقف شئ

الصالحات جناح فيما طعموا أو اسقط الفرائض وقال هي أسماء رجال وأوجب الله ولايتهم فأخذهم يوسف من حرارى العراق في أيام بني أمية فقتله والصبرية الموجودون في هذه الازمنة يشبهون هؤلاء في كثير من الوجوه وذكر وعان الخطابية أصحاب أبي الخطاب بن أبي ذئب انهم يزعمون بان الائمة أنبياء محدثون ورسول الله وجهه على خلقه لا يزال منهم رسولان واحد ناطق والاخر صامت فانا ناطق بمحمد والصابغ على قهفي الارض اليوم طاعتمهم مقتضة على جميع الخلق يعلمون ما كان وما هو مكانهم وزعموا ان ابا الخطاب بنى وأن أولئك الرسل فرضوا طاعة أبي الخطاب وقالوا الائمة آلهة وقالوا في أنفسهم مثل ذلك وقالوا الولد الحسين آلاء الله وأجازه ثم قالوا ذلك في أنفسهم وتأولوا قول الله فأسأله ونفخت فيه من روحي ففعوا له ساجدين قالوا فهو آدم ومن ولده عيسى وادوا بالخطاب وزعموا انه وخريج أبو الخطاب على أبي جعفر المنصور فقتله عيسى بن موسى في سجن الكوفة وهم يتدينون بشهادة الزور ولو افقههم وذكر وعان البرهية أن جعفر بن محمد هو الله وأنه ليس بالشيء يرى وأنه يشبه الناس في هذه الصورة وزعموا أن كل محدث في قلوبهم وحى وان كل مؤمن يوحى اليه وقال الأشعري وقد قال فائون باللهة سلمان الفارسي قال وفي التسليم من الصوفية من يقول بالخلو وان الباري يعمل في الأشخاص وأصحاب هذه المقالة اذا مروا شيئا يمتسونه قالوا لا ندري لعل الله حال فيه وما لوا الى اطراح الشرائع وزعموا ان الانسان ليس عليه فرض ولا يلزمه عبادة اذ وصل الى معبوده قال ومن الغالبية من يزعم ان روح القدس هو الله كانت في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم في علي ثم في الحسين ثم في علي بن الحسين ثم في محمد بن علي ثم في جعفر بن محمد ثم في موسى بن جعفر ثم في علي بن موسى بن جعفر ثم في محمد بن علي بن موسى ثم في الحسن بن علي بن محمد قال هؤلاء الائمة عندهم كل واحد منهم الهة على التسامخ والاله عندهم يدخل في الهية كل هؤلاء هم من الامامة الاثني عشرية قال ومن الغالبية صنف يزعمون أن علما هو الله وكذا هو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويشعونه ويقولون ان عليا وجهه بليين أمره فادعى الامر لنفسه قال ومنهم صنف يزعمون ان الله خمسة أشخاص في النبي وعلي والحسين والحسين فاطمة فهؤلاء عندهم وله خمسة أئمة اداؤ بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمر بن العاص ثم منهم من قال ان هذه الأئمة ادمجونة لانه لا يعرف فضل الأشخاص الخمسة الا باسنادها فهي محمودة من هذا الوجه ومنهم من قال بل هي مذمومة لا تحمد بحال من الأحوال ومنهم صنف يقال لهم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ يزعمون أن عليا لم يمت وأنه يرجع الى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الارض عدلا كما ملئت جورا وذكر وعان أنه قال لعل أنت أنت والسبئية يقولون بالرجعة وان الاموات يرجعون الى الدنيا وكان السيد الحمرى يقول بالرجعة الاموات وفي ذلك يقول

اليوم يوم الناس فيهم * الدنيا هم قبل الحساب

ومنهم صنف يزعمون أن الله وكل الامور وقوفها الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأنه أقدر على خلق الدنيا خلقها وديرها وان الله لم يخلق من ذلك شئ ويقول ذلك كثير منهم في علي ويزعمون أن الائمة يشعرون الشرائع وتميط عليهم الملائكة وتظهر عليهم اعلام المجهزات ويوحى اليهم

بصفات متنوعة وأفعال متنوعة علة تعالى شئنا وأحوال كل يوم هو في شأن فله يكون تنوع المعقولات وحدوث الحوادث تنوع أحوال الفاعل وأنه يحدث من أمره ما شاء واذنا طلب الفرق بين ما قيل أحواله من مقتضيات ذاته الواجبة الوجود بنفسه التي لا يتوقف شئ

من أحواله على أمر مستغن عنها ولا يحتاج إليه وإذا كان واجبا بنفسه فما كان من لوازمه كان أيضا واجبا لا يمكن عدمه بخلاف الممكن الذي ليس له من نفسه وجوده فانه (٣٤٠) إذا قيل اختلف فعل الفاعل وتأخر اختلاف القابل وعدوته قبل فهو

أيضا الفاعل لقابل المختلف الحادث فكيف تصدر المختلفات الحادث عن فاعل لا يختلف في فعله ولا حدوث لنسب من أفعاله ولا يهري قبل بطل حجة المعتزلة والاشعرية ونحوهم على حدوث الاجسام وأراد أن يعتذر عن الفلاسفة فقال « فصل » في ذكر الطرائق التي سلكها الامام يعني بأعبد الله الرازي في صكته لتقرير مذهب التكليم وكيفية الاعتراض عليها أما الطريقة التي سلكها لحدوث العالم فن وجهين أحدهما أن العالم يمكن لذاته وكل يمكن لذاته فهو حادث لان تأثير المؤثر فيه لما أن يكون حال الوجود أو حال العدم أو أحوال الوجود وأحوال العدم والاول بالحل لان التأثير على الوجود يكون ابتجادا للوجود وتحصيله بالاصل وهو محال والثاني محال لان التأثير على العدم يكون جعابا للوجود والعدم وهو محال فيلزم أن يكون لحوال الوجود وحوال العدم فيكون حال الحدوث فكل ماله مؤثر فهو حادث الثاني أن الاجسام لو كانت أزلية فالما أن تكون متحركة في الازل أو ساكنة والسمان بالحلان أما الاول فلو جزم أحدها أم لو كانت متحركة في الازل فزم المسيقية بالغير وعدم المسيقية في شيء واحد لان الحركة تقتضي

ومنهم من يسل على السحاب ويقول إذا مرت حصبة أن عليا فيها وفيهم يقول بعض الشعراء برئت من الخوار جليست منهم * من الغزال منهم وإن داب ومن قوم اذاذكروا عليا * يردون السلام على السحاب فهذه بعض ما نقله الاشعري وغيره عنهم وهو بعض ما فهم من هذا الباب فان الاسعيلة والنصيرية لم يكونوا أحدوا انذاك النصيرية من نوع الغلاة والاسعيلة ملاحدة أكفر من النصيرية ومن شرع النصيرية أشهد أن لا اله الا الله الا حيدة الا نزع الطين أشهد أن لا اله الا الله الا حيدة الا نزع الطين ويقولون ان شهر رمضان أسماء ثلاثين رجلا في أنواع من الكفر الشنيع بطول وصفها وهذا أمر معلوم فان أهل العلم متفقون على أن هذه المقالات الغالية في وصف الرب بالعبوب والنقص المتضمنة تشبيه الخالق بالخلق في صفات النقص وتشبيه الخلق بالخالق في خصائص الالهية هي أكثر ما يكون في الشيعة بافئاق الناس فلا يوجد في طوائف الامة أشنع في الحلول والتشيل والتعطيل مما يوجد فيهم ولهذا صارت الملاحدة والغالية علبن على بعض من ينسب اليهم فاللاحدة علم على الاسعيلة والغالية علم على القائلين بالالهية في الشركاء كالنصيرية والمنشور بالغالو ادعاء الالهية في الشرع النصارى والغالية في الشيعة وقد وجد بعض الاحاد والغالو في غيرهم من النسل وغيرهم لكن القى فيهم أكثر وأقبح وإذا كان الامر كذلك كان الذي يطعن على أهل السنة والجماعة بأن فيهم تجسبا يفتى على طائفة الامامية اماما من أجل الناس بمقالات شبيعه وامام من أعظم الناس طلبا وعددا واما من العدل والانصاف في المقابلة والموازنة ثم أهل السنة يطلبون من الامامية المتأخرين أن يقطعوا سلفهم بالحج العقيلة والشرع وتوهم عاجزون عن ذلك كما تقدم التيمطيه وهؤلاء المجموع من الشيعة هم من أكابر أهل الكلام المتكلمين في جميع أنواعه في الجليل والدقيق ولهم كتب مصنفه قال الاشعري ورجال الرافضة ومؤلفو كتبهم هشام بن الحكم وهو قطعي وعلي بن منصور ووفرن عبد الرحمن القمي والسكا وأبو الاخوص داود بن راشد البصري قال وقد انتعلهم أبو عيسى الوراق وابن الراوندي وألف لهم كتاب في الامامة في (الوجه الثاني) أن يقال هذه المقالات التي نقلها لا تعرف عن أسعمن المعروفين عذبه السنة والجماعة ومن أئمة أصحاب أبي حنيفة ولأما ولا الشافعي ولا أحمد بن حنبل لأن أهل الحديث ولا من أهل الرأي فلا يعرف من هؤلاء من قال ان الله جسم طويل عريض حتى وأنه يجوز عليه المصافحة وان الصالحين من المسلمين يعاينونه فان كان مقصود بمجماعة المشورة والشبهة بعض هؤلاء فهو كتب طاهر عليهم وهذه كتب هذه الطوائف ورجالهم الاحياء الاموات لا يعرف من أحد منهم شيء من ذلك بل أئمة هؤلاء الطوائف المعروفون بالعلم فيهم متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا لا يعينون وأما عيسى في الآخرة كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال وأعلو أن أحد امتكم لم يرى ربى حتى يموت والمذهب الشائع الظاهر فيهم مذهب أهل السنة والجماعة أن الله يرى في الآخرة بالانصار ومن أكثر ذلك كان مبتدع عندهم وان كان في المنتسبين اليهم من يقول ذلك فليس هو قول أئمتهم ولا الذين يفتى بقولهم ومن أراد أن ينقل مقالة عن طائفة فليس القائل والنقل والافكل

المسيقية بالتغير والازل يقتضى عدم المسيقية بالتغير فيلزم الجمع ضرورة الثاني أنها لو كانت متحركة في الازل لكانت محال لاختلاف الحوادث وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث والالكان الحادث أزلي هذا خلف الثالث انها لو كانت

أحد يقدر على الكذب فقد تدين كذبه فيما قلته عن أهل السنة كائين أن تلك الأقوال وما هو أشنع منها أقوال سلف الإمامة (الوجه الثالث) أن يقال الطائفة إنما تسمى باسم رجالها أو بنعت أحوالها الأولى كما يقال النخعات والأزارقة والخمسة والنصارية والشرارية كما يقال الرافضة والشيعة والقدريّة والمرجئة والخوارج ويحذف فاما لفظ الحشوية فليس فيها ما يدل على شخص معين ولا مقالة معينة فلا بد من فهم هؤلاء وقد قيل إن أول من تكلم بهذا اللفظ عمرو بن عبد قيس قال كان عبد الله بن عمرو حشواً وكان هذا اللفظ في اصطلاح من قاله يريد به العامة الذين هم حشواً كما تقول الرافضة عن مذهب أهل السنة مذهب الجمهور فإن كان مراده بالحشوية طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة دون غيرهم كما صاحب أجدو الشافعي ومالك بن النعمان في المعلوم أن هذه المقالات لا توجد فيهم أصلاً بل هم يكفرون من يقولوا ولو قدر أن بعضها لو جحد في بعضهم فليس ذلك من خصائصهم بل كما جحد ذلك في سائر الطوائف وإن كان مراده بالحشوية أهل الحديث على الإطلاق سواء كانوا من أصحاب هذا أو هذا فاعتقاد أهل الحديث هو السنة المحضة لأنه هو الاعتقاد الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وليس في اعتقاد أحد من أهل الحديث شيء من هذا والكسب شاهد بذلك وإن كان مراده بالحشوية عموم أهل السنة والجماعة مطلقاً فهذه الأقوال لا تعرف في عموم المسلمين وأهل السنة وجمهور الناس ما يظنون أحد أقال هذا وإذا كان في بعض جهال العامة من يقول هذا أو أكثر من هذا لم يجز أن يجعل هذا الاعتقاد لأهل السنة والجماعة يعاون به وإنما العيب فيما قلته الطائفة وعلمائها كما ذكرناه عن أئمة الشيعة فإن أئمة الشيعة هم القائلون للعلالات الشيعية كما قد علم وأما لفظ المشبهة فلا ريب أن أهل السنة والجماعة والحديث من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأجدو غيرهم متفقون على تزيه الله تعالى عن مماثلة الخلق ودم المشبهة الذين عشان صفاته صفات الخلق متفقون على أن الله ليس كشيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله وطريقة سلف الأمة وأئمتها بهم يصفون الله بما وصفه بنصفه وبما وصفه برسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكيف ولا تمثيل إثبات بلا تمثيل وتزيه بلا تعطيل إثبات الصفات ونفي مماثلة المخلوقات قال تعالى ليس كشيء فهذا رد على المثلة وهو السميع البصير رد على المعطلة فقولهم في الصفات مبنى على أصليين أحدهما أن الله منزوع عن صفات النقص مطلقاً كالسنة والنوم والعجز والجهل وغير ذلك والثاني أنه متصف بصفات الكمال التي لا نقص فيها على وجه الاختصاص بما له من الصفات فلا مماثلة شيء ولكن نفاذ الصفات يسون كل من أثبت شيئاً من الصفات مشبهاً بل المعطلة المحضة الباطنية نفاذ الأسماء يسون من سمي الله باسمائه الحسنى مشبهاً فيقولون إذا قلنا شيء علم فقد شبهناه بغيره من الأحياء العالين وكذلك هو سميع بصير فقد شبهناه بالإنسان السميع البصير وإذا قلنا هو رؤف رحيم فقد شبهناه بالشيء الرؤف الرحيم بل قالوا إذا قلنا أنه موجود فقد شبهناه بشيء الموجودات لا شراً كما سمي في معنى الموجود فقيل لهؤلاء فقولوا ليس بموجود ولا شيء فقالوا أو من قال منهم إذا قلنا ذلك فقد شبهناه بالمعدوم وبعضهم قال ليس بموجود ولا معدوم ولا شيء ولا ميت فقيل لهم قد شبهتموه بالممتع بل جعلتموه بنفسه متمتعاً فإنه كما يتمتع اجتماع النقصين يتمتع ارتفاع النقصين فمن قال أنه موجود معدوم فقد جمع بين النقصين ومن قال ليس بموجود ولا معدوم رفع النقصين وكلاهما متمتع فكيف يكون الواجب الوجود مجتمع الوجود والذين قالوا لا تقول لا هذا ولا هذا أقبل لهم عدم علمكم وقولكم

متحركة في الأزل لكانت الحركة اليومية موقوفة على انقضاء مآلاتها نهاية وهو محال والموقوف على المحال محال (الرابع) أنها لو كانت متحركة في الأزل لحصلت جتان أحدهما من الحركة اليومية إلى غير النهاية والثانية من الحركة التي وقعت من الأسس إلى غير النهاية فالجمله الثانية إن صدق عليها أنها ألحقت على الأولى انطبقت عليها كان الزائد مثل الناقص وإن لم يصدق كانت متناهية فالجمله الأولى متناهية وقد فرضت غير متناهية هذا خلف وأما الثاني فلأنها لو كانت ساكنة في الأزل امتنع عليها الحركة لأن المؤثر في السكون أمان أن يكون أزيلاً أو حاداً لا حارزاً أن يكون حاداً أو لا لكان السكون حادثاً وقد فرض أزيلاً هذا خلف فتعين أن يكون

لا يطل الحقائق في نفسه بل هذا نوع من السفطة (١) فان السفطة ثلاثة أنواع نوع هو
 بحدا الحقائق والعلمها وأعظم من هذا قول من يقول عن الموجود الواجب القديم الخالق انه
 لا موجود ولا معدوم وهو لا متناقصون فانهم جزوا بصد الجرم ونوع هو قول المتجاهلة
 الاذرية الواقة الذين يقولون لا ندري هل ثم حقيقة وعلم أم لا وأعظم من هذا قول من يقول
 لا أعلم ولا أقول هو موجودا ومعدوم أو شيء أو لم يكن ونوع ثالث قول من يجعل الحقائق تسع
 العقائد فالاول نافها والثاني واقفها والثالث يجعلها تابعة لتفنون الناس وقد ذكر
 صغرابع وهو الذي يقول ان العالم في سيلان فلا يثبت له حقيقة وهو لا من الاول لكن هذا
 بوجه قولهم والمقصود هنا ان اسالك الانسان عن التقيذين لا يقتضي رفعهما وحاصل
 هذا القول منع القلوب والالسنه والجوارح عن معرفة الله وهو كره عبادته فهو تعطيل وكفر
 بطريق الوفاء والاسالك لا بطريق النفي والانكار وأمل ضلال هؤلاء ان لفظ التشبيه لفظ فيه
 اجال فاسم شيئين الا وبينهما قدر مشترك يتفق فيهما شيان ولكن ذلك المشترك المتفق عليه
 لا يكون في الخارج بل في الذهن ولا يجب عما لهما فيه بل الغالب تفاضل الاشياء في ذلك
 القدر المشترك فانت اذا قلت عن المخلوقات شيء وعلم وعلم وقدر وقدر لم يلزم أن تكون
 حياة أحد هما وعلمه وقدرته نفس حياة الآخر وعلمه وقدرته ولأن يكونا مشتركين في
 موجود في الخارج عن الذهن ومن هنا ضل هؤلاء الجهال عسى التشبيه الذي يجب نفه عن
 الله وجعلوا ذلك نزعاً الى التعطيل المحض والتعطيل شر من التجسيم والمشيء بعد ضما
 والمعطيل بعد عدم ما للمثل أعنى والمعطيل أعنى ولهذا كان جهل امام هؤلاء أمثاله يقولون
 ان الله ليس بشيء وروى عنه أنه قال لا يسمى باسم يسمى به الخلق فلا يسمى الا بالخالق القادر لانه
 كان جبر يارى أن العبد لا قدرة له وربما قالوا ليس بشيء كالأشياء ولا يجب أن الله تعالى ليس
 كالأشياء ولكن ليس مقصودهم الا أن حقيقة التشبيه منتفجة عنه لا يشنون أمر متفاجئ عليه
 وتحقق في هذا الموضوع بالكلام في معنى التشبيه والتمثيل أما التمثيل فقد نطق الكتاب بنفسه عن
 الله في غير موضع كقوله تعالى ليس كمثل شيء وقوله هل تعلمه سمياً وقوله ولم يكن له كفواً أحد
 وقوله فلا تجعلوا لله أنداداً فلا تضره بواقه الامثال ولكن وقع لفظ التشبيه اجال كاسنيته
 ان شأ الله تعالى وأما لفظ الجسم والجوهر والخصيص والجهة ونحو ذلك فلم ينطق كتاب ولا سنة
 بذلك حتى حق الله لا ضا ولا اثباتاً وكذلك لم ينطق بذلك أحد من الصحابة والتابعين لهم باحسان
 وسائر أئمة المسلمين من أهل البيت وغير أهل البيت فلم ينطق أحد منهم بذلك حتى حق الله لا ضا ولا
 اثباتاً وأول من عرف أنه يتكلم بذلك نضابا واثباتاً أهل الكلام المحدث من النفاة كالجميعة
 والمعتزلة ومن المثبتة كالجميعة من الرافضة وغير الرافضة فالنفاة نفوا هذه الاسماء وأدخلوا
 في النفي ما أثبتته الله ورسوله من صفاته كعلمه وقدرته ومشيئته وبحبته ورضاه وغضبه وعلوه وقالوا
 انه لا يرى ولا يتكلم بالقرآن ولا غيره ولكن معنى كونه متكلماً انه خلق كلاماً في جسم من الاجسام
 وغيره ونحو ذلك والمثبتة أدخلوا في ذلك من الامور ما نفاه الله ورسوله حتى قالوا انه يرى بالانصار
 ويصافح ويعاقب وينزل الى الارض وينزل عتبة عرفه راكعاً على جبل أو ورق يعاقب المشاة
 ويصافح الركبان وقال بعضهم انه يتدم ويبيك ويحزن وعن بعضهم انه لم يدم ونحو ذلك
 من المقالات التي تتضمن وصف الخالق جل جلاله بخصائص المخلوقين والله سبحانه منزوع عن أن

(مطلب أنواع السفطة)

أزلياً فيزمن دوامه دوام السكون
 فقتنع الحركة على الاجسام وانها
 ممكنة عليها لان الاجسام امان
 تكون بسيطة أو مركبة فان كانت
 بسيطة فيصعب على أحد جواربها
 ما يصعب على الآخر فيصعب ان يصير
 عينا بآثارها عينا فيصعب
 عليها الحركة وان كانت مركبة
 كانت مجمعة من البسائط فكانت
 بسائطها قابلة للاجتماع والافتراق
 وكانت قابلة لظهور هذا خلف قال
 الاجمري الاعتراض (قوله بأن
 التأثير في الممكن امان ان يكون حالة
 الوجود وحالة العدم) ولا حالة
 الوجود ولا حالة العدم قلنا
 لا يجوز أن يكون حال الوجود
 (قوله التأثير في حال الوجود بايجاد
 الموجود وتحصيل الحاصل) قلنا
 لا نسلم وانما يكون كذلك أن لو
 أعطى الفاعل وجوداً ثانياً وليس

يوصف بشئ من الصفات المختصة بالخلق فهو صفة نقص والله تعالى
متزعم كل نقص ومستحق لغايات الكمال وليس له مثل في شئ من صفات الكمال فهو متزعم
النقص مطلقا ومن في الكمال أن يكون له مثل كما قال تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد
ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد فين أنه أحد صمد واسمه الأحد يتضمن نفى المثل واسمه الصمد
يتضمن جميع صفات الكمال كما قد بينا ذلك في الكتاب المصنف في تفسير قل هو الله أحد * وأما
لفظ الجسم فإن الجسم عند أهل اللغة كما ذكره الأصمعي وأبو زيد وغيرهما هو الجسد والبدن
قال تعالى وإذا رأيتهم تعجلت أجسامهم وإن يقولوا تسمع لقولهم وقال تعالى وزاد بسطة في العلم
والجسم فهو يدل في اللغة على معنى الكثافة والغلظ كما لفظ الجسد ثم قد يراد به نفس الغلظ وقد
يراد به غلظه فيقال لهذا الثوب جسم أي غلظه وكثافته ويقال هذا أجسم من هذا أي أغلظ
وأكثف ثم صار لفظ الجسم في اصطلاح أهل الكلام عامهم ذلك فيسمون الهواء وغيره من
الأمور اللطيفة جسما وإن كانت العرب لا تسمى هذا جسما وينقسم نزاع فيما يسمى جسما
هل هو مركب من الجواهر المتفردة التي لا يتجزأ منها شئ عن شئ أم اجزاء متناهية كما يقول
النظام والترم الطفرة المعرفة بطفرة النظام وهو مركب من المادّة والصورة كما يقوله من يقوله
من المتفلسفة أو ليس مركبا لأن هذا ولا من هذا كما يقوله أكثر الناس وهو قول الهشامية
والكلابية والخيارية والضرارية وكثير من الكرامية على ثلاثة أقوال وكثير من الكتب ليس
فيها الأقوال الاثلاث والصواب أنه ليس مركبا لأن هذا ولا من هذا كما قد بسط في موضعه
ويبنى على هذا أن ما جحدته الله من الحيوانات والنبات والمعادن فأنها أعيان مخلقة الله تعالى
على قول نفاذ الجوهر الفرد وعلى قوله مبنية انما جحدت أعراضا وصفات والافلاخ احرار باقية
ولكن اختلفت تركيبها وينبني على ذلك الاستحالة فثمة الجوهر الفرد يقولون لا تسجل حقيقة
الحقيقة أخرى ولا تنقلب الا حاسن بل الجواهر تغيراته تركيبها وهي باقية والاكثر
يقولون باستحالة بعض الاجسام الى بعض وانقلاب جنس الى جنس وحقيقة الحقيقة كما
تنقلب النطفة الى علقة والعلقة مضغعة والمضغعة عظاما وكما ينقلب الطين الذي خلق منه آدم
لحما ودا وعظاما وكما تنقلب المادة التي تخلق منها الفلكة غرا ونحو ذلك وهذا قول الفقهاء
والاطباء وكثير العقلاء وذلك يبنى على هذا مماثل الاجسام فلو يقولون الاجسام
مركبة من الجواهر وهي متناهية فالاجسام متناهية والاكثر يقولون بل الاجسام مختلفة
الحقائق وليست حقيقة التراب حقيقة النار ولا حقيقة النار حقيقة الهواء وهذه المسائل
مسائل عقلية ليست لها موضع آخر والمقصود هنا بيان منشا النزاع في معنى الجسم والنظر
كلهم متفقون فيما اعلم على أن الجسم بشاريه وإن اختلفوا في كونه مركبا من الاجزاء
المتفردة أو من المادة والصورة أو لا من هذا ولا من هذا وقد تنازع العقلاء ايضا هل يمكن
وجود موجود قائم بنفسه لا يشار اليه ولا يمكن أن يرى على ثلاثة أقوال فقل لا يمكن ذلك بل هو
ممتنع وقيل بل هو ممتمنع في المحدثات الممكنة التي تقبل الوجود والعدم دون الواجب وقيل بل
ذلك ممكن في الممكن والواجب وهذا قول بعض الفلاسفة ومن وافقهم من أهل الملل ومثبتون ذلك
يسمون الجبرادات والمغارات وأكثر العقلاء يقولون انما وجود هذه في الازهار لاف الاعيان
وانما يثبت من ذلك وجود نفس الانسان التي تفارق بدنه وتصر عنه وأما الملائكة التي
أخبرت بها الرسل فالتفلسفة المنسوبون الى السليمان يقولون هي العقول والنفس المجردات

كذلك فإن التأثير عبارة عن كون
الامر موجودا أو وجود المؤثر وجاز
أن يكون الامر موجودا دائما
لوجود المؤثر والذي يدل على حصول
التأثير حالة الوجود أنه لو لم يكن
كذلك لكان التأثير حالة العدم
لاستحالة الواسطة بين الوجود
والعدم والثاني كاذب لان التأثير
حالة العدم يقتضي الجمع بين الوجود
والعدم وهو محال قال أما قوله
الاجسام لو كانت أزلية فاما أن
تكون محركة أو ساكنة في الازل
قلنا لا يجوز أن تكون محركة
(قوله يلزم الجمع بين المسبوقية
بالتغير وعدم المسبوقية بالتغير في
شئ واحد) قلنا لا تسلم وهذا
لان المسبوق بالتغير هو الحركة
وغير المسبوق بالتغير هو الجسم
فان قال اذا كانت الحركة أزلية
كانت الحركة من حيث هي هي
غير مسبوقة بالتغير لكن الحركة

وهي الجوهر العقلية وأما أهل الملل ومن علم ما أخبر الله به من صفات الملائكة فيعملون قطعاً أن الملائكة ليست هذه المجردات التي يثبتها هؤلاء من وجوه كثيرة قد سبطت في غير هذا الموضوع فإن الملائكة مخلوقون من نور كما أخبر بذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح وهم كما قال الله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يشفعون إلا لمن ارتضى وهم من خشيته مشفقون ومن يقل منهم إلى الله من دونه فذلك نجح به جهنم تذاً نجزي للظالمين ولقد أخبر الله عن الملائكة أنهم أو أراهم ولو طاف في صورة البشر حتى قدم لهم إبراهيم الهبل وكان جبريل عليه السلام يأتي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة دحية الكلبي وأتى مرة في صورة أعرابي حتى رآه العجيلة وقد رآه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في صورة التي خلق عليها من ثمرتين بين السماء والأرض ومرة في السماء عند سدرة المنتهى والملائكة تنزل إلى الأرض ثم تسعد إلى السماء كما نزلت بذلك النصوص وقد أنزلها يوم بدر ويوم حنين ويوم الخندق والنصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين كما قال تعالى إذ تستغيثون ربكم فاستجاب لكم أني معدكم بالفيء من الملائكة مردفين وقال ثم أنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وقال فأرسلنا عليهم رجلاً وحجوداً لم تروها وقال أم يحسبون أنا أن نجمع سرهم ونجواهم إلى رسلنا إليهم يكتسبون وقال حتى إذا جاء أحدهم الموت وقفنا نواصيهم لا يفرطون وقال تعالى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة يضربون وجوههم وأدبرهم ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسوطاً يهيمهم أخرجوا أنفسهم مثل هذا في القرآن كثير يعلم بعضه أن ما وصفه الملائكة يوجب العلم الضروري أنه ليس ما يقوله هؤلاء في العقول والنفوس سواء قالوا إن العقول عشرة والنفوس تسعة كما هو المشهور عندهم أو قالوا غير ذلك وليست الملائكة أيضاً القوى الصالحة التي في النفوس كما قد يقولونه بل جبريل ملك منفصل عن الرسول يسمع كلام الله من الله وينزل به على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كإدريس على ذلك النصوص والإجماع من المسلمين وهؤلاء يقولون إن جبريل هو العقل الفعال وهو ما يتجلى من نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصور الخيالية وكلام الله ما يوجد في نفسه كما يوجد في نفس الأناس وهذا مما يصح كل من علم ما جاء به الرسول أنه من أعظم الأمور تكذيباً بالرسول ويعلم أن هؤلاء أبعد عن متابعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من كفار اليهود والنصارى وهذا مبسوط في مواضع والمقصود هنا الكلام على مجاميع ما يعرف به ما أشار إليه هذا من عقائد المسلمين واختلافهم فإذا عرف تنازع الظن في حقيقة الجسم فلا ريب أن الله سبحانه ليس مركباً من الأجزاء المتفرقة ولا من المادة والصورة ولا يقبل سبحانه التفرق والاتصال ولا كان متفرقاً فاجتمع بل هو سبحانه أحد سجد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد فهذه المعاني المعقولة من التركيب كلها امتنع عن الله تعالى لكن المتفلسفة ومن وافقهم تزيد على ذلك ويقولون إذا كان موضوعاً بالصفات كان مركباً وإذا كانت له حقيقة ليست هي مجرد الوجود كان مركباً فيقول لهم المسلمون المتأيدون بالصفات التنازع ليس في لفظ المركب فإن هذا اللفظ أعني ما يدل على مركب ركنه غيره ومعلوم أن فلا تارة قال الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وقد يقال لفظ المركب على ما كانت أجزاؤه متفرقة بجمع إجماعاً متتابعاً وأما غير متتابع كتركيب الأطعمة

من حيث هي هي مسبوقة بغير لانها انتقال فتقتضي المسبوقه بالغير فيلزم الجمع بين المسبوقه بالغير وعدم المسبوقه بالغير في الحركة فلنا إذا ادعيت ذلك فنقول لانفس ان الجسم لو كان اذلياً لكانت الحركة من حيث هي هي حركة اذلية ولم لا يجوز ان يكون الجسم اذلياً ويصدق عليه أنه متحرك دائماً ان تنافى عليه الحركة المعنى ولا يصح على الحركة الموجود في الاعيان انها اذلية ضرورة ان الصافي كل واحد منها يكونها مسبوقة بالغير قلت هذا مضبوطه ما به عليه في غير هذا الموضوع أن حدوث كل من الاعيان لا يستلزم حدوث النوع الذي لم يزل ولا يزال وأما قوله لو كانت الاجسام متفرقة لكأنها لا تخلو عن الحوادث قلنا نعم ولكن لم قلتم

والاشربة والادوية والابنية والباس من اجزائها ومعلوم في هذا التركيب عن الله ولا تعلم
 عاقلا يقول ان الله تعالى مركب بهذا الاعتبار وكذلك التركيب بمعنى انه مركب من الجواهر
 المنفردة من الماده والصورة وهو التركيب الجسدي وهذا ايضا متفق عن الله تعالى والذين
 قالوا ان الله جسم قد يقول بعضهم انه مركب هذا التركيب وان كان كثير منهم بل اكثرهم
 ينفون ذلك ويقولون انما نفي بكونه جسما انه موجودا قائم بنفسه وانه يشار اليه وانحو
 ذلك لكن بالجهة هذا التركيب وهذا الجسم يجب تنزيه الرب عنه واما كونه سبحانه ذاتا
 مستلزما لصفات الكمال له علم وقدره وحياة فهذا الاسمى مركبا فيما يعرف من اللغات واذا
 سمي مسم هذا مركبا لم يكن النزاع معه في اللفظ بل في المعنى العقلي ومعلوم انه لا دليل على
 نفي هذا كما قد بسط في موضعه بل الادلة العقلية توجب اثباته ولهذا كان جميع العقلاء
 مضطرين الى اثبات معان متعددة لله تعالى فالمتعالي يسلم انه حي عالم قادر ومعلوم ان كونه
 جسما ليس هو معنى كونه عالما ومعنى كونه عالما ليس معنى كونه قادرا والمتكلم يقول
 انه عاقل ومقول وعقل واليد ومثل ذلك وعاشق ومعشوق وعشق ومعلوم صريح العقل ان
 كونه يجب ليس كونه محبوا وكونه معلوما ليس معنى كونه عالما (١) هو معنى كونه قادرا مؤثرا
 فاعلا وذلك هو نفس ذاته فيعمل العلم هو القدرة وهو الفعل ويجعل القدرة هو القادر والعلم
 هو العالم والفعل هو الفاعل وهذه الاقوال صريح العقل ومجرد تصورها التام يكفي في العلم
 بفسادها وليس فراهم الا من معنى التركيب وليس لهم قط جهة نفي في معنى التركيب
 بجميع هذه المعاني بل عندهم ان المركب مقتصر الى اجزائه واجزائه غيره والمقتصر الى غيره
 لا يكون واجبا بنفسه بل يكون معلولا وهذه الحجة القاطها كلها مجتمعة فلفظ الواجب بنفسه
 يراد به الذي لا فاعل له فليس له فاعلة (٢) ويراد به الذي لا يحتاج الى شيء ميان له ويراد به القائم
 بنفسه الذي لا يحتاج الى ميان له وعلى الاول والثاني فالصفات واجبة الوجود والبرهان انما
 قام على ان الممكنات لها فاعل واجب الوجود قائم بنفسه اى غنى عما سواه والصفة ليست هي
 الفاعل وقوله اذا كانت ذات وصفات كان مركبا والمركب مقتصر الى اجزائه واجزائه غيره
 فلفظ الغير يجعل يراد بالغير الميان فالغير انما جاز مفارقة أحدهما الآخر زمانا ومكانا أو وجود
 وهذا اصطلاح الاشربة ومن وافقهم من الفقهاء اتباع الائمة الاربعة ويراد بالغير من الماس
 أحدهما الآخر واما جاز العلم أحدهما مع الجهل بالآخر وهذا اصطلاح طوائف المعتزلة
 والكرامية وغيرهم واما السلف كالامام أحمد وغيره فلفظ الغير عندهم يراد به هذا ويراد به هذا
 ولهذا لم يطلقوا القول بان علم الله غيره ولا أطلقوا القول بأنه ليس غيره ولا يقولون هو هو ولا هو
 غيره بل يمتنعون عن اطلاق الحمل فيشاورنا ثانيا لما في معنى اللفظ فان الجهمية يقولون ما سوى
 الله مخلوق وكلامه غيره فيكون مخلوقا فقال ائمة السنة اذا اراد بالغير والسوى ما هو ميان له
 فلا يدخل عليه وكلامه في لفظ الغير والسوى كما يدخل في قول النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم من حلف بغيره فقد أشرك وقد ثبت في السنة جواز الحلف بصفاته كعزته وعظمته
 فصل انما لا يدخل في معنى الغير عند الاطلاق واذا اراد بالغير أنه ليس هو اياه فلا ريب ان
 العلم ليس هو العالم والكلام ليس هو المتكلم وكذلك لفظ افتقار المفعول الى فاعله ونحو ذلك

(١) قوله هو معنى كونه قادر الخ هذه اذ في الاصل والكلام غير مرتبط بما قبله فادله بينهما سقطا
 من النسخ (٢) قوله ويراد به الخ كذا في النسخة وفي الكلام تكرار قائل وحركته معجبه

بان ما لا يتلوه من الحوادث فهو
 حادث (قوله لو لم يكن كذلك لكان
 الحادث ازليا) قلنا لا نسلم وانما
 يلزم ذلك لو كان شيء من الحركات
 بعينه لازما للجسم وليس كذلك بل
 قبل كل حركة حركة الى أول
 فلت هذا من غلط الذي قبله فان
 الازلي لازم هو نوع الحادث لا عين
 الحادث (قوله لو كانت حادثه في
 الازل لكان الحادث البوي موقوتا
 على انقضاءه لا نهاية له) قلنا
 لا نسلم بل يكون الحادث البوي
 مسبوقا بحوادث لا أول لها ولم
 قلتم ان ذلك غير جائز قلت
 مضمونه ان يكون موقوتا على
 انقضاءه لا ابتداءه ولا أوله وهو
 لانهاية من الطرفين الا ان
 له نهاية من الطرفين الآخر (قوله
 لو كانت محركة في الازل لحصلت
 جلتان احدهما من الحركة

(١) ورأيه التلازم بمعنى أنه لا يوجد أحدهما إلا مع الآخر وإن لم يكن أحدهما مؤثرا في الآخر كالأمور المتضاربة مثل الآتية والنبوة والركب قد عرف ما فيه من الاشتراك فإذا قال القائل لو كان عالما كان مركبا من ذات وعلم فليس المراده أن هذين كانا مفرقين فاجتمعوا لأنه يجوز مفارقة أحدهما بل المراده إذا كان عالما فهناك ذات وعلم قائم بها وقوله والمركب مفترق إلى آخره يعلم أن افتقار المجموع إلى أبعاضه ليس بمعنى أن بعضه فعله أو وجدت دونه وأثر فيه بل المعنى أنه لا يوجد إلا بوجود المجموع ومعلوم أن الشيء لا يوجد إلا بوجود نفسه وإذا قيل هو مفترق إلى نفسه بهذا المعنى لم يكن محتجا بل هذا هو الحق فإن نفس الواجب لا يستغني عن نفسه وإذا قيل هو واجب بنفسه فليس المراد أبدعت وجوده بل المراد أن نفسه موجودة بنفسه لم يفترق إلى غيره في ذلك وجوده واجب لا يقبل العدم بمحال فإذا قيل مثلا العشر مفترق إلى العشرة لم يكن في هذا افتقار لها إلى غيرها وإذا قيل هي مفترقة إلى الواحد الذي هو جزؤها لم يكن افتقارها إلى بعضها أعظم من افتقارها إلى المجموع التي هي هو وإذا لم يكن ذلك محتجا بل هو الحق فإنه لا يوجد المجموع إلا بالمجموع فكيف يتخلف أن يقال لا يوجد المجموع إلا بوجود جزئه والدليل انعدامه على أن الممكنات لها بسبوع واجب بنفسه خارج عنها أما كون ذلك المدع مستلزما لصفاته أو لا يوجد الامتصاصات الكمال فهذا لا ينف حجة أصلا ولا هذا التلازم سواء سمى فقرا أو لم يسم بما ساق كون المجموع واجبا قديما زائلا لا يقبل العدم بمحال وأيضاً فتنسب الصفات القائمة بالموصوف جزأه ليس هو من اللغة المعروفة إنما هو اصطلاح لهم كما يسمون الموصوف مركبا والافقعة الآخر أن الذات المستزمنة للصفة لا توجد إلا وهي متصفة بالصفة وهذا حق وإذا تنزل إلى اصطلاحهم المحدث وسمى هذا جزأه فالمجموع لا يوجد إلا بوجود جزئه الذي هو بعضه وإذا قيل هو مفترق إلى بعضه لم يكن هذا إلا دون قول القائل هو مفترق إلى نفسه الذي هو المجموع وإذا كان لا يحدور فيه فهذا أولى وإذا قيل أجزاؤه غيره والواجب لا يفترق إلى غيره قيل إن أردت أن جزأه مباين له وأنه يجوز مفارقة أحدهما الآخر وجه من الوجوه فهذا باطل فليس جزؤه غيره بهذا التفسير وإن أردت أنه يمكن العلم بأحدهما دون العلم بالآخر كما نعلم أنه قادر قبل العلم بأنه عالم ونعلم الذات قبل العلم بصفاتهما فهو غيره بهذا التفسير وقد علم بصريح العقل أنه لا بد من اثبات معاني هي أعيان هذا التفسير والافقولة قائما بنفسه ليس هو كونه عالما أو كونه عالما ليس كونه حيا أو كونه حيا ليس كونه قادرا ومن جعل هذه الصفة هي الأخرى وجعل الصفات كلها هي الموصوف فقد انتهى في السفطة إلى الغاية وليس هذا إلا أن قال السواد هو اليباض والسواد واليباض هو الاسود والابيض ثم هؤلاء الذين نفوا المعاني التي يتصف بها كلهم متناقضون يجمعون في قولهم بين النفي والاثبات وقد جعلوا هذا أساس التعطيل والتكذيب بما علم بصريح العقول وصحح المنقول فالذين ينفون علمه بالاشياء يقولون لثلاثين الشكر والذين ينفون علمه بالجزئيات يقولون لثلاثين الشكر فيكون نفي الشكر ونفي الجزئيات متناقضين لأن الشكر لا ينفى الجزئيات وإن الشكر لا ينفى الجزئيات وإن الشكر لا ينفى الجزئيات وإن الشكر لا ينفى الجزئيات وإن الشكر لا ينفى الجزئيات

اليومية والثانية من الحركة التي وقعت في الاسباب قلنا لا نسلم وإنما يلزم ذلك لو كانت الحركات مجتمعة في الوجود قلت هذه مضمونة أن التطبيق لا يكون إلا بين موجودين ولكن يقال التطبيق في الخارج لا يكون إلا بين موجودين ولكن يمكن تقدير التطبيق بين معدومين لاسيما إذا كانا قد دخل جميعا في الوجود فالطبق بينهما ما أن يكونا هذين في الأذهان لا يوجدان في الاعيان بمحال كالاعداد المجردة عن المحدودات أو معدومين منتظرين للمستقبلات أو معدومين حاضرين كاخوادث المتقدمة أو موجودين كالمصادر الموجودة والمحدودات الموجودة ويجب أن هذا الجواب ثان وهو أن الجليلين اللتين طبق أحدهما على الأخرى مع التفاوت في أحد الطرفين وعدم

إذا صغر كونها ولا يدري أنه عندهم إذا أحدث ما لم يكن محدثا سموه تغيرا وإذا جمع دعاء عباده
سموه تغيرا وإذا رأى ما خلقه سموه تغيرا وإذا كلم موسى بن عمران سموه تغيرا وإذا رضى عن
أطلعه وسخط على من عصاه سموه تغيرا إلى مثل هذه الأمور ثم انهم يقولون ذلك من غير دليل
أصلا فان الفلاسفة يجوزون أن يكون القديم محلا للحوادث ومن نقاسمهم فاعلموا لنفيه
الصفات مطلقا وكذلك المعتزلة ولهذا كان الحذاق من هؤلاء كابي الحسين البصري
وأبي البركات صاحب المعبر وغيرهما قد أخذوا فوههم في ذلك وبيّنوا أنه ليس لهم دليل عقلي يثبت ذلك
وأن الأدلة العقلية والشريعة توجب ثبوت ذلك وهذا كله قد بسط في موضع آخر والمقصود
هنا أن من نفي الجسم وأراد به نفي التركيب من الجواهر الفردة وأمن المادة والصورة فقد أصاب
في المعنى لكن منازعوه يقولون هذا الذي قلته ليس هو معنى الجسم في اللغة ولا هو ما يباحثه
الجسم الاصطلاحي وإذا كان منازعوه ممن نفي التركيب من هذا أو هذا فالفرقان متفقان
على تنزيه الرب عن ذلك لكن أحدهما يقول نفي الجسم لا يفيد هذا التنزيه وإنما يفيد لفظ هذا
التركيب ونحوه والآخر يقول بل لفظ الجسم يفيد هذا التنزيه ومن قال هو جسم فالمتصور
عن نظار الكرامية وغيرهم عن يقول هو جسم أنه يفسر ذلك بأنه الموجود والقائم بنفسه
لا بمعنى المركب وقد اتفق الناس على أن من قال أنه جسم وأراد هذا المعنى فقد أصاب في
المعنى لكن إنما يخطئه من يخطئه في اللفظ أما من يقول الجسم هو المركب فيقول أخطأت
استعملت لفظ الجسم في القائم بنفسه أو الموجود وأما من يقول بأن كل جسم مركب فيقول
تجسّد لكل موجود وأقام نفسه جسم ليس هو موافقا للغة العرب المعروفة ولا تكلم بهذا
اللفظ أحد من السلف والأئمة ولا قالوا أن الله جسم فأنتم تخطئ في اللغة والشروع أن كان المعنى
الذي أردتة مصحفا فلو أنتم تكلمت بالاصطلاح الكلامي فإن الجسم عند النظارين التكميلين
والفلاسفة هو ما يشار إليه ثم ادعى طائفة منهم أن كل ما كان كذلك فهو مركب من الجواهر
المنفردة وأمن المادة والصورة ونازعهم طائفة أخرى في هذا المعنى وقالوا ليس كل ما يشار إليه هو
مركب من هذا ولا من هذا فإذا أقام صاحب هذا القول دليلا عقليا على نفي تركيب المثار
البيخص منازعيه الأمن يقول إن أسماء الله تعالى توقيفية فيقول له ليس لك أن تسميه
بذلك وأما أهل السنة المتبعون للسلف فيقولون كلكم يستدعون في اللغة والشروع حيث جئتم كل
ما يشار إليه جسم فهذا اصطلاح لا يوافق اللغة ولم يتكلم به أحد من سلف الأئمة قال المدعون
أن الجسم هو المركب بل قولنا موافق للغة والجسم في اللغة هو المؤلف المركب فالدليل على ذلك
أن العرب تقول هذا أحسن من هذا عند زيادة الأجزاء والتفضل وإنما يقع بعد الاشتراك في
الاصل فعلم أن لفظ الجسم عندهم هو المركب فكما زاد التركيب قالوا أحسن فيقال لهم أما
كون العرب تقول لما كان أعظم من غيره أحسن فهذا صحيح وأما دعواكم أنهم يقولون لأن
الجسم مركب من الأجزاء المنفردة وكل ما يشار إليه فهو مركب فيسمونه جسما فهذه دعوى باطلة
عليهم من وجوه ﴿أحدها﴾ أنه قد علم من وجوه مبتذل التفات عنهم والاستعمال الموجود في
كلامهم أنهم لا يسمون كل ما يشار إليه جسما ولا يقولون للهواء الطيف جسم وإنما يستعملون
لفظ الجسم كما يستعملون لفظ الجسد وهكذا نقل عنهم أهل العلم بأنهم كالأصمعي وأبي زيد
الانصاري وغيرهما نقله الجوهري في صحاحه وغير الجوهري فلفظ الجسم عندهم يتضمن معنى
الغلظ والكثافة لا معنى كونه يشار إليه ﴿الوجه الثاني﴾ أنهم لم يقصدوا بذلك كونه مركبا

التناهي في الآخرهما متفاضلان في
الطرف الواحد وتنطبق أحدهما
على الأخرى في الطرف الآخر فلا
يصدق ثبوت مطابقة أحدهما
للاخرى مطلقا ولا نفي المطابقة
مطلقا بل يصدق ثبوت الانطباق

(مطلب معنى الجسم وقول الكرامية)

من أحد الطرفين وانتغاؤه من
الآخر وجبت فلا يكون الزائد
مثل الناقص ولا يكونا متناهين
وإذا قال القائل نحن نطبق بينهما من
الطرف الذي يدلنا فإن استوى الزم
أن يكون الزائد مثل الناقص وإن
يكون وجود الزيادة كعدمها
والنقص مع عدم غيره كهو مع
وجوده وإن تغاضلا لم أن يكون
ما لا يتناهي بعضه متفاضلا قبل
التطبيق بينهما من الجهة المتناهية
مع تقاضيلهما في تمتع ونقص
المتنع فدلنا من حكم يمنع فإن
الحوادث المتناهية من أمس إذا

من الجواهر الفردة ومن المادة والصورة بل لم يحظر هذا بقوله بل إنما قصد والمعنى الكثافة والغلظ وأما كون الكثافة والغلظ تكون بسبب كثرة الجواهر الفردة أو بسبب كون الشيء في نفسه غليظا كثيفا كما يكون حار أو باردا وإن لم تكن حرارته بسبب كونه مركبا من الجواهر الفردة فالحسم له قدر وصفات وليست صفاته لأجل الجواهر فكذلك قدره فهذا ونحوه من الصوت العقلية الدقيقة لم يحظر بالعام من تكلم بلفظ الجسم من العرب وغيرهم ﴿الوجه الثالث﴾ أنه من العلوم أن اللفظ المشهور في اللغة الذي يتكلم به الخاص والعام يقصدون معناه لا يجوز أن يكون معناه مما يحكي في تصورهم على أكثر الناس ويتوقف العلم بصحة ذلك على أدلة دقيقة عقلية وينتزع فيها العقلاء فان الناطقين به جميعهم متفقون على إرادة المعنى الذي يدل اللفظ عليه في اللغة مع عدم تصور كثرهم للتركيب وعدم علمهم بدليل التركيب وإنكار كثير منهم للتركيب من الجواهر الفردة والمادة والصورة وهذا مما يعظم قطعاً ليس موضوعه في اللغة ما تنازع فيه الظاهر ومعرفة تتوقف على النظر والأدلة الخفية ﴿الرابع﴾ أنهم لم يقصدوه فأما قصدوه فيما كان غليظا كثيفا فدعوى المدعى عليهم أنهم يسمون كل ما شار إليه حسبا ويقولون مع ذلك أنه مركب دعوى بأن باللسان وجهه والسليمن الذين يقولون ليس بحسم يقولون من قال أنه جسم وأراد بذلك أنه موجود أو قائم بنفسه فهو مصيب في المعنى لكن أخطأ في اللفظ وأما إذا (هـ) ثبت أنه مركب من الجواهر الفردة وتحوز ذلك فهو عظمى في المعنى وفي تكفيره نزاع بينهم ثم القائلون بأن الجسم مركب من الجواهر الفردة قد تنازعوا في مساهمة قبل الجواهر الواحد بشرط انضمام غيره إليه يكون جسما وهو قول القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما وقيل بل الجواهر أن فصاعدا وقيل بل أربعة فصاعدا وقيل بل ستة فصاعدا وقيل بل ثمانية فصاعدا وقيل بل ستة عشر وقيل بل اثنان وثلاثون وقد ذكر عامة هذه الأقوال الأشعرى في كتاب مقالات السليمن واختلاف المصلين فقد تبين أن في هذا اللفظ من المنازعات الغريبة والأصلاحية والعقلية والشرعية ما بين أن الواجب على السليمن الاعتصام بالكتاب والسنة كما أمرهم الله تعالى بذلك في قوله واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقوله تعالى المص كتاب أرل السيل فلا يكن في صدرك حرج منه لنذربه وذكري المؤمنين اتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما ذكررون وقوله وإن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله وقوله كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأرل مهمهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه وما اختلف فيه إلا الذين أوتوا من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم وقوله يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا ثم أرل إلى الذين يرمعون أنهم آمنوا بما أنزل إل السيل وما أنزل من قبلهم ويدعون أن ينصا كوا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعدا وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا وأوقوه فأما باتسكهم في هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشق ومن أعرض عن ذكرى فإن له معية ضنكا ونحس يوم القيامة أمي قال رب لم حشرتني أمي وقد كنت بصيرا

قدرة منطق على الحوادث الماضية في اليوم فإن هذا التطبيق متمناه لا يمنع أن يطابق هذا هذا فان الجلسين متفاضلتان ومع التفاضل يتبع التطبيق المستلزم للعادلة والاستواء وإذا قال القائل أنا أقدر المطابقة في ذهن وان كانت مجمعة في الخارج قيل له فقد قدرت في ذهن شئين مع جعلك أحدهما زيدا من الآخرين الطرف الواحد وسواها من الطرف الآخر وعلوم أنل إذا قدرت هذا لم يكن تفاضلها مع تعادل كان الواجب هو التفاضل ودليل مبني على تقدير التطبيق فيلزم التفاضل فيما لا ينتهي وكل من المتقدمين باطله فان قدرت تطبيقها جميعا عدل فهو باطل وإن قدرته وإن كان متمناه لا يمكن التفاضل في ذلك متمناه فدعوا أن التفاضل

(١) قوله ثبت هكذا في الأصل ولعل هنا تحريف الصواب وأما إذا أراد قتال كتبته محصمه

قال كذا أتت آيات أنفسها وكذلك اليوم تسمى قال ابن عباس رضي الله عنهما تكفل القفل
 قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ثم قرأ هذه الآية ومثل هذا كثير
 في الكتاب والسنة وهذا مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها فالواجب أن ينظر في هذا الباب فما
 أثبتته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نقضناه والالفاظ التي ورد بها النص بتصريحها
 في الاثبات والتي فتنيت ما أثبتته النصوص من الالفاظ والمعاني وتنتي ما نفيه النصوص من
 الالفاظ والمعاني وأما الالفاظ التي تنازع فيها من استدل بها من المتأخرين مثل لفظ الجوهر
 والتخصيص والجهة ونحو ذلك فلا تطلق نقضا ولا اثباتا حتى ينظر في مقصود قائلها فإن كان قد أراد
 بالثبوت والاثبات معنى محصورا فقلنا أخبر به الرسول صوب المعنى الذي قصد به لفظه ولكن
 ينبغي أن يعبر عنه بالفاظ النصوص لا يعيد إلى هذه الالفاظ المتدعة الجملة الا عند الحاجة مع
 قرأتين المراد بها والحاجة مثل أن يكون الخطيب مع من لا يتم المقصود معه ان لم يحاطبها
 وأما أن يراد به معنى باطل ففي ذلك المعنى وإن جمع فيها بين حق وباطل أثبت الحق وبطل
 الباطل وإذا اتفق شخصان على معنى وتنازعاه لم يدل ذلك اللفظ عليه أم لا يعبر عنه بمسألة يتفقان
 على المراد بها وكان أقربهما إلى الصواب ومن وافق اللغة المعروفة كتنازعهم في لفظ المركب
 هل يدخل فيه الموصوف بصفات تقوم به وفي لفظ الجسم هل مدلوله في اللغة المركب والجسد أو
 نحو ذلك وأما لفظ التخصيص ففي اللغة اسم لما يتصير إلى غيره كقوله تعالى ومن أولهم يومئذ
 الأمم فالقتال أو تمجيرا أو قلة وهذا لا بد أن يحيط به حيز وجودي ولا بد أن ينتقل من حيز
 إلى حيز ومعلوم أن الانتقال جل جلاله لا يحيط به شيء من مخلوقاته فلا يكون تمجيذا بهذا المعنى
 القوي وأما أهل الكلام فمسلحون في التخصيص أعين من هذا فيصطلحون كل جسم متصير والجسم
 عندهم ما يشار إليه فتكون السموات والأرض وما بينهما متصيرا على اصطلاحهم وإن لم يسم ذلك
 متصيرا في اللغة وأما تارة يدعون معنى موجودا وتارة يدعون به معنى معدوم أو يفرون
 بين معنى الحيز ومسمى المكان فيقولون المكان أمر موجود والحيز تقدير مكان عندهم فيجمعون
 الأجسام ليست في شيء موجود فلا تكون في مكان وهي عندهم متصيرة ومنهين يناقض فيجعل
 الحيز تارة موجودا وتارة معدوما كالرازي وغيره كما بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع فمن
 تكلم باصطلاحهم وقال إن الله متصير بمعنى أحاط به شيء من الموجودات فهذا خطأ فهو سبحانه
 بائن من خلقه وما ثم موجود الا انخلقي والمخلوق وإذا كان الثاني بائنا عن المخلوق امتنع أن
 يكون انخلاتي في المخلوق وامتنع أن يكون متصيرا بهذا الاعتبار وإن أراد بالحيز أمر أعديا
 فالامر العدوي لا شيء وهو سبحانه بائن عن خلقه فإذا سمى العلم الذي فوق العالم حيزا وقال امتنع
 أن يكون فوق العالم لئلا يكون متصيرا فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون
 فيه وقد علم العقل والشرع أنه بائن عن خلقه كما قد بسط في غير هذا الموضع وهذا مما احتج به
 سلف الأمة وأئمتها على الجهمية كما احتج به الامام أحمد في ردده على الجهمية وعبد العزيز الكلابي
 وعبد الله بن سعيد بن كلاب والحرث الحماسي وغيرهم وينو الله سبحانه كان موجودا قبل أن
 يخلق السموات والأرض أما أن يكون قد دخل فيها أو دخلت فيه وكلاهما متعققان أنه بائن
 عنها وقدره وأدب الله سبحانه أن يكون مباينًا لخلقها وأمداخلة والتفاني يدعون وجود موجود
 لا مباين لغيره ولا مداخلة وهذا امتنع في زيادة العقول لكن يدعون أن القول بامتناع ذلك هو
 من حكم الوهم لأن حكم العقل ثم انتقضوا فقالوا لو كان فوق العرش مكان جسم لانه

متع فيما قدرته متفاضلا ممنوع
 بل مع تقدير التفاضل يجب
 التفاضل من جهة التفاضل ولا
 يستلزم التفاضل من الجهة
 الاخرى قال الابهرى وإن سلمنا
 أنه لا يجوز أن تكون متحركة في
 الازل ولكن لم لا يجوز أن تكون
 ساكنة (قوله) بأن المؤثر في السكون
 اما أن يكون حادثا أو أزليا قلنا
 فلم قلتم بأنه لو كان أزليا لزم دوام
 السكون ولم لا يجوز أن يكون تأثيره
 فيه موقوفا على شرط عدوى أزلي
 والعدوى الازلي جائز ازال فاذا زال
 الشرط زال السكون قلت لقائل
 ان يقول العرض الازلي انما يزول
 بسبب حادث والقول فيه كقول
 في غيره بل لا يزول الا بسبب حادث
 فصاح إلى حدوث سبب يحدث
 لزول السكون وهو يقول المغتنى
 زوال السكون كالمقتضى لحدوث

لا بد أن يتزعم إلى هذا الجانب مما إلى هذا الجانب فقال لهم أهل الأثبات معلوم بضرورة العقل أن إثبات موجود فوق العالم ليس بجسم أقرب إلى العقل من إثبات موجود قائم بنفسه ليس بمكان للعالم ولا مدخله فان ما إثبات الثاني ثابت الأول أولى وإذا قلتم نفي هذا الثاني من حكم الوهم الباطل قيل فنفي الأول أولى أن يكون من حكم الوهم الباطل وأن قلتم أن نفي الأول من حكم العقل المقبول فنفي الثاني أولى أن يكون من حكم العقل المقبول وقد بسط الكلام على هذه الأمور في غير هذا الموضع والمقصود هنا التنبيه وكذلك الكلام في لفظ الجهة فان سمي لفظ الجهة براهه أمر وجودي كالفلك الأعلى وراديه أمر عدي كالأرواء العالم فإذا أريد الثاني (١) أن يقال كل جسم في جهة وإذا أريد الأول امتنع أن يكون كل جسم في جسم آخر فن قال الباري في جهة وأراد بالجهة أمر موجود افلح ما سواه مخلوق في جهة بهذا التفسير فهو محط وإن أراد بالجهة أمر عدي ما هو ما فوق العالم وقال أن الله فوق العالم فقد أصاب وليس فوق العالم موجود غيره فلا يكون سبحانه في شيء من الموجودات وأما إذا فسرت الجهة بالأمر العدي فالعدي لا شيء وهذا ونحوه من الاستفسار وبين ما أراد باللفظ من معنى صحيح وباللغة بل عامة النسبة إذا قال ما في رؤية لورثي لكن في جهة وهذا اعتمد على رؤية متممة قبله أن أردت بالجهة أمر وجودي فالمقدمة الأولى بمنوعة وإن أردت بها أمر عدي فالمقدمة الثانية فيلزم بطلان إحدى المقدمتين على كل تقدير فتكون الجهة باطله وذلك أنه إن أراد بالجهة أمر وجودي لم يلزم أن يكون كل مرفق في جهة وجودية فان سطح العالم الذي هو أعلا ليس في جهة وجودية ومع هذا تجوز رؤيته فانه جسم من الأجسام فبطل قولهم كل مرفق لابد أن يكون في جهة ان أراد بالجهة أمر وجودي وإن أراد بالجهة أمر عدي ما منع المقدمة الثانية فانه إذا قال الباري ليس في جهة عديمة وقد علم أن العدم ليس بشيء كان حقيقة قوله أن الباري لا يكون موجودا قائما بنفسه حيث لا موجود الا هو وهذا باطل وإذا قال (٢) أحد يستلزم أن يكون جسما ومتصفا عاذا الكلام معه في معنى الجسم المتصور فان قال هذا يستلزم أن يكون مرئيا من الجواهر المنفردة أو من المادة والصورة وغير ذلك من المعاني المتمتع على الرب لم يسلم له هذا التلازم وإن قال يستلزم أن يكون الرب له رتبة برفع الأيدي في السماء وترجى الملائكة والروح اليه ويعرج محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اليه وينزل الملائكة من عنده وينزل منه القرآن ونحو ذلك من الواو التي تلحق بها الكتاب والسنة وما كان في معناها قيل له لا نسلم انتفاء هذا اللازم فان قال ما استلزم هذه الواو فهو جسم قبل أن أردت أنه يسمى جسما في اللغة والشرع فهذا باطل وإن أردت أنه يكون جسما مرئيا من المادة والصورة أو من الجواهر المركبة فهذا أيضا ممنوع في العقل فان ما هو جسم باتفاق العقلاء كالأجسام لا نسلم أنه مركب بهذا الاعتبار كما قد بسط في موضعه فالظن بغير ذلك ونظام ذلك معرفة البعث العقلي في تركيب الجسم الاصطلاحي من هذا وهذا وقد بسط في غير هذا الموضع وتبين فيه أن قول هؤلاء هو هذا باطل مخالف للادلة العقلية القطعية ولكن هذا الاما لم يذكرها من الادلة

(١) قوله أن يقال الخ كذا في الاصل وهو منقطع عما قبله ولعل الناسخ أسقط هنا فلنحشو أمكن وأما قائل (٢) قوله أحد كذا في الاصل ولعل هذه الكلمة محرفة عن هذا كتبه

مصححه

(مطلب الكلام في لفظ الجهة)

العالم وهو الارادة المسبوبة بإرادة لافي أول لكن هذا التقدير يصح القول بحدوث العالم فيقال أن كان الجسم أزليا وأمكن حدوث الحركة فيه كان المقتضى لحركته يجوز الحدوث العالم لكن هذا يطل حجة الفلاسفة ولا يصح حجة ان الجسم الذي يمنع تحركه فيما بعد وأيضا فان ههنا بحثا آخر وهو أن السكون هل هو أمر ثبوتي مضاد للحركة أو هو عدم الحركة عما من شأنه أن يتحرك وفيه قولان معروفان فإذا كان عدمه لا يقتصر السبب قال وأما الطريقة التي يسلكها في كون الباري فاعلا بالاختيار في وجهين أحدهما أنه أنه لو كان موجبا للذات وجب أن لا ينشأ عنه العالم فيلزم لما قدم العالم وأما حدوث الباري تعالى

ما يصل به إلى آخر الصلح وقد ذكر في كلامه ما يناسب هذا الموضع ومن شرع في تقرير
 مآذ كره بالمقتضات المستوعبة شرع معه في نقضها وإبطالها مثل ذلك ولكل مقام مقال وقد بسط
 الكلام على هذه الأمور في مواضع وبين أن ما ينفيه نعمة الصفات التي تليق بها الكتاب والسنة
 من علوانته على خلقه وغير ذلك كما أنه لم ينطق به كتاب ولا سنة ولا قول بأحد من المرسلين ولا
 الصحابة والتابعين فليدل عليه أيضاً دليل عقلي بل الأدلة العقلية الصريحة موافقة للأدلة
 السمعية الصريحة ولكن هؤلاء الملقاط متشابهة ابتدعوها ومعاني عقلية لم يعرفوا بين حقها
 وباطلها وجميع البديع كبدع الخوارج والشيعة والمرجئة والقدرية لها شبهة في أنصوص
 الأنبياء بخلاف بدعة الجهمية النفاة فإنه ليس معهم فيها دليل محبي أصلاً ولهذا كانت آخر البديع
 حدوداً في الإسلام ولما أحدثت السلف والأمة القول بتكفير أهلها العلم بأن حقيقة قولهم
 تعطيل الخلق ولهذا يصير بحقوقهم إلى مثل فرعون مقدم المعلقة بل ويتصور أنه ونظموه
 وهؤلاء المعلقة ينقون نفيها مفصلاً وينشئون شيئاً مجعلاً ويجمعون فيه بين النقيضين وأما
 الرسل صلوات الله عليهم أجمعين فيثبتون أنباء مفصلاً وينقون نفيها مجعلاً فيثبتون الصفات
 على التفصيل وينقون عنه التثنية وقد علم أن التوراة معلومة ثابتات الصفات التي تسميها النفاة
 تحسباً ومع هذا فلم ينكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه على اليهود شيأ من ذلك ولا
 قالوا أنهم يحسمون بل كان أجبار اليهود إذا ذكروا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شيئاً
 من الصفات أقرهم الرسول وذكر ما يصدقه كما في حديث الخبر الذي ذكره أسامة الأرب
 للسموات والأرض المذكور في تفسير قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره الآية وقد ثبت ما وافق
 حديث الخبر في الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من غير وجه من حديث ابن عمر وأبي
 هريرة وغيرهما فلو قدر أن النبي حق فالرسول لم يخبر به ولم يوجب على الناس اعتقاده وواجبه
 فقد علم بالاضطرار أن دينهم مخالف لدين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الموضع أشكل على
 كثير من الناس لفتناً ومعنى أما القفط فتنازعوا في الأسماء التي تسمى الله بها رسمى بها عباده
 كالوجود والحق والعلو والقدير وقال بعضهم هي مقولة بالاشتراك (١) حذر من أن ثابت قد
 مشترك بينهم لانهما إذا اشتركا في معنى الوجود لم ينزح الواجب عن الممكن بشئ آخر
 فيكون مركباً وهذا قول بعض المتأخرين كالشهرستاني والرازي في أحد قوليهما وكلاهما مدعى
 مع توقفه وقد ذكر الرازي والأمدى من اتبعهما هذا القول عن الأشعري وأبي الحسين
 البصري وهو غلط على ما أعاذ كره ذلك لانهما لا يقولان بالأحوال ويقولان بوجود كل شئ عين
 حقيقته فقلنا أن من قال بوجود كل شئ عين حقيقته يلزمه أن يقول أن لفظ الوجود يقال
 بالاشتراك اللفظي على ما لا نه لو كان متواطئاً لكان بينهما ما قدر مشترك فبتناز أحدهما عن
 الآخر خصوص حقيقته والمشارك ليس هو المعنى فلا يكون الوجود المشترك هو الحقيقة المعبرة
 والرازي والأمدى ونحوهما تلوا أنه ليس في المسئلة إلا هذا القول ويقول من يقول بأن القفط
 متواطئ ومشكك مع أن الوجود المقتدي بـ كل أمر يترقى عنه ونه من ذهب من
 القرامطة الباطنية وغلاة الجهمية إلى أن هذه الأسماء حقيقتهم في العبد مجاز في الرب قالوا
 هذا في اسم الحى ونحوه وذهب أبو العباس الناشئ إلى أنه كذلك فقال إنها حقيقة الرب مجاز
 للعباد وزعم ابن حزم أن أسماء الله تعالى الحسنى لا تبدل على المعاني فلا بد لعل على علم ولا قدر
 (١) قوله حذر الخ كما ذكر في الأصل ولعل في العبارة نقصاً فارجع إلى الأصل صحيح كتبه معصمه

الثاني أنه لو كان موجباً بالاشتراك
 حصل تيسير في العالم لأنه يلزم من
 دوامه دوام معلوله والأركان
 ترجع بالامرئ ويلزم من دوام
 معلوله دوام معلول معلوله وهكذا
 إلى أن يلزم دوام جميع المخلوقات
 قال الأبهري الاعتراض أما الوجه
 الأول فلا نسلم أن القدم متفق وأما
 الجهة التي ذكرها فقد مر من ضعفها
 وأما الثاني فلا نسلم أنه لو كان
 موجباً بالاشتراك دوام معلولاته
 وانما يلزم ذلك أن لو كان جميع
 معلولاته قابلة للدوام وهذا لأن من
 جملة معلولاته الحركة وهي غير قابلة
 للبقاء ولقائل أن يقول اعتراض
 الأبهري هنا ضعف أما الأول
 فيقال هب أن ما ذكره على انتفاء
 القدم ضعف لكن لا يلزم من
 ضعف الجليل المعين انتفاء المخلوقات
 وأنت قد بينت ضعف دليل الخلافة

على قدرته بل هي أعلام محضة وهذا يشبه قول من يقول انها يقال بالاشتراك اللفظي وأصل غلط هؤلاء شيان إيمان في الصفات والتوافق في التشبيه وإما ظن ثبوت الكلمات المشتركة في الخراج الأول وهو ما أخذ الجهمية ومن وافقهم على نفي الصفات قالوا اذا قلنا علم بل على علم وقدر بل على قدر تارة من انبات الاسماء اثبات الصفات وهذا ما أخذ ابن حزم فانه من نفاة الصفات مع تعطيله للحدوث والسنة والامام أحمد ودعاوا أن الذي يقوله في ذلك هو مذهب أحمد وغيره وغلط في ذلك بسبب أنه أخذ شيان من أقوال الفلاسفة والمعتزلة عن بعض شيوخهم ولم يتقن من بينه خطاهم ونقل (١) المنطق الاستاذ عن سق الترجان وكذلك قالوا اذا قلنا موجود وموجود هو وحي لزم التشبيه فهذا أصل غلط هؤلاء وأما الأصل الثاني فانه غلط (٢) الذين ونحوه فله ظن أنه ان كان هذا موجودا وهذا موجودا والوجود شامل لهما كان بينهما موجود مشترك كل في الخراج فلا بد من مميز غير هذا عن هذا والمميز انما هو الحقيقة فيجب أن يكون هناك وجود مشترك وحقيقة معينة ثم هؤلاء ينتاقضون فيصعبون الوجود متقسما الى واجب ويمكن وقديم ومحدث كانه تنقسم سائر الاسماء العامة الكلية لا كما تنقسم الانقاط المشتركة كلفظ سهل المقول على الكوكب وعلى سهل بن عمرو فان تلك لا يقال فيها ان هذا ينقسم الى كذا وكذا ولكن يقال ان هذا اللفظ يطلق على هذا المعنى وعلى هذا المعنى وهذا أمر لغوي لا تقسيم عقلي وهذا تقسيم عقلي تقسيم المعنى الذي هو ملول اللفظ العام ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام وقد ظن بعض الناس أنه يخص من هذا بان جعل لفظ الوجود مشتركا ككون الوجود الواجب لكل كما يقال في لفظ السواد والياض المقول على سواد الفار وسواد الحدقة وياض النرج وياض العاج ولا ريب أن المعاني الكلية قد تكون متفاضلة في موارد بل أكثرها كذلك وتخصيص هذا القسم بلفظ المشكك أمر اصطلاحي ولهذا كان من الناس من قال هو نوع من المتواطى لان واضح الفقه لم يضع القيد العام لزيادة التفاوت الحاصل لاحد هائل يزاء القدر المشترك وبالجملة فالتراع في هذا اللفظي فالمتواطئة العامة تتناول المشككة وأما المتواطئة التي تتساوى معانيها فهي قسم المشككة واذا جعلت المتواطئة نوعين متواطئاهما وخاصة كما جعل الامكان نوعين عاما وخاصا زال اليبس والمقصود هنا أن يعرف أن قول جمهور الطوائف من الاولين والآخرين ان هذه الاسماء عامة كلمة سواء متواطئة أو مشككة ليست انقاطا مشتركة اشتراكا لفظيا فقط وهذا مذهب المعتزلة والشيعة والاشعرية والكرامية وهو مذهب سائر السبل أهل السنة والجماعة والحديث وغيرهم الامن شذ وأما الشبهة التي وقعت لهؤلاء فجوابها من وجهين تمثيل وتحليل أما التمثيل فان يقال القول في لفظ الوجود كقول في لفظ الحقيقة والمباهية والنفس والذات سائر الانقاط التي يقال على الواجب والممكن بل يقال على كل موجود (٣) فهم اذا قالوا يشتركان في الوجود وعيناً أحد هما عن الآخر بحقيقته التي تختص به فقول القائل انها مشتركان في معنى الوجود ويتنازل كل منهما بحقيقة تخصه بوجوده الذي يخصه وانما وقع الغلط لانه أخذ الوجود مطلقا لاحتصاها وأخذت الحقيقة مختصة لا مطلقا

على القدم واذا كان القول بالموجب بالذات مستلزما قدم العالم ولا دليل لهم عليه كان قولهم أيضا لا دليل عليه والابهرى قد ذكر في غير هذا الموضع ما احتج به على حدوث العالم ببيان اشتغاف القدم لكن ان كان قصده بيان فساد ما ذكره الرازي فالرازي ذكر وجهين وهب ان الاول ضعيف لكن الثاني قوي وهو قوله لو كان موجبا بالذات ما حصل تغير في العالم ونحو ذلك ان يقال الموجب بالذات براهه العلة التامة التي تستلزم معلولها ولو كانت شاعرت به وبراهه ما يفعل بغير ارادة ولا شعور وان كان فعله متراضيا ومن المعلوم أنه لم يقصد افساد القسم الثاني وانما قصد افساد القسم الاول فيقال اذا كان الموجب علة تامة تستلزم معلولها كان معلولها لازما لها ومعلوم

- (١) قوله للمنطق الاستاذ المحقق في الأصل وفي العبارة شئ آخر هان أصل صحيح (٢) الذين ونحوه كذا في الأصل ولعل هنا تعريضا ونقصا لآخر (٣) قوله فهم اذا قالوا الى قوله وانما وقع الغلط هكذا وقع في الأصل الذي يبدو ان في الكلام نقص واضح آخر كتبه محصمه

ومن المعلوم ان كلاهما يمكن أن يوشحن مطلقا ويمكن أن يوشحن محصا فاذا أخذنا مطلقين تساويا في العموم واذا أخذنا محصين تساويا في الخصوص أما أخذنا أحدهما عاما والآخر محصا فليس هذا بأولى من العكس وأما محل الشبهة فهو أنهم هووا إذا قيل أنهم لم يشر كان في معنى الوجود يكون في الخارج وجود مشترك هو نفس في هذا وهو نفس في هذا أفكون نفس المشترك فيهما والمشاركة لا يميز فلا يميز من غير هذا غلط فان قول القائل يشر كان في معنى الوجود أي يشبهان في ذلك ويتفقان فيه فهذا موجود وهذا موجود ومشارك أحدهما الآخر في نفس وجوده البتة وإذا قيل يشر كان في الوجود المطلق الكلي فذلك المطلق الكلي لا يكون مطلقا كذا في ذهن فليس في الخارج مطلق كلي يشر كان فيه بل هذا له حصته وهذا له حصته منه وكل من الحقيقةين يمتاز عن الأخرى ومن قال المطلق جز من المعين والوجود جز من هذا الوجود والآنسان جز من هذا الإنسان أن أراد أن المعين يوصفه فيكون صفته ومع كونه صفته فما هو صفته لا توجد عنه لا شرفها معنى صحيح ولكن نسبة الصفات جز الموصوف ليس هو المفهوم منها عند الإطلاق وإن أريد أن نفس ما في المعين من وجوده وأنسان هو في ذلك يشبه هذه أمكارة وإن قال إنما أريد النوع الآخر (١) عدم الكلام في النوع أيضا كلى والكليات الحصة كليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام والقول فيها واحد فليس فيها ما يوجد في الخارج كليا مطلقا ولا تكون كلية مطلقة إلا في الأذهان لا في الأعيان وما يدعي فيها من عموم كلية ومن تركيب كركيب النوع من الجنس والفصل هي أمور عقلية ذهنية لا وجود لها في الخارج فليس في الخارج شيء يعم هذا وهذا إلا في الخارج إنسان مركب من هذا وهذا بل الإنسان موصوف بهذا وهذا وصفة يوجد تطهيرها في كل إنسان وصفة يوجد تطهيرها في كل حيوان وصفة يوجد تطهيرها في كل نام وأما نفس الصفة التي قامت به ونفس الموصوف التي قامت به الصفة فلا اشتراك فيه أصلا ولا عموم ولا مركب من عام وخاص وهذا الوضع منازل كثير من المنطقين في الكليات وكثير من المتكلمين في مسئلة الحال وسبب ذلك غلط من غلط من هؤلاء هؤلاء في الهبث فيما يتعلق بهذا فان المتكلمين يضاروا بأن الأشياء تتفق بصفات وتختلف بصفات والمشاركة غير الميزة صاروا حينئذ يثبت هذه الأمور في الخارج لكنه قال لا موجود ولا معدومة لأنها لو كانت موجودة لكانت أعيانها موجودة أوصاف للأعيان ولو كانت كذلك لم يكن فيها اشتراك وعموم فان صفة الموصوف الموجودة لا يشرك فيها غيره وآخرون علوا أن كل موجود مختص بصفة فقالوا لا عموم ولا اشتراك إلا في الانقطاع دون المعاني والتحقق ان هذه الأمور العامة المشتركة فهي ثابتة في الأذهان وهي معاني الانقطاع العامة فعمومها عبارة عموم الانقطاع فاطمط بطابق اللفظ واللفظ بطابق المعنى والمعنى عام وعموم اللفظ بطابق عموم المعنى وعموم اللفظ بطابق عموم اللفظ وقد اتفق الناس على ان العموم يكون من عوارض الانقطاع وتنازعوا هل يكون من عوارض المعاني فقل أيضا يكون من عوارض المعاني كقولهم مطر عام وعسل عام ونحوه وقل بل ذلك مجاز لان المطر الذي حل بهذه البقعة فليس هو المطر الذي حل بهذه البقعة وكذلك العدل والتحقق أن معنى المطر القائم بقلب المتكلم عام كمعنى اللفظ سواء بل اللفظ دليل على ذلك المعنى فكيف يكون اللفظ عامادون معناه الذي هو المقصود بالبيان وأما المعاني الخارجة فليس فيها شيء

(١) عاد الكلام إلى هذا في الأصل ولا تخلوا العبارة من نقص أو تحريف فتركبه معصية

معصية لا لازم ما يقع تأخر شيء من لوازمها ولوازمها فلا يكون هناك شيء يحدث فلا يحصل في العالم تغير وأما قول المعترض انما يلزم ان لو كانت جميع معاوله قابله (١) للقدم والحركة لا تقبله فيقال هذا الاعتراض باطل لوجود أحدها أنه اذا جاز أن تكون العلة الساتمة التي تستلزم معاولها لا معاول لا يقبل البقاء وهو الحركة والحوادث تحدث بسببه جاز أن يكون ذلك المعاول حوادث يقوم بها وتكون كل الامور المبانيسة موقوفة على تصاحب تلك الحوادث كما قد ذكره الإبهري نفسه في الارادات المتعاقبة وقال يجوز أن يكون لشاري ارادات حادثه وكل واحدة منها تستند إلى الأخرى ثم تنتهي في جانب التزول إلى ارادة تقتضي حدوث العالم فلزم حدوثه وإذا كان هذا جازا امتنع أن يكون موجبا بذاته بمعنى أنه يستلزم

(١) قوله للقدم كذا في الأصل ولعل الصواب للردام كما يشبهه السابق واللاحق فتأمل كسبه معصية

عالماتنا العموم النوع كعموم الحيوانية للحيوان والانسانية للانسان فمشكلة الكليات والاحوال وعروض العموم لغربا لانقاط من جنس واحد ومن قسم الامر على ما هو عليه تبين انه ليس في الخارج شي هو بعينه موجود في هذا وهذا واذا قال نوعه موجود والكل الطبيعي موجودا والحقيقة موجودة والانسانية من حيث هي موجودة ونحو هذه العبارات فالمراد انه وحدي في هذا انظر بما وجد في هذا وشبهه ومثله ونحو ذلك والتمثالان يجمعهما مع واحد وذلك النوع الذي هو بعينه بم هذا وبم هذا لا يكون عاما مطلقا كليا الا في الذهن وانت اذا قلت الانسانية موجودة في الخارج والكل الطبيعي موجود في الخارج كان يجمعهما في ان ما تصوره الذهن كليا يكون في الخارج لكسكته اذا كان في الخارج لا يكون كليا كما أنك اذا قلت زيد في الخارج فليس المراد هذا اللفظ ولا المعنى القائم في الذهن بل المراد المقصود بهذا اللفظ موجود في الخارج ومن هنا تنازع الناس في الاسم والسبى ونافزهم بمشبه هذا النزاع فانت اذا نظرت في الماء والمرآة فقلت هذه الشمس وهذا القمر فهو صحيح وليس مرادك ان نفس ما في السماء حصل في الماء والمرآة ولكن ذلك هو صفى المرآة وتظهر في المرآة ونحسب في المرآة فاذا قلت الكليات في الخارج والانسان من حيث هو في الخارج فصحيح لكن لا يكون في الخارج الا مقيد بمخصوص لا يشترك في نفس الامر بشئ من الموجودات الخارجية وبهذا يصل كثير من المواضع التي اشبهت على المتطعين وغلطوا فيها مثل زعمهم ان الماهية الموجودة في الخارج غير الوجود فانك تصور المثلث قبل ان تعلم وجوده ونحو اعلى ذلك الفرق بين الصفات الذاتية واللازمة العرفية وغير ذلك من مسائلهم ولا رب ان الفرق ثابت بين ما هو في الذهن وما هو في الخارج (١) فاذا جعلت الماهية اسمها في الذهن والوجود اسمها في الخارج لكن كان لفظ الماهية مأخوذا من قول السائل ما هو وجواب هذا هو القول ما هو ذلك كلام يتصور معناه الجيب غير الماهية عن الصور الذهنية واما الوجود فهو تحقيق الشئ في الخارج لكن هؤلاء يقتصر وعلى هذا بل زعموا ان ماهيات الاشياء ثابتة في الخارج وانها غير الاعيان الموجودة وهذا غلط بالضرورة فان المثلث الذي تعرفه قبل ان تعرف وجوده في الخارج هو المثلث المتصور في الذهن الذي لا وجوده في الخارج والافق المتع ان تعلم حقيقة المثلث الموجود في الخارج قبل ان تعلم وجوده في الخارج في الخارج بل لا تعلم حقيقة حتى تعلم وجوده ولعل حقيقة قبل وجوده لم يكن له حقيقة بعد الا في الذهن ومن هذا الباب نلن من نلن من هؤلاء ان لنا عددا مجردا في الخارج او مقدر ا مجردا في الخارج وكل هذا غلط وهذا مبسوط في موضع آخر وانما ينبتنا على هذا لان كثيرا من كبار اهل النظر والتصوف والفلسفة والكلام ومن اتبعهم من الفقهاء والصوفية خلوا في مشكله وجود الخالق التي هي رأس كل معرفة والتبس الامر في ذلك على من نظري كلامهم لاجل هذه الشبهة وقد كتبنا في مسئلة الكليات كلاما مبسوطا محتملا بذلك لعموم الحاجة وقوة النفعه وازالة الشبهة ذلك وبهذا تبين غلط النقطة في لفظ التشبيه فله يقال الذي يجب نفيه عن الرب تعالى انصافه شئ من خصائص الخلقين كآل الخلق لا يتصف بشئ من خصائص الخلق وان ثبت للعبد شئ مماثل فيه الرب (١) قوله فاذا جعلت الى قوله عن الصور الذهنية هكذا في الاصل وتركيب العبارة غير مستقيم ولذلك كان معناها غير واضح فخرها من اصل سليم كتبه معصه

موجباته بل يجوز مع هذا ان يتأخر عنه موجباته وعلى هذا فلا يكون العالم قدما وليس هذا هو الموجب ذاته في هذا الاصطلاح الذي تكلمه الرازي واداد افساد قول الفلاسفة الدهرية فان الموجب بذاته في هذا الاصطلاح الذي بينه وبينهم هو العلة الشامة التي تستلزم معلولها (الوجه الثاني) ان يقال ان اردتم بالموجب بالذات ما يستلزم معلوله فالتغيرات التي في العالم تبطل كونه موجبا بهذا الاعتبار وان اردتم بالموجب بالذات ما قد تكون مفعولاته امر الا يلزم به بل يحدث شيا بعد شئ فحينئذ اذا وافقكم المنازعون على تسميته موجبا بالذات لم يكن في ذلك ما ينافي ان تذكر مفعولاته تحدث شيا بعد شئ ولا يمنع ان تكون هذه الافلاك من جملة الحوادث المتأخرة بفعل قولكم (الوجه الثالث) ذلك العلول الذي لا يقبل الدوام كحركة

وأما إذا قيل حتى وحى وعالم وقادر وقادر وقيل لهذا القدرة ولهذا القدرة ولهذا العلم ولهذا العلم
كان نفس علم الرب لم يشركه فيه العبد ونفس علم العبد لا تنصف به الرب تعالى عن ذلك وكذلك
في سائر الصفات وإذا اتفق العلمان في معنى العلم والعلمان في معنى العلم فقل هذا التشبيه
(١) ليس هو المنع لا شرع ولا عقل ولا يمكن نفي ذلك إلا نفي وجود الصانع ثم الموجود والمعدوم
قد يستتر كان في هذا وهذا معلوم هذا كقولهم وليس في إثبات هذا المحذور فإن المحذور إثبات شيء
من خصائص أحد ههنا لا آخر وقولنا إثبات الخصائص انما يراد إثبات مثل تلك الخاصصة
والإثباتات عنها مجتمع مطلقا فالأسماء والصفات نوعان نوع يختص به الرب مثل الإله ورب
العالمين ونحو ذلك فهذه الإثباتات للعبد محال ومن هنا فصل المشرق كون الذين جعلوا لله أندادا
والثاني ما يوصفه العبد في الجلالة كالشيء والعالم والقادر فهذه لا يجوز أن يثبت للعبد مثل ما يثبت
لرب أصلا فإنه لو ثبت له مثل ما يثبت له لزم أن يجوز على أحد ههنا ما يجوز على الآخر ويوجب له
ما يوجب له ويتبع عليه ما يتبع عليه وذلك يستلزم اجتماع التقيضين كما تقدم يسهل وإذا قيل فهذا
يلزم فيما اتفقنا فيه كالوجود والعلم والحياة قيل هذه الأمور لها ثلاث اعتبارات (أحدها)
ما يختص به الرب فهذا ما يجب له ويجوز ويتبع عليه ليس للعبد نصيب (الثاني) ما يختص
بالعبد كعلم العبد وقدرته وحياته فهذه إذا جاز عليه الحدوث والقدم يتعلق ذلك بعلم الرب
وقدرته وحياته فإنه لا اشتراك فيه (والثالث) المطلق الكلي وهو مطلق الحياة والعلم والقدرة
فهذا المطلق ما كان واجبا له كان واجبا لهما وما كان جائزا عليه كان جائزا عليهما وما كان محتجا
عليه كان محتجا عليهما فالواجب أن هذه صفة كمال حيث كانت فالجادة والقدرة صفة كمال لكل
موصوف والجايز عليها اقترانها بصفة أخرى كالسمع والبصر والكلام فهذه الصفات يجوز
أن تتقارن هذه في كل محل اللهم إلا إذا كان هناك مانع من جهة المحل لا من جهة الصفة وأما
المتنع عليها فمتنع أن تقوم هذه الصفات الإجموعية قائم بنفسه وهذه لا يمتنع علم في كل
موضع فلا يجوز أن تقوم صفات الله بانفسها بل بموصوف وكذلك صفات العباد لا يجوز أن
تقوم بانفسها بل بموصوف وإذا تبين هذا فقول هذا المصنف وأشباهه قول المشبهة أن أراد
بالمشبهة من أثبت من الأسماء ما يسمى به الرب والعبد (٢) فطائفة جميع الناس مشبهة
وإن أراد به من جعل صفات الرب بمثل صفات المصفوفين لا مطلقين صالون وهم فيها أكثر منهم في
غيرهم وليس هؤلاء طائفة معينة من أهل السنة والجماعة وإن قال أردت به من يثبت الصفات
الجزئية كالوجه والدين والاستواء وله ذلك قبله أولا ليس في هؤلاء من التشبيه ما امتازوا به
عن غيرهم فإن هؤلاء يصرحون بأن صفات الله ليست كصفات الخلق وأنه متروعا يختص
بالخلاقين من الحدوث والنقص وغير ذلك وإن كان تشبه الكون العباد لهم ما يسمى بهذه
الأسماء كان جميع الصفات مشبهة والمعرفة والفلاسة أيضا مشبهة لأنهم يقولون حتى علم قدير
ويقولون موجود وحقيقة وذات ونفس والفلاسة تقول عاقل ومعقول وعقل ولا يذو مثل ذلك
ولذا وعاشق ومعشوق وعشيق وغير ذلك من الأسماء الموجودة في الخلق وإن قال سمو مشبهة
لأنهم يقولون أنه جسم والأجسام مماثلة له فلا ينافي أن أثبت الصفات ولم يقل هو جسم قبل
أو لا هذا باطل لأن ذلك كبرت الكرامة قسما غيرهم والكرامة تقول أنه جسم وقيل لثانيا

(١) قوله ليس هو المنع كذا في الأصل وتأمل وحرر العبارة (٢) قوله طائفة وجميع الناس هكذا
في الأصل ولعل وجه الكلام طائفة بالضمير الراجع إلى المصنف حرره كنيته مجمعه

الفلان هل الباري موجب له بذاته
وسط أو بغيره وسط أو بغيره
موقوف على حادث آخر قلن قبل
بالأول لم قدم الحركات المتعاقبة
وأن تكون قاطبة الدوام وهو متنع
وإن قيل بالثاني قيل فاجب لما
تأخر من هذه الحركات أما أن يكون
موقوف على شرط أولا يكون فأن لم
يكن موقفا على شرط لزم تقدمه
لتقدم الموجب الذي لا يقف تأثيره
على شرط وهو متنع وإن قيل بل
يجابه الجزء الثاني مشروط بحدوث
الجزء الأول وهو لم جرا كان معناه أن
يجب له لكل جزءه شروط وجود جزؤه
آخر قبله وهو ليس عليه تأمة لشيء من
تلك الأجزاء فصان أن لا يحصل
شيء منها إلا تلك الأجزاء متعاقبة
أزلا وأدواما من وقت يفرض
الأوهو مشابه من الأوقات فليس

لا يطلق لفظ الجسم الا على المتكامل الامامية ومن وافقهم وقيل لا ثالث لهذه امسية على تماثل
 الاجسام اكثر العلاء يقول انها ليست تماثلها والقائلون بتماثلها من المعتزلة ومن وافقهم
 من الاشعرية وطائفة من الفقهاء الحنبلية والمالكية والشافعية والحنبلية ليست لهم حجة
 على تماثلها كما لم يسطر ذلك في موضعه وقد اعترف بذلك فضلا عنهم حتى الامدنى في ابيكار
 الافكار اعترف بانهم لا دليل لهم على تماثل الاجسام الا على تماثل الجوهر ولا دليل لهم على تماثل
 الجوهر والاشعرية في الابطال جعل هذا القول من اقوال المعتزلة التي ابطالها سواء كان تماثلها
 حقا وباطلا في قال انه جسم كجسم من الحاشية وان كرام يقول بتماثل الاجسام فانهم
 يقولون ان حقيقة الله تعالى ليست كشي من الحقائق فهم ايضا يتكرون التشبيه فاذا وصفوا
 به لا اعتقاد الوصف انه لازم لهم امكن كل طائفة ان يصفوا الاخرى بالتشبيه لا اعتقادها انه لازم
 لها فالمعتزلة والنسعة توافقتهم (١) ان احسبوا الرب هو القدموان ماساكره في القدم فهو
 مثله فاذا اثناسافة قد عجزت عن التشبيه وكل من اثبت حقيقة قد عجزت عنه وهم يسمون جميع
 من اثبت الصفات سبها بانه على هذا فان قال الامامي فاذا اتزمت هذا قيل له تناقض لانك
 اخبرت الاشعرية والكرامية عن المشبهة في اصطلاح فانك تكلم باطلا لا يفهم معانيها
 ولا موارد استعمالها وانما يقوم بنفسك مشورة بتبني عليها وكن الله اعلم عنت بالمشوبة
 المشبهة من بغداد والعراق من الحنبلية ونحوهم والحنبلية دون غيرهم وهذا من جهل قاله
 ليس للحنبلية قول انفردها به عن غيرهم من اهل السنة والجماعة بل كل ما يقولونه قد قاله غيرهم
 من طوائف اهل السنة بل يوجد في غيرهم من زيادة الاثبات ما لا يوجد فيهم ومن اهل السنة
 والجماعة مذهب قديم معروف قبل ان ينطق الله بالحنبلية والمالكية والشافعية واحده قاله
 مذهب الصحابة الذين تلقوا عن نبيهم ومن خالف ذلك كان مستدعا عند اهل السنة والجماعة
 فانهم يتفقون على ان اجماع الصحابة حجة ومتنازعون في اجماع من بعدهم واحسن خيل وان
 كان قد اشتهر بامه السنة والصبر في الحنفية فليس ذلك لانه انفردهم بقوله وابتدع قول بل لان السنة
 التي كانت موجودة قديمة وقته قبله علمها ودعا اليها وصبر على ما احسن به ليخارقها وكان المتخالف قد
 ما واقبل الحق فلما وقعت حجة الجهمية نفاة الصفات في اوائل المائة الثالثة على عهد الامون
 واخيه المعتصم ثم الواني ودعوا الناس الى التجهوا وابطال صفات الله وهو المذهب الذي ذهب
 اليه متأخرو الرافضة وكانوا قد ادخلوا معهم ادخلوا ومن ولاه الامر فلم يوافقهم اهل السنة
 والجماعة حتى هددوا بعضهم بالقتل وقبضوا بعضهم وعاقبواهم بالرهبة والرغبة وثبت احمد
 ابن حنبل على ذلك الامر حتى حسوه مدة ثم طلبوا اصحابهم لما نظرت له فاقطعوا معه في المناظرة
 وما بعد يوم وليلما بانوا على اوجب موافقتهم لم يبين خطا فيهم كما ذكر وانما الادلة وكانوا قد طلبوا
 آفة الكلام من اهل الصرعة وغيرهم مثل ابي عيسى محمد بن عيسى برغوث صاحب حنين النصار
 وامثله ولم تكن المناظرة مع المعتزلة فقط بل كانت مع جنس الجهمية من المعتزلة والنجارية
 والضرارية واثنا عشر المرحضة فكل معتزلي جهمي وليس كل جهمي معتزلي لكن جهم اشد تعظيلا
 لانه ينفي الاسماء والصفات والمعتزلة تنفي الصفات وبشر المرسى كان من المرحضة لم يكن من
 المعتزلة بل كان من كبار الجهمية وظهور للخليفة المعتصم امرهم وعزمهم على رفع الحنفية حتى ابلغ
 (١) قوله ان احسبوا الرب هو القدمان في الاصل ولعل فيه تحريف فقامن الناس ووجه الكلام والله اعلم
 ان وصف الرب هو القدم الخ وتامل كتبه معصية

هو في شيء من الاوقات على تعلق شيء
 من الحوادث فيكون احدا منه لكل
 حادث مشروطا بحادث لم يسدنه
 والقول في ذلك الحادث الذي هو
 شرط كالقول في الحادث الذي هو
 مشروط فاذا لم يكن محدثا لاول فلا
 يكون محدثا لثاني فلا يكون محدثا
 لثالث من الحوادث على قولهم هو
 عليه تامة وهو المطلوب فانه لو قال
 لو كان موجبا ذاته لما حصل في
 العالم شيء من التغير وهذا يهدم
 قولهم فانهم يبين امرين اما ان يقولوا
 ليس بعلية تامة لمعولاته او يقولوا
 معولاته مقارنته فاما جمعهم بين
 كون علة تامة في الازل وبين كون
 المعول بوجوده فنيا فجميع بين

عليه ابن أبي داود بشر عليه انك ان لم تضربه والا انك ترضى من الحسنة ففقطت
 الشناعة من العامة والجملة فاطلقوه ثم صارت هذه الامور في الجسد عن مسائل الصفات
 وما فيها من النصوص والادلة والشبهات من جاني المثبتة والنقاة وصنفت الناس في ذلك
 مصنفات واحدا وغير من علماء أهل السنة والحديث ما زالوا يعرفون فساد مذهب الروافض
 والخوارج والقدرية والجهمية والمرجئة لكن بسبب المحنة كثر الكلام ووقع الله قدر هذا
 الامام فصار اماما من ائمة أهل السنة وعلماء من اعلامه القليلة باعلامها واظهارها واطلاعه
 على نصوصها واثارها وبيان خفي أسرارها لانه احدث مقالة ولا يتدع رايها ولهذا قال
 بعض شيوخ العرب المذهب الحالك والشافي والظهور لا يجد يعني ان مذهب الاثنية في الاصول
 مذهب واحد وهو كما قال فقصصه الكلام مع احدا واصحابه في مسائل الامامة والاعتزال
 كقصصه بالكلام معه في مسائل انوار ارج الحروية بل في نبوة نبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 والرد على اليهود والنصارى والخطاب بتصدق الرسول فيما اخبر وطاعته فيما امر قد شمل
 جميع الصادق وجب على كل احد فاقمهم واوطعهم واتبعهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم واذا قدر ان في الحنبلية او غيرها من طوائف الستمن قال اقوالا باطلا لم يطل مذهب
 أهل السنة والجماعة بطلان ذلك بل يدعى بل قال ذلك الباطل ونصر السنة بالادلة ولكن
 الرافضي اخذ ينسب على كل طائفة عاقلان لم يجبر حجة في الاصول والفروع فلما بان
 طائفتهم هي السليمة من الجرح وقد اتفق عقلاء السليين على انه ليس في طوائف أهل القبلة
 اكثر جهلا وضلالا وكذبا وبدعا واقر الى كل شر وابعد عن كل خير من طائفتهم ولهذا لما
 صنفا الاشعري كتابه في مقالات ذكر اول مقالاتهم وختم مقالة أهل السنة والحديث وذكر
 انه بكل ما ذكر من اقوال أهل السنة والحديث يقول والله يذهب وتسمية هذا الرافضي
 وامثاله من الجهمية معطلة الصفات لاهل الاثبات مشبهة كسيميتهن لاني اثبت خلقا الخلفاء
 الثلاثة ناصبيانية على انهم لما اعتقدوا انه لا ولا يذلل الا بالبرائة من هؤلاء مجعوا كل من
 لم يتبرأ من هؤلاء ناصبيا كما اتهمها اعتقدوا ان القديين مماثلان وان الحسين مماثلان ونحو
 ذلك قالوا ان مبنية الصفات مشبهة فقال لمن قال ذلك ان كان مرادك بالنصب والتشبيه بغض
 على وأهل البيت وجعل صفات الصديقين صفات الرب فاهل السنة ليسوا باصبية ولا مشبهة وان
 كنت تريد بذلك انهم والون الخلفاء ويثبتون صفات الله تعالى قسم هذا عما ثبت ان هي الا
 اسماء سميت بها انتم وآؤكم كما انزل الله بها من سلطان والمدح والذم انما يتعلق بالاسماء اذا
 كان لها أصل في الشرع كلفظ المؤمن والكافر والبر والفاجر والعالم والجاهل ثم من أراد ان يدح
 او يذم فعليه ان يبين دخول المدح والذم في تلك الاسماء التي على الله ورسوله والمدح والذم
 فاما اذا كان الاسم ليس له أصل في الشرع ودخل داخل فيه مما يترفع عن المدح والذم بطل كل من
 المتقدمين فكان هذا الكلام مما لا يعتد به الا من لا يدرى ما يقول والكاتب والسنة ليس فيه
 لفظ ناصبية ولا مشبهة ولا حشوية ولا فيه ايضا لفظ رافضة ونحن اذا قلنا رافضة نذكر كرامته يعرف
 لان معنى هذا الاسم يدخل فيه انواع مذمومة والكاتب والسنة من الكذب على الله ورسوله
 وتكذيب الحق الذي جاء به رسوله ومعاداة اولياء الله بل خيار اولياءه وهو الاله اليهود والنصارى
 والمشركين كائين وجودهم وأهل السنة والجماعة لا يمكن ان يسميهم معنى مذموم في الكتاب
 والسنة بحال كما يسمي الرافضة نعم وحق في بعضهم ما هو مذموم ولكن هذا لا يلزم منه ذمهم كما كان

الضدين فان العلة التامة هي التي
 تستلزم معلولا لا يتأخر عنها معلولها
 ولا يتوقف اقتضاؤها على غيرها وهم
 يقولون انه في كل وقت ليس علة
 تامة لما يحدث فيه بل فعله مشروط
 بامر متقدم وليس هو علة تامة لذلك
 الشرط المتقدم فلا يكون علة تامة
 لا لتقدم من الحوادث ولا لتأخر
 فلا بد للحوادث من مقتضى آخر
 وهذا الورد على من يقول أحدث
 الحوادث بادرات متعاقبة أو أفعال
 متعاقبة فله لا يقول هو موجب
 بنفسه للمكانات ولا يقول هو في
 الازل علة تامة لها بل يقول ليس
 بعلة أصل انتهى من محققاته بل
 فعلها عينيته وقد نزه اذا الفعل الثاني
 منه مشروط بالاول لان الافعال
 الحادثة لا تكون المتعاقبة وليس
 هو موجب بذاته لشي من تلك
 الافعال ولا لفعلات بها ولا يلزم

من ذلك لا قدم شيء من الأفعال بعينه ولا قدم شيء من المفعولات بعينه فلا تعلق ولا غيره والحوادث جميعها التي في العالم والتفسيرات بحديثها بشيء بعد شيء بأفعاله المحدثه شيئا بعد شيء فكل يوم هو في شأن بخلاف ما إذا قالوا هو على تأمة مستترة له ولولها وجعلوا من المفعولات ما لا يكون الأشياء فشا فان هذا جاعل بين المتأخرين بمنزلة من قال معالوه مقارنته معالوه ليس مقارنته وإذا قالوا هو موجب بنفسه للفلك وأجزاء العالم الأصلية وليس موجباً بنفسه للحوادث المحددة بل بإيجابها مشروط بما يكون قبلها من الحوادث قبل هذا حقيقة قولكم وحديث فلا يكون نفسه موجبا لشي من الحوادث لا الأول ولا الثاني لا بوسط ولا بغير وسط وهو

(١) قوله الوجه الثالث كذا في الأصل ولعل الصواب أن يكون هذا وجهاً خامساً لا رتبة أربعة أوجه في مازنة ٣١ كتبه محصية

(٢) قوله ثلاثة أقوال كذا في الأصل والصواب أربعة كما هو ظاهر من المعدود بعد تبيين محصية

(٣) قوله الأمن جهة الشرع فلا في الخ كذا في الأصل ويظهر أن هنا سقطوا بغير تفاوض الكلام والله أعلم بالأمن جهة الشرع والأمن جهة العقل أما من جهة الشرع فلا في الخ كتبه محصية

(٤) قوله وسع كذا في الأصل وهو محرف فليظن كتبه محصية

المسلمين إذا كان فهمهم هو من مذهب تركه لم يستأنم في الإسلام وأهل القائلين بواجبه (١) الوجه الثالث أن يقال أما القول بأنه جسم أو ليس بجسم فهذا مما تنازع فيه أهل الكلام والنظري سألة عقلية وقد تقدم أن الناس فيها على (٢) ثلاثة أقوال في إثبات ووقف وتفصيل وهذا هو الصواب الذي عليه السلف والأئمة ولهذا لما ذكر أبو عيسى يرغبون لأحد هذا في مناظرته إياه وأشأ إلى أنه إذا قلت أن القرآن غير مخلوق لزم أن يكون الله جسمًا لأن القرآن مصفة وعرض ولا يكون إلا بفعل والصفات والأعراض والأفعال لا تقوم إلا بالأجسام أجابه الإمام أحمد بأننا نقول إن الله أحد صمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد وأن هذا الكلام لا يدري مقصود صاحبه به فلا نطلقه لأنصافاً ولا أنباء (٣) الأمن جهة الشرع فلا في رسول الله وسلف الأمة لم يتكلموا بذلك لأنصافاً ولا أنباء قالوا هو جسم ولا قالوا هو ليس بجسم ولما سلك من سلك في الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأجسام ودخولها في هذا الكلام من الكلام وأهله حتى قال أبو يوسف من طلب الدين بالكلام ترتب وقال الشافعي حكى في أهل الكلام أن يضربوا بالجر يد والنعال ويطلق بهم في القاتل والعشار ويقال هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وقال لقد اطلعت على من أهل الكلام على شيء ما طنت مسلماته بقوله ولا ينزل العبد بكل ما نهي الله عنه ما خلا الشرك بالله خبره من أن ينزل بالكلام ويدعس في مناهجهم من صفات مثل كتاب أبي عبد الرحمن السلمي وكتاب شيخ الإسلام الأنصاري وغير ذلك وأما من جهة العقل فلا في هذا اللفظ يحمل بدخل فيه ما فيه معان يجب إثباتها لله وبدخل فيه مثبتة ما ينزه الله عنه فإما الذي يدرم من الاستكساف لم ينف ولم يثبت وإذا فسر مراده قبل الحق وعبر عنه بالعبارات الشرعية ورد الباطل وإن تكلم بلفظ لم يردع الشارع الصاحبة إلى فهمها المخاطب بلفظه مع ظهور المعنى الصحيح لم يكن بذلك بأس فإنه يجوز ترجمة القرآن والحديث للمخاطبة إلى الأفهام وكثير من قد تعذر عبارته معنيته أن لم يخاطب بها لم يفهم معنيته القول وفساده ورجحان المخاطبة إلى أنه لا يفهم ما يقول وأما ثلثا تفصيل في الكلام والفلسفة من هذا الشرب يرى أحدهم يذكره المعاني المحصية بالنصوص الشرعية فلا يقولون انهم أن في عبارتهم من المعاني ما ليس في تلك فإذا أخذنا المعنى الذي دل عليه الشرع (٤) وسع بلغتهم وبين بطلان قولهم المتناقض للمعنى الشرعي خضعوا لذلك وأذعنوا كالترك والبري والرومي والفارسي الذي يخاطبه بالقرآن العربي وتفسيره فلا يفهم حتى ترجمه شيئاً بلفظه فيعلم سروره وفرحه ويقبل الحق ويرجع عن باطله لأن المعاني التي جاء بها الرسول أكل المعاني وأحسنها وأصحها لكن هذا يحتاج إلى كمال المعرفة لهذا وللهذا كالتبرجح الذي يريد أن يكون حاد في فهم القسنيين وهذا الأماي يتأخر في ذلك أتمته كهشام وأمثاله ولا يمكنه أن يقطعهم وجه من الوجوه كما لا يمكنه أن يقطع انوار ج وجه من الوجوه وإن كان في قول انوار ج والجمعة من الفساد ما فيه فلا يقدر أن يدفعه إلا أهل السنة ونحن فنقول أهل السنة متفقون على أن الله لا يرى في الدنيا ويرى في الآخرة يتنازع أهل السنة الأفرونية التي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن أئمة السنة على أنه لم يره أحد بعينه في الدنيا مطلقاً وقد كرر طائفة أنهم يقولون أنه يرى في الدنيا وأهل السنة يرون على هذا بالكتاب والسنة مثل استدلالهم بأن موسى منع من هاهنا هو دونه وأولى ويقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعلموا أن أحدنا منكم كن يرى به حتى يموت وأما مسلم في صحيفه وروى هذا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه

ويطرق عقلية كيماهم بحر الابصار في الدنيا عن الرؤية ويحذونك وأما هذا ومثاله فليست لهم على هؤلاء عقلية ولا شرعية فان محدثهم في الرؤية أمه لورثي مكان في جهة ولكن كان جسماء ولا يقولون في جهة وهو جسم فان أخذوا في الاستدلال على نفي الجهة ونفي الجسم كان متبهمهم معهم إلى أنه تقوم به الصفات وهو لا يقولون تقوم به الصفات فان استدلو على ذلك كان متبهمهم معهم إلى أن الصفات أعراض وما قامت به الأعراض محدث وهو لا يقولون تقوم به الأعراض وهو قديم والأعراض عند هؤلاء تقوم بالتقديم فان قالوا الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون وما لا يتخلو عن مافهم محدث لا متنازع حوادث لا أول لها فهذا انتهى ما عند المعتزلة وأتباعهم من الشيعة قال لهم أولئك لا نسلم أن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون الوجوديين بل يجوز خلوهم عن الحركة لان السكون عدم الحركة إما مطلقاً وعدم الحركة عامن شأنه أن يتخلو عن وجود ثبوت جسم قديم ساكن لا يتحرك أو قالوا الجسم لا نسلم امتناع حوادث لا أول لها وطعنوا في أدلة نفي ذلك بالاطعان المعروف حتى حذاق السليبي كالرازي وأبي الحسن الأمدى وأبي التناء الأرموي وغيرهم طعنوا في ذلك في مواضع (١) في طرق الناس الأربعة ان رضاهم أشنع من غيرها طعن فيها غيره فهذاان مقامان من المقامات العقلية لا يقدر هؤلاء أن يفلحوا فيها شيوعهم المتقدمين فإذا كانوا لا ينفون رؤيته في الصفات إلا بهذه الطريق لم يكن لهم جهة الأعلى من يقول أنه يرى بوصافه وأمثال ذلك من مقالات مع أن هذا أشنع المقالات عند أهل السنة والجماعة ولا يعرفه قائل معدود من أهل السنة والحديث وبيان هذا بالوجه الرابع وهو أن يقال هذه الأقوال كحكاها الناس عن شريعة قليلة أكثرهم من الشيعة وبعضهم من غلاة النسل وداود الجواهري ومقاتل بن سليمان أن الله جسم وأعضاءه على صورة الإنسان له لحم ودم وشعر وعظم وعوارح وأعضاء من يد ورجل ولسان ورأس وعينين ومع هذا لا يشبه غيره وحكي عن داود الجواهري أنه كان يقول أنه أخوف من فيه الصدور ومصمت ماسوي ذلك وقال هشام بن سالم الجواليقي إن الله على صورة الإنسان وأنكر أن يكون للجواهر ما وأنه نور سامع ثلاثاً وأنه ذو حواس خمس كحواس الإنسان سمعه (٢) غيره يصوره كذلك سائر حواسه له يد ورجل وعين وأنف وفم وإنه وفرة سوداء (قلت) أما داود الجواهري فقد عرف عنه القول المنكر الذي أنكره عليه أهل السنة وأما مقاتل فله أعلم بحقيقة حاله والاشعري ينقل هذه المقالات من كتب المعتزلة وفيهم انحراف عن مقاتل بن سليمان فقلعهم ذوا في النقل عنه وأنضوا عن غيرهم فقالوا إنما اتخذه يصل إلى هذا الحد وقد قال الشافعي من أراد التفسير فهو عيال على مقاتل ومن أراد الفقه فهو عيال على أبي حنيفة ومقاتل بن سليمان وإن لم يكن ممن يحتج به في الحديث بخلاف مقاتل بن حيان فله ثقة لكن لا يبق عليه بالتفسير وغيره وإطلاعه كان أبا حنيفة وإن كان الناس خالفوه في أشياء وأنكروها عليه فلا يستريب أحد في فقهه وفهمه وعلمه وقد نقلوا عنه أنسابه بقصدون بها الشناعة عليه وهي كذب عليه قطعاً مثل مسألة الخنزير أن يربى ويحوى وما أبعد أن يكون النقل عن مقاتل من هذا الباب وهذا الأماوي نقل التقل المذكور عن داود الطائي وهذا جهل منه وأمن نقله هو عنه فان داود الطائي كان رجلاً صالحاً زاهداً عابداً فقهياً من أهل الكوفة في زمن أبي حنيفة والثوري وشريك وإن أبي ليلى وكان قد تفرغ ثم انقطع للعبادة وأخباره وسرته مشهورة عن العلماء ولم يقل الرجل شأناً من هذا الباطل وإنما القائل ذلك داود الجواهري فكانه اشتبه عليه أو غلب شيوخه الجواهري بالطائي

المطوب قال قول بالموجب بالذات وحدوث الحدوث عنه بوسط وغير وسط جمع بين التخصيص ثم هذا القول يضل قولكم بكونه موجباً للعالم ببناءه لانهم يقولون ان العالم لا قيام له بدون الحركة وانها صورته التي لولا هي لعل فإذا كان إحياء العالم بدون الحركة تمتعوا بإحياءه للحركة في الازل تمتعاً لم يكن موجباً للعالم ولا للحركة فان المبدع المشروط بشرط تمتع إبداعه بدون إبداع شرطه وإبداع شرطه تمتع على أصلهم فاذن إبداعه تمتع وهذا لانهم جعلوا الباري ليس له فعل يقوم بذاته أصلاً ولا يتجدد منه شيء ولا فيه شيء أصلاً وعندهم أن ما كان كذلك لا يحدث عنه شيء أصلاً قالوا الحوادث كلها صادرة عنه الحركة لم تزل ولا تزال صادرة عنه وكيف تصدر حركات لم تزل ولا تزال

(مطلب أقوال بعض المجسمة)

- (١) قوله في طرق الناس الخ هكذا في الأصل وفي العبارة تفكيكاً وعدم التمام وقوله بعد ان رضاهم يشعر بأن في الكلام سقطاً محررته مصححه
- (٢) قوله غيره كذا في الأصل ولعل الكلمة مزيدة من الناصح كتب مصححه

ان لم يكن القاطن في السعة التي احضرت (١) الى الدواد الجواهرى وأطنه كان من أهل البصرة متأخر عن هذا وقصته معروفة

التسليم يزعمون انه جاء تعالى الله الخالق في الاجسام واذا راسياً يسكنونه قالوا لا ندري لعله ربنا هو ومنهم من يقول انه يرى الله في الدنيا على حسب الاعمال فمن كان عمله احسن رأى محبوبه احسن ومنهم من يجوز على الله المعانقة والملازمة والمجانسة في الدنيا ومنهم من يزعم ان الله ذو اعضاء وجوارح واما بعض لحم ودم على صورة الانسان له ما للانسان من الجوارح وكان من الصوفية رجل يعرف بابى شعب يزعم ان الله يسر ويصرح بطاعة اولائه ويقهر ويخزن اذا عصوه وفي التسليم قوم يزعمون ان العبادة تبلغ بهم الى منزلة تزول عنهم العبادات وتكون الاشياء المخلوقات على غيرهم الزنا وغيره مباحة لهم وفيهم من يزعم ان العبادة تبلغ بهم الى ان يروا الله وياكلوا من ثمار الجنة ويعانقوا الحور العين في الدنيا ويحاربوا التيسطين ومنهم من يزعم ان العبادة تبلغ بهم ان يكونوا افضل من النبيين والملائكة المقربين في الجنة هذه مقالات متكررة باتفاق علماء السنة والجماعة وهي واشنع منها موجود في الشيعة وكثير من التسليم يزعمون ويظنون انهم يرون الله في الدنيا باعينهم وسبب ذلك ان يحصل لاحد في قلبه بسبب ذكر الله وعبادته من الانوار ما يغيبه عن حسه الظاهر حتى يظن ان ذلك في شيء يراه بعينه الظاهرة وانما هو موجود في قلبه ومن هؤلاء من يخاطبه تلك الصورة التي يراها خاطب الربوبية ويخاطبها انسابك ويظن ان ذلك كله موجود في الخارج عنه وانما هو موجود في نفسه كما يحصل للثائم اذ اى به في صورة بحسب حاله فهذه الامور تقع كثيرا في زماننا وقد يقع القلط منهم حسب ظنون ان ذلك موجود في الخارج وكثير من جهال أهل الحال وغيرهم يقولون انهم يرون الله عيانا في الدنيا وانه يخطو خطوات وأهل الوحدة القائلون بوحدة الوجود كاصحاب ابن عربي وابن سبعين وابن الفارض يدعون انهم يشاهدون الله دائماً عند عدم مشاهدته في الدنيا والاخرى على وجه واحد (٢) واذا كانت اذ الوجود المطلق الساري في الكائنات فهذه المقالات واثالها موجود في الناس ولكن المقالات الموجودة في الشيعة اشنع واوضح كالموجود في القالية من التصيرية واثالهم وهذا كان التصيرية يعظمون القائلين بوحدة الوجود وكان التسليم شيخ القائلين بالوحدة قد ذهب الى التصيرية وصنف لهم كتابا هو يعظمونه جدا وحدق في الشياش افراق عنه انه قال قلته انت نصيري قال نصير بزمي والتصيرية يعظمونه غاية التعظيم واما ما ذكر من رمدو عبادة الملائكة وبكائه على طوفان نوح فهذه اقترافاتهم ينقلونه عن بعض اليهود ولم اجد هذا منقولاً عن اعرافه من المسلمين فان كان هذا قاله بعض أهل الفتنة فلا تذكرو وقوعه مثل ذلك فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد قال لتبعن سنن من كان قبلكم حذوا العمل بالنهل حتى لو دخلوا جحر ضرب ادخلوه لكن لمشابهة الرافضة لليهود وجود مثل هذا فيهم اظهر من وجود في المنتسبين الى السنة والجماعة واما قوله بفضل عتمة العرش من كل جانب اربع اصابع فهذه لا اعرافه قالوا ولا اقلا ولكن روى في حديث عبد الله بن خليفة انه ما يفضل من العرش اربع اصابع روى بالتني وروى بالاثبات والحديث قد طعن فيه غير واحد من المحدثين كالاجماعي وابن الجوزي ومن الناس من ذكر له شواهد وقواء ولفظ النبي لا يرد عليه شيء فان مثل هذا اللفظ يرد عليهم النبي كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما في السماء موضع اربع اصابع الا وسط

في امور يمكنه عن شيء لا يحدث عنه ولا فيه شيء على أصلهم ومما وضع هذا ان قدما هؤلاء الفلاسفة كاربسطو وأتباعه كانوا يقولون ان الاول محرك العالم حركة الشوق كتحريك المحبوب نفسه والامام المتقدم به لا يفرق المتقدم به وهذا آتيتوه وجعلوا عمله في العالم حيث قالوا ان الفلك لا يقوم الا بالمشركة الارادية والحركة الارادية لا تتم الا بالمراد المحبوب الذي يحرك المرید حركة تشويق في الباري عندهم على هذا الاعتبار وهو بهذا الاعتبار لم يبدع الاقلا ولا حركاتها لكن هو شرط في حصول حركتها وعلى هذا القول فقد يقال العالم قديم واجب بنفسه بل هم يصرون بذلك والاول الذي هو المحبوب واجب قديم بنفسه كما يقول آخرون منهم بل العالم واجب قديم بنفسه وليس

- (١) قوله الى الدواد الجواهرى هكذا في الاصل وفي الكلام تحريف او نقص فاقبل كتبه معصية
(٢) قوله واذا كانت الخ كذا في الاصل ولعل الصواب اذ كانت الخ وانظر حركته معصية

فأما وقاعد أو أكل أو سجد أو أي ما فيها موضع ومنه قول العرب ما في السماء قد كفت حجابا
وذلك لأن الكف يقدر به المسوحات كما يقدر بالذراع وأصغر المسوحات التي يقدر بها الإنسان
من أعضائه كف فصار هذا أمثالا لقل شيء فإذا قيل أنه ما يفضل من العرش أربع أصابع كان
المعنى ما يفضل منه شيء والمقصود بيان أن الله أعظم وأكبر من العرش ومن المعلوم أن الحديث
أن لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله فليس علمنا منه وإن كان قاله فلم يصحح بين النبي
والأنبياء فإن كان قاله بالنبي لم يكن قاله بالأنبياء والذين قالوا بالأنبياء ذكره أروافهم بالنسبة
أصولهم كما يدرى في غير هذا الموضع فهذا أمثاله سواء كان حقا أو باطلا لا يقدح في مذهب
أهل السنة ولا يضرهم لأنه لا يتقدم أن يكون باطلا ليس هو قول جماعتهم بل غايته أنه قاله طائفة
ورواه بعض الناس وإذا كان باطلا وديمه هو أهل السنة كما ردون غير ذلك فإن كثيرا من
المسلمين يقولون كثر من الباطل فما يكون هذا أصلا للدين السليم وفي أقوال الامامية من
المتكررات ما يصرح مثل هذا فيقولون كان قد قاله بعض أهل السنة

(فصل) قال الامام في وذهب بعضهم إلى أن الله ينزل كل ليلة جمعة بشكل أمره كما
على جارية إلى أن بعضهم يحدّد ادرضع على سطح داره معلقا بضع كل ليلة جمعة فيه شعير أو ثوبا
لتجوز أن ينزل الله على جارية على ذلك السطح فيستغل الجارية بالآكل ويستغل الرب بالنساء أهل
من تأتبه من مستقر تعالى الله عن مثل هذه العقائد الرديئة في حق تعالى وسوى عن بعض
المتطوعين التاركين لقد نبأني شيخنا الحشوية أنه احتجاز عليه في بعض الأيام نفاط ومعه أمره
حسن الصورة فطقت الشعر على الصفات التي يصورون بهمها فالج الشيخ بالنظر إليه وكرهوا أكثر
تصويبه فتعجبهم فيه النفاط فله باله لا وقال أيها الشيخ رأيتك تلم بالنظر إلى هذا الغلام وقد أتيتك
به فإن كان قاله فيه ثقات الحاكم فخر الشيخ عليه وقال إنما كبرت النظر إليه لأن مذهبي أن
الله ينزل على صور هذا الغلام فتعجبتم أنه الله تعالى فقال له النفاط ما أعلمه من النفاط أحمود
مما أنت عليهم من الزعم هذه المقالة فقال هذه الحكاية وأمثالها دأرتين آخرين أما أن
تكون كذب بعضها من افتراء أهل بعد ادو بعض الشيوخ وأما أن تكون قد وقعت لحائل
معدو وليس بصاحب قول ولا مذهب وأدنى العامة أعقل منه وأفقه وعلى التقديرين فلا يضر
ذلك أهل السنة شيئا لأنهم المعلوم على أنه ليس من العلماء المعروفين بالسنة من يقول مثل هذا
الشيء بأن الذي لا ينطق على صدى من الصبيان ومن المعلوم أن العقاب الحكمة عن شيوخ
الرافضة أكثر وأعظم من هذا مع أنها مصححة واقعة وأما هذه الحكاية فحدثني طائفة من ثقات
أهل بغداد أنها كذب بعض علمهم وضعها هذا المصنف ومن حكاه الله للشناعة وهذا هو الأقرب
فإن أهل بغداد لهم المعرفة والتمييز واللهن ما لا يروج عليهم مثل هذا وهم يبين كذب ذلك
علمهم أن هذا الحديث الذي ذكره لم يروا أحدا لا ينادي بصحة ولا يروى أحسن أهل الحديث
أن الله تعالى ينزل ليلة الجمعة ولأنه ينزل ليلة الجمعة إلى الأرض ولأنه ينزل في شكل أمره بل
لا يوجد في الأمم شيء من هذا الحديث بل ولا في شيء من الأحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم قال أن الله ينزل إلى الأرض وكل حديث يروى فيه مثل هذا فإنه موضوع كذب
مثل حديث الجبل الأورق وأن الله ينزل عشية عرفة فيعاقب الركبان ويصاغ المشاة وحديث
آخر أنه رأى به في الطواف وحديث آخر أنه رأى به في بطلمسكة وأمثال ذلك فإن هذه كلها
أحاديث مكذوبة يتناقض أهل المعرفة بالحديث والذين وضعوها عنهم طائفة وضعوها على أهل

هناك على محبوبه بحركة له بالشوق
خارجة عن العالم وإذا كان كذلك
كانت الحركة حادثة في واجب بنفسه
وإذا لم يكن كون الواجب بنفسه
محلا للعوائد والحركات لم يكن
معهم ما يطولونه كون الأول
كذلك وحديث فلا يكون لهم حجة
على كونه موجبا لذات وهم
يعترفون بذلك وأما نفاط الأول
ذلك لكونه ليس جسيما عند رطوب
وأما بضعه ولأنه لا يكون على ذلك إلا
كون الجسم لا يمكن أن يكون فيه
حركة غير متناهية بناء على أن
الجسم متناه فثبت أن تحسرك
حركة غير متناهية هذا الحق عندهم
وهي مغلطة من أقصد الحق عليه
فرق بين ما لا يتناهى في الزمان بل
يحدث شيئا بعد شيء وبين حال يتناهى
في المقدار والنزاع إنما هو في حركة
الجسم دائما حركة لا تتناهى ليس
هو في كونه في نفسه ذاق قدر لا يتناهى
فإن هذا من هذا وهذا أميبوط

(مطلب كذب الرافضة على
البغداديين في العقائد)

الحديث يقال انهم يتقانون مثل هذا الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما وضعت
 الرافض ما هو اعظم واكثر من هذا الكذب ولولا يكن الاما ذكر هذا الاما في مصنفه هذا
 من الاحاديث فان قبحها من الكذب الذي اجمع اهل العلم بالحديث على كذبه ومن الذي لا يخفى
 انه كذب الاعلى مفرط في الجهل ما قلده كره في مناج التدايم وقد قدّمنا القول بان اهل السنة
 متفقون على ان الله لا يرام احد بعينه في الدنيا الا في ولا غيري ولم يتنازع الناس في ذلك الا في
 نيتنا صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة مع ان الاحاديث المعروفة ليس في شيء منها اراء اصلا وانما
 روي ذلك باسناد ضعيف موضوع من طريق أبي عبيد الله كره الحلال والقاضي أبو يعلى في
 كتاب ابطال التاويل وأهل العلم بالحديث متفقون على انه حديث موضوع وقد ثبت في جميع
 مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه قال قلت يا رسول الله هل رأيت ربك قال نوراني اراه ولم يثبت
 ان احدا من الصالحين سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الرؤيا الا في هذا الحديث وما روي به
 بعض العلماء ان ابا بكر ساه فقال رأيت به وان عاشته سألت فقال لم أراه كذب بافئاق اهل العلم لم يروه
 احدا من اهل العلم لا باسناد صحيح ولا ضعيف ولهذا اعتمد الامام احمد على قول أبي ذر في الرؤيا
 وكذلك عثمان بن سعيد الدارمي وأما حديث التزول الى السماء الدنيا كل ليلة فهي الاحاديث
 المعروفة الثابتة عند اهل العلم بالحديث وكذلك حديث نوم عيسى عرقوا واما مسلم في صحيحه وأما
 التزول ليلة النصف من شعبان فمحدث اختلف في اسناده ثم ان جمهور اهل السنة يقولون
 انه منزل ولا يخولونه العرش كما نقل مثل ذلك عن اصحاب من راهو به وجاد بن زبد وغيرهما ونقلوه
 عن أحمد بن حنبل في رسالته (١) أي من دروهم متفقون على ان الله ليس كشئ شيء وانه لا يعلم كيف
 ينزل ولا تلتل صفاته بصفاة خلقه وقد تنازعوا في التزول هل هو فعل منفصل عن الرب في المخلوق
 أو فعل يقوم به على قولين معروفين لاهل السنة من اصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم من
 أهل الحديث والتصوف وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو بفعل منفصل عنه
 بفعله بالعرش كقوله الله أو بفعل يقوم به الله على قولين والاول قول ابن كلاب والاشعري
 والقاضي أبي يعلى وأبي الحسن التميمي وأهل بيته وأبي سليمان الخطابي وأبي بكر البيهقي وابن
 الزاغوني وابن عقيل وغيرهم عن يقول انه لا يقوم بذاته ما يتعلق بعشيشه وقدرته والثاني قول أئمة
 أهل الحديث وجمهورهم كان المارلة وجاد بن زبد والاوزاعي والصارى وحرب الكرماني وابن
 خزيمة ويحيى بن عمار الصنعاني وعثمان بن سعيد الدارمي وابن حاتم وأبي بكر عبد العزيز وأبي
 عبد الله بن مندة وجميع الاضرى وغيرهم وليس هذا موضع تبليط الكلام في هذه المسائل وانما
 المقصود التنبيه على ان ما ذكره هذا عما يعلم العقلاء انه لا يقوله احدا من علماء اهل السنة ولا
 يعرفه اهل قاله لاجاهل ولا عالم بل الكذب عليه يظهر

(فصل) قال الرافض المصنف وقالت الكرامية ان الله في جهة فوق ولم يعلموا ان كل
 ما هو في جهة فهو محدث ويحتاج الى تلك الجهة فقال له أولا لا الكرامية ولا غيرهم يقولون انه
 في جهة موجودة (٢) يحيط بها أو يحتاج الهابل كلهم متفقون على ان الله تعالى مستغن عن كل
 ما سواه في جهة أو لم يسم جهة نعم قد يقولون هو في جهة بعين ذلك انه فوق قبله هذا
 مذهب الكرامية وغيرهم وهو ايضا مذهب أئمة الشيعة كما تقدم ذكره وانما تذكر جهة على
 ابطاله فن شاع على مذهبهم فلا بد ان يسري بطلانه وجمهور الخلف على ان الله فوق العالم وان
 كان احدهم لا يلتفت بلفظ الجهة فهم يعتقدون بقولهم ويقولون بالاستعانة بهم فوق ويقولون

في موضع آخر ويقال لهم حدوث
 الحوادث عن فاعل لا يحدث فيه
 شئ لاما ان يكون محكما واما ان يكون
 محتما فان كان محكما مكن حدوث
 الحوادث جميعها عن الاول بدون
 حدوث شئ كما يقوله من يقوله من
 أهل الكلام وغيرهم من المعتزلة
 والكلابية وغيرهم وان كان محتما
 بطل قولهم بحدوث الحوادث
 المدعومة مع انه لم يحدث فيه شئ
 وهذا أقصد وانما قالوا أولئك
 خصوص بعض الاوقات بالحدوث
 بدون سبب حادث من الفاعل قبل
 وانتم جعلتم جميع الحوادث تحصل
 بدون سبب حادث من الفاعل واذا
 قلتم لهم كيف يحدث بعد ان لم يكن
 محدثا بدون حدوث قصد ولا علم
 ولا قدرة قالوا لكم فكيف يحدث
 الحوادث دائما بدون حدوث قصد
 ولا علم ولا قدرة بل بدون وجود ذلك

- (١) قوله أبي منور كذا في الاصل
 وليركبته مصححه
- (٢) قوله يحيط بها كذا في الاصل
 ولعلها محرفة والصواب يحيط به
 فتأمل كتيبه مصححه

ان هذا امر فطر واعليه وجبوا عليه كآمال الشيخ أبو جعفر الهمداني بعض من أخذ جكر الاستواء ويقول لو استوى على العرش لقاسمه الخواص فقال أبو جعفر ما معناه ان الاستواء علم بالصبح ولولم يرد به لم نعرفوا أنت قد تناوله فنعلم من هذا وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قانونه ما قال عارف قط بالله الا قبل أن ينطق لسانه يحسد في قلبه معنى يطلب العلو لا يلتفت عنه ولا يسره فهل عندك من حيلة في دفع هذه الضرورة عن قلبنا فاطمئنت التسليم (١) رايته وقال جبري الهمداني ومعنى كلامه ان ذلك على النقيض ونحن نجد عندنا على الضرورة هذا فاضن مضطرون الى هذا العلم والى هذا القصد فهل عندك حيلة في دفع هذا العلم الضروري والقصد الضروري الذي يزمنا وما لا يمكن دفعه عن أنفسنا ثم بعد ذلك قرر تنقيضه وأما دفع الضروريات بالنظريات فغير ممكن لان النظريات غائبات أن يحتاج عليها بمقدمات ضرورية فالضروريات أصل النظريات فلوقد ح في الضروريات بالنظريات لكان ذلك قسافي أصل النظرريات فجلل الضروريات والنظريات اذا كان قد ح في أصله يقتضي فساد في نفسه واذا فسدت نفسه بطل قسمة فيكون قد ح باطلا على تقدير رجته وعلى تقدير فساد فان رجته مستلزمية لفساد أصله فاذا صح كان أصله صحيحا وفساده لا يضر فساد أصله اذ قد يكون الفساد منه ولوقد ح في أصله لزم فسادها واذا كان فاسدا لم يقبل قسمة فلا يقبل قسمة بحال وأيضا فان هؤلاء (٢) قرروا في ذلك بأدلة عقلية كقولهم كل موجودين لامتناهيات وانما امتداد اخلاق وقالوا ان العلم بذلك ضروري وقالوا انيات موجود لا يشار اليه بكارهية العقل وأيضا فان العلوم ان القرآن ينطق بالعلوم في مواضع كثيرة جدا حتى قد قيل انها ثمانية موضع والسنن متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك وكلام السلف المنقول عنهم بالتواتر يقتضي اتفاقهم على ذلك وأن لم يكن فيهم من ينكره ومن يريد التشنيع على الناس ودفع هذه الأدلة الشرعية والعقلية لا بد أن يذكر حجة ولنرض أنه لا ينالهم (٣) الاثمة وهو لم يذكر دليلا الاقوله ولم يعطوا ان كل ما هو في جهة فهو محدث ويحتاج الى تلك الجهة فيقال له لم يعلم ذلك ولم يذكر ما به يعلمون ذلك فان قولك هو يحتاج الى تلك الجهة انما يستقيم اذا كانت الجهة امر وجوديا وكانت لازمة له لا يستغنى عنها فلا بد أن من قال ان الباري لا يقوم الا بعمل يحصل فيه لا يستغنى عن ذلك وهي مستغنية عنه فقد جعل محتاجا الى غيره وهذا لم يقله أحد وأيضا لم يعلم أحد اقل انه يحتاج الى شيء من مخلوقاته فضلا عن أن يكون محتاجا الى غير مخلوقاته ولا يقول أحد ان الله يحتاج الى العرش مع أنه خالق العرش والمخلوق يقتضي ان الخالق لا يفتقر الى الخلق الى المخلوق وبقدرة قام العرش وسائر المخلوقات وهو القتي عن العرش وكل ما سواه فقير اليه فن فهم عن الكرامة وغيرهم من طوائف الاثبات أنهم يقولون ان الله يحتاج الى العرش فقد افترى عليهم كيف وهم يقولون انه كان موجودا قبل العرش فاذا كان موجودا قائما بنفسه قبل العرش لا يكون الا مستغنيا عن العرش واذا كان الله فوق العرش لم يجب أن يكون محتاجا اليه فان الله قد خلق العالم بفضه فوق بعض ولم يجعل عاليه محتاجا الى السافل فلهذا فوق الارض وليس محتاجا اليها وكذلك السحاب فوقها وليس محتاجا اليها وكذلك السموات فوق السحاب والهواء والارض وليس محتاجة الى ذلك والعرش فوق السموات والارض وليس محتاجا الى ذلك فكيف يكون العلي الاعلى خالق كل شيء محتاجا الى مخلوقاته لكيانه فوقها عاليا عليها ونحن نعلم ان الله خالق كل شيء وأنه لا حول ولا قوة الا بالله وان القوة التي في العرش وفي جملة العرش هو خالقها بل يقول

وانتم تقولون محدث للخلق تصورات وادوات وهي مسبب الحركات المتعاقبة فما السبب الموجب لحديث تلك الحوادث ولم يحدث شيء أصلا لوجب حدوثها ولوقال قائل الانسان دائما يتجديده تصورات وادوات وحركات بدون سبب حادث ولا يحدثها محدث أصلا لم يكن ذلك محتجا فان قيل باحدثه الاول استعان على احداث الثاني قبلها الموجب لاحداثه الاول وهو لم يزل في احداث اذا قدر أولها لم يكن هناك أول بل لم يزل في احداث فان قيل تلك الحوادث التي للانسان صدرت عن العقل الشعالي بدون سبب حادث قيل فالعقل الفسحال دائم الفضي عندهم فلم يخص هذه التصورات والادوات والحركات بوقت دون وقت قالوا العدم استعداد القوابل فاذا استعداد الانسان الفضي اغراض عليه واهب الصورة فاذا قيل لهمها

- (١) قوله رايته هكذا في الاصل ونحو الكلمة كتبه مصححه
- (٢) قوله قرروا في ذلك هكذا في الاصل وسر الباصرة من أصل صحيح كتبه مصححه
- (٣) الاثمة هكذا في الاصل ولعل في الكلام نقصا فحرر كتبه مصححه

انه خالق افعال الملائكة الخاملين فاذا كان هو الخالق لهذا كله ولا حول ولا قوة الا بالله استمع أن يكون محتاجا الى غيره ولو احتج عليه سلفه مثل علي بن يونس القمي وأمثاله عن يقول ابن العرش يحمله عقل هذا لم يكن عليهم حجة فانهم يقولون لم نقل انه محتاج الى غيره بل ما زال غيبا عن العرش وغيره ولكن قلنا انه على كل شيء قادر فاجبنا له قادرا على هذا كان ذلك وصفا له بكمال الاقتدار لا بالحاجة الى الاغيار وقد قدمنا فيما مضى أن لفظ الجهة راديه أمر وجود وأمر معدوم فمن قال انه فوق العالم كله لم يقل انه في جهة موجودة الا أن راديا لجهة العرش ورا ديا لكونه فيها أنه عليها كما قيل في قوله انه في السماء أي على السماء وعلى هذا التقدير فاذا كان فوق الموجودات كلها وهو غنى عنها لم يكن عنده جهة وجودية يكون فيها فضلا عن أن يحتاج اليها وان أراد بجهة ما فوق العالم فذلك ليس بشئ ولا هو أمر وجودي حتى يقال انه محتاج اليه أو غير محتاج اليه وهو لا يأخذ باللفظ الجهة بالاشترائه وهو هو وإذا كان في جهة كان في شيء غيره كما يكون الانسان في بيته ثم يتروا على ذلك أنه يكون محتاجا الى غيره والله تعالى غنى عن كل ما سواه وهذه مقدمات كلها باطلة وكذلك قوله كل ما هو في جهة فهو محدث لم يذ كر عليه دليلا رافيا به ما تقدم من أنه لو كان في جهة لكان جسم وكل جسم محدث لان الجسم لا يتجاوز الحوادث فهو حادث وكل هذه المقدمات فيها نزاع فمن الناس من يقول قد يكون في الجهة ما ليس بجسم فاذا قيل له هذا خلاف المعقول قال هذا اقرب الى العقل من قول من يقول انه لا داخل العالم ولا خارج له فان قيل العقل ذلك قبل هذا بطريق الاولى وان ردها ردة الثاني بطريق الاولى واذا ردها ذلك تعين أن يكون في الجهة فثبت أنه في الجهة على التقديرين ومن الناس من لا يسلّم أن كل جسم محدث كسلفه من الشيعة والكرامية وغيرهم والكلام معهم وهو لا يسلّمونه أن الجسم لا يتجاوز الحوادث بل يجوز عندهم خلو الجسم عن الحركة وكل حادث كيجوز منازعهم خلو الصانع من الفعل الى أن فعل وكثير من أهل الكلام والفلسفة نازعوه في قولهم ان ما لا يتجاوز الحادث فهو حادث وكل مقام من هذه المقامات يجرئ شيوخ الرافضة والمعتزلة عن تقرير قولهم فيه على اخوانهم القدماء فضلا عن غيرهم من الطوائف

(فصل) قال وذهب آخرون الى أن الله تعالى لا يقدر على مثل مقدور الصمد فقال له هذه المسئلة من دقيق الكلام وليست من خصائص أهل السنة ولا القائلون بخلافه الخلفاء متفقون عليها بل بعض القدرية يقول بذلك وأما أهل السنة المثنون بالقدر فليس فيهم من يقول بذلك واعيا بقوله من يقوله من شيوخ القدرية الذين هم شيوخ هؤلاء الامامة المتأخرين في مسائل التوحيد والعدل كان النعمان والموسوي الملقب بالمرقسي وأبي جعفر الطوسي وغيرهم وهو مأخوذ من كتاب المعتزلة بل كثير منه منقول نقل المصنف وبعضه قد تصرفوا فيه وكذلك ما يذكرونه في تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفسير المعتزلة (١) كالاسم والحيات وعبد الجبار بن أحمد الهذلي والرافعي وأبي مسلم الاصماني وغيرهم لا ينقل عن قدماء الامامية من هذا حرف واحد لا في الاسول العقلية ولا في تفسير القرآن وقدماء وهم كانوا أكثر اجتماعا بالآفة من متأخريهم يجتمعون بجعفر الصادق وغيره فان كان هذا هو الحق فقد ماؤهم كلهم ضلال وان كان ضلالا فآخروهم هم الضلال

(فصل) قال الرافضي وذهب الاكرام من أهل الله بفعل القضاة وأن جميع أنواع المعاصي والكفر وأنواع الفساد واقعة بقضاء الله وقدره وان الصمد لا تأثير له في ذلك وأنه لا غرض لله

الموجب لحادث الاستعداد قالوا ما يحدث من الحركات الظلمية والامتزاجات العنصرية فلا يصحون العقل الفعال هو الموجب للمحدث من الاستعداد بل يصحون ذلك على غير ما كانت خارجة عنه وعن افلاخته فان قالوا مثل هذا في الازل لزم أن يكون المحدث لشروط القضاة غيره وشبهه بالعقل في كونه لا يفيض عنه الا بعض الاشياء دون بعض لكن الفعال تحدث عنه الاشياء شيئا بعد شيء عندهم أما الاول فلا يحدث عنه شيء بل معاولة لازم فهو انقص رتبة في الاحداث عندهم من الفعال وان قالوا بل هو المحدث للشروط شيئا فشيئا قبل انتم قلتم في الفعال انه دائم الفيض لا يفيض من تلقاء نفسه وقد ادون وقت يفيض فالاول اذا خص وقد ادون وقت من تلقاء نفسه بشئ لم يكن فينا ضل ولا (١) كالاسم كذا في الاصل ولعل الكلمة محرقة فخر رتبة محصية

في أفعاله وأنه لا يفعل لمصلحة العبادشأ وأنه تعالى يريد المعاصي من الكفار ولا يريد من الطاعة وهذا يستلزم أشياء مستحقة **١** فقال الكلام على هذا من (١) وجوه (أحدها) أنه قد تقدم غير مرة أن مسائل القدر والتعديل والتجوز ليست مستلزما لمسائل الإمامة ولا لازمة فإما كثيرا من الناس يقر بأمامة الخلفاء الثلاثة ويقولون ما قاله في القدر وكثير من الناس بالعكس وليس أحسن من الناس من تطالبا لا خروا لا وقد تقدم عن الإمامة هل أفعال الصادق خلق الله على قولين وكذا الزيدية قال الأشعري واختلفت الزيدية في خلق الأفعال وهم فرقان فالأشعرية الأولى منهم يزعمون أن أفعال العباد مخلوقة لله خلقها وأبدعها واختراعها بعد أن لم تكن فهي محدثة له معتبرة والفرقة الثانية منهم يزعمون أنها غير مخلوقة له ولا محدثة وإنما كسب العبد أحدثها واختراعها وأبدعها وفعالها (قلت) بل غالب الشيعة الأولى كانوا من اثنين للقدر وإنما ظهر انكار في متأخرهم كانكار الصفات فإن غالب متقدمهم كانوا يقررون بأن الصفات والمنقول عن أهل البيت في إثبات الصفات والقدرة لا يترك أحدهما وأما المقرون بأمامة الخلفاء الثلاثة فتعدهم فقدرية فكثيرون من المعتزلة فعامة القدرية بقرون بخلافه الخلفاء لا يعرف أحد من متقدمي القدرية كان ينكر خلافة الخلفاء وإنما ظهر هذا المصالح بعض الناس رافضا فقدر بعضهم ما فهم أصول البيع كصاحب هذا الكتاب وأمثاله والزيدية متفرون بخلافه الخلفاء الثلاثة وهم من الشيعة وفهم قدرية وغير قدرية والزيدية خيرة من الإمامية وأشبههم بالإمامية هم الحارثية وأتباع ابن الحارث والذين زعموا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على علي بالوصف لا بالسببة فكان هو الإمام من بعده وإن الناس ضلوا وكفروا بترصدهم الاقتداء به بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الحسن هو الإمام ثم الحسين ثم من هؤلاء من يقول إن عليا نص على إمامة الحسن والحسن نص على إمامة الحسين ثم هي شورية في إلهامها فمن خرج منهم يدعوا إلى سبيل دينه وكان فاضلا فهو إمام والفرقة الثانية من الزيدية السليمانية أصحاب سليمان بن جرير يزعمون أن الإمامة شورية وإنما تصح بعقد رجلين من خيار المسلمين وإنما قد تصح للفضول وإن كان الفضل أفضل في كل حال وينتجون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر وقد قيل أنها كانت خطأ لا ينسب صاحبها لأجل التأويل والثالثة الكثيرة أعجاب كثير (٢) التوصل هو أن أثره لأن كثيرا منهم كان يلعب بالابتر يزعمون أن عليا أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأولاهم بالإمامة وإن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ لأن عليا ترك ذلك لهما ويقفون في عثمان وقته ولا يقدّمون عليه بكلمة كما يحكي عن السليمانية وهذه الطائفة أمثل الشيعة ويسمون أيضا الصالحية لأنهم ينسبون إلى الحسن بن صالح بن حي الفقيه وهؤلاء الزيدية فهم من هوفي القدر على قول أهل السنة والجماعة وفيهم من هو على قول القدرية

(الوجه الثاني) أن يقال نفاه عن الأكثر أن العبد لا تأثر له في الكفر والمعاصي فضل ما يلزم بل جهو أهل السنة المئنة بقدر من جمع الطوائف يقولون إن العبد فاعل حقيقة وإنه قدرة حقيقة واستطاعة حقيقة وهم لا ينكرون تأثر الأسباب الطبيعية بل يقولون عادل عليه العقل من أن الله تعالى يخلق السحاب بالريح ونزل الماء بالصعب وينبت النبات بالماء ولا يقولون إن قوى الطوائف الموجودة في المخلوقات لا تأثر لها بل يقولون أن لها تأثر القضا ومعنى حتى جاء لفظ الأثر في مثل قوله تعالى ونكتب ما قدموا وآثارهم وإن كان التأثر هنا لا أهمته في الآية لكن

كان الفياض أجود منهم وإن كان التفصيل من غير نقضه نفسه كان ذلك لمشاكلته في الفعل كافي الفياض فهم بين أمرين إما أن يجعلوا عاجزا عن الانفراد بالأحداث كالأفعال بل أدنى منه وإما أن يجعلوا بخلافه لا فاعلا فكون الفعل أجود منه وأيضا قد أقوالا أنه على عامة وموجب لهم فعله وموجب وفاعل تابعي الأزل لمفعوله بفعلوا ما سواه معوله ومفعوله وموجب وإن كان بعض ذلك بوسط كان هذا اجتماعي صرائع العقول فإن الموجب التام والعللة التامة والتكوين التام لما أن يقول القائل يجوز تراخي المكون عنه كما يقوله من يقوله من أهمل الكلام وأما أن يقول هو مستلزمه فإن قيل بالأول أمكن تراخي المفعولات كلها وبطل قولهم بوجود مقدم شيء من العالم بل يتبع

(١) قوله من وجوه كذا في الأصل ولم يذكر هنا الأوجه كما ترى

هو ركنه محصيه

(٢) التوصل هكذا في الأصل ولعل الكلمة محرفة عن الموصلى أو نحوه فمر ركنه محصيه

يقولون هذا التأثير هو تأثير الاسباب في مسلماتها والله تعالى خالق السبب والمسبب ومع أنه خالق السبب فلا بد من سبب آخر يشاركه ولا بد من معارض عانعه فلا يتم أثره الا مع خلق الله له لا بد بان يخلق الله تعالى السبب الآخر برب بل الموانع ولكن هذا القول الذي حكاه هو قول بعض المشتهة للقدرة كالاشعري ومن وافقه من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد حيث لا يثبتون في المخاوف قوى الطوائع ويقولون ان الله فعل عندها لاسباه ويقولون ان قدرة الله لا تأثر لها في الفعل وأبلغ من ذلك قول الاشعري ان الله فاعل فعل العبد وان عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسبه وانما هو فعل الله فقط وجهور الناس من أهل السنة من جميع الطوائف على خلاف ذلك وان العبد فاعل لفعله حقيقة والله تعالى أعلم ﴿ وأما ما قلناه من نفي الغرض الذي هو الحكمة وكون الله لا يفعل لمصلحة العباد فقد قدمنا ان هذا قول قليل منهم كالاشعري وطائفة توافقه في موضع ويتناقضون في قولهم في موضع آخر وجهور أهل السنة يثبتون الحكمة في أفعال الله تعالى وأنه يفعل لنفع عباده ومصالحهم ولكن لا يقولون بما نقوله المعتزلة ومن وافقها من محاسن من خلفه حسن منه وما وقع من خلقه فهو منه فلا هذا ولا هذا وأما نفي الغرض فنقله المعتزلة وبعض التنسبين لأهل السنة ويقولون أنه يفعل لغرض أي حكمه وكبر من أهل السنة يقولون لحكمة ولا يطلقون لفظ الغرض ﴿ وأما قوله والله تعالى يريد المعاصي من الكافرو لا يريد منه الطاعة فهذا قول طائفة منهم وهم الذين وافقوا القدرية فيجعلون المشيئة والارادة والحجة والرضا فواحد أو يجعلون الحجة والرضا والغضب بمعنى الارادة كما يقول ذلك الاشعري في المشهور عنه وأكثر أصحابه وطائفة من وافقهم من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وأما جمهور أهل السنة من جميع الطوائف وكثير من أصحاب الاشعري فيفترقون بين الارادة وبين الحجة والرضا فيقولون أنه وان كان يريد المعاصي فهو سبحانه لا يحبها ولا يرسلها بل يقضها ويستظهرها وينهى عنها وهؤلاء يفرقون بين مشيئة الله وبين محبته وهذا قول السلف طائفة وقد ذكر أبو العالي الجويني ان هذا قول المتقدمين من أهل السنة وان الاشعري خالفهم بفعل الارادة في المحبة فيقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما شاء فقد خلقه وأما المحبة فهي منفصلة من أمره فما أمر به فهو محبة ولهذا اتفق العلماء على ان الخالف اذا قال والله لا فعل كذا ان شاء الله لم يحنث اذ لم يفعل وان كان واجبا أو مستحبا ولو قال ان أحب الله حنث اذا كان واجبا أو مستحبا والمحققون من هؤلاء يقولون الارادة في كتاب الله تعالى هي ارادة قدره كونه و ارادة دينية أمره شرعية فالارادة الشرعية الدينية هي المنفصلة للحجة والرضا والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث كقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وهذا كقوله تعالى في رده ان هدي به بشر صدره للإسلام ومن ردد ان يضل به جعل صدره مضطجرا كما نجا بصعد في السماء وقوله عن نوح ولا ينفعكم نصي ان أردت أن أنصع لكم ان كان الله يريد أن يغويكم فهذا الآية تعلقت بالامتناع والاعواذ وهذا هي المشيئة فان ما شاء الله كان ومنها قوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاء خلقه لا ما يأمره وقدير بالارادة المحبة كما يقال لمن يفعل الفلحشة هذا فعل ما لا يريد الله تعالى وقدير المشيئة كما يقولون لما لم يكن هذا يريد وأما الدينية فقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر (١) وقوله ولكن الله يفعل ما يريد أي ما شاء خلقه وقوله تعالى يريد الله ليعين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله

قدم شي من العالم الامتناع مقارنة الكون للمكون وان قبل بالثاني فلا يخالوا ما ان يقال يجب اقتران مضغوبة في الزمان بحيث يكون معه لا يكون عقب تكوينه ولما ان يقال بل كون الكائن انما يكون عقب تكوين المكون فان قالوا بالاول كما يدعيه لزهم ان لا يحدث في العالم شيء وهو خلاف الحس والملاحظة وان قالوا بالثاني لم ان يكون كل معاوله مسبوقا بغيره سبحانه ما فيا فلا يكون شي من العالم قدما أزليا معه وهو المطلوب اذا كان اقتران المفعول بفاعله في الزمان محتتملا على تقدير دعوى استلزامه له فافتراه على تقدير عدم وجوب الاستلزام أولى فبين انه يتجنع قدم شي من العالم على كل تقدر وهذا بين لمن تصوره تصورا تاما ولكن وقع اللبس والضلال في هذا البلبس

(١) قوله ولكن الله يفعل ما يريد هكذا في الاصل ولا يحمل لهذه الآية هنا فتاهد كرت قبيل في الارادة الكونية فقلها هنا مكررة من الناس كتبه محصية

يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن يتوبوا لئلا يعذبهم الله أن يخفف عنهم وخلق الإنسان نحيفا وقوة تعالى ما يريد الله ليصل إليكم بمرح و لكن يريد بظهوركم ولستم تعلمه عليكم وقوة انها يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا فهذه الارادة في هذا الايات ليست هي التي يجب مرادها كافي قوله تعالى فمن يريد الله ان يهديه يسره صدره للاسلام وقول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن بل هي المذكورة في مثل قول الناس لن يفعل القبيح هذا فعل ما لا يريد الله أي لا يحبه ولا يريد ان ياربهم وهذا التقسيم في الارادة قد ذكره غير واحد من أهل السنة وذكرنا أن الهبة والرضا ليست هي الارادة الشاملة لكل المخلوقات كما ذكرنا من ذكرهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم كما في بركة العزيز وغيره وان كان طائفة أخرى يجعلون الهبة والرضا هي الارادة والاول اصح وأضاف الفرق ثابت بين الارادة والمريدان بفعل وبين ارادته من غير ان يفعل والامر لا يستلزم الارادة الثانية دون الاولى قاله تعالى اذا أمر العباد بما امر فقدر يداهة الامر على ما امر به وقدر يدخلك وان كان مريدا منه فعله وتحقق هذا بما بين فصل النزاع في امر الله هو مستلزم لارادة ام لا (١) فلما زعت العقدة أنه لا بد ان يشاء بما امر به فريده وزعموا ما نهى عنه ما شاع وجوده لارادته ما قاله وكثير من متأري المتبين عن اتبع اما الحسن من المصنفين في اصول الفقه وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي واجد فقالوا ان الله يأمر بالاريد كالكفر والنسوق والعصيان واحجبوا على ذلك عما لحلف على واجب لفعله وقال ان شاء الله لا يحدث بان الله تعالى امر ابراهيم بذبح ولده ولم يرد منه بل نسخ ذلك قبل فعله وكذلك الحسن صلاته المراج وحقيقته انه يأمر بما لا يشاء ان خلقه لكن لا يأمر بالاعمال بحسب رضاءه فريدين الصدان بفعله بمعنى انه يحذف ولا يدهوان بخلقته فعين الصديق عليه (٢) وهذا كالكفر والفسوق والعصيان ولوحلف الحالف لفعلن كذا ان شاء الله لا يحدث وان كان واجبا ووقال ان أحب الله حدث كذا قال ان امر الله ووقال لا فعله اذا اراد الله فقد يريد لارادة الهبة كما يقولون لن يفعل القبيح بفعل ما لا يريد الله وقدر يد المنيمة كما يقولون لما لم يكن هذا لم يرد فان اراد هذا حدث وأما امر ابراهيم صلى الله تعالى عليه وسلم بذبح ابنه فانه كان الذي يحبه ويريد منه في نفس الامر ان قصد ابراهيم الامثال وعزم على الطاعة وأظهر الامر امتعاه وابتلاه فلما أسأله ليعين ناداه يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انا كنتك تحزني الحسين

(فصل) قال الرافضي وهذا يستلزم اشياء شتى منها ان يكون الله اعظم من كل ظالم لانه يعاقب الكافر على كفره ووقدره عليه ولا يتحقق فيه قدر على الايمان فكأنه يلزم الظلم لوعده على لونه وطوله وقصره لانه لا قدرته فيها كذلك يكون ظالم لوعده على المعصية التي فعلها فيه في فقال الظلم قد تقدم ان الجمهور المتبين للقدرة في نفسه قولان (أحدهما) ان الظلم متع لانه غير مقدور كما يصرح بذلك الاشعري والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزاغوني وغيرهم (٣) ولا يقولون انه متع أن وصف بالقدرة على الكذب والظلم وغيره من القبيح ولا يصح وصفه بشئ من ذلك قالوا لانه على استعماله وقوع الظلم والقيح منه ان الظلم ما شرع الله وجوبه فمفعله ذم الفاعل لا ليس له فعله وان يكون كذلك حتى يكون متصرفا فيما غيره املك به ولا يتصرف فيه منه فوجب استعمال ذلك في حقه من حيث لم يكن امر الناس

(١) قوله فلما زعت الى آخر العبرة الطد رأين جواب لما ولعل الواو في قوله بعد وزعموا زائدة من الناس وقوله لا في تركسبين متأري المتبين الى آخر العبرة هو كذلك في الاصل ولا يتخلو المقام من تعريف وسقط خبره من أصل صحيح لا سيما قوله ان الله يأمر بما لا يريد كالكفر الخ كتبه محصيه (٢) قوله وهذا كالكفر الخ كذا في الاصل وانظر حركته محصيه (٣) قوله ولا يقولون كذا في الاصل ولعل الصواب ويقولون بالاثبات لا بالنفي قائل وحركته محصيه

بهم ولا كان بمن يجوز دخول أفعاله تحت تكليف من نفسه ولا يكون فعله تصرفاً في غيره
أما له فثبت ذلك استحالة تصور في حقه وحقيقة قول هؤلاء أن الذم انما يكون لمن تصرف في
ملك غيره ومن عصى أمر الذي هو قوة والله سبحانه يمنع أن يأمره أحد ويجمع أن يتصرف في ملك
غيره فإنه كل شيء وهذا القول يرد على إياس بن معاوية قال ما جاء من بقى كله إلا القدرية
قلت لهم أخبروني ما العلم قالوا أن يتصرف الإنسان فيما ليس له قلت فله كل شيء وهم لا يسلون
أنه لو عذبه بسبب لونه وطوله وقصره كان ظالمًا حتى يمتنع عليهم بهذا القياس بل يجوزون
التعذيب لا يحرم سابق ولا فرض لاحق وهذا المشنع لم يذكر دليلًا على بطلانه فلم يذكر دليلًا
على بطلان قولهم (والقول الثاني) أن العلم مقدور والله تعالى منزه عنه وهذا قول الجمهور من
المؤمنين بالقدرة ونفاة وهو قول كثير من النظار المثبتة للقدرة كالكرامية وغيرهم وكثير من
أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول القاضي أبي حازم ابن القاضي أبي يعلى
وغيره وهذا كتعذيب الإنسان بذنب غيره قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف
ظلمًا ولا هضمًا وهو لا يقولون الفرق بين تعذيب الإنسان على فعله الاختياري وغير فعله
الاختياري مستغرق في فطر العقول فإن الإنسان لو كان في جسمه رص أو عيب خلق فيه لم
يسجن نفسه ولا عتبه على ذلك ولو ظلم (١) ابنه أحدًا بحسن عقوبته على ذلك ويقولون
الاحتجاج بالقدرة على الذنوب بما له بطلانه بضرورة العقل فإن الظالم لغيره لا احتج بالقدرة لا حتى
ظلمه أو ضاع القدر فإن كان القدر حجة لهذا فحجه لهذا والأفلا والارون أيضا ممنوعون الاحتجاج
بالقدرة فإن الاحتجاج به باطل باتفاق أهل الملل وذوى العقول وإجماعهم على اقتضاها والظالم
من هو متناقض القول متبع لهره كما قال بعض العلماء أنت عند الطاعة قدرى وعند المعصية
جبرى أى مذهب وافق هؤلاء تعذبه ولو كان القدر حجة لفاعل القواش والظالم لم يحسن
أن يلوم أحدًا أحدًا ولا يعاقب أحدًا أحدًا ولو كان الإنسان أن يفعل في دم غيره وماله وأهله
ما ينبتهم من الظالم والقاصي ويمنع أن ذلك مقدور عليه والمحمضون على المعاصي بالقدرة أعظم
بدعة وأكفر قولاً وأقبح طريقاً من التكرير للقدرة فالمكذبون بالقدرة من المعتزلة والشيعة
وغيرهم المظلمون للأمر والتهى والوعود والوعيد غير من الذين يرون القدر حجة في ترك الأمور
وفعل المخطور كما هو جدى كثير من المدعين الذين يشهدون للقدرة ويعرضون عن الأمر والتهى
من الفقهاء والصوفية والعامة وغيرهم فلا عذر لاحد في ترك الأمور ولا لفاعل المخطور يكون
ذلك مقدور عليه بل لله الحجة البالغة على خلقه والقدرة المحمضون بالقدرة على المعاصي شر
من القدرة المكذبة بالقدرة وهم أعداء الملل وأكثروا أوقع الناس في الكذب بالقدرة احتجاج
هؤلاء به ولهذا اتهم عذبه القدر غير واحد ولم يكو قديرية بل كانوا لا يقبلون الاحتجاج
على المعاصي بالقدرة كما قيل للإمام أحمد كان ابن أبي ذئب قدر أفعال الناس كل من شدد عليهم
المعاصي قالوا هذا قدرى وقد قيل لهذا السبب نسب إلى الحسن القدر لكونه كان شديد
الانكار للمعاصي ناهيًا عنها ولذلك تجد الواحد من هؤلاء ينكر على من ينكر المنكر ويقول
هؤلاء قد عذبهم بما فعلوه فيقال لهذا المنكر وانكار هذا المنكر أيضا بقدر الله فنقض قولك
بقولك هؤلاء يقول بعض مشايخهم أنا كافر برب يعصى ويقول لو قتلت سبعين نبيًا لم أكن
مخطئًا ويقول بعض شعرائهم

أصبحت متفعلًا لمختاره • متى فعلت كله طاعت

بل انما يعقل التأثير أن يكون الآخر
عقب المؤثر وإن كان متصلاً به
كأجزاء الزمان والحركة المتصلة
شأنها بشئ وإن كان ذلك متصلاً
أما كون الجزء الثاني من الزمان
والحركة مقارناً للجزء الأول في
الزمن فهذا مما يعدم فساد بصر
العقل وهذا معلوم في جميع المؤثرات
الطبيعية والارادية وما صار مؤثراً
بالشرع وغير الشرع فإذا قال
الرجل لا امرأته أنت طالق ولم يده
أنت حر فاطلاق والعاق لا يقع مع
التكليم بالطلاق والاعتاق وانما
يقع عقب ذلك وإذا قال إذا طلقت
فلانة فلعانة طالق لم تطلق الثانية
الاعتاق طلاق الأولى لا مع تطلق
الأولى في الزمان وهذا الذي عليه
طامة العلماء قديما وحديثا ولكن
شرذمة من المتأخرين الذين استعملوا
هؤلاء عقولهم ظنوا أن الطلاق

(١) قوله ابنه هكذا في الأصل
ولعل هذه الكلمة محرفة أو مزينة
من الناسخ فخر ركبته محبسه

(مطلب حسد آدم وموسى)

يكون مع التكليف في زمان وهذا غلط
عند عامة العلماء وكذلك اذا قال
اذا مت فانت حر فالدبر يعتق
موت سيده لامع موت سيده وهكذا
في الامور الحسية اذا قال كسرت الالام
فانكسر وقطعت الجبل فانقطع
فانكسر الشغل وانقطع العمل
عقب كسر الكسر وقطع القاطع
ولهذا الويل لمن الجبل فبالا قبل
قطعت فلم ينقطع وكسرت فلم
ينكسر كما يقال علته فلم تعلم ولغظ
التعليم والقطع والكسر ونحو ذلك
يراد به الفعل التام الذي يستلزم الورد
فهذا كالعلة التامة التي تستلزم
محلها لا تقبل التخصيص ويراد به
المتضمن الموجب المتوقف اقتضاؤه
على شروط فهذا قد يختلف عنه

(١) قوة المعصية كذا في الاصل
ولعل الكلمة محرفة عن المعصية
أو نحوها فتأمل كنه محصمه

ومن الناس من يظن أن احتجاج آدم على موسى بالقدر كان من هذا الباب وهو جهل عظيم فان
الانبياء أعظم الناس أمرا بما أمر الله به ونها عما نهى الله عنه ونحو ما في ذمه الله تعالى بهما
بالأمر بالطاعة لله والنهي عن معصية الله فكيف يسوغ واحد منهما أن يعصى حاص الله محصا
بالقدر ولا أن آدم عليه السلام كان قد تاب من الذنب والتائب من الذنب بكن لا ذنب له ولا له لو كان
القدر حجة لكان حجة لابلوس وفرعون وسائر الكفار ولكن كان ملامه موسى لا دم لاجل
(١) المعصية التي لحقهم بسبب آكله ولهذا قال لما ذنبتا من الجنة والمؤمن ما مورا
يرجع الى القدر عند المصائب لا عند الذنوب والمعاصي فيصير على المصائب ويستغفر من الذنوب كما
قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك وقال تعالى ما اصاب من مصيبة في الارض ولا في
أنفسكم الا في كليب من قبل أن نبرأها وقال ما اصاب من مصيبة الا بذن الله ومن يؤمن بالله يهد
قلبه قال ابن مسعود رضي الله عنه هو امر الرجل نصيبه المعصية فيعلم انها من عند الله فيرضى ويسلم
ولهذا قال غير واحد من السلف والعصاة والتابعين لا يبلغ الرجل حقيقة الايمان حتى يعلم ان
ما اصابه لم يكن ليضيقه وما اخطأ لم يكن ليصيبه قال ايمان بالقدر والرضا بقدره الله من المصائب
والسليم لذلك هو حقيقة الايمان وأما الذنوب فليس لاحد أن يحتج فيها بقدر الله تعالى بل عليه
أن لا يظلمها واذا فعلها فليعلم أن يتوب منها كما فعل آدم ولهذا قال بعض الشيوخ اثنان اذنبوا
ذنبا لابلوس وآدم فآدم تاب فتاب الله عليه واختره وهداه وابلوس أصروا حتى بالقدر فني تاب
من ذنبه أشبه آباء آدم ومن أصروا حتى بالقدر أشبه ابلوس واذا كان الفرق بين تذبذبه الفاعل
المختار وبين غيره مستقرا في بداية العقول حصل المقصود وكذلك اذا كان مستقرا في الاضافي
بداية العقول أن الافعال الاختيارية تكسب نفس الانسان صفات محمودة وصفات مذمومة
بخلاف لونه وطوله وعرضه فانها لا تكسبه ذلك فالعلم النافع والعمل الصالح والصلاة الحسنة
وصدق الحديث واخلاص العمل لله واثبات ذلك ثوبت القلب صفات محمودة كما يروى عن ابن
عباس رضي الله تعالى عنه انه قال ان الحسنه لتورق في القلب وتضيء في الوجه وسعة في الرزق
وقوة في البدن ومحبته في قلوب الخلق وان الحسنه لتسود اذ في الوجه وتظلم في القلب وهناني
البدن ونقص الرزق ونقص قلوب الخلق ففعل الحسنه آثار محمودة في النفس وفي الخارج
وكذلك السيئات والله تعالى جعل فعل الحسنات سيال هذا والسيئات سيال هذا كما جعل لكل
السم سبيل المرض والموت وأسباب الشر لها أسباب تدفع عنها فالتوبة والاعمال الصالحة
يمحي بها السيئات والمصائب في الدنيا تكفر بها السيئات كأن السم تارة تدفع موجه بالادواء
وتارة يورث مرضا بسيما ثم تحصل العافية واذا قيل خلق الفعل مع حصول العقوبة عليه ظلم
كان غنة أن يقال خلق السم ثم حصول الموت به ظلم والظلم وضع الشيء في غير موضعه واستحقاق
هذا الفاعل لا ترفعه الذي هو معصية الله كاستحقاقه لآثامه اذا ظلم العباد وهذا الاثر نزج
الى مسئلة التصيب والتعجب فان الناس متفقون على أن كون الفعل بكون سبيل المنفعة العبد
وحصول ما يلائمه وسبيل الحصول مضرة وحصول ما ينافيه قد يعلم بالعقل وكذلك كونه قد يكون
صفة كمال وصفة نقص وانما تنازعوا في كونه سببا للعقاب والندم على قولين مشهورين والتنازع
في ذلك بين أصحاب أحمد وأصحاب مالك وأصحاب الشافعي وغيرهم وأما ابو حنيفة وأصحابه
فيقولون بالتصيب والتعجب وهو قول جمهور الطوائف المسلمين وغيرهم وفي الحقيقة فهذا
التوعد يرجع الى الملامه والماتات والماتات والمنفعة والمضرة فان الندم والعقاب بما ينشر العبد ولا يلائمه

فلا يخرج للحسن والقيح عن حصول المحبوب والمكروه فالحسن ما حصل المحبوب المطلوب المراد ذاته والقبح ما حصل المكروه البغيض فإذا كان الحسن يرجع الى المحبوب والقبح يرجع الى المكروه بمنزلة النافع والضار والطيب والنجس ولهذا ينتزع بتنوع الاحوال فكأن الشيء الواحد يكون نافعا اذا صادف حاجته ويكون ضارا في موضع آخر فكذلك الفعل كأي كل الميتة يكون قبيحا تاروا يكون حسنا أخرى وإذا كان كذلك فهذا الامر لا يختلف سواء كان العبد هو الفاعل بغير ان يخلق الله القدرة والارادة أو بأن يخلق الله ذلك كما في سائر ما هو نافع وضار ومحبوب ومكروه وقد دلت الدلائل القينية على ان كل حادث فاعله خالق له وفعل العبد من جهة الحوادث وكل يمكن قبل الوجود والعدم فان شاء الله كان وان لم يشأ لم يكن وفعل العبد من جهة الممكنات وذلك ان العبد اذا فعل الفعل ففعل الفعل حادث بعد ان لم يكن فلا بد من سبب واذا قبل حدث بالارادة فالارادة ايضا حادث فلا بد لها من سبب وان سبب قلب الفعل يمكن فلا يخرج وجوده على عدمه الا بخرج وعلى طريقة أحدهم فلا يخرج أحد طرفه في الآخر الا بخرج وكون العبد فاعله حادث يمكن فلا بد من محدث مخرج ولا فرق في ذلك بين حادث وحادث والمخرج لا وجود للممكن لا بد أن يكون تاما مستزما بوجود الممكن والا فلا وكان مع وجود المخرج يمكن وجود الفعل تارة وعدمه أخرى لكان يمكنه حصول المخرج يمكن وجوده وعدمه وسبب ذلك فلا يخرج وجوده على عدمه الا بخرج (١) وهذا المخرج اما ان يكون تاما مستزما بوجود الفعل مع سبب وجوده وعدمه فان كان الثاني زم ان لا يوجد الفعل بحال وزم التسلسل الباطل فلمن أن الفعل لا يوجد الا اذا وجد مخرج تام يستزم وجوده وذلك المخرج التام هو الذي التام وهذا محله طائفة من المعتزلة كما في الحسين البصري وغيره سلموا انه اذا وجد الذي التام والقدرة التامة زم وجود الفعل وان الذي والقدرة خلقا لله عز وجل وهذا حقيقة قول أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق الاشياء بالاسباب والله خلق العبد وقدرته يكون بها فعله فان المبدأ فعل لفعله حقيقة فقولهم في خلق فعل العبد بآداة وقدرته كقولهم في خلق سائر الحوادث بالاسباب ولكن ليس هذا قول من ينكر الاسباب والقوى التي في الاجسام وينكر تأثر القدرة التي بها يكون الفعل ويقول انه لا أثر لقدرة العبد أصلا في فعله (٢) كما يقول ذلك ما يقوله جهم وأتباعه والاشعرى ومن وافقه وليس قول هؤلاء قول أئمة السنة ولا يجوزهم بل أصل هذا القول هو قول الجهم من سفوان فانه كان يثبت مشيئة الله تعالى وينكر ان يكون له حكمه أو رجوعه وينكر ان يكون للعبد فعل أو قدرته مؤثرة وحكي عنه انه كان يخرج الى الجدهي ويقول أرحم الراحمين بفعل هذا انكار لان تكون له درجة تصف بها وزعمانه انه ليس الاشياء محضة لاختصاصها بحكمة بل يرجع أحد المتأثرين بلا مخرج وهذا قول طائفة من المتأخرين وهؤلاء يقولون انه لم يخلق لحكمة ولم يأمر بحكمة وأنه ليس في القرآن لامد كذا في خلق الله ولا في أمره وهؤلاء الجهمية الجبرية هم والمعتزلة والقدرة من طرفين متقابلين وقول سلف الامة وأئمة السنة وجهور هاليس قول هؤلاء ولا قول هؤلاء وان كان كثير من المنتسبين للقدرة يقول بقول جهم والكلام انما هو في أهل السنة المنتسبين لامامة أبي بكر وعمر وعثمان والمنتسبين للقدرة وهذا الاسم يدخل فيه الصحابة والتابعون لهم بإحسان وأئمة التفسير والحديث والفقهاء والصوف وجمهور المسلمين وجهور طوائفهم لا يخرج عن هذا الابيض الشيعة وأئمة هؤلاء وجهورهم على القول الوسط الذي ليس هو قول المعتزلة ولا قول جهم وأتباعه الجبرية

اتبع الذكر فالمراد به الهدى التام المستانم حصول الاعتقاد وهو المطلوب في قوة اهدنا الصراط المستقيم وكذلك الانذار التام المستانم خشية المنذر وحذره مما أنذره من العذاب وهذا بخلاف قوله وأما عود فهديناهم فاستجابوا العمى على الهدى فالمراد به البيان والارشاد المقصود للاعتقاد وان كان موقفا على شروطه وموانع وهكذا اذا قيل هو موجب بذاته أو عمله وتكون ذلك ان أريد بذلك أنه موجب ما وجبه من مفعولاته بمشيئته وقدرة في الوقت الذي شاء كونه فيه فهذا حق ولا مناقدة بين كونه موجبا وفاعلا بالاختيار على هذا التفسير وان أريد به أنه موجب بذاته عن معنى الصفات أو موجب تام لمعول مقارنه وهذا قول هؤلاء وكل من الامر ين

(١) قوله وهذا المخرج اما ان يكون الخ فكذا في الاصل الذي سيدنا هو فيض سقيمة كثيرة التصريف والتقص فالتقاربان مقابل أما وقوله بعد بل وجوده وعدمه غير مرتبط بما قبله فلا بد ان يكون بينهما شق من لفظ التاسع فتأمل وارجع الى أصل سليم كتبه محصيه

(٢) قوله كما يقول ذلك ما يقوله الخ فكذا في الاصل وحرر العبارة كتبه محصيه

فمن قال ان شيئا من الحوادث أفعال الملائكة والجن والانس لم يخلقها الله تعالى فقد خالف الكتاب
والاستجماع السلف والادلة العقلية ولهذا اقال بعض السلفين قال ان كلام الاكسين
أو أفعال العباد غير مخلوقة فهو بمنزلة من قال ان شاء الله وأرضه غير مخلوقة والله تعالى يخلق
ما يخلق لحكمة صكك ما تقدم ومن جهة المخلوقات ما قد يحصل به ضرر عارض لبعض الناس
كالأضرار والالام وأسباب ذلك خلق الصفات والأفعال التي هي أسباب من جهة ذلك فمن
نفسه ان الله في ذلك حكمه وإذا كان قد فعل ذلك لحكمة خرج عن أن يكون سفها وإذا كان
العقاب على فعل العبد الاختياري لم يكن ظالما (١) فهذا الحادث بالنسبة الى الربية فمحمكة
تحسن لاجل تلك الحكمة بالنسبة الى المعدل لانه عوقب على فعله فخالطه الله ولكن هو ظلم
نفسه واعتبر ذلك بان يكون غير الله هو الذي عاقبه على ظلمه ولو عاقبه على أمره على عدوانه على
الناس فقطع يد السارق أليس ذلك عدلا من هذا الوالي لو كان الوالي عالما بخلق الله تعالى
لكن المقصود هنا أنه مستغرق في غرر الناس وعقولهم ان والى الامر إذا أمر العاص بترك القصور
الى ما لم يصره من النافع عمله ايه يكون ما كمال العدل وما زال العدل معروفا في القلوب والعقول
ولو قال هذا الماعب أنا قد قدر على هذا لم يكن حجة ولا ما نالحكم الوالي أن يكون عدلا فله
تعالى أعدل العادلين إذا اقتضى الظلم من ظالمة في الآخر ما حق بان يكون ذلك عدلا لانه فاذا
قال الظالم هذا كان مقدر على لم يكن هذا عدرا حصلا لا مسقطا للظلم وإذا كان الله
هو الخالق ليس شيء فذلك لحكمة أخرى في الفعل فخلق محسن بالنسبة اليه لما فيه من الحكمة
والفضل القبيح المخلوق قبيح من فاعله لما عليه فيه من المضره كأن أمر الوالي بعقوبة الظالم بسره
والي لما فيه من الحكمة وهو عده وأمره بالعدل وذلك يضر الماعب لما عليه فيه من الام ولو
قدر ان هذا الوالي كان سببا في حصول ذلك الظلم على وجه لا يلزم عليه لم يكن عدرا الظالم بشل
حكم ما شهد عنده مينة بحال التبريم فأمر بحبه أو عقوبته بمعنى الجأ ذلك الى أخذ مال آخر بغير
حق ليوفيه إياه فان الحاكم أيضا يعاقبه فاذا حال حسنتي وكنت عاجزا عن الوفاء ولا طر يوقى الى
الخلاص الا أخذ مال هذا الكان حبه الاول ضرر عليه وعقوبته تاتبع الى أخذ مال الغير
ضرر عليه والوالي يقول أنا حكمت بشهادة العدول فلا ذنب لي في ذلك وغايي أني أخطأت
والحاكم اذا أخطأ أمر وقد فعل كل من الرجلين من الضرر ما يكون معه ذروا والاعترافا
مظالمه لكن يتأويل وهذه الامثال ليست مثل فعل الله تعالى فان الله ليس كشيء لا في ذاته
ولا في صفاته ولا في أفعاله فانه سبحانه يخلق الاختيار في المختار والراضي والراضي والراضي والراضي
وهذا لا يقدر عليه الا الله تعالى ولهذا أنكر الائتم على من قال جبر الله العباد كالنور والارض
والزبدى وأحد من جنبل وغيرهم وقالوا الجبر لا يكون الامن عاجز كإيجير الاب ابنته على خلاف
مرادها والله خالق الارادته والارادته لا يقال جبل كإيجيرته السنة ولا يقال جبر فان النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم قال لا شيع عبد القيس ان في خلقه خلقين يحبهما الله الحلم والارادة فقال أخطئين
تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما قال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني
على خلقين يحبهما الله وما بين هذا أن الله سبحانه وتعالى جهة خلقه وتقديره غير جهة أمره
وتشريع فانه أمر وتشريع مقصوده بيان ما ينفع العباد اذا فعلوا وما يضرهم غير جهة أمره
الطيب للربض بما ينفعه فأخبر الله تعالى على ألسن رسله بحصير السعداء والاشقياء وأمر بما
يوصل الى السعداء ونهى عما يوصل الى الشقاوة وخلقه وتقديره يتعلق به وبجعله المخلوقات فهو

باطل فقد قامت الدلائل القينية
على اتصال صفات الاليات وقامت
الدلائل القينية على امتناع كون
الامر مقار للوثر وتاثيره في الزمان
ولو كان فاعلا بدون مشيئة وقدرته
كالوثرات الطبيعية فكيف في
الفاعل بعشئته وقدرته فان هذا
بما يظهر للعقل امتناع أن يكون
شي من مقدوراته قد جازا لم يزل
ولا يزل الفتن تصور هذه الامور
تصورا تاما علم بالاضطرار انه مجتمع
ان يكون في العالم شيء قديم وهو
المطلوب فان قال قائل المتأخرون
لنا الذين يقولون لم يزل مستكما اذا
شاع ولم يزل فاعلا اذا شاء ولم يزل
الارادات والكلمات تقوم بذاته
شيأ بعد شي ونحو ذلك هم يقولون
بحدوث الحوادث في ذاته شيأ بعد
شي فحين نقول بحدوث الحوادث
المنفصلة عنه شيأ بعد شي إنما
حدوث تصورات وارادات في النفس
الفلكية وإما حصول حركات
الضلك المتعاقبة فلم كان قولنا مجتمعها

(١) قوله فهذا الحادث الخ كذا في
الاصول الذي بيدها هو سبقه خور
الصار من أصل سليم كنه معصه

يفعل لما فيه حكمة متعمقة فهو مخلفه كالطروان كان في ضمن ذلك تضرر بعض الناس بسقوط منزله وانقطاع عن سفره وتعتيل معيشته وكذلك رسالة تيمم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما في ارساله من الرحمة العلية وان كان في ضمن ذلك سقوط رياسة قوم وتالمهم بذلك فاذا قدر على الكافر كفر وقدر على المؤمن الحكمة والمصلحة العامة وعاقبه لاجتماعه ذلك بفعله الاختياري وان كان مقدورا ولله في عقوبته من الحكمة والمصلحة العلية وقياس أفعال الله على أفعال العباد خطأ ظاهر لان السب إذا أمر عبده بأمر أمره لحاجته اليه ولتعرض السب فاذا أتابه على ذلك كان من باب المعاوضة وليس له حكمة يطلبها الا حصول ذلك المأمور به وليس هو الخلق لفعل المأمور فاذا قدر ان السب لم يعرض المأمور ولم يقم بحق عبده الذي يقضي حوائجه كان ظالما كالذي باخذ سطة ولم يعط عنها ويستوفي منفعة الا حيد ولم يوفه أجره والله سبحانه وتعالى غني عن العباد انما أمرهم بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم فهو محسن الى عباده بالامر لهم بحسن لهم بما ينفعهم على الطاعة ولقد ران عالما صالحا أمر الناس بما ينفعهم ثم أعان بعض الناس على فعل ما أمرهم به ولم يكن آخره لكان محسنا الى هؤلاء احسانا تاما ولم يكن ظالما لمن لم يحسن اليه واذا قدر ان عاقب المذنب العقوبة التي يقتضيها عدله وحكمه لكان أيضا محسنا على هذا وهذا وابن هذان حكمة أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين وأمرهم لهم ارشاد وتعليم وتغريضهم بطريق فان أعانهم على فعل المأمور كان قد أمم النعمة على المأمور وهو مشكور على هذا وهذا وان لم يعنه وخذله حتى فعل الذنب كان له في ذلك حكمة أخرى وان كانت مستترة تالم هذا فاعانته تالم بفعله الاختياري التي من شأنها أن توره نعيما أو لما وان كان ذلك الاراث بقضاء الله وقدره فلا منافاة بين هذا وهذا فبفعله للتشاور مختار من كمال قدرته وحكمته وترتيب آثار الاختيار عليهم من تمام حكمته وقدرته لكن يبقى الكلام في نفس الحكمة (١) الحكمة في هذه الحوادث فهذه ليس على الناس معرفتها ويكفيهم التسليم لما فعلوا أنه بكل شيء عليهم وعلى كل شيء قدرته وأرحمهم بما دمن الولادة ولها ومن العلوم ما لو علمه كثير من الناس لضرهم علمه ونعمون بالله ممن علم لا ينفع وليس الاطلاع كثير من الناس بل أكثرهم على حكمة الله في كل شيء دفع العلم بل قد يكون ضارا قال تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤم وفي هذه المسئلة مسئلة غايات أفعال الله ونهاية حكمته مسئلة عظيمة لعلها أجل المسائل الإلهية وقد بسط الكلام عليها في غير هذا الموضع وكذلك بسط الكلام على مسائل القدر وانما يتبينها لطيفا على امتناع أن يكون خلق الفعل ظالما أو قبيلا ان الظلم متعنت من الله وأنه مقدور فان الظلم الذي هو ظلم أن يعاقب الانسان على عمل غيره فاما عقوبته على فعله الاختياري وانما يتبين المتفاوتين من الظالمين فهو من كمال عدل الله تعالى وهذا التفصيل في باب التعديل والتجوز بين مذهب القدرية الذين يقيسون الله بخلقهم في عدلهم وظلمهم وبين مذهب الجبرية الذين لا يجعلون أفعال الله حكما ولا يزنونه عن ظلم عكته ففعله ولا فرق عندهم بالنسبة اليه بين ما يقال هو عدل واحسان وبين ما يقال هو ظلم وقول هؤلاء من الاسباب التي قويت بها (٢) ساعات القدرية حتى غلوا في الناحية الأخرى وخيار الامور واسطها ودين الله عدل بين الغالي فيه والجلاني عنه وقد ظهر الفرق بين عقوبته على الكفر وغيره من المعاصي وبين عقوبته على اللون والعصر والظلم كما يظهر الفرق بينهما اذا كان المعاقب بعض الناس فان الكفر وان كان خلق فيه ارادته وقدرته عليه فهو الذي فعله باختياره وقدرته وان كان كل ذلك مخلوقا كما يعاقب غيره

وهو لم يمكننا قبل لهم انتم قلتم انه مؤثر تام أو علة تامة في الازل فزركم أن لا يتأخر عنه شيء من آثاره سواء كانت صادرة أو وسط أو يغيب وسط فاذا قلتم صدر عنه عقل مثلا والعقل أو وجد نفسا فلكية وفلكا أو ما قلتم قبل لكم المعلوم الاول ان كان تالما من كل وجه لا يمكن ان يحدث فيه شيء فهو أزلي كان معلوله العقل معه أزليا فان العقل حسيث يكون علة تامة في الازل فيلزم أن يكون معلوله معه أزليا وهذا معال المعلوم وظهر جوا اذا قلتم الحركة لا تقبل المقاه قبل لكم فثبت أن يكون لها موجب تام في الازل بل يكون

(١) قوة الحكمة هكذا في الاصل ولعل الكلمة معروفة لغيرها كسبته معصية

(٢) قوله ساعات هكذا في الاصل وأعلن الكلمة معروفة عن ساعات فارجع الى اصل سليم فالاصل الذي سيدنا مقير كسبه معصية

عليه سمع كون ذلك كالمضيق **ج** وأما قوله ولم يخلق فيه قدرته على الإيمان فهذا أقواله على قول
من يقول من أهل الأئمة أن القدرة لا تكون الامع الفعل فكل من لم يفعل شأ لم يكن قادراً
عليه (١) ولكن لا يكون عاجزاً عنه وهو لا يقولون لا يكلف ما يعجز عنه ولكن يكلف ما يقدر عليه
يناعى أن القدرة لا تكون الامع الفعل وحقيقة قولهم أن كل من ترك واجباً لم يكن قادراً عليه
(٢) وليس هذا أقول جمهور أهل السنة يثبتون القدرة على ما لا يوجب الإيمان وهو قد
تكون قبله لا يجب أن تكون معه ويقولون أيضاً أن القدرة التي يكون بها الفعل لا بد أن تكون
مع الفعل لا يجوز أن يوجد جسد الفعل بقدره معدومة ولا بد أن توجد مع كماله لا يوجد جسد الفعل
معدوم وأما القدرة فيزعمون أن القدرة لا تكون الا قبل الفعل ومن قال بهم من المثبتة يقولون
لا تكون الامع الفعل وقول الأئمة والجمهور هو الوسط أي لا بد أن تكون معه وقد تكون مع
ذلك قبله كقدره المأمور العامي فإن تلك القدرة تكون مقسمة على الفعل بحيث تكون
لمن لم يطع كما قال تعالى وتعالى على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً فأوجب الحج على
المستطيع فلم يستطع الا من حج لم يكن الحج قد وجب الا على من حج ولم يعاقب أحد على ترك
الحج وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام وكذلك قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى لم يكن قد أوجب
التقوى الا على من اتقى ولا يعاقب من لم يتق وهذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام
وهؤلاء انما قالوا هذه الان القدرة والمعرفة والشعور وغيرها قالوا القدرة لا تكون الا قبل
الفعل لتكون صالحة للقدن الفعل والقول وأما من حين الفعل فلا يكون الا الفعل (٣) وزعموا
أن من زعم منهم أنه حيث لا يكون قادراً لان القادر لا بد أن يقدر على الفعل والقول وحين
الفعل لا يكون قادراً على القول فلا يكون قادراً وأما أهل السنة فاتهم يقولون لا بد أن يكون قادراً
حين الفعل ثم اتهموا قالوا يكون أيضاً قادراً قبل الفعل وقال طائفة منهم لا يكون قادراً الا حين
الفعل وهو لا يقولون ان القدرة لا تصل للقدن فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصل الا لثلاث الفعل
وهي مستزمنة لا توجد بذاته انما وصلت للقدن على وجه البذل أمكن وجوده مع عدم أحد
القدن والمقارنة التي المستزمنة لا يوجد مع عدمه فان وجوده المزمع بدون اللازم مجتمع ومافاته
القدر به فهو يناعى أصلهم الفاسد وهو أن اقدار الله المؤمنين والكافرين والبر والفاجر وسواهم
يقولون ان الله خص المؤمنين الطيع باعانة حصولها الايمان بل يقولون ان اعانة الطيع والعامي
سواء ولكن هذا ينفيه روح الطاعة وهذا ينفي جميع المصبة كالوالد الذي يسطي كل واحد
من ابنه سبباً فهذا جاهد في سبيل الله وهذا قطع به الطريق أو اعطاهما الا فهذا انصف في
سبيل الله وهذا انصف في سبيل الشيطان وهذا القول فاسد اتفاق أهل السنة والجماعة للمثبتين
القدر فاتهم يتفقون على أن الله على عبده الطيع المؤمنين نعمة دينية خص بها دون الكافرين وأنه
أعانه على الطاعة اعانة لم يكن بها الكفار كما قال تعالى ولكن الله يحب الكفار وأنه
قال فيكم وكره اليكم الكفر والسوق والعصيان وأوتلثهم الراشدون فحين أنه حب اليهم الايمان
وزنه في قلوبهم فالقدر به يقولون هذا التصيب والترتيب على كل انطلق وهو معنى البيان
واظهار دلل الحق والا به يقتضي أن هذا خاص بالمؤمنين ولهذا قال وأوتلثهم الراشدون
والكفار ليسوا راشدين وقال تعالى في رد الله أن يهديه بشر حملة للاسلام ومن رد أن يضل
بجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء وقال تعالى في كان ميتاً حينئذ وجعلناه

الموجب لها من العلم في الاثر بل صار
موجباً بعد ان لم يكن موجباً وحديث
كونه موجباً يتبع ان توقف على
أن غيره لا يذنب هناك موجب غيره
ويتبع ان يحدث تمام الخلق بتمتته
لانه عليه تامة يجب اقتران محالها
بها في الاثر فذلك التمام ان كان
قد عازم كون معلول المعلول قد عا
وهو جراً وان كان ساداً تحدث عن
العله التامة الا تامة حدث بدون
سبب حادث وهذا ينقض قولهم
بامتناع حادث بلا سبب فاتهم
أمرين أحدهما القوة بطل قولكم ان
قلتم له علة تامة في الاثر لم يكن

- (١) قوله ولكن لا يكون حكماً في
الاصل ولعل الصواب اسقاط لا كما
لا يخفى كنهه
- (٢) قوله وليس هذا أقول جمهور
أهل السنة يثبتون الحج هكذا
في الاصل ولعل في الكلام نقصاً
ووجهه وليس هذا أقول جمهور أهل
السنة فان أهل السنة يثبتون الحج
فرد كنهه
- (٣) قوله وزعموا أن من زعم منهم
هكذا في الاصل وفي العبارة تحريف
والصواب وزعموا أن من زعم منهم
كتبه

توراجي في الناس كن مثله في الظلمات ليس بخارج منها كذلك زين للكافرين ما كانوا يعملون
وقال تعالى وكذلك فتابعهم بعض بقولوا أهولاً من الله عليهم من ينشأ أليس الله أعلم
بالشاكركين وقال تعالى عتقوا علياً أن أسلوا قبل لا تختاروا على أسلأكم بل الله بن عليكم أن
هذا كما لا يعان ان كنتم صادقين وقد أمر الله عباده بان يقولوا اهدنا الصراط المستقيم صراط
الذين أنعمت عليهم والهدى انما يكون لشي مستقبل غير حاصل بل يكون من فعل الله تعالى وهذه
الهداية المطلوبة غير الهدى التي هو بيان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتبليغه وقال تعالى
يهدى الله من يشاء الله ولكن الله بركم من يشاء الله جميع عليهم وقال الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم ربنا
واسعنا تسليماً لك ومن ذر ربنا أمة مسلمة لك وأزفاننا سكنا وبك نستعينا وقال تعالى وحصلهم الله
يهودون بأمرنا المصبروا وكانوا بآثاقهم قفون وقال تعالى وحصلهم الله يهودون الى النار ومثل
هذا كثير في الكتاب والسنة بين اختصاص عباده المؤمنين بالهدى والايمان والعمل الصالح
والعقل يدل على ذلك فاذا قدر ان جميع الاسباب الموجبة لفعل من الفاعل كاجي من التارك كان
اختصاص الفاعل بالفعل يرجع أحد المثلين على الآخر بل امرج ذلك معلوم الفساد بالضرورة
وهو الاصل الذي يشوا عليه اثبات الصانع فان قدسوا في ذلك استعملهم طريق اثبات الصانع
وغيابهم ان قالوا القادر المختار يرجع أحده قدس وبه على الآخر بل امرج كالجائع والخائف وهذا
قاسم فله مع الاسباب الموجبة من كل وجه يمنع الرجحان وايضا نقول القائل يرجع بل امرج
ان كان قوله يرجع بمعنى زائد على وجود الفعل (١) لحالة عند الفعل ثم الفعل حصل في
أحد الحالتين دون الآخر بل امرج فهذا مكاررة لفعل فلما كان أصل قول القدرة ان فاعل
الطاعات وتاركها كلاهما في الالة والاقدر اسواء امتنع على أصلهم ان تكون القدرة مع الفعل
قدرة تخصه لان القدرة التي تخص الفعل لا تكون لتاركه وانما تكون لتفاعل والقدرة لا تكون
الامن الله تعالى وما كان من الله تعالى لم يكن مختصاً به حال وجود الفعل ثم لما رأوا أن القدرة لا بد
أن تكون قبل الفعل قالوا لا تكون مع الفعل لان القدرة هي التي يكون بها الفعل والقدر وحال
وجود الفعل يمنع التبرك فلهذا قالوا القدرة لا تكون الا قبل الفعل وهذا ما لم قطعاً لان
وجود الامر مع عدم بعض شروطه الوجودية يمنع بل لا بد ان يكون معه قدرة لكن سار أهل
الاثبات خرين من ما قالوا لا تكون القدرة الا معه فلانهم ان القدرة نوع واحد لا يصلح للضدين
وظننهم ان القدرة عرض فلا تبقى زماناً فيجتمع وجودها قبل الفعل والصوراب الذي
عليه آفة الشقة والسنة ان القدرة نوعان نوع محض للفعل يمكن معه الفعل والقدر وهذه التي
يتعلق بها الامر والتي هي هذه تصلح للطبع والعاصي وتكون قبل الفعل (٢) وهذا يبي الى حين
الفعل لما نفسها عند من يقول ببقاء الاعراض واما بتعدد أمثاله عند من يقول ان الاعراض
لا تبقى وهذا قد يصلح للضدين وأمر الله لعباده مشروط بهذه الطاقة فلا يكلف الله من لست
معه هذه الطاقة ومنع هذه الهز وهذه المذ كور في قول الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً لان
يشكم الحصنات المؤمنات الآية وقوله تعالى يحلفون بالله لو استطعنات لم يرتعناكم هم لم يكون
أنفسهم والله يعلم انهم لم كانون وقوله في الكفاة فصيام شهر من متتابعين في لم يستطع فاطعم
سنتين مسكيناً فان هذا في الاستطاعة من لم يفعل فلا يكون مع الفعل ومنه قول النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لعمران بن حصين صل فاطما فان لم تستطع فطاعدا فان لم تستطع فملى جنب

لا يتأخر عنه معطوه وان قلت ليس
بصلة تاماً ثم ان محدث تمام كونه
علة بدون سبب حادث فيلزمكم
جواز حدوث الحوادث بلا سبب
وأيهما كان بطل قولكم فله اذا
بطل كونه علة تامة في الازل امتنع
قدم شيء من العالم وان جاز حدوث
الحوادث بلا سبب حادث بطلت
مجتكم وبما جاز حدوث كل ما سواه
واذا قتم هو علة تامة لفلان دون
حركاته قبل لكم هو علة لفلان
وتحر كانه المتعاقب شيئاً بعد شيء فهل
كان علة تامة لهذه الحركات في
الازل أم محدث تمام كونه علة لها شيئاً
بعد شيء فان قلت هو علة تامة في

(مطلب هل القدرة قبل
الفعل أم بعده)

(١) قوله لحالة عند الفعل كذا في
الاصل والجواب ركبته محصية
(٢) قوله وهذا يبي كذا في الاصل
ولصل في العبارة تحرر فباوجه
الكلام وقد تبقى فتأمل كعبه محصية

فالقائى الاستطاعة لا الفعل معها وايضا الاستطاعة المشروطة في الشرع اخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها فان الاستطاعة الشرعية (١) قد تكون ما يتصور بالنقل مع عدمها فان لم يهز عنه فالشارع يسرع على عباده ويردهم اليسر ولا يردهم العسر وما جعل عليكم الدين من حرج والمرضى قد يستطع القيام مع زائدة مرضه وتأثير برئه فهذا في الشرع غير مستطع لاجل حصول الضرر عليه وان كان يسميه بعض الناس مستطعا فالشارع لا ينتظر في الاستطاعة الشرعية الى مجرد امكان الفعل بل ينظر الى الوازم ذلك فاذا كان الفعل بمكامله المفسدة الراجعة لم تكن هذه استطاعة شرعية كالذي بقدر ان يصح مع ضرر يلحق في بدنه أو ماله أو يوصل قائما مع زائدة مرضه أو بصوم الشهر من مع انقطاعه عن معيشته فاذا كان الشارع قد اعتبر في المكنة عدم المفسدة الراجعة فكيف يكلف مع الهجر ولكن هذه الاستطاعة مع بقائها الى حين الفعل لا تنكح في وجود الفعل ولو كانت كافية لكان التاركة كالفاعل بل لا بد من احداث اعانة أخرى تقارن هذا مثل جعل الفاعل مريدا فان الفعل لا يتم الا بقدر تواراده والاستطاعة المقارنة لفعل تدخل فيها الارادة الجزامة بخلاف المشروطة في التكليف فله لا يشترط فيها الارادة فانه تعالى بأمر بالفعل من لا ير يد لكن لا بأمر به من اراده فبهر عنه وهذا الفرقان هو فصل الطلب في هذا الباب وهكذا أمر الناس بعضهم ببعض فالانسان بأمر عبده بما لا ير يده العبد لكن لا بأمر به بما يهز عنه العبد واذا اجتمعت الارادة الجزامة والقوة التامة لم يوجد الفعل ولا بد ان يكون هذا المستلزم لفعل مقارنا له لا يكتفى بتقدمه عليه ان لم يقارنه فله العلة التامة لفعل والعلة التامة تقارن للمعول لا تتقدمه ولان القدرة شرط في وجود الفعل وكون الفاعل قادرا والشرط في وجود الشيء الذي هو القادر يكون قادر الا يكون الشيء مع عدمه بل مع وجوده ولا يكون الفاعل فاعلا حين لا يكون قادرا وغير القادر لا يكون قادرا وهذا معنى قول أهل الاثبات الذي يد كرمثل القاضي أي بكر والقاضي أي يعلى وغيرهما الاختلاف بيننا وبين المعتزلة ان المعصية تكون الفاعل فاعلا هو كونه قادرا ووجودها كل معصية لا امر من الامور فانه يستحيل ثبوت ذلك الامر والحكم مع عدم المعصية الا ترى ان ما ثبت ان المعصية (٢) تكون القادر العالم كونه حيا استحالة كونه عالما قادرا مع عدم كونه حيا وكذلك لما كان المعصية تكون المتلون متلون كونه متحركا كونه جوهر استحالة كونه متحركا متلون وليس بجوهر وكذلك يستحيل كونه فاعلا في حال ليس هو في قادرا قالوا وهذا من الادلة المعتمدة وهذا الدليل يقتضي انه لا بد من وجود القدرة مع الفعل لكن لا ينفى وجودها قبل ذلك فان المعصية يصح وجوده قبل وجود المشروط وبدون ذلك كما يصح وجود الحياة بدون العلم والجوهر بدون الحركة وهذا مما يحتمله على الفلاسفة في مسئلة حدوث العالم فانهم اذا قالوا العلة القديمة تحدث الدورة الثانية بشرط انقضاء الاولى قبل لهم لا بد عند وجود المحدث من العلة التامة وكونه قادرا تام القدرة ثم بما الارادة فلا يكتفى في الاحداث بمجرد وجود شيء مقدم على الاحداث فكيف يكتفى بمجرد عدم شيء يتقدم عليه على الاحداث بل لا بد من الاحداث من الموزع التام ثم كذلك عند حدوث الموزع التام لا بد من موزع تام فاذ لم يكن الا لعله تامة أزلية تقارن لمعولها من حدوث الحوادث بلا محدث أصلا وهذا يدل على أن الرب تعالى يتصرف بعباده يفعل الحوادث المتخلفة من الاقوال القائمة بها الحاصلة بتقديره ومشيئته كما تبسط في موضعه وهذا التفصيل في الارادة والقدرة وتقسيمها الى نوعين يزيد

الازل لم امام قارنتها كالهالة في الازل ولما تخلف المعول عن علته التامة وكلاهما يبطل قولكم وانتم قلتم حدثت علم كونه على حقيقة حركته منها قبل لكم حدوث التام قلتم حدثت عندكم بدون سبب حادث وذلك يستلزم حدوث الحوادث بلا سبب وهذا امر بين لن تصوره تصورا تاما ليس لهم حيلة في دفعه وأما الذين يقولون انه لم ير مستكها اذا شاء وفعلا بعيشته وانه يقوم به ارادات أو كلمات متعاقبة شيئا بعد شيء فهو لا لا يحصلونه في الازل قط علة تامة ولا موجباتها ولا يقولون ان فاعلية شيء من المفعولات يتم في الازل بل عندهم كون الشيء مفعولا ومصنوعا مع كونه أزليا جامع بين

(١) قوله قد تكون ما يتصور الخ هكذا في الاصل ولعل وجه الكلام قد يتصور الفعل مع عدمها وان لم يهز الخ وحرر العبارة فانها لا تنقلو من تحرر يفتي كنهه معصية

(٢) قوله لا يكون القادر العالم الخ هكذا في الاصل وفي العبارة تنقص والاصل لا يكون القادر العالم قادرا علما وقوله بعده كونه حيا بزان كما هو ظاهر كنهه معصية

التقيضين واذا امتنع كون المفعول الذي هو الاثر للكون أزليا امتنع كون تأثيره وتكونه للسنن له قدعيا أزليا فامتنع أن يكون علته تامة في الازل انتهى من الاشياء ولكن ذاته تستلزم ما يقوم بهامس الافعال شيئا بعد شيئا وكلما تم فاعلة مفعول وجد ذلك المفعول كقَالَ تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون (١) فكلمنا كَوْنُ الشيء كَوْنُهُ فحصل المكون عقب تكوينه وهكذا الامر دائما فكل ماسا ومخلوق حادث بعد أن لم يكن ونعمام تكوينه وتخليقه لم يكن موجودا في الازل بل انما تم تخليفه وتكوينه بعد ذلك وعندئذ التكوين والتخليق حصل المكون المخلوق عقب التكوين والتخليق لامع ذلك في الزمان فان هذا القول من قولكم

(١) قوله فكلمنا كون الخ فكذلك في الاصل ولعل الصواب فكلمنا أراد شيئا كونه الخ كتبه مصححه

ثم الجزء الاول من الهامش وبليه الجزء الثاني وأوله فصل ونحن نبه على دلالة السبع على أفعال الله تعالى الخ

الانتباه والاضطراب الحاصل في هذا الباب وعلى هذا ينبغي تكليف ما لا يطاق وإن من قال القدره لا تكون الامع الفعل يقول كل كافر وفسق قد كلف ما لا يطاق وليس هذا الاطلاق قول جمهور أهل السنة وأثبتهم بل يقولون إن الله تعالى قد أوجب الخ على المستطيع مع أول يجمع وكذلك أوجب صيام الشهرين في الكفاية على المستطيع كقراؤه بكفر وأوجب العبادات على القادرين دون العاجزين فعلاوا أولم يفعلوا وما لا يطاق يقصر بشئين ما لا يطاق فحصر عنه فهذا لم يكلفه الله أحدا وما لا يطاق لا يستقال بضده فهذا هو الذي وقع فيه التكليف كقَالَ امر العباد بعضهم بضاعتهم فمرفقون بين هذا وهذا فلا يأمر السيد عبدا الا محمى ينقط المصالحف ويأمره اذا كان قلعا أن يقوم ويعلم الفرق بين هذا وهذا بالضرورة وهذه المسائل مبسطة في غير هذا الموضع وانما ينبغي أن نكتبكم بحسب ما يليق وعلى هذا قوله لم يخلق فيه قدرة الايمان ليس هو قول جمهور أهل السنة بل يقولون خلق القدرة المشروطة في التكليف المحصنة لازما وانتهى كقَالَ العباد اذا أمرهم بعضهم بضاعتهم جند من القدرة في ذلك الامر فهو موجود في امر الله لعباده بل تكليف الله أسير ودفعه ليرج أعظم الناس يكلف بعضهم بعضا أعظم مما أمرهم الله به ورسوله ولا يقولون انه تكليف ما لا يطاق ومن تأمل أحوال من يتخدم الملوك والرؤساء ويسعى في طلبتهم وجد عندهم من ذلك ما ليس عند المهتمدين في عبادة الله سبحانه وتعالى

(تم الجزء الاول وبليه الجزء الثاني وأوله فصل قال الراضى ومنها الخام الانبياء الخ)

(فهرست)

الجزء الثاني من منهاج السنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختبارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضي ومنها الخام الانبياء الخ والرد عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامام القسري ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا به واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تستعبد بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى زوق بوعد الله ووعد الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف مالا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاخيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامام القسري ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن البنا ومن أساء البنا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامام وأما لنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذي ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامام قال انحصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أي شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضي الامام ومنها أنه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى الخ وجوابه
٦٥ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرّد عن الجهات الخ والكلام على هذا من وجوه	٣٨ فصل وفي الجملة من نفي قيام الامور
٦٨ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة أيضا الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضي وذهب جمع ما عدا	

صفحة	صفحة
١٢٩	الامامية والاسماعيلية الخ والكلام على هذان وجوه
١٣١	٨٥ فصل وأما قوله ولم يجعلوا الاثمة محصورين في عدد معين الخ
١٣٢	٨٦ فصل وأما قوله عنهم كل من يبيع قرشاً الخ فجوابه من وجوه
١٣٤	٨٩ فصل قال الرافضي وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاخذ بالرأى الخ وجوابه من وجوه
١٤١	٩٢ فصل قال الرافضي وذهبوا بسبب ذلك الى أمور شعبة الخ وجوابه من وجوه
١٤٢	٩٩ فصل قال الرافضي الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية الخ وجوابه من وجوه
١٤٣	١٠٨ فصل قال الرافضي الوجه الثالث ان الامامية جازمون بحصول النجاسة لهم وبحصول مندها لغيرهم الخ وجوابه من وجوه
١٤٧	١١٣ فصل قال الرافضي الوجه الرابع أن الامامة أخذوا وانجهم عن الاثمة انصروا من الخ
١٥١	١١٠ واجواب من وجوه
١٥٣	١٢٣ فصل وأما على بن الحسين عن كبار التابعين الخ
١٥٧	١٢٤ فصل وأما من بعد جعفر فوسى بن جعفر الخ
١٦٥	١٢٥ فصل قال وكان ولده على الرضى أرشد أهل زمانه الخ
١٧٤	١٢٧ فصل قال الرافضي وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه
١٧٥	
فصل قال الرافضي وكان ولده على الهادي ويقال له العسكري الخ	
فصل قال الرافضي ولده مولاتا المهدي محمد الخ	
فصل قال روى ابن الجوزي الخ وجوابه من وجوه	
فصل قال الرافضي فهو لاه الاثمة الفضلاء المعصومون الخ وجوابه من وجوه	
فصل قال الرافضي وما أطن أحدنا من المحصلين الخ	
فصل قال الرافضي وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية الخ وجوابه	
فصل قال الرافضي الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية الخ والجواب من طريقين	
فصل قال الرافضي مع أنهم ابتدعوا أشياء الخ وجوابه من وجوه	
فصل قال الرافضي وكسح الرجلين الخ وجوابه	
فصل قال الرافضي وكالمعتين اللتين ورويهما القرآن الخ وجوابه	
فصل قال الرافضي ومنع أبو بكر فاطمة أرضها الخ وجوابه من وجوه	
فصل قال الرافضي ولما ذكر فاطمة أن أباها صلى الله عليه وسلم وهبها فذلك الخ وجوابه من وجوه	
فصل قال الرافضي وقد روى عن الجماعة كلهم الخ وجوابه	
فصل قال الرافضي وسموه خليفة	

صبيحة

رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
وجوابه من وجوه

١٧٩ فصل قال الرافضى وسموا عرقا روقا

ولم يسموا عليا الخ وجوابه

١٨٢ فصل قال الرافضى وأعظموا أمر

عائشة الخ وجوابه

١٨٣ فصل قال الرافضى وأذاعت سر

رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

وجوابه

١٩٨ فصل قال الرافضى وسموها أم

المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ

وجوابه

٢٠١ فصل قال الرافضى مع أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لعن معوية الخ

وجوابه

٢١٤ فصل وأما قول الرافضى وسموه

كاتب الوحي الخ وجوابه

٢١٥ فصل قال الرافضى وكان باليمن يوم

الفتح الخ وجوابه

٢٢٠ فصل وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع

فيها أمور بالتأويل الخ

٢٢٢ فصل اذاتين هذا فيقال قول

الرافضة من أقصد الاقوال الخ

٢٢٦ فصل قال الرافضى وسموا خالدين

الزويد صف الله عنا الخ وجوابه

٢٢٩ فصل قال الرافضى ولما قبض النبي

صبيحة

صلى الله عليه وسلم وأنفسه أبو بكر
لقتال أهل اليمامة الخ وجوابه

٢٣٣ وأعلم أن طائفة من الفقهاء من

أصحاب أبي حنيفة الخ

٢٣٤ فصل قال الرافضى وقد أحسن

بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس

من لم يسبقه في سالف طاعته الخ

وجوابه

٢٣٧ فصل قال الرافضى وتماذى بعضهم

في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد

الخ وجوابه

٢٤٦ فصل اذاتين هذا فنقول الناس في

يزيد طرفان ووسط الخ

٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين

رضي الله عنه ثلاثة أصناف الخ

٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل

الحسين رضي الله عنه يحدث للناس

بذعتين بدعة الحزن والتوح يوم

عاشورا الخ

٢٥١ فصل قال الرافضى وتوقف جماعة

عن لا يقول بإمامته في اعتنائه الخ

وجوابه

٢٥٦ فصل قال الرافضى فلنظر العاقل

أي الفريقين أحق بالامن الخ

وجوابه

{ تحت }

(فهرست)

كتاب موافقة صريح العقول لصحيح المنقول الذي
بها مش منهاج السنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
١١٥ فصل وقد استدل بعضهم على النقي بدليل آخر الخ	٢ فصل ونحن نقسب على دلالة السبع على أفعال الله تعالى الخ
١١٩ فصل وقد طارض بعضهم الرازي فيما ذكره الخ	٨٠ فصل وقد ذكّر أبو عبد الله الرازي والآمدى الخ
١٤٨ فصل وأما قول عبد العزيز رحم الإمام الرازي على حدود الاجسام وكلام الأرموى معه	١٠٧ قال الرازي وعلى أن الصفة أما حقيقة تاريخية عن الاضافة أو حقيقة بلازمها اضافة الخ

(تم)

الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقديره

تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة

المجتهدين وسيف السنة المسلول على المتدعين

شيخ الاسلام أبي العباس نقي الدين أحمد بن

عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني

الدمشقي الحنبلي المتوفى

سنة ٧٢٨ هـ

الله به آمين

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح العقول لصحيح المنقول)
للؤلف المذكور

(الطبعة الاولى)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيولاق مصر المحمية

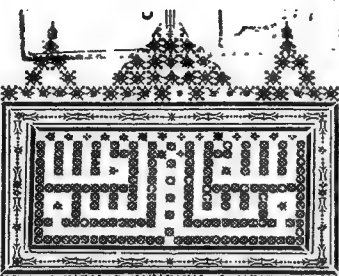
سنة ١٣٢١ هجرية

(بالقسم الادبي)

بسم الله الرحمن الرحيم
(فصل)

السمع على أفعال الله تعالى التي به
تقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين
به مطابقة العقل للشرع ولأرب
أن دلالة ظاهر السمع ليس فيها نزاع
لكن الذين يخالفون دلالة يدعون
أنه دلالة ظاهرة لا فاطمة والدلالة
العقلية الفاطمة خالفها فاصل
الدلالة متفق عليه فنقول معلوم
بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال
الاختيارية القائمة كالاستواء
الى السماء والاستواء على العرش
والقبض والطي والاتبان والمجيء
والسنزول ونحو ذلك بل والخلق
والاجابة والامانة فان الله تعالى
وصف نفسه بالأفعال اللازمة
كالاستواء والأفعال المتعدية

كالخلق والفعل المتعدى مستأنز
للفعل اللازم فان الفعل لابد من
فاعل سواء كان متعديا الى المفعول
أو لم يكن والفاعل لابد من فعل
سواء كان فعلة مقتصرا عليه
أو متعديا الى غيره والفعل المتعدى
الى غيره لا يتعدى حتى يقوم
بشاعله اذ كان لابد من الماعل
وهذا معلوم سمعا وعقلا أما السمع
فان أهل اللغة العربية التي رل
بها القرآن بل وغيره من اللغات
متفقون على أن الانسان اذا قال
قام فلان وقعد وقال أكل فلان
الطعام وشرب الشراب فانه لابد
أن يكون في الفعل المتعدي الى
المفعول به مافى الفعيل اللازم
وزائدة اذ كتبا الجائتين فعلة
وكلاهما فعل وفاعل والثالثة



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل) قال الرافضي ومنها اقسام الانبياء وانقطاع حجته لان النبي اذا قال الكافر آمن بي
وصدقني يقول له قل الذي بعثك يخلق في الايمان والقدرة المؤثرة فمضى أنك من الايمان
وأومن بك والاكف تكلفني الايمان ولا قدرت على بل خلق في الكفر وألا أتمكن من
مقاومة الله تعالى فيقطع النبي ولا يتمكن من جوابه * فقال هذا مقام بكر خوض النفوس
فنه فان كثيرا من الناس اذا أمر بعصية عليه تعمل بالقدر وقال حتى يقدر الله ذلك أو يقدر في
الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك اذا نهى عن فعل محرم الله قال الله فاضع
بذلك أي خيالي ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر محجة باطلة داحضة باتفاق كل ذي عقل
ودين من جميع العالمين والمعتزلة لا يقبل من غير مثل هذه المحجة اذا احتج بها في ظلم ظلمه اياه وتركه
ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ما عليه ويهاجمه على عداوته عليه وانما هو من جنس
شبه الوسطانية التي تعرض في العلوم فكذلك تعلم سادها بالضرورة وان كانت تعرض
كثيرا لكثير من الناس حتى قد ينشك في وجود نفسه وغير ذلك من المعارض الضرورية فكذلك
هذا يعرض في الاعمال حتى ينظن انها شبهة في اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك
واباحة الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة ان هذه شبهة باطلة ولهذا لا يقبلها
أحد عند التحقيق ولا يحتج بها أحد الامع عدم علمه بالحجة بما فصله فاذا كان معه علم بان ما فعله
هو الصلحة وهو المأمور وهو الذي ينبغي فعله لم يحتج بالقدر وكذلك اذا كان معه علم بان الذي لم
يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأمور به لم يحتج بالقدر بل اذا كان متبعا
لهواه بغير علم احتج بالقدر ولهذا الما قال المشركون لو شاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من

امتازت بزيادة المفعول فكذلك في الفعل اللازم مع متاعل وفاعل في الجملة المتعدي بمعنا أيضا فاعل وفاعل وزائدة مفعول
به ولو قال قائل الجملة الثانية ليس فيها فاعل قائم بالشاعل أو لا كان كلامه معلوم الغضاب بل يقال هذا الفعل تعلق بالشاعل أو لا تعلق قائم

وقد تم تعدى الى المفعول فنه ما في الفعل اللازم وزادة التعدى وهذا واضح لا يحتاج فيه اتساف من أهل اللسان فقوله تعالى
 هو الذى خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش ضمن (٣) فعلى اولهما استعداد الى المفعول به والثاني مقترس

لا يتعدى فاذا كان الثاني وهو قوله تعالى ثم استوى فعلا متعلقا بالفعل خلق فقوله تعالى كذلك بلا نزاع بين أهل العربية قول قائل خلق لم يتعلق بالفعل بل نصب المفعول به ابتداء كان حاسلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كما في استوى وأما من جهة العقل فن حوزان يقوم بذات الله تعالى فعل لازم كالمحي والاستواء ونحو ذلك لم يمكنه أن ينع قيام فعل يتعلق بالخلق كالمخلوق والبعث والامانة والاحياء كأن من حوزان تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحساسة يمكنه أن ينع قيام الصفات المتعلقة بالتفسير كالعلم والقدر والسمع والبصر ولهذا لم يقل أحد من العقلاء ثابت أحد الضربين دون الآخر بل قد ثبتت الافعال المتعدية القائمة به كالتعلق من يتنازع في الافعال اللازمة كالمحي والابتن وأما العكس فما علت به قائل واذا كان كذلك كان حدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تأعالمها بفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه سبب الحدوث والله تعالى حي يقوم لمزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فقال لما يشاء وهذا قد ذكره العلماء الاكابر من أهل السنة والحديث ونقلوه عن السلف والائمة وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

شئ قال الله تعالى هل عندكم من علم فتصروه اثباتاً فتعون الاظن وان أنتم الايخرون قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهذا كم أجيب فان هؤلاء المشركين يعلون بفطرتهم وعقولهم ان هذه الحجة داحضة وباطلة فان أسددهم لو ظلم الآخر أو سرح في ماله أو فريح امرأته أو قتل ولده أو كان مصر على الظلم فهنا الناس عن ذلك فقال لواء الله لم أقبل هذا لم يقبلوا منه هذا حجة ولا هو يقبلها من غيره وانما يتحجب بها المتحجب فعلا لوم بلا وجه فقال الله لهم هل عندكم من علم فتصروه اثباتاً هذا الشرك والتعريم من أمر الله وأنه مصلحة في فعله ان تدعون الاظن فانه لا علم عندكم بذلك ان تطنون ذلك الاظن وان أنتم الايخرون وتفترون فبعدتكم في نفس الامر ظنكم وتخرصكم ليس في عندكم في نفس الامر كون الله شاع ذلك وقدره فان مجرد المشيئة والقدر لا تكون حجة لاحد في الفعل ولا حجة لاحد على أحد ولا عذر لاحد اذ الناس كلهم مشتركون في القدر فلو كان هذا حجة وعنده لم يحصل فرق بين العادل والظالم والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يمكن فرق بين ما يعلم الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهذا المشركون المتحجبون بالقدر على ترك ما ارسل الله به رسله من توسيده والاعمان به لواجبه بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة أمره لم يقبله منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضاً ويعادى بعضهم بعضاً ويقاتل بعضهم بعضاً في فعل من يربتر كالمفهم أو ظلماً لما جاءهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوه الى حق الله على عباده وطاعة أمره احتجوا بالقدر وصاروا يحتجون باقدر على ترك حقهم ومخالفة أمره بما لا يقبلونه ممن ترك حقهم وخالف أمرهم وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ بن جبل انترى ما حق الله على عباده حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً انترى ما حق العباد على الله اذا فاءوا ذلك حقهم عليه أن لا يعذبهم فلا احتجاج بالقدر حال أهل المحاكمة الذين لا علم عندهم بما يفعلون ويتركون ان يتعون الاظن وان هم الايخرون وهم انما يتحجبون به في ترك حقهم ومخالفة أمره لا في ترك ما يربتر حقهم ولا في مخالفة أمرهم ولهذا اتحد المحققين والمستندين السمن القسائل والصوفية والفقراء والعامة والجنود والفقهاء وغيرهم بفرون الله عند اتباع الظن وما نهوى الانفس فلو كان معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدر أصلاً بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا أصل شريف من اعتق به علم منشأ الضلال والقي لكثير من الناس ولهذا اتحد المشايخ والصالحين المتبعين للامر والنهي كثيراً ما يوصون أتباعهم بالعلم بالنسرع فان كثيراً ما يمرض لهم ارادات في أشياء ومجبة لها فيتبعون فيها أهواءهم طائفة انهادين الله تعالى وليس معهم الاظن والذوق والوجدان الذي رجع الى محبة النفس وارادتها فيفتضون تارة بالقدر وتارة بالظن واخرى وهم يتبعون أهواءهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم خرجوا عن الظن وما نهوى الانفس واتبعوا ما جاءهم من ربه وهو الهدى كما قال تعالى فاما يا أيها الذين آمنوا فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والنحل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لواء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم ان هم الايخرون فتبين أنه لا علم لهم بذلك ان هم الايخرون

فتزول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات اعماهم بما جاء به الشرع ولا يمكن القول بحدوث العالم على أصل نفاذ الافعال الذين يزعمون أن العقل قد قبل على نفيهاو يقدمون هذا الذي هو عندهم دليل على ما جاء به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

يبطل هذا القول ووافق الشرع فله اذاتين ان القول ينضم مع القول بعد وثى من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهورة كان العقل قد دل على صحة ما صاحبه الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزوع النقص وكل كمال

وصفه الخلق من غير استازامه لنقص فالحائق أحق به من كل نقص زعمه الخلق فالحائق أحق بان يتزعمه والفعل صفة كمال لصفة نقص كالكلام والقدره وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أن يمدح كلاب مصنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والافعال التي يشاها ويقدرونها والجميعة من المعتزلة وغيرهم تشكر هذا وهذا فانت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم ما يتعلق بعيشته وقدرته من الأفعال وغيرها ووافق على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما وأما الحارث المحاسبي فكان ينسب إلى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحد به بصره وكان أحد يهذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث أنه رجع عن قوله وقد ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسئلة قولين ورجع قول ابن كلاب وذكر ذلك في قول الله تعالى وقل أعملوا فسمي الله علمكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأتمه السنة والحديث على إثبات التوحيدين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبه كعرب الكرماني وعثمان ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحسرة وكان

وقال في سورة الانعام قل لله ما طاعة الدافعة أي بإرسال الرسل وإزالة الكتب كما قال تعالى لا تلا يكون الناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت التقدير بقوة فلو شاء لمداكم أجمعين فانت باطلة الشريعة وبين المنشئة القديرة وكلاهما حق وقال في الفصل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء ونحن ولا آباءنا ولا أحرامنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الابلاغ المبين فين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما يؤفهم به ليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففي فطرته بئ آدم انه ليس حجة صريحة بل من احتج به لعدم العلم واتباع الحق كفعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بإرسال الرسل وإزالة الكتب كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا أحد أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولأحد أحب إليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولأحد أعظم من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر ويغض الفواحش فحب أن يمدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالظلم ومن المعلوم أنه من قدم على أتباعه بان أفعلا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأراح عليهم ثم بعد واحد وهو أفسدوا أمورهم كأنه أن يعذبهم وينتقم منهم فلما قالوا أليس الله قد علمنا هذا لو شاء الله ما فعلنا هذا قيل لهم أتمناه حجة لكم ولا نعلمكم ما تقتضون به بين أن ما فعلوه كان حسنا أركتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم عما تقدم من البيان والاعذار ولأن ولي أمر أعطى قوما ما لا يوصلوا إلى بلد فسافروا به ويركوه في البرية ليس عنده أحد وبأوراق مكان يمد منه وسكان في الأمر قد أرسل جنودا يفرقون بعض الأعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لمقتله ليس له أحد فأخذوه وذهبوا وكان يحسن منه أن يعاقب الأولين لتقريطهم وتضييعهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا أنت تعلمنا أنك تبع بعدنا جندنا حتى يحترق زوالنا منهم قال هذا لا يجب على ولو فعلت لكان زيادة عاقبة لكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الدائع والأمانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن يدعي فهم ظالموا وان كان لم ينعم بالاعلام بذلك الحسن ذلك عمل المصلحة في إرسال الأولين والآخرين والله سبحانه وتعالى والمثل الأعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن مشيئته وقدرته فلما أمر الناس بحفظ الحدود وإقامة الفرائض لم يلهمهم كان ذلك من إحسان إليهم وتقريرهم ما ينفعهم وادخلوا أمورا أخرى فإذا فرطوا واعتدوا بسبب خلفه الأمور الأخرى كان عادلا حكيما في خلق هذا وخلق هذا الأمر بهذا والأمر بهذا وإن كان لم يعد الأولين بزيادة يحترسون به من التفرط والعدوان لا يجمع علمه بان تلك الزيادة لو فعلها لزم منها تغريب مصلحة أجمع فإن الضدين لا يجتمعان (والمقصود هنا) أنه لا يحتج بأحد بقدر اللاحقة قطيل لعدم اتبع الحق الذي بينه العالم فإن الإنسان حي حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهما في الحارث الكاسب العامل والهام الكثير الهم والهم مبدأ الارادة والقصد فكل إنسان حارث وهما وهو المتحرك بالارادة وذلك لا يكون إلا بعد الحس والشعور فإن الارادة مسبقة بالشعور بالمراد فلا يتصور ارادة

ولا كاجد بن حنبل واحق بن راهو ويعبد الله بن الزبير الجندى وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة

فكل من مضره وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية فغلاة الصلوات الذين اتفق السلف والائمة على فصلهم وتسد بهم وطائفة أخرى من السلفية كتبعين جادا الخراعي والبصري صاحب الصحيح وأي بكر بن (٥) خزيمة وغيرهم كل من عمر بن عبد الله وأمثله ينتهون

عن أبي القاسم الذي ينتهون هؤلاء ويسمون الحلق لفظا لغيره لكونه غير مأثور وأصحاب أحمد منهم من وافق هؤلاء كابي بكر عبد العزيز وأي عبد الله بن بطنة وأمثالهما ومنهم من وافق الأولين كابي عبد الله بن حاتم وأمثله ومنهم طائفة ثالثة كالشيباني وابن عسقلان وابن الزاغوني وغيرهم ووافقون النخلة من أصحاب ابن كلاب وأمثالهم ولما كان الأئمة هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالخراعي وأي زرة وأي حاتم ومحمد ابن يحيى الذهلي وغيرهم من العلماء الذين أدرجهم الامام محمد بن اسحق بن خزيمة كان المستقر عند ما تلقاه عن أئمة من أن الله تعالى لم ير ملكا إذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بغير مدغم وكان أنه أصح كابي على الثقفي وغيره تلقوا طريفة ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وألحقوا إلى ابن خزيمة سرقول هؤلاء وهو أن الله لا يوصف بأنه يتصدر على الكلام إذا شاء ولا تلقى ذلك بعينه فوقع بين ابن خزيمة وغيره وبينهم في ذلك نزاع حتى أظهر وأوافقهم فيها لاجتماعهم في أمر ولا الهز بينهم فالتفتهم وصار الناس خربين فاجتمع من أهل السنة وأهل الحديث معه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء ينسبون وغيرهم خربين فالخلاف ما أورد الله وأوجب الرحمن السلي وأبو

ولاحب ولا شرق ولا اختيار ولا طلب الأبعد الشعور وما هو من جنسه كل من العلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الأمور فهذه الأدراك والشعور هي مقدمة الإرادة والحب والطلب والحى مفقود على حيا ينفعه ولا يمتنع به بعض ما يكرهه ويضره فإذا تصور الشيء الملائم للنفع أراد ما أحبه وإن تصور الشيء الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علما وقد يكون تخائرا صافا إذا كان علما بان مراده هو النفع وهو المصلحة وهو الذي يلازمه كان على الهدى والحق وإذا لم يكن معه علم بذلك كان متعاطيا ومنتهى نفسه فإذا جاء العلم والبيان بان هذا ليس بمصلحة أخذ ينجح بالقدر حتى لا يفرج لاجبة اعتماد على الحق والعلم فلا ينجح أحدا في باطنه أو بظاهره بالقدر لا لعدم العلم بما هو عليه الحق وإذا كان كذلك كان من استبحر بالقدر على الرسل مقرا بان ما هو عليه ليس معه علم وإنما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مخطئا كلامه من احتج بغير علم كانت حجة واحدة فاما ان يكون حادلا فله ان يتبع العلم واما ان يكون قد عرف الحق وتابع هو فله ان يتبع الحق ويدع هواه فتبين ان الحق بالقدر متبع لهوا بغير علم ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله (وحسنه الخواص) في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انقطاعا كان الاحتجاج بالقدر سائغا فاما اذا كان الاحتجاج بالقدر مبالا بلا ناسرور واستمرا في جميع القطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوسعا ولذلك لم يكن أن ينجح مثل هذا ومن طلب دنياه على آخر لم يكن أن يقول ما أعطى حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عبده بشئ لم يكن أن يقول لا أقضيه حتى يخلق الله في القضاء أو القدر على القضاء (وهذا) أمر رجل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مفرهم بالقدر ومسكرهم ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثل هذا مع اعتراضهم بالقدر وإذا كان هذا الاعتراض معروف الصادق في بداية العقول لم يكن لاحد أن ينجح به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أنا نذيرك أن فعلت ما أمرت به تجوز وسعدت وإن لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صعد على الصفا ونادى يا أصحاب ما جاءوه فقال أرايت لو أخبرتكم أن عدوا مصعبكم أنتم مصدق قالوا ما جئنا بعلبك كذا قال فأتى بذلركم بين يدي عذاب شديد وقال أنا النذير العرمان ومن المعلوم أن من أنذر بدو قصده لم يقبل لنذره قل لله يخلق في قدره على القرار حتى أمر بل يجهل في القرار والله تعالى هو الذي بعثه على القرار فهذه الكلام لا بقوة الامكذب للرسل انزل في القطر مع تصديق النذر الاعتدال بمثل هذا وإذا كان هذا تكذبا بما به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس لي أن أقول لري هذا الكلام بل على أن أغفر رسالته وانما على ما جئت وعلقت ما جئت وليس على الاصلاح المبين وقد ثبت به (الرابع) أن يقول ليس لي والشيء أن يقول له لم يفعل في هذا كذا وفي هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول انه لا حكمة الا بعض المشيئة يقول انه يفعل ما يشاء بحكم ما يريد ومنهم من يقول انه له حكمة يقول لم يفعل شيئا لا الحكمة ولم يتركه الا لانتفاء الحكمة فيه وإذا كان كذلك لم يكن لعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يسئل عما يعمل وهم يسئلون

عثمان التياوروي ويحيى بن عمار السجستاني وأبو عبد الله بن مند وأبو نصر السجستاني وشيخ الاسلام الانصاري وسعد بن علي الزنجاني وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروي وأبو بكر السبق وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة تلقبها بمسئلة حلول الحوادث

وكانت المعتزة تقول ان الله منزعه عن الاعراض والابحاض والحوادث والحدود ومقصودهم في الصفات وفي الافعال وفي مبادئه الخلق وعلوه على العرش وكانوا يعبرون عن مذهب (٦) أهل الأئمة أهل السنة بالصارات الجيدة التي تشعرا الناس بفساد المذهب

فإنهم إذا قالوا ان الله منزعه عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك أنه منزعه عن الاستحالة والفساد كالأعراض التي تعرض لبي آدم من الأمراض والاسقام ولا ريب أن الله منزعه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائمه ولا غير ذلك من الصفات التي يسمونها هم أعراضا وذلك إذا قالوا ان الله منزعه من الحدود والاحياز والجهات وأهوا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا يتحصر الخلوقات ولا يتخوزه المصنوعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم أنه ليس مبينا للخلق ولا منفصلا عنه وأنه ليس فوق السموات ورب ولا على العرش له وان محمدا لم يرجع به اليه ولم ينزل منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا يتقرب اليه شيء ولا يتقرب اليه شيء ولا يرفع اليه الايدي في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية وإذا قالوا انه ليس بجسم أو هواء أو هو الناس ليس من جنس الخلوقات ولا مثل أذن الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو مبين للخلق وأمثال ذلك وإذا قالوا أنه الخلق الحوادث وأهوا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلا للفتريات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للخلق في تعلمهم وتضدهم وهذا

(الوجه الخامس) أن يقول اعانتك على الفعل هو من أفعاله هو فاعله فالحكمة وما يفعله فلا تنفاه الحكمة وأما نفس الطاعة فمن أفعال التي تعود مصطنعا اليك فان أعانتك كان فضلا منه وان خذلك كان عدلا منه فتكليفك ليس لحاجته الى ذلك ليعاجك الى اعانتك كما يأمر السيد عبده بمصلحته فإذا كان العبد غير قادر أعانتك حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود اليه نفعه بل التكليف ارشاد وهدي وتوضيف للعباد ما يتنفعهم في المعاش والمعاد ومن عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره وأنه يحتاج الى ذلك الذي ينفعه لم يمكنه أن يقول لا أفعل الذي أنا محتاج اليه وهو يتنفع حتى يتخلق في الفعل بل مثل هذا يخضع وبذلك حتى يعينه على فعل ما ينفعه كما قيل هذا الصدوق قد فصل أرو هذا السبع أرو هذا السيل المصدر فانه لا يقول لا أهرب وأخلص حتى يتخلق الله في الهرب بل يحرص على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفر منه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجا الى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا أكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يتخلق في ذلك بل يريد ذلك ربي فيه ويسأل الله فييسره عليه فالغفرة محبوبه على حب ما يحتاج اليه ودفع ما يضره وأتمها تسعين بالله على ذلك وهذا ما وجب الغفرة التي فطر الله عليها عباده وبها جاهدك ولهذا أمر الله العباد أن يسألوا الله أن يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام أما أن يقوله من يريد الطاعة ويعلم أنها تنفعه أو من لا يريدها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما مجتمع منه أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول في أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزا فان نفس الارادة الحاجزة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة فانهم مع وجود القدرة والاداعي التام وجوب وجود المقدور فاذا استكانت الطاعة فالتكلم بالشهادتين في أراد ذلك ارادة عاجزة ففعله قطعاً لوجود القدرة والاداعي التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فيتمتع أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه فانه اذا طلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان مردها فلا يتصور أن يقول مثل ذلك الامر يد ولا يكون مردها الطاعة المقدور الا يفعلها وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو أن يقال أنت ممكن من الايمان قادر عليه فالأردته فعلته وانما لم تؤمن لعدم ارادتك لا لغيرك وعدم قدرتك عليه وقد بينا أن القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في الطبع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في الطبع بخلاف المختصة بالطبع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا أن من جعل القدرة نوعا واحداً اما قارنا للفعل واما ما يخالفه خطأ هذا الاداعي باحد التوسعين مجموع ما يستلزم الفعل كما هو اصطلاح كثير من المتأخرين وأما اذا لم يرد بالقدرة الا المصحف فهي نوع واحد فان الناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أو لا أحداهما أنها لا تكون الامع الفعل وهذا بناء على أنها المستزمنة للفعل وتلك لا تكون الامع وقد سبق أيضاً أن القدرة عرض والعرض لا يثبت زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصحفة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعه وهذا أصح الاقوال ثم من هؤلاء من يقول القدرة نوعان مصحفة ومستزمنة فالمصحفة قبله والمستزمنة معه ومنهم من يقول بل القدرة هي المصحفة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستلزام فانما يحصل بوجود الارادة مع

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولا له كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بعشئته القدرة وقدرته وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو اتیان أو مجيء وأن الخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلا بل عين الخلوقات

هي الفعل ليس هنالك فعل ومفعول وخلق وخلق بل الخلق عين الخلق والمفعول عين الفعل وهو ذلك وابن كلاب ومن اتبعه وافقوه على هذا وافقوه في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والحارث المجلسي وأبو (٧) العباس القلانسي وغيرهم يشتركون بمبادئ الخلق

الخلق وعلاؤهم فبعضه فوق الخلق
وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون
ان العلو على الخلق صفات عقلية
فعل بالعقل وأما استواءه على العرش
فهو من الصفات السبعة الخلقية
التي لا علم الا بالخير وكذلك الاشعري
ثبت الصفات بالشرح تارة
والمعقل أخرى ولهذا ثبت العلو
وفقه مما تنفسه المعتزلة وثبت
الاستواء على العرش ورده على من
تأوله بالاستيلاء ونحوه مما يختص
بالعرش بخلاف أرباب صاحب
الارشاد فانهم سلخوا طريقة
المعتزلة فلم يثبتوا الصفات الا بالعقل
وكان الاشعري وأئمة أصحابه
يقولون انهم يصحون بالعقل لما
عرف ثبوته بالسبع فالشرع هو
الذي يعتمد عليه في أصول الدين
والعقل عاشته معاون فصار
هؤلاء يسلكون ماسلكه أهل
الكلام من المعتزلة ونحوهم
فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه
فما وصف الله وما لا يوصف
وأعني يعتمد في ذلك عندهم على
عقلهم ثم ما يشبهه أمان بنغوه
وأمان بنغوا فيه ومن هنا طمع
فهم للمعتزلة وطمعت الفلاسفة
في الطائفتين باعراض قلوبهم
عما جاءه الرسول وطلب الهدى
من جهته وحمل هؤلاء بعارضون
بين العقل والشرع كفعل المعتزلة
والفلاسفة ولم يكن الاشعري
وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا
موافقين لما تراهم السنية في
وجوب تصديق ما جاء به الشرع

القدرة لانض ما يسمى قدرة والارادة ليست جراً من مسمى القدرة وهو القول الموافق لفظة
القرآن بل ولغات سائر الامم وهو اسم الاقوال (ويجئنا فنقول) أنت قادر متمكن خلق
فلك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال له يجعلني مريد الايمان قل له
ان كنت تطلب منه ذلك فانت مريد الايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قل له
يجعلني مريد الايمان فان قال فيكشف ما مضى مما يجعلني مريداً له لم يكن هذا ملجأ
للازاد بل كان هذا محاسبة وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه
انقطاع فان القدرة ليس لاحد ان يجتبه (الوجه الثامن) أن يقال كل من دعاه قهره الى فعل
وأمره به فلا يخلو أن يكون مقرباً بان الله تعالى أفعال العباد وارادتهم وأنهم لا يفعلون الا
ما شاءه أو هم يجذبون ارادة أنفسهم بلا ارادته فان كان من القسم الاول فهو مقربان كل ظالم
له أو ليس قد خلقت ارادته للظلم فظلم وهو لا يعذر الظالم في ذلك فيقال له أنت مقربان مثل هذا
ليس بجعلنا خالفنا أمره كأننا ما كان فلا يبرح ذلك الاحتجاج وان كان منكراً للقدرة امتنع
أن يجتبه هذا فثبت أن الاحتجاج بالقدرة لا يحلحاح الرسل لا يجوز ولا على قول هؤلاء ولا على قول
هؤلاء فان قال قائل المذبي ليس له مذهب يعتقد به بل هو ساذج قيل له هب ان الامر كذلك
ففي نفس الامر اما ان يكون قول هؤلاء مائلاً ان يكون قول هؤلاء وعلى التقديرين فالاحتجاج
بالقدرة باطل فثبت بطلان الاحتجاج به باتفاق الطائفتين المبتدعة والنفاة (الوجه التاسع)
أن يقال مقصود الرسالة هو الاخبار بالعباد بالبن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهما
السلام لفرعون فاقداً وحى الشان العذاب على من كذب وتولى وجئنا فاذ قال هو خلق
في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قبله هذا لا ينافي وقوع العذاب عن كذب وتولى
فان كان لم يخلق قبل الايمان فانت بمن عقابه وان جعلك مؤمناً فانت بمن أسعده ونحن نرسل
مسلطون لك منذرون لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المبين وإنما المكلف يخافهم
ربه حيث أمره عالم بعينه عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يفرض والله سبحانه وتعالى لا يستل
عما يفعل وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال ولادعى المصنف وعلى غير من
محققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا ما للحسين البصري حيث قال انه مع وجود الداعي
والقدرة يجب وجود الملة. يدور ذلك أن الله خلق الداعي في العبد وقول أبي الحسن ومبتدعه
في القدر هو قول محقق أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد وارادته وذلك مستلزم
لحقيقة فعل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلاً له بحاله
وهذا أقول بجاهل أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كابن
الحق الاسفرائيني وأبي المعالي الجويني المشايخ امام الحرمين وغيرهم وإذا كان هذا أقول
محققي المعتزلة والسنية وهو قول جمهور أهل السنة وأئمتهم في الخلاف بين القدرة والهبة الذين
يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجملة الهبة الذين
يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله بوجه من الوجوه وان العبد ليس فاعلاً لفعله كما يقول
ذلك الجمهور من صفوان امام المجير ومن اتبعه وان أثبت أحدهم كسباً لا عقل كما أثبت الاشعري
ومن وافقه وان كان هذا النزاع في هذا الاصل بين القدرة والتفاعة لكون الله يعين المؤمنين

مطلقاً والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السبعة لتفديد اليقين بل كل هذا مما
أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس موقوف على دليل الأعراس وان الاستدلال به على حدوث العالم من البع الحرمة في دين الرسل وكذلك غيره من واقعته على نفي الأفعال القائمة قد يقول ان هذا الجدل دليل الأعراس (أ) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يقولون ان دلالة

على الطاعة ومجمل فهم دعاها الهيا ونصهم بذلك دون الكافر من بين المجرمة الغلاة الذين يقولون ان الصدا يفعلون شأ ولا قدرتهم على شيء أولهم قدرة لا يفعلون بها شأ ولا تأملوها في شيء فكلا القولين باطل مع أن كسرهما من الشيعة يقولون بقول المجرمة وأما السلف والأئمة القائلون بامامة الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لا بهذا ولا بهذا فحين أن قول أهل السنة القائلين بخلافه الثلاثة هو الصواب وأن من أعظم ما أتباعهم في شيء خطأ الشيعة أعظم من خطيئهم (وهذا السؤال) انما يتوجه على من يسوغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه وأ غيره اذا عصى بأن هذا مقتضى على ويرى ان شهود هذا هو شهود الحقيقة أي الحقيقة الكونية وهؤلاء كثيرون في الناس وفيهم من يدعي أنهم الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فنوا في توحيد الربوبية ويقولون ان العارف في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنة ولم يستفهم سيئة ويقول بعضهم من شهد الارادة سقط عنه الامر ويقول بعضهم انظر عليه السلام انما سقط عنه التكليف لانه شهد الارادة وهذا الضرب كثير في متأخرى الشيخ السالك والصوفى والفقهاء بل في الفقهاء والامراء والعامة ولا ريب ان هؤلاء مشرمن المعتزلة والشيعة الذين يقولون بالامر والهي ويتكبرون القدر ويغل هؤلاء طال لسان المعتزلة والشيعة في المنسحق الى السنة فان من أقرب الامر والهي والوعد والوعيد وفعل الواجبات وترك المحرمات ولم يقل ان الله خلق افعال العباد ولا يقدر على ذلك ولأشاء المعاصي هو قد قصد تعظيم الامر وتنزيه الله تعالى عن الظلم وإقامة حجة الله على نفسه لكن ضاقت عينه فله حسن الجمع بين قدرة الله التامة وبين مشيئته العامة وخلقه الشامل وبين عده وحكمته وأمره ونهيته ووعده ووعيدته فعمل لله الجدل لم يجعل له تمام الملك والذين أنبتوا قدرته ومشئته وخلقهم وصاروا بذلك أمره ونهيته ووعده ووعيدته شرم اليهود والنصارى كما قال هذا المصنف فان قولهم يقتضى إلهام الرسل ونحن انما نرى من أقوال هذا وغيره ما كان باطلا وأما الحق فطعننا أن نقلهم كل قائل وليس لاحد أن يرد بدعة بدعة ولا يقابل باطلا باطلا والمنكرون للقدر وان كانوا في بدعة فالمجتبون به على الامر أعظم بدعة وان كننا أولئك يشبهون المجوس فهو لا يشبهون المشركين المكذبن بل رسل الذين قالوا لولم الله ما شركنا ولا آباءنا ولا حرمنا من دونه من شيء وقد كان في أو اخر عصر الصحابة رضى الله عنهم أجمعين جماعة من هؤلاء القديريين وأما المجبون بالقدر على الامر فلا يعرف لهم طائفتين طوائف السليين معروفة وانما أكثر وافى المتأخرين ومما هذا حقيقة وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة ولم يعزوا بين الحقيقة الدينية الشريعة التي تتحقق في أحوال القلوب كالاخلاص والاصر والشكر والتوكل والمحبة لله وبين الحقيقة الكونية القديري التي يؤمن بها ولا يتجنى بها على المعاصي لكن يسل اليها عند المصائب فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضى ويسلم ويستغفر ويتوب من الذنوب والمصائب كما قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك قال عبد المولى بان يصبر على المصائب ويستغفر من المصائب ومن هذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قد أخرجاه في الصحيحين وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله عنه وروى اسنادا جديدا عن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال احتج آدم وموسى في لفظ ان موسى قال يا رب ارفى آدم الذي أخرنا من الجنة بخطيئته فقال

السمع موقوفة على لكن المعتزلة القائلون بان دلالة السمع موقوفة على محته صرحوا بأنه لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويتجنى من الصفات بل ولا الأفعال وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وان وافق العقل فكيف اذا خالفه وهذه الطريقة هي التي ملكها من وافى المعتزلة في ذلك كما صاحب الارشاد وأتباعه وهؤلاء دون دلالة الكتاب والسنة تارة يصرون باننا وان علمنا امر اذ الرسول فليس قوله مما يجوز ان يتجنى به في مسائل الصفات لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات وتارة يقولون انما يدل لاننا لعلم من ادخل طرق الاحتمالات الى الأدلة السبعة وتارة يطعنون في الاخبار بهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها المجرمة ونحوهم من المتدعة أمطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم وحرمة الصحابة والتابعين لهم باحسان حتى يقولوا انهم لم يحققوا أصول الدين كما حققنا اورعنا اعترذوا عنهم بانهم كانوا مستغنيين بالجهد والهدى لهم من جنس هذا الكلام الذي وافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع ويخالفون به الكتاب والسنة والاجماع مما ليس هذا موضع بسطه وانما تبيننا على أصول دينهم وحقائق أقوالهم ونعانيهم وانهم يدعون في أصول الدين الخالفه لكتاب والسنة والعقول والكلام

وكلامهم فيه من انتافض والفساد ما روي اهل الخلد فهم من جنس الرافضة لا عقل صريح ولا نقل صحيح موسى بل منهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السعيات وهذا انتهى كل مبتدع خالف شيئا من الكتاب والسنة حتى في المسائل العلمية

والقضاة الفقهية ومع ذلك فهم لا يحتاحون من العقبات في أصول الدين الى ما يحتاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون ان النبوة لا تتم الا بقولهم في التوسيد والعدل فيصالحون التكذيب بالقدر من أصولهم العقلية (٩) وكذلك في الصفات وأما هؤلاء فلا مشهور عندهم

انه اذا رويت القصة المعتبرة علم بالضرورة انها تصديق لرسل وانبياء الصانع أيضا معلوم بالضرورة وأيضاً ضرورة فاعلم ان القصة التي يعلم بها صحة السبع مقدمات فليس ضرورة بخلاف المعتزلة فانهم طعنوا في المقدمات وجعلوها تقريفة فهم خبرين المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خرابتهم من بعض الوجوه وأبو الحسن المعتزلة سلك طريقة ابن كلاب ومال الى اهل السنة والحديث وانسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالأمانة والموجز والمقالات وغيرها وكان محتاطاً بأهل السنة والحديث كما خلاطاً من السلك بهم عنزة ابن عقيل عند متأخرهم لكن الاشعري وأئمة اصحابه أتبع لاصول الامام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله ومن أتبع ابن عقيل كابي الفرج ابن الجوزي في كثير من كتبه وكان القدماء من اصحاب أحمد كابي بكر عبد العزيز وروائي الحسن النخعي وأمثالهم أبداً كروني في كتبهم على طريق ذكر المواقف للسنة في الجملة ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التبيين وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الائتلاف والتواصل ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحياناً في أجوبة في المسائل

موسى أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ في روحه وأصحبك ملائكته لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وكتبك التوراة بيده (١) فكيف تجحد فيها ما كتبوا وبقي موسى قال لعل أن يخلقك باربعين سنة قال فخرج آدم موسى فخرج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم احتج بالقدر على الذنب وأنه حج موسى بذلك فطافه من هؤلاء يدعون التصديق والعرافان يحجبون بالقدر على الذنب مستدلين بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال له سائر في الآخرة لا في الدنيا وطائفة يقولون هو حجة القاضية للمشاهدين القدريون العاملة وطائفة كذبت هذا الحديث كالجاني وغيره وطائفة أولته تأويلها فاسد مثل قول بعضهم انها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أبداً والابن لا يلوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شريعته واليوم في أخرى وهذا كله تصريح عن مقصود الحديث فان الحديث انما تضمن التسليم للقدر عند المصائب فان موسى لم يلزم آدم لحق الله التقي في الذنب وانما الله لاجل ما خلق الزينة من المصيبة ولهذا قال أرى آدم الذي أخرجنا ونفسك من الجنة وقال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة هكذا يرى في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تلبس من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم تائباً وهو أيضاً قد تاب حيث قال الرب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقال سبحانه ثبت اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة ناهداً اليك وأيضا فان المؤمنين من الآتئين كثير فخصص آدم بالوم دون الناس لوجوهه وأيضا فادم موسى أعلم بالله من أن يحجج أحدهما على الذنب بالقدر وقبله الآخر فان هذا لو كان مقبولا لكان لا يلبس الجملة بذلك وأيضا ولقوم نوح وعاد وحم وفرعون وان كان من احتج على موسى بالقدر لركوب الذنب قد حجه ففرعون أيضاً يصحبه وان كان آدم انما حجج موسى لانه دفع الوم عن الذنب لاجل القدر فيصير بذلك عليه ان يلبس من استعاضه من السجود لادم وفي الحقيقة انما احتج على الله وهو لادم خصما الله القدرية الذين يجزون يوم القيامة الى النار جهنم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد والأكابر المروية في ذم القدرية تتناول هؤلاء أعظم من تناولها النكرين للقدر تغلبا للامر وتنزيها عن الظلم ولهذا يفرزون القدرية بالمرجة بضعف أمر الايمان والوعيد وكذلك هؤلاء القدرية تصنف أمر الله بالايان والتقوى ووعيد من فعل هذا كان ملوعا في كل شريعة كاربى وعلقت القدرية بقول المرجة على لسان سبعين نبيا والناضون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذوبون به والدافعون للامر والنهي والطاعون على الرب عز وجل يجمعهم بين الامر والقدر وهو لا يشر الطوائف وحتى في ذلك مناظرة عن ابيليس والدافعون للامر به

(١) قوله فكيف تجحد فيها الخ الذي في مسلم فيكم وفي حديث الله كتب التوراة قبل أن أخلق قال موسى باربعين عاماً قال آدم فهل وجدت فيها وعصى آدم به ففوى قال نعم قال فتولوني على أن علمت علا كتبه الله على أن عمله قبل أن يخلقني باربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج آدم موسى اه كتبهم صحبه

(٣ - منهاج نافي) محمد بن الطيب الحنبلي ويكتب أيضا الاشعري واهذا وجد أقوال التبيين مقارنة لاقواله وأقوال أمثاله التابعين لطريقة ابن كلاب وعلى الصيغة التي منصفها أبو الفضل التيمي اعتمد أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي منصفه في مناقب الامام

أجلنا أراد أن يذكر عقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطه وأبي عبد الله بن حاسد وأما لهم فأنهم مخالفون لأصل قول الكلالية والأشعري وأما أصحابه كابي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي والقاضي أبي بكر متفقون

على إثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والسد وإبطال تأويلها ليس في ذلك قولان أصلاً ولم يذكر أحد من الأشعري في ذلك قولين أصلاً بل جميع من يحكي الخلافات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن لاتباعه في ذلك قولان وأول من اشتهر عنه نقضاً أو المعالي الجوفى فله نفي الصفات الخبرية وله في تأويلها قولان في الإرشاد أولها ثم انه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وجرم التأويل وبين إجماع السلف على تحريم التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس واجب ولا جازم فصار من سلك طريقته ينسب الصفات الخبرية وله في التأويل قولان وأما الأشعري وأئمة أصحابه فأنهم يثبتون لها يردون على من ينفيها أو ينقصها فضلاً عن يتأولها وأما مسئلة قيام الانفصال الاختيارية فإن ابن كلاب والأشعري وغيرهما ينقضونها وعلى ذلك بنوا قوالهم في مسئلة القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيه في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوه إلى البدعة بقا البعض الاعتزال فهم وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنسبين إلى السنة من أصحاب أحمد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتب المناقب عن أصحاب أحمد في معنى أن القرآن غير مخلوق قولين مبينين

على هذا الأصل أحد هما أنه قد لم يتعلق بحشيشته وقدره والثاني أنه لم يزل يتكلم إذا شاء وكيف ذكر أبو عبد الله بن حاسد ولين ونحن كان وافي على نفي ما يوجب من الأمور المتعلقة بحشيشته وقدره كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان يعيل

بعدهم في الشر والمكذوبين به بعدوا لأموات إذا رأيت تفلظ السلف على المكذبين بالقدر فأنما ذلك لأن الدافعين للأمر لم يكونوا يتظاهرون بذلك ولم يكونوا موجودين كثيرين والأهم شرمهم كما أن الرافض شرم الخوارج في الاعتقاد لكن الخوارج أجراً على السيف والقتال منهم فلا تظاهروا القول ومقاتلة السليبي ما فهم ما لم يحكي فمن هومن جنس المنافقين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فبين أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقت به ولحقت الذرية والمصيبة تورث نوعاً من الجزع يقتضي لو من كان سبها فتبين أن هذه المصيبة وسبها كان مقدراً وأمكنوا بالبعد مأموراً أن يصبر على قدر الله ويسلم لآمر الله فإن هذا من جهة ما أمره الله به كما قال تعالى ما أصاب من مصيبة إلا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه قالت طائفة من السلف كان يسعدوه الرجل تصبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأما هذا الكلام يقال لمن احتج بالقدر على المعاصي ثم يعلن أن هذه الحجة باطلة فيصريح العقل عند كل أحد مع الاعيان بالقدر ويطلان هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر وذلك أن بني آدم مبطونون على احتياجهم إلى جلب المنفعة ودفع الضرر ولا يعيشون ولا يبلغ لهم دين ولا دن إلا بذلك فلا بد أن يتأمروا بما فيه محصل منافعهم ودفع مضارهم سواء بعث الله بهم رسول أو لم يبعث لكن عليهم بالنافع والمضار بحسب عقولهم وقصورهم فالرسل صلات الله تعالى عليهم بعثوا لتحصيل المصالح وتكليفها وتطليل المفساد وتقليها فاتباع الرسل أكل الناس في ذلك والمكذوبون الرسل أنفك الأمر في حقهم فصاروا يتبعون المفساد ويعطلون المصالح فهم شر الناس ولابد لهم من ذلك من أمور يحتجبونها وأمر يحتجبونها وأن يتدافعوا جميعاً مضارهم من الظلم والفواحش ونحو ذلك فلو ظلم بعضهم بعضاً في دمه وأمله وأجره فطلب الظالم الاقتصاد والعقوبة لم يقبل أحد من ذوي العقول احتجابه بالقدر ولو قال أعذر وني فإن هذا كان مقدراً على تقالوا أو تنفوا فليس بل ذلك فاحتج عليه ظالم بالقدر لم تقبل منه وقبول هذه الحجة يوجب الفساد الذي لا صلاح معه وإذا كان الاحتجاج بالقدر محرم ودافى فطر جميع الناس وعقولهم مع أن جواهر الناس مقرون بالقدر على أن الأقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به بل لا بد من الاعيان ولا بد من رد الاحتجاج به ولما كان الجدل ينقسم إلى حق وباطل والكلام ينقسم إلى حق وباطل وكان من لغة العرب أن الجنس إذا انقسم إلى نوعين أحدهما أشرف من الآخر خصوصاً الأشرف بالاسم الخاص وعبروا عن الآخر بالاسم العام كافي لفظ الجائر العام والخاص والمباح العام والخاص وذوي الأرقام العام والخاص ولفظ الجواز العام والخاص ويطبقون لفظ الحيوان على غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الإنسان غلبوا في لفظ الكلام والجسد فلذلك يقولون فلان صاحب كلام ومتكلم إذا كان قد تكلم بالعلم ولهذا ذم السلف أهل الكلام والجدل فإذا لم يكن الكلام محبة مهيضة لم يكن الأجسد لا محضاً والاحتجاج بالقدر من هذا الباب كافي للصحيح عن علي رضي الله عنه قال طرقتني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاطمة فقالت اتفقوا من تملكان فقلت يا رسول الله اتفقا أنفسنا بيدا الله أن شاء الله أن يعننا بعننا قال فوني وهو يقول وكان الإنسان أكثر شئ جدلاً فاعلموا أمرهم بضم الليل فاعتل

على هذا الأصل أحد هما أنه قد لم يتعلق بحشيشته وقدره والثاني أنه لم يزل يتكلم إذا شاء وكيف ذكر أبو عبد الله بن حاسد ولين ونحن كان وافي على نفي ما يوجب من الأمور المتعلقة بحشيشته وقدره كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان يعيل

وأبي الحسن بن الرافعي وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما وافق هذا تارة وتارة أخرى كان مخالفاً في ذلك أبو عبد الله بن محمد وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن مندوم وأبو نصر (١١) الصبزي وبني بن عمار السجستاني وأبو محمد بن

الانصاري وأبو عمر بن عبد الله بن الحسن وأمثالهم والتزاع في هذا الأصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعي وبين أصحاب أبي حنيفة وبين أهل الظاهر أضافوا دينهم على صاحب المذهب وأنعم على أنبات ذلك وأبو محمد بن حزم على

المالعة في انكار ذلك وكذلك أهل الكلام وأهل الشافعية والكرامة على أنبات ذلك والمالعة على نفي ذلك وقد ذكرنا الشري في القالات عن أبي معاذ الترمذي وزهير الأري وغيرهما أنبات ذلك وكذلك المتخلفة حكوا عن أساطينهم الذين كانوا قبل أرسطو أنهم كانوا يشنون ذلك وهو قول أبي البركات صاحب الاعتبار وغيره من متأريهم وأما أرسطو وأتباعه كالفارابي وابن سينا فنحن ذلك وقد كرر أبو عبد الله الرافعي عن بعضهم أن أنبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكروه وقرروا ذلك وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبه في هذا الأصل كثير يوجد في كتب التفسير والأصول قال ابن سني بن راهويه حدثنا بشر بن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول الرافعي على العرش أسوأ أي ارتفع وقال الضاري في حصصه قال أبو العالمة أسوأ إلى السماء ارتفع قال وقال مجاهد أسوأ على العرش وقال الحسن بن مسعود البصري في تفسيره المشهور قال ابن عباس وأكرم مفسري السلف

على رضي الله عنه بالقدر وأنه لو شاء الله لا يقطن عالم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا ليس فيه الإجماع والجلد النبي ليس يحق فقال وكان الإنسان أكثر شئ حدا (فصل) قال ومنه تجاوز أن يعذب الله السبلين على طاعته ويثيبا بليس على معصيته لأنه يفعل للارض فيكون فاعل الطاعة سفيهاً لأنه يجهل بالتعبد في الاجتهاد في العبادة وأخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات من غير نفع يحصل له لأنه قد يعاقبه على ذلك ولو فصل عوض ذلك ما يلتهبه ويشتبهه من أنواع المعاصي قد يشبهه فاختار الأول ليكون سفيهاً عند كل عاقل والمصير إلى هذا المذهب يؤدي إلى خراب العالم واضطراب الامور الشرعية الحميدة وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحد منهم الله يعذب نبياً ولا أنه قد يعذب عنه عذاب أنيائه بل هم متفقون على أن الله يثيبهم لاجتماعه لا يقع منه غير ذلك لأنه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد وعلم ذلك بالضرورة أن من متكلمة أهل السنة المبتئين للهدى من يقول انما علم ذلك بمجرد خبره الصادق وهي الدلالة الجمعية المجردة ومنهم من يقول بل قد علم ذلك بغير الخبر ويعلم بطلان عقلية وإن كان الشارع قد نبه عليه وأمر بشدائها كما إذا علمت حكمته ورحمته وعلم أنه ذلك يستلزم أكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك كما قالت الخديجة عرضي الله عنه قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يخزيك الله أبداً لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وترقي المسفق وتعتن على وأب الحلق وقد قال تعالى أم حسب الذين أخرجوا السبلات أن نخجلهم كل قوم آمنوا وعملوا الصالحات سواء محسبهم ومما يحسبهم وهذا استهتام انكاري يقتضي الاستكثار على من يحسب ذلك ونظفه وانما ينكر على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه من ظن ظننا ليس بخطأ ولا باطل فعلم أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يعلم بطلانه وأن ذلك من أظلم الشئ الذي ينزه الله عنه ومثله قوله تعالى أن نخجلهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالفسدين في الارض أم نجعل المتقين كالفجار وقوله تعالى أن نخجلهم المسلمين كالجبريين مالكم كيف تحكمون وفي الجملة التسوية بين الأبرار والفجار والحسين والظالمين وأهل الطاعة وأهل المعصية حكم باطل يجب تنزيه الله عنه فإنه يناقض عدله وحكمته وهو سبحانه كايمنك التسوية بين المخلوقات فهو يسوي بين الملائكة كقوله سبحانه أكرهكم خير من أولئك أم لكم رافعي الزبر وقوله ككذاب أفرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لأولي الألباب وقوله فاعتبروا بأولي الألباب وقوله ولقد أنزلنا آيات مبينات ومثلنا من الذين خلوا من قبلكم الآية وقوله وتلك الأمثال نضربها للناس (الوجه الثاني) إن قوله ومنها تجاوز تعذيب الانبياء وأتباع الشياطين إن أراد به أنهم يقولون إن الله قادر على ذلك فهو لا يتزاع في القدرة وإن أراد أن لا يخل في فعله ولا يفعله فعلموا بالأنشك في ذلك بل فعل انتقامه وعلمنا انتقامه مستلزم لا انتقامه وأنه لو فصل ذلك لم يكن ظالماً وإن أراد أن من قال أنه يفعل للحكمة يلزمه تجاوز وقوع ذلك منه وأنه لو فصل ذلك لم يكن ظالماً فلا ريب أن هذا قول هو لا موهوم لا يصحون بذلك لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله منزوع عن ذلك ومقدس عنه ولكن على هذا يلزم أن تكون الطاعة سفيهاً فاتها انما تكون سفيهاً إذا كان وجودها

أسوأ إلى السماء ارتفع إلى السماء وكذلك قال الخليل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراء ثم أسوأ أي سجد قاله ابن عباس وهو كقولهم لرجل كان قاعاً فاستوى قائماً وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفسير المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم والعصبة والتابعين مثل
تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٣) بن ابراهيم المعروف بدعيم وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

وتفسير أبي بكر عبد العزيز
وتفسير أبي الشيخ الأصبهاني
وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل
هؤلاء من التفسير مثل تفسير
أحمد بن حنبل وأصحب بن ابراهيم
وبني تميم وعدهم ومن قبلهم
مثل تفسير عبد بن جعد وتفسير
عبد الرزاق ووكيع بن الحارث فيها
من هذا الباب الموافق لقول
المشئني ما لا يكاد يحصى وكذلك
الكتب الصنفه في السنة التي فيها
آثار النبي صلى الله عليه وسلم
والعصبة والتابعين وقال أبو محمد
حرب بن أحمد في الكرماني في
مسائله العروقه التي نقلها عن
أحمد وأصحب وغيرهما وذكر
معهما من الآثار عن النبي صلى الله
عليه وسلم والعصبة وغيرهما ذكر
وهو كتاب كبير صنفه على طريقة
الموطأ ونحوه من المصنفات قال في
آخره في الجامع باب القول في
المذهب هذا مذهب أئمة العلم
وأصحاب الأثر وأهل السنة
المعروفين بالمعتدلين بهم فيها
وأدركت من أدركت من علماء
أهل العرف والخطاب والشام
 وغيرهم عليها من خالف شيئا من
هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب
فألقاه فهو مبتدع خارج من الجماعة
زائل عن منهج السنة وسبيل الحق
وهو مذهب أحمد وأصحب بن
ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير
الجدي وسعد بن منصور وغيرهم
من جالسنا وأخذنا عنهم العلم
وذكرنا الكلام في الأيمان والأقدر

والوعد والامامة وما أخبره الرسول من شرائط الساعة وأمر البرزخ والقامة وغير ذلك إلى أن قال وهو صنفه بائتم ضروريا
خلق لا يخلون علمه مكان الله عرش والعرش جليلة يحولونه وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه عز ذكره والله أعلم بغيره والله

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء إلا أن التوصل إلى ذلك
والدليل عليه انما يتم بمقتضى أحداهما أن الله فصل المجزة على يد النبي لأجل التصديق
والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المقدمتين لا تتم على قولهم لأنه إذا استحال أن
يفعل لغرض استحالة أن يظهر المعجزة لأجل التصديق وإذا كان فاعلا للقيام والواقع
الضلال والمعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاحتلال على صدق
أحد من الانبياء ولا المنذر بشئ من الشرائع والأديان (والجواب من وجوه) أحدها
أن يقال أنه تقدم أن أكثر القائلين بخلافه خلفاء الثلاثة يقولون أن الله يفعل لحكمة بل
أكثر أهل السنة الثابتين لا قدر يقولون بذلك أيضا وحسنه فان كان هذا القول هو الصواب
فهو من أقوال أهل السنة وإن كان نفيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى
التقديرين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الأربعة النزاع
بين أصحابه في هذا الأصل مع اتفاقهم على اثبات خلافة الخلفاء الثلاثة وعلى اثبات القدر
وأن الله خلق أفعال العباد ونزاع أصحاب أحمد في هذا الأصل معروف وغير واحد من أصحاب
أحمد وغيرهم كان عقيل والفاضل أبي حاتم وغيرهما يشنون المعجزات بأن الرب حكيم لا يجوز
في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك
والشافعي وأهل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون بآيات الحكمة في أفعاله أيضا (الوجه
الثاني أن يقال) لا نسلم أن تصديق الرسول لا يمكن الا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل
بطريق الدلالة على صدقه متعدد بطريق المعجزات كما قد بسط في غيره الموضع ومن
قال أنه لا طريق لذلك كن عليه الدليل وهو لم يذكر دليل على النفي (الوجه الثالث أن يقال)
لا نسلم أن دالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دالة المعجزة
على الصدق دالة ضرورية لا تحتاج إلى نظرفان اقسم أن المعجزة بدعوى النبوة يوجب علما

والوعد والامامة وما أخبره الرسول من شرائط الساعة وأمر البرزخ والقامة وغير ذلك إلى أن قال وهو صنفه بائتم ضروريا
خلق لا يخلون علمه مكان الله عرش والعرش جليلة يحولونه وله حد الله أعلم بحمد الله على عرشه عز ذكره والله أعلم بغيره والله

تعالى جميع لا يشك بصير لا يزال عليم لا يحول جواد لا يضل حلم لا يجهل حفيظ لا ينسى يقظان لا يسهو قيب لا يفتل يتكلم ويحرك
ويسبح ويصور وينظر ويضع ويبسط ويرفع ويحب ويكره (١٣) ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ويرحم ويعفو

ونعصر ويعطي وينع وينزل كل
لغة الى السماء الدنيا كيشاء
وكشاه ليس كشه شي وهو السميع
الصبراني أن قال ولم ير الله
مشكلا علما قشاره الله أسكن
الخالقين وقال الفضل الحافظ أبو
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله
عنه الخلال في السنة ثنا إبراهيم
ابن الحارث بن عيسى العبادي حدثني
أبي بن يحيى سمعت إبراهيم بن
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب
الفضيل سمعت الفضيل بن عياض
يقول ليس لسان نتهم في الله
كف وكف لان الله وصف نفسه
فأبلغ فقال قل هو الله أحد الله
الصدق بلد ولم يولد ولم يكن له كفوا
أحد فلا تسفة أبلغ بما وصف به
نفسه وكل هذا التزول والاضطراب
وهذه المباهة وهذا الاطلاع كشاه
أن ينزل وكشاه أن يباهي وكشاه
أن يطلع وكشاه أن يتصل فليس
لنا أن نتهم فيه كيف وكيف وإذا
قال لك الجهمي أنا أكف قريب زول
عن مكانه فقل أنت أنا أكف قريب
يقول ما يشاء وقد كره هذا الكلام
الآخر من الفضيل بن عياض
الضاري في كتاب خلق الأفعال هو
وغيره من أمثلة السنة وتلقوه
بالقول قال الضاري وقال الفضيل
ابن عياض إذا قال لك الجهمي أنا
أكف قريب زول عن مكانه فقل أنا
أومن برب يفصل ما يشاء قال
الضاري وحدث يزيد بن هارون عن
الجهمة فقال من زعم أن الرحمن
على العرش استوى على خلاف

ضرور بلان الله أظهره الصفة كإن من قال الملك من الملوك ان كنت أرسلتني الى هؤلاء
فانقص عادتكم وتم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم الضرورة أنه فعل ذلك لاجل تصدقه
(الوجه الرابع) قول من يقول لنزل المجرى على الصدق لزم هجر الناري عن قصد بقوله
والهجر متع عليه لانه لا طريق الى التصديق الا بالمجزة وهذه طريقة كثير من أجداب الاشعري
ومن وافقهم وفي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما والاولى طريقة كثير
منهم أيضا وفي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة الاشعري وعلى هذا أظهر المجرز
على بدالكذب المذنب للثبوت هل هو ممكن مقدور أم لا على القولين (الوجه الخامس) أن
يقال قوله انهم موقوف على أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المجزة منزلة
للتصديق بالقول وهذا فيه نزاع فمن الناس من يقول بل هي بمنزلة انشاء الرسالة والانشاء
لا يصح التصديق والتكذيب فقول القائل ليس يرأسك أو وكلك أو نحو ذلك انشاء وإذا
كانت دلالة المجزة على الانشاء رسالة لم يكن ذلك موقفا على أنه لا يفعل الا لغيره ولا على أنه
لا يفعل القبيح كالانشاء بالاهي والتهى ونحو ذلك (الوجه السادس) أن يقال قوله
لانه اذا استحال أن يفعل لغرض استحال أن يظهر المجزة لاجل التصديق يجب عنه من
يقول لانه لا يفعل شي لاجل شيء لانه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الادلة المستزمنة لذلها
ففعل الخلق الدالة على وجوده وقد ربه وعلمه وشيئته وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون
مستزمنة لمدلولها الدالة عليه بل تفرقها كذلك هنا خلق المجزة وأراد خلقها وأراد أن تكون
مستزمنة لمدلولها الذي هو صدق الرسول الدالة على ذلك بل نظر وإذا أراد خلقها وأراد هذا
التلازم حصل المقصود من دلالتها على الصدق وان لم يحصل أحد المرادين لاجل الاستحاذ
المقصود يحصل بآراءهما جميعا فان قيل المجرز لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به
التصديق قيل هذا موضع النزاع ونحن ليس مقصودنا نفس قول من يقول انه يفعل لالحكمة
بل هذا القول مرجوح عندنا والمقصود أن نبين هجة القائلين بالقول الآخر وأرباب هذا
القول آخرين بمنزلة الشبهة وأما قوله اذا كان فاعلا للصدق جاز أن يصدق الكذاب هذه
الجملة ثانية (جواب ذلك) أن يقال ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو
قبيح منه ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول ان ذلك الفعل القبيح منهم لانه كأنه صار لهم
لانه فمنهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والا كرون يقولون ان ذلك الفعل مقعوله وهو فعل
العبد وأما نفس حق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال انها قبيحة منهم فلو فعل ذلك كان
قبيحا منه لامن العبد والرب منزعه عن فعل القبيح فمن قال ان الله خلق الله ما هو صار للعباد جاز أن
يقول ما هو صار كان قوله باطلا كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قبيح من العبد ليس
خلق قبيحا منه لم يستلزم أن يخلق ما هو قبيح منه لافعل للعبد في تصديق الكذاب انما يكون
بإخباره ما صدق سواء كان ذلك بقول أو فعل يجري مجرى القول وذلك متع منه لانه صفة نقص
والله منزعه عن النقص بالنقل والاتفاق العقلاء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قبيح بل كل ما يمكن
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستلزمه صفت الكمال وثابت النقص له فهو متع
عليه كالجزء والجهل ونحو ذلك والكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما تقرر في قلوب العامة فهو جهي وقال الخلال في باب السنة أخبرني جعفر بن محمد القرابي حدثنا أحمد بن محمد المقدسي حدثنا سليمان
ابن حرب قال سأل بشر بن السري جاد بن زيد فقال يا أبا اسمعيل الحديث الذي جاء في نزل الله الى السماء الدنيا يتحول من مكان الى

ممكن فسكت حجادن زديتم قال هو في مكانه يقرب من خلقه كيف شاء وقال أبو الحسن الأشعري في كتاب المقالات لما ذكره مقالا
أهل السنة وأهل الحديث فقالوا يصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينزل إلى السماء الدنيا

فقال هل من مستغفر لكياه
الحديث عن النبي صلى الله عليه
وسلم وأخذون بالكتاب والسنة كما
قال تعالى فإن تنازعتم في شئ فردوه
إلى الله والرسول وودون اتباع من
صلف من أئمة الدين وأن لا يحدثوا
في دينهم ما لم ياذن به الله ويعتزون
بأن الله يحيي يوم القيامة كما قال وجاء
ربك والملك صفاء فإذن الله يقرب
من خلقه كيف يشاء كما قال ونص
أقرب إليه من حمل الويد قال
الأشعري وبكل ما ذكرنا من
أقوالهم يقول والله نذهب وقال
أبو عثمان اسمعيل الصاوي في القرب
شيخ الإسلام في رسالته
المشهور في السنة وقد ذكر ذلك
أبو القاسم الجبلي في كتاب الحق في
بيان المحنة قال ونبئت أصحاب
الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى
كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير
تسليمه بنزول المخلوقين ولا تمثيل
ولا تكيف بل يثبتون ما أثبتته
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويتنون فيه إليه ويعجزون اندبر
أصحح الأوردية كره على ظاهره
ويكون عمله إلى الله تعالى وكذلك
يثبتون ما أنزل الله في كتابه من ذكر
الحي واللاتين في ظلم من الغمام
والملائكة وقوله عز وجل جاء
ربك والملك صفاء وقال سمعت
الحاكم بأبي عبد الله الحافظ يقول
سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول
سمعت أجدن سعيد بن أراهم
أبا عبد الله الباقر يقول حضرت
عجل السابري عبد الله بن طاهرات

﴿فصل﴾ قال ومنها لا يصح أن يوصف الله أنه غفور رحيم عفوان الوصف بهذه التما
يثبت لو كان الله مستحقا للعقاب في حق الساق بحيث إذا أسقط عنهم كان غفورا عفورا رحما
وأنما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فيقال الجواب من وجوه أحدها)
أن كثيرا من أهل السنة يقولون لا نسلم أن الوصف بهذه التما يثبت لو كان مستحقا للوصف
بهذا يثبت إذا كان قادرا على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فإن تخصص الاستحقاق
بهذه الأمور يقتضي أنه يستحق شيئا دون شئ وهذا ممنوع عند هؤلاء بل أنه يفعل ما يشاء
ويحكم ما يريد فإذا كان قادرا على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء صريح منه مغفرتهم وحله
وعفوه (الثاني أن يقال) أن قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه للعصاة عدل منه
أرغبني أن محتاج إلى ذلك أما الأول فهو متفق عليه فإن عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين
وإذا كان كذلك كان عفوه ومغفرته إحسانا منه فضلا وهذا يقول به من يقول الله غالي
أفعالهم فأقانون بانها أفعال الله مخلوقة والقانون بانها أفعال له كسب لهم متفقون على أن
العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة والعفو أمان أو وصف بها أو أن كان
العقاب قبيحا على قول القائلين بذلك وأمان لا يوصف بها إلا إذا كان العقاب سائغا غير
قبيح فإن كان الأول لم أن لا يكون غفارا لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى لأن عقاب هؤلاء
قبيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ويلزم أن لا يكون رحيمًا لمن يستحق الرحمة من

يوم وحضره اصبح بن ابراهيم يعني ان راهو به فسئل عن حديث النزول صحیح هو قال نعم فقال له بعض قوادع عبد الله الانبياء
يا ايها القريب أنزع من الله ينزل كل ليلة قال نعم قال كيف ينزل قال اصبح أنبته فوق حتى أصفك النزول فقال الرجل أنبته فوق

فقال اصحق قال الله عز وجل ويا محمد الملك صفاه فاقفالة الاميرة الله يا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اصحق يا عز الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من ينفعه اليوم وروى بإسناده عن اصحق بن ابراهيم قال (١٥) قال لي الامير عبد الله بن طاهر يا يعقوب هذا

الحديث الذي ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل وسايل ليله الى السماء الدنيا كيف ينزل قال قلت اعز الله الامير ليقال لا اله الا كيف انما ينزل بلا كيف وبإسناده عن عبد الله بن المبارك انما سائل عن النزول ليله النصف من شعبان فقال عبد الله

يا يعقوب ليله النصف ينزل في كل ليلة فقال الرجل يا عبد الرحمن كيف ينزل اليس يحلو ذلك المكان فقال عبد الله بن المبارك ينزل كفر شاه وقال أبو عثمان الصاوي فلما صبح خبر التزلزل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر به أهل السنة وقبلا الخبر وأثبتوا التزلزل على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتقدوا اندياله بنزول خلقه وعلوا وعرفوا وتحققوا واعتقدوا ان صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما ان ذاته لا تشبه ذات الخلق تعالى الله عما يقول المشبه والمعللة علوا كبيرا ولهم لعنا كثيرا وروى الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب الاسماء والصفات حدتنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا زكريا العنبري سمعت أبا العباس بعض السراج سمعت اصحق بن ابراهيم يقول دخلت يوما على طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعه منصور بن طلحة فقال لي يا أبا يعقوب ان الله ينزل كل ليلة فقلت له تؤمن به فقال له طاهر ألم أنت

الانبياء والمؤمنين ويا محمد ان لا يكون غفورا رحيمنا في ظلم غير بل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد أثبت انغفار التائبين رحيم المؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه معتبا قد بر أن يكون مستحقا للعقاب فلا يجمع أن يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان العاصيان من العبد عنى أنه فاعله عند الجمهور ويعنى أنه كاسبه لافاعله عند بعضهم وبهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم أولى بذلك وأما كونه خالقا لذلك فذلك أمر يعود اليه وله في ذلك حكمه عند الجمهور والقائلين بالحكمة وذلك لا يصدر الا من المشيئة عن من لا يعلل بالحكمة

(فصل) قال ومنها انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر الايمان ولا قدرته عليه وهو قبيح عقلا والسمع قد منع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها (والجواب) من وجوه (أحدها) أن المشيئة للقدرة لهم في قدرة العبد قولان أحدهما أن قدرته لا تكون الا مع الفعل وعلى هذا الكافر الذي سبق في علم الله أنه لا يؤمن لا يقدر على الايمان أبدا وما ذكره واراد على هؤلاء والثاني أن القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الحين الفعل والقدرة المستتمة للفعل لا بد أن تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة يهتدون بها لم يعطها الكافر وأن العبد لا بد أن يكون قادرا حيا في الفعل خلا فالن زعم أنه لا يكون قادرا الا قبل الفعل وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء واذا كان لا بد من قدرة حال الفعل فإذا كان قادرا قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم لكن يجزئ القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يحضه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمنا وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلون في جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضع كما تقدم وحينئذ فعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يعطل هذا الاراد وعلى قول الآخرين فانهم يلزمونه وأتى القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنة والله الحمد (الوجه الثاني) أن يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق للهز عنه كتكليف الزنم المشي وتكليف الانسان الطيران وتحذو ذلك فهذا غير واقع في الشرع يعقده جاهر أهل السنة المبينين القدر وليس فبما ذكره ما يقتضى لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق بالاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فانه هو الذي منه عن الايمان وكذا عاقد في حال قعوده فان اشتغله بالقدوة عنه أن يكون قائما والارادة الجازمة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر الايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس بجمع عقلا عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على أمر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الامر والنهي لا اشتغاله بضده اذا أمكن أن يترك ذلك الضد ويقبل الضد المأمور به وانما النزاع هل يسى هذا كتكليف ما لا يطاق لكونه تكلفا بما انتفخه القدرة المقارنة للفعل فن المشيئة للقدرة من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي أبو بكر والقاضي أبو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ ما يدلك ان تأساه عن مثل هذا قال اصحق فقلت له اذا أنت لم تؤمن أن الله لا يفعل ما يشاء ليس يحتاج أن تأسى وقال البيهقي حد ثنا أبو عبد الله الحافظ سمعت أبا جعفر محمد بن صالح بن هاني سمعت أجد بن سلمة يقول سمعت اصحق بن ابراهيم الحنظلي

يقول جعفي وهذا المتبع يعني ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فسا اثنى الامير عن اخبار التزول فسردها فقال ابراهيم
كفرت برب ينزل من سماواتي سماه فقلت امنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضى عبد الله كلامي وانكر على ابراهيم قال هذا مع

الحكمة * وروى ابو اسمعيل
الانصاري باسناده عن حرب
الكرماني قال اسحق بن ابراهيم
لا يجوز الخوض في امر الله تعالى
كما يجوز الخوض في فعل الخلق
لغوة تعالى لا يشل عاقل وهم
يسألون ولا يجوز لاحد ان يتوهم
على الله تعالى بصفاته واقامه
يعني كما توهم فيهم وانما يجوز
النظر والتعكر في امر الخلق
وذكوانه عكس ان يكون الله
موصوفا بالتزول كل ليله اذ انصفني
ثلثها الى السماء الدنيا كايشاء
ولا يشل كيف زوله لان الخلق
يسمع ما شاء كايشاء وعن حرب
قال قال اسحق بن ابراهيم ليس
في التزول وصف وقال ابو بكر
الخليل في كتاب السنة اخبرني
يوسف بن موسى ان ابا عبد الله
يعني احمد بن حنبل قيل له اهل
الجنة ينظرون الى اديهم عز وجل
ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظرون
اليهم وينظرون اليه ويكلمهم
ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال
واخبرني عبد الله بن حنبل قال
اخبرني ابي حنبل بن اسحق قال
قال عبي بن نعمان بان الله على
العرش كيف شاء وكان ابدال احد ولا
صفة بيلفها واصف او يحده احد
فصفا الله ومنه وهو كما وصف
نفسه لا يدركه الابصار بحد ولا غاية
وهو يدرك الابصار وهو عالم
الغيب والشهادة وسلام الغيوب
ولا يدركه وصف واصف وهو كما
وصف نفسه وليس من الله شيء

محدود ولا يبلغ علم قدرته احد غلب الاشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ليس كشيء وهو السميع البصير وكان الله قبل
ان يكون شيء والله هو الاول وهو الآخر ولا يبلغ احد حد صفاته * قال واخبرني علي بن عيسى ان حنبل احد منهم قال سألت ابا عبد الله

عن الأحاديث التي تروى أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا وأن الله يرى وأن الله يضع قدمه وما أشبه هذه الأحاديث فقال أبو عبد الله نؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى أي لا نكتفي بها ولا نحرفها (١٧) بالتأويل فنقول بمعناها كذا ولا نرميها شائوا نعلم أن

ما جاءه الرسول حتى إذا كان بأسند صحاح ولا ترد على الله قوله ولا يوصف الله بأكثر مما وصف به نفسه بالأحد ولا غاية ليس كشبه شيء وقال حنبل في موضع آخر من أجل جدال ليس كشبه شيء في ذاته كأوصف به نفسه قد أجل تبارك وتعالى بالصفة لنفسه فخذ لنفسه صفة ليس بشبه شيء فتمد الله بصفاة غير محدودة ولا معلومة إلا عما وصف به نفسه قال فهو جمع نصير بالأحد ولا تقدر ولا يبلغ الواصفون مشفته وصفاته منه وله ولا تعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصفه كأوصف نفسه ولا تعدى ذلك ولا نلفه صفة الواصفين نؤمن بالقرآن كله بحكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفته صفاته لشاعة شعت وما وصف به نفسه من كلام وزول وخلوه بعبده يوم القيامة ووضع كنفه عليه هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتعبد في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا أحد إلا ما وصفه نفسه سميع بصير لم يزل متكما على ما أغفر وأعلم الغيب والنهيادة علام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا تنفع ولا تزد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كفضاء المشئة إليه عز وجل والاستطاعة له ليس كشبه شيء وهو خالق كل شيء وهو كأوصف نفسه سميع بصير بالأحد ولا تقدر قال إبراهيم عليه السلام لم تصيد

ويقول إن الفعل كسب العبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور فلهذا قال من قال إن هذا الكسب الذي أنتهه الأشعري غير معقول وجهور أهل الإنابة على أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وقدرة مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى الطابع وغير ذلك من الشروط والأسباب ثم ذكر ولا يلزم وجهور أهل السنة وقد قلنا غير مر نحن لا نتكر أن يكون في بعض أهل السنة من يقول انحط لكن لا يتفقون على خطأ كما تنفي الإمامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الإمامية أهل السنة فالصواب فيها مع أهل السنة وأما ما تنازع فيه أهل السنة وتنازع فيه الإمامية فذلك الاختصاص بأهل السنة ولا بالإمامية وبالجهة فيهم وجهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون إن العبد له قدرة وإرادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله وهو خالق كل شيء كادل على ذلك الكتاب والسنة قال تعالى عن إبراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وقال تعالى عن إبراهيم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم أمة مبدون بامرنا لما صبروا وقال تعالى وجعلناهم أمة مبدون بامرنا وأوحينا إليهم فعل الذبوات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وقال إن الإنسان خلق هلوعا إذا ناسه الشرى وعزا وإذا ناسه الخير منوعا فآخبر أن الله يجعل المسلم مسلما والمقيم الصلاة مقيم الصلاة والهادي إماما هاديا وقال عن المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلني مباركا أينما كنت إلى قوله وراي الذي ولم يجعلني جبارا شقيا فبين أن الله هو الذي جعله راوي الذي ولم يجعله جبارا شقيا وهذا صريح قول أهل السنة في أن الله خالق أفعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم أمة يدعون إلى النار وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين وقال تعالى إن هذه متكررة فما أخذ إلى رب يسبيل وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليا حكيما وقال إن هذه متكررة فما أخذ إلى رب يسبيل وما تشاؤون إلا أن يشاء الله إن الله كان عليا حكيما تعالى وقد أخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويضيقون ويصدقون ويكذبون ويخونون ذلك في مواضع وأخبار لهم استطاعة وقوة في غير موضع وأما أهل السنة وجهورهم يقولون إن الله خلق هذا كله وخلق عندهم ليس هو الخالق فيفرون بين كون أفعال العباد مخلوقة مقعولة كقرب وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل بفعل فعلا فأنه فعل العبد بمعنى المصدر وليست فعلا لرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي مقعولة له والرب تعالى لا يتصف بفعله ولاه ولكن هذه الشائعة زلت من لا يفرق بين فعل الرب وفعله ويقول مع ذلك أن أفعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجمهور من صفوان وموافقه والأشعري وأنباعه ومن وافقه من أتباع الأئمة ولهذا ضاقت لهؤلاء بالبحث في هذا الموضوع كما تبسط في موضعه وكذلك أيضا زلت من لا يثبت في الخلق ألسبا وقوى وطباع ويقولون إن الله يفعل عندهم إلا ما يفعلون أن يكون فرق بين القادر والعاجز وأن أثبت قدرة وقال إنهم مقترنة بالكسب قيل لم تثبت فرقاً معقولا بين ما تنبته من الكسب وتنفيه من الفعل ولا بين القادر والعاجز كان مجرد الاقتران لا اختصاصه بالقدرة فإن فعل العبد يقارن حياته وعلمه وإرادته وغير ذلك من صفاته فإذا لم يكن للقدرة تأثير لا مجرد

(٣ - منهاج ثاني) مالا سيع ولا يصرف فتبين أن الله سميع بصير صفاته منه لا تعدى القرآن والحديث والخبر بضبط الله ولا نعلم كيف ذلك إلا بتصدق الرسول صلى الله عليه وسلم وبثبوت القرآن لا يصفه الواصفون ولا يحد أحد تعالى الله عما تقول

الجهمية والمشيئة فأتاه والمشيئة يقولون قال من قال بصر كصري وبدي كيدى وقدم كقدي فقد شبه الله بمخلقه وهذا أبعد وهذا كلام سوء وهذا محدود والكلام في هذا الأحبة (١٨) وقال محمد بن مخلد قال أجد نصف الله بما وصف به نفسه وما

الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثرة في صفة الفعل لا في أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه قاله أثبت تأثيرا بدون خلق الرب فلازم أن يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله تعالى وأن جعل ذلك معلقا بخلق الرب فلا فرق بين الأصل والصفة وأما أئمة السنة وجهوهم فيقولون ما دل عليه الشرع والعقل قال تعالى فسفناه إلى بلديت فازلتناه الماء فاخر جنابه من كل الثمرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأجابه الأرض بعد موتها وقال تعالى هم مدعيه الله من اتبع رضوانه سبيل السلام وقال تعالى يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالأسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على إثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى أولم ير أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشدة يخلق ما يشاء وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا شيء عبد القيس أن فيل خصلتين يجهما الله الحلم والامانة فقال أخلقني تخلفت بهما أم خلقني جبلت عليهما فقال بل خلقني جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جعلني على خلقين يجهما الله ومثل هذا كثير ليس هذا موضع بسطه وهو لا يثبتون للبعد قدرة ويقولون أن تأثيرها في مقدورها كآثارها في الأشياء في مسياتها والسبب ليس مسددا فلا يسبب بل يفتقر إلى ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور وأيضا فالسبب ما يمنعه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحسنه في تعالي خالق السبب وما يمنعه وصارف عنه ما يعارضه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحسنه في ذكره هذا الأماهي من الفرق الضروري بين الأفعال الاختيارية الواهية بحسب تصورنا ودواعينا وبين الأفعال الاضطرارية مثل حركة التنفس وحركة الزواجر من شاحق بإتباع غيره حتى يقول جمع أهل السنة وجماعة أتباعهم لم يشأ في ذلك أحد من أئمة السلف الذين لهم في الأمة لسان صدق من الصحابة والتابعين لهم بإحسان والعقهاء المشهورين كالأشعري وحسنه والثوري والأوزاعي واليثرب وسعد والشافعي وأحمد واسحق ومثل هؤلاء الذين لهم اجتهد في الدين وخلف للرسول وإذا كان في المشتبهين للقدرة من يلزمه بطلان الفرق كان قوله باطلا ومع هذا قول نفاة القدرة باطلا منه فهذا القدرى رد بالجلابها وبطل منه وأهل الشيعة لا يوافقونه لآعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد حادثة كائنه بعد أن لم تكن تخضع لحكم سائر الحوادث وهي ممكنة من الممكنات تخضعها حكم سائر الممكنات فإسناد دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والممكنات مخلوقة لله الأوهى يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فإله فعله أن المحدث لابد منه محدث وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء وكذلك الممكن لابد منه من مرجع تام فإذا كان فعل العباد حادثة بعد أن لم يكن فإذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد ما محدثه بعد أن لم يكن فهو أيضا امر حادث فلا بد منه من محدث إذا كان العبد لم يزل محدثا لم يزد واما هذا الفعل الحادث وإذا كان أعادته له حادثا فلا بد منه من محدث وإذا قيل المحدث إرادة العبد قيل إرادته أيضا حادثة فلا بد لها من محدث وإن قيل حدثت بإرادته من العبد قيل تلك الإرادة أيضا لابد لها من محدث فأى

قال على العرش بعد ذلك قد بلغني ذلك عنه واهجه ثم قال أوعبد الله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام محدث ثم قال وباعربك والمثل صفافا قال الحلال وإبنا محمد بن علي الزواق نأبو بكر الأثرم حدثني محمد بن إبراهيم القيسي قال قلت

وصفه به رسوله وقال يوسف بن موسى إن أبا عبد الله قبل له ولا يشعر بآتيه من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه قال نعم ليس كذلك شيء فقال أجد أنه ينظر إليهم ويكلمهم كيف يشاء وإذا شاء وقوله هو على العرش كيف يشاء وكان شدة وقوله هو على العرش بلا حداثا قال نعم استوى على العرش كيف شاء المشيئة الله والاستطاعة ليس كذلك شيء بين أن تفسره وتكلمه وعلاه على العرش واستواءه على العرش بما يمتدنى بشيئته واستطاعته وقوله بلا حداثا لا صفة يلفها وصف أو يحده بعد في بها طاعة علم الخلق به وأن يهدوا أو يصفوه على ما هو عليه لا بما أخبر عن نفسه لئلا ين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة الحمد لله الذي هو كما وصفه نفسه وفوق ما يصف به خلقه ولهذا قال أجد لا نذكره إلا بغير محدود ولا غاية ففنى أن يدرك له حدا وقاية فهذا أصح القولين في تفسير الأدراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضوع ومما في هذا الكلام من نفى تحديد الخلق وقد يبرهم لهم وبلوغهم صفته لا يشاق ما نص عليه أحمد وغيره من الأئمة كذا ذكره انزال أيضا قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله الحارثي له روى على بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف عرف الله عز وجل

لاحد من جنس بل يحيى عن ابن المبارك وقيل له كيف تعرفوا شأنا قال في السماء السابعة على عرشه محمد فقال أجد هكذا هو عندنا
 وأخبرني حرب بن ابي اسحق قال قلت لابي بصير بن ابراهيم هو على (١٩) العرش محمد قال نعم بمحمد كرم عن ابن المبارك

قال هو على عرشه ما من من خلقه
 محمد قال وأخبرني المروزي قال قال
 أنصق بن ابراهيم بن راهبه قال
 الله تبارك وتعالى الرحمن على
 العرش استوى اجماع أهل العلم
 أنه فوق العرش استوى ويعلم كل
 شيء في أسفل الأرض السابعة وفي
 قعر البحار ورؤس الأسماك ويطون
 الاديء وفي كل موضع كما يعلم علم
 ما في السموات السبع وما فوق
 الأرض أحاط بكل شيء علما فلا
 تسقط من ورقه الا يعلمها ولاعة
 في ظلمات البر والبحر الا قد عرف
 ذلك كله وأحصاه فلا يحزن معرفة
 شيء عن معرفته فهدأ وأما له
 مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في
 غيره هذا الموضع ينشأ أن ما نبهت
 له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك
 وربيعة وغيرهما الأستاذ ما علم
 وكيف يجهل فبين أن كيفة
 استوانه بمجهره للعباد فلم يغفوا
 ثبوت ذلك في نفس الامر ولكن
 نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا
 في كلام عبد العزيز بن عبد الله بن
 الماجشون وغير واحد من
 السلف والأئمة ينفون علم الخلق
 بقدره وكيف ويفعلون قال عبد
 العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة
 الماجشون في كلامه المعروف
 وقد ذكره ابن بطي في الأئمة وأبو
 حنبل الطائفي في كتابه في الأصول
 ورواه أبو بكر الأثرم قال حدثنا
 عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن
 عبد الله بن أبي سلمة أنه قال أما بعد
 فقد فهمت ما سألت عنه فها

محدث فرسنته في الصدان كان عاد قال يقول فيه كاتقول في الحادث الاول وإن جعلته قديما
 أزليا كان هذا مجتمعاً لأن ما يقوم بالعمل لا يكون قديماً أزلياً وإن قلت هو وصف العبد وهي
 قدرته المخالفة فيه مثلاً لم يتعلل هذا لوجوه (أحدها) أن يقال اذا كانت القدرة المخالفة فيه
 موجودة قبل حدوث الفعل وحسن حدوثه فلا بد منه من سبب آخر حادث ينضم اليها والازم ترجع
 أحد المتأخرين بالمرجع وحدوث الحادث بلا سبب حادث قلنا اذا كان حال العبد قبل أن يفعل
 وحاله حين الفعل سواء الاضحية لاحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا
 فيها دون الأخرى ترجيحاً لأحد المتأخرين بدون مرجع وهكذا اذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن
 لا يكون والممكن لا يترجم بوجوده على عدمه الا بترجيح تام والمرجع اذا كان من العبد فالتقول فيه
 كالتقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجح اتاهم الله تعالى وأن يستلزم وجوده وجود الفعل والا
 لم يكن تاماً ولا جمل هذا اتفق أهل السنة المتأخرون على أن الله يخص المؤمنين بنعمة دون
 الكافرين بأن يهديهم للايمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن
 المؤمن مؤمناً كما قال تعالى ولكن الله يحب البر الكافرين وزينه في غلوهم وكثرة الذم الكفر
 والفسوق والعصيان وأولئك هم الراشدون وقال تعالى عن علي أن أسلوا قبل أن تغتوا على
 لم يكن بل الله ينجيهم من الحق بانه والله يهديهم من يشاء الى صراط مستقيم وقال تعالى
 أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه وقال تعالى في بر الله أن يهديه بشرح
 صدره للاسلام ومن رداً بضله يجعل صدره ضيقاً حراً كما يصعد في السماء والقدرة
 جعلوا نعمته على الصنفين سواء وقالوا ان العبد يعطى قدرته تصلح للايمان والكفر ثم انه يصدر
 عنه أحد هما دون سبب حادث يصلح للترجيح وزعموا أن القادر المختار يرجع أحد مقدمه
 على الآخر بالمرجع وادعوا هذا في قدرته الرب تعالى وقدرته العبد وقد وافقهم على هذا في
 قدرة الرب كثير من المتأخرين القدره الا ان يبين الرب لا يقره ما يتعلق بحشيشته وقدرته بل
 ووافقهم فيها كثير من المتأخرين القدره وصاروا لافضى وأما له من يتجس على القدره تلك الجهة
 يتناقضون فلذا ناظرهم في مسألة خلق الافعال احتجوا عليهم بذلك وقالوا ان الممكن لا يترجم
 وجوده على عدمه الا بترجيح تام سواء صدر عن قادر مختار وغيره وانما تكلموا في مسألة حدوث
 العلم وقيل لهم الحادث لابد من سبب حادث أو اجابوا بالقدره فقالوا القادر المختار يرجع
 أحد مقدمه بالمرجع ورفروا بين القادر وغيره كما قالت القدره ورفروا بين فضل الرب وفعل
 العبد بان الرب تعالى يرجع بحشيشته القدره التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فان ارادته
 حادثة من غيره ولكن قال أكثر الناس هؤلاء الذين يقولون ان الارادة لعددية الازلية هي
 المرجحة من غير تجديد شيء قولهم من جنس قولهم فان الارادة نسبتها الى جميع ما يقدر وقتا
 لحوادث نسبة واحد ونسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فتخرج أحد المتأخرين على
 الآخر ترجيح بالمرجع واذا قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء تم قدره اختصاص
 أحد الحالين بالفعل لزم الترجيح بالمرجع وهذا انتهى تطرؤ له الطوائف ولهذا كان من لم
 يعرف الا الكلام الرازي وأما له متردد بين عمله الدهرية وقادر القدره ومريد الكلاسية

تناهت فيه المهمة ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي قامت عظمتها الوصف والتقدير وكذا الاسن عن تفسير صفته وانحسرت
 العقول عن معرفة قدره الى ان قال فانه لا يعلم كيف هو والاهو وكيف يعرف قدر من لا يموت ولا يبلى وكيف يكون نصفه شيء منه حد

أو منتهى يعرفه عارف أو يوجد قدره وأصف الدليل على هذا القول عن تحقيق صفته بجزء من تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال اعرف رجلا الله غنالك عن تكلفه (٢٠) مالم يصف الرب من نفسه بجزءه من معرفة قدره وأوصف منها هذا

تعرف قدر ما وصف خات كلخلق علم مالم يصف هل تستدل بذلك على شيء من طاعته أو نفي شيء من مصيبته وذكر كلاما طويلا إلى أن قال فاما الذي هدد ما وصف الرب من نفسه تعقبا وكلفا قد استمرته الشياطين في الارض حيران فصار يستدل بزعمه على هدد ما وصف الرب وهي من نفسه بأن قال لا بد أن كان له كذا من أن يكون له كذا فحي عن الدين بالحق بحد ما يرى الرب من نفسه ووصف الرب بعماله بسم فليرى على الشيطان حتى يهد قول الله تعالى وجوده يومئذ ناضرة إلى ربها ناضرة فقال لا يراه أحد يوم القيامة فجهدوا الله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة عن النسري وجهه في مقدس عندهم مقتدر قضي أنهم لا يجوزون فهم بالنظر إليه ينضرون وذكر كلاما طويلا كتب في غيره هذا الموضع وقال الخلال في السنة الأخيرة على ابن عسبي أن حسنلا حذتهم قال سمعت أبا عبد الله يقول من زعم أن الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله وكذب القرآن ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره يستأب من هذه المقالة فأتى ثاب والا ضربت عنقه قال وسمعت أبا عبد الله قال وكلم الله موسى فأنث الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال تعالى وذكر كلامه تكليما قلت لابي عبد الله الله عز وجل

لا يصحون الرب قادر على الازل على الفعل والكلام عيشته وقد رته ولما كانت الجهمية والفردية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كائن سيناء أمثاله هذه عمدتهم في امتناع حدوث العالم وجوب قدمه ولكن لا جهة لهم على ذلك على مذهبهم فان غاية هذا أن يستلزم درام فاعلية الرب ولا يدل على قدم الفلك ولا غير من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم التسلسل والتسلسل محال ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وأما التسلسل في الآثار فهو قولهم وقد كررنا أن التسلسل يمنع فانه اذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث ما يصير فاعلله ويكون ذلك حادثا لمع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلا في تمام التأثير واذا قيل لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا كان هذا دورا ممتعا فهو تسلسل اذا اطلق الكلام في الحوادث ودور اذا عين الحادث وهي جهة الزامية لا وليك المتكلمين من الجهمية والقدورية ومن تبعهم من الاشعرية والمعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها عندهم جعل انه لم يكن يمكنه من أن يتكلم ولا يفعل عيشته وقد رته ثم صار ذلك محكلا يستلزم الترجيح بلا مرجع أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور الممتنع وكل ذلك محتمل والتسلسل المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فلما التسلسل في الاكثار فهو مورد النزاع وأولئك يطلون القسمين بناء على أن ما لا ينأى يمنع فسه التفاوت وجاهر الفلاسفة مع أئمة أهل الملل فانهم لا ينكرون القسم الثاني وحسن ذلك فقال لهؤلاء المتكلمة أن كان التسلسل ممتعا بطل قولكم واذا بطل القول بطلت جهة بالضرورة لان القول الباطل لا تقوم عليه جهة محضة وان كان محتملا بطلت جهة محكم فالحاجة بالجهة على التقديرين فانه اذا كان تسلسل الآثار ممكنا أمكن حدوث الافلاك بسبب قبلها حادثة والرب صلات الله تعالى عليهم أجمعين أخبرني أن الله تعالى خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام وأن عرشه كان على الماء قبل ذلك وهذا مما علم الاضطراب والنقل المتواترين من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها ماوجب قدم السموات فقولكم بقدمها ليس فيه جهة عقلية فهو تكذيب للرب لا بسبب وأيضا العقل الصريح يبطل قولكم فان الافلاك وغيرها من العالمات تستلزم للحوادث فلو كان قدمها لازم أن يكون صادرا عن موجب له قديم فحتمت يكون الموجب مستلزما للموجبه ومقتضاه لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخره وجب عنه لم يكن حلة تامة لاستلزام العلة التامة معلولها واذا لم يكن حلة تامة امتنع أن يقارنه موجب له امتنع قدم المعلول بدون حلة تامة وأيضا فلو جاز تأخره موجب مع جواز مقارنته في الازل لا يفتقر تخصصه لا مكان أن تكون كلمته لانهاية لها وأما لم يزل متكلم بعيشته وأفعاله بعيشته فعلا بعد فعل (٧) من غير قدم في تعبه من الافعال والمفعولات أحدهما إلى مرجح غير الواجب بذاته وليس هناك مرجح غير ما تمتع وجود الافلاك وغيرها وهذا باطل فانها موجودة مشهورة عما ناولهم يسلمون هذا ويقولون انها معلول حلة قدعة وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب وإذا كان هذا معلوما بالعقل الصريح وهم يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قبل لهم فاستلزم الحوادث تمتع أن يصدر عن موجب بالذات لان الحوادث تحدث شيئا بعد شيء وما يحدث شيئا فاشيئا لا تكون أجزاءه قديمة أزلية فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

يكلم عبده يوم القيامة قال فمن يقضي بين الخلاق لا الله عز وجل يكلم عبده وبأسأه الله متكلم لم يزل الله بأمرهما وامتنع يشاؤون يحكم وليس له عدل ولا مثل كيف شاء وفي شأه قال الخلال أخبرنا محمد بن علي بن محمد أن يعقوب بن مختار حدثهم أن أبا عبد الله

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم قال بلى يتكلم بصوت وهذه الأحاديث كما جاءت روي بها الكل حديث وجهه يريدون أن يجوزوا على الناس
من زعم أن الله لم يتكلم موسى فهو كافر * حدثنا عبد الرحمن (٢١)

سئل عن زعم أن الله لم يتكلم قال بلى يتكلم بصوت وهذه الأحاديث كما جاءت روي بها الكل حديث وجهه يريدون أن يجوزوا على الناس
من زعم أن الله لم يتكلم موسى فهو كافر * حدثنا عبد الرحمن (٢١)

وامتنع صدور شيء من العالم بدون الحوادث اللازمة لان وجود المزمع بدون الازدواج محتجج
فتبين أنه يتنوع أن يكون الفاعل قديما أزليا ولا يمكن أن يقال كان خالسا عن الحوادث في
الازل ثم حدثت فيه لأنه يقال حدثت فلا بد لذلك الحوادث من سبب فالقول فيها كالقول في
غيرها فإنها حاز أن يحدث بدون سبب حادث أمكن ذلك في الفلك وبطلت حججهم ولزم من ذلك
ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وإن كان لا بد له من سبب لزم التسلسل ودوام الحوادث
وأن الفلك وكل ما سوى الله لم يزل مقارنا للحوادث وكل يمكن قارن الحوادث امتنع أن يكون
صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قديما (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث
وهو ما لا يخفى عن الحوادث وما لا بد أن يقارنه الحوادث هل يجب أن يكون حادثا أو لا يجب
حدوثه بل يجوز قدمه سواء كان هو الواجب الغرضي عما سواه أو كان ممكنا أو يشرع بين الواجب
بنفسه الغرضي عما سواه وبين الممكن الغير الغرضي على ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من
طوائف النظار وأهل الكلام بامتناع دوامها عليه وامتناع فصل الرب وتكامله بعينه
وقدرته في الازل وإن ذلك غير ممكن وهو لا يستلزم عوز في إمكان دوامها عليه في المستقبل
على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدوم ما سوى الله أما الافلاك وأما
العقول وأما غير ذلك فيجعلون الرب سببا موجبا لأنه لا يمكنه إحداث شيء ولا تغيير شيء
من العالم بل حقيقة قولهم أن الحوادث لم تصدر عنه بل صدرت وحدت بلا يحدث والقول
الثالث قول أئمة أهل الملل الذين يقولون أن الله خالق كل شيء وكل ما سوى الله كان بعد أن لم يكن
مع دوام قدرة الله وأنه لم يزل متكلما إذا شاء بل لم يزل فاعلا أفعالا تقوم بنفسه وأقول أئمة أهل
الفلاسفة وأما طائفة الذين كانوا قبل أرسطو وافقون قول هؤلاء بمختلف أرسطو وأتباعه الذين
قالوا بقدوم الافلاك فإن قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح المنقول وصريح العقول وأيضاً فإن
كون المفعول المعين لازما للفاعل قديما بقدمه كائنا بدوامه محتجج لذاته وإن قدر أن الفاعل
غير محتسب فكيف إذا ثبت أنه يفعل بعينه وقدرته وما يذكر منه من تقدم الصلة على العلول
بالذات دون الزمان لا يوجد إلا فيما يكون شرطا فإن الشرط قد يقارن المشروط أما العلة التي
هي فصل فاعل المعلول فهي لا يعقل فيها مقارنتها للعلول في الزمان وهم يحتلون تقدم العلة على
المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة البدن على حركة الخاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك
وجميع ما يحتلون به إما أن يكون شرطا لأفعالها وإما أن يكون متقدما بالزمان وإما فاعلا غير
متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذه الأمور فإنها أصول مقالات أهل الأرض
والمقصود هنا التبيين على أصل القدرة فإن حقيقة قولهم أن أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل
كأن أمس قول الدهر في الفلاسفة أن حركة العلك وجميع الحوادث محدثة بلا سبب حادث
وكذلك قول من وافق القدر من أهل الأثبات على أن الرب تعالى لا تقوم به الأفعال وقال
أن الفعل هو المفعول والخلق هو الخلق كما يقوله الأشعري ومن وافقه فله يلزمه فعل القدم
ما زلما القدر به ولهذه الأعمدة شتات هذا القدرى الرافضى على هؤلاء وهو لا يطعن من
المثبتين خلاصة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك صحتهم من الشيعة الزيدية
والأمامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطا من قول القدرية بل أصل خطتهم موافقهم

روى فان قرئنا من عند ربنا ما بلغ كلامهم روى أوادود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم لا يشركوا الله بالقرآن بأصواتكم وقال ليس منا من لم يقرئ
بالقرآن * ذكرنا الخلال عن الحسن بن إبراهيم قال قال لي أبو عبد الله يوما وكنت سألت عنه تدري ما معني من لم يقرئ بالقرآن قلت لا قال

هو الرجل يرفع صوته فهذا معناه ان ارفع صوته فقط تقني به وعن صالح بن اجدانه قال لا يميز نوا القرآن بأصواتكم فقال التزيين
أن يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٣) أبا عبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكلف وقال

الترمذ سأل أبا عبد الله عن
القراءة بالانحاء فقال كل شيء
محدث فانه لا يبعثي إلا أن يكون
صوت الرجل لا يتكلفه وقال
القاضي أبو يعلى هذا يدل من
كلامه على أن صوت التارقي ليس
هو الصوت الذي تكلم الله به لانه
أضافه الى القارئ الذي هو طبعه
من غير أن يتكلم بالانحاء وقال أبو
عبد الله الضاري صاحب الصحيح
في كتاب خلق الأفعال يذكر عن
التي صلى الله عليه وسلم أن الله
ينادي بصوت يسمعه من بعد كما
يسمعه من قرب وليس هذا لغیر
الله عز وجل قال أبو عبد الله
الضاري وفي هذا دليل على أن
صوت الله لا يشبه أصوات الخلق
لان صوت الله يسمع من بعد كما
يسمع من قرب وأن الملائكة
يصغون من صوته فاذا نادى
الملائكة ثم يصغون قال ولا تصعلا
لله أن نادا فليس لصفة الله تد ولا
لأنه لا يوجد شيء من صفاته في
المخاوفين ثم روي بأسناد حديث
عبد الله بن أنيس الذي استشهد
به في غير موضع من الصحيح تارة
بجزءه وتارة يقول ويذكر عن عبد
الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول يحشر الله
العباد فتناديهم بصوت يسمعه
من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك
أألهان لا ينبغي لأحد من أهل
الجنة أن يدخل الجنة وأحد من
أهل النار يطلبه بظلمة وذكر
الحديث الذي روي في صحبه

(فصل) قال الامام القدری ومنها أنه يلزم أنه لا يقي عند الفرق بين من أحسن النفاة
الأحسن طول عمره ومن أساء النفاة الأسوأ طول عمره ولم يحسن من أشكر الأول وذم الثاني
لان الفعليين صادران من الله عندهم • فقال هذا باطل فان اشتراك الفعليين في كون الرب
خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الأحكام فله من المعلوم يصح العقل أن الأمور
المتعلقة بخلقها فيها أمور كثيرة لا يمتثل مثل هذا المقام فان جيع مأسوي الله مشترك في أن
الله خلقه وأنه ربه وملكه فمن المعلوم أن المخلوقات بينهما من الافتراق ما لا يحصى إلا الخلق
فأنه تعالى جعل الطلقات والنور وقال وما يستوي إلا الحي والبصير ولا الظلمات ولا النور والله
خالق الجنة والنار ولا تنوي الجنة والنار والله خالق الطل والنور والحرور ولا يستوي الظل والحرور
والله خالق الأحيى والبصير ولا يستوي الأحيى والبصير والله خالق الحي والميت
والضار والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوي هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما
يرجى الله وما يرجب الإلم ولا يستوي هذا وهذا فاذا كان الله خالق الأطعمة الطبية
والخبيثة ثم أن الطبيب يحب وبشئ ويمدح وبشيئ والنبيب يذم ويبغض وبشيئ والله
خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانباء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من
الغواصق فهذا محمود معظم وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم وهو صانع وتعالى خالق في هذا
طبعة كرمه تقني الخير والاحسان وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان مع
ما بينهما من الفرق في الحب والبغض والمدح والذم فاذا كان الشرع والعقل متطابقين على
أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يجب وعدح وبطلب وإن كان جاراً أو عبداً
بهما فكيف لا يكون من جعله محسناً للناس يحصل له من نفسه منافع ومصالح أحق بان يحب
وعدح وبشئ عليه وكذلك في جانب الشر والقدرى يقول لا يكون العبد مدحاً ومشكوراً
على إحسانه ومدحاً على إساءته لا يبرط أن لا يكون الله جعله محسناً للأنبياء ولا من عباده
إذا فعل الخير ولا ابتلاه إذا فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا الرافضى القدرى) ومعلوم
فساد هذا القول شرعاً وعقلاً فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يذكر الرب وحيث

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول ليك وسعد بك فتنادى
بصوت إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثالى التارقال بأرب ما بعث النار قال من كل ألف أراء قال سمعته وتسعة وتسعين

فحينئذ نضع الحمل عليها وتزى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وذكر حديث ابن مسعود القى استشهاده أحد
 وذكر الحديث الثمروا في صحيحه عن عكرمة سمعت أبا هريرة (٢٣٣) يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

يشكر الرب لا يشكر العبد وحقيقته أنه لا يكون لله علمنا منه في تعليم الرسول وتبليغه الشنا رسالة الله وقد قال تعالى لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وعلى قول القسدي يكون إرسال الله من جنس إرسال مخلوق إلى مخلوق فذلك تفضل بنفس الإرسال لا بأن جعل الرسل تتلوا وتعلم وترى كل هذه الأعمال منتسبة عندهم فيها الرسل التي خلقها عندهم دون المرسل الذي لم يحدث شيئا منها القسدي يقول الرسول لنطق بنفسه لم ينطق الله ولا ننطق الله شيئا بل جعل فيه قدرة على أن ينطق وأن لا ينطق وهو يحدث أحد هـ جامع استواء الحال في الأحداث وبعده بدون معونة الله على أحداث النطق وتيسيره وعلى قول القسدي لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار الملائكة لهم وتعليم العلماءهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وعلى ذلك الأمر وعلمهم ولا يكون الله مستبليا لهم إلا ذلهم ولا الأمر وفي الأثر يقول الله عز وجل أنا الله عالم الغيوب فلا قلوب الملوك وقواسم يدي من أطاعني جعلتهم عليه رحمة من عساني جعلتهم عليه نعمة فلا تستغلوا بسبب الملوك وأطيعوا أعطف قلوبهم عليكم وعند القسدي لا يقدر الله أن يجعل الملوك عادلين ولا جارين ولا محسنين ولا ميسرين ولا يصدق أن أحد المحسنين إلى أحد ولا مسيئ إلى أحد ولا يقدر أن ينعم على أحد ممن يحسن اليه ويكرمه ولا يقدر على أن ينهيه عن يعصيه ويهينه وقد قال بعضهم أنه على قول القسدي لا يستحق أن الله يشكر بحال فإن الشكر إنما يكون على النعم والنعم إما دنية وإما دنوية وإما أخرى فالتعمير الدنوية هي عنده واجبة على الله وكذلك ما يقدر عليه من الدنية كالإرسال وخلق القسدي وأما نفس الاعيان والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحد مؤمنا ولا مؤثما ولا صالحا ولا فاسقا ولا رافقا ولا لا يستحق أن يشكر على شيء من هذه الأمور التي لم يفعلها ولم يصدر عليها عبده وأما النعم الأخرى فالحزب واجب عليه عند الحاجة إلى المسأرات وفي الأجزاء فالحزب واجب عليه وأما النعم معلوم عنده أن هذا من باب العدل المستحق لأن باب الفضل والأحسان منزلة من قضي دينا كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا أحسان ومن هذا حقيقة قوله بعب أهل الاعيان الذين يشكرون الله على كل حال ونعمة ويشكرون من أجر الله الخسيرة في يده فإن من لا يشكر الناس لا يشكر الله ومن أساء إليهم يستقدون جواز مغفلة ما بالعدل وأن العفو عنه أفضل إذا لم يكن في عقوبته حق لله ويري أحدهم أن الله أنعم عليه بأحسن الأول لشكره عليه وأنه ابتلاه بأساءه هذا إليه كما ينبت به أنواع البلاد لمصر ويستغفر من ذنوبه ورضي بقضائه كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يقضي الله لمؤمن قضاء إلا كان خيرا وإن أساءه خروفاً يشكر كان خيرا وإن أساءه شرفا نصبر كان خيرا وليس ذلك لأحد إلا للمؤمنين وقد قال تعالى أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقال تعالى فإذا جاء وعد أولاهما بعثنا عليكم عبادا لنا أولي بأس شديد فجاسوا خلال الدار وكان وعدنا مفعولا فأرسلنا الشياطين وبعثنا لهم أولاد المعتمد على بني إسرائيل أهواهم شرى أمرهم به كما أمره بالبنات والهدى وكما ثبت في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته أمهم وقد روي بسط وإن كان المثلط ظالم ما تدبوا بأعياد الدين الله وشرعه فمن المعلوم أن عامة أهل الأرض مقرون بالندم ومع

فانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة • وقال الصاري أيضا ولقد بين نعمين جادان كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل فمن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وإن أفعال العباد مخلوقة فبعضني عليه حتى مضى لسبيله وترجع

أهل العلم المنزلة به قال وفي اتفاق المسلمين دليل على أن نعيما ومن لم يحكمه ليس عارقه ولا مستدع والترؤس بالجهل لغيرهم أولى إذ يقتنون بالأراء المختلفة عالم بإذن به الله وقال (٣٤) الحارث بن أسد الهاشمي في كتابه فهم القرآن لما أتكم على ما يدخل فيه

النسخ وما لا يدخل فيه النسخ وما يتن أن متعارض من الآيات وذكر عن أهل السنة في الإرادة والسمع والبصر قولين في مثل قوله لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين وقوله وإذا أردنا أن نهلك قرية وقوله إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقوله كن فيكون وكذلك قوله إنا معكم مستمعون وقوله وقيل إنا لو أفسدنا الله علمكم ورسوله والمؤمنون ونحو ذلك فقال قد ذهب قوم من أهل السنة إلى أن الله استماعا حادثا في ذاته وذكر أن هؤلاء وبعض أهل البدع تأولوا ذلك في الإرادة على الحوادث قال فأما من ادعى السنة فأراد اثبات القدر فقال إرادة الله تحدث من تقدير ساني الإرادة وأما بعض أهل البدع فزعموا أن الإرادة إنما هي خلق حادث وليس مخلوقة ولكن بها تكون الله المخلوق قال وزعموا أن الخلق غير المخلوق وأن الخلق هو الإرادة وأنها ليست صفة لله من نفسه قال ولذلك قال بعضهم إن رؤيته تحدث واختار المحاسبي القول الآخر وتأول النصوص على أن الحادث هو وقت المراتل نفس الإرادة قال وكذلك قوله إنا معكم مستمعون وقوله قسمي الله علمكم تأوله على أن المراد حدوث المسجوع والبصر كما تأول قوله تعالى حتى نعلم حتى يكون المعلوم تغير حادث في علم الله ولا بصر ولا سمع ولا معنى حدث في ذات الله تعالى عن الحوادث في

نفسه وقال محمد بن الهيثم في كتابه في الكلام لما ذكر جل الكلام في القرآن وأنه منى على خمسة فصول وشعارهم أحدها أن القرآن كلام الله فقد حكي عن جهن من صفوا أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة وإنما هو كلام خلقه الله فنسب إليه

هذا المحدثون الحسن ويؤمنون المسيح مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين فقولهم أنه يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا الزوم لا يلزم وغاية الأمر أن الله جعل هذا مستحقا للمدح والثواب وهذا مستحقا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقا وهذا مستحقا لم يتم أن مدح هذا وذم هذا لكن خلقه لهذين الزوجين كخلق لهذين وهذا يتعلق بالحكمة الكلية في حق المخلوقات كما أخذ كرفي غير هذا الموضع وعلى رأي القدرى لا يستحق المدح والثناء والشكر إلا من لم يجعله الله محسنا ولا يستحق الذم إلا من لم يجعله مسيئا بل من لا يقدر الله أن يجعله محسنا ولا مسيئا فندمهم لا مدح ولا ذم إلا بشرط محض إله تعالى وقسمو رتبته وخلقهم وحدث الحوادث بدون محدث

(فصل) قال ومنها التقسيم الذي ذكره سيدنا ومولانا الإمام موسى بن جعفر الكاظم وقسماؤه أوحيفة وهو صي فقال المعصية عن فقال الكاظم المعصية ما أمن العبد أمر الله أو منها فإن كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن يظلم عبده ويؤاخذ به بما لم يفعل وإن كانت المعصية منها فهو شرير وكه القوي أولى بأنصاف عبده الضعيف وإن كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الأمر والله يتوجه المدح والذم وهو أحق بالثواب والعقاب ووجبت له الجنة أو النار فقال أوحيفة ذرية بعض من بعض فقال أولاده الحكامة لم يذكرها أسنادا فلا تعرف صحتها فالتقولات إنما تعرف صحتها بالأسناد التي لا تسامع كثرة الكذب في هذا الباب كقول الكذب عليها طاهر فإن أوحيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة وبمذهبه وكلامه في الرد على القدرية معروف في الفقه الأكبر وبسط الحجج في الرد عليهم بما لم يسطه على غيرهم في هذا الكتاب وأتباعه متفقون على أن هذا مذهب وهو مذهب الخنفية المتبعين له ومن أنسب إليه في الفرع ونخرج بهذا من المعتزلة ونحوهم فلا يمكن أن يحكي هذا القول عنه بل هم عند آفة الخنفية الذين بقي بقولهم مذمومون معدودون من أهل البدع والضلال فكيف يحكي عن أبي خنفية أنه استصوب قول من يقول إن الله لم يخلق أفعال العباد وأيضا فهو من جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون على اثبات القدر والنقل عنهم بذلك طاهر معروف وقد جاء الشعة كأكثر متفقين على اثبات القدر والصفات وإنما نافع فهم مرد القدرين حين أصلا بالمعتزلة في دولة بني بويه (أيضا) فهذا الكلام المحكي عن موسى بن جعفر بقوله أصاغر القدرية وصيانتهم وهو معروف من حين حدثت القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر فإن موسى بن جعفر ولد بالدين سنة ثمان وأربع وعشرين ومائة قبل الدولة العباسية بخمسة وثلاث سنين وتوفي بعد أئمة ثلاث وعشرين ومائة قال أوجاهتم فتصديق ما هم من أئمة المسلمين والقدرية حدثوا قبل هذا التاريخ بل حدثوا في أثناء المائة الأولى من زمن الزبير وعبد الملك (وهذا) مما بين أن هذه الحكامة كذب فإن أوحيفة إنما اجتمع بجعفر بن محمد وأما موسى بن جعفر فلم يكن من سألته أوحيفة ولا اجتمع به وجعفر بن محمد هرون أقران أبي خنفية ولم يكن أوحيفة يأخذ عنه مع شهرته بالعلم فكيف يعلم من موسى بن جعفر انتهى وما ذكره في هذه الحكامة من قول القائل هو أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذ به بما لم يفعل هو أصل كلام القدرية الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم وهو أساس مذهبهم

قبل مجيء الله وأرض الله وكما قيل بيت الله وشهر الله وأما المعزة فانهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا جميعاً في
المتى حيث قالوا كلام خلقه بآثاره وقال عامة المسلمين ان القرآن (٣٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكليمه والفصل

الثاني في أن القرآن غير قديم فان
الكلاية وأصحاب الاشعري زعموا
أن الله لم يزل يتكلم بالقرآن وقال
أهل الجماعة بل انما تكلم بالقرآن
حين خاطب جبريل وكذلك
سائر الكتب والفصل الثالث
ان القرآن غير مخلوق فان الجهمية
والضارية والمعتزة زعموا أنه مخلوق
وقال أهل الجماعة غير مخلوق
والفصل الرابع انه غير بائن من
الله فان الجهمية وأشاعهم من
المعتزة قالوا ان القرآن بائن من
الله وكذلك سائر كلامه وزعموا ان
الله خلق كلاماً في السمعة فسمعه
موسى وخلق كلاماً في الهواء
فسمعه جبريل ولا يصح عندهم ان
وجود من الله كلام يقوم به في
الحقيقة وقال أهل الجماعة بل
القرآن غير بائن من الله وانما هو
موجود منه وقام به وذكر محمد بن
الهشبي مسئلة الارادة والخلق
والخلاق وغير ذلك ما وافق
ما ذكرهنا من اثبات الصفات
الفعلية القائمة بالله التي ليست
قدسية ولا مخلوقة • وقال عثمان بن
سعيد الدري في كتابه المعروف
بنقص عثمان بن سعيد على
الريسي الجهمي العنيد فيما افتري
على الله في التوحيد قال وادعي
المعارض ايضاً أن قول النبي صلى
الله عليه وسلم ان الله ينزل الى
السماء الدنيا حين يغيث الليل
فيقول هل من مستغفر هل من
تائب هل من داع قال فادعي أن
الله لا ينزل بنفسه انما ينزل أمره

وشعارهم ولهذا سموا أنفسهم الدلية فاضافة هذا الى موسى بن جعفر لو كان حقاً ليس فيه فضيلة
له ولا مدح اذ كان صبيان القدرة يعرفونه فكيف اذا كان كذاباً محتلاً عليه (و يقال ثانياً
الجواب عن هذا التقسيم أن قال) هذا التقسيم ليس بمختصر وذلك أن قول القائل المعصية
من لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغیر فلا بد من محل يقوم به وهي قائمة
بالصدق لا محالة وليست قائمة بالله تعالى وتعالى بل لا ريب ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله
بمعنى أنه خلقه بآثاره لا بمعنى أنه قام به وانصفه كما في قوله تعالى ومضركم ما في السموات
وما في الارض جميعاً منه وقوله تعالى وما بكم من نعمتي ان الله والله تعالى وان كان خالق الكل
شيء فانه خلق الخير والشر لئله في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسناً متناً كما
قال تعالى الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي أتقن كل
شيء فلهذا لا يضاف اليه الشرف مفرداً بل اما ان يدخل في العموم واما ان يضاف الى السبب
واما ان يحذف فاعله قالوا لا يقول الله تعالى الله خالق كل شيء والثاني كقولهم قل أعوذ برب
الفلق من شر ما خلق والثالث نقوله فيباح كما عن الجن والآلات يدرى أشراً رديعاً في الارض
أم أراد بهم ربهم يرشدوا وقد قال في أم القرآن اهكذا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت
عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وأضاف
الضلال اليهم وقال الخليل واذا مرضت فهو يشفين ولهذا كان الله الاسماء الحسنى فسمى
نفسه بالاسماء الحسنى المقتضية للرحمة وانما يذكر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا ان
الله شديد العقاب وان الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام ان ربك سريع العقاب والله غفور
رحيم وقوله تعالى نبي عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الاليم وقوله سم
تنزل الكتاب من الله العزير العلم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لأن
ما يخصه من الامور التي هي باقية بالنسبة الى بعض الناس فيها حكمة هو مخلوقها لا جديده
له الملك وله الحمد فليست بالاضافة اليه شراً ولا مذمومة فلا يضاف اليه ما يشعر بنقص ذلك كما
أنه سبحانه خالق الامراض والايواء والروائح الكريهة والصور المستقيمة والاجسام الخبيثة
كلها والعدوات لئله في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قيل هذه العذرة وهذه الروائح الخبيثة
من الله وهم ذلك انما خرجت منه والله منزعه عن ذلك وكذلك اذا قيل الصانع من الله او
المعاصي من الله قد يوهى ذلك انما خارجة من ذاته كما يخرج من ذات العبد وكما يخرج الكلام
من المتكلم والله منزعه عن ذلك او يوهى ذلك انما منه فيعته وسيئة والله منزعه عن ذلك بل جميع
خلقه خلقه حسن على قولي التفويض والتعليل وكذلك اذا قيل للطعوم والوان والروائح
وتجوها من الاعراض هذا الطعم الحلو والمر من الله او من هذا النبات وهذه الروائح الطيبة
او الخبيثة من الله او من هذه العين وامثال ذلك وقد يوهى اذا قيل انها من الله امرها
والله لا يامر بالفساد ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لما
سئل عن الفريضة اقول فيها رأي فان يكن صواباً من الله وان يكن خطأ فاني ومن الشيطان
والله ورسوله يرثان منه وكذلك قال أبو بكر في الكلاية وقال عمر رضي الله عنهما قد امر الله
الصواب فداً امر الله به وشرعه واوجب ورضيه والخطأ لم امر به ولم يحبه ولم يشرعه بل هو مما عجزت

(٤ - منهاج ثاني) ورجحه وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الحي القيوم والقيوم يزعم من لا يزول قال
فيقال لهذا المعارض وهذا ايضاً من حجج النساء والصبيان ومن ليس عنده بيان ولا نفع به ان لان امر الله ورجحه ينزل في كل

ساعة ووقت وأوان فإبالي التي صلى الله عليه وسلم بعد نزول الليل دون التهلل وتؤتمن الليل شطرا والأمصا أفاقره ويرجته
يدعون العباد إلى الاستغفار أو يقدر الأمر (٣٦) والرجة أن يتكادونه فيقولوا له من داع فأجبه له من مستغفر

الشيطان لنفسه ففعلته بأمر الشيطان فهو من الشيطان (وحينئذ فالجواب من وجوه
أحدها) أن يقال الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد بمعنى أنها فاعته وحاصلة
بشيئته وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حكمه عليه فله فديقال لما تصفبه
المخل وتخرج هذا منه وإن لم يكن له اختيار كما يقال هذا الرمح من هذا الموضع وهذه الثمرة من
هذه الشجرة. وهذا الزرع من هذه الأرض فلأن يقال لمصدره من باختياره هذا منه بطريق
الأولى وهي من الله بمعنى أنه خلقها فاعته بغيره وجعلها عملا له وكسبا وهو خلقها بعيشته نفسه
وقدرته نفسه بواسطة خلقه بعيشته العبد وقدرته كما يخلق المسيب بأسبابها فيضيق السحاب
بالريح والمطر بالمصاب والنبات بالمطر والحواشي تضاف إلى خلقها باعتبارها في أسبابها باعتبار
فهي من الله بمعنى لوقته في غيره كأن جميع حركات المخلوقات وصفاتها منه وهي من العبد
صفة فاعته كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وإن كان جادا فكيف إذا كان حوانا
وحينئذ فلا شركة بين العبد وبين الرب لاختلاف جهة الانساق كما إذا قلنا هذا الولي من الرأ
بمعنى أنها ولده ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وإذا قلنا هذه الثمرة من الشجرة
وهذا الزرع من الأرض بمعنى أنه خلقها من الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وقد
قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون فالشهور أم خلقوا من غير شيء أم خلقوا
من غير عنصر وكذلك قال موسى لما قتل القطيع هذا من عمل الشيطان وقال تعالى
ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك قوة مما تقدم كل من عند الله
فالحسنة والسيئة المراد بها النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم يقل ما أصبت كما في
قوله إن تصيبكم مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرا من قبل وتولوا وهم فرحون فبين أن الذم
والمصائب من عند الله فالنعم من الله ابتداء والمصيبة بسبب من نفس الإنسان وهي عقابه كما
قال في الآية الأولى ما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أن هذا أقل هو من عند أنفسكم وهذا
لأن الله يحسن عدل كل نعمته فضل وكل نقمته عدل فهو يحسن إلى العبد بلا سبب منه
تفضلا وأحسانا ولا يعاقبه إلا بذنبه وإن كان قد خلق الأفعال كلها الحكمة في ذلك فله حكم
عادل يضيع الأشياء واضعها ولا يظلم بلك أحدا وإذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه
وإن كان مقرا بأن الله خالق أفعال العباد وليس ذلك ظلمًا منه فآله سبحانه أولى أن لا يكون
ذلك ظلمًا منه وإذا كان الإنسان يفعل مصلحة اقتضت حكمته ولا تحصل إلا بتعذيب حيوان
ولا يكون ذلك ظلمًا فآله تعالى أولى أن لا يكون ذلك ظلمًا منه (الوجه الثاني أن يقال) هي من
الله خلقها لها في غيره وجعلها عملا لنفسه وهي من العبد فعله فاعته وكسبا يتجر بمنفعة إليه
أو يدفع عنه مضرته وكون العبد هو الذي قام به الفعل والله يعود حكمه الخاص انتفاعه
أو تضارجه لا يصلح لله أن الله لا تقوم به أفعال العباد ولا يتصف بها ولا تعود إليه أحكامها
التي تعود إلى موصوفاتها وكون الرب تبارك وتعالى هو الذي خلقها وجعلها عملا لنفسه يخلق
قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد ولا يقدر على ذلك إلا الله تعالى ولهذا قال أكثر
المشتبهين بالقدرة أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد

فاعقره هل من سائل فاعطيه فإن
فررت مذهبك لزمك أن تدعي أن
الرجة والأمر بها إلا أن يدعون
إلى الإجابة والاستغفار بكلامهما
دون الله وهذا محال عند السفيه
فكيف عند الفقهاء قد علمت ذلك
ولكن تكابرون وما بال رجته
وأمره بزلان من عند مشطر الليل
ثم لا يمكن أن يطلع الفهم - ربح
برهان لأن رجعة راو به يقول في
حديثه ينفي الغير قد علم
أن شاء الله أن هذا التأويل أبطل
باطل ولا يقبله إلا الكاهل وأما
دعوائه أن تفسير القوم الذي
لا يزل عن مكانه ولا يقبل فلا
يقبل منك هذا التفسير الأثير
صحيح ما نزل عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأعن بعض أصحابه
أو أتباعه لأن الحق القوم يفعل
ما يشاء ويضرك إذا شاء وبهبط
ويرفع إذا شاء ويقض ويبسط
ويقوم ويحسب إذا شاء لأن أمارة
ما بين الحق والميت المتحرك كل شيء
متحرك لا محالة وكل ميت غير
متحرك لا محالة ومن تلف إلى
تفسيرك وتفسير صاحبك مع
تفسيرني الرجة ورسول رب العزة
اذفر نزوله مشروحا منصوبا
ووقت نزوله وقتا منصوبا لم يرد
لك ولا لأصحابك فيه ليسوا ولا عروضا
قال ثم أجعل المعارض جميع
ما تنكره الجملة من صفات الله
تعالى وذواته السمحة في كتابه وفي
آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد تم أيضا وتلاين صفة نساق

واحدًا يحكم عليها ويقررهما بحكم المرسى وفسرها وتا وألها فإر فإلخلاف معاني الله وخلاف ما تأولها
الفقهاء الصالحون لا يعتمدون في أكثرها إلا على المرسى فيدأ منها بالوجه ثم يوسع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح

والكرم والفضل والعجب والسخن والارادوا المشقة والامابع والكف والقدمن وقوة كل شيء هائل الا وجهه وايضا قوا فم وجه الله
وهو السميع البصير وخلقت بيدي وقالت اليهود ليد الله مغلوله (٣٧) ويد الله فوق ايديهم والسموات مطويات بيمينه

وقوله فائقا بعنا وهل نظرون
الا ان ياتهم الله في ظلل من الغمام
والملائكة وجارئك والملائكة صفا
صفا ويحمل عرش ربك فوقهم
يومئذ ثمانية والرهن على العرش
استوى والذين يحملون العرش
ومن حوله وقوله ولا يحذكركم الله
نفسه ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم
وكبيركم على نفسه الرحمة وتعلم
ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك
والله يحب التوابين ويحب
المتطهرين قال عبد المعارض الى
هذه الصفات والا يات فتنسها
وتعلم بعضها الى بعض كأنه هاشا
بعض ثم فسر قها اوابا في كتابه
وتلطف بردها بالاول كتلف
الجمعة معتمد افها على تفسير
الرائع الطمعي بشر من غشا
المريسي دون من سواء فسرنا عند
الجهال بالتبنيع بها على قوم
يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله
فيها بغير تكليف ولا تحيل فزع ان
هو لاه المؤمنين بها بكفرها
ويشبهونها بذوات أنفسهم وأن
العلمان عنهما فاوالس في شيء منها
اجتهاد أي ليدرك كيفية ذلك أو
يشبه شيء من اشي مما هو في الخلق
موجود قال وهذا خطأ لما ان الله
ليس كشيء فكذلك ليس بكيفية
شيء قال أوسع فقلنا لهذا
المعارض المدلس بالتشنيع اما قولك
ان كيفية هذه الصفات وشبهها عا
هو في الخلق خطأ فالقول ان الله خطأ
كأنك بل هو عندنا كفر ونحن
لكيفيةها ونشبهها بما هو في الخلق

أنها مفعولة لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر وهو لا هم الذين يقرقون بين الخلق
والخالق وهم أكثر الأسماء وهو آخر قول القاذي أي يعلى وقول أكثر أصحاب أجد وهو قول
القاضي أبي حازم والقاضي أبي الحسين وغيرهما (الوجه الثالث) ان قول القائل الله أعدل من
أن يظلم عبده ونواخذة عالم بظلم فضن نقول عوجه فان الله لم يظلم عبدا ولم يواخذة الا عاقله
العبد باختياره وقوته لا يفعل غير من الخالقين وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يتبع
كون العبد هو الماوم على ذلك كأن غيره من الخالقين يولمه على ظلمه وعدوانه مع اقراره بان الله
خالق أفعال العباد وجعله الامم مقدر بالقدر وأن الله خالق كل شيء وهم مع هذا ينمون
الظلمة ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم كما يعتقدون أن الله خلق الحيوانات المنزلة والنباتات
المنزلة وهم مع هذا يسعون في دفع ضررها وشراهم وانما يتفقون على أن الكتاب والطالم
مذموم يكفبه وظلمه وأن ذلك وصف مسمى فيه وأن نفسه المتصفة بذلك خفية ظلمة
لا تتحق الا كرام الذي يناسب أهل الصدق والعدل وان كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق
وليس في فطر الناس أن يحلوا مقابلة الظالم على ظلمه ظلمة وان كانوا مقرين بالقدرة فأنه تعالى
أولى أن ينسب الى الظلم ذلك وهذا على طريقة أهل الحكمة والتعليل من أهل السنة وأما
على طريقة أهل المشقة والتفويض فالظلم متعنه منه لانه لا تصرف في ملك الغير وتعدى
ما حده وهما يجتمعان في حق الله بكل حال فالرب تعالى لا يعمل بالخلق لافي ذاته ولا في صفاته
ولا في أفعاله بل له المثل الأعلى فما ثبت لغيره من الكمال فهو أحق به وما تنزه عن من النقص فهو
أحق بتزججه وما كان ساغلا القادر القوي فهو أولى أن يكون ساغلا وليس كل ما يقع عن
يتصرف منه يكون قبيحا منه (١) فان العباد ان يظلموا ضربه ولن يظلموا فتنفعه فينفعوه
(الوجه الرابع) أن يقال لا نزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظالما لكن ليس كل ما كان ظالما
من العبد يكون ظالما من الرب ولما كان قبيحا من العبد يكون قبيحا من الرب فان الله ليس
كشله شيء لافي ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحقيق ذلك انه لو كان الامر كذلك كما يقوله من
يقوله من القدرة لزم أن يقع منه أمور فعلها فان الواحد من العباد اذا أمر غيره بأمر لا يتنفع
به الا امر وتعد عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله بل يعصه وانه يستحق العقاب كان
ذلك منه عبثا وقبيحا لعدم الفائدة في ذلك فلا حرموا الأمور وكذلك لوقال مرادى مصلحة الأمور
وهو يعلم أنه لا ترتب عليه مصلحة بل مقسدة لكان ذلك قبيحا وكذلك اذا فعل فعلا لمراد وهو
يعلم أن ذلك المراد لا يحصل كان ذلك قبيحا منه والقدرة يقولون ان الله خالق الكفار فينفعهم
ويكرمهم واراد ذلك تخلفهم وأمرهم مع علم بانهم يتضررون لا ينتفعون وكذلك الواحد من
العباد لو رأى عبيده أرا ما من رزق و يظلمون وهو قادر على نعيمهم ولم يعنهم لكان مذموما
مستائلا والله تعالى منزعه أن يكون مذموما مستائلا ولقد رى يقول هو اراد بخلقهم لهم أن
يطيعوه ينسبهم ففانهم يمتنع مع علمه أنهم لا ينتفعون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق
ولا يقع من الخلق ومن المعلوم ان الخلق ذا كان قادرا على منع عبيده من القباح ففعله لهم
(١) قوله فان العباد الخ هذا التعليل غير مطابق لما قبله ففعله هنا خطأ فخره ٨١ مصححه

موجود أشد انقامكم غيرا بالآلام فيها ولا تشبهها لكفرها ولا تشبهها بآبائكم بل الصلوات أظلمها امامك المربي في
أما كن من كتابك سنيها إلى غفل عنها من حوالها من الأعمار وأما ما ذكرت من اجتهاد الرأى في تكليف صفات الله فالأخير اجتهاد

الرائي في كثير من الفرائض والاحكام التي زاهبا بعينا ونسجها ذاتا فكيف صفات الله التي لم ترها العيون وقصرت عنها الظنون غير ان لا نقول فيها كما قال امامنا المرسى (٢٨) ان هذه الصفات كلها كثي واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الريح منه غير

الد ولا اليد منه غير النفس وان
الرجن ليس يعرف بزمك لنفسه
سمعا من بصر ولا بصرا من سمع
ولا وجها من يدين ولا يدين من
وجهه هو كذا بزمك سمع وبصر
ووجهه واعلى واسفل ويد ونفس
وعلم ومشيئة وارادة فتخلق خلق
الارضين والسماء والحيال والتلال
والهواء التي لا يعرف لشي منها
شي من هذه الصفات والنفوس
ولا توقف لها منها على شي قالته
تعالى فنادي ان يكون كذلك فقد
مضى الله في كتابه السمع من البصر
فقال اني معكم اجمع واري وانا
معكم مستمعون وقال لا يكلمهم
الله ولا ينظر اليهم ففرق بين
الكلام والنظر وبين السمع فقال
عند السماع والصوت قد سمع
الله قول النبي تصادف في زوجها
وقال في موضع الرؤية انهم راوا
حين تقوم وتقبل في الساجدين
وقال تعالى وتقبل اعلا في ربي الله
عليكم ورسوله ولم يقل يسمع الله
تقبل فسمع الله عليكم فلم يذكر
الرؤية فيما يسمع ولا السماع فيما
يرى بل انما عدهم خلاف ما عدهم
وكذلك قال الله تعالى ودمر تحري
بايعتنا واصبر لحكم ربك فانك
بايعتنا ولتضع على عيني ولم يقل
لشي من ذلك على معنى فكما نحن
لا تكلف هذه الصفات لا تكذب
بها تكذيبكم ولا تفسرها
كبابل تفسيركم ثم قال باب
الحذو والعرش قال او سمعوا دعي
المعارض ايضا ان ليس الله حدولا

فصل قال ومنها انه يلزم ان يكون الكافر مطيعا بكفره لانه قد فعل ما هو امر الله تعالى
لانه اراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه الله تعالى منه فيكون قد اطاعه لانه
فعل امره ولم يفعل ما كرهه ويكون التي عاصيها بامر الله بالاعيان الذي بكرهه الله منه
ونهاه عن الكفر الذي يريد الله منه (الحوار من وجوه الاول) ان هذا معنى على الطاعة
هل هي موافقة الامر او موافقة الارادة وهي مبنية على ان الامر هل يستلزم الارادة ام لا وان
نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة او مستلزم للارادة وليس واحدا منهما ومن المعلوم ان
كثيرا من نظائر الاثبات القدر بطلون القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وان
الامر لا يستلزم الارادة والكلام في ذلك مشهور وروا كان كذلك فهذا القدر لم يبين صحة قوله
ولا فساد قول منازعه بل اخذ ذلك دعوى مجردة منه على ان الطاعة موافقة الارادة فانما
قاله منارعه لانه لم يثبت ذلك كفي في هذا المقام لعدم الدليل (الثاني) انهم يستدلون على ان
الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من ان الله تعالى افعال العباد وانما يخلقها بآرادته وهو لم يامر
بالكفر والفسوق والعصيان فلم يخلق بآرادته ما لم يامر به وايضا قد ثبت بالكاتب والسنة
واجماع العلماء لو حلف ان لا يقتضيه حصة في غدا شاء الله فخرج العبد ولم يقضه مع قدرته على
القضاء من غير عذر وطالبه المستحق لم يحنث ولو كانت المشيئة معنى الامر بحيث لانه مأمور
بذلك وكذلك الحلف على فعل ما راد اعطيه بالمشيئة وايضا قد ثبت ان الله تعالى ولو شاء ربك
لا من من في الارض كلهم جميعا مع انه قد امرهم بالايان فعمله انه قد امرهم بالايان

غاية ولا نهاية قال وهذا هو الامر الذي ينبغي عليه جميع ضلاله واشتق منها جميع اغلوطة وهي كلمة ولم
يلفنا ان سبق جهما اليها احدين العالمين فقال له قائل من يحاوره قد علمت مرادها ايها الاجمعي تعالى ان الله لا شيء لان الخلق كلهم قد

علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء إلا أنه حدود غايه وصفه وأل لا شيء ليس له حدود ولا غايه ولا صفه فأنشئ إذا موصوف لا محاله ولا شيء موصوف بلاحد ولا غايه ووقولنا لا محاله تعني أنه لا شيء قال أبو سعيد والله تعالى لا محاله لأنه لا أحد غيره ولا يجوز

ولم يشأ وكذلك قوله تعالى ومن يراد أن يضل يجعل مدبره مضيقا حيا دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمر بالضلal (الوجه الثالث) طريفة الأئمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتب الشافعيان إرادة تتعلق بالأمر وإرادة

تعلق بالخلق فالارادة المتعلقة بالامر ان يرسم العصفور ما امره وأما ارادة الخلق فان ير بد ما يفعله هو قراره الامر هي المتضمنة للجهة والرضا هي الارادة الدينية والارادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الارادة الكونية القدرية فالاولى كقوة تعالى ير الله بكم العسر ولا ير بكم العسر وقوة تعالى ير الله ليس بكم ولا يهد بكم سبيل الذين من قبلكم ويتوب عليكم في القوة ير الله ان يخفف عنكم وقوة ما ير الله يجعل عليكم من حرج ولكن ير الله بطهركم وليتم نعمته عليكم وقوة انما ير الله ليهب عنكم الرجز أهل البيت وبطهركم تطهيرا والثانية كقوة تعالى فن ير الله ان يهديه يسر صراطا لسلام ومن ير الله ان يجعل صدره ضيقا حرا وقول فوج ولا تمنعكم نصحي ان أردت أن أصنع لكم ان كان الله ير ان يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ما شاء الله كان وما لم يألهم يكن ومن النوع الاول قولهم اني يفعل الضابط هذا بصل ما لا ير الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراد المر بعز وجل بالاعتبار الاول والطاعة موافقة لتلك الارادة أو موافقة لآمر المستأثر لتلك الارادة فاما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون بمطيعا وحيد فالتى يقول انه ان الله يفيض الكفر ولا يحب ولا ير الله ان تنفعه ولا ير الله بهذا الاعتبار والتي يامر بالايمان التي يحب الله ويرضاها وير بعباده الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه المشيئة مبنية على أصل هو ان الحب والرضا هل هو الارادة أو هو صفة مغايرة للارادة فكسبر من أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحد والشافعي وغيرهما يجعلونها جنسا واحدا ثم القدريه يقولون هو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا ير الله بالمشيئة يقولون بل هو ير بذلك فكأن قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المشيئة لارادة هذه الحوادث كقوة تعالى ومن ير الله ان يضل يجعل صدره ضيقا حرا وقوة ان كان الله ير ان يغويكم وهو لا يتأول ان الآيات النافية لحبة الله ورضاها كقوة تعالى والله لا يحب الفساد ولا ير الله ليعاده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لارضى من القول وأما جاهر الناس من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف فيفترقون بين النوعين وهو قول أئمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المشيئة للقدري مثل الاشعرية كما ذكره أبو المعالي الجويني فالتصوف قد صرح بان الله لا ير في الكفر والفسوق والعصيان ولا يحب ذلك مع كون الحوادث كلها عينية الله تعالى وتأويل ذلك لارضاها من المؤمنين ولا يرضاها ولا يحبها دينيا بمعنى لا ير بها يقضى أن يقال ير الله في الايمان أي من الكافة ولا ير بدعويدين والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى كل ذلك كان عيشه عندك منكروها وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والامة متفكة على أن الله يكره الملبات دون المأمورات ويجب المأمورات دون المنهيات وان يجب المتقين والمحسين والصابرين ويجب التوازين ويجب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

السماوات وحدوه وبذلك لا يرى الضال وأصحابه حتى الصباح الذين لم يلقوا الخبث قد عرفوا ذلك إذا خزن الصبي شي رفع بهدائي ويهتد دعوه في السماوات وناسواها وكل أحد بالله (٣٠) وعكاه أعلم من الجهمية ثم انتلب المعارض تلك الصفات

وعملوا الصالحات وانهت الكافرين وبغض عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ما أحذأ حب اليه المذبح من الله وما أحذأ حب اليه العذر من الله وقال ما أحذأ غمر من الله أن
يرى عبده في بأمته وقال الله الموت يحب الوتر أن الله جيل يحب الجمال وقال الله يحب
أن تؤف رخصه كاثوث عراغه وقال الله يحب العبد التقي النقي الحق أن الله رضى لكم
ثلاثا أن تصدوه واتسركوا به شيئا وأن تعصوا ما يحبل الله جعلا ولا تفرقوا وأن تناصوا من
ولاه الله أمركم وقال الله أشد فرقا بيني وبين عبدي من رجل أضل راحلته بارض دقوة
مهلكة عليها طعامة وشرا به فطلبها فلم يجدها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فإذا به عليها
طعامه وشرا به فأنه أشد فرقا بيني وبين عبدي من هذا الرجل راحلته وهذا الحديث في الصحاح
من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك
أشبهه وإذا كان كذلك فالطاعات يرد بها من العباد الآداة المتضمنة لمحبة لها ورضا بها إذا
وقعت وإن لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويكره من العباد من يفعلها وإن شاء أن يخلقها
هو الحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم إذا كرهها العبد لكونها تضر العبد ويبغضها أيضا أن يكره
أن يخلقها هو لما فيه من الحكمة فإن الفعل قد يحسن من أحد المخلوقين ويقع من الآخر
لاختلاف حال الفاعلين فكيف يلزم أن مافهم من العبد يقع من الرب مع أنه لآنية الخلق
مع الخلق وإذا كان المخلوق يرد ما لا يحبه كالأداة لم يرض ليشرب الدواء الذي يبغضه ويحب
ما لا يريده كعبدة المرض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يرد أن
ياكله ومحبة الإنسان الشهوات التي يكرهها بعقله ودينه فقد عقل ثبوت أحدهما دون الآخر
وإن أحدهما ليس بمستلزم للآخر فكيف لا يمكن ثبوت أحدهما دون الآخر في حق الخلق تعالى
وقد يقال كل هذه الأمور مرادة لكن فيها ما يرد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضى
به وفيها ما يرد لنفسه وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة إلى المراد المحبوب لذاته فالإنسان يرد
العافية لنفسه ما يشرط النواطف لكونه وسيلة إلى الفاهو يرد ذلك من هذه الجهة وإن لم يكن
محبوبا في نفسه وإذا كان المراد ينقسم إلى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه وإلى مراد لنفسه
بكونه وسيلة إلى غيره وهذا قد لا يجب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا
الباب والآداة نوعان فما كان محبوبا فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد
لغيره وعلى هذا ينبغي مسألة تعجب الرب عز وجل نفسه ومحبة لعباده فإن الذين جعلوا المحبة
والرضا هو المشيئة العامة قالوا إن الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأووا والمحبة تعالى لعباده
بارادة فإلهم ومحبة به بارادة طاعتهم والتقرب اليه ومنه طاعة كثيرة قالوا وهو محبوب
يستحق أن يحب ولكن محبة نفسه بمعنى مشيئته وأما السلف والائمة وأئمة الحديث وأئمة
التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فاقروا بأنه محبوب لذاته بل لا يستحق أن يحب لذاته
الاهو وهذا حقيقة الآلوهية وهو حقيقة مله إبراهيم ومن لم يقر بذلك لم يفرق بين الروبية
والالهية ولم يجعل الله معبودا له ولا أثبت للتكذيب النظر في ولائه أحب إلى أهل الجنة من
كل شيء وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الثناجرين عن مله إبراهيم المنكرين لكون
الله هو المعبودون ما سواه وهذا المظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أظهره وهو

التي أنفاهو عنددهاق كتابه من
الوجه والسمع والبصر وغير ذلك
يتأولها ويحكم على الله وعلى رسوله
فيها حرفا بعد حرف وشئنا بعد شئ
بكم بشر بزغات الرمي
لا يعتمد فيها على أمام قدمته ولا
أرشدته عنده فاعتننا ذلك كله
منه أنصرح باسمه وسلم فيها
لحكمه لما أن الكلمة قد اجتمعت
من عامة التفهامي كفره وهذا
ستره وإفضاحه في مصره وفي سائر
الاصمار الذين سعوأذ كره ثم
ذكر الكلام على إبطال تأويلات
الجهمية للقصة الواردة في الكتاب
والسنة وقال عثمان بن سعد في
كتاب الرد على الجهمية ١٠ باب
الاعيان بكلام الله تعالى قال أبو
سعد فآله المتكلم أولًا وآخرًا ثم
يزله الكلام إذا لم يتكلم غيره ولا
يزاله الكلام إذا لا يبقى متكلم
غيره فيقول لمن الملك اليوم يا أبا طالب
أما الدين ابن ملوك الأرض فلا
يتكلم بكلام الله إلا من يريد إبطال
ما أنزل الله عز وجل كيف يحضر عن
الكلام من علم العباد الكلام
وأنطق الانام قال الله تعالى في
كتابه وكلم الله موسى تكليمًا فهذا
لا يحتمل تأويل غير نفس الكلام
وقال لموسى إني اصطفتك على
الناس برسالاتي وبكلامي وقال الله
تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون
كلام الله ثم يحرفونه من بعد
ما عقلوه وهم يعلمون وقال يردون
أن يتأولوا كلام الله وقال لا تبديل
لكلمات الله وقال وقت لا تغيرك

صدقوا عدلا لا يبدل لكلماته وذكر آيات أخرى إلى أن قال وقال تعالى لقوم موسى حين اتخذوا الأصنام الجعد
أفلابرون أن لا يرجع إليهم قولا ولا فيئ لهم ضرا ولا تنفعا وقال عيسى عليه السلام خذوا زِينَتَكُمْ
عند كل مقام من مقامات الله جل وعز وجل وقوله تعالى ولما قرأ القرآن من لدن ربك
استمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون وقوله تعالى ولما قرأ القرآن من لدن ربك
استمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون وقوله تعالى ولما قرأ القرآن من لدن ربك
استمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون

وكذا الخالمين قال ابو جعفر في كل ما ذكرنا تحقيق كلام الله وتبيين نصاب الانوار بل فيما عدا ذلك في الجبل في خبره عن القول والكلام
بيان ان الله غير عاجز عنه وانه متكلم وقائل لانه لم يكن يعيب (٣١) الجبل بشئ هو موجود فيه وقال ابراهيم عليه السلام بل

فعله كبيرهم هذا طاس اهلهم ان كانوا
ينطقون الى قوله اقلنا نقول فلم
يصبر ابراهيم افسانهم والهم
التي بعدون باله عن الكلام الا
وان الله متكلم فاسئل وسط
الكلام في ذلك الى ان قال ارايت
قولكم انه مخلوق فما بدخله
اقال الله كن فكان كلاما قائما
بنفسه بلا متكلم فقد علم الناس
الامانة الله منهم ان الله يخلق
كلاما يرى ويسمع بلا متكلم
فلا بد ان تقولوا ان دعواكم
الله المتكلم بالقرآن فاضفتموه الى
الله فهذا اجور الجور والكذب
الكذب ان تفسحوا كلام الخلق
الى الخلق ولولم يكن كسر الكان
كذلك لاسل في كيف وهو كسر
لاشقه لا يجوز لخلق بشي بالله
واليوم الا ترون يدى الى ربي
ويدى انطق الى عبادته فيقول
اننى انا الله لا اله الا أنا فاعبدنى
وانى انا ربك وانا اخبرتك
واصطفتك لنفسى اذهب انت
واخلوك ما باني ولا تتباني ذكرى
اننى معكم اسمع وارى وما خلقت
الحسن والانس اليعبدون ألم
اعهد اليكم بانى آدم ان لا تعبدوا
الشيطان انه لكم عدو مبين وان
اعبدوني هذا صراط مستقيم قد
علم الخلق الامن امثله الله انه
لا يجوز لاحد ان يقول هذا وما
اشبهه وما يدعيه غير الخالق بل
القائل به والداخلى الى عبادته غير الله
كافر كفعرون الذي قال انا ربكم
الاعلى والهيبة والمؤمنين

اليعبدون درهم يوم الاضحى قتلنا الذين عبدوا الله القسرى برضا علماء الاسلام وقال خصوا ابيها
الناس تقبل الله فصا كما فاني مضى باليعبدون درهم انه زعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خيلا ولم
يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجعديون كثيرا ثم نزل فنجحه وقد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا دخل اهل الجنة الجنة نادى مناديا اهل الجنة ان
لكم عند الله موعدا يريد ان ينجزكموه فيقولون ما هو ابيض وجوهنا ونقول موازينا وبدخلنا
الجنة ويجوز ان النار قال فكشف الحجاب فتظرون اليه ما اعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر
اليه وهو الزينة وقد روى في السنن من غير وجه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول
في دعائه واسألك الله النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وروى الامام احمد والنسائي وغيرهما
عن هار بن اسمر ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه أسألك الله النظر الى
وجهك والشوق الى لقائك من غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة وأما الذين أثبتوا انه محبوب
وان محبته لغيره معنى مشبهة فهو لا بد ان كل ما خلقه فقد أحبه وهو لا قد يخرجون الى
مذاهب اللاحقة فيقولون انه يجب الكفر والفسوق والعصيان ويرضى ذلك وان العارف اذا
شهد هذا المقام لم يتحسن حسنة ولم يستحق سيئة لشهوده القبوسية العامة وخلق الرب لكل
شئ وقد وقع في هذا طائفة من الشيوخ الفالطين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم
والكذب والسنة وسلف الامة يسعون ان الله يحب أنبياءه وأوليائه ويحب ما أمر به ولا يحب
الساطين ولا ما نهى عنه وان كان كل ذلك عيشته وهذه المسئلة وقع النزاع فيها بين الحندين
محدو طائفة من أصحابه فادعاهم الى الفرق الشافى وهو ان يفرقوا في المخلوقات بين ما يحبه
وما لا يحبه فاشكل هذا عليهم لاروا ان كل مخلوق فهو مخلوق بعيشته ولم يعرفوا انه قد يكون
فيما خلقه بعيشته ما لا يحبه ولا يرزاه وكان ما قاله الحنيد وأمثاله هو الصواب (الوجه
الخامس ان يقال) الإرادة نوعان أحدهما بمعنى المشيئة وهو ان يريد الفاعل ان يفعل فعلا
فهذه الإرادة المتعلقة بفعله والثاني ان يريد من غير ان يفعل فهذه الإرادة لفعل الغير وكلا
النوعين مقبول في الناس لكن الذين قالوا ان الامر يتضح الإرادة لم يثبتوا الاتبع الاول من
الإرادة والذين قالوا ان الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا الاتبع الثاني فهؤلاء القديرة
يمنع عندهم ان يريد الله خلق أفعال العباد بل اعنى الاول لانه لا يخلقها عندهم وأولئك
القائلون لهم يمنع عندهم الإرادة من الله الاجبعتي ارادة ان يخلق في علمه براد خلقه لا بوصف الله
مرئيه فعندهم هو مرئيه بل لكل ما خلق وان كان كفرا ولم ير ما لم يخلق وان كان ايمانا وهؤلاء
وان كانوا اقرب الى الحق لكن التفتيق اثبات التوعين كما اثبت ذلك السلف والائمة ولهذا
قال جعفر اربابهم واراد منهم فالواحد حسن الناس بأمر غيره ونهاه مرئيه بالصحة وبما لا
ينفعه وان كان مع ذلك لا يريد ان يعينه على ذلك الفعل اذ ليس كل ما يكون مصلحتي في ان
أمر بغيري وأصحه يكون مصلحتي في ان أعاونه ما أعلم بل قد تكون مصلحتي ارادة ما يضا
كل رجل الذي يستدريه في خطبة امرأة بأمره ان تزوجه لان ذلك مصلحة المأمور والا
فهو يرى ان مصلحتي في ان تزوجه هو دونه في جهة أمر مفسده نصصا صغر حجة فعلة لنفسه واذا
أمكن الفرق في حق الخلقين فهو في حق الله أولى بالمكالم فهو سبحانه أمر الخلق على السن

بدعوا ما كفروا كذب وان غلام تكلم به مخلوق فاضفنا الى الله لان الخلق كلهم مصفاتهم وكلامهم لله فهذا الحال الذي ليس وراء محال
فضلا عن ان يكون كفر الان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله الى نفسه انه كلام غير القرآن وما أنزل على رسوله فان تم

كلامكم ولا تقولوا نكلمكم أن تسبوا الشجر وجمع الغنم والنوح وكلام السلع والبهائم والطير كلام الله فهذا عما يختلف المصلون في بطوله وإسماخته فما فضل القرآن إذا عندكم (٣٣)

رسله عما ينفعهم ونهائهم عما يضرهم ولكن منهم من أراد أن يخلق فعله فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعله ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله فبعضه خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرهم من المخلوقات غيرهم من الملائكة على وجه بيان ظاهر مصلحة لعباده ومفسدة وهو سبحانه إذا أمر فرعون وأبوابه وغيرهما بالاعتان كان قد تبين لهم ما ينفعهم ويصلحهم إذا فعلوه ولا يضرهم إذا أمرهم أن يصنعوا بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وأعاتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعله فإنه يخلق ما يخلق الحكمة ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله أن يكون مصلحة للأمر إذا فعله هو أو جعل المأمور فاعلاً من جهة انطلق من جهة الأمر والقدرية تضرب مثلاً في أمر غيره بأمر فلا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب إلى فعله كالشرب والطلاقة وتهبته المقاعد والمسند وتعود ذلك فقال لهم هذا يكون على وجهين أحدهما أن يكون الأمر أمر غير مصلحة تعود إليه كالأمر للملأ أن يخدمه بما يؤيد ملكه وأمر السيد عبد بما يصلح ماله وأمر الإنسان شريكه بما يصلح الأمر المشترك بينهما وهو ذلك والثاني أن يكون الأمر يرى الأمانة للمأمور مصلحة كالأمر بالعرفاء إذا أعان المأمور على البر والتقوى فإنه قد علم أن الله يشبهه على إيعاته على الطاعة وإن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فإذا كان الأمر أمراً للمأمور لمصلحة المأمور لا لنفع يعود عليه من فعله كالتأنيب للشيء وقدرته أعانه لم يكن ذلك مصلحة لأن في حصول مصلحة المأمور مضرة على الأمر بكن بأمر مظلوم أن يهرب من ظلمه وهو لو أعانه حصل ذلك ضرراً لهما أولاً وحدهما مثل الذي جاس من أقصى المدينة يسى قال لموسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فأخرج أفيك من الناحية ففهم مصلحة في أن يأمر موسى بالفرار لأن في إيعته على ذلك أدو أعانه لضره وقومه ومثل هذا كثير كالذي يأمر غيره بتزويج امرأة يريد أن يزوجها أو شرار صفة يريد شرارها أو استئجار مكان يريد استجاره أو مصلحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الأمر يتقرون بمصلحته ونحو ذلك فإنه في مثل هذه الأمور لا يفعل ما يعين المأمور وإن كان نفعاً للأمر مريد ذلك في الجملة الأمر بالأمور والفعل لكون الفعل مصلحة غير كون الأمر بعينه عليه إن كان من أهل الأمانة فإذا قبل أن الله أمر العباد عما يصلحهم بالأمر لم يزن من ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم به لاسيما وعند القدرة لا يقدرون أن يعين أحد على ما به يصير فاعلاً فإنه لم يطل أفعاله بالحكمة فإنه يفعل ما يشاء من غير غير أمره أو ممتنع على هذا أن يكون لفعله لمصلحة فلا يعين أن يطلب الفرق وإن علت أفعاله بالحكمة وقبل أن الله ثابتة في نفس الأمر وإن كنا نحن لنعلمه فلا يلزم إذا كان في نفس الأمر له حكمة في الأمر أن يكون في الأمانة على المأمور بحكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك فإنه إذا أمكن في المخلوق أن تكون الحكمة والمصلحة أن يأمر غيره بأمر مصلحة المأمور وإن تكون الحكمة والمصلحة للأمر أن لا يعينه على ذلك فأمكن ذلك في حق الرب أولى وأحرى فإنه تعالى أمر الكفار بما هو مصلحة لهم لرفعوا وهو لم يعينهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالم يخلق غيرهم من الأمور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها والمخلوق إذا رأى أن مصلحة بعض رعيته أن يعلم الرعي وأسباب الملأ لينال الملأ ورأى هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوى ذلك الشخص لثلاً يأخذ الملأ

خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام إلى قائله فكيف يقوم خلافه أن يدعو قولاً لا يشك الموحدون في بطوله وإسماخته وما يرددوا كم تكذبا وإسماخته وزيد المؤمنين بكلام الله إيماناً وتصديقاً أن الله قد ميز بين من كلمه من رسوله في الدنيا وبين من لم يكلمه ومن يكلمه من خلقه في الآخرة ومن لم يكلمه فقال تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلمه الله ورفع بعضهم درجات فميز بين من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم سمى كل كلمه الله موسى فقال وكلم الله موسى تكليماً فلو لم يكلمه نفسه الأعلى تأويل ما دعاهم فما فضل من ذكره الله في تكليمه إياهم في غيره ممن لم يكلمه إذا كل الرسل في تكليم الله إياهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقد قال تعالى أولئك الأخلق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله في هذا بيان أنه يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامهم عنه وأنه يثيب بكلمته قوما آخرين وقال أيضاً في بيان كفر الجهمية أخبرنا أن القرآن كلامه وأدعت الجهمية أنه خلقه وأخبرنا أنه تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليماً وقال هؤلاء لم يكلمه الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله وإنما سمع كلاماً خرج الله من مخلوق في دعواهم دعا مخلوق موسى إلى ربوبته فقال له أني أبارك فأخلق تعليل فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم

أتى فرعون يدعو الله ربوبية مخلوق كأجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكفر إذا فأتى كقراً وضع من هذا وقال تبارك وتعالى اغماقوا لناسي إذا أردناه أن نقوله كن فيكون وقال هؤلاء ما قال لناسي فطعوا قولاً وكلاماً كن

فكان ولا يقوله أبدا ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج ولا هو يقدر على الكلام في دعواهم فالصنف في دعواهم والرحمن بمنزلة واحد في الكلام وقال: وأضاف كتاب النقص على المرسى وأذيعت أيها (٣٣)

بأيسم الله في ظلال من القمام والملائكة وفي قوله هل ينظرون الآن تأتهم الملائكة أو يأتي ربك فادعت أن هذا ليس منه بآيات لما آه غير متحرك عندك ولكن يأتي بالقائمة بزعم وقوله بأيسم الله في ظلال من القمام يأتي الله بأمره في ثم زعمت أن من الله كمنى قوله فأتى الله بنبياتهم من القواعد وأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا فقال لهذا المرسى فأتك الله ما حار لك على الله وعلى كنهه بلا علم ولا بصير أيما الله أنه آيات وتقول ليس ما بين أنما هو كقوله فأتى الله بنبياتهم من القواعد لقد بينت بين ما جمع الله وبعثت بين ما بين الله ولا يجمع بين هذين التأويلين الأكل جاهل بالكتاب والسنة لأن تأويل كل واحد منهما مقرون في سياق القراءة لا يحبه إلا المثلث وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سواه وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة لفصل بين عباده ويحاسبهم وينبئهم وتشتق السموات وسبلت نزهة وتزل الملائكة تنزل لا يحل عرش ربك فوقهم ومثلث غائبة كما قال الله ورسوله فلما ينزل السؤلون أن الله لا ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة شيء من أمور الدنيا علوا يقنا أن ما سأل في الناس من العقوبات أنما هو من أمره وعذابه فقوله فأتى الله بنبياتهم من القواعد يعني مكرمهم قبل قواعد بنبياتهم

من ولده أو بعد وعليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحته ويقبل هو ما هو مصلحته وفيه ورعته والمصالح والمفاسد بحسب ما يلائم النفوس وينافها فللائم للأمر ما أمر به الناصح والملائم للأمر أن لا يحصل ذلك مراده لما في ذلك من تقوية مصالح الأمر ومزاياه (ومذا نظر شريف) وإنما يحقق من علمه حكمة الله في خلقه وأمره واتصافه بصفات الباطنية والعرش ببعض الأمور دون بعض وأما قد لا يحصل الأبدفغ عند وجود لازم لاستماع اجتماع الضدين وامتناع وجود اللزوم بدون اللازم ولهذا كان الله بصفاته محمودا على كل حاله الملائكة الحمد في الدنيا والآخرة وله الحكم واليه ترجعون فكل ما في الوجود فهو محمود عليه الحمد على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمود عليه وإن كان في ذلك نوع من بعض الناس لما في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الحمد عليه لما في ذلك من الهداية والبيان ولهذا كان له الحمد مل السموات ومل الأرض ومل ما بينهما ومل ما شأ من شيء بعد فان هذا كله مخلوقه وله الحمد على كل ما خلقه والأسئلة التي تذكر في الخلقين وإن لم يكن ذكر تظهيرها في حق الرب فالقصد هنا أنه يمكن في حق الخلق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه فاختار أن أولى لا يمكن ذلك في حق من حكمة فمن أمره وأعانه على فعل الأمور كان ذلك المأمور به تعالى به خلقه وأمره فشاءه خلقا موحية فكان مراداً لجهة الخلق ومراداً لجهة الأمر ومن لم ينع على فعل المأمور كان ذلك المأمور قد تعالى به أمره دون خلقه لعدم الحكمة المقصودة لخلقها ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر فخلق المرض الذي يحصل بخل العدل به ودعاؤه وتوهم ذنوبه وتكفير خطايا به وبقية قلبه وبذهب عنه الكبرياء والظلمة والعدوان يضاد خلق الصفة التي لا يحصل بها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به للظالم من جنس ما يحصل بالمرض يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح وإن كانت مصلحته هو في أن يعبد وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر (والقدرة) دخا في التعليل على طريقة فاسدة مثاوا الله فيها بخله ولم يشتر حكمة تعود إليه فسلوه قدرته وحكمته وبجته وغير ذلك من صفات كاله فقابلهم خصومهم المجهمة المجبرة بطلان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مثله الحسن والقبح فأولئك أتبعوا على طريقة سؤا وفيها بين الله خلقه وأنتوا حسنا وقصا لا يرضى بمحبوب ولا مكرها وهذا لاحقة كما أنتوا تطلعا لا بعدوا إلى الفاعل حكمه وخصومه سقوا بين جميع الأفعال ولم يشتر أن يحبوا ولا مكرها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتية للفعل لم يختلف حاله وظلوا فان الصفة الذاتية لو صوف قدر ادبها اللازمه والمنطقون يقسمون اللازم إلى ذاتي وعرضي وإن كان هذا التقييم خطأ وقد راد بالصفة الذاتية ما تكون نبوتية قائمة بالموصف استزاعا عن الأمور النسبية الإضافية ومن هذا الباب اضطرر إلى الأحكام الشرعية وزعم نفاذ الحسن والقبح العقليين أنها ليست صفة نبوتية للأفعال ولا مستلزمة بنبوتية للأفعال بل هي من الصفات النسبية الإضافية فالحسن هو المقول فيه أفعله أو لأبأس بفعله والقبح هو المقول فيه لا تفعله قالوا وليس لمخلق القول من القول صفة نبوتية وقد كروا عن منازعهم أنهم قالوا الأحكام صفات زائدة للأفعال

(٥ - منهاج نافي) نفي عليهم السقف من فوقهم ففسر هذا الآيات خور السقف عليهم من فوقهم وقوله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا مكرهم فقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم أي المؤمنين وهم بنوا النضير ففسر الآياتين مقرون

بهمالفرورالسقف والرعب ونفسر اتيان الله يوم القيمة منصوب في الكلام مفسر قال الله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحلت الارض والجبال فذلك ذكرا واحدة (٣٤) فيومئذ وقعت الواقعة وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والمثلث على أرجائها

ويحصل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافته الى قوله تعالى حلت على سلطانهم فليس ذلك في قوله تعالى حلت على سلطانهم لابلين في قوله لا تشبهه على ذي قتل فقال فيما يصب به من العقول في الدنيا تأخرها تأخر السلا وتها را فخطاها حصداً كان لم تكن بالامس نحن قال آناها امرنا علم أهل العلم أن أمره ينزل من عنده من السماء وهو على العرش فلما قال فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة الايات التي ذكرناها وقال أيضاً يوم تشقق السماء والقمام وتزل الملائكة تزيلاً ويأتئهم الله في ظلل من القمام والمسلاتكة وقضى الامر والى الله ترجع الامور ووصت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا علم عايفس الله من الليليل وبما حذر لنزول الملائكة حيث شاء هذا اتيان الله نفسه يوم القيمة لبي بحاسة خلقه بنفسه لا يلى ذلك أحد غيره وأن معناه مخالف لعل في اتيان القواعد لا اختلاف القضيتين الى أن قال وقد نفاذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه تفسير هذا الايتين حتى لا يحتاج مثله الى تفسير وذكر حديث أبي هريرة الذي في الصحيحين في تجليسه يوم القيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه قال يقول المؤمنون هذا مكاننا حتى ياتيئنا ربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فاتنهم الله فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا

﴿فصل قال الرافضي الامام﴾ ومنها أنه يلزم نسبة السفة الى الله تعالى لانه يأمر الكافر بالايان ولا يريده منه ونها عن المعصية وقد ارادها منه وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى السفة تعالى عن ذلك (فقاله) قد تقدم أن المحققين من أهل السنة يقولون ان الارادة نوعان ارادة الخلق وارادة الامر فارادة الامر أن يريد من المأمور فعل ما أمر به وارادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحبه من أفعال العباد وغيرها والامر مستلزم للارادة الاولى دون الثانية والله تعالى أمر الكافر بما اراد منه بهذا الاعتبار وهو ما يحبه ويرضاه ونها عن المعصية التي لم يرد هانها أي لم يحبها ولم يرضها بهذا الاعتبار فانه لا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد وقد قال تعالى اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وارادة الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المرافة لا تتعلق بالوجود فشاء الله والله ما لم يشأ لم يكن وفرق بين أن يريد هو أن يفعل فان هذا يكون لا محالة لانه قادر على ما يريد واذا اجتمعت الارادة والقدره وجب وجود المراد وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك القدره فلا لنفسه فهذا يلزم أن يعينه عليه وأما طائفة من المتبين للقدر فقلنا أن الارادة نوع واحد وانما هي المشيئة فقلوا يأمر بما لا يريد ثم هو لا على فحين فقم قلوا يأمر بما يحبه ويرضاه وان لم يرد أي لم يشأ وجوده وهذا مذاهب جمهور القائلين بهذا القول من الفقهاء وغيرهم وقسم القائلين بالمحبة والرضا هي الارادة وهي المشيئة فهو يأمر بما يرد به ولم يحبه ولم يرضه وما وقع من الكفر والفسق عند هؤلاء لا يحبه ويرضاه كما ارادوا وشاءوا ولكن يقولون لا يحبه ولا يرضاه دنيا كالأريد دنيا ولا ياتشأه دنيا ولا يحبها ولا يرضاه ممن يقع منه كما يرد به ممن يقع منه ولم يشأه ممن يقع منه وهذا قول الاشعري وأكثر أصحابه وحكاها وعن طائفة من أهل الانبياء وحكى عنه كالقول الاول وأصحاب هذا القول والقدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم يجعلون الرضا والمحبة معنى الارادة ثم قالت القدرية لفاء والكفر والفسق والمعاصي لا يحبها ولا يرضها

فينبعونه وذكر حديث ابن عباس من وجهين موقوف امر فورا الى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثم يأتي الرب بالنص تعالى في الكرويين وهما كثر من أهل السموات والارض ورواه الحاكم في مصححه وذكر عن أنس بن مالك أنه قال وتلاهذه

الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض والسماوات قال يبدلها الله يوم القيامة بأرض من فضلة **تعمل** عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن يلتفت بها للرسي الى تفسيره الحال في آيات الله يوم القيامة (٣٥) ويدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحابه الكل جاهل بمجنون خاسر مغبون لما أُنزل مفتون في الدين مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير مأمون وبك أبقى الله البصامة وتغيب هو بنفسه من بحاسب الناس ومثله قد خشت على من ذهب مدحك هذا أنه لا يؤمن بسوء الحساب وأدعت بها للرسي في قول الله ألا تاله الأهر

الحى القيوم أن تفسير القيوم عندك الذى لا يزول تعنى الذى لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا ينسب وأستند ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلى عن أنى صالح عن ابن عباس أنه قال القيوم الذى لا يزول ومع وابتك هذه عن ابن عباس دلائل وشاهد أنها باطلة أحدها أنزل وتبارأت

التمه في وحد الله والثانية أنزل وتبارأت عن بعض أصحابك غير مسمى وأصحابك مثلك في الظنة والتهمة والثالثة أنه عن الكلى وقد أجمع أهل العلم بالأثر على أن لا يحتموا بالكلى في حلال ولا حرام فكيف في تفسيره وحده الله وتفسير كتابه وكذلك أوصالح ووجهت روايتك عن ابن عباس أنه قال القيوم الذى لا يزول لم تستكرم وكان معناه

مفهوما واضحا هذا العلماء وعند أهل البصرة القرية ان معنى لا يزول لا يفي ولا يبدل لأنه لا يتحرك ولا يزول من مكان الى مكان اذا شاء كما كان يقال فى النى انما هو زائل كما قال ليد

الا كل شئ ما خلا الله باطل وكل نعمم لأخلاقه زائل

بالنص واجماع الفقهاء فلا يدها ولا يشاؤها وقال هؤلاء المثبتة هوشاء ذلك بالنص واجماع السلف فيكون قد أحبه ورضيه وأراد وأما جمهور الناس فيفرون بين المشتبه وبين المحبة والرضا كما يوجب الفرق بينهما في الناس فان الانسان قد يدرش الدواء ونحوه من الأشياء الكريمة التى يبغضها ولا يحبها ويحب كل الأشياء التى يشتهيها كمنتهى المرض الماء اذا حى عنه واشتهى الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يرد فعله فقد تين أنه يحب ما لا يرد ويرد ما لا يحبه وذلك ان الراد قد راد لغرضه فربدا الأشياء المكرهه لما في عاقبتها من الانشاء المحبوبة وبكرهه فعل بعض ما يحبه لأنه يفضي الى ما يفضيه والله تعالى الحكمة فيما يحلفه وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والتوابين ورضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويضرح سورة التائب أعظم من فرح الصادق لرحلته التى عليها طعمه وشرا به في مهلكة اذا وجدها بعد الألام منها كما استفاضت بذلك الاحاديث عن النى صلى الله تعالى عليه وسلم في العصمين وغيرهما من غير وجه كقوله الله أشد فرحاً بتوبة أحدكم من رجل أضل راحلته بأرض مهلكة عليها طعمه وشرا به فطلبها فلم يجدها فانتظر الموت فلما استيقظ اذا بدابته عليها طعمه ومشرابه قالته أشد فرحاً بتوبة عبد من هذا راحلته والمتنقلة يصبرون بلفظ اللذة والعشق ونحو ذلك عن الفرس والمحبة وما يتبع ذلك واذا كان كذلك فهو سبحانه يرد وجود بعض الأشياء لانها شئ الى ما يحب ورضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويبغضه فهو سبحانه قادر على أن يخلق من كل نطفة رجلاً يجعله مؤمناً يحبه ويحب اعماله لكنه لم يفعل ذلك لما فيه من الحكمة وقد يعلم أن ذلك يفضي الى ما يفضيه وبكرهه واذا قيل فهلا يفعل هذا ويضع ما يفضيه قيل من الأشياء ما يكون معتادة فانه ومنها ما يكون معتادة فلهذا لم يحصل له الاكل لا يحصل هي وأفعاله بالشرب والسمع والشم وانما تحصل فة أخرى ووجود لذة الاكل في الفم تنافى حصول لذة الشرب في تلك الحال وتلذذ العبد بسماع بعض الاصوات ينع تلذذه بسماع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذته يمكن اجتماعه في أن واحد بل لا يمكن أحد الضدين المتضادين الآخر وما من مخلوق الا له لوازم وأضداد فلا يوجد الا وجود لوازمه ومع عدم أضداده والرب سبحانه وتعالى اذا كان يحب من عبده أن يسافر للجم ويسافر للهاد فأيها مفضل كان محبوا لله لكن لا يمكن في آن واحد أن يسافر العبد الى الشرق والى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوا بين جميعا في وقت واحد فلا يحصل أحدهما المتضادين الآخر فان كان الحج فرضا معنا والجهاد تطوعا فكان الحج أحب اليه وإن كان كلاهما تطوعا أو فرضا فالله أحبهما اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب المتضمن تقوى ذلك المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تقوى هذا المحبوب لكان أيضا محبوا ولو قدر وجوده بتقوى ما هو أحب اليه منه لكان محبوا من وجه مكره وهما من وجه أعلى منه وهو سبحانه اذ لم يقدر طاعة بعض الناس كان له في ذلك حكمة كأنه اذ لم يأمر هذا بأحد المحبوبين كان في ذلك حكمة والله تعالى على كل شئ قدير تكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الأشياء فانه محال لذاته وهذا بمنزلة أن يقال هلا أقدر هذا العبد على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للجم والى الشرق للجهاد فقال كون الجسم الواحد

بعض فان لانه متحرك فان أمار ما بين الحى والميت لتحرك ولا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كالاتوصف الاستنام الميتة قال الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يتبعون انما يبعثون قاله الحى القيوم القابض

الماضي يتحرك اذا شاء وينزل اذا شاء ويفعل ما يشاء بخلاف الاصنام الميتة التي لا تزول حتى تزال واخصبت بها المرسي في تو
التحرك عن الله والزوال بحجج البيان (٣٦) وزعت ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم يردني كوكبا ونسوا قرافال

هذا ربي فلما اقل قال لأحب
الافلين ثم قلت فني ابراهيم الهبة
عن كل الله زائل يعني ان الله اذا
نزل من سما على سماء أو نزل يوم
القيامة للقيامة العباد فقد اقل
وزال كما اقل الشمس والقمر فتصل
من روي بهما ابراهيم فلو قال هذا
القياس تركي لمطماني أو روي
بهي ما زاد على ما قلت قصا
وسماحة ويكسر قال من خاني
الله ان الله اذا نزل أو تحرك أو نزل
ليوم الحساب اقل في شيء كما نازل
الشمس في عين جنة ان الله لا يأنزل
في شيء سواه اذا نزل أو ارتفع كما
تأهل الشمس والقمر والكواكب
بل هو العلى على كل شيء المصط
بكل شيء في جميع احواله من زو
وارتفاعه وهو الفعل الماريد
لا يأنزل في شيء بل الاشياء كلها
تخضع له وتتواضع والشمس
والقمر والكواكب خلقت مخلوقة
اذا اقلت اقلت في مخلوق في عين
جنة كما قال تعالى والله اعلى وأجل
لا يحيط به شيء ولا يحصى عليه شيء
(وقال أبو بكر) عبد العزيز بن حنبل
صاحب التلخيص في أول كتابه
الكبير المسمى بالمقتضب وقد كثر ذلك
عنه القاضي أبو يعلى في كتاب
اوضح البيان في مسألة القرآن قال
أبو بكر لما سأله انكم اذا قلتم نزل
متكلماً كان ذلك عبثاً فقد قال
لا صوابنا قولاً أحدهما أنه لم
نزل متكلماً كالمعلم لان عند الكلام
انخرس كأن عند العلم الجهل قال
ومن أمهات ما من قال قد أثبت

في مكانين محال ذاته بل هذا الاحقة وليس بشئ فلا يمكن هذا ان في آن واحد وليس هذا
بشئ حتى يقال انه مقدّر بل هذا الاحقة وليس بشئ بل هو أمر بقدره الذهن لتصوره
لنظيره في الخارج فيصمم عليه بالاستمتاع في الخارج والاعتبار في الذهن أن يتصور هذا في
الخارج ولكن الذهن يتصور اجتماع اللون والطعم في محل واحد كاللؤلؤ البيضاء والياض
ثم بقدر الذهن في نفسه هل يمكن أن يجمع السواد والياض في محل كاجتماع اللون والطعم
فيعلم أن هذا الاجتماع ممنوع في الخارج ويعلم أنه يمكن أن يذوق الشرق وعمراف الغرب
ويشذوق ذمته هل يمكن أن يكون زيد نفسه في هذين المكانين كما كان هو وعمر ففهم أن هذا
ممنوع فهذا ونحوه كلام من يجعل الإرادة نوعين ويفرق بين أحد نوعيها وبين الهبة والزمان وأما
من يجعل الجميع نوعاً واحداً فهو بين أمرين أن جعل الحب والزمان هذا النوع زينة تلك
المخاير الشنيعة وأن جعل الحب والزمان نوعاً لا يستلزم الإرادة وقال انه فليسب وورشي
الملاير يد بحال وحينئذ فيكون مقصود بقوله الملاير يد أي لا يريد كونه وجوده أو افهم
عنده محبة ورضاء فهذا يجعل الإرادة هي الشئ لأن يخلق وهذا وان كان اصطلاح
طائفة من المتشيعين الى السنة من الفقهاء من أصاب ما كان والشافي وأحد فهو خلاف
استعمال الكتاب والسنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظياً وأحق الناس بالصواب في
المنزعات اللفظية من كان لفظه موافقاً لفظ القرآن وقد تبين أن لفظ القرآن جعل هذا
النوع مراداً فلا حاجة لاطلاق القول بان الله بأمر على الريد بل يبين أن الإرادة نوعان
وأمر بما يشاء فيما يريد أن يخضع هو ولا يأمر إلا بما يحب لبيده ورضاهم أن
يفعلوه ولو قال رجل والله لأفعلن ما أوجب الله علي أو ما يحب لي أنشاء الله ولم يفعل لم
يحدث باتفاق الفقهاء ولو قال والله لأفعلن ما أوجب الله علي أن كان الله يحب ورضاهم حدث
أن لم يفعله بل نزاع لفظه وعلى هذا فقد ظهر بطلان حجة المكذبين بالقدر فإنه اذا قال كل
عاقل ينسب من أمر على الريد ونهني عما يريد الى السفة قيل له اذا أمر غيره بأمر ولم يرد
أن يفعله هل يكون سفيهاً أم لا ومن المعام اتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل
ذلك الأمر ولا يعينه عليه لم يكن سفيهاً بل وأمر الحكيم والعقلاء كلها من هذا الباب
والطبيب اذا أمر المريض شرب الدواء لم يكن عليه أن يعاونه على شربه والمفتي اذا أمر
المستفتي بما يجب عليه لم يكن عليه أن يعاونه والمشيء اذا أمر المشيء بضرورة أو فلاحه أو
نكاح لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك ومن كان يحسن غيره أن يفعل أمر فأمره به والأمر
لا يساعد عليه لما في ذلك من المفسدة لم يكن سفيهاً فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثاله من
القدرية وكذلك من نهى غيره عما يرد أن يفعله ولم يلزم أن يكون سفيهاً فإنه قد يكون
مفسدة لذلك مصلحة للناس فالمرضى الذي يشرب المسهلات اذا نهى الصغير عن شربها
لم يكن سفيهاً والحواء الذي يرداء لأمية اذا نهى ابنه عن اسما كمال لم يكن سفيهاً والسامع
في الجرا اذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيهاً والمالك الذي خرج لقتال عدوه اذا نهى نساءه
عن الخروج معه لم يكن سفيهاً ونظائر هذا لا تحصى ولنهني الناهي غيره عن فعل ما يضمره
فعله نصيحة اذا كان مصلحة للناس أي يفعله هو به جسد على فعله وجسد على نصحه كما وجد

لنفسه أنه خالق ولا يجوز أن يكون خالقاً في كل حال بل قلنا له خالق في وقت إرادته أن يخلق وان لم يكن خالقاً
كل حال ولم يبطل أن يكون خالقاً كذلك ان لم يكن متكلماً في حال لم يبطل أن يكون متكلماً بل هو متكلم خالق وان لم يكن خالقاً في كل

حال ولا متكلم في كل حال • وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بإيضاح البيان هذا السؤال فقال نقول أنه لم يزل متكلماً وليس بحكم ولا مخاطب ولا أمر ولا نهي عليه • جدي رواية حنبل فقال لم يزل الله (٣٧) متكلماً على الخفورا • قال وقال في رواية عبد

الله لم يزل متكلماً إذا شاء وقال حنبل في موضع آخر سمعت أبا عبد الله يقول لم يزل الله متكلماً والقرآن كلام الله غير مخلوق قال القاضي أبو يعلى وقال أحمد في الجزء الذي فيه الرد على الجهمية والزنادقة وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن يقول خوف ولا فزع ولا شدة قال يعقوب بن نفعول ان الله لم يزل متكلماً إذا شاء ولا نقول أنه كان ولا يتكلم حتى خلق • وقال أبو عبد الله بن حامد في كتابه في أصول الدين وما يجب الايمان به والتدين أن الله متكلم وإن كلامه مقدم غير محدث كالعالم والقدرة قال وقد يصح على المنهج أن يكون الكلام صفة التكلم لم يزل موصوفاً بذلك ومتكلماً كما شاء وإذا شاء لا نقول أنه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام قال ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله كان متكلماً قبل أن يخلق الخلق وقبل كل الكائنات وإن الله كان قبلهم لم يزل متكلماً كيف شاء وما كانه وإذا شاء لم يزل كلامه وإذا شاء لم يزل يتكلم (قلت) قول ابن حامد ولا نقول أنه ساكت في حال أو متكلم في حال من حيث حدوث الكلام يريد به أن لا نقول أن حسن كلامه حادث في ذاته كما تقول الكرامة من أنه كان ولا يتكلم ثم صار يتكلم بعد أن لم يكن متكلماً في الازل ولا كان تكلمه ممكناً • وقال أبو اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري

كثير من الناس يهونون من ينصرون عن فعل أو إنشاء وقد يظنون فعلها منهم لم يلحقهم لكن المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق المخلوق فإن الله ليس كمثل شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله • وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأنتدب ويقيم من سؤالي الفعل عندى • ففعله فيحسن مثلاً ذا كما لكن المقصود أنه يمكن في المخلوق أمر الإنسان على البر بدوان يعين عليه المأمور ونهيه عما يريد التامى أن يفعله هو لم يلحقه فحين أن هذا القدر وأمثله تكلموا لم يلق بمحمل فذا قالوا من أمر بما لا يريد كان سبباً وهو الناس أنه أمر بما لا يريد لا مأموران ففعله والله في أمر العباد بما لم يرض لهم أن يفعلوه ولم يرد لهم أن يفعلوه بهذا المعنى وإنما أمر بعضهم بما لم يردوا أن يخلفه لهم عيشته ولم يلحقهم فاعلم أنه ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل المأمور فاعلاً للأمر به بل هو مجتمع عند القدرة وعند غيرهم هو قادر عليه لكن أنه يفعله أنه لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة الغائبة يقول هذا كسائر الممكنات إن شاء ففعله وإن شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قاله في أن لا يحدث هذه الحكمة كماله في سائر ما لم يحدثه وقد يكون في أحداث هذا مقصد لتغيير هذا المأمور أعظم من الصلحة الحاصلة له وقد يكون في فعل هذا المأمور نفوت مصلحة أعظم من الصلحة الحاصلة له والحكيم هو الذي يقدم أعلى المصلتين ويدفع أعظم المفسدين وليس على العباد أن يعلموا تفصيل حكمة الله تعالى بل يكفهم العلم العام والأمان التام ومن جعل الإرادة نوعاً واحداً وإن كان قوله مرجوحاً فهو غير من قول نفاة القدر الذين يجعلون الإرادة والمشيئة نوعاً واحداً وإن كان واحداً وزعموا أنه لا يكون ما لا يشاءه ولا يشاءه لا يكون • وذلك لأنه يقول السفة أنما يجوز زعمي من يجوز عليه الأغراض والأغراض مستتزمة للصلحة إلى الغير ولتقص يدوم أن ذلك على الله متمم وهي في حق الله مستتزمة لتسلسل وقام الحوادث به وهو مجتمع عنده هذا الخضم فإذا كانت المعترضة والشبهة الموافقة لهم يسلمون هذه الأصول انقطعوا وذلك أنهم إذا قالوا بفعل الغرض قيل لهم نسبة وجود الغرض وعدمه إليه على السواء أو وجود الغرض أولى به قالوا وهل على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما يوجد وعده بالنسبة إليه سواء وهذا معدود من السفهاء فصار هذا هو البعث فحين أن قالوا بفعل النفع العباد قيل الواحد من الناس أنما ينفع غير ماله في ذلك من الصلحة في الدين أو الدنيا أما التذامب إلا احسان كما يوجد في النفوس التي انما تلذذ وتتهيج بالاحسان إلى غير ما هو أصله ومنفعة لها وما دفع ألم الرقة عن نفسه فإن الواحد إذا رأى ما يعاير به أن تألمه فيعطيه فيقول اللهم انفعه وزوال الألم بمنفعة ومصلحة دفع ما سوى هذا من رياء المدح والتناء والمكافأة أو الأجر من الله تعالى فذلك مطالب منفصلة ولكن هذا من أمران موجودان في نفس الفاعل فمن نفع غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة إلى السوا من كل وجه كان هذا من أسفه الناس إذا وجد فكيف إذا كان متعمداً فانه يمتنع أن يفعل المختار شئ حتى ترجع عنده فيكون أن يفعله أحب إليه من أن لا يفعله وترجع الأحبال ومنفعة فهو لا القدرة الذين يعلمون بالغرض الذين يذكرون ما يمتنع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتعة أو سفهاً أن أتوا غرضاً فاعلمه

المقربين إلى الإسلام في اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه إجماع أهل الحق من الأمة أعلم أن الله متكلم قال ما دح نفسه وهو متكلم كلما شاء ويتكلم بكلام لا مانع له ولا مكره والقرآن كلامه هو تكلمه • وقال أيضاً في كتاب مناقب أحد بن حنبل في باب الإشارة إلى طريقته

في الأصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزييف البدع التي ظهرت فيه وانهم قالوا أؤاوه مخلوق وسرت الحقنة المشهورة ثم مسئلة
القطعة بسبب حسن الكرايسى الى أن قال (٣٨) وجاءت طائفة فقالت لا يتكلم بعدما تكلم فيكون كلاما حادنا

لزم أن يكون محلا للحوادث وهم يحيلون ذلك ثم الغرض أن كان لغرض آخر لم التسلسل
وهم يحيلون في الماضي ولهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر إيان يحدث
للاغرض فهذه الأصول التي اتفقوا عليها والمتبوت للقدري هي بحجة لا وثلق عليهم والله أعلم
(فصل) وفي الجملة من نفي قيام الأمور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا
متناقضة فلسفة ولذا كانت الجملة المحيرة والقدرية المعترضة قد استدرت كوافي أنه لا يقوم بذاته
شي من ذلك ثم تنازعوا بعد ذلك في تعليل أفعاله وأخرى ما كان كل واحد من القولين يستلزم
ما يبين فسادا وتناقضا فثبت التعليل بقول من فعل لغرض حكمه كان سفيها وهذا انما يعلم من
فعل لغرض حكمه تعود إليه وهم يزعمون أن الباري فعل للحكمة تعود إليه فان كان منه فصل
للكمكمة فلم يثبت السفة وان لم يكن سفيها تناقضوا فما أن يتوهم من فعله حكمه لا تعود إليه
لا يعقل فضلا عن أن يكون حكما وهذا انظر قولهم في صفاته وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم
الابشيشه وقدرته ومنتج أن يكون القرآن قد عابا لفساده من الأمور المناهضة لقدمه وقالوا
لا يعقل تكلم الامن تكلم بمشيئته وقدرته دون من يكون الكلام لازما لذاته لا يحصل بقدرته
ومشيئته فقال لهم وكذلك لا يعقل متكلم الامن يقوم به الكلام أما متكلم لا يقوم به الكلام
أوعمره لا يقوم به الإرادة أو عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم
في الكلام يتضمن أن من قام به الكلام لا يكون متكلما والتكلم هو الذي أحدث في غيره
الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبه وادارته وغير ذلك انها
لا تقوم بذاته وانما هي أمور منفصلة عنه فيعلمون موصوفا بأمو لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا
خلاف المعقول ثم هو تناقض وأنه يلزمهم أن يوصف بكل ما يحدثه من الخلق حتى يوصف
بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلامه فادان في ما ينطق من مخلوقاته كان ذلك كلامه لا كلام
من ينطق وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل حكمه يستلزم أن
يكون وجود الحكمه أرجح عندهم من عده هاو أنها تقوم به وغير ذلك من القوازم التي لا يعقل
من يفعل حكمه الامن يتصف بها والا فاذن قدر أن نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع أن
يكون بعضها أرجح عندهم من بعض وامتنع أن يفعل بعضها لاجل بعض ثم الجملة المحيرة
لما رأيت فساد قول هؤلاء القدرية وقد شار كره في ذلك الاصل قوا ويتعجب أن يفعل شيئا لاجل
شي أو لا ويتعجب أن يكون بعض الأشياء أعجب اليه من بعض ويتعجب أن يحب شيئا من مخلوقاته
دون بعض أو يريدها شيئا دون شيء بل كل ما أحدث فهو مراده محبوب مرضى سواء كان
كسرا أو عينا أو حسنا أو شيا أو نيبا أو نسطا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له
ولا مرصدا ولا مرادا كما أنه لم يشأ فعندهم ما شاء الله كان وأحب ورضيه وأراده وما لم يشأ لم يكن
ولا يحب ولا يرضاه ولا يريده وأولئك القدرية يقولون كل ما أمر به فهو يشاءه ويريد كانه يحب
ورضاه وما لم يأمر به لا يشاءه ولا يريده كالا يحب ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشاء ويشاء
ما لا يكون ثم ان الجملة المحيرة اذا تلى عليهم قوله تعالى والله لا يحب الفساد ولا يرضى لعباده
الكفر قالوا معناه لا يحب ولا يريده ولا يشاءه عن أن يوحدهم أو لا يحب ولا يشاءه ولا يريده دنيا
عني أنه لا يشاء أن يشب صاحبها وأما ما وقع من الكفر والفسق والعصيان فعندهم أنه

قال وهذه مصداق أخرى تقضى في
الدين غير عين واحدة فانتهى لها أو
بكرين خزيمة وكانت حيث
ينسبوا ردرا لا لا يردعها اليها الدانات
وتشد اليها الكاتب ويحببها
العلم ومانتج بحال يسحب عنها
التقى والضيبي مع ما جعل من
الحديث والفقه والصدق والورع
والسان (١) والسوا لقد لا يست
لوث بالكلام واستام (أهله) فان
خرعة في بيت وعمد بن اسحق في
بيت وأبو حامد (٧) العريضي
في بيت قال فطار تلك الفتنة ذلك
الامام أبو بكر فلم يزل يصيح
بشوهها ويصنف في رد ما كان
منذ حيش حتى دون في الدفاتر
وتكن في السرار ولقن في
الكاتب ونقش في المحارب ان
الله متكلم ان شاء الله تكلم وان
شامت فمضى الله ذلك الامام
وأولئك النفر الغرغرة نصرو دينه
وتوقريه خيرا قلت هذه القصة
التي أشار اليها عن ابن خزيمة
مشهوره ذكرها غير واحد من
المصنفين كالخا كم أي عبد الله في
تاريخ نيسابور وغيره ذكر أنه رفع
الى الامام أنه قد نبغ طائفة من
أصحابه يخالفونه وهو لا يدري
وانهم على مذهب الكلا سقوا أو
بكر الامام شديد على الكلا سية
قال لحدني أو بكر أحد بن يحيى
التكلم قال اجتمعنا اليه عند بعض
أهل العلم وجرى ذكر كلام الله
أفدتم لم يزل أو يثبت عند اختاره
تعالى أن يتكلم فوقه ينشأ في

(١) قوله في الهامش والسوا لقد راي آخره هكذا في الاصل ومما لمات غير نقوطة ولا تخلو من تحريف فاربع يحبه
الى أصل صحيح وحرره فان الاصل الذي يناسبه كنه مصححه

ذلك خوض قال جماعة من ان كلام الباري قديم لم يزل وقال جماعة ان كلامه قديم غير انه لا يثبت الاختيار ولا كلامه فبكرت انا
الحال على التقى واخبرته بما جرى فقال من انكره انه لم يزل فقد اعتقد (٣٩) انه محدث وانتشرت هذه المسئلة في البلد

وهذه منصور الطوسي في جماعة
معسه الى اني بكر محمد بن اسحق
واخبروه بذلك حتى قال منصور الم
آل الشيخ ان هؤلاء يعتقدون
مذهب الكلابية وهذا مذهبهم
فهم ابو بكر اصحابه وقال الم
انهم حكم غير مرمرة عن انطوس في
الكلام ولم يذهبهم على هذا في
ذلك اليوم وذكر انه بعد ذلك
خرج على اصحابه وانه مصنف في
الرد عليهم وانهم ناقضوه ونسبوه
الى القول بقول جهنم في ان
القرآن محدث وجعلهم هو كلابية
قال الحاكم سمعت ابا عبد الرحمن
ابن ابي ابي القري يقول سمعت ابا

(مطلب حكاية الاشعري مع الجبائي)

بكر محمد بن اسحق يقول اني
اقول انه ان القرآن كلام الله وحيه
وتزيله غير مخلوق ومن قال ان
القرآن او شأ منه ومن رجمه
وتزيله مخلوق او يقول ان الله
لا يتكلم بعدما كان تكلم به في
الازل او يقول ان افعال الله
مخلوقة او يقول ان القرآن محدث
او يقول ان شيئاً من صفات الله
صفات الذات واسماء الله
مخلوق فهو عندي جهنم يستتاب
فان تاب والاضربت عنقه هذا
مذهبي ومذهب من رأيت من
اهل النشق والغرب من اهل العلم
ومن حكى عنى خلاف هذا فهو
كلاب باهت ومن تطرف كسبي
المصنعة ظهره وبان ان الكلابية
سكنة فيها يتكلمون عنى مما هو

بحسبه ورضاه كما يشاء لكن لا يجب ان يثبت صاحبه كلابية ان يثبت عندهم بل انما اقوالا
ويعذب آخرين لاسباب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طياع كان بها الحادث
ولا فها بحكمة لاجلها كان الحادث ولا امر بشئ لمعنى ولا نهى عنه لمعنى ولا اصطفى احد
من الملائكة والتبيين لمعنى ولا اباح الطيبات وحرم الخبائث لمعنى او يجب كون هذا الطيبا وهذا
خبثا ولا امر بقطع بدالسارق لحفظ احوال الناس ولا امر بقوى قطع الطريق المتعدين
لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا ازل المطر لشرب الحيوان وانبات النبات وهكذا يقولون
في سائر ما خلقه لكن يقولون انه اذا وجد جميع شئ منفعة او ضرر فانه خلق هذا مع هذا لا
لاحله ولا به وكذلك وجد الماء ورمز ان الله لا به ولا لاجله والاقتران احرجه العاد من
غير حكمة ولاسبب ولهذا تمكن الاعمال عندهم الانجود علامات محضة وامارات لاجل ما جرت
به العادة من الاقتران للاحكام ولا سبب وفي كل من القولين من التناقض ما لا يمكن بحصى
ولكن هذا الامام القدرى لما اخذ ذكر تناقض اقوال اهل السنة مطلقا تبين ان آفة القدرية
كلهم يهزون عن اقامة الحجة على مقابلتهم من المجردة كما يهزون الرافضى عن اقامة الحجة على
مقابلتهم من انوار حج والنواصب فضلا عن ان يقولوا الحق على اهل الاستقامة والاعتدال
المتبعين للحكايك والسنة ولهذا نهى على بعض ما في اقوالهم من الفساد الذي لا يكاد يضبط
والاشعري وغيره من متكلمة الانبياء انتدوا البيان تناقضهم في اسلمهم واوعوا في بيان
تناقض الاقوال وحكاية الاشعري مع الجبائي في الاخوة الثلاثة مشهورة فانهم وجوبون
على الله ان يفعل بكل عباد ما هو الاصط في دينه وامام في الدنيا القديسون من المعتزة يوجبونه
ايضا والبصريون لا يوجبونه فقال له اذا خلق الله ثلاثة اخوة فمات احدهم صغرا وبلغ
الاخران احدهما آمن والاخر كفرا فدخل المؤمن الجنة ورفع درجته وادخل الصغرا الجنة
وجعل منزلته تحته قال له الصغري بار ارفعني الى درجة اخي قال الما لست مثله انه آمن وجعل
صالحا وانت صغير فعمل عمله قال بارب انت امتي فلو كنت اقبيتي كنت اعمل مثله فقال علمت
مصلحة لا لي علمت انك لو بلغت الصغر كنت فلهذا اخترت مثلي فصاح الثالث من اطباق النار
وقال بارب لما اخترتني قبل الباوغ كما اخترت اخي الصغير فان هذا كان مصلحة في حق
ايضا يقال انه لما اورد عليه هذا انقطع وذلك انهم وجوبون عليه العدل بين المتماثلين وان يفعل
لكل منهم ما الاصط وهذا قد بلغ باحدهما ما هو الاصط عندهم دون الاخر وليس هذا موضع
بسط ذلك واذا كان الامر كذلك بطل تشبيههم لله بحلقه وقال لهم هؤلاء نحن وانتم قد اتفقا
على ان فعل الله لا يتفاضل بفعل خلقه وانا وياكم ثبت فاعل بقل شيئا متفصلا عن نفسه
بدون شئ حادث في نفسه وهذا غير معقول في المشاهدة وانتم تثبتون من القرض ما ثبت فاعل
لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير تجد شئ وهذا غير معقول في الشاهد وانتم تثبتون من
القرض ما لا يعقل في الشاهد وتدعون بذلك انكم تثبتون السفة المعقول في الشاهد الخالف
للكلمة واذا كان كذلك وقلتم ان كل عاقل ينسب من بامر على الاريد وبنى عمار يده الى
السفة تعالى الله عن ذلك قيل لكم ان كان هذا الفاعل من المخلوقين قلتم ان الخالق كذلك مع
ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما والمخلوق يحتاج الى جلب المنفعة ودفع المضرة والله تعالى منزعه

خلاف اصلى وديانتي وذكر عن ابن خزيمة انه قال زعم بعض جهلة هؤلاء الذين يتفوقوا سنائهم انه لا يكره الكلام ففهم لا يفهمون
كتاب الله فان الله قد اخبر في نص الكتاب في مواضع انه خلق آدم وانه امر الملائكة بالسجود ففكر هذا الذي كرفي غير موضع

وكرر ذكر كلامه مع موسى مرتبة بعد أخرى وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع وحده نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي في السموات والارض وكروا زيادة

ذلك والعبد مأمور بمنى والله منزعه عن ذلك فهذه القضية أن أخذتوها كدب دخل فيها الخلق معناه بالإجماع المحكي عن العقلاء وإن أخذتوها في الخلق لقتسوا به اتفاقاً كان هذا قياساً فاسداً فلا يصح معكم هذا القياس لأعلى أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تشبيل (وقد أحاجهم الأشعرى بحجوب فقال) لا نسلم أن أمر الإنسان بما لا يرى بدفعها مطلقاً بل يكون حكمة إذا كان مقصوده امتحان المأمورين بغيره عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصيه فحقيقه فلا يعلم على عقوبته فيعتبر بأن هذا يعصيه فيطلب منه بتحقيق ذلك فأمره أمر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه ليعلم عقوبته في عقابه وأثبت به هذا أيضاً كلام النفس الذي يثبت وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الإرادة ولا مستزناً لها كما ثبت معنى الخبر أنه ليس هو العلم بأخبار الكاذب فاعتمد على أمر المتعص وغير الكاذب لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فإن هذا في الحقيقة ليس هو أمر أو ما هو ظاهر الأمر وكذا خبر الكاذب هو قال يثبت أنه ليس في قلبه خبيرة الكاذب ليس خبراً عما في نفسه بل هو انظار الخبر عما في نفسه وصار أمر المتعص كأمير الهازل وتلا ذلك ولهذا إذا عرف المأمور حقيقة أمر المتعص وأنه ليس مراده إلا أن يعصيه فإنه يطعمه في هذه الحال والمتعص فواقع نوع قصد أن يعصيه المأمور ليعاقبه مثل هذا المثال وتوقع مراده طاعة المأمور وإنفاداً لا مره لأن النفس الفعل المأمور به كأمير صلاته وتعالى الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم ذبح ابنه وكان المراد طاعة إبراهيم وتلا ذبح ابنه في عجة الله تعالى وإن تكون طاعة الله محبوبة مراده أحب إليه من الابن فلما حصل هذا المراد فدا الله بالذبح العظيم كما قال تعالى وتله العجين وتاديبناه أن يا إبراهيم قدمه ذقت الرزق أنا كذلك تجزي المحسنين أن هذا هو البلاء المبين وقد بدناه بذبح عظيم وتصوره هذه المعاني نافع جداً في هذا الباب الذي ذكره في الاضطراب والله أعلم

(فصل قال الامام القدرى) ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه وقدره واجب فلو كان الكفر بقضاء الله واجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من أهل الانساب بأن الانسليم بأن الرضا واجب لكل القضايات ولادليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والذل ونحوها هل هو مستحب أو واجب على قولين في مذهب أحد وغيره وأكثر العلماء على أن الرضا بذلك مستحب وليس واجب لأن الله أنى على أهـ لى الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه وانما أوجب الصبر فإنه أمر به في غير أهـ ولم يأمر بالرضا بالمقدور ولكن أمر بالرضا بالمشروع فالأمر به يجب الرضا به كافي قوله تعالى ولأنهم رضوا بأناهم الله ورسوله وقالوا حسبي الله سئمتنا الله من فضله ورسوله أنالى الله راغبون والقول الثاني أنه واجب لأن ذلك من تمام رضائه بالله ربنا وبالاسلام ديننا وحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا ولما روى من يؤمن بقضائى ولم يصبر على بلوائى فليختر يسواى لكن هذا التقويم له الحق هذا لا يعرف ثبوته عن الله عز وجل وأما الرضا بالله ربنا وبالاسلام ديننا وحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبيا فهو واجب وهذا هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بملك ما يتحققه الله تعالى

على ثلاثين مرتبة فأى الأمر بما تكذب ولم يؤمن أم مسلماً يتوهم أن الله لا يتكلم بشئ مرتين قال الحاكم جمعاً أبابكر محمد بن اسحق يعني الضمى يقول المراجع ووجد بعض المخالفين يعنى المعترض الفرصة في تقرير مذهم محضرتنا قال أبو على التقي لإمامنا الذى أنكرت من مذهبه أبا الامام حتى رجع عنه قال سلمك الى مذهب الكلاية فقد كان أحد ابن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعد وعلى أصحابه مثل الحارث الهامدي وغيره حتى طال انطباع بينه وبين أبي على في هذا الباب فقلت قد جدت أنا أصول مذهبنا في صلح فأنجزته الله فقلت هذا ما جعلته يخطي وينته في هذه المسائل فإن كان فيها شئ تكرهه فسين لنا وجهه فذكر أنه تأمله ولم يتكر منه شيئاً وذكر لخصه انط وقبه أن الله بجميع صفاته ذاتة واحدة لم يزل ولا يزال وما أنصف الى الله من صفاته فله مما هو غير بائن عن الله

(مطلب في الرضا)

فغير مخلوق وكل شئ أمضى الى الله ما شاء منه دونه مخلوق وذكر أن أبا العباس القلانسي وغيره وافقوا من خالف أبابكر وأنه كتب الى جماعة من العلماء بذلك المسائل وأنهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر الى السلطان وأن أمير نيسابور أمر أن يقتل أمرأى بكرهم من النبي والضرب والجلبس وأن عبد

الله بن حماد قال طوي له ما كان مائة مال عنهم كذبوا عليهم وأن عبد الله بن حماد من غذلك اليوم قال رأيت ويقدره البارحة في المنام كأن أحد بن السرى الزاهد الروضى لكفى برجله ثم قال كأنك في شل من أمور هؤلاء الكلاية قال ثم نظرت الى محمد بن

اسحق فقال هذا بلاغ للناس ولينذروا به ولعلهم اذنعوا له واحد وليد كراؤا للاباب وهذه القصه مبسوطه في موضع آخر واكثر اهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلاية (٤١) ذكرنا ابو اسمعيل الانصاري المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ذم الكلام سمعت ابا نصر بن ابي سعيد الزداد سمعت ابراهيم بن اسمعيل الخليل يقول اني ذهبت بكتاب ابن خزيمة في الضبي والثقي الى امير المؤمنين فكتب بصلبها فقال ابن خزيمة لا قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم التفاسق من اقوام فلم يصلهم قال ابو اسمعيل سمعت اسمعيل بن عبد الرحمن الصائري يقول استبب الضبي والثقي على قبر ابن خزيمة وقال سمعت احمد بن ابي نصر يقول رأيتنا محمد بن الحسين السلمي يعني ابا عبد الرحمن صاحب التصانيف المعروفة في طريقة الصوفية يلعن الكلاية فاب سمعت محمد بن العباس بن محمد يقول كان ابو علي النفاق يقول لعن الله الكلاية ومن الموافقين لابن خزيمة ابو حامد التلوي وابو سعيد الزاهد وبهي ابن حماد وابو عثمان النيسابوري الملقب بشيخ الاسلام قال سمعت عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت بايين فلعا من مدرسة ابي الطيب يعني الصعلوكي باي من يفي شابسين حضرا ابا بكر بن فورك وسمعت الطيبين محمد سمعت ابا عبد الرحمن السلمي يقول وجدت ابا حامد الانصاري وابا الطيب الصعلوكي وابا بكر القفال المرادي وابا منصور الحاكمي على التكاثر على الكلام واهله وقال الحافظ ابو نصر السجزي في رسالته المروفة الى اهل زندق في الواجب من القول في القرآن اعلموا ان رثدنا

ويقتدره فبدل عليه كلب ولاسته ولا قاله احد من السلف بل قد اخبر الله تعالى انه لا رضى بامورع انها مخلوقة كقول تعالى ولا رضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وقد بسطنا الكلام على هذا في مصنف مفروق الرضا للقضاء وكيف تحزب الناس فيه احزابا وزعموا انهم رضون بحاجم الله لانه من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد رثدنا لابن خزيمة الرضا به وكلا الطائفتين بنت خلق على ان الرضا بكل ما خلقه الله ما موره وليس الامر كذلك بل هو سبحانه بكمه وبغض وبقت كثير من الحوادث وقد امرنا الله ان نكرها ونبغضها (الوجه الثاني ان يقال) الرضا بشيخ بما رضى الله به والله قد اخبرنا انه لا يجب الفساد ولا رضى لعباده الكفر وقد قال اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وهذا امر موجوب من اقوال العباد وقد اخبرنا الله انه لا رضاء فاذا لم يرضه كفى بامر العبد ان يرضاه بل الواجب ان العبد يسخط ما يسخطه الله وبغض ما يبغضه الله ورضى بما رضاء الله قال تعالى خلقناهم انهم اتبعوا ما اسخط الله وكروا رضوانه فاحسبوا اعمالهم وقد ذهبن ان تسع مسأله وكره ما سخطه ولم يذهبن كره ما سخطه واتبع امره فاذا قال كيف يكون الله اسخط لما قدره وقضاه قيل نعم على ما تقدم اما على طريقة الاكثرين فلان المضي شيء كونه وعندهم البغض مغاير للارادة واما على طريقة الاقلين فانهم يقولون سخطه وبغضه هو الارادة لعقوبة فاعله فقد اراد ان يكون سببا لعقوبة فاعله واما نحن فامورون بان نكره ما نهى عنه لكن الجواب على هذا القول يعود الى الجواب الاول فان نفس ما اراد الله واجبه ورضيه عنده هو لا قد امر الله ان نكرهه وبغضه ونسخطه فهو لا يقولون ليس كل مقدور مقضى رضاء (الوجه الثالث) ان يقال قد تقدم ان الله يفعل ما يقضيه له في ذلك من الحكمة والانسان قد يفعل ما يكرهه كشره البداء الكبره لما فيه من الحكمة التي يجبا كالصحة والعافية فشرب الدوام كرهه من وجهه محبوب من وجهه فالبعد وافر به فكيره الذوق وبغضها لان الله يبغضها ويمقتها ورضى بالحكمة التي خلقها الله لاجلها فهي من جهة فعل العبد لها مكرهه مسخوطة ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية لان الله خلقها له في ذلك من الحكمة والبعد ففعلها وهي ضارته موجبه العذاب فمن نشكرها ونكرها ونهى عنها كما امرنا الله بذلك اذ كان هو سبحانه يسخطها وبغضها ونعلم ان الله احدثنا له في ذلك من الحكمة فترضى بقضاه وقدره فحق خلقنا ان الله قضاه وقدرها رضاءنا عن الله وسلنا حكمته واما من جهة كون العبد يفعلها فلان نكرهه في ذلك ونهى عنه وتجهت في ذلك بحسب امكاننا فان هذا هو الذي يحبه الله منا والله تعالى اذا ارسل الكافر من على المسلمين فعلمنا ان نرضى بقضاه الله في ارسالههم وعلمنا ان نتجهت في دفعهم وقتهم واحدا الامر من لاننا في الآخر وهو سبحانه خلق الفارة والحسة والكلب العقور وامرنا باقتل ذلك فيمن رضى عن الله اذ خلق ذلك ونعلم ان له في ذلك حكمه ونفقتها كما امرنا فان الله يحب ذلك ويرضاء وقد اجل بعضهم بحجوب آخر وهو انما رضى بالقضاء لا بالمقضى وقد اجل بعضهم بحجوب آخر انما رضى بهما من جهة كونها نقا ونسخطها من جهة كونها كسا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن انبأت الكلب اذا لم يجعل العبد دفاعا له كلام قد ذكر في غير هذا الموضع فاذن جعلوا العبد كاسب اغير

(٦ - منهاج قلى) الله واما كما نهى ان يكن خلاف بين الخلق على اختلاف محلهم من اول الزمان الى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلاسي والاشعري واقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل اخس حال منهم في الباطن من ان الكلام

لا يكون الا حراً وموتاً اذا تأليف واتساق وان اختلفت به الحقائق وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام حروف منسقة واصوات مقطعة وقالت بعض علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فلا سم مثل زيد

فاحل من اتباع الجهم من صفوان وحسين النصارى الحسن وغيره كلامهم متناقض ولهذا لم يحكمهم ان يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاماً مقولاً بل تارة يقولون هو المقدور بالقدرة الحادثة وتارة يقولون ما قام عمل القدرة الحادثة واذ قيل لهم بالقدرة الحادثة قالوا ما قامت بعمل الكسب ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور ثم يقولون معلوم بالاضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المرتفع وهذا كلام صحيح لكنه جهة عليهم لانهم قال هذا الفرق يمتنع أن يعود الى كون أحدهما مراداً دون الآخر اذ يمكن الانسان أن يرد فعل غير فرفع الفرق الى أن لا يعدل أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر والفعل هو الكسب ولا يعقل شيان في محل أحدهما فعل والآخر كسب

(فصل قال) ومنها أنه يلزمه أن نستعذب باليس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم لانهم زعموا ابليس والكافر من المعاصي وأضافوا الى الله تعالى فكفون الله تعالى على المكلفين شر من ابليس عليهم تعالى الله عن ذلك (فقال) هذا كلام متناقض وذلك من وجوه (أحدها) امان أن يكون لا بليس فعل واما أن لا يكون لا بليس فعل فان لا يمكن له فعل امتنع أن يستعذ به فله ميتة لا بعداً واحداً ولا يفعل شيئاً وان كان له فعل بطل تزجيه عن المعاصي فعمل أن هذا الاعتراض ساقط على قول مشقة القدر ونفاؤه وهو اراد من غفل عن حقيقة العلويين وذلك بتقدير أ لا يكون لا بليس فعل فلا يكون له شرحي يقال غير مشرته فضلا عن أن يقال ان الله تعالى شر منه فدعوى هؤلاء أن يكون الله شر عليهم من ابليس دعوى باطلة ان غاية ما يقوله القائل هو الجبر الحضي كما يحكي عن الجهم وشيعته وغاية ذلك أن لا يكون لا بليس ولا غير مقدرة ولا مشقة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير أن بعض مخلوقاته شر منه (الثاني) أن يقال انما يحسن الاستعانة بليس لو كان يمكنه أن يعذبهم من الله سواء كان الله خالقاً لأفعال العباد أو لم يكن وهو لا القدرة كالمصنف وأشأله مع قولهم ابليس يفعل ما لا يقدره الله ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤه وان الله لا يقدر على أن يحرك ابليس ولا غير من الاحياء ولا ينقلهم من محل إلى محل لا من خير إلى شر ولا من شر إلى خير فرفعهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسلط الذي أتت به لا بليس من دون الله أن ابليس لا يقدر أن يجبر على الله ولا بعداً أحداً منه فامتنع على هذا أن يستعذب له ولو قدر والعباد بالله ما أنزوم من كون غير ابليس شر من الله على الخلق لكن مع هذا عاجز عن رفع قضاء الله وقدره فكان المستعذب بل بسائر المخلوقين محذولاً كما قال تعالى لا تدع مع الله الها آخر فتعذب مذموماً محذولاً وقال تعالى قل من يدينكم كوتل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون يسقون الله قل فاني تسرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله آلهاء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وان أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في حصوده اللهم اني أعوذ برضاك من مفضلٍ وبغير رضاك من عقوبتك وبلغ منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أنتيت على نفسك وروى أنه كان يقول هذا في الوتر أيضاً فاذا كان صلى الله عليه وسلم قد استعذب ببعض صفاته وأفعاله من بعض حتى استعذبه منه فأى امتناع أن يستعذب من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

وهو والفعل مثل جاء وذهب والحرف الذي يحى المعنى مثل هل وبل وقد وما شاكل ذلك فالاجماع منعقدين للعلا على كون الكلام حرفاً وموتاً فليست اس كلاب وأضرابه وما ولوا الردي المعتزة من طريق العقل وهم لا يجبرون أصول السنة ولما كان عليه السلف ولا يجتصون بالاختيار الواردة في ذلك زعمانهم أنها أخبار آحاد وهي لا توجب علماً والزمهم المعتزلة بالاتفاق على أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت ويدخله التعاقب والتألف وذلك لا يوجد في الشاهد الا بحركة وسكون ولا بد له من أن يكون ذا أجزاء وأجزاء وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات الله تعالى لان ذات الحق لا توصف بالاجتماع والانفراق والكل والبعض والحركة والسكون وحكم الصفة الذاتية حكم الذات قالوا فلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف الى الله تعالى خلق له أحدهم وأضافه الى نفسه كما يقول خلق الله وعبد الله وفعل الله قال فضايق ابن كلاب وأضرابه النفس عنده هذا الارزام لفظه معرفتهم بالسنة تركهم قبولها وتسليمهم العنان الى مجرد العقل فالتزموا ما طالته المعتزة وركبوا مكاربة العيان وخرقوا الاجماع المنعقدين الكافة المسلم والكافر وقالوا المعتزة الذي كرموه ليس بحقيقة الكلام وعامى ذلك

كلاماً على الجواز لكونه حكاية وأخبار عنه وحقيقة الكلام معنى قائم بذات التكلم ففهم من اقتصر على هذا القدر وأن منهم من احتزج ما علم دخوله على هذا الحذف اذ فيه تنافي السكون والخرس والاكاف المانعة فيه من الكلام ثم خرجوا من هذا الد

أن يقال أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد له واستعاذته به سبيل التل المطلوب ودفع
المهروب كالاعمال الصالحة التي أمر بها فهم إذا استعاذوا بالله من الشيطان كان نفس
استعاذتهم لأن بعضهم من الشيطان وقد جحد في الخلق من الطلة الغارين من يأمرهم بضرر
غيره ظليما وعدوا فأذا استبحر به مستجير وذله دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره بظلمه والله
المثل الأعلى وهو المزعزع الظلم وهو أرحم الراحمين وهو أرحم بعباد من الوالد تولد فيه فكيف
يجمع أن يستعاذه من شر أسباب الشر التي قضاهما بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا
الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أمان لا يقول بالحكمة والعلة فله يقول ان الله خلق
ابليس الضال ليعصيه وجعل استعاذته العائنه منه طريقا يدفع ضرره كاجعل اطفاء النار
طريقا يدفع حرها وكاجعل الزنا طريقا يدفع ضرر السهم وهو سبحانه خلق النافع
والضار وأمر العباد أن يستأوا ما ينفعهم ويدفعوا به ما يضرهم ثم أن أعانهم على فعل ما أمرهم
به كان بحسنائهم والافله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد إذا ما في فوقه ولا أمره ولم ينصرف
في ملك غيره ولم يعص أمر اطاعا وما على الطريقة الثانية المشبهة بالحكمة فانهم يقولون خلق الله
ابليس كخلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقدا أمرنا أن ندفع
الضرر عنها بكل ما نتقدر عليه ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به فهو الحكيم في خلق ابليس
وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذته منه وهو الحكيم أن جعلنا تستعذه وهو الحكيم في
إعازتنا منه وهو الرحيم بما في ذلك كله الحسن الشا المتفضل علينا أنه هو أرحمنا من الوالد
يولدها وهو الخالق لتلك الرحمة فخلق الرحمة أولى بالرحمة من الرحاء (الوجه السادس) قوله
لأنهم زعموا ابليس والكافرين المعاصي وأضافوا إلى الله أن آخر فرقة عليهم فانهم يستقون
على أن المعاصي هو المتصف بالعصية المنزوم عليها المعاصي عليها والافعال بتصف بها من
قامت به لا من خلقها وإذا كان لا يتعلق بالأرادة كالطعوم والألوان وصف بها بحالها لا خلقها
في معالها فكيف تكون الافعال الاختيارية والله تعالى إذ خلق الفواسق كالحية والعقرب
والكلب العقور وجعل هذه الفواسق فواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك وإذا
خلق الخبيثات كالعذرة والدم والنرجس وجعل الخبيث خبيثا هل يكون متصفا بذلك وأين إضافة
الصفة إلى الموصوف بها التي قامت به من إضافة المخلوق إلى خالقه في فهم هذين الفرقين فقد
سلب خاصية الانسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعذ من عذاب جهنم
وعذاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته باتفاق المسلمين فلم يجمع ذلك أن نستعذ بها مخلوق من البشر
كما قال تعالى قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ولا فرق في ذلك بين ابليس وغيره

فصل قال ومنه أن لا يثبت وثوق وعد الله وعيده لأنهم إذا جوزوا استناد الكذب في
العالم ليس جاز أن يكذب في اخباره كاهما تنتفي فائدة البعثة لانباء وجاز منه إرسال الكذاب
فلابريق لاطريق إلى غير الصادق من الانباء والكاذب (والجواب عن هذا) من وجوه (الاول)
أنه قد تقدم غير مرة أنه فرق بين ما خلقه صفة لغريه وبين ما انصف هو به في نفسه وفرق بين إضافة
المخلوق إلى خالقه وإضافة الصفة إلى الموصوف بها وهذا أغرق معلوم باتفاق العقلاء فانه إذ
خلق غير محركة لم يكن هو المتحرك وإذا خلق العرصة صوات لم يكن هو المتصف بذلك الصوت وإذا

الابعد تكلم بكلام واحد لا أول له ولا آخر فقال ويقول أعايرهم إلى العبارة لا إلى المعبر عنه قيل لهم قد بينا أمرنا كثيرة أب قولك في هذا
الباب فاسد وأنه مخالف للعقلين والشريين جيعاوا نص الكتاب والثابت من الآثار قد نطقا بفساده قال الله تعالى انما قولنا لشيء إذا

أردناه أن نقوله كن فيكون فبين حصانه أنه يقول كن إذا أراد كونه فعلم بذلك أنه لم يقل كن **الحق تعالى** كوني وقال أضاف موضع آخر النبي صلى الله عليه وسلم قال نبدأ بآية الله به (٤٤) ثم قرأ ان الصفا والمر ومن شاعر الله والله تعالى قال ان

خلق الألوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الألوان واذا خلق في غيره علما وقدره وحالته تكن تلك المخلوقات في غيره صفاته واذا خلق في غيره هي وصما وبكامل يكن هو الموصوف بالهي والكيم والصمم واذا خلق في غيره مخرنا أو فسوقا لم يكن هو المتصف بذلك انثب والفسوق واذا خلق في غيره كذابا وكفرا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر كأنه اذا خلق فيه طوا فاسعا ورعي جبارا وصاما وركوعا وسجودا لم يكن هو الطائف الساعي الزايع الساجد الراي بتلك الجلالة وقوة تعالى وما ريت اذ ريت ولكن الله ربي معناه ما أصبت انحذفت ولكن الله هو الذي أصاب فالضاق اليه الحذف بالند والمضاف الى الله تعالى الايصال الى العدو واصابهم وليس المراد بذلك ما يظنه بعض الناس أنه لما خلق الراي والري كان هو الراي في الحقيقة فان ذلك لو كان مصصا لكونه خالقا لاريد ذلك في سائر الافعال فكان يقول وامسكت ولكن الله مشى وما لمطم ولكن الله لطم وما طعت ولكن الله طعن وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما صميت وما صليت وما حجت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلو المشين للقدر ولهذا روي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كأنوا يرمونه بالحجارة لما حصر فقال لهم لماذا يرموني ويخطونني فقالوا ما رينا لك ولكن الله مائك فقال لو ان الله رماني لاصابني ولكن انتم يرموني ويخطونني وهذا مما احتج به القدرية لتفاته على أن الصعاب لم يكونوا يقولون ان الله خالق افعال العباد كما احتج النبي بقوله تعالى ولكن الله ربي وكلاهما خطأ فان الله اذا خلق في عبده فعلا لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من البعد كأنه اذا خلق في الجسم طمسا أو رجحا لم يجب أن يكون ذلك طمسا واذا خلق في العبد عسنا ولسا لم يجب أن يكون بصرا ناطقا فاستناد الكذب الذي في الناس كاستناد جميع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة والاحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم ولا أنه موصوف بتلك الصفات ولكن لفظ الاستناد لفظ مجمل أترأه اذا استند اليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه يكون هو عاجزا فلهذا ما عاين فساد هذه الحجة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع علمه أن صاحبها يكتب ويخلق القدرة على الظلم والقواحش مع علمه أن صاحبها يظلم ويغشش ومعلوم أن الواحد يجري عنك من القبائح واعاته عليها يجري فلهذا ما عاين أن غير على الكذب إعطاء أمور يستعين بها على الكذب كأن عزلة الكذب في التمع فلا يجوز لئلا نأمن نصين على اثم ولا عدوان كأنهم الله عن ذلك فان كان ما عني منه قبيح منافيا لم أن يجوز واعليه اذا أعان على الكذب أن يكتب ويؤمنهم المحذور فان قالوا انما إعطاء القدرة لطبيع لا بعصى قيل اذا كان عالما بأنه بعض كان عزلة من يعطى الرجل سيفا ليقا تل به الكفار مع علمه بأنه يقتل به نيبا وهذا لا يجوز في حقا فان من فعل فعلا لغرض لا يحصل به كان فيها فاسدا والله تعالى منز عن ذلك فعلم أن حكمه في أفعاله محاف لافعال عباده وان علوا ذلك بعله يمكن استقامتها قيل لهم وكذلك ما يخلق في غيره حكمه كالإعانة عليه بالقدرة حكمه (الوجه الثالث) أن يقال ليس كل ما كان قادرا عليه وهو يمكن تنك في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل أنشيا مع أنه قادر عليها وهي ممكنة فعلم أنه لا يقلب الجوارأدها ولا الجبال ووقيت ولا يميخ

مثل عيسى عند الله كشل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فين جل جلاله أنه قال لا دم بعد أن خلقه من تراب كن وأنه اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولم يقتض ذلك حدونا ولا خلقا بعد في حدوث نوع الكلام لما فهم الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى وقال أنوصر الصصري أضافا ما الله تعالى فانه تكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلما بما شاء من الكلام يسمع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه اذا شاء ذلك ويكلم من شاء يكلمه بما يعرفه لا بجهله وهو سبحانه في علمه متكلم لا يشبه شيئا ولا يشبه شيء لا يوصف إلا بما وصف به نفسه ويحصى وصفه برسوله ليس بحصى ولا في معنى جسم ولا يوصف بأداة ولا جارية وآلة وكلامه أحسن الكلام وفيه سوروى وكلمات وكل ذلك حروف وهو مسموع منه على الحقيقة مما عاين بعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه وتكليمه وجاز وجود أعداد من المكملين يكلمهم سبحانه في حال واحدة بما يريد من كل واحد منهم من غير أن يشغله تكليم هذا عن تكليم هذا ومع كثير من أهل العلم اطلاق السكوت عليه ومن أهل الانتر من جوز اطلاق السكوت عليه لوروده في الحديث وقال معناه تركه التويج والتقرير والحامسة

اليوم وسيا في يوم يقرضه ومحاسب ووج فذلك الترك بمعنى السكوت قال والاصل الذي يجب أن يعلم أن اتفاق التسميات لا يجب اتفاق التسمين بها فحق اذا قلنا ان الله موجود وروى واحد على سمع بصير متكلم وقلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم

كان موجودا حيا حال المسماة بالحياتية في ذلك تشبها ولا تفتن به أحد من السلف ولا المتقبل لله موجود لم يزل واحدا حتى قدم
عالم سمع بصير متكم فمالم يزل ولا يجوز أن يوصف بأحد هذه (٤٥) الصفات والموجود منا لا يحد عن عدم وحي يعني

ثم يصير متنازلا وال ذلك المعنى
وعلم بعد أن لم يعلم وقد نسي ما علم
وسمع وأبصر وتكلم بجوار حقد
تلحقها الآفات فلم يكن فيها لخلق
لحق تنبيه عما خلقه الخالق
سبحانه وتعالى وإن اتفقت
مسيئات هذه الصفات وقال أبو
نصرنا طيبي بعض الأشعرية يوما
في هذا الفصل وقال العزيز فلي
القديم غير جاز فقلت أنه أنقر أن
الله أممم موسى كلامه على
الحقيقة بل أنرجح أن فعال نعم وهم
بطغون ذلك ويعقرون على من
لا يخبرهم بذهبهم وصحيفة معاص
كلام الله من ذاته على أصل
الاشعري محال لأن سماع الخلق
على ما جابوا عليه من النبوة
وأجروا عليه من العادة لا يكون
البشة إلا ما هو صرت أو في معنى
الصوت وإذا لم يكن كذلك كان
الواصل إلى معرفته من العلم
والفهم وهما يقومان في وقت
مقام السماع لحصول العلم بهما كما
يحصل بالسمع وبما سمى ذلك
سماعا على التجوز لقره من معناه
فما حقيقة السماع لما يخالف
الصوت فلا يتأتى الخلق في العرف
الجاري قال فقلت لها طيبي
الاشعري قد علمنا جميعا أن حقيقة
السمع لكلام الله منه على أصلكم
محال وليس ههنا من تنبيه وتخشي
تنبهه وإنما لهذا هذا أن الله يفهم
من شاء كلامه بلطفه منه حتى
بصير عالمنا متيقنا بأن الذي يفهمه

جميع العالمين تعال ولا يجعل الشمس والقمر عودى ويحمان وأمثال هذه الأمور التي
لا تخصي وعلم أن الله تعالى مزيل عن الكذب وأنه متع على أعظم من علمنا بهذا (الوجه
الرابع المتقول) فمن فعل لم أن الله يوصف بصفات الكمال وأن كل كمال يستلزم وجوده فهو أحق
به وكل نقص ينزعه عن موجوده فهو أحق بالتزبه عنه ونحن نعلم أن الحياة والعلم والقدرة
صفات كمال فالرب تعالى أحق أن يتصف بهما من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو
أحق بالانصافه من كل من انصف به كما قال تعالى الله لا اله الا هو ليعلم عنكم إلى يوم القيامة
لأرب فيه ومن أصدق من الله صدقا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبه
إن أصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس أن يقال) فدا تفرق السلف وأتباعهم على أن
كلام الله غير مخلوق بل قائم به ثم تنازعوا هل يتكلم بعيشته وقدرة على قولين معروفين فالاول
قول السلف والجمهور والثاني قول أن كلام ومن تبعه ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل القديم
الذي لا يتعلق بعيشته وقدرة معنى قائم بذاته أو حروف وأصوات أزلية على قولين كما قد بسط في
موضع وإذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعيشته امتنع أن يقوم به غيرما انصفه والصدق
عندهم هو العلم أو معنى يستلزم ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته فيمتنع انصافه بقبضه فان لازم
الذات القديمة الواحدة بنفسها تمتنع عدمه كما تمتنع عدمها فان عدم اللازم يقتضي عدم الملتزم
وأضاف الصدق والكذب حيث تستلزم البصر والعلم والسمع والصمم والكلام والصم والخرس
فوجب أن يتصف بالصدق دون الكذب وأما من قال الكلام يتعلق بعيشته وقدرة فهو لاد
عائهم يقولون انه يتكلم بحكمة ويفعل لحكمة وأنه سبحانه مزيل عن فعل الصبح وأدلة هؤلاء
على تزبه عن الصباح أعظم من أدلة المعتزلة وأقوى فان كل دليل يدل على تزبه عن فعل
فيم منفصل عنه فانه يدل على تزبه عن فعل فيم يقوم به بطريق الاولي والآخرى فان كون
ما يقوم به من الصباح نقضاهوا أظهر من كون فعل المستقبات المنفصلة نقضا فإذا امتنع
هذا فاذل اولى بالامتناع (الوجه السادس أن يقال) الادلة العقلية دللت على امتناع
انصافه سبحانه بالنقصان والقائم وإنما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالمتكلم فيمتنع أن
يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فيمتنع أن يقوم به الغير الذي اختاره وهذا طريق يخص به
أهل الاثبات لتزبه عن الكذب والمعتزلة لا تكلم بذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم
فاذا قال لهم هؤلاء المتيثية الدليل اعتماد على تزبه عن الانصاف في نفسه بالقائم وعن فعله
لها والفعل ما قام بالفعل وأما المفضل فهو مفعوله لا فعله وأنتم تذكروا دليلي على
امتناع وقوع ذلك في مفعولاه وهو محال النزاع كان حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرة (الوجه
السابع) أن كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند أهل السنة فان الكلام صفة كمال فلا بد أن
يتصف بهما سواء قال انه لا يتعلق بعيشته وقدرة وهو معنى قائم بالنفس أو حروف
وأصوات قدسية أو قال انه يتعلق بعيشته وقدرة أو أنه يتكلم بعد أن لم يكن متكلما أو أنه لم
يزل متكلما إذا شاء فعلى الأقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة تنقص كالصمم والبكم والله
مزيل عن قيام النقصان به مع أنه يخلق خلقه متصفين بالنقصان فيخلق البكم والصمم والبكم
ولا يقوم به ذلك فذلك يخلق الكذب في الكذب ولا يقوم به الكذب (الوجه الثامن أن يقال)

كلام الله والذي أريد أن أزيل من الفهم ورود على السماع فدفع التوبة ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كله الله
أفهم كلام الله سلفا أم مقيدا فتكلموا قليلا ثم قال ما تريد بهذا فقلت دع إرادتي وأجب بما عندك فابني وقال ما تريد بهذا فقلت أريد أنك

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا فتعني أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهمه موسى وهذا يؤيد الى الكفر فان الله تعالى يقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولما كان ذلك انصرا من فهم كلام الله عالما بالغيب وعيا في نفس

هذا السؤال واراد عليهم فاتهم يقولون ان الله يخلق في غيره كلاما يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره وهو يحدث خلقا وكلام الذي تكلم به العباد عندهم ليس بخلقه ولا هو كلامه فلذا كان هذا صدقا وهذا صدقا فلا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا بكلامه • وأما قوله وجزته ارسال الكذاب فجوابه من وجوه (أحدها) انه لا رب ان الله يرسل الكذاب كارسال الشايطين في قوة ألم ترأنا أرسلنا الشايطين على الكافرين يؤذهم أزا ويعتهم كما في قوة تعالى بعثنا عليكم عبادنا أولي بأس شديد ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما بين كذبهم كما في مسألة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق كما أنه يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارسال هؤلاء ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم ولقد ارسال بنوا اسرائيل الرياح وارسال الشايطين وغير ذلك (الثاني ان يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاه القدرة على الكذب كما خلق مسيلة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا اجازماع أنه مميّز بينه وبين الصادق كذلك خلق الكذّبي (الثالث) أنه اذا خلق من يدعى النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوز اظهار اعلام الصدق عليه كان هذا انموذعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة بلا علم على الصدق ضارا فان النقص لو ادعى أنه طبيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه لم يفتأ اليه فكيف يدعى النبوة واذا قيل اذ يجوزتم عليه أن يخلق الكذب في الكذاب يجوزوا عليه أن يظهر على يده اعلام الصدق قيل هذا متعمد لان أداة الصدق تستلزم الصدق لان الدليل مستلزم للدليل فاعلم اظهار اعلام الصدق على يد الكذاب متعمد لانه فلا يمكن بحال وان قالوا يجوز أن يظهر على يده خارق قلنا نعم فمن يجوز أن يظهر الخارق على يد من يدعى الالهية كالنابغة فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والمتعمد لظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا يجوزوا لظهور الخوارق على يد من يدعى النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة وأعلامها ما به يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما تبسط في موضعه والله أعلم

(فصل قال) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر من المعاصي فان الزنا اذا كان واقعا براءة الله تعالى والسرقة اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة لم يجز السلطان المأخوذة عليها لانه يصد السارق عن مراد الله ويعتصم على ما يكره الله ولو صدوا احدنا غيرة عن مراده وجهه على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله من يد التقييض لان المصيبة مرادته والزجر عنها مراده أيضا (فيقال) فيما قدمنا ما بين الجواب عن هذا لكن فوضع جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو واقع دون ما لم يكن بعد وما وقع لا يقدر احد أن يردّه وانما يردّه بالحدود والزواجر ما يقع بعد فشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فقله لانه يصد السارق عن مراد الله كذب منه لانه انما يصدّه عما يقع بعد وما لم يقع يردّه

الله تعالى وقد عني الله تعالى ذلك بما أعجب به عن عيسى عليه السلام انه يقول فعمل ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسي انما كانت علام الغيوب واذا لم يجز اطلاعه وأبلى الى أن تقول أنه فهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في التبعيض الذي هو بتمنه وكفرت من قال به ويكون عاقلًا أسعد منك لانه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وانما أتيت أن تفعل ذلك وأدعت أن الواجب المصرا على حكم العقل في هذا الباب وقد رزق العقل الى موافقة النص خاشعا فقال هذا يحتاج الى تأمل وقطع الكلام • وقال أوفصر لم ير الله متكلمان الكلام من صفات المسدح للهي الفاعل ومنه من التفائس والله مستزعمها وذكر كلاما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرته كون القرآن مفصلا مفصلا أجزاء وأجزاء وأى وكتابت وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المنزل الذي آمن به المسلمون وهذه الكفار وان المفسر وسور وآى وكتابت وحروف وكذلك الهفوط والمكتوب والمتلو أنه عربي سين نازل بلسان العرب ولسان قرش والمراد باللسان في هذا الباب اللغة لا اللسان التي هو لسانهم وعرفوا تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف الا بما وصف به

نفسه وتزعم الاشياء قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وماورده من القرآن والحديث وكل ذلك صحيح يعرف بالحس والملاحظة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

ذلك ومنكر الخواص وانهم لم يبدى العلم واسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا اشكال بعده في هذا الفصل لما قال واذا نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الاصوات وقد ساجع موسى (٤٧) تحصى ذلك فان اتركوا الظاهر كقروا وان

قالوا ان النداء غير صوت خالفوا لغات العرب وان قالوا نادى الامير اذا امر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة به من تكليم الله اياه بذاته من غير واسطة ولا ترجمان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيهه بمن يوجد الصوت ممنه من الخلق كالم يكن في نبات الكلام له تشبيه بمن له كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معا عند الانعزى معنى قائم بذات المتكلم لا يختلف فهو المشبه بالمتكلم قال واما الحسن فنقول كلام الله حرف وصوت بحكم النص قال وليس ذلك عن جارحة ولا آلة وكلام معروف واموات لا يوجد ذلك من الآلة والله تعالى يتكلم بعشائه لا يشغله شئ عن شئ والمتكلم هنا لا يتأق منه اداء حرفي الابان بغيره من أحدهما ويتنقئ في الآخر والنسرا نلما كان كلام الله كان مهجرا وكلام الخلق غير مهجور وفي كلام الله بيان ما كان وما سيكون وما لا يكون ابدالو كان كيف كان يكون والخلق لا يصلون الى هذه الاشياء الا بتعريف وقال ابو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التميمي الاصماني الشافعي في تشبه المعروف بالخفة على تارك الخفة اجمع المعلوم على أن القرآن كلام الله واذا صرح كلام الله صرح أنه صفة الله تعالى وانصوصه به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذه الوجه لم يشرق هذا المال ان شاء الله ولم يسرقه لم يحث باتفاق المسلمين لان الله لم يشأ سرقته ولكن القدرية الارادة عندهم لا تكون الا بغير الامر فيزعمون أن السرقه اذا كانت مرادة كانت مأمورا بها وقد اجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقه ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه امر اغدير مأموره فلا يقول انه مأموره الا كقوله لكن هذا يقال للباحث المحققين بالقدر على المعاصي فان منهم من لا يرى أن يعارض الانسان فيها بظنه مقدرا عليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لما تولى أنه امر به هذا الفعل وان كان محرما ومعصية فهم لم يصدوا عن مراد الله فتبين أن الصدع من مراد الله ليس واقعا على كل تقدير (الوجه الثاني ان يقال) قد تقدم أن تنهى الناس عن المعاصي والقبائح والظلم ودفع الظالم واخذ حق المظلوم منه ورد احتياج من اجب على ذلك بالقدر امر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع افراد جميعهم بالقدر وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذا تمكوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفسدهم ويحج بالقدر وقد بينا أن المحققين بالقدر على المعاصي اذا مردوا قولهم كانوا كافرين بالهوى والنصارى وهم شر من المكذبين بالقدر والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدسية بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن زده وازالته بعد وقوعه كالمريض يفسده فاته من فعل الله بالاتفاق مراد الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاحتواء واحتجاب أسبابه ويحسن منه السعي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة مراد الله وان قيل ان قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض ما تعال المراد الله وكذلك دفع السبيل الا في من سبب والنار التي تريد ان تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد ان ينقض كما أقام انفسر ذلك الجدار وكذلك ازالة الجوع الحاصل بالآلة وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحرب بالقتل وقد قيل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا رسول الله ارايت أدوية تشد اربابها ورفق تسترق بها ورفقة تنقبها هل ترذل من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه بر قدر الله بقدر الله امدافعا واما رفعا ما دفعنا اننا نعقد بسبب لوجوده واما رفعا ما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله وبلغن أن يكون الله مراد بالتحقيق لان المعصية مراد الله والزرع منها مراد الله كلام ساطع فان التقيضين ما لا اجتماع ولا ارتفاعا وما لا اجتماعان وهما المتضادان والزرع ليس عما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وزرع المستقبل والزرع الواقع بأرادته ان حصل مقصوده لم يحصل المزجور عنه فلم يرد فكون المراد ان الزرع حفظ وان لم يحصل مقصوده لم يكن زيرا تاما بل يكون المراد فعل هذا الزرع وفعل ذلك كما ارد ضرب بهذا الهمذا بهذا السيف وسبب هذا وكما ارد المرض الخوف الذي قد يكون سبب الموت ويراد معه الحياة واردة السبب ليست موجبة لارادة السبب الا اذا كان السبب تاما موحدا والزرع سبب الارتفاع والامتناع كسائر الاسباب كما ان المرض الخوف سبب الموت وكما أن الامر بالفعل والترغيب فيه سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كانا مرادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) انه قد تقدم أن

العرب يزيد متكلم بالكلام صفة لا تعرف الا أن حقيقة هذه الصفة الكلام واذا كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له ازيله والدليل على أن الكلام لا يشارك المتكلم أنه لو كان مفارقة لم يكن لتكلم الا كلمة واحدة قلنا انكم بها لم يكن له كلام فلما كان المتكلم

فأدعى على كليات كثيرة كلمة بعد كلمة دل على أن تلك الكلمات فروع لكلامه الذي هو مقصده ملازمة قال والدليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب المخلوق إلى خلق الأشياء قال (٤٨) الله تعالى إنما قولنا لشيء إذا أردنا أن نقول له كن فيكون

الارادة نوعان فوعبى الشئبة لما خلق فهذا استأول لكل حادث دون ما لا يحدث ونوع عبى المحبة لما أمر به فهذا انما يتعلق بالطاقات وماذا كان كذلك فما وقع من المعاصي فهو امر اذ بالمعنى الاول فانه ما شاء الله كان وما لم يمشأ لم يكن فكل ما وقع فقد شاء كونه والزرع غير امر اذ بالمعنى الثاني فانه يجب التهي عن المنكر ورضاه وشيب فاعله بخلاف المنكر نفسه فانه لا يجب ولا يرضاه ولا يئيب فاعله ثم الزرع انما يكون عمال يفسد والعقوبة تكون على ما وقع فاذا وقعت سرقة بالقضا والقدر وقد أمر الله سبحانه وتعالى بأقامة الحد فيها فاقامة الحد ما مور به محبة ورضاه ويربه ارادة أمر لا ارادة خلق فان أعان عليه كان قد اراد مخطئا وكان حدثا فاقامة الحد امر اذ شرعا وقد ارادها خلقا وأمر او قد شاءها وأوجبها وان لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقا ولم يرد به ولم يحبه شرعا وبذلك أن رجل سارق فقال له سرقت بقضاء الله وقدره فقال له وأنا أقطع بذلك بقضاء الله وقدره وهكذا يقال لمن تعدي حدود الله وأعان العباد على عقوبته الشرعية كما بين السليين على جهاد الكفار مع أن الجميع واقع بقضاء الله وقدره لكن ما أمر به يحبه ويرضاه ويريد شرعا وبذلك كل شيء خلقا وقد ارادها خلقا وبذلك كل شيء خلقا وبذلك كل شيء خلقا وبذلك كل شيء خلقا

(فصل قال) ومنها أنه يلزم مخالفة المفعول والمنقول أما المفعول فلما تقدم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الضرورية الاختيارية البينا ووقوعها بحسب ارادتنا فاذا أردنا الحركة تمتع تقع بسرعة وبالعكس والشئ في ذلك عن السفسطة (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أن جمهور أهل السنة قالون بهذا وأن أفعال الإنسان الاختيارية مستندة إليه وأنه فاعل لها ومحدث لها وانما تنازع في هذا من يقول انها ليست فاعلا للعبد ولا لقدرته بل تأثيرها ولا أحدتها العبد وهو لا طائفة من متكلمي أهل الاثبات والجمهور من أهل السنة يقولون بذلك كما جاءت به النصوص بأن الله ورسوله وصف العبد بأنه يعمل ويفعل (الوجه الثاني أن يقال) بل النفاة خالفوا العلم الضروري فان كون العبد مریدا فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا أمر حادث بعد أن لم يكن فاعلا فاما أن يكون له محدث واما أن لا يكون له محدث فان لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث وان كان له محدث فاما أن يكون هو العبد والرب تعالى وغيرهما فان كان العبد فاقول في أحد ان تلك الفاعلية كالقول في أحداثها وبلزم التسلسل وهو هنا باطل بالاتفاق لان العبد كائن بعد أن لم يكن فينتج أن تقوم به حوادث لا أول لها وان كان غير الله فاقول فيه كالقول في العبدتين أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مریدا فاعلا وهو المطلوب وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون ان العبد فاعل والله خالق فعله والعبد مرید مختار والله جعله مریدا مختارا قال الله تعالى ان هذه ذكركم فمن شاء اتخذ إليه سبيلا وما تشاؤون الا أن يشاء الله وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون الا أن يشاء الله رب العالمين فثبت مشيئة العبد وجعلها لا يتصل الا بمشيئة الله تعالى وقال الخليل صلى الله عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال واجعلهم من الناس تهوي إليهم وقال هو واجعل صلى الله تعالى عليهم واسلم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال وجعلناهم أمة يهدون بآمرنا لما صبروا وقال وجعلناهم أمة يدعون الى النار وأمثال ذلك في الكتاب والسنة فدل عليهم اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار وهذا

حرف منه كلباء والتاء بعد كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر لعائن الله والملائكة والناس أجمعين الدليل قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد شديدا الانكار على الباطلي وأصحاب الكلام قال ولم يزل الأئمة الشافعية يأفون ويستكفون

أي أردنا خلقه وإيجاده وأظهره فقوله كن كلام الله وصفته والصفة التي منها يتضرع الخلق والفعل وبها يتكون المخلوق لا تكون مخلوقة ولا يكون مثلها للمخلوق والدليل على أن كلام لا يشبه كلام المخلوقين أنه كلام مهيمن وكلام المخلوقين غير مهيمن لو اجتمع الخلق على أن يأووا غشيل سرور من سورة أو آية من آياته مجزوا عن ذلك ولم يقدر وعليه وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سجد الفصول في الأصول عن الأئمة المفعول وذكر اثني عشر اماما الشافعي ومالك والشافعي وأحمد وابن عينة وابن المبارك والأوزاعي والثلاثين سعدا واهنق ابن راهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم قال فيه جمعت الامام أنا منصور محمد بن أحمد يقول جمعت الامام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول جمعت الشيخ أبا حامد الاسفراييني يقول مذهبي ومذهب الشافعي وقفها الأماصان القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر والقسمان جملته جبريل وسبوعا من الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي تناوبوا نحن بأنسنا وفيما بين الفتنة وما في صدورنا من دعا ومكتوب ما يحفظوننا ومنقوشا ول

أن ينسوا إلى الأشعري ويثرون عما بيني الأشعري مذهبه عليه ويثون أصحابهم وأحابيهم عن الحوم حواله على ما سمعت عذته من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان

الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الأسفرايني أمام الأئمة الذي يطبق الأرض علما وأصحابا إذا سأل إلى الجمعية من قطعة إلى جامع المنصور يدخل الرابطة المعروف بالزوري المخاض للصامع ويقبسل على من حضره ويقول أشهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاق وتكرر ذلك منه جفا فقبيل في ذلك فقال حتى ينشرفي الناس وفي أهل الصلاح ويشع الخبر في أهل البلاد أني أرى معاهم عليه يعني الأشعري يقول من مذهب أبي بكر الباقلاق فان جماعة من المتفهمة الغرابة يدخلون على الباقلاق خفية ويقولون عليه ففتنونا عذبه فآذروا دعوا إلى بلادهم أظهر وأبدعهم لا محالة فظن ظان أنهم متى تعلموا وأناما فلتة وأبأرى من مذهب الباقلاق وعقيدته قال الشيخ أبو الحسن وسعت شيعي الإمام أبو منصور الفقيه الأصمهاني يقول سمعت شيخنا الإمام أبي بكر الزاذقاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الأسفرايني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الفخول على الباقلاق فبلغه أن نفر من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم ذكر قصه قال في آخرها ابن الشيخ أبو حامد سألني يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

الدليل اقتضى أبعد المنة والاختيار صحت عبثة الرب وكلا الأمرين حتى قيل قال ابن عبد السلام في ولا اختيار أقوال انه لا قدرته أو أنه يفعل ذلك الفعل أولا ثم قدرته فيه ولم يتحدث نصر فاه فقد ذكر موجب الضرورة الأولى ومن قال ان إرادته وقوله حدثت بنسب سبب اقتضى حدوث ذلك وان العبد أحدث ذلك وحاله عند حدوثه كما كان قبل حدوثه بل خص أحد الزمانين بالأحدث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مريدا فاعلا محمدا بعد أن لم يكن من غيري جعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل وإذا قالوا الإرادة لا تعلق كان هذا كلاما لا حقيقة فان الإرادة أمر حادث فلا بد له من محدث وهذا كما قالوا ان الباري يحدث إرادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها وإرادة فلا تكتبوا ثلاث محال لا حدوث حوادث بلا إرادة فمن الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقيام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مريدا أمر يمكن لا يرجح وجوده على عدمه ولا يرجح أحد طرفيه على الآخر الإبرج تام وهذا مما يجنبه الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه يناقض مسئلة حدوث العالم واجبة التي ذكرها هذا الأمامي مذكورة عن أبي الحسن البصري وهي مصيبة كان الأخرى مصيبة ليجب القول بها جامع أن جمهور القدرية يقولون العلم يكون العبد محدثا لا فاعله نظري لا ضروري وهو لا يخالفون بأحسن وأبو الحسن يقول مع ذلك ان الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الأئمة ولهذا يصير غير واحد منهم يقولون ذلك كافي المعالي والرازي وغيرهما لكن إذا قيل مع ذلك ان الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول ان الله خلق الأشياء بالأسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عند هذه الأمور لا بها وهو قول من لم يجعل للقدرة أثر في مقدورها كالأشعري وغيره (فان قيل) كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها (قيل) أحداث الله لها بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه فاعلم بالعبد يفعل العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته التي خلقها الله تعالى واحداث العبد لها بمعنى أنه حدث منه هذا الفعل القائم به بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه وكل من الأحداثين مستتر لا آخر وجهه الإضافية مختلفة فما أحدثه الرب فهو مبدئ في قائم بالخلق وفعل العبد الذي أحدثه قائم به فلا يكون العبد فاعلا لفعل عبثته وقدرته حتى يجعله الله كذلك فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك وإذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك فخلق الرب لفعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعلا بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقها بل جميع الحوادث بأسيابها من هذا الباب (فان قيل) هذا أقول من يقول هي فعل الرب وفعل العبد (قيل) من قال هي فعل لها بمعنى الشكر فقد أخطأ ومن قال ان فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال انها فعل لها كما قاله أبو إسحق الأسفرايني فلا بد أن يفسر كلامه بشئ يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون انها مفعولة الرب لا لفعل لا فاعله إذ فعله ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون انها مفعولة الرب لا لفعل لا فاعله وانما فعل العبد كما يقولون في قدرة العبد انها قدرة للعبد مفعولة الرب لا أنها نفس قدرة الرب وكذلك إرادة العبد هي إرادة العبد مفعولة الرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة الرب مخلوقة ليست بصفات له وما بين ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد أضاف

(٧ - منهاج ثاني) الرجل يعني الباقلاق فإنا وإياه فانه متباعد يدعو الناس إلى الضلالة والافلاك فحضر مجلسي فقلت يا فاذ بالله محافل وثائبه وأشهدوا على أني لا أدخل إليه قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الإمام أبو منصور سعد بن علي الجهلي يقول

سمعت عذمتي المشايخ والأئمة ينفذون أمراً من الشيخ أبو الحسن الشيرازي أحدهم قالوا كان أبو بكر الباقلي يخرج إلى الحمام فيترعها خوفاً من الشيخ أبي حامد الأسفرائني • قال أبو (٥٠) الحسن ويعرف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز

كثيراً من الحوادث إليه وأضاف إلى بعض مخلوقاته ما أن يضيف عينيه ونظيره كقوله تعالى
الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل
الآخرى إلى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بها النهار وقوله
تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وقوله توفه رسلاً وهم لا يقرعون وكذلك
قوله تعالى في الريح ندمر كل شيء بأمر ربها وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا
يعبرون وقال تعالى ابعد هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال يهدي به الله من اتبع
رضوانه مسلّ السلام وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن
وقال ان هذا القرآن نقص على بني إسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون وقال وينفتونك
في التساؤل الله يفتيك فبين وما يلقى عليك في الكتاب أي ما ينسلي عليك في الكتاب يفتيك فبين
وقال فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج فأضاف الإنابت إليها وقال
تعالى والارض مددناها والصبغها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج وقال تعالى هو
الذي أنزل من السماء ماء ليخرج به نبات كل شيء الزرع والنباتون
والخضيل والاعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى حتى إذا أخذت الارض زخرفها وأنبتت وظهر
أهلها أنتم قادرون عليها وقال ما جعلنا على الارض يسئلاً وقال تعالى اننا نرى السماء
التي بارز بسنة الكواكب وقال تعالى يعلم ما يلي في الارض وما يخرج منها وما ينزل من
السماء وما يجر فيها وقال تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال نزل به
الروح الامين وقال وبالخلق أنزلناه وبالخلق نزل وقال وأنزلنا من السماء ماء وقال تعالى
وقال الجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وقال سليمان عليه الصلاة
والسلام يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء وقال تعالى فويرب السماء
والارض انه لخلق مثل ما أنتم تنطقون فهم ينطقون وهو أنطقهم وهو الذي أنطق كل شيء
فإذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجمادات قوى ففعل وقد أضاف الفعل إليها ولم يمنع ذلك
أن يكون خالقاً لأفعالها فلا أن لا يمنع إضافة الفعل إلى الحيوان وان كان الله خالقهم بطريق
الاولى فان القدرية لا تنزع في أن الله خالق ما في الجمادات من القوى والحرركات وقد
أخبرنا الله أن الارض تبت وأن الحصاب يحمل الماء كما قال تعالى فالحاملات وقرأ والريح
تنقل الحصاب كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح برسان يدي رحمته حتى إذا ألقت سبحانها
نقلنا سبحاناً لمليمت وأخبرنا الريح ندمر كل شيء وأخبرنا الماء طغي بقوله تعالى انما
طغى الماء جتنا في الجارية بل قد أخبر بها هو بلغ من ذلك من صجود هذه الاشياء وتسبيحها
كما في قوله تعالى ألم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم
والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع حمل
ذلك على أن المراد كونها مخلوقة دالة على الخلق وان المراد شهادتها بلسان الحال فان هذا عام
لجميع الناس وقد قال تعالى بالجبال أوتى معه والطير وأتاه الحديد وقال ما سخرنا للجبال
معه بصن بالعتى والاشراق والطير محشورة كلة آتوا ف أخبرنا الجبال تؤوب معه
والطير وأخبرناه سخرها تسبح وقال ألم تر أن الله يسجد له من في السموات والارض والطير

أصول فقه الشافعي من أصول
فقه الاشعري وعلمه عنه أبو
بكر الزاذقاني وهو عدي وبه
اقتدى الشيخ أبو اسحق في كتابه
الحج والتبصر تصديقاً لوافق قول
الاشعري وجهاً لاصحابنا به
وقال هو قول بعض اصحابنا وبه
قالت الاشعرية ولم يصددهم
أصحاب الشافعي استنكوا منهم
ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً
عن أصول الدين قلت هذا
المنقول عن الشيخ أبي حامد
وأمثاله من أئمة اصحاب الشافعي
أصحاب الوجوه معروف في كتبهم
المصنعة في أصول الفقه وغيرها
وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد
والقاضي أبو الطيب وأبو اسحق
الشيرازي وغير واحد بنوا مخالفة
الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن
كلاب والاشعري في مسألة
الكلام التي امتاز بها ابن كلاب
والاشعري عن غيرهما والافسار
المائل ليس لأن كلاب والاشعري
بهما اختصاص بل ما قاله قاله
غيرهما ما من أهل السنة واما من
غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في
مسألة الكلام واتبعه عليه
الاشعري فانه لم يسبق أن كلاب
الى ذلك أحد ولا وافقه عليه أحد
من رؤس الطوائف وأصله في ذلك
هي مسألة الصفات الاختيارية
وتجوها من الامور المتعلقة بحسنة
وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان
السلف والأئمة يثبتون ما يقوم
بذاته من الصفات والافعال مطلقاً

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنسك ذلك طليفاً لوافق ابن كلاب والسلف والأئمة في إثبات الصفات ووافق الجهمية في صفات
نفي قيام الافعال به وما يتعلق بحسنة وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالغلاة والاشعري ونحوهما بأن في أقوالهم

بقا من الاعتزال وهذه البقا ما هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقه الحركات فان هذا الامر الذي اوقع المعتزلة في نقي
الصفات والافعال وقد ذكر الاشعري في رسالته الى اهل التبريب (٥١) الابواب انه طريق مستدعي دين الرسل محرم
عندهم وكذلك غير الاشعري

صافات كل قديم صلاته وتبنيه وقال تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبحهم وقال الله سبحانه في السموات والارض طوعا وكرها وقال ثم تست قلوبكم من
بعد ذلك فهي كالجذرة واشد نقوة وان من الجبارين ما تغير منه الابرار وان منها ما يتفق
فيخرج منه الماء وان منها ما يهبط من خشية الله وسط الكلام على وجود هذه الاشياء
وتسببها مذكور في غير هذا الموضع والمقصود هنا هذا كله على قوله بالاتفاق مع جعل ذلك
فعلا لهذه الاعيان في القرآن فلم ان ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق كل شيء (فان قيل)
قولكم اذا جعلنا الله فاعلا واجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده ونحو ذلك من
الاقوال يقتضي الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لا ينافي ولا اثبات
واللفظ انما يكون له حوسه اذا ثبت عن المعصوم وهي الفاظ التصوص فلما علمنا ان تنسج
معانيها واما الالفاظ المحمده فتتمثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والجزء ونحو ذلك ولهذا كان
المقصود عن ائمة الاسلام مثل الازاعي والتوري وعبد الرحمن بن مهدي واعد بن حنبل
 وغيرهم ان هذا اللفظ لا يثبت ولا ينفى مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لم يجبر فانه لفظ
يجمل ومن علماء السلف من اطلق نفية كازي سدي صاحب الزهري وهذا انظر الى المعنى
 المشهور من معناه في الفقه فان المشهور اطلاق لفظ الجبر والاجبار على ما يفعل بدون ارادة
 الجبر بل مع كراهته كما يجبر الابن على التسليم وهذا المعنى منتفى حتى قال الله تعالى
 فانه سبحانه لا يخلق في العبد الا اختيارا بدون اختياره بل هو الذي جعله من ربه مختارا
 وهذا لا يقدر عليه احد الا الله ولهذا قال من قال من السلف انه اعظم واجل من ان يجبراعا
 يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج الى اجباره
 ولهذا قال الازاعي والزيدي وغيرهما نقول جبر ولا نقول جبر لان الجبر حاتم به السنة كما في
 الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شيء عبد القيس ان فسلك خلعين مجهما
 الله الحلو والانا فقال اخلقن تخلقت بهما ام خلقن جبلت عليهما فقال بل خلقن جبلت عليهما
 فقال الحمد لله الذي جبلني على خالقن مجهما الله فقد براد بلفظ الجبر نفس فعل ما يشاء وان
 خلق اختيارا العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبر هو الذي جبر العباد على ما اراد وعن
 علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي المسدوات وسامك
 المسجرات جبار القلوب على فطرتنا شقي واسعيدها فانما اريد بالجبر هذا الجبر الحق وان
 اريد به الاول فهو باطل ولكن الاطلاق فيهم منه الاول فلا يجوز اطلاقه فاذا قال السائل انا
 اريد بالجبر المعنى الثاني وهو ان نفس جعل الله العبد فاعلا قادرا يستلزم الجبر ونفس كون
 الداعي والقدرة يستلزم وجود الفعل جبر قيل هذا المعنى حق ولادليل على ابطاله
 وحقا في المعتزلة كابي الحسين البصري وامثاله يسلون هذا فيسلون ان مع وجود الداعي والقدرة
 يجب وجود الفعل وصاحب هذا الكتاب فسلنا هذه الطريقة فلا يمكن مع هذا انكار الجبر
 بهذا التفسير وهذا نسب والوحسين الى التناقض في هذه المسئلة فانه وامثاله من حذاق
 المعتزلة اذا سلوا انهم الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلوا ان الله خلق الداعي والقدرة
 لزم ان الله خالق افعال العباد فحذاق المعتزلة سلوا المتقدمين ومنعوا النتيجة والطوسي الذي

يقول هذا الذي ذكره ابو الحسن اسرجه لكم واما نحن فنحن في هذه المسئلة فكان يحكي عنه الوقت
 واكثر مما ينطق بذلك كتبه ومع هذا تكلم فيه اهل العلم وفي طريقه التي اصلها هذه المسئلة بما يطول وصفه كما تكلم من قبل هو لا في

ابن كلاب ومن وافقه^(٧٤) في رأيهما جعل الانصاري قال سمعت أجد بن أبي رافع وخلفاؤه كروثا شديدا في حامد بن عيسى الاسفرائيني على ابن الباقاني قال وأما بلغت رسالة أبي سعداني (٥٢) ابنه لم يفتقد ادان كنت تريد ان ترجع الى هرا فلا تقرب بالباقلاني

قد عظمه هذا الامام ذكر في تلخيص المحصل لما ذكر احتجاج الرازي بان الضعل يجب عند وجود المرح التام ويمتنع عندهم فقد بطل قول المعتزلة بالكلية يعني الذين يقولون انه بفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذهبهم اعترض عليه الطوسي فقال انه ذكر قريبا من المختار يمكن من ترجيح أحد طرفي الممكن بل مخرج وهذا حكم بان ذلك محال ثم عني بقدر الاحتياج الى المرحب واستماع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكلية قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر ان ابا الحسين من المعتزلة وقال في موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال ههنا انه قد ذهب الى ان القدرة والارادة وجودا مقدورا فكيف بطل قولهم بالكلية وببانه انهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب وقوع أحدهما بحسب الارادة فحي حصل المرحب التام وهو الارادة وجب الفعل ومضى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير مناف لاستواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها فاذا التزم الذي ذكره غير قاطع في ابطال قولهم (قلت) القول الذي قطع بطلانه الرازي هو المشهور عنهم وهو ان الفعل لا يتوقف على الداعي بل القدرة يرجح أحد مقدوره على الآخر بل مخرج فيحدث الداعي له الفعل كالارادة بمجرد كونه قادرا مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعي قد يفسر بالعلم والاعتقاد والتلذذ وقد يفسر بالارادة وقد يفسر بالمجموع وقد يفسر بما اشتمل عليه المراد بما يقتضيه ارادته والرازي يقول ان ابا الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعي فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعي صار مجموعهما على موجب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختيار ابي الحسين البصري من المعتزلة وهو وان كان يدعي الغلو في الاعتزال حتى ادعى ان العلم بان العبد موجود لا فاعاله ضروري الا انه كان من مذهب ان الفعل موقوف على الداعي فاذا كان عندا استواء يمتنع وقوعه لخالف المرجوحية اولى بالامتناع واذا امتنع المرجوح وجب الراجع لانه لا خروج عن الشيقض وهذا عين القول بل جليلا من المراد واجب الوقوع عند حصول المرحب ويمتنع الوقوع عند عدم المرحب فثبت ان ابا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر وان كان يدعي في ظاهر الامر انه عظيم الغلو في الاعتزال (قلت) هذا القول قول جمهور اهل السنة وانهم يقرب منه قول ابي المعالي الجويني والقاضي ابي حازم من القاضي ابي يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور اهل السنة المشيخين للاسباب الذين يقولون لقدرة المبدأ تأثير في الفعل وأمامنا قال لا تأثير لها كالاشعري فاذا فسر الوجوب بالوجوب العادي لم يمتنع ذلك وان فسر بالعقل امتنع وأما منذ الجبر فالنزاع فيه لفظي كما تقدم وليس هو في اللفظ ظاهر في هذا المعنى ولهذا انكر السلف الخلافة فاذا قلت القدرة بهذا يتناقض كونه محتارا لانه لا معنى للتحلل الا لكونه قادرا على الفعل والتلذذ وانه اذا شاء فعل هذا واذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا اسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والتلذذ على سبيل البذل وعلى سبيل الجمع والثاني باطل فانه في حال كونه فعلا لا يقدر ان يكون تاركا مع كونه فعلا وكذلك حال كونه تاركا لا يقدر على كونه فعلا مع كونه تاركا فان الفعل والتلذذ متضادان واجتماعهما يمتنع والقدرة لا تكون على تمتع فعلم ان قولنا قادر على الفعل والتلذذ أي يقدر ان يفعل في

قال وسعت الحسين بن أبي أمامة
المالكي يقول سمعت أبي يقول
لعن الله أئذرفاه أول من حمل
الكلام إلى الحرم وأول من بشه
في المغاربة (قلت) أبودر فيه من
العلم والدين والعرفه بالحديث
والسنة وانتصاه لرواية الصاري
عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من
الحسان والفضائل ما هو معروف
به وأنه قد قدم إلى بغداد من
هرا فأخذ طريقه ابن الباقلاني
وحلها إلى الحرم فنكلم فيه وفي
طريقته من تكلم بكالي نصر السجزي
وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني
وأشاهو أممن أكبر أهل العلم
والدين عايش هذا موضعه وهو
من رجع طريقه الشقي والضبي
على طريقه ابن خزيمة وأمثاله من
أهل الحديث وأهل المغرب كانوا
يحبون فجمعوه به وبأشدون
عنه الحديث وهذه الطريقة
ويدهم على أصلها فرحل منهم من
رحل إلى المشرق كإرحل أبو الوليد
الباقي فأخذ طريقه أبي جعفر
السبائي الحنفي صاحب القاضى
أبي بكر ورحل بعده القاضى أبو
بكر بن العربي فأخذ طريقه أبي
المعالى في الإرشاد ثم أممن
هؤلاء الأمانه في الإسلام سماع
مشكورة وحسنات مبرورة وفي
الرد على كثير من أهل الاتحاد
والبدع والاتصار لكثير من أهل
السنة والدين ما لا يخفى على من
عرف أحوالهم وتكلم بهم صدق

وعدل وانصاف لكن لما التبس عليهم هذا الاصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا الى طرده حال
والترام واوزه فزعمهم بسبب ذلك من الاقوال ما اكبرها السلون من اهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظمهم لاهم

من المحاسن والفضائل ومنهم من ينمها لواقع في كلامهم من السدح والباطل وخيار الأمور وأسطحها **والله** السخف وصاحب الأمل
مثل هذا واقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من (٥٣) جميع عباده المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم

عن السيئات وبنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان
ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا
ربنا أنت العزيز الرحيم ولا رب أن من
أجبت في طلب الحق والدين من
جبهة الرسول صلى الله عليه وسلم
وأخطأ في بعض ذلك فآلته بغيره
خطأ متحققا للدهاء الذي استجاب
الله له وبه ولأولئك حيث قالوا ربنا
لا تأخذنا من شدة أخطائنا ومن
اتبع ظنه وهواه فأخذ يشع على
من خالفه بما وقع فيه من خطأ طئه
صوابا بعد اجتنبه وهي من البدع
الخالفة للسنة قاله يلزمه تفسير ذلك
أو أعظم أو أصغر فبين بطلانه هو
من أصحاه فقل من يسلم من مثل
ذلك في التأخرين لكثرة التشبه
والاضطراب وبعد الناس عن
نور النبوة ونسب الرسالة الذي به
يحصل الهدى والصواب وزول
عن القلوب الشك والارتباب
ولهذا اتخذ كثير من المتأخرين من
علماء الطوائف بتناقضون في مثل
هذه الأصول ولوازمها فيقولون
القول الموافق للسنة وبقول
ما هو من لوازمه غير ظاهري أنه
يشافه ويقولون عز وامت القبول
المنافي الذي يناقض ما يتصوره من
السنة وربما كفروا من خالفهم في
القول المنافي وسأله وماه فيكون
مضون وقولهم أن يقولوا قولا
ويكفروا من بقوله وهذا يوجد
لكثير منهم في الحال الواحد لعدم
تفطنه لتناقض القولين وبوجه في

حال عدم الترتب ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل إن شاء فعل وإن شاء
ترك هو على سبيل الدليل لا يشترط أن يشاء الفعل والتترك معا بل حال مشيئة للفعل لا يكون
مريدا للترك وإذا كان كذلك فالقادر الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك حال كونه شاء الفعل مع
القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يمنع أن يكون مريدا للترك مع الفعل
وأن يكون قادرا على وجود الترك مع الفعل بل قدرته على الترك بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا
له فيكون قادرا على الترك في الزمن الشافين وجود الفعل لأحال وجود الفعل وإذا قال
قائل هذا يقتضي أن يكون الفعل واجبا لا ممكنا فإن أراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه
ممكنا في نفسه فهذا حق كما أنه يصير موجودا بعد أن كان معدوما وفي حال وجوده منع أن
يكون معدوما وكل ما خلقه الله تعالى فهو بهذه المثابة فإنه ما شاء الله كان فوجب وجوده
بمشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فيمنع وجوده لعدم مشيئة الله مع أن ما شاءه مخلوق يحدث
مفعوله وكان قبل أن يخلقه ممكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فأما بعد أن صار موجودا
عشية الله وقدرته فلا يمكن أن يكون معدوما مع كونه موجودا فإنه إذا أريد أنه في حال وجوده
يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فإنه يجمع بين التضييق وإن أريد أنه يمكن عدمه بعد هذا
الوجود فهو صحيح ولكن هذا لا يناقض وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجود بالقادر
لأنه فهو ممكن في هذه الحال يعني أنه يحدث مخلوق مقتضى إلهي الله تعالى لا يعني كونه يمكن
أن يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا الخلط عنه اشكالات كثيرة أشكلت على كثير من
الناس في مسائل القدر بل وفي إثبات كون الرب قادرا واعتدرا ما شاءه كان وما لم يشأ لم يكن
والقدر يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الإمام أحمد القدر قدرة الله تعالى فيبري أن من
أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يضمن إثبات قدرة الله تعالى على كل شيء ولهذا جعل
الاشعري وغيره أخص وصف الرب تبارك وتعالى قدرته على الاختراع وأضاف قول القائل
القادر هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك بمعنى أنه قبل الفعل والترك إن شاء وجود الفعل في
الزمن الثاني وإن شاء الترك فيه وهذا التصريح بينهما إنما يكون عند عدمهما جميعا فأما حال
الفعل فيمنع الترك وحال الترك فيمنع الفعل وحسبنا ذلك فالفعل واجب حال وجوده لآفي الحال
التي يكون مختارها بين الفعل والترك فحال التصريح يمكن واجبا وحال وجوده يمكن مخترا نعم
قد يكون حال الفعل شائبا للترك بعد الفعل وهذا الترك ليس هو ترك ذلك الفعل في حال
وجوده فالقادر قط لا يكون مخترا بين الشئين في حال وجود أحدهما فلا يكون مخترا بين وجوده
وعدمه مع وجوده وحالما يكون الفاعل فاعلا فيمنع أن يكون تاركا فيمنع أن يكون هذا الترك
مقصودا له لأن الممتنع لا يكون مقصودا والقدر على الضدين قدرته على كل واحد منهما على سبيل
الدليل وليست قدرة على جميعهما وهذا كما يقال أنه قادر على توحيد التوب وتبويضه وسافر
إلى الشرق والغرب وينهب بيننا وشمالا وقادر على أن يتزوج هذه الأخت وهذه الأخت
(فصل قال الإمامية) وأما المنقول فالقرآن على ما عمن أسناد أفعال البشر إليهم كقوله
تعالى وإبراهيم الذي وفى الآية قول للذين كفروا ولا تزواؤنا منكم أخرى ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون اليوم تجزي كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتجزي كل

الحالين لاختلاف نظره واجتهاده وبسبب ذلك ما وقع له أهل الخاد والضلال من الالتفات المحملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلا
الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فن لم ينقب عنها ويستفصل الحكم بها كما كان السلف والائمة يفعلونه صار متناقضا ومشتدعا لآمن

حيث لا يشعر كثير من تكلم بالافعال الجملة المتدعة قلقت الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث وتقول ذلك كانوا يشنون انهم ينصرون الاسلام بهذه الطريقة واتهم (٥٤) بذلك يشنون معرفة الله وتصديق رساله فوقع من الخطا والضللا

ما اوجب ذلك وهذه حال اهل البدع فكلوا راج وامناتهم فان البدعة لا تكون حقا فحاشا موافقا للسنن انما كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا محض الا حق فيه اذ لو كانت كذلك لم تحف على الناس ولكن تشعل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل اما غلطها العاطا واما متعدها فالتناقض فيه والحاد كما قال تعالى ولا وضعوها خلاكم يعجزونكم الفتنة وفيكم معايعون لهم فأخبر ان المنافقين يخرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم الا خيالا ولكنا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم اما الذين يحضون أو تروع من الهوى أو يهيمو بها فان المؤمنين انما يدخل عليه الشيطان نوع من الضن واتباع هواه ولهذا حاق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب العبر التافذ عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشبهات وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعاولوه والضالون عبدوا الله بلا علم ولهذا انزه الله نبيه عن الامر بن قوة والنعيم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى وقال تعالى واذا كرم عبدا ابراهيم واسحق

ففسر بما تنسى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الا مثلها ليوفهم ما جاورهم لهاما كسبت وعليها ما اكتسبت فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات الاية كل امرئ بما كسبه من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليه ذلك بما قدمت يداك وما اصابكم من مصيبة فما كسب اديكم الخ (فيقال) الجواب ان يقال كل هذا حق وجوه واهل السنة قائلون بذلك وهم قائلون ان العبد فاعل لفعله حقيقة لا محازا وانما اثاره في ذلك طائفة من متكلمة اهل الاثبات كالاشعري ومن اتبعه والقرآن بما عاين على أن افعال العباد حادثة عبثية الله وقدرته وخلقه فيجب الاعيان بكل ما في القرآن ولا يجوز أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض قال الله تعالى ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقال تعالى فمن رد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن رد أن يضل يجعل صدره ضيقا حرا وقال تعالى ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لا صلن الظهر غدا ان شاء الله تعالى أو لا قضين الدين الذي على وصاحب مطالبه أو لا رذن الودعة ونحو ذلك ثم يفعلونه لا يحنث في عينه ولو كانت المشقة بمعنى الامر يحنث وقال عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئنا امم مسلمة لك وأزواجنا منك وقال يضل به كثيرا ويهديه كثيرا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقبلة وقال تعالى اجعلنا في أعناقهم أغلالا فهي الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا أغشىناهم فهم لا يسمعون وقال تعالى وجعلني مباركا أين كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبر الوالد ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن آل فرعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم الأقبية لا ينصرون وقال عن الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم لرب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذرئتي رشا وقبيل دعاء وقال رسائي أسكنت من ذرئتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا أيقموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس هموى اليهم وقال تعالى وآية لهم انما جعلنا ذرئتهم في الفلك المشهون وخلقناهم من مثله ما ركبون والفلك من مصنوعات بني آدم وهذا اصل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فان طائفة من المثبتة لقد رآوا ان ماهنا مصدرية وان المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا ضعيف جدا والصواب أن ماهنا ناعية التي وان المراد خلقكم والاصنام التي تعملونها كافي حديث حذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعه فله قال أتصدون ما تصنون والله خلقكم وما تعملون فذهبهم وأسكر عليهم عبادة ما يتخذونه من الاصنام ثم ذكر ان الله خلق العباد المعبود المصنوع وهو سبحانه الذي يتحق أن يعبد ولو أريدوا الله خلقكم وأعمالكم كلها لم يكن هذا مناسبا فله قدّمهم على العبادة وهي من أعمالهم فلا يمكن في ذكر كونه خالق الأعمال ما يناسب الذم بل هو الى العذر أقرب ولكن هذه الآية تدل على أن ما خالق الأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذا خلق المولود الذي علوه وهو الصنم المصنوع فقد خلق الالف القائمة به وذلك مسبب من عمل ابن آدم وخالق المسبب خالق السبب

وهو قريب أولى الابدى والابصار وهذا الذي تقدم ذكره من انكار أئمة العرافين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب بطريقه وشبهه في القرآن وهو معروف في كتبهم ومعلوم أنه ليس بعد الشافعي وان سرح مثل الشيخ أبي حامد الاسفراييني حتى ذكر أبو إسحق

والاصوات ليست عندهم أمرا ولا نهيا وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبد الله من معبد القطن يقول هي حكاية عن الامر ونخاله أو الحسن الأشعري في ذلك فقال (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية تحتاج الى أن تكون مثل

وغرد ذلك وفيه ما يبين أنه فعال للمريد وفيه ما يبين أنه لوشاء له لدى الناس جميعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه * وإذا قيل ههنا مأوأة عند القديرة لانها من التشابه عندهم كان الجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا مقابل بتأويلات الجبر بل ما احتجوا به بقولهم هذا أمشابه وهذا المبدأ كرا البجرد التصوص فذكرنا التصوص من الطرفين (الثاني) أن بسبب فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كالبسط في موضع آخر وفي تأويلاتهم من تحريف الكلم عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة اجماع سلف الامم وانما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم ويبين أنه ليس في القرآن حكم يناقض هذا حتى يقال ان هذا أمشابه وذلك حكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البيع لم يكن له ثبات فان خصمه يفعل كما يفعل فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بطلانها كيف وعامة تأويلاتهم عما يعلم بالاضطرار ان الله ورسوله لم يرد بها كلامه

(فصل قال الامام) قال الخليفة القادر عتق أن يرجع أحد مقدوره من غير مرجع ومع الترجيع يجب الفعل فلا قدرة ولا نه بلزم أن يكون الإنسان شريكاً له وقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون قال والجواب عن الاول المعارضة بالله تعالى فانه تعالى قادر فان افتقرت القدرة الى المرجع وكان المرجع موجبا لزام أن يكون الله موجبا لا محضاً فيسلم الكفر والجواب عن الثاني أي شركة هنا والله هو القادر على قهر العبد وادعائه ومثل هذا ان السلطان اذاولى شخصاً بعض البلاد فغلب وتلم وقهر فان السلطان مستمكن من قتله والانتقام منه واستعادة ما أخذه وليس يكون شريكاً للسلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا يفتخونها ويصدقونها فانكر عليهم وقال ان تعدون ما تصنئون والله خلقكم وما تعملون

(يقال) هولاء كرم من أدلة أهل الانبياء الأسير والمؤيد كرم يراذلهم على وجه ما ومع هذا فالادلة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذاوجب الفعل فلا قدرة فان أهل الانبياء يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المبتدئين لا قدرة كالأشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل الذي المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصريح بأنه يقول بالجبر ومع هذا فانه يقول ان العبد للقدرة وان كانوا استأزعين هل هي مؤثرة في مقدورها وفي بعض صفاته أو لا تأثر لها قال أبو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يمكن فيه مجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر الحق لا يرجع مجرد القدرة بل بداع يقرن مع القدرة كما يقول ذلك أكثر المبتدئين للقدرة فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجع مجرد القدرة بل بآراء مع القدرة وكذلك يقول شريعتهم في حق العبد لا يرجع مجرد القدرة وقد قال هذا كثير من أصحاب الائمة الاربعة وقاله من أصحاب أحد القاضي أبو حازم من القاضي أبي يعلى وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيراً مائل تأثيراً لاسباب في مسلماتها ليس لها تأثيراً لخلق والادباع ولا وجودها كعدمها ووجب هذا الدليل أن القادر عتق أن يرجع أحد مقدوره الامر مع ذلك أنه اذا كان الفعل والتارك نسبتهما الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيحاً لحد المتأثرين على الآخر بل الامر مع وهذا ما تمتنع في بدائه العقول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

الحكي ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرير مدحهم على هذا اذا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس يصور بيننا وبينهم خلاف في أن الامر هل له صفة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال انه صفة أو ليست له صفة وانما يقال ذلك في الافاضة ولكن يقع الخلاف في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صفة على ذلك من غير تقرير عندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولاداعى على ذلك بمجرد صفة ولكنه يكون موقوفاً على ما بينه الدليل فان دل الدليل على أنه أنه أو يديه العبارة عن الامر حل عليه وان دل الدليل على أنه أنه يديه العبارة عن غيره من التهديد والتحيز والتعذر وغير ذلك حل عليه ألا أننا نسلكهم معهم في الجمل ان هذا اللفظ هل يدل على الامر من غير قرينة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضاً معروف عن أئمة الطريقة انفراسانية ومن متأخريهم أبو محمد الجويني والد أبي المعالي وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسي في ترجمة أبي محمد الجويني قال سمعت خالي أبا عبد يعنى عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أئمتنا في عصره والمحققون من أصحابنا يتفقون فيه من الكمال والفضل

والتحصيل الحسنة أن علمها كان أن يعنى الله تعالى في عصره لما كان الأهل من حسن طبعه وورعه وزهده ودينه في فيه كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب صفة سماء عقيدة أصحاب الامام المطهر الشافعي وكانه أعمل السنة والجماعة وقد نقل هذا عنه أبو

القائم عن عاكر في كلبه الذي سمعته تين كذب القنري قال أبو محمد وتعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد
ويجب التحسين في الأصول فأما الفروع فمرعايتا في التحسين (٥٧) ورواياتنا ومنه الشيخ أبي الحسن تصويب

المجتهدين في الفروع وليس ذلك
مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد
أصحاب الشافعي فأذا خالفه شيء
أعرضنا عنه ومن هذا القبيل
قوله لاصفة لا لفاظ أي الكلام
وتقل وتقر عائلته أصول الشافعي
وتصووه وور بما نسب المبتدعون
السماهوري منته كما نسبوا إليه
أنه يقول ليس في المصنف قرآن
ولا في القنري وكذلك الاستثناء
في الإيمان وفي القرع على الخلق
في الزل وتكفير العوام والنجاب
علم الدليل عليهم قال وقد تصفحت
ما تصفحت من كتبه فوجدتها كلها
خلاف ما نسب إليه (قلت) هذه
المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه
ولكن المقصود هنا جعل من
القبيل الذي خالف فيه الشافعي
وأعرض عنه فيه أصحابه مسألة
صنع اللفاظ وهذه هي مسألة
الكلام وقوله فيها هو قول ابن
كلام أن كلام الله معنى واحد قائم
بنفس الله تعالى إن عبر عنه
بالعربية كان قرآنا وإن عبر عنه
بالعبرية كان تورا وإن عبر عنه
بالسريانية كان انجيلا وأن
القرآن العربي لم يتكلم الله به بل
وليس هو كلام الله وأما خلقه في
بعض الأجسام وجوه والناس
من أهل السنة وأهل البدعة
يقولون إن فساد هذا القول
معلوم بالانطرار وإن معاني
القرآن ليست هي معاني التوراة
وليست معاني التوراة المعربة هي

فيه خطا من زعم أن القادر يرج أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون
من العبد لأن القول فيه كالقول في فعل العبد فان كان المرجح له قدرة العبد فالقادر لا يرجح إلا
بمرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل واللا يمكن مرجحا ما
فأما إذا كان بعد وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعلمه كما كان قبل المرجح كان ممكنا والممكن
لا يرجح وجوده على علمه إذ يرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل وإذا كان
العبد لا يحصل فعله إلا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله
كسائر الحوادث التي تحدث بسبب خلقها الله تعالى يجب وجود الحادث عندها وهذا معنى
كون الرب تبارك وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة
والقدرة التامة عند وجوده ويجب الفعل لأن هذا سبب تام للفعل فإذا وجد السبب التام
وجب وجود المصوب والله هو الخالق لسبب أيضا كما أنه آخذ الخلق النار في الثوب فآله لا بد من وجود
الحريق عقب ذلك والكل مخلوق لله تعالى وأما معارضة فعل الله تعالى فالجواب عن ذلك
من وجوه (أحدها) أن هذا رهان عقلي يقيني واليقينيات لا يمكن أن يكون لها معارض
يطلبها وقد ران المخرج هذا من يقول بالذات فهذا لا يقطع بما ذكره لاسيما وعندهم هذه
المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد فيها من جواب عقلي (الثاني) أن يقول
قدرة الرب لا يفعل بها إلا مع وجود مستيئة فله ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كل ما كان
قادر عليه فعله قال تعالى بلي قادر على أن نسوي بنانه وقال تعالى قل هو القادر
على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيعا ويذيق بعضكم
بأس بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما نزلت هذه الآية قل هو
القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعوذو جهنم
أو من تحت أرجلكم قال أعوذو بجهنم أو بلبسكم شيعا ويذيق بعضكم بأس بعض قال
هاتان أهون وقال تعالى ولوشاهدك لآمن من في الأرض كلهم جمعا وقد قال تعالى ولو
شاهدك لجعل الناس أمة واحدة وقال ولوشاء الله ما اقتلوا ومثل هذا معجدي القرآن
وإذا كان لوشاء لفعله لعل أنه قادر عليه فآله لا يمكن فعل غير المقدور وإذا كان كذلك علم أن
الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الواقع كل مقدور بل لا بد مع القدرة من الإرادة وحيث نقول
القائل بقدره الرب فتعقر في مرجح لكن المرجح هو إرادته الله تعالى وإرادته الله تعالى لا يجوز
أن تكون من غيره بخلاف إرادة العبد وإذا كان المرجح إرادته الله تعالى كان فاعلا لا مستشاره
لاموجباً بذاته بدون اختياره وحيث فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم
أن يكون الله موجبا بذاته انتهى به أن يكون موجبا للآثار بلا قدرة وإرادته انتهى به أن
يكون الاثر واجبا عند وجود المرجح الذي هو الإرادة مثلا مع القدرة فلا عتبت الأول لم نسل
الترامه فان الفرض أنه قادر وأنه مرجح يرجح فنهائشان قدرة وأمر آخر وقد سمرنا ذلك
بالإرادة فكيف يقال أنه مرجح بلا قدرة ولا إرادة وإن أردت أن يجب وجود الاثر إذا حصلت
الإرادة مع القدرة فهذا حق وهذا مذهب المسلمين وإن سمي مسم هذا موجبا بالذات كان نزاعا
لفظيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فآله الله وجوده وجب وجوده عيشته

(٨ - منهاج ثاني) القرآن ولا القرآن إذا ترجم بالعربية هو التوراة ولا حقيقة الأمر هي حقيقة الخبر وإنما اضطرب أن كلام
والاشمري ونحوهما إلى هذا الأصل أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته لا فعل ولا تكلم ولا عرق ذلك وقد تبين

لهم فساد قول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل لله تعالى كلاما قائما بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مقعولا منفصلا عن المتكلم ولا يتصف (٥٨) الموصوف بما هو منفصل بل اذا خلق الله شيئا من الصفات

وقدرته وما لم يشأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته فالاول واجب بالمشيئة والثاني تمتع لعدم المشيئة وأما بقوله القدرية بمن أن الله يشاء ما لا يكون ولا يشاء فهذا الذي أنكره أهل السنة والجماعة (والرابع) أن يقال أنه هو صفاته قادر فإذا أراد حدوث مقدور فلما أن يجب وجوده وأما أن لا يجب فإن وجب حصل المطلوب وتبين وجوب الاثر عند المرجح سواء سميت هذا موجبا بالذات أو لم تسم وإن لا يجب وجوده كان وجوده ممكنًا قابلا للوجود والعدم فلا بد له من مرجح وهلم جرا كل ما قد قد قابلا للوجود ولا يجب وجوده كان وجوده ممكنًا محتملا للوجود والعدم فلا يوجد حتى يحصل المرجح اتسام المرجح بالوجود فتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وهو المطلوب وهذا أقول طائفة من المعتزلة كالنابغة البصري وغيره وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون عند وجود المرجح صار الفعل أولى به وانتهى الاولية الى حد الوجوب كما يقولون ذلك محمود الخوارزمي والخميري ونحوه وهو باطل فإنه اذا لم ينته الى حد الوجوب كان ممكنًا فيحتاج الى مرجح فإتمام الواجب أو يمكن والممكن قبل الوجود والعدم وطائفة ثالثة من القدرية والجمهوية ومن اتبعهم من أصحاب أبي الحسين وغيرهم من المتكلمين وطوائف من أصحاب الائمة الاربعة والشيعة وغيرهم يقولون القادر يرجح بلا مرجح فيحصلون الارادة حادثة بلا مرجح لحدوثها ويحصلون ارادة الله حادثة لا في محل ويحصلون الفعل معها ممكنًا لا واجبًا وهذا من أصولهم التي اضطروا فيها في مسألة فعل الله وحدوث العالم وفي حدوث فعل العبد والقدر (الوجه الخامس) أن يقال لفظ الموجب بالذات لفظ فيه جلال فإن عني به ما عني به الفلاسفة من أنه علة تامة تستلزم العالم فهذا باطل لأن العلة التامة تستلزم معلولها ولو كان العالم معلولا لازمة له أزيل لم يكن فيه حوادث فإن الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزيله وهذا خلاف المحسوس وسواء قيل ان تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة كابن سينا وأمثاله أو قيل أنه ذات موصوفة بالصفات لكنها تستلزم لهالها لكنه باطل أيضا فإن فسر الموجب بالذات بأنه موجب بمشيئته وقدرته كل واحد من الخلق في الوقت الذي أحدثه فهذا من المثلين وغيرهم من أهل المثل ومنه أهل السنة فإذا قالوا أنه بمشيئته وقدرته وجب أفعال العباد وغيرهم من الحوادث فهو موافق لهذا المعنى لا لأعني الذي قاله الدهرية (الوجه السادس) أن يقال ما ذكرته أنت من اهل العقلة وهو استناد أفعالنا الاختيارية لنا وقوعها بحسب اختيارنا معارض باليس من أفعالنا مثل الألوان فإن الانسان يحصل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره وهو مستند الى طبيعته وصنعت موع هذا ليس اللون مقعولا له وأيضا فإن ثبت من الزرع والنجر قد يحصل بحسب اختياره وهو مستند الى ازدياعه وليس الابتان من فعله فليس كل ما استند الى العبد ووقع بحسب اختياره كان مقعولا له وهذه المعارضات أصح من تلك فإنها معارضة عقلية بنفس ألفاظ الدليل وتلك ليست معارضة عقلية ولا هي بنفس ألفاظ الدليل (الوجه السابع) أن يقال هذا الاماي وأمثاله متناقضون فانه قد ذكر في غير هذا الموضع أنه مع الداعي والقدرية

والافعال جعل كان ذلك مقعولا لكان لله فاذ خلق في محل الحركة كان ذلك المحل هو المتحرك بها وكذلك اذا خلق في محله كان ذلك المحل هو المحل بها وكذلك اذا خلق علما وقدره وكلاما كان ذلك المحل هو المتكلم به وهذا التقرير مما اتفق عليه القائلون بأن القرآن غير مخلوق من جميع الطوائف أهل الحديث والسنة ومثل الكرامية والكلاسية وغيرهم ولازم هذا أن من قال ان القرآن العربي مخلوق أن لا يكون الكلام العربي كلام الله بل يكون كلاما للمخلوق الذي خلق فيه ومن قال ان لفظ الكلام يقع بالاشتراك على هذا وهذا اضطرر بجهته على المعتزلة فإن أصل الحق أنه اذا خلق كلاما في محل كان الكلام مقعولا لذلك المحل فإذا كان القرآن العربي كلاما لمخلوق في محل كان ذلك المحل هو المتكلم ولم يكن كلام الله ولهذا قال من قال لا يسو كلاما لا يجوز اقرارا من أن يشتموا كلاما حقيقيا قائما بغير المتكلم به فلما عظمت شناعة الناس على هذا القول وكان تسمية هذا كلاما حقيقيا معلوما بالاضطرار من اللغة أراد أن يجعل لفظ الكلام مشتركا كالكلام القديم الاصل الذي ينو عليه قولهم وبأنكر هذا الاصل استطاع عليهم من يقول بمخلق القرآن من المعتزلة والشيعة والخوارج

ونحوه فإن هؤلاء انما ظنهم من سلك طريقة ان كلامهم مضمونها ان الله لا يقدر على الكلام ولا يشاء كلامه عايشا لا يجب ولا هو متكلم باختياره ومشيئته طمع فيهم أو سلك لان جمهور الخلق يعلمون أن المتكلم يتكلم بمشيئته واختياره وهو قادر على الكلام

وهو يتكلم بما يشاء ولكن منشأ اضطراب الفرضين اشتراكهما في أنه لا يقوم بما يكون بدارته وقدرته قلزم هؤلاء إذا جعلوه يتكلم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مخلوقاً منفصلاً عنه وزعم هؤلاء (٥٩) إذا جعلوه غير مخلوق أن لا يكون قادراً على

الاجب الفعل فعمل أن القوم يتكلمون بغير ما فيه فاصر القول لهم لا يعتمدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقاً بقصدون قصره

(فصل) وأما قوله أي شركة هذا إلى آخره (فيقال) إذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرته في هذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالجهوس الذين يجعلون فاعل التشريع فاعل الخيرة فيجعلون الله شريكاً أو ما ذكر من التمثيل بالسلطان يقرر المشاركة فإن نواب السلطان شركته وهو محتاج إليهم ليس هو الفاعل ولا ربه بل ولا خالق قدرتهم بل هم معاونون له على تدبير الملك بأمور خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزاً عن الملك فمن جعل أفعال المباديع الله غيرة نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن برضيه عباد الاصنام لأنه شرك في الربوبية لا في الألوهية فإن عباد الاصنام كانوا يعرفون أنها مخلوقة لله فقولوا ليس لاشر بذلك الاشر يكاهولك تلكه وممالك وهؤلاء لا يجعلون مالمسكه العبد من أفعاله ملكاته تعالى ولهذا

قال ابن عباس رضي الله عنهما الايمان بالقدر نظام التوحيد فمن وحد الله وأمن بالقدر ثم وحد ومن وحد الله وكذب بالقدر نفى توحيد تكذيبه وقول القدرة بضم الشراء والتعطيل فانه يتضمن إخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل وتضمن انثاء فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فان أصل كل كفر تعطيل والشرك وبيان ذلك أنهم يقولون ان الانسان صانع ما يفعله لا يبرأه بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث أحدث ذلك فانه لم يكن مبرداً للفعل ولا فاعلاً وهذا الامر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا أحداث أمده وهذا أصل التعطيل فمن جاز أن محدث حادث بلا أحداث أحد وأن يرجع وجود الممكن على عدمه بلا مرجح وأن يتضمن أحد المتماثلين بلا تخصيص كل هذا تعطيل لجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعله بلا شئ فهو تعطيل لله أن يكون خالقاً لمخلوقاته وأما الشرك فلأنهم يقولون العبد مستقل بأحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله يجعله محدثاً له كعنوان المخلوق الذين يفعلون أفعالا بدون أن تكون المولود جعلتهم فاعلين لها وهذا انثاء شركاء مع الله يحفظون بعض مخلوقاته وهذا المحدثون التعطيل والاشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلاً مستقلاً غير الله كالفلاسفة الذين يقولون ان الفلك يدور بحركة اختيارية بسبب ما تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محدث يقتضي حركته وذلك لان حركة الفلك حادثة بختياره تكون كحركة الانسان باختياره فيقال صير الفلك كاختياره وقدرته أمر يمكن لا واجب بنفسه فلا بد من مرجح تام وأما وقت الاوهي بقصر فيه باختياره وقدرته فلا بد لكونه مقرر كمن أمر أو جبر ذلك والا لزعم حدوث حوادث بلا محدث فان قيل الموجب بذاته هو المرجح أو الفاعل سواء كان بواسطة أو بلا واسطة وهي ما صدرت عن الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لان الموجب بذاته على حال واحدة عندهم من الازل الى الابد فمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادراً عنه وكل جزء من أجزاء الحركة صادرة بعد أن لم تكن فمتنع أن يكون ذلك الحادث ثابتاً في الازل فامتنع أن يكون فاعله عاملاً ثامناً في الازل وأيضاً مرجح الحوادث ان كان مرجحاً ثابتاً في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شئ وإن لم يكن مرجحاً ثابتاً في الازل فقد صار

تكملة وان الكلام المتزلف ليس هو كلام الله وأن التوراة والاحبار والقرآن اختلفت عباراتها فاذا عبر عن التوراة بالعربية فكأن هو القرآن وأن الله لا يسد ران يتكلم ولا يتكلم بعينه واختياره وتكليمه ان كلمه من خلقه كوسى وادم ليس

الاخلاق ادراك ذلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط ثم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى وسمع كما يقوله أول الحسن ومنهم (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لانه ولا من غيره انه هو معني

والمعنى يفهم لا يسمع كما يقوله أبو بكر ونحوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من القارئ مع صوته المسموع عنه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهور العقلاء يقولون ان هذه الاقوال معلومة الفساد بالضرورة وانما الجأ إليها القائلين بها ما تقدم من الاصول التي استلزمته هذه المحاور واذا اتى اللزوم اتى المزوم وكذلك من قال لا يتكلم الا بصوت فدمية أزلية ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها لانه في ذلك مشقة ولا فضل من اهل الحديث والفقهاء والكلام لثنتين الى السنة فجمهور العقلاء يقولون ان قول هؤلاء ايضا معلوم الفساد بالضرورة وانما ألجأهم الى ذلك اعتقادهم ان الكلام لا يتعلق بشئ من المتكلم وقدرته مع علمهم بان الكلام يتضمن حروفاً منظومة وصوتا مسهوعاً من المتكلم وأما من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم أو يسمع منه صوت قديم ويحدث فهذا أظهر فساداً من أن يحتاج الى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتشر ليس هذا موضع استقصائه وأما دلالة الكتاب والبسطة على هذا الاصل فأكثر من أن تحصر وقد ذكر منها الامام أحمد وغيره من العلماء الردي على الجهمية ما يجعله كاد كره الحلال في كتاب السنة قال أخبرنا

المروزي قال هذا ما أحبه أبوعبد الله على الجهمية من القرآن وشبه بخطه وكتبه من كتابه هذا كرام الروي ايات كثيرة. ومن مثله ما ذكرنا من ابن أجدع بن عبد الله بن أجدو قال فيه جملة أباعبد الله يقول في القرآن عليهم من الخبيث في غير موضع يعني الجهمية قال

الخلال وأما الناظرين أحد الشئ الكندي سمعت عبد الله بن جعفر بن جابر قال وحدث هذا الكتاب بخط أي فيما احتج به على الجهمية وقد ألف الآيات الى الآيات في السور ذكر آيات كثيرة مثل (٦١) على هذا الأصل مثل قوله تعالى وإذا سألت عبادي

عني فاني قسريب أجب دعوة ادع اذا دعان فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي اهلهم يرتدون وقوله تعالى يدع السموات والارض واذا قضى امرها تقا بقروله كن فيكون وقوله ما يا كنون في بطونهم الا انار ولا يكلمهم الله يوم القيامة وقوله تعالى لقد سمع الله قول الذين قاوا الله فقر ونحن أغناه وقوله تعالى ان الله يشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم الى قوله تعالى كذلك الله يخلق ما يشاء اذا قضى امره باعما يقول له كن فيكون وقوله تعالى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قاله كن فيكون وقوله تعالى ان الذين يشركون به عند الله لهمسقى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة وقوله تعالى وهو الذي خلق السموات والارض بالحق ويوم يقول كن فيكون قوة الحق وقوله الملك وكلام الله موسى تكليموا لولاهم موسى لمقاتلوا كاهنه ربه ولولا كلمة سقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون ولولا كلمة سقت من ربك لقضى بينهم وانهم لم يفسد منهم مريب وتمت كلمه ربك لا ملائمة فمنهم الجنة والناس اجعين نحن نقص عليك احسن القصص بما اوحينا اليك هذا القرآن وان كنت من قبلنا الغافلين وقوله لو لكان الصمد اذا تكلمت في نفسه

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه بل سبطا موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى وهي التي يضررك الفلك لا جعلها لعلها تحرك كما يحرك المشوق العائش بمنزلة الرجل الذي اشتبه طعما فذهب اليه او رأى من يحب فمضى اليه فذلك المحبوب هو المحرك لكون المحرك احبه لانه لا يكون اذع الحركة ولا فعلها فحينئذ لم يكونوا قد اثبتوا الحركة الفلك محمداً أحدتها غير الفلك كما ثبت القدريه لافعال الحيوان محمداً غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا كبيرا بل يقولون ان الفلك يضررك لتشبيه بالعله الاولى لان العلة الاولى معبودة محبوبة ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المثبتة لاله على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب لاله العالم ولا رب العالمين غامضا يشبهون ان يكون شرط في وجود العالم وان كمال الخلق في ان يكون مثله به وهذا هو الاله عندهم وذلك هو الروية ولهذا كان قولهم شران قول اليهود والنصارى وهم ابدعن العقول والمقولات منهم كما بسط في غير هذا الموضع واقه اعلم فبين ان هؤلاء المتفلسفة قد رية في جميع حوادث العالم وانهم من اصل بني آدم ولهذا يصفون الحوادث الى الطائع التي في الاجسام فانها بمنزلة القوى التي في الحيوان فيجعلون كل محدث فاعلا مستقلا كالحيوان عند القدريه ولا يثبتون عند طغوات حقيقة قولهم انهم لكون الله رب العالمين بل ينهيم ان يجعلوه شرط في وجود العالم وفي التحقيق هم معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء يثبتون العلة اما غانية عند قدمائهم واما غالية عند متأخريهم وعند التحقيق لاحقة لما يثبتونه ولهذا أنكروا ذلك الطبايعون منهم واذا قدر ان الفلك يضررك باختيار من غير ان يكون الله خالق الحركة فلا دليل ان الحركة معشوقة بتشبهها بل يجوز ان يكون الضررك هو الحركة كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره ارسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وان هؤلاء من اجل الناس بالله عز وجل ومن دخل في اهل الملل منهم كالتنسين الى الاسلام كالفرابي وابن سينا وامثالهم من ملاحدة المسلمين وموسى بن ميمون ونحوهم من ملاحدة اليهود وفي يحيى بن عدي ونحوهم من ملاحدة النصارى فهم مع كونهم من ملاحدة اهل الملل اقم عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين كرسطو واتباعه وان كان لا وثلك من تفصيل الامور الطبيعية والاربابية امور كثيرة يسبقوا بها هؤلاء فالقصد هنا ان الامور الالهية اولئك اجهل بها واسهل فان هؤلاء لا يحصل لهم نوع ثامن وراء الملل وعقولهم وهندام فصاروا به اقل ظلمة من اولئك ولهذا عدل ابن سينا عن طريقة سلفه في اثبات العلة الاولى وسلك الطريقة المعروفة في تقسيم الوجود الى واجب وممكن وان الممكن مستزم للواجب وهذه الطريقة هي المعروفة ولما اتبعه كالمهروردي المقتول ونحوهم من الفلاسفة وآل حاصد الرازي والاسدي وغيرهم من متأخري اهل الكلام الذين خطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خطوا الفلسفة بالكلام أكثر اضطرابهم وشكوتهم وحيث أنهم بحسب ازاداد به ظلمة من هؤلاء المتفلسفة الذين خطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم عماد خلوا فيه من كلام اهل الملل وهؤلاء كثر ظلمتهم عماد خلوا فيه من كلام اولئك المتفلسفة هذا مع ان في المتكلمين من اهل

الصر قبل ان تنفذ ثلاث رى وقال تعالى لما انا ما نادى موسى اى اربك داخل تعليك انك ابادا القدس طوى واما اخترتك فاستمع لما يوحى انى انا الله لا اله الا انا فاعبدنى واقم الصلاة كرى الى قوله انى معك اجمع وأرى وألقبت عليك محبة نبي وتصنع على

عني ولولا كلمة شفقت من ربك لكان لزاما وأجل مسمى وأيوب انذار به أفحش الضر وأنت أرحم الراحمين فاستجيبنا فكشفنا ما بهم ضر وأتيناهم أهله ومثلهم معهم وقوله (٦٢) وهذا التور انذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في

المثل من الاضطراب والشك في أشياء وانطروج عن الحق في مواضع واتباع الهوى في مواضع والتقصير في الحق في مواضع ما منهم لاجله علمه الملة والذين فانهم قصر واعن معرفة الادلة العقلية التي ذكرها الله في كتابه ففقدوا عنها الى طرق أخرى مستعدة فبهان الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا في بعض الباطل المدع وأخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهة واثبت حقائق أسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شيء وهذا التوحيد كان بقره المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الايات وقال عنهم وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الحق أمر الله به العباد هو توحيد الالهة المتضمن توحيد الربوبية بأن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئا فيكون الدين كله لله ولا يخاف الا الله ولا يدعو الا الله ويؤمنون بالله الى العبد من كل شيء فيصبرون لله ويفضون لله ويعبدون الله ويتوكلون عليه والعبادة تجمع غاية الحب وما به الذل فيصبرون الله باكل محبة وبذل كل ذل ولا يعبدون به ولا يجعلونه أندادا ولا يتخذون من دونه أولياء ولا تشفعاء كقائدين القرآن هذا التوحيد في غير موضع وهو قطب درجي القرآن الذي يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد في العلم والقول والتوحيد في الارادة والعمل فالاول كما في قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثه توحيد وثلثه قصص وثلثه أمر ونهي لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار وجزا اخبار عن الخلق واما عن الخلق فمما ارادنا جزءا من أمر ونهي وباحثة وهو الانشاء وجزا اخبار عن الخلق وجزا اخبار عن الخلق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضا وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن في مجلد وفي تفسيره في مجلد آخر وأما التوحيد في العبادة والارادة والعمل فكفي في سورة قل بالآيات الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكبدتكم ولديدن فالتوحيد الاول يتضمن انبات نفوت الكمال لله باثبات أسمائه الحسنى وما تتضمن صفاته والثاني يتضمن اخلاص الدين له كقائل وما أمر والايكبدوا الله مختصين به الدين فالاول بالرافع من التعطيل والثاني بالرافع من الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذي صاح إبراهيم في به واليهال مسيح الضلال خصم مسيح الهدي عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الاشراك وهو تشرى الامم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جهور الانبياء وفي خصوم إبراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة وشركة لكن التعطيل المحض لذات قليل وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات فانهم يصفون واجب الوجود بعيب أن يكون ممنوع الوجود ثم أن كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والايان والعقل والرفق وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

الظلمات أن لا اله الا أنت سبحانك ان كنت من الظالمين فاستجيبنا له وبجنا من الغم وكذلك نبه المؤمنين وقوله وزكريا ان نادى به رب لم لا تدري فردا وانت خير الوارئين فاستجيبنا له وهناله يحيى وأصلناه زوجة وقوله الذي خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش الرحمن فاستل به خبيرا وقوله فلما جاءها نودى أن بردى من في النار ومن حولها وقوله فلما أهاها نودى من شاطئ الوادى الايمن في البقعة المباركة من الشجرة أن ناموسى انى أنا الله رب العالمين وقوله تعالى انما أمره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون وقوله تعالى ولقد سبقت فتنا العبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان من عندنا لهم الغالبون وقوله تعالى وما قدرنا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيته سبحانه وتعالى عما يشركون وقوله تعالى وهو الذى يحيى ويميت فاذا قضى أمره اقامنا يقول له كن فيكون وقال ربكم ادعوني استجب لكم ولولا كلمة سبقت من ربك الى أجل مسمى لقضى بينهم وان الذين أوتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى اليه ما يشاء وقوله تعالى فلما أسفروا انتقمنا منهم

وقوله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفي القرآن مواضع كثيرة ابعده تدل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء

علم وقوله انكم لتكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجعلونه انداد ذلك رب العالمين الى قوله ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض انيا طوعا وكرها طاعتا ابتنا طاعتين (٦٣) وقوله هل ينظرون الا ان ياتهم الله في خلل من الغمام

وقوله هل ينظرون الا ان ياتهم الملائكة او ياتي ربك واي يات بعض آيات ربك وقوله ويا عيرك والملائكة صفاء وقوله تعالى وقل اعجلوا قسري الله عليكم ورسوله وقوله تعالى وقل اعجلوا فسري الله عليكم ورسوله والمؤمنون وقوله ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لينظروا كيف تعملون وقوله تعالى ان ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش في غير موضع في القرآن وقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان ينقول له كن فيكون وقوله تعالى واذا اردنا ان نهلك قرية امرنا متريفيها ففسقوا فيها وقوله تعالى واذا اردنا الله بقوم سوءا فلا مرد له وما لهم من دونه من وال وقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقوله تعالى ويوم يناديهم فيقول ان من شركائي الذين كنتم تزعمون واذا نادى ربك موسى ان ائت القوم الظالمين وطفقا خضعوا علمهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم انهيكما عن تلكا الشجرة وقوله تعالى كلا فاذابا آتانا امعكم مستمعون وقوله سلام قولا من رب رحيم وقوله تعالى الله نزل احسن الحديث فبأي حديث بعده الله وآياته يؤمنون ومن اصدق من الله حديثا ومثال ذلك كثير في كتاب الله تعالى بل يدخل في ذلك عامة ما اخبر الله به من افعاله لاسيما المرتبة كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسنيسره لغيري وقوله فسوف يحاسب حسابا

أعصد فتأخروا متكلمة الايات الذي خلطوا الكلام بالفلسفة كالرازي والامدي ونحوهما هم دون أي المعالي الجوهرية ومثاله في تقرير التوحيد واثبات صفات الكمال وأبو المعالي ومثاله دون القاضي أبي بكر بن الطيب ومثاله في ذلك وهو لا يدون أي الحسن الأشعري في ذلك والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون السلف والائمة في ذلك ومتكلمة أهل الايات الذين يقرنون بالقدرهم خبر في التوحيد واثبات صفات الكمال من القدرة من المعنوية والشيعة وغيرهم لان أهل الايات يثبتون لله كمال القدرة كمال المشيئة وكال الخلق وانه منفرد بذلك فيقولون انه وحده خالق كل شيء من الاعيان والاعراض ولهذا جعلوا أخص صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته وأولئك يخرجون أحوال الحيوان عن ان تكون مخلوقة وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها واثبات شرك الله بفعالها وكثيرين متأخره القدرة يقولون ان العباد خالقون لها ولكن سلطهم بحتوزن عن ذلك وأيضا متكلمة أهل الايات يثبتون لله صفات الكمال الحية والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهؤلاء ينفون ذلك لكن قصر وافي بعض صفات الكمال وقصر وافي التوحيد فقلنا ان كمال التوحيد هو توحيد الربو يقولون يصعد والى توحيد الالهية التي جاءت به الرسل وزلت به الكتب وذلك ان كثيرا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد الربو بحقيقة كيف بتوحيد الالهية ومع هذا فافقه المعتزلة وشيوخهم وأئمة الأشعرية والكرامية ونحوهم خفي تقرير توحيد الربو يمين متفلسفة الأشعرية كالرازي والامدي ومثاله هؤلاء فان هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كمن سبناوا ومثاله وهو ابعد الكلام عن التحقيق في التوحيد وان كان خيرا من كلام قدمائهم ارسطو واذويه وذلك ان غايتهم انهم يثبتون واجب الوجود وهذا حق لم يناف عنه لا معطل ولا مشرك بل الناس متفقون على اثبات وجود واجب الهم الاممحي عن بعض الناس قال ان هذا العالم حدث بنفسه وكثيرين الناس يقولون ان هذا لم تقه طائفة معروفة وانما بقدر تقدير كاتقدر الشبه السوفسطائية فيجث عنها وهذا مما خطري فيلوب بعض الناس كما يحظر أمثاله من البسطة لأنه قول معروف لطائفة معروفة يذنبون عنه فان ظهور فساد ما بين من أن يحتاج الى دليل ان حدوث الحوادث بلا محدث من أظهر الأمور امتناعا والعلم بذلك من أين العلوم الضرورية ثم انهم لم يقرروا واجبا بذاته أرادوا أن يجعلوه واحدا وحده لا في الاذهان لافي الاعيان وهو وجود مطلق بشرط الاطلاق ليس له حقيقة في انشراح لان الوجود المطلق بشرط الاطلاق لا يوجد الا في الاذهان لافي الاعيان أو مقيد بالسوابب والاضافات كما يقوله ابن سينا أو تابعه وهذا أدخل في التعطيل من الاول وزعموا ان هذا بعض التوحيد مضاهة للمعتزلة الذين شاركهم في نفى الصفات وسعوا ذلك بتوحيد افصاروا يشاهدون في التعطيل الذي سموه توحيدا أهم فيه أحذق حتى فروعههم تباها في ذلك كتباهم كمن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة وابن التورمذتي وأمثاله من أتباع الجهمية فهذا يقول بالوجود المطلق وهذا لا يقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهما تباها في أتباع الآخرين في الحديث في هذا التعطيل كاتذا جمعت في طوائف من هؤلاء منا طائفتهم في ذلك

به من افعاله لاسيما المرتبة كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسنيسره لغيري وقوله فسوف يحاسب حسابا يسيرا ينالهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جمعه وقرأته فاذا قرأناه فاتبع قرأته ثم ان علينا نبأه وقوله فسوف يحاسب حسابا

يسيرا وقوله أنا صلبنا الماء صامتة فثقتنا الأرض شقا وقوله لعالي وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم نجعلهم الآخرين ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) على هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضع ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول أن الفعل قديم لازم الذات لا يتعلق بعينته وقدرته ومنهم من يقول يتعلق بعينته وقدرته وأن قيل أن نوعه قديم فهو لازم لمحبوبين بما هو الظاهر المفهوم النصوص وإذا تأول من ينزاعهم أن المبدأ إنما هو المفعول المخلوق فقط من غير تحديد فعل كان هذا اعترافا من يتأول نصوص الإرادة والحب والفيض والرشا والسبط على أن المتعدد ليس أيضا بالمتخالفات التي تزداد وتختص وتضعف وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المتعدد ليس بالادراك المطلق والآنسان والحي وليس إلا مخلوقا من المخلوقات فهذه التأويلات كلها من طع واحد ولا نزاع بين الناس أنها بخلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الباطنة بقولون أن الرسل أرادوا أفهام الناس ما يقتضيه وإن لم يكن مطابقا للخارج ويجهلون ذلك بمنزلة ما أراد السامع فتفسير القرآن عندهم يشبه تفسير الرؤيا التي لا يفهم تصويرها من ظاهرها كروا يوسف والمثل بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها وأما المسلمون من أهل الكلام فهم وإن كانوا يكفرون من يقول بهذا فاما أن يتأولوا تأويلات يعلم بالضرورة أن الرسول لم يردها وأما أن يقولوا ما يدري ما أراد فهم ما في جهل

بسيط أو مبهم وتأويلات يعلم بالضرورة أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص وقد بين أهل الأئمة أن العقل مطابق لما

أخبرته النصوص لأمراضه لكن المقصود هنا أن نثبت أن القرآن والكتب القديمة ما من الدلالة على هذا الأصل إلا كما يحصر في له
فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما رآه ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لنفاة الاشتراك فيه فافهم الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فليطبق
في الخارج حتى واحد مشترك فيه فمميز لكن فيه وصف يشابهه لا شرووصف لا يشابه فيه
وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلظهم في المنطق في الكليات الجنس والتويع والفصل
والخاصة والعرض العام حيث فهو أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قلنا التنبه
على هذا ونبأ الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج لا احتمال اشتراك فيه ولا اشتراك
والهجوم والكلمة إنما تعرض له إذا كان هذا الخارج جواهرهم فعموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي
ومعنوي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالإنسان من حيث هو ومع قطع النظر عن جميع
قبوده والمنطقي كونه عامًا وخاصًا وكذا هو ثابتًا بنفسه وصفه بذلك منطقي لأن المنطق يبحث في
القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الأمرين وهو الإنسان الموصوف
بكونه عامًا ومطلقًا وهذا لا يوجد إلا في المعن عندهم إلا ما يحكي عن شعبة أفلاطون من أثبات
المثل الأفلاطونية ولرب في بطلان هذا فإن الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطقي فهو
كذلك في الذهن وأما الطبيعي فقد يقولون أنه ثابت في الخارج فلا أقلنا هذا الإنسان نفسه
الإنسان من حيث هو ولكن يقال هو ثابت في الخارج جميعه التبعين والتخصيص لا يقيد
الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فليس في الخارج حيط مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل
انغافيه المعين المخصص فالذي يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقيد يوجد في الخارج حيط بشرط
التقيد وهو لا يشبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير
هذا الموضع وبيننا من غلط المنطقين ما هو سبب الضلال في الأمور الإلهية والطبيعية كما اعتاد
الأمور العقلية التي لا تكون في العقل أمورًا موجودة في الخارج وغير ذلك ليس هذا
موضع بسطه وهو لا المنطقيون الإلهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا أن الكليات لا تكون
إلا في الأذهان لا في الأعيان فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في
مواضع فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطر عارض فقل من يوجده من كلام
فاسد لا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبه
على وجود هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء أصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المستزلة في لفظ القديم
فقالوا الواجب لا يكون الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كقائل أولئك لا يكون القديم إلا
واحد فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا
الكلام بالفلسفة كالمظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة
الأنوار والكتب المضمون بها على غير ما علمها وغير ذلك مما قد بسط الكلام على في غير هذا
الموضع حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يمتدوا إلى تقرير معتقدهم بل التوحيد وهو دليل التبع
واستكسروا وأولئك نكروا أن هذا الدليل هو البطلان المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسد تابوس الأمر ذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء
قصروا في معرفة أولئك المفسرين كالمفسر في معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وعدلوا إلى ما أورثهم الشك والخيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضع لكن نبه عليه
هنا وذلك أن دليل التبع المشهور عند المتكلمين أنه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

الآخر به النصوص لأمراضه لكن المقصود هنا أن نثبت أن القرآن والكتب القديمة ما من الدلالة على هذا الأصل إلا كما يحصر في له
فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما رآه ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض
لنفاة الاشتراك فيه فافهم الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فليطبق
في الخارج حتى واحد مشترك فيه فمميز لكن فيه وصف يشابهه لا شرووصف لا يشابه فيه
وغلط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلظهم في المنطق في الكليات الجنس والتويع والفصل
والخاصة والعرض العام حيث فهو أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قلنا التنبه
على هذا ونبأ الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج لا احتمال اشتراك فيه ولا اشتراك
والهجوم والكلمة إنما تعرض له إذا كان هذا الخارج جواهرهم فعموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي
ومعنوي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالإنسان من حيث هو ومع قطع النظر عن جميع
قبوده والمنطقي كونه عامًا وخاصًا وكذا هو ثابتًا بنفسه وصفه بذلك منطقي لأن المنطق يبحث في
القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الأمرين وهو الإنسان الموصوف
بكونه عامًا ومطلقًا وهذا لا يوجد إلا في المعن عندهم إلا ما يحكي عن شعبة أفلاطون من أثبات
المثل الأفلاطونية ولرب في بطلان هذا فإن الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطقي فهو
كذلك في الذهن وأما الطبيعي فقد يقولون أنه ثابت في الخارج فلا أقلنا هذا الإنسان نفسه
الإنسان من حيث هو ولكن يقال هو ثابت في الخارج جميعه التبعين والتخصيص لا يقيد
الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فليس في الخارج حيط مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل
انغافيه المعين المخصص فالذي يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقيد يوجد في الخارج حيط بشرط
التقيد وهو لا يشبه عليهم ما في الأذهان بما في الأعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير
هذا الموضع وبيننا من غلط المنطقين ما هو سبب الضلال في الأمور الإلهية والطبيعية كما اعتاد
الأمور العقلية التي لا تكون في العقل أمورًا موجودة في الخارج وغير ذلك ليس هذا
موضع بسطه وهو لا المنطقيون الإلهيون منهم وغيرهم يقولون أيضا أن الكليات لا تكون
إلا في الأذهان لا في الأعيان فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في
مواضع فإن الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطر عارض فقل من يوجده من كلام
فاسد لا وفي كلامه ما يبين فساد كلامه الأول ويظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبه
على وجود هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء أصحابهم في لفظ الواجب ما أصاب المستزلة في لفظ القديم
فقالوا الواجب لا يكون الواحد فلا يكون له صفة ثبوتية كقائل أولئك لا يكون القديم إلا
واحد فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا
الكلام بالفلسفة كالمظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة
الأنوار والكتب المضمون بها على غير ما علمها وغير ذلك مما قد بسط الكلام على في غير هذا
الموضع حتى أن هؤلاء المتأخرين لم يمتدوا إلى تقرير معتقدهم بل التوحيد وهو دليل التبع
واستكسروا وأولئك نكروا أن هذا الدليل هو البطلان المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان
فيها آلهة إلا الله لفسد تابوس الأمر ذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء
قصروا في معرفة أولئك المفسرين كالمفسر في معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه
وسلم وعدلوا إلى ما أورثهم الشك والخيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضع لكن نبه عليه
هنا وذلك أن دليل التبع المشهور عند المتكلمين أنه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ثاني) بالوحي سمع أهل السموات كبر السلسلة على الصفا وقوله أن الله يحدث من أمره ما يشاءون مما
أحدث أن لا تكونوا في الصلاة وقوله في حديث التعليل فيقولون هذا أمكننا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه فيأتيهم الله في صورته

التي يعرفون وقوله **فإن شرفا شربة عليم من رجل أن ملأ راحته بأرض حوية مهلكة عليها طعامه وشرا به فظلم أهل بيته** فأنما ماتت
شربة ينظر الموت فلما استعظم أذا هو بدابته (٦٦) عليها طعامه وشرا به فأنما ماتت عليم من رجل أن ملأ راحته بأرض حوية مهلكة عليها طعامه وشرا به فظلم أهل بيته فأنما ماتت

وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في العيصين من غير وجه من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وقوله بضعل الله لي رجلين يقتل أحدهما صاحبه كلاهما يدخل الجنة وفي حديث آخر من يدخل الجنة قال بضعل الله منه وقوله ما منكم أحد إلا سيكلمه به ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان وفي حديث سمعت الصادق ع يقول عبيدي نصفين فإذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جدي عبيدي فإذا قال مالك يوم الدين قال عبيدي عبيدي وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى من تقرب إلى شرا تقرب إلي فاعلموا من تقرب إلى شرا عبيدي وقوله صلى الله عليه وسلم ذرا عاتق ربك يا بايعا وقوله صلى الله عليه وسلم سئل الله تعالى إلى السماء الدنيا انظر الليل أولئك الليل الآخر فيقول من يدعوني فاستجب له من سألني فاعلمه من يستغفرني فأغفر له وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الأنصاري الذي أضاف رجلا وأمره على نفسه وأهله فلما أصبح دعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد ضحك الله لليلة أو عجب من فعال كما أنزل الله تبارك وتعالى وبؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذه الأحاديث كلها في العيصين وفي السنن من حديث علي بن النعمان عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الركب على الدابة قال فقلت

يا رسول الله من أوشى فضحك قال ربك بضعل الله عبيدي إذا قال رب اغفر لي ذنوبي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنت هذا قال عليم عبيدي أنه لا يغفر الذنوب غيره وفي حديث أبي رز بن عنه صلى الله عليه وسلم قال ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره ينظر

الكم اذ لن يظلمن فظلم بضعل يعلم أن فرجكم فرم بقتاله أبو زين أو بضعل الرب قال ثم فقال لن نعلم من رب بضعل خيرا وفي
الصحيحين وغيرهما في حديث التجلي الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) التي صلى الله عليه وسلم من وجوه مستعدّة

فهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد في مسلم من حديث جابر ورواه أحمد من حديث ابن مسعود وغيره قال في حديث أبي هريرة قال وألست قد أعطيت العهود والمواثيق أن لا تسأل غير الذي أعطيت فيقول برب لا يتعلني أشقى خلقك فيضلك الله تبارك وتعالى منه ثم يأذن في دخول الجنة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيقول الله يا بن آدم أترض أن أعطيك الدنيا وما فيها معها فيقول أرى رب استهزئ بي وأنت رب العالمين فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الانسأوني ثم ضحك فقالوا ضحكك يا رسول الله فقال من ضحك رب العالمين حين قال استهزئ بي وأنت رب العالمين فيقول اني لا استهزئ بك ولكني على ما أشاؤا قدر وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بضعل الله المرحلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخل الجنة قال يقتل هذا فليح الجنة ثم ثوب الله على الآخر فهدى الى الاسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وفي الصحيحين أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يحب الله من قوم يعادون الى الجنة بالسلال وفي حديث معروف لا يتزنا أحدكم فيس وضوءه ويسبغه ثم أتى المسجد لا يريد الا الصلاة فيه الا تبشئ الله كما

هذا كان يمكن أن يكون ثالث لم يحطلها قادرين ومن هنا أمكن المخلوق أن يعاون المخلوق وامتتعت المعاونة على الخالقين لأن المخلوقين المتعاونين لكل منهما قدرة من غير الآخر أعانه بها وجعله بها قادرا لأن كلا منهما كان قسلا عاتاة الآخر مقدرة وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الآخر بمنزلة البدين اللتين ضمت احدهما الى الأخرى فإن كلا منهما كان له قوة بالاتتماع زادت قوتهما لأن هذا زاد ذلك بقوته وذلك زاد هذا بقوة فصارت كل منهما معطيا للآخر وأخذت منه فزادت القوة بالاتتماع وهذا مجتمع في الخالقين فإن قدرته الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته لا يجوز أن تكون مستفاد من غيره لأن كلا منهما كان قادرا عند الانفراد أمكنه أن يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه ولم يستطع في فعله معاونة الآخر وحينئذ فيمكن أحدهما أن يفعل ما يريد الآخر وما به بخلافه وإن لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع أن يحصل عند الاجتماع لهما قولنا في ذلك من الدور لأن هذا لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ما لا يقدر لهما ما يقدر لهما فلا يقدر أحدهما والآخر لأن القدرة لا تقدر عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند الاجتماع إلا من غيرهما والخالقان لا يمكن أن يكون لهما ما لا يقدر لهما فلا بد أن يكونا قادرين عند الانفراد فإذا قيل يقدر على ما يخالفه الآخر فانه كان كل منهما ماعنا الآخر من مقدوره فلا يكون أحدهما قادرا وأيضا فان منع هذا ذلك لا يكون الا بقدرة ومنع ذلك لهذا لا يكون الا بقدرة فليز أن يكون كل منهما قادرا حال التماثل وهو حال مخالفة فيكونان قادرين عند الانفاق وعند الاختلاف وأيضا فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع الآخر وبالعكس فلا يكون أحدهما ممنوعا إلا عن الآخر وأيضا فيكون هذا ماعنا ذلك وذلك ماعنا لهذا فيكون كل منهما ماعنا ممنوعا وهذا جع بين التفضين (وهذه الوجوه وغيرها) تبين امتناع رين كل منهما معاونة الآخر أو كل منهما ماعنا الآخر فليز أن يكون كل منهما قادرا مستقلا وحينئذ فيمكن اختلافهما وإذا اختلفا لم أن لا يفعل واحد منهما ما شاء ولزم مجزئهما ولزم كون كل واحد منهما ماعنا ممنوعا فبين امتناع رين سواء فرضا متفقين أو مختلفين وأما إذا فرضا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا بمخلوق العالم فهذا أظهر امتناعا لأن استقلال أحدهما مع كل منهما يكون له فيه شريك فكيف إذا كان الآخر مستقلا به فتقدر استقلال كل منهما يقتضي أن يكون كل منهما فاعله كله وأن لا يكون أحدهما فاعل من مشأ فليز اجتماع التفضين مرتين ولهذا امتنع أن يكون مؤثران إيمان مستقلان مجتمعان على أثر واحد فإن مثال ذلك أن نقول هذا خاطئ الثوب وحده وهذا خاطئ ذلك الثوب بعينه وحده وأن نقول هذا أن كل جيع الطعام ونقول هذا أن كل جيع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كله ما يعرف امتناعه ببدية العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصور هذا التصورا جيدا بل يسبق الى ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الأفعال والمشارك لا يفعل أحد هما جميع ذلك الفعل ولا كانت قدرته حاصله بالانتماء بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد أن يفعل شيأ من الانساب ويرد بخلاف ما يريد الآخر وإذا أراد خلافه فإن تقاضت قدرتهما تخالفا لم يفعل شيأ وإن قوى أحدهما قهر الآخر وإن لم يكن لاحدهما قدرة حال الانفراد لم

يتبشش أهل القاب بطبعته وفي الصحيح عنه أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الدنيا لو خضرة وإن الله مستخفكم فيها فاعلموا كيف تعملون وفي لفظ مستخفكم فيها يتبركف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء وفي الصحيح أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان

الله لا يتطرق الى صدوركم واماوا لكم ولكن ينظر الى قلوبكم واماالحكم وفي الصحيحين عن ابى وائد الغيثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاعدا في اصحابه اذباء ثلاثة نفر فاما رجل (٦٨) فوجد فرقة في الحلقة بغلس واما رجل بغلس يعني خلفهم واما

رجل فأنطق فقال الهي صلى الله عليه وسلم أما أخبركم عن هؤلاء النفر أما الرجل الذي جلس في الحلقة فرجل أوى إلى الله فأواه الله وأما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاستخفا واستخفى الله منه وأما الرجل الذي أنطق فأعرض فأعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا ومر فوفا قال ان الله يستحي أن يبط البد به اليه باله ميم اخيرا فيردها صفرا خاليتين وفي الصحيح عنه فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى

وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة للناس في الخطاب
يذكرون المقدمة التي تحتاج إلى بيان ويتركون مالا يحتاج إلى بيان مثل أن يقال قلتم أن كل
مسكروا هم فقال لا همه صرح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكر هذا
هذا قوله تعالى لو كان فيما آتاه الله الفسدة أي وما فسدت فافليس فيما آتاه الله وهذا بين
لا يحتاج إلى أن يبين بالخطاب فإن المقصود من الخطاب البيان وبيان الدين قد يكون من نوع
التي وبيان الدليل قد يكون محتاجا إلى مقدمة وقد يكون محتاجا إلى مقدمتين وإلى ثلاث
وأكثر فيذكر المستدل ما يحتاج إلى بيان وأما ما يقوله المتطيقون من أن كل دليل نظري فلا
يفيه من مقدمتين لا يحتاج إلى أكثر ولا يجزئ قل وإذا كنتي واحدة قالوا حذف الأخرى
وبسموه قياس الضمير وإن ذكرنا أن أربعا قالوا هذه قياسات لا تليق واحدها مجرد وضع
ودعوى لا يستند إلى أصل عقلي ولا قاعدة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على
المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه إذا ذهب كل عما خلق ولعل بعضهم على بعض
الآن منهت فأنتم المزموم وهو ثبت الله مع الله وبيان التساير من أنه إذا كان معه الله امتنع أن
يكون مستقلا بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كاتقصد وإن فساد هذا معلوم
بالضرورة لكل عاقل وإن هذا جامع بين النقصين وامتنع أيضا أن يكون مشاركا كالإسماعيلية
لأن ذلك يستلزم تجزئ كل منهما والعاجل لا يفعل شيئا فلا يكون ربا ولا اله إلا أن أحدهما دام يكن
قادرا إلا بالاعانة لا حزم غيرهما لا انفرادا وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لا ذلك دور
قلبي فلهذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا وأحق بعينه الآخر وذلك لا يجعله قادرا
ولا عنه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو بعينه فامتنع إذا كان كل منهما
محتاجا إلى اعانة الآخر في الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الانصار لا يحبهم الا مؤمن ولا ينفقهم الا منافق من أحبهم أحبهم الله
ومن أبغضهم أبغضه الله وفي المصنفين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يقول لأهل الجنة يا أهل

التي تفعلون ليسك وسعديك فقول هل رزقتم فقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحد من خلقك فقول عز وجل أما
أعطيك أم فضل من ذلك قالوا برب وأى شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضوان فلا مضط عليكم بعده أبدا

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل
عائشة ما كان من المنسوخ بالرسول
قوسا أما قد قبلنا بشارضى عنا
وأرضنا وفي حديث عمر بن مالك
الرواسي قال أتت النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول الله ارض
عنى فأعرض عني فلما قال قلت
يا رسول الله ان الرب ليرضى
فيرضى فأرض عني فرضى عني وفي
الصحيحين عن ابن مسعود قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من حلف على بين صبر ليقطع بها
مال امرئ مسلم وهو فيها جرحي
الله وهو عليه غضبان وفي الصحيح
عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اشتد غضب الله على
قوم فعلا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وهو حينئذ يشر إلى رابعيته
وقال اشتد غضب الله على رجل
يقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
في سبيل الله وفي صحيح مسلم عن
حذيفة أن أسيد بن النخعي أتى النبي صلى الله
عليه وسلم قال إذا هم بالثقة فنتان
وأن يكون لسهة نعت الله ملكا
فصورها وخلق الله سمعها وبصرها
وجلد لها ونحوها فغفلها ثم قال
يا رب كذا وأنتى فقبضى ربك
ما مشاؤم يكتب الملك ثم يقول يا رب
أجله فيقول ربك ما مشاؤم يكتب
الملك فيقول يا رب رزقه فقبضى
ربك ما مشاؤم يكتب الملك ثم يخرج
الملك الصحيفة في يده فلا يزيد على
أمر ولا ينقص وفي الصحيحين عن
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد و حال الاجتماع فعل فحين أن يكون كل واحد منهما قادرا عند الانفراد فلا بد إذا
فرض معه أن يكون كل منهما قادرا عند اتفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما أن كان
مستزما لفعل الآخر كان لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فيه شيئا لم أن لا يكون أحدهما قادرا
على الانفراد و إذا احتاجا جميعا إلى الفعل إلى التعاون وذلك متنع الضرورة فلا بد أن يكون
أحدهما أن يفعل فعلا لا يشركه الآخر فيه وحينئذ فيكون مفعول هذا متيزا عن مفعول هذا
ومفعول هذا متيزا عن مفعول هذا فيذهب كل الله عما خلق هذا مخلوقاته وهذا مخلوقاته فحين
أنه لو كان معه الله ذهب كل الله عما خلقه وهذا ليس بواقع فانه ليس في العالم شيء الا وهو مرتبط
بغيره من أجزاء العالم كاتقدم التمسع عليه ولهذا إذا فعل التعاون شأ كان فعل كل منهما الذي
يقوم به متيزا عن فعل الآخر وأما ما يتحدث عنه في الخارج فلا يمكن أحدا أن يستغل بشي
منفصل عنه بل لا بد فيه من معاون عندهم يقول ان فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر
وأما من يقول ان فعله لا يخرج عن محل قدره فليس له مفعول منفصل ثم إذا اختلف مفعول
هذا عن مفعول هذا كان كل منهما مقفرا إلى الآخر حال الاجتماع ولكل منهما قدرة تخص به حال
الانفراد و حال الاجتماع يمكنه أن يفعل بها فعلا منفردا به عن الآخر و يتأخر به عن الآخر فلا بد
أن يكون لكل منهما فعل يخص به متيز عن فعل الآخر فلا يتصور الهان حتى يكون مفعول هذا
متيزا عن مفعول ذلك فذهب كل الله عما خلق ولازم منتف فالتق المزموم (وأما البرهان
الثاني) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فانها مجتمع أن يكونا متساويين في القدرة لانهما إذا كانا
متساويين في القدرة كان مفعول كل منهما متيزا عن مفعول الآخر وهو باطل لانهما إذا كانا
متساويين في القدرة لم يفعلا شأ الا اتفاق ولا حال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازما لهما
أو كان الاختلاف هو اللازم وأما الاتفاق وجاز الاختلاف لانه إذا اقتضى الاتفاق لازم لهما
فلأن أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر يفعل وليس تقدم أحدهما والى من تقدم الآخر
لتساويهما فيلزم أن لا يفعل أحدهما شيئا وإذا اقتضى أن ارادته فعله ومقران لارادة الآخر
وفعله والتقدير بأنه لا يمكنه أن يريد ويفعل إلا مع الآخر فتكون ارادته وفعله مشروطة بآرادة
الآخر وفعله فتكون بدون ذلك عاجزا عن الإرادة والفعل فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد
و مجتمع ذلك أن يسيرا قادرين حال الاجتماع كاتقدم وإذا كان الاختلاف لازما لهما
امتنع مع تساويهما أن يفعلا شأ الا هذا يمنع هذا وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان
شأ وأيضاً فإن امتناع أحدهما مشروط بمتنع الآخر فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع ذلك
ولا يكون ذلك ممنوعا حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما ماعن ممنوعا وهذا امتنع ولا نزول
فقدرة كل منهما حال التمتع انتهى بقدرته الآخر فإذا كانت قدرته هذا لا تزول حتى تزولها قدرة
ذلك وقدرته ذلك لا تزول حتى تزولها قدرة هذا فلا تزول واحدة من القدرتين فيكونا قادرين
وكونهما قارين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعا بالآخر عن الفعل عاجزا
عنه فتح الآخر له محال لأن ذلك كله جيب بين التقضين وأما إذا قدر إمكان اتفاقهما وإمكان
اختلافهما فإن تخصص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصص الاختلاف بدون الاتفاق
محتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر لأمريج الإلهما وترجيح أحدهما بدون الآخر محال

كان يقول في معموده عوذ برضائك من مضطك وبمعاقلك من عقر ربك وأعوذ بك من لآحصى شأ عسلك أنت كما أنت على نفسك
وفي حديث آخر أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفي الصحيحين عن أنس في حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فإذا رأيت ربى وقعت له مناجدا فبديعنى أمشاء الله أن يدعى ثم يقول يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واسئله تشفع وذكركم مثل هذه ثلاث مرات وفى الصمصميين عن أبي هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وملائكة بالنهار ويجتمعون فى صلاة الغيرة وصلاة العصر ثم يرجعون اليه الذين بارأؤكم فيسألهم وهو أعلم بكم كيف تركتكم عبداي قالوا تركناهم وهم يصلون وأبيناهم وهم يصلون وفى الصمصميين أيضا عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله ملائكة فضلا عن كلب الناس ساجدين أيضا فى الارض فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تتادوا هلوا الى حاجتكم قال فيصيرون حتى يحضون بهم الى السماء الدنيا قال فيقول الله عز وجل أى شئ تركتكم عبداي يصنعون قال فيقولون تركناهم بمعذرتك ويسبحونك وتعبدونك قال فيقول هل رأوني فيقولون لا قال فيقول كف لورا وفى قال فيقولون لورا ولأنا أشهدكم ما شئنا وأشهدكم ما قال فيقول فإى شئ يطلبون قال يطلبون الجنة قال فيقول وهل رأوها فيقولون لا قال فيقول كف لورا وهما قال فيقولون لورا وهما كانوا أشهد عليهما حرا وأشهدا عليها قال فيقول من أى شئ تشهدون قال فيقولون يعودون من النار قال فيقول وهل رأوها قال فيقولون لا قال فيقول كف لورا وهما قال فيقولون لورا وهما كانوا أشهدنا يعودوا وأشهدناهم بها قال فيقول إني أشهدكم أنى قد غفرت لهم قال فيقولون ان فيهم فلا تأخذهم انما جافى حاجته قال فيقول هم القوم لا يثنى بهم جليسهم وفى الصمصميين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اذا أحب عبدا نادى جبريل الى ارادة

أن يحب فلانا فأحببه قال فيجيب جبريل فلا تأخذهم وحبهم أهل السماء ثم يوضع له القبول فى الارض

وقال في الخضم مثلك وفي الصبيح عنك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي وأنا معه حين يذكرني
فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملأ ذكرته في (٧١) ملائكة منهم وان اقرب الي شرا اقرب

الي ذراعا وان اقرب الي ذراعا اقرب اليه باع وان اثنى عني اثنه عروفي وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهما سمعا ناعيا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جلس قوم بذكرى الله الا احضت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكرهم الله فيمن عنده وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا اصاب ذنبا فقال رب اني قد اُصبت ذنبا اغفر لي فقال ربه علم عبدي أنه يا زعفر الذنب ياخذ بعقد غفرت لعبدي ثم مكث ما شاء الله ثم اذنب ذنبا آخر فقال أي رب اني قد اذنبت ذنبا اغفر لي فقال ربه علم عبدي أن لا يا زعفر الذنب ياخذ بالذنوب قد غفرت لعبدي فليعمل ما شاء وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض الله الارض ويطوى السماء فيمسه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الارض وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم أحد الا سلكه رجلي بنه وبنه عجب ولا ترجع ان ينظر عين منه فلا يرى الا شياؤه وينظر ان شاء منه فلا يرى الا شياؤه وينظر امامه فيستقم له النار في استماع منكم أن يبق النار ولو بشقرة فليقل فان لم يجد فبكلية وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرؤية

ارادة الاخر وفعله كانت ارادة كل منهما وفعله جزا من مقتضى لكون الاخر مبادا فعلا وهذا ورث في جزء العلة والورث في جزء مقتضى مجتمع كالورث في نفس المقتضى وانما جاوز في المتضايفين كالآية والنوع وكل متلازمين لان مقتضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادة تامة والفعالان متلازمين لكان مقتضى التام لهما غير هذا وغير هذا وذلك مجتمع للاثني فوقهما يجعلهما كذلك فيلزم أن لا يكون كل واحد منهما مباديا ولا فعلا وهذه كلها أمور معقولة بحقيقة مبرهنة كلما تصورهما المتصوران مصححا لم يتصورا معا وهو مبسوط في غير هذا الموضع فتعين أنه لو قدر الهان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعلوا شيئا لآل الاتفاق ولا لآل الاختلاف فلا بد حينئذ اذا قدر الهان أن يكون أحدهما اقدر من الاخر والاقدر عال على من دوني القدرة بالضرورة فلو كان ثم اشتهى لوجب علو بعضهم على بعض ولكن المستقل بالفعل العالي وحده فان الثاني المقهور ان كان محتاجا ففعله العالي اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيره وما كان هكذا لم يكن الهان بنفسه والله تعالى لم يجعل الهان محتققاته فاستمع أن يكون المقهور الهان وان كان المقهور مستغلا بفعل بدون الاعانة من العالي لم يكن العالي اذا أنجعه عما هو مستقل به فيكون العالي عاجزا عن منع المقهور فلا يكون عاليا وقد فرض أنه عال هنا خاف وهو جامع بين التقيضين فتبين أنه مع علو بعضهم على بعض لا يكون المغلوب الهالوسه بل يتعين أن يكون الهان مع اعانة الاخره ويتعين أن يكون الهان مغفرا وانما غفرنا لغيره الذي عن غيرنا لا يقدر ان يعفو غيرهم عليه ومتى قدر عليه كان فقرا لله محتاجا الى امتناعه من علو عليه وانكافئه عن ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزرا متعاضدا بغير نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب تقول عز يعز بالفتح اذا قوى وصلب وعز يعز بالكسر اذا امتنع وعز يعز بالضم اذا غلب فاذا قويت الحركة قوى المعنى والضم اقوى من الكسر والكسر اقوى من الضم فاذا كان مغلوبا لم يكن متعاضدا واذا لم يكن متعاضدا لم يكن قويا بطريق الاولى ومن لا يكون قويا لم يكن رافعا فالتين أنه لو كان معه الهان لعل بعضهما على بعض كما تبين أنه كان يذهب كل اله بما خلق وهذا بعض تقرير البرهاتين اللذين في القرآن وما هو ضم ذلك أنك لا تجد في الوجود بشر يكتفي متكافئين ان لم يكن فوقهما ثالث برجعان اله فاذا قدر ملكان متكافئان في الملك لم يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث لهما يرجعان الهه كان ذلك متعاضدا بل اذا قدر رعايتان لتقدروا واحدة متكافئتان في العمل لا يرجع أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يكن ذلك وكذلك الباتان لدار واحدة وكذلك الغارسان لشجرة واحدة وكذلك كل امرئ لما هو واحد كالطبيين والمقتنين وكذلك الخداتان لشوب واحد فلا يتصور في جميع هذه المشار كانت اتفاقا اثنين الا ان يكون أحدهما فوق الآخر أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لان فعل كل واحد منهما اذا كان مشهرا وطبا بفعل الآخر لم يرد هذا ولم يأمر لم يفعل حتى يرد هذا يأمر ويفعل والآخر كذلك فلا يرى بدوا أحدهما ولا يأمر ولا يفعل فلا يفعلان شيئا فاشتركا اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث مجتمع واذا اشتركا شركتان شركة عنان كان ما يفعلانه من الافعال اجمعا الى الشروع الذي فوقهما وارجعنا الى قول أهل الخبرة بالخبرة التي اشتركا فيها فطبعها ان يدبر اذا كان تنازعا فاصل بينهما الشارع أو أهل الخبرة الذين عليهم ان يرجع اليهم وعلى ذلك تشاركا وتشارطا وأما ان لم يرجعنا ثالث لم يكن

قال فنه فليكن العبد يقول أي قل ألم اكرمك واسؤلك وأزوجهك وأمخرتك الخليل والابن وأذكرك تراس وتربع فيقول لي يارب قال فيقولوا فقلنت ألم ملاقي فيقول لا فيقول اني أنساك كاسيتي ثم يلقى الثاني فيقول أي قل فذكر كرمك ما قال الاول ويلى الثالث

فيقول أنت بل وبكلمة برسولك وصليت وصمت وتصدقت وبقي بغير ما استطاع قال فيقول فيهنا اذن قال ثم يقال ألا بعثت شاهدا
عليك فيفكر في نفسه من الذي يهد عليه (٧٣) فيصم على فيه ويقول انخذ انطق فتطيق تحذره ولجه وعظامه تحله

أحدهما تابعا للآخر فتمتعت اشترى كما هما لكن قد يرجع هذا الى هذه اشارة وهذه اشارة
كالتعارفين وحسنه فكل واحد منهما حال رجوع الآخر اليه هو الاصل والاشترى قوله ولهذا
وجب نصب الامارة في اقصر مدة واقل اجتماع كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل
لثلاثة ان يكونوا في سفر حتى يؤمروا أحدهم ورواه الامام أحمد فان الرأس ضروري في
الاجتماع فلا بد لثلاث من رأس واحد يمكن لهم رأس امتنع الاجتماع فاذا كان لهما رأس
متكافئان بشر كان في رياسة جماعة بطل الاجتماع وهذا مما هو مستقر في فطر الناس كما هم
فاذا كان ولاية الامر اثنين فلا بد ان يتناوبا في الامر بحيث يطعم هذا لهذا اشارة وهذه اشارة
كما يوجد في أعوان الملوك ووزرائهم اذا بدأ بأمر أحدهما الآخر عليه فان يتفرج الامر
الى من فوقهما والآخر الواحد لا يصدر عن اثنين معا الآن يكونا اثنين في نفسه ثالث فالمتابع
حاصل بين الاصلين المتكافئين سواء اتفاقهما واختلافهما ولكن المتابع مع الاختلاف أظهر
وكذلك هما متابعان مع الاتفاق فان أحدهما لا يمكن أن يفعل حتى يفعل الآخر وليس لهما
ثالث يحركهما الى الفعل وليس تقدم أحدهما اولى من تقدم الآخر ووقع الفعل منهما مع
كون فعل كل منهما لا بد من قدرة وهو لا يقدر الا بالآخر فتمتعت فان هذا لا يقدر حتى يعينه
الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون اعانة كل منهما بما يقسموه فاذا كان لاعانة
لهذا الاقدرة ولا قدرة له الاعانة ذلك ولا اعانة لذلك الاقدرة ولا قدرة له الاعانة هذا
فتكون اعانة هذا موقوفة على قدرته الموقوفة على اعانة ذلك الموقوفة على قدرته هذا فتكون الشيء
قبل قبل نفسه وعلة علة نفسه فتبين امتناع اجتماع بين متوافقين ومتخالفين وأه اذا
فرض مع الله انه لم يزل يذهب كل الله بما خلق وأن يعطى بعضهم على بعض وأحد البرهانيين ليس
مستاعيا للآخر بل كل منهما مستقل وكل منهما لازم على تقديره الآخر ليس اللازم أحدهما فانه
لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد على سبيل الاستقلال وعلى سبيل التعاون لم
أن يذهب كل الله بما خلق ولما امتنع اجتماع بين متكافئين لم يعطى بعضهم على بعض وكل
منهما مستقل لان الخلق مراتب بعضها ببعض ولان القهوه ليست قدرته من نفسه بل من
غيره فيكون مربوب بالارباب والمشركون كأولايقرون بهذا التوحيد الذي في خالقين لم يكن مشركو
العرب تتنازع فيقولون هذا الله لهم أفن يخلق كن لا يخلق أفلا تدرون فكانوا يعرفون أن
آلههم لا يخلق ولهذا ذكر الله تعالى هذا النقص برصد قوله قل للارض ومن فيها ان كنتم
تعلمون سيقولون الله قل أفلا تدرون قل من يبدل ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم
تعلمون سيقولون الله قل فاني تسبحون بل انتم اهل الحق وانهم لمكانون ما اتخذ الله من ولد
وما كان مع من ان الله يذهب كل الله بما خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عاصفون عالم
الغيب والشهادة تعالى عما يشركون ولم يكن اشرا كما هم انهم جعلوهم خالقين بل ان جعلوهم
وسائط في العبادة فاتخذوهم شفعا وقالوا اتابعدهم ليقرؤوا لي اني زلت كما قال تعالى وبعدون
من دون الله مالا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم
في السموات والارض سبحانه وتعالى عما يشركون قالين أتنبؤا فاعلام مستقلا غير الله

ما كان ذلك لبعضهم من نفسه وذلك
المتناقض وذكر الحديث وفي صحيح
مسلم عن انس قال كاسع رسول
الله صلى الله عليه وسلم فضلت قال
هل تدرون من افضل قال قلنا الله
ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد
ربه يقول يارب ألم تحبني من العلم
قل يقول بسلي قال فيقول فاني
لا أجزي على نفسي الا شاعدا مني
قال فيقول كفي بنفسك عيسى
شهدا وبالكرام الكاتبين شهودا
قال فيصم على فيه ويقال لاركانه
انطق فتطيق باعامة قال ثم يحسب
بينه وبين الكلام قال فيقول بعدا
لكن وصفا فتذكر كنت أناضل
وفي الصحيحين عن انس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال يقول الله
لا هو ان أهل النار عذاب يوم القيامة
لو كان لك ما على الارض من شيء
أكنت تفقدني به فيقول نعم فيقول
له قد اردت منك ما هو ان هو من
هذا وأنت في صلب آدم ان
لا تشرك في ما بين الا ان تشرك
وفي الصحيحين عن ابن جرير عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو
أحدكم من ربه حتى يضع كفه
عليه فيقول علمت كذا وكذا فيقول
نعم يارب فيقرره ثم يقول قد سترتها
عليك في الدنيا وأنا أغفرها لك
اليوم قال ثم يعطى كتاب حسنة
وهو قوله هاتم اقرأ كتابه وأما
الكفار والمافقون فسنادون هؤلاء
الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله
على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني فيقول يارب كاذب
كيف أعوذ وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبدني فلا ترض فلم تعده أما علمت أني لو عدته لوجدتني عنده ويقول يا ابن آدم

استقبل فلم ينسقي فيقول أي رب وكيف أسبقك وأنت رب العالمين فيقول تبارك وتعالى أما علمت أن عدي فلانا استقبلك فلم ينسقي أما علمت أنك لو نسقت له وجدت ذلك عندي قال ويقول يا ابن آدم استمعوا فلم تطعني فيقول أي رب وكيف

(٧٣)

أطعك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عدي فلانا استقبلك فلم تطعها أما أنك لو أطعت لرصدت ذلك عندي وفي الصمصمين عن أبي سعد اندر يرضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يقول يا أهل الجنة فقولون ليس بنا وسعدك وانفريقك بذلك فيقول هل رضىتم فقولون رضىنا وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكما أفضل من ذلك فيقولون يا رب وأعطى أفضل من ذلك قال أحل عذكم رضوانى فلا أضط عليكم بعد أبدا وهذا من ذكر الخاطبة والرضوان جميعا وفي الصمصمين عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال آخر أهل الجنة دخول الجنة وآخر أهل النار خروجها من النار وجعل يخرج حوصا فيقول له ربه ادخل الجنة فيقول أن الجنة ملائمة فيقول له ذلك ثلث مرات كل ذلك يعيد الجنة ملائمة فيقول أن ذلك مثل الدنا عشر مرات وفي الصمصمين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يظلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولهم عذاب أبدي رجل حلف على عين على مال أمر مسلم فاقطعه ورجل حلف على عين بعد العصر أنه أعطى بلسنة أكرهما أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل ما يقول الله اليوم آمنتم من فضلي

كأنك أول آلام حزين وجعلوا هذه الحركات الحديثة ليست مخلوقة لله فيهم من الشرك والتمطيل ما ليس في مشركي العرب فإن مشركي العرب كانوا يقرنون بالقدر وأن الله وحده مطلق كل شيء ولهذا قال في الآية الأخرى قل لو كان معكم آلهة كما يقولون أذا ابتغوا إلى العرش سبيلا كما قال في الآية الأخرى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا جعل كون كنف الضرع عنكم ولا نحو يلا أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إن عذاب ربك كان محذورا فتبين أن ما يدعى من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم ينتج به الوسيلة إلى الله والتعرب إليه وذلك لأنه هو الاله المعبود الحق الذي كل ما سواه منه فقتر الله من جهة أمره ليس له شيء إلا منه ومن جهة وأن الاله لا يتسبى لارادته دونه فلو لم يكن هو المعبود لفسد العالم إذ لو كانت الأرادات ليست له مراد ذاته والمراد ما لنفسه وأما نفسه وأما غيره لا بد أن يكون ذلك الغير مراد أحق ينتهي الأمر إلى مراد نفسه فكأنه يتمم التسلسل في العطل الفاعلية تتمم التسلسل في العطل الغائية وقد نطق به هذا الطريق أثبت قدماء الفلاسفة أرسطو وأتباعه الاله لكم كما يتصور لكونه على غاية فقط لكن أولئك جعلوا على غاية بمعنى التشبيه به كما يقول الفلاسفة هو التشبيه بالاله على قدر الطاقة لم يجعلوا معبودا محجوبا لذاته كما جاءت الرسل بذلك ولهذا كان من تعبدوا تصوف على طريقتهم من المتأخرين يقولون في دعوى الربوبية والالهية وهم في نوع من الضرعية بل قد يعظم بعضهم فرعون ويضاهونه على موسى كما يوجد ذلك في كلام طائفة منهم والواجب اثبات الأمرين أنه سبحانه لم يرب كل شيء واله كل شيء وإذا كانت الحركات الإرادية لا تقوم إلا بآمره وذاته وبذلك يقصد ولا يجوز أن يكون مراد ذاته الاله تعالى كالألوهة من معبود بذاته الاله تعالى فعلم أنه لو كان فيهما آلهة الالهة لفسد تأريخ هذه الآلهة فيها بيان أن لا اله الا الله وأنه لو كان فيهما آلهة غيره لفسد تأريخ ذلك فيها الذلل لله كاله عاقل ووجه بيان لزوم الفساد فيما إذا قدر تدبير ما تقدم من أنه يمنع أن يكونا غير متكافئين لكون المفهوم ومر بوالأربا وإذا كانا متكافئين امتنع التدبير منهما لعل سبيل الاتفاق ولا على سبيل الاختلاف فيفسد العالم بعدم التدبير لعل سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم وهذا من جهة امتناع الربوبية لغيراته ويزعم من امتناعها امتناع الالهية فإن ما لا يفعل شيئا لا يصلح أن يكون ربا يعبد ولم يأمر الله أن يعبد ولهذا بين الله امتناع الالهية لغيره تارة ببيان أنه ليس بخالق وتارة بأنه لم يأمر بذلك لنا كقوله تعالى قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أنه قد عرفه ما ذا خلقوا من الأرض أم لهم شرك في السموات أئوتى بكتاب من قبل هذا أو أفرق من علم أن كنتم صادقين وذلك بأن عبادة ما سوى الله تعالى قد يقال أن الله أذن فملا نفسه من المنفعة فين سبحانه أنه لم ينسعه كما قال تعالى وإسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون وهذا منسوط في موضع آخر والمقصود هنا أن في هذه الآية بيان امتناع الألوهية من جهة الفساد الناتج عن عبادة ما سوى الله تعالى لأنه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم وما سوى الله لا يصلح أن يكون فملا معبود غيره لفسد تأريخ هذه الجهة فانه سبحانه هو المعبود المحجوب لذاته كما به هو الرب الخالق عيشته وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة ليد

(١٠ - منهاج ثاني) كما منع فضل ما لم تعمل بدالك وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال فقروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فقال لا يؤذنوا ولا يؤخروا ومن هم

بارسول الله قال المسبل والنان والتفق لمعته بالخلف الكاذب وهذا الحديثان فيهما تنكيك والتطعن بعض الناس بكافي القرآن مثل ذلك وأما في التنكيك وحده (٧٤) ففي غير حديث وهذا الباب في الأحاديث كثير جدا

الأكل شيء ما خلا الله باطل • وكل نعم لا يحلها زائل

ولهذا قال الله تعالى في فاتحة الكتاب يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وهو الغاية في أولها حسنة قال الحمد لله رب العالمين فالعبد هو المقصود المطلوب المحبوب فآلته وهو الغاية والمعنى وهو الباري المسبح الخالق ومنه ابتداء كل شيء والغايات تحصل بالبداءيات يطلب الغايات فالله في الغاية وبها تتعلق حكمته وهو الذي يستحق لذاته أن يعبد ويحب ويحمد ويعبد وهو سبحانه يحمد نفسه ويثني على نفسه ويعبد نفسه ولا أحد أحق بذلك منه حامدا ومحمدا وهذه الأمور مبسطة في غير هذا الموضع وقد تبين بما ذكرناه أن من جعل عبادة الله كاعوان الملك فهو من أعظم المشركين بالله

(وأما الجواب) عن احتجاجهم بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون بان المراد بذلك الاصنام فلا تنازع في أن المراد بذلك الاصنام فإن هذا هو أصح القولين وما يعنى الذى ومن قال انها مصدرية والمراد والله خلقكم وعلمكم فهو ضعيف فإن سياق الكلام أعيايد على الأول لانه قال آتبعون ما تصفون والله خلقكم وما تعملون فأنكر عليهم عبادة المصنوع فالمناسبان يذكر ما يتعلق بالمصنوع وأنه مخلوق لله والتقدير والله خلق العابد والمعبود لانه لو قال والله خلقكم وعلمكم لم يكن في هذا ما يقتضى ذمهم على الشرك بل قد يقال انه إمامة عذر لهم وذلك لان الواو في قوله والله خلقكم وما تعملون والحال هنا شبه الطرف وكلاهما يتضمن معنى التعليل كما يقال أئذم فلان وهو رجل صالح ونسوا اليه وهو يحسن البلى فقفر بذلك ما وجب ذمه ونهيه عما أنكره عليه وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما لا يعنون وذكر قوله والله خلقكم وما تعملون متضمنا ما وجب ذمهم على ذلك ونهيه عنه وذلك كون الله تعالى خلقهم لمعولهم ولأوردوا الله خلقكم والمعلم الذى هو الكفر وغيره لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم ولم يكن في بيان خلق الله تعالى لأفعال عباد ما وجب ذمهم على الشرك لكن يقال هذه الآية تدل على أن أعمال العباد مخلوقة لانه قال والله خلقكم والذى تعملون من الاصنام والاصنام كانوا يصنعونها فلا يتجاوزوا ما أن يكون المراد خلقها قبل النص والعمل أو قبل ذلك بعده فان كان المراد ذكر كونها مخلوقة قبل ذلك لم يكن فيها حاجة على أن المخلوق هو المعمل المصنوع لكن المخلوق ما لم يعمل ولم يصنع وان كان المراد خلقها بهذا العمل والنص فمن العلوم أن النص هو أثرهم وعلمهم وعند القدرة ان المتولد عن فعل العبد ففعله لافعل الله ليكون هذا النص والتصوير ففعله لافعل الله فإذا ثبت أن الله خلقها بما عاينها من التصوير والنص ثبت أنه خالق ما وقا من فعلهم والمولد لازم لفعل المبتدع ومنزومه وخلق أحد المتلازمين يستلزم خلق الآخر فدللت الآية أنه خالق أفعالهم القائمة بهم وخالق ما تولد عنها وخالق الاعيان التي قام بها التولد ولا يمكن أن يكون أحد المتلازمين عن الرب والآخر عن غيره فانه يلزم افتقاره الى غيره وأيضا نفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله خلقكم فان أعراضهم داخله في معنى أصنامهم فانه تعالى خلق الانسان بجميع أعراضه وحركاته من أعراضه فقد تبين أنه خلق أعمالهم بقوله والله خلقكم وما تولد عنهم النص والتصوير بقوله وما تعملون فثبت أنه قادر على أن يخلق هذا وهذا وهو المطلوب مع أن الآيات الدالة على خلق أعمال العباد كثيرة كاتقدم التنبيه عليها لكن خلقه المصنوعات

يعد استقصاؤه ولكن يناسبه على وقوعه الاحاديث جاءت في هذا الباب كجاءت الآيات من زيادة تفسير الحديث كما أن احاديث الاحكام تعنى موافقة لكتاب الله مع تفسيرها لجملة ومع ما فيها من الزادات التي لا تعارض القرآن فان الله سبحانه وتعالى انزل على نبيه الكتاب والحكمة وأمر أن يواظب عليه أن يذكر ما نزل في بيوتهم من آيات الله والحكمة واستن على المؤمنين بان بعض فهم رسول الله انفسهم يتولعهم آياته ويركعون ويعلمهم الكتاب والحكمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأدوات أوتيت الكتاب ومثله معه وفي رواية آياته مثل القرآن أو أكله فالحكمة التي أنزلها الله عليه مع القرآن وعليها لامة تتناول ما أنكم به في الدين من غير القرآن من أنواع انشور والامر بغيره موافق لغير الله وأمره موافق لامر الله فكأنه يأمر عا في الكتاب وما هو تفسير حاق الكتاب وعالم يذكر بعينه في الكتاب فهو أيضا يخبر عا في الكتاب ويعلم تفسير ما في الكتاب ويعا لذكر بعينه في الكتاب بغات أخباره في هذا الباب يذكر فيها أفعال الرب بخلقهم وزيقته وعده وإحسانه وأتابته ومواقفه ويذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه للإلتسكه وأنبأه وغيرهم من عبادهم ويذكر فيها ما يذكرهم من رضاء ومضطه وجهه وبغضه وفرحه

ونصحه وغير ذلك من الأمور التي تدخل في هذا الباب والناس في هذا الباب ثلاثة أقسام المهمة المحض من المعتلة ومن وافقهم يجعلون هذا كالمخلوق فاستصلا عن الله تعالى والكلاية ومن وافقهم ينشئون ما يثبتون من ذلك ما قد عا بعينه

مثل

بمشيئته وقدرته كالمثل عليه النصوص الكثيرة ثم بعض (٧٥) هؤلاء فيجيبون نوع ذلك حاداً كما نقوله الكرامة

وأما أكثر أهل الحديث من وافقهم فانهم لا يجحون النوع حاد نابل قديمه يقرون بين حدوث النوع وحدث الفرد من أفراده كما يقرون جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعضائه فان نعم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الاعيان الثابتة ومن الاعيان الحادثة ما لا يبقى بعد حدوثه كل روح الا تخين فانها مبدعة كانت بعد أن لم تكن ومع هذا فبى باقية دائمة والفلاسفة تحقو زئيل ذلك في دوام النوع دون أشخاصه لكن الدهرية منهم نلوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وانها قديمة النوع وعاقدوا قديمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعادة ما يجحون به ابطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدث الشخص ريقه وول انه يلزم من حدوث الاعيان حدوث نوعها يقول ان ذلك كله حدث من غير تيجاد أمر حادث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه أقوى في الجحمة على الدهرية في افساد قولهم وفي محصة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قديمه فالمعقول الصريح موافق للنوع متابع له كيف ما دار الامر وليس في صريح المعقول ما يناقض صريح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الاعيان تصديق الرسول

مثل الفأل والابنية والباس هو تطهير خلق المصنوعات كموه تعالى وآلهما نأجل اندر بهم في
 الفأل المصنوع وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله جعل لكم ما خلق طلالا
 وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم
 نعمته عليكم لعلكم تسلمون

فما أجبر وطاعة فيما أمر وقد اتفق سلف الامة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون نردليل لاعتقلى ولا غير على نفاض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من أخبار العقول وأصل وقوع ذلك في المنسبين للإسلام والايان أن أقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصرته ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه حجة وروا أن تلك الجملة الوازم يجب التزامها وتلك الوازم تناقض كثير من أخباره وهو لا مغلو في المنقول والمقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نفاذا الصفات

والأفعال أنه أخبر أن كل ماسوى الذات القدعة المجردة عن الصفات محدث الشخص والنوع جميعا وظنوا أن هذا من التوحيد الذي جاء به واحتسبوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قام به صفة وقوله وجعلوا هذا هو الطريق إلى اثبات وجوده وحده أثبتته وأصدقني رساله فقالوا إن كلامه مخلوق خلقه في غيره لم يبقه كلام وأنه لا يرى في الآخرة ولا يكون ميا يبايطلق ولا يقو به علم ولا قدرة ولا غيره من الصفات ولا فعل من الأفعال لا خلق للعالم ولا استواء ولا غير ذلك فإنه لو قام به فعل وأوصفه لكان موصوفا فاعل لا لعرض ولو قام به فصل يتعلق بعيشته لزم تعاقب الأفعال ودوام الحوادث وأذا جوف ودوام النوع الحادث أو قدمه بطل ما به احتسبوا على ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أخبر به وهم مخطئون في المنقول والمقول أما المنقول فإن الرسول لم يخرط بقدم ذات مجردة عن الصفات والأفعال بل النصوص الإلهية متفاهرة بانصاف الرب بالصفات والأفعال وهذا ما لم يضر وقلن سمع الكتاب ولست بهم يسلون أن هذا هو الذي يظهر من النصوص ولكن أخبر عن الله بما عاينه الحسنى وآبائه المثبتة لصفاته وأفعاله وأنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش في قال الأفاضل قد عرفت قوله ما قلنا في قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرب كالأسماء موجود قال إن الرب تعالى لا علم ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقلوه مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهم ما قلنا صريح يدل على قوله بل

الرؤية ونفسنا الجهة فلم يمد كونه فإن أمكن رؤية الرائي لاف جهة من الرائي صرح قولنا وإن لم يكن لزم خطأ في إحدى المسئلتين أما في الرؤية وأما في مباينة الله خلقه وعالوه عليهم وإذا لم يخطأ في أحدهما لم يتعين الخطأ في الرؤية بل يحسبون أن يكون الخطأ في العلو والمباينة وليست موافقتنا هناك حجة لا فليس تناقضنا دليل على صواب قولنا في نفى علو الله على خلقه بل الرؤية ثابتة بالنصوص المستفظة وإجماع السلف مع دلالة العقل عليها وحسن ذلك لزم الحق حق ونحن إذا أنبتنا هذا الحق ونفسنا بعض أوازمه كان هذا التناقض أهون من نفى الحق ولو أوزمه وأتم نصيب الرؤية ونفيعت العلو والمباينة فكان قولكم أبعد عن العقول والمنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وإن كن في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر من مخالفتكم لنصوص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة من اثبات الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متواتر مستفيض والنفاذ لا يستندون إلا إلى كتاب ولا السنة ولا إلى إجماع بل عارضوا برويهم الفاسدة ما تراء عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بأحسن وأما التناقض فإن هؤلاء النفاذ لرؤية يقولون أنه موجود لا داخل العالم ولا مباين به ولا يقرب من شيء ولا يقرب إليه شيء ولا إراة أحد ولا يحجب عن رؤيته شيء دون شيء ولا يصعد إليه شيء ولا ينزل من عنده شيء إلى أمثال ذلك وإذا قيل هذا مخالف للعقل وهذا مع عدم الوجود المتع وجوده قالوا هذا الذي من حكم الوهم (فيقال) لهم إذا عارض على العقل موجود ليس بجسم قائم بنفسه يمكن رؤيته كان العقل قابلا لهذه الأسكركه فإذا قيل مع ذلك أنه يرى بلا مواجهة فإن قيل هذا يمكن بطل قولهم وإن قيل هذا مما تنعته العقل قبل منع العقل لما علمت موجودا وأجبا أعظم وإن قلتم إنكار ذلك من حكم الوهم قيل لكم وإنكار هذا حينئذ أولى أن يكون من حكم الوهم وإن قلتم هذا الإنكار من حكم العقل قيل لكم كذلك وإنكار من حكم العقل بطريق الأولى فأنكم تقولون حكم الوهم الباطل أن يحكم فيما ليس بحسوس بحكم المحسوس ونحن إذا قلنا إن الباري تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون المقابلة وإن قلتم أنه محسوس لم يمكن الاحساس ثم يبطل فيه حكم الوهم فامتنع أن يكون لداخل العالم ولا خارجا حيث لا يجوز رؤيته وإذا قلتم إذا كان غير محسوس فهو غير مرئي قيل إن أردت بالمحسوس الحس المعتاد فالرؤية التي يشتملها الرؤية بلا مقابلة ليست هي الرؤية المعتادة بل هي رؤية لا تعلم صفاتها كما أنبى وجوده موجودا لا تعلم صفته فكل ما تلتزمونهم به من الشناعات والمناقضات يلزمكم أكثر منه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة المحضة متفقون على إثبات العلو والمباينة وإثبات الرؤية ونحن نفى أثبت أحدهما ونفى الآخر أقرب إلى التوسع والعقل على نفاها جميعا فلا شجرة الذين أنبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب إلى الشرع والعقل من المعتزلة والشيعية الذين نفوها أما كونهم أقرب إلى الشرع فإن الآيات والأحاديث والأثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها على العلو والرؤية أعظم من أن تحصر وليس مع نفاذ الرؤية والعلو ما يصلح أن يذكر من الأدلة الشرعية وإغمايز عن أن علمت العقل فنقول قول الأشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء وذلك أنا إذا عارضنا على العقل وجود

ثم استوى على العرش في قال الأفاضل قد عرفت قوله ما قلنا في قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يرب كالأسماء موجود قال إن الرب تعالى لا علم ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقلوه مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهم ما قلنا صريح يدل على قوله بل

العقل الصريح منافض لقوله كالمفدين في موضعه من وجوه كثير تمثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم ان اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة متمتع كاثبات علم بلا عالم وقدره بلا قادر وأعظم امتناعا (٧٧) من ذلك أن يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة

فلهذا قول نفاة الصفات وأما
القائلون بقدم العالم فقولهم
يستلزم امتناع حدوث حادث فان
القديم إما واجب بنفسه أو لازم
لواجب بنفسه ولوازم الواجب
لا تكون محدثة ولا مستلزمة
لحدث فالحوادث ليست من لوازمه
ومالا يكون من لوازمه يتوقف
وجوده على حدوث سبب حادث
فاذا كان القديم الواجب بنفسه
أو اللازم للواجب لا يصدر عنه
حادث امتنع حدوث الحوادث
وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون
أن العالم علة قدعة موجبة وهو
لازم لطلعه وعلته عندهم مستزلة
لحلولها ومعلومها معا ولها فثبت أن
يحدث شيء في الوجود إذا حدث
العين يكون لازما للقديم بالضرورة
واتفاق الصلا وما إذا قالوا يجوز أن
يحدث عن الواجب بنفسه حادث
بواسطة قبل الكلام في تلك
الواسطة كالكلام في الأول فانها
إن كانت قدعة لازمة له لازم قدم
المعالوات كلها وإن كانت حادثة
فلا بد لها من سبب حادث وإذا
قالوا كل حادث مشروط بحادث
قبله لا إلى أول قبل لهم فليست
أعيان الحوادث من لوازم الواجب
بنفسه وإذا كالدواع من لوازم
الواجب امتنع وجسود الواجب
بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث
يمكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه
فيكون نوع الحوادث صادرا عن
الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار إليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد البعث ولا ينزل منه شيء ولا هو داخل العالم
ولا خارجه ولا رفيع إليه الأبدى ونحو ذلك كانت الفطر متكررة لذلك والعقلاء معهم الذين لم
تتغير فطرتهم يشكرون ذلك ولا يقرون الا (١)
والأفطر السلبية متفقة على انكار ذلك أعظمهم من انكار نفي العادات لآل العادات يجوز
انخراطها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة
حجة مقبولا فثبت وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسما أقرب إلى العقل وأولى
بالقول وإذا ثبت أنه فوق العرش فرؤيته ما هو فوق الإنسان وإن لم يكن جسما أقرب إلى
العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فثبت أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب إلى العقل
من أقوال النفاة فان قول النفاة يمتنع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انخراط العادات
بغير (الجواب الرابع) ان الانسعية تقول ان الله قادر على أن يخلق محضرتا مالا
زما ولا تسجد من الاجسام والاصوات وأدب ريلاما بعد ما لا يقولون ان هذا واقع بل
يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يشك في وقوعه بل يعلمون ان هذا
ليس واقع الا بتحيز الوقوع غير الشك في الوقوع وبغير هذا الناقل يقتضي أنهم يجوزون
أن يكون هذا الا موجودا ويحيز لآراء وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا قبل لهم بطريق
الازام قبل لهم اذا جازت الرؤية في غير جهة فجزوا هذا فقالوا انهم يجوزون انهم يقولون رؤية
الله كما رآه في الدنيا أي هو قادر على أن يرنا نفسه وهم يعلمون مع هذا أن أحدا من الناس لا يرى
الله في الدنيا الا ما تنوع فيه من رؤية التي صلى الله تعالى عليه وسلم ربه ومن شأنا منهم في وقوع
الرؤية في الدنيا فليقبلهم بالادلة الثانية لذلك وقد ذكر الانسعية في وقوع الرؤية بالابصار في
الدنيا غير التي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة قاطبة أن الله لم ير
أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النبي وأهمهم يشكروا
الافى التي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لم ير به حتى يموت وقد سأل موسى عليه السلام لرؤية
نفسه فلا يكون أحد الناس أفضل من موسى وفي الجمله ليس كل ما قال قائل انه ممكن مقدور
يشك في وقوعه الاشعرية ومن وافقهم من أتباع الشافعي وما قالوا أحد وإن كانوا يقولون يجوز
أمر متعنة في العادة في الرؤية فيقولون انه لا يجب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بالعين
وكذلك يقولون في سائر المراتب فكانوا يقولون ان يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها
الرؤية ويتعنع أن يكون بين الاسباب وسببها امتلازمة وأن يكون بين الموانع ومنعها
ممانعة ويجعلون ذلك كله علة محضة استندت إلى بعض المشيئة ويجوزون خرفها ببعض
الشيئة فهم يقولون ان تعلم انتفاء كثير عما يعلم امكانه كأنهم أن النحر لم يتقلب دما ولا
الحبال باقوتا ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم مثل هذا من العقل الذي يميز به العاقل عن
المجنون وإن كانوا ينتقضون في قولهم ما هو بالمل عقلا ونفلا فأقول اللهم في القدر والصفات

(١) كذا بإيض الأصل فليجوز من نسخة مصحفة

(۱) کذا بياض بالاصل فليجزم من نسخة مصحفة

معين من أجزاء العالم لا الفلك ولا غيره وهو نقيض قولهم وإذا قالوا نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس وهذا أن لازم العقل وهو لازم الواجب بنفسه قبل لهم فذاته مستلزم متنوع الحوادث سواء كان وسط أو غير وسط والذات القعدة المستزمنة لمعالولها لا يحدث

عنهما في الأوسط ولا يفرض وسط سواء كان الحادث نوعاً أو شخصاً لان النوع الحادث يتحقق بمقارنته لها كما يتحقق بمقارنة الشخص الحادث لها لان النوع الحادث انما يوجد شيئاً فشيئاً والمقارنة لها (٧٨) قديم معهما لا يوجد شيئاً فشيئاً فبطل أن تكون

والرؤية تخبر من أقوال المعتزلة وموافقهم من الشيعة وان كان الصواب هو ما عليه السلف وأتت السنة وهو قول الأئمة الأربعة وجهه والاركان من الصحابة والنصوص المأثورة في ذلك عن ائمة المذكورين في غير هذا الموضع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم قاله أعلم الخلق بالحق وأفصح الخلق وأفصح الخلق في بيان الحق فباينته من أسماء الله وصفاته وعلمه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضى) وذهبت الأشاعرة أيضاً الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل ولا مخلوق عنده قاتلنا يا أيها الناس اتقوا ربكم يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولوجلست شخص في مكان خال ولا علم عنده فقال يا أيها النبي يا أيها قاتل كل يتلصاح ادخل قيل لمن تنادى قال للعبد أشترهم بعد عشرين سنة نهب كل عاقل الى السعة والحق فكف بعض من منهم أن ينسبوا الى الله ذلك في الازل • (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا

قول الكلابية وهم طائفتين الذين يقولون القرآن مخلوق كالاعتزلة لا من يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرامية والسالية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم فليس في ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضى (الوجه الثاني) أن يقال أن كثر أئمة الشيعة يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت وحديثهم أقول من أقوال هؤلاء فان لم يكن حقاً أمكن أن يقال بعضهم أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلابية والأشعرية انما قالوا هذا لموافقهم المعتزلة في الأصل الذي اضطروهم الى ذلك فاتهم وافقوهم كما تقدم على محذور دليل حدوث الاجسام فزعمهم أن يقولوا يحدث ما لا يتخلو عن الحوادث ثم قالوا وما يقوم به الحوادث لا يتخلو منها فاذا قبل الجسم لم يتخل عن الحركة والسكون فان الجسم اما أن يكون متحركاً واما أن يكون ساكناً قالوا والسكون الازلي يتعسف زواله لانه موجود أزلي وكل موحو أزلي يتعسف زواله وكل جسم يحوز عليه الحركة فاذا ازاله الحركة وهو أزلي وحسب أن تكون حركته أزلية لا تمنع زوال السكون الازل ولما حوز عليه الحركة فزعمهم انما لا أول لها وذلك مجتمع فزعم من ذلك أن البارى لا تقوم به الحوادث لتكونه لو قامت به لم يتخل منها لان القابل للشيء لا يتخل عنه وعن ضده وما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث لا تمنع حوادث لا أول لها وقد علموا بالأدلة البينة أن الكلام يقوم به التكلم كما يقوم العلم بالعمل والعلم بالقدر بالقادر والحركة بالمحرك وان الكلام الذي يخلقه الله في غيره ليس كلاماً بل لذلك المحل الذي خلقه فيه فان الصفة اذا قامت جعل عا حكمها على ذلك المحل ولم تعد على غيره واشتق ذلك المحل منه اسم ولم يستق لغيره ولو كان الكلام المخلوق في غيره كلاماً لزم أربعة أمور باطلة ثبتت حكم الصفة والاسم المشتق منها لغير الله وانتفاء الحكم والاسم عن الله لازمان عقلياً ولا زمان سماعان يلزمان كون الكلام مصفة لذلك المحل لانه فكون هو المنادى بما يقوم فتكون الشهرة التي خلق فيها نداء موسى هي القائلة أنا الله لا يكون الله هو المنادى بذلك ولزم أن تسمى هي متكلمة منادية لموسى ولزم أن لا يكون الله متكلماً ولا منادياً ولا مناجياً (وهذا) خلاف ما علم بالانظر ارمين دين المسلمين وهذا قد بسط في غير هذا الموضع وقالوا أيضاً لو لم يكن متكلماً في الازل لزم اتصافه بنقيض الكلام من السكون أو الخرس وقالوا أيضاً لو كان كلامه مخلوقاً لكان ان

الحوادث صادرة عن علتها تامة مستلزمة لمقتضى بعضها بعض أو شخص منها فبطل أن يكون العالم صادراً عن علته موجبه كما بطل وجوبه بنفسه وهو المطلوب وما بين ذلك أن القديم يستلزم قدم موجباً أو وجوبه بنفسه فان القديم اما واجب بنفسه واما واجب بغيره اذ لم يمكن الذي لا موجب له لا يكون موجوداً

(مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه)

فصلان أن يكون قديماً بالضرورة واتفاق العقلاء واذا كان واجبا بغيره فلا بد أن يكون الموجبة قديماً ولا يكون موجبا له حتى تكون شروط الالحاب قديمة أيضاً فتعسف أن يكون موجب القديم أو شرط من شروط الالحاب حاداً لان الموجب المقتضى للفاعل المؤثر مجتمع أن يتأخر عن موجبه الذي هو مقتضاه وأثره وهذا معلوم بالضرورة ومتفق عليه بين العقلاء وماذا كان كذلك فثبت أن يكون جميع العالم واجبا بنفسه اذ لو كان كذلك لم يكن في الموجودات ما هو حادث لان الحادث كان معدوماً وهو ممتنع الى محدث بعده فضلاً عن أن يكون واجبا بنفسه فثبت أن في العالم ما ليس واجباً والواجب بغيره لابد من موجبه تام مستلزم لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فثبت صدور الحوادث عن موجب تام كما يتبع أن تكون

هي واجبة بنفسها واذا لم تكن واجبة صادرة عن علته موجبه فلا بد انما من فاعل ليس موجبا بذاته واذا كان خلقه غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علته موجبه بنفسها من غير واسطة أو توسطات لازمة لتلك العلة فعلى هذا التقدير مجتمع حدوث الحوادث

عنه فان لم يكن الحوادث فاعل غيرهم محدثونها بلا محدث وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين ان الحوادث عندنا ليس هو مستلزما
لوجبه ومقتضاها فاستنع أن يكون محدث الحوادث علته (٧٩) مستلزما لمعالولها وكل ما سواها معلول لها وهذا مما يتبين

خلفه في محل كان كلاما لذلك المجل وان خلقه قائما بنفسه لم أن تقوم الصفوة والعرض بنفسها
وان خلقه في نفسه لم أن يكون نفسه محلا للحوادث وهذه الوازم الثلاثة باطلة تبطل كونه
مخولا كما هو مبسوط في غير هذا الموضع فلما ثبت عندهم أن الكلام لابد أن يقوم بالكلام
وقد وافقوا المعتزلة على أن الحوادث لا تقوم بالقديم زمن من هذين الاصلين أن يكون الكلام
قديما قالوا وقدم الاصوات مجتمع لان الصوت لا يبق زمانين فتعين أن يكون القديم معنى
ليس بحرف ولا صوت وإذا كان كذلك كان معنى واحدا لا له لوزاد على واحد لم يكن له محدثود
ويجتمع وجود معان لانها به لها فهذا أصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع أن
يقوم الرب بما هو مبدء مقدور وخالقنا كما في كون كلامه مخلوقا منفصلا عنه فإزعم ما ذكرناه
من تناقضنا فان كان الجميع بين هذين ممكنا لم تكن متناقضين وان تعدل ذلك لزعم خطأنا في
احدى المسئلتين ولم تبين الخطأ فينا خالفا كما فيه بل قد نكون عطفين فيما وافقناكم فيه
من كون الرب لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام يقوم به مع ثبوت هذا القول عن جهورا أهل
الحديث وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرامية والشيعة وغيرهم بل لعله قول
أهل الطوائف وان لم نخطونا في احدى المسئلتين لا يبعثنا الا يزعم صوابكم أنتم بل
نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدى الطائفتين كانت موافقتنا لى يقول ان الرب يتكلم بكلام
يقوم بعيشته وقدرته خيرا من موافقتنا لى يقول ان كلامه انما هو ما يخلفه في غيره فان فساد
هذا القول في الشرع والعقل أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به يتعلق بعيشته
وقدرته ثم القائلون بان يتكلم بعيشته وقدرته بكلام بعد أن لم يكن الكلام موجودا فيه كما
تقوله الكرامية وموافقهم ومنهم من قال لم يزل متكلما اذا شاء وكيف شاء كما تقوله أئمة أهل
السنة والحديث كعباد الله بن المبارك وأحد بن حنبل وغيرهم من أئمة السنة والكلابية
يقولون لواضطرنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس
الكلام قائم بذاته بعد أن لم يكن كان كلام هؤلاء أخفى فسادا من قول المعتزلة وقول المعتزلة
أظهر فسادا فان الحق النافيه لهذا وهو ان القابل للشي لا يخلو عنه ومن ضده حجة ضعيفة اعترف
بضعفها اذا الطوائف واعترف متصوفهم أنه لا يقوم لهم دليل عقلي بل ولا سمعي على نقي قيام
الحوادث به الا بما يتبين الصفات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن أن يصير الى القول
الاتحرف قول السلف وأهل الحديث وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلما اذا شاء كما هو قول أهل
الحديث مبنى على مقدمتين على أنه يقوم به الامور الاختيارية وأن كلامه لانها به قال الله
تعالى قل لو كان الجبر مبدءا لكلماتي لى لنفد الصريح بل أن تنفذ كلماتي لى ولو جشنا عثله
مددا وقال لو أن ما في الارض من شجرة أقلام والصخر عديم من بعده سبعة أجزا ما نفذت كلمات
الله ان الله عز رحكم وقد قال غير واحد من العلماء ان مثل هذا من كلام الله يراد به الدلالة
على أن كلام الله لا ينقض ولا يتعد بل لانها به ومن قال انه لا يتكلم بعيشته وقدرته بكلام
يقوم بذاته يقولون انه لانها به في المستقبل وأما في الماضي فلم قول ان منهم من يقول لانها به
له بذاته وانهم يقولون لانها به في الماضي كالانها به في المستقبل وهذا يستلزم وجود ما لا
نهاية له أزلا وأبدا من الكلمات والكلام صفة كمال والمتكلم بعيشته وقدرته أن كل من لا يتكلم

يظهر نقض ما يظن كما يقول ذلك من يقوله من الكفار بالرسل ورس الظاهر من تصديقهم المتناقضين من الفلاسفة والقرامطة
والباطنية ويحومهم عن قولهم في ذلك وصف لا يجوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون المنتسبون الى الاسلام على

بطلانه بالضرورة ومن قال أن
مجموع أجزاء العالم واجبة أو
قدسية فقله معلوم الفساد سواء
جعل ذلك الجزء الافلاك وبعضها
لوسمين (أحدها) ان ذلك الجزء
الذي هو واجب بغيره اذا كان علته
تامة لغيره لزما فضا قدم معاوله معه
فثبت أن لا يحدث شيء وان كان
ذلك الجزء الواجب ليس هو علته
تامة امتنع صدور شيء عن غير علته
تامة ولو قدر امكن الحدوث عن
غيره تامة أمكن حدوث كل ما
سوى الله فقل على تقدير قولهم
باطل (الوجه الثاني) من المعلوم انه
ليس شيء من أجزاء العالم مستقلا
بالادباع لغيره من أجزاءه وان قيل
ان بعض أجزاءه سبب لبعض
فناظره متوقف على سبب آخر وعلى
انتفاء ما وقع فلا يمكن أن يحصل
شي من أجزاء العالم ربا واجبا
بنفسه فعدمه بغيره والحوادث
لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم
مبدع لغيره وليس شيء من أجزاء
العالم بما يمكن ذلك فيه فقل ان الرب
تعالى خارج عمن العالم وأجزائه
وصفاته وهذا كله مبسوط في
موضع آخر والمقصود هنا بيان
أنه ليس في المعقول ما يناقض
ما جاء به الرسول على الله عليه وسلم
وقد علم أن المدعين لم يقول ينقضه
صفان صنف يجوزون عليه وعلى
غيرهم من الرسل فيما أخبروا به عن
الله تعالى وبقوله الى الامم عن الله
تعالى الكذب عداا وخطا أو أن

اختلاف أمتانهم المتبدعة من هؤلاء عطلون في السمع وفي العقل في السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل
هذا أخطأ وفي العقل حيث يقولون ذلك (٨٠) بما يثبتونه براهين وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها الباطلة فإن

الدليل لازم لمسلطه ولازم للحق لا يكون الأحق وأما الدليل الباطل فقد يلزمه الحق فلهذا يجب على الحق الحق تارة وبالباطل تارة وأما الباطل فلا يجب عليه إلا الباطل فإن جملته كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لأنه يلزم من ثبوت المزموم ثبوت اللازم وهو كان الباطل مستلزما للحق لكان الباطل حقا فإن الجهة الصحيحة لأستلزام الأحق وأما الدعوى الصحيحة فقد تكون حجتها صحيحة وقد تكون باطلة ومن أعظم ما يبنى عليه التكلفة النافذة للأفعال وبعض الصفات أو جمعها أصولهم التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي نفي قيام ما يشاء ويقدر عليه بذاته من أفعاله وغيرها (فصل) وقد ذكرنا عبد الله الرازي هو أبو الحسن الأمدي ومن اتبعهما أدلة نفي ذلك وأبطلوها كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك إلا بما يقوم به إن كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها نقص وإن كان نقصا لم يمتنع أن يمتنع من الله تعالى مزموع ذلك وهذا خطأ ضعيف وأصلها أضعف مما ضعفوه ونحن نذكر ما ذكره أبو عبد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كسبه الكلامية التي سماها نهاية العقول في دراهة الأصول وذكر أنه أورد فيهم المخاتق والناقض ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب الأولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا يعلمه إلا من وأما تقدم تحصيله لا كثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على جماع بحث العقلاء من المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فإني قلنا

عشتمو قدرته بل لا يعقل مشكله الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالمشكل وأما الأمور المنفصلة عن الذات فلا يتصف بها البتة فضلا عن أن تكون صفة كمال أو نقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف لامن الصواب ولامن التابعين لهم بإحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكروا هذا الأصل ولا قال انه يتعنى وجود كماله لانه في الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وإنما قال ذلك أهل الكلام المحدث المذموم عند السلف والأئمة الذين أخذوا في الاسلام في صفات الله وعلوه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال انما قلنا ذلك لانا انما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وانما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وانما لا نفتك عن الحوادث فهو حادث لامتناع حوادثه لا أول لها فلو قلنا انه تقوم به الصفات والكلام لم يمتنع قيام الحوادث لان هذه الاعراض حادثة فقال لهم أهل السنة أحدتم مقالة تزعمون انكم تنصرون بها الاسلام فلا الاسلام بها نصرت ولا عدوه كسرت بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل قالوا ثلثون بنصوص المرسلين يقولون انكم خالفتموها وانكم أهل بدعة وضلالة والعالمون بالمعاني المعقولة يقولون انكم قلتم ما يخالف العقل وانكم أهل خطأ وجهالة والفلاسفة الذين زعمتم انكم تتجشعون عليهم بهذه الطريقة سلطوا عليكم ماوراء وانكم تخالفون صريح العقل والفلاسفة جاهل بنسبكم في الشرع والعقل في الالهيات لكن لما قلنا ان ما مشتم به هو الشرع وقد رأوا ويخالف العقل صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوك بأدلة غريبة بل وشرعية ظهر بها بجزءكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مجازا دهم ضلالا في أنفسهم وتسلطوا عليكم ولولسكم معهم طريقة العارفين بحقيقة العقول والمقول لكان ذلك أنصر لكم وأتبع لما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم عنة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهمتهم ان هذا يدخل في حقيقة الايمان فصاروا مرفقه وأنك من كذب هؤلاء وعدوا عنهم مما وجب القدر فيما ادعوه من اعانهم ولمارأي أولئك في المال والراية والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلطوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق أولئك المستدعين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبة لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى وأما أصابتكم مصيبة قد أصبتم ثلثها فقلتم ان هذا اقل هو من عند أنفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجعان انما استلزمهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد دعاني الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التقي الجعان فإذن الله وليهم المؤمنين فما جاء به الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصريح المنقول والأقوال المخالفة لذلك وإن كان كثير من أصحابها يمتحنون مغفورا لهم خطوهم فلا يمكن ان تصيرها بالادلة العلمية ولا الجواب عما يقدح فيها بالاجوبة العلمية فان الادلة الصحيحة لا تدل على القول الحق والاجوبة الصحيحة المفسدة لجهة انهم لا تصدها الا اذا كانت باطلة فان ما بطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بصحبة صحيحة والقصد هنا أن من قال قولا أصاب فيه من وجهه وأخطأ فيه من وجهه أخرق ناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقضه عقيمة جدلة لماله ساقضي أن ما يدل على خطئي في أحد لقولين اما القول الذي سلمته

الأوليين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا يعلمه إلا من وأما تقدم تحصيله لا كثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على جماع بحث العقلاء من المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فإني قلنا

تكلمت فيه في المادى والمفسدات بل أكثر العناية كان مصرى فالتى تلخص النهايات والغايات وقال في هذا الكتاب الاملى الثانى عشر وهو ما يستحيل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستحيل (٨١)

ذلك وأما تجدد الاحوال فالتجدة
اختلفوا في تجدد زعمت المدرسة
والسامية والبصرية والمردية
والكارهية وأما أبو الحسن
الصرى فانه أثبت تجدد العالمات
في ذاته قال وأما الفلاسفة فمع أنهم
في المشهور أبعد الناس عن هذا
المذهب ولكنهم يقولون بذلك من
حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون
تجدد الاضافات على ذاته مع أن
الاضافة عندهم عرض وجودى
وذلك يقتضى كون ذاته موصوفة
بالحوادث وأما أبو البركات
الغندارى فقد صرح بانصاف
ذاته بالصفات المحدثه (قلت) أبو

عبد الله الرازى غالب مادته في كلام

المعتزلة ما محمد في كتب أبي
الحسين الصرى وصاحبه محمود
الخوارزمي وشيخه عبد الجبار
الهمداني ونحوهم وفي كلام
الفلاسفة ما محمد في كتب ابن سينا
وأبي البركات ونحوهما وفي مذهب

(مطلب في خطاب المعلوم)

وأما القول الذى ألتزمق التزامه وهذا لا يدل على صحة قول بل يمكن أن يكون القول الآخر
هو الصواب فالاشعرية العارفين بأن كلام الله غير مخلوق وبأن هذا قول السلف والاعتقاد يعادل
على ذلك من الأدلة الشرعية والعقلية إذا قيل لهم القول بقدم القرآن معتمك أن يقولوا هنا
قولنا آخر أن لمن يقول انه غير مخلوق كما تقدم ولا يلزم واحد من القولين لازم الأول لازم قول من
يقول انه مخلوق أعظم فسادا فالعقل لا يكون مستحيلا من الرضاء بالنار بل اذا انتقل ينتقل
من قول مرجوح المراجع والذين قالوا بابتكلم بعيشته وقدرته بعد أن لم يكن متكلم لا محجة
للعزة ونحوهم عليهم الا حجة فى الصفات وهى حجة واحدة ولا حجة لكلاية عليهم الا أن ذلك
يستلزم دوام الحوادث لأن القابل للشي لا يتخلو عنه وعن ضده ولأن القابلة للحوادث تكون
من لوازم ذاته وهذه الحجة مما قد التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كما قد بسط في مواضعه واعترف
حذاقهم بضعف جميع ادلج العقلية في هذا الباب وأما السمعاني فمضى مع المثبتة لامع الفادة
والقول بدوام كونه متكلماً إذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب معتمك المحي باضيق هذا الموضوع
عن استصحابها وأى القولين صمم أمكن الانتقال اليه والرازي وغيره يقولون أن جميع الطوائف
العقلاء يلزمهم القول بقيام الحوادث به فان صمم هذا أمكن القول بأنه شكاه بعيشته وقدرته
وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة
وأقوال السلف الامية في كلب رد تعارض العقل والنقل وغير ذلك

وبالجمله فاذ كر من المحققين على كون السكون أمراً بوجودياً وأن الله تعالى يقوم بما يكون
بعيشته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلماته اذا كانت بعيشته غير دائمة ومن المعلوم أن
نفيض هذين القولين ليس ظاهراً للاسماء وعند التحقيق يظهر مصعباً واحدة أحدهما وأيهما
يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم بعيشته وقدرته قال الاشعرية واذا
كان هذا هو الحق فنحن إذ قلنا أن كلامه يقوم به فليس متعلقاً بعيشته وقدرته قلنا نبض الحق
وتناقضنا وكان هذا اخيراً ممن يقول انه ليس لله كلام الا ما يتخلقه في غير ما في هذا القول من
مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال ان الخطاب للمدوم لم يوجد بعد بشرط وجوده
أقرب إلى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ومن كون الرب مسلوب صفات الكمال لا يتكلم
ومن أن يخلق كلاماً في غير غير فيكون ذلك ليس كلاماً بل خلق فيه بل خلقه وهو اذا خلق في
غيره حركة كانت الحركة حركة لئلا يخلق في الالهاتى لها وكذلك سائر الاعراض فخلق الله
من عرض في جسم الا كان صفة ذلك الجسم لانه تعالى وأما خطاب من لم يره بشرط وجوده فان
الموصى قد بوى بأشياء يقول أنا أمر الوصى بعدم موفى أن يعمل كذا ويمل كذا فإذا بلغ الوصى
فلا أن يكون هو الوصى وأنا أمره بكذا وكذا بل يقف وقفاً بين شين وبأمر الناظر الذى يتخلفه
بعد بأشياء وأما القائل بإسلام باعاً فان قصده خطاب حاضر ليس موجود فيه هذا نسخ بالاعيان
وأما أن قصده خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاماً ويسمى
غانماً فاذا ولدته فهو قد جعلته موصياً على أولادى وأنا أمرته بإعانه بكذا لم يكن هذا اجتماعاً
وذلك أن الخطاب هنا هو الحاضر في العلم وان كان مفسقاً في العين والانسان مخاطب من
يستعصر في نفسه ويتذكر كراهية ما قد أمرهم بأشياء فيقول فلان أما قلت لك نذا والشيعه

(١١ - منهاج ثاني) هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أبواب المقالات
عنهم فنقل أبواب المقالات الناطون لاختلاف الفلاسفة في البارى ما هو قالوا قال سقراط وأفلاطون وأرسطو ان البارى لا يعبر عنه الا بهو

فقط وهو الهوى المحسنة غير المتكثرة وهي الحكمة المحسنة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكثر في العصور وهو المقدس الذي لا يحيط به الذهن ولا العقل ولا تجوز عليه (٨٢) العين ولا الصفة ولا العدد ولا الاضافة ولا الوقت ولا

المكان ولا الحدود ولا يدرك بالحواس ولا بالعقول من جهة غاية لكنه لكن بأنه واحد أنى ليس بآتين لانا أن أوقعا عليه العدد لزمه التثنية وان أوقعا عليه الاضافة لزمه الزمان والمكان والقيل والبعد وان أوقعا عليه المكان لزمه الحدود وجعلناه متناهيا الى غيره وقال باليس وبلاطون حسن ولونوس وشعائس وانيد فليس جميعا ان الباري واحد كما كن غير ان انيد فليس قال انه مترك بنوع سكون كالعقل المترك بنوع سكون فذلك ما تزلان العقل اذا كان مبدا فلهو مترك بنوع سكون فلا محالة ان المدع مترك سكون لانه على قائلوا وشاع على هذا القول فيناغورس ومن بعده الى زمن أفلاطون وقال ديسون وبمقراط وساغورس ان الباري مترك في الحقيقة وان حركته فوق الذهن فليست زولا قالوا وقال باليس وهو أحد اساطين الحكمة ان صفة الباري لا تدركها العقول الا من جهة آثاره فاما من جهة هويته فغير مدرك له صفة من نحو ذاته بل من نحو ذاتها وكان يقول ابداع الله العالم لا الحاجة اليه بل لفضله ولولا ظهوره فاعيل الفضيلة لم يكن ههنا وجود وكان يقول ان فوق السماء عوالم مبدعة ابداعها من لا تدرك العقول كنهه وقال فيناغورس فهو قول باليس لا يدرك

والسيرة وروى عن علي رضي الله عنه انه لما بكر بلاء قال صبيرا يا عابد الله صبيرا يا عابد الله يحاطب الحسين لعلمه بأنه سيقتل وهذا قيل أن يحضر الحسين بكر بلاء ويطلب قتله والتي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر الدجال ونحوه وأنه قال يا عباد الله آيتوا وبعد لم يوجد عباد الله ولؤلؤ المسكون يقولون في صلاتهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ليس هو ماضيا عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم وقد قال تعالى انما امره اذا اراد شيئا ان يقول كن فيكون (وهذا) عندهم كثر العلماء هو خطاب يكون لمن يعلم الرب تعالى في نفسه وان لم يوجد بعد ومن قال انه عبارة عن شرعه التكون فقد خالف مفهوم الخطاب وحمل الآية على ذلك يستدعي استعمال الخطاب في مثل هذا المعنى وأن هذا من اللغة التي نزل بها القرآن والأفليس لأحد أن يحمل خطاب الله ورسوله على ما يحط به بل القرآن نزل بلغته العربي بل بلغته قريش وقد علمت العادة المعروفة في خطاب الله ورسوله فليس لأحد أن يخرج عنها وبالجملة فنعني ليس مقصودنا هنا نصقول من يقول القرآن قديم فان هذا القول أول من عرف أنه قاله في الاسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبه على ذلك طوائف فصار واخر بين خز باقول القديم هو معنى قائم بالذات وخز باقول هو حروف وأحرف وأصوات وقد صار الى كل من القولين طوائف من المتسعين الى السنة من اصحاب مالك والشافعي وأحد وغيرهم وليس هذا القول ولا هذا القول قول أحد من الائمة الاربعة بل الائمة الاربعة وسائر الائمة متفقون على أن كلام الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم أن الله تعالى متكلم عيشته وقدرته وصرحوا بأنه لم يزل متكلما اذ شاء كيف شاء وغير ذلك من الأقوال المنقولة عنهم وهذا المسئلة قد تكلم فيها لكن اشتهر النزاع فيها في الائمة المشهورين من الائمة الاسلام وكان الذي نبته الله في الائمة واقامه نصر السنة هو الامام أحمد وكلامه موكلام غيره موجود في كتب كثيرة وان كانت طائفة من اصحابه وافقوا ابن كلاب على قوله ان القرآن قديم فائمة اصحابه على نفي ذلك وأن كلامه قديم عني أنه لم يزل متكلما عيشته وقدرته ولهم قولان هل وصف الله بالسكوت عن كل كلام ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن حامد وغيرهما وأكثرتهم وجهوهم على أنه لم يزل متكلما انما وصف بالسكوت عن بعض الاشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه وأحد وغيره من السلف يقولون ان الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل أحد منهم ان ذلك الصوت المعلن قديم

(فصل قال الرافضي) وذهب جمع ماعدا الامامية والاسماعيلية الى أن الانبياء والائمة غير معصومين بخوارزما بعنة من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة فأما وثوق ببق العامة في أقوالهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع تجوز ان يكون ما يأمرون به خطأ ولم يجعلوا الائمة محصورين في عدم معين بل كل من بايع قريشا اتفققت امامته عندهم ووجب طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الكفر

من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدرك من نحو هو بته بل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفوق وينعت بقدر ظهور تلك الاطراف في ذلك العالم وهو الواحد الذي اذا ارامت العقول ادراك معرفته عرفت أن ذاتها مبدعة مسبقة بمحاولة

ظواهر وأقال إلهيائس لم يوفقوا هذين غير أنه يجوز لقاتل أن يقول إن الباري يصبرك بحجرك فوق هذه الحركات (قلت) وكذلك أبو البركات في التعبير بحكي القاتنين عن غيره بل عن القاتنين (٨٣) يقدم العالم فقال قال القائلون بالحدوث للقدمين فإذا

(مبحث عصية الانبياء)

كان الله لم يرل جوادا خالفنا قد دعا في الازل فلهما سوايت في العالم كيف وجدت أعن القديم أم عن غيره فلن قلتم هو خالفه وعنه صدر وجودها فقد قلتم بأن القديم خلق المحدث وأراد خلقه بعد أن لم يره وإن قلتم أن غيره فعل الحوادث فقد أنكرتم بعد ما بالفتري التوحيد وأوجب الوجود بذاته قال فقال القدمون بل الخالق الازل الواحد القديم هو خالق المخلوقات بأسرها قديم وحديث وحده لا شريك له في وجوده وخلقه وملكه وأمره ونهيه رأهم في ذلك المذهبين منهم من قال أنه خلق الأشياء القديمة دانعة الوجود بدوام وجوده والحوادث شتبا بعدئذ أراد خلق وخلق فأراد أوجب خلقه وأرادته وأوجب أرادته خلقه مثال ذلك أنه أراد خلق آدم الذي هو الأب نطقه وأوجده وأراد بوجود الأب وجوده الآن أراد إيجادا وجودا فأراد إرادة بعد إرادة لموجود بعينه وجوده فلا إقام له أو جد قبل لأنه أراد إيجادا ولم أراد قبل لأنه أراد وجود الحوادث يقتضي بعضها بعضا من وجوده السابق واللاحق فان قالوا كيف تحدث له الإرادة بعد الإرادة وكيف يكون له حال منتظرة تكون بعد أن لم تكن وكيف يكون محلا لحوادث قبل وكيف يكون محلا لغير الحوادث أعني للإرادة القديمة

والفسوق والنفاق (يقال) الكلام على هذا من وجوه (١) أحدها أن يقال ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصية عن الانبياء وتجوز السرقه والكذب والامر بالباطل عليهم فهذا كذب على الجمهور رفاهتهم متفقون على أن الانبياء معصومون في تسليم الرسالة ولا يجوز أن يستغفروا في شئ من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين وكل ما يلعبونه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين وما أخبروا به وجب تصديقهم فيه بإجماع المسلمين وما أمرهم به ونهوا عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الأمة الاعتدائفة من الخوارج يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمره به ونهى عنه وهو لا يفعل بالاتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة وقد كررنا غير مرأه إذا كانت في بعض المسلمين من قال قولاً خطأ لم يكن ذلك قد حاق بالمسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيا في دين المسلمين فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذباً منهم وذلك لا يصير المسلمين شامس ذلك فلا يصيرهم وجود خطي غير الرافضة وأكثر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبار والجمهور الذي يجوزون الصغارهم ومن يجوز الكبار يقولون أنهم لا يقررون عليهم بل يحصل لهم التوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك كاتقدم التنبيه عليه وبالجملة فليس في المسلمين من يقول أنه يجب طاعة الرسول مع جواز أن يكون أمره مخالفاً لهم متفقون على أن الامر الذي يجب طاعته لا يكون الاسوايا فقوله كيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون ما يأمرون به خطأ قول لا يلزم أحد من الائمة والناس في تجوز أن يخطأ عليهم في الاجتهاد قولان معروفان وهم متفقون على أنهم لا يقررون عليه وأما طاعون فيما أقرروا عليه لا يصير الله ونهى عنه ولم يأمر بالطاعة فيه وأما عصية الائمة فلم يقل بها الا كقائل الامامية والاسماعيلية بقول ما وافقهم عليه الا الملاحدة المنافقون الذين شيوخهم الكبار أكثرهم من اليهود والنصارى والمتركن وهذا باب الرافضة ادعاء تجاوزون عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمتركن في الاقوال والمواالات والمعاونة والقتال وغير ذلك ومن أضل من قوم يعدون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويوالون المنافقين والكفار وقد قال الله تعالى ألم ترالى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم يحقون على الكذب وهم يعلمون أعد الله لهم عذابا شديدا انهم ما كانوا يعلمون اتخذوا أيماناً بجنة ففسدوا عن سبيل الله فلهم عذاب بهين لن تنفي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يوم يبعثهم الله جميعا فيصطفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شئ إلا أنهم هم الكاذبون استحوذ عليهم الشيطان فأنسوا ثم كراته أولئك حزب الشيطان إلا أن حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يحاذون الله ورسوله أولئك في الآذلين كتب الله لاغبين فأورسلى ان الله قوى عزيز لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر ووادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الآيما وأيدهم بروح منه ويدخلهم جهنم بخبرى من تحتها الانهار (١) قوله من وجوه أحدها الخ لم يذكر هنا غيره وجه واحد منهم ذكر في الفصل الآتى قريبا وجوهها وعذاتها قدر اه معصية

فان قيل لانه الله منه قيل والاراداته منه فان قيل الإرادة القديمة في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة السابقة أوجب عنه ارادة لاحقة فأحدث خلقا بعد خلقه بآرادة بعد ارادة ويجب في حكمته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته

وجب عن سابق ارادته بتوسط مراده وهم جراحا **قال والتزبه عن الارادة الخلدانه كالنزيه عن الارادة القديقه** كونه محلا لكنه لاوجه لهذا التزبه كما ستكلم عليه في فصل العلم اذا قلنا (٨٤) في علمه لم يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المذهبين وأما المذهب الآخر

فإن أهله يقولون بجمعه بعد علمه
فله سبب وجب حدوثه وذلك
السبب حادثا أيضا حتى ترقى أسباب
الحوادث إلى الحركة الدائمة في
المعمر كانت الدائمة وساق عام قول
هؤلاء وهو قول أرسطو وأتباعه
وقد نقل غير واحد أن أول من قال
بقدم العالم من الفلاسفة هو
أرسطو وأما أساطين الفلاسفة
فقله فلا يكونوا يقولون بقدم صورة
الخلق وإن كان لهم في المادة أقوال
آخر وقد بسط الكلام على هذا
الاصل في سئلة العلم وغيره لما رز
على من زعم أنه لا يعلم الجبريات
حذرا من التفسير والتكبر في ذاته
وذكر بحجة أرسطو وابن سينا
ونقضها وقال فاما القول بالحباب
الغريبة فيه بادراك الأغيار
والكثرة بكثرة المميزات فمجاوبه
الحق أن لا يتكبر بذلك تكبرا في
ذاته بل في إضافته ومناسباته
وتلك مما لا يبعد الكثرة على هوته
وذاته ولا الوحدة التي أوجب
وجوب وجوده بذاته وبسببته
الأولى التي بها عرفناه وبحسبها
أوجباله ما أوجبنا وسلبنا عنه
ما سلبناه وحدة مدر كانه ونسبه
مبحث الكلام على عصبة الأئمة
وأضافه بل انما هي وحدة حقيقته
وذاته وهو به قال ولا تعتقد أن
الوحدة المقولة في صفات واجب
الوجود بذاته قبلت على طريق
التزبه بل لزمت بالبرهان عن
مبدئيه الأولى ووجوب وجوده
بذاته والتي لهم عن ذلك لم يلزم الاتي

حقيقته وذاته لا في مدر كانه وأضافه فلما أن تغير يدارك المتغيرات فلذلك أمر اضافي لا معني في نفس الذات وذلك الشوكة
مما تبطله الحجة ولم ينعمه البرهان ونسبه من طريق التزبه والاجلال لاوجه له بل التزبه من هذا التزبه والاجلال من هذا الاجلال

أولى وتكلم على قول ارسطو ان قال من الحال أن يكون كماله يعقل غيره اذ كان حروها في العاقل من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتغير فيه انتقال الى الانقص وهذا هو حركه تنافيه كون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بالفعل لكن بالقوة فقال أو البركات ما قبل في

منع التغير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والعلوم فهو غير لازم في التغير مطلقا بل هو غير لازم البتة وان لم يكن لازم في بعض تغيرات الاحسام كمثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لا في كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصها المعرفة والعلم دون الاحسام فانه يقول ان كل تغير وانفعال فانه يلزم ان يتصرف قبل ذلك التغير حركه مكانية قال وهذا محال فان النفوس تتصلدها المعارف والعلوم من غير ان تتحرك على المكان على رآه فانه لا يعتقد فيها انها ما يكون في مكان البتة فكيف ان تتحرك فيه وانما ذلك للاحسام في بعض التغيرات والاحوال كالنضج والبرد ولا يلزم فيها أبدا وانما ذلك فيما يتصل به بالجناس من الماهية ويتغير من الارض من الاجزاء التي هي كالهادون غير هاد من الاحجار والكبار الصلبة التي تحصى حتى تصير بحيث تنحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء بعضه بخونة كثيرة وهو في مكانه لا يتغير منه بعض الاجزاء ثم تكون الحركة المكانية بعد الاستغالة لا قبلها كما قال ان جميع هذه هي حركات توجد بآخر بعد الحركة المكانية وفيما عدا ذلك فقد يسود الجسم وبيض وهو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستغالة ولا بعدها فلان هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكه الاعلى وحده ومكان مصلحة المكلفين والطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان اقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة ان ما يدعون من الطف والمصلحة الحاصلة بالائمة المعصومين بالملحة قطعا وهو من جنس الهدى واليمان الذي يدعي رجال الغيب بجبل لبنان وغيره من الجبال مثل جبل قاسيون دمشق ومغارة الدم وجبل الفتح بحمص ونحو ذلك من الجبال والقران فان هذه المواضع بسكنها الجن ويكون بها الشياطين وتراون أحيانا بعض الناس ويقصون عن الاصل في أكثر الاوقات فيظن الجهال انهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا وهؤلاء من هم وعن ينقلهم من المشايخ طوائف مثلون لكن المشايخ الذين يتصلون برجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والنشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا يوجد لهم ائمة ذوو سيف يستعينون بهم الا كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل لا يخرج رؤسهم عن هذه الاقسام والاسماع على منتهى فانهم يدعون الى الامام المعصوم ومتسمى دعوتهم الى رجال ملاحدة متنافقين فساق ومنهم هوشرفي الباطن من اليهود والنصارى فالداعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كفور أو ظالم وهذا أمر مشهور يعرفه كل من له خيرة بالعلوم وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد الى الله والرسول ولو كان فتناس معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا مره بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا ائمة معصومين في عدم معين فهذا حق وذلك ان الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ولم يوجب بعد معين وكذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم وقت ولا في الامور في عدم معين ففي الصحيحين عن أبي ذر قال ان خليلى أوصاني أن اسمع وأطيع وان كان عبد احبنا بجميع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أم الحسين انها سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يخبرني أو يفرقات في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم أسود مجتهد بقدركم بكتاب الله فاسمعوا وأطيعوا وروي البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد جنسي كأن رأسه زبيبة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزال هذا الامر في فريش ما بين الناس اثنان وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لفريش في هذا الشأن مسلم تبع لمسلم وكافر تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لفريش في الخير والشر وفي البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والافات ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال بل على طريق التبع ولولزم في التغيرات الجسمية لما رزق في التغيرات النفسية ولولزم في التغيرات النفسانية ايضا لما رزق انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والعلوم والعزائم والارادات فالحكم الجرفي

لا يأنز كما ولا يتعدى من البعض الى البعض والاكثارات الاشياء على حلقه واحدة وبسط الكلام في مسئلة العلم وقال بلان ذكر الخلق
للتقدمين والقاتلون بالحدوث قالوا انه لا يحتاج (٨٦) الى هذا العمل وسوم على طريق المجادة باسم العمل للتشديد والتسفيه

بل يقول بان المبدئ المعبد خلق العالم وأحدثه بآداة قدسية أزلية أراد بها في القدم أحداث العالم حتى أحدثه قال وقيل في جوابهم ان ذلك المبدأ لا يتغير ويخصص في القدم لا يعقول بمفعله مقصودا في العلم القديم عند الإرادة القدسية حيث أراد في مدة العلم السابق لحدوث العالم التي هي مدة غير متناهية البداية وما لا يعقل ولا يتصور لا يعلم وما لا يمكن أن يعلم لا يعلم عالم إلا لان الله لا يقدر على عمله لكن لانه في نفسه غير مقدور عليه ثم ما الذي يقولونه في حوادث العالم من مشيئة الله وإرادته التي بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن الى المحسن ويسئ الى المسيء ويقبل توبة الشاب ويغفر للستغفر هل يكون ذلك عنه ولا يكون فان قالوا بانه لا يكون أبطلوا ذلك الشرع الذي قصدهم نصرته وأبطلوا حكم أوامره ونواهيها وكل ما جاء لاجله من الحث على الطاعة والنهي عن المعصية وان قالوا

يكون ذلك بأسره فهل هو بآداة أم بغير إرادة وكونه بغير إرادته أشنع وان كان بآداة فهل هي إرادة قدسية أو محدثة فان كانت قدسية فالأرادات القدسية غير واحدة وما أظنهم يسمونه بل ان المراتد المتكررة تصدر من إرادة واحدة قال وان قالوا ان ذلك تصدر عنه بأرادات واحدة فذلك لا يوافق ما رواه الله منه عزلا فقلت فأي البركات لا يستبعد ان أن تصدر المراتد المتكررة عن إرادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولونه وهم يقولونه فان هذا قول ابن

وسلم يقول ان هذا الامر في قرش لا يعلمهم أحد الا كبه الله على وجهه ما أقاموا الذين خرجوا في باب الامراء من قرش (فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قرشيا انعقدت امامته ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الفسق والكفر والتناقض في جوابه من وجوه (أحدها) ان هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس منهم من أنه بمجرد مبايعة واحد قرشي تنعقد بيعته ويجب على الناس طاعته وهذا وان كان قد قاله بعض أهل الكلام فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع رجلا بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي بايعه تفرقت ان يقتلا الحديث رواه البخاري وسألت بكاه ان شاء الله تعالى (الوجه الثاني) أنهم لا يجوزون طاعة الامام في كل ما بايع به بل لا يجوزون طاعته الا فيما سوغ طاعته فيه في الشرعية فلا يجوزون طاعته في معصية الله وان كان اماما عدلا فإذا أمرهم بطاعة الله أطاعوه مثل أن يأمرهم بآداء الصلاة وآتيه الزكاة والصدق والعدل والحق والمجاهد في سبيل الله فهم في الحقيقة إنما أطاعوا الله والكافر والناسق اذا أمرهم بما طاعته لم يحرّم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لاجل أمر ذاك الناسق بها كانه اذا تكلم بحق لم يجر تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق فاهل السنة لا يطيعون ولا في الأمور مطلقا إنما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فأمر بطاعة الله مطلقا وأمر بطاعة الرسول لانه لا يأمر الا بالطاعة الله فمن يطع الرسول فقد أطاع الله وجعل طاعة أولى الامر داخل في ذلك ولم يذكر لهم طاعة ثالثة ولا في الامر لا يطاع طاعة مطلقة وإنما يطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إنما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة في المعصية ولا طاعة لخلق في معصية الخلق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه وقول هؤلاء الرافضة المتوسلين الى الشيعة على رضي الله عنه انهم يجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم مطلقا في كل ما أمر به أقدم من قول من كان منسوبا الى الشيعة عثمان رضي الله عنه من أهل الشام انه يجب طاعة ولي الامر مطلقا فان أوثل كلوا يطيعون ذال السلطان وهو موجود وهؤلاء لا يجوزون طاعة معصوم مفقود وأيضا فلو لم يكونوا يدعون في أنفسهم المعصية التي تدعيها الرافضة بل كانوا يجعلونهم كمثل خلفاء الراشدين وأئمة العدل الذين يقدون فيها ممن لم تعرف حقيقة أمره أو يقولون ان الله يقبل منهم الحسنات ويجاوز لهم عن السيئات وهذا أهون ممن يقولون انهم معصومون لا يخطئون فبين أن هؤلاء المنسوبين الى الصبيح شيعة عثمان وان كان فيهم خروج عن بعض الحق والعدل فغروج الامامية عن الحق والعدل أكثر وأشد فكيف يقولون أئمة السنة المواقفين للكتاب والسنة وهو الامر بطاعة ولي الامر فيما يأمر به من طاعة الله دون ما يأمر به من معصية الله (الوجه الثالث) أن يقال ان الناس قد تنازعوا في ولي الامر الفاسق والجاهل هل يطاع فيما أمر به من طاعة الله وينفذ حكمه وقسمه اذا وافق العدل أولا يطاع في شيء ولا ينفذ شيء من حكمه وقسمه أو يفرق في ذلك بين الامام الاعظم وبين القاضي ونحوه من القسوع على ثلاثة أقوال أحضرها عند أهل السنة هو

لاستبعاد ما أن تصدر المراتد المتكررة عن إرادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولونه وهم يقولونه فان هذا قول ابن الحليج والاشعرى ومن وافقهما من أهل الكلام والفقه والحديث والتصوف يقولون انه يعلم المعلومات كلها يعلم واحد والعين ويريد

المراد من كلامه اداة واحدة والعين وان كلامه الذي تكلم به من الامر بكل ما موروا فيه وعن كل من عجز عنه هو ايضا واحدا العين ثم تنازع القائلون بهذا الاصل هل كلامه معنى فقط والقرآن (٨٧) العربي ليس هو كلامه او كلامه الحسروف او الحروف

والاصوات التي تزل بها القسرات وغيره وهي قد عجزت العين على قولين ومن القائلين بقدم اعيان الحروف والاصوات من لا يقول هي واحدة بل يقول هي متعددة وان كانت لانهاية لها او يقول بنبوت حروف او حروف ومعان لانهاية لها في أن واحد وانها تزل ولا تزال وهذا مما اوجب قول القائلين بأن كلام الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم بذاته لما رأوا أن ما ليس بمخلوق فهو قديم العين والثاني يمنع عندهم فعين الازل وأولئك الصنفان قالوا والاول منع فعين الثاني وهؤلاء اغما قالوا هذه الاقوال لظنهم انه يمنع أن تقوم به الامور الاختيارية لا كلام باختياره ولا غير كلام كقادرين في موضعه وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقي وابن مالك الحضرمي وعلي بن سبهم وأشباههم وطوائف من متقدمي أهل الكلام والنقح كابي معاذ التومني وزهير الانباري وداود الاصمهاني وغيرهم كاذكره الانشعري منهم في المقالات وقال وكل القائلين بأن القرآن ليس بمخلوق كنبوءة الله بن سعيد بن كلاب ومن قال انه محدث كخوزعير الانباري يعني وداود الاصمهاني ومن قال انه حادث كخصو أو أبي معاذ التومني يقولون ان القرآن ليس بحسم ولا عرض وأما أقوال أئمة الفقه والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرازي يدل على أنه لم يكن مطلعا على ذلك وكتب ذلك كلام الصصابة والتابعين لهم بإحسان والمقصود هنا أن بين غاية تسمية النفاة بأنه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعتد أن نقول كل ما صرح قيامه بالباري

رد جميع أمره وحكمه وقسمه وأصعها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الاول وهو أن يطاع طاعة الله مطلقا وقسمه بالعدل على هذا القول كما هو قول أكثر الفقهاء والقول الثالث هو الفرق بين الامام الاعظم وغيره لان ذلك لا يمكن عزله اذ انفسى الاشتغال وقتته بخلاف الحاكم ونحوه وفاته يمكن عزله بدون ذلك وهو فرق ضعيف فان الحاكم اذا ولا منوال الشوكة لم يمكن عزله بالبقية ومضى كل السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لميجز الايمان بأعظم الفسادين لدفع أذاهما وكذلك الامام الاعظم ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروء على الائمة وقتالهم بالسيف وان كان قسم تلم كذلت على ذلك الاحاديث الصلبة المستفيضة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الادنى واعمله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الفساد الذي أزالته والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان ولا أمر بقتال الباغين ابتداء بل قال وان طائفتان من المؤمنين اقتضوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله فان فامت فأصلحوا بينهما بالعدل فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء فكيف يأمر بقتال ولا الامور ابتداء وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمر اقطاع فون وتتكرون فمن عرف برئ من أنكره وسلم ولكن من رضى وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ما صلوا فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخباره أنهم يأتون أمورا منكرة فدل على أنه لا يجوز الانكار عليهم بالسيف كما أمر من يقاتل ولا في الامور من الخوارج والارذية والمعترضة وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال للرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أتروا أمورا تنكرونها قالوا نعم يا رسول الله قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الامراء يظلمون ويفعلون أمورا منكرة ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسأل الله الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يخص في تركه الحق الذي لهم وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أمير شيئا ينكره فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج من السلطان شبرا فمات ميتة جاهلية واللفظ الجارى وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم لا ذكر أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسع وتسبيع الامر وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الامر وتقدم قوله صلى الله عليه وسلم من رضى عليه والفرأى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا يترع بداع طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان وان عصى وتقدم حديث عبادة بن عمار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وان لا تاتزع الامر أهله قال الا أن تروا كفرا بواحد عندكم من الله فيه برهان وفي رواية وأن نقول أو نقوم بالحق حيث ما كنا لا نخاف في

والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرازي يدل على أنه لم يكن مطلعا على ذلك وكتب ذلك كلام الصصابة والتابعين لهم بإحسان والمقصود هنا أن بين غاية تسمية النفاة بأنه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعتد أن نقول كل ما صرح قيامه بالباري

تعالى فاما أن يكون صفة كمال ولا يكون فان كان صفة كمال استعمال أن يكون عادما والا كانت ذاته قبل اتصافه بذلك الصفة خالصة
عن صفة الكمال وانتالي عن الكمال الذي هو ممكن (٨٨) الاضافه ناقص والنقص على الله محال باجماع الامة

وان لم يكن صفة كمال استعمال
اتصاف البارئ بها لان اجماع
الامة على أن صفة الله بأسرها
صفات كمال فثبت صفة لامن
صفات الكمال خرق فلا جاع وأنه
غير جائز قال وهذا مانع لعله
وأنه حر كمن السمع والعقل قال
والذي عقل عليه أصحابنا أنه لو
صح اتصافه بالحوادث لوجب
اتصافه بالحوادث أو بامتناعها في
الازل وذلك يوجب اتصافه
بالحوادث في الازل وأنه محال قال
وهذه الدلالة مبنيّة على أن القابل
للضدين يستحيل خلوها عنهما وقد
عرفت فسادة قال ومن أصحابنا
من أورد هذه الدلالة على وجه
لا يحتاج في تقريرها إلى التسامع على
ذلك الاصل وهو أنه لو كان قابلا
للحوادث لكان قابلا لها في الازل
وكون الشيء قابلا لشيء فرس عن
امكان وجود المقبول فسلم هذه
حدوث الحوادث في الازل وهو
محال قال الا أن ذلك معارض بأن
الله قادر في الازل ولا يزن من أزلية
قادرية هذه أزلية المقدور
فكذلك هنا قال ومنهم من قال لو
كانت الحوادث قائمة لتغير وهو
محال قال وهذا ضعيف لأنه ان
فسر التغير بقيام الحوادث به اتحاد
اللازم والمزوم وان فسر بغيره
امتنع اثبات الشرطية قال وأما
المعتلة فيعلم عسكوا بأن المفهوم
من قيام الصفة بالموصوف
حصولها في الحيز تبعاً لحصول ذلك

الموصوف فيه والبارئ تعالى ليس في الجهة فامتنع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال
ويستظهر استدلوا بأن الجوهر انما يصح قيام المعاني الحادثة به لكونه متغيراً بإبدل أنه العرض لما لم يكن متغيراً لم يصح قيام هذه

المعاني به قال وأنه باطل لاحتمال أن يقال ان الجوهر ائمه اصح قيام الحوادث به لكونه منصفاً بل لا امر آخر مشترك بينهما وبين الباري تعالى وغير مشترك بينهما وبين العرض فلنا ذلك (٨٩) الا أنه من المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

محصناً والله تعالى يقبلها الوصف
آخر لخصه تطيل الاحكام التساوية
بالل المختلفة (قال) واستدلوا أيضاً
بأنه لو صح قيام حادث به لصح قيام
كل حادث به قال وهذه دعوى
لا يمكن إقامة البرهان عليها قال
فهذه عين ما عارضه أهل السنة في
هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله
الرازي من أعظم الناس منازعة
للكرامة حتى يذكرينه وبينهم
أنواع من ذلك وميله الى المعتزلة
والمفسلة أكثر من ميله اليهم
واختلف كلامه في كفرهم ودان
كان هو قد استقر أمره على أنه
لا يكفر أحداً من أهل القبلة لآلهم
ولا لقلة ولا لامثالهم وهذه
المسئلة من أشهر المسائل التي
ينازعهم فيها ومع هذا فقد كرر
قولهم بل من أكثر الطوائف وذكر
أنه ليس الخلفهم عليهم حجة صحيحة
الا لجهة التي احتج بها وهي من
أضعف الحجج كما سنبين ان شاء الله
تعالى وأما الخلف التي يحتج بها
الكلاسة والمعتزلة فقد بين هو
فسادها ما أنه قد استوعب جميع
التفاهة والذى ذكره هو مجموع
ما وجد في كتب الناس مفرقا
ونحن نوضح ذلك فأما الجهة الاولى
وهو ان القائل للشي لا يخالفه
وعن منه فلو جاز انصافه لم يحل
من الحوادث فهو حادث فهذا لجهة
منسبة على مقسمتين وفي كل من
المقسمتين نزاع معروف بين طوائف
من المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كثير من أتباعه يخونه وفهم من هرب عنه وله مع نوابه سير معلومة فعلم أنه ليس في كون
الامام معصوماً مانعاً اعتباراً بظاهره ووجود مثل هذه المفساد وأن اشتراط العصمة في الائمة
شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لآل الدين ولا في الدنيا مثل كثير من الناس
الذين يستترون في الشيخ أن يعلم أمور الايكاد بعلها أحد من البشر فيصفون الشيخ بصفات
من جنس صفات المعصوم عند الامامة فتنبى هؤلاء اتباع شيخ ظالم أو جاهل واتباع هؤلاء
لمتول ظالم جاهل مثل الذي يباع وقال لا آكل من طعام البلد حتى يحصل له مثل طعام أهل
الغنمة فخرج الى البرية فصار لا يحصل له الا علف البهائم فينشاو يدعو الى مثل طعام الجنة
اتمى أمره الى علف الدواب كالكلاب النابت في المباحات وهكذا من غلاني الزهد والويع حتى
خرج عن حدد العدل الشرعي ينتهي أمره الى الرغبة الفاسدة واتهاك المحارم كما قدرى
ذلك وحرب

(فصل قال الرافضي) وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاختيار الى فادخلوا في دين
الله ما ليس منه وحرفوا الاحكام الشرعية واتخذوا مذهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهلها وأويل الصباية مع أنهم نصوا على ترك القياس وقالوا
أول من قال ليس (فيقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعواهم على جميع
أهل السنة المبتئين امامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة فقد عرف فهم
طوائف لا يقولون بالقياس كالمعتزلة والبغداديين وكالظاهرية كدوادين حزم وغيرهما وطائفة
من أهل الحديث والصفوية وأيضاً في الشيعة من يقول بالقياس كالزيدية فصار النزاع فيه بين
الشيعة كالمعتزلة من أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القياس ولو أضعف هو خير من
تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهد فإن كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل ما قال والقياس
سعدوا والا زاعى وأبى حنيفة والثوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأحمد وإسحق وأبي عبيد وأبي
نوراً علم وأفقه من العسكريين وأمثالهم وأيضاً فهو ولا خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فإن
الواحد من هؤلاء ان كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص
الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القياس بالارباب وان لم يكن عند نص ولم يقل
بالقياس كان جاهلاً والقياس الذي يفتد به الظن خير من الجهل الذي لا علم معه ولا ظن (١)
فان قال هؤلاء كما يقولونه ثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضعف من قول
من قال كما يقول المجتهد فله قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقول طائفة من
أهل الرأي وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قولاً أولئك كذب صريح وأيضاً فهذا كقول
من قال على أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجاري القياس فله يقول الا توفيقا عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المجتهد والشيخ العارف هو الهام من الله ووحى
(١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي بصدنا ولا يخفى سقمها
فليجروا من أصل صحيح تبينه معصمه

(١٢ - منهاج ثاني) القابل للشي لا يخالفه وعن منهجاً أكثر العقلاء على خلافها والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء
والنظار ومن الفقهاء من أتباع الائمة الاربعة كاصحاب أحمد ومالك والشافعي وأبى حنيفة وغيرهم ومن قال ذلك اقرم أن يكون لكل

نفسهم ولم يرون روح وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاصحابها على ما أو المعاني في كُتبه المشهور الذي سماه الارشاد في قواطع الالهة لم يذكر على ذلك فجعل هذه المقدمة احتاج اليها (٩٠) في مسئلة حدوث العالم أراد أن يبين أن الجسم لا يتخلو من كل

جنس من اجناس الاعراض عن عرض منه فاحال على كلامهم مع الكرامة ولما تنكهم مع لكرامة في المسئلة احوال على كلامه في مسئلة حدوث العالم مع الفلاسفة ولم يذكر دليلا عقليا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وانما احتج على الكرامة بنقضهم ومضمون ما اعتمد عليه من قال ان القابل للشيء لا يتخلو منه ومن ضده أن الجسم لا يتخلو عن الاكوان الاربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فتعاس بقية الاعراض عليها واحصوا بان القابل لها لا يتخلو عنها وعن مندها بعد الانصاف كما سلمته الكرامة فكذلك قبل الانصاف فاجابهم من خالفهم كالرازي وغيره بان الاولى قياس محض بغير جامع فاذا قدر ان الجسم يستلزم نوعا من انواع الاعراض فن ان يجب أن يستلزم بقية الانواع وايضا فان الذي يسئلونه لهم الحركة والسكون والسكون هل هو وجودي أو عدي فيه قولان معروفان وأما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على مسئلة الجوهر الفerd ومن قال ان الاجسام ليست مركبة من اجواهر الفردة وهم كثر الطوائف لم يقل بأن الجسم لا يتخلو من الاجتماع والافتراق بل الجسم البسيط عنده واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبل وكذلك اذا قدر ان نفسه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يتخلو عنها بعد الانصاف فاجابوا عنه بجمع ذلك في الاعراض التي لا تنقل فهذا البقاء كالحركات والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبنى على أن الباقي هل يقتضى زواله إلى ضد أم لا فمن قال ان الباقي لا يقتضى زواله

بحسب اتباعه فان قال هؤلاء متنازعوا قبل وأولئك تنازعوا فلا يمكن أن يدعى دعوى باطله الا يمكن معارضتهم عنها ولا يحصر منها ولا يقول حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول مثل ذلك الحق وأما هو غير منه فان البدعة مع السنة كالكفر مع الايمان وقد قال تعالى لا يؤتوا مثل الاجتنالك بالحق وأحسن نفسرا (الثالث أن يقال) الذين ادخلوا في دين الله مالم ين من وحقوا أحكام الشريعة ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم ادخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مالم يكذبوا غيرهم وردوا من الصدق مالم يردوا غيرهم وحقوا القرآن تحرفوا بما لم يعرفه غيرهم مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم اكون زلت في على لما صدق بخاتمته في الصلاة وقوله تعالى من حج الجبرين على وفاطمة يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل شيء احصيناه في امامهم بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين آل أبي طالب واسم أبي طالب عمران فقاتلوا أمة الكفر طلبة والذين يروى الشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله يأمركم أن تنحوا بقرة عائشة ولئن اشركت ليصطنعنك أي ان اشركت بين أبي بكر وعلى في الولاية وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم ثم من هذا دخلت الاسماعيلية والنسيرية في تأويل الواجبات والمهرمات فهم أمة التأويل الذي هو تعريف الكلم عن مواضعه ومن تدرى ما عندهم وجدته فيهم من الكفر في المنقول والتكذب بالحق منها والضرر بعلانها ما لا يوجد في صنف من المسلمين فهم قطعوا ادخلوا في الدين مالم ين من أكثر من كل أحد وحقوا كتابه تحرفوا بما يصل غيرهم إلى قريب منه (الوجه الرابع) قوله وأحدثوا مذاهب اربعة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا زمن صحابته وأهلها أقاويل العصاة (فيقال لهم) متى كان مخالفة الصحابة والعدل عن أقاويلهم منكرا عند الامامية فلاهم متفقون على محبة الصحابة وموالاتهم وتقضيهم على سائر القرون ولا على أن اجاعهم محبة ولا على أنه ليس لهم الخروج عن اجاعهم بل عامة الامة المجتهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة فكيف يطعن عليهم بمخالفة الصحابة من يقول ان اجاع الصحابة ليس بمحبة وينسبهم إلى الكفر والظلم فان كان اجاع الصحابة محبة فهو محبة على الطائفتين وان لم يكن محبة فلا يحتاج به عليهم وان قال أهل السنة يحاولونه محبة وقد خالفوه قبل أهل السنة لا يصرون بان يتفقوا على مخالفة اجاع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجاع العترة النبوية مع مخالفة اجاع الصحابة فانه لم يكن في العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بامامة اثنى عشر ولا بصحة أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل ولا من ينكر الصفات ولا من يكذب بالقدر الامامية بلا يوب متفقون على مخالفة العترة النبوية بجمع مخالفتهم لاجاع الصحابة فكيف ينكرون على من يخالف اجاع الصحابة ولا اجاع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحدثوا مذاهب اربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

الى هذا يمكنه أن يقول يجوز الخلو عن الإصناف بالحدوث بعد قسمه بدون حذو زيله ومن قال لا يؤزل الا بضد قال ان الحادث لا يزول الا بضد حادث فان الحادث بعد الحدوث لا يخلو المحل منه ومن شدة (٩١) يتأعلى هذا الاصل فان كان الاصل صحابته

الفرق وان كان بالامتناع الفرق وتناقضهم يدل على فساد أحد قولهم ثم القائلون عوجب هذا الاصل كثيرين بل أكثر الناس على هذا فلا يلزم من تناقض الكرامة تناقض غيرهم وأما المقدمة الثانية وهي أن ما لا يخلو من الحدوث فهو حادث فهذه قد نازع فيها طوائف من أهل الكلام والفلسفة والفقه والحديث والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل المتع هو التسلسل في المثل فأما التسلسل في الالاف المتعاقبة والشروط المتعاقبة فلا دليل على بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من الحدوث الا للعالم ولا شيء من أجزاء العالم الا بغير هذا الاصل فمن لم يجوز ذلك لازمه حدوث الحدوث بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح أحد طرفي الممكن بالمرجح كأقصد بسط هذا في مسئلة حدوث العالم وبين أنه لا يلزم تسلسل الحدوث أو الترجيح بلا مرجح وأن القائلين بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم الترجيح بالمرجح ويلزمهم حدوث الحدوث بلا سبب حادث وهذا أقدم من حدوثها بلا سبب حادث والطوائف أيضا متنازعة في هذا الاصل وجهور الفلاسفة وجهور أهل الحديث لا يمتنعون ذلك وأما أهل الكلام فله معتزة فيه قولان ولا شريعة فيه قولان وأما الحجة الثانية وهو أنه لو كان قابلا لها لكان قابلا لها في الازل وذلك فرع

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الأئمة لم يكونوا على عصر واحد بل أوجبة توفي ستة تسعين ومائة ومائة سنة وتسعين ومائة والشافعي ستة وأربع مائتين وأحد سنين وأربعين ومائتين وليس في هؤلاء من يقلد الآخر ولا من يأمر باتباع الناس بل كل منهم يدعو إلى متابعة الكتاب والسنة وإذا قال غير هؤلاء خالف الكتاب والسنة عندهم ولا يوجب على الناس تقليده وان قلت أن أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا يحصل بما لا حاجة بل اتفق أن قوما اتبعوا هذا وقوما اتبعوا هذا كالحاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق فرأى قوم هذا دليلا خيرا فاتبعوه وكذلك آخرون وإذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على باطل بل كل قوم منهم يتكبرون ما عند غيرهم من الخطا فاني يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جمهورهم لا يأمرون الصالح بتقليد شخص معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة لامة فمن غام العصمة أن يجعل عددا من العلماء إذا أخطأ الواحد في شيء كان الاخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطا مسائل كعض المسائل التي أوردتها كان الصواب في قول الآخر في تنقيح أهل السنة على ضلالة أصلا وأما خطأ بعضهم في بعض الدين فقد قدما غير مرة أن هذا لا يضر كخطا بعض المسلمين وأما الشيعة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة كلهم فهم محضون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما خالفوا فيه المسلمين (الوجه السادس) أن يقال قوله أن هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة أن أراد أن الأقوال تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو عن الصحابة بأن تركوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وابتدعوا خلافا ذلك فهذا كذب عليهم فانهم لم يتفقوا على مخالفة الصحابة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للصحابة في أقوالهم وان قدر أن بعض أهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه بأقوالهم فالباقيون وافقوهم وبيتوتون خطا من يخالفهم وان أراد أن نفس أصحابها لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا يحذو ربه فمن المعلوم أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الأول (الوجه السابع) قوله وأهلوا أقاويل الصحابة كذب منه بل كتب أرباب المذاهب مشهورة بتقبل أقاويل الصحابة والاستدلال بها وان كان عند كل طائفة منهما ما ليس عند الآخرى فان أردت بذلك أنهم لا يقولون مذهب أبي بكر وعمر ونحو ذلك فسيب ذلك أن الواحد من هؤلاء لا يجزئ الأكل وما استنبط منها فاضيف ذلك اليه كالتصانيف كتب الحديث التي جمعا كلها ضار ومسلم وأبي داود وكاتنصاف القرآت التي من اختارها كتافع وان كثير وغالب ما يقوله هؤلاء منقول عن قبلهم وفي قول بعضهم ما ليس منقولاً عن قبله لكن استنبط من تلك الاصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم في ذلك منها ما كان خطأ أعده كل ذلك حفظا لهذا الدين حتى يكون أهله كما وصفهم الله بأمرؤ بالمعروف وينهون عن المنكر في وقع من أحدهم منكرا خطا أو عدا أنكره عليه غيره وليس العلماء بأكثر من الاتباء وقد قال تعالى وداود وسليمان انهما كانا في الحرب اذ نقت في غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناهما سليمان وكلاهما تباحكوا علما وثبت في الصحابين عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لأصحابه عام الخندق لا يصلين أحد

امكان وجودها في الازل فقد أجاب عنها بالمعارضة بأنه قادر على الحدوث ولا يلزم من كونه القدرة أن يزل أنه يكون امكان المقدور أزلنا • قلت ويمكن أن يجاب عنها بوجود أخرى أحدها أنه لا يسلم أنه إذا كان قابلا لحدوث الحادث أن يكون قابلا في

الازل الا اذا أمكن وجود ذلك في الازل فانه اذا قيل هو قابل للمجتمع أن يكون أزليا فنحن اعتقد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لها لم يلزمه القول (٩٣) بل كان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

مقام الذين يقولون مجتمع حدوث الحوادث، لا بسبب حادث والكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا، فنحن يجوز حدوث الحوادث بسبب حادث كالكلابسة وأمثالها من المعتزلة والكرامية كان كلامه في هذا معتزلة كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لابد له من سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون أنه تقوم به الأمور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون بتعاقب ذلك في غيره كما يشترك في هذا الأصل من يقوله من المشائسة والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والفلسفة والفلاسفة ومن وافق هؤلاء من أتباع الأشعرى وغيرهم فقولهم في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن بليتم فائق ذلك أمكان وجود المقبول في الازل كما بليتم من بليتم أمكان وجود المقدور في الازل وقد عرف أن لطوائف المسلمين في هذا الأصل قولين معروفين فإن حاليته انتهى من الحوادث هل يمكن وجوده في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فيها جميعا على ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من تقاتل المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يجب جواب مركب فيقال هو قابل لما هو قادر عليه فإن كان ثبوت جنسها في الازل ممكنا كان قابلا لذلك في

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس ممكنا في الازل كان قابلا للممكن من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه الرابع) أن يقال كونه قابلا وليس مقابلا هو نظري في محل هذه الأمور وليس نظرا في إمكان تسلسلها وأمتناع ذلك كما أن التطرف في كونه

والله تعالى أعلم (فصل قال الرافضي) ونهوا بسبب ذلك إلى أمور شنيعة كإباحة البتة المخالفة من الزنا وسقوط الحد من نكح أمه وأخته وأخته مع علمه بالتحريم والنسب بواسطة عقد بعده

يقبل الاضاف بالصفات كالعلم والقدرة هو نظري امكان اتصافه بذلك فاما وجوب تنالهي ماضى من الحوادث اوماضي وامكان وجوده
جنس الحوادث في الازل فذلك لا اختصاص له بمحل دون (٩٣) محل فان تقدير امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل

وهو يعلم بطلانه وعن لف على ذكره خرقه وزنى بامه او بنته وعن الاثام مع أنه أخس من الزنا
واقبح والحق نسب المشرقة بالمغربي فاذا زوج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو ايوهاقي
المغرب ولم يفترق بالارلا ولا نهرا حتى مضت ستة أشهر فوالت البنت بالشرق التحق الولد بالرجل
وهو ايوهاقي المغرب مع أنه لا يمكن الوصول اليها الا بعد سنين متعددة بل لو سببه
السلطان من حين العقد وقده وجعل عليه حفظة مدة خمس سنه ثم وصل الى بلاد المرأة فرأى
جماعة كثيرة من وديها واولادها وولدها الى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه
المرأة ولا غيرها البتة واباحة التذميع مشاركتة الجحري في الاسكار والوضوء والصلاة في حلد
الكلب وعلى العذرة البابسة وحكي بعض الفقهاء لبعض الماوله وعنده بعض الفقهاء
الحنفية صفة صلاة الحنفية فدخل دارا مغصوبة ووثأ بالنيد وكبر وقرأ بالفارسية من غيرية
وقرأ مدها شتان لا غير بالفارسية ثم طأ رأسه من غير طماننة وجد كذلك ورفع رأسه بقدر
هذا السيف ثم صعد وقام ففعل كذلك ثمانية ثم أخذت في مقام التسليم فقبض المالك وكان
حنفيًا من هذا المذهب وأباحوا المقصوب لغير غايه لو غير الغايه بالصفة فقتلوا لو ان سارقا
دخل مدار شخصه في يد وادب وروحى وطعام فطعن السارق الطعام بالادب والاربعه ملك ذلك
الطعن بذلك فلو جاء المالك وتنازع كان المالك ظالمًا والسارق مظلوما فلو تنازعا لكان قتل
المالك كان هدرا وان قتل السارق كان شهيدا وأوجبوا الحد على الزاني اذا كذب الشهود
واسقطه اذا صدقهم فاسقط الجميع اجتماع الاقرار والينة وهذا ذريعة الى اسقاط حدود
الله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فسدق اليهود يسقط عنه الحد والجمعة كل الكلب
والطواط البعيد واباحة الملاهي كالشطرنج والقنا وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هذا
المختصر (والجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل
السنه وأما سائر ما فليس في هذه المسائل مسأله الا وجمهور أهل السنه على خلافها وان كان
قد قالها بعضهم فان كان قوله خطأ فالصواب مع غيره من أهل السنه وان كان موافقا للصواب
مع أهل السنه أيضا فعلى التقديرين لا يخبرج الصواب عن أهل السنه (الثاني أن يقال)
الرافضة وجدفهم من المسائل ما لا يقوه مسلم يعرف دين الاسلام منها ما يتفقون عليه ومنها
ما يقوه بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فاعطون المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه
عن الجمعة والجماعات ويعرون المشاهد التي حرم الله ورسوله بناءه ويجعلونها غنما لغير الايمان
ومنهم من يجعل زيارتها كالجج كاصناف الضد كآبائهم مسائل مع المشاهد وفيه من الكذب
والشرك ما هو من جنس شرك التصاري وكذبهم ومنها ما خيره صلاة المغرب بعض اصحاب اليهود
ومنها ما يخبر من أهل الكتاب وتخبر من نوع من السلك وتخبر بعضهم لحم الجمل واشترط
بعضهم في الطلاق اليهود على الطلاق وإيجابهم أخذ جنس مكاتب المسلمين وجعلهم الميراث
كله لثنت دون العم وغيره من العصبية والجمع الدائم بين الصلايين ومثل صوم بعضهم بالعدد
لا بالهلال يصومون قبل الهلال ويفطرون قبله ومثل ذلك من الاحكام التي يعلم علمائنا
أنها خلاف دين المسلمين الذي بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتزل به كلبه وقد قدمنا
ذكر بعض أموره التي هي من أظهر الامور انكارا في الشرع والعقل ولهم مقالان باطله

يبطل ما ذكره من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على القابل (الوجه
السابع) أن يقال أنتم اعتمدتم في هذا على أن تلك الغالبية يجب أن تكون من لوازم الذات ويلزم من ذلك امكان وجود القابل في الازل

(مطلب للرافضة مسائل ليست
من الدين)

امتناع وجود المقدور في الازل
وتقولون أنه قادر في الازل على ما لم
يزل فان كان هذا الكلام حصيا
استكن أن يقال في القبول كذلك
ويقال هو قابل في الازل مع امتناع
وجود القبول في الازل وهو قابل
في الازل لما لا يزال وان كان هذا
الكلام باطلا لزم اما امكان وجود
المقدور في الازل واما امتناع كونه
قادرا في الازل وعلى التقديرين

لان قابلية الشيء لتغيره فسيبين القابل والمقبول والنسبة بين الشيئين موقوفة عليها فاقال لكم ان كانت النسبة بين الشيئين موقوفة عليهما أي على تحققهما معا في زمن واحد كما اقتضاه (٩٤) كلامكم بطل فرقمهم وهو قولكم بان تقدم القدرة على المقدور

وان وافقهم عليها بعض المتقدمين مثل احوال المنع وان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع وان قصد ابقاعه عند الشرط وان الطلاق لا يقع بالكنابات وأنه يشرط فيه الاشهاد (الثالث ان يقال) هذه المسائل لها ما أخذ عند من قالها من الفقهاء وان كانت خطأ عند جمهورهم فأهل السنة أنفسهم يثبتون خطأها فلا يخرج بيان الصواب عنهم كالأخروج الصواب عنهم فالخلافقة من ماء الزنا يخرجها جمهورهم كأي حنفية وأحمد ومالاً في أظهر الروايتين وحكي ذلك قول الشافعي وأحمد لم يكن يظن أن في هذه المسائل نزاعاً حتى أفتى بقتل من فعل ذلك والذين قالوها كالشافعي وابن الماحشون رأوا النسب مستقلاً لعدم الإرث فانتفت أحكامه كلها والصحيح من أحكامه والذين أنكروها قالوا الأحكام الانساب تختلف فثبت لبعض الانساب من الأحكام ما لا يثبت لبعض فباب التحريم يتناول ما يحله اللفظ ويعجزا حتى تحرم بنت النبت بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالخلافقة من مائه أولى بالتحريم بخلاف الإرث فإنه يختص بنسب إلى الميت ومنه فثبت لولد البنين دون ولد البنات وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة جعل ذلك شبهة تدرك الحد لوجود صورة العقد وأما جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يجب تغطية الحد لعقوبة لكونه فعل محرماً بين العقود والوطء وكذلك الواطء أكثر الناس يوجبون قتل فاعله مطلقاً وان لم يكن بمحصناً وقيل ان ذلك إجماع الصحابة وهو مذهب أهل المدينة كالأ وغيره ومذهب أحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد قوليه وعلى هذا القول يقتل المفسول به مطلقاً اذا كان بالغاً والقول الثاني ان ذلك مستدلان وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أحد قوليهما وإذا قيل الفاعل كالزاني فقتل المفسول به مطلقاً وقيل لا يقتل وقيل بالفرق كالفاعل وسقوط الحد من مفردات أي حنفية وأما الحاق النسب في تزويج المشرقة بالمغربى فهذه أيضاً من مفردات أي حنفية وأصله في هذا الباب ان النسب عنده يقصد به المال فهو يقيم المقصود به فاذا ادّعت امرأة أن ألقه بها معنى أعماء تنسباً من مائة لا بمعنى أنه خلق منها وكذلك فيما اذا طلق المرأة وقيل التحريم من وطئها فعمل الولية بمعنى أنهم ما يتوارثان لا بمعنى أنه خلق من مائه وحقيقة مذهب أنه لا يشترط في الحد كالبسب ثبوت الولادة الحقيقية بل الولد عنده الزوج الذي هو فراشه مع قطعه أنه لم يجز لها وهذا كما أنه اذا طلق إحدى امرأته ومات ولم تعرف المطلقة فاته يقسم الميراث بينهما والشافعي يوفى بالامر فلا يحكم بشئ حتى يبين الامر أو يصطلحها وجمهور العلماء يخالفونه ويقولون اذا علم انتفاء الولادة لم يجز اثبات النسب ولا حكم من أحكامه وهو يقول قد ثبت بعض الاحكام مع انتفاء الولادة كما يقول فيما اذا قال المملوك الذي هو أكبر منه أنت ابني يجعل ذلك كتابية في عتقه لا اقرا بالنسب وبجمهور العلماء يقولون هو اقرا علم كذب فيه فلا يثبت معنى فالاشاعة التي شاع بها في أي حنفية ان كانت حقاً جمهور أهل السنة يوافقون عليها وان كانت باطلاً لم يضرهم شئ مع أنه يشع تنسب من يظن أن أباً حنفية يقول ان هذا الولد مخلوق من ماء هذا الرجل الذي لم يجمع بامرأته وهذا بالقول أقل الناس عقلاً فكيف يعمل أي حنفية ولكنه ثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفرد به وخالفه الجمهور وخطوا من قال به ثم منهم من ثبت النسب اذا أمكن وطؤ الزوج لها كما يقوله

واجب فان القدرة نسبة بين القادر والمقدور وبوجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا تقولون الارادة قد عتبت مع امتناع وجود المراد في الازل وتقولون ان الخطأ قد بع مع امتناع وجود الخطأ في الازل فاذا كنتم تقولون بان هذه الامور التي تتضمن النسبة بين شيئين تتحقق في الازل مع وجود أحد المنتسبين في الازل دون الآخر كما يمكن أن يقال القابلية متحققة في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كثير من الناس ان التكون ثابت في الازل مع امتناع وجود الممكن في الازل وأما الخلق الثالث وهو ان قيام الحوادث به تغير والله مستزعين بالتغير فهذه هي التي اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يحجج بغيرها وقد اجاب الرازي وغيره عن ذلك بان لفظ التغير مجلي فان الشمس والقمر اذا تحركت أو تحركت الرياح أو تحركت الانجبار والدواب من الاناس وغيرهم فهل يسمى هذا تغيراً أو لا يسمى تغيراً فان سمي تغيراً كان المعنى أنه اذا تحرك المتحرك فقد تحرك واذا تغير بهذا التغير فقد تغير واذا قامت به الحوادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان فسر بذلك فقد اتحد الازم والمزوم فبقال وما انقل على امتناع هذا المعنى وان ساء المعنى تغيراً وان كان هذا لا يسمى تغيراً بل المراد

بالتغير مجرد قيام الحوادث مثل ان يغير بالتحريك الاستحالة في الصفات كما يقال تغير المريض وتغيرت البلاد وتغير الشافعي الناس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزمهم الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا يب أن التغير المعروف في اللغة هو المعنى

الثاني فان الناس لا يقولون لشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغير او انها تغيرت ولا يقولون للانسان اذا كان يقرأ القرآن ويصلي الخس انه كذا تغير او صلى قد تغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لم تكن عادته هذه الاعمال اذا

تغيرت صفته وعادته انه قد تغير وحسب ذلك قال ان صفته لم يزل متصلا اذ شاء فقال الملائكة له يسلم افعاله تغيرا ومن قال انه متكلم بعد ان لم يكن متكلم فاعل يلزم من قال ان الكلام يمكن فاعل يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم به ما يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم بفعله القول في أحد النوعين كما قول في الآخر واذا قدر ان النزاع لفظي فلا بد من دليل سمعي او عقلي يحوز أحدهما وينع الآخر والا فلا يجوز التفرق بين التماثلين بمجرد الدعوى او مجرد إطلاق لفظي من غير أن يكون ذلك اللفظ حاملا على ذلك المعنى في كلام المعصوم فاما اذا كان اللفظ في كلام المعصوم وهو كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل الاجماع وعلم مراده بذلك اللفظ فانه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ ولا يجوز تخالفة قول المعصوم والمسلك التفسير في الافعال كإطلاق لفظ الغير على الصفات والمسلك لفظ الجسم على الذات وكل هذه الانقضاء فيها الجال واشياء وابهام ومذهب السلف والائمة انهم لا يطلقون لفظ الغير على الصفات لانها لا تنسب لغيرها ولا تنسب لغيرها بل يطلقون القول بانهم اغيروا لانها ليست غيرة اذ اللفظ مجمل فان اراد المطلق بالغير المبان فليست غيرة وان اراد بالغير ما قد علم أحدهما دون الآخر فهي غير وهكذا اما كان من هذا الباب واذا كان هذا

الشافعي وكثير من اصحاب اجد ومنهم من يقول لا يثبت القسب الا اذا دخل بها وهذا هو القول الاخر في مذهب اجد وقول مالك وغيره وكذلك يستعمل في الالبسة قد علم ان جمهور أهل السنة يعمرون ذلك ويقولون فيه حتى يحدون الشارب التأويل ولهم في فقه قولان فذهب مالك وأجد في إحدى الروايتين بفسق ومذهب الشافعي وأجد في الرواية الاخرى لا يفسق ومحمد بن الحسن يقول بالتصريم وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من اصحاب أبي حنيفة كابي الليث السمرقندي ونحوه وقول هذا الرافضي واباحة التبديع مع مشاركته انما جرى الاسكرا احتياجا منه على أبي حنيفة بالقياس فان كان القياس حقا لعل انكاره وان كان باطلا بطلت هذه الملة ولما اخرج عليه بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام لكان اجدو وأما الموضوع بالنبذ فجمهور العلماء ينكرونه وعن أبي حنيفة فيه روايتان أيضا وانما أخذ ذلك الحديث روي في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه مرة طيبة ومرة ملهية والجمهور منهم بضعف هذا الحديث ويقولون ان كان مصصافه ممتنع بآية الموضوع وآية تحريم الخمر مع انه قد يكون لم يصير نبذ وانما كان قايما بتغير او تغير تغيرا بسيرا او تغيرا كثيرا كونه ما على قول من يجوز الموضوع بالماء المضاف كما قالوا في الماء والخمر وهو مذهب أبي حنيفة وأجدوا كثيرا روايات عنه وهو اقوى في الحق من القول الاخر فان قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فتكره في سياق التي قدم ما تغير القامه هذه كما يعم ما تغير باصل خلقه او بما لا يمكن صونه عنه اذ شمول اللفظ لهما سواء كما يجوز الموضوع بماء البصر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم اقبله ان تتوضأ من ماء البصر فان ترك البصر ونحوه لم يمتل معنى القليل من الماء فان توضأ به عطشنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته قال الترمذي حديث صحيح فاء البصر مله وربع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالطهارة احسن حالا منه لكن ذلك تغيرا صلى وهذا طاهر وهذا الفرق لا يعود الى اسم الماء ومن اعتبره جعل مقتضى القياس انه لا يتوضأ بماء البصر ونحوه ولكن ابيح لانه لا يمكن صونه عن المغيرات والاصل ثبوت الاحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا اخلافا للفظ دخل الاخر والا فلا وهذه دلالة لفظية لا قياسية حتى يعتبر بها المستقاة وعدمها وأما الصلاة فجلد الكلب فانما يحوز ذلك او حنفية اذا كان مدبونا وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مفايزه وجهته قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلم اهاب دبع فقد طهر وهذا مستلحق اجتهاد وليس هذه من مسائل الشناعات ولوقيل لهذا المتكررات دليل لا إطلاق على تحريم ذلك لم يحده بل لو طوب دليل على تحريم الكلب لربذه على مالك في إحدى الروايتين عنه فانه يكرهه ولا يجزئه لم يكن هذا الرمد مناعته مع ان الصحيح الذي عليه جمهور العلماء ان جلد الكلب بل وسائر السباع لا يطهر بالدباغ لما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان جلد الكلب بل وسائر السباع عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اعلم اهاب دبع فقد طهر ضعفه اجد وغيره من الائمة المحدثين وقدروا مسلم وكذلك تحريم الكلب دلل عليه أدلة شرعية لكن لا يعرفها هذا الامامي وأما الصلاة على العذرة اليابسة بلا حائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا احمد من الائمة الاربعة ولكن اذا اصاب الارض نجاسة فذهب بالشمس او بالبرج والاحصاة فذهب

كل ما هم في لفظ الغير لفظ التغير مستقاة ومن تأمل حلال حول النظر في هذه المسئلة علم ان الراي قد استوعب ما كرووا ان الفتاة ليست معهم بحجة عقلية ينه على السر وانما غايتهم الزام التناقض بين جهة الفهم المعقولة والكرامية والفلاسفة ومن للمعلوم ان

تنافض المتأزج يستلزم فساد أحد قوليه لا يستلزم فساده بقوله بعنه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم أنهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فاسد أو فاسدوا كالكلامهم في أبادا منقضات انحصوم وأيضا

الأكبر طهارة الأرض وجواز الصلاة عليها هذا مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك وأحد وهو القول القديم للشافعي وهذا القول أظهر من قولين لا يظهر هاتيك وأما ما ذكره من الصلاة التي يجيزها أو حنيفة وفعالها عند بعض الملوك حتى رجم عن مذهبه فليس بمسألة على قسام مذهب أهل السنة لأن أهل السنة يقولون إن الحق لا يخرج عنهم لا يقولون أنه لا يتخطى أحدهم وهذه الصلاة ينكرها جمهور أهل السنة كمالك والشافعي وأحمد والملك الذي ذكره هو محمود بن سبكتكين وأما راجع إلى ما طهر عنده أنه سنة التي هي الله تعالى عليه وسلم وكان من خيار الملوك وأعداهم وكان من أشد الناس قساما على أهل البدع لاسيما الأئمة وكان قد أمر بلعهم ولعن أمثالهم في بلاده وكان الحاكم العبيدي عصر كتب إليه يدعوهم فأحرق كتابه على رأس رسوله ونصر أهل السنة نصر امرء فاعنته (قوله) وأما هو المصنوب وغير الغائب الصفة فقالوا لو أن سارقا دخل مدار الشخص في فيه ودابور حتى وطعم فطعن السارق طعام صاحب المدار بدوابه وأرجحت ملك الطعين بذلك فلو جاء المالك ونزاعه كان المالك ظالما والسارق مظلوما فلو تقاتلا فإن قتل المالك كان هديرا وإن قتل السارق كان شهيدا ف يقال أولا هذه المسئلة ليست قول جمهور العلماء أهل السنة وأما قالها من نزاعه فيها جمهورهم ويردون قوله بالادلة الشرعية ولكن الفقهاء متنازعون في الغائب إذا غاب المصنوب عما زال اسمه كطعن فصيل هذا فاعنته اتلافه فيجب لملك القبة وهذا قول أبي حنيفة وقيل هو باق على ملك صاحبه وإن زادته والنقص على الغائب وهو قول الشافعي وقيل بل ينقض المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص إن نقص وبين المطالبة بالبدل وترك العين للغائب وهذا هو المشهور من مذهب مالك وإذا أخذ العين فقد يكون الغائب شريكا بما أحدهن فنه من الصنعة وقيل لا شيء وهذه الأقوال في مذهب أحمد وغيره وحديثه فالقول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة ثم أنه كذب في نقله لقوله لو تقاتلا كان المالك ظالما فإن المالك إن كان متأولا لا يعتمد غير هذا القول لم يكن ظالما ولم يجز مقاتلته بل إذا تنازعا فعالي من يفصل بينهما إذا كان اعتقاد هذا أن هذه العين ملكه واعتقاد الآخر أنها ملكه وأيضا فقد يفرق بين من غصب الحب ثم اتفق أنه طعنه وبين من قصد ربطه ثم غلبه بحكمه بقبض قصد من يلبس النزاع وبالمجمل فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة ليس فهم الفقيه إلا مسألة المتخوفة من ماء الزنا للشافعي فيقاله الشيعة تقولون إن مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة ويقولون أنه إذا اضطرب الإنسان إلى استفتاء بعض المذاهب الأربعة استقى الحنفية ويرجعون محمد بن الحسن على أبي يوسف فاتهم لغيرهم من الحديث والسنة ينكرون من كان أكثر غسبا بالحديث والسنة فإذا كان كذلك فهذه الشاعات في مذهب أبي حنيفة فإن كان قوله هو الراجح من مذاهب الأئمة الأربعة كان تكثير التشيع عليه دون غيره تنافضا منهم وكذا أقدر هجوم مذاهبنا وفضلوا على غيره ثم نسبوا إليه من الضعف والنقص ما يقتضئ أن يكون ناقص من غيره وهذا التنافض غير بعيد منهم فاتهم لغيرهم وظلمهم بعبسحون ويذمون بلا علم ولا عدل فإن كل مذهب في حنيفة هو الراجح كل ما ذكره ومن اختصاصه بالمسائل الضعيفة التي لا يوجد مثلها لغيره تنافضا وإن لم يكن الراجح كان ترجحه

أهل الحق أن الجوهر لا يتلوه عن كل جنس من الأعراس ومن جميع أشد أنه كان له أشد وأن كان متواحد على لم يتلوه الجوهر عن أحد الضدين وإن قدر عرض لأشده لم يتلوه الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت الملة خلو الجوهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهوى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) ويجوز الصالحى العرو عن حلة الاعراض ابتداء ومنع البصريون من المعتدة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان ويجوزوا الخلوها معاها وقال

الكعبى وشبهوه بجوز الخلو عن الاكوان ويعتبر العرو عن الاعراض قال وكل مخالفة لها او افتراض على امتناع العرو عن الاعراض بعد قبول الجواهر له افترض الكلام على التصديق في الاكوان فان القول فيها يستدلى الضرورة فان بدية العقل نعلم أن الجواهر الفاسدة لا اجتماع والاتفاق لا نعلم غير متباعدة ولا متباعدة وبما أوضح ذلك أنها اذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر اجتماعها الا عن اتفاق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك انطرا الاتفاق عليها اضطرنا الى العلم بان الاتفاق مسبق باجتماع وغرضنا في دوام اثبات حدوث العالم فيصعب بالاكوان (قلت) اثبات الاكوان بقول الحركة والسكون هو الذى لا يمكن دفعه فان الجسم الباقى لا بد له من الحركة أو السكون وأما الاجتماع والاتفاق فهو مبنى على اثبات الجوهر الفرد والتزاع فيه كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول ان الجسم مركب منه ولا أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت والذين يثبتونه ايضا لا يثبتهم اثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت فانه لا دليل على أن السموات كانت حواء متفرقة فجمع بينها ولهذا قال في الدليل فاما بدية العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والاتفاق

على بقية المذاهب بالطلا فليس بالضرورة أن الشيعة على الباطل على كل تقدير ولا يربأ عنهم أصحاب جهل وهوى فيشكلون في كل موضع بما يناسب أغراضهم سواء كان حقا أو باطلا وقصدهم في هذا المقام أنهم جميع طوائف أهل السنة فذكروا في كل موضع ما يظنون أنه مذموم فيه سواء صدقوا في النقل أو كذبوا وسواء كان ما ذكروه من الذم حقا أو باطلا ولا كان في مذهبهم من العمايب أعظم وأكثر من عمايب غيرهم (وأما قوله) وأوجب الحد على الزاني اذا كذب اليهود وأسقطه اذا صدقهم فأسقط الحد مع اجتماع الاقرار والبيئة وهذا انزعة الى اسقاط حد ود الله تعالى فان كل من شهد عدله بالزنا فصدق اليهود بسقط عنه الحد (فيقال) وهذا أيضا من أقوال أئمة حنيفة وخالفه فيها الجمهور كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وما أخذوا حنيفة أنه اذا أقر بسقط حكم الشهادة ولا يؤخذ بما لا قرار الا اذا كان أربع مرات وأما الجمهور فيقولون الاقرار يؤكدهم الشهود ولا يبطئها لأنه موافق لما لا يخالف لما هو الم يصحح الكبر بأدلة عدد الشهود على الأربعة وكافقاراه أكثر من أربع مرات وبالجملة فهذا قول جمهور أهل السنة فان كان موافقا فهو قولهم وان كان لا تحرم الصواب فهو قولهم ثم يقال من المعلوم أن جمهور أهل السنة يتكروا في هذه المسائل ويردون على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الامامية (وأما قوله) وأباح كل الكلب والوطا بالصيد وأباحه الملاهي كالشطرنج والفناء وغير ذلك من المسائل التي لا يثبتها هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جميع أهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المقرين بخلافه الخلفاء الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم بل نقله أحد منهم وذلك الذي قاله بعض هؤلاء أنكروا عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على ضلالة ثمة الموجود في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والاجماع أعظم وأشنع مما يوجد في قولنا ما هو ضعف الا يوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة فبين على كل تقدير أن كل طائفة من أهل السنة غيرهم فان الكذب وجد فيهم والتكذيب بالحق وفروط الجمل والتصدق بالحقالات وقلة العقل والغلو في اتباع الهوى والالتصالي بالجهولات لا يوجد مثله في طائفة أخرى أما محاكمه من ااحة الواط بالصيد فهذا كذب لم يقله أحد من علماء السنة وأظنه قصد التشنيع به على مالك فاني رأيت من الجهال من يحكي هذا عن مالك وأصل ذلك ما يحكي عنه في حشون النساء فانه لما حكي عن طائفة من أهل المدينة ااحة ذلك وحكي عن مالك فيروا بيان ظن الجاهل أن ادبار المالك كذلك وهذا من أعظم الغلط من هودون مالك فكيف على مالك مع حلاله قدره وشرف مذهبه وكما صانته عن الفرواح وأحكامه بسد الزرائع وأنه من أبغ المذاهب اقامة للحدود ونهيها عن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في أن من احتل اثبات المالك أنه بكفر كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين فانهم متفقون على أن استحلال هذا اغتيلة استحلال وطء أمته التي هي بنته من الرضاة أو أخيه من الرضاة أو هي موطوءة ابنه أو أبيه فكان محلوكة اذا كانت محرمة برضاع أو صهر لا تباح له اتفاق المسلمين فلو كرهه أو لم يصرح به فان هذا الجنس محرم مطلقا لا يباح بعقد نكاح ولا ملأ بين بخلاف وطء الاناث ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن الاثا يقتل رجحا حصنا كان أو غير محصن سواء لو طء محلوكة أو غير محلوكة فانه يقتل عندهم القاتل والمنعول

(١٣ - منهاج نافي) لا نعلم غير متباعدة ولا متباعدة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والاتفاق فلا كرم من الدليل مبنى على تقدير أنها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير متوقف في نفس

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو العالي) وإن حاولنا رد أعلى المعتزلة فيما ألفوا من كتبنا كتبتين أحدهما الاستنباه بالاجتماع على امتناع العروق من الاعراض (٩٨) بعد الاتصاف بها فنقول كل عرض باق فانه ينتقي عن محله بطرمان

صنده ثم الضد انما يطرق في حال عدم المتنعي على زعمهم فاذا انتفى البياض فلهما جاز أن لا يحدث بعد انتفائه كون أن كان يجوز الخلو عن الاكوان وتطرده هذه الطريقة في أجناس الاعراض (قلت) مضمون هذا أنه فاس ما يبعد الاتصاف على ما قبله وقد أياه المنازعون عن هذا بان الفرق بينهما أن الضد لا يزول الا بطرمان ضده فلهذا لم يخل منهما فان كان هذا الفرق مصحبا بطل القياس والا منع الحكم في الاصل وقيل بل يجوز خلو بعد الاتصاف اذا أمكن زوال الضد بدون طرمان آخر وما ذكره في السواد والبياض قضية جزئية فلا تثبت بهاد عوى كلية ومن أين يعلم أن كل طمع في الاحسام اذا زال فلا بد أن يتخلفه طمع آخر وكل ربح اذا زالت فلا بد أن يتخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكرهية ونحو ذلك فمن أين يعلم أن المر ببلشي الحب له اذا زالت ارادته وبغضه فلا بد أن يتخلفه كراهية وبغضه ولم يجوز خلو الحى عن حب المعين وبغضه وادارته وكرهاته (قال) ونقول أيضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى أنها لو قامت به ليجب عليها ذلك يقضى بحدوثه فاذا جاز انحصم عروا لم يجر عن حوادث مع قوله لها حصة وجواز افاضل مستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول البرى للحوادث فقال اما أن يكون هذا الزما واما أن لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال

(١) كذا بياض باصله ولعل محله الاتعنه طر بقال جر وحرر شبهه معصحه

الاموال فقال اما أن لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال ذلك ولا دليل له أيضا فان مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لولا احسنهما في شئ من المسائل التي لم نعلم فيها نزاعا كيف مع ظهور النزاع

وان لم يكن لازماً لهم لم يكن جمعة عليهم فقد ثبت ان لم يذكر جمعة على ان القابل للشي لا يلحقه من من ضده (الموضع الثاني) قال في
 انشاء الكتاب فصل مما خالف فيه الجواهر حكم الامه قبول (٩٩) الاعراض وصحة الاتصاف بالحوادث والرب

يتقدم عن قبول الحوادث (قال)
 وذهب الكرامية الى ان الحوادث
 تقوم بذات الرب ثم زعموا انه
 لا يتصف بما يقوم به من الحوادث
 وصاروا الى جهة انه لا يسبقوا اليها
 فقالوا الحادث يقوم بذات الرب
 وهو غير قابل وانما يقوم بالتبعية
 والقبالة عندهم القسدية على
 التكلم وحقيقة اسمها ان اسماء
 الرب لا يجوز ان تحسرد وذلك
 وصفوه بكونه خالق الازل ولم
 يتحاشوا من قيام الحوادث به
 وتكبروا اثبات وصف جديد له قولا
 وذكرنا (قال) والدليل على بطلان
 ما قالوه انه لو قيل الحوادث لا يتصل
 منها ما سبق تقريره في الجواهر
 حيث قضينا باستحالة تعرضها عن
 الاعراض ولو لم يتصل عن الحوادث لم
 تسبقها وساق ذلك يؤدي الى الحكم
 بحدوث الصانع (قال) ولا يستقيم
 هذا الدليل على اصل المعتزلة مع
 مصبرهم الى نحو زعموا الجواهر عن
 الاعراض على تفصيل لهم سرفنا
 السه وانما هم احكاما متعددة
 لذات الرب تعالى من الارادة المحدثه
 القائمة لا يعمل على زعمهم وبصدهم
 اضعاف طرديدل في هذه المسئلة
 انه اذا لم يتبع بتعدد احكام الذات
 من غير ان تدل على الحدوث لم تعد
 مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض
 على الذات (هذا كلامه) ولقابل
 ان يقول قوله الدليل على بطلان
 ما قالوه انه لو قيلها لا يتصل منها لما
 سبق تقريره في الجواهر هو لم يذكر

الاموال فانه يتوخذ من المتلف نظيرا ما تلقه فحصل القصاص بذلك والزرر واما اتلاف ذلك
 فضرره على المتلف فانه يذهب ماله وعرض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شفاعظ
 المظالم واما اذا تعدد القصاص منه الا اتلاف ماله فهو اظهر جوازاً فان القصاص عدل
 ويزا من سببته مثلها فاذا اتلف ماله ولم يتمكن الاقتصاد منه الا بتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق
 العلماء على جواز اتلاف النضر والزرع الذي للكفار اذا فعلوا بما مثل ذلك اولم يقدروا عليهم الا به
 وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهو روايتان عن احمد والجواز مذهب الشافعي وغيره
 والمقصود هنا ان الات المهور مجرمة عند الامم الاربعة ولم يحل عنهم نزاع في ذلك الا ان المتأخرين
 من النصارى من اصحاب الشافعي ذكروا في النزاع وجهين والصحيح التعريم واما العراقيون
 وقد ما انصارا سائين فلم يذكروا في ذلك نزاعاً واما الغناء المجرد لم يحرم عندنا في حنفية وماك
 وهو احد القولين في مذهب الشافعي واحده وعنها انه مكروه وذهب طائفة من اصحاب
 احمد الى ان الغناء المحرم دباح فان كان هذا القول حقا فلا ضرر وان كان باطلا فله هو اهل
 السنة على التعريم فلم يخرج الحق عن اهل السنة
 (فصل قال الرافضي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله
 شيخنا الامام الاعظم خووجه نصرا لملة والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه
 وقد سألته عن المذاهب فقال بحثنا عنها وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفرق
 امتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية وبقية النار وقد عين الفرقة الناجية والهاكمة
 في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل اهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن
 تخلف عنها فرقت فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الامامية لا تسهم باينوا جميع المذاهب
 وجميع المذاهب قد اشرت في اصول العقائد (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان
 هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كما تقدم من قوله يلزم ان الله موجب بذاته
 لا يحتاج فيسلم الكفر وهذا الذي قد جعله شيخنا الاعظم واحتج بقوله هو من يقول ان الله
 موجب بالذات ويقول يقدم العالم كما تقدم ذلك عن كتاب شرح الاشارات فيلزم على قوله ان
 يكون شخه هذا الذي احتج به قافرا والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا
 الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام انه كان وزيرا للملحة الطائفة الاسماعيلية بالوث لث ثلما
 قدم التزلز المشركون هلا كوا شاعرا عليه بقتل الخليفة وبقتل اهل العلم والدين واستنفاء اهل
 الصناعات والتجارات الذين يدفعونه في الدنيا وانه استولى على الوقف الذي للمسلمين وكان يعطى
 منه ماشاء الله للعلماء المشركين وشيوخهم من الغنسية السخرة واثالثهم واثمانيه وكان يبعث
 الذي يبرأه على طريقة الصابئة المشركين كان اخس الناس نصيبا منه من كان الى اهل الملل
 اقرب وأوفرهم نصيبا من كان أبعدهم عن الملل مثل الصابئة المشركين و... المصلحة وسائر
 المشركين وان ارتزقوا بالجمود والطب ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن اتباعه الاستهتار
 برأبنا الاسلام ومحرمانه ولا يحافظون على الفرائض كالصلاة ولا يزينون عن محرم الله من
 الخمر والفواحش وغير ذلك من المنكرات حتى انهم في شهر رمضان يذكر عنهم من اضاعه
 الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه اهل الخبرة بهم ولم يكن لهم قوة وظهور الامع

دليلا هنالك الاقاييس ما قبل الاتصاف على ما بعدوه وليس جمعة عقلية بل غايته احتجاج بموافقة متزاعم في مسئلة عقلية عقلية
 ترد لاجلها نصوص الكتاب والسنة ويتبين عليها من مسائل الصفات والافعال امور عقلية اضطرب فيها الناس عن التي يجعل

أصول الدين مجرد قول قائلة طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضاً عليه من غير جهة عقلية ولا سمعية وقد أجاب المنازعون بحجج مركب وهو ما اختلف الفرق من صمم والالحن حكم (١٠٠) الاصل وايضاً فانه قد قرر هناك وهناك المعتزلة أئمة الكلام الذين

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في الغل وغيرهم من التزلز ضعفاً أمر هؤلاء لعلمادتهم للاسلام وأهله ولهذا كانوا من أنقص الناس منزلة عند الامير يورون المجاهد في سبيل الله الشهيد الفتح عاملاً المغل غزاة الى الاسلام والترم أن ينصر ما إذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من القضية الصخرة وغيرهم وهدم الذخائات وكسر الاصنام وخرق شملها كل مجرم وأزم اليهود والنصارى الجزية والصغار ويسبهم ظهر الاسلام في الغل وأتباعهم وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في المسلمين أشهر وأعرف من أن يوصف ومع هذا فقد قيل أنه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويستقبل بتقبيل البغوي والفتنة ويعوذ ذلك فان كان قد تاب من الإلحاد فانه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً لكن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرضا بل من الإلحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله ولا يظهر أنه انما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان نصفاً للقتل المشركين والاحاديث معروف من حاله اذ ذلك فن قدح في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأجدن حبل وأتباعهم وغيرهم بلفظاتهم بعضهم في مثل باحة الشرطي والفتنة كيف يليق به أن يحتج بذهب يقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدعون دين الحق ويستحلون الحرامات الجميع على تحريمها كالغواحيش والجر في مثل شهر رمضان الذين أمسأوا الصلاة واتبعوا الشهوات وعرفوا سياج الشرائع واستغفروا بحرمات الدين وسلكوا غير طريق المؤمنين فهم كاقبل فهم

الدين يشكوك به • من فرقة فلسفه • لا يشهدون صلاة • الا لاجل التقية ولا ترى الشرع الا • سياسة مدنية • ونؤثرون عليه • مناجيا فلسفه ولكن هذا حال الرافضة دائماً باعدون أولاده الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بحسان ويؤاؤون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقاً في المنتسبين الى الاسلام الملاحدة بالبيعة الاسماعيلية فمن اخبر بأقوالهم في نصر قوله مع ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة المسلمين كان من أعظم الناس موالاة لاهل النفاق ومعاداة لاهل الايمان ومن الهب أن هذا المصنف الرافضي الكذاب الفترى يذكر أبي بكر وعمر وعثمان وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالفتاوى التي يفتي بها عليهم هو واخوانه ويحجى الى من قد استشرع عند المسلمين بحججه ورسوله يقول عنه قال شيخنا الاعظم ويقول قدس الله روحه مع شهادته عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعنه طائفة خيار المؤمنين من الاولين والآخرين وهؤلاء اذ خلون في معنى قوة تعالى لم ترى الذين أتوا انصبيان الكتاب يؤمنون بالحبس والطاغوت ويقولون الذين كفروا هؤلاء همدى من الذين آمنوا سيلا وأولئك الذين انفسهم الله ومن يلغ الله فلن تجده نصيراً فان هؤلاء الامامية وأتباعهم الكذاب كانوا مقرين ببعض ما في الكتاب المنزل وفهم شعبة من الايمان بالحبس والطاغوت والنصر

فما يوافقنا على استحالة قيامه به من الحوادث وما يلزمهم بحجج قيام قدره حادثة وعلم حادث بذاته على حساب أصلهم في وما القول والارادة الاحاديث ولا يجدون بين ما جوز وما استوعبته فصلا (قال) ونقول لهم قد وصفت الرب تعالى بكونه مختاراً وكل مجيد

أظهر وافق الاسلام في الصفات والافعال وسموا ذلك تقديسه الله عن الاعراض والحوادث وقد ذكر أبو المعالي أنه لا حاجة لهم على استحالة انصافه بالحوادث وأنه يلزمهم بنقض ذلك أما الاول فان القابل للشيء عندهم يجوز أن يتخلو عنه وعن ضده وأما لزوم هذا القول لهم فلأنهم لم يحكموا به بحجة مقرب وأنه اذا لم يتجسس تجسدد أحكام لذات من غير أن يدل على الحدوث لم يبعد مثل ذلك في اعتراؤ نفس اذ عراض وكان ما ذكره الأستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة وأنه لا دليل لهم على نفي ذلك وهو أيضاً لم يذكر دليلاً لما أقصه على نفي ذلك فافاد ما ذكره أن أئمة النفاة لم يخل الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بمشئته لا دليل لهم على ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل الاثبات لذلك (قال) ونقول للكرامية مصيركم الى اثبات قول حاشيت مع تفكير انصاف الباري به تناقض اذ لو جاز انه بمعنى يجعل من غير أن يتصف المحل بمحكمه فإشهاداً قيام أقوال وعلوم وإرادات بحال من غير أن يتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني وذلك مخطئ الحقائق ويجري الى جهالات (قال) ثم نقول لهم اذا جزم قيام ضرب من الحوادث بذاته فما المانع من تحججهم بقيام أكران حادثة بذاته على التعاقب وكذلك سبيل الأزام

فما يوافقنا على استحالة قيامه به من الحوادث وما يلزمهم بحجج قيام قدره حادثة وعلم حادث بذاته على حساب أصلهم في وما القول والارادة الاحاديث ولا يجدون بين ما جوز وما استوعبته فصلا (قال) ونقول لهم قد وصفت الرب تعالى بكونه مختاراً وكل مجيد

حسم وجرم ولا يتقرب في المعقول خلوا الاجرام من الاكوان فما الساقع من تجو برقيام الاكوان بذات الرب ولا يحصن لهم عن شئ مما
أزموه (قلت) ولتأمل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الظن في الفروع فضلا عن

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلسفة المتضمنة ذلك ويرون الدعاء بالعبادة لائق
واخذوا المساجد على قبورهم ويجعلون السفر اليها حجة مناسك ويقولون مناسك الحج الى البيت المشاهد
وحدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج اليها أعظم من الحج الى البيت المشرف فيه ومن الاشتراك بالله
أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الأيمان بالطاغوت وهم يقولون لمن يقولون بقرم من
القائلين يقدمون العالم ودعوة الكواكب المسوغة في الشرك هؤلاء هم الذين آمنوا بسيلا
فانهم فضلوا هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين
اتبعوهم باحسان فليس هذا بعيدا عن الرافضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى
والمشركين ومما انتهت على قتال المسلمين ما يعرفه الخاص والعام حتى قيل انه ما قتل يهودي
ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الا كان الرافضي مع اليهودي والنصراني والمشرك
(الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد ان الاسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين
ينظرون التشيع وان كانوا في الباطن كفارا لمسلمين من كل ملة والنصير يقمهم غلاة
الرافضة الذين يدعون المهسية على وهؤلاء أكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين
والاسماعيلية الباطنية أكفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما أصحاب المسموس الاكبر
والبالغ الأعظم الذي هو آخر مراتب عندهم فهمهم الدهر والقائلين بأن العالم لا فاعله لالة
ولا خالق ويقولون ليس يتناوب بين الفلاسفة خلاف الواجب الوجود فانهم يشبهونه وهو شئ
لاحقيقة له ويستتر في اسم الله ولا سيما هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل
قدمه ويوطؤه وأما من هو دون هؤلاء فيقولون السابق والتالي الذين عبروا بهما عن العقل
والنفس عند الفلاسفة والنور والظلمة عند المجوس وركبوا لهم مذهبين مذهب الصابئة
والمجوس ظاهر التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس شر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا
بالتشيع قالوا لان الشيعة أسرع الطوائف استقصاء لتعاليمهم من الغرور جعن الشريعة
ولما فهم من الجهل والتدبر بالمجهولات ولهذا كان أغفمهم في الباطن فلا فقه كالنصير الطوسي
هذا وكسان البصري الذي كان يخصوصهم بالشام وكان يقول قد رفعت عنهم الصوم والصلاة
والحج والزكاة فإذا كانت التصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه
دخلوا به ظهورا واهله هم المهاجرون اليهم لا في الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة
بأنهم على الحق شهادة مردودة باتفاق العقلاء فان هذا الشاهد ان كان يعرف أن ما هو عليه
مختلفا لدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع ليتفوي به عند المسلمين فهو محتاج الى تنظيم
التشيع وشهادته شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الاماي لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه
يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر أحواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن
أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضا شاهد لنفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التدبرين شهادة
المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كافي السن عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم انه قال لا تقبل شهادة خصم ولا منين ولا ذي غر على أخيه وهؤلاء خصما ما أعلنه
منهم من ذورهم على أهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن
يقال أولا لا نتم قوم لا يحجبون بمثل هذه الاحداث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

والذهب والجي فلا يسمى ذلك صفات وان قامت الجمل وكذا العلم الذي يعرض لمعالم وزول والارادة التي تعرض له ونزول وقد
لا يسبون ذلك صفة وانما يصرفه بما كان في ذاته كالحق الثابت والجملة فهذه بحوث فنية شعبة لا عقلية وليس هذا موضعه وما اقيم

الاكوان على التعاقب وقيام ما حالوا فيه فهم يفسرون بين ماجوز وموشعوب بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه وبين ما منعوه فكأنهم يصفونه بصفة الكمال فلا (١٠٣) يانهم ان يصفوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فان صح الفرق

بأسانيد أهل السنة والحديث نفسه ليس في الصحيحين بل قد قطع فيه بعض أهل الحديث كابن خزم وغيره ولكن قد روي أهل السنة كابي داود والترمذي وابن ماجه ورواه أهل الأسانيد كالإمام أحمد وغيرهم أن لكم على أصولكم ثبوت حتى تحضروا به وتقدر ثبوته فهو من أخبار الأحاد فكيف يجوز أن تحضروا في أصل من أصول الدين واضلال جميع المسلمين الا فرقة واحدة ياخبار الأحاد التي لا يحتمون هم باقي الفروع الجملة وهذا من أعظم التناقض والجمل (الوجه الخامس) ان الحديث يروى تفسيره فيه من وجهين أحدهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي وفي الرواية الأخرى قال هم الجماعة وكل من التفسيرين يناقض قول الإمامة ويقضي أنهم خارجون عن الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة المسلمين بكفروهم أو يفسقون أئمة الجماعة كابي بكر وعمر وعثمان دعي معاوية ومولاه بني أمية وبني العباس وكذلك بكفروهم أو يفسقون علماء الجماعة وعبادهم كآل النور والوزاعي واليثب وسعد وأي حنيفة والسافعي وأحمد وأحنن وأي عبيد وابراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض وأبيلعين الداراني ومروفا الكرخي وأمثال هؤلاء وهم بعد الناس عن معرفة سير الصحابة والافتدائهم في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا لا يعرفه إلا أهل العلم بالحديث والنقول والمعرفة بأخبار الضعفاء والفتن وهم من أعظم الناس جهلا بالحديث بفضلهم ومعادلة أهل العلم فإذا كان وصف الفرقة الناجية أتباع الصحابة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة فالسنة ما كان صلى الله تعالى عليه وسلم هو وأصحابه عليها في عهد معاصره أو أقرهم عليه أو فعله هو وأما الجماعة فهم المجتبعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعا والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا خارجون عن الفرقة الناجية فبدلاً الله بينهم فعمل بذلك أن هذا وصف أهل السنة والجماعة لا وصف الرافضة وأن الحديث وصف الفرقة الناجية باتباع سنته التي كان عليها هو وأصحابه ويلزم جماعة المسلمين (فان قيل) فقد قال في الحديث على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي فمن خرج عن تلك الطرية بعده لم يكن على طرية الفرقة الناجية وقد رتبنا سن بعدهم فلو سوا من الفرقة الناجية (قلنا) نعم وأشهر الناس بالرقة خصوم أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأتباعه كسيرة الكذاب وأتباعه وغيرهم هؤلاء تتولا هم الرافضة كما ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم مثل هذا الأمامي وغيره ويقولون أنهم كانوا على الحق وأن الصديق قاتلهم بغير حق ثم أظهر الناس ردة الذين حرّفهم على رضى الله عنه بالتألم ادعوا في الألوية وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهرهم وأبى بكر وعمر وأقول من ظهر عنه دعوى النبوة من المنسبين إلى الاسلام المختار بن أبي عبيدو كان من الشعة فعلن أن أعظم الناس ردة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف ولهذا لا تعرف ردة أسوأ حالاً من ردة الغالية كالنصيرية ومن ردة الاسماعيلية الباطنية ونحوهم وأهم الناس بقتال المرتدين هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلا يكون المرتدون في طائفة أكثر منها في خصوم أبي بكر الصديق فدل ذلك على أن المرتدين الذين لم يزلوا مرتدين على أعقابهم هم بالرافضة أولى منهم بأهل السنة والجماعة وهذا يبين يعرفه كل عاقل يعرف الاسلام ولهذا لا يستريب أحد أن جنس المرتدين

والا كانوا على التعاقب وقيام ما حالوا فيه فهم يفسرون بين ماجوز وموشعوب بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه وبين ما منعوه فكأنهم يصفونه بصفة الكمال فلا (١٠٣) يانهم ان يصفوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فان صح الفرق والاكوان امتنا فبين ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر كادت عليه النصوص أثبت النفاة لأهل الأثبات ادراك النعم والذوق واللس فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والأثنين ومنهم من فرق بين ادراك اللس وادراك النعم والذوق ليكون النصوص أثبت الثلاثة والأثنين فإذا قال المعتزلة النصيريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما من بصفه بالادراك كانت الجملة لم يصفه إلا بآئين وأثلاثة يلزمكم طرد القياس لزمهم ما أفسدوا والاصحاب متناقضين ولم يكن هذا لدلائل على ابطال انصافه بالسمع والبصر وكذلك إذا قال من جعل الادراكات الخمسة تتعلق به كإفهام هؤلاء ومن وافقهم كقاضي أبي يعلى بن محمو لم أثبت الرؤية يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللس به كإفهام الرؤية كانوا أيضاً على طريقتين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللس وغيره لمجي النصوص بذلك دون غيره قال أبو المعالي في إرشاده فان قبل قد وصفت لنا البر تعالى بكونه سميعاً بصيراً والسمع والبصر ادراكاً كان ثم ثبت شاهد أسوأها ادراكاً يتعلق بقبس الطعوم وادراكاً يتعلق بقبس الروائح وادراكاً يتعلق بالحرارة والبرودة واللسان والخشونة فهل تصفون

الرب تعالى بأحكام هذه الادراكات أم تقتصر على وصفه بكونه سميعاً بصيراً قلنا الصحيح المقطوع به عندنا في وجوب وصفه بأحكام الادراكات اذ كل ادراك ينفيه منه محال على وجوب وصفه بكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه

بأحكام الادراك ثم يتقدم من الربيع كونه شلما وثاقا ولا مساقا فان هذه الصفات سبقت عن ضرورة من الاتصالات والرب يتعالى عنها وهي لا تنفي عن حقائق الادراك فان الانسان يقول شمت (١٠٣) تفلسفة قل ادرك يصحوا لو كان التمس الاداعي

الادراك لكان ذلك بمثابة قول القائل ادركت ريمها ولم ادركه وكذلك القول في الذوق والسر ولا يلزم من تناقض هؤلاء ان كانوا متناقضين في الرؤية التي وارت بها التصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) واما تعاقب الحوادث فهم يتوهم بناء على امتناع حوادث لأول لها فان صرح هذا الفرق والازمهم طرد الحواجز كما طرده غيرهم عن لا يمنع ذلك واما حدوث القدرة والعلم فنفيهما لان عدم ذلك يستلزم النقص لعدم تعلق العلم والقدرة بخلاف الارادة والكلام فانه لا يحوم لهما فانه صحانه لا يتكلم الا بالصدق لا يتكلم بكل شيء ولا يريد الا ما سبق عليه لا يريد كل شيء بخلاف العلم والقدرة فانه بكل شيء علم وعلى كل شيء قدر وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا وهذا فقالوا انه ارادة حادثة وكلاما حاد ولم يقولوا له عالمية حادثة وقادرية حادثة فاسألوا على الفريقين جمعا فان صرح الفرق والا كانوا متناقضين وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده ولم يجعله من ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده كأدل على ذلك ظاهر التصوص وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف كالي الحسيني المصري وأبي البركات وغيرهم وغير المتقدمين مثل هشام بن الحكم وأمثاله ومثل جهم والفرق ان صرح فرقه والازم تناقضه وقيل ان كونه نفسه

في المتنسبين الى التسع اعظم واخفى كثر من جنس المرتدين المتنسبين الى أهل السنة والجماعة ان كان فيهم مرند (الوجه السادس) ان يقال هذه الحجة التي احتج بها الطوسي على أن الامة هي الفرقة الناجية كذب على وصفها كما هي باطلة في دلالتها وذلك ان قوله بانها جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم بانوا جميع المذاهب فيما اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما بان في الحواجز فيما اختصوا به من التكفير بالذنوب ومن تكفيره على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبر به عن الله وتجوز الظلم عليه في قسمه والجور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي تخالف ما ينظر أنه ظاهر القرآن كقطع بدالسارق من التنكب وامثال ذلك قال الاشعري في المقالات أجعت الحواجز على تكفيره على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه احكمهم وهم يختلفون هل كفر بشرك أم لا قال وأجوعا على أن الكسرة كفر بالانحداث فانها لا تقول بذلك وأجوعا على أن الله يعذب أصحاب الكبار بعد اذ انما الانحداث أصحاب بجملة وكذلك المعتزلة بانوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من المنزلة بين المرتدين وقولهم ان أهل الكبار يتخلدون في النار وليسوا بمؤمنين ولا كفار فان هذا قولهم الذي سموا به معتزلة فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية ففهم أخذوا بل الطوائف المنسوبة الى السنة والجماعة تبيان كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما اختص به فالكلامية بانوا سائر الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحدا ومعان متعددة أربعة وأربعة تقوم بذات المتكلم هو الامر والشي والخبران عبره بالعربية كان قرا وأوان عبر عنه بالعربية كان قرا فان هذا الميزة أحسن الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية بانوا جميع الطوائف في قولهم ان الايمان هو القول بالاسان فمن أقر بلسانه كان مؤمنا وان حجب قلبه قالوا هو مؤمن بخلاف النار فان هذا الميزة غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول لاوافقهم عليه بقية الطوائف وكل واحد من أي حنيفة ومال والشافعي وأحمد سائل نقردها من الائمة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم في توحيدهم ووافقون المعتزلة وقدموا هم كان كثير منهم ثبت القدر وانكار القدر في قدامتهم أشهر من انكار الصفات ونزوح أهل الذنوب من النار وعفو الله عز وجل عن أهل الكبار لهم فيه قولان ومتأخروهم ووافقون فيه الواقعة الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحسن أهل القبلة أم لا لهم طائفة من الاشعريه وان قالوا لا يخرج من أهل الكبار يدخل النار فيقول الجهميون من أهل السنة في الجمله لهم أقوال اختصوا بها وأقوال شاركهم غيرهم فيها كان الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا بانباعهم الكتاب والسنة الثابتة عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الاصول والفروع وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الخوارج والمعتزلة والروافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يتبعون الاحاديث التي رواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث صحتها والمعتزلة يقولون هذه اخبار آحاد وأما الرافضة فيطعنون في الصحابة ونقلهم وبالمن أمرهم الطعن في الرسالة وانتوازج يقول قائلهم اعدل يا محمد فانك لم تعدل فيعززون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يتكلم ولهذا قال النبي صلى الله

لا تنهوا دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصف بالا كوان لا يتحولونها وهذا معلوم بالبدية كما بينه الاستاذ أبو العالى في أول كلامه وقال نعرض الكلام في الا كوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فاعاد كان من المعلوم بالضرورة ان

القابل لا يكون لا مخلوقا فلو وصفوه بالا كون ان لم لا مخلوقا وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث كجوابهم على ذلك أبو (١٠٤) المصالي وأما هل كان هذا الفرق مصيبا بطل الإلزام لهم وصح

فرقهم وإن لم يكن هذا الفرق مصيبا لم يكن في ذلك جهة للنزاع لهم بل يقول القائل كلا لا يخلو من حيث خلق بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه فان فرقهم بين الاكون وغيرها هو العلم الضروري من الجميع بان القابل لا يكون لا يخلو منها فاقبل الحركة والسكون لم يخل من أحدهما فهذا هو محصلهم عما أكرههم به فان كانت الاكون كغيرها في أن القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم اذا كان قابلا لها وإن لم تكن مثل غيرها كما بقوله المعتزلة صرح فرقهم وهم يدعون أنه ليس قابلا لها كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والاشعرية فاذ قال المعارض عليهم يجب عليهم على أصلهم أن يكون قابلا لها لأنهم يصفونه بكونه متغيرا وكل متغير جسم وجرم قيل هذا كما تقولوا المعتزلة للاشعرية يلزمكم اذا قلتم ان له حسيه وعلماوه فاذ كان يكون له حسيه لانه لا يعقل قيام هذه الصفات بالاعتصام ويقولون انه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والارادة الاما هو جسم فاذا وصفتموه بهذه الصفات لم يمكن أن يكون جسما فاذا قال هؤلاء المعتزلة قد صدقتنا نحن وأنتم على أنه حي علم قادر وليس بمتغير ولا جسم فاذا عقلتنا موجودا جاعلا قادرا ليس بجسم علة شاحدة وعلماوه قد صدقتنا

نعالي عليه وسلم وبك أن لم يعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت أن لم أعدل فهم جهال فاروقا السنة والجماعة على جهل وأما الرافضة فاصل بدعتهم عن نفاق ولهذا فقههم من الزندقة مالم يس في الخوارج قال الاشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة * جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الاقرار بالله ولا شركه وكتبه ورسله وما جاء من عنده والله وما رواه الثقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شأ وأنه لا واحد فرد وحمد لا اله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأنه دين بلا كيف كما قال خلقت بسدي وكأنا بل بداء ميسوطتان وساق الكلام الى آخره فان قال ان مراده بالمبانية أنهم يتكفرون كل أحد دارهم كما أتى غير واحد من شيوخهم بان الدار اذا كانت الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسج على اثنين وحل شرب الفخار وتصريم المتعة كانت دار كفر وحكم بفساد ما فيها من الماشعات وان كانت الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الامامية حكم بظهور ما فيها من الماشعات وان كانت الظاهر مذهب الظاهر حكم بفساد ما فيها من الماشعات كان ما عندهم من الماشعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بفساد ما عندهم من الماشعات قيل هذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج والخوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف حرو بهم مع الجماعة مشهورة وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كالنازع بعض الامامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فان الزيدية ترى السيف والامامية لا تراه قال الاشعري وأجبت الرافضة على ابطال الخوارج وانكار السيف ولوقت حتى يظهر لها الامام وحي بأمر نيك (قلت) ولهذا لا يغزون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الا من يلتزم مذهبهم فقد تبين أن المبانية والمشاركة في أصول العقائد قد مشتركة بين الرافضة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال ما ينتههم جميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف يقول لا يدل على أنه هو الصواب واشترائه أولئك في قول لا يدل على أنه باطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا الواحدة فدل على أنها الاذن تفرق هذه الواحدة سائر الاثنتين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك يدل الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضا كما فارق هذه الواحدة فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الا مبانية الثلاث والسبعين كل طائفة لاخرى وحينئذ فقولهم أن جهة الافتراق جهة مذهبهم لا جهة مذهب الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف وذي التفرق والاختلاف فقال تعالى واعصوا ما يحيل الله جمعا واتفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم الآية قال ان عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعدما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

لا نقرم بجسم قالوا وأنتم وافقتهم على أنه حي علم قادر واثبات حي علم قادر بلا حية ولا علم ولا قدرة مكابرة العقل والحق والشرع قالت الكرامية قلهؤلاء قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات مع اتفاقنا

على أنه لا يصف بالاكوان فكذلك إذا حوزنا عليه أن نسمع أصوات عباده حين بدعونه وراهم بعد أن يخلفهم ويغضب عليهم أن نعصوه
ويجب العبد إذا تقرب إليه بالوفا والنادى موسى حين أتى (١٠٥) الوادى وبحسب خلقهم القامة وتعود ذلك على ما علمت عليه

النصوص لم يزلنا نسمع ذلك من بعض
عليه حدوث الاكوان ومن نذر
كلام هؤلاء الطوائف بعضهم مع
بعض تبين أنه لا يصحون فيما
يخالفونه الكتاب والسنة الا
بمصلحة تدل بها بعضهم لبعض
وأخبرتهم عمة يحضون بها في
أخبار حدوث العالم لقسام
الأكوانه أو الاعراض ونحو
ذلك من الحجج التي هي أصل
الكلام المحدث الذي ذمه السلف
والأئمة وقالوا أنه جهل وان حكم
أهل الله يضربوا بالجر يدوان النعال
ويطاف بهم في القبائل والعشائر
ويقال هذا جازم ترك الكتاب
والسنة وأقبل على الكلام وكذا
من عرف حقائق ما انتهى اليه
هؤلاء الفضلاء الاذ كياه ازداد
بصيرة وعلماً وبينا بما جاء به
الرسول صلى الله عليه وسلم وما كان
ما عارضون به الكتاب والسنة من
كلامهم الذي يسمونه عقليات هي
(مطلب في الرافضة وفرقهم)

من هذا الجنس الذي لا يتفق الا
بما فيه من اللفاظ الجملة المشبهة
مع من قلت عرفته بما جاء به
الرسول ويشرق أنباء ذلك
وتوهم أن مثل هذا الكلام
يثبت معرفة الله وصلى رسله
وأن الطعن في ذلك طعن فيه
يصير المصنوعاً فيقبل رد كثير
مما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم
لكنه أنه بهذا الوديع مصدقا
الرسول في الباقي وإذا تأم النظر
تبين أنه كلما ازداد تصديقا لمثل
هذا الكلام ازداد انفاقا وردا لما جاء به الرسول وكلما ازداد معرفة هذا الكلام وفساده ازداد
انفاقا على ما جاء به الرسول ولهذا قال من اتهمك في الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا

الكتاب الام بعد ما جاءتهم البينة وإذا كان كذلك فأعظم الطوائف سفارة للصناعة واقترافا
في نفسها أولى الطوائف بالذم وأهلها اقترافا وسفارة للصناعة أقربهم إلى الحق وإذا كانت
الامامية أولى بمسألة سائر الطوائف فهم بعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافاً
من جميع فرق الامة حتى يقال انهم ثنتان وسبعون فرقة (وهذا القدر) فيما نقله عن هذا
الطوسي بعض أصحابه وقد كان يقول الشيعة تلخ فرقتين وسبعين أو كما قال وقد سنف
الحسن بن موسى النوبختي وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافاً
في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب إلى كل طائفة من كل طائفة الى هذا فهم الوسط
في أصل الاسلام كأن أهل الاسلام الوسط في أهل الملل وهي في باب صفات الله تعالى بين أهل
التعطيل وأهل التشبيل وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خبر الامور وسطها وحينئذ أهل السنة
والجماعة خير الفرق وفي باب القدر بين أهل التكذيبه وأهل الاحتجاجه وفي باب
الاسماء والاحكام بين الوعيدية والمرجئة وفي باب الصحابة بين الصلوات والحلقة فلا يفلون في على
غلو الرافضة ولا يكفرونه تكفير الخوارج ولا يكفرون بأبي بكر وعمر وعثمان كما تكفرهم الرافضة
ولا يكفرون عثمان وعلياً كما تكفرهم الخوارج (الوجه الثامن) أن يقال الشيعة ليس لهم
قول واحد يتفقون عليه فان القول الذي ذكره هذا قول من أقوال الامامية ومن الامامية
طوائف تختلف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تقدم حكايته وجهود الشيعة تخالف الامامية
في الاثنى عشر فائزدية والاسماعيلية وغيرهم متفقون على انكار الاثنى عشر قال الناقولون
لقول الناس الشيعة ثلاثة أصناف واما قبلهم شيعة لانهم شابهوا علما وقدموه على سائر
أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهم الغالبة سواء بذلك لانهم غلوا في علي وقالوا فيه قولاً
عظيماً كاعتقادهم الالهية وزيادته هؤلاء أصناف متعددة والنصيرية منهم والصف الثاني
الشيعة الرافضة قال الاشعري وطائفة سمو الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر قلت
العصم انهم سمو رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج
بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكرنا أيضاً هذا الاشعري وغيره قالوا وانما سمو الزيدية
لتسليمهم بقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيد يبيع بالكوفة في أيام
هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر النخعي وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على
سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتولى أبي بكر وعمر ويرى الخروج على أئمة الجور فلما
ظهر بالكوفة في أمهله الذين يابونه وسع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر أنكروا ذلك على
من سمع منه ففرق عنه الذين يابونه فقال لهم رفضتموني وهي شريعة فقاتل يوسف بن عمر فقتل
قالوا والرافضة يحضون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على اختلاف علي بن أبي طالب
بإسمه وأظهر ذلك وأعلمه وأن أكثر الصحابة ضلوا بترك الاقتداء به بعد وفاته النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وأن الامامة لا تكون الا بنص وتوقف وانها قرينة أو أنه جائز للامام في حال البعثة أن
يقول أنه ليس بإمام وأبطالوا جميعاً الاحتجاج بالاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا أفضل
الناس وزعموا أن علياً كان مصيباً في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين الا الكملية
أصحاباً في كامل فانهم أنكروا الناس ترك الاقتداء به أنكروا علياً بترك الطلب وأنكروا

(١٤ - منهاج ناني) هذا الكلام ازداد انفاقاً وردا لما جاء به الرسول وكلما ازداد معرفة هذا الكلام وفساده ازداد
انفاقاً على ما جاء به الرسول ولهذا قال من اتهمك في الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا

وهذا هو الحق والحق لا يفتقد ولهذا قيل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتب الاصول في تكذيب الرنول ومخالفة صريح المعقول
وهذا ما علموا مقولا ودينما مقبولا ردون به نصوص الكتاب والسنة (١٠٦)

الخرج مع أئمة الحور وقالوا ليس يجوز ذلك دون الامام المصون على امامته وهم سوى الكاملية
أربع وعشرون فرقة وهم يدعون الامامية لقولهم بالنص على امامة علي والقرعة الاولى هم
القطعية لانهم قطعوا الامامة على موت موسى بن جعفر بن محمد وهم جميع الشيعة يزعمون أن
التي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامة علي وأن عليا نص على امامة الحسن وأن الحسن
نص على امامة الحسين والحسين نص على امامة ابنه علي بن الحسين وعلي بن الحسين نص على
امامة ابنه أبي جعفر محمد ومحمد نص على امامة ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامة ابنه
موسى وموسى نص على امامة ابنه علي وعلي نص على امامة ابنه محمد بن علي ومحمد نص على
امامة ابنه علي وعلي نص على امامة ابنه الحسن والحسن نص على امامة ابنه محمد بن الحسن
وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر في الارض عدلا كاملث جورا والفرقة
الثانية منهم الكيسانية وهم أحد عشر فرقة هموا الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب
بدم الحسين بن علي ودعا إلى محمد بن الحنفية كان يقال له كيسان ويقال انه مولى لعلي
أن أبي طالب رضي الله عنه فن الكيسانية من يدعي أن عليا نص على امامة محمد بن الحنفية
لأنه رفع الراية اليه بالصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامة محمد بن الحنفية ومنهم
من يقول ان محمد بن الحنفية حي يجبال رضوى أسد عن عيته وفرع عن شاله بحفظه بأنه
رفقه عدة وعشرة إلى وقت خروجه وزعموا أن السبب الذي من أجله صير على هذا الحال أن
يكون مغيبا عن الخلق أن الله عز وجل له فيه تدبير لا يعلمه غيره قالوا من القائلين بهذا المذهب
كثير الشاعر وفي ذلك يقول

الان الأئمة من قريش • ولما الحق أربعة سواء • علي • والثلاثة من بيته
هم الاسباط ليس بهم خلفه • فسبط سبط لإيمان ور • وسبط غيبت كبرلاه
وسبط لا يذوق الموت حتى • يفقد الخليل بضمتها القواء • تغيب لا يرى منهم زمانا
• رضوى عندهم غسل وماء •

ومعلوم أن هؤلاء مع أن قولهم معلوم البطلان ضرورة فقول الامامة أبطل من قولهم فان
هؤلاء ادعوا بقاءهم كل من موعودا حيا معروفا وأولئك ادعوا بقاءهم لم يوجد بحال ومن هؤلاء
من يقول ان محمد بن الحنفية مات وأن الامام بعده ابنه أبو هاشم عبد الله ثم من هؤلاء من يقول
ان عبد الله أباهم ثم أوصى إلى أخيه الحسن وان الحسن أوصى إلى ابنه علي بن الحسن وان
عليه السلام لم يعقب فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ويقولون انه يرجع ويملك فهم اليوم في
التيه لا امام لهم الا أن يرجع اليهم محمد بن الحنفية في زعمهم ومنهم من يقول الامام بعد أبي
هاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس أو أبو علي قالوا ذلك ان أباهم مات بأرض السراة
منصرف من الشام وأوصى هناك إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وأوصى محمد بن علي إلى
ابنه إبراهيم بن محمد ثم أوصى إبراهيم بن محمد إلى أبي العباس السفاح ثم أفضت الخلافة إلى أبي
جعفر المنصور وموسى بعضهم إلى بعض قالوا ثم رجع هؤلاء عن هذا القول وزعموا أن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب ونصه اماما ثم نص العباس على امامة ابنه
عبد الله ثم نص عبد الله على امامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الامامة إلى أن انتهوا إلى أبي

ويقولون ان هذا هو الحق الذي
يجب قوله دون ما عارضه من
النصوص الالهية والاشعار
التبوية ويتبعهم على ذلك من
طوائف أهل العلم والدين مالا
يحصيه الله الا لا اعتقادهم أن
هؤلاء أحد حق منهم وأعظم تحقيقا لم
يكن بحاجة إلى كشف هذه
المقالات مع أن الكلام هنا
لا يحتمل الاختصار ومقصودنا
بتحكيمة هذا الكلام أن يعلم أن
ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد
استوعب فيه جميع التفاتين
فسادها وأما الحق التي أحق بها
فهي أنضعف من غيرها كما ساقى
بساتنه وقد ذكرنا هذه المسئلة
تليها عامة الطوائف وذكر في كتاب
الاربعة أنها تليها أصحابها أيضا
فقال في الاربعين المشهور ان
الكرامية يجوزون ذلك وينكرو
سائر الطوائف وقيل أن كثر العقلاء
يقولون به وان أنكره بالبيان
فان أبا علي وأباهم من المعتزة
وأبناءهما قالوا انه يريد بارة
حادثة ويكره بكرة حادثة لافي
محمل الآن صفة المريدية
والكرامة محدثة وإذا حصل
المرق والمجموع حدث في ذاته
تعالى صفة السامعة والصيرية
لكنهم انما يطلقون لفظ المصمد
دون الحادث وأبو الحسين البصري
ثبت في ذاته علوما متعددة بحسب
تجدد المعلومات والاشعرية
يثبتون نسخ الحكم مفسرين
ذلك برهنة وانتهائه والارتفاع والانتهاج عدم الوجود ويقولون انه عالم يعلم واحد يتعلق قبل وقوع العلوم جعفر

بانه سبغ وبعد يزل ذلك التعلو ويتعلق به وقع ويقولون بان قدرته تتعلق بإيجاد العين وإذا وجد انقطع ذلك التعلق لاستماع

ايجاد الموجود وذلك لنقل الارادة ترجيح المعين وايضا المعلوم لا يكون مرئيا ولا مسموعا وعند اليهود يصدر مرئيا لا مسموعا
 المتعلقة بحدثة فان التزم جاهل كون المعلوم مرئيا (١٠٧) ومسموعا قلنا الله تعالى يرى المعلوم معلوما لا مسموعا

وعند وجوده راسم وجوده لا معدومها
 لان رؤية الموجود معدومها او
 بالعكس غلط وأنه واجب ما ذكرنا
 والقلا سقمع بعلمه عن هذا
 يقولون بان الاضافات وهي القلبية
 والبصدية موجود في الاعيان
 فيكون الله سمع كل حادث وذلك
 الوصف الاضافي حدث في ذاته
 وأوتير كات من المتأخر من منهم
 صرح في الاعتبار اراءات معدنة
 وعلوم معدنة في ذاته تعالى زاعما
 بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها
 لهذا العالم الامع هذا القول
 ثم قال الاجلال من هذا الاجلال
 والتزيم في هذا التنزيه واجب (قال
 الرازي) واعلم ان الصفة اما حقيقة
 عارية عن الانضافة كالسواد
 والياض أو حقيقة يلزمها انضافة
 كالعلم والقدرة فإنه يلزمها انطلق
 بالمعلوم والمقدور وهو انضافة
 مخصوصة بينهما واما انضافة
 محضة ككون الشيء قبل غيره
 وبعده وبينه وساره فان تغير هذه
 الاشياء لاوجب تغيرا في الذات ولا
 في صفة حقيقية منها فنقول تغير
 الانضافات لا يوجب عنه وأما تغير
 الصفات الحقيقية كالكرامة
 بشوته وغيره فيمكن تذكرونها بظواهر
 الفرق بين مذهب الكرامة
 لانسي ذلك صفة ولا تقولون ان
 ذلك تغير في الصفات الحقيقية كما
 تقدم (ثم استدلل) الرازي بثلاثة
 أوجه (أحدها) ان صفاته
 صفات كمال غدونها ويجب

جعفر المنصور وهو لأهم الراندية واتفقت هذه الفرقة في أمر أبي مسلم على مقاتلتين فرقة منهم
 تدعى الزامة أصحاب رجل يقال له زام أن أبي مسلم قتل وقالت فرقة أخرى ان أبي مسلم لم يمت
 ويحيى عنهم الاستحلال لما جعل لهم أسلافهم ومن الكيسانية طائفة يزعمون أن أبي هاشم نصب
 عبد الله بن عمرو بن حرب اماما وتحوّل روح أبي هاشم فيه ثم قفوا على كذب عبد الله بن عمرو
 فصاروا إلى المدينة يلتصقون اماما فلقوا عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب
 فقطعاهم إلى أن يأتيهم فالتفتوا اماما وادعاه الوصية منهم من قال له مات ومنهم من قال
 انه لم يمت حتى يقوم ومنهم من قال هو المهدي المبشر به وأنه سيجهل أصحابه ومنهم من يقول
 ان هاشما أوصى إلى أبيان بن سمعان ومنهم من يقول أوصى إلى علي بن الحسين فهدأ أقوال من
 يقول بوصول النص إلى محمد بن الحنفية ثم إلى أبي هاشم ومن الرافضة من قال بل النص بعد الحسين
 ابن علي لابنه علي بن الحسين ثم إلى ابنه أبي جعفر وإن أبي جعفر أوصى إلى المغيرة بن سعيد فهدأ
 بأعوانه إلى أن يخرج المهدي والمهدي فيجازعوا هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي
 طالب وزعموا أنه سي مقيم ناحية الحاضر وأنه لا يزال مقبها هناك إلى أن يخرجوه ومن
 الرافضة من يقول ان الامام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن الحسين
 الخارج بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور وقصته مشهورة وزعموا أنه المهدي وأنكروا
 امامة المغيرة بن سعيد ومن الرافضة من قال ان أبي جعفر أوصى إلى أبي منصور ثم من هؤلاء
 من قال أوصى إلى ابنه الحسين بن الحسين بن أبي منصور ومنهم من قال إلى محمد بن علي بن محمد بن
 عبد الله بن الحسين بن الحسين وقالوا انما أوصى أبو جعفر إلى أبي منصور دون بني هاشم كما أوصى
 موسى عليه السلام إلى يشوع بن نون دون ولده نون ودهرون وعليه السلام ثم ان الامر بعد
 أبي منصور راجع إلى ولده علي كارجع الامر بعد يشوع إلى ولده نون ومنهم من قال ان أبي جعفر
 نص على ابنه جعفر بن محمد وإن جعفر لم يمت ولا يموت حتى يظهر أمره وهو القائم
 بالمهدي ومن الرافضة من يقول ان جعفر بن محمد مات وأن الامام بعد جعفر ابنه اسمعيل
 وأنكروا أن يكون اسمعيل مات في حياته أبيه وقالوا لا يموت حتى يهلك لأن أمه قد كانت يضره
 وصبه والامام بعده ومن الرافضة القرامطة يزعمون أن خلافة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 اتصلت بالنص إلى أبي جعفر كما يقوله الانعاسرية وإن أبي جعفر نص على امامة ابن ابنه محمد بن
 اسمعيل وزعموا أن محمد بن اسمعيل سي إلى اليوم يعني إلى أوائل المائة الرابعة لم يمت ولا يموت
 حتى يهلك الارض وأنه هو المهدي الذي تقمّت البشارة به واحضروا في ذلك باخبار روهاعن
 أسلافهم يخبرون ان سبع الأشعة قائمهم وهؤلاء يقال لهم السبعة كما يقال للاولئك الاثنا
 عشرية وهؤلاء ذكر المصنفون مقالاتهم في أوائل الامر قبل المائة الرابعة قبل ظهورهم
 بالقرب والقاهرة فان هؤلاء تنسب من أمرهم في أثناء المائة الرابعة وبعدها ما يطول وصفه
 وظهر فيهم من الزندقة والاحاداث ما بعد مثله لافي الغلاة ولا غيرهم ومن يقاها هؤلاء الملاحدة
 الذين كانوا يجرسان والشام وغيرهما وكان من أهل بيت سبأ من المستحقين لدعوتهم من
 الحاكم وكذلك هذا الطوسي وغيره من أعوانهم وكذلك سنان وغيره وأذ كانوا يعلمون
 كذبهم وجهلهم ولكن بسبب خدمتهم حصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون

نقصانه يعني قبل حدوثها والانضافات لا وجود لها في الاعيان دفعا للتسلسل فلا رد نقضا وقلنا ان يقول هذا الدليل قد تقدم
 الكلام عليه والناسخ لا يسمى ذلك صفة وان وصف الموصوف بنوع ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة القدم بحيث

يكون عدمه في الازل نقصا وما انتقصت حكمته حدوثه في وقت لم يكن عليه قبل ذلك نقصا بل الكمال عدمه حيث لا تقتضي الحكمة وجود حدوثه ووجوده بحيث انتقصت الحكمة (١٠٨) وجوده للحوادث المنفصلة فليس عدم كل شيء نقضا لعدم

عنه وايضا فالحوادث لا يمكن وجودها بالمتعاقبة وقد منها تمتع وما كان تمتع الوجود لم يكن عدمه نقصا والتسلسل المذكور هو التسلسل في الاسرار والشروط ونحوها وهذه افه قولنا مشهور ان فلان زاع فليست حوازه لاسما من يقول ان الرب لم يزل فاعلا مثلكما اذ اشأه (الثاني) لو كانت ذاته قابلية للحوادث لكانت تلك القابلية من لوازمها وارثة القابلية فوجب صحة وجوده المقبول الا لا قابلية الشيء لغير نسبة بينهما والنسبة بين الشئيين موقوفة عليهما لكن وجود الحوادث في الازل محال ولا يلزم علينا القسرة الزالية لان تقدم القدر على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول قال الاموي ولما قل ان يقول ما ذكرتم بتقدير التسليم يقتضي ازالة صحة وجود الحوادث لاحصاء ازيلته وجود الحوادث وقد عرفت الفرق بينهما في مسئلة الحدوث والفرق المذكور ان صريح اغني عن الدليل السابق والاتي النقض وايضا اذ اصح الضرر من ان الدليل المذكور يفيض ان مطلق الدليل (قلت) فقد ذكر الاموي في مطلق هذا الدليل ثلاثة اوجه (احدها) الفرق بين صحة ازالة الحدوث وازالة صحة الحدوث وسياق ان شاء الله الكلام فيه وبين انه فرق فاسد

ذلك فهم يعاينونهم كما يعاون أمثالهم من أهل الكذب والظلم لتلثال بهم الأغراض ومن الرافضة من يقول انها في ولا محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول انها في ولا محمد بن جعفر بن محمد لا في اسمعيل ابنه ولا في موسى بن جعفر ومنهم من يقول انها في ابنه عبد الله بن جعفر وكان أكبر من خلف من ولده وهؤلاء يقال لهم الطغمة لان عبد الله بن جعفر كان أبطل الرجلين قالوا وهو لا يعد كثير ومن الرافضة من يقول امامة موسى بن جعفر وانه شئ لم يمت ولا يموت حتى علم مشرق الارض وبغيرها وهذا الصنف يدعون الواقفية لانهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يحاذروا وهو يسعون المظورة لان ونس بن عبد الرحمن ناظرهم فقال انتم اغني من الكلاب المظورة فارتد بهم هذا القلب ومنهم قوم وقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا لا ندري مات أو لم يمت ومنهم من يقول ان موسى بن جعفر نص على امامة ابنه أحمد ومن الرافضة من قال ان بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الاثنى عشرية اماما آخر هو القائم الذي يظهر فيملا الدنيا عدلا ويقع الظلم فهذا بعض اختلاف الرافضة القائلين بالنص فاذا كانوا أعظم تباينا واختلافا من سائر طوائف الامة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لان أقل ما في الطائفة الناجية أن تكون متفقة في أصول دينها كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهؤلاء الامة الانعاسرية يقولون ان أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة وهم يختلفون في التوحيد والعدل والامامة فأما النبوة فغايبهم أن يكونوا مقرين بها كاتقار سائر الامة واختلافهم في الامامة أعظم من اختلاف سائر الامة فان قالت الانعاسرية بغير أن كرم هذه الطوائف فيكون الحق معنادونهم قبل لهم وأهل السنة أكرمتمكم فيكون الحق معهم دونكم فغايبكم أن يكون سائر فرق الامة معكم غير انكم مع سائر المسلمين والاسلام هود بن الله الذي يحكم أهل الحق والله أعلم

(فصل قال الرافضي) الوجه الثالث أن الامامة جازمون يحصلون النصا لهم ولا نتمهم فاطعون بذلك ويحصلون خدعهم وهم أهل السنة لا يجيزون ولا يجزمنون بذلك لانهم ولا لغيرهم فيكون اتباعا وانسلا أولى لا لغيره فسناءه لا خروج شخص من بعد ادبريدان الكوفة فوجدوا طر يقين سلك كل منهما طر يقا فخرج ثالث يطلب الكوفة فسال أحدهما أين تذهب فقال الى الكوفة فقال هل طر يقك فوسل اليها وهل طر يقك آمن أم يخوف وهل طر يقك صالح أم تؤذي الى الكوفة وهل هو آمن أم يخوف فقال لا أعلم شيئا من ذلك ثم سال صاحبه عن ذلك فقال أعلم أن طر يقك وصلني الى الكوفة وآمن وأعلم أن طر يقك وصلني الى الكوفة وليس هو آمن فان الثالثان تابع الاول عدما للعلا سفيها وان تابع الثاني نسب الى الاخذ بالحزم (والجواب عن هذا) من وجوه (أحدها) أن يقال ان كان اتباع أئمة الدين تدعي لهم الطاعة المطلقة وأن ذلك وجب لهم الطاعة كان اتباع خلفاء بني أمية الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقا ويقولون ان ذلك وجب للفتاح مصيبين وكانوا يسبهم عليا وغيره وقتلهم فاننا لو من شيعه على مصيبين لانهم كانوا يعقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شئ وأن الامام لا يؤخذ بالله ذنب وأنهم لا ذنب لهم فبما أطاعوا فافه الامام بل أولئك أولى بالحكم في الشيعة لانهم كانوا مطيعين أئمة أطاعهم الله ونصهم وأيدهم ولم يحكمهم فاذا كان من مذهب القدرية أن الله

لكن يقال ان صرح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لزمان الحوادث في الازل وزمان مكان وجود المقدور والمقبول لا يفتل في الازل وكلاهما بطل الدليل (أو يقال) ما كان جوابا لكم عن المقدور كان جوابا لنا عن المقبول (أو يقال) ان صرح هذا الفرق

بطل الدليل وإن لم يصح هذا الفرق فاللزم أحد أمرين إما أن يكون دعاها لحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه إن صح الفرق بين المقدور والقبول بأن المقدور يجب تأخره عن القدرة والقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيه كان هذا واحداً جليلاً على وجوب حصول الحادثة في الأزل إذا كان قابلاً له، وحينئذ فلا حاجة إلى أن يستدل على ذلك بما ذكر من النسبة إن كان الفرق صحيحاً وإن لم يكن صحيحاً صامحاً (الثالث) أن الدليل المذكور يوجب وجود المقدور في الأزل لأن القدرة على الشئين نسبة بينهما والنسبة بين الشئين متوقفة عليهما فإن صح الفرق بين المقدور والقبول مع أن الدليل يتناولهما جميعاً وينفي الفرق لزم بطلان الدليل فلزم بطلان مقدمة الدليل أو انتفاذه وكلاهما مبطّل له وهذا بين (قال) الرازي (الثالث) قول الخليل لأحب الأتباعين بدل على أن المنعبر لا يكون لها (ولقاتل) أن يقول إن كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم اختبر بالأقول على نفي كونه رب العالمين لزم أنه لم يكن يتنى عنه حلول الحوادث لأن الأقول هو المنعبر والاحتساب باتفاق أهل التفسير واللغة وهو مما يعلم من اللغة اضطراباً وهو حينئذ قال هادري فإذا كان من حينئذ وزغته إلى حال أقوله لم ينفع عنه الرواية دلي على أنه لم يجعل حركته منافية لذلك وإنما جعل التناقى الأقول وإن كان الخليل صلى الله عليه وسلم إنما اختبر بالأقول على أنه لا يصلح أن يتخذ ربه وشركه به ويدي من دون الله فليس فيه تعرض لأفعال الله تعالى فقصه الخليل ما أن

لا يفعل إلا ما هو الأصل لعباده كان تولى أو لثقل مصلحة لعباده ومعلوم أن الخلف والمصلحة التي حصلت لهم أعظم من الخلف والمصلحة التي حصلت بأمهم معدوم وأما جزأ وهذا حصل لاتباع خلفاء بني أميين المصلحة في دينهم ودينهم أعظم مما حصل لاتباع المنتظر فإن هؤلاء لم يحصل لهم إمام يأمرهم بشئ معروف ولا ينهاهم عن شئ من المنكر ولا يعينهم على شئ من مصلحتهم ولا دنياههم بخلاف أولئك فانهم انتفعوا بأنفسهم منافع كثيرة في دينهم ودينهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأنفسهم فحينئذ إن كان حجة هؤلاء المنتسبين إلى معاوية على رضى الله عنه صحيحة فحجة أولئك المنتسبين إلى معاوية عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وإن كانت باطلة فهذا أبطل منها فإذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بفسادهم إذا دعوا لتلك الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال خطأ هؤلاء ومضلالهم إذا جزموا بطاعتهم بل يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا يعين ولا أمر أعظم وأعلم فإن الشيعة ليس لهم أئمة يباشروهم بالطالب الأسرؤهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا الملل إنما يكون مطاباً لو ثبت عقدتان أحدهما أن لنا إماماً معصوماً والثانية أنه أمر بكذا وكذا أو كانت المقدمتين غير معاملة بل بالطلوع المقعدة الأولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فيهم العصمة قد قاموا منذ سنين كثيرة والمنتظره غالباً أكثر من أربعمائة وخمسين سنة وعند آخر من هو معدوم لم يوجد والذين يطعون شيوخ من شيوخ الرافضة أو كتب عن بعضها بعض شيوخ الرافضة وذكروا أن إمامهم منقول عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصفون ليسوا بمعصومين بالاتفاق ولا مقطوع عليهم بالصحة فإذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بفسادهم ولا سعادتهم فلم يكونوا قاطعين بفسادهم ولا بفساد أئمتهم الذين يباشروهم بالأمم والنهي وهم أئمتهم وأعمالهم في انتسابهم إلى أولئك الأئمة غفلة أتباع كثيرين أتباع شيوخهم الذين يتسبون إلى الشيخ قد مات من مدة ولم يدروا إجماداً أمراً ولا محادتهم بل لهم أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم بالقول في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أرباباً كما يأمر شيوخ الشيعة أتباعهم وكما يأمر شيوخ النصارى أتباعهم فهم يأمرهم بالامر لا بالامر بالله وعبادته غير الله ويصدونهم عن سبيل الله فيضرونهم عن شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله فإن حقيقة التوحيد أن تصد الله وحده فلا يدعى إلا هو ولا يخفى ولا يبقى إلا هو ولا شك إلا الله ولا يكون الدين إلا لا أحد من الخلق وإن لا يتخذ إلا الملائكة والتيسين أرباباً فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والمولود وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمرهم به فلا يطاع مخلوق طاعة مطلقة إلا هو فإذا جعل الإمام والشيخ كاله يدعى مع مغيبه وبعده وونه ويستغاث به ويطلب منه الحوائج والطاعة إنما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت متبهاً بالله تعالى وإلى مثله إمام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيضرون عن حقيقة الإسلام الذي أملاه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ثم أن كثير منهم يتعللون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعض خطأ عنه فيعدلون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم إلى النقل غير صدق عن قائل غير معصوم فإذا كان هؤلاء مختفين في الحقيقة فالشيعة أعظم وأكبر خطأ منهم أعظم كذباً فيما نقلوا عن الأئمة وأعظم غلو في دعوى عصمة الأئمة وإذا كان

تكون حجة عليهم وأولاهم ولا عليهم (قال الرازي) وأحسبوا أن الدليل دل على أن الكلام والسمع والبصر صفات حادثة ولا بد لها من محل وهو ذاته تعالى ولا يصح قلم الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق مناهي الأشعرية والقدم لا يصح في المقضي فانه عبارة عن

نفس الأزالة وهو عدى فالمقتضى هو كونها مصفات والحوادث كذلك فيلزم قيامها به قال والجواب عن الأول بالجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد

(١١٠)

الواحد من هؤلاء أتباع الشيوخ الأحياء المضلين الغالين في شيوخ قدماء مخطنين في قطعهم بالصفة
نفسا الشعة في قطعهم بالصفة أعظم وأعظم وإن قدر أن طريق الشعة صواب لما فيه من القطع
والجزء بالصفة فطريق المشايخ صواب لما فيه من القطع بالصفة فحينئذ يكون طريق من
يعتقد أن يزيد كان من الانبياء الذين بشروا الحسروا والجزء لسلل شر بها الانبياء ويزيد
كان منهم طريقا صوابا وإذا كان يزيد نبيا كان من خرج على نبي كافر أفلس من ذلك كفر
الحسين وغيره ويلزم من ذلك أن يكون طريق من يقول كل رزق لا يرزقه الشيخ لأزيد طريقا
صحيحا وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله قد وضع قدمه
عليه طريقا صوابا وطريق من يقول ان شفعه قد أسقط عنه الصلاة طريقا صحيحا وأما
هذه الضلالات التي توجب كثيرا من العار أتباع المشايخ فان كثيرا من هؤلاء مازمون بخصاتهم
وسعادتهم مشايخهم أغلبهم قطع الاتي عشر بلائحة وأتباعهم فان كان ما ذكره من اتباع
الجازم بالحق وأجابوا باتباع هؤلاء ومن جملة اتباع هؤلاء القدح في الشيعة بإبطال
طريقهم فيلزم من اتباع الجازم بإبطال قول الشيعة وان لم يكن اتباع الجازم مطلقا طريقا
صحيحا بطلت بحجة وكذلك يقال لهؤلاء لا هو إلا ان كان اتباع أهل الجزء أولى بالاتباع من
طريقه الذين بأمرهم بطاعة الله ورسوله ولا يجوزون طاعة معين الرسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم ولا يضمنون السعادة لآل أبي طاع الله ورسوله ويقولون ان من سواهم خطي ويصيب
فلا يطاع مطلقا وكان اتباع هؤلاء نقصا وخطا والصواب اتباع أهل الجزء مطلقا وجب اتباع
شيعة الأئمة المعصومين شيعة المشايخ المحفوظين وشيعة هؤلاء قدحون في هؤلاء وشيعة هؤلاء
قدحون في هؤلاء فيلزم أن يكون كل من الطريقين باطلا وحقا وهذا جمع بين النقصين وهذا
أعمالهم لان الأصل فاسد هو اتباع من يجرى بلا علم ولادليل فكل من اتبع الشيخ الجازم بالصفة
بلا حجة ولادليل أو الأمامي الجازم بالصفة بلا حجة ولادليل فيصحب اتباعه لزم تناقض أقوالهم
بمخلاف الأقوال التي ترجع الى أصل صحيح فانها لا تتناقض وأنه أعلم (الوجه الثالث) منع
الحكم في هذا المثل الذي ضربه وجعله أصلا فاسا عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين
طريقي آمن وصلني وقاله الآخر لا علم لي بأن طريق أي آمن وصلني أو قال ذلك الأول لم يضمن
في الصلح تصديق الأول بمجرد قوله بل يجوز عند العقلاء أن يكون محتالا عليه يكتب حتى
يصبه في الطريق فيقتله وأخذ ماله ويجوز أن يكون ذلك جاهلا لا يعرف ما في الطريقين من
الخطوف وأما ذلك الرجل فلم يضمن السائل شيئا بل رده الى نظره فالخريف في هذا أن ينظر الرجل
أي الطريقين أولى بالسؤال كاتباع واحد ذلك الطريقين ولو أن كل من قال طريق أي آمن
موصلا يكون أولى بالتصديق عن توفيق كان كل مفتر وجاهل يدعي في المسائل المشبهة أن
قولي فيها هو الصواب وأنا قاطع بذلك فيكون اتبائي أولى من طريق هؤلاء الذين ينتفرون
ويستدلون وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لريدهم الجنة وأن لهم في
الآخرة كذا وكذا وأن كل من أحبهم دخل الجنة وأن من أعطاهم المال أعطوه الحال الذي
يقرب به الى الجلال أولى من اتباع ذوي العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له إلا ما ضمنه
الله ورسوله لمن أطاعه وكان أيضا ينبغي أن يكون أئمة الاسماعيلية كالعز والحاكم وأمثالهما

فلم قلتم انهم عدى فانه عبارة عن
في القدم السابق وفي العلم
ثبوت (قلت) ليس المقصود هنا
ذكر أدلة المثبتة فان النصوص
تدل على ذلك في مواضع لا تتكاد
تخصي إلا بكثرة وإنما الغرض
بيان هل في العقل ما يعارض
النصوص ومن أراد تقرير
ما احتجوا به من الدليل العقلي
على الاتيان قدح فيما ذكره
الفقه من امتناع حدوث تلك

الامور وهذا المانع هو
امتناع حلول الحوادث وامتناع
تسلسلها فإذا كانوا لا ينفون
حدوثها في ذات الامتناع
حلول الحوادث لم يحرز أن
يجيبوا عن أدلة الحدوث بمجرد
دليل امتناع حلول الحوادث
ان لم يجيبوا عن المعارض لان
ذلك دور فإذا قال القائل الدليل
على بطلان داسل المثبتة هو دليل
التفاهة فسله دليل التفاهة لا يتم
الابطال دليل المثبتة فإذا لم
تتمكن المطالبة الا بدليل المثبتة
كان حجة دليل التفاهة متوقفا
على صحته وذلك دور فانه لا يتم
في ذلك الا بالجواب عن حجة
المشتبهين فيكون قولهم بان تفاهة
حلول الحوادث مبني على انتفاء
حلول الحوادث فلا يكون لهم
حجة على ذلك (بياض بأصله)

وأما أدلة المثبتين فهو ما ذكره
من الشرعيات والعقليات وهم قد
قدحوا في أدلة التفاهة فتم كلامهم

(وأما التسلسل) فالكرامية ومن وافقهم لا يجيزونه كالاجبية كثير من المعتزلة ومن وافقهم وأما من يجوز
التسلسل في الآتين أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو لا قدح في طعنهم في أدلة التفاهة وطعن بعض المتأخرين أدلة

بعض من متكلمة أهل الألبان فالأشعرية وغيرهم متازعون في ذلك كما قد عرف (وايضاً)
 الفعل بنفسه صفة كمال كأن قدرته على المفعول المنفصل (١١١) صفة كمال

يقدر على الفعل القائمة والمنفصل عنه ومن لا يقدر على أحدهما علم أن الأول أكل كذا أذعر مننا عليه من بعز نفسه وغيره ومن لا يعلم إلا أحدهما وأما ذلك ويقول من يجوز زود الماحداث وتسلسلها أذعر مننا على صريح العقل من يقدر على الأفعال المتعاقبة الدائمة ويقعلها دأمة متعاقبة ومن لا يقدر على الدائمة المتعاقبة كان الأول أكل وكذلك أذعر مننا على العقل من فعل الأفعال المتعاقبة مع حدوثها ومن لا يفعل حادثاً أصلاً لشيء يكون عدمه قبل وجوده عدم كمال يشهد صريح العقل بأن الأول أكل فإن الثاني ينق قدرته وفعله للجمع اثلاً لعدم البعض في الأزل والأول يثبت قدرته وفعله للجمع لثبوت البعض في الأزل والأول يثبت قدرته وفعله للجمع مع عدم البعض في الأزل فذلك ينفي الجميع حذراً من فوت البعض والثاني يثبت ما يثبت من الكمال مع فوت البعض ففوت البعض لازم على التدبيرين وامتاز الأول بأثبت كمال في قدرته وفعله لم يثبت الثاني وأضافهم يقولون كون الكلام لا يقوم بذاته منع أن يكون كلامه فان ما قام به شيء من الصفات والأفعال عاذجه اليه لا إلى غيره فإذا خلق في محل علم أو قدره أو

أولى الأتباع من أمة الاثني عشرية لأن أولئك يدعون من علم الغيب وكشف ما بين الشريعة وعلو الدرجة أعظم مما يدعيه الانشاعرية لأصحابهم وبضمنون لهم هذا مع استلال الحرمان وترك الواجبات فيقولون قد أسقطنا تلك الصلاة والصوم والحج والزكاة وضناك مع الاتنا الحنة ونحن طاعون بذلك والاثنا عشرية يقولون لا نسحق الجنة حتى نؤدي الواجبات ونترك الحرمان فان كان اتباع الجازم مجرد جزية أولى كان اتباع هؤلاء أولى من اتباع من يقول أنت اذا أذنبت يحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعفى عنك فيبقى بين الخوف والرجاء ونظراً لهذا كثير فتبين أن مجرد الاقدام على الجرم لا يدل على علم صاحب ولا على صدقه وأن التوقف والاستسالك حتى يتبين اللبيل هو عادة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم انهم جازمون بحصول الصلة لهم دون أهل السنة فانه ان أراد بذلك أن كل واحد من اعتقاد ادعاهم يدخل الجنة وان ترك الواجبات وفصل الحرمان فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن حسب على حسنة لا يضرهم ما يشبه فلا يضره ترك الصلوات والعبادات والواجبات ولا تلبس أغراضهم بسفل دمي هاشم اذا كان يجب عليا فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الاسرار اليه لا يمين آدام الواجبات وترك الحرمان وان أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك الحرمان دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فافهم جزموها بالصحة لكل من اتقى الله تعالى كما قلنا في القرآن وانما وقفوا في شخص معين لعدم العلم بدخوله في المقين فإذا علم انه مات على التقوى علم انه من أهل الجنة ولهذا شهدون بالجنة لمن شهدته الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم فمن استفاض في الناس حسن الشئاع عليه قولان فتبين أنه ليس في الامامية جزم محمود اختصاصاً به من أهل السنة والجماعة فان قالوا انما نجزم لكل شخص رأياً متافراً فالواجبات عندنا آثاراً للحرمان بانه من أهل الجنة غير أن نجزمنا بباطنه معصوم قبل هذه المسئلة لاتعلق بالامامية بل ان كان الى هذا الطريق صحيح فهو طريق أهل السنة وهم سلوكه أحسنق وان لم يكن هنالك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولاً بلا علم ولا فضيلة فيه بل في عدمه ففي الجملة لا يدعون علماً صحيحاً إلا أوأهل السنة أحق به وما ادعوا من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة قد يكون سببه اخبار المعصوم وقد يكون سببه فواطؤ شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله في الارض كما في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه مر عليه بجنازة فأتوا عليه اخيراً فقال وجبت وجبت ومر عليه بجنازة فأتوا شراً فقال وجبت وجبت فقالوا يا رسول الله ما قولك وجبت وجبت قال هذا الجنازة أنتم عليها اخيراً فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنازة أنتم عليها شراً فقلت وجبت لها النار أنتم شهداء الله في الارض وفي المستدعن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال قال بوشل أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء الحسن والثناء السيئ وقد يكون سبب ذلك فواطؤوا المؤمنين فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حال لم يبق بعد من النبوة إلا الرؤيا الصالحة براها العبد الصالح أوزرله وسئل عن قوله تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا براها الرجل الصالح أوزرله وقد فسرها بضابته المؤمنين فقيل يا رسول الله الرجل يعمل العمل لنفسه فيصمده الناس عليه فقال

كلاماً كان ذلك صفة العمل الذي خلق فيه فذلك العمل هو العالم القادر المالكه فإذا خلق كلاماً في محل كان ذلك الكلام المخلق كلام ذلك العمل لا كلامه فإذا خلق في الشجرة أنى الله رب العالمين ولم يقم هو به كلام كان ذلك كلاماً للشجرة فتكون هي القائلة أنى أنا

الله رب العالمين وهذا باطل فثبت ان يقوم به الكلام وكونه لا يقدر ان يتكلم ولا يتكلم علنا بل يلزمه الكلام كما انه لا يمتنع كون تكليمه هو خلق مجرد الادراك يقتضى (١١٢) ان يكون القادر على الكلام الذى يتكلم باختياره كل منه فاما

اذا عرنا على العقل من يتكلم باختياره وقدرته ومن تلامه بغير اختياره وقدرته كان الاول اكمل فتعين ان يكون متكلماً بقدرته ومشيئته كلاماً يقوم بذاته وكذلك في مجيئه واتباه واستوانه وامثال ذلك ان قدرنا هذه امورا منفصلة عنه لم نمان لا يوصف بها وان قدرناها لازمة لا تكون عينيته وقدرته لزماً مجزى وتفصيل غير عليه فيبيان بوصف القدرة على هذه الاعمال القائمة به التى يعطى عينيته وقدرته وهذا هو الذى تضمنه النفاة بقولهم لا تحسه الحوادث كما يصون في العلم والقدرة ونحوهما بقولهم لا تحسه الازراض واضنا فان ما به ثبت الصفات القائمة به ثبتت الافعال القائمة به التى لا تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك انه يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كال فلول يتصف الرب بها انصف بنفاتها كالجبل والعصر والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله مستز عن ذلك فيبها انصف بنفاتها كالجبل والعصر والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله مستز عن ذلك يقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير ان يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فان خلق تعالى اوليه وكل نقص تنزه عنه لمخلوق فان خلق تعالى اوليه يثبت عنه بل كل كمال يكون للوجود لا يستلزم نقصا فالواجب الوجود اوليه من كل موجود

ثم اعرج على العقل من يتكلم باختياره وقدرته ومن تلامه بغير اختياره وقدرته كان الاول اكمل فتعين ان يكون متكلماً بقدرته ومشيئته كلاماً يقوم بذاته وكذلك في مجيئه واتباه واستوانه وامثال ذلك ان قدرنا هذه امورا منفصلة عنه لم نمان لا يوصف بها وان قدرناها لازمة لا تكون عينيته وقدرته لزماً مجزى وتفصيل غير عليه فيبيان بوصف القدرة على هذه الاعمال القائمة به التى يعطى عينيته وقدرته وهذا هو الذى تضمنه النفاة بقولهم لا تحسه الحوادث كما يصون في العلم والقدرة ونحوهما بقولهم لا تحسه الازراض واضنا فان ما به ثبت الصفات القائمة به ثبتت الافعال القائمة به التى لا تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك انه يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كال فلول يتصف الرب بها انصف بنفاتها كالجبل والعصر والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله مستز عن ذلك فيبها انصف بنفاتها كالجبل والعصر والصمم والبكم والخرس وهذه صفات نقص والله مستز عن ذلك يقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير ان يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فان خلق تعالى اوليه وكل نقص تنزه عنه لمخلوق فان خلق تعالى اوليه يثبت عنه بل كل كمال يكون للوجود لا يستلزم نقصا فالواجب الوجود اوليه من كل موجود

وامثال هذه الادلة المبسوطة في غيرها الموضع فاذا قال النفاة من الجهمة والمفسلة والباطنة هذه الصفات متقابل تقابل العدم والملازمة فلا يلزم من رفع احد هاتين التاني الا ان يكون المحل قابلا لهما فاما ما لا يقبلهما كالجسد فلا يقال فيه

سوى ولا ميت ولا أعى ولا يصير أحيوا عن ذلك بعدة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والاطلاقة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا يتغير بها بمجرد الاصطلاحات ومثل (١١٣) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجناد أنقص مما

يقبلها ويتصف بالتقص منها فالحى الاعى أكمل من الجاد الذى لا يوصف بصير ولا عى وهذا بعينه يقال فيما يقصده من الصفات الانفعال ونحوها التى يقدر عليها ويشاؤها فلهذا لم يتصف بالقدر على هذه الافعال لزم اتصافه بالجزء هنا وذلك نقص من حيث كاتقدم والقادر على الفعل والكلام أكمل من العايز عن ذلك فاذا قال الثانى انما يلزم اتصافه بنقص ذلك لو كان قيام الافعال به ممكنا فاما لا يقبل ذلك كالجناد فلا يقبل هو قادر على الحركة ولا عاجز عنها فيقال هذا نزاع لفظى كاتقدم ويقال أيضا لا يقبل قيام الافعال الاختيارية به والقدر عليها كالجناد أنقص مما يقبل ذلك كالحيوان فالحيوان الذى يقبل أن يتحرك بقدرته وارادته اذا قدر حركته وكل مما لا يقبل الانصاف بذلك كالجناد فاذا وصفوه بعدم قبول ذلك كان ذلك أنقص من أن يصفوه بالجزء عن ذلك واذا كان وصفه بالجزء عن ذلك صفة نقص من إمكان اتصافه بالقدر على ذلك فوصفه بعدم قبول الافعال والقدر عليها أعظم نقصا فان قال الثانى لو جاز أن يفعل أفعالا تقصده بارادته وقدرته لزم أن يكون محل العوائد وما قبل الشئ لا يتلوه عنه وعن ضده فلزم تعاقبا وماتعاقبت عليه الحوادث

هذا الغائب المنتظر فضل ان العلم يكون ثابتا موقفا ومختلفا فان ادعوا أن التواب عالمون بأمر من قبلهم فلم عليه الامة بأمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنم أو أكمل من علم هؤلاء بقول من يدعون عصمته ولوطول ما أحدهم ينقل صحيح ثابت بما يقولونه عن على أو عن غيره لما وجدوا في ذلك سبيلا وليس لهم من الاسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لاهل السنة (الوجه الثانى) أن يقال ان الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك فخطا السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأمثال ذلك واذا كان الله تعالى يقول فاتقوا اللهما استعظمتم فمن اجتهد فى طاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضى لمن يدخل الجنة الامن كان اماما يقول اليهود والتصارى لمن يدخل الجنة الامن كان هودا أو نصارى تلك ما منهم قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين بل من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجر عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذى يدعه الرافضى لا يجب على أحد طاعته فانه لا يعلم له قول منقول عنه فاذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يدخل الجنة وان لم يؤمن بهذا الامام ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة الرسول هي مدار السعادة وقبوعها وعلمها وهي الفارق بين أهل الجنة والدار ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدل الخلق على طاعته بما بينته لهم فدل أن أهل السنة جازمون بالسعادة والجنة لمن كان من أهل السنة

(فصل قال الرافضى) الوجه الرابع أن الامامة أخذوا مذهبهم عن الائمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهو والورع والاشتغال فى كل وقت بالمادة والعبادة وتلاوة القرآن والمداد ومضى ذلك من زمن الطفولية الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم ويزل فى حقهم هل أتى وبآية الطهارة وإيجاب المودة لهم وآية الابتهال وغير ذلك وكان على رضى الله عنه يصلى فى كل يوم ليلة ألف ركعة ويتلو القرآن مع شدة ابتلائه بالحروب والجهاد فيقول لهم على بن أبى طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعله الله تعالى نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حدث قال وانفسا وانفسكم وواخاه رسول الله وزوجا ابنته وفضله لا يحصى وتظهر منه معجزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الرومية وقتلهم وصاروا لمقاتلتهم آخرون الى هذه الغاية كالغلاة النصيرية • وكان ذلك اسبطار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد اسباب أهل الجنة امامين نص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا زهد الناس وأعلمهم فى زمانهما وجاهدوا فى الله حتى قتلوا وليس الحسن الصوفى تحت ثيابه القاترة من غير أن يشعر أحد بذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسين يوما فوضعه على فخذة الاعمى وباراهيم على فخذة الاعمى فزجل جبريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليعمى لعل بينهما فاختر من شئت منهما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا وعليه فاختر موت ابراهيم فان بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين يقبله ويقول أهلا ومرحبا بن فديته بابى ابراهيم • وكان على بن الحسين

(١٥ - منهاج نافي) فهو حادث لا منتاع حوادث لا أول لها قبل لهم هذا مبنى على مقدمتين على أن ما يقبل الشئ لا يخلو عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من المقدمتين قديين فسادهما كاتقدم ثم قبل العلم بفسادها يعلم بصريح العقل أن

الاولى من الادلة العقلية الموافقة لادلة الشريعة ايمان واظهر واوضح في العقل من امتناع دوام الحوادث
 العظام من جميع الامم نازعون فيها ويدعون انها هي (١١٤)

زين العابدين يصومهم نهاره ويقوم ليله وبتلاو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم ولبه ألف ركعة ويدعو
 بعد كل ركعة بالادعية المتقولة عنه وعن آباءه ثم يري الصحيفة كالنصر ويقول انا في عبادة علي
 وكان بيكي كثيرا حتى اخذت النموع من لحم خذبه وصعد عليه السلام حتى سبي ذات الثفات
 وسما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد فجع هشام بن عبد الملك فاجتهد على
 ان يستلم الركن فلم يتمكن من الزحام فاجازين العابدين رضى الله عنه فوقف الناس له ونصوا عن
 الجرح حتى استله ولم يبق عنده الجرسواه فقال هشام بن عبد الملك من هذا فقال الفرزدق الشاعر

هذا الذي تعرف البطاط وطأه * واليت يعرفه والحل والحرم
 هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا التي التقي الطاهر العلم
 يكاد يمسكه عرفان راحته * ركن الخطم اذا ما جاء يستلم
 اذا رآه فريش قال قائلها * الى مكرم هذا ينتهي الكرم
 ان عذ أهل التي كانوا انهم * أو قيل من خير أهل الأرض قبلهم
 هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * يحبذه أنباء الله قد ختموا
 يغضى سياه ويقضى من مهابة * فما يكلم الا حين يتسم
 ينشق نور الهدى عن صبح غرته * كالشمس يتجابه عن اشراقها الظلم
 مستقيم من رسول الله تبعته * طابت عناصره وانسيم والشم
 الله شرفه قدما وفضله * جرى بذالك في لوحه القلم
 من مشرحهم سم بدن ويقضهم * كفسر وقرهم لمجا ومعتم
 لا يستطيع جواد بعد فانيهم * ولا يدانيهم قوم وان كرموا
 هم الصوت اذا ما زمت * والاسد أسد الشرى والبأس عتدم
 لا يقض العصر سلطان أكرمهم * سيان ذلك ان أثروا وان عدوا
 ما قال لا قط الا في تشهده * لولا الشهد كانت لآله نعم
 يستدفع السوء والبلوى بحجهم * ويسترق به الاحسان والنعم
 مقدم بعدد كراته ذكرهم * في كل بدء ومحسوم به الكلم
 من يعرف الله يعرف أولو ذاه * فآلين من بيت هذا ناله الامم

فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الايات وبعث بها اليه
 أ تحبني بين المدينة والقي * اليها قلوب الناس هوى متبها
 تقلبوا سالم يكن رأس سعيد * وعيناه (١) حواء باعويها
 فبعث العزيز العابدين بألف دينار فرضا وقال اغلق هذا غضبته ورسوله فما أدخله أجرة
 فقال علي بن الحسين نحن أهل البيت لا يعود لنا ما خرج منا فقبلها الفرزدق وكان بالمدينة قوم
 يأتيهم زعمهم ليلا ولا يعرفون من هو فقامات مولانا بن العابدين انقطع عنهم ذلك وعرفوا أنه
 كان منه * وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهدا وعبادة بقر السجود حبه وكان أعلم أهل
 وقته سمار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر وجاء اليه جابر بن عبد الله الانصاري وهو
 (١) قوله حواء كذا في الاصل ولعل الصواب حولا عن الراوية كتبه معصمه

أصل علم الكلام الذي خصه
 السلف والائمة ولهذه المقدمة
 استطالت الدهر على من احتج
 به من متكلة أهل الملل وبغزهم
 عن اثبات كون الله تعالى يحدث
 شيئا للعالم ولا غيره والذين
 اعتقدوا صحة هذه المقدمة من
 الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم
 ظنوا أن حدوث العالم واثبات
 الصانع لا يستلزم الا حقا في حقيقة
 الامر هي تنافي حدوث العالم
 واثبات الصانع بل لا يمكن القول
 باحداث الله تعالى لشي من
 الحوادث لا ينقضها ولا يمكن
 اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق
 رسله فيما أخبروا به عنه الا
 بنقيضها فما جعلوه أصلا ودليلا
 على صحة المعقول والمنقول هو
 منافي مناض للقول والمعقول
 كما قد بسط في غير هذا الموضع
 وأيضا فان هؤلاء النفاة يقولون لم
 يكن الرب تعالى قادرا على الفعل
 فصار قادرا وكان الفعل محتعا
 فصار ممكنا غير متحدد شي أصلا
 ويجب القدرة والامكان وهذا
 معصى قول القائل انه بلا زمان
 ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي
 الى الامكان الذاتي وهذا مما
 تجزم العقول بطلانه مع ما فيه
 من وصف الله بالهز وبجسد
 القدرة من غير سبب ومن اعترف
 منهم عن ذلك مثل كثير منهم قالوا
 ان الامتنع هو القدرة على الفعل
 في الازل فحس انتفاء الازل

بوجوب امكان الفعل والقدرة عليه قيل لهم الازل ليس هو شيئا كان موجودا فعدم ولا معد وما فوجد حتى يقال صغير
 انه متحدد أمرا واجب ذلك بل الازل كالابد في الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكأن الابد لا يختص

بوقت دون وقت فالأزل لا يختص بوقت دون وقت فالأزل هو الذي لم يزل كانا والابد هو الذي لا زال كانا وكوملر يقول ان
معتاد واما معناه الذي ليس له مبتدا ولا منتهى فقول (١١٥) القائل شرط قدرته انتفاء الازل كقول تظنية شرط

قدرته انتفاء الابد فاذا كان
سلف الامة وانتمها وجهاب
العوالم انكر واقول الجهمي
كونه تعالى لا يقدر في الادعي
الافعال فكذلك قول من قال
لا يقدر في الازل على الافعال
(وقول أي الهذيل) انه تعالى
لا يقدر على أفعال حادثه في
الابدية قول من قال لا يقدر على
أفعال حادثه في الازل وقيد ب
الكلام على هذا وقول من
يفرق بين النوعين في غير هذا
الموضع

(فصل) وقد استدل بعضهم
على النفي بدليل آخر فقال ان كل
صفة تقضى لواجب الوجود فان
حقيقته كائنه في حصولها والا
لزم انتقاده الى سبب منفصل
وهذا يقتضي امكانه فيكون
الواجب يمكنه اخلاف وحشيذ
بازمن دوام حقيقته دوام تلك
الصفة والمنشئون يحسبون عن
هذا وجود (أحدها) ان هذا
انما يقال فيما كان لازما ذاته في
النفي أو الاتبات أما ما كان موقوفا
على مشيئته وقدرته كما فعله فانه
يكون اذا شاء الله تعالى ولا يكون
اذا لم يشأ فانه ما شاء الله كان وما لم
يشأ لم يكن فان بين المستدل أنه
لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق
بمشيئته وقدرته كان هذا وبعده
كافيا في المسئلة وان لم يكن ذلك
لم يكن فيما ذكره رحمه (الثاني)
أن يقال هذا متقوض بأفعاله

صغير في الكتاب فقال له جلد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سلم علي فقال وعلى جدي
السلام فقبل الجار كيف هذا قال جارك كنت جالسا عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
والحسين في حجره وهو يداعب فقال يا جابر وابنه واد اسم علي فاذا كان يوم القامة نادى مناد
ليقيم سيد العابدن فيقوم ولهم من وابنه مولود اسمهم محمد الباقر يقر العلم يقرأ فاذا رايت فاقرا أممي
السلام وروى عنه أبو شقيق وغيره * وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه
وأعدهم قال علماء السيرة اشغل بالعبادة عن طلب الرتبة وقال عمر بن أبي المقدام كنت
اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق علمت أنه من سلاة النبيين وهو الذي نشر فقه الامامة
والمعارف الحقيقية والعقائد البينة وكان لا يجبر بأمر الواقع وبه سموه الصادق الامين وكان
عبد الله بن الحسن جمع أكار العلوية لمصلحة ولديه فقال الصادق هذا الامر لا يتم فانتظار من ذلك
فقال له صاحب القماء الأصغر وأشار بذلك الى المنصور فلما سمع المنصور بذلك فرح لعله
بوقوع ما خبر به وعلم أن الامر يتصل به ولما هرب كان يقول ابن قول صادقكم وبعث ذلك
أنهى الامر اليه * وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه بقرم
القيس ويصوم النهار وسمى الكاظم لانه كان اذا بلغه عن أحد شئ بعث اليه رجال ينقل فضله
الموافق والمخالف قال ابن الجوزي من المناجاة تروى عن شقيق البلي قال خرجت جالسا سنة
تسع وأربعين ومائة فتركت القامية فاذا شاب حسن الوجه شديد السمرة وعليه ثوب صوف
مشتمل بشملة في رجليه نعلان وقد جلس مفردا عن الناس فقلت في نفسي هذا الفقي من
الصوفية يريد أن يكون كالعلي الناس والله لا مضى اليه أبوجه فلما رأيته قال يا شقيق
استجبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم فقلت في نفسي ان هذا عبد صالح فطق عمامي
نفسى لأخفنه ولا شأنه أن يحالني فقاب عن عيني فلم أره فلما زلتنا وافته فاذا هو يصلي
وأعضائه مضطرب ودموعه تتحادر فقلت أمضي اليه وأعذر فأوجع صلاته ثم قال يا شقيق
واني لعفان لئن تاب وأمن وعمل صالحا ثم اهتدى فقلت هذا من الادل قد تكلم على سرى مرتين
فلما زلتنا زاب الله فاذا به قائم على البستر وبه كوة يريد أن يستقي فسقطت الركوة من يدي فبسط البستر
فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ربى اذا طمئت الى الما * هو قسوقى اذا أدبت الطعما

ياسيدي ما لي سواها فقال شقيق فوالله لقد رايت البرق قد ارتفع ماؤها فاخذ الر كوة بيده
وسلاها ووضا وجعل يصلى أربع ركعات ثم قام الى كتيب رسل هناك فجعل يقبض بيده
ويطرحه في الركوة ويشرب منه فقلت أطعمني من فضل ما رزقك الله أو ما أتم الله عليك
فقال يا شقيق لم يزل الله يتم علينا طاهرا واطنا فاحسن ظنك بربك ثم قال في الركوة فشربت
منها فاذا هو سوي وسكر ما شربت والله أنتمه ولا طبيب خبعت ورويت وبقت أما ما
لا انتهى طعاما ولا شرابا ثم لم أرحني دخلت مكة فرأته ليلة الى جانبقة الشراب نصف الليل
يصلي مخشوع وأنزله وكاد على ركبته كذا حتى ذهب الليل فلما طلع الفجر جلس في صلاه يسبح ثم
قام الى صلاه الفجر وطاف بالبيت أسبوعا ثم خرج فبعتة فاذا له حاشة وغلمان وأموال وهو على
خلاف ما رايت في الطريق وداربه الناس يسلمون عليه ويتبركون به فقلت لهم من هذا قالوا هذا

فان حقيقته كائنه في حصولها والازم انتقاده الى سبب منفصل وذلك يقتضي امكانه فيكون الواجب يمكنه ان كان حواجن الافعال
كان جوابا للمشئين القائلين انه يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ومن جوارئه يفعل بعد أن لم يكن فاعلم بعض القدرة والمنشئة القديعة

قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لمزل يفعل ويشكلم اذا شاء قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من ائمة السنة والحديث (الثالث) أن يقال أن تعني بقوله ذاته كافيها منهم استزمنة (١١٦) لوجود اللازم في الازل وهي كافيها فيه وان تأخر وجوده فان

عنبت الاول انتقض عليه بالمفعولات الحادثة فانه يلزمك اعمادها واما افتقاره الى سبب منفصل اذ كان لا يتكفي فيه الذات يقتصر الى سبب منفصل وان عنبت الثاني كان محجة عليك اذ كان ما يتكفي فيه الذات يمكن تأخره (الرابع) أن يقال قوله يقتصر الى سبب منفصل تعني به شيأ يكون من فعل الله تعالى أو شيأ لا يكون من فعله أما الاول فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها وفاعل ما يحدث بها فلا يكون مقتصر الى غيره واما ان عنبت بالسبب ما لا يكون من فعله لزمك أن كل ما لا يتكفي فيه الذات ولا تستلزم وجوده في الازل لا يوجد الا بشرط مع الله ليس من مخلوقاته ومعها وان هذا خلاف اجماع أهل الايمان بل خلاف اجماع جماهير العقلاء وهو خلاف المعقول الصريح أيضا فان ذلك الشريك المقدور ان كان واجب الوجود بنفسه الها آخر لم يأتنا خالق قديم مع الله مشارك له في فعله لا يفعل الابوه وهذا مع انه لم يقل به أحد من بني آدم فهو باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار كل من الفاعلين الى الآخر فان التقدير في هذا المشترك هو أن أحدهما لا يستقل به بل يحتاج الى معاونة الآخر وما احتاج الى معاونة الآخر كان فقيرا الى غيره

ليس بقوى وكان عاجز ليس بقادر فان كان هذا ادلى لاعتني انتفاء الوجوب بطل دليلك وان لم يكن دليلا بطل دليلك انهم أيضا فانه مبنى عليه وان كان ذلك الشريك المقدور ليس واجبا لوجود نفسه فهو ممكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيلزم أن يكون

من مفعولاته (الخامس) أن يقال قول الخبيث كل ما يضره تكون ذاته مستغنية في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والازم افتقاره السبب منفصل كلام باطل وذلك (١١٧) انه يقال لأنسلم أن لا يكون مجرد الذات كافية في

أنهم في مذهبهم محتاجون الى مقدمتين أحدهما معصية من يضفون المذهب اليهم الامة والثانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكلا المقدمتين باطلة فان المسيح ليس بالله بل هو رسول كريم ويتقدرون ان يكون الها ورسولا كما يفتقروا حتى لكن ما تقوله النصارى ليس قوله ولهذا كان في علي رضى الله عنه شبهة من المسيح قوم غلوا فيه فوق قدره وقوم نقصوا قدره فهو لا يقولون عن المسيح انه الله وهو لا يقولون كافر ولا يفتقروا وكذلك على يقولون الله وهو لا يقولون انه كافر ظالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت لعلي بن أبي طالب رضى الله عنه والحسن والحسين وعلي بن الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد بن النقيب والفضائل ما لم يذكره هذا المصنف الرافضى وذكرنا في الكتيب بدل على جهلنا قلنا مثل قوله نزل في حقهم هل أتى فان هل أتى مكبة باتفاق العلماء وعلى أنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وولده الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول هل أتى بسنتين كثيرة فقول القائل انها زلت فهم من الكتيب الذى لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخير وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهب الرجس عنهم وانما فيها الامر لهم بما يجب طهارتهم وذهب الرجس عنهم فان قوة انما بر دالله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا كقوله تعالى ما بر دالله ليعمل عليكم من حرج ولكن بر دالله ليعلمكم وقوله بر دالله ليس لكم ومهديكم سنن الذين من قبلكم وتوب عليكم والله عليم حكيم والله بر دأن يتوب عليكم ويرد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما بر دالله أن يخفف عنكم وخلق الانسان خفيا فالارادة هنا متضمنة للامر والتهى والرضا وليس هي المشيئة المستزمنة لوقوع المراد فانه لو كان كذلك لكان قد تطهر كل من أراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أوجه فان عندهم أن الله بر دما لا يكون ويكون ما لا ير بد الله لذهب عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا اذا كان هذا فعل المأمور وترك المحذور وكان ذلك متعلقا بأمراتهم وأفعالهم فان فعلا ما أمر به وطهر وأوالا فلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وأما المثبتون للقدرة بهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم قادر على ذلك فاذا ألهمهم فعل ما أمر به وترك ما حظر وأحصل الطهارة وذهب الرجس وما يبين أن هذا إما أمر به لا بما أخبر وأوقع ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أدار الكساء على فاطمة وعلي وحسين ثم قال ألهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على صدق قول الرافضين وجهين (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان يتنبأ على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد وما يبين أن الامة متضمنة للامر والتهى قوله في فساق الكلام بالنساء التي من بات متكررا فاحتة بيته ضاعفها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسرا ومن يقتسمكن لله ورسوله وتمل صلواتهم أجراهم بين وأعداها لهم زكرا كما بانساء التي لستن كاحد من النساء ان اتقيتن فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

نبوة أو انتفاءه تنفقر فيه الى سبب منفصل وانما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما ينصل بهامن الافعال فاذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتعدد لهامن الثبوت موقفا على ما يقوم بهامن مقدوراتها فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ولا افتقرت الى سبب منفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشتباه بسبب الاجمال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والافعال فانه يقال له ما تريد انة أثر يبدى الذات الجسدية عما يقوم بهامن مقدوراتها وما أرادتها لم تصف به الذات القادرة على ما تريد عما يقوم بهاوما لا يقوم بها فان أردت به الاول كان التلازم مضمنا فانه اذا قدر ذات لا يقوم بها شئ من ذلك كان ما ثبت لها وما يثبت عنها ان لم تكن هي كافية والافتقرت الى سبب منفصل لانه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريد لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة ان لم تكن الذات في نفس الامر كذلك وكون الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة ومحل النزاع فلا يكون الدليل مضمنا حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب لم يخفى الدليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث جعلته مقدمة في اثبات نفسه وهذا ما لم يصح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك فان أردت

بالدات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه اذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الافعال التي يختارها وتقوم بهامن يلزم أن يكون ما يتعدد من تلك الافعال موقفا على سبب منفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتعدد من مقدورها وما كان كافيا في كل فرد فمن ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا يوجد إلا بالاول والاول عاقبه وهما جرا فليس مجرد الذات بدون ما قبله كما في حصول المتأخرات ولا هي
مقترة في ذلك الى أمور منفصلة عنها فلفظ الذات خبراد (١١٨) به الذات بما يقوم بها وقدر اية الذات المجردة عما

يقوم بها (فأذا قيل) هل الذات
كافئة ان أربيه الذات المجردة
فقلت لاحقة لها في الخارج عند
أهل الاثبات وإذا قدر تقدرا
فهي لا تكون في اثبات ما ثبت لها
وان أربيه الذات المنصوت فانه
يقوم بها الافعال الاختيارية
معلوم ان هذه الذات لا يجب ان
يتوقف ما يتجدد لها من فعل
ومفعول على سبب مفصل عنها
وتظهر هذا قول نفاة الصفات ان
الصفات هي زائدة على الذات
أولست زائدة فافاد قد بينا في
غير هذا الموضوع ان الذات المجردة
عن الصفات لاحقة لها بل
الصفات زائدة على ما يشته النفاة
من الذات وأما الذات الموصوفة
بصفات القادر على أفعالها فقلت
مستزمنة لما يلزمها من الصفات
قادرة على ما تشاء من الافعال
فهي لا تكون الاموصوفة لا يمكن
أن تغير عن الصفات اللازمة
لها حتى يقال هل هي زائفة عليها
أولست زائفة عليها بل هي داخله
في سمي اسمها والافعال القائمة
بها بقدرتها وارادتها كذلك
فكانه مسمى باسمائه الحسن
منعوت بصفاته العلى قبل خلق
السموات والارض وبعد إقامة
القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا
يزال موصوفا بصفات الكمال سعوا
بعبود الاكرام والخلال
فكذلك هو مسمى بأسمائه
الحسن منعوت بصفاته العلى قبل

هذا لانصافا وبهذا وكان ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبهذا فهو ايضا ثابت قبل حدوث الافعال أفضل
وبهذا ومن آياته الشمس والقمر والكواكب وما استخمس هذه الاعيان من الاسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبهذا

ولا يحتاج أن يتقدم هذات مجردة عن النور عن دوام الحر كتميز بدعها النور ودوام الحركة فخلق سبحانه أولى بنسب كماله وانتقاء
النقص عنه والمخلوقات إنما احتاجت فيما يحدث عنها (١١٩) السبب المنفصل لانهما في نفسها محتاجة الى

الفاعل المنفصل فلا شيء من ذاتها
وصفاتهما وأفعالهما الأبرار
منفصل عنها وأما الخلق سبحانه
وتعالى فهو الذي عساووه فلا
يقتصر في شيء من ذاته وصفاته
وأفعاله الى أمر منفصل عنه بل
كل ما كان منفصلا عنه فهو
مفتقر اليه وهو سبحانه غني عن
ذلك المنفصل الذي هو مفتقر
اليه فلا يحتاج فيما يخصه من
أفعاله العاقبة بنفسه التي يريدها
ويتقدم عليها الى أمر مستغن
عنه كالا يحتاج في دفع عولاه
المنفصلة عنه الخلق وأولى وإذا
كان قد خلق من الأمور المنفصلة
عنه ما جعله سببا لأفعال تقوم
بنفسه كالخلق الطاعات التي
ترضيه والتوبة التي يفرح بها
والنساء التي يحب سائله وأمثال
ذلك من الأمور فليس هو في شيء
من ذلك مفتقر الى ما سواه بل هو
سببه الخالق الجامع وكل ما سواه
مفتقر اليه وهو الغني عن كل
ما سواه وهذا كما أن ما يفعله من
المخلوقات بعضها بعض كازال
الطير والسمك وأتت النبات
بالماء لا يوجب افتقاره الى الأسباب
المنفصلة أذهو خلق هذا وهذا
وجاعل هذا سببا لهذا وقد بسط
هذا في غير هذا الموضع بما يليق
بهذا المكان

(فصل) وقد عارض بعضهم
الرازي فيما ذكره من أن هذه
المسئلة تنزع عامة الطوائف فقال

أفضل من سائر المؤمنين وأعلامهم لان الفضيلة بكل الاعيان والتقوى لا يقرب السبب كمال
تعالى ان كرمك عند الله أعظمكم وقد ثبت أن الصديق كان أنقى الامة بالكتاب والسنة وتواضع
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذا من أهل الأرض خليلا لا تخلت إلا بمكر
خليلا وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما نه أنه كان يصلي كل يوم ليلة ألف ركعة) فهذا
بدل على جهله بالفضيلة وجهه بالواقع أما أولا فلا نعلم هذا اليس بفضيلة قاله قد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في
الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم
ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم إذا سمع الصارخ وثبت
عنه أنه بلغه أن رجلا يقول أحدكم أما أنا فأصوم ولا أفطر ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام
ويقول الآخر أما أنا فلا أكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وأكل اللحم وأتزوج النساء فمن رغب عن
شيئ فليس بي وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن
العاص لما بلغه أنه قال لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت لا تفعل فأنك إذا فعلت ذلك
هجمته العين ونفثته النفس انزل بك عليك حقا وتفضل عليك حقا وزوروك عليك حقا
وزوجك عليك حقا فأت كل ذي حق حقه فالله أومع على قيام جميع الليل ليس بمستحب بل
هو مكروه ليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه وهكذا ما دأبه قيام النهار
فإن أفضل الصيام صيام داود عليه السلام يوم وفطر يوم وإضافته التي ثبت عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم والليل ثغورا بعين ركعة وعلى رضى الله
عنه أعلم بسنته وأمنع لهديه وأبعد من أن يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكنا فكيف
وسلادة ألف ركعة في اليوم والليل مع الصيام سائر الواجبات غير ممكن فلهذا لم ينم أكل ونوم
وقضاء ما حجة الأهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الأمور التي تستوعب الزمان أما النصف
أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لانسع ما تقي ركعة وما يقارب ذلك الآن يكون نقرأ أكثر
الغراب وعلى أحمل من أن يصلي صلاة المناقنين بترقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني
شيطان قام فنقر أربعا لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد نهي عن نقر كثر الغراب فنقل مثل هذا
عن أبي عبد الله جمل قائل ثم أحياء الليل بالتعب وقد قرأ القرآن في ركعة وهو ثابت عن عثمان
رضي الله عنه فتعبد وتلاوه القرآن أطهر من غيره (وأضافوه ان على بن أبي طالب
كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنازع فيها جمهور
المسلمين من الأولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث
قال وأنفسنا وأنفسكم) فقال أما حديث المواخ فباطل موضوع فإن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يزوج أحدا ولا أخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الأنصار بعضهم من
بعض ولكن أخى بين المهاجرين والأنصار كما أخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف
وأخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفسنا وأنفسكم فهذا

المراد بالمحدث الموحدة والذي يوجد بعد العدم ذاتا كان أوصفة أما لا يوصف بالوجود كالعدم المتجدد والأحوال عند من يقول بها
والاضافات عند من لا يقول انها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادف وإن صدق عليها اسم المتجدد فلما يلزم من تجدد الاضافات

والاحوال في ذات الباري أن يكون محلا للحوادث (قال) ومائة الامام يعني الرازي في هذا المقام ان اكثر العقلاء قالوا به وان أنكره باللسان وبينه بصور فليس كذلك لان أكثر ما ذكر من (١٣٠) تلك الامور فاعلم هي متعددة لا محدودة والمتجدد أعين من

مثل قوله (ولاد سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا نزلت في قصة عائشة رضي الله عنها في الاكل فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى فتوبوا إلى ربكم فاقبلوا أنفسكم أي يقتل بعضهم بعضا ومنه قوله تعالى واخذنا منكم ميثاقا لنسكون دماءكم ولا تخرجوأن أنفسكم من دياركم أي لا يخرج بعضكم بعضا فالمراد بالانفس الاخوان اما في النسب واما في الدين وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعلي أنت مني وأمانك وقال للاشعريين ان الاشعريين اذا أمرنا في الغزو أن نفدت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية هي وأما منهم وهذا في الصحيح والاول ايضا في الصحيح وفي الصحيح ايضا أنه قال نسيب هذا مني وأما منه وهذا مبسوط في موضعه وأما تزويجها فمطالبة فضيلة لعلي كان تزويج عثمان ابنته فضيلة لعثمان ايضا ولتلك سمي ذا التورين وكذلك تزويج بنت أبي بكر بن عترة فضيلة لهما فالخلفاء الاربعة أصهار صلى الله تعالى عليه وسلم ورضى الله عنهم (وأما قوله ونهيت منه مميزات كثيرة) فكله يسمى كرامات الاولياء ومميزات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال علي أفضل من كثير من كرامات والكرامات متواترة عن كثير من العوام أهل السنة الذين يفضلون أبا بكر ومحمد فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعلي رضي الله عنه وليس في مجرد الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره (وأما قوله حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم) فهذه مقالة جاهل في غاية الجهل لوجوه (أحدها) ان مميزات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم بكثير وما ادعى فيه أحد من الصلابة الالهية (الثاني) ان مميزات الخليل وموسى أعظم بكثير وما ادعى أحد منهم الالهية (الثالث) ان مميزات نبينا ومميزات موسى أعظم من مميزات المسيح وما ادعت فيهما الالهية كما ادعت في المسيح (الرابع) ان المسيح ادعى فيه الالهية وما ادعت في محمد وأبراهيم وموسى ولم يدل ذلك على أنه أفضل ولا على أن مميزات أجمع (الخامس) ان دعوى الالهية فيهما دعوى باطلة فالباطل دعوى باطلة وهي دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج في علي فان الخوارج ككفر واعلما فان حاز أن يقال انما ادعت فيه الالهية لقوة الشبهة جاز أن يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة الشبهة وجاز أن يقال صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفر بها الخوارج وانما ادعى جأ كبر وأعلى من الذين ادعوا فيه الالهية فان جاز الاحتجاج بمثل هذا وجعل هذه الدعوى منقبة كان دعوى المغيضين له ودعوى الخوارج من مثلية أقوى وأقوى وأن الخوارج من الرافضة الغالبية فالخوارج من أعظم الناس صلا وصياما وقراءة للقرآن ولهم جيوش وسياكر وهم متدينون بدين الاسلام باطنا وظاهرا والغالبية تكفر باجتماع العلماء وأما الخوارج فلا يكفرهم الا من يكفر الامامية فانهم خير من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا أمره بقتل الواحد المقدور عليه منهم كما أمر بحريق الغالبية بل لم يقتلهم حتى قتلوا عبد الله بن الحباب وأغاروا على سرح الناس فثبت بالاجماع على ومن سائر الصلابة والعلماء ان الخوارج خير من الغالبية فان جاز الشبهة أن يجعلوا دعوى الغالبية الالهية فيه حجة على فضله جاز للخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقيضه

الحادث فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قلت) ولما قلنا أن يقول هذا ضعيف من وجوه (أحدها) ان الدليل الذي استدلو به على نفي الحوادث ينفي المتجددات ايضا كقولهم اما ان يكون كالا ونقصا وقولهم لو حصل ذلك لزم التغير وقولهم اما ان يكون ذاته كافتة فيه ألا يكون وقولهم كونه قابلا في الازل يستلزم امكان ثبوته في الازل فانه لا يمكن أن يحصل في الازل لا متجدد ولا حادث ولا يوصف الله بصفة نقص سواء كان متحدا أو حادثا وكذلك التغير لا فرق بين أن يكون بحادث أو متجدد فان قالوا يتحد المتجددات ليس تغيرا قال أولئك وحدوث الحركات الحادث ليس تغيرا فان قالوا بل هذا يسمى تغيرا متعوم الفرق وان سلموه كان النزاع لفظيا وإذا كان استدلالهم بنفي القسمين لزم اما فسادهما والتقص (الوجه الثاني) أن يقال تسمية هذا متجددا وهذا حادثا فرق لفظي لا معنوي ولا ريب أن أهل السنة والحديث لا يطلقون عليه سبحانه وتعالى أنه محل للحوادث ولا يحصل للاعراض ونحو ذلك من الالفاظ المستدعة التي يفهم منها معنى باطل فان الناس يفهمون من هذا أن يحدث في ذاته ما يسمونه حادثا كالحبوب والآفات والله منزعة عن ذلك سبحانه وتعالى وإذا قيل

فلان ولي على الاحداث أو تنازع أهل القبلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الافعال المحرمة كالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والله أجل وأعظم من أن يحضر يقاوب المؤمنين فيام القبايح والمقصود أن تفرقة المارقين من المتجدد والحادث أم

لنقل الماعنى على ولو عكسه كما سمى هذا متعبدا وهذا احد ما كان كلامه من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدعى ان الجمهور انما يابنهم بتجديد الاضافات والاحوال والاعدام (١٢١) لا يتجدد الحادث الذى وجد بعد العدم ذاتا كان

أو صفة دعوى متعومة لم يقم عليها
دليلا بل الدليل يدل على أن
أولئك الطوائف يابنهم قيام
أمر وجودية حادث بذاته مثال
ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع
ويرى ما عطفه من السموات
والأرضيات وقد أخبر القرآن
بحدوث ذلك في مثل قوله وقل
اعلموا قسرى الله عليكم ورسوله
والمؤمنون وقوله تعالى ثم
جعلناكم خلائف في الأرض
من بعدهم لينظر كيف تعملون
وقد أخبر بجمعه ورويته في
مواضع كثيرة كقوله لموسى
وهرون انى معكما اسمع وأرى
وقوله الذى رآه حين تقوم
وتقبل في الساجدين وقوله
قد سمع الله قول الذين قالوا ان
الله فقير ونحن أغنياء قد سمع
الله قول التى تجداد في زوجهما
وتشكى الى الله وفي الصبيح
عن عائشة رضى الله تعالى عنها
قالت سحان الذى وسع معه
الاصوات لقد كانت الجهادة
تشكى الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في جانب البيت وانه
يضنى على بعض كلامها فارتل
الله تعالى قد سمع الله قول التى
تجداد في زوجهما وتشكى الى
الله ومثل هذا كثير فقال
لهؤلاء أنتم معترفون وسائر العقلاء
عما هو معلوم بصريح العقل أن
العدوم لا يرى موجودا قبل
وجوده فإذا وجد فعدا موجودا

بطريق الأولى فلم أن هذه الحجة انما يخرج بها جاهل ثم انما تعود عليه لاله ولهاذا كان الناس
يعلمون أن الرافضة جاهل وأكذب من الناصبة (وأما قوله وكان قد سطر رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم سيدا شأب أهل الجنة امامين نصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فيقال الذى
ثبت بلا شك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد
وان الله سميع عليم بين قشتين عظيمتين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان
يقعده وأسامة بن زيد على فخذه ويقول اللهم انى أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان
ما فعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقد اصلاح بين الناس كان محبوا بحجة الله ورسوله
ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب
أسامة بن زيد ودعاها فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقتل لأمع
على ولا مع معاوية والحسن كان دائما يثب على قوله القتال وهذا انقض ما عليه الرافضة
من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلولا وكان هنالك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته
ومن ثوى غيره كانت ولايته باطلة لا يجوز ان يجاهد معه ولا يصلى خلفه لكان ذلك الصلح من
أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها في فضيلة كانت تكون
الحسن في ذلك حتى ينشئ عليه وانما غايته أن يعذر لضعفه عن القتال الواجب والذى صلى
الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سيدا محمودا ولم يجعله عاجزا معذورا ولم يكن الحسن
أعجز عن القتال من الحسين بل كان أقدر على القتال من الحسين والحسين قاتل حتى قتل فان
كان ما فعله الحسن هو الافضل الواجب كان ما فعله الحسن ترك الواجب ويجوز اعنه وان كان
ما فعله الحسن هو الافضل الاصلي دل على أن ترك القتال هو الافضل الاصلي وان الذى فعله
الحسن هو الاحب الى الله ورسوله ما فعله غيره والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم
على بعض وكلمهم في الجنة رضى الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم أدخلهم مع أبويهما تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فاذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيرا وأنه دعاها في الماهلة وفضائلهما كثيرة وهما من أجلاء سادات
المؤمنين وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم في زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله
وجاهدنا في الله حتى جهلنا حتى قتلا) فهذا كذب عليهما فان الحسن تخلى عن الأمر وسله الى
معاوية ومع مجيوش وما كان يتخارصا لالمسلمين قط وهذه متوارفة في فضائله وأما قوله فقيل
انه مات سحوبا وهذه شهادته زكامة في حقه لكن لم تمت مقاتلا والحسين رضى الله عنه ما خرج
مقاتلا ولكن نزل أن الناس يسبقونه فلما رأى انصرافهم عنه طلب الرجوع الى وطنه وألذ ذهاب
الى الثغر أو اتيان يزيد فلم يملكه وأولئك الظلة لان هذا ولا من هذا ولا من هذا وطلبوا أن
يأخذوه أسيرا الى يزيد فاستمتع من ذلك وقتل مظلوما شهد الم يكن قصده ابتداء أن
يقاتل وأما قوله عن الحسن انه ليس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله في على انه
كان يصلى ألف ركعة فان هذا لا فضيلة فيه وهو كذب وذلك أنه ليس الصوف تحت ثياب القطن
وغیره لو كان فاضلا لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرعه لا أمته أما قوله وأما فعله أو
كان يفعل في عهده فلما يفعل هو ولا أحد من أصحابه على عهده ولا يرغب فيه دل على

(١٦ - منهاج ثائ) وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أو لم يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان
قبل أن يخلق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضا وان قيل حصل أمر وجودي فذلك الوجودى أم أن يقوم بذات الرب وأما أن يقوم

بغيره فان قام بغيره لم أن يكون غير الله هو الذي رآه وان قام بذاته لم علم أنه قام به رؤية ذلك الموجود الذي وجد كما قال تعالى وقل اعلموا
فسيرة الله علمكم ورسوله والمؤمنون وما هموه (١٢٣) اضافات وأحوال وتعلقات وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

أه لا فضيلة فيه ولكن التي صلى الله تعالى عليه وسلم لبس في السفر حجة من صوف فوق ثيابه
وقصد لبس الصوف بدون القطن وغيره ليس يستحب في شربعتنا ولا هدي شينا صلى الله تعالى
عليه وسلم وقد قيل لمحمد بن سيرين ان قوما يقصدون لبس الصوف ويقولون ان المسيح كان يلبس
فقال هدي نبينا أحسن هدي غيره وقد تنازعوا هل يكره لبس الصوف في الحضرة من غير
حاجة أم لا وأما لبس في السفر فحسن لأنه مظنة الحاجة إليه ثم يتقدم أن يكون لبس الصوف
طاعة وقربة فأطهاره وأضعأه إلى من أخفاه تحت الثياب فإنه ليس في ذلك الاتعذب النفس
بلا فائدة والله تعالى لم يأمر العباد إلا بما هو لهم أطوع ولهم أنفع لم يأمرهم بتعذيب بل منعهم
بل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله غنى عن تعذيب هذا نفسه (وأما الحديث) الذي
رواه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ بماء الحسن علي فغسله الايمن وولد ابراهيم علي فغسله
الايسر قتل جبريل فقال ان الله لم يكن ليجعلك بينهما فاخر من شئت منهما فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اذامات الحسين بكيت أنا وعلى فأطاعه واذا مات ابراهيم بكيت بأعليه فأختار موت
ابراهيم فات بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين بعد ذلك ببسبيله ويقول أهلا ومرحبا من
فديته بابي ابراهيم (فيقال) هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم ولا يعرفه استاذ ولا
يعرف في شيء من كتب الاحاديث ولا يعرفه استاذ وهذا الناقل لم يذكر لنا السند ولا عزاه
الى كتب الحديث لكن ذكره على عادته من روايته عن أحاديث سابقة بلا زمام ولا ختام ومن
المعلوم أن الاحاديث المنقولة لا يعيّن مدنها وكذبها بالاطراف الدالة على ذلك والافندوى
النقل المجرى عن سائر السامعوى ثم يقال هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة
بالحديث وهو من أحاديث الجهال فان الله تعالى ليس في جمعه بين ابراهيم والحسين أعظم مما في
جمعه بين الحسن والحسين على مقتضى هذا الحديث فان موت الحسن أو الحسين اذا كان أعظم
من موت ابراهيم ببقاء الحسن أعظم من بقاء ابراهيم وقد بقي الحسن مع الحسين وأضاحق
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من حق غيره وعلى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وأوليه من نفسه وهو يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر مما يحب نفسه فيكون لومات
ابراهيم لكان بكاؤه لأجل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من بكاؤه لأجل ابنه الا ان
يقال بحجة الا ان طبيعة لا يمكن دفعها فيقال هذا موجود في حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وهو الذي يقول لسانات ابراهيم تمنع العين ويحزن القلب وتقول الاما رضى الرب وابا بل
يا ابراهيم لمخزونون هكذا ينبغي في الحديث الصحيح فكيف يكون قد اختار موته وجعله فداء
لغيره ثم هل يسوغ مثل هذا أن يجعل شخص معصوم فداء لشخص معصوم الدم بل ان كان
هذا جائزا كان الامر بالعكس أولى فان الرجل لو لم يكن عنده الاما ينق على ابنه وابن بنته لوجب
تقديم النفقة على الابن باتفاق المسلمين ولو لم يكن دفع الموت أو الضرب الا عن ابنه وابن بنته
لكان دفعه عن ابنه هو التسرع لاسما وهو يجعلون المصدق الكرامة هو القرابة من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم ويجعلون من أكبر فضائل علي قرابته من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
وكذلك الحسن والحسين ومعلوم أن الابن أقرب من الجميع فكيف يكون الابعد مقدما على
الأقرب ولا مزية الا القرابة وقد قال أنس بن مالك لوقضى أن يكون بعد النبي صلى الله تعالى عليه

موجوده أو ليست موجودة فان
لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله
قبل أن يرى ويسمع وبعد أن يرى
ويسمع فان العلم المستر لا يوجب
كونه صار رأيا ساعما وان ظنتم
بلى هي أمور وجودية فقد اقررت
بان رؤية النبي المعين لم تكن
حاصلة ثم صارت حاصلة بذاته
وهي أمور وجودية والمنفعة
لا يقتصر في الزامهم على تحدد
الاضافات بل يسئلون بكونه
محدد للحوادث المتحددة شائفا
والاحداث هي من مقولة أن
يقول وأن يفعل أحد المقولات
العشر وهي أمور وجودية فيقال
مكونه فاعلا لهذه الحوادث
المعينة بعد أن لم يكن فاعلا لها
اما أن يكون أمرا حادثا واما
أن لا يكون حدث كونه فاعلا
فان لم يحدث كونه فاعلا فاعلا
قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها
واحد وقد كان قبل أن يحدثها
غير فاعل لها فيزم أن لا يحدث شيء
أو يحدث بلا يحدث وأنتم أنكرتم
على المشكلة الجهمية والمعتزلة
أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم
تكن فاعلة بل لا يحدث فكيف
تقولون هو ذاتها يفعل الحوادث
شيئا بعد شيء من غير أن يحدث
لها أمر وأيضا فالفاعلية
التامة لكل واحد من الحوادث
ان كانت موجودة في الازل قبل
حدوثه لزم تأخر الفعل عن
الفاعلية التامة وهذا باطل وذلك

يطل قولهم وان قالوا بل الفاعلة التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة فقد صارت الذات فاعلة لذلك
للحادث بعد أن لم تكن فاعلة وكونها فاعلة هي من مقولة أن يفعل وهي إحدى المقولات العشر التي هي الاجناس العالية المسماة

عندهم شافلي غوراي و هي كلها وجودية فيزمن اتصاف الرب بقيام الامور الوجودية شيئا بعشئ كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم
وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكر الازي من الزام الطوائف (١٢٣)

لم يحدث شي موجود ينسب
التاقتض البين الذي لا ينافي فيه
النصف الذي يتصور ما يقول تصورا
ثابتا وقد اعتدنا من اعتدنا من
الضالفة عما ائزهم اياه
من الاضافات بان قالوا الاضافات
لا توجد الا كذلك فلا يتصور
فيه الكمال قبلها ولا انها تابعة لغيرها
فلا ثبت فيها الكمال بل في
متبوعها (قلت) ولما قلنا ان
يقول هذا بعينه بقوة المتيقن
فان الكلام انما هو في الحوادث
المتعلقة بعينه وقدرته ومن
المعاصم امتناع ثبوت الحوادث
جمعها في الازل فلا قال القائل
الاضافات لا توجد الا بعد الاحادثة
لهو الحوادث المتعلقة بعينه
وقدرته لا توجد الا بعدة
قوة الاضافة تابعة لغيرها فلا
يثبت فيها الكمال فنه جوابان
(أحدهما) أن الدليل لا يفرق
بين التابع والمتبوع فان صح
الفرق بطل الدليل وان لم يصح
انتقض الدليل فيبطل على
التقديرين (الثاني) أن يقال
وهكذا ما يتعلق بعينه وقدرته
هو تابع ايضا فلا يثبت فيه الكمال
(وضح ذلك) أنه سبحانه مستحق
في آياته لمصافات الكمال لا يجوز ان
يكون شي من الكمال الا في الا
وهو متصفه في آياته كالحكمة
والعلم والقدر وغير ذلك وانما
الشأن في الاعمى وبعينه في
الازل (ومما يبين ذلك) أن الازي

وسمى بعاش ابراهيم وغيرنا في هذا الكلام وقال لا يجب اذا شاء الله تعالى ان يكون
ابنه نبيا فلماذا كان ابراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن والاحاديث النصيحة تدل على
أن الحسن كان افضلهما وهو كذلك بانفاق اهل السنة والشعة وقد ثبت في الصحيح أنه كان
يقول عن الحسن اللهم اني احبه فاحبه واحب من يحبه فلم لا كان ابراهيم فداء هذا الذي دعا
بحبه الله تعالى احبه

(فصل) وأما علي بن الحسين في كبار التابعين وساداتهم علماء ديننا أخذ عن أبيه وابن عباس
والمسورين مغفرة وأبى رافع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأم سلمة وصفيّة أمهات
المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذو كروان مولى
عائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن وعبيد بن سعيد الأنصاري
والزهري وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبوه وأبو جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي وأبوه
في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان ثقة ما يؤمنه كثر الحديث بالرفعة وروى عن
جابر بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدر كنه يقول بأبها الناس أحبونا
حب الاسلام فابرح بنا حتى صارنا غلنا وعن ثيبة بن نعام قال كان علي بن الحسين
يضل فلما مات وجدوه يقول ما نه أهل بيت بالمدينة في السر وله من الخشوع وصدة السر
وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى أنه كان من صلاحه ودينه بتخطي مجالس كبار
الناس ويحالي زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين
فيقال تدع مجالس قومك ويحالي هذا يقول انما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه وأما
ما ذكره من قيام الفريضة فقد تقدم أن هذا لا يمكن الا على وجهه في الشريعة أولا
يمكن مجالس فلا يبلغ ذكره مثل هذا في المناقب وكذلك ما ذكره من تسمية رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم سيد العابدين هو نبي لأصله ولم يروه أحد من أهل العلم والدين (وكذلك)
أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين وقيل انما سمي بالقر لا به بقر العلم لا لا لاجل
بقر السجود بجهته وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى الدليل والزهري من أقرانه وهو
عند الناس أعلم منه ونقل تسميته بالقر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأصله عند أهل
العلم بل هو من الاحاديث الموضوعة وكذلك حديث تبليغ جارية السلام هو من الموضوعات
عند أهل العلم بالحديث لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الفصل
والحج وغير ذلك من الاحاديث العجيبة عنه ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر
جابر وكان جابر من المحبين لهم رضي الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأبى مالك وروى ايضا عن
ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية
وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو اسحق الهمداني وعمر بن دينار والزهري
وعطاء بن أبي رباح وبعثه بن أبي عبد الرحمن والاعرج وهو أسن منه وأبوه جعفر وابن جريح
ويحيى بن أبي كثير والأوزاعي وغيرهم وجعفر الصادق رضي الله عنهما من خيار أهل العلم
والدين أخذ العلم عن جده أبي أمامة فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن
التمكدر ورافع مولى بن عمرو الزهري وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وامثاله كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عنهم في ابطال قول الكرامية اذا أمكنهم أنه لم يعتد على ذلك في مسألة كلام الله
تعالى في أجل كتبه نهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما يبنى على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الاشعري وأصحابه في مسئلة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الاصل من أصحاب أجدود وغيرهم كالمحسن التميمي والشافعي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن الزعفراني من (١٣٤) أصحاب أحمد وكلي المعالي وأما شاذل وأبي القاسم الرواسي

وأبي سعيد التوفلي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد البايجي وأبي بكر الطرطوشي وأبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وكلي منصور المازيني وميمون النسفي وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا لزم أن يخلقه إمام في ذاته أو في محل غيره أو قائم بنفسه لا في ذاته ولا في محل آخر أو الأول يستلزم أن يكون محلا للعوادث والثاني يقتضي أن يكون الكلام كلام المخل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات إذا خلقها في محل كالعلم والحياة والحركة واللون وغير ذلك والثالث يقتضي أن تقوم الصفة بنفسها وهذا مجتمع فهذه الطريقة يقتضي عنده هؤلاء في مسئلة القرآن وقد سلفهم عبد العزيز المكي صاحب المناورة المشهورة في هذا التقسيم وقد يظن القائل أن كلامهم هو كلامه بعينه وأنه كان يقول بقولهم أن الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الأمر على ذلك فإن عبد العزيز هذا في الرذع على الجملة وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جساوبه لبشر فيما احتج به بشر من التصوص مثل قوله تعالى الله خالق كل شيء وقوله تعالى أنا

الانصاري ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعد القطان وخاتم بن اسماعيل وحفص بن غياث ومحمد بن إسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت إذا نظرت إلى جعفر بن محمد علمت أنه من سلافة النبيين (وأما قوله اشتغل بالعبادة عن الرئاسة) فهذا تناقض من الإمامة لأن الإمام عندهم واجب أن يقوم بها وباعتبارها فلا إمام في وقته إلا هو فلو قسماهم هذا الأمر أعظم لمكان واجباً أولى من الاشتغال بنوافل العبادات (وأما قوله هو الذي شرفه الإمامة والمعارف الحقيقية والعقائد البقية) فهذا الكلام يستلزم أحد أمرين إما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه من قبله وإما أن يكون الذي قبله قصر فيما يجب من نشر العلم وهل يشك عاقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس له من المعارف الحقيقية والعقائد البقية كل شيء وأن أصحابه تلقوا عنه ذلك وبلغوه إلى المسلمين وهذا يقتضي القدح إمامه وأما فهم بل هو كذب على جعفر الصادق كثر ما كذب على من قبله فالألفه وقعت في الكذابين عليه لانه ولهاذا نسبت إليه أنواع من الكاذب مثل كتاب البطاقة والجفر والهفت والكلام على النجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الردود والبروق واختلاص الأعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبد الرحمن في حقائق التفسير من الكاذب ما نزه الله جعفر عنه وحي أن من أراد أن يحقق كاذب نسبها إلى جعفر حتى أن طائفة من الناس يظنون أن رسائل اخوان الصفا مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فإن جعفر أتى في سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صفت بعد ذلك بخمسمائة سنة صفت لما ظهرت دولة الاسماعيلية الباطنية الذين بنوا القاهرة المعزية سنة تسع وخمسين وثلاثمائة وفي تلك الاوقات صفت هذه الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرض وطلبه الكفر المحض فاطهره والاتباع الشريعة وأن لها باطنها خالف ظاهرها وباطن أمرهم مذهب الفلاسفة وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وصنفها طائفة من المتفلسفة معروفون وقد كروا في أنثائها ما استولى عليه النصاري من أرض الشام وكان ذلك بعد ثلثمائة سنة من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين (قلت) موسى ولد بالمدينة سنة ضعف وعشرين ومائة وأقدمه المهدي إلى بغداد ثم رده إلى المدينة وأقام بها إلى أيام الرشيد فقدمه هارون مشتمراً فقام بحملة فحمل موسى معه إلى بغداد وحسبه بها إلى أن توفي في حربه قال ابن سعد في سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبي جعفر وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكر به أخبارهم في كتب المشهورين ونوار يخفهم فإن أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وتوجد فتاوىهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الإجمالية الحديث والفتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والحسان ما هو أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والنسك (وأما)

جعلناه قرأنا عرياً قال فقال بشراً بأمر المؤمنين عندي أشياء كثيرة الآله يقول بنص التنزيل وأنا أقول الحكاية بالنظر والقياس فليصدق مطالبتي بنص التنزيل ويناطري بغيره فان لم يدع قوله ويقول بقوله يقول بخلق القرآن الساعة والا

فدعى حلالاً وذكر عبد العزيز بأنه طلب من بشر أن ينال حجة على جهة النظر والقياس ويدع مطالبته بنص التنزيل إلى أن قال فقال
عبد العزيز بن بشر سألت أبا أسحاق فقال بشراً أنت (١٣٥) وطمع في وجع أصله وهو ما أتى إذا خرجت

عن نص التنزيل لم أحسن أنكم
بشرى قال عبد العزيز فقلت
بأشتر تقول أن كلام الله مخلوق
قال أقول أن كلام الله مخلوق قال
فقلت بآدم واحد من ثلاث لا بد
منها أن تقول أن الله خلق القرآن
وهو عندى أنا كلامه في نفسه
أو خلقه فأما ذاته ونفسه أو خلقه
في غيره فقل ما عندك قال بشر
أقول أنه مخلوق وأنه خلقه كخلق
الإنسان كلها قال عبد العزيز فقلت
بآدم المومنين تركنا القرآن ونص
التنزيل والسنة والأخبار عند
هذه مهوذة كراهة بغير الحق وأما
أقول مع خلق القرآن فقد جرح
بشرى الحجة عن الجواب
واقطع عن الكلام فإن كان
يريد أن ينال حجة على أن يجهنم
عما أسأله عنه والأخبار المومنين
أعلى عناني صرفي فأجاب بشر
أن يضع من لا يفهم فيضده عن
دينه ويحتج عليه بالأدلة فظهر
بجته عليه فيبصر أنه قال فأقبل
عليه المأمون فقال أحجب عبد
العزيز عما لك عنك فقد ترك
قوله ومذهبه وناظره على
مذهبه وما ادعيت أنه يخصه
وتقيم الحجة عليه فقال بشر قد
أجبتك ولكنه يتعن فقال
المأمون يا عليك عبد العزيز ألا
أن تقول واحد من ثلاث فقال
هذا أشد طلباً من مطالبته بنص
التنزيل ما عندى غير ما أجبت به قال
فأقبل على المأمون فقال أبعد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخي فكذب فإن هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى
ابن جعفر وموسى كان مقبلاً بالدينه تعلمت أبيه جعفر وجعفر مات سنة ثمان وأربعين ولم
يكن قد بعده إذ ذاك إلى العراق حتى يكون بالقياسية ولم يكن أيضاً من ينزل سفره على هذه
الحالة لشهرته وكثر من يشهد وأجل الناس وهو معروف ومتم أيضاً بالملك وإنك أخذته
المهدي ثم الرشيد إلى بغداد (وأما قوله تاب على يده بشر الحافي) فنأ كاذب من لا يعرف حاله
ولاحال بشر فإن موسى بن جعفر لما قدمه الرشيد إلى العراق حبسه فلم يكن ممن يجتاز على دار
بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولى على الرضا أزهد أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء
المشهورون كثيراً وولاه المأمون لعله يماهر عليه من الكمال والفضل وعنده وما أتاه فقال له
يا زيدا أنت قاتل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا سكت الدعاء وأخذت الأموال من
غير حلالها وأخفت السبل وغرقت حتى أهل الكوفة أو ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
إن فاطمة أحصت فرجها فخرها الله وذريتها على النار وفي رواية إن علياً قال يا رسول الله لم
سب فاطمة قال لأن الله قطعها وذريتها من النار فلا يكون إلا حصان سبباً لخصم يذريها على
النار وأنت تعلم والله ما نالوا ذلك إلا بالاطاعة فإن أردت أن تنال عصية الله ما نالها بطاعته
فإنك أذلاً كرم على الله منهم وضرب المأمون اسمه على الدراهم والدينار وكتب إلى أهل
الآفاق بدينه وطرح السواد وليس الخضره قال وقيل لا يوافق لم لا تدع الرضا فقال
قبل لي أنت أفضل الناس طراً في المعاني وفي الكلام البديع • ثم من جوهر الكلام بديع
بشر الرقي بدي مجتهد • فلذا تركت مدح ابن موسى • والخصال التي تجمع فيه
قلت لا أستطيع مدح امام • كان جليل خادماً لآيه

(فيقال) من المصائب التي ابتى بها ولد الحسن انتساب الرافضة إليهم وتعظيمهم ومدحهم
لهم فإنهم مدحونهم بحال مدح ويدعون لهم دعاوى لا حجة لها وبذكروا من الكلام ما لو لم
يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما ذكره الرافضة بالمدح أشبه منه بل مدحهم فإن علي بن
موسى بن الحسن والمكارم المعروفة والمجادح المناسبة للهالة إلا تفقه ما يعرفه أهل المعرفة
أما هذا الرافضي فليذكره فضيلة واحدة مجمعة (أما قوله كان أزهد الناس وأعلمهم) فدعوى
مجردة بلا دليل فكل من غلاني شخص أمكنه أن يدعي به هذه الدعوى كيف والناس يعلمون أنه
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعي وأبي بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب
ابن عبد العزيز وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء هذا ولم يأخذ عنه أحد من
أهل العلم بالحدِيث شيئاً ولا روى له حديثاً في كتب السنة وأما روى له أو الصلت الهروي
وأمثاله تسعاً من آياته فيهم إلا كاذب ما زعم الله عنه الصادق منهم (وأما قوله أنه أخذ عنه
الفقهاء المشهورون كثيراً) فهذا من أظهر الكذب هو لا فقهاء الجمهور المشهورين لم يأخذوا
عنه ما هو معروف وإن أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فإن طلبه
الفقهاء قد يأخذون عن المتوسطين في العلون هم دون المتوسطين (وما يذكره بعض الناس)
من أن معروف الكرخي كان خادماً له وأنه أسلم على يده أو أن الخضره متصله منه إليه فكله كذب

العزيز بن تكلم أنت في شرح هذه المسئلة وبيانتها ودع بشر أقصد انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سأسمع كلام
الله تعالى أن مخلوق هو قال ثم فقلت ما يلزمه في هذا القول وهو واحد من ثلاث لا بد منها أن يقول أن الله خلق كلامه في نفسه

أول خلقه في غيره وأول خلقه قائما بذاته ونشئه فان قال ان الله خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا والحوادث ولا يكون (١٣٦) فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيريد فيه شيء اذا

باتفاق من يعرف هذا الشأن والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن فاطمة هو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ونظير كذبه لغير أهل الحديث أيضا فان قوله ان فاطمة أحصت فرجها فحرمها الله وذكر تعالى النار باطل قطعان سارة أحصت فرجها ولم يحرم الله جمع ذريته تعالى النار قال تعالى وبشرنا ما بحق نبينا من الصالحين وبارئنا عليا وعلى أصحق ومن ذريتهما محسن وثالثنا لطفه مبين وقال تعالى ولقد أرسلنا نوحا واراهايم وحطافا ذريتهما النبوة والكتاب ففهم مهتدون وكثير منهم فاسقون ومن المعلوم ان نبي اسرائيل من ذريته والكفار فهم لا يحصهم الا الله تعالى وأيضا فضيحة عمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحصت فرجها ومن ذريتهما محسن وظالم وفي الجملة الواقي أصح من فروجهن لا يحصى عددهن الا الله عز وجل ومن ذريته البر والفاجر والمؤمن والكافر وأيضا فضيلة فاطمة ومن ذريته البست مجيردا احسان الفرج فان هذا اشراك فيه فاطمة وجهور نساء المؤمنين وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف بل بما هو أخص منه بل هذا من جنس شيء الرافضة فانهم لم يلهم لا يحسنون أن يحسبوا ولا يحسنون أن يكذبوا كذبا باتفاق ينقض وأيضا فليست ذرية فاطمة كلهم حرمين على النار بل فهم البر والفاجر والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسق وهم أهل السنن منهم الموالون لابي بكر وعمر كزبد بن علي بن الحسين وامثاله من ذرية فاطمة رضي الله عنها فان الرافضة رفضوا زبد بن علي بن الحسين ومن الاو شيهدوا عليه بالكفر والفسق بل الرافضة أشد الناس عداوة ابا بلهول واما بالهول واما بالعدا لا ولا فاطمة رضي الله عنها ثم موعظة على ابن موسى لآخيه المذكور يدل على ان ذرية فاطمة قهيم الطبع والعاصي وانهم اغتابوا كرامة الله بطاعته وهذا قد مر مشترك بين جميع الخلق في اطاع الله اكرمه الله ومن عصي الله كان مستحقا لالهائه وهذا هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة (واما ما ذكره) من تولية المؤمنين له اخلافة فهذا اصح لكن ذلك لم يتم بل استردك الى ان مات على بن موسى ولم يتخلعه من عهده وهم يزعمون انه قتله بالسهم فان كل فعل المأمون الاول حجة كان فعله الثاني حجة وان لم يكن بحجة بل يصلح أن يذ كر مثل هذا في مناقب علي بن موسى الرضا ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب والمثالب والطرق التي يعلم بها ذلك ولهذا استشهدون بآيات أبي نواس وهي لو كانت صدقا لم تعلم ان تثبت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والغبور الزائد الذي لا يخفى على من له أدنى خبرة بأيام الناس فكف والكلام الذي ذكره كلام فاسد فانه قال

قلت للأسطيع مدح امام • كان يجبر لي خادما لايه

ومن المعلوم ان هذا وصف مشترك بين كل من ذرية علي ومن لم يكن لان كون الرجل من ذرية الانبياء قد مر مشترك بين الناس فان الناس كلهم من ذرية نوح حله السلام ومن ذرية آدم ونو اسرائيل يهودهم وغير يهودهم من ذرية ابراهيم واصحق ويعقوب وأيضا قسمة جبريل رسول الله الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خادما عبارة من لا يعرف قدر الملائكة وقد ارسل الله لهم الى الانبياء ولكن الرافضة غالب جميعهم أشعار تليق بجعلهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تليق بجعلهم وكذبهم وما ثبت اصول الدين بهذه الاشعار الام ليس معدودا من أدلى الابصار

خلقته تعالى الله عن ذلك وجعل وتضمن وان قال خلقه في غيره فيزمره في النثر والقياس ان كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله عز وجل لا يقدر ان يفرق بينهما فحصل كلامه كلام الله وجعل قول الكفر والعش وكل قول ذمه الله وذم قائله كلاما لله عز وجل هذا محال لا يجد السبيل اليه ولا الى القول به لظهور الشناعة والفضيحة والكفر على قائله تعالى الله عن ذلك وان قال خلقه قائما بنفسه وذاته فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد الى القول به سبيلا في قياس ولا نظر ولا معقول لانه لا يكون الكلام الامن متكلما كالأتكون الارادة الامن مريدوا العلم الامن عالم ولا القدرة الامن قدير ولا يرى ولا يرى كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته وهذا محال البطل ولا يعرف ولا يثبت في نظر ولا قياس ولا غير ذلك فلما احتصل من هذه الجهات أن يكون مخلوقا علم انه صفة لله وصفات الله كلها غير مخلوقة فبطل قول بشر (فقال المأمون) أحصت يا عبد العزيز فقال بشر سل عن غيره هذه المسئلة فقلعه يخرج من بينناشي (فقلت) أنا أوع المسئلة وأسأل عن غيرها قال سل قال عبد العزيز فقلت لبشر ألس تقول ان الله كان ولا شيء وكان ولا يفعل شيء ولا يخلق شيئا قال بل فقلت فأي شيء حدث الاشياء بعد ان لم تكن شيئا هي أحدثت نفسها أم الله أحدثها فقال الله

أحدثها بقلته بأي شيء حدثت الاشياء اذا أحدثها الله قال أحدثها بشدة التي لم تزل قلته انه أحدثها بقدرته كذا كرت أفليس تقول انه لم يزل قادرا قال بل قلته فتقول انه لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلته فلا بد ان يلزمك أن تقول

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر
وبارئك أنت ايضاً تقول ان الله لم يزل يفعل ويخلق (١٢٧) واذ قلت ذلك فقد ثبت ان الخلق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز رقتل بشر ليس لك أن
تحكم على وتساخني ما لا ينمي
وتحكمي ما لم أكل اكل اكل انهم
زل انخلق يخلق ولم يزل الفاعل
يفعل ليس اني ما قلت وفي نسخة
أخرى وانما قلت انهم لم يزل الفاعل
يسفعل ولم يزل الخالق يسفعل لان
الفعل صفة لله لا يسفعل عليه ولا
عنه منه ما عن قال بشر أنا أقول
انه أحدث الاشياء بقدرته فقل
ما شئت فقال عبد العزيز رقتل
يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله
كان ولا شيء وأنه أحدث الاشياء
بعد أن لم تكن بشأ بقدرته وقلت
أنا انه أحدثها بأمره وقوله عن
قدرته فلم يخل يا أمير المؤمنين
أن يكون أول خلق خلقه الله خلق
يقول قاله أو برادة أو بقدرته
قدرة هاهنا أي ذلك كان فقد ثبت أن
ههنا برادة ومبردا ومرا أو قولا
وقالوا وسقولا وقدرته وقادرا
وسقورا عله وذلك كله متقدم قبل
الخلق وما كان قبل الخلق متقدما
فليس هو من الخلق في شيء فقد
كسرت قول بشر الكتاب والسنة
واللغة العربية والنظر والعقول ثم
ذكر جهة أخرى (والقصد هنا)
أن عبد العزيز أخرج بتقسيم حاصر
معقول قال الله تعالى إذا خلق
شأ فاما أن يخلق في نفسه أو في غيره
أو قائما بنفسه وأبطل الاقسام
الثلاثة ولا ريب أن المعتزلة يقولون
انه خلقه في غيره فأبطل ذلك عند
العزيز بأخذه العقلة التي بدأؤها
أهل السنة وهو انه قدم بالامطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على مناهج أبيه في العلم والجلود والتقى
ولما مات أبوه المصنف بحبه المأمون لشكره عليه ودينه وفور عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوجه
ابنته أم الفضل وكان قد تزوج أباه ابنته أم حبيب فقلظ ذلك على العباسيين واستنكروا وهو خافوا أن
يخرج الامر منهم وإن يبايعه كما يبايع أباه فاجتمع الادون منه وبأولاه ترك ذلك وقالوا انصبر السن
لا علم عنده فقال أنا أفرقه منكم فان شئتم فامتنعوه فرضوا بذلك وسحبوا للقاضي يحيى بن
أكرم الكليرا على امتحانه في مسئلة يعجز فيها فتواعدوا الى يوم وأحضره المأمون وحضر
القاضي وجاعة العباسيين فقال القاضي أسألك عن شيء فقال سل ما تقول في محرم قتل
سيد اقاله قتله في حل وأرحم علما أو جاهلا مبتدأ بقتله أم عائدا من سفر الصيدا ومن
كبارها عابدا كان المحرم أم حاضرا أم كرام من ذوات الطير كان الصدا أم من غيرهما فاجبر
يحيى بن أكرم وبان الهزقي وجهه حتى عرف بجاعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لاهل بيته
عرفتم الآن ما كنتم تشكرونه ثم أقبل على الامام فقال أنخطب قال نعم فقال اخطف نفسك
خطبة التكاح فخطب وعقد على خمسة آلاف درهم جاد مهر فاطمة عليها السلام ثم تزوج بها
(والجواب أن يقال) محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالسخاء
والسود ولهذا اسمي الجواد ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة ولا تسعة خمس وتسعين
ومات سنة عشرين أو تسعة عشرة وكان المأمون زوجه ابنته وكان يرسل اليه في السنة ألف
الف درهم واستقدمه المعتضد الى بغداد ومات بها رضى الله عنه وأما ما ذكره فاهم غلط
ما قلته فان الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح ولا يقعون حقا ولا يهملون باطلا بحجة
ولا بيان ولا يد ولا سنان فاه ليس اهم فبما ذكره ثبوت فضيلة محمد بن علي فضلا عن ثبوت
امامة فان هذه الحكاية التي حكاهما يحيى بن أكرم من الاكاذب التي لا يعرف بها الا جاهل
ويحيى بن أكرم افقه وأعلم وأفضل من أن يطلب تغيير شخص بأن يسأله عن محرم قتل سيد اقات
صغار الفقهاء يعلمون حكم هذه المسئلة فليس من ذهائن العلم ولا غرائب ولا مما يختص به
المبرزون في العلم ثم يجرد ما ذكره ليس فيه الاقسام أحوال القاتل ليس فيه بيان حكم هذه
الاقسام ويجرد التقسيم لا يقتضي العلم بأحكام الاقسام وانما يدل أن دل على حسن السؤال
وليس كل من مثل أحسن أن يجب ثم أن كان ذكر الاقسام المكتوبة واجبا فلم يستوف الاقسام
وان لم يكن واجبا فلا حاجة الى ذكر بعضها فان من جملة الاقسام أن يقال متعمدا كان ومخطئا
وهذا التقسيم أحق بالذكر من قوله علما كان واجاهلا فان الفرق بين المتعمد والمخطئ ثابت
بالاثر اتفاق الناس وفي لزوم الجسراف في الخطأ نزع مشهور فقد ذهب طائفة من السلف
وانظف الى أن المخطئ لا جرم عليه وهو احدى الروايتين عن أحمد قالوا لان الله قال ومن قتل
منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النية لا يفصل المتعمد بحسب الجزاء وهذا يقتضي أن
المخطئ لا جرم عليه لان الاصل برأئته والنص انما وجب على المتعمد في المخطئ على الاصل
ولان تخصيص الحكم بالمتعمد يقتضي انتفاء عن المخطئ فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط
وقد ذكرنا لخاص بعد العالم فانه اذا كان الحكم بم النوعين كان قوله ومن قتل بين الحكم مع
الايجاز فاذا قال ومن قتل منكم متعمدا فإذ اللفظ ونقص المعنى كان هذا بما يسان عنه كلام

من دين الاسلام ان القرآن كلام الله فان كان مخلوقا في محل غير لازم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله فان كان كلاما لم يزل مع الله الذي أنطق الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم كان
وبارئكم أن يكون ما خلقه تعالى من كلام الجلود واليدي والارجل كلام الله فاذا قالوا أنطق الله الذي أنطق كل شيء وهو خلقكم كان

الخالق هو المنطق ويشترط أن يكون من القدرة بل كان من يقربان الله تعالى خالق أفعال العباد فالزمه عبيد العزيز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفرة والفحش وهذا الالتزام (١٣٨) صريحه خلق كثير من الجهمية من الاتحادية ونحوهم كصاحب القصور

والفتوحات المكية ونحوه وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه سواء علمنا نشرو ونظامه ولهذا أقال من قال من السلف من قال اننى أنا الله لاله الأنا مخلوق فليس جعل كلام الله بمنزلة قول فرعون الذى قال أنا ربكم الاعلى لان عنده هذا الكلام خلقه الله في الشجرة وذلك خلقه في فرعون فاذا كان هذا كلام الله كان هذا كلام الله كما قال سليمان ابن داود الهاشمي أحد أئمة الاسلام نظير الشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأمثالهم قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم صار فرعون أولى بأن يخلد في النار اذ قال أنا ربكم الاعلى من هذا وكلامه عند مخلوق فأخبر بذلك أبو عبيد فاستحسنه وأبعد ذكر ذلك يضارى في كتاب خلق أفعال العباد وذلك ذكر نظير هذا عبيد الله بن المبارك وعبيد الله بن ادريس ويحيى بن سعيد القطان وهذا منى على أن الله خالق أفعال العباد فاذا كان قد خلق في محل اننى أنا الله لاله الأنا فاعبدينى وخلق في محل أنا ربكم الاعلى كان ذلك المحل الذى خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من فرعون واذا كان ذلك كلام الله كان كلام فرعون كلام الله وأما كونه خلقه فأشبهه بنفسه فهو ظاهر البطلان أضالنا الصقات لاتقوم بنفسها ولكن الجهمية تقول

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذى هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على الخطي يثبتون ذلك بجوم السنة والآثار وبالقياس على قتل الخطا في الآدمي ويقولون انما خص التمسك بالذکر لانه ذكر من الاحكام ما يخصه المتمدد وهو الوعد لقوله ليدق وبال أمره على الله مما سلف ومن عادي فنتقم الله منه فلماذا الجزاء والانتقام كان المجموع محصيا بالتمسك بلزوم ان يثبت بعضه مع عدم العبد ومثل هذا قوله واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتكتكم الذين كفروا فاعلموا ان الله يريد بالقصر القصر والاعتدال والاعتدال ان لا يثبت أحد من الجنوعين متعلقا بالسفر والخوف ولا يلزم من الاختصاص بمجموع الامر ان لا يثبت أحدهما مع أحد الامرين ولهذا اقلنا ان يثبت أن يسأله أن يقتله وهو ذاك لحرابه أو أناس فان في الناس نزاعا أعظم مما في الجاهل ويسأله هل قتله لكونه صالحا عليه أو لكونه اضطرالى شخصه أو قتله عينا ظاهرا بلا سبب وأيضا فان في هذه التقاسيم ما بين جهل السائل وقد زعم الله من يكون اماما معصوما عن هذا الجهل وهو قوله أفي حل قتلته أم في حرمان الحرم اذ اقتل الصيد وجب عليه الجزاء سواء كان في الحل أم في الحرم بانفاق المسلمين والصيد الحريم يحرم قتله على أهل الحرم فاذا كان محرما وقتل صيدا حريميا كتبت الحرمة ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مستدنا أو عاتدا) فان هذا فرق ضعيف لم يذهب اليه انسان من أهل العلم وأما الجاهل فعلى أن الجزاء يجب على المستدى وعلى العائد وقوله في القرآن ومن عادي فنتقم الله منه قيل ان المراد من عادى ذلك في الاسلام بعد ما عفى الله عنه في الجاهلية وقبل نزول هذه الآية كما قال ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف وقوله وان تجمعو بين الاختين الا ما قد سلف وقوله قل الذين كفروا ان يتوبوا ينصرون لهم ما قد سلف يدل على ذلك أنه لو كان المراد به عفى الله عن أول مرتكب أو وجب عليه جزاء اول انتميم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدق وبال أمره فن اذا فقه الله وبال أمره كيف يكون قد عفى عنه وأضاف قوله عما سلف لفظ عام واللفظ العام المحرر عن قرائن التخصيص لا يراد منه واحدة فان هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عفى الله عن أول مرتكب أو وجب عليه الجزاء فان عادي فنتقم الله منه اذا عاد لا يسلط الجزاء عنه فان تغلط الذنب لا يسلط الواجب كن قتل نفسا بعد نفس لا يسلط عنه قود ولا دابة ولا كفارة (وقوله ان مهر فاطمة خمسائة درهم) لم يثبت وأما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته نساء ولا أصدق امرأته من نساء أكثر من خمسائة درهم انى عسر أو قيس أو شوش والنس هو النصف وهذا معروف عن عمرو وغيره لكن أم حبيبة زوجة بها النجاشي فزاد الصداق من عند مسواه كان هذا ثابتا لم يكن ثابتا فتخفيف الصداق سنة ولهذا احتج العلماء أن لا يراد على صداق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم نساءه ونسائه وقد روي أن عليا أصدق فاطمة درهمه وبكل حال فليس في واحد من الامرين ما يدل على فضله فضلا عن امامته وان كانت له فضائل ثابتة بدون هذه

خلق علم الا في محل والبصير من المعقولة يقولون خلق ارادة وقدره لا في محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لا في محل وهذه المقالات ونحوها بما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الاول وهو كونه سبحانه خلقه في نفسه فأبطله

عبد العزيز أيضا لكن مافى نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث في نفسه بقدرته كلاما بعد أن لم يكن متكلمًا وهذا قول الكرامية وغيرهم عن بقول كلام الله حادث ومحدث (١٢٩) في ذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يتكلم أصلا وأن الله يمتنع أن يقال ما زال متكلمًا وهذا مما أنكره الامام أحمد وغيره والثاني أن يقال لم يزل الله متكلمًا إذا شاء كما قاله الأئمة وكل من هاتين الطائفتين لا يقول ان مافى نفس الله مخلوق بل المخلوق عندهم لا يكون الا منفصلا عن نفس الله تعالى وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق ولا رب أبان بشر وغيره من القائلين بتخلق القرآن كلوا يقولون أنه خلقه من نفسه لا عنه كما خلق غيره من المخلوقات فاما نفس خلق الرب عندهم فيقولون ان خلق غير المخلوق وهم الاكثرون فلا يقولون ان المخلوق مخلوق ومن قال بتقدمه يقوم به من الأفعال والارادات أو الادراكات لم يقل ان ذلك مخلوق فان كان ثم خلق ونال ومخلوق لم يكن المخلوق داخل في المخلوق ولهذا كان من يقول ان كلام الله قائم بذاته متفقين على أن كلام الله غير مخلوق ثم هم بعد هذا امتنازعون على عدة أقوال هل يقال انهم معني واحد أو خمسة معان لم يزل قد عنيه ابن كلاب والاشعري وأباه حروف وأصوات قد عنيه لم يزل قد عنيه كما ذكر عن ابن سالم وطائفة أو يقال بل هو حروف وأصوات حادثة في ذاته بعد أن لم يكن متكلمًا كما يقوله ابن كرام وطائفة أو يقال انه لم يزل متكلمًا إذا شاء وأنه اذا شاء تكلم بصوت يسمع وتكلم

(فصل قال الرافضي) وكان ولديه الهادي ويقال له العسكري لان المتوكل أنقصه من المدينة الى بغداد ثم منها الى سمرن رأى فأقام موضع منها يقال له العسكر ثم انتقل الى سمرن من رأى فأقام بها عشر سنين وتسعة أشهر وانما أنقصه المتوكل لانه كان يقض علبا رضى الله عنه فلفه مقام علي بالمدينة وميل الناس اليه خوفا منه فدعا يحيى بن هبيرة وأمره باحضاره فاضح أهل المدينة ذلك خوفا لانه كان محسنا اليهم ملازم الصلاة في المسجد خلف يحيى بن هبيرة أنه لا بأس عليه ثم قس منزله فلم يجد فيه الا مصاحف وأدعية وكتب العلم فظلم في عينه وتولى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد بدأ بأبي اسحق بن ابراهيم الطائي والى بغداد فقال له يحيى هذا الرجل عن ولد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من تعلم فان حرشته عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خصمك يوم القيامة فقال له يحيى والله ما وقعت منه الا على خير قال فلما دخلت على المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده فأكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فندران عوف تصديق بدرائه كرامته فقال الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جوابا فبعث الى علي الهادي فسأله فقال تصديق بثلاث وثلاثين درهما فأله المتوكل عن السب فقال لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وكانت المواطن هذه الجلة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا اسبوعا وعشرين غزوة وبعث ستا وخمسين سرية قال المسعودي ونفى الى المتوكل يعني بن محمد ان في منزله سلاحيين شعته من أهل قم وانه عازم على المائ فبعث اليه جماعة من الازد فجمعهم اذ له ليل فاجتمعوا فيها ساءا ووجدوا في بيت مغلق وهو يقرأ وعليه مذبذبة من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجه الى الله تعالى يقرأ القرآن فعمل على حالته تلك الى المتوكل فأدخله عليه وهو في مجلس الشراب والكأس في يد المتوكل فقطعه وأجلسه الى جانبه وناوله الكأس فقال والله ما خسر على يدى قط فأعفى فأعفا عنه وقال له اسمعني صوابا فقل ثم تركوا من جنبات عيون الآيات فقال أنشدني شعرا فقال اني قليل الرواية للشعر فقال لا بد من ذلك فأنشد

بأوا على قلل الاجبال تحصرهم * غلب الرجال فما أغتتم القلل
واسستزلوا بعد عن معاقلهم * واستبدلوا احفرا باباس ما نزلوا
ناداهم صارخ من بعد دقهم * أين الاسرة والطيان والحلل
أين الوجوه التي كانت منعمة * من دونها ضرب الاستار والكحل
فأفصح القبر عنهم حين ساءلهم * تلك الوجوه عليها الدود يقتل
قد بطل ما كوادها وما شروا * فأصغروا بعد طول الاكل قدأ كلوا

فبكي المتوكل حتى بليت دموعه عينه (فقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر منقبة بحجة مخصصة بل ذكر ما يعلم العلماء أنه باطل فلهذا ذكر في الحكاية أن والى بغداد كان اسحق بن ابراهيم الطائي وهذا من جهلهم فان اسحق بن ابراهيم هذا خرايى معروف وهو أهل بيته كانوا من خراة فلهذا اسحق بن ابراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور بالمعوية بنه وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان نائبا على بغداد في خلافة المتوكل وغيره وهو الذي صلى على أحمد بن حنبل لما مات واسحق

(١٧ - منهاج نافي)

بالحروف كما ذكرنا في أهل الحديث والأئمة والمقصود هنا أن ما قام بذاته لا يسميه أحد منهم مخلوقا سواء كان حادثا أو قديما وهذا يظهر احتياج عبد العزيز على بشر فان بشرنا من أئمة الجهمية نفاة الصفات وعنده لم يقم بذات الله

تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا ارادة بل ما تم عنده الا الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول ذلك
الجهمية من المعتزلة وغيرهم فاحتج عليه عبد العزيز (١٣٠) بصحيتين عظيمتين احدهما انه اذا كان كلام الله مخلوقا

ابن ابراهيم هذا كان ناسيا لهم في امارته المصنوع والواقع وبعض ايام المتوكل وهؤلاء كلهم من
خزاعة ليسوا من طي وهم اهل بيت مشهورون واما الفتيا التي ذكرها من ان المتوكل نذر ان
يتصدق بدرهم كثيرة وأنه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجدعدهم جوابا وان علي بن محمد امره ان
يتصدق بثلاثة وثمانين درهما لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وان المواطن كانت
هذه الجلالة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعاً وعشرين غزوة وبعث ستاً وخمسين سرية
فهذه الحكاية تنحى عن علي بن موسى مع المؤمنين وهي دائرية ان امرين اما ان تكون كذابا واما
ان تكون جهلا من افي ذلك فان قول القائل له علي دراهم كثيرة او والله لا عطين فلانا
دراهم كثيرة او لا تصدق بدرهم كثيرة لا يحمل على ثلاث وثمانين عند احد من علماء المسلمين
والجدة المذكورة باطلة لوجه (أحدها) ان قول القائل ان المواطن كانت سبعاً وعشرين غزاة
وستاً وخمسين سرية ليس بصحيح فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يغز سبعاً وعشرين غزاة
باتفاق اهل العلم بالسيرة بل اقل من ذلك (الثاني) ان هذه الآية نزلت يوم حنين والله تعالى
أخبرنا ان قبل ذلك فوجب ان يكون ما تقدم قبل ذلك مواطن كثيرة وكان بعد يوم حنين
غزوة الطائف وغزوة تبوك وكثير من السرايا كانت بعد يوم حنين مثل ارسال جرير بن عبد الله
الى ذي الخليفة وامثال ذلك وجرينا اسلم قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو ستة
واذا كان كثير من الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هذه الآية امتنع ان تكون هذه الآية
مخبرة عن الماضي اخبارا بجميع المغازي والسرايا (الثالث) ان الله لم ينصرهم في جميع
المغازي بل يوم أحد وتولوا وكان ابتلاء وتجسبا وكذلك يوم مؤتة وغيرهما من السرايا لم يكونوا
منصورين فيها ولو كان مجموع المغازي والسرايا ثلاثاً وثمانين فانه لم ينصر وافيها كلها حتى يكون
مجموع مناصرها وثمانين فالبعض لا يوافقنا (الرابع) انه يكون بتقدير ان يكون المراد بالكثرة في الآية
ثلاثاً وثمانين فهذا لا يقتضي تخصيص هذا القدر بذلك فان لفظ الكثير لفظ عام ينال الالف
والالفين والالاف واذ اعلمنا ان المقادير تخص بعض المقادير دون بعض تحكيم
(الخامس) ان الله تعالى قال من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له اضعافا كثيرة والله
يضاعف الحسنه الى سبعائة ضعف بنص الحديث وقدرى انه يضاعفها اثنى حسنة وقد
نسى هذه الاضعاف كثيرة وهذه المواطن كثيرة وقد قال تعالى كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة
باذن الله والله مع الصابرين فالكثرة ههنا تنال انواعا من المقادير فان الغنائم المعروفة مع
الكثرة لا تحصر في عدد معين وقد تكون الفقة القليلة اضعافا وكثيرة ثلاثة الالف
فهى قليلة بالنسبة الى كثر عدد اخرى وقد قال تعالى اذ يركبكم الله في سائر قليل لا يولوا اركبكم
كثيرا فالفتم ولتنازعني في الامر ولكن الله سميع عليم ان الله اراد اهل بدر اكثر من مائة وقد
سمى ذلك قليلا بالنسبة والاضافة وهذا كله مما يبين ان القلة والكثرة امر اضافي ولهذا
تنازع الفقهاء فيما اذا قاله على مال عظيم او خطيرا وكثيرا او جليل هل يرجع في تفسيره
اليه فيفسر بما يقول كقول الشافعي وطائفة من اصحاب اجد او لا يقبل تفسيره بالاجماله خطر
كقول ابي حنيفة ومالك وبعض اصحاب اجد على قولين واصحاب القول الثاني منهم من قدره
بنصاب السرفة ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالدية وهذا النزاع في الاقراء

ولم يخلقه في غيره ولا خلقه قائما
بنفسه لزم ان يكون مخلوقا في
نفس الله وهذا باطل والثانية
ان المخلوقات المنفصلة عن الله
خلقها الله تعالى من المخلوقات
اما القدرة كما اقترحه بشر
واما فصله وامره وارادته كما قاله
عبد العزيز وعلى التقديرين
ثبت انه كان قبل المخلوقات من
الصفات ما ليس بمخلوق فطل
أصل قول بشر والجهمية انه
ليس لله صفة وان كل ما سوى الذات
المجردة فهو مخلوق وتبين ان الذات
يقوم بها معان ليس بمخلوقة
وهذا محتمل لثبوت الصفات القائلين
بان القرآن كلام الله غير مخلوق
على من نفي الصفات وقال يخلق
القرآن فان كل من نفي الصفات
لزمه القول بخلق القرآن يبي كلام
اهل الاثبات فيما يقوم بذاته هل
يجوز ان يتعلق شيء منه بعشته
وقدرته ام لا وهل عبد العزيز يمتنع
يجوز ان يقوم بذاته ما يتعلق بعشته
وقدرته او يمن يقول لا يكون المراد
المقدور الانتمصلا عنه مخلوقا
ويجعل المقدور هو المخلوق وهما
في الاصل قولان معروفان
ذكرهما الحارثي الحامسي وغيره
عن اهل السنة حسبا فنقدم ارادة
وهذا القول الثاني هو قول ابن
كلاب والاشعري ومن وافقهما ما
من اصحاب مالك وابي حنيفة
والشافعي واجد وغيرهم والقول
الاول هو قول ائمة اهل الحديث

والهامة والكريمة وطوائف من اهل الكلام من المرجئة كل معاذ التومني وزهير النري وغيرهم ومن
وافق هؤلاء من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومالك واجد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال

ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون في شيء مخلوق ولا يكون في شيء من خلقه لكن اذا نزل التدبير سائر كلام عبد العزيز
وحده من اهل القول الاول قول اهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر رأى شيء حدثت الاشياء قال أحدتها

لانه خبر وانما بعين امر ما مضى قد فعله المقر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كالقول اوصى له
دراهم كثيرة والاربح في مثل هذا أن يرجع الى عرف التكليف كما كان يسميه مثله كثيرا جعل
مطلق كلامه على أقل محلاته والخلقة اذا قال دراهم كثيرا في نذرته لم يكن عرفه في مثل هذا
ما تدبرهم ونحوها بل هو مستقل هذا ولا يستكثر بل اذا جعل كلامه على مقدار الدية انتهى
عشر ألف درهم كان هذا أولى من جعله على ما دون ذلك واللفظ يحتمل أكثر من ذلك لكن هذا
مقدار النفس المسلمة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخلقة يحتمل الكثير منه على
ما لا يحتمل الكثير من اعادة العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال اعطوا هذا دراهم كثيرا احتل
عشرة وعشرين ونحوها بحسب حاله فحق القليل والكثير هو من الامور النسبية الاضافة
كالعظيم والحقيق يتنوع بتنوع الناس فيصعب كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك
المقام والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الاسناد وفي تاريخ المسعودي من
الا كاذب ما لا يحصى الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الاسناد في كتاب قد عرف
بكثرة الكذب مع انه ليس فها من الفضيلة الاما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد منهم ما هو
أعظم منها (وأما قوله وكان والده الحسن العسكري عالما زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه
وروث عنه العامة كثيرا) فهذا من عظم ما فعله من الدعوى المجردة والا كاذب المثبتة فان
العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية
مشهورة في كتب أهل العلم وشيوخ أهل كتب السنة الضارية وسلم وأبي داود والترمذي
والنسائي وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقر بياضه قبله وبعده وقد جمع الحافظ
أبو القاسم بن عساكر ما مشيخ الكل يعني شيوخ هؤلاء الائمة فليس في هؤلاء الائمة من روى
عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روث
عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوله انه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا النبط

(فصل قال الرافضي) ولده مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزي باسناده
الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه
كاسمي وكنته كنبتي علا الارض عدلا كاملتا جورا فذلك هو المهدي (فيقال) قد ذكر
محمد بن جرير الطبري وعبد الباقي بن نافع وغيرهما من أهل العلم بالانساب والتواريخ أن الحسن
ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب والامامية الذين يزعمون انه كان له ولاد دعوا انه
دخل السرداب بسامرا وهو صغير منهم من قال عمر ستان ومنهم من قال ثلاث ومنهم من قال
خمس سنين وهذا لو كان موجودا معولما لكان الواجب في حكم الله الثابت نص القرآن
والسنة والاجماع أن يكون محضوا عندهم من محضه في بنه كالمه وأمه ونحوهما من أهل
الحضارة وأن يكون ماله عندهم من يحفظه اما وصي ابه ان كان له وصي واما غير الوصي اما قريب
واما نائبه الذي السلطان فانه يتم لموت ابه والله تعالى يقول وابتلوا الناصي حتى اذا بلغوا
الشكاح فان أستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها سرا فاداروا أن يكبروا فهذا
لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ الشكاح يؤمن منه الرشدا كاذرا لله تعالى في ذلك في كلبه
فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بنه وماله اما لجميع المسلمين معصوما لا يكون أحد

من يقول انه بقدر على التكلم وانه يتكلم بعيشته وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لانه لا يتعلق بقدرته ومشيئته فحين أن
عبد العزيز لم يكن يثبت أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعيشته وقدرته وانه لا يجعل لكل واحد من ذلك دينا وان كان النوع قد يكون

قدعيا لان بشر الماتالة أحدتها بقدرته التي لم يزل قاله أفليس تقول لم يزل قادرا قال بلى قال فتقول انه لم يزل يفعل قال لا حال فلان بدأ بزمك أن تقول انه خلق بالفعل الذي كان (١٣٣)

مؤمننا بالايعان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا يتفقون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شيئا ولا عرفه صفة من صفات الخير ولا الشر فلم يحصل به شيء من مقاصد الامامة بمصالحها الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الأرض بلا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا صلحة والمكذوبين به عذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خيري به وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آتاه ولم يحصلوا (وقيل ثانيا) المؤمنون به طبقوا الأرض فهلا جتمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل المهررسولا يعلمهم شيئا من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوي الى كثير من المواضع التي فيها لم يتبعه كيميل الشام التي كان فيها الرفض عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فإذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئا من العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا صلحة فكان هذا منافضا لما أثبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل به لطفاته الا الانتظار لن يأتي ودوام الحسرة والالام ومعاذة العالم والدعاء الذي لا يستحيه الله لانهم بدعونه بالظهور والخروج من ممة كثر من أربابها ونجسين سنة ولم يحصل شيء من هذا ثم ان عمرا وحده من المسلمين هذه المدة أمر يعرف نذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولو في زمن الاسلام عاش مائة أو عشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال في آخر عمره رأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبق على وجه الأرض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت سنة ونحوها لم يعيش أكثر من مائة سنة قطعا وإذا كانت الاعصار في ذلك العصر لا تصبوز هذه الحفغا بعد من الاعصار أو في ذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بني آدم في الغالب كل تأثر الزمان قصرت ولم تطل فان وعا عليه السلام بلث في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وأدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذي وصححه فكان العمر في ذلك الزمان طويلا ثم أعار هذه الأمة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم عن مجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحجة الخضر احتجاج باطل على باطل فمن الذي يسلهم بقاء الخضر والذي عليه سائر العلماء والمحققون انه مات ويتقدر بقاءه فليس هو من هذه الأمة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس من يدعي انه الخضر ويظن من رآه انه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصحيحة التي نعرفها ما يطلو وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعي كل واحد منهم انه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطافة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين وما من هؤلاء الا من يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعي انه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزي بإسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه كاسمي وكنيته كنيتي علا الأرض عدلا كاملا جوارا فقلت هو المهدي (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنك لا تتخصص بأحاديث

مخلاق لم يكن قد وجد بقدره بلا فعل فانه لو كان مجرد القدرة كافيا في وجوده بلا فعل للم مقارنة الخلق للقدرة القدية وهذا المقام هو المقام المعروف وهو انه هل يمكن وجود الحوادث بلا سبب حادث أم لا فان جمهور العقلاء يقولون ان انتفاء هذا معلوم بالضرورة وان ذلك يقتضي الترجيع بلا مرجع وهذا هو الذي كرهه بخلاف قول من يقول ان نفس القادر يرجع أحد طرفي مقدوره بلا مرجع كما يقوله أكثر المعتزلة والجهمية أو بمجرد ارادة قدسية كما تقول الكلاية والكرامية فان هذا هو الذي ذكره بشري هنا سؤال عبد العزيز وهو الذي أزمه اياه بشري حيث قاله وأنت ايضا يازمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق وإذا كان كذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله لان الحادث ان لم يقتصر الى سبب حادث كفت القدرة القدية وان افتقر الى سبب حادث فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في الذي حدثت به فيازم تسلسل الحوادث فلزمك انه لم يزل يفعل ويخلق فتكون المخلوق معه فأجاب عبد العزيز بانني لم أقبل لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل لاني لم أقبلت وانما الفعل صفة والله يقدر عليه ولا ينع منه مانع وفي التسخة الأخرى وانما قلت لم يزل الخالق يخلق والفاعل يفعل لاني لم أقبلت لان

الفعل صفة والله يقدر عليه ولا ينع منه مانع ومضمون كلامه أنني لم أقبل ان الله لم يزل يخلق الاشياء المنفصلة وهل يفعلها ولا يزيني هذا كما زعم لانك جعلت المخلوقات تحصل بالقدرة القدية من غير فعل من القادر يقوم به فإذا لم تتوقف المخلوقات على

غير القدرة والقدرة قد علمت وجود الخلق معها والالزم العرج بالمرجح والحدوث بلا سبب لان القدرة دائمة لا وابدأ ووجود الخلق يمكن والممكن لا يرجح وجوده على عدمه الا (١٣٣) يرجح وعند وجود المرجح التام يجب وجوده لانه

لولا يجب لكان قابلا للوجود والعدم فينبغي محسنا كما كان فلا يرجح الاخر مع قائمين أن وجود القدرة التي يمكن معها مجرد الخلق لا يوجد الخلق مع مجرد اهل لا بد من امر آخر يفضله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من الخلق والصفات المنصولة عنه والله بقدره ولا يمنع منه مانع فاقول القائل ان ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فانه يسأل عن سبب حدوثه كما يسأل عن سبب حدوث الخلق به (فيصعب) عنه عدد العزيز بأوجه أحدها الحرب المركب وهو ان يقول تسلسل الال فالحادثة اما ان يكون ممكنة واما ان يكون محتما فان كان ممكنة فلا محذور في التزامه وان كان محتما لم يمتنع ذلك ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون الخلق الاله فاما نعلم أن المفعول المنفصل لا يكون الا بفعل والخلق لا يكون الا بخلق قبل العلم يجوز التسلسل أو بطلان ولهذا كان كثير من الطوائف يقسمون الخلق غير الخلق والفعل غير المفعول فيثبتون ذلك مع ابطال التسلسل مثل كثير من اصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامة والمرحمة والشعة وغيرهم وهو لا منهم من يقول الفعل الذي هو التكوين

أهل السنة فخل هذا الحديث لا يثبت كم وان قتمه هو حجة على أهل السنة فتذكر كلامهم فيه (الثاني) ان هذا من اخبار الآحاد فكيف يثبت أصل الدين الذي لا يصح الايمان الاله (الثالث) ان لفظ الحديث حجة عليكم فان لفظه يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدى الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لأمحمد بن الحسن وقدره عن علي رضي الله عنه أنه قال هو بن ولدا الحسن بن علي وأحاديث المهدى معروفة رواها الامام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو لم يكن من الدنيا الا يوم بطول الله ذلك اليوم حتى يعث فيه رجلا من أهل بيتي يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي عملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا (الوجه الرابع) الحديث الذي ذكره وقوله اسمه كاسمي وكتبته كتيبي ولم يقل يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي عملا يوم واحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا اللفظ فهذا الرافض لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب واتخذ كره بلفظه ككذب لم يذكره أحد منهم (وقوله) ان ابن الجوزي رواه بإسناده ان اراد العالم المشهور صاحب المنهاج الكثير بالافرج فهو كذب عليه وان اراد سبطه يوسف بن عزرا وغل صاحب التواريخ المسي عمر آلا زمان وصاحب الكتاب المصنف في الاثنى عشر الذي سماه اعلام الخواص فهذا الرجل يذكر في مصنفاته أو أواعين الف والسمن ويحتج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصف بحسب مقاصد الناس يصف الشعة ما يناسبهم لبعضه ويصف بذلك ويصف على مذهبي أبي حنيفة لبعض المولود لئلا بذلك أغراضه فكانت طريقته بقاء لفظ الذي قيل له ما مذهل قال في أي مدينة ولماذا يوجد في بعض كتبه ثلث الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لاجل مذهبه من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا لما كان الحديث المعروف عند السلف واختلف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدى يوافق اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي ماري يطبع كثير من الناس أن يكون هو المهدى حتى سمي المنصور بانه محمدا ولقبه بالمهدي موافقا لاسم أبيه واسم أبيه واسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن التورث الملقب بالمهدي الذي ظهر بالمغرب ولقب طائفة بالموحدين وأحواله معروفة كان يقول انه المهدى البشري به كان اصحابه يخطبون له على منابرهم فيقولون في خطبتهم الامام المعصوم المهدى المعلوم الذي بشرت به في صريح وحيل التي اكتشفه بالتور الواضح والعدل اللاحق الذي ملا البرية قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا وهذا الملقب بالمهدي ظهر سنة تسع وخمسمائة ووفى سنة أربع وعشرين وخمسمائة وكان ينسب الى أنه من ولد الحسن لانه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المنشور ولم يكن الامر كذلك ولا ملا الارض كما قسطا ولا عدلا بل دخل في أمره معركة وفعل أمورا حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدى عبيد الله بن معون القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن معونا هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يقولون أنه كذب في دعوى نسبه وأن أباه كان يهوديا ريب مجوسي فله تبيان نسبة الى اليهود ونسبة الى المجوس

قديم والمكون المنفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الارادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث النفس بعد أن لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون ان ذلك خلق بل يقولون ان الخلق وجده كما وجد بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول ما ذكره من التسلسل لازم لكل من قال ان

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازم لك ولي إذا قلت بهذا فلا يختص بجوابه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازم لك وحلك وهو الذي اجمعت به علي بن أبي حمزة (١٣٤) علياً ثابتة تبطل قولك بدون قولي والالزام الذي ذكرته

أنت مشترك بيني وبينك فلا يحصى جوابه (الجواب الثالث) أن يقول أنا قلت الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع والفعل القائم ليس هو المخلوق المتفصل عنه وإنما يجب أن يكون المخلوق معه في الازل إذا ثبت أن الفعل يستلزم فعلاً قبله وأن الفعل لازم يستلزم ثبوت الفعل المتحدى الى المخلوق فإن ذلك يستلزم ثبوت غير المخلوق وكل هذه المقدمات فيها مما نعتت ومعارضات وتحتاج الى حجة لم يذكر المرسى منها شيئاً وعبد العزيز لم يذكر شيئاً من ذلك وإنما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وجهته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الاخرى ان صرح عنه انما قلت لم يرل الفاعل سبب فعل وانما قلت سبب في أن يكون نفس الفعل قديماً فضلاً عن أن يكون المفعول قديماً وقوله ان الفعل صفة لله والله يقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عن الفعل لا يمنع قدم نوعه الا أن ثبت امتناع تسلسل الا فالوليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا اثباته وقوله لم يرل سبب فعل ان صرح عنه بمحمل معين (أحدهما) أنه لم يرل موصوفاً بأنه سبب فعل ما يفعله من جمع المفعولات أعيانها وأنواعها كما يقوله من يقول بحدوث أنواع المتفصلات عنه (والثاني) انه لم يرل الفاعل سبب فعل شأ بعد شئ فهو

مقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يمنع أن يكون شئ من أنواعها أو أعيانها قديماً وعلى الثاني لا يمنع تقدم الأنواع بل قد يتبع تقدم أعيان المفعولات فلا يكون شئ من المفعولات مع الله في الازل استصعبت

وهو أهل بيته كانوا املاحة وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال قهيم العلماء بظاهرهم من الرض وأبائهم الكفر المحض وقد صنف العلماء كتاباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم في دعوى النسب ودعوى الاسلام وأظهر برؤن من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسماً ودنيا وكان هذا المثلث بالهدى عبد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين وفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وانتقل الامر الى ولده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذي بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي زمنه كانت فتنة الساسي وخطبه بغداد كما لا وان الصباح الذي أخذت السكن (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هولاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمسمائة فذكرها أكثر من مائتين سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالأحاد والحداد والمخاض لله ورسوله والردة والتفارق والحدب الذي فيه لامهدي الاعيسى بن مريم رواه ابن ماجه وهو حديث ضعيف رواه عن يونس بن عبد الاعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الخلفاء وغير هاتين يونس عن الشافعي ولم يقل حدثنا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندي وهذا تلبس يدل على توهين الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضى) فهو هؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يحدوا ما اتخذ غيرهم من الآلة المتشبهين بالملك وأنواع الامامى والملاهي وشرب الخمر والجمور والقبور حتى فعلوا بأخبارهم ما هو المتواتر بين الناس قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

أذا ثبت أن رضى لنفسك من هذا وتعلم ان اس في نقل أخباره فذع عندك قول الشافعي وماك وأجدوا المروى عن كعب أخباره ووال أناس قولهم وحديثهم روى جذاع عن جبرئيل عن الباري (والجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أمد دعوى العصبة في هؤلاء فلم يذ كر عليها حجة الاما داعاهم أنه يجب على الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لفظاً ومصلحة في التكليف وقد تبين فساد هذه الخطة من وجوه أدناها ان هذا مفعول لا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل له لطف ولا مصلحة ولم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصرح العقل أنه لم يتغير به أحد لاق في دين ولادنا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرد عن الدليل والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقاله بجهله وإذا ادعى المدي هذا الكمال فيمن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهما من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقول ومن طالع أخبار الناس علم ان الفضائل العلمية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما ينقل عن العسكريين وأمثالهم من الصدق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أراد به أنهم كانوا ذوي سلطان وقدره مهم السيف فهذا كذب بظاهرهم ولا يدعون ذلك بل يقولون أنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الا على بن أبي طالب مع أن أمورا (١) قوله أخذت السكن كذا بالاصل ولعل صوابه أخذ في التسكين أو التمكن للاسماعيلية وحرر

على التقديرين وجاع ذلك أن الذي أزمه عبدة الله عز وجل الرسي لازم به بطل لقوله بل ارب عليه جهود الناس فان جاهل الناس يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول (١٣٥) وهذا قول جاهل الفقه من اصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد وجاهل الحديث الصوفية وجاهل أهل الحديث بل كلهم وكثيرين من أهل الكلام والفلسفة وجاهلهم فهو قول تكرار الحجة من الكرامية وغيرهم وأكتر الشيعة وكثير من المعتزلة والكلابية وكثير من الفلاسفة ولا مصاب مالك والشافعي وأحمد ذلك قولان فالذي عليه انهم أن الخلق غير المخلوق وهو أحر قولي القاضي أبي يعلى وقول جهود اصحاب أحمد وهو الذي حكاه النجاشي عن أهل السنة وهو قول كثيرين الكلابية (وأما قوله) انه قادر على الفعل لانعمه منه مانع فكلما يقتضي أنه لم يزل قادر على الفعل لانعمه منه مانع وهذا الذي قاله هو الذي عليه جاهل الناس ولهذا أنكروا على من قال لم يكن قادر على الفعل في الازل وكان من يفيض الاشعري بنسب اليه هذا لتفرغه قلوب الناس وأراد أبو محمد الجوهري وغيره تبرئته من هذا القول كما قد ذكرنا في غير هذا الموضوع واذا كان لم يزل قادر على الفعل كان هذا صفة كمال فلماذا قال عبد العزيز ان الفعل صفة والله قادر عليه لانعمه منه مانع وقد خلق المخلوقات بفعله فوجدت بالفعل الذي هو الخلق والفعل الذي هو الخلق بقدرته الله تعالى والقدرته على خلق المخلوق هي القدرة عليه كما قال تعالى أو ليس الذي خلق السموات والارض بقادر على

استصعاب عليه ونصف الامه أو أقل أو أكثر لم يابعد بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم وكثير منهم لم يقتلوه ولم يقتلوا معه وكان منهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع علي بل الذين تخلفوا عن القتال معه وله كانوا افضل من قتاله وقتلوا معه وان اراد به كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة فهذه الدعوى اذا صحت لا توجب كونهم أئمة بحسب على الناس طاعتهم كأن استحقاق الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماما واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يصير قاضيا واستحقاقه أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب والصلوة لا تصح الا خلف من يكون اماما بالفعل لا خلف من ينبغي أن يكون اماما وكذلك الحكم بين الناس انما يفصله ذو سلطان وقدرة لا من يستحق أن يولى القضاء وكذلك الجسد انما يقاوت مع أمير عليه ملامع من لم يؤمر وان كان يستحق أن يؤمر وفي الجملة الفعل مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والامارة لم يكن اماما وان كان استحقاقه القدرة يستحق أن يجعله قاضيا فكونه يشرع أن يمكن أو يجب أن يمكن ليس هو نفس التمكن والامام هو التمكن القادر وليس في هؤلاء من هو كذلك الاعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال اتعنون بالاستسقاء اتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولى الامامة دون سائر قرش أم تريدون أن الواحد منهم من جملة من يصلح للعلاقة فان أردتم الاول فهو مجموع مردود وان أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثيرين قرش (الوجه الخامس) أن يقال الامام هو من يقتضيه وذلك على وجهين (أحدهما) أن يرجع اليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه طالما بأمر الله عز وجل أمرا به فطبعه المطيع لذلك وان كان عاجزا عن الزامهم الطاعة (والثاني) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعا وكراهة قادرا على الزام المطيع والطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم تفسيرا أولا الامر بذوي القدرة كأمراء الحرب وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما حق وهذا ان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين فانهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وان كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض فلو بكرورهم أكمل في ذلك من عثمان وعلى وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الامور الا عمن عبد العزيز بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين من يكون له سلطان وقد يكون أكمل في السلطان من هو أعلم منه وأدين وهو لا دلائل أن يكونوا أئمة انهم ذوو سلطان فاطل وهم لا يقولونه وان أريد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين بطاعتهم مع عزهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات ثم امان أن يقال قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين أذ العلم المنقول عن غيرهم أشعاف العلم المنقول عنهم وظهور آثار غيرهم في الامامة اعظم من ظهور آثارهم في الامامة المتقدمون منهم كل من الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير كثير وأما من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جدا اولاد كرا لا حدمتهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفقه ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يذ كر لهم من المناقب والحسان فقله بوجدك كثير غيرهم من الامامة واما أن يقال انهم افضل الامامة في العلم والدين فعلى التقديرين فاما منهم على هذا الاعتبار لا ينافي مع أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤخر كل أحد فيأمر به من طاعة الله ويدعو

أن يخلق مثلهم بل وقوله تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم الآية ونحو ذلك مما فيه وصف الله بالقدرته على الافعال المتناهية للفعولات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولأن نفس خلقه السموات

والارض هو السموات والارض (١) والقدرة التي لم تزل ثم وجدت المخلوقات بدون فعل أصلا فقولوه المربى فذلك الفعل الذي هو صفته وهو بقدره عليه لا يتعممه منه مانع ان كان (١٣٦) قدما كان كالقدرة وكان السؤال على كاسلوا عليك

وان كان حادنا من غير تقدم فعل آخر سألنا عن سبب حدوثه بالقدرة التي لم تزل وان كان ذلك الفعل كان يفعل آخر وتسلسل الامور ثم تسلسل الافعال ولزم ان يكون الفاعل لم يزل يفعل وانما لم يزل يخلق فيقول له عبد العزيز لم اقل انه قديم بل قلت انه صفة والله قادر عليه لا يتعممه منه مانع وما كان مقدوره لا يتعممه منه مانع ليجب ان يكون قد عام به على ان شاء ففعله وان شاء لم يفعله (واما سؤالي) عن سبب حدوثه فهنا لاهل الاثبات جوابان (أحدهما) وهو جواب الكرامية ومن وافقهم ان اثبات الفعل للقول والمخلوق للمخلوق لا يثبت ان القادر على الفعل قبل ان يخلق نفسه ليس له فعل فاذا فعله كان مثالا ففعله فعل المفعول وخلق به خلق المخلوق ونحن مقصودنا اثبات فعل وصفة لله يقوم به مفاعر لمخلوقاته وكلامه من هذا الباب ونحن نورد عليكم التسلسل فان ذلك باطل على قولنا وقولكم جميعا (الجواب الثاني) ان حصول من يجسبه لا يثبت ان يكون قبل الفعل مأهول أيضا فعله الله بقدرته ولا يضري التسلسل فان ذلك جائز يمكن فان هذا التسلسل في الانفصال والامتناع والشروط وهذا ليس بممتنع فعلى الجواب الاول يظهر قوله انما قلت لم يزل يخلق سيقطع وسيفعل ولم اقل لم يزل يخلق ويفعل وأما على الجواب الثاني فاذا قلنا لم يزل يخلق ويفعل بل اقول انه لم يزل سيقطع وسيفعل فقرروا وجهين ولا أحد ههنا ان الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جازمون غير وجود مخلوق منفصل عنه

السم من دين الله وبفعله مما يحبه الله فافعله هو الامن الخبر ودعوا السم من اخبر فانهم أمة فيه يقتدى بهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم أمة بعدون بأمرنا الماصبر واوكافوا يا يانساروتون وقد قال تعالى لاراهيم اني جعلتك للناس اماما ولم يكن ذلك أن جعله ذاسيف يقتل به جميع الناس بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء اطاعوه أم عصوه فهو لاهل الامامية في الدين أسوة مثالهم فأهل السنة مقررون بامامة هؤلاء فمما دلت الشريعة على الائتمام بهم فيه كان هذا الحكم ثابتا لمانالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء ومانالهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وناروجة بن زدهو لاهل افقهاء المدينة ومثل عطفة والاسود بن زيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحسن البصري ومثل سالم ابن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبيد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الاتصاري وأبي الزناد ومثل مالك والاوزاعي واللب بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتاوى يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه وألقوه بحجة أو نحو ذلك والأفلا يقول أهل السنة ان يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد وأبى الاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان الزهرى ويحيى بن أبي كثير وجاد بن أبي سلة وسليمان بن يسار ومنصور بن المعمر وأبى الاتباع من أبيه أبي جعفر الباقى ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وأبى الاتباع من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء نقمة فيما ينقله مصدق في ذلك وما يثبت من دلالة الكتاب والسنة على أمر من الأمور وهو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاسناد واذا أفتى بقضا عارضه غيره دما تنازعوا فيه الى الله ورسوله فكما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم وكذا كان السلون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضى الله تعالى عنهم (الوجه السادس أن يقال) قوله لم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الأئمة المشتغلين بالمك والمعاصي كلام باطل وذلك أنه ان أراد ان أهل السنة يقولون انه يؤثم بهؤلاء الملوأ فيما يفعلونه من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء أهل السنة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحد في معصية الله ولا يتخذوا ما قام في ذلك وان أراد ان أهل السنة يستعنون بهؤلاء الملوأ فيما يحتاج اليه في طاعة الله وعبادته ونههم على ما يفعلونه من طاعة الله فيقال ان كان اتخاذهم أمة بهذا الاعتبار محذورا فالرافضة أدخل منهم في ذلك قائمهم انما يستعنيون بالكفار والعباد على مطالبهم وعبادون الكفار والعباد على كثير من أمرهم وهذا أمر مشهود في كل زمان ومكان ولولم يكن الاسحاب هذا الكتاب منهاج السادة واخوانه قائمهم يتخذون الملع والكفار والفساق والمحال أمة بهذا الاعتبار (الوجه السابع أن يقال) الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادعى عصمتهم ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الامامة ولا يكتفى الائتمام بهم في طاعة الله ولا في تحصيل ما لا يثبت من طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلي خلفهم جعة ولا جماعة ولا يكونون أمة في الجهاد ولا في الحج ولا تقام بهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات

ولا أحد ههنا ان الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جازمون غير وجود مخلوق منفصل عنه

الثاني انه لو تسلسلت المقولات كتسلسل الافعال فامان مفعول ولا فعل الا هو واحد كائن بعينه لم يكن فليس مع الله في الازل شي من المقولات ولا الافعال اذ كان كل منهما احاداً باعداً عن ان يكون (١٣٧) والحادث بعد ان لم يكن لا يكون مقارناً للقديم

الذي لم يزل واذا قيل ان نوع الافعال والمفعولات لم يزل فتوقع الحوادث لا يوجد مجتمعاً لا يوجد الاستعلاء فاذا قيل لم يزل الفاعل يفعل وانما خلق يخلق والفعل لا يكون الاعين والخلق والفعل لا يكون الاعين فافهم ان اختلاف السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل يفعله وليس كذلك بل لم يزل الخالق لذلك سطره ولم يزل الفاعل لذلك سطره فامان مخلوق من المخلوقات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفاً بأنه لم يزل فاعلامه خالقه بمعنى انه موجود معه في الازل وان قدر انه كان قبل هذا الفعل فاعلامه فعل آخر وقبل هذا المخلوق فخالقه خلق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سيفعله وسيطره لا يقال لم يزل فاعلامه خالقه بمعنى مقارنته واذا اريد انه لم يزل فاعلامه نوع كان هذا كعني قولنا لم يزل سيفعله ما يفعله لكن هذه العارة تفهم من الباطل مالا تفهمه تلك العارة وهذا الموضع للناس فيه اقوال فان جمهور اهل السنة يقولون لم يزل الله خالقاً فاعلاماً كما قال الامام احمد لم يزل عالمنا كلما غشوا بل يقولون لم يزل يفعل اما شاء على ان الفعل قديم وان كان المفعول محدثاً و شاء على قيام الافعال المتعاقبة بالفاعل ومذهب بشر واخوانه

ولا يستوفى الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبل فان هذه الامور كلها تحتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادراً الا من له اعوان على ذلك وهو لا يكون قادراً على ذلك كان غيره فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلاً غافلاً ومن استعان عليها بهن هو قادر عليها كان مهتدياً باسداً فيحصل مصلته دينه ودينه والاول فتوفيه مصلته دينه ودينه (الوجه الثامن) ان يقال دعوى كون جميع الخلقه كانوا مستغنيين عاذ كرم من الجور والقبور كذب عليهم والحكايات المتقولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم ان فهم العدل والراشد كرم بن عبد العزيز والمهتدي بالله وكثرهم لم يكن مظهر لهذه المنكرات من خلفاء بني امية وبني العباس وان كان احدهم قد يبتلى ببعض الذنوب وقد يكون تاب منها وقد يكون له حسنات كثيرة يمحو تلك السيئات وقد يبتلى بمصائب تكفرها عنه ففي الجملة اللوكة حسناتهم كثيرة وسياهم والواحد من هؤلاء وان كان له ذنوب ومصائب لا تكون لآحاد المؤمنين فله من الحسنات ما ليس لآحاد المسلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وجهاد العدو واصل كثير من الحقوق الى مستحقها ومنع كثير من الظلم واقامة كثير من العدل ونحن لانقول انهم كانوا المسلمين من ذلك لكن نقول بوجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولا الامور وعامتهم لا يمنع ان يشارك فيما يعمل من طاعة الله واهل السنة لا يأمرون عوافقة ولا الامور الا في طاعة الله في معصيته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذا انفر ذلك عنه بمعية لم يشرك فيها كان الرجل اذا جمع الناس فوق سقفهم وطاف لم يضره كون بعض الحاجج له مظالم وذنوب يتغريها وكذلك اذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة ومحاسن العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين في ذلك ذنوب يتخص بها فولاية الامور بمنزلة غيرهم يشاركون فيما يفعله من طاعة الله ولا يشاركون فيما يفسدونه من معصية الله وهذه كانت سريرة اهل البيت مع غيرهم فمن اتهمهم في ذلك فهو المقتدى بهم دون من تراءى من السابقين الاولين وجمهور اهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والمنافقين كما يفعله من يفسد من الرافضة الصالحين (الوجه التاسع) ان يقال امام قادر ينقلبه امر الناس في كرم مصالحهم بحيث تؤمن به السبل ويقامه ما يقام من الحدود ويدفعه ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو ويستوفى به ما يستوفى من الحقوق خير من امام معدوم لاحقة فعله والرافضة يدعون الى امام معصوم وليس عنده في الباطن الامام معدوم وفي الظاهر امام كفور او ظالم قائم اهل السنة ولو فرض ما فرض فيهم من الظلم والذنوب خيرا من الامم الظاهرين الذين تعذبهم الرافضة وخير من امام معدوم لاحقة فعله واما الامم الباقون الذين كانوا موجودين فاولئك انهم هم اهل السنة كما يؤمن بامثالهم ففهم واسألهم انهم ومن اتهمهم بولا واسألهم من سائر المسلمين كان خيرا من اتهمهم وحدهم فان العلم واية ودراية كلما كثر فيه العلماء واتفقوا عليه كان اقوى واولى بالاتباع فليس عند الشيعة خيرا الا واهل السنة يشركونهم فيه وانما الذي اختص به اهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) ان يقال ما ذكره هذا الا ما هي يمكن كل واحد من اهل السنة ان يعارضه بما هو اقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعقبة والاسود والحسن البصري وعطاء بن ابي رباح ومحمد بن سيرين

(١٨ - منهاج ثاني) الجملة ان المخلوقات كلها كائنة بدون فعل ولا خلق وكلام الله من جملتها فاذا ازلهم عبد العزيز على أصله فقال له اذا قلت كان الله وما يفعل وما يخلق شيئا وهو لم يزل قادراً ثم خلق المخلوقات فانت تقول لم يزل قادراً ولا تقول لم يزل

يفعل المخلوقات فلا بد أن يكون هناك فعل حصل بالقدره وليس هو القدره التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل اذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من (١٣٨) غير فعل وهذا أعظم تناقض في العقل من كونه وجد بغير

ومطرف بن النخعي ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وما شاء الله من التابعين وأبصارهم هؤلاء أئمة فيما يمكن الائتمار فيهم من الذين وعلى بن الحسين وابنه جعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأت الشيعة بأمام ذي علم وزهد الا وأهل السنة باتتونه وبجماعة آخرين يشاركونهم في العلم والزهد بل هم أعلم منه وأزهد وما اتخذ أهل السنة أماما من أهل المعاصي الا وقد اتخذت الشيعة أماما من أهل المعاصي شرارهم فاهل السنة أولى بالائتمار بأئمة الظلمة في غيرهم طالما لم ينفك عنهم خيرة الشيعة في الطرفين (الوجه الحادي عشر) قوله قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين (فيقال للامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهرهم من الدلائل والبيئات وبما يظهر أهل الحق عليكم فهم نساخرون عليكم بالجنة والبيان وباليد واللسان كما أظهر دين نبيه على سائر الاديان قال تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذي حاقه قومه فيه فانه ظاهر عليكم بالجنة واللسان كظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر الاديان ولم يظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قط على غيره من الاديان الا بأهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظهور الميصل لثمن من الاديان وعلى رضي الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافته دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيه عدوهم من الكفار والنصارى والمجوس والشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم ودين ولا أهل بدو سيف نصر الله بهم الاسلام الا أهل السنة وأما الرافضة فاما ان يعاونوا أعداء الاسلام وأما ان يقاتلوا عن نصر الطائفتين ولا ريب ان الله تعالى يحكم يوم القيمة بين السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عاداهم من الاولين والاخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار (الوجه الثاني عشر) أن يقال هذا التظلم هو ان قلتم نحن ظلم عليا كالي بكر وعمر على زعمكم فيقال لكم انكم انتم في ذلك على وقد مات كما مات أبو بكر وعمر وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم الا بطريق بيان الحق وموالاة أهله ونحن نبين بالحق الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهما واولى عليا يمكن اعتدائه امام الامة دونهما كما نذكره في موضع اخر شاء الله تعالى وان قلتم تنظلم من الملوأ الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الامامة فهذا فرع على دون هؤلاء الا اني عسكر كانوا يطالبون الامامة أو كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان صدقا أو كذبا فانه يحكم بينكم في الطائفتين ان كانوا مختصين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان التظلم من بعض الملوأ الذين بينهم وبين هؤلاء منازعة في ولاية أو مال فلا ريب ان الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصين فان نفس الشيعة بينهم من الخصامات أمهم بين سائر طوائف أهل السنة وبني هاشم فجزى بينهم نوع من الحروب وجزى بين بنى حسن وبني حسين من الحروب ما يجري بين أمثالهم في هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بنى هاشم وبين غيرهم من

قدرة فانه اذا عارض على العقل مخلوق مقعول حدث بعد أن لم يكن بلا فعل ولا خلق كان انكار العقل لذلك أعظم من انكار الحدوث من غير قدرة للفاعل وانكار الحدوث من غير فاعل أعظم امتناعا في العقل من هذا وهذا فاذا قيل فله الفاعل بلا قدرة أنكره العقل واذا قيل فعله بالقدره التي لم تزل بدون فعل كان انكاره أعظم واذا قيل حدث بلا فاعل كان أعظم وأعظم فان الفاعل بلا فعل كما علم بالأعلم والحق بلا حياة وذلك نفي لمز من لدول اللفظ الذي دل عليه بالضمين وأما في القدرة فهو نفي لما دل عليه بالزوم العقلي واذا قال القائل بل يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا فعل ولا خلق غيره لانه لو كان يفعل لزم أن يكون للفعل فاعل ولزم التسلسل وأن يكون محلا لحوادث قيل ففعل هذا يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل لان ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الاعراض به فاذا قال الفعل بدون القدرة مجتمع وليس في العقل ما يحيل لوازم القدرة بل علمنا امتناع قيام الصفات به وان سماها المسمى أعراضا قيل له والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا في العقل وليس في العقل ما يحيل لوازم الفعل الذي كان بالقدره بل علمنا بامتناع ذلك أعظم من علمنا بامتناع قيام الافعال به وان سماها المسمى حوادث

بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المنفصل الى فعل يعلم بالزوم العقلي الطوائف والبقول السمي فان فاعل وخالق مثل مستحكم وفاعل ومريد مستحرك وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

هو عبد العزيز بن الراسبي في أنه لا يضمن فعل الرب تعالى بقدرته كما قاله في ما ينزل أن تقول أم خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس
الفعل هو القدرة لأن القدرة مصفاته ولا يقال لصفة انتهى الله ولا يقال (١٣٩) انها غير الله ولم يقل عبد العزيز انها ليست
هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها

الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم
لا يشرف نسب وأولئك ان نسب بني هاشم أشرف ولكن لأن خبر القرون هو القرن الذي بهت
فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلهذا في تلك القرون أكثر والنسر
فيما بعدهم أكثر وكان التعلل من أهل العلم والدين الذين لم يخلوا أحدا ولم يعاونوا طالما ولكن
يذكرون ما يحسب القول علما وعلماء بالذلل الكاشفة لخلق فلا يشك من أنه أدنى عقل أنه
من شبه مثل مالك والأوزاعي والثوري وأي حنيفة والمالين سعد والشافعي وأحمد وأصحق
وأشاهم عجل هشام بن الحكم وهشام بن سالم وأمثالهما من شيوخ الرافضة أهلنا أعلم الظالمين
وكذلك من شبه القدرين النعني والكركي وأمثالهما مثل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد
الجار وأبي الحسين المصري أهلنا أعلم الظالمين وهؤلاء شيوخ المعتزلة دع محمد بن هيثم
وأمثاله والقاضي أب بكر بن الطيب وأمثاله من متكلمي أهل الأثبات دع أهل الفقه والحديث
والتصوف كالأبي حامد الأسفرايني وأحمد بن الرومي وأي عبد الله بن بطة وأي بكر عبد العزيز
وأبي بكر الرازي وأي الحسن الفريزي وأي محمد بن أبي زيد وأي بكر الأبهري وأي الحسن
الدائري وأي عبد الله بن منده وأي الحسين بن ميمون وأي طالب المكي وأي عبد الرحمن
السلي وأمثال هؤلاء فها من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم إذا اعتبرتها إلا
وتحققتها أعلم وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد في أحد منهم
معاينة ظالم الأوهق الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة تعدل عن ظلم ظالم الأوهق هؤلاء أكثر
وهذا أمر يشهد به البيان والسماع لئلا ياعتبروا نظر ولا يوجد في جميع الطوائف أكثر
منهم ولا أعلم منهم ولا أجمل منهم وشيوخهم يقررون بالشيعة يقولون يا أهل السنة أنتم فيكم فتوة
لو قدرنا عليكم ما عاينناكم عند القدر علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال
هذا الشعر الذي استشهد به واستحسنه هو قول جاهل فان أهل السنة متفقون على قبول ما روى
جدهم عن جبريل عن الباري بل هم يشيرون بحمد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون
به ولا يسألونه من أين علمت هذا العلم بأنهم معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى وانما
سموا أهل السنة لاتباعهم متصفي الى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم
فهم يطلعون على ذلك من التفات الأثبات فان كان عند العالوين علم شيء من ذلك استفادوا منه
وان كان عند غيره علم شيء من ذلك استفادوا منه وأما جبريل فكان جدهم يروى عن جبريل عن
الباري اذ لم يكونوا عالين في ما صنع لهم والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم
اللكونهم يستندون أقوالهم الى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هؤلاء من أعلم
الناس بما جاء به وأتبعهم ذلك وأستأجبتهم في معرفة ذلك واتباعه والا فأي غرض للناس في
تعظيم هؤلاء وعامة الأحاديث التي رويها هؤلاء رويها أمثالهم وكذلك عامة ما يحسبون به من
المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوما يجب اتباعه بل اذا
تنازعوا في شيء رتدوا الى الله والرسول واعتبر ذلك بما شاهدته في زمانهم من أهل العلم بالقرآن
والحديث والفقه فانك تجد كثيرا من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم الا ما شاء الله ولا يعرف معاني ذلك فاذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها ليست
هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها ليست
عبد العزيز رغبه او قول الله السنة
كلاما مأجود وغيره وهو قول ابن
كلاهما وغيره من الاعيان ولكن
طائفتين أحساب أجمع طائفة
من متكلمي الصفاتية أصحاب
الاشعري يقولون لا هي الله ولا غيره
وتلك الصارفة هي الصواب كما قد بسط
في غير هذا الموضوع قال لفظ الغرضه
اجل فلا يصح الحلافة لانها لا
انما على الصفة ولكن يصح نفي
الحلافة نفي أراثنا كما قال السلف
مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من
الافاظ المصلحة الله لا يطلق لاشيها
ولا انبائها واذا قيل لا يطلق لاهذا
ولا هذا لم يلزم اثبات قسم ثالث
لا هو الموصوف ولا غير الموصوف
بل يلزم اثبات ما لا يطلق عليه لفظ
التصور لا ياتي عنه المقارنة
ومقصود عبد العزيز بأن
القدرة صفة لله ليست هي الفعل
الذي كان بالقدرة فانه يقول لم يزل
انه قادرا ولا يقول لم يزل فاعسلا
فعارضه الراسبي بأن هذا ما لم يزل
أضافوا لم يزل أن تقول لم يزل يفعل
ويخلق واذا قلت ذلك فقد ثبت أن
المخلوق لم يزل مع الله تعالى عبد
العزيز يري أن ان تحسبهم على
وتلزمي ما لا يلزم وتحتكي على ما لم
أقل وذلك لأن عبد العزيز لم يقل
في هذا اقولا يعني عنه ولكن قاله
اما ان تقرر أنت ما لا ترضي والا
التمت أن تقول ان المخلوق لم يزل

مع الله وهذا الذي قاله الراسبي انما يلزم عبد العزيز اذا أبطل كل قسم مما عيّن أن به قال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيله اليه
بخلاف ما ألزمه ابا عبد العزيز فإنه لازم لا لمحالة اذا كان قوله ان المخلوقات كلها كلام الله عندهم من جهة احد ثب بعد أن لم تكن من غير

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم تزل مع أن عبد العزيز ثنتين فيما بعد أن ما أقر به الربسي بكيفية في الأحصاج في مسئلة القرآن فان الربسي أقر بأن الله خلقها بقدرته فثبتت هنام في (١٤٠) هو صفة الله تعالى ليس يخلق فقبل أصل قوله الذي

نقى به الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز يزيه ما يلزم وما أقر به وأنا الخ فحصل بهذا وجه أو ما الربسي قارضه بأن قال يلزمك ما الزمتني (وبذلك مبني على مقدمات) إذ كرمها واحدة (أحدها) أن يقول إذا كان أحدث الأشياء بفعله السالك عن القدرة حصل المصنوع من غير إثبات قديم مع الله تعالى ولهذا قال عبد العزيز أنا قلت الفعل صفة لله والله بقدره ولا يمنعه منه مانع وفي نسخة أخرى زيد على ذلك أنا قلت انه لم يزل الفاعل سمي فعل ولم يزل الخلق سيطر لان الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تقدم في كلام عبد العزيز فاما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام أنا قولي هذا أو أنا قلت أنا اعتقدت والتزمت هذا أو يكون المعنى أنا أقول واعتقد هذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز زياتها لا تناسب ما ذكره من مناقضته المستحقة ولم تقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه بخلاف قوله إنما الفعل صفة لله والله بقدره عليه ولا يمنعه منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهو لم يكن قد قاله ولهذا لم يقل أنا قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذي يجب أن يقال وهو الذي يلزم أن

الباري قبل نعم وهو لا أعلم منكم عاروي جدم من جبريل وأنتم ترجعون في ذلك اللهم وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بني هاشم قد يعلم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بني هاشم كان هذا من أمارة أنه لا علم عندهم بذلك الا كعلم أمثالهم فبن يات الناس وعين يأخذون يأخذون عن يعرف ما جاءه جدم وعين لا يعرف ذلك والعلماء هم وروثة الانبياء فان الانبياء لم يورثوا درهما ولا ديناراً ولا غاروا العلم في أخذه أخذ بحفظ وافر وان قال مرادى هؤلاء الأئمة الاثنا عشر قبله ماروا على بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم ممن حديث جدم تقبل منهم كإرويه أمثالهم ولولا ان الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحد أكثر ما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي لمساويع هؤلاء إلى هؤلاء والا فأي غرض لاهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر إلى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول ونفس بني هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدون من ابن جهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقدما في أشياء وردت عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيد من علم الرسول من بني جهم وغير بني جهم ولو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجد عند مالك لكان أشد الناس مسارعة إلى ذلك فلما كان يعرف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وصفان بن عيينة وكانت كسبه مشهورة لا لاخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس فهائى عن موسى بن جعفر وأمثلة من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء وذلك أحد من جنبل قد علم كمال محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولخدمته ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاه لمن وافقه ومعاداته لمن يخالفه ومحبة لبني هاشم وتسنقه في فضائلهم حتى صنف فضائل علي والحسين والحسين كالمصنف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والازاهي واليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلى بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المخزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتبونه فأى فائدة لئلا في علم مكتوم فعمل لا يقال به ككثرة لا ينفع منه فكيف يات الناس عن لابين لهم العلم المكتوم كالامام المهدوم وكلاهما لا يتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يكتبون ذلك لنواصهم دون هؤلاء الأئمة قيل أولاً هذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يحي بعد مئته وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كالأئمة وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ثم من تلقى هؤلاء السادة أنهم يكتبون العلم عن مثل هؤلاء ويخصونه قوماً مجهولين ليس لهم في الأمة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحقة ورسوله والطاعة والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاة المؤمنين والامور معاداة المؤمنين وصباته عن الزيادة والتقصان ما لا يوجد قريب منه لاحسن شيوخ الشيعة وهذا أمر معلوم بالضرورة قل عرف

أقوله لا يثبت أن الخلق لا يكون الا بفعل عن قدرة الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوق فمتصلاً وهذا امره بقوله هؤلاء انه صفة لم يرد بذلك أن الفعل المعين لازم لذات الله تعالى لانه قد قال والله بقدره عليه ولا يمنعه مانع منه فحصل بذلك مقصود عبد العزيز من

أن هناك فعلا أحدثه الخلق عن قدرته فأقام عليه على أنه يقول بالله تعالى أمر غير الخلق بأن عن القدرة واعترف له المرسى بالقدرة
فقد ثبت على كل تقدير أن قبل الخلق شيئا خارجا عن الخلق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

الفعل والقول والارادة وما كان
متقدما قبل الخلق فليس هو من
الخلق فبطل قول المرسى أن
ما لا يسمى بالله فهو مخلوق فإن هذه
الاوراكاله ليست هي الله وليست
مخلوقة لأن هذه صفاته ولا يقال
انها هي الله ولا يقال انها غير الله
واذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق
فقد دخل في معنى اسمه صفاته
فانه داخل في معنى اسمه وما قال
الذي صلى الله عليه وسلم من حلف
بغير الله فقد أشرك لم يكن الحلف
بغير الله ويحذر ذلك حلفا بغير الله
ولما حدثت الجهمية واعتقدوا
أن معنى القرآن خلق عن معنى
اسم الله تعالى قال من قال من
السلف الله الخالق وما سواه مخلوق
الا القرآن فانه كلام الله غير مخلوق
فاستنوا القرآن مما سواها
أدخله من أمثله فمساواها ونظ
ماسواها وكلفوا الغير وقد قلنا ان
القرآن وسائر الصفات لا يطلق
عليه انه هو ولا يطلق عليه انه غيره
فلذلك لا يطلق عليه انه مساو ولا
انه ليس بمساو ولكن مع القرينة
قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة
فلما كان بعض الناس قديهم أن
القرآن هو مساو قال من قال
من السلف ما سواه مخلوق والقرآن
كلام الله غير مخلوق لا يقول الا
القرآن أي القسرات هو كلامه
وكلامه وقوله وعلمه وسائر ما يقوم
بذاته لا يكون مخلوقا وانما الخلق
ما كان مباينا له ولهذا قال السلف

هو لا وهو لا واعتبر هذا مما يجتمع على كل زمان من شيخ السنة وشيوخ الرافضة كصنف هذا
الكتاب فانه عند الامامية افضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق افضل
منه في جنس العلوم مطلقا ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأعماله فيرى الكذب الذي يظهر أنه كذبين وجوه كثيرة
فان كان عالما بأنه كذب فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حدث عنى حديث
وهو يرى انه كذب فهو أحد الكذابين وان كان جاهلا بذلك دل على أنه من أجهل الناس
بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قبل

فان كنت لا تدري فذلك مصيبة وان كنت تدعى فالمصيبة أعظم
وأما الآيات التي أتتدعها فقل في معارضتها

أذا ثبت أن ترضى لنفسك مذهبا * تنال به الزلزل وتصد ومن النار
فسدن بكباب الله والسنة التي * أنت عن رسول الله من نقل أخير
ودع عندك الرض والبدع التي * يقول داعيها الى النار والفساد
وسر خلف أصحاب الرسول فانهم * تجرم هدى في ضوئها يهتدى السارى
وعج عن طريق الرض فهو مؤسس * على الكفر تأسيسا على جرف هار
هما خطتان أما هدى وسعادة * ولما شقها مع ضلالة كفار
فأى فريقنا أحق بأمنه * وأهدى سبلا عند ما يحكم البارى
أمن سبأ أصحاب الرسول ونافى الشك * ولم يصبأ بشاب الاخيار
أم المقصدى بالوسيلك منهم * الشجاعة مسدح حب القسرة الالهة

(فصل قال الرافضي) وما أظن أحد من المصلين وقب على هذه المذاهب واختار غير مذهب
الامامية باطنا وان كان في الظاهر يصير الى غيره طالبا للدين حيث وضعت لهم المدارس والربط
والاوقاف حتى تستمر على العباس الدعوة ويشيدوا بالامامة اعتقادا مامتهم
(فيقال) هذا كلام لا يقوله الا من هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن هو من أعظم
الناس كذبا وعتادا ويطايعه ظاهر من وجوه كثيرة فانه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبنى
المدارس أقوى وأظهر فان المدارس انما بنيت بعد أن انشأ المذاهب الخمسة بنيت التنظيم
في حدود الستين والاربع مائة وتبني على مذهب واحد من الائمة الاربعة والمذاهب الاربعة
طبقت المشرق والمغرب وليس لاحد منهم مدرسة والمالكية في القرب لا يذكر عندهم ولا
العباس ثم السنة كانت قبل دولة بني العباس أظهر منها وأقوى في دولة بني العباس فان دولة بني
العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن
الخلافة لا تختص بنبي العباس وأما هؤلاء بعض العلويين أو الامويين أو غيرهم من بطون
فرش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كالآحاد وغيرهم من أئمة الناس عن مذهب
المالكية أو بمقاربتهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فيهم أحسن بنبي العباس
ثم من المعلوم لكل عاقل انه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحدا فضيل كلهم متفقون على
تجهيل الرافضة وتضليلهم وكتبهم كلها شاهدة بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الائمة كاجد وغيره القرآن كلام الله ليس بآدم منه وقالوا كلام الله من الله وقال أحد جنبل رجل سأل فقال له أنت مخلوق فقال بلى
فقال ليس كلامك مثل قال بلى قال والله ليس بمخلوق وكلامه منه ومرا اده أن الخلق اذا كان كلامه موصفا له هو داخل في معنى اسمه وهو

فأما هو فالخلق الأول أن يكون كلامه صفة داخل في معنى اسمه وهو قائمه لأن الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقص فالشك في كل من لا يتكلم والخلق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٣) كثيرا ما يقولون الصفتين الموصوف والصفة بالموصوف

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لأن ذلك داخل في معنى اسمه فليس خارجا عن سماء بل هو داخل في سماء وهو من سماء فبعد العز يقرر حجة بأن الفعل صفة لله عن قدرته لا ينعم منه مانع وهذا كاف وما أزيد إياه بشر لا يلزمه الاعتقادات لم يقرر بشره شيئا ولا يقدريه عن تلك التقديرات قاله القائل كان شيئا من قول المرسى (التقدير الأول) قول من يقول إن الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامية وهذا أخير من قول المرسى وأتباعه من الجهمية فان ما يلزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يلزمهم مثله والذي يلزمهم نفي انلاق والفعل لا يلزم أصحاب هذا القول وأما قولهم أنه محل الحوادث فخل قولهم أنه محل للأعراض (التقدير الثاني) قول من يقول إن الفعل قديم أزلي كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية ومن الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصائفة وهو لا يقولون بقيام الحوادث به ولا تسلسلها وإذا أزمهم المرسى وأخوانه أن يقال فإذا كان الفصل لم يزل والإرادة لم تزل لم أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم حدوث الحوادث لا بد منه من

أما لا حجة بل فيهم الذي ذكر الرافضة وذكر جهلهم وضلالهم وهم دائما يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يعلم بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجهل الناس وأضلهم وأبعد طوائف الأمت عن الهدى ومذهب هؤلاء الإمامية قد جمع غلظا من البدع المتكررة فانهم جهمية قدرية رافضة وكلام السلف والعلماء في ذم صفتين هذه الأصناف لا يحصى إلا الله والكذب مشهورة بذلك كتب الحديث والآثار والفقهاء والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك وهذا الثلاثة شر من غيرهم من أهل البدع والمرجئة والحرورية والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلي إلى معرفة أقوال الناس ومذاهيبهم ما علمت رجلا في الأمة لسان صدق فيها مذهب الإمامية فضلا عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد اتهم مذهب الزيدية الحسن بن صالح بن حي وكان فقهيا زاهدا وقيل إن ذلك كذب عليه ولم يقل أحد أنه طعن في أبي بكر وعمر فضلا عن أن يشك في أمانتهما واتهم طائفة من الشيعة العلوية الأولى بتفضيل عثمان على علي ولم يثبت أحد من الشيعة الأولى الذين يحسون علوا ويفضلون عليه أبا بكر وعمر لكن كان فهم طائفة برهوية على عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين شيعة عثمانية وشيعة علوية وليس كل من قاتل مع علي كان يفضل عليه علي عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

(فصل قال الرافضي) وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الإمامية ومنعه عن اظهار ربه الله وأطلب الرامة وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول أني على مذهب الإمامية فقلت لم تدن علي مذهب الحنابلة فقال ليس في مذهبي تلك الغلات والمشاغرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا حث توفي أوصي أن يتولى أمر بني غسلة ويجهنم بعض الإمامية وأن يدفن في مشهد مولانا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الإمامية (والجواب) إن قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد وجد في بعض المنتسبين إلى المذهب الأئمة الأربعة من هوفي الباطن رافضي كما يوجد في الظاهر من الأئمة من هوفي الباطن منافق فان الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يظهر وأغبر ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بنفي الكفر ولا يوجد هذا الأئمة من هوفي الباطن بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأموال المسلمين كيف كانت في أول الإسلام وأما من عرف الإسلام كيف كان وهو مقر بان محمد رسول الله اطمأنوا بظاهر أقاله مجتمع أن يكون في الباطن رافضيا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضيا إلا زنديق منافق أو جاهل بالإسلام كيف كان مفرط في الجهل والحكمة التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكر لي بعض البغداديين أنها كذب مفتري فان كان صادقا فما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء هؤلاء لا يثبتون أن يكون في المنتسبين إلى الأئمة الأربعة من هوزنديق ملحد منافق فضلا عن أن يكون رافضيا ومن استدلل بزندقة بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كلهم زنادقة كان من أجهل الناس وكذلك من استدلل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشفنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس ليناس جهلها ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل زنديقا لا يثبت في مثل دولة التركة الكفار أو الحذيني العهد بالإسلام ما يدل على فضيلة المدرس ودينه حتى يجعله قولهم أهل العلم فان

سبب قالوا هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم لكن عبد العز يزعم بهذا الجواب فله لو أجابه لا نتجت كثيرا حجة التي احتج بها على المرسى فله احتج بأن لم يزل قادرًا على القول القديم قال المرسى أنه لم يزل فاعل عندنا وأيضا بعد العز يذكرو

أه يقدر على الفعل لانعمه منه مانع وذ كغير ذلك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهو جوا
ولم يكن شئ من المفعولات والمخوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى متعدولا ومفاد أقدر ودام

الافعال اللازمة لم يجب دوام
الافعال المتعدية وعلى هذا التقدير
فاذا قال كان الله والمخلوق شيئا
ولما يفعل شيئا لم يلزم أن لا يكون
هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق
مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق
لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير
ان ينفع المرسي بالجملة لم يكن
ما لزم لمعد العزير لازلما واذا خال
السلف والأئمة ان الله لم يزل مستكنا
اذا شاء فقد ابتوا أنه لم يحدده
كونه مستكنا بل نفس تكلمه بعيشته
قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شئ
فتعاقب الكلام لا يقتضي
حدوث نوعه الا اذا وجب تناهي
المقدورات المراتب وهو المسمى
بنتهي الحوادث والذي عليه
السلف وجهه هو ان الخلق أن
المقدورات المراتب لا تنتهي
وهي بهذا زعمهم عن كونه كان
عاجزا عن الكلام كالآخر الذي
لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا
فكان كاسلا وأنتوا مع ذلك أنه
قادر على الكلام باختياريه وجملة
عبد العزير يري المرسي تتم على
هذا التقدير ولا يكون مع الله في
الازل مخلوق (التقدير الرابع)
انه لو قيل بأن كل ما سوى الله مخلوق
محدث كائن بعد ان لم يكن فليس
مع الله في أزله شئ من المخلوقات
لكنه لم يزل يفعل لموجب ذلك أن
يكون معه شئ من المفعولات
المخوقات وانما وجب ذلك كون
نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا ممن يتولى التدريس بجاه الظلمة الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذي يدل
على فضيلة العلماء ما شتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم فهل عرف
أحد من فضلاء أصحاب الشافعي وأحد وأصحاب مالك كان رافضيا أم يعمل بالاضطرار
أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بليل الى
نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم أنهم بالرفض بعد الرفض عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة
وان كانت أقوالهم بلعن منكفرة فان فهم من العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية
والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة
ما أوجب أن يدخل فيهم جاعات من أهل العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية وان نسبوا
الى مذهب بعض الأئمة الأربعة كابي حنيفة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف
بالمفول والمفعول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الامن
أجمل الناس أوزد يقام لحداد

(فصل قال الرافضي) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية أنهم لم
يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيره فقد ذكر الفرائي والمالودي وهما امامان للشافعية
أن تسطيع القصور وهو شروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى القسم وذكر
البحر شري وكان من أئمة الخنفة في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته أنه يجوز
مقتضى هذه الآية أن يصلي على أحاد المسلمين لكن لما اتخذت الرافضة ذلك في أئمتهم متعناه
وقال مصنف الهداية من الخنفة ان المشروع التمس في الامين ولكن لما اتخذته الرافضة
جعلناه في الساروا أمثال ذلك كثيرا فاطر الى من يفسر الشريعة وبسبل الاحكام التي وردت عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويندب الى ضد الصواب معانته لقوم معينين فهل يجوز اتباعه
والمسير الى أقواله

(والجواب) من طريقين (أحدهما) ان هذا الذي ذكره هو بالرافضة الصقي (والثاني) أن أئمة
السنّة رأ من هذا أما الطريق الاول فيقال لان طائفة أعظم تعصبا في الباطل من الرافضة
حتى أنهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولو افقههم على مخالفتهم وليس في التعصب
أعظم من الكذب وحتى أنهم في التعصب جعلوا للنبت جميع المراتب ليقولوا ان طائفة رضى الله
عنا ورث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون همه العباس رضى الله عنه وحتى ان فهم من
حرم لهم الجل لان عائشة قالت على جل نخلوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه
وسلم واجماع الصحابة والقرابة لا يناسب فان ذلك الجل الذي ركبته عائشة رضى الله عنها
مات ولو فرض أنه في ركوب الكفار على الجمال لا يوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون
الجمال ويقعها المسلمون منهم ولما جادل لهم فأى شئ في ركوب عائشة للعلم بوجوب تحريم
لحمه وفأية ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافر اركب جلامع أهم كاذبون مقفرون فيما
يرمون به أم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يذ كرون اسم العشرة بسبل يقولون
تسعة وواحد واذا بنوا عمدة وأغروا لاجلها عشرة وهم يتعرون ذلك في كثير من أمورهم مع
أن الكتاب العزير قد جاء ذكر العشرة في غير موضع كما في قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحاد حدث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شئ مع الله في الازل وعبد العزير لم يقل هذا ولم يلزمه بل ولا التزم شيئا من هذه
التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعبارة لا يتقدم راي متناقض ما سواه ولكن المقصود أن الزام المرسي له بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله

لا يلزمه التزامه فاته على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شيء من المفعولات ولا نوعها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلمنا ان لم يرل نوع المفعولات لاشي من المفعولات بعينه وهذا (١٤٤) التقدير اذا كان باطلا فليربى لم يذ كر ابطاله ولا

ابطال شيء من التقديرات وهو لو اراد ان يطل هذا المبطلة الا باطل التسلسل في الازل كما هو ظريف من ابطال ذلك من هسل الكلام ولكن الربى وموافقوه الذين يقولون بان الله يخلق المخلوقات بغير فعل قائم به ويقولون ان المخلوق هو المخلوق يقولون ان المخلوقات كلها وجدت بعد ان لم تكن موجودة من غير ان يحدد من الله فعل ولا قصد ولا امر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر مازال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع المخلوقات وليس هناك من الفاعل شيء غير وجودها بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتحدد امر يضاف المحدثون اليه فأصحاب القول الاول يستمرمون التسلسل مع قولهم بان كل ما سوى الله محدث كائن بعد ان لم يكن مسبوق بعدم نفسه لكن يتحدث الحوادث شيئا بعد شيء وهو حديثها بافعاله سبحانه التي يفعلها ايضا شيئا بعد شيء وأصحاب الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كإبراهيم والمعالم اذا عارض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجيح أحد طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشيء عن أمثاله التي تحدثها من كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جمعها بدون سبب حادث بل مع كون الامر قبل

حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو احدث العقل وانكر في القلوب من كون المحدثات لم ترل تحدث شيئا بعد شيء يكون ومن كون الله سبحانه لم يرل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء كما لا يرل في الابد يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء فلو قدر ان عبد العزيز والمرضى

انتهى الى هاتين المقدمتين لم يكن للرئيس أن يلزم عبد العزيز بشي إلا أن يزم عبد العزيز بما هو أشنع منه فكيف وعبد العزيز لم يمتنع
الى شيء من ذلك بل بين أنه لا بد أن يكون قبل الخلق ما به (١٤٥) يتخلق الخلق من صفات الله وأفعاله فخلق ما بدعه

الرئيس ونحوه من أن الله لا صفة له ولا كاد ولا تعطل بل خلق الخلق وخلق الكلام الذي سمعه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام وهذا الجوابان الإذنان يمكن عبد العزيز أن يجيبهما عن الزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما كما تقدم التسليم على ذلك وهو أن يقول ان كان التسلسل محتاجا بطل هذا الزام وان كان ممكنا أمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضع أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام يحكمهم أن يحيوا بعقل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم المحضين على ذلك بحسبهم العقلي التي اعتقد عليها أن سنا أو الهمم وغيرها حيث اقتصروا على المعتزلة ونحوهم من أهل الكلام فقالوا الموجب التسام للعالم ان كان ثابتا في الازل لزم قدمه والازم ترجيع أحد طرفي الممكن بل مرجح وان لم يكن ثابتا في الازل احتيج في حدوث غامه الى مرجح والقول فيه كالقول في الازل ويلزم التسلسل وعظم شأن هذه الخطة على هؤلاء المتكلمين لانهم يقولون بطلان التسلسل ويجدون الحوادث من غير سبب حادث ويقولون بأن المرجح التام لا يستلزم أثره بل القادر والمريد يرجع أحدهم قدوره أو أحد

يكون في السابق سينا فان أهل السنة يسبون هذه الاسماء كل هذا من التصب والجلل ومن تعصبهم وجهلهم أنهم يعضون بنى أمية كلهم ليكون بعضهم كان من بعض عليا وقد كان في بنى أمية قوم صالحون ما واصل الفتنة وكان بنو أمية أكثر القتال مما لاقى صلى الله تعالى عليهم فانه لما فتح مكة استعمل عليا عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبان وسعد بن سعد على أعمال آخر واستعمل أسافيان ابن حرب بن أمية على نجران وأبانه يزيد ومات وهو عليها وصاهر بن الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيناته الثلاثة لبنى أمية فروج أكبر سنا منه زينب ابنة العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس وجد صهره لما أراد على أن تزوج ابنة أبي جهل فذكر صهره من بنى أمية بن عبد شمس فأنش عليه في مصاهرته وقال حدثني فصدق ووعده فخر في لي وزوج ابنته لعثمان بن عفان واحدة بعد واحدة وقال لو كانت عترة نائلة لزوجه عثمان وكذلك من جهلهم وتعصبهم يعضون أهل الشام لكونهم كان فهم أول من يعض عليا وساموا أن مكة كان فيها قفار ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومناقفون والشام في هذا الاعمال لم يق فيها من يتظاهر ببعض على ولكن لفرط جهلهم يصبون ذيل البعض وكذلك من جهلهم أنهم يذمون من ينتفع بشي من آثار بنى أمية كالشرب من نهر يزيد ويزيد يحفره ولكن وسعه وكلاصلا في جامع بناء بنو أمية ومن المعاون ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلى الى الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بناها وكان يشرب من ماء الأبار التي حفروها وليس من الشرب التي تسورها وبعامل بالدرهم التي ضروها فاذا كان ينتفع بما كرمهم ولا يشربهم والماء التي أنطوها والمساجد التي بناها فكيف ياهل القبلة فلوفر أن يز يدان كافرا وحفر نهرهم أكبر الشرب منه بأجمع المسلمين ولكن لفرط تعصبهم كرهوا ما يضاف الى من يعضونه ولقد حدثني ثقة ان كان لواحد منهم كلب فذاعه آخونهم بكبر بكيه فقال صاحب الكلب أسمى كلبي باسماء أهل النار فقتل على ذلك حتى جرى بينهما دم فهل يكون أجهل من هؤلاء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يسمى أصحابه باسماء قد تسمى بها قوم من أهل النار الذين ذكروهم الله في القرآن كالجسد الذي ذكره الله في القرآن في قوله ذرني ومن خلقت وحيدا واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لادن هذا واسمه أيضا الوليد ويسمى الابن والأب في الصلاة ويقول اللهم أئج الوليد بن الوليد كما ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يحدون اليوم أحب الله صيامه فيرون فطره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما دخل المدينة وأذا الناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحن أحق بصومه وأمر بصومه أخرج البخاري ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يحدون الى دابة عجماء فيؤذونها فيخرجون انجسوا بها فيؤذونها فيعضونها كما يحدون الى نجمة حمراء يسمونها عائشة وينتفون شعرها ويحدون الى دواب لهم يسبون بعضها بأبكر وبعضها عمرو يضربونها بغريش ويصوون صورة انسان من حصى يجعلونه عمرو يعضون بطنه ويضعون أنفهم بها يكون لحمه وشربون دمه

(١٩ - منهاج ثاني) مراديه على الآخر بل لا مرجح فصاروا بين أمرين اما اثبات الترجيع بل لا مرجح واما التام التسلسل وكلاهما متناقض لاصولهم ولهذا عدل من عدل في جوابها الى الازام والمعارضة بالحوادث اليومية ونحن قدينا نجاوهم من وجوه

(منها) أن يقال التسلسل راديه أمور منها التسلسل في المؤثرات والفاعلية والعلل وهذا ما ملل بصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي معنى الدور مثل أن

(١٤٦)

(وأما الطريق الثاني في الجواب) فنقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يزل مجرد فعل أهل البدع والرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة عليهم وآلهم وافقون هذا منها مسألة التسطيع الذي ذكرها فان مذهب أبي حنيفة وأحدان تسبى القبور أفضل كآب في الصبيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مستمولا ذلك أبعد عن مشابهة أبنية الدنيا وأبعد من القعود على القبور والشافعي سحب التسطيع لما روى من الأمر بنسوبة القبور ورأى أن التسوية هي التسطيع ثم أن بعض أصحابه قال أن هذا شعار الرافضة فذكره ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو السحب وأن فعلته الرافضة وكذلك الجهر بالسملة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسبها وسب القنوت ونسبه إلى قول الرافضة والقدرية لأن المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن القنوت في العصر كان من شعار القدرية حتى أن صفيان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائدهم ترك الجهر بالسملة لأنه كان عندهم شعار الرافضة كما يذكرون المسيح على الخفين لأن تركه عندهم شعار الرافضة ومع هذا قال الشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبهم وان وافق قول الرافضة وكذلك أحرار أهل العراق من العقيد مستحب عنده وان كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك ما لم يضعف أمر المسيح على الخفين حتى أنه في المشهور عنه لا يجمع في الحضرة وان وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهب أحدان الحرم لا يستعمل بالمجمل وان كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك أن السجود بكرة على غير جنس الأرض والرافضة يتعمون السجود على غير الأرض وكذلك أحدان حنبل يستحب المتعة متعة الحلي وأمر بها ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث أن أحرارهم قد أوفوا بأن ينسب ذلك إلى المرأة ويصير متعة لأن الأحاديث العجيبة جاءت بذلك حتى قال سلمة بن (١) للأمام أجدنا أباعد الله قلوب الرافضة لما أفتت أهل خراسان بالمتعة فقال بالسملة كان يلقين عنك أنك أحمق وكنيت أدفع عنك والآن ثبت عندى أنك أحمق عندى أحد عشر حديثا أصحابا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أثر كمال القول وكذلك أبو حنيفة مذهبهم أن الصلاة تجوز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كالي بكر وعمر وعثمان وعلى وهذا هو المنصوص عن أحد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بما نقله عن علي رضي الله عنه أنه قال لعرضي الله عنه صلى الله عليه وهو اختيار أكثر أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عسقلان ومحمد بن عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والشافعي المنع من ذلك وهو اختيار بعض أصحاب أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تصلي الصلاة إلا على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم لما صارت السنة تخص بالصلاة على غيره ويحسبون ذلك كانه ما مور به في حقته بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالاتفاق والله تعالى أمر بالصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فيصلى على جميع آله تعالى وآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأحد الذين حرمت عليهم الصدقة ذهب طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنهم أمم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية أنهم الأولياء من أمته وهم المؤمنون المتقون ورووا

بالمطل ضرورة العقل واتفق العقلاء (ومنها) التسلسل في الآثار المتعاقبة وتمام التأثير التي المعين مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا إلا بعد حدث بعده ولم جروا وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وغيرهم من الطوائف في المسبل وغيرهم من جوزة في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بامتناعه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوزة في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع فهم قالوا إذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا إذا القول في ذلك الحادث كالقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا ما ملل) بصريح العقل واتفق العقلاء لكن هذا الدليل أن طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وان أرادوا أنه كان في الازل لمؤثرا تاما في الازل لم يتجدد مؤثر به تزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فليز أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا لازم لا يحدث عنه وهو يستلزم فساد جنتهم وان أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فافقه لا تدل على ذلك وهو أيضا ما ملل من وجوه كما قد

يسمى في موضع آخر فالمؤثر التام راديه المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثرات تابعة لمطلقا في شيء بعد شيء في الأول هو الذي يجب بطلان دلالة الجملة على ذلك راديه التاثير في شيء بعد شيء فهذا هو

موجب الخ فهو يستلزم فساد قولهم وأنه ليس في العالم شيء أقدم بل لا قدم إلا رب العالمين وراحه التأثير في شيء معن فالخلة لا تدل على هذا فلم يحصل مطلوبهم بذلك بل هذا باطل من وجوه (١٤٧) أخرى فهذا التفسير يكشف ما في هذا الباب من الأجل

والإشهاد فكل حادث معين ففصل
هذا الحادث المعين ان كان مؤثراً
التام موجوداً في الازل لزم جواز
تأخر الأثر عن مؤثره التام فقل
قولهم وان قيل بل لا بد أن يحدث
تمام مؤثر عند حدوثه فالقول في
حدوث ذلك التام كالقول
في حدوث تمام الأول وذلك يستلزم
التسلسل في حدوث تمام التأثير
وهو باطل بصرح العقل فيلزم
على قولهم حدوث الحوادث بغير
سبب حادث وهذا أعظم مما
أنكره على المتكلمين من التسلسل
والفرق بين هذا التسلسل وبين
التسلسل في تمام تأثير معين
معين (ومنها) أن يقال التسلسل
جازع على أصلكم فلا تكون الجهة
برهانية بل جدلية وهي يلزمنا
بتقدير مذهبنا أحد أمرين اما
القول بالترجيح بلا مرجح واما
القول بالتسلسل والاكتفاء
تناقضاً في حق هذا وهذا ولكن
جواز التناقض علمنا يقتضي بطلان
أحد قولينا فلم ان قولنا الباطل
هو حق الترجيح بلا مرجح مع اتفاقنا
على بطلانه فتدبر يكون قولنا الباطل
هو حق التسلسل في الآثار الذي نازعنا
فيمن نازعنا من اخواننا المسلمين
مع منازعتكم لنا في ذلك وإذا كان
كذلك فالترجيح القول بواقف فيه
اخواننا المسلمين وتوافقنا أنهم
عليه وتبطل به حجتكم على قدم
العالم أوفى ان نلزمهم من قول بخالفنا
فيه هؤلاء وهؤلاء ونقول به حجتكم
وعلمنا بطلان الجهة فانه يمكن حشد أن
لهاد واما ان تحدث الحوادث بدون

في ذلك حديثا ضعيفا لا يثبت والذي قالته الحنفية وغيرهم أنه إذا كان عند قوم لا يصلون
الاعلى على دون العصاة فإذا صلى على علي ظن أنه منهم فكفره ثلاثا بظن به أنه رافضي فأما إذا
علم أنه يصلي على علي وعلى سائر العصاة لم يكره ذلك وهذا القول بقوله سائر الأمة فله إذا كان
في فعل مستحب مفسدا في جهة لم يصبر مستحبا ومن هنا ذهب من ذهب من الصنفين إلى ترك
بعض المسحبات إذا صارت شعارا لهم فله وإن لم يكن الترك واجبا لئلا يكره في الظاهر ذلك
شبهة لهم فلا يثبتوا السعي من الرافضي ومصلحة التبرع عنهم لأجل جبرائيلهم ومخالفتهم أعظم
من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب إليه يحتاج إليه في بعض المواضع إذا كان
في الاختلاط والاشتباه فسد راجحة على مصلحة فعل ذلك المستحب لكن هذا أمر عارض
لا يقتضي أن يجعل المشروع ليس مشروع دائما بل في هذا ما مثل اللباس شغل الكفار وإن كان
مباحا إذا لم يكن شغلهم كلبس العامة الصغراء فله جازا إذا لم يكن شعارا لليهود فإذا صار شعارا
لهم نهى عن ذلك والله أعلم

(فصل قال الرافضي) مع أنهم ابتدعوا أشياء واعترفوا بأنها بدعة وأن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فانصرها إلى النار وقال صلى الله تعالى عليه
وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ولوردوا عنها كرهته نفوسهم ونفرت قلوبهم كذكر
الخلفاء في خطبه مع أنه لا يجامع لم يكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في زمن أحد
من العصاة والتابعين ولا في زمن بني أمية ولا في صدور ولاية العباسيين بل شئ أحدثه المنصور
لما وقع بينه وبين العلوي بخلاف فقال والله لا زعم أني وأوقفهم وأرفع عليهم بنى تيم وعدي
وذكر العصاة في خطبته واستمرت هذه البدعة إلى هذا الزمان

(فيقال في الجواب) من وجوه (أحدها) أنه ذكر الخلفاء على المتبركان على عهد عمر بن عبد
العزيز بل قد روي أنه كان على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحدث عنه من محسن من
أشهر الأحاديث فروى الطنكسي من حديث حمون بن مهران قال كان أبو موسى الأشعري إذا
خطب بالبرية يوم الجمعة وكان واليا باصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم يهرن الخطاب
يدعوه فقام معه من محسن العزى فقال فابن أنت من ذكر صاحبه قبله تفضله عليه يعني أبا بكر
رضي الله عنهم ثم قد لما فعل ذلك مرارا أحكمه أبو موسى فكتب أبو موسى إلى عمر رضي الله
عنه أن منبه يطعن علينا ويضع فكتب عمر إلى منبه أن يخرج اليه فبعثه أبو موسى فلما قدم
منه الدينية على عمر رضي الله عنه فقال المحابضة العسري بالبرية فأنذره فلما دخل عليه
قال لا امر حياضية ولا أهلا قال منبه أما المرحب بن الله وأما الأهل فلا أهل ولا مال فم
استحلت أخصاصي من مصري بلا ذنب أذيت ولا شئ أثبت قال ما الذي شجر بينك وبين
عالمك قلت) الآن أخبرك يا أمير المؤمنين أنه كان إذا خطب جد الله وأنت عليه وصلى على
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم شئ يدعوكم فغاضبني ذلك منه وقلت أبني أنت من صاحبه
تفضله عليه فكتب إليك بشكوفي قال فأنذع عمر رضي الله عنه ما كما هو يقول أنت والله
أوفق منه وأرشدته فهل أنت غافر لذني بغض الله لك قلت غفر الله لك يا أمير المؤمنين ثم
اندفع ما كما يقول والله ليس له أبى بكر يوم خير من عمر وأل عمر فهل لك أن أحدثك بيومه

على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال إن كان التسلسل في عام الثامن
محدث كل ماسوي الله بأن أحدث تمام تأمره وإن كان متعازلا مامان لا يحدث شئ وهو خلاف الم

سبب ما حدث وهو **هذه الحجة** فتعلق الحق على كل تقدير وان شئت قلت ان التسلسل في الاثر ان كان ممكنًا بحيث يحدث شيئًا بعد شيء ولا يكون علمه تامًا في الاثر لزم حدوث كل ما سوى (١٤٨) الله وبطلت الحجة وان كان مجتمعًا لم يأت أيضًا بتحدث

والبلية قلت نعم يا امير المؤمنين قال اما ليلته فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخرج من مكة هاربًا من المشركين خرج ليلًا فبعثه أبو بكر فجعل يمشي وراءه ومعه خلفه ومعه عن يمينه ومعه عن يساره فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أعرف هذا من قبلك فقال رسول الله أن ذكر الرصد فأكون أمامك وأذكر الطلب فأكون خلفك ومرتة عن يمينك ومرتة عن يسارك لا آمن عليك فضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف أصابعه حتى حشيت فلما رأى أبو بكر رضى الله عنه أنها حشيت جله على عاتقه حتى أقبله فم الفار فآثره ثم قال والذي بعثك بالحق لا تدخله حتى أدخله فان كان فيه شيء فني فدخل فآثر شيا يستريح به فدخله فلما دخل وجد السدني أجحار الاقاعي فلما رأى أبو بكر ذلك أقامه عقبه فجعل يلعبه ويضربه ويجعل دموعه تصاد على خدته من ألم ما يجد ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تخزن ان الله معنا فآثر الله سكينة وطمأنينة على أبي بكر فهذه ليلته وأما يومه فلما وفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارتدت العرب فقال بعضهم نصلي ولا نركب وقال بعضهم نركب ولا نصلي فآثرتهم لا أول نصفا فقلت يا خليفة رسول الله تألف الناس وارفق بهم فقال لي أبا جابر الجاهلية وخزاري الاسلام قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وارتفع الوحي والله لمعوني عقالا كانوا يعطونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لقاتلتهم عليه فكان والله يرشد الامر فهذا يومه ثم كتب الهمي موسى بوليه فان قيل ذاك فمذ كرمه لانه كان هو السلطان الحي قلنا أو أبو بكر كان قد مات فعل انهم ذكروا الميت أيضا (الوجه الثاني) انه قد قيل ان عمر بن عبد العزيز ذكر ان خلفاء الاربعة لما كان بعض بني أمية يسبون عليا فعوض عن ذلك بذكر خلفاء والترض عنهم لصحبتك السنة الفاسدة (الوجه الثالث) ان ما ذكره من أحداث المنصور وقصده بذلك باطل فان أبا بكر وعمر رضى الله عنهما توليا الخلافة قبل المنصور وقبل بني أمية فلم يكن في ذكر المنصور لهما ارقام لانفسه ولا لوف بن علي الا لو كان بعض بني تميم أو بعض بني عدى منازعهم في الخلافة ولم يكن أحدهم هؤلاء ينازعهم فيها (الوجه الرابع) ان أهل السنة لا يقولون ان ذكرا لخلفاء في الخطبة فترض بل يقولون ان الاقتصار على واحد أو ذكر الاني عشر هو البدعة المنكرة القوم لم يفعلوا أحد لامن الصلابة ولا من التابعين ولا من بني أمية ولا من بني العباس كما يقولون ان نسب علي أو غيره من السلف بدعة منكورة فان كان ذكرا لخلفاء بدعة مع أن كثير من الخلفاء فعلوا ذلك فالأقتصار على مع أنه لم يسبق اليه أحد من الأمة أو لى ان يكون بدعة وان كان ذكرا على لكونه امير المؤمنين مسجبا فذكر الاربعة الذين هم الخلفاء الراشدون أولى بالاستصحاب ولكن الرافضة من المتطعنين يرى أحدهم القذا في عين أهل السنة ولا يرى الجذع المعترض في عينه ومن المعلوم أن الخلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون وكان السيف في زمانهم مسلوا على الكفار مكفوفين أهل الاسلام وأما علي فلم ينفق السلون على مبايعة بل وقعت الفتنة تلك السنة وكان السيف في تلك المدة مكفوفين الكفار مسلوا على أهل الاسلام فاقصا المقتصر على ذكرا على وحده دون من سبقه هؤلاء لذكر الائمة وقت اجتماع المسلمين واتصا هر على عدوهم واقصا على ذكر الامام الذي كان اماما وقت اتفاق المسلمين وطلب

الحوادث عن المؤثر التام الاثر فيلزم حدوث الحوادث عنه ولزم حينئذ حدوث العالم فقتل حجة قدمه فالحجة باطلة على التقديرين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع (فصل) وأما قول عبد العزيز بن نقد ثبت أن ههنا الرادة ومرحدا ومرادا وقولا وقائلا ومقولا وقدره وقادرا ومقدورا عليه وذلك كله مستقيم قبل الخلق فصطل امر بن أحد هما أنه أراد بالمراد المنصور في علم الله وبالشذور عليه الثابت في علم الله والمقول له الخطاب الثابت في علم الله الخطاب خطاب التكوين كما قال تعالى اغما امره اذا اراد شيئا أن يقول له كن فيكون وهذه معان ثابتة تعالى قبل وجود الخلق ولهذا اضطربت نفاة الصفات من المعرفة وغيرهم في هذه الامور فارة يشتهوا في انخارج وتارة بنفونها مطلقا ومن هنا غلط من قال المعلوم شيء فانهم ظنوا أنه لما كان لا بد من غير ما يريد الله مما لا يريد ويحوز ذلك فهو ما أن هذا يشتمل كون المعلوم ثابتا في الخارج وليس الامر كذلك بل هي معلومة لله تعالى ثابتة في علم الله تعالى وصل آتمون في مقابلة هؤلاء كهشام القوطي ذكر عنه الاشهرى في المقالات أنه كان يقول لم يرزل الله عالما وأنه واحد لا ثاني ولا يقول انه لم يرزل عالما بالانساء وقال اذا قلت لم يرزل عالما بالاشياء بنهال

زل مع الله واذا قيل له أقتول بان الله لم يرزل عالما بان ستكون الاشياء قال اذا قلت بان ستكون هذه اشارة بها والى عدوهم يجوز ان يشار الى الموجود وكان لا يسمى ما لم يخلفه ولم يكن شيئا والثاني ان يريد بذلك نفس الفعل المقدور المراد الذي يكون به الخلق

وأما القول فهو المصدر كما تقدم والمقول هو الكلام فان في إحدى النسختين مقولاً وفي الأخرى مقولاً وعلى هذا القول عبد العزيز
ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلاً الى القول به من (١٤٩) قياس ولا تقرر ولا مقول لان الله لا يكون مكاناً للحوادث

ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصاً في نفسه شيء اذا خلقه تعالى الله عن ذلك مراده انه لا يكون مكاناً لما حدث مطلقاً وهو ما حدث حبه كالكلام عند من يقول انه مخلوق فانه يقول ان الله صار مكاناً بعد ان لم يكن مكاناً فيكون جنس الكلام محذوفاً وذلك اذا قيل اراد بعد ان لم يكن مراداً فحدث جنس الارادة وكذلك اذا قيل علم بعد ان لم يكن عالماً فيكون جنس العلم حادثاً وأمثال هذا فان الله لا يكون مكاناً لاجناس الحوادث وعلى هذا فيكون عبد العزيز يتركز على بطلان قول المريسي عليه السلام انه لا يكون مكاناً للحوادث ولا يكون مكاناً لما يجنبه حادث ولا يكون ناقصاً فيه شيء فهذه ثلاث حجج وهذا لا ينافي ما ذكر من انه خلق بالفعل الذي كان بالقدرة وأن الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يتعنه من مانع وأنه أحدث الاشياء بأمره وقوله عن قدرته ونحو ذلك فان هذا الفعل والقول المقدور الذي ليس هو محذوفاً منفصلاً عنه ليس جنسه محذوفاً عنه وان كان الواحد من آحاده يكون بعد ان لم يكن فالجنس لا يقال له حادث ولا يحدث بل لم يزل الله موصوفاً بذلك عنده ولهذا قال ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصاً في نفسه شيء اذا خلقه فان ما كان جنسه محذوفاً كان قدرته الذات وقد عرف أن المخلوق عنده ما كان مسبباً واقعاً

عندهم البلاد فان الكفار والشامخراسان طمعوا وقت الفتنة في بلاد المسلمين لاشتغال المسلمين بعضهم ببعض وهو ترك ذلك كالحالقة الثامنة الكاملة واقتصار على ذكر الحبالقة التي لم تتم ولم يحصل مقصودها وهذا كان حجة من كان يريع بذ كرم معاوية رضي الله عنه ولا يذ كرم علي رضي الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضي الله عنه اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضي الله عنه ولا يرب ان قول هؤلاء وان كان خطأ فقول الذين يذكرون علياً وحده أعظم خطاً من هؤلاء وأعظم من هذا كله ذكر الاني عشر في خطبة أو غيرها أن نقضهم على حائط أو نقلهم ليست فهذا هو البديعة المنكرة التي تعلم بالاضطرار من دين الاسلام لانهم أعظم الامور المتبدعة في دين الاسلام ولوليك الخطيب ذكر الارابعة لم يشكر عليه وانما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم أكل وصيرتهم أفضل كما أنكر على أبي موسى ذكره لم يدون أي بكرمهم أن عمر كان هو الحلي خليفة الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطية السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة بل كثير من خطية السنة بالغرب وغيره يذكرون أبابكر وعمر وعثمان ويرعون بذ كرم معاوية ولا يذكرون علياً قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون علي فان كان ذكر الخلفاء باسمائهم حسناً فبعض أهل السنة يفعله وإن لم يكن حسناً فبعض أهل السنة يتركه فخلق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة (الوجه السادس) ان الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة انما فعلوا تعويضاً عن سبب يسبهم ويقدرح فيهم وكان في ذلك من الفساد في الاسلام بالاختي فاعتوا بذ كرمهم والشامع عليهم والباطل عليهم ليكون ذلك حجة في الاسلام بانهم والاشامع عليهم ومنهم من يري دعواتهم والظن عليهم فانه قد صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وأما كرمهم وذات الامور فان كل بدعة ضلالة والا حادثة في ذكر خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب علياً رضي الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء الراشدين وتولى عن عبد العزيز بعداً وثلاً فقل انه أول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة على المنبر فأنه ذكر علياً رضي الله عنه وذكروا عثمان وتكفروا عما كان في ذكرهم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهم وعلى الخوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم والرافضة من هؤلاء هؤلاء البيعتون أبابكر وعمر وعثمان ويسبهم بل قد تكفروا بهم فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم وعلى الرافضة ولما قاموا في دولة تخذل بسببه الذي صنفه هذا الرافضي هذا الكتاب فأرادوا الظاهر بذهب الرافضة والطاعمة مذهب أهل السنة وعقدوا الآية الفتنة والظنوا عنان البديعة والظهور وامن الشر والفساد ما لا يعله الارب العباد كان مما احتلوا به أن استغوا بعض المنتسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فاقهم من أفي بانه لا يجب اما جمل المقصودهم واما خوفاتهم وهيباتهم وهؤلاء انما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء ثم عوضوا عن ذلك بذ كرم علي والأحادي عشر الذين يزعمون أنهم معصومون فالتفتي اذا علم أن مقصود المستقي أن يترك ذكر الخلفاء يذكروا الاني عشر ويشادى ح على خير العمل

الذي خلق به وقوله وقدرته وان المخلوق لا يكون المنفصلاً عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز رضي الله عنه والرافضة في أنهم جوزوا عليه أن يحدث جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجوداً فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدث جنس صفات الكمال وفي قيل انه لم

يكن موضوعا فنجس من أخصاص صفات الكمال حتى حدث له أن يكون قبل ذلك ناقصا عن صفات الكمال فلا يكون متكلا بل يكون موضوعا قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله (١٥٠) عبد العزيز هو تقدير قول الامام أحمد وغيره من الأئمة (قال أحمد في

ردّه على الجهمية باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى) فنقلنا لم نذكر ذلك قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم وانما تكون شيئا فغير عن الله وخلق صوتا فاسمع وزعموا أن الكلام لا يكون الا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكوننا وغيرا الله أن يقول ما موسى اثنى فأمر بك ويقول اثنى أنا الله لا اله الا أنا فاعسدي وأقم الصلاة كرى فمن قال ذلك زعم أن غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمي أن الله يكون شيئا كان يقسول ذلك المكون ما موسى اثنى أنا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليما وقال تعالى ولما موسى لمعاذنا وكلمه به وقال تعالى اني اصطفتك على الناس رسالا ويكلا في هذا مضمون القرآن وأما ما قالوا ان الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الاعمش عن خبيثة عن عدي بن حاتم الطائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ما ينسه ويينه ترجان وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وحضرنا مع داود احياء ليسع آراها نحن يسعون بجوف وفم ولسان وشفتين والجوارح اذا شهدت على الكافر فقالوا اللهم قد علمنا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء آراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان ولكن

ليبطل الاذان المنقول بالتواتر من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وجمع قراءة الاحاديث الثابتة الصحيحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبعض عنها بالاحاديث التي افترها المفترون ويبطل الشرائع المعلومة من دين الاسلام ويعرض عنها بالبدعة المضلة ويوسل بذلك الى اخلاص دين الملاحدة الذين يبتنون مذهب الفلاسفة ويتظاهرون بدين الاسلام وهم ككفر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والتظلم المكابدين للاسلام وأهل الجهل للفتى أن يبقى لما يجري الى هذه المفاصد واذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذي يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الاحوال كان هذا مما يؤمر به في مثل هذه الاحوال وان لم يكن من الواجبات التي يجب مطلقا ولا من السنن التي تحافظ في كل زمان ومكان كما كان عسكر المسلمين والكفار اذا كان لهؤلاء شعائر ولهؤلاء شعائر وجب اظهار شعائر الاسلام دون شعائر الكفر في مثل تلك الحالة وهذا واجب في كل زمان ومكان فاذا قدر أن الواجبات الشرعية لا تقوم الا باظهار ذكر الخلفاء وأنه اذا ترك ذلك ظهر شعائر أهل البدع والضلال صار ما يؤمر به في مثل هذه الاحوال والامور المأمور بها مما هو واجب ومستنون دائما كالصلاة والحج والوتر وركعتي القجر ومنها ما يؤمر به في بعض الاحوال اذا لم يحصل الواجبات الا به ولم تندفع المحرمات الا به (الوجه السابع أن يقال) الكلام في ذكر الخلفاء الراشدين على المتبروفين الدعاء لسلطان الوقت ونحو ذلك اذا تكلم في ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الآلة الشرعية كان كلامهم في ذلك مقبولا وكان للصيبي منهم أجران ولا غنى أجر على ما فعله من الخير وخطو ومغفور له وأما اذا أخذ يسيب ذلك من يعرض عنه بما هو شر منه كطائفة ابن التورمதி الذي كان يدعي فيه أنه المهدي المعلوم والامام المعصوم اذا ذكره واسمه على المتبروفين وصفوه بالصفات التي تعلم أنها باطلة وجعلوا خبرهم خواصا أمه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ورؤ كواع ذلك كراي بكر وعمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم بالكتاب والسنة واجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان أنهم خير هذه الامة وأفضلها وهم الخلفاء الراشدين والأئمة المهديون في زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التورميتية يتصرفون لذلك بان ذكر الخلفاء الاربعة ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردودا عليهم غاية الرد مع ذكرهم امامهم ابن التورميت بعدمونه فانه لا يشك من فؤاد بالله واليوم الآخر أن أبكر وعمر وعثمان وعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وان اتبعناهم لابي صلى الله تعالى عليه وسلم وقيامهم بأمر ما جل بل ذكر غير واحد من الخلفاء من بني أمية وبني العباس أولى من ذكر هذا الملقب بالمهدي فان خلافة أولئك خير من خلافة وقيامهم بالاسلام خير من قيامه وظهورهم عشارق الارض ومقارها أعظم من ظهوره ومافعلوا من الخير أعظم مما فعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والتظلم والجهل والشرمان نفعه أولئك فكيف يكون هو المهدي دونهم أم كيف يكون ذكره والثناء عليه في الخطبة واجلادون ذكرهم فكيف ينكر ذكر أولئك من يذكر مثل هذا وأعظم من ذلك انكار هؤلاء الامامة الذين ينكرون ذكر الخلفاء الراشدين ويذكرون اثني عشر رجلا كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاثني عشر وأكل خلافة وامامة وأما سائر الاثني عشر فهم أصناف منهم من هو من العصابة الشهادتهم بالخيرة كالحسن

الله أنطقها كيف شاء وكذا الله يتكلم كيف شاء من غير أن تقول بجوف ولا فم ولا لسان فلما خففت الطحج والحسن قال ان الله كلم موسى الآن كلامه غيره فقلنا وغيره مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشبهة

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي أجمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وانما كلتكم بقوة عشرة
الآلاف لسان ولبي قوة الالسن كلها وانما أقوي من ذلك وأنا كلتكم (١٥١) على قدر ما يطيق بذلك ولو كلتكم بأكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى إلى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحانه الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا شبهه قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقصص في أسمى حلاوة سمعتموها فكانه مثل فقد ذكر أحد في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف يشاء وذكر ما استشهد به من الآثار أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آلاف لسان وأن له قوة الالسن كلها وهو أقوى من ذلك وأنه أيضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه لكون تكلم الله متعلقا بعيشته وقوته كذا كرعب العنبر يزوهو خلاف قول من يجعله كالحياة القدسية اللازمة للذات التي لا تتعلق بعيشته ولا قدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم ويستكمم وذاعلى الجهمية (وقال الامام أحمد) وقلنا البهيمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت قتل الناس اتخذوني وأخي لإلهين من دون الله أليس الله هو القائل قالوا بكون الله شيئا فعبى عن الله كما كونه شيئا فعبى لموسى قلنا نحن القائل قلنا لئن الذين أرسل إليهم ولتسلن المرسلين فلتنصن عليهم يعلم أليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله انما يكون شيئا فعبى عن الله قلنا قد أعظمتم على الله القربة حين زعمتم أنه لا يتكلم فشبهوه بالامتنام التي

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من الصلبة المشهود لهم بلخنة وفي السابقين الاولين من هو افضل منهم مثل أهل بدر وهما وان كانا سيدي شباب أهل الجنة فأوبى بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكل من هذا الصنف وإذا قال القائل هيا ولدي بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل وعلى بن أبي طالب افضل منهما باتفاق أهل السنة والشعة وليس هو ولدي بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرب إليه منهما وليس هو افضل من السابقين الاولين وكذا أامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولدين بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وإذا قيل على هو ابن عمه قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون محبوه كعمرة العباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكربعة بن الحارث بن عبد المطلب وحنة افضل من العباس وعلى وجعفر افضل من غيرها وعلى افضل من العباس فعلم أن الفضل بالاعمان والتقوى لا بالتب وفي الانبياء عشرين من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهو لأهلهم حكم أمنهم في الامة خلق كثير مثل هؤلاء وافضل منهم وفهم المنتظر لا وجوده ومفقود لا منفعة لهم فيه فهذا ليس في اتباعه الا شريخ بلخنة وبلاخير وأما سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات متلهي في العلم والدين ومن هو أعلم وأدب منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكر كمالهم الاشد من الذين ليس في الاسلام افضل منهم يعرض بذكر قوم في المسلمين خلق كثير افضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم ودنياهم بخلق كثير أضعاف ما انتفعوا به لأمم أن الذين يذكرونهم قصدهم معاد استأثار المسلمين والاستعانة على ذلك بالكفار والمنافقين وأطفا ما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى وبين الحق الذي وعد الله أن يظهره على الدين كله وفتح باب الزندقة والتفارق لن يريد فساد الملة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وكبح الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقالوا فاعلموا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق واسموا برؤسكم وأرجلكم إلى الكتفين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوان مغسولان وعضوان مسموحان فغيروه وأوجبوا القسل

(فيقال) الذين نقولوا الموضوع عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولوا فعلا والذين نعلقوا الموضوع عنه ونؤمنا على عهده وهو أبراهيم وبقصره عليه ونقوله إلى من بعدهم كثير من الذين نقولوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضون على عهده ولم يتعلوا الضوء الامنة صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معهودا عندهم في الجاهلية وهو قدرا أو يتوضأ ما لا يحصى عدده الا الله تعالى ونقوله عنه ذكر غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقوله عنه من غيره وفي الصحاح وغيرها قال ويل للاعقاب ويطون لا اقدام من النار مع أن الغرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كافة لا يدعو إليها الطابع فان حاز أن يقال انهم كذبوا وأخطوا فماتوا لفظه عنده من ذلك كان الكذب والخطا فماتوا من لفظ الآية أقرب إلى الجواز وان قيل بل لفظ الآية ثبت بالتواتر الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبت التواتر في لفظ الموضوعه وأولى وأكمل ولفظ الآية لا يخالف ما أورث من السنة فان المسح جنس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت بالصلاة فان كان بالاسالة فهو القسل وإذا خص أحد النوعين باسم القسل فقد خص

تعد من دون الله لان الاصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحقة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بخلقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق ففي مذهبهم كان في وقت من الاوقات

لا يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاماً فقد جُعلت من كفر وتبعية فتعالى الله عن هذه الصفة
 بل يقول ان الله لم يزل متكلماً اذا شاء ولا يقول انه (١٥٣) كان لا يتكلم حتى خلق كلاماً ولا يقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق علماً فاعلم ولا يقول انه قد كان
 ولا قدر حتى خلق لنفسه قدرة
 ولا تقول انه كان ولا نوره حتى
 خلق لنفسه نوراً ولا تقول انه كان
 ولا عظمت له حتى خلق لنفسه عظمت
 فقد بين أحد في هذا الكلام الاثكار
 على اللغة الذين شبهوا بالجمادات
 التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول
 من مكان الى مكان مثل الاصنام
 المعبودة من دون الله والاثكار
 على من زعم انه كان في وقت من
 الاوقات لا يتكلم حتى خلق
 الكلام فنسب به بالآدمي الذي
 كان لا يتكلم حتى خلق الله كلاماً
 فانكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم
 والانس الذي كان غير قادر على
 الكلام حتى خلق الله الكلام
 فكان قادراً على الكلام في وقت
 دون وقت وبين أن من وصف الله
 بذلك فقد جمع بين الكفر حيث
 سلب به صفة الكلام وهي من
 أعظم صفات الكمال وبجدها أخبر
 به النصوص وبين التشبيه ثم قال
 أمجد بل نقول ان الله لم يزل متكلماً
 اذا شاء وقد قول من لا يجعل الكلام
 متعلقاً بالشيء كقول الكلاسة
 ومن وافقهم ومن يقول كان ولا
 يتكلم حتى حدث له الكلام كقول
 الكرامية ونحوهم وقال لا يقول
 انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاماً
 ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق
 علماً فعلم ولا يقول انه كان ولا قدرة
 له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول
 انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه

النوع الاخر باسم المسح فالمسح يقال على المسح العام الذي يسد به الفسل ويقال على
 الخاص الذي لا يندرج فيه الفسل ولهذا نقل كثير من لفظ ذوي الارحام فانه يعم العصبه
 كله وأهل الفروض وغيرهم ثم لما كان العصبه وأصحاب الفروض اسم مخصص ما يفي لفظ ذوي
 الارحام مخصصا في العرف بمن لا يرت بفرض ولا تعصب وكذلك لفظ الجائر والمباح يعم ما ليس
 به حرام ثم قد يخص بأحد الأقسام الحسة وكذلك لفظ الممكن فقال على ما ليس بممتنع
 ثم يخص بما ليس واجب ولا ممتنع فيفرق بين الواجب والجائر والممكن العام والخاص وكذلك
 لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم قد يخص بفعل الانسان ومثل هذا كثير اذا
 كان لأحد النوعين اسم يخصه في الاسم العام مخصصا للنوع الآخر ولفظ المسح من هذا الباب
 وفي القرآن ما يدل على أنه لم يرد مع الرجلين المسح الذي هو قسم الفسل بل المسح الذي الفسل
 قسم منه فانه قال الى الصكعين ولم يقل الى الكعاب كما قال الى المرافق فدل على أنه ليس
 في الرجل كعب واحد كما في كل يدمرق واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد أمر
 بالمسح الى العظمين الناشئين وهذا هو الفسل فان من مسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور
 القدمين وفي ذكره الفسل في العضوين الاولين والمسح في الآخرين التيسير على أن
 هذين العضوين يجب فيهما المسح العام فقلنا يجرى المسح الخاص كما في مسح الرأس والعمامة
 والمسح على الخفين وازالة لبدن المسح الكامل الذي هو الفسل كما في الرجلين المكشوفتين وقد
 وآت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة
 تخالف هذه السنة المتواترة كالتخالف المتأخر جرحاً لمحمد ذلك بما يتوهمون أنه تخالف لظاهر
 القرآن بل وآت غسل الرجلين والمسح على الخفين أعظم من وآت قطع اليد في ربع دينار أو
 ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو نحو ذلك وفي ذكر المسح على الرجلين تشبيه على فلة الصب في
 الرجل فان السرف يعتاد فيها كثيراً وقما اختصار الكلام لان المعطوف والمعطوف عليه
 اذا كان فعلاً هما من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله

علفتها بئنا وما باردا حتى غدت هامة عننا

والماء يبقى لا يقال علفت الماء لكن العلف والماء مجع هامة معنى الأ طعام وكذلك قوله

وأي زجول في الوحي متقدداً سفاروحاً

أي معتقلاً رجلاً لكن التقطد والاعتقال مجع هامة معنى الجسل وكذلك قوله تعالى يطوف عليهم
 ولدان مخلدون بأكراب وأباريق وكان من معنى إلى قوله وحور عين والحواريين لا يطاف بهم
 ولكن المعنى ذوي قبة أو هذ أو هذ أو هذ قد سعدون ما يدل الظاهر على حسنه لا على نفسه كقوله تعالى
 يدخل من يشاء من رحمة والظالمين أعدلهم عدا ألبا والمعنى يعذب الظالمين وهذه الآية فيها
 قراءة ثمان مشهورتان الخفض والنصب فالذين قرأوا بالنصب قالوا غير واحد منهم أعاد الأمر إلى
 الفسل أي واسمحواروسكم وأغسلوا أرجلكم إلى الكعبين كالأيتن ومن قال انه عطف
 على محل الجار والمجرور يكون المعنى واسمحواروسكم واسمحواروسكم إلى الكعبين وقول
 مسحت الرجل ليس مراداً لقول مسحت بالرجل فانه اذا عدى بالباء رديه معنى الاصاق أي
 ألصقت به شيئاً واذا قبل مسحته لم يقض ذلك أن يكون ألصقت به شيئاً وانما يقتضي مجر المسح

نورا ولا يقول انه كان ولا عظمت له حتى خلق لنفسه عظمت فزعمه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا
 يقول تجددت له صفات الكمال بل لم يزل موصوفاً بصفات الكمال ومن صفات الكمال أنه لم يزل متكلماً اذا شاء لان يكون الكلام خارجاً

عن قدرته وحشيته ولهذا لم يقل لمزل عالما اذا شاء ولا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر وادعنه محبلا لمزل الله عالما متكلما غفورا وكلاما جديرا بمن الائمة في هذا الاصل كبير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره البصاري في آخر محبته

في كتاب التوحيد والرد على الجهمية قال باب ما جاء في مخلوق السموات والارض وغيرهما من الخلاق وهو فاعل الرب وامره فارب تعالى بصفاته وفعله وامره وفي نسخة وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان يفعلهم وامره ومخلوقه وتكونه فهو مفعول مكنون مخلوق وقال بعد ذلك باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن اذن له الي قوله ما ذا قال ربكم قالوا الحق ولم يقولوا ما ذا خلق ربكم قال عسى وجل من ذا الذي يشفع عنده الا بآذنه وقال مسروق عن ابن مسعود اذا تكلم الله بالرسى سمع اهل السموات شيئا فاذا افرغ عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا انه الحق ونادوا ما ذا قال ربكم قالوا الحق وبكرع جابر بن عبد الله عن انس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعون بعد كما يسمعون قرب انا الملك انا الدين وذكر حديث ابي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة بأخضعها خضعاء لقوله كلمة سلسلة على صفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ما ذا قال ربكم قالوا الذي قال الحق وهو العلي الكبير وذكر حديث ابي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت ان

باليد والاجاع (١) فتعين انه اذا سمعته بالماء وهو مجمل فسرته السنة كافي قراءة الجبر وفي الجمله فافترأ ليس فيه نفي احباب القسبل بل فيه احباب المسح فلو قدر ان السنة اوجبت قدرا زائدا على ما اوجبه القرآن لم يكن في هذا رافعا لوجوب القرآن اذ افسرته وينتفعنا وهذا مبسوط في موضعه وفي الجمله فاعلم ان سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتغير عنه فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين الناس لفظ القرآن ومعناه كما قال ابو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤن القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم انهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشرين آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها وما تقولوا الا ما سمعوا ان الفرض مسح الرجلين الى الكعبين اللذين هما جميع الساق والقدم عند عقد الشراة امر لا بد بل عليه القرآن بوجه من الوجوه ولا يفهم من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم يخالفون للقرآن والسنة المتواترة ولا جماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن يوجب المسح بالراس وبالرجل الى الكعبين مع استحبابه لقسبل الوجه والدين الى المرافق فكان في ظاهره ما تبين أن في كل يد من صفاتي كل رجل كعبين فهذا على قراءة الخفض وأما قراءة النصب فالعطف انما يكون على المحل اذا كان المعنى واحدا كقول الشاعر

معاوي انسابي رفاصمج * فلست بالجميل ولا الحديدا

فلو كان معنى قوله مسحت رأسي ورجلي هو معنى مسحت رأسي ورجلي لما كن كون العطف على المحل لكن المعنى مختلف فاعلم ان قوله وارحلكم بالنصب عطف على وايدىكم كما قاله الذين قرؤوه كذلك وحسنه هذه القراءة نص في وجوب القسبل وليس في واحد من القراءتين ما يدل ظاهره على قولهم فاعلم ان القوم عسكروا بظاهر القرآن وهذا حال سائر اهل الاقوال الضعفة الذين يحبون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذ اخذوا الامر عليهم مع انه لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كن قال من الخوارج لا يصلي في السفر الا ربعا ومن قال ان الاربع افضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحكم بشاهد وبعين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين ان ما دل عليه ظاهر القرآن حق وانه ليس بعام مخصوص فانه ليس هناك عموم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقولوا للمشركين فانه عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله بوسيعكم الله في اولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ الظاهر يراد به ما ينظر للانسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم الفاسد شي كثير وأما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الرافضي) وكلمتعتين التين ورد بهما القرآن فقال في نسخة الح في غمس بالهجرة الى الحج فاستيسر من الهدى وتأسف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها لما حج فارادوا قالوا استقبلت من امرى ما استدبرت لما سقت الهدى وقال في نسخة التساقفا استعتم

(١) قوله فتعين انه اذا الخ كذا في الاصل فليصر اه مصححه

(٣٠ - منهاج ثاني) الله بأمره ان يخرج من ذريتك بعثا الى النار الحديث فيه طول استوفاه في موضع آخر وقال بعد ذلك باب ما جاء في قول الله تعالى كل يوم هو في شأن وقال ما ياتهم من ذر من ربه محمدا وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وان احدته

لا يشبه حدث الخلق لقوله تعالى ليس كمثل شيء وهو الجمع البصري كقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله يحدث من أمره ما شاء
وان مما أحدث أن لا تسلكوا في الصلوات قول (١٥٤) ابن عباس كتابكم أحدث الأخبار بالرجوع عهدا محضاً يشب

به ممن قاتوه أجود من فرصة واستقرت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ومدة خلافة
أبي بكر وبعض خلافة عمر إلى أن سعد المبر وقال ستعتان كانتا تحتلتي على عهد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم وأنا أنهي عنهما

(والجواب أن يقال) أمانة الحج فتقع على جوازها بين أئمة المسلمين ودعواهم أن أهل السنة
ابتدعوا تحريمها كذب عليهم بل أكثر علماء السنة يستحبون المنعة ويرجعونها أو يوجبونها
والمنعة اسم جامع لمن اعتمر في أشهر الحج وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد سواء حمل من أحراره
بالهرة ثم أحرم بالحج أو أحرم بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً وبعد طوافه بالبيت وبين الصفا
والمروة قبل الصلوات من أحراره لكونه ساق الهدي أو مطلقاً وقدر ابد المنعة بمجرد العرة في أشهر
الحج وأكثر العلماء كأحد وغيره من فقهاء الحديث وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق
والشافعي في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المنعة وإن كان منهم من يرجع القرآن
كأبي حنيفة ومنهم من يرجع التمتع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحد
والصحيح وهو المصر يحرم نص أحد أنه إن ساق الهدي فاتقران أفضل والافاضل من
أحراره بمره أفضل فان الأول هو الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
والثاني هو الذي أمر به من لم يسق الهدي من أصحابه بل كثير من أهل السنة من يوجب المنعة
كأبي روي عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كالحرم وغيره لما ذكره من أمر
النبي صلى الله عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع وإذا كان أهل السنة متفقين على
جوازها وأمرهم استحباباً ومنهم من يوجبها على من أضافها إلى عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من
وما ذكره من عمر رضي الله عنه جواباً أن يقال أولاه إن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من
الأصحاب والتابعين حتى قال عمر إن بن حسين رضي الله عنه تمنعنا على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ونزل بها كتاب الله قال فيها رجل رأيته ما شاء أشرباً في الصبيان فأهل السنة
متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويترك الأرسول الله صلى الله عليه وسلم
وإن كان مقصود الطعن على أهل السنة مطلقاً فهذا لا يرتد عليهم وإن كان مقصود أن عمر
أخطأ في مسئلة فهم لا ينزهون عن الأخطاء في الخطأ الأرسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى عليه وسلم
وعمر إن الخطأ برضي الله عنه أقل خطاً من على رضي الله عنه وقد جرح العلماء مسائل الفقه
التي ضعف فيها قول أحد ما فوجدوا الضعيف قول على رضي الله عنه أكثر مثل افتائه بأن
التوفيق عنار وسها تعبد بعد الاجل مع أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثانية تعنه
الموافقة لكتاب الله تقتضي أنها محل بوضع الجمل وبذلك أفتى عمر وابن مسعود رضي الله عنهما
ومثل افتائه بأن المقوضة يسقط مهرها الموت وقد أفتى ابن مسعود وغيره أن لها المهر من
نسائها كإرواء النصب عن النبي صلى الله عليه وسلم في روع بنت واشق وقد وجد من
أقوال على المتناقضة في مسائل الطلاق وأما الولد والفرأرض وغير ذلك كذكر ما وجد من أقوال
عمر المتناقضة وإن أراد بالتمتع فسح الحج إلى العرة فهذا مسئلة تراعى فيها الفقهاء فقهاء الحديث
كأحد بن حنبل وغيره يأمر بنفس الحج إلى العرة استنباه ومنهم من يوجب كاهل الظاهر وهو
قول ابن عباس رضي الله عنهما ومذهب الشيعة وأبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير
في هذا الباب علم أنهم كلوا أدق
الناس نظراً وأعلم الناس في هذا
الباب بصريح المنقول ومصرح
المعقول وإن أقوالهم هي الموافقة
لنصوص والعقول ولهذا تألفت
ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض
والذين خالفوه لم يفهموا حقيقة
أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا
حقيقة المنصوص والمعقول
فتشعبت بهم الطرق وصاروا
مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى
وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي
شقاق بعيد وللهذا قال الإمام أحمد
في أول خطبته فيما خرج في الردي
الزائدة والجهمية الحمد لله الذي
جعل في كل زمان قرة من الرسل
بقايا من أهل العلم يدعون من ضل
إلى الهدى ويصرون منهم على
الأذى يحبون كتاب الله المسوق
ويصرون بنور الله أهل الحق فكف
من قتل نأليس قد أحياه وكف من
ضال نأله قد هداه فما أحسن
أمرهم على الناس وأقم أن الناس
عليهم ينفون عن كتاب الله التعريف
الغالب واتصال المطالبين وتأويل
الحالين الذين عقدوا الآية البدعة
وأطلقوا عنان الفتنة فهم
مخالفون للكتاب مختلفون في
الكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب
يقولون على الله وفي الله بغير علم
يسكعون بالمشابهة من الكلام
ويخضعون جهال الناس عما
يشبهون عليهم فعدو الله من فتن

الضلين ومن أعظم أصول التفرقة بينهم في هذه المسئلة مسئلة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم
بنفسه ويتعلق بعيشته وقدرته فان هذا الأصل لما أكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزة ونحوهم ونظروا أنه لا يمكن إتيان

حدوث العالم واليات الصانع الالهي محدث الجسم ولا يمكن اثبات حدوثه الا باثبات حدوث ما يقوم به الصفات والافعال المتعاقبة اجمالها ذلك ان ان ينفع الله صفاته وافعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بعشئته وقدرته أو ينفعوا بعض ذلك

وظنوا أن الاسلام لا يقوم الا بهذا التي وأن الدهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يطل قلوبهم الا بهذا الطريق وأخطأوا في هذا وهذا أما الفلاسفة الدهرية فان هذه الطريقة زادتهم اغراء وأوجبت لهم بحجة يحسن هولاء عن دفعها الا بالمكابر التي لا تزبد انهم الاقوة واغراء فقالوا لهم كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث وكيف تكون الذات مالها وفعلها وجميع ما ينسب اليها واحد من الازل الى الابد والعالم يصدر عنها في وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث فكان ما جعلوا أصلا للدين وشرط في معرفة الله تعالى منافاة للدين وموجبا وما تضمن كمال معرفة الله وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية في الحقيقة على نقض مطلبيهم اذ لم يثبتوا ذلك الا بشرط جعلوه مانعا من الحدوث وأما أمور الاسلام فان هذا الاصل اضطربم اليه في صفات الله تعالى لثلاث تنقض الحق ومن ينفع الصفات في الافعال القائمة به وغيرها مما يتعلق بعشئته وقدرته وازيمهم من عدم الايمان ما تبين لاولي الابواب فلم يعطوا الايمان بالله ورسوله حقه ولا الجهاد لعدو الله ورسوله اعظم علما واعمالا وتحصفا لاصول الدين وجهاد الاعدا به بالحج من الصحابة وان هبط ذلك الاكبح المولود الذين لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

الفسخ والصحابة كانوا امتنازع في هذا فكثرت منهم كان يأمر به ونقل عن أبي ذر وطائفة أنهم متعاونون فان كان الفسخ صوابا فهمون أقوال أهل السنة وان كان خطأ فهمون أقوال أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وان قد حوا في عمل لكونه نهى عنها فأورد كان أعظم نهيا عنها من عمر وكان يقول ان المتعة كانت خاصة بها صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون ان أبا ذر يعظمونه فان كان الخطأ في هذه المسئلة وجب القدح فيني أن يقدحوا في أبي ذر والافكاف قدح في عمر ودونه وعمر أفضل وأقصد منه وأعلم ويقال ثانيا أن عمر رضي الله عنه لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن النبي من بعد ما قاله اني أحرمت بالحج والعمر جعلا فقال له عمر حديث لسنة نبيل صلى الله تعالى عليه وسلم رواء الثقات وغيره وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمر بالمتعة فيقولون ان أبا ذر نهى عنها فيقول ان أبي ذر ما يقولون فإذا ألحوا عليه قال امر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تنبؤا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال لو سمجت لتعت وانما كان امر ادع رضي الله عنه أن يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة المتعة تركوا العروة غير أشهر الحج فأراد أن لا يعسر اليك طول السنة فإذا أقر دوا الحج اعتمر وافى سائر السنة والاعتمر في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الاربعة وغيرهم وقلنا قال عمر وعلى رضي الله عنهما في قوله تعالى وانما أشهر الحج والعمر لله قال انما هما أن يحرم بهما من دورة أهله أراد عمر وعلى رضي الله عنهما أن يسافر للحج سفرا وللمهجرة سفرا ولا يفهمان بنشأ الاحرام من ذرة الاصل ولا فصل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفاءه والامام اذا اختار رعيته الامر الفاضل فالأمر بالنهي نهى عن ضده فكان نهى عن المتعة على وجه الاختيار لا على وجه القصر وهو لم يقل أبا ذر حراما وقد قيل انه نهى عن الفسخ والفسخ عند كثيرين الفقهاء وهو من مسائل الاجتهاد والفسخ بل يحرمه أبو حنيفة ومالك والشافعي لكن أحد وغيره من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل يستحبونه بل بوجه بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول على وعمر بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم (وأما متعة النساء) المتنازع فيها فليس في الآية نص صريح بجعلها فانه تعالى قال وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استعتم به منهن فأتوهن أحورهن فرضة ولا جناح عليكم فيما أراضتم به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكما ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات الا به فقلوه فما استعتم به منهن متاول لكل من دخل بها أمان لم يدخل بها فالحق الاستحقاق الانصفه وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا فجعل الاضامع العظمى موجبا لاستقرار الصداق فبين ذلك ان ليس لتخصيص النكاح المؤقت اعطاء الاجرة ون النكاح المؤبد يعنى بل اعطاء الصداق كمالا في المؤبد والى صلابة ان تدل الآية على المؤبد اما بطريق التخصيص واما بطريق العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعده نكاح الاماء فعمل ان ما ذكر كان في نكاح الحر مطلقا فان قيل في قراءة طائفة من السلف فما استعتم به منهن الى أجل مسمى قيل أولا ليست هذه القراءة متواترة وغايتها ان تكون كاخبار الاحاد ونحن لانترك حقه وقد قال تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا الآية هذا مع دعواهم انهم الذين وجهاد الاعدا به بالحج من الصحابة وان هبط ذلك الاكبح المولود الذين لم يجاهدوا العدو بل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

هدلوا في المسلمين العدل الذي شرعه الله لعباده اذا ادعى انه امكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه ريثوان الله عليهم ثم انهم بسبب ذلك تفرقوا في اصول كثيرة من اصول دينهم كصرفهم (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شياشعة قالت

هو مخلوق وحقيقة قولهم لم يتكلم الله بما كان قد ساء لهم بقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بان الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم من انهم قال ان الله لم يتكلم ولا يتكلم كاذرا جدا منهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الاول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسل الذين انما أخبروا الامم بكلام الله الذي أنزل اليهم وجاءت الفلاسفة القائلون يقدم العالم فقالوا ايضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الانبياء وهذا قول من وافقهم من القرامطة المانوية وتجوهم عن يتظاهر بالاسلام ويبطل مذهب الصابئة والجوس ويحو ذلك وهو قول طوائف من ملاحدة الصوفية كاصحاب وحدة الوجود وتجوهم الذين أخذوا دين الصابئة والفرعنة والدرهية فانهم حو في قالب المكنشفات والولاية والتحقق والذين قالوا ليس هو مخلوقا قل فريق منهم انه لا يقابل المخلوق الا الله لا بد من اللازم للذات الذي يتوهم بدون مشيئة الرب وقدرته كنبوت الذات فقالوا ذلك ثم طائفة رأت ان الحروف والاصوات مجتمع ان تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الامر والنهي والتعريض واتهم ان عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان تورا وان عبر عنه بالسرانية كان

ان المتعة احدثت في اول الاسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك الثاني ان يقال ان كان هذا الحرف في الغلاب انه ليس ثابتا من القراءات المشورة فيكون منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف أو يكون الامر بالاتفاق في الوقت تنبيه على الاتفاق في النكاح المطلق وغاية ما يقال انها مقراءتان وكلاهما حق والامر بالاتفاق في الاستمتاع الى أجل واجب اذا كان ذلك حلالا وانما يكون ذلك اذا كان الاستمتاع الى أجل مسمى حلالا وهذا كان في اول الاسلام فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها الى أجل مسمى حلالا فانه لم يقل وأهل لكم ان تستمتعوا بهن الى أجل مسمى بل قال فاستمتعتهن بهن منى فأتوهن أجورهن فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أو طعنه ولهذا يجب المهربي السكاح القاعد بالسنة والاتفاق والمجتمع اذا اعتقد حلال المتعة وفعله فاعليه المهر وأما الاستمتاع المحرم فلم يتناوله الآية فانه لو استمتع بالمرء من غير عقد مطلقا لكان زنا ولا مهر فيه وان كانت مستكرهة ففيه نزاع مشهور وأما ما ذكره من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه حرم متعة النساء بعد الاحلال هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال لابن عباس رضى الله عنه لما أباح المتعة أنك امرؤ تأن ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم المتعة وطعم الحر الا لهية عام خبير روادع الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها أهمة الاسلام في زمنهم مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما من اتفقوا على علمهم وعديلهم وحفظهم ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هذا حديث صحيح يتلق بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه وكذلك ثبت في الصحيح أنه روي في غزاة الفتح في يوم القيمة وقد زرع رواة حديث علي رضى الله عنه هل قوله عام خبير بوقت تحريم الحرف فقط أو أنه تحريم المتعة والاول قول ابن عيينة وغيره قالوا انما حرمت عام الفتح ومن قال بالانقراض انها حرمت ثم احدث طائفة ثالثة انها احدثت بعد ذلك ثم حرمت في حجة الوداع والروايات المستفزة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد احلالها والصواب أنها بعد ان حرمت لم تحل وأنها لما حرمت عام فتح مكة لم تحل بعد ذلك ولم تحرم عام خبير بل عام خبير حرمت لحوم الحر الا لهية وكان ابن عباس يبيع المتعة وأكل لحوم الحر فانكروا على بن أبي طالب ذلك عليه وقاله ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الحر يوم خبير فقرر على رضى الله عنه بينهما في ذلك كرهنا وروى ذلك لابن عباس رضى الله عنه ما لان ابن عباس كان بينهما وروى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النبي عنهما

أهل السنة يتبعون عمر وعلي رضى الله عنهما وغيرهما من الخلفاء الراشدين فيما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيعة خالفوا عليا فيما روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واتبعوا قول من خالفه وايضا فان الله تعالى انما أباح في كتابه الزوجة وملك البكر والنمى بها ليست واحدة منهما فانها لو كانت زوجة لتوارثا ولوجب عليها عدة الوفاة ولحقها الطلاق الثلاث فان هذه احكام الزوجة في كتاب الله تعالى فلما اتفقت على اوازيم النكاح دل على انتفاء النكاح

الخيلا وان عبر عنه بالعربية كان قرا فافهمهم أن تكون معاني القرآن هي معاني التوراة والانجيل وأن تكون الامر هو النبي وهوانبى وأن تكون هذه صفاته لا انواعه ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف

وأصوات قديمة أزلية لاتتعلق بعيشته وقدرته كما قال الذين من قبلهم واتفق القرون على أن تكليم الله للملائكة وتكليمه موسى وتكليمه لعادى يوم القيامة وسناداً تملن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك انما هو خلق ادراك في السمع أدرك به ما لم يرل

موجوداً كآل تجليه عندهن ينكر ما بينه لعاده وأن يكشف لهم حجاباً منفصلاً عنهم ليس هو الا خلق ادراك في أعينهم من غير أن يكون هناك تجليه منفصل عنهم يكشفهم وطائفة ثالثة لما رأت شئعة كل من القولين قالت بل يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم بصوت وحروف وكلامه حادث قائم بذاته يتعلق بعيشته وقدرته وأنكره أن يقال لم يرل متكلماً اذا شاء أن ذلك يقتضى تسلسل الحوادث وتعايقها وهذا هو الدليل الذى استدلو به على حدوث أجسام العالم فليست بالموثوق العالم كيف فرق هذا الكلام المحدث المتعبد بين الامة والى بينا العداوة والنقض اضع كل طائفة محتاج أن تضاهى من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض اضع كل طائفة من الحق ما تنكره الاخرى فالذين قالوا يخلق القرآن انما القاهم في ذلك انهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون الكلام لازماً لزوم العلم بل الكلام يتعلق بعيشته المتكلم وقدرته فقالوا يكون من صفات الفعل والمتكلم من فعل الكلام ثم لم يثبتوا فعلا الاستقلال عنه فكيف يمكن ان يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته وصار من قائلهم يريدان يثبت كلاماً لازماً للتكلم لا يتعلق بعيشته وقدرته امام معنى آخر وفاؤ يثبت أن التكلم لا يقتضى التكلم ولا يمكن أن يقول غير ما قال ويبطل التكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختباره ومشيئته فاذا قاله الاول التكلم من فعل الكلام قال هو التكلم من قام به الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختلر التكلم أن يتكلم فاخذ هذه بعض صفة الكلام وهذه بعضها

لان انتفاء الازم يقتضى انتفاء المزموم والله تعالى انما بأحق في كلبه الزواج وملاك البين وحرر ما زاد على ذلك بقوله تعالى والذين هم اقرب وجههم لخلقنا الاعلى أزواجهم وأما ملكة أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتنى وراء ذلك فأولئك هم العادون والمستعجب ما بعد التحريم ليست زوجة ولا ملكة عين فتكون حراماً بنص القرآن أما كونها ليست بمالك فظاهر وأما كونها ليست زوجة فلا تتناول اوزام النكاح فيها فان من اوزام النكاح كونه سبباً للتوارث ونسباً عدة الوفاة فيه والطلاق الثلاث وتنصف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من الوازم فان قيل فقد تكون زوجة لا تراث ككلمة والامة قبل عندهم نكاح النعمة لا يجوز ونكاح الامة انما يجوز عند الضرورة وهم يصحون المتعة مطبقاً ثم يقال نكاح النعمة والامة سبباً للتوارث ولكن المنافع قائم وهو الرق والكفر كان النسب سبباً للتوارث الا اذا كان الولد رقياً وكافراً فالمنافع قائم ولهذا اذا اعتق الولد وأسلم ورث أباه وكذلك الزوجة اذا أسلمت في حياة زوجها ورثته باتفاق المسلمين وكذلك اذا اعتقت في حياته واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين بخلاف المستعجب ما فان نفس تكلمها لا يكون سبباً للارث فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار هذا النكاح كونه الزنا الذى ولا على فرائض زوج فان هذا لا يلحق بالزنا في حال فلا يكون ابناً يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قيل هذا فيه نزاع والجمهور يسلبونه ولكن ليس في هذا إجماعهم فان جمع أحكام الزوجة متبعض في المستعجب ما لم يثبت فيها شئ من خصائص النكاح الحلال فلم ينتفاء كونه زوجة وما ثبت فيها من الأحكام من حقوق النسب ووجوب الاستبراء ودره الحدود ووجوب المهر ونحو ذلك فهذا يثبت في نكاح الشبهة فلم أن وطء المستعجب ما ليس وطأ زوجة لكنه سمع اعتقاد الحل مثل الوطء شبهة وأما كون لوطه حلالاً فهذا مورد النزاع لا يخرج به أحد المتنازعين وانما يخرج على الآخر موارد النص والاجماع

(فصل قال الرافضى) ومنع أبو بكر فاطمة ارثها فقالت يا ابن ابي قمامة اترث أباك ولا اترث أبى واتحافى ذلك الى رواية اخر فربما وكان هو القريم له لان الصدقة تحل له لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة على ما رووه عنه قاله القرآن بخلاف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر كالمثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصاً بالامة دون مصلى الله تعالى عليه وسلم وكثير ما بينهم فقال تعالى وورث سليمان داود وقال تعالى عن زكريا وانا خفت المولى من ورائى وكانت امرأتى عاقراً فهبلى من لئنك وليا يرثى وورث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة قرضى الله عنها اترث أباك ولا اترث أبى لا ينافى محنتها وان صير ليس فيه حجة لان أباه صلات الله عليه وسلامه لا يقاس بأحد من البشر وليس أبو بكر أو أبى بالمؤمنين من أنفسهم كآبائها ولا هو من حرم الله عليه صدقة الفرض والتطوع كآبائها ولا هو بأحد من جعل الله محبة مقدمة على محبة الأهل والمال كما جعل أباه كذلك والفرق بين الانبياء وغيرهم أن الله تعالى حان الانبياء عن أن يورثوا دنيا لا يكون ذلك شبهة بل يصدق في نبتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها وورثتهم وأما أبو بكر

التكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختباره ومشيئته فاذا قاله الاول التكلم من فعل الكلام قال هو التكلم من قام به الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختلر التكلم أن يتكلم فاخذ هذه بعض صفة الكلام وهذه بعضها

والمتكلم المعروف من قامه الكلام ومن يشكك بعشئته وقدرته ولهذا وجد كثير من المتأخرين المصنفين في المغالات والكلام بذكر
في أصل عظيم من أصول الاسلام الاقوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المتأخر عن السلف والائمة الذي يجمع

الصدق وأما له فلا يتوكلهم بقدر فهم اعلم ذلك كما كان الله تعالى ينساع الخط والشعر صيانة
لنبوته عن الشبهة وان كان غيره لم يجمع الى هذه الصيانة (الثاني) قوله والاصل في روايه انفراد
بها كذب فان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ما تركه فهو صدقة رواه عنه أبو بكر
ومعمر وعثمان وعبيد الله بن عمرو والعباس بن عبد المطلب
وأرواح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنه والرواية عن هؤلاء ثمانية في
الصحيح والمسانيد مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث فقول القائل ان أبا بكر انفراد بالرواية
يدل على قرط وجهه وتعمده الكذب (الثالث) قوله وكان هو الغريم لها كذب فان أبا بكر
لم يدع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته وانما هو صدقة لم يتحققها كمال المصدق لاسلين
والعدل ولو شهد رجل انه وصي يجعل بيته مسجدا أو يجعل بئرهم مسجدا أو راضه مقبرة وتحذرك
جازت شهادته باتفاق المسلمين وان كان هو ممن يجوز له أن يوصي في المصدود يشرب من ذلك
البر ولا يدين في تلك المقبرة فان هذه شهادة بطه عامة غير محصورة والشاهد دخل فيها يحكم
العموم لا يحكم التعيين ومثل هذا لا يكون خصما ومثل هذه اشهاد المسلم بحيث لبيت المال على
نخص لبيت المال عنده حق وشهادته أن هذا ليس له وارث الا لبيت المال وشهادته
على الذي بما وجب نقض عهده وكون ماله في بيت لبيت المال وتحذرك ولو شهد عدل بان فلانا
وقف ماله على الفقراء والمساكين قبل شهادته وان كان الشاهد فقيرا (الرابع) أن
الصدق رضي الله عنه لم يكن من أهل هذه الصدقة بل كان من متخذيها ولا تنفع هو ولا أهل
بيته بهذه الصدقة كالأشهاد قوم من الغنياء هي رجل أنه وصي بصدقة للفقراء فان هذه شهادة
مقبولة بالاتفاق (الخامس) ان هذا كان فيه ما يعود نفعه على الراوي له من الصيانة اقبلت
شهادته لانه من باب الرواية للحدث لان الرواية تتضمن حكما عما يدخل فيه الراوي وغيره وهذا
من باب الخبر كالشهادة برفقة الهلال فان ما أمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتناول الراوي
وغيره وكذلك ما نهى عنه وكذلك ما أباحه وهذا الحديث يتضمن رواية بحكم شرعي ولهذا
تضمن تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائشة رضي الله عنها وتضمن تحريم سرية هذا الميراث
من الورثة واتهامه فلان منهم وتضمن وجوب صرف هذا المال في مصارف الصدقة
(السادس) ان قوله على ما روي في القرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال ويصمكم الله في أولادكم
لذلك كرمثل حظ الاثنين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة وثبوته صلى الله تعالى عليه وسلم (فيقال) أولا
ليس في عموم لفظ الآية ما يقتضي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فان الله تعالى قال
ويصمكم الله في أولادكم لذلك كرمثل حظ الاثنين فان كن نساء فوق اثنين فلهن ثلثا مارل وان
كانت واحدة فلهما النصف ولأوليه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له
ولد وورثة أب أو أفلامه الثلث وان كان له أخوة فلامه السدس وفي الآية الأخرى ولكم
نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن ان قوله من بعد
وصية يوصي بها أودن غير مضار وهذا الخطاب شامل للقصودين بالخطاب وليس فيما وجب
أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بها وكأني الخطاب يتناول من قصده الخطاب فان لم يعلم
أن المعين مقصود بالخطاب لم يشمله اللفظ حتى ذهب طائفة من الناس الى أن الضمير مطلقا

من أتباع الامة أي خيفة ومالك والشافعي وأحد وغيرهم يقول أقوالا ويكفرون من يقولوا وتكون منصوبة لانتقل
عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكثرة ما وقع من الانتباه والاضطراب في هذا الباب والان شبه الجممية التفتا ثمرت في قلوب كثير من الناس

حق صا الحق الذي جاء به الرسول وهو المطابق للقول لا يخطر بآلهم ولا يصورونه وصلى في أوامره ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمعنى القهوم يعبر عنه بعبارة فيها الجلال (١٥٩) واجهام يقع سببها نزاع وخصاص والله تعالى بغفر

لجميع المؤمنين والمؤمنات ربنا أغفر لنا ولأخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان هذا من تلك الدم الكلامة كبدع الذين جعلوا أصل الدين مبني على كلامهم في الأجسام والاعراض ولهذا كثر من السلف والائمة لهؤلاء ما وادار أيت الرجل قد صنف كتاب في أصول الدين أورد فمن أقوال أهل الباطل ما شاء الله ونصريه من أقوال أهل الحق ما شاء الله ومن عادة أنه يستوعب الأقوال في المسئلة فيطهلها لا واحدا ويرأى في مسئلة كلام الرب تعالى وأفعاله وأخو ذلك ترك من الأقوال ما هو معروف عن السلف والائمة تبين أن هذا القول لم يكن يعرفه قبله أو رده ألامانه لم يخطر بآله ولم يعرف قائله وألاما خطره فدفعه بشبه من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين في هذا الباب فيكون في قول هذا الحق وباطل في قول هذا الحق وباطل والحق بعضه هذا وهو مع ثالث غيرهما العصمة انما هي ناشئة لمجموع الامة ليست ثابتة لطائفة بعضها فاذا رأيت من مصنف في الكلام كصاحب الارشاد والعبد ومن اتبعهما من يذكروا في ذلك الاربعة أقوال وما يتعلق بها علم أنه لم يلفهم القول انما علم السادس فضلا عن السابع فالتين

لا تقبل التخصيص فكيف بصير الخطاب قال لا يتناول الامن صدق الخطاب دون لم يقصد ولو قدر أنه عام يقبل التخصيص فله عام المقصودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضي كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هي ان الضمائر ضمائر التكلم والخطاب والصفة لا تدل بنفسها على شيء بعينه لكن بحسب ما يقرن بها ضمائر الخطاب موضوعه لمن يقصده الخطاب بالخطاب وضمائر التكلم لمن يكلم كاتنامن كان لكن قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا ف قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى بوسمكم الله في ولا كنه كرمثل خط الاثنين قيل بل كاف الجماعة في القرآن تارة تكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم دونة ف قوله تعالى واعلموا أن فكهم رسول الله ويطعكم في كثير من الامرافتم ولكن الله حبب اليكم الامان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسق والعصيان أو ثلهم الراشدون فان هذه الكاف لامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاءهم رسول من أنفكم عزز عليه ما عنتهم حرص عليكم المؤمنين رؤوف رحيم وكذلك قوله تعالى وأطعوا الله وأطعوا الرسول ولا تطاعوا أفعالكم وقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كاف الخطاب في هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من أرسل اليهم فلا يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالى بوسمكم الله في أولادكم مثل هذه الكافات فلا يكون في السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوة تعالى وان ختمت ان لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أعانتكم ذلك أدنى أن لا تعدلوا وآو النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فان الضمير في ختمت وتقصطوا وانكسوا وطالبكم وما ملكت أعانتكم انما يتناول الامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلا مهر كانت ذلك بالنص والاجماع (فان قيل) ما ذكرتموه من الامثلة فيها ما يقتضي اختصاص الآية فانه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول وخطابهم بطاعته ومجته وذكر بعينه اليهم علم أنه ليس داخل في ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال بأؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نعماء فرشة وقال بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار ثم قال تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنت تجري من تحتها الأنهار لآلدين فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالد فيها وله عذاب مهين فلما خاطبهم بعدم الدابة التي لا تناسب حال الرسول وذكر بعده ما يجب عليهم من طاعة فبدأ ذكرهم من مقادير الفرائض وأنهم ان أطاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوا الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بأن يعطوا الموارث أكثر من حقه أو يتعوا الوارث ما يستحقه دل ذلك على أن مخاطبين المساويين الدابة لما ذكره للمعويدين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المتزوجين على محبة الله ورسوله وتعدى حدوده فيما قدر من

يسلكون طريقة ان كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يدرون قول المغتلة وقول الكرامية ويطولونها ما لا يدرون مع ذلك الا ما يقولون فيه وذهب الحشوية المتنون الى الظاهر الى أن كلام الله تعالى قد سبى إلى ثم زعموا أنه حرف وأصوات وقطعوا بأن المجموع

من أصوات القرآن ونفحاتهم عين كلام الله تعالى وأطلق الرعا من القول بأن المسحوق صوت الله تعالى عن قولهم وهذا أقاص جهالهم ثم قالوا إذا كتب كلام الله بحسب من الأجسام رقموها ورسوما (١٦٠) وأسطرا وكلفها في باعياها كلام الله القديم فقد

كان إذا كان جسيما حاد ثاقم انقلب قديما ففقدوا بان المرقى من الاسطر هو الكلام القديم الذي هو سرف واصوات واسلمهم أن الاصوات على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة في الازل قائمة بذات الباري تعالى وقواعد مذهبهم مبنية على دفع الضرورات فليز كراو المعالي الا هذا القول مع قول المعتزلة والكلاية والكراية ومعلوم أن هذا القول لا يوقعه عاقل تصور ما يقول ولا تعرف هذا القول عن معروف العالم من المسلمين ولا رأينا في كتاب أحد أن المداد يحدث انقلب قديما ولأن المداد القوي يكتبه القرآن قديما بل رأينا عامة المصنفين من أصحاب أحد وغيرهم يتكبرون هذا القول وينسبون ناقله عن بعضهم الى الكذب وأبو المعالي وأمثاله أجل من أن يتكذب الكذب لكن القول المحكي قد يسمع من قائل لم يضبطه وقد يكون القائل نفسه لم يخبر قولهم بل يذكر كلاما مجعلا يتناول النقصين ولا يميز بين لوازم أحدهما ولوازم الآخر فيجعله الحاكى مفصلا ولا يجعله اجبال القائل ثم ادفعه بذكر لوازم أحد ههنا دون ما يعارضها ويناقضها مع استحالة لكلام على التوعين المتناقضين أو احتماله لهما وقد يحكيه الحاكى بالوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه وما كل من قال قولاً استلزمه

لوارث وغير ذلك لم يدخل فهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه كما لم يدخل في نظائرها ولما كان ما ذكره من تحريم تعذيب الحدود وعقوب كرا الفراض المحدودة دل على أنه لا يجوز أن يزاد أحد من أهل الفراض على ما قدره ودل على أنه لا يجوز الوصية لهم وكان هذا انحصار لما أمر به أولاً من الوصية للوالدين والأقربين ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علم حجة الوداع أن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث وراه أهل السن كافي يد وغيره ورواه أهل السير واتفقت الامتعة حتى ظن بعض الناس أن آية الوصية إنما نسجت بهذا الخبر لأنه لم يربن استحقاق الأرض واستحقاق الوصية منافاة والسمع لا يكون الا مع تنافي الناسخ والمنسوخ وأما السلف والجمهور فقالوا الناسخ هو آية الفراض لأن الله تعالى قد فرأى من محدوده ومنع من تعدي حدوده فلذا أعطى الميت لوارثه أكثر مما حذاه الله فقد تعدي حد الله فكان ذلك محرماً فان ما زاد على الحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصبه فاذا أخذ حق العاصب فأعطاه لهذا كان ظالمه ولهذا تنازع العلماء فمن ليس له عاصب هل يرثه أم لا فمن منع الرد قال الميراث حق لبيت المال فلا يجوز أن يعطاه غيره ومن جوز الرد قال انما يوضع المال في بيت المال لكونه ليس له مستحق خاص وهو لا لهم رسم خاص ورحمهم عام كآل ابن مسعود رضي الله عنه ذو السهم أو لى عن لاسهم والمقصود هنا أنه لا يمكن إقامة دليل على شعول الآية الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصلاً (فان قيل) فلو مات أحد من أولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثه كما ماتت بناته الثلاث في حياته ومات ابنه ابراهيم (قيل) الخطاب في الآية للورث دون الورثة فلا يلزم أن يدخل أولاده في كاف الخطاب لكونهم موروثين أن يدخلوا اذا كانوا وارثين ووضح ذلك أنه قال ولا يرثه لكل واحد منهما السدس مما تركه ان كان له ولد فذكره بضمير العصبه لا بضمير الخطاب وهو عاتق الخطاب وهو الموروث فكل من سوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولاده وغيرهم موروثون شملهم النص وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وارثاً لمن خوطب ولم يخاطب هو ان يورث أحدنا وأولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن شملهم كاف الخطاب فوصاهم بأولادهم فذكر كرم مثل حذا الانثيين فطامع قرضي الله عنها وصاها الله في أولادها لذكر مثل حذا الانثيين ولا يوجبها لماتت في اسمها لكل واحد منها السدس (فان قيل) ففي آية الزوجين قال ولكم ولهن قسيل أو الرافضة يقولون أن أزواجه لم يرثه من ولدهم العاصب وأما رثته البنت وحدها (ثانياً) أنه بعد نزول الآية لم يرثه من ماتت واحدة من أزواجه وأما مالها حتى يكون وارثاً لها وأما ما يجده رضي الله عنها فأتت بمكة وأما رثت بنت خزيمة الهلالية فأتت بالمدينة لكن من أين نعلم أنها خلفت ما لا ولا آية الفراض كانت قد نزلت فان قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إنما تناول من ماتت زوجة ولها تركه فنمت له زوجة ولها تركه وأماتت ولا مال لهما لم يخاطب بهذه الكاف ويتقدر ذلك فلا يلزم من شمول إحدى الكافين في شمول الاخرى بل ذلك موقوف على الدليل (فان قيل) فأنتم تقولون ان ما ثبت في حقه من الاحكام ثبت في حق أمته وبالعكس فان الله اذا أمر به أمر تناول الامه وان ذلك قد عرف بصريح الشرح ولهذا قال تعالى فما قضى زيد منها وطراً زوجنا كما لا يكون على المؤمنين خرج في أزواج

أدعائهم بل عامة الخلق لا يترتبون لوازم أقوالهم فالحاكي يجعل ما ينظره من لوازم قوله هو أيضاً من قوله لا سيما اذا لم يفسر أدعائهم القائل ما ينظره الحاكى لا يراه فله يجعل قولاً بطريق الأولى ولا يربأ من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين التوحيين كلام

لله ومكتوب في المصاحف وهذا الإطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ثم من هؤلاء من إذا سئل عن المداود صوت الضيد أقدم هو أنكر
 لك وربما سكت عن ذلك وكرد الكلام فيه بنى أو (١٦١) اثبت خشية أن يحسر ذلك إلى بدعتهم أنه لو سجع من يقول

ان المداد قديم الزمان الضباب
 الاليم وأما صوت الضيد فقد تكلم
 فمطابق من التنسين إلى الأتمة
 فكشافي وأجدو غره أفهم من
 قال ان الصوت المسجوع قديم ومنهم
 من يقول يسمع شئ من الصوت
 القديم والمحدث وهذا خطأ في العقل
 الصريح وهو بدعة وقول قبيح
 والامام أحمد وجهه براءه أصابه
 منكرون لما هو أخف من ذلك
 فان أحد وأتمة أصابه قد أنكروا
 على من قال اللفظ بالشرآن غير
 مخلوق فكيف بين قال الصوت قديم
 ومحدث فكيف بين قال الصوت قديم
 وقد بدعوا هؤلاء وأمر به بجرهم
 وقد ضف المروزي في ذلك مصفا
 كبير اذ كره اللطال في كتاب السنة
 كجهما وبدعوا من قال اللفظ به
 مخلوق أيضا كآين في موضعه اذ
 المقصود هنا أن من أثار الفضلاء
 من لا يعرف أقوال الأئمة في أكار
 المسائل لا أقوال أهل الحق ولا
 أهل الباطل بل يعرف الأقوال
 المتبعة في الاسلام ومن المعلوم
 أن السلف والأئمة كان لهم قول
 ليس هو قول المعتزلة ولا الكلاية
 ولا الكرامة ولا هو قول المسين
 بالحسنة فأين ذلك القول؟ كان
 أفضل الأمة وأعلمها وخير ورثها
 لا يعنون فيها سخا ولا طلا ومعلوم
 أن كل قول من هذه الأقوال فاسد
 من وجوه وقد يكون بعضها أفسد
 من بعض فقول المعتزلة الذين قالوا
 ان كلام الله مخلوق وان كان فاسدا

أدعائهم إذا قضاوا منه وطرا فذكر أنه أحل ذلك فيكون حلالا لا منه ولما خصه بالتفصيل
 قال وأما مؤمنة ان ربهت نفسها التي ان أراد اني أن يستكبرها الصلة لك من دون
 المؤمنين فكيف يقال ان هذه الكافة تناوله قيل من المعلوم أن من قال ذلك قاله ما عرف من
 عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة الملوك إذا خاطبوا أمرا بامر أن نظره مخاطب بعقل ذلك
 فيه اذ يعلم العادة والفرق المستقر في خطاب المخاطب كما تعلم معاني اللفاظ بالعادة المستقرة
 لاهل تلك اللغة أنهم يريدون ذلك المعنى وإذا كان كذلك فليطلب بصفة الجمع قد تنوعت عادة
 القرآن فيها تارة تناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم تارة لا تناول فلا يجب أن يكون هذا
 الموضع مما تناوله وغاية ما يدعي المذبي أن يقال الأصل شمول الكافة كما يقول الأصل مساواة
 أمته في الاحكام ومساواة أمته في الامتة في الاحكام حتى يقوم دليل التخصيص ومعلوم أنه
 خصائص كثيرة تخص بها من أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن
 يتكرر اختصاصه كسائر الخصائص لكن الإنسان أن يطلب بدليل الاختصاص ومعلوم أن
 الاحاديث المصنوعة المستفصلة بالمتواترعة أنه لا يورث أعظم من الاحاديث المروية في كثير
 من خصائصه مثل اختصاصه بالصبي وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الاحكام
 هل هو من خصائصه كتنازعهم في النبي وأهل الجلس هل كان ملكة أم لا وهل أبع له ما حرم عليه
 من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضة في أمهاته وذلك
 أن الله تعالى قال في كتابه يسألونك عن الانفال قبل الانفال لله والرسول وقال في كتابه
 واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن
 السبيل وقال في كتابه ما آفاه الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى
 والمساكين وابن السبيل ولفظ آية النبي كلفظ آية الجلس وسورة الانفال تركت بسبب بدر
 فدخلت الغنائم في ذلك بالرب وقد دخل في ذلك سائر ما نفله الله للمسلمين من مال الكفار كأن
 لفظ النبي قد يراد به كل ما آفاه الله على المسلمين فدخل فيه الغنائم وقد خص ذلك عما آفاه الله
 عليهم مما لو خوف المسلمون عليه يحصل ولأركاب ومن الأقوال قول النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ليس لي مما آفاه الله عليكم الا الجلس والجلس مردود عليكم فلما أضاف هذه الاموال الى الله
 والرسول رأى طائفة من أهل العلم ان هذه الاضافة تقتضي أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى
 عليه وسلم كسائر أملاك الناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك لغنائم (١) ونسبها إلى النبي صلى الله
 أو باربعة أجناسه ملكا للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من
 أصحاب أحمد كالشرفي وأما مالك وأبو حنيفة وأحمد وجهه وأصحابه وسائر أئمة المسلمين فلا يرون
 تخميس النبي وهو ما أخذ من الشريكين بغير قتال كالغير بقتال الخارج وقالت طائفة ثانية من
 العلماء هذه الاضافة لا تقتضي أن تكون الاموال ملكا للرسول بل تقتضي أن يكون أمرها
 الى الله والرسول فالرسول ينقلها بمأمر الله كآيت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضى
 الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اني والله لا أعطى أحدا ولا منع أحدا وانما
 أنا قاسم أضع حيث أمرت وقال أيضا في الحديث الصحيح سموا باسمي ولا تكتبوا بكتبي

(١) قوله ونسبها إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوله ملكا للرسول كذا في الأصل ويصرر اه

(٣١ - منهاج فاني) من وجوه فقول الكلاية فاسد من وجوه وقول الكرامة فاسد من وجوه والامام أحمد
 وغيره من الأئمة أنكروا هذه الأقوال كلها أنكروا قول الكلاية والكرامة بالنصوص النابتة عنهم وانكارهم لقول المعتزلة متواتر

مستفيض عنهم أنكروا على من جعل ألفاظ العار بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول المنسوب إلى هؤلاء الحشوية ولهذا لما كان أبو حامد مستمداً من كلام أبي المعالي وأما له وأراد الرعي (١٦٢) الفلاسفة في التهاذ كراهته يقابلونه بكلام المعتزلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقفية تارة كما يكلمهم بكلام الأشعرية وصار في البصم معهم إلى مواقف غاية فيها بيان تناقضهم وإذا الرزومة تناقضه فزالي الوقف ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة بين النفي والإثبات من حق ثابت في نفس الأمر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المتألفين الإسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الإسلام موافق لصريح العقل فإن الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يخبروا بمجالات العقول وإنما يخبرون بمجازات العقول وما يعبر بصريح العقل اتفاقاً لا يجوز أن يخبره الرسل بل يخبر بما يليه العقل وبما يجهز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والأئمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والأشعرية يقولون وافقوا من علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه وينظرهم به كما ينظرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتاريخ السلف وحقايق أقوالهم وحقيقة ما جاءه الكتاب والسنة وحقيقة العقول الصريح الذي لا يتصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول إلا بجمع عليه ولا يكلف الله نفساً الأوسرها ولا رب أن الخطافي دقيق العلم مغفور لآلته وإن كان ذلك في المسائل العلية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الأمة وإذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب الصلاة ويحرم من لم يكن له تبارض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصود متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسنة له ويشيع على اجتهداته ولا يؤاخذ بما

فأما أنا فاقسم أقسم بكنكم فالرسول مبلغ عن الله أمره ونهيه فالإمام المضاف إلى الله ورسوله هو المال الذي يصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب ومستحب بخلاف الأموال التي ملكها الله لعباده فإن لهم مصرفها في الباحات ولهذا المأقال في المكتبين وأتوهم من مال الله الذي أتاكم ذهب أكثر العلماء بكاف وأبي حنيفة وغيرهما إلى أن المراد أنا كما لله من الأموال التي ملكها الله لعباده فإنه لم يصفها إلى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما أضافه إلى الله والرسول فإنه لا يعطى إلا فيما أمر الله به ورسوله فالإنفال لله والرسول لأن قسمتها إلى الله والرسول ليست كاللوارث التي قسمها الله بين المستحقين وكذلك مال الخس ومال التي وقدر تنازع العلماء في الخس والتي فقال مالك وغيره من العلماء مصرفها واحد وهو فيما أمر الله به ورسوله وعين ما عينه من التام والمساكين وإن السبيل تخصيصها لهم بالذكر وقد روي عن أحمد بن حنبل ما وافق ذلك وأنه جعل مصرف الخس من الر كاز مصرف التي وهو تبع لخس المغنم وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة والخس يقسم على خمسة أقسام وقال أبو حنيفة على ثلاثة فأسقط منهم الرسول وذوي القربى بموته صلى الله تعالى عليه وسلم قال داود بن علي بل مال التي أيضاً يقسم على خمسة أقسام والقول الأول أصح كما بسط أدلته في غير هذا الموضع وعلى ذلك ندلسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنة خلفاء الراشدين فقوله لله والرسول في الخس والتي كقول في الإنفال لله والرسول فأضافه رسول لاه هو الذي يقسم هذه الأموال بأمر الله ليست ملكاً لآحاد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إن الله لا يعطي أحدًا ولا يمنع أحدًا وإنما أنا أقسم أن منع حيث أمرت بدل على أن ليس بمالك للأموال وأما هو منفذ لأمر الله عز وجل فيها وذلك بأن الله يخبره بين أن يكون ملكاً بينا وبين أن يكون عبداً رسولاً فاختار أن يكون عبداً رسولاً وهذا أعلى المنزلين فإن الملك الذي يصرف الأموال فيما أحب ولا تمنع عليه والعبد الرسول لا يصرف المال إلا فيما أمر به فيكون ما يفعل عبادة لله وطاعة ليس في نفسه ما هو من المباح الذي لا يشاب عليه بل يشاب عليه كله وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في مما أضاف الله عليكم إلا الخس والخس مردود عليكم برب ذلك فإن قوله في أي أمره إلى ولهذا قال والخس مردود عليكم وعلى هذا الأصل فما كان بيد من أموال بني النضير فذلك ونسب خبر وغير ذلك هو من مال التي الذي لم يكن ملكه ولا ورث عنه وأما ورث عنه ما ملكه بل تلك الأموال يجب أن تصرف فيما يحبه الله ورسوله من الأعمال وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما ما قد ظن أنه ملكه كما أوصى به مختريق وسبهم من خبره فذلك أمان يقال حكمه حكم المال الأول وأما أن يقال هو ملكه ولكن حكم الله في حقه أن يأخذ من المال حاجته وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا ورث كما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقسم ورثتي ديناراً ولا درهما ما تركت بعدهم مؤنة تسأل مؤنة عاملي فهو صدقة وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تورث مائة كفافه صدقة أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه وعن غيره يبين ذلك أن هذا مذكور في سابق قوله تعالى فإن خفتم أن لا تصدقوا فواحدة أو ما ملكت أي أنكم ذلك أدنى أن لا تصدقوا أو أن النساء صدقاتهن نحلة

فإن

الصلاة ويحرم من لم يكن له تبارض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه إذا كان مقصود متابعة الرسول بحسب إمكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسنة له ويشيع على اجتهداته ولا يؤاخذ بما

أخطأه بحقيقته لقوله تعالى بنالوا أخذنا نسينا أو أخطأنا والله المستعان (١٦٣) ذكر قول السلف سفة والأشعرية والكرامة وأن سادسوا لمن أنه قول السلف فقال في نهاية الأقدام بعد أن

المعتزلة لما قالت أجمع المسنون قبل ظهور هذا الخلاف على أن القرآن كلام الله وانفعوا على أنه سور وآيات وحروف منظومة وكانت مجموعة وهي مقرونة ومسموعة على التصديق ولها مفتوح وعظم وأمهجة للرسول صلى الله عليه وسلم دلالة على صدقه وأن الأشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال السلف والحناابلة قد نفروا الاتفاق على أن ما بين الدفتين كلام الله وأن ما نفروا ونكتبه ونسجه عن كلام الله فيجب أن تكون تلك الكلمات والحروف هي بعينها كلام الله ولما نفروا الاتفاق على أن كلام الله غير مخلوق يجب أن تكون تلك الكلمات أزليسة غير مخلوقة ولقد كان الأمر في أول الزمان على قولين أحدهما القدم والثاني الحدوث والقولان مضموران على الكلمات المكتوبة والآيات المقرونة بالالسن فصار الآن قول ثالث وهو حدوث الحسروف والكلمات وقدم الكلام والأمر الذي يدل عليه عبارات وهو خلاف القولين فكان السلف على إثبات القدم والأزلية لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى وراهها فابتدع الأشعرية قولاً وقضى بحدوث الحسروف وهو خرق للاجماع وحكم بأن ما نفروا كلام الله بحجاز الاحقيقة وهو عين الابتداء فها قال ورد السبع بأن

فإن طعنكم على شيء منه نفسا فكوهه شيئا مرثا إلى قوة بوصيكم الله في أولادكم لهد كرمثل حظ الاثنين ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخطب بهذا اللفظ ليس مخصوصا بمحتوى ولا ثلاث ولا رباع بل أنه أن يتزوج أو كسفن ذلك ولا مأمورا أن يوفي كل امرأ ما صدقها بل أنه أن يتزوج من نهب نفسها بغير صدق قال تعالى يا أيها النبي أنا أحلفناك أزواجاً بالذي آتيت أسحورهم وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك إلى القوة وأمر أن تؤمنه أن وهدت نفسها للنبي أن أراد النبي أن يستكفها خالصة من دون المؤمنين قد علمنا ما فرشنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما وإذا كان ساق الكلام أنما هو خطاب للأمة ولم يدخل هو في فهم هذه الآية فإن قيل بل الخطاب متساوله ولا مسئلة لكن خص هومن آية النكاح والصدائق قيل وكذلك خص من آية الميراث فما قيل في تلك بقال مثله في هذ مسوا فقل ان لفظ الآية يشمل ه وخص منه أو قيل أنه لم يشمله لكونه ليس من المخاطبين (السابع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان صفة المورث والوارث وإنما قصد بها أن المال المورث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل فالقصد هنا بيان مقدار نصيب هؤلاء المذكورين إذا كانوا ورثة ولهذ لو كان الميت مسلما وهؤلاء كفارا لم يربوا باتفاق المسلمين وكذلك لو كان كافرا وهؤلاء مسلمين وكذلك لو كان عبدا وهم أحرار أو كان حرا وهم عبيد وكذلك القتال عددا عند عامة المسلمين وكذلك القتال خطا من الدين وفي غير هاتين وإذا علم أن في الموق من يرثه أولاده وفيهم من لا يرثه أولاده والآية لم تفصل من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والمورث علم أنه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصد بها بيان حقوق هؤلاء إذا كانوا ورثة متحيثذ فالآية إذا تبين من يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فلا أن لا يكون فيها دلالة على كونه هو يورث بطريق الأولى والآخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما لبست السماء العشر وفيما لبست الأرض والنواضع نصف العشر فإنه قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما ولا يجب وأحد من هاتين الآية لا يحتاج بهوم على وجوب الصدقة في الخضراوات وقوة تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا قصد فيه الفرق بين البيع والربا في أن أحدهما حلال والآخر حرام ولم يقصد به بيان ما يجوز بيعه وما لا يجوز فلا يحتاج بهوم على جواز بيع كل شيء ومن ظن أن قوله وأحل الله بيعه مع الميتة والخنزير والخنزير والكلب وأما الولد والوقف ومثل الغنم والتمار قيل بدو صلاحها ونحو ذلك كان غاطلا (الثامن أن يقال) هب أن لفظ الآية عام فاته خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة هي أضعف من الدليل الذي يدل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فإن العصاة الذين نقلا عنه أن المسلم لا يرث الكافر وأنه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبدا له مال فاشاه البائع الآن بشرط المتاع وفي الجملة فإذا كانت الآية مختصة بنص أو أجماع كنن تخصيصها بنص أخر جازا باتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة إلى أن العام المختص يبق مجعلا (١) قوله فإن العصاة الخ ينقطع من الأصل خبرا ولعل الأصل فإن العصاة الذين الخ أقل من الذين نقلا عنهم معاشرا الأبياء لا نورث الخ ٨١ معصه

ما نفروا ونكتبه كلام الله دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته كأورد السبع بآيات كثير من الصفات من الوجه واليد والرجل من الصفات أنجبرية قال قال السلف ولا يظن القائل بنأ أن ثبت القديم للحروف والأصوات التي قامت بالسبغ وأصارت صفات لنا فانا علم

اقتناعها واختلافها وتعلقها بكسباها وأفعالها وقد قبل السلف أرواحهم ومبرقوا على أنواع البلايا والهم من معتزة الزمان دون أن يقولوا القرآن مخلوق ولم يكن ذلك حروفاً وصواتها (١٦٤) أفعالنا وأكسابنا بل هم عرفوا يقيناً أن الله تعالى

وقد تنوع في تخصيص عموم القرآن إذا لم يكن مخصوصاً بغير الواحد فاما العام المخصوص فيصور تخصيصه بغير الواحد عند عوامهم لاسباب الغير المتلقى بالقبول فانهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به وهذا الغير تلقاه الصعابة بالقبول واجوعوا على العمل به كما سجد ذكره ان شاء الله تعالى والتخصيص بالنسب المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول بظاهر العموم لكنه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الاول لم يسلم ظهور العموم الا فمن علم أن هؤلاء برؤيته ولا يقول ان ظاهرها متروك بل يقول انما يقصد بها بيان نصب الوارث لاسبان الحال الذي ثبت فيه الارث فالأية عامة في الاولاد والموتى مطلقاً في الموروثين وأما شروط الارث فلم تعرض له الآية بل هي مطلقه في لاندل عليه بنى ولا ثبات كما أن قوله تعالى فاقولوا للمشركين عام في الاشخاص مطلق في المكان والاحوال فالخطاب المقصد لهذا المطلق يكون خطاباً مستنداً منسجماً شرعياً لم يتقدم منافاه ولا يكون رافعاً للظاهر خطاباً شرعياً فلا يكون مخالفاً للاصل (الوجه التاسع) أن يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ثبت بالنسبة للقطوع بها واجماع الصعابة وكل من هاد دليل قطعي فلا يعارض ذلك بما ينطأ أنه عموم وان كان عموماً فهو مخصوص لان ذلك لو كان دليلاً لما كان الاثبات فلا يعارض القطعي اذ القطعي لا يعارض القطعي وذلك أن هذا الغير واما غير واحد من الصعابة في أوقات ومحاسن وليس فهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصرف أحدهم أزواجه على طلب الميراث ولا أصراً لم على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شيئاً وأخبر بقوله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجمع عن طلبه واستمر الامر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين الى على فلم يغير شيئاً من ذلك ولا قسمه تركه (الوجه العاشر) أن يقال ان بابكر وعمر قد أعيا علواً ولا دمن المال أضعافاً مضاعفة ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله عليه وسلم لم تنتفع واحده منهم ما منه شيئ بل سلمه عمر الى علي والعباس رضي الله عنهم بياته وبفضلان فيه ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بفعله وهذا مما يجب انتفاء التهم عنهم في ذلك (الوجه الحادي عشر) أن يقال قد جرت العادة بأن الظلمة من الملوأ اذا تولوا بعد غيرهم من الملوأ الذين أحسنوا اليهم وورثهم وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك استعطفوهم وأعطوهم لكفوا عنهم ما زعمتهم قالوا قد روى العاد بالله أن بابكر وعمر رضي الله عنهم قبلان متوثبان لكانت العادة تقضي بأن لا يرثا الورثة المستحقين للولاية والترك في المال بل يعطيانهم بذلك وأضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية وأما منع الولاية والميراث بالكلية فهذا لا تعلم أنه فعله أحد من الملوأ وان كان من اظلم الناس وأبجرهم فعلم أن الذي فعلوه مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر خارج عن العادات الطبيعية في الملوأ كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بعالم يخص الله به غير من ولاة الامور وهو الازاء اذا انبأه لا يورثون (الوجه الثاني عشر) ان قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فبهى من دنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب لا يدل على محل النزاع لان الارث اسم جنس تحت أنواع والدال على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز فاذا قيل هذا حيوان لا يدل على أنه انسان أو قرص أو بعبير وذلك أن لفظ الارث يستعمل

قولا وكلاماً وأمرأ وان أمر غير خلقه بل هو اولى بقديم بقدمه كما ورد القرآن بذلك في قوله تعالى لا اله الا الله وقوله تعالى الله اعلم من بعد وقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقوله كن فيكون فالكائنات كلها انما تكون بشو له وأمره وقوله تعالى انما أمرأ اذا أردنا شيئاً أن نقوله كن فيكون وقوله تعالى واذا قال ربك واذا قلنا لا اله الا الله فالتسليم مضافاً الى الله أخص من إضافة الخلق فان المخلوق لا ينسب الى الله تعالى الا من جهة واحدة وهي الخلق والابداع والامر ينسب الى الاعلى تلك النسبة والافير ترفع الفرق بين الخلق والامر والمخلوق والامر يات قالوا ومن جهة العقل العاقل محمد فربا ضروري ما بين قال وفعل وبين أمر وخلق ولو كان القول فعلاً كسائر الافعال بطل الفرق الضروري فثبت أن القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبله قبله أولية اذ لو كان له أول لكان فعلاً سبقه قول آخر ويسلسل قال وحققوا زيادة تحقيق فقالوا قد ورد في التنزيل أن ظهر محمد كراه من الامور وهو التعرض لاثبات تلك الله سبحانه قال تعالى وقت كلمه ربك صدقاً وعدلاً لا مبدل لكلماته وقال ولولا كلمة تسبقت من ربك وقال تعالى قل لو كان الصمد ادا لكلمات ربى لصد الصمد قبل أن

تفد كلمتان ربى وقال تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة أو قلام والبر بعد من بعد سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله وقال تعالى ولكن حق القول منى وكذلك حق كلمة العذاب فتاريخي الكلام بلفظ الامر وتثبت له الوجدان الحقيقة التي لا كوة

فبها وما أمرنا الا واحدة كل البصر وازيجي بلفظ الكلمات وتثبت لها الكثرة البالغة الى لوحدة فيها ولا نهاية لها ما نفدث
كلمات الله فله تعالى اذا امر واحد وكلمات كثيرة وذلك لا يتصور (١٦٥) الابحرف فمن هذا قلنا امره قديم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر والروحانيات مظاهر الكلمات والاحكام مظاهر الروحانيات والادباع وانطق انما يستدعي من من الارواح والاجسام وأما الكلمات والحروف والامرافازلة قديمة وكان امره لا يشبه امرنا فكلماته وحروف كلماته لا تشبه كلامنا وهي حروف قدسية علوية وكان الحروف بساط الكلمات والكلمات أسبغ الروحانيات والروحانيات مدرات الجسمانيات وكل الكون قائم بكلمات الله محفوف بأمر الله قال ولا تغفلن غافل عن مذهب السلف وظهور القول في حديث الحروف فانه شأنهم يسلون الفرق بين القراءات المقروءة والكثابة والمكتوب ويحكمون أن القراءات هي صفاتنا وفعلنا غير المقروء الذي هو ليس صفاتنا ولا فعلنا غير أن المقروء والقراءة قصص وأخبار وأحكام وأمر وليس المقروء من قصة آدم وليس هو بعينه المقروء من قصة موسى وفرعون وليس أحكام الشرائع الماشية هي بعضها أحكام الشرائع الخاتمة فلا بد أن كلمات تصدر عن كلمة وترد على كلمة ولا بد من حروف تستركب منها الكلمات وتلك الحروف لا تشبه حروفنا وتلك الكلمات لا تشبه كلماتنا (قلت) فهذا الذي ذكره الشهرستاني

وحكامه السلف والخلف ليس هو من الأقوال التي ذكرها صاحب الإرشاد وأتباعه فان أولئك

في ارب العلم والنسوة والمات وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أوثرنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا وقال أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقال تعالى وتلك الجنة التي أوثرناها كما كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضنا لمنظورها وقال تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن ان الارض يرثها عبادي الصالحون وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما وانما يورثوا العلم فمن اخذه أخذ حظه ومن روادى وادوا وغيره وتكذبت الفخذ الخلفه ولهذا يقال الوارث خليفة الميت أي خلفه فيما تركه والخلفه قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير ذلك وإذا كان كذلك فحقه تعالى وورث سليمان داود وقوله يرثي ويرث من آل يعقوب انما يدل على جنس الارث لا يدل على ارث المال فاستدل المستدل بهذا الكلام على خصوص ارث المال جهل منه وجه الدلالة كالقول في هذا الخلفه هذا وقد قلنا لا اعلى خلافة مطلقة لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو امره أو ملكه أو غير ذلك من الامور (الوجه الثالث عشر) أن يقال المراد بهذا الارث ارث العلم والنبوة ويحذف ذلك لارث المال وذلك لانه قال وورث سليمان داود ومعلوم ان داود كان له اولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله (وأيضاً) فليس في كونه ورث ماله صفة مدح لاداءه ولا لسليمان فان اليهودى والنصرى يرث أباهما ولا يمتصفت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأيضاً) فلو أن المال هو من الامور العادية المشتركة بين الناس كالأكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا لا يخص من الانبياء وانما يخص ما فيه عبرة وفائدة تستفاد والاقول القائل مات فلان وورث ماله ابنه مثل قوله ودفنوه ومثل قوله كلوا واشربوا واماوا ويحذف ذلك عما لا يخص أن يجعل من قصص القرآن وكذلك قوله عز كبرياي يرثي ويرث من آل يعقوب وليس المراد به ارث المال لانه لا يرث من آل يعقوب شيأ من أموالهم بل انما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا ولان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطلب ولد اليرث ماله فانه لو كان يرث لم يكن بمن أن ينتقل المال الى غيره سواء كان ابناً أو غيره فلو كان مقصود بالولد أن يرث ماله كان مقصوداً أنه لا يرث أحد غيره وهذا انقصه أعظم الناس بخلا وشعاعاً من ينتقل اليه المال فانه لو كان الولد موجوداً وقصد اعطاه دون غيره لكان المقصود اعطاه الولد وأما اذا لم يكن له ولد وليس مراده بالولد إلا أن يحرز المال دون غيره كان المقصود لا يأخذ أولئك المال وقصد الولد بال قصد الثاني فيجب من أقل الناس عقلا وديناً (وأيضاً) فزكريا عليه السلام لم يعرفه مال بل كان نجاراً ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس (وأيضاً) فانه قال وانى خفت المسوا الى من ورائي ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده اذ مات فان هذا ليس بخوف والله أعلم والله التوفيق

(فصل قال الراضي) ولما كرت فاطمة أن أباه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهما فاعله قال أوبكر لها هاتى أسوداً وأجر شهيدك بئك فجاءت بأمرين فشهدت لها بئك

لم يحكرو الا قول من يجعل القديم عن صوت العبد والمداد وهذا القول لا يعرف به قائل له قولاً أو مصنف في الاسلام وأما القول الذي ذكره الشهرستاني فقال له طائفة كية وهو أحد القولين لتأخر أصحاب أحد مال والشافعي وغيرهم الطوائف وهو المذكور

عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السلفية وقد قاله طائفة غير هؤلاء كذا كذا في كتاب المغالات لما ذكر كلام ابن كلاب فقال
قال ابن كلاب إن الله لم يزل متكلماً وأن كلامه محفلة (١٦٦) فاعلموا به فقدم بكلامه وأن كلامه قائمه بكان العلم قائم

به والقدرة فاعلمته وإن الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض وأنه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وأن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته فصافته متغايرة وهو غير متغاير قال وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث وأن الله لم يزل متكلماً وأنه مع ذلك حروف وأصوات وأن هذا ما حروف الكثيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) فبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بصحة عن السلف مثل أنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل نفر يقيم بين صوت القاري وبين الصوت الذي يسمع من الله ويجوز ذلك فهذا كله موجود عن السلف والأئمة وبعض ما ذكر من هذا القول ليس هو معروفاً عن السلف والأئمة مثل اثبات القدم والازلية لصين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي أطلقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والتنازع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أهل غيره كما هو مبسوط في غير هذا الموضع والتنازع في ذلك مبنى على هذا الأصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائمه ومع أنه لم يزل متكلماً ما هل يتعلق بقدرته وشيئته أم لا فهذا القول

السابع لم يذكره الشهرستاني ونحو ما إذا أقوال المعروفة الناس في مسألة الكلام سبعة أقوال والمقصود هنا أن أبا عبد الله الرازي في أكثر كتبه لم يعين مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري وهو أنه يمتنع أن يحدث في نفسه كلاماً لم يكن له ليس فقال امرأتان لا يقبل قولها وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين امرأتان من أهل الجنة بلغه أمير المؤمنين يشهد بها بذلك فقال هذا بعلك يحرم إلى نفسه ولا تحكم بشهادته فكذلك وقدروا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال على مع الحق والحق يدور معه حيث دار ولا ينشترق حتى يراد على الحوض ففضبت فاطمة عند ذلك فأنصرفت وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحب حتى تلقى أباهاً وتشكو إليه فلما حضرته الوفاة وصت علياً بن يثرباً لا ولا يدع أحداً منهم يصلي عليها وقدروا جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا فاطمة إن الله تعالى يقبض لفضلك ورضي رضاءك وقدروا جميعاً أن قال فاطمة نبضة مني من إذا هافت ذاني ومن إذا ذاق فقد أدنى الله ولو كان هذا الخبر صحيحاً لما جازة ترك البعثة التي خلفها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسفوفها من عند أمير المؤمنين على لما حكى بها لما ادعاه العباس رضي الله عنه ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كلهم من الرجز من تكبير مالا يجوز لأن الصدقة عليهم محرمة وبعد ذلك جاء الهم مال العرين وعند مبارك بن عبد الله الأنصاري فقال له إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في إذا مال العرين خثوث لك ثم خثوث لك ثم خثوث لك ثلاثاً فقال له تقدم فخذ بعد هذا فخذ من بيت مال المسلمين من غير بينة بل بمجرد قوله (والجواب) أن في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد ما لا يكاد يحصى إلا بكلفة ولكن سنذكر من ذلك وجوهاً شاء الله تعالى (أحدها) أن ما ذكر من ادعاء فاطمة فدل أن هذا يناقض كونه ميراثاً لها فإن كان لها بطريق الإرث امتنع أن يكون بطريق الهبة وإن كان بطريق الهبة امتنع أن يصح كون بطريق الإرث ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منزه أن كان يورث كباور غير أن يوصي لوارث أو يخصص في مرض موته بأكثر من حصته وإن كان في حصته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة والأقوال وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب بشيأ حتى مات كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء فكيف يهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فدل فاطمة ولا يكون هذا أمر أمته وراعه أهل بيته والمسلمين حتى يخص بمرفقته أم أين أو على رضي الله عنها (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة رضي الله عنها ذلك كذب على فاطمة رضي الله تعالى عنها في ادعاءها ذلك (الوجه الثالث) أن يقال إن كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فأنصم في ذلك أزواجه وعه ولا تقبل عليهم شهادة امرأته أو واحدة ولا رجل واحد تكذب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واتفاق المسلمين وإن كان لا يورث فأنصم في ذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأته واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل واحد نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة وعين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث وشهادة الزوج زوجته فيها قولنا من مشهور أن للعلماء علماً واثبات عن أحد أحداهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وسعد والأوزاعي وأصحق وغيرهم رضي الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا الوقت رخصة هذه القضية لم يجز إلا ما أن يحكم بشهادة رجل واحد ولا امرأة واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وأكرهم لا يجوزون شهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكره الشهرستاني ونحو ما إذا أقوال المعروفة الناس في مسألة الكلام سبعة أقوال والمقصود هنا أن أبا عبد الله الرازي في أكثر كتبه لم يعين مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري وهو أنه يمتنع أن يحدث في نفسه كلاماً لم يكن له ليس

على كل واحد من ذلك لأنه قد مضى هذا الأصل فلم يكن له أن يبنى عليه بل أثبت ذلك بالإجماع من متصكب فقرر أن الكلام له معنى غير العلم والارادة خلافا للفتنة ونحوهم وإذا كان كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال أنه معلوم واحد قديم قائم بذات الله تعالى فلا يلزمه بقل بذلك لكان خلاف الإجماع فهذا هو المدة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضعيف فإن الأقوال في المسئلة متعدده فتعقل المعزة والكلاية وكان من الممكن أن يقال أن ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بعشسته وقدرته أمكن أن يجعل كلام الله قدما على بقية المعرفة المعروفة فانه يتبين أن محدثه قائم في نفسه أوفى عمل آخر فإذا امتنع حدوثه في نفسه تعين قدمه وان ثبت ذلك بل أمكن أن يقوم به ما يتعلق بعشسته وقدرته أمكن هنا قول الكرامة وقول أهل الحديث الذين يقولون أنه قول السلف والائمة ثم تعين قول الكلاية قد كوفي نهاية العقول ماجرت عادته وعادته بذكره وهو أن معنى الكلام أما أن يكون هو الارادة والعلم وأما أن يكون الطلب مغايرا للارادة والحكم الذهني مغايرا للعلم والاول باطل لان الانسان في الشاهد قد تغير بما ليعلم ولا يعتقه وقد يأمر بأمر لا يريد كالسيد اذا كان قصده امتحان العبد قال واذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لانقاد الاجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب قال فثبت أن أمر الله ونهيه ومغيره صفات حقيقة قائمة بذاته مغايرة لذاته وعلمه وأن الانفاط الواردة في الكتب الالهية مدالة عليها وإذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمه لان

وعين ومن يحكم بشهادة عيين لم يحكم الطالب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله فثبت بأن أين فثبت لها بذلك فقال أمر أن لا يقبل قولها وقد رويوا جميعا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين أمر آمن أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتجاج جاهل ببيان صحيح لنفسه فيصنع عليها فان هذا القول لوفاء الجاهل بين وصف المختار بين أبي عبيد وأمثالهم لكان قد قال حقا فان أمرأة واحدة لا يقبل قولها في الحكم بل لا بدع برهان يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف اذا حكى مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم رويوه جميعا فهذا الخبر لا يعرف في شيء من دواوين الاسلام ولا تعرف عالمين العلماء رويوه وأم أين هي أم سامية بن زيد وهي حاشية التي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات وله حتى حرمه لكن الراي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائل رويوا جميعا لا يكون الا في خبر متواتر في ينكر حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد روى كبار الصحابة ويقولون انهم جميعا رويوا هذا الحديث انما يكون من أجهل الناس وأعظمهم جهدا الحق ويتقدرون أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم أهل الجنة فهو كاختياره عن غيرها أنه من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من الضميمة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد التراب من بايع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادتهم بل ينفردوا أهل السنن من غير وجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الاما حادثة المعروفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأتهم رويوا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم قال كون الرجل من أهل الجنة لا يجب قبول شهادته بل هو أن يغفل في الشهادة ولهذا الوجه ثبتت صحة وقاطعة وطائفة ونحوهم عن يعلم أن من أهل الجنة لكانت شهادة احدها نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرآن كأن سمعوا احدا من نصف مبرات رجل ودبرتها نصف دبر رجل وهذا كله اتفاق المسلمين فكون المرأ من أهل الجنة لا يجب قبول شهادتها لولا ان الغلط عليها فكيف وقد يكون الانسان من يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليا شهد لها فربما شهادته تكون زوجة بها فذم اذ كونه كذا لوصع لم يقدح اذ كانت شهادة الزوج مردودة عندنا كثر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب اما رجل آخر ولما باهر اتمع امرأة وأما الحكم بشهادة رجل وامرأة اتمع عدم معين الذي فهذا الايسوغ (الوجه السادس) قولهم انهم رويوا جميعا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال مع الحق والحق يدور معه حيث دنا ولا يرتفع فحقا في رداع الحوض من أعظم الكلام كذا وجه لا فان هذا الحديث لم يروا احدهن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بسناد صحيح ولا ضعف فكيف يقال انهم جميعا رويوا هذا الحديث وهل يكون كاذب عن روي عن الصحابة والعلماء أنهم رويوا حديثا والحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولو قيل رويوا بعضهم وكان يمكن معصم لكان يمكن وهو كذب قطع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف اخباره أن أم أين في الجنة فهذا يمكن أنه قائم فان أم أين امرأة صالحة من المهاجرات فاجاب

الامة على خراب في هذه المسئلة منهم نفي كون الله موصوفا بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى ونههم من أثبت ذلك وكل من أثبته موصوفا بهذه الصفات زعم ان هذه الصفات قدية فلا أثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكما بعد ذلك هذه الصفات كان ذلك

قولاً بالتأخر والأجتماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لم تقم ان تلك المعاني قديمة في قولكم كل من أثبت تلك المعاني أثبت قديمة قلنا القول في إثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قديمها مسألة أخرى فالزم من ثبوت إحدى السلتين

ثبوت الأخرى لزم من أثبت كونه تعالى عالماً يعلم قديم أثبات كونه تعالى متكبلاً بكلام قديم وان سلمنا ان هذا النوع من الإجماع يقتضي قدم كلام الله لكنه معارض بنوع آخر من الإجماع وهو أن أحداً من الامة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذي ذكرتموه فكيف كون التسليم بعد كرمه خيراً قال الأجماع وذكر من حساب ذلك قوله لوزم من اثبات هذه الصفة اثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني لزم من القول باثبات العلم القديم اثبات الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق بين الموضوعين مذكور في الحصول فان المعتزلة ساعدوا ونسجوا على الفرق بين الموضوعين فلا يكون اثبات كلام الله بهذه الطريق على خلاف الأجماع قلنا قد ينشأ في كتاب الحصول ان احداث دليل لم يذكره اهل الاجماع لا يكون خرفاً للأجماع (قلت) المقصود ان يعرف أنه عدل عن الطريقة الشهيرة وهوانه لو احدثه في نفسه لكان محلاً للوادع مع أنهم اجماع ابن كلاب والاشعري ومن اتبعهما فالضعف هذا الاصل عنده ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافياً مخفلاً عن هذه الطريقة التي أحدثها وليس المقصود هنا الكلام في مسألة القرآن فان هذا مبسوط في مواضعه وانما الغرض التنبيه على اعتراف الفضلاء بأن هذا

انها في الجنبه لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من اصحابه انه مع الحق واب الحق يدور معه حيث دار ولن يقتصر فاحق يرد على الحوض فانه كلام يزعمه رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم أما اولاً فلا ان الحوض انما يرد على أشخاص كقائل للانصار صبروا حتى تقضى على الحوض وقال ان حوضي لا بعد ما بين آية الى عدن واب اول الناس ورود اقصاء المهاجرين الشعتر وقسا الدنس ثيابا الذين لا يتكسون المتعبدات ولا تغفع لهم السبل مدعوت أحدهم وحاجته في صدره لا يجعلها اقتضاه وامسلم وغيره وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض وقد روي أنه قال اني تارك فيكم التقليل كتاب الله وعترتي أهل بيتي لن يقتصر فاحق يرد على الحوض فهومين هذا الموضع كلام يذكرفي موضعه ان شاء الله تعالى ولوضع هذا لكان المراد به اب القرآن أما الحق الذي يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك ان قوله صدق وعمله صالح ليس المراد به ان غيره لم يكن معه حق من الحق وايضا فالحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودار الحق مع علي حينما دار لوجب ان يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودار الحق يدور مع ذلك ولكن من علم أنه لم يكن بأولي بالعصمة من أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فيهم من هو معصوم علم ككذبهم وقتلوا به من جنس فتاوى أبي بكر وعمر وعثمان ليس هو أولى بالصواب منهم ولا في أقوالهم من الاقوال المرجوحة أكثر مما قاله ولا كان نداء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضاعته بأعظم من ثنائه عليهم ورضاعته عنهم بل لو قال القائل انه لا يعرف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عتب على عثمان في شيء وقد عتب على علي في غير موضع لما بعد فعله لما أراد ان يتزوج بنت أبي جهل واشتكته فاطمة لا بها وقالت ان الناس يقولون أنك لا تقض لنا تلك فقام خطيبا وقال ان بني المعرة استأذوني أن تزوجوا بنسبهم على أبي طالب وان لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الا ان يردان أبي طالب ان يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فانما فاطمة بضعة مني ربي ما رابها ويؤذي ما اذا هان ذلك كرهه الله من بني عبد شمس فقال حدثني فصدقي وعدني فوفى لي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه في الصحاحين وكذلك لما طرقة فاطمة ليل فقال ألا نصليان فقال له علي إنما أشتا سيد الله ان شاء ان يعتصمنا فانتطلق وهو يضرب فخذه ويقول وكان الانسان أكثر شئ جبلا وأما الفتاوى فقد أقرن التوفى عن زوجه اوهي حامل تعبد بعد الاجلين وهذه الفتيا كان قد اقرها هو والسبايل بن بعلك على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أو السبايل وأمثال ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز ان يحكم بشهادته وحده كالأبجزة ان يحكم نفسه (الوجه السابع) ان ساد كره عن فاطمة أمر لا يليق بها ولا يجتنب ذلك الأرجل جاهل يحسب أنه يلعنها وهو يجرحها فانه ليس بما ذكر مما يوجب الغضب عليه اذ لم يحكم لو كان ذلك حصصا الا الحق الذي لا يحل لمسلم أن يحكم بخلافه ومن طلب أن يحكم به فغير حكم الله ورسوله فاستم قفضب وحلف أن لا يكلم الحاك ولا صاحب الحاك لم يكن هذا احما يحكم عليه ولا يحاكمه الحاك بل هذا الى أن يكون جرحاً أقرب منه الى أن يكون مدحا ونحن نعلم ان ما يحكي عن فاطمة وغيرهما من العصابة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كاذب متاولين

الاصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمد في مسألة القرآن فبين في موضع آخر فان اثبات المقدمة الاولى فيها كلام وإذا ليس هذا موضعه اذ كانت العدة فيعمل امر محقق وخبر الكاذب والمتاخر يقول هذا اظهار للاصرام والخير والافه في نفس الامر لم يدل

الخبر هاعلى معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فينازعون في ان الكاذب قائم بنفسه حكم اول لفظة على معنى في نفسه بل الظاهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذا وأما القدسة

وأذا كان بعضهم انما فليس القوم معصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم وكذلك ما ذكر من حلفها أنها لا تكله ولا صاحم حتى تلقى ماها وتشتكى إليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى انما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح انما أشكرني ورحماني الى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم اكمل الحسنى اليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعلك التكلان وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ين عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استغث فاستعن بالله ولم يقل سئلت واستعني وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب والي ذلك فارغب ومن العلوم أن المرأة اذا طلعت مالا من ولي الامر فلم يعطها ما لم يكن لها استحقة عنده وهو يأخذها لم يعطه لاحد من أهله ولا أصدقائه بل اعطاه لجميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم أنه لم ير له لائق فأي مدح فطالب في هذا القضية لو كان مظلوما لم يحضام يكن غصه الا للدنيا وكف والهمة عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبغض من الهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف يحال الهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا يحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول انما منع الله لاني لا يحل لي أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول انما أغضب لظلم قلبي من المال ليس من يذ كر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من منافعها ما هلا وليس الله قد قدم المناقضين الذين قال فيهم ونسبهم من بركة في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها أذاهم بسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبي الله سئلتنا الله من فضله ورسوله الى الله راغبون فذ كر قوموا رضوان أعطوا ورضوا ان لم يعطوا فاذنهم بذلك في مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء فلا يكون قالها فيها فقاتل الله الرافضة وانتم صلاهل البيت منهم فانهم الصقوا بهم من العيب والذين مالا يخفى على ذي عين وقال قائل فاطمة لا تطلب الاحكام التي يكن هذا بولي من قول القائل أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيده نساء العالمين حقه فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهدوا بالبي بكر أنه يتفق ماله الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مالا فلم يعطها اياه كما ثبت في الصحيحين عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله خادما فلم يعطها اياها وعلمها التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يمتنعها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطها اياه اياها ان تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب مالا يجب اعطائها اياه واذا لم يجب عليه الاعطام يكن مذموما بترك ما ليس واجبا وان كان ما ساءا ما اذا قدرنا أن الاعطام ليس بمباح فله يستحق أن يحمده على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحد اياه لاق حياذر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعلمونه وكذلك ما ذكر من انصافها أن تدفن لاسلوا لاصلي عليها أحد منهم لا يحكمه عن فاطمة ويحضره الارجل جاهل بطرق على فاطمة مالا يليق بها وهذا لوضع لكان بالذنوب المغفورة وأولمته بالسبي المشكور فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضار أفضل الخلق أن يصل عليه شر انطلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصل عليه وسلم عليه الابرار والعجبار والمناقضون وهذا ان لم ينفعه لم

وإذا كان بعضهم انما فليس القوم معصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم وكذلك ما ذكر من حلفها أنها لا تكله ولا صاحم حتى تلقى ماها وتشتكى إليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى انما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح انما أشكرني ورحماني الى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم اكمل الحسنى اليك المشتكى وأنت المستعان وبك المستغاث وعلك التكلان وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ين عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استغث فاستعن بالله ولم يقل سئلت واستعني وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب والي ذلك فارغب ومن العلوم أن المرأة اذا طلعت مالا من ولي الامر فلم يعطها ما لم يكن لها استحقة عنده وهو يأخذها لم يعطه لاحد من أهله ولا أصدقائه بل اعطاه لجميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم أنه لم ير له لائق فأي مدح فطالب في هذا القضية لو كان مظلوما لم يحضام يكن غصه الا للدنيا وكف والهمة عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبغض من الهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف يحال الهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا يحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول انما منع الله لاني لا يحل لي أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول انما أغضب لظلم قلبي من المال ليس من يذ كر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من منافعها ما هلا وليس الله قد قدم المناقضين الذين قال فيهم ونسبهم من بركة في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها أذاهم بسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبي الله سئلتنا الله من فضله ورسوله الى الله راغبون فذ كر قوموا رضوان أعطوا ورضوا ان لم يعطوا فاذنهم بذلك في مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء فلا يكون قالها فيها فقاتل الله الرافضة وانتم صلاهل البيت منهم فانهم الصقوا بهم من العيب والذين مالا يخفى على ذي عين وقال قائل فاطمة لا تطلب الاحكام التي يكن هذا بولي من قول القائل أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيده نساء العالمين حقه فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهدوا بالبي بكر أنه يتفق ماله الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مالا فلم يعطها اياه كما ثبت في الصحيحين عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله خادما فلم يعطها اياها وعلمها التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يمتنعها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطها اياه اياها ان تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب مالا يجب اعطائها اياه واذا لم يجب عليه الاعطام يكن مذموما بترك ما ليس واجبا وان كان ما ساءا ما اذا قدرنا أن الاعطام ليس بمباح فله يستحق أن يحمده على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحد اياه لاق حياذر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعلمونه وكذلك ما ذكر من انصافها أن تدفن لاسلوا لاصلي عليها أحد منهم لا يحكمه عن فاطمة ويحضره الارجل جاهل بطرق على فاطمة مالا يليق بها وهذا لوضع لكان بالذنوب المغفورة وأولمته بالسبي المشكور فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضار أفضل الخلق أن يصل عليه شر انطلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصل عليه وسلم عليه الابرار والعجبار والمناقضون وهذا ان لم ينفعه لم

(٢٢ - منهاج ثاني) الدلول عليه باللفظ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منها والزابع أنه اسم لمجموعهما وان كان مع القرينة راديه أحدهما وهذا قول الأئمة وجهوا الناس وحينئذ نقى أثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام ينشأ ولهم بالجمهور

أو الاشتراك يمكنه إثبات قيام اللفظ والمعنى جميعاً بالذات ثم من جواز تعلق ذلك بعيشته وقدرته يمكنه أن يقول بالقدم أو لا يقول بالقدم في الكلام العبد وأن قال بالقدم في نوع الكلام (١٧٠) ومن لم يجوز ذلك منهم لما طاعة يقولون بالقدم بالحروف

بضمه وهو يعلم أن في أمته منافقون ولم ينأحدا من أمته عن الصلاة عليه بل قال وأمر الناس كلهم بالصلاة والسلام عليه مع أن فهم المؤمنين والمنافقين فكيف يذكر في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكمه ولا يخبر به الأمر طرقي الجهل ولو أوصى موسى بأن السليبي لا يصلون عليه ثم نفذ وصيته فإن صلاتهم عليه خيرة بكل حال ومن المعلوم أن أناساً لو ظله ظامراً وأوصى بأن لا يصل على ذلك النظام لم يكن هذا من الحسنات التي يحمدها ولا هذا مما أمر الله به ورسوله فمن قصص مدح فاطمة وتعظيمها كيف يذكر من قبل هذا الذي لا مدح فيه بل المدح في خلافه كما دل على ذلك الكتاب والسنة والأجماع

(وأما قوله) روي جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فاطمة إن الله غضب لفضل ورضي لرضاك فهذا كذب منه ما روي وهذا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا الأسناد المعروف عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صحيح ولا حسن ونحن إذا شهدنا فاطمة بلفظه بأن الله مرضى عنها فنحن لا نذكر وعمر وعثمان وطعمة والزبير وسعيد وعبد الرحمن بن عوف بذلك نشهد وتشهد بأن الله تعالى أخبر برضاه عنهم في غير موضع كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وقوله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين إذا يبايعونك تحت النخلة وقد ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توفي وهو عنهم راض ومن رضي الله عنه ورسوله لا يضره غضب أحد من الخلق كائن من كان لأن من رضي الله عنه ورضي عن الله يكون رضاه موافقاً لرضاه الله فهو راض عن الله بحكم الله موافقاً لرضاه وأرضوا بحكمه غضبوا لغيره فأن من رضي بغضب غيرهم لم أن غضب الله عنه فأن الغضب إذا كان مرضاً لك فقلت ما هو مرضي لك وكذلك الرب تعالى وله المثل الأعلى على أن أراضى عنهم غضب لغيرهم أذ هو راض بغضبهم

(وأما قوله) روي جميعاً أن فاطمة بضعة مني من آذاها آذاني ومن آذاني آذى الله فإن هذا الحديث لم يروى باللفظ بل روي بغيره كما ذكر في حديث خطبة على لانة أي جعل لما قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً فقال ابن أبي هشام بن المغيرة استأذني أن يتكلموا بآبائهم على بن أبي طالب وأبي لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن أعفا فاطمة بضعة مني يرضي ما رابها ويؤذي ما آذاها الآن يريد أن طالب أن يطلق ابنتي ويتكلم بآبائهم وفي رواية أخرى أن آذاني أن تفتن في دينها ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فأتى عليه في مصاهره إياه فقال حدثني فصدقتي ووعدي فوق لي وأني لست أحل حراماً ولا أحرم حلالاً ولكن والله لا تجتمع بنو رسول الله وبنت عذراء الله عند رجل واحد أبداً روى البخاري ومسلم في الصحيحين من رواه على بن الحسين والموسى بن حمزة فسبب الحديث خطبة على رضي الله عنه لانة أي جعل والسبب داخل في اللفظ قطعاً هذا اللفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه بل السبب يجب دخوله بالاتفاق وقد قال في الحديث يرضي ما رابها ويؤذي ما آذاها ومعلوم قطعاً أن خطبة لانة أي جعل عليها رابها وآذاها والتي صلى الله تعالى عليه وسلم رابها ذلك وآذاها فإن كان هذا بعيد الاحتمال فاعلم أن ما يلقى هذا الوعيد على أن أبي طالب وأن لم يكن بعيد الاحتمال فاعلم أن ما يكره أن يعدن الوعيد من علي وأن قيل إن علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها قيل فهذا يقتضي أنه غير معصوم وإذا جاز أن من راب فاطمة وآذاها يذهب ذلك بتوبته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات الماحية فإن ما هو

والحديث لا ينسبونه إلى بعده وأما ما روي أهل الحديث فلهم فيها قولان ولا مصحاب أحد قولان ولا مصحاب الساقية أعظم قولان ولا مصحاب مالك قولان ولا مصحاب أبي حنيفة قولان وللصوفية قولان وجهوا أهل التفسير على التائب وأما أهل الكلام فقد

ذكر الاشعري هذا في كتاب المقاتل عن غيره واحد من ائمة الكلام غير الكرامية . ولم يذكر في كرامية عندنا ان تردوا به الا قولهم في
الايمان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) انهم يصغونه بالحركة والكسرة ونحو ذلك وان عاصمة

القدماء من الشيعة كانوا يقولون
بالجسم اعظمهم قول الكرامية
وان المتأخرين منهم هم الذين قالوا
في التوحيد بقول العقدة بل ذكر
عنهم بتجديد الصفات من العلم
والسمع والبصر وقد سلكوا عن
هشام والجهنم انهما يقولان
بحدوث العلم وهذا رأس المعلقة
وهذا رأس الشيعة لكن جهنم
كان يقول بحدوث العلم في غزواته
وهشام يقول بحدوثه في ذاته وحكي
الاشعري بتجديد العلم له عن جمهور
الامامة وحكي عنهم انابت الحركة
له وان كلهم يقولون بذلك الا
شذوذة منهم وذكر عن هشام بن الحكم
وهشام بن الجواليقي وان مالك
الحضرمي وعلي بن الهيثم وغيرهم
انهم يقولون ارادته حركة وهل
يقال انها غيره أم لا على قولين لهم
وذكر عن طائفة انهم يقولون يعلم
الاشياء قبل كونها الا اعمال العباد
فانه لا يعلمها الا في حال كونها وهذا
قول غلاة القدرية كعبد الجهنمي
وامثاله وهو احد قولي عمرو بن عبد
وذكر عن زهير الاثرى انه كان
يقول ان الله ليس بحسم ولا محدود
ولا يجوز عليه الحلول والمماساة
ورغم ان الله تعالى يحيي ويميت
القائمة كما قال تعالى وجابر بن
والملك مصلحنا وزعم ان القرآن
كلام محدث غير مخلوق قال وكان ابو
معاذ التميمي وفاق زهير في أكثر
قوله ومخالفة في القرآن وزعم ان
كلام الله محدث غير محدث ولا مخلوق

اعظمهم هذا الذنب تذهب الحسنات المساحة والتوبة والمصابب المكفرة . وذلك ان هذا
الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله الابدية ولو كان كذلك لكان على والعادنا قد قد
ارتد عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . ومعالم ان الله تعالى زعم انهم
وانخوارج الذين قالوا انه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا انه ارتد في حياته
اذ من ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد ان يعود الى الاسلام او يقتله النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وهذا لم يقع واذا كان هذا الذنب هو مما دون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا ينظر ان يشرك
به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء . وان قالوا بجهلهم ان هذا الذنب كفر لكفر وانك ابا بكر زعمهم
تكفير على واللازم باطل فالله ومثله وهذا انما يبيسون ابا بكر وعمر وعثمان ويكفرونهم بما روي
صدر من على ما هو مشهور او ما بعد عن العذر منها فان كان ما جاورا ومعدوا زعمهم اولى بالاجر
والعذر . وان قيل باستلزام الامر الاخف قصدا وكفرا كان استلزام ان يخلط ذلك اولى
(واضح) فيقال ان طائفة رضى الله عنها اعظمهم اذا هالما في ذلك من اذنيها فاذا اراد الامر
بين اذنيها واذا كان الاحتراز عن اذنيها اوجب . وهذا حال ابي بكر وعمر فانهما احتزرا
ان يؤذيا اناها او يربيه بنى فانه عديد او امر امر الخافان غير اعده وامرهم ان يفض
لخصافة امرهم وعده ويتأذى بذلك وكل عاقل يعلم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا
حكم بحكم وطلبت طائفة او غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم اولى فان طاعته واجبة ومعصيته محرمة ومن تأذى لطاعته كان معصيا في تأذيه
بذلك وكان الموافق لطاعته مصيبا في طاعته . وهذا بخلاف من اذا تعرض بعينه للاجل
طاعة الله ورسوله . ومن يدر حال ابي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه انما
قصدا طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا امر آخر علم ان حاله اكمل وافضل واعلى من حال
على رضى الله عنه وكلاهما سيد كبيرين . كما ابرأ ليا الله الشقي وخزب الله المظفين . وعبد الله
الصالحين ومن السابقين الاولين . ومن اكار القربين الذين يشربون بالنسب . ولهذا كان ابو
بكر رضى الله عنه يقول والله لعقرا به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم احب الي من ان اصل
قرباني وقال ارقبوا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في اهل بيته واهل بيته واهل بيته عنه لكن
المقصود انه لو قدر ان ابا بكر اذا هالما يؤذى هالما في نفسه بل بطبع الله ورسوله ويوصل الحق الى
مستحقه وعلى رضى الله عنه كان قصده ان يتزوج عليها في ان اذا تعرض بخلاف ابي بكر . فلم
ان ابا بكر ~~كان~~ اعدان بذمها اذا هالما على . وانه انما قصده طاعة الله ورسوله بما لا يخله فيه
بخلاف على فانه كان له حظ في اهل بيته وابو بكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا
لا يشبه من كان مقصوده امر الله يتزوجها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه ما يؤذى طائفة
اذا لم يعارض ذلك امر الله تعالى فاذا امر الله تعالى بشي فعله وان تأذى من تأذى من اهل
وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله . وهذا الاطلاق كقولهم من
أطاعني فقد اطاع الله ومن اطاع امري فقد اطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى
امري فقد عصاني ثم قد ين ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فاذا
كانت طاعة امر الله اطاعتها ومارادها الطاعة في المعروف فتقوله من اذا هالما فقد اذاني بحمل
على الاذى في المعروف بطريق الاولى والاحرى لان طاعة امر الله فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم بالله لا في مكان . وكذلك قوله في محبة و ارادته ايضا قال زهير كلام الله محدث وليس محدث وفعل وليس بفعل وامتنع ان زعم
انم خلقه ويقول ليس بخلق ولا مخلوق وانه قائم بالله ومحال ان يتكلم الله بكلام فام بغيره كما يستحيل ان يتحرك بشركة فاعمة بغيره وكذلك

يقول في ارادة الله وحجته وبفضه ان ذلك اجمع قائم بالله قال الاسعري وبلغني عن بعض المتفقهة انه كان يقول ان الله لم يزل مستكبرا
بمعنى انه لم يزل قادرا على الكلام ويقول ان كلام الله (١٧٣) محدث غير مخلوق كصعود الله بن كلاب ومن قال انه

محدث كصعوده ومن قال انه محدث
كصواب معاذ التومسي يقولون
ليس بحجم ولا عرض واما الجفة
التي احتج بها الرازي لثبته فهي
ضخيفة ومن وجوه أحدها ان
المقدمة التي اعتمد عليها في قوله
ان الخلق عن الكمال الذي يمكن
التصاف به ناقص فقال ومعلوم
أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن
التصاف بها في الازل كما لا يمكن
وجودها في الازل فان ما كان
وجوده مشروطا بمحدث سابق
له امتنع امكان وجوده قبل وجود
شرطه وعلى هذا فالتوهم هذه
في الازل لا يكون خلقا عما يمكن
التصاف به والخلق عما لا يمكن
اتصافه به ليس بشاقص (الوجه
الثاني) أن يقال هو لم يثبت
امتناع ما ذكره من النقص
بدليل عقلي ولا ينص كتاب ولا سنة
بل انما أثبت بما ادعاه من الاجماع
وهذه طريقة وطريقة في المعالي
قبله ومن وافقهم يقولون ان
امتناع النقص على الله تعالى انما
عليه بالاجماع لا بالنص ولا بالعقل
واذا كان كذلك فعلوم أن المنزعين
في اتصافه بذلك هم من اهل
الاجماع فكيف يحتج بالاجماع في
مسائل النزاع فان قال هؤلاء موافقوا
على امتناع النقص عليه وانما
نازعون في كون ذلك نقصا قبل له
اما أن يكونوا وافقوا على اطلاق
اللفظ وانما أن يكونوا وافقوا على
معناه فان وافقوا على المصطلق

واما فعل ما يردى فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والالزم
أن يكون على فعل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية أمر الله ومعصية معصية
الله ثم اذا عارض معارض وقال أبو بكر وعمر ولي الامر والله قد أمر بطاعة ولي الامر وطاعة
ولي الامر طاعة الله ومعصية معصية الله فن حط أمره وحكمه فقد سقط أمر الله وحكمه
ثم اخذ شيع على علي وفاطمة رضي الله عنهما بأنهما إذا أمر الله وسخط حكمه وكروهما لأرضي
الله لأن الله مرضيه طاعته وطاعة ولي الامر فمن كره طاعة ولي الامر فقد كره رضوان الله
والله بسخط لمعصيته ومعصية ولي الامر ومعصيته فمن اتبع معصية ولي الامر فقد اتبع
ما أسخط الله وكرو مرضوانه وهذا التشيع على علي وفاطمة رضي الله عنهما أوجه من تشيع
الرافضة على أبي بكر وعمر وذلك أن النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في
طاعة ولادة الامور ولزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل لو قال قائل ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بطاعة ولادة الامور وان استأثروا والصبر على جورهم وقال انكم
ستلقون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال اذا أذوا اليهم حقهم وسألوا الله
حقكم وامثال ذلك فلو قدر ان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كانا ظالمين مستأثرين بالمال
لانفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهما والصبر على جورهما ثم لو اخذ هذا القائل بقدر
في علي وفاطمة رضي الله عنهما ونحوهما بأنهم لم يصبروا ولم يلزموا الجماعة بل جزعوا وفرقوا الجماعة
وهذه معصية عظيمة لكن هذه الشناعة أوجه من تشيع الرافضة على أبي بكر وعمر رضي
الله عنهما فان أبي بكر وعمر لا تقوم جهة بأنهما تركوا واجبا ولا فعلا محرما أصلا بخلاف غيرهما فانه قد
تقوم الجهة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثله أبو بكر وعمر وما ينزه علي وفاطمة رضي الله عنهما
عن ترك واجب أو فعل محظور الا وتبين أن أبي بكر وعمر ولي بكثير ولا يمكن أن تقوم جهة تركهما
واجبا أو تركهما محظورا الا والجهة التي تقوم في علي وفاطمة أقوى وأكثر فطلب الطالب مدح
علي وفاطمة رضي الله عنهما اما بسلاصتهما من الذنوب واما بفقران الله لهما مع القدر في أبي
بكر وعمر فامة الذنوب والمنع من المغفرة من أعظم الجهل والظلم وهو أجهل وأظلم من يريد
مثل ذلك في علي ومعوية رضي الله عنهما اذا أراد مدح معاوية رضي الله عنه والقدر في علي
رضي الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر صحيحا لما حازه أن يترك البغلة والسيف
والهامة عند علي حين حكمه به لما ادعاه العباس (فيقال) ومن نقل أن أبي بكر
وعمر حكما ذلك لاحدا أو ترك ذلك عند أحد علي أن يكون ملكا له فهذا من أبين الكذب عليهما
بل عاين هذا أن يتركه عندهم تركه عنده بآثار كادقته عند علي والعباس لصرها في مصارفها
الشرعة (واما قوله) ولكن اهل البيت الذين طهرهم الله في كلهم تركتكم الا يجوز
(فيقال له أولا) ان الله تعالى لم يخبر أنه طهر جميع اهل البيت وأذهب عنهم الرجس فان
هذا كذب على الله كيف ونحن نعلم أن من بني هاشم من ليس طهرهم من الذنوب ولا أذهب
عنهم الرجس لاسيما عند الرافضة لان عندهم كل من كان من بني هاشم حبا أبي بكر وعمر
رضي الله عنهم ليس طهرهم ولاه انما قال فيها انما يذهب عنهم الرجس اهل البيت
وقد تقدم أن هذا مثل قوله ما يرد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته

القول بأنه صالحة منزعة عن النقص وقول ليس هذا من النقص لم يكن مورد النزاع داخل في ما عني بلفظ النقص عليك
ومعلوم أن الاجماع حينئذ لا يكون حاصلا على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ يدخل فيه هذا المعنى عند بعض أهل الاجماع

ومثل هذا لا يكون حجة في الحق ولكن غاية إذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة نقصاً أن يكون يعبروا باللفظ اللغوي وهذا يتقدم
أن لا يكون له مساس في اللغة انما فيه خطأ لغوي (١٧٣) فكيف إذا كانت المقدّمات غير سلسة لهم في اللغة أيضاً ومثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وإنما يكون حجة لقلبته ولو صحت حقيقتها فلا يحصل بها المقصود وان كانوا اقنعوا على نفي المعاني التي يعبر عنها باللفظ النقص فمعلوم أن المعنى المتنازع فيه لم وافقوا عليه فبين أن مورد النزاع لا جماع على نفسه قطعاً فلا يجوز الاحتجاج على نفسه بالاجماع (الوجه الثالث أن يقال) ان قول القائل ان الامة اجعت على تزويه الله تعالى من العيب والآفة ونحو ذلك وهذا التقدير ليس بمنقول اللفظ عن كل واحد من الامة لكن نحن نعم ان كل مسلم فهو تزويه الله تعالى عن النقص والعيب بل العلاء كلهم متفقون على ذلك فانه ما من أحد يعظم الصانع سبحانه وتعالى وصف الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص في حقه وان كان بعض المحدثين بصفة عابته فهو نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ولهذا كان نفاة الصفات نفوها وهم يعتقدون أن اثباتها يقتضي النقص كالحذوث والامكان ومشابهة الاصحاء ومثبوتهما اثباتها واجب للاعتقادهم أن اثباتها واجب الكمال وعدمها يثبت النقص والعدم ومشابهة المجادات وكذلك مثبتة التقدير ونفاة بل بعض نفاة التوثيق زعموا أنهم نفوها تعظيماته أن يكون رسوله من البشر وأهل الشرك أشركوا تعظيماته أن

عليكم لتعلمكم تشكرون وقوله يريد الله لين لكم ويهدى لكم سن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاكم وأما ركنه في فعله حصله هذا المراد المحبوب ومن لم يفعل لم يحصل ذلك وقد بطل هذا في غير هذا الموضوع وبين أن هذا الزعم لهؤلاء الرافضة القدريّة فان عندهم أن ارادة الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ما أراد فلا يلزم أن ارادة الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يطهر أحد بل من اراد الله تطهره فان شاء تطهر نفسه وان شاء لم يطهره ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فقاله أولاً) المحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع فقد كانوا يشربون من الماء المسلة بين مكة والمدينة ويقولون اننا نعلم علينا الفرض ولا يحرم علينا التطوع وإذا جاز أن يتنفعوا بصدقات الأجانب التي هي تطوع فاعتناهم بصدقة التي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي أساخ الناس التي حرمت عليهم وانما هي من الفي الذي آفاه الله تعالى رسوله والي محلل لهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل جعل ما جعله الله من الفي صدقة أو غايته أن يكون ملكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقة على المسلمين وأهل بيته أحق بصدقة فان الصدقة على المسلمين صدقة والصدقة على القرابة صدقة واصله (الوجه التاسع في معارضة الحديث جابر رضي الله عنه) فيقال جابر لم يدع حقا لغيره ينزع من ذلك الغير ويجعله وانما يطلب شي من بيت المال يجوز للامام أن يعطيه اياه ولو لم يعطه به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا وعد به كان أولى بالجواز فلماذا لا يقتصر على بيته ومثل هذا أن يحيى شخص الى عقارب بيت المال فيدعه لنفسه خاصة فليس للامام أن ينزعه من بيت المال ويدفعه اليه بلا حجة شرعية وأخر طلب شي من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى لغير بيته الأثرى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المرفوعة وصدقة غيره على المسلمين لا يجوز لاحد ثقل أصلها ويجوز أن يعطى من ربه ما يتنفع به فالمال الذي أعطى منه جابر هو المال الذي يقسم بين المسلمين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان العباس وعلياً والحسن والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معهما وعد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول هؤلاء الرافضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال المسلمين بلا يئنه بل بمجرد الدعوى حكاهم لا يعرف حكم الله في هذا ولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين المسلمين وجابر أحد المسلمين وله حقه فهو واحد الشركاء والامام اذا أعطى أحد من مال التي وهو من مال المسلمين لا يقال انه أعطاه مال المسلمين من غير بيته لان القسم بين المسلمين أعطاهم لا يقتصر الى بيته بخلاف من يدعي أن أصل المال له دون المسلمين نعم الامام يقسم المال باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالحيث وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه وهو نوع من الكيل باليد وجابر ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعده بثلاث حبات وهذا أمر معتاده من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يذكر الامام عهد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وما يجوز الاقتداء به فيه فاعطاه حبة ثم نظر عدد ما فاعطاه

بعد بلا واسطة تكون بيته وبين خلفه فإذا كان كذلك فمن المعلوم أن الانسان لو احتج بالاجماع المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله تعالى على من ثبت الصفات مدعي أن اثباتها نقص وعيب أو بالعكس لقوله المتيقن نحن نوافق على نفي هذا المعنى الذي تثبته أنت

نفسا وبها فلا تتجرب علينا بما لموافقا على لفظ لم توافقنا على معناه وأما كيف حدث أن يقولوا نحن نشارك في هذا المعنى وإن سمعته أنت
نفسا وبها فلا يكون حجة ثابتة إلا أن يقوم دليل على انتفاء (١٧٤) ذلك غير الإلجاج المشروط بموافقهم (الوجه

الرابع أن يقال له) قولنا إجماع
الاستعالي أن صفاته كلها صفات
كآل أن عتبت ذلك صفاته اللازمة
له لم يكن في هذا حجة وإن عتبت
ما يحدث بقدرته ومشيئته لم يكن
هذا إجماعا فإنك أنت وغيرك من
أهل الكلام تقولون أن صفة
الفعل ليست صفة كآل ولا تنقص
والله موصوف به أبعدان لم يكن
موصوفا بكونه خالقا ومبدعا
وعادلا ومحسنا ونحو ذلك عندك
أمور حادثة متعددة وليست صفة
مدرج ولا كآل وإن قلت المفعولات
ليست قائمة بخلاف ما يقربوه
قبل لك هب أن الأمر كذلك لكن
ما يحدث بقدرته ومشيئته أمان
يقال هو متصف به أولا يقال هو
متصف به فإن قيل ليس متصفاه لم
يكن متصفا لاهذا ولا بهذا وإن
قيل هو متصف به كان متصفا بهذا
وهذا موصوف أم المشهور عند أهل
الكلام من عامة الطوائف أنهم
يقسمون الصفات إلى صفات فعلية
وغير فعلية مع قول من يقول منهم
أن الأفعال لا تقوم به فبمعناه
موصوفا بالأفعال فله موصوف بأنه
خالق ورازق وعندهم ههنا أمور
كأنه بعد أن لم تكن ولما قال لهم
من يقول بتسلسل الحوادث من
الفلاسفة وغيرهم الفعل إن كان
صفة كآل لم تصاف به في الأزل
وإن كان صفة تنقص امتنع اتصافه
به في الأبد أجابوا عن ذلك أن الفعل
ليس صفة كآل ولا تنقص (الوجه

بقدر هاهنا تنحصر بالمطابقة لموافق القول الذي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فإن الواجب
موافقته بحسب الامكان فإن أمكن العلم والاتبع ما أمكن من التحري والاجتهاد ما قصصة
فاطمة رضي الله عنها ذكر ومن دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان حصصا
لكان بالفتح فيمن يصحون له أشبه بالمدح والله المستعان

(فصل قال الرافضي) وقد روى عن الجماعة كلهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
قال في حق أبي ذر ما أقلت الغبراء وما أثلت الخضراء على ذي الهبة أصدق من أبي ذر ولم يسموه
صدقا وسموا أبا بكر صدقا لم يرد مثل ذلك في حقه

(فيقال) هذا الحديث لم يرواه الجماعة كلهم ولا هو في الصحصين ولا هو في السنن بل هو مروي
في الجملة وقد تقرر حصته وثبوته في المعلوم أن هذا الحديث لم يرويه أن أبدا أصدق من جميع
الخلق فإن هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين
ومن علي بن أبي طالب وهذا خلاف إجماع المسلمين كلهم من السنة والشعة فعلم أن هذه
الكلمة معناها أن أبدا أصدق ليس غيره أكثر تحري بالصدق منه ولا يلزم إذا كان بمنزلة غيره في
تحري الصدق أن يكون بمنزلة في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق
فيه ومصدق به وذلك أنه يقال فلان صادق الهبة إذا تحري الصدق وإن كان قليل العلم بما
حدث به الأنبياء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقل ما أقلت الغبراء ما أعظم تصديقا من أبي ذر
بل قال أصدق للهجة والمدح للصدقي الذي صدق الانبياء ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه
مصدقا فالأنبياء وتصديقهم للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق
الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل صدق صادق وليس كل
صادق صدقا ففي الصحصين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى
الصدق حتى يكتب عند الله صدقا وأياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور والفجور
يؤدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذبا فالصدقي
قدر إيماء الكامل في الصدق وقدر إيماءه الكامل في التصديق والصدقي ليست فضيلته في مجرد
تحري الصدق بل في أنه علم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة وتفصيلا وصدق ذلك
تصدقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لأبي ذر ولا لغيره فإن أبدا
لم يعلم ما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كإجماله أو بذكره لأحصله من التصديق الفصل
كما حصل لأبي بكر ولأحصل عنده من كمال التصديق بعرفه ولا حال كما حصل لأبي بكر فإن
أبا بكر أعرف منه وأعظم حاله ورسوله منه وأعظم نصرا لله ورسوله منه وأعظم جهادا بنفسه
وماله منه إلى غير ذلك من الصفات التي هي كمال الصديقية وفي الصحصين عن أنس بن مالك رضي
الله عنه قال صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد أروعه أو بكر وعمر وعثمان فر جف
بهم فقال سكن أحد وضربه برجله وقال ليس عليك إلا النبي وصدقي وشييدان وفي الترمذي
 وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤثرون ما أوثروا وقلوبهم وجلة

الخاص احتجوا بقوله أن الأمة مجمعة على أن صفاته لا تكون إلا صفة كآل أن منع من احتجوا به بإجماعهم
على تنزيههم عن صفة تنقص فإن كونه منزها عن صفات التنقص مشهور في كلام الناس وأما كون صفاته لا تكون إلا صفات كآل فليس

هذا القبط مشهور معروف وعن الأئمة ومن أطلق ذلك منهم فأعياط الله على سبيل الإجمال لما استقر في القلوب من أن الله موصوف بالكمال دون النقص وهذه الألفاظ لا تدل على دق (١٧٥) المسائل وقول المعلق هذا كونه يفعل أفعالا بنفسه

بقدر عليا وبشأها هو مصف نص
وكال كان الى ان يدخل ذلك في
صفات الكمال أو يقف عن الجواب
أقرب منه الى أن يجعل ذلك من
صفات النص (الوجه السادس)
ان هذا الاجماع همه عليهم فاذا
عرضنا على العقول موجودين
أحدهما يمكنه أن يتكلم ويفعل
عشيته كلاما وفعلوا لا تحريه

أهوال جل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخاف قال لا يا ابنة الصديق ولكنه الرجل يصوم
وتصدق ويخاف أن لا يقل منه

(فصل قال الراضى) وسوم خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يستخلفه في حياته ولا بعده وقامه ولم يسموا امرا المؤمنين خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند ما اذن منه انه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له ان المدينة لا تصلح الا لى او بك اما رضى أن تكون منى بمنزلة هروان من موسى الا انه لا بى بعدى وأمر أسامة بن زيد على الجيش الذين فيها أو بكر وعمر ومات ولم يعزلوه ولم يسمو خليفة ولما ناولي أبو بكر غضب أسامة وقال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلف علي فثن اليه هو وعمر حتى استرضاه وكأنا سمعته منذ حياته أمرا

ذلك بل لا يكون كلامه الا غير محدود
له ولا مراد او يكون بانناغسه
لكانت العقول تقضي أن الاول
أكل وكذلك اذا عرضنا على العقول
موجودين من المخلوقين أو
موجودين مطلقاً أحدهما بقدر على
الذهاب والجيء والتصرف بنفسه
والآخر لا يمكنه ذلك لكنت العقول
تقضي بأن الاول أكل من الثاني
كما اذا اذ عرضنا على العقل موجودين
من المخلوقين أو موجودين مطلقاً
أحدهما علم قدر والآخر لاحداه
ولا علم ولا قدر لكنت العقول تقضي
بأن الاول أكل من الثاني فنفس
ما به يعلم أن اتصافه بالحياة والقدرة
صفات كماله به يعلم أن اتصافه
بالافعال والايقال الاختيارية التي
تقوم به التي بها يفصل المفعولات
المبينة صفة كمال والعقلاء متفقون
على أن الاعيان المتحركة أو التي
تقتل الحركة أكل من التي
لا تقلها كأنهم متفقون على أن
الاعيان الموصوفة بالعلم والقدرة
والسمع والبصر أو التي تقتل
الانصاف بذلك أكل من الاعيان

(والجواب) من وجوه (أحدها) ان الخليفة إما ان يكون معناه الذي يختلف غيره وان كان لم يختلف كما هو المعروف في اللغة وهو قول الجمهور وأما ان يكون معناه من استخلفه غيره كما قاله طائفة من أهل التاخر والشيعة ويحومون فإن كان الأول فأبى بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه خلفه بعد موته ولم يختلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته إلا بى بكر فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة فإن الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صارولى الأمر بعده وصار خليفة يعلى بالمسلمين وبقيم فهم الحدود ويقسم عليهم النىة ويفرضهم ويولى عليهم العمال والأمرأه وغير ذلك من الأمور التى يفعلها أولاد الأمور فهذه أمتنا كما بأمرها بعد موته أبى بكر فكان هو الخليفة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فيها قطعا لكن أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق خلافة والشيعة يقولون كان على "هو الأحق لكن تصح خلافة أبى بكر وقول ما كان يحصل له ان يصير هو الخليفة لكن لا ينازعون أنه صار خليفة بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم اذ كان الخليفة من خلف غيره على كل تقدير وأما ان قيل ان الخليفة من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنة وبعض الشيعة في قاله من أهل السنة يقول ان النى صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبى بكر أما بالنص الجلى كما قاله بعضهم وأما بالنص الخفى كما أن الشيعة القائلان بالنص على على "منهم يقول بالنص الجلى كما تقوله الامامة ومنهم من يقول بالنص الخفى كما تقوله الحارورية من الزيدية ودعوى أولئك بالنص الجلى أو الخفى على أبى بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هؤلاء بالنص على على "لكثرة النصوص الثابتة الدالة على خلافة أبى بكر وأن علما يدل على خلافة الامام يعلى كذب أبى يعلى أنه لا دلالة فيه وعلى هذا التقدير فلم يختلف بعد موته أحد إلا بأبى بكر فهذا كان هو الخليفة فإن الخليفة المطلق هو من خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته وهذا ان الوصفان لم يثبتا إلا لأبى بكر فهذا كان هو الخليفة وأما استخلاف يعلى على المدينة فذلك ليس من خصائصه فإن النى صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رحلا من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم تأوى عثمان بن عفان تأوى واستخلف على "لم يكن على أكثر ولا أفضل من استخلف عليهم غيره بل كان يكون فى المدينة في كل غزوة من الغزوات من المهاجرين ، الانصار أكثر وأفضل من يخلف في غزوة يقول "كان غزوة يقول "لا بد ان النى صلى الله تعالى عليه وسلم لا أحد بالخلف فيها فلم يختلف فيها

التي لا تصف بملك ولا تقبل الا تصاف به وهذه الطريقة هي من اعظم الطرق في اثبات الصفات وكان السلف ينجحون بها ويشتون ان من عبد الهالا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم فقد عبد الله بالانصاع عيا ما مؤا فاشتون ان هذه صفات كمال فالخالي عنها ناقص ومن المعلوم ان

كل كمال لا تنقص فيه وجهه من الوجود ثبت للخلق فان خلق الحق به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فان خلقا من صفاته أحق بتميزه عنه ولما أورد من الملاحدة ثمة الصفات بان عدم هذه (١٧٦) الصفات انما يكون نقصا اذا كان الحمل قابلا لها وانما

يكون عدم البصر على وعدم الكلام خروبا وعدم السمع صما اذا كان الحمل قابلا لذلك الحيوان فاما لا يقبل ذلك كالجناد فانه لا يوصف بهذا ولا بهذا الحيوان عن هذا بان ما لا يقبل الانصاف لا بهذا ولا بهذا اعظم نقصا مما يقبلها ما يتصف بأحد هما وان اتصف بالنقص فالجناد الذي لا يقبل الحياة والسمع والبصر والكلام اعظم نقصا من الحيوان الذي يقبل ذلك وان كان أعمى أصم أبكم فمن نفي الصفات جعله كالإلهي الأصم الأبكم وهذا بعينه موجود في الأفعال فان الحركة بالذات مستلزمية للحياة ومازومة لها بخلاف الحركة بالعرض كحركة القسرية التابعة للقاسر والحركة الطبيعية التي تطلب بها العين العود الى مركزها وتفرجها عن المركز فان تلك حركة بالعرض والعقل مستفقر على أن من كان من الاعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها فالأعرض وما كان متحركا بنفسه كان أعلى من الموات الذي تحركه بغيره وقد بسط هذا في غير هذا الموضع ونحن نتكلم على هذه الجهة الكمال والنقصان كلاما مطلقا لا يختص بنظم الرازي إذ قد يقول القائل أنا صوغها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول اعلم أن طوائف المسلمين

المتأقون أو معذورون الثلاثة الذين تاب الله عليهم وانما كان معظم من تخلف فيها النساء والصبيان وروى أن بعض المنافقين طعنوا في علي وقالوا انما استخلفه لانه يقضه وإذا كان قد استخلف غيره على أكثر وأفضل مما استخلف عليه عليا كان ذلك استخلافا مقيدا على طائفة معينة في غيبة ليس هو استخلافا مطلقا لعدمه على أمته ولم يطلق على أحد من هؤلاء انه خليفة رسول الله الامم القبيصة فاذا كان يسمى على بذلك فغيره من الصحابة المستخلفين في أولي هذا الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وأيضاً الذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون الأفضل للناس وأما الذي يخلفه في حال غزوه ولعدوه فواجب أن يكون أفضل الناس فالعادة الجارية أنه يستعصم في خروجه لمخاضه في الغايز من يكون عنده أفضل ممن يستخلفه على عياله فان نفع ذلك ليس تنفع ذلك المشاركة في الجهاد والتي صلى الله تعالى عليه وسلم شبه علياً بهرون في أصل الاستخلاف لا في كماله ولعل شركا في هذا الاستخلاف بين ذلك أن موسى لما ذهب الى سيناء لم يكن معه أحد يشركه في ذلك فاستخلف هرون على جميع قومه والتي صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك أخذ معه جميع المسلمين الا المذخور ولم يستخلف علي الاعلى العباس والقليل من الناس فلم يكن استخلفه كاستخلاف موسى لهرون بل اتهمه في حال منفيه كما اتهم موسى هرون في حال منفيه فينبه الله تعالى عليه وسلم أن الاستخلاف ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لاماته كما استخلف موسى هرون على قومه وكان على خرج اليه يبي وقال انذري مع النساء والصبيان كانه كره أن يخلف عنه وقد قيل ان بعض المنافقين طعن فيه فينبه الله تعالى عليه وسلم ان هذه الميزة ليست لنقص المستخلف اذ لو كان كذلك ما استخلف موسى هرون (وأما قوله) انه قال ان المدينة لاتصلح الاي أوبل فهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف في كتاب الحديث المعتبرة وما يبين كذبه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة غيرة موعه على وليس بالمدينة لاهو ولا على فكيف يقول ان المدينة لاتصلح الاي أوبل فيوم بدر كان معه على وبين بدر والمدينة عدة من أهل وليس واحد منهما بالمدينة وعلى كان معه بدر بالتوازي وكان يوم الفتح معه اتفاق العلماء وكانت أخته أجارت جوين لها وأراد على قتلها مافقال رسول الله زعم ابن أمي على أنه قاتل رجلا أجرته فلان بن هيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أجزأني أجرت يا أم هانئ والحديث في الصحيح ولم يكن في المدينة لاهو ولا على ويوم خيبر كان قد طلب عليا فقدم وهو أرمم وأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه ولم يكن بالمدينة لاهو ولا على وكذلك يوم حنين والطائف وكذلك في حجة الوداع كان على باليمن والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا فاجتمعوا بكهة وليس بالمدينة واحد منهما والرافضة من فرط جهلهم يكدبون الكتب الذي لا يخفى على من له بالسياسة أدنى علم (وأما قوله) انه أمر أسامة رضي الله عنه على الجيش الذين فهم أبو بكر وعمر بن الخطاب الذي يعرفه من أدنى معرفة بالحديث فان أبابكر لم يكن في ذلك الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلفه من حين مرض الى أن مات وأسامة قد روى أنه قد عقد الراية قبل مرضه ثم لما مرض أمر أبابكر أن يصلي بالناس فصلى بهم الى أن مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولقد رآه أمر بالخروج مع أسامة قبل المرض لكان

له في هذا الأصل الذي تبني عليه مسألة الأفعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقول تنفرع الى الستة أمره وذلك أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بعيشته وقدرته من الأفعال وغير الأفعال على قولين مشهورين ومتنازعون في أن الأمور

أمره بالصلاة تلك المنفعة أنه لا ساسة أن يسافر في مرضه موجبا لتسيير امرأة أسامة عنه فكيف إذا لم يؤمر عليه أسامة بحال (وأبضا) فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السير أبدا ولا في معارضة أن يعين كل من يخرج معه في الفرو بأسمائهم ولكن ينسب الناس نداء على ما مطلقا فتارة يقولون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن نبيهم الذي خفف كافي غزوة الغابة وتارة يأمر ناسا بصفة كما أمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن لا يخرج معه إلا من شهد أحدًا وتارة يستنصرهم بفراغاما ولا يأذن لاحد في التخلف كما في غزوة تبوك وكذلك كانت سنته خلفاته من بعده وكان أبو بكر لما أمر الأمر إلى الشام وغيره يندب الناس إلى الخروج فإذا خرج مع الأمير من رأى حصول المقصود بهم سيره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل إلى مؤنة لسيرة التي أرسلها قال أمير كزبد فإن قتل يخفر فإن قتل فعبد الله بن روح لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن العصاة مكتوبين عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يطوف نفاذ يخرجونهم بأسمائهم وأعيانهم بل كان يؤمر الأمير فإذا اجتمع معهم يحصل بهم المقصود وأرسلهم وصار أمير عليهم كما أنه في الحجة لما أمر أبا بكر وأردفه يعني أخيه أنه مأمور وأن أبا بكر أمير عليه ولما أمر أسامة بقتل أبيه وأرسله إلى ناحية العدو الذين قتلوا أبا أمامة في ذلك من المصلحة تدب الناس معه فانتدب معه من رغب في الفرو وروى أن عمر كان ممن انتدب معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمر ولا غير عمر فخرج معه لكن من خرج معه في الفزاة كان أسامة أمير عليه كما أنه لما استخلف عتاب بن أسيد على مكة كان من أقام بمكة فقتل أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الأمير فالأسير أمير عليه باختياره والخروج معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين الفرو جمع مع الأمير كل من يخرج معه فإن هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا من عادة أبي بكر وهذا كما أنه إذا كان أماما راتب في حياته يصلى يقوم فمن صلى خلفه كان ذلك الامام أماما له تنفذ عليه وإن كان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود البدرى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يوم القوم أقرؤهم لكتاب الله فإن كانوا في الفزاة سواء فاعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فقدمهم سنا ولا يؤتون الرجل الرجل في سلطه ولا يجلس على تكرمته إلا بإذنه فسبح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على أمام ذي سلطان وإن كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء أن الامام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة أول أن الأمير هو الذي يصلى بالناس وتنازع الفقهاء فيما إذا اجتمع صاحب البيت والمتولى أيهما يقدم على قولين كما تنازعوا في صلاة الجنازة هل يقدم الوالي أو الولى أو كثرهم قدم الوالى ولهذا المألمات الحسن بن علي قدم أخوه الحسين بن علي أمير المدينة فصار عليه وقال لولا أنها السنة لما قدمته والحسين أفضل من ذلك الأمير الذي أمره أن يصلى على أخيه لكن لما كان هو الأمير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤتون الرجل الرجل في سلطه فقدمته ذلك وكان يقدم الأمير على من معه في المغازي كقدمه في الصلاة والحج لأنهم صلوا خلفه باختيارهم وبحجوا معه كونه قد تمعن صلاتهم خلفه وحجهم معه إذا لم يكن الحج الأمير واحد خرج معه ولكن في الفرو لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج بأسمائهم وأعيانهم

المصلحة الحادثة هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي أو يجب تناهياها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصلت الأقوال أربعة طائفة تقول يقوم ما يتعلق بعيشته وقدرته ثم هل يقال ما زال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم شيء من ذلك ثم هل يمكن دوا ذلك وتسلسله خارجا عنه على قولين وكل من الطائفتين تنازعا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل تقوم به على قولين فالقاتلون من أهل القبلة يجوز تسلسل الحوادث منهم من قال تقوم به ومنهم من قال تحدث لأبي محل ومنهم من قال تحدث في محل غيره والماتعون لذلك من أهل القبلة منهم من قال

بل يندبهم فخرج من مختار القزو ولهذا كان الخارجون مفضلين على القاعدن ولو كان الخروج معينا لكان كل منهم مطيعا لأمره بل قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرا ولو الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدن درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدن أجرا عظيما درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما فأسمه قرضي الله عنه كان أميراً من أمراء السرايا وأمراء السرايا لم يكونوا يسمون خلفاء فانهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد موته ولا خلفوه في مغيبه على شيء كان يشاره بل هو أنشأ لهم سفراً أو عملاً استعمل عليهم رجال منهم ابتداء لخلافته كان يعمل قبله وقد يسمى العمل على الأمصار والقرى خلافة ويسمى العمل مخالفاً وهذه أمور لفظية تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فأوبكر أنفذ جيشاً أسامة رضي الله عنه بعد أن أشار الناس عليه برده خوفاً من العدو وقال والله لأأجل راية عقد هذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان عاكف على كمان عاكف ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لانه قام مقامه فيعمل ما هو أصلي للسلي (وأما ما ذكره) من غضب أسامة لما قولي أو يكره في الأكاذيب السجدة فان حجة أسامة قرضي الله عنه لاني بكر وطاعته أشهر وأعرف من أن تذكر وأسامة من أبعاد الناس عن الفرقة والاختلاف فانه لم يقاتل لامع على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا من يصلح للخلافة ولا يحضر قلبه أن يتولاها فأى فائدة له في أن يقول هذا القول لا يسمي نولي الامر مع علم أنه لا يتولى الأمر أحد الا كان خليفة عليه ولوقدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمرهم على أن يكره ثم مات فقبضتمار الامر إلى الخليفة فمن بعده واليه الامر في انفاذ الجيش وأوجبه وفي تأمير أسامة أو عزله وإذا قال أتمرني عليك فن استغنى عن قال من استغنى عن على جميع المسلمين وعلى من هو أفضل منك وإذا قال انه أتمرني عليك قال أمره على قبل أن استغنى فبعد أن صرت أنا خليفة فانا لا أتمر عليك كالأقندر أن أبكر أمر على عمر أحد ثمات أو بكر وولي عرسار عمر أميراً على من كان أميراً عليه وكذلك لو أمر عمر على عثمان أو على أو غيرهما أمراً لهما مات عرسار هو خليفة فانه يصير أميراً على من كان هو الأمير عليه ولوقدر أن علياً كان أرسله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر عليه غيره كأمير عليه أب بكر لما أرسله ليحيى بالناس سنة تسع وخمسة على فقال لعلي أنت أميراً وأما مورق قال بل بأمرور فكان أو بكر أميراً على علي فأوقدر أن علياً هو خليفة لكان يصلح أميراً على أي بكر ومثل هذا لا يكره إلا جاهل وأسامة أعقل وأني وأعلم من أن يتكلم بمثل هذا الهذيان لئلا يكره وأحب من ذلك قول هو لأما المعتبرين انه مشي هو وعمر إليه حتى استرضيه مع قولهم انهم قهر راعداً وبني هاشم وبني عبد مناف ولم يسترضيه لهم أعز وأقوى وأشرف من أسامة قرضي الله عنه فأى حاجة من قهر راعداً وبني هاشم وبني أمية وسائر بني عبد مناف وبطن قريش والانصار والعرب إلى أن يسترضوا أسامة بن زيد وهو من أشجع رعيهم ليس له قبيلة ولا عشيرة ولا معمال ولا رجال ولولا حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له وتقديسه لم يكن الا كماله من الضعفاء فان قلت انه استرضاه لمحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لم يقولون انهم بدلو عهده وظلوا وصه وغصوه فن عصي الامر التحميم وبدل العهد البين وظلم واعتدى وقهر ولم يلتفت الى طاعة الله ورسوله ولم يقرب في آل محمد الا ولا ذمة راعي مثل أسامة بن زيد يسترضيه وهو قدره شدة أم أيمن ولم يسترضها أو غضب فاطمة

تقومه ولها ابتداء ومنهم من قال بل تحدث فاطمة في غيره ولها ابتداء ومنهم من قال بل تحدث لافي عمل ولها ابتداء وقد ذكرنا حجة المانعين من قيام المقدورات والمسرادات به وكلام من ناقضها ونحن نذكر حجة المانعين من التسلسل في الآثار وكلام بعض من عارضهم من أهل القبلة وهذا موجب على عامة الطوائف حتى في الطائفة الواحدة فان أبا التناهد الاموي قد ذكر في لباب الأربعين لاني عبد الله الرازي من الاسترضاءات عسى ذلك ما يناسب هذا الموضوع وتابع في ذلك طوائف من التظار كابي الحسن الأمدي وغيره بل نفس الرازي قد ذكر في مواضع من كنهه نقض ما ذكره في الأربعين ولم يجب عن ذلك كما قد حكينا كلامه في موضع آخر وسيأتي ان شاء الله

وأذا هي أحيى بالاسترضاء فمن فعل مثل هذا فأى حاجة إلى استرضاء أسامة بن زيد وإنما يسترضى الشخص للدين أو لادنا فإذا لم يكن عندهم دين يحملهم على استرضاء من يجب استرضاءه ولا هم محتاجون في الدنيا له فأى داع يدعوهم إلى استرضائه والرافضة من جعلهم وكذبهم يتناقضون تناقضا كثيراً أوهى قول مختلف بوقوله عنه من أقل

(فصل قال الرافضي) وسما عمر فاروقاً ولم يسموا علياً رضي الله عنه بذلك مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فاروق أمي يفرق بين أهل الحق والباطل وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا يسترضئهم علياً (فيقال أولاً) أما هذان الحديثان فلا يستريب أهل المعرفة بالتحديث أنهم ما حديثان مؤسوسان مكذوبان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يروا أحدهما في كتاب العلم المعتمدة ولا أولهما من أسانيد معروف (وقال ثانياً) من احتج في مسئلة فرعية بحديث فلا بد أن يستدل فكيف في مسائل أصول الدين والأخبر بقول القائل قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس جهة باتفاق أهل العلم ولو كان يحتل كل حديث قال فيه واحد من أهل السنة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم جهة ونحى فتعنى في هذا الباب بأن يروى الحديث بأسانيد معروف بالصدق من أى طائفة كانوا لكن إذا لم يكن الحديثه أسانيد هذا التالفة له وإن كان لم يكن به نقله من كتاب غيره فكيف يجوز لاحداث شهيد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عما يعرف أسانيد (و يقال ثالثاً) من المعلوم لكل من له خبرة أن أهل الحديث من أعظم الناس بحثاً عن أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلبها وأرجب الناس في اتباعها وبعد الناس عن اتباع هوى بخلافه فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلى هذا أمي أحد من الناس ولم يثبت عنهم فاتهم باتباع قوله فاتهم باتباعه وبعبه لما يشته لا لفرض لهم في الشخص المدوح ولهذا إذا كرهه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فضائل على كذا كرهه ما قاله من فضائل عثمان وإذا كرهه من فضائل الانصار كما إذا كرهه من فضائل المهاجرين وإذا كرهه من فضائل بني قريظ وفضائل بني هاشم وإذا كرهه من فضائل طليعة والزبير كذا كرهه من فضائل سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد وإذا كرهه من فضائل عاتكة كذا كرهه من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا بينهم وكانوا ساعاً فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلى هذا فاروق أمي لقبوا ذلك ونقلوه كما نقلوا قوله لاني عبد هذا أمين هذه الامة وقوله لاني برهان لكل نبي حوارى وحوارى الزبير وكما نقلوا قوله لعلى لأعطين الراية وحلما يجب الله ورسوله وبجبه الله ورسوله وحديث الكساء لما قال لعلى وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأمثال ذلك ويقال رابعاً كل من الحديثين يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبته إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى يكون على وغيره فاروق الامة يفرق بين الحق والباطل ان عني بذلك أنه يميز أهل الحق والباطل فيميز بين المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يشدر عليه أحد من البشر لاني ولا غيره وقد قال تعالى لنبيه وعن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فإذا

كلام الرازي في افاد هذه الحجج التي ذكرها في تنامي الحوائث بامور لم يذكرها جوامع وذلك أن أبا عبد الله الرازي ذكر في الاربعين في مسئلة حدوث العالم من الحجج على حدوث الاجسام والعالم عالم يذكر في عامة كتبه (فذكر خمس حجج الاولى) أنه لو كانت الاجسام قدعة لكانت امام متحركة أو ساكنة الاولى يستلزم حوائث لا اول لها واحتج على انتفاء ذلك بسنة أو وجه الاول ان ماهية الحركة يقتضى المسوقية بالغير و ماهية الازل تنفها فاستنتج ازالة الحركة فعارضه أبو الثناء الارموسي بأنه لقائل أن يقول كون ماهية الحركة مركبة من جزئين وجزء لا يحق لا ينافي دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة لا لاني أول وهو المعنى بكونها أزلية (قلت) ونكتة هذا الاعتراض أن

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عين كل منافق في مدينته وفيما حولها فكيف يعلم ذلك غيره وان قيل انه يذكرك صفات أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق لثنيه بين الحق والباطل بالرب وان أراد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا لو كان محصيا لم يكن فيه إلا التمييز تلك الطائفة المعينة وحينئذ فأبكرهم وعثمان وأولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكمل وأفضل قلته لا يثبت ما قبل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل عن قاتلهم على وكل ما كان العدو أعظم بالاطلا كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدا ابوام القبة من قتل نبيا أو من قتله نبي وكان المشركون الذين باشر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالكذب والمعاداة كالبلب وأبي جهل سرامن غيرهم فإذا كان من قتله الثلاثة أعظم بالاطلا كان الذين قاتلهم أعظم حقا فيكون أولى بالفرقان بهذا الاعتبار وان قيل انه فاروق لان محبته هي المفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولاده البس من فعله حتى يكون هو به فاروقا وقيل ثانيا ان محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تقر يقاين أهل الحق والباطل بانفاق وقيل ثالثا لو عارض معارض جعل محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل فلم يكن دعواه دون دعوى ذلك في على مع ماروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر الفتنة يكون هذا وأصحابه على الحق وأما اذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه أظهر في المقابلة ومن كان قوله مجرد دعوى أمكن مقابله عنه وان أراد بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك الغالبة كالمتبع لآلته ونوته فكان هؤلاء أهل الحق وهذا كفر بانفاق المسلمين وان أراد بذلك المحبة المطلقة فالتشأن فيها لأهل السنة يقولون نحن أحق بها من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة للقبول هي كحبة اليهودي والنصارى للمسيح وهي محبة باطلة والمحبة العصية أن يحب العبد ذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلما اعتقد رجل في بعض الصالحين أنه نبي من الأنبياء أو أنهم السابقين الأولين فأحبهم كان قد أحب ما لا حقيقة له لأنه أحسن ذلك الشخص شاعلى أنه موصوف بتلك الصفة وهي باطلة فمقدأ أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأه توهم أنها عظيمة المال والجمال والدين والحسب فأحبها ثم تبين له أنها دونه ما ظنه بكثير فلما رآه أن حبه ينقص بحسب نقص اعتقاده اذ الحكم اذا ثبت لعله زال زوالها واليهود اذا أحبوا موسى شاعلى أنه قال تمسكوا بالست مادامت السموات والارض وأنه نهي عن اتباع المسيح ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فإذا تبين لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يروا القيمة علوا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وأما أحوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطلة فلم يكونوا مع موسى المبشر بعيسى المسيح ومحمد وثبت في العجم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المر مع من أحب واليهود لم يحبوا الا ما لا وجود له في الخارج فلا يكونون مع موسى المبشر بعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك يتبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد بالاطلا فأحبه كان محبا لذلك الباطل وكانت محبته باطلة فلم ينفعه وذلك كن اعتقد في بشر الالهية فأحبه لذلك كن اعتقد الهية فرعون أو أئمة الاسماعيلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الأنبياء أو الملائكة كاعتقاد النصارى في المسيح ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضى أن تكون مسبوبة بالغير فهل المراد بالغير أن تكون الحركة مسبوبة بمالس بحركة أو يكون بعض أجزائها سابقا لبعض أما الأول فباطل وهو الذي يشعر به قوله ماهية الحركة تقتضى المسبوبة بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضى أن تكون مسبوبة بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لامتنع كون المسبوق بغيره أزليا لكن لا يعلم أن يراد بالثاني وهو أن ماهيتها تقتضى تقدم بعض أجزائها على بعض وحينئذ فقد منعوا المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لا نسلم أن ما كان كذلك لا يكون أزليا هذا رأس المسئلة لا سيما هو وجاهر المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلمون ان ما كان كذلك فانه

كفر واوصدوا عن سبيل الله مثل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا النصارى مع المسيح فإذا أحبه معتقدا أنه الله وكان عبداً كان قد أحب ما لا حقيقة له فإذا تبين له أن المسيح عبد ورسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب العصاة والتابعين والصالحين معتقدا فيهم الباطل كانت محبة لذلك الباطل باطلة ومحبة الراضية لمعنى رضى الله عنه من هذا الباب فأنهم يحبون ما لم يوجد وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته الذى لا امام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا هو الذى كان يعتقدوا بأكبر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ظالمين معتدين أو كافرين فإذا تبين لهم يوم القيامة أن علياً لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء غافوا عنه أنه كان يكون قريبا من أحد هو وأنه كان مقربا امامتهم وفضلهم ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ولا كان منصوصا على امامته تبين لهم أنهم لم يكونوا يحبون عليا بل هم من أعظم الناس بغضاً لعل رضى الله عنه في الحقيقة فأنهم بغضون من اتصف بالصفات التي كانت في علي ككل منها في غيره من اثبات امامة الثلاثة وتفضيلهم فان عليا رضى الله عنه كان فضلهم وقرىبا امامتهم فبين أنهم يغضون عليا قطعوا بهذا بين الحديث الذى رواه مسلم في مصححه عن رضى الله عنه أنه قال انه لعهد النبي الأبي الى أن لا يحبني الامؤمن ولا يغضني الا منافق ان كان هذا محققا ثابتا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكافوا مقرين به وهكذا كل من أحب شيئا على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الامر كن اعتقد في شيء أنه يشفع في مرده يوم القيامة وأنه يرتفع وينسره ويشترج كبرائه ويحبسه في الضرووات كن اعتقد أن عنده خزائن الله أو أنه يعلم الغيب أو أنه ملك وهوليس كذلك في نفس الامر فقد أحب ما لا حقيقة له وقول علي رضى الله عنه في هذا الحديث لا يحبني الامؤمن ولا يغضني الا منافق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية اليمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبغض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار الامؤمن ولا يبغضهم الا منافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولأمه أن يحبسها الله الى عباده المؤمنين قال فلا تجلسن معنا لا يحبني وأمي وهذا بما بين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذى رواه عن ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا بغضهم عليا فان هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب لان النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي فكيف لا يكون على النفاق علامة الا بغض علي وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح أن آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوتى خان وقد قال تعالى في القرآن في صفة المنافقين ومنهم من يلزم في الصدقات فان أعطوا منها رضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول ائذن لي ولا تفتني ومنهم من يقول أبتكم زادة هذه أعماماً وذكر لهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيرهم من العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضوع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين ببغض علي لكان متجها كائنهم أيضا يعرفون ببغض الانصار بل وبغض أبي بكر وعمر وبغض غيره هؤلاء فان كل من أبغض ما يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه

يعلم أن يكون أديا ومعلوم أن ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متأخرا عن بعض ولا يتبع مع ذلك وجوده لا انقضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يتبع وجوده لا ابتداء له منها كما لم يتبع وجوده لا أول له وجوده وهو التقديم الواجب الوجود مع امكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء الحق كالكلام في انتهاء المقدّر (قال الرازي الوجه الثاني) لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لا الى أول كان قبل حركته معدم لا الى أول وتلك العدميات مجتمعة في الازل وليس معها شيء من الوجودات والالكان السابق مقارن للسبوق فلمجموع الوجودات أول قال الارموي ولقاتل أن يقول ان عينه باجماعها تحقّقها بأسرها

وسلم عليه وبواله وان كان يجب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبواله كان بغضه شعبة من شعب
التناق والذليل بطرد ولا يعكس ولهذا كان أعظم الطوائف نفاقا المبغضين لآبي بكر لانه
لم يكن في الصحابة أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم أعظم حبا للنبي
صلى الله تعالى عليه وسلم منه فغضه من أعظم آيات النفاق ولهذا لا يوجد المنافقون في طائفة
أعظم منها في مغضه كالنصيرية والاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يغضونه
يظنون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيغضونه لذلك قبل ان كان هذا اعذارا عن
كان بغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيغضونه لذلك قبل ان كان هذا اعذارا عن
نفاق الذين يغضونه جهلا وتوايلا فكذلك المبغضون لعلي الذين اعتقدوا انه كافر مرتدا وطالم
فاسق فأبغضوه لمغضه لدين الاسلام وألما أحسه الله وأمر به من العدل ولا اعتقادهم أنه قتل
المؤمنين بغير حق وأراد على الارض وفسادا وكان كفر وعيون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا
جهالا فليسوا بأجهل من اعتنقوا في عمرائه فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أو شئ لا ي
بكر وعمر نفاقا لهم وتوايلا لهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الاولى والاحرى وان
كان بغض علي نفاقا وان كان المبغض جاهلا متاولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا
حفيظ وان كان المبغض جاهلا متاولا

﴿فصل قال الرافضي﴾ وأعلموا أمر عائشة على باغي نساءه مع أنه عليه السلام كان
يكره من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت له عائشة انك تذكر كرها وقد أبتك الله خبرا منها
فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذكرك في الناس وأوتيت اذ طردني الناس
وأسدعتني بحالها ورزقني الله والدينها ولم أرزق من غيرها
(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نساءه بل قد
ذهب لذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما عفاي الصحابي عن أبي موسى وعن أنس رضي الله
عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل سائر الطعام
الطعام والريء هو أفضل الاطعمة لانه خير ولحم كما قال الشاعر
اذما انخبرت آدمه بلعم فذلك أمانة الله السريد

ونك أن البر أفضل الاقوات والحمد أفضل الادام كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللهم فإذا كان اللهم سيد
الادام والبر سيد الاقوات ومجوعهما الريء كان الريء أفضل الطعام وقد سمع من غير وجه
عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل سائر الطعام وفي الصحيح
عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب اليك قال عائشة قلت
ومن الرجال قال أبوها قلت ثم من قال عمر بن الخطاب وهو لا يقولون قوله لخديجة ما بدلتني الله
خير منها ان صرح معناه ما بدلتني خيرا لي منها فان خديجة نفعته في أول الاسلام فنعمها بغير غيرها
ففيه مقامها فكانت خيرا له من هذا الوجه لكونها نفعته وقت الحاجة وعائشة محبته في آخر
النسوة وكال الذين فضل لهم العلم والايمان ما لم يحصل لمن لم يدرك الأول والنسوة فكانت
أفضل لهذا الزيادة فان الامة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم
يلتفع به غيرا لخديجة كان خيرها مقصودا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عنه
شيئا ولم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الذين لم يكن قد كمل حتى تعلمه ويحصل لهم

حينما فهو ممنوع لانه ما من
حين يفرض الا وينتهي واحدها
فيه لوجود الحركة التي هي عندها
ضرورة تعاقب تلك الحركات لاني
أول وان عنيته أنه لا ترتب في
بدايات تلك العجالات كما في بدايات
الوجودات فلا يلزم من اجتماع
بعض الوجودات معها المفسد
(قلت) مضمون هذا أن عدم كل
حركة ينهي وجودها فليست
الاعدام متساوية في النهايات فلا
تكون مجمعة في شيء من الاوقات
لانه في كل وقت يثبت بعضها دون
بعض لوجود حادث يزول به عنده
ولكن لا بداية لكل عدم منها فان
ما حدث لم يزله معدوما قبل حدوثه
بخلاف الحركات فان لكل حركة
بداية وحيد فلا يمتنع أن يقارن
الوجود بعضها دون بعض كما يقارن
الوجود السابق الا إلى عدم كل

كأنها حصل لمن علم وأمن به بعد كآله ومعالم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن
تفرق همه في أعمال متنوعة فتدبجته رضى الله تعالى عنها بخبره من هذا الوجه لكن أنواع البر
لم تنص في ذلك إلا ترى أن من كان من العصابة أعظم إيماناً وكريهاً لنفسه وماله كجمرة
وعلى وسعدن معاذ وأسيدن حضير وغيرهم هم أفضل ممن كان يتخذ من الله تعالى عليه
وسلم وينفعه نفسه أكثر منهم كاليرافع وأنس بن مالك وغيرهما وفي الجملة الكلام في تفصيل
عائشة وخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة يجمعون على تعظيم
عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي ماتت عنهن كانت عائشة أحسن الله وأعظمهن
حرم عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يصرون بهدأهم يوم عائشة لما يعلون من
محبتها إياها حتى إن نساء غرن من ذلك وأرسلن إليه فاطمة رضى الله عنها تقول له نسألك
بشئلك العدل في إتيه أي عاقلة فقال فاطمة أي بنية أما تحبين ما أحب قالت بلى قال فإني
هذه الحديث في العيصين وفي العيصين أيضاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا عائشة
هذا جبريل يقرأ عليك السلام قالت وعليه السلام ورحمة الله تعالى وترى ما لا ترى ولما أراد فراق
سودة بنت زمعة وهبت وهما عائشة رضى الله عنها باذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان في
مرضه الذي مات فيه يقول ابن أبي البقوم استبطل اليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يمرض في بيت
عائشة رضى الله عنها فرفض فيه وفي يثاوفي بين حمراء وحراو في جبرها وجع يدين بها
وريقه وكانت رضى الله عنها مباركة على أمته حتى قال أسيد بن حضير لما أنزل الله آية التيم
بسبب ما هي بأول تركتها بال أي بكر منازل بل أمر طر تركه الله الإجعل الله فيه المسلمين بركة
وقد كانت نزلت آية راءها قبل ذلك لما رماها أهل الأفل فبرأها الله من فوق سبع سموات
وجعلها من الصينات وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأدعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم إنك تقالين علياً وأنت طالسة ثم أنها خالفت أمر الله في قوله تعالى وقرن
في بيوتكن وخرجت في ملا من الناس لتقاتل علياً في غير ذنب لآل المسلمين أجوعوا على قتل
عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول أقتلوا عتلاً قتل الله عتلاً ولما بلغها قتله فرحت
بذلك ثم سألت من تولى الخلافة فقالوا على ففرحت لقتاله على دم عثمان فأى ذنب كان لعل على
ذلك وكيف استجاز طلبة والزبير وغيرهما طاعوا على ذلك وباى وجه يلقون رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد من المؤمنين لم يجرأ أن يجرأه من بيننا وأسافرهما كان
أشد الناس عداوته وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير
المؤمنين ولم ينصر أحد منهم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقهما من أبي بكر
ولا شخص واحد كله بكلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فاتهم في هذا الباب وغيره فاتهم بالسط شهد الله
وقولهم حتى وعدل لا يتناقض وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع ففي أقوالهم من الباطل
والتناقض ما نبهه إن شاء الله تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كلهم في
الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطليحة والزبير
سادات أهل الجنة بعد الأنبياء وأهل السنة يقولون إن أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم
عن الخطأ بل ولا عن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنباً صغيراً أو كبيراً ويؤوب منه

ماسواه فالمستدل يقول عدم كل
حادث ثابت في الأزل والمعرض
يقول نعم لكن لا سلم أن عدم الجنس
ثابت في الأزل وليس الجنى حادثاً
حتى يكون مسبوقاً بعدم الجنس
وإنما الحادث أفراده كإفادامه
في الأبد فليس لعدم المجموع تحقق
في الأزل والعديم السابق لأفراد
الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها
ولا يقال إن تلك الأعدام مجمعة في
الأبد والفرق بين عدم المجموع
وعدم كل فرد فرد فرق ظاهر
والمستدل يقول عدم كل واحد أزلي
مجموع الأعدام أزلي وهذا بمنزلة
أن يقول كل واحد من الأفراد
حادث فالمجموع حادث اذ كل حادث
فله انقضاء لمجموع الحوادث له
انقضاء أو كل واحد مسبوق
بغيره فالمجموع مسبوق بغيره
فأذا قال المتكلم عن المستدل قول

وهذا متفق عليه بين المسلمين ولولم يتب منه فالصغار تحصى بالكتاب الكبار عند جواهرهم بل وعند الأكثرين منهم أن الكبار تحصى بالحسنات التي هي أعظمها وبالصائب المكفورة وغير ذلك وإذا كان هذا أصلهم فيقولون ماذا كررنا الصائبة من السيئات كثير منه كذب وكثير منه كافر ومجتهد فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتنباهم وما قدرناه كان فيه ذنب من الذنوب بل هم فهم مغفور لهم أما بتوبه وأما بحسنات ما حبا وأما بصائب مكفورة وأما بصائب ذلك فانه قد قام البليل الذي يجب القول بموجبه أنهم من أهل الجنة فاستمع أن يقولوا ما وجب النار لاحتلاله وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم الجنة ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة ولولم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجر لنا أن نقدح في استحقاقهم الجنة بأمر ولا نعلم أنها توجب النار فإن هذا لا يجوز في أحد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار ولا مورحته لاندل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطننا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فمبالغة والكلام بلا علم حرام فلماذا كان الامتناع عما يحرم بين الصائبة خيرا من الخوض في ذلك بغرض تحقيق الأحوال إذ كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم وهذا حرام لولم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم فكيف إذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم القضية ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فإذا كان هذا في قضائين اثنين في قسلس المال أو كثره فكيف القضاء بين الصائبة في أمور كثيرة فمن تكلم في هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجبا للعقوبة ولو تكلم بحق قصد الهوى لا لوجه الله تعالى أو بعارض به حقا آخر لكان أيضا مستوجبا للذم والعقاب ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الثناء على القوم وورثنا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الأمة التي هي خير أمة أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمر متنبهة منها ما لا يعلم حصته ومنها ما يشين كذبه ومنها ما لا يعلم كيف وقع ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ومنها ما يعلم توهم منه ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يعمره فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والاحصاء في جهل ونقص وتناقض كمال هؤلاء الضلال

(وأما قوله) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول وإذا سر الرئي إلى بعض أرواحه محدثا لم ينأى به وأظهره الله عليه عرف بعضه وأعرض عن بعض فلما تابها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العلم انبهر وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها عائشة وحفصة (فيقال أولا) هؤلاء عدوا إلى النصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب ومعاص (٢) ينتقلن نصب عنتهن المتقدمين يتأولون النصوص بأقوال التاويلات وأهل السنة يقولون بل أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى في دلالتها على الذنب من تلك الآيات فإن كان تأويل تلك أسعيا كان تأويل هذه كذلك وإن كان تأويل هذه باطلا فلا ويل تلك لأبطل (ويقال ثانيا) يتقدرون أن يكون هنالك ذنب لعائشة وحفصة فيكونان قد تابانه وهذا ظاهر لقوله تعالى ان توبوا إلى الله فقد صغت قلوبكم فدعاها الله تعالى إلى التوبة فلا ينظر

المعتز ان عنتها اجتماعها تحتها بأمرها حينما فهو مغفور لاهما من حين يفرض الاو يتبى واحد منافيه وليس يستقيم فانها مجتمعة في الازل قال المتكلم عن المعتز ليس الازل ظرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم كأن الابد ليس ظرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا انه مازال موجودا أو ليس لوجوده ابتداء وهوى كونه أديبائه لا يزال موجودا وليس لوجوده انتهاء ومعنى كون عدم الشيء أزليا انه مازال معدوما حتى وجد وإن كان علمه مقارنا لوجود غيره وقائل ذلك يقول لا يتصور اجتماع هذه العدمان في وقت من الاوقات أصلا بل ما من حال يقدر الانبسه عدم بعضها ووجود غيره فقول القائل ان العدمان مجتمعان في الازل

(٢) قوله ينتقلن نصب الخ كذا بالأصل قائل وسرره اه محصه

بهم أتهمهم بشوا مع ما ثبت من علو درجتها وأتمها ويستأين في الجنة وأن الله سبحانه
بين الحسنة والسيئة ينفاهن الله وسوره والدار الآخرة فاختار الله وسوره والدار الآخرة وذلك
حرم عليهن أن يتبدلن من غيرهن وحرم عليهن أن يتزوجن عليهن واختلف في اباحتها بعد ذلك
ومات عليهن ومن أمهات المؤمنين بنص القرآن ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقابه بالتوبة
والحسنات المباحية والمسابات المكفرة (ويقال ثالثا) المذكور عن أزواجه كالذكور عن
شبهه بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه فإن علما المأخوذ أي جعل على فاطمة وقام
التي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال إن بني المغيرة استأذوني أن يشكروا عليا بنهم واني
لا أذن ثم لا أذن ثم لا أذن الآن يريد أن يخطب فإني لا أذن له في ذلك فإني لا أذن له في ذلك
بضعة مني يريني ما رايها يؤذي ما أذاها فلا يظن بعلي رضي الله عنه أنه ترك الخطبة في الظاهر
فقط بل تركها بقلبه وأب بقلبه عما كان يطلبه موسى فيه وكذلك لما صلح النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابي انصرفوا واحقروا رؤسكم فلم يقيم أحد فدخل
مغضبا على أم سلمة فقالت من أغضبه الله فقال مالي لأغضب وأنا أغضب بالامر فلا يطاع
فقال يا رسول الله ادع بهديك فانصرفوا وأمر الحلاق فلصق رأسك وأمر عليا بمصواحه
فقال والله لأعجلوه فأخذت الخيل من يدومحها ومعلوم أن نأخر على وغيره من الصحابة عما
أمر به حتى غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا قال القائل هذا ذنب كان جوابه كجواب
القائل أن عائشة أذنبت في ذلك فمن الناس من يتأول ويقول أغانا خروا منا ولين لكم منهم كانوا
يرجون تغير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم بغضب النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم بل تأوا من ذلك التأخر وجعوا عنه مع أن حسناتهم تحوثل هذا الذنب
وعلى داخل في هؤلاء رضي الله عنهم أجمعين

(وأما الحديث) الذي رواه وهوقوله لها تقاتلن عليا وأنت طائفة فهذا لا يعرف في شيء من كتب
العلم المعتمدة ولا له استناد معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث الصحيحة
بل هو كذب قطعا فان عائشة لم تقاتل ولم يخرج لقتال وانما خرجت بقصد الإصلاح بين
المسلمين ولم تقاتل في خروجها صلح المسلمين ثم تبين لها بما بعد أن ترك الخروج كان أولى
فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تسيل خمارها وهكذا عامة السابقين ندمو على ما دخلوا
فيه من القتال فقدم طلحة والزبير وعلي رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء
قصد في القتال ولكن وقع الاقتتال بغيا اختيارهم فلهذا لم أرسل على طلحة والزبير وقصدوا
الاتفاق على المصلحة وأنهم إذا عتكو اطبلوا قتله عثمان أهل الفتنة وكان على غير راض
بقتل عثمان ولا معصا عليه كما كان يحلف فيقول والله ما قتلت عثمان ولا ما لاث على قتله وهو
الصادق السابق بعينه نفسي القتلة أن متفق على معهم على أسئلة القتلة فلهذا على عسكر
طلحة والزبير فقتل طلحة والزبير أن عليا عليه السلام فلهذا فعلن أنفسهم فقتلن على أنهم
جاءوا على غيل دفعاعن نفسه فوقعت الفتنة بغيا اختيارهم وعائشة راكبة لا قتلت ولا أمرت
بالقتال هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالأخبار

(وأما قوله) ونالت أمر الله في قوله تعالى وقدرت في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية
الأولى فهي رضي الله عنها لم تبرج تبرج الجاهلية الأولى والامر بالاستقرار في البيوت لا يتأني
الخروج لمصلحة مأمور بها كالخروج للفرج والعردا وخرجت مع زوجها في سفر فان هذه الآية

فرع امكان اجتماع هذه الاعداد
واجتماع هذه الاعداد مجتمع
وساوى تمام الكلام على ذلك بعد
هذا (قال الرازي) الثالث ان لم
يحصل شيء من الحركات في الازل
أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها
أول وان كان مسبوقا بغيره كان
الازل مسبوقا (قال الرازي)
ولقائل أن يقول ليس شيء من الحركات
الجزئية أزليا بل كل واحدة منها
حادثة وانما قدیم الحركة الكلية
بتعاقب الافراد الجزئية وهي
ليست مسبوقه بغيرها فلم يلزم أن
يكون لكل الحركات الجزئية أول
(قلت) قول المستدل ان حصل
شيء من الحركات في الازل ولم يكن
مسبوقا بغيره فلها أول بدييه
ليس مسبوقا بحركة أخرى فان
الحركة المعينة التي تسبقها حركة
أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون

نزلت في حجة التي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد سافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد ذلك في حجة الوداع سافر بعائشة رضي الله عنها وغيرها وأرسلها مع عبد الرحمن أعم فأردفها خلفه وأمرهم أن يتعمم وحجة الوداع كانت قبل وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأقل من ثلاثة أشهر بعد نزول هذه الآية ولهذا كن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجتمعن كما يجتمعن في خلافة عمر رضي الله عنه وكان عمر ووكيل يعطاهن عثمان أو عبد الرحمن بن عوف وإذا كان سفرهن لمصلحة حائرا فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للمسلمين فتأولت في هذا وهذا كما أن قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله ولا تقتلوا أنفسكم يتضمن قتل المؤمنين بعضهم بعضا كما في قوله ولا تقاتلوا أنفسكم وقوله ولولا أن يستعموه ظن المؤمنين والمؤمنات بأنفسهم خيرا ونذلك قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا التقي المسلمان يسقيهما فالتقاتل والمقتول في التار قبل بأمر رسول الله هذا القاتل لما بال المقتول قال كان حر يصالحي قتل صاحب (فلو قال قاتل) أن عليا ومن قتاله قد التقيا يسقيهما وقد استحوذوا دماء المسلمين فوجب أن يلحقهم الوعيد (جوابه) أن الوعيد لا يتناول المجتهد المتأول وإن كان مخطئا فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا قد فعلت فقد عفا المؤمنين عن التيسر والخطأ والمجتهد المخطئ مغفوره خطؤه وإذا غفر خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكونها لم تقترق بينها إذ كتبت بمجتهدة أولى (وأضفا لوقال قاتل) أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أن المدينة تنفي خبيثها وتنزع طيبها وقال لا يخرج أحد من المدينة بغير عفا إلا بدلهما بالخبر ما من أخرجه في الأملا وقال أن عليا خرج منها ولم يقيم بها كما أقام الخلفاء قبله ولهذا لم يجتمع عليه الكلمة (لكن الجواب) أن المجتهد إذا كان دون علي لم يتناوله الوعيد فلي" أولى أن لا يتناوله الوعيد لا اجتهد به وهذا يجب عن خروج عائشة رضي الله عنها وإذا كان المجتهد مخطئا فخطأه مغفور بالكتاب والسنة وأما قوله خرجت في ملا من الناس تقاتل عليا على غير ذنب فهذا أولا كذب عليها فانها لم تخرج لقصد القتال ولا كان أيضا طليعة والزمير قصدهما القتال لعل" ولو قدر أنهما قصدا القتال فهذا هو القتال المذكور في قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اتقتا موافقا صلوا بينهما فأن يغت احدهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي" إلى أمر الله فانها فأت فاضلوا بينهما فأن يغت وأفسطوا أن الله يحب المفسطين إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم فمصلحهم مؤمنين أخوة مع الاقتتال وإذا كان هذا ما يتألم هودون أو ثلث من المؤمنين فهم أولى وأحرى وأما قوله أن المسلمين أجعوا على قتل عثمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن يقال أولا هذا من أظهر الكذب وأبينه فان جاهل المسلمين لم يأمر وأبقته ولا شاركوا في قتله ولا رضوا بقتله أما أولا فان أكثر المسلمين لم يكونوا بالمدينة بل كانوا بكمكة واليمن والشام والكوفة والبصرة ومصر وخراسان وأهل المدينة بعض المسلمين (وأما ثانيا) فان خيار المسلمين لم يدخل واحد منهم في دم عثمان لا قتل ولا أمر بقتله وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من أواس القبائل وأهل الفتن وكان علي رضي الله عنه يحاف دائما على ما قتلت عثمان ولا مالات على قتله ويقول اللهم العن قتله عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وغاية ما يقال انهم لم ينصروا حتى التسمية وأنه حصل نوع من الفتور والتخل لأن حتى تمكن أولئك المفسدون

أزلية إذا لازلي لا يكون إلا الجنس وأما الحركة المهننة إذا قلدت غير مسبوقة بحركة كانت حادثة كما أنها إذا كانت مسبوقة كانت حادثة ولم يرد بقوله إذا حصل شيء من الحر كانت في الازل ولم يكن مسبوقة بغيره فلها أول أي لم يكن مسبوقة بغير الحر كانت فان ما كان في الازل ولم يكن مسبوقة بغيره لا يكون له أول فلواراد بغيره الحر كانت كان الكلام متناظرا فان ما كان أزليا لا يكون مسبوقة بغيره فالجنس عند المنازع أزلي وليس مسبوقة بغيره والواحد من الجنس ليس بأزلي وهو مسبوقة بغيره وما قدر أزليا لم يكن مسبوقة بغيره سواء كان جنسا أو شخصا لكن إذا قدر أزليا وليس مسبوقة بغيره فكيف يكون له أول ولكن إذا قدر مسبوقة بالغير كان له أول فالسبوق بغيره هو الذي

ولهم في ذلك فأوليات وما كانوا يظنون أن الأمر يسلخ إلى ما بلغ ولوعوا بذلك لسدوا الثرى بعة
 وحسبوا مادة الفتنة ولهذا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا منكم خاصة فان الظالم
 يظلم فيبلى الناس بفتنة تصيب من لا يظلم فيجوزون عن رد حليته بخلاف ما لو منع الظالم
 انفساء فانه كان يزول سبب الفتنة (بانهما) ان هؤلاء الافاضة في غاية التناقض والكذب
 فانه معلوم أن الناس أجمعوا على بيعه عثمان ما لم يجمعوا على قتله فانهم كلهم يصفون جميع
 الارض فان باز الاحتجاج بالاجماع الظاهر وجب أن تكون بيعته مستحسنة لاجماع
 عليها وان لم يحز الاحتجاج به بطلت حجته بالاجماع على قتله لاسيما ومن المعلوم أنه لم يباشر قتله
 الاطراف فقلته ثم انهم ينكرون الاجماع على بيعته ويقولون انما بايع أهل الحق خوفا
 منهم وكرها ومعلوم انهم لو اتفقوا كلهم وقال قائل كان أهل الحق كلهم يقتله لكن سكتوا
 خوفا وفتنة على انفسهم لكان هذا اقرب إلى الحق لان العادة قد جرت بأن من يرد قتل الأئمة
 يخفي من ينازعه بخلاف من يرد مبايعه الأئمة فانه لا يخفي المخالف لخصم من يرد بقلته
 فان المرء يدين لقتل أسرع إلى الشر وسفك الدماء وخافة الناس من المريدن لمبايعه فهذه الوفرة
 أن جميع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجوههم أنكر قتلته ودافع عنه من دافع في بيته
 كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرها وأيضاً فاجماع الناس على بيعه أبي بكر أعظم من
 اجماعهم على بيعه علي وعلى قتل عثمان فانه لم يخطف عنها الاسعد بن عباد وسعد قد علم سبب
 تخلفه والله يعرفه ورضي عنه وكان رجلاً صالحاً من السابقين الاولين من الانصار من أهل الأئمة
 كما قالت عائشة رضي الله عنها في قصة الافلح لما اخذ يدافع عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين قالت
 وكان قبل ذلك رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحمية وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المشهود
 له بالجنة قد يكون له ثبات يتوب منها أو تموتها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك فان
 العبد اذا أذنب كان يدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب ثلاثة منهن وثلاثة من الناس وباقها
 من الله التوبة والاستغفار والحسنات المسحوة ودعاء المؤمنين وهذا وهم العمل الصالح له
 وشفاعته فيسأل على الله تعالى عليه وسلم والمصابب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة
 ومغفرة الله به بفضل رحمة (والمقصود هنا) أن هذا الاجماع ظاهر معلوم فكيف يدعي
 الاجماع على مثل قتل عثمان من ينكر هذا الاجماع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال
 مع علي من المسلمين أضعاف الذين أجمعوا على قتل عثمان فان الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة
 أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكبر السابقين
 الاولين كانوا من هذا الصنف ولولم يكن تخلف عنه الا من قاتل مع معاوية رضي الله عنه فان
 معاوية ومن معه لم يبايعوه وهم أضعاف الذين قتلوا عثمان أضعافاً مضاعفة والذين أنكروا
 قتل عثمان أضعاف الذين قاتلوا مع علي فان كان قول القاتل ان الناس أجمعوا على قتال علي
 بالاطلاق فله انهم أجمعوا على قتل عثمان بأطل وأبطل وان حاز أن يقال انهم أجمعوا على
 قتل عثمان لكون ذلك وقع في العالم ولم يدفع فقول القاتل انهم أجمعوا على قتال علي أيضاً
 والتخلف عن بيعته أجزوا وأجزوا فان هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضاً وان قيل الذين كانوا مع
 علي لم يمكنهم الزام الناس البيعة وجمعهم عليه ولا دفعهم عن قتله فيجوز أن ذلك قيل والذين
 كانوا مع عثمان لم يحصر لم يمكنهم دفع القتال عنه وان قيل بل أصحاب علي قتلوا
 وتخللوا حتى عجزوا عن دفع القتال أو قهرهم الذين قاتلوا وجمع الناس عليه قيل والذين كانوا

له أول وأما ليس مسبقاً فيه
 فكيف يكون له أول ومع هذا يقال
 له تقدير كون الحركة المعينة في
 الازل ومسبوقاً بآخرى جميع بين
 التقضين فهو عتق لذاته والمتمنع
 لذاته يلزمه حكم متمنع فلا يضر
 ما لزم على هذا التقدير وأما على
 التقدير الآخر وهو حصول شيء
 منافي الازل مع كونه مسبقاً
 فقد أحاله الأمرى بأن وجود
 الحركة المعينة في الازل محال أيضاً
 واذا كان ذلك متعاضداً أن يلزمه
 حكم متمنع وهو كون الازل مسبقاً
 بالتفسير وإنما الازل هو الجنس
 وليس مسبقاً بالغير وقد اعترض
 بعضهم على هذا الاعتراض
 بأن قال لحسنه فليس شيء من
 الحركات حاصل في الازل اذ لو
 حصل لامتنع زواله وما هذا شأنه
 يتعنع كونه أزلياً وجواب هذا

مع عثمان فزعلوا واتخذوا حثي تمكن منه أولئك ثم دعوى المدعي الإجماع على قتل عثمان مع ظهور الإنكار من جاهر الأمة والقصاص في الانتصار له والانتقام عن قتله أظهر كذب من دعوى المدعي إجماع الأمة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل إن الحسين قتل بأجماع الناس لأن الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم أحدهم ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعي الإجماع على قتل عثمان فإن الحسين لم يعظم أنكار الأمة لقتله كما عظم أنكارهم لقتل عثمان ولا انتصره مجيوش كالجوش الذين انتصر لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والشروع في الفساد ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم أنكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فإن عثمان من أعيان السابقين الأولين من المهاجرين من طبقة علي وطلحة والزبير وهو خليفة السليمان أجمعوا على بيعته بل لم يشعروا بالامة سبغوا ولا قتل على ولايته أحد أو كان يغزو بالسليمان الكفار بالسيف وكان السيف في خلافته كما كان في خلافة أبي بكر وعمر سلوا على الكفار بكفوا فعلى أهل القبلة ثمانية طلب قتله وهو خليفة قصير ولم يقاتل دفاعا عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن هذا أعظم أجرا وقتله أعظم أمعا من أن يكون متوليا فخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الأمر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن قتال الدافع عن نفسه وولائه أقرب من قتال الطالب لأن يأخذ الأمر من غيره وعثمان ترك القتال دفاعا عن ولايته فكان حالة أفضل من حال الحسين وقتله أشنع من قتل الحسين كما أن الحسين رضي الله عنه لما يقاتل على الأمر بل أصرح بين الامة تركه القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال إن ابني هذا سيد وسيصلح الله بين قسيتين عظمتين من المسلمين والمستصرون لعثمان معوية وأهل الشام والمستصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه ولا يشك عاقل أن معوية رضي الله عنه خير من المختار فإن المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الجميع أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في نقف كتاب وسير فالكذب هو المختار والمير هو الخياط بن يوسف وهذا المختار كان أومر حارصا لها وهو أومر عبد الثقفي الذي قتل شهيدا في حرب الجوس وأخته صفية بنت أبي عبد الله أم عبد الله بن عمر أمراء صلحة وكان المختار رجل سوء (وأما قوله) إن عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا نعتلا فقل الله نعتلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فقال له أولا) أن النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقول ثانيا) إن المنقول عن عائشة يكذب ذلك وبين أنها أنكرت قتله وثبتت من قتله ودعت على أخيها محمد وعمر لمشاركتهم في ذلك (ويقول ثالثا) هب أن واحدا من الصلحة عائشة وعمرها قال في ذلك كلمة على وجه العصب لا تكراه بعض ما ينكر فليس قوله بجه ولا يصدق في إيمان القائل ولا المقول بل قد يكون كلاهما والله تعالى عال من أهل الجنة ونظن أحدهما حار قتل الآخر بل نظن كثره وهو محط في هذا التلن كما ثبت في الحديثين عن علي وغيره في قصة حاطب بن أبي بلعنة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلامه قال يا رسول الله والله ليدخلن حاطب البار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت أنه شهيد بدر والحديبية وفي حديث علي أن حاطبا كتب إلى المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الخيبر فاطلع الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير انهبا حتى تأمرا ونسنة ناسخ فانها طعنتم بها كتاب فلما أبانها كذب قال ما هذا أنا حاطب فقال والله يا رسول الله ما طع هذا ارتدادا ولا رضابا لغيره ولكن كنت أمرا ملصقا في قرش

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الازل اذ ليس شيء منها أوله بل كل واحد منها له أول لكن جنبها حصل له أول وهذا غير ذلك والمنزاع يعلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزليا وانما نزاعه في غير ذلك كما أنه يعلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أبدامه أنه يقول جنبها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع قلنا تحركه زحل بدوره فحركت الشمس ثلاثين فعدد دورات زحل أقل من عدد دورات الشمس والأقل من غيرهما والزايد على المتناهي بالمتناهي متناه فعدد دورات متناهية (قال الارموي) ولقائل أن يقول نصف الواحد إلى غير النهاية أقل من نصف الاثنين كذلك مع كونهما غير متناهيين (قلت) هذا الذي ذكره الارموي معارضة ليس

ولم يكن من أنفسهم وكان من معلن من المهاجرين لهم عكة قرأت يحسون بها ألهيهم فأحببت
 إذ فاني ذلك أن أخذت عندهم يد يحسون بها قرأتني فقال عمر رضي الله عنه دعني أضرب
 عنق هذا المنافق فقال الله شهيدنا وما يدريك أن الله أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم
 فقد غفرت لكم وأزل الله تعالى أول سورة المتحنة يا أيها الذين آمنوا لا تقضوا عدو وعدوكم
 أولياء تلقون إليهم بالمودة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها وهي متواترة
 عندهم معروفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء
 وكان على رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافه بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه
 عبد الله بن أبي رافع ليس لهم أن السابقين مغفور لهم ولو يرى منهم ما جرى وعثمان وطهارة
 والزمير أفضل متافق المسلمين من طاح من أبي بلعة وكان حاطب مستألفا على ملكه وكان
 ذنبه في مكابته للشركين وأعانتهم على التي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظمهم الذنوب
 التي تصاف إلى هؤلاء ومع هذا فالتى صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن قتله وكذب من قال أنه
 يدخل النار لأنه شهيد بدر والحديث وأخبار معتبرة أنه لاهل بدر ومع هذا فقال عمر رضي الله
 عنه دعني أضرب عنق هذا المنافق فيسما منافقا واستحل قتله ولم يقدح ذلك في إيمان واحد
 منهما ولا في صكوته من أهل الجنة وكذلك في العيصين وغيرهما من حديث الألف لمقام
 التي صلى الله تعالى عليه وسلم خطب على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من
 يعتذر من رجل بلغني أذاه في أهل الله ما علمت على أهل الأخرى ولا لقد ذكر وأرجأ ما علمت عليه
 الأخرى لمقام سعد بن معاذ سيد الأوس وهو الذي اهتز لوته عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذ في
 الله لومة لائم بل حكم في حلفائه من بني قريظة بأن يقتل مقاتلهم ونسي ذراريهم ونغم أموالهم
 حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سعة أربعة فقال
 يا رسول الله نحن نعدل من أن كان من الأوس ضربنا عنقه وإن كان من أصحابنا من الخزرج
 أمرتنا فقتلناه أمرنا فقام سعد بن عباد فقال كذب لمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام
 أسيد بن حضير فقال كذب لمر الله لا تقتله فالتق متافق متجادل عن المنافقين وكادت ثوروقته بين
 الأوس والخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخفضهم وهؤلاء الثلاثة من خيار
 السابقين الأولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن عباد أنك متافق متجادل عن المنافقين وهذا
 مؤمن ولي الله من أهل الجنة والذات مؤمن ولي الله من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر أحاه
 بالتأويل ولا يكون واحدهما كافرا وكذلك في العيصين حديث عتب بن مالك إلى النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام يصلي وأصحابه يتحدثون بينهم ثم استندوا عظم ذلك
 إلى مالك بن الدخشن وودوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فبهلك فضضى رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم صلاته وقال ليس بشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالوا بلى وإنه
 يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أحد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فدخل النار أو قطع
 وإذا كان ذلك فإذا ثبت أن خصما من العصابة ما عاتته وأما هارون بن أسير وأما غيره كما ذكر آخر
 من العصابة عثمان وغيره أو أضاف قتله على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم
 يقدح ذلك في إيمان واحد منهما ولا في كونه من أهل الجنة فإن عثمان وغيره أفضل من حاطب
 أن أبي بلعة وعمر أفضل من هارون عاتته وغيرهما وذنوب حاطب أعظم من ذلك فإذا غفر
 لحاطب ذنبه فالفجر لعثمان أولى وإذا جاز أن يجتبه فمحمل عمر وأسيد بن حضير في التكفير

فمنعني من مقدمات الدليل
 ولأجله ثم قد يقول المستدل
 الفرق بين مراتب الأعداد وأعداد
 الدورات من وجهين (أحدهما) أن
 مراتب الأعداد المجردة لا وجود
 لها في الخارج وإنما بقدرها ذهن
 تقدر كما يقدر الاشكال المجردة
 بقدر شكلها مستدرا وشكلا أكبر
 منه وشكلا أكبر من الآخر وهلم
 جرا تلك الاشكال التي يقدرها
 ذهن لا وجود لها في الخارج
 وكذلك الأعداد المجردة لا وجود لها
 في الخارج فانكم المتصل والمنفصل
 إذا أخذ مجردا عن الموصوف به لم
 يكن إلا في ذهن وكذلك الجسم
 التعلمي وهو أن يقدر وطول
 وعرض وعنى مجرد عن الموصوف
 به وإذا كان كذلك لم يازم من إمكان
 تقدير ذلك في ذهن إمكان وجوده
 في الخارج فإن ذهن تقديره
 المستعانت كالجماع التقيضيين
 والذين فيقتدرونه كون الشيء

أو استحلال القتل ولا يكون ذلك مطابقة لقصدور مثله عن عائشة وعمار أولى (وقال رابعا)
 ان هذا المنقول عن عائشة من القدرح في عثمان ان كان صحيحا فاما أن يكون صوابا أو خطأ
 فان كان صوابا لم يذكر في مساوي عائشة وان كان خطأ لم يذكر في مساوي عثمان والجمع
 بين بعض عائشة وعثمان باطل وأيضا فاعاشة ظهر منها التآلم لقتل عثمان والتم قتله
 وطلب الانتقام منهم ما يقتضي التندم على ما ينافي ذلك كما ظهر منها التندم على مسيرها الى الجبل
 فان كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة على واعترافها بالحق فكذلك هذا يدل على فضيلة
 عثمان واعترافها بالحق والافلا وأيضا فاطمة من عائشة وجهور الصلابة وجهور المسلمين
 من الملام على أعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فان كان هذا حجة في لوم عثمان كان حجة في
 لوم على والافلا وان كان المقصود بذلك القدرح في عائشة لما امت عثمان وعليا فاعاشة في ذلك
 مع جمهور الصلابة لكن تختلف درجات الملام وان كان المقصود القدرح في الجميع في عثمان
 وعلى وطيلة والزبد وعاشة واللائم والمسلم قلنا نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العصمة من كل
 ذنب بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين وخزيه المغيثين وعباده الصالحين وأنهم من سادات أهل
 الجنة ونقول ان الذنوب حائرة على من هو أفضل منهم من الصديقين ومن هو أكبر من الصديقين
 ولكن الذنوب رفع عقابها التوبة والاستغفار والحسنات المحاسن والمسابب المكفرة وغير ذلك
 وهو لا يلزم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس له من هود ونهم وابتلاء وعصائب يكفر الله بها
 خطاياهم فيبتل بهم من دونهم فلهذه من السيئ المشكور والعمل المبرور ما ليس له من بعدهم وهم
 بمغفرة الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بهزل
 وظلم لئلا أهل البسيع فان الرافضة يمدون الى أهوام متقاربين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا
 أحدهم معصوما من الذنوب والخطايا والآخر أوما فاسقا وكافرا فيظهر جهلهم وتناقضهم
 كالمروءي والنصراني اذا أراد أن يثبت نبوة موسى وعيسى مع قدسه في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم فله يظهر عجزه وجهله وتناقضه فله ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى الا
 وتثبت نبوة محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها ولا من شبهة تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى
 عليه وسلم الا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهم السلام بما هو مثلها أو أقوى منها وكل من
 عذ الى التفرقة بين المتماثلين أو مدح الشيء ودم ما هو من جنسه أو أولى بالمدح منه أو بالعكس
 أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل وهكذا أتباع العلماء والمشاخ اذا أراد أحدهم أن يمدح
 مشيوعه ويذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق)
 أهل المدينة خالفوا السنقي نذا وكذا وتر كوا الحديث الصحيح في كذا وكذا وانبعوا الراي في
 كذا وكذا مثل أن يقول عن بقوله من أهل المدينة اتهم لاريون التلية التي جرة العسة ولا
 الطيب لهم قبل الاحرام ولا قبل الصلوات الثاني ولا السجود في القمصل والاستفتاح والتعوذ في
 الصلاة ولا التسلية منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخالب من الطير وأنهم
 يستحلون الخشوش وتحوز ذلك مع ما في هذه المسائل من النزاع بينهم فيقول المدنون نحن أتبع
 السنة أو بعد عن مخالفتها وعن الراي الخطأ من أهل العراق الذين لا يرون أن كل مسكر حرام ولا أن
 ماء الا بالارتعاش بمجر وقوع الحاصلات ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف ركوعين
 في كل ركعة ولا يجزئون حرم المدينة ولا يحكون بشاعدين ولا يتدنون في القسامة بأيمان المدعين
 ولا يجزئون بطواف واحد وسعي واحد في القران ويوجبون الزكاة في الخضراوات ولا يجزئون

موجودا معدوما وكون الشيء
 متحركا ساكنا وقد عرفه أن كون
 الشيء لا موجودا ولا معدوما ولا
 واجبا ولا ممكنا ولا معتبرا الى غير
 ذلك من التقديرات الذهنية التي
 لا تستلزم امكان ذلك في الخارج
 ولهذا يمكن تقدير خط لا ينتهي
 وسطح لا ينتهي وتقدير أشكال
 بعضها أكبر من بعض بلا نهاية
 وأبعاد لانهاية لها ولا يساكن من
 امكان تقدير ما لانهاية في الزمن
 امكان ذلك في الخارج والمنازعون
 يسلون امتناع اجسام لا ينتهي
 قدسها وأبعاد لا تنتهي وعمل
 ومساومات لا تنتهي مع امكان
 تقدير ذلك في الزمن فاذا قيل لهم
 كذلك تقدير أعداد لا تنتهي أو تقدير
 مراتب أعداد لا تنتهي بعضها
 أفضل من بعض اذا قدر في الزمن
 لم يدل ذلك على امكان وجوده في

الاحباس ولا يطلون نكاح الشغار ولا نكاح الحلل ولا يجعلون الحكمين للزوجهين ولا يحجرون
 وصحكين ولا يجعلون الاعمال في العقود بائنات ويسخون محارم الله تعالى باذن الحلل
 فيسقطون الحقوق كالشفعة وغيرها بالحلل ويجعلون المحرمات كالزنا والميسر والسفاح بالحلل
 ويسقطون الزكاة بالحلل ولا يعتبرون المقصود في العقود ولا يحسدون ولا يمتنعون سياسة بلد
 رايهم فلا يقطعون بمن يسرق الاطعمة والفاكهة وما امسكه الا حدة ولا يحسدون أحد ابتسر
 الخمر حتى يقرأ أو تقوم عليه بنته بشرها أو يحدث راخصتها منه ويستقرسون الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وخلفائه بخلاف ذلك ولا يوجبون القود بالمثل ولا يفعلون بالقتال كما فعل بالمقتول كان
 يكون الظالم قطع يدا المظلوم ورجليه ويقر بظنه فيقولون تضرب عنقه ويقتلون الواحد من
 خيبر المسلمين يقتل واحد كافر ذي يسون بين دية المهاجرين والانصار ودية الكفار من
 أهل النعمة ويسقطون الحد عن وطئ ذات محرمة كأنه وابنته طالما بالحرم بمجرد صورة العقد
 كما يسقطونه بعد الاختيار على المنافع ولا يجمعون بين الصلاتين الا بعرفة ومن دلفقه ولا يستحبون
 التخليل القبر ولا يستحبون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا يوجبون التثبيت لنية الصوم
 على من علم أن غدا من رمضان ولا يجوزون وقف المشاع ولا هبته ولا رهنه ويجرمون الغيب
 والضبع وغيرها مما احله الله ورسوله ويجعلون المسكر الذي حرمه الله ورسوله ولا يرون أن وقت
 العصر يدخل اذا صار ظل كل شيء مثله ويقولون ان صلاة الغبير تطل بطلوع الشمس ولا يجوزون
 القرعة ولا يأخذون بحديث المسراة ولا بحديث المشتري اذا أفلس ويقولون ان الجمعة وغيرها
 تدرك بأقل من ركعة ولا يجوزون القسري مسيرة يوم أو يومين ويجزؤون تأخير بعض الصلوات عن
 وقتها * وكذلك بعض أتباع فقهاء الحديث لو قال أحدكم ما نحن انما نبيع الحصى وأنتم تملون
 بالضعيف فقال له الآخر نحن أعلم بالحديث الصحيح منكم وأنتع له منكم ممن يروى عن
 الضعفاء ما يعتقد صحته ويظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كما ظن
 ثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في السفر أحياء بآية الصلاة أو أنه كان يقتب بعد
 الركوع في الغصن حتى فارق الدنيا وأنه أحرم بالحج احراما مطلقا لم ينو قنعا ولا افرادا ولا قرانا وأن
 مكة فحمت صلواتا ما فعله حمير وعثمان وغيرهما من ترك سعة العقار بنقض وبنقض حكم
 الخلفاء الراشدين والجماعة كحمير وعثمان وعلي وابن عمرو وغيرهم في المقعود ويحج بحديث غير
 واحد من الضعفاء وأما نحن فنقول ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف
 المتروك لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري
 وأمثالهما من يحسن الترمذي حديثه أو يحميه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي
 اما صحيح واما ضعيف والضعيف نومان بضعف متروك وضعيف ليس بمتروك فتكلم أئمة
 الحديث بذلك الاصطلاح فيما من لا يعرف الاصطلاح الترمذي فسمع قول بعض الأئمة
 الحديث الضعيف أحب الي من القاس فظن أنه يحج بالحديث الذي بضعفه مثل الترمذي
 وأخذ برجح طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتأمنين الذين يرجحون
 الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه * وكذلك شيخ الزهد اذا أراد الرجل أن يقدح
 في بعض الشيوخ ويحلم أخرو ذلك أو لي بالعظيم وأبعد عن القدح كن بفضل أبا زيد والنسيلي
 وغيرهما من يحكي عنه نوع من الشطح على مثل الجنيده وسهل بن عبد الله التستري وغيرهما ممن
 هو أولى بالاستقامة وأعظم قدرا وذلك لأن هؤلاء من جعلهم يجعلون بحسب الدعوى العقلية

الخارج بطلت معارضتهم وكان من
 عارض تقدير الاعداد التي
 لا تنتهي بتقدير الاشكال التي
 لا تنتهي وتقدر التفاضل في هذا
 بالتفاضل في هذا أولى من عارض
 تفاضل الدورات بتفاضل مراتب
 الاعداد فانه اذا قيل تضعف
 الواحد الى غير نهاية أقبل من
 تضعف الاثنين قيل واذا فرض
 خط عرضه بقدر الكف لا ينتهي
 طول ولا وسط عرضه بقدر الزراع
 لا ينتهي فالذي بقدر الكف أقل
 واذا فرض اجسام مستديرة كل
 منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل
 منها بقدر الفلك لا تنتهي كانت
 مقادير تلك أصغر من أن الجميع
 لا ينتهي كان معلوما أن هذه
 المعارضة أعدل وأولى بالقول من
 تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان
 كان تضعف الاعداد ومراتبها

موجبة لتفضيل المدعى ولا يعلمون أن تلك غايتها أن تكون من الخطأ المغفور ولا من السيئ المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الإنسان كما قال الله تعالى وحملها الإنسان أنه كان ظلوما جهولا لعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات فمن توب إلى الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما فهو ظالم جاهل الأمن تاب الله عليه

(وأما قوله) انهم آلت من تولى الخلافة فقالوا على "ففرجت لقتاله على دم عثمان وأى ذنب كان لعل في ذلك (يقال له أولا) قول القاتل ان عائشة وطهه والزبير انهموا عليا بانه قتل عثمان وقتلوا على ذلك كذب بل اغتلبوا القتلة الذين كانوا يحيزوا إلى على وهم يعلمون أن براءة على من دم عثمان كبراهم وأعظم لكن القتلة كانوا أقدا وأوا السبه فطلبوا قتل القتلة ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلى "لأن القوم كانت لهم قتائل يذنون عنهم والفتنة اذا وقعت هجر العقلاء فيها عن دفع السفهاء فصار الا كارتضى الله عنهم عاجزين عن اطفاء الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتن كما قال تعالى وتفرقت لآلهم الذين ظلموا منكم خاصة واذا وقعت الفتنة لم يعلم من التوحيها الامن عسى الله (وأياضا) فقوله أى ذنب كان لعل في قتله تناقض منه فله زعم أن عليا كان يستحل قتله وقته وعن آل عليه وقام في ذلك فان عليا نسيه إلى قتل عثمان كثير من شيعته وشيعة عثمان هؤلاء لتعصبهم لعثمان وقولاً لتعصبهم لعل وأما جاهر الاسلام فيعلمون كذب الطائفتين على على (والرافضة) تقول ان عليا كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أى بكر وعمر وترى أن الامة على قتله من الطاعات والقرابات فكيف يقول من هذا اعتقاده أى ذنب كان لعل على ذلك وانما يليق هذا التزبه لعل بأقول أهل السنة لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضا (وأما قوله) وكف استبحار طلبة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك وأى وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من أن الواحد مثالي فتحدث مع امرأه غيره وأخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوته (فيقال) هذا من تناقض الرافضة وجهلهم فاهم يرمون عائشة بالاعتظام ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي برأها الله عنها وأزل القرآن في ذلك ثم انهم لفرط جهلهم يدعون في غيرها من نساء الانبياء فيزعمون أن امرأه فوح كانت بضاوان الابن الذي دعا فوح لم يكن منه وانما كان منها وان معنى قوله انه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأ ونادى فوح ابنه يريدون ابنها ويحجبون بقوله انه ليس من أهلها وتأولون قوله تعالى ضرب الله مثلا الذين كفروا امرأه فوح وامرأه لوط كأننا نختل عدلين من عبادنا حين فقتلناهما على أن امرأه فوح خاتنه في الفراش وانها كانت نجسة وضاهرا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الاذل الذين رموا عائشة بالاذل والفاحشة ثم لم يتوبوا وفيهم خطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعذرني من رجل بلغني أنه أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكر وارب سبلا والله ما علمت عليه الا خيرا ومن المعلوم أن من أعظم أنواع الاذى للإنسان أن يكذب على امرأه رجل فيقول انها باغي ويجعل الزوج انه زوج نجسة فان هذا من أعظم ما يشتم به الناس بعضهم بعضا حتى يقولون في المألفة شتمته بازاء واللقاف مبالغة في شتمه والرمي بالفاحشة دون سائر المعاصي جعل الله فيه حد الضنف لان الاذى الذي يحصل به للرعى لا يحصل مثله بغيره فانه لو رمى بالكفر أمكنه تكذيب الراي بما يظهر من الاسلام بخلاف الرمي بالفاحشة فانه لا يمكنه تكذيب المقرري بما يصادق فان

وسائر المقادير الى غيرها به كان هذا التضييف انما هو في الذهن فكل ما يتصوره الذهن من ذلك يقدره فهو ينهائى والذهن لا يزال يضيغ حتى يهجر وهكذا اذا نطق بأسماء الاعداد أو بالفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجر وان قدر أنه لا يهجر بل لا يزال الذهن يشهدوا بالسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الوجود لذهن واللفظي والجفائي والسمائي وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو متناه وله مبدأ محدود فله أول ابتدأ عنه وهو من ذهن الانسان ولفظه وكل ما يوجد منه متعاقبا فله متناه لكن هذا يدل على جواز ما لا نهاية في المستقبل وأن الشيء قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يحظر بالاذهان وينطبق به اللسان له بداية ويجوز وجود ما لا ينهائى منه ومن هذا الباب انقاس

الفاحشة تخفى وتكتم مع تظاهر الانسان بخلاف ذلك والله تعالى قد قدم من يحب اشاعتها في المؤمنين لما في اشاعتها من اذى للناس وظلمهم ولما في ذلك من اغراء النفوس بما لها فيها من القسوة والافتداء فاذا رأى الانسان أن غيره فعلها تشبهه في القذف بها من الظلم والقواش حالس في القذف بغيره لان النفوس تشبه بخلاف الكفر والقتل ولان اظهار الكفر والقتل فيه التعذر للنفوس من منكر ذلك بحجة اظهار فعل فاعله في الجسلة راجعة على مصلحة كتمان ذلك ولهذا قيل فيه شاهدان وقام الحديق باقراره مرة واحدة بخلاف الفاحشة فانها لا تثبت الا باربع شهادات بالاتفاق ولا تثبت بالاقرار الا بالاقرار اربع مرات عند كثير من العلماء والرجل يتأذى برى امرأته بالفاحشة كما يتأذى بفعل امرأته الفاحشة ولهذا شرع له الشارع الهان اذا قذف امرأته ويندفع عنه حد القذف باللعان دون غيره فانه اذا قذف محصنة لم يكن بدمن اقامة الشهادة او الحدان طلب ذلك المقتضوف ولهذا الوقت امرأته بغير محصنة ولها زوج محصن وجب حد القذف على القاذف في أحد قولي العلماء وهو احدى الروايتين عن أحمد فهذه الـ: واحد الشرعية والعرفية بما بين أن الانسان يتأذى برى امرأته بالفاحشة أعظم من تأذيه باخواجه من منزلها لمصلحة عامة نظما المخرج مع أن طلبة والز يبرأ بجرها من منزلها بل لما قبل لما قبل عثمان رضى الله عنه كانت عائشة بكة ولم تكن بالدينونة ولم تشهد قتله فذهب طلبة والز يبرأ بجرها بما في حكمة وهو لا الرافضة رموز اوج الاتيئة عائشة وامرأته فخرج بالفاحشة فيؤذن نبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره من الانبياء من الذي مجاهون بنسب اذى المنافقين المكذبين لرسل غير تكرون على طلبة والز يبرأ أخذها لعائشة معها لما سافر اجمعها من مكة الى البصرة ولم يكن في ذلك ربة فاحشة توجه من الوجوه فهل هؤلاء الامن اعظم الناس جهلا وتناقضا واما أهل السنة فعندهم انه ماغت امرأته نبي فظ وان ابن نوح كان أنه كما قال الله تعالى وهو اصدق القائلين ونادي نوح ابنه وكما قال نوح بابني اركب معنا وقال ان ابني من أهلي فآله ورسوله يقولون انه ابنه وهؤلاء الكذابين المغترون المؤذون للانبياء يقولون انه ليس ابنه والله تعالى لم يقل ليس ابنك ولكن قال انه ليس من أهلك وهو سبحانه وتعالى قال قلنا اجل فهمان كل زوجين اثنين وأهلك الامن سبق عليه القول ثم قال ومن آمن أي واجل من آمن فلم يأمر بمحمل أهله كلهم بل استثنى من سبق عليه القول منهم وكان ابنه قد سبق عليه القول ولم يكن نوح يعلم ذلك قال رب ان ابني من أهلي ظانا أنه من جيلة من وعد بها تهم ولهذا قال من قال من العلماء انه ليس من أهلك الذين وعدت بانجائهم وهو وان كان من الأهل نسا فليس هو منهم بدنيا والكفر يقطع الموالاتين المؤمنين والكافرين كما تقول ان ابالب ليس من آل محمد ولا من أهل بيته وان كان من أقاربه فلا يدخل في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وخيانة امرأته نوح لزوجها كانت في الدين فانها كانت تقول الله يحسنون وخيانة امرأته لو أنها كانت في الدين فانها كانت تدل قومها على الانساف وقومها كانوا يأتون الذبران ولم تكن معيتهم الزنا بالسحق فظن انها أنت فاحشة بل كانت تعينهم على المعصية وترضى عنهم فمن جهل الرافضة أنهم يعظمون أنساب الانبياء اباهم وأبناءهم ويقدحون في أزواجهم كل ذلك عصبية واتباع الهوى حتى يعظمون فاطمة والحسن والحسين ويقدحون في عائشة أم المؤمنين فيقولون أو من يقول منهم أن زاراها ابراهيم كان مؤمنا وان ابوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كامؤمنين حتى لا يقولون ان النبي يكون

أهل الجنة وألقاطهم وحركاتهم فانهم يلهمون التسبيح كما يلهمون النفس ومن هذا الباب تسبيح الملائكة دائما فهذا المذكور من تضعيف الاعداد ذهنا ولغيا يدل على وجود ما لا ينتهي في المستقبل اذا كانت بداية بمحدودة واما التغافل فيمسواه اوردته تضعيف الذهن أو اللسان أو جمعها لمعلوم انه اذا قيل ضعف الواحد وضعف ضعفه وضعف ضعفه وضعف جوا قبل ضعف الاثنين وضعف ضعفها وضعف الضعف وضعف جوا فلان اورد يكون تضعيف الواحد أقل من تضعيف الاثنين أن ما وجد من نطق اللسان بالتضعيف أو ما يحظر القلب من التضعيف أقل فهذا متروك اذا قدر التساوى في المداد والحركة وان قدر التغافل فلا أكثر استعظاما

وأقواها حركة وحيث فقد يكون
تضعيف الواحد هو الاكثرون
أريد بذلك أن يسمى أحد الاقنين
أكثري كل مرتبة من مراتب
التضعيف فإذا ضعف الواحد خمس
مرات كان اثنين وتسلائين وإذا
ضعف الاثنان خمس مرات كان
أربعا وستين مرة فهذه الأربع
والستون ليست معدودا وموجودا
في الخارج ولا في الذهن حتى يقال
وجد التفاضل فيما لا ينشأه وإنما
نطق بلفظ أعداد متناهية
والمعدودات ليست موجودة لافي
الذهن ولا في الخارج فلو قد وجود
ألفاظ الاعداد من هذه المرتبة
ومن هذا المرتبة في الذهن واللسان
لم يلزم إذا قدر أنهما غير متاهين
أن يكونا متضادين مع استوائهما
في المبدأ والحركة وإن أراد أن
سمي هذا لو وجد لكان أكبر من

أبو كافر إلا أنه إذا كان أبوكافرا أمكن أن يكون ابنه كافرا فلا يكون في مجرد التسبب فضيلة وهذا
كما يدفون به أن ابن نوح كان كافرا لكونه ابن نبي فلا يحسبونه كافرا مع كونه ابنه ويقولون
أيضا أن أباطالب كان مؤمنا ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى إن الله
اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوه مع ما فيه من الاقتداء
والبهتان فيمن التناقض وعدم حصول مقصودهم ما لا يخفى وذلك أن كون الرجل أبية أو ابنه
كافرا لا ينقص ذلك عند الله شيئا فإن الله يخرج آل من الميت ويخرج الميت من آلهم ومن
المعلوم أن العصابة أفضل من آبائهم وكان آبائهم كافرين بخلاف كونه زوج بنى قصة فإن هذا من
أعظم ما يذهب به وبما لا مضر في ذلك تدخل عليه خلاف كنفرا أبية أو ابنه وأيضا فلو كان
المؤمن لا يولد الا مؤمنا لكان بنو آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى وأتول عليهم بنوا بني آدم لما خلق
اذكر بأقرب ما تقتضيه من أحدهما ولم تقتض من الآخر قال لا تتكلم قال أنما يتقبل الله من المؤمنين
الى آخر القصة وفي المصيصين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقتل نفس ظلما الا
كان على ابن آدم الاول قتل من دمه لاله اول من من القتل وأيضا فهم يقدحون في العباس
عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي وآرا عابه وعديسون أباطالب الذي مات كافرا باتفاق
أهل العلم كما تفقت عليه الا حاديث العيصة ففي المصيصين عن السيب بن خزن قال لما حضرت
أباطالب الوفا جاءه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده أباه جهل وعبد الله بن أمية بن
الغرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا عم قل لاله الا الله كلمة أتهدك بها عند الله
فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية بأباطالب أرغب عن ملة عبد المطلب فبرز رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم بعرضها عليه ويعوده ويعودون عليه بتلك المقالة حتى قال أبو طالب أخيرا كلهم
هو على ملة عبد المطلب وأني أن يقول لاله الا الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن
لأبائكم ما علمت فأمر الله تعالى ما كان لبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى
قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وأنزل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم انك لاتهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرجهم سلم من حديث أبي هريرة
أيضا وقال فيه قال أبو طالب لولا أن تعبد في غرض يقولون انه سجد على ذلك الحجر لا تفرق بها
عينك فأمر الله تعالى انك لاتهدي من أحببت وفي المصيصين عن العباس بن عبد المطلب قال
قلت يا رسول الله هل تفتع أباطالب بشي فإنه كان يحوطك وينصرك وتفضي لك فقال نعم هو في
خصناح من ثمر لولا أن كان في الدرلة الاسفل من النار وفي حديث أبي سعيد لما ذكر عنده قال
لعله يتفعه شفاعتي فيعمل في محض من نار يبلغ كعبه يغطي منها ما غنه أخرجنا في المصيصين
وأيضا فإن الله لم يثن على أحد بمجرد تسببه بل إنما أنشئ عليه بأبعائه وتوفاه كما قال تعالى إن أكرمكم
عند الله أتقاكم وإن كان الناس معادن كعادن الذهب والفضة خبايرهم في الجاهلية خبايرهم
في الاسلام إذا فقهوا كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فالمدن هو مظنة حصول المطالب فان لم
يحصل والا كان المعدن الناقص الذي يحصل منه المطالب خبرا منه (وأيضا) من تناقضهم أنهم
يظنون عائشة في هذا المقام طعنا في طهارة والزينة ولا يعلمون أن هذا إن كان متوجها فالطعن
في علي بذلك أوجه فان طهارة والزينة كانهما عظيمين عائشة متوافقتين لهما مؤثر من بامرهما وهما وهى

من بعد الناس عن الفراعنة والمعاونة عليها فان جازل راغى أن يقدح فيها بقوته بأى وجه
يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحدا من المؤمنين لم يقدح في امره أو أغرى حتى أخرجها
من منزلها وسافر بها إلى آخره مع أن ذلك إنما جعلها بمنزلة الملكة التي تأمر بأمرها ويطيعها ولم
يكن أخرجها لثقل الفاحشة كان للناسي أن يقول بأى وجه يلقي رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم من قاتل امرأته وسلط عليها أو عوانه حتى عقرها وبها عيرها وسقطت من هودجها
وأعد أوها حولها يطوفون بها كالمسبية التي أحاط بها من يقصد سلبها ومعلوم أن هذا في
مظنة الآلهة لاهل الرجل وهتكها وسأها وتسلط الاجانب على قهرها واذلالها وسبها وامتنها
أعظم من أخرجها من منزلها بمنزلة الملكة المصلحة المضطمة التي لا تأتي إليها أحد الا ذنبا ولا يبتلى
أحد سترها ولا ينظر في خدرها ولم يكن طلبة والزبير ولا غيره من الاجانب يحملونها بل كان
في العسكر من يحاربها مثل عبد الله بن الزبير بن أخها وخلفه بها وسه لها جازل بالكباب والسنة
والاجماع وكذلك سفر المرأ مع ذى عرق معها جازل بالكباب والسنة والاجماع وهي لا تسافر الا مع ذى
محرمها وأما العسكر الذين قاتلوها فلو لا أنه كان في العسكر محمد بن أبى بكر مزيه إليها لم يدبه إليها
الاجانب ولهذا دعيت عائشة فرضي الله تعالى عن من مذبه إليها وقالت بمن هذا حرقتها الله
بالتار فقال أى أخت في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فارق بالتار بمصر
ولو قال المستع أنتم تقولون أن آل الحسين سبوا المقاتل الحسين ولم يفعل بهم الا من جنس ما فعل
بعائشة حيث استولى عليها وردت إلى بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم
وردوا إلى أهلهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا سببا واستحلالا لحرمة النبوة فعائشة قد سببت
واستحل حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشعرون ويرجعون أن بعض أهل الشام
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لآلهة حتى تكفروا بنا وهذا أن كان وقع فالفن
طلبوا من على أن يسوا من قاتلهم من أهل الجبل وصفوا بغنوا أموالهم أعظم حرما وكان في
ذلك تسبوا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا مذبذبين به مفسرين عليه
الى أن خرجوا على على قاتلهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحدا
مجهول لا شوكه ولا حجة ولا فعل هذا ديننا ولما منع سلطانه من ذلك امتنع فكان المستحلون
لدماء المسلمين وحرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم
منه في عسكر بني أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين هم قوام عسكر على
رضي الله عنه هم شر من شرار عسكر معاوية رضي الله عنه ولهذا امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
بقتلهم وأجمع العصابة والعلماء على قتلهم والرافضة أكذب منهم وأسلم وأجمل وأقرب إلى
الكفر والنفاق لكذبهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وهذه أوامره مثله ضعيف على
ويخرج من مقاومته كان فزانه (والقصود هنا) أن ما يد كرويه من القدح في طلبة والزبير
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان أجابوا عن ذلك بأن عليا كان مجتهدا فيما فعل وأنه
أولى بالحق من طلبة والزبير (قل) نعم وطلبة والزبير كانوا يجتهدون وعلى وإن كان أفضل منهما
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضي الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدرا منهما ولكن ان كان
فعل طلبة والزبير مع عائشة نافعا على أعظم ذنبا فتقوم دبر القدر وعظم الذنب (فان قالوا)
هنا حوجا لعلنا في ذلك لانها أتياها لما فعله على مناضا إليها الى على قبل وهكذا معاوية

مسمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان
وجود ذلك المسمى يمكن وهذا كمال
قال القائل ما ينتهي أقدر في
ذهني وأتكم بلفظه ليسكن في
ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده في
الخارج كما يقتدر ذهننا ولسا امالا
ينتهي من الاجسام والابعاد
ولاشكال فهذا اذ هذا ما يحجب
به المستدل عن المعارضة مراتب
الأعداد وهذا الفرق وان كنا قد
أوردناه فقد ذكر غير واحد من
النظار المعرفين بين العدد والحركات
من متكلمي المسلمين وغيرهم وذكر
هؤلاء هذا الفرق المعروف عند
من يوافق المستدل عن هذا التقص
ان تضعيف الصديق ليس أمرا
موجودا بل مقدر بخلاف ما وجد
من الحركات وهكذا فرق من فرق
بين الماضي والمستقبل بأن الماضي
قد وجد بخلاف المستقبل

لما قبل له قتل عمارا وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتلك الفئة الباغية قال وأين قتلناه
 انما قتله الذين جاؤا به حتى جعلوه تحت سيفونا فان كانت هذه امة من دودة فحمة من احمير بان
 طمة والذين بقوا بعائشة ما جرى عليهم من اهلانة عسكر على لها واستلناهم عليهم امر دودة أيضا
 وان قلت هذه امة قلت حجة معو به رضى الله عنه والرافضة وأمثالهم من اهل الجهل والظلم
 يحتمون بالحق التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فانه ان احمير ينظروا عليهم فسد قولهم
 المنقوض ينظروا وان لم يحتم ينظروا باطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المتماثلين
 ولكن متباينهم مجرد الهوى الذي لا علم معه ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله ان الله
 لا يهدي القوم الظالمين ونجاهم اهل السنة متفقون على أن علماء افضل من طلبة والذين فضلوا
 عن معوية وغيره فيقولون ان المسلمين لما اقرقوا في خلافته فطائفه قاتلته وطائفة قاتلت معه
 كان هو واصحابه اولى بالطائفتين بالحق كائنت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
 غرق حارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم اولى بالطائفتين بالحق فهو لا نعم الخوارج المارقون
 الذين مروا وقتلهم على واصحابه قتلهم انهم كانوا اولى بالحق من معوية رضى الله عنه واصحابه لكن
 اهل السنة يتكلمون بعلم وعدل ويمطون كل ذي حق حقه (واما قوله) كيف اطاعها على ذلك
 عشرات الوف من المسلمين وساعدوها على حرب امير المؤمنين ولم ينصروا خدمهم بنت رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقها من ابي بكر رضى الله عنه ولا تخضع واحد كله بكلمة
 واحدة (فيقال أولا) هذا من اعظم الحجج عليا فانه لا شاك عاقل أن القوم كانوا يحسون رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلته وبقته اعظم بما يعظمون ابا بكر وعمر ولولم
 يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي
 هو اوجب اليهم من اهلهم . م . وانفسهم فلا يستريب عاقل أن العرب فربشا وغير فربش كانت
 تدن لبني عبد مناف وتعظمهم اعظم مما يعظمون بني تميم وعدي ولهذه الممايات رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم وتولي ابو بكر قبل لاني بحقيقة ما نرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال
 حدثني عن قتي بن قولي بعده قالوا ابو بكر قال اورضيت بنوعبد مناف بنوعجوزم قالوا نعم قال ذلك
 فضل الله يؤتية من يشاء وكما قال ولهذا جاء اوسفيان الى علي فقال ارضيتن أن يكون هذا الامر
 في بني تميم فقال يا ابا سفيان ان امر الاسلام ليس كامر الجاهلية او كما قال فاذا كان المسلمون كلهم
 ليس فيهم من قال ان فاطمة رضى الله عنها مظلومة ولان اهلها عقائد ابي بكر وعمر رضى الله عنهما
 ولا انهم ما ظلموا ولا تكلم احد في هذا الكلمة واحدا من ذلك على القوم كانوا يعلمون
 انها ليست مظلومة ادلوعلوا انها مظلومة لكان تركهم لخصرتها ما عجزا عن نصرتها واما امالها
 واضاعت لحقها واما بغضاها اذا الفعل التي بقدره الانسان اذا اراده اعادة جازمة فعله
 لاحالة فاذا لم يدمع قيام مقتضى لارادته فاما أن يكون جاهله اولة معارض منعه من ارادته
 فلو كانت مظلومة مع شرفها وشرف قبيلتها وارقها وان اباها افضل الخلق واحبهم الى امته
 وهم يعلمون اهم مظلومة لكانوا اما عاجزين عن نصرها واما أن يكون لهم معارض عارض ارادة
 الناصر من بغضاها وكلا الامرين باطل فان القوم ما كانوا كلهم عاجزين أن يتكلموا واحد منهم بكلمة
 حق بل كانوا قادرين على تغيير ما هو اعظم من هذا وأبو بكر لم يكن ممتنعاً من سماع كلام احد
 منهم ولا هو معروفا بالظلم والجور واتفاق هؤلاء كلهم وتوفروا عليهم على بغض فاطمة مع قيام
 الاسباب الموجبة لمحبتها مما يعلم بالضرورة امتناعه وكذلك على رضى الله عنه لاسباب وجهور

والمتنع وجود ما لا ينتهي لا تقدير
 ما لا ينتهي ومن يوافق المعترض
 يقول الماضي أيضا قد عدم فليست
 أفراده موجودة معا والمحدود
 وجود ما لا ينتهي فيما كان جمعا
 بل جمعا منتظما بعضه ببعض
 بحيث يكون له ترتيب طبيعي أو
 وضعي وهذا فرق ابن سينا وأتباعه
 من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول
 ان مذهب الفلاسفة الفرق بين
 الجمع وغير الجمع سواء كان له
 ترتيب وليس له ترتيب وانما النزاع
 بينهم في النفوس البشرية المغارقة
 هل هي موجودات في الخارج ج غير
 متناهية أم لا ويقول هؤلاء لا نسلم
 أن ما كان وعدمه وما سيكون اذا
 قدر ان بعضه أقل من بعض يجب
 أن يكون متناهي والمؤمنون بان
 نعم الجنة دائم لا ينقضي من
 المسلمين وأهل الكتاب يسلمون ذلك

قرش والانتصار والمسلمين لم يكن لعلي الى اخدمتهم اساعة لافي الجاهلية ولا في الاسلام ولا قتل
 أحدا من أقاربهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من أكبر القاتلين وما من أحد من العصابة الا وقد
 قاتل أيضا وكان عمر رضي الله عنه أشد على الكفار وأكثر عدو قتلهم من على فكلامهم فيه
 وعداؤه لهم معروفة ومع هذا أولى عليهم ومآلات الاوكلهم بشي عليه خروا بدعوه ويتوجه لمصائب
 المسلمين به وهذا وغيره مما بين أن الامر على نقض ما نقوله الراضية من أكاذيبهم وان القوم كانوا
 يقولون أن فاطمة لم تكن مغلوقة أصلا فكيف ينتصر القوم لعثمان حتى سقوا كدماهم ولا
 ينتصرون لمن هو أحب اليهم عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف
 يقاتلون مع معوية حتى سقطت دماؤهم وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ولا يقاتلون مع على
 وبنو عبد مناف معه فالعاص بن عبد المطلب أكبر بني هاشم وأوس بن حنظلة أكبر بني أمية
 وكلاهما كانا يعلنان على علي فلو قاتل الناس معه ذلك والامر في أوله والقتال انذاك لو كان
 حقا كان مع على أولى وولاية على أسهل فانه لو عرض نفر قليل فقالوا الامر لعلي وهو الخليفة
 والوصي ونحن لانابع الا الله ولا نعصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نعلم وصيه
 وأهل بيته ولا نقدم الظالمين والناقضين من آل تيم على بني هاشم الذين هم خيرنا في الجاهلية
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستعمله جهور الناس بل يستحيون له الا القليل لاسما وأبو بكر
 ليس عندنا رغبة ولا رهبة وهب أن عروضا طاعة معه كانوا يشدون معه فليس هؤلاء أكثر ولا أعز
 من الذين كانوا مع معروف رضي الله عنه ومع طلحة والزبير رضي الله عنهم ومع هذا فقد قاتلهم
 أعوان على مع كونهم دون السابقين الاولين في العلم والدين وفيهم قليل من السابقين الاولين فهلا
 قاتلهم من هو أفضل من هؤلاء اذا كان انذاك على في الحق وعدوه على الباطل مع أن
 ولله انذاك أكثر وأعز وأعلم علما واعداؤه انذاك ان كان عدوا ذل وأهجر وأضعف
 علما وبها وأقل عدوا ناهاه لو كان الحق كما نقوله الراضية لكان أبو بكر وعمر والسابقون
 الاولون من شر أهل الارض وأعظمهم جهلا وظلما حيث عدوا عقب موت نبيهم صلى الله تعالى
 عليه وسلم لم يبدلوا وغيره واطلوا الوصي وعملوا بنحو محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله
 اليهود والنصارى عقب موت موسى والمسيح عليهما الصلاة والسلام فان اليهود والنصارى لم
 يفعلوا عقب موت أنبيائهم ما نقوله الراضية ان هؤلاء فعلوا عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامنة شر أمية أو خرب الناس ويكون ما يقول هاشم اراهم كل هذا مما
 يعلم بالاضطرار ساد من دين الاسلام وهو مما بين أن الذي ابتدع مذهب الراضية كان زنديقا
 محددا عدو الدين الاسلام وأهله ولم يكن من أهل البع المتأولين كالتفواريج والقدرية وان كان
 قول الراضية راجع بذلك على قوم فهم ايمان لفرط جهلهم وبما بين ذلك أن يقال أي داع كان
 للقوم أن ينتصروا عائشة بنت أبي بكر وقاتلوا معا عليا كاذروا ينتصرون فاطمة بنت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقاتلوا معا مع زوجها الوصي أبابكر وعمر فان كان الذين فعلوا
 هذا يحبون الرباسة ويكرهون اماره على عليهم السلام كان جهلهم للرباسة يدعوهم الى قتال أبي بكر
 بطريق الأولى فان رباسة بنت علي أحب اليهم من رباسة بنت أبي بكر ولله اقل صفوان بن أمية
 يوم حين لما ولوا مدبرين وقال بعض الطلقاء لا ينتهي فلهم دون البحر وقال آخر بطل الصحر
 فقال صفوان والله لا نرى بني رجل من فرس أحب الي من أن نرى بني رجل من نقيب
 صفوان وأمس الطلقاء لأن يره رجل من بني عبد مناف أحب اليه من أن يره رجل من

ولم ينازع فيه من أهل الكلام الا
 الجهم ومن واقفه على فناء النعم
 وأبو الهذيل القاتل بفناء الحركات
 وهما قولان شاذان قد اتفق السلف
 والأئمة وجهاهر المسلمين على
 تضليل القائلين بها ومن أعظم
 ما أنكره السلف والأئمة على
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال
 الأشعري في كتاب المقالات
 واختلفوا أيضا في معلومات الله عز
 وجل ومقدوراته هل لها كل أولا
 كل لها على مقالين فقال أبو الهذيل
 ان لمعلومات الله كل وجميع ولما
 يقدر الله عليه كل وجميع وان أهل
 الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون
 سكونا دائما وقال أكثر أهل الاسلام
 ليس لمعلومات الله تعالى ولا لما
 يقدر عليه كل ولا غاية واختلفوا
 أيضا هل لأفعال الله سبحانه آثر أم
 لا أثر لها على مقالين فقال الجهم

بني تيم قلب الراسة اذا كان هو الذي كان يدعوهم الى تقديم بني هاشم على بني تيم باتفاق العقلاء
 وولم يقدموا عليا فقدموا العباس فان العباس كان اقرب لموافقتهم على المطالب الذي هو من أبي
 بكر فكان كالأزفة أقدموا على ظلم الوصي الهاشمي لئلا يحملهم على الحق الذي يكرهونه كان
 تقديمهم من يحصل مطالبهم مع الراسة الهاشمية وهو العباس أولى وأحرى من أبي بكر الذي
 لا يصحهم على مطالبهم كاتفاقه العباس ويحملهم على الحق المسرا أكثر ما يحملهم عليه على فلو كره من
 على حق من لكان ذلك من أبي بكر أو أكره لو أكره من أبي بكر دنيا حاول لكان طلبها عند العباس
 وعلى أقرب فعدوا لهم عن العباس وعلى وغيرهما إلى أبي بكر دليل على أن القوم وضعوا الحق في
 نصاه وأقروا في أهله وأقروا الأمر للأرشد من بابه وأنهم علوا أن الله ورسوله كابر ضيان تقديم
 أبي بكر رضي الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما ظاهرا بينا لما رأوه وسمعوه من النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم مدة محبته فعلوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى أبي بكر يطول
 المشاهدة والسماع مما أوجب تقديمه وطاعته ولهذا أقال عمر رضي الله عنه ليس فيكم من يقطع
 فيه الاعتناق مثل أبي بكر أو أراذ أن فضيلة على غيره ظاهرة مكشوفة لا تحتاج إلى بحث وتظن ولهذا
 قاله بمحض من المهاجرين والاتصاف أنت خيرا وأسيدها وأحبنا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم وهم يقرؤنه على ذلك ولا ينزاعه منهم أحد حتى ان المنازعين في الخلافة من الأصار لم
 ينزاعوا في هذا ولا قال أحد بل على أو غيره أحب إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبر
 منوا أفضل ومن المعلوم أنه عيّن في العادة لاسماعه عادة العصاة المتفسنة كمال دينهم وقولهم الحق
 أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المتضمن تفصيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أبي بكر من غير
 رغبة ولا رغبة والله تعالى أعلم

﴿فصل قال الرافضي﴾ وسماه أم المؤمنين ولم يسمو غيره بذلك الاسم ولم يسمو أخاها محمد بن
 أبي بكر مع عظم شأنه وقرب منزلته من أبيه وأخته عائشة أم المؤمنين فلم يسموه خال المؤمنين وسماها
 معوية بن أبي سفيان خال المؤمنين لأن أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان أحد عدي وجان النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أبي بكر وأووه أعظم من أخته معوية ومن أبيها
 (والجواب أن يقال) أمافوه أهم سموا عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين ولم يسمو غيره
 بذلك فثبت من البتة أن الواضع الظاهر لكل أحد وما أدري أهذا الرجل أم مثاله يتمدون
 الكذب أم أعي الله بصائرهم لفرط هواهم حتى خفي عليهم أن هذا كذب وهم ينكرون على
 بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم ما نعلنون أني ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم قالوا والله لا نعلم ذلك وهذا لا يقوله ولا يجحد نسب الحسين إلا أنه تملك الكذب والاقراء
 ومن أعي الله بصيرته باتباع هواه حتى خفي عليه مثل هذا فان عين الهوى عمياء والرافضة أعظم
 محدا للحق تعدا وعي من هؤلاء فإن فهم ومن المنسبين إليهم كالصريه وغيرهم من يقول ان
 الحسين والحسين ما كانا ولا على بل أولاد لسلطان الفارسي ومنهم من يقول ان عليا بعث وكذلك
 يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أبي بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم ومنهم من يقول ان رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 ولكن هما بنتا خديجة من غيره ولهم في المكابرات ومجدها المعلومات بالنسب روايات أعظم مالا وللك
 النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا مما بين أنهم كذب وأطمأ وأجهل من قتلة الحسين وذلك
 أنه من المعلوم أن كل واحد من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عائشة

ابن صفوان ان المعلومات الله
 ومقدوراته غاية ونهاية ولا فعالة
 آخروا الجنة والنار في زمان ورضي
 أهلها حتى يكون الله آخر الأئمة
 معه كما كان أول الأئمة معه وقال
 أهل الاسلام جميعا ليس الجنة والنار
 آخروا إنما الآخرة الآخرة وكذلك
 أهل الجنة لا يزالون في الجنة
 من حين وأهل النار في النار بعدون
 ليس ذلك آخروا المعلومات الله
 ومقدوراته غاية ولا نهاية وقد
 ذكر بعض الناس بين الماضي
 والمستقبل فراقا مثل ذكر صاحب
 الإرشاد وغيره وهو أن المستقبل
 بمنزلة إذا قال قائل لا أعطيت درهما
 إلا أعطيتك بعده درهما وهذا
 كلام صحيح والماضي بمنزلة أن
 يقول لا أعطيت درهما إلا أعطيتك
 قبله درهما وهذا كلام متقضى
 لكن هذا المثال ليس مطابقا لأن

وحقيقة وزيت بنيت بحش وأمسلمة وسود بنيت زعمة وميمونة بنت الحارث الهلالية زوجة
بنيت الحارث المطلقة وصيفة بنت حبي بن أخطب الهارونية ترضى الله عنها. وقد قال الله
تعالى التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهذا أمر معلوم للأمة علما
وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعلمونهن على غير مواعيل وجوب احترامهن فهن
أمهات المؤمنين في الحرمة والتعظيم وليس أمهات المؤمنين في الحرمة فلا يجوز لغيرهن
الخلوة بهن ولا السفر بهن كلبعض الرجال ويسافر بنوات عمارم وهذه أم من الحجاب فقال
الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك والمؤمنات الذين عليهن من جلبابن ذلك أدنى
أن يصرفن فلا يؤذين وقال تعالى وإذا التموهن مناظا فأسألوهن من وراء حجاب ذلك ما ظهر
لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكوا أزواجهن بعده ما كان ذلكم
كان عند الله عظيما ولما كن عترة الأمهات في حكم التعريم دون الحرمة تتنازع العلماء
في أخوتهن هل يقال لاحدهم خال المؤمنين فقيل يقال لاحدهم خال المؤمنين وعلى هذا فهذا
الحكم لا يختص بمعية ترضى الله عنه بل يدخل في ذلك عبد الرحمن ومحمد ابنا أبي بكر وعبد الله
وعبيد الله وطاسم وألادهم ترضى الله عنه ويدخل في ذلك عمرو بن الحارث من أبي ضرار أخو
جوزية بنت الحارث ويدخل في ذلك عتبة بن أبي سفيان وزيد بن أبي سفيان أخو أمه ترضى الله
عنه ومن علماء السنة من قال لا يطلق على أخوة الأزواج أنهم أخوال المؤمنين فلهذا أطلق
ذلك لا يطلق على أخواتهن أمهات حالات المؤمنين ولو كانوا أخوالا وحالات الحرم على المؤمن أن
يتزوج خالته وحرم على المرأة أن تتزوج خالها وقد ثبت بالنص والاجماع أنه يجوز للمؤمنين
والمؤمنات أن يتزوجوا أخواتهن وأخوتهن كزوج العباسي أم الفضل أخت ميمونة بنت الحارث
وواله منها عبد الله والفضل وغيرهما وكان زوج عبد الله بن عمر وعبد الله ومعه وعبد الرحمن
ابن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر من تزوجوهن من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لهن لما حاز لمرأة
أن تتزوج خالها قالوا وكذلك لا يطلق على أمهاتهم أنهم جدات المؤمنين ولا على آبائهم أنهم
أجداد المؤمنين لانه لم يثبت في حق الأمهات جميع أحكام النسب وانما ثبت الحرمة والتعريم
وأحكام النسب لبعض كأيثب بالرماع التعريم والحرمة ولا يثبت بهلما تأوا أحكام النسب
وهذا كله متفق عليه والذين أطلقوا على الواحد من أولئك أنه خال المؤمنين لم ينافوا في
هذه الأحكام ولكن فسدوا بذلك الإطلاق أن أحدهم مصاهر مع النبي صلى الله عليه وآله
عليه وسلم واشتهر كرمه فلما عن معوه ترضى الله عنه كاشف أمره كاتب الوحي وقد
كتب الوحي غيره وأنه يدعى رسول الله صلى الله عليه وآله النبي صلى الله عليه وآله وغيره فهم
لا يذكر من مائة ذكر من ذلك لا خصامه به بل يذكر من مائة من الاتصال بالنبي صلى
الله عليه وآله وسلم كما يذكر من فضائل غيره ما ليس من خصائصه كقولته صلى الله عليه
وسلم لعلي ترضى الله عنه لا عطين الراية لجبلاب لانه يرضى الله ورسوله وقوله انه لعهد
النبي الذي اليه لا يهني المؤمن ولا يفضي الايمان في وقوله صلى الله عليه وآله وسلم
أما ترضي أن تكون متي بعترته هرون من موسى الا انه لا نبي بعدي فهذه الامور ليست من
خصائص على لكنها من فضائله ومنابعه التي تعرف بها فضيلته واشتهر رواية أهل السنة
له ليدفعوا بها فندح من قدح في علي وجهه كافرا أو ظالمين الخوارج وغيرهم ومعوه
أيضا لما كان له نصيب من العصبة والاتصال برسول الله صلى الله عليه وآله وصار أقوام

قسوة لا أعطيت في العاضر
والمستقبل ليس نفي الماضي فاذا
قال لا أعطيت هذه الساعة أو
بعد هاشيا لا أعطيت قبله شيئا
انقضى أن لا يحدث فصلا
الآن حتى يحدث فصلا في الزمن
الماضي وهذا متفق أن
يقول لا أفعلى حتى أقفل وهذا أجمع
بين التقيضين وانما مثاله أن يقول
ما أعطيتك درهما لا أعطيتك قبله
درهما فكلاهما ماض فاذا قال
القاتل ما يحدث شي الا يحدث
بعده شي كان مثاله أن يقول
ما حدث شي الا حدث قبله شي
لا يقول لا يحدث في المستقبل شي
الا حدث قبله شي وكل ما له ابتداء
وانتهاء كهر الصدقة أن يكون
فيه عطاء لا انتهاء له أعطاه لا ابتداء
له وانما الكلام في ما يراد
(والنفس) لهم في إمكان وجود ما لا

بجوارحه كافر أو فاسق أو يستحلون لعنه وتحذرك احتاج أهل العلم أن يذكروا ماله من الاتصال
 برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليرعى بذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر لو اجتنبه الرجل وأخطأ كان خيرا له من أن يجتهد في
 بغضهم ويخطئ فإن باب الاحسان إلى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما
 في الحديث أدروا الحدود بالنسب فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة
 وكذلك يعطي المجهول الذي يدعي الفقر من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم رجلين ساء لاء فرأهما جلدن فقال ان شئما أعطيتكما ولا حظ فيهما لغني ولا تقوى
 مكتسب وهذا لان اعطاء الغني خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة
 البريء فلذا كان هذا في حق أحاد الناس فالصواب أحوق أن يسقط عنهم هذا نكحاً للمتجدي
 الاحسان اليهم بالدعاء والتسابغ عليهم والذب عنهم خيرا من خطئه في الاساءة اليهم باللعن والذم
 واللعن وما شجر بينهم غايته أن يكون ذنبا أو ذنوبا مغفورة بأسباب متعددة هم أحوق بهم من
 بعدهم وما بعد أحد ابقدر فهم الا وهو يعظم من هود ونهم ولا تحدا أحدا يعظم شسأ من
 زلاتهم الا وهو يقضي عاصوا أكبر من ذلك من زلات غيرهم وهذا من أعظم الجبل والظلم وهو لاء
 الرافضة يقدحون فيهم بالصغار وهم يفضون عن الكبار والكفر من يعاونهم من الكفار
 والمنافقين كاليهود والنصارى والمشركون والاسماعيلية والصيرية وغيرهم فمن ناقض المؤمنين
 على الذنوب وهو لا يناشئ الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم بل ربما عاهدهم ويعلمهم
 فقصده على أن من أعظم الناس جهلا وظلما أن يثبت به جهله وظله إلى الكفر والنفاق ومما
 بين تناقضهم أنه ذكر معوية ومحمد بن أبي بكر وأنهم سوا هذا حال المؤمنين ولم يسوا هذا حال
 المؤمنين ولم يذكروا كربة من شاركهما في ذلك وهم أفضل منهما كعد الله بن عمر بن الخطاب وأمثاله
 وقد بينا أن أهل السنة لا يخصون معوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة فخصوا محمد بن أبي بكر
 بالمعارضة وليس هو قريبا من عبد الله بن عرقى عليه ودينه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بن بل
 عبد الرحمن له محبة وفضيلة ومحمد بن أبي بكر انما ولد عام هجرة الوداع بنى الحليفة فأمر الذي صلى
 الله تعالى عليه وسلم أمه أسماء بنت عميس أن تعقب للاحرام وهي نفسها وصار ذلك سنة ولم
 يدرك من حدة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا خمس ليال من ذى القعدة وذو الحجة والمحرم وصفر
 وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر ومات أبوه أبو بكر رضي الله عنه وعمره اقل
 من ثلاث سنين ولم يكن له محبة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قربة منزلة من أبيه الا كما
 يكون لثمة من الاخفال وتزوج علي بعد أبي بكر بأمة أسماء بنت عميس فكان ربيب علي وكان
 اختصاصه بعلي لهذا السبب وقال انه أتى حذافا لخلد عثمان عليه فبقى في نه على عثمان لما
 كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم واه دخل
 عليه وأخذ بعلمته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أبولأخذه ويقال انه رجع
 لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غيره ثم انه كان مع علي في حروبه وولاه مصر فقتل بمصر
 قتله شعبة عثمان لما كانوا يعلمون انه كان من الخارجين عليه وحرق في بطن جمار قتله خديج بن عوية
 والرافضة تعاقبوا تعظيما على عاداتهم الفاسدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على
 عثمان وبالسفوف في مدح من قاتل مع علي حق يفضلون محمد بن أبي بكر على أبي بكر فيمدحون
 أفضل الامة بعد نبيها ويمدحون ابنه الذي ليس له محبة ولا سابقة ولا فضيلة وينتاضون في

يتناهى أقوال أحداهما انتاع
 ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل
 والحاضر في كل شيء وهذا قول الجهم
 وأبي الهذيل والثاني جواز ذلك
 حتى في الابداء التي لا تنتهى
 وهو قول طائفة من فلاسفة الهند
 وطائفة من نظار أهل الملة وغيرهم
 يقولون ان الرب لا يندل ينتهى
 نعمن هؤلاء من يقول لا ينتهى من
 جميع الجهات ومنهم من يقول
 يتناهى من جهة العرش فقط وأما
 من سائر الجهات فانه لا ينتهى وقد
 ذكر الاشعري في مقالاته هذه
 الاقوال وغيره من طوائف ومجم
 ذكر ذلك التكرامة وطائفة من
 أتباع الأئمة كالقاضي أبي يعلى وغيره
 وهو لا ينهمس من يقول ينتهى
 الحوادث في الماضي مع قوله بوجود
 ما لا ينتهى من القدر في الحاضر
 وكذلك معروا أتباعه من أصحاب المعاني

ذلك في تعظيم الانساب فان كان الرجل لا يضره كفر أبيه أو فسقه لم يضر نسيان ولا ابراهيم ولا عليا
كفر آلهم وان ضرمهم لم يضرهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر بأبيه وهم يعظمونه وابنه القاسم
ابن محمد وان ابنه عبد الرحمن بن القاسم خير عند المسلمين منه ولا يذكرونها بخير لكونها
لناس من رجال الفتنة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالنسب عندهم لاحرمه له لقدحهم في أبيه
وأخته وأما أهل السنة فاعظموا بالقوى لا بعمر النسب قال تعالى ان أكرمكم عند الله
أتقاكم وان أراد عظم شأنه بسابقته وهجرته وبهادم فسرته فهو ليس من الصحابة لامن
المهاجرين ولا من الانصار وان أراد عظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأدينهم فليس الامر
كذلك وليس هو معدودا من أعيان العلماء والصلحين الذين في طبقة وان أراد بذلك شرفه
في المراتب لكونه كآية جامة منزلة وبإسائة عجمية كان أعظم بها ورياسة منزلة منه بل يعرّفه
منه وعلم وأدين وأحسم وأكرم فان معوية يرضى الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والسنن وغيره اذ ذكر بعض العلماء فتاويه وأقضيته
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتبرة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأمه أعظم من أخت معوية وأبها) فيقال هذه اللمعة بالهالة على الاصلين
وذلك ان أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا يرفع محمد اقرب من أبي بكر وعائشة
ولا يضر معوية يرضى الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسبته وهذا أصل معروف لاهل السنة
كأبيات السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كبرلا
وصهيب وشباب وأمثالهم أن يكون من تأخر عنهم من الطغاة وغيرهم كآبي سفيان بن حرب وابنه
معوية يزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
وعقل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسباً منهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بيتا
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بما فضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على
الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا فكيف على من بعد هؤلاء وأما الراضة فانهم ان اعتبروا النسب
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شر الناس نسباً لقمع قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم
لا يجوز تفضيله بقربه منهم وان ذكر واذل على طريق الالتزام لاهل السنة فهم يفضلون من
فضله الله حيث قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل مال الرافضي) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية الطليق بن الطليق
اللعين بن اللعين وقال اذأرايت معوية على منبري فاقولوا وكان من المؤلفة قلوبهم وقاتل عليا وهو
عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من حارب امام حق فهو باغ ظالم قال وسب ذلك محبة محمد بن
أبي بكر لعلي ومفارقة لآيه بعض معوية لعلي ومحاربة له وسبوه كاتب الوصي ولم يكتب له كلمة
وأحد من الوحي بل كان بكسبه رسائل وقد كان بين بني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر
نفسا يكتبون الوحي أولهم وأخصهم وأقربهم الي علي بن أبي طالب رضى الله عنه مع أن معوية لم
يزل مشركا والله تعالى في سنة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوية ما يكتب الوحي وهجره بالسر
(والجواب أن يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية وأمر بقتله
اذا روي على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع إليها في علم النقل وهو
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع مخترق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنتهي في
آن واحد مع قولهم باستناع
حسودات لا أول لها فصار بعض
الناس يقول بصور الانتهاء في
الحوادث الماضية والابعد ومنهم
من يقول بجواز ذلك في الابداع
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك
فيما دخل في الوجود لا في الماضي
ولا في الحاضر ويجوز فيما يوجد
بعده وهو المستقبلات وهذا قول
كثير من النظار (الخامس) قول من
يقول بجسوز ذلك في الماضي
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد
آن واحدا لا في الابداع ولا الانفس
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكا
عن الفلاسفة وزعمان النفوس
البشرية واحدة بعد المفارقة كلهم
أنها كانت كذلك قبل المفارقة
(السادس) قول من يقول ما كان

الرافضى الراوى له لم يذكره اسنادا حتى يتخلف فيه وقد ذكر ما رواه الضرير بن الجوزى في الموضوعات وعاصم بن كنية ان منبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد صعد عليه بعد معوية بن كان معوية خيرا منه باتفاق المسلمين فان كان يجب قتل من صعد عليه مجرد الصعود على المنبر وجب قتل هؤلاء كلهم ثم هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام ان مجرد صعود المنبر لا يوجب قتل مسلم وان كان امر بقتله لكونه تولى الامر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من تولى الامر بعد معوية بن معوية افضل منه وهذا خلاف ما رواه اترت به السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهيه عن قتل ولادة الامور وقتالهم بآقتدم ياله ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم يقتل كل من تولى امرها ولا استحل ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو اعظم من ولادة كل ظالم فكيف بامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله اعظم فسادا من تركه واما قوله انه الطليق ابن الطليق فهذا ليس نعتا فان الطلقة ادهم مسألة الفتح الذين اسلموا عام ففتح مكة واظلمهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا انجوا من التي رحل وفيهم من صار من خيار المسلمين كالحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصقوان بن امية وعكرمة بن ابي جهل وزيد بن ابي سفيان وحكيم بن خرم وابي سفيان بن الحارث بن عمير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يهوده ثم حسن اسلامه وعتاب بن اسد الذي ولاء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لما لحقها وغيرها ولا من حسن اسلامه ومعوية بن معوية بن حسن اسلامه باتفاق اهل العلم ولهذا ولاء عرين الخطاب رضي الله عنه موضع اخيه يزيد بن ابي سفيان لما مات اخوه يزيد بن السام وكان يزيد بن ابي سفيان من خيار الناس وكان احد الامراء الذين بعثهم ابو بكر وعمر لفتح الشام بدين ابي سفيان وشرحبيل بن حسن وعمر بن العاص مع ابي عبيدة بن الجراح وخاله الوليد فلما توفي يزيد بن ابي سفيان وفي عرين الخطاب معوية وكانه وعلم يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن عصى في الولاية ولا كان ممن يجب بالحق ان ياهل كان من اعظم الناس عداوة لاه ابي سفيان قبل الاسلام حتى انه لما جاءه العباس يوم فتح مكة كان عمر حرا صاعلى قتله حتى جرى بينه وبين العباس نوع من المناشئة بسبب بغض عمر لابي سفيان فتولية مرو لانه معوية ليس لها سبب يدورى ولولا استخفافه للاماراة لما امره ثم انه بقي في الشام عشر من سنة امير او عشر من سنة خليفة ورعيته من اشد الناس محبة وموافقة وهو من اعظم الناس احسانا لله تعالى والفاة لوجههم حتى قاتلوا معه على بر اوطالب وصاروا عسكره الى ان قاورمهم وغلبهم وعلى افضل منه واعلى درجة وهو اولى بالحق منه باتفاق الناس وعسكره معوية يعلمون ان عليا افضل واحق بالامر منه ولا يسكر ذلك منهم الامعاة او من اعصى الهوى قلبه ولم يكن معوية قبل تحكيم الحكمين يدعى الامر لنفسه ولا يسمى بامير المؤمنين وانما ادعى ذلك بعد حكم الحكمين وكان غير واحد من عسكره معوية يقول له لما دنا قتال معلى عليا وليس لنا سابقته ولا فضله ولا صبره وهو اولى بالامر منك فيعرف لهم معوية بذلك لكن قاتلوا مع معوية لظنهم ان عسكره على فهم ظلة يستدون عليهم كما اعتدوا على عثمان وانهم يقاتلونهم دفع الصالهم عليهم وقتال الصائل جائر ولهذا لم يذرمهم بالقتال حتى يذاهم والشواهد اقال الاشتهر الخفي انهم نصرون عليا لان الخن بدأهم بالقتال وعلى رضى الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلمة من العسكرين ولم تكن اءوانه بواقفونه على ما امره واعوان معوية بواقفونه وكان يرى ان القتال يحصل به المطلوب فاحصل به الاشد المطالب وكان في عسكره معوية من يتهم عليا باشيء من الظلم هو يرى منها وطالب الحق من عسكره معوية يقول

مجمعة مترتبا فانه يجب تنابسه كاللعل والاجسام قتلت لها ترتيب طبعي وهذه لها ترتيب وضوى وكلها موجودة في آن واحد واما عالم يكن له ترتيب كالانفس او كان له ترتيب ولكن بوجده متعاقبا كالخرات فلا يمتنع فيه وجودها لا يتأخر وهذا قول ابن سينا وهو انصى عندهم عن ارسطو واتباعه لكن ابن رشد ذكر ان هذا القول لم يقفه من الفلاسفة الا ابن سينا واما وجود عل وبطلان لا تنتهي فهذا مما لم يجوزاه احد من العقلاء اذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بفضائل الدورات التي لا تنتهي فان النجس تقطع الفلك في السنة مرة والقران اثني عشر مرة وهذا مشهود والمشتري في كل اثني عشرة سنة مرة ورحل في كل ثلاثين سنة مرة فتكون دورات القمر بقدر

لا يمكن أن نبايع الامم بعدل علينا ولا يظلمنا ونحن اذا بايعنا عليا لم نلحقه كره كما لم نلحقوا عثمان
وعلى اما عاجز عن العدل علينا وغير فاعل لذلك وليس علينا أن نبايع عاجز عن العدل علينا
ولا نأركاه فائمة السنة يعلمون انه ما كان القتال مأمورا به لا واجبا ولا مستحبيا ولكن يعذرون
من استهدوا خطأ

(وأما قوله كان معوية من المؤلف قلوبهم) فتم وكثير من الطلبة بل كلهم من المؤلف قلوبهم
كلما لارث من هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكم بن
عزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلف قلوبهم غالبهم حسن اسلامهم وكان الرجل منهم يسلم
أول التهار رغبة منه في الدنيا فلا يجبيء آخر التهار الا والاسلام أحب اليه مما طلع عليه الشمس
(وأما قوله قاتل عليا هو عندهم رابع الخلفاء اماما حق وكل من قاتل اماما حق فهو باغ غلام)
فيقال له أول الباغي قد يكون متأولا معتقدا انه على حق وقد يكون متهدا يعلم انه باغ وقد يكون
بغية من شبهة أو شهوة وهو الغالب وعلى كل تقدير فهو هذا لا يقدح فيما عليه أهل السنة فظنهم
لا يترهون معوية ولا من هو أفضل ممن من الذنوب فتتلاعن تزييه عن الخطأ في الاجتهاد بل
يقولون ان الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنات المحسنة والمصاب
المكفرة وغير ذلك وهذا أمر يرمي العصاة وغيرهم والحكاية المعروفة عن السورين مخزومة وكان من
خيار صفراء انصافا لما في معوية وخياره وأمره ان يخبره بمجمع ما ينقمه عليه فذكره السور
جميع ما ينقم عليه فقال ومع هذا ما سوراك شيئا قال نعم قال أترجو ان يغفر الله الله قال نعم
قال فاحبك لرحمة الله أرحمني وأمر معي ذلك والله ما خبرت بين الله وبين عمره الا خبرت الله
على غيره والله ما ألبس من الجهاد وأقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل
من حملك وأعلى دين يقبل من أهله الحسنات ويدوزلهم عن السيئات فاحبك لرحمة
الله معني فقال السورين مخزومة تخفمني أو كما قال (وقال لهم ثانيا) أما أهل السنة فتأملهم
مستقيم مطرد في هذا الباب وأما منكم فتناقصون وذلك ان التواصب من الخواص وغيرهم
الذين يكفرون عليا ويسفرونه أو يسكون في عدايته من المعتزلة والمرائية وغيرهم فوافقوا لكم
ما الدليل على ايمان علي وامامته وعدله لم تكن لكم حجة فانكم اذا احتجيتهم عاتوا من اسلامه
وعبادته قالوا لكم وهذا متواتر عن العصاة والتابعين والخطباء الثلاثة وخلفاء بني أمية كعبه
ويز يدعوب الملك وغيرهم وأنتم تقدحون في ايمانهم فليس قدحنا في ايمان علي وغيره الا
وقدحكم في ايمان هؤلاء أعظم والذين تقدحون أئمت فيهم أعظم من الذين تقدحون فيهم وان
احتجيتهم بما في القرآن من التناهد الممدح قالوا آيات القرآن عامة متاولة لكل وأبي بكر وعمر
وعثمان وغيرهم مثل ما تناولوا عليا وأعظم من ذلك وأنتم قد أخرجتم هؤلاء الممدح والثناء
فانزعوا عليا أسرا وان قلتم مجيء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذه
الفتائل رويتها العصاة الذين رويوا فضائل أولئك فان كانوا عدولا فاقبلوا الجميع وان كانوا افساقا
فان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وليس لاحد ان يقول في الشهود انهم ان شهدوا لي كانوا عدولا وان
شهدوا لي كانوا افساقا وان شهدوا بحد من أحبته كانوا عدولا وان شهدوا بحد من أبغضته
كانوا افساقا وأما مامة على فهو له ينزعونكم في امامته هم وغيرهم فان احتجيتهم عليهم بالنص
التي تدعون كان احتجاجهم بالنصوص التي يدعونها لا يكر بل الحاس معارض ذلك والرب
عند كل من يعرف الحديث ان تلك أولى بالقبول والتصديق ولأنك يستدل على تصديقها

دورات زحل ثلثمائة وستين مرة
ودورات الشمس بقدر دورات زحل
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا
أضعاف دورات هذا وكلاهما لا
يتم في عند القائلين بذلك والاقول
من غير متناه ولا نأند على المتناهي
متناه وقد عرف أن المعارفة
بالعدد باطلة وقد يقال هذا من
جنس تطبيق الحوادث الماضية الى
اليوم بالحوادث الماضية الى أمس
فان كلاهما لا يتناهي مع التفاصيل
وهو الوجه الخامس الذي ساق
لكن بينهما فروق مؤثرة منها انه
هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها
لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك
أن يكون مالا ابتداءه من الحوادث
لازال في بادئها بعينها وأما هنا
فهذه الدورات ليست تلك ومنها انه
هناك فرض انطلق اليوم على
الامس مع اشتراكهما في عدم

بدلالات كثيرة يعلمهم ليس من علماء أهل الحديث وإن اقتصرت جماعة الناس به فالواحد
 الصالحون أن الناس اجتماع على بيعة أبي بكر وعمر وعثمان أعظم مما اجتماع على بيعة علي وأنت
 قد سمعت في تلك البيعة فالقدح في هذه أيسر فلا تخشعون على إمامة علي بنص والاجماع إلا كان
 مع أولئك من النص والاجماع ما هو أقوى من حجتكم فيكون إثبات خلافة من قد سمع في خلافته
 أول من أثبت خلافة من أثبت خلافته وهذا لا يدعي أهل السنة فاتهم بشيئ من خلافة الخلفاء
 كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الواردة عليهم ويقولون أنها انقضت بما بيعة أهل
 الشوكة لهم وعلى ما بيعة أهل الشوكة وإن كانوا لم يصنعوا عليه كما اجتماعوا على من قبله لكن لا ريب
 أنه كان له سلطان وقوة بما بيعة أهل الشوكة له وقد بدل النص على أن خلافته خلافة نبوة وأما
 تخلف من تخلف عن مبايعته فعذرهم في ذلك أظهر من عذر سعد بن عباد وغيره لما تخلفوا عن
 بيعة أبي بكر وإن كان لم يستقر تخلف أحد إلا بعد وحوده وأما علي وغيره فبايعوا الصديق بلا
 خلاف بين الناس لكن قبل أنهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر ثم بايعوه وهم يقولون الشعة على
 أما أن يكون تخلف أول عن بيعة أبي بكر ثم بايعه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل
 السنة مع الشعة وأما أن يكون بايعه أول يوم كما يقول ذلك طائفة أخرى فإن كان الثاني بطل قول
 الشيعة أنه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من أول السابقين إلى بيعته وإن كان الأول فعذر من
 تخلف عن بيعة علي أظهر من عذر من تخلف عن بيعة أبي بكر لأن النص والاجماع المتيقن لخلافة
 أبي بكر ليس في خلافة علي مثلها فإنه ليس في الصبيحين ما يدل على خلافته وانما روى ذلك أهل
 السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث حفيضة وأما الاجماع فقد تخلف عن بيعته
 والقتال نصف الأمة وأقل أو أكثر والنصوص التامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 تقتضي أن نزل القتال كان خيرا للطائفتين وإن العذر عن القتال كان خيرا من القيام فيه
 وأن عليا لم يركب كونه أولى بالحق من معاوية لولا أن القتال كان أفضل ولا أملي وغيره رآه أهل السنة
 يرجعون على الجمع ويستغفرون لهم كما أمرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون
 ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقوا ولايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزلنا في
 رحيم (وأما الرافضي) فإذا قدح في معاوية يرضى الله عنه بأنه كان باغيا طالما قاله الناسي وعلى
 أيضا كان باغيا طالما قاتل المسلمين على إمارته وبأهم بالقتال ومال عليهم وبذلك دعا الأمة بغير
 فائدة لافي دينهم ولا في دنياهم وكان السيف في خلافة من سلا على أهل الله بكروفا عن الكفار
 والقادحون في علي طوائف طائفة تقدر فيه وفيما قاتله جميعا وطائفة تقول فقتل أحداهما
 لا يبيته كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويترأون في أهل الحل فسق أحدي
 الطائفتين لا يسيها هو ولا يفسقون هوية وطائفة يقولون هو الخالد من معاوية كما يقول ذلك
 الرواية وطائفة يقولون علي كان في أول أمره مصيبا فالحكم الحكيم تكفروا بدع الإسلام
 ومات كافرا وهؤلاء هم الخوارج فالتجارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم قدسحون في
 علي رضي الله عنه وكلهم يحفظون في ذلك ضالون مستبدعون وخسنا السنة في القدر في أبي بكر
 وعمر أعظم خطأ من أولئك في علي قال الأذاب عن علي هؤلاء الذين قاتلهم علي كانوا إذا فقد
 ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه تقتل الشئ السابعة وهم
 قتلوا عمارا فيها للناس أقوال منهم قدح في حديث همار ومنهم من تأوله على أن الباغي
 الطالب وهو تأويل ضعيف وأما السلف والأئمة فيقول أكثرهم كافي شقة ومال واحد

البداية وهذا التطبيق ممتنع
 وتحقيقه أنا نقدر مماثلها
 ونفصلها فإنه إذا طبق أحدهما
 على الآخر لزم التماثل مع
 التفاضل لانها استويا في عدم
 البداية وفي حد النهاية وهما
 متماثلان وهذا تقدير ممتنع
 بخلاف الدورتين فانهما
 مشتركتان في عدم البداية وفي حد
 النهاية فالتفاضل حاصل مع
 الاشتراك في عدم النهاية عند هؤلاء
 فهذا الاحتجاج إلى فرض وتقدير
 حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف
 ذلك ولكن التقابل وافق ذلك
 التقابل في أنه كلهما قد عدمت فيه
 الحوادث الماضية ورافقه في أن
 كلهما قد عدمت فيه انتهاء الحوادث
 من أحد الجانبين فهما متماثلتان
 هذين الوجهين مقرران من دينك
 الوجهين وحيث أنه يقال الدهرية

وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان ان يصل بينهما ثم ان يقتل احدهما على الاخرى قوتلت التي تبني وهو لا مقتولوا ابتداء قبل ان يبدؤا بقتال ومذهب أبي حنيفة واحد وغيرهما ان ماتني الزكاة اذ اقاها واغن نؤديها بانفسا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عندا احد وغيره كذلك قتال فتنة وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يبدؤا بقتال الامام وهو لا بد يبدؤا بل الخروج بدؤا به وقاتل الخوارج ثابت بالنص والاجماع فان قال اذ باعن على من كان على مجتهد في ذلك قال له منازعه ومعوية كان مجتهدا في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له ومعوية كان مجتهدا مصيبا ايضا انما على ان كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري ومنهم من يقول بل معوية بمجتهد مخطئ وخطاء المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب أحداهما الباغية ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن على كان مجتهدا مصيبا ومعوية كان مجتهدا مخطئا والمصيب له اجران والمخطئ له اجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب انما على قوله لم كل مجتهد مصيب وهو قول الاشعري وكثير من اصحابه وطائفتين اصحابا احد وغيره يقول المصيب واحد لا باغية وهذه الاقوال ذكرها أبو عبد الله بن حامد عن اصحاب أحمد لكن المنصوص عنه نفسه وعن أمثاله من الائمة ان ترك القتال كان خيرا من فعله وأنه قتال فتنة ولهذا كان عمر بن حصين رضي الله عنه وعنه بنهي عن بيع السلاح فيمو يقول لا يباع السلاح في الفتنة وهذا قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وابن عمرو وأما من زيد رضي الله عنهم وأكثر من كان يقي من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر ائمة الفتنة والحديث وقالت الكرام قبل كلاهما امام مصيب ويجوز عقد البيعة لا مامن للعامة ومن نازعه في أنه كان اماما حتى لم يكن الرافضة ان يخصوا على امامته بحجة الانتفاض ذلك المعارض ومن سلم أنه كان اماما حتى كاهل السنة فانه يقول الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان ان يقتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله وأن تركه خيرا من فعله والعصاة الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقون ان ترك القتال خيرا من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا لخلو امان ان يكونوا عصاة ولا مجتهدين مخطئين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في ايمانهم ولا يمنعهم الجنة فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلو بينهما فان بقتل احدهما على الاخرى قاتلوا التي تبني حتى تنفي الى امر الله فان قامت فاصلو بينهما بالعدل واقتطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلو بين اخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فسماهم اخوة ووصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتال بينهم والتي من بعضهم على بعض فمن قاتل عالما كان باغيا فليس ذلك مجزئ عن ايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنة فان النبي اذا كان يتأول كان ساحه مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تفسيق واحلقت من الطائفتين وان قالوا في احداهما انهم كانوا باغاة لانهم كانوا من أولي مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يكفر ولا يفسق وان تعد البغي فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالنوبة والحسنات المباحية والمصائب المكفرة وشفاعاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك (واما قوله) ان سبب ذلك حجة محمد بن أبي بكر لعل ومقارفته لا به فكذب بين وذلك ان محمد بن

يرحمون أن حركات الفلك لا بدابة لها ولا نهاية لا يصلحون لها آخراتهم اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنهم لم تزل ولا تزال متعاضلة بقدر دورات زحل عندهم لم تزل ولا تزال وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أزيد من غير متناه لزم أن يكون كل من الدورات متناه وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل الملل بجواز حوادث لا تتناهي فان وأنتسك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء

أبي بكرى حاشا له لم يكن الا طفلة أقل من ثلاث سنين وبعمود أبيه كان من أشد الناس
تغصبا لآبائه وكان يشرف وكانت له بذلك حرمة عند الناس

(وأما قوله) ان سب قولهم لمعوية أنه خال المؤمنين دون محمدان محمد هذا كان يجب عليا
ومعوية كان يفضيه (فقال) هذا كذب أيضا فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا
وهذا وهو لم يقابل مع هذا ولا مع هذا وكان معظمه على محبة يذكر فضائله ومناقبه وكان مباحا
لمعوية لما اجتمع عليه الناس غير ما راج عليه وأخته أفضل من أخته ومعوية وأو أمه أفضل من أبي
معوية والناس أكثر محبة وتعلما له من معوية ومحمد ومع هذا فلم يشترعه أنه خال المؤمنين
فعل أنه ليس سبب ذلك ما ذكره (وأما) فاهل السنة يحبون الذين لم يقابلوا عليا أعظم مما
يحبون من قاتله وبضالون لم يقابلوه على من قاتله كسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ومحمد
ابن مسلمة وعبد الله بن عمرو بن عبد الله بن عمر ف هؤلاء أفضل من الذين قاتلوا عليا عند أهل السنة
والحب لعل ترك قتاله خير لاجماع أهل السنة من بغضه وقبالة وهم متفقون على وجوب
موالاة ومحبته وهم من أشد الناس ذبا عنه وردا على من يظعن عليه من الخوارج وغيرهم
من التواص لكون لكل مقام مقال (والرافضة) لا يحكمون أن يشتموا وجوب موالاة كما يمكن
أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد بغضا وعداوة من غيرهم وأهل
السنة متفقون على وجوب قتالهم فكيف يقتري المقتري عليهم بأن مدح هذا البغض وعليوهم
هذا المحبة على مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل بغض على طاعة ولا حسنة ولا باع ذلك ولا
من يجعل مجر حبه سنة ولا معصية ولا ينهي عن ذلك وكسب أهل السنة جميع العوائف
مما لم يبد كرفضائله ومناقبه وبذم الذين يظنون من جميع الفرق وهم يتكبرون على من سبه
وكان هو من ذلك وما جرى من السباب واللعن بين العسكر من جنس ماجرى من القتال وهم
من أشد الناس بغضا وكرهه لان تعرضه لقتال أوسب بل هم كلهم متفقون على أنه أحسن
قدرا وأحق بالأمامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معوية وأبيه وأخيه
الذي كان خير امرئته وعلى أفضل ممن هو أفضل من معوية رضي الله عنه فالسابقون الاولون
الذين يابعدوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلموا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثيرا أفضل
من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جمهور الذين يابعدوا تحت الشجرة
بل هو أفضل منهم كلهم الا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحدا غير الثلاثة بل
يفضلوه على جمهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الاولين من المهاجرين
والانصار ومافي أهل السنة من يقول أن لحقة والزبير وسعد وأعدا أرحمن بن عوف أفضل
منه بل غاية ما يقولون السكون عن التفضل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم
أفضل السابقين الاولين والسابقون الاولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح وقاتلوا وهم على
أصح القولين الذين يابعدوا تحت الشجرة عام الحديبية وقيل من صلى الى القلعتين وليس بشئ
ومن أسلم بعد الحديبية خالدين الوليد وعمر بن العاص وشيبة الجني وغيرهم وأما سبيل بن عمرو
وعكرمة بن أبي جهل وأوسيان بن حرب وابناه يزيد ومعوية وصفوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء
مسلة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية رضي الله عنه أسلم قبل أبيه فيجعله من الصف
الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالدين الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم يا خالدا لتسبوا أصحابي فلوان أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد

ولها انتهاء وأنه محدث مخلوق قائم
بعد أن لم يكن وأنه ينشئ وينفطر
فتبطل حركة الشمس والقمر وكل
واحد من دورات الفلك وكواكبه
وشمس وقمره عندهم بداية ونهاية
وهذا الدليل انما يدل على أن حركته
يبتنع أن تكون غير متناهية ولا
يأنم اذا وجب تناهي حركة جسم
معين أن يجب تناهي جنس
الحوادث الا اذا كان الدليل الذي
دل على تناهي حركة المعين يدل على
تناهي الجنس وليس الامر كذلك
فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك
وهو يدل على حدوثه وامتناع أن
تكون حركته بلا بداية ولا نهاية
فهو يدل على فساد مذهب ارسطو
وإن سبنا وأمثاله ما ممن يقول بأن
الفلك قديم ارضي فهذا حق متفق
عليه بين أهل الملل وطوائف العقلاء
وهو قول جمهور الفلاسفة ولم

أحدهم ولا نصفه فهي خالد ونحوه ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل أن يتعرضوا الذين حصوه قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقاتلوا وبين أن الواحد من هؤلاء أنفق مثل أحدتها ما يبلغ مد أحدهم ولا نصفه فإذا كان هذا منهم فالذين الوليد وأمثاله من مسألة الحدبية فكيف مسألة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فإن خالد وعمر وأخوهما ممن أسلم بعد الحدبية وقبل فتح مكة وهاجروا إلى المدينة فهم من المهاجرين وأما الذين أسلموا بعد فتح مكة فلا همير لهم فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا رواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء عليه ما يعو على الإسلام ولا يبيع على الهجرة ومن هؤلاء أكر بنى هاشم كعقل بن أبي طالب وأبي سفيان ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فإنه أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الطريق وهو ذاهب إلى مكة لم يصل إلى المدينة وكذلك أوسمان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير أبي سفيان بن حرب وكان شاعرا بهجوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن إسلامه وكان هو والعباس مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس أخذ بن بقلته فإذا كانت هذه مرأب العصابة عند أهل السنة كادل عليه الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخير معوية وأمثاله من مسألة الفتح ممن أسلم بعد الحدبية وعلى تأخير هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحدبية وعلى أن البديريين أفضل من غير البديريين وأن عليا أفضل من جاهل هؤلاء لم يقدم عليه أحد غير الثلاثة فكيف ينسب إلى أهل السنة تسوية بمعوية وتقديم معوية عليه نعم معوية طائفة كثيرة من الرواية وغيرهم كالذين قاتلوا معه وأسلمهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق بمجتهدا مصيبا وأن عليا ومن معه كانوا طالحين أو مجتهدين خطئين وقد منصف لهم في ذلك مصنفات مثل كتاب المروانية التي صنفها الجاحظ وطائفة وضعوا المعوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كذب ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء عند أهل السنة خطئون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن ترد على هؤلاء بمحصة محصية مع اعتقادهم مذهب الإمامة فإن حجج الإمامية منتقدة بحصون بالجم التي ينقضونها في موضع آخر ويحجبون بالجمعة العقلية والإجماع مع دفعهم لما هو أعظم منها بخلاف أهل السنة فإن حججهم محصية مطردة كالسلب مع النصارى وغيرهم من أهل الكتاب فيمكن لأهل السنة الاتصاف على من يذمه وبسببه أو يقول أن الذين قاتلوه كانوا أولي الحق منه كما يمكن المسلمين أن ينتصروا بالجمع من كذبهم اليهود وغيرهم بخلاف النصارى فإنه لا يمكنهم انتصروا لهم في المسج بالجمعة العقلية على من كذبهم اليهود وغيرهم والمتنصرون على من أهل السدم طوائف طائفة تكفره كلوا راج وهو لاء بكر ومن معه عثمان وجهود السليبي فثبت أهل السنة إيمان على وجوب موالاته مثل ما يشيرون إيمان عثمان وجوب موالاته وطائفة يقولون على وإن كان أفضل من معوية ولكن كان معوية مصيبا في قتاله ولم يكن على مصيبا في قتاله معوية وهؤلاء كثيرون كالذين قاتلوا معوية وهؤلاء يقولون أو جهروهم أن عليا لم يكن اماما مقترضا للطلعة لانه لم تثبت خلافة بنس ولا إجماع وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن برأه أفضل من معوية وأنه أقرب إلى الحق من معوية ويقولون أن معوية لم يكن مصيبا في قتاله لكن يقولون مع ذلك أن الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك امام جامعة ولا خليفة

يخالف في ذلك الاشرذمة قلبية ولهذا كان الدليل على حدوته مقورا والاعتراض الذي اعترض به الاموى ضعيفا بخلاف الوجه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث فان أدلتها ضعيفة واعتراضات غيره عليها قوية وهذا مما بين أن ما جاءت به الرسل هو الحق وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل وإن صرح العقول لا يناقض صحيح المنقول وإنما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه وما يدخل في العقل وليس منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب لم يزل مسطرا عن الكلام والفعل لا يتكلم بعيشته ولا يفعل بعيشته بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بعيشته ويفعل بعيشته فحسب هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو قولهم وجعل هؤلاء من العقول

وهذا القول قاله كثيرون من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والاندلسيين وغيرهم وكان بالاندلس كثيرون بنى أمية يذهبون الى هذا القول وينتجون على علي ويشنون عليه لكن يقولون لم يكن خطيفة وان الخليفة ما اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على علي وكان من هؤلاء من ربيع معوية في خطبة الجمعة فذكر الثلاثة ويرجع معوية ولا يذكر عليا ويحسون بان معوية اجتمع عليه الناس بالبيعة لما بياعه الحسن بخلاف علي فان المسلمين لم يجتمعوا عليه ويقولون لهذا ربيعنا معوية لانه افضل من علي بل علي افضل منه كما ان كثير من العصابة افضل من معوية وان لم يكونوا اخفاء وهؤلاء قد اخرج عليهم الامام احمد وغيره من سنية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم نصير ملكا وقال احمد من لم يرجع في الخلافة بعلي فهو اصل من حاراه وتكلم بعض هؤلاء في أحد بسبب هذا الكلام وقال قد انكر خلافة من العصابة طلبة والزيبر وغيرهم من لاهل هذا القول واجتجوا بأن أكثر الاحاديث التي فيها ذكر خلافة النبوة لا يذكر فيها الا الخلفاء الثلاثة مثل ما روى الامام احمد في مسنده عن جابر بن عبد الله عن علي بن زيد بن جندب عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وما لي بكم اى روي افضلت ايا رسول الله رايت كأن ميزانا من السماء فوزنت أنت بأبي بكر فخرجت بأبي بكر ثم وزن أبو بكر بفرج فرج أبو بكر بفرج ثم وزن عمر ببعثان فخرج عمر ببعثان ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبيك ثم روي الله المثلثين بشاء (وروي) أبو داود وحديث جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى الله رجل صالح أن أبا بكر يربط رسول الله صلى الله عليه وسلم ونط عمر بأبي بكر وربط عثمان بفرج قال جابر فقامت عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلما أمار الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نط بعضهم بعض فمهم ولا هذا الامر الذي بعث الله به نبيه (وروي) أبو داود من حديث حمزة بن جندب أن رجلا قال يا رسول الله رايت كأن دلو من السماء فيها أبو بكر فأخذ بعرقها فشرب بشرها عسفا ثم جاء عمر فأخذ بعرقها فشرب حتى تشبع ثم جاء عثمان فأخذ بعرقها فشرب حتى تشبع ثم جاء عمر وعثمان واتشبع عليه منائى (وروي) عن الشافعي وغيره أنهم قالوا الخلافة ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان وأما حقه الاخبار النبوية العيصية حتى كلف الخلافة النامة التي أجمع عليها المسلمون وقوتل بها الكافرون وظهر بها الذين كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وخلافة علي اختلف فيها أهل القسلة ولم يكن فيها زيادة قوة للسلطان ولا قهر ونقص للكافرين ولكن هذا لا يتقدم في أن عليا كان خليفة راشد أم هادي لكن لم يتمكن كما تمكن غيره ولا طاعته الامة كما طاعت غيره فلم يحصل في زمنه من الخلافة التاسعة العائمة ما حصل في زمن الثلاثة مع أنهم من الخلفاء الراشدين المهديين وأما الذين قالوا ان معوية رضى الله عنه كان مصيبا في قتله ولم يكن على رضى الله عنه مصيبا في قتله لمعوية فقولهم انصف من قول هؤلاء وجه هؤلاء أن معوية رضى الله عنه كان طالبا لم عثمان رضى الله عنه وكان هو ابن عمه ووليّه ونوع عثمان وسار عصمته اجتمعوا اليه وطلبوا من علي أن يتركهم من قتله عثمان وأسلمهم اليهم فاستمع علي من ذلك فتركوا ما بيعته ولم يقتلوه ثم ان عليا بدأهم بالقتال فقاتلوا ودفعا عن أنفسهم وبلادهم قالوا وكان علي باغيا عليهم وأما الحديث الذي روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لعمر تقتل الفئة الباغية فبعضهم ضعفه وبعضهم تأوله فقال بعضهم معناه الطائفة لم عثمان

انه يمنع دوام كونه قادرا على الكلام والمعل بعينه وعارضهم آخرون قاعدوا أن الواحد من مخلوقاته كالفلك أزلي معه وأنه لم يزل ولا زال سوادته غير متناهية فهذه الدورات لا تنتهي وهذه لا تنتهي مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية وكون الشيعين لا يتناهيان ولا وأبدا مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات مع كونه مفعولا ومعلوما بالفاعل في الزمن هو الذي انقضى دوابه وأما الفاعلية فيما لا يتناهي ابتداء وانتهائها فهو الاعد كرفي هذا الوجه وقد يقال يلزم مثل هذا في كل انقضاء الله وارادته التي كل متناهي منها أزلا وأبدا وان كان أحدهما أكثر

رضي الله عنه كما قالوا * بنى ابن عثمان بالمراف الأسفل * وبعضهم قالوا ما روى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكروا له هذا الحديث أو نحن قتلناه اغما قتلته على أصحابه حيث القوم بين أسبافنا وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال له فرس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حجرة وأصحابه يوم أحد لانه قاتل معهم المشركين وهذا القول لا أعلمه قائل من أصحاب الأئمة الأربعة فهو وهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من المروانية ومن وافقهم ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان قتلهم من يقول أمر عاتكة ومنهم من يقول أمر سرا ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك ومنهم من يقول غير ذلك وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه واقتراعه عليه فعلى رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي وقد روى عنه وهو الصادق البليغ أنه قال والله ما قاتلت عثمان ولا ملأت على قتله وروى عنه أنه قال ما قاتلت ولا رضيته وروى عنه أنه جمع أصحاب معوية بطعون قتل عثمان فقال اللهم المني قتل عثمان في البر والجور والسهل والجليل وروى أن ناسا يهدوا عليه بالزور عند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان وكان هذا مما عظمهم إلى ترك ما يرضونه لما اعتقدوا أنه ظالم من قتل عثمان وأنه أوى قتل عثمان لوافقته لهم على قتله وهذا وأمثاله مما يبين شبهة الذين قالوه وجه اجتهادهم في قتله لا بد على أنهم كانوا معصيين في ترك ما بيحه وقتاله وكون قتل عثمان من رعيته لا يجب أنه كان موافقا لهم وقد اعترض بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتل بأعينهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد وأنه لم يدع عنده ولي الدم دعوى توجب الحكمة ولا حاجة إلى هذه الأعداء بل لم يكن على مع تعرف الناس عليه متبكتا من قتل قتل عثمان الا يقتنه تزيد الأمر شرًا ولا يدفع أقصد الناس من بالترام داهيا أولى من العكس لأنهم كانوا عسكرا وكان لهم قبائل تضرب لهم والمباشر منهم للقتل وإن كان قليلا فكان رداء أهل الشوك والولادة لم يتكفوا ولما سار طلبة والزير إلى البصرة ليعتقوا قتل عثمان قام بسبب ذلك حرب يقتل فيمخلق ومما يبين ذلك أن ثعوبة قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي وصار أمرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتل عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة ما سمع الصوت في دار عثمان بالأسير المؤمنين فقال ما هذا قالوا بنت عثمان تندب عثمان فصرف الناس ثم ذهب بها فقال بأنه عم أن الناس قد بدلوا إلى الطاعة على كره وبذلناهم لحما على غيظ فان ردنا حلنا ردنا طاعتهم ولأن تكوفي بنت أمير المؤمنين خير من أن تكوفي واحدة من عرض الناس فلا أسعجلنا بعد اليوم كرت عثمان فغوى به رضي الله عنه الذي يقول المتصرفة أنه كان مصابيا في قتال لانه كان طالبا للقتل قتل عثمان لما يمكن واجمع الناس عليه لم يقتل قتل عثمان فان كان قتلهم واجبا وهو مقدور له كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقتال عليا وأصحابه لأجل ذلك ولو قتل معوية قتل عثمان لم يقع من الفتنة أكثر مما وقع لبلبيصين وإن كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتل عثمان لغيره عن ذلك وأما بعضي السدة ذلك من الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية إذا كانت الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه بقتل القتل لوسي في ذلك أشد ومن قال أن قتل الخلق الكثير الذين قتلوا بينه وبين علي كان صوابا لانه لاجل قتل قتل عثمان فقتل ما هو دون ذلك لاجل قتل قتل عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك لما تولى ولم يقتل قتل عثمان وذلك أن الفتن إنما يعرف حافيتها من الشر إذا أدبرت فاما إذا قبلت فانهما تزين ولفظ أن فيها خيرا

من الآخر وقد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحركة وإن زادت في الدوران فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع إلا إذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناهية والازم التفاضل فيما لا يشاغي فإذا كان تساويها بالطلا كان هذا السؤال باطلا قال الرازي الوسخ الخامس) فنقدان الادوار المتناهية من اليوم إلى أول جلة ومن الأمس كذلك ثم تطبق الطرف المتناهي من إحدى الجلتين في الوهم على الطرف المتناهي من الأخرى وتقابل كل فرد من أفراد احدهما بنظيره من الأخرى فان لم تقصر احدهما عن الأخرى في الطرف الآخر كان الشيء مع غيره كهولا مع غيره وإن قصرت كانت متناهية والأخرى زائدة بقدر متناهية

فإذا ذاق الناس ما فيها من الشر والمراوثة والبلاء صار ذلك ميّنا لهم مضربها وواعظا لهم أن يعودوا في مثلها كما تشبه بعضهم

الحرب أول ما تكون فتنة . تسي بزيتها لكل جهول
حتى إذا اشتعلت وشبضرامها ، عادت بهجوزا غير ذات حيل
تبطا تنكر لونها وتغيرت . مكروهة للشمر والتفصيل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا امرارة الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم . ومن استقرأ أحوال الفتنة التي تجري بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد فليدع عقبه دخوله لما يحصل له من الضرر في دينه ودنياه ولهذا كانت من باب المنهي عنه . والاسماء هنا من المأمورية الذي قال الله فيه فليخذلوا الذين يخالفون عن أمره أن نصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم . وأما قول القائل أن عليا بدأها فقتل فقد قيل له وهم أولوا المتعمران طاعته ومبايعته وجعلوا ظالميا لما شارك في دم عثمان وقبيلوا عليه شهادة الزور ونسبوا إلى ما هو برى منه . وإذا قيل هذا وحده لا يبيع له قتالهم قيل ولا كان قتاله مباها لكونه عاجزا عن قتل قتلة عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتلة عثمان وقدر أنه ترك هذا الواجب أماما أولا وأماما نال ما يكن ذلك موجبا لتفريق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولقائته بل كانت مبايعته على كل حال أصح في الدين وأفعّل للسلي وألوع لله ورسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصوا بحبل الله جعلا ولا تفرقوا وأن تبايعوا مني . ولما الله أمركم . وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في معروف وسره ومنشطه ومكرهه وأثره عليه ما بأمر محبة فإذا أمر بعبية فلا سمع ولا طاعة . وفي الصحيحين عن عبادة رضى الله عنه قال يا أيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في سرنا وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله . وأن نقول بأن الحق حسب كمال الخفاف في الله لومة لائم . وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من أمر بشيأ يكرهه فليصبر عليه فإنه من أرق الجماعة قد شرفا في فتنه ميتة جاهلية . وفي الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة لقي الله يوم القيمة ولا حجة له . ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية . وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل لا يبايع أبا الدية إن أعطاه من أراضى وإن منع سخط الحديث . وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة وعلى رضى الله عنه كان قدبا يعاهل الكوفة بالدينه ولم يكن في وقته أحق منه بالخلافة وهو خليفة راشد نسب طاعة ومعلوم أن قتل القاتل انما شرع عصمة للدماء فإذا أفضى قتل الطائفة القليلة إلى قتل أضعافها لم يكن هذا طاعة ولا مصلحة وقد قتل بصفين أضعاف قتلة عثمان وأيضاً فقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المتفق على صحته عرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق يدل على أن عليا وأصحابه أدنى إلى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم أعلى أدنى إلى الحق وكذلك حديث عمار تقتال الفتنة السابعة هذروا مسلم في حصصه من غروجه ورواه البخاري لكن في كثير من النسخ لم يذكر تاما . وأما ما قيل من أنه أكل عليا وأصحابه

فهو متناهية أيضا (قال الارموي
ولقاتل أن يقول الجملة الناقصة
لانتقطع من طرف المبدأ وانما
يكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره
إذا كان أفرادا الزائد مثل أفراد
الناقص كما في مراتب الاعداد من
الواحد إلى ما ينتهي ومن العشرة
إلى ما لا ينتهي إذا طبقنا إحدى
الجمتين على الأخرى (قلت)
المعترض لم يبين قسدا للجهة بل
عارضها وغيره قد عني كتمان المقدسين
أو احداهما فالمعترض يقول وإن
قصرت كانت متناهية فنقول انما
تكون متناهية لو كانت منقطعة
من طرف المبدأ فاما مع عدم
انقطاعها فلا نسلم تنهاها كما كان
المستقبل ونضعف العدول إلى يكن
منقطعا من جهة التمام لم يكن
متناهيا وإن أمكن فيه مثل هذه
المقابلة وأما غيره فليس بشئ

قتلوه وإن الباغية الطالبة بدم عثمان فهذا من التأويلات الظاهرة الفساد التي ينهلهم
فسادها العامة وإنفاضة الحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من
الائمة وإن كان قد روى عنه أنه ضعفه فأخر الأمر من منه أنه صححه قال يعقوب بن شيبة في
مسند في المكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخا عمار سمعت أحمد بن حنبل سئل
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتلك الفئة الباغية فقال أحد قتله الفئة
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم وكره أن يتكلم في هذا أباً كثر من هذا وقال الضاري في صحيحه حدثنا مسدد
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا صالح الخلداء عن عكرمة قال قال ابن عباس ولايته انطلقا
إلى أبي سعيد واسمعان حديثه فأنطلقا فإذا هو في حائط يصلح فآخذوا داء فاحتى ثم أتيا
بحد نساخى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كان يحمل لبنه لبنه وعمار لبنتين لبنتين فرأى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيجعل بنفض التراب عنه ويقول ويخ عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم
إلى الجنة ويدعونه إلى النار قال يقول علياً عوذنا من الفتنة ورواه الضاري من وجه آخر عن
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من التسم لا يذكر الحديث بتمامه بل فهو يجمع عمار
بدعوههم إلى الجنة ويدعونه إلى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذه الزيادة هي
في الحديث قال أبو بكر البيهقي وغيره قد روى عنه وغيره ولحقه خالد الخلداء عن عكرمة عن ابن
عباس رضي الله عنه ما أولى البيهقي وغيره أن الضاري لم يذكر الزيادة واعتز عن ذلك أن هذه
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدث بها أصحابه مثل أبي قتادة كما
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أبو
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتلك الفئة الباغية وفي حديث داود بن
أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال عرق مارقة
تقتلهم أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمع من النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم ولكن جئت إلى أصحابي وهم يقولون إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال
ويحمل ابن حجة تقتلك الفئة الباغية ورواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عوف
عن الحسن البصري عن أمه عن أم ثبلة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمار
الفئة الباغية ورواه أيضاً من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما
عن أم سلمة رضي الله عنها وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفرة الخندق وذكر البيهقي وغيره أن
هذا غلط والصحيح أنه إنما قاله يوم بناء المسجد وقد قيل أنه محتمل أنه قاله مرتين وقد روى هذا
من وجوه أخرى من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن
حديث عمار نفسه وأسانيد هذه متقاربة وقد روى من وجوه أخرى واحدة وفي الصحيح ما ينفي
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث
والذين قتلوهم الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ النبي لم يقصد معقول كما قال تعالى
لا يكون عنا حولاً وكما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم بكم تبع لا يغيثون أهلاً ولا مالاً
ولفظ النبي إذا أطلق فهو التمس كما قال تعالى فإن نعت أحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي
وقال بن أضرع غيرة باع ولا عاد وأيضاً فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر هذا لما كانوا يقاتلون
الذين لبناء المسجد وكانوا يقاتلون لبنه لبنه وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبه أحدها قوله فإن لم تقصر
أحدها عن الأخرى في الطرف
الأخرى التي مع غيبه كهولا
مع غيره فنقول هذا إنما يزم إذا
طبنا إحدى الجانبين على الأخرى
والطبيق في المصدم مجتمع كافي
تطبيق مراتب الأعداء من
الواحد إلى ما لا ينال ومن العشرة
إلى ما لا ينال ومن المائة إلى ما لا
ينال فإنا نعلم أن عدد تضعيف
الواحد أقل من عدد تضعيف
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل
من عدد تضعيف المائة وعدد
تضعيف المائة أقل من عدد
تضعيف الألف والجميع لا ينال
وهذه الحقيقة من جنس حقيقة مقابلة
دورات أحد الكوكبين بدورات
الأخرى لكن هناك الدوران
وجدت وعسدت وهنأقدت
الآزمة والحركات الماضية نافعة

عليه وسلم ويحارقه قتله الفتنة الباغية بدعواهم الجذبة ويدعونه إلى النار وهذا ليس فيه ذم لعمار بل مدحه ولو كان القاتلون له مصيبين في قتله لم يكن مدحاً له وليس في كونهم يطلبون دم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قاتله بأنهم الطائفة التي قاتل معها تأول به ظاهر الفساد وإنهم هم ما أئزهم بالعلم وهو أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الفرز وكثرة وغيره وقد يقال فلان قتل فلان إذاً أمر بآمر كان فيه حقه ولكن هذا من القرينة لا يقال عند الإطلاق بل القاتل عند الإطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال بل أمر غيره وعامل بآمره أحد يقتال أصحاب معاوية بل هو كان من أحرص الناس على قتالهم وأشد هم رغبة في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو بعض علماء وغيره على قتالهم ولهذا بالذهب أحد من أهل العلم الذين ذكرهم مقاتلهم إلى هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال فطائفة منفتحة لما روى بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواء أهل الصحيح ورواه البخاري كما تقدم من حديث أبي سعيد ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أسع عن أم سلمة رضي الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أبي قتادة وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معاوية وأصحابه بغاة وأن قتالهم على أمرهم قتال أهل العدل لأهل النبي لكسهم بغاة متأولون لا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فإن الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى الله أو اقتتلوا فاصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى الله أو اقتتلوا فاصلحوا بينهما بالعدل وأصلحوا إن الله يحب المصلحين أما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فلي بآمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر إذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يتناول ما إذا كانتا غابتين أو إحداهما باغية ثم قال فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى الله وقوله فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي قد يقال المراد به البني بعد الإصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فإن قوله بغت إحداهما على الأخرى يتناول الطائفتين المقتلتين سواء أصلح بينهما أو لم يصلح فكان الأمر بالإصلاح يتناول المقتلتين مطلقاً فليس في القرآن أمر بقتال الباغي ابتداء لكن أمر إذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه إن بغت إحداهما على الأخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تنفي وهذا يكون إذا لم تعب إلى الإصلاح بينهما وأما إذا أجابت إلى الإصلاح بينهما لم تقاتل فلو قولت ثم قامت إلى الإصلاح لم تقاتل لقوله تعالى فقاتلوا التي تغي حتى تأتي إلى الله أو اقتتلوا فاصلحوا بينهما بالعدل وأصلحوا إن الله يحب المصلحين وأمر بعد القتال إلى أن تنفي فإن دأبهم يصلح بينهما بالعدل وأن يفسد وقاتل الفتنة لا يقع فيه هذا وذلك قد يكون لأن الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر إذا اقتتلوا وبغت إحداهما على الأخرى بقتال الفتنة الباغية وقد تكون الطائفة باغية ابتداء لم يكن لما بغت أمر بقتالها وحينئذ لم يكن للقاتل لها فادر العدم الاعوان وألف بذكر ذلك وقد يكون عاجزاً ابتداء من قتال الفتنة الباغية أو عاجزاً عن قتال تنفي دفعه إلى أمر الله فليس كل من كان قادراً على القتال كان قادراً على قتال تنفي دفعه إلى أمر الله وإذا كان عاجزاً عن قتالها حتى تنفي إلى أمر الله لم يكن مأموراً بقتالها لا لأمر إيجاب ولا لأمر استحباب ولكن قد يظن أنه قادر على

وزائدة (والمحاجبة) عن هذه الطائفة وهي أشهر جميعهم أن يقال لا نسلم إمكان التطبيق فإنه إذا كان كلاهما لا بد له وأحدهما انتهى أمس والأخرى انتهى اليوم على تطبيق الحوادث إلى اليوم على الحوادث إلى الأيسر متعاقبة فأن الحوادث إلى اليوم أكثر فكيف تكون إحداهما مطابقة للأخرى فلما كان التطبيق متعاقباً جاز أن يذمه حكم متعاقب وأيضاً فيقال نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المنتهي ولكن لم قلت إذا كانت متناهية من أحد الجانبين كانت متناهية من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المنتهي لأن الجانب الذي ليس بمتناهية فلم يقع فيما لا ينتهي تفاضلاً (قال الرازي) السادس لو كانت الأدوار المتناهية غير متناهية كان وجود اليوم

ذنب فيمنه في آخر الامر انه لم يكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي يشابه صاحبه على حسن
 القصد وفعل ما امر وان خطأ فكونه فيه أجر ليس من الاجتهاد الذي يكونه فيه أجران فان
 هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في المأثم كقَالَ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد
 الحاكم فأخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو
 نائبه مختارا بين أمرين فأكثر تغييره فخر لا يصلح لتغيير شهوة كالتغيير الاما في الاسرى بين
 الاسترقاق والقتل والموت والغداء عندا كثر العلماء فان قوة تعالى فاما متابعه واما فداءه ليس
 بمنسوخ وكذلك تغيير من زل العدو على حكمه كما زل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم فسأله حلفاءهم من الاوس أن يرضي عنهم كل من على بني النضير حفاظا للشرع فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا أرضون أن أحكم فيهم سعد بن معاذ الأوس فرسيت الاوس
 بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلفه سعد بن معاذ فجاؤهم وركبوا وكان معترضا
 من أثرهم به في المسجد بنو قريظة شرق المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما أقبل
 سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الي سيدكم فقاموا وأقاربهم
 في الطريق يسألونه أن يرضي عنهم ويذكرهم معاوئتهم ونصرهم في الجاهلية فلما قال
 لقد أنلسعد أن لا تأخذ في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم
 فحكم بأن تقتل مقاتلتهم وتبني ذراريهم وتقتل أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث
 الذي رواه مسلم في صحيحه عن بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاصرت أهل
 حصن فسألوهم أن ياتوا اليهم على حكم الله فلا تقاتلهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم
 ولكن انزل لهم على حكمك وحكم أصحابك ففعل هذا الحديثان الصحبان على أن الله
 حكمهما فليكون ولي الامر مختار فيه تغييره مصلحة وان كان لو كغير ذلك نفذ حكمه في
 الظاهر فما كان من باب القتال هو أولى أن يكون أحد الأمرين أحب الى الله ورسوله اما فعله
 واما تركه وتبين ذلك بالمصلحة والمفسدة فما كان وجوده مختار من عدمه لما حصل فيمن المصلحة
 الراجحة في الدين فهذا انما يأمر الله به أمر إيجاب أو استحباب وما كان عدمه مختار من وجوده
 فليس واجب ولا مستحب وان كان فاعله مجتهد اما حورا على اجتهاده والقتال انما يكون لطائفة
 مجتعة فلا يفتن في أمات الى الصلح بالعدل لم تكن مجتعة فلم يجز قتالها ولو كانت باغية وقد أمر
 قتال الباغية الى أن تنفي الى أمر الله أي ترجع ثم قال فان قامت فاصلحوا بينهم بالعدل فأمر
 بالاصلاح بعد قتال الفئة كما أمر بالاصلاح اذا اقتتلوا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها
 لما وقعت الفتنة ترك الناس العمل بهذه الآية وهو كما قالت فاتهم ما لا يقتلهم به صلح بينهم ما ولو
 قد أمره فقلت الباغية فلم تقاتل حتى نفي الى أمر الله ثم أصلي بينهما بالعدل والله تعالى أمر
 بالقتال الى الثاني ثم الاصلاح لم يأمر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي تبتى حتى نفي الى أمر الله
 وما حصل قتال حتى نفي الى أمر الله فان كان ذلك مقدورا فافعل وان كان مجزوا عنه لم يكن
 ما موباه وبغير المسلمين يوم أحد عن القتال الذي يقتضي اتصلاهم كان يترك طاعة الرسول
 وذنوبهم وكذلك التولي يوم حنين كان من الذنوب بين ذلك أنه لو قدر أن طائفة بغت على طائفة
 وأمكن دفع النبي بالقتال لم يجز القتال فلما دفع النبي وعضا أو فشا أو أمرهم يعرف لم يجز القتال
 ولو اندفع النبي بقتل واحد مقدور عليه أو إقامة حد أو تعزير مثل قطع سارق وقتل محارب وحد

موقوف على انقضاء مالا نهاية
 والموقوف على الحال محال (قال)
 الامرى ولما قل أن يقول انقضاء
 مالا نهاية محال وأما انقضاء مالا
 بداية ففيه نزاع (قلت) هنا نزاع
 لفظي ونزاع معنوي أما اللفظي فهو
 أنه اذا قدر تسلسل الحوادث في
 الماضي وعدم انقطاعها وانها اول
 لها فقل يعبر عن هذا بأن يقال
 لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا
 يقال لانهاية لها فالاستدلال عربيته
 لانهاية لها والمعرض أنكر ذلك
 وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال
 هذا غير متناه بمعنى أنه ليس له
 حد محدود وقد يقال غير متناه
 بمعنى أنه لا آخر ويقال هذا له نهاية
 أي أنه آخر وهذا لانهاية له أي لا آخر
 له والحوادث الماضية اذا اقتدر أنها
 لم تزل فانه يقال لانهاية لها بالمعنى
 الاول وأما بالمعنى الثاني فقد انقضت

فأذيق لهم عجز القتال وكثيرا ما تشاور الفتنة إذا ظلم بعض طائفة لطائفة أخرى فإذا أمكن استبدادها حق الطواغيت بلا قتال لم يجز القتال وليس في الآية أن كل من امتنع من مبايعة امام عدل يجب قتاله بمجرد ذلك وإن حصى بأغيارك طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام مقاتل والصدوق قاتل ما نفي الزكاة فكثيرهم امتنعوا عن أداءها بالكسبة فقربوا بالكتاب والسنة والافلا أقروا بآذانها وقالوا لا تؤذيها البك لم يجز قتالهم عند أكرام العلماء وأولئك لم يدنوا كذلك ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث حماران قاتل حمار طائفة باغية ليس لهما أن يقتلوا علنا ولا يتعصروا عن مبايعة وطاعته وإن لم يكن على ما مورأ يقتلهم ولا كان فرضا عليه قتالهم بمجرد امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين بشرائع الاسلام وإن كان كل من المقتولين متأوليا بين مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم ويترحم عليهم عابقيه تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انزلنا ربنا

(فصل) وأما قول الرافضي رحمه الله تعالى في كتاب الوحي ولم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوحي فهذا أقول بلا حجة ولا علم فالجليل على أنه لم يكتبه ولا كلمة واحدة من الوحي وإنما كان يكتبه رسائل وقوله أن كتاب الوحي كانوا بضعة عشر أخصهم وأقر بهم المعلى ولأرب أن عليا كان ممن يكتبه أيضا كما كتب الصلي بن مينا وبين المسلمين عام المدينة ولكن كان يكتبه أبو بكر وعمر أيضا وكتبه زيد بن ثابت بالأرب في الصحبة أن زيد بن ثابت لما نزلت لاستنوي القاعدون من المؤمنين كتبها وكتبه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعاصم بن فهيرة وعبد الله بن أرقم وأبي بن كعب وثابت بن قيس وعالم بن سعد بن العاص وحظلة بن الربيع الأسدي وزيد بن ثابت ومعوية وشريح بن حسنة رضي الله تعالى عنهم (وأما قوله) أن معاوية لم ير لمشاركة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معاونا فيقال لأرب أن معاوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلوا عام فمكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو من ثلاث سنين فكيف يكون مشركا مدة المبعث ومعوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صغيرا كانت هندرقصه ومعوية رضي الله عنه أسلم مع مسلمة الفتح مثل أخيه زيد وسهيل بن عمر وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل إسلامهم أعظم كفرا وعجابه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية وصفوان وعكرمة وأوسقيد كانوا أمض من الكفار يوم أحد رؤس الأحزاب في غزوة الخندق ومع هذا كان سهيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس إسلاما واستشهدوا رضي الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرفه قبل الإسلام أني لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبدو ولا يلسان فإذا كان من هو أعظم معاداة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معاوية قد حسن إسلامه وصار ممن يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فما المانع أن يكون معاوية رضي الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة ولائته وهو ممن حسن إسلامه ولولا بحارته لعلى رضي الله عنه وتولية الملك لم يذكره أحد إلا بخير كما لم يذكر أمثاله إلا بخير وهؤلاء مسلمة الفتح معاوية ونحوه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كفرا متعين والطائف وتولوا فله من الإيمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ما لا مثاله فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد صاروا مؤمنين بمجاهدين تمام سنة ثمان وتسع وعشر وبعض سنة إحدى عشرة فإن مكة فحقت باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق الناس

وانهم مرت ولها أخرى وهذه الحجة اعتمد عليها أكثر المتكلمين كافي الهادي ومن قبله وبعدم المعرفة والاشعرية وذكروا أنه اعتمد عليها يحيى النحوي وغيره من المتقدمين وظنوا أن ما لا ينهائي يمنع أن يكون منقضا منصرفا فإن ما انقضى وانصرف فقد تنهائي فكيف يقال أنه لا نهاية واشبه عليهم لفظ النهاية لما فيه من الإجمال والاشتباه في الماضي في آخر انتهى إليه فهو متاه هذا الاعتبار بالانزع وبهذا المعنى يقال أنه انصرف وانقضى وفرغ ونفذ وأما ما لعنى المتنازع فيه فهو أنه لا بداية له ألى المتنازع فيه متعاقبة وأما النزاع المعنوي قول أنه هل يعقل انقضاء ما يستند فهو أنه لا بداية له ولا ينهائي من جهة مبدئه أولا المستدل لم يذكر دليلا على امتناع انقضاء ذلك لكن أخذ

[illegible]

(فصل) قال الرافضی وكان بالین يوم الفتح یطعن علی رسول الله صلی الله تعالی علیه وسلم وكتب الی ابيه حضر بن حرب یبعیه باسلامه ویقول اصوبت الی دین محمد وكتب الیه بهذه الاسنان

باصفر لاتسلن طوعا فتغنمنا * بعد الذين يسدر أصحوا فرقا

جمدى وخالى وعسم الامم بالهمم قوموا وحفظوا الهدى لنا ارقا

فالموت أهون من قول الوشاة لنا • خلى ابن هند عن العزى لقد فرقا

والفتح كان في رمضان سنة ثمان من قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ومعه بعض
على شره هارب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه كان قد أهدر دمه فهدر بالحق فلبا
لم يحمله ما وى سار إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطرا فأظهر الإسلام وكان اسلاما مقبل
موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خمسة أشهر و طرح نفسه على العاص فقال فيه رسول
الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقامت شفعه أن يشرفه بوضيعة إلى جلة الخيل فأجابه وجعله
واحدا من أربعة عشر فكم كان خطه من هذه المدة لو سلمنا أنه كاتب الوحي حق استحق أن
يوصف بذلك دون غيره من أن الخنفسى من مشايخ الخنفة ذكر في كتابه ربيع الإبرار أنه ادعى
نبوه أربعة نفر على أن من جلة الكثرة عبد الله بن سعد بن أبي مسروح وأرشد بشر كوفيه نزل قوله
ولكن من شرح بالكفر صدرا فعلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم وقد روى عبد الله بن عمر
رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول بطلع عليكم رجل يجر بجوثر على
غيره حتى قطع معوية و قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخف معوية بيده بنه يزيد بن جراح
ولم يسمع الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمن الله القاتل والمقودى يوم يكون الالام مع
معوية ذى الاساءة وبالفتح في محاربة على عليه السلام وقتل جميعا كثيرا من خيار الصحابة ولعن
على المنبر واستر سبه إلى سنة ثمانين إلى أن قطعته عمر بن عبد العزيز بن الحسن عليه السلام وقتل
اشه زيد مولا الأخسين ونهب نسائه وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكث أمه
كبد جزع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(والجواب) أما قوله كان باليمن يعطى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الى أبيه حذير بن حرب يعزبه بإسلامه وكتب اليه الايات فهذا من الكذب المعلوم فان معونه انما كان عذرة لا يمكن

لفظ ما لا يتناهى وقية اجمال فقد
يعنى به ما لا يتناهى في المستقبل من
جهة آخره فاذا قيل ان هذا ينقضى
كان ذلك جمعا بين التقيضين وقد
يعنى به ما لا بداية له وهو ينازع في
امكان ذلك لانه حينئذ يكون له
نهاية بلا بداية وكأنه يقول ماله
نهاية فلا بد له من بداية ومنازعه
يقولون هذا مستلزم في الاشخاص
فكل شخص ينتهي فلا بد من مبدأ
الاولى يمكن له مبدأ المكان قد عاوما
وجب قومه المنع علمه كسابق
وينازعونه في النوع ويقولون يمكن
ان يقال الله لم يرزل يفعل شيئا بعد
شيء وسبق ان شاء الله كلام الرازي
على افساد هذا الحجة التي ذكرها
هنا على تنهاى الحوادث بكلام لم
يذكره نحو (قال الرازي) وان
كان الجسم في الازل ساكنا كان ذلك
معتبرا لان السكون وحده وكل

بالين وأبو أسلم قبل دخول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بمز القهران ليلة تزل بها وقال
له العباس إن أباسقيان يحب الشرف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان
فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن آلفي السلاح فهو آمن وأوسقيان كان عندهم دلائل
النبوته أخبيرة به هزل ملك الروم لساقر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمية بن أبي الصلت لكن الحمد منعه من الأيات حتى أدخله
الله عليه وهو كان يختلف معوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا
الشعر كتب على معوية قطعاً قال فيه

فالموت أهون من قول الوشاقنا « خلى ابن هند عن العري لقد فرقا

ومعلوم أنه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العري بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اليها خالد
ابن الوليد فجعل يقول يا عري كفرنك لا صحتك « فترأت الله قد أهانك
وكانت تقر بنا من عرفات فليبق هناك لا عزى ولا من يلومهم على ترك العري فعلم أن هذا من
وضع بعض الكذابين على لسان معوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الأمر وكيف ما ذكره
من حال جده أبي أمية عتبة بن ربيعة وخاله الوليد بن عتبة وعمة أمية بن ربيعة وأخيه حنظلة
أمر بترقه في نفسه هو وجهه وقرش فما كان منهم أحد إلا أنه أقارب كفار قتلوا كفاراً وما قوا
كفاراً فقل كان في الإسلامهم فضيحة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وكان من خيار
المسلمين وأرواحاً قلاباً بدر وكذلك الحارث بن هشام قتل أخوه يوم بدر وفي الجلسة الطعن
بهذا طعن في عامة أهل الأيمان وهل يحل لأحد أن يطعن في علي بن أبي طالب ما له من شأنه
العداوة التي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطعن في العباس رضي الله عنه فإن أحداً كان معادياً
لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعبر عليه بكفر أو طالب أو يصير بذلك العباس وهل مثل ذلك
الأمين كلام من ليس من المسلمين ثم الشعر المذكور ليس من جنس الشعر الأول بل هو شعر
رديء (وأما قوله) أن الفتح كان في رمضان لثمان من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
المدينة فهو صحيح (وأما قوله) أن معوية كان مقبلاً على شركه هار بامن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لأنه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يجد ما يرى سار إلى النبي صلى الله تعالى
وسلم مضطراً فاطهر بالإسلام وكان أسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة
أشهر فهذه من أظهر الكذب فإن معوية أسلم عام الفتح فمقتل الناس وقد تقدم قوله أنه من
المؤلفة قلوبهم والمؤلفة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم
هوازن وكان معوية ممن أعطاهمها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتألف السادة المطاعين
في عشارهم فإن كان معوية هار باليكن من المؤلفة قلوبهم ولولم يسلم إلا قبل موت النبي صلى الله
تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يعط شيأ من غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤمن لم ينجح إلى
تأليف وبعض الناس يقول أنه أسلم قبل ذلك فإن في الصحيح عنه أنه قال قصرت عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم على الروة رواء الضاري وسلم وهذا قيل أنه كان في حجة الوداع ولكن
هذا خلاف الأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنها كلها متفقة على أن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من إحرامه في حجة الوداع إلى يوم التصرواته أمر أصحابه أن يحلوا من
إحرامهم الحل كله ويصروا متنعين بالعمرة إلى الحج الأمن ساق الهدى فإنه بقي على إحرامه إلى
أن يبلغ الهدى محله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى ولطيفة وطائفة من أصحابه قد

وجودي أنزى فإنه يمتنع زواله
والمنازع فانه في كون الكون
وجوديا وبنامعه في أن الوجود
الأنزى يمتنع زواله وقد قدر ذلك
الرازي بأن القديم ما واجب بذاته
أو يمكن يكون مؤثره موجباً بذاته
سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط
لازمه ولا يحتاج إلى هذا بل يقال
القديم أن كان واجباً بنفسه امتنع
عدمه وإن لم يكن كذلك فالمقتضى
له سواء سمي موجبا أو مختاراً ما أن
يتوقف اقتضائه على شرط محدث
أولاً والثاني يمتنع فإن القديم
لا يتوقف على شرط محدث أنلو
توقف عليه لكان القديم مع المحدث
أو بعده وإذا لم يتوقف على شرط
محدث لزم أن يكون قد وجد
المقتضى التام المستأنه في الازل
وحينئذ فيجب دوامه بدوام
المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهدى فلم يحلوا وكانت فاطمة وآزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لم يسق خلجان
والاحاديث بذلك معروفة في الصباح والسنة والمناجيد فعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك أياح للتمتع السابق للهدى أن يقصر
من شعره وهو إحدى الروايتين عن أحمد كإن عن مرواية أنه إذا قدم قبل العشر من أحراره
ومالك والشافعي يصران لكل متمتع من أجل من أحراره وإن كان قد ساق الهدى وأما الواحيفة
وأحمد في المشهور عنه وغيرهما من العلماء فيعلون بالسنة المتواترة أن سائق الهدى لا يحل إلى
يوم النحر وتقصر معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع أما في
عمره القضية وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس لكن لا يعرف حقيقة هذا وأما
في عمره الجعارة كما روى أن هذا التقصير كان في عمره الجعارة وكانت بعد فتح مكة وبعد غزوة حنين
وبعد صار الطائف فله صلى الله تعالى عليه وسلم يرجع من ذلك فقسم غنائم حنين للجعارة
وأعزها إلى مكة فقصر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فله صلى الله تعالى عليه وسلم
فتح مكة واستكتبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لجعارته وأما أنه لا يعرف عنه ولا عن أخيه
يزيد بن أبي سفيان أنهما أذنا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظن أن يزيد هذا هو يزيد الذي قتل الخلافة بعد معوية وقتل
الحسين في زمنه فظن يزيد بن معوية من العصابة وهذا جهل ظاهر فإن يزيد بن معوية ولد في
خلافة عثمان وأما يزيد هذا أعرف من صالح من خيل العصابة واستعمله الصديق أحد أمراء
الشام وسقى في ركابه ومات في خلافة عمر فولد عمر بن عبد الله رضي الله عنه أبا معوية رضي الله عنه مكانه
أميرا ثم لما ولي عثمان أقر على الأمار وزاده وبني أميرا إلى أن قتل عثمان ووقع الفتنة إلى أن
قتل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وبايع أهل العراق الحسين بن علي رضي الله عنهما فأقام سنة
أشهر ثم أسلم الأمر إلى معوية تحقيقا لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
إن ابني هادي وسيعلم الله بين فتن عظمتين من المسلمين وبني معوية بعد ذلك عشر بن سنة
ومائة سنة وستين (ومما بين كذب ما ذكره هذا الرافضي) أنه لم يباخر أسلام أحد من قريش إلى
هذه الغاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبا بكر عام تسع بعد الفتح بأكثر من سنة
ليقيم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشركا ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة نذرت
اليهود إلى المشركين وأجابوا أربعة أشهر فاضقت اليدين في سنة عشر فكان هذا ما باعنا على كل
مشرك من سائر قبائل العرب وغز النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال
النصارى بالشام وقد ظهر الإسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الذوب ما كان ليكن
الإسلام مجيبا فله فكيف لم يعرفه ذنوب جهر لاجله أو هدر دم لاجله وأهل السير
والغزاري متفقون على أنه لم يكن معوية ممن أهدر دم عام الفتح فهذه مغايرت عن الزبير
والزهري وموسى بن عقبه ثوابن اسحق والواقدي وسعد بن يحيى الأموي ومحمد بن خالد وأبي
اسحق الفراء وغيرهم وكتب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره يزيد بن كزرون من
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دم مثل مقبس بن ضبلة وعبد الله بن خطيل وهذا قتل
وأهدر دم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم يابيه والذين أهدر دمهم كانوا نذرا قليلا نحو
العشرة وأبو سفيان كان من أعظم الناس عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

لا يكون مقتضيه له اختياره
كلام وزراع ليس هذا موضعه
والمقصود هنا أن تنازعه نازعه في
كون السكون وجوديا وقد
احتج عليه الرازي بأن تبدل حركة
الجسم الواحد بالسكون والعكس
يقضي كون أحدهما وجوديا
لأن رفع العلم ثبوت فيكون الآخر
وجوديا لأن الحركة هي الحصول
في حين يسبقها بالحصول في الآخر
والسكون هو الحصول في حين
مسبقا بالحصول فيه باختلافهما
انما هو بالمسبوقة بالتغير وانها
وصف عرضي لا يمنع اتحاد الماهية
فليس كم كونهم وجوديين (قال
الأموي) ولقائل أن يقول
الحركة والسكون متقابلان تعاقبا
الضدين أو تعاقبا لعدم الماهية
والبداهة كما باختلاف الضدين
في غم الماهية وكذا عدم

بدر الذي أرسل الى قبرش ليستغفرهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الأموال التي كانت معه
 لتجيلة وطلب من قبرش أن يتغفرها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم
 قواديس يوم أحد وهو قائد الأحزاب أيضا وقد أخذ العباس بغير عهد ولا عقد ومشي
 عمره يقول قتيبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأتي الله هذا أعداؤه أو يفسد قدامه الله
 منه بغير عهد ولا عقد فأضرب عنه فقاؤه العباس في ذلك فأسلم أو سفيان وأمنه النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى
 السلاح فهو آمن فكيف هم بدرهم معوية وهو شاب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه
 كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الأحزاب فهل يظن هذا الأمن
 هو من أجهل الناس بالبيعة وهذا الذي ذكرنا جميع عليه بين أهل العلم مذكور في عامة الكتب
 المصنفة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى
 الله تعالى عليه وسلم لما ذكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه عام الفتح وذكرناهم
 واحد واحد انهم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ابن عثمان رضي الله عنه أتى به النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم فأسلم عكة وحسن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) انه استحق أن
 يوصف بذلك دون غيره فغيره على أهل السنة فلا يس فيهم من يقول ان هذا من خصائص
 معوية بل هو واحد من كتاب الوحي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فارتد عن الاسلام
 واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم انه عاد الى الاسلام (وأما قوله) انه نزل فيه ولكن
 من شرح بالكفر صدرا الآية فهو باطل فان هذه الآية نزلت بحكمة حين أكره عمارو بلال
 على الكفر وردة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة ولو قد أزلت فذهبت الآية فالتى صلى الله
 تعالى عليه وسلم فقبل اسلامه وبإيابه وقد قال تعالى كيف يهدي الله قوما كفروا بعد إيمانهم
 وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أو أولئك جزاؤهم أن
 عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا
 الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر
 قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعت يقول يطلع عليكم رجل يئوت على غير رضى
 فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بدينه زيد وخرج ولم يسمع
 الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمقود أى يوم يكون الامة مع
 معوية دى الاسامة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب ببصحة هذا الحديث فان الاحتجاج
 بالحديث لا يجوز الا بعد ثبوتنه ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والافصح نعلم قطعا انه كذب
 (ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكتب الموضوعة باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في
 شيء من دواوين الحديث الى يرجع اليها في معرفة الحديث ولا له اسناد معروف وهذا الحديث
 لم يذكره اسنادا ثم من جهله أن يروى مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أعد
 الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لما فيهم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه حيث
 يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قبله ولا أوبكر وعمر
 فقال كان أوبكر وعمر خيرا منه وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية
 قال أحمد بن حنبل السيد الحليم يعني معوية وكان معوية كرميا حليما ثم ان خطب النبي

والملكه وأيضا المسبوبة وصف
 عرض لمياه الاشتراك والوصف
 العرض لمياه الاشتراك لا يكون
 ذاتا للهامة المركبة منها (قلت)
 مضمون ذلك أن الرازي احتج بأن
 السكون من جنس الحركة وانما
 يختلفان في كون أحدهما مسبوقة
 بالغير وهذا الاختلاف في وصف
 عرض لا يمنع التماثل في الحقيقة
 فتمعه الأرموى يفتد من بل بطل
 الأولى بأن المتقابلين تقابل الضدين
 كالسواد والبياض والحلاوة
 والمرارة ونحو ذلك هما يختلفان في
 الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل
 العدم والملكه كالحى والبصر
 والحياة والموت والعلم والجهل
 ونحو ذلك والحركة مع السكون اما
 من هذا او اما من هذا فكيف تجعل
 حقيقة أحدهما ماثلة لحقيقة الآخر
 وانهما لا يختلفان الا بوصف عرضي

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان يخطب في الجمع والاعباد والحج وغير ذلك ومعوية
وأبو بهدان الخطيب كما يشهداه المسلمون كلهم أقرهما في كل خطبة كأما قومنا ويكنون من
ذلك هذا قدح في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر المسلمين إذ يكتنون اثنين دائما بقومان
ولا يضران الخطبة ولا الجمعة وإن كانا بهدان كل خطبة هما بالهما يحتاجان عن سماع خطبة
واحدة قبل أن يتكلم بها ثم من المعلوم من سيرة معوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على
من يؤذيه وأعظم الناس تأليفا لمن يؤذيهم فكيف ينفر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
مع أنه أعظم خلق من يتقى الدين والدنيا وهو محتاج إليه في كل أموره فكيف لا يصبر على سماع
كلامه وهو بعد الملك يسمع كلام من يشتمه في وجهه فلماذا لم يسمع كلام النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم وكيف يقصد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتباً هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ بيد
أبيه يزيد لمعوية لم يكن له أب اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي تولى الملك وعرف في خلافته ما جرى
فإنما زاد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعوية ولد على عهد رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم قال الخلفاء أو الفضل بن ناصر خطب معوية رضي الله عنه في زمن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم فلم يزوج لانه كان فقيراً وانما تزوج في زمن عمر رضي الله عنه وولده يزيد في زمن
عثمان بن عفان رضي الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة (ثم نقول ثالثاً) هذا الحديث
يمكن معارضته بثلاثة من جنسه بما يدل على فضل معوية رضي الله عنه قال الشيخ أبو الفرج
ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد تعصب قوم من بدعي السنة فوضوا في فضل معوية رضي
الله عنه أحاديث ملفوظة الرافضة وتعصب قوم من الرافضة فوضوا في ذمه أحاديث وكلا
الفرقتين على الخطأ الفصيح (وأما قوله) أنه بلغ في محاربة علي فلا ريب أنه القتل الصكران
عسكري على ومعوية بصفتين ولم يكن معوية بمن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصاً
على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقاتل صفين للناس فيه أقوال فمنهم من
يقول كلاهما كان مجتهداً مصيباً كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقهاء والحديث ممن
يقول كل مجتهد مصيب ويقول كما يجتهدون وهذا أقول كثير من الأشعرية والكرامية والفقهاء
وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعية وأجد وغيرهم وتقول الكرامية كلاهما
إمام مصيب ويجوز نسب إمامين للعامة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا يبينه وهذا
قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد مخفي كما يقول ذلك
طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد
الله بن حامد عن أصحاب أجد وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك
القتال خيراً للطائفتين فليس في الاقتال صواب ولكن على "كان أقرب إلى الحق من معوية
والقتال قتال فتنة ليس واجب ولا مستحب وكان ترك القتال خيراً للطائفتين مع أن علياً كان
أولى بالحق وهذا هو قول أحدوا كثر أهل الحديث وأكثا أئمة الفقهاء وهو قول أكبر
العبادة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عمران بن حصين رضي الله عنه وكان ينهى عن بيع
السلاح في ذلك القتال ويقول هو بيع السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد وعبد من مسلمة
وإن عمر وسعد بن أبي وقاص وأكث من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار رضي
الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الامتناع عما شجر بين العصابة فإنه قد ثبتت

وايضاح هذا أن الحركة ليست
من جنس الحصول المشترك بينها
وبين السكون فإن كون الشيء في
هذا الحيز وفي هذا الحيز محمول
مع قطع النظر عن كونه متحركاً فإنه
إذا قد آمن سكن في الحيز الثاني
كان هذا الحصول من جنس ذلك
الحصول وأما نفس حركته فاحر
زائد على مطلق الحصول المشترك
ومنع الثابتة وجعل مندمعة أن
قول القائل المسبوبة وصف
عرضي إن عني أنها ليست ذاتية
فلا دليل على ذلك وإن عني أنها
عرضية لما اشترى كانه فاعرض
لما به الاشتراك فديكون ذاتية
الصفة المركبة من المشترك والمعز
كالناطقة فإنها تعرض للحيوانية
ليست ذاتية لها ثم إنها ذاتية
للانسانية المركبة من الحيوانية
والناطقة والرازي قد عكته أن

فضائلهم ووجبت مواليتهم وعجبهم وما وقع منهم ما يكون لهم فيه عذر بخني على الأعداء ومنه ما تاب صلحهم منه ومنه ما يكون مغفورا فالحوض فيما يصير وقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذا ما يكون في ذلك هو عطفنا بل عاصيا فضر نفسه ومن خاص معه في ذلك كما جرى لا كثير من تكلم في ذلك فانهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله امان من ذم من لا يستحق الذم واما من مدح أمورا لا تستحق المدح ولهذا كان الأسلاف طريفة أفاضل السلف وأما غير هؤلاء فمقهم من يقول كل معوية فاسق ادون على كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل كان كافرا كما يقوله بعض الرافضة ومنهم من يقول كلاهما كافر على ومعوية كما يقوله الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بعينه كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل معوية على الحق وعلى كان ظالما كما يقوله المروانية والكتاب والسنة قد دل على أن الطائفتين سلون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تغي على الله تعالى فإن قامت فاصلحوا بينهما بالعدل وأصلحوا إن الله يحب المقسطين فسامها مؤمنين اخوة مع وجود الاقتال والباقي وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال عرق مارق على حين فرقة من السليين تقتلهم أولي الطائفتين بلحق وهو لا المارقة عرقا وعلى علي قتل على أن طائفته أقرب إلى الحق من طائفة معوية وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إن ابني هذا سيد وإن الله سيصلح به بين فئتين عظيمين من المؤمنين فأصلح الله بين أصحاب علي وأصحاب معوية فمدح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الإصلاح بينهما وسامها مؤمنين وهذا يدل على أن الإصلاح بينهما هو المحمود ولو كان القتال واجبا أو مستحبيا يكن تركه مجحودا وقدرى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ستكون فئنة القاعد فيها خمر من القائم والقائم فيها خمر من المائى والمائى فيها خمر من السامى من يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملها فاعذب أخرجاه في العصيين وفي العصيين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم تبيعها شعث الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن وفي الصحيح عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إنى لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كواقع القطر والذين رويوا أحاديث القعود في الفتنة والتخذر منها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد لم يقاتلوا لامع على ولا مع معوية وقال حذيفرضي الله عنه ما أخدم من الناس تدركه الفتنة إلا أنا أحافظ عليه إلا محمد بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تضرك الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال إنى لأعرف رجلا لا تضرك الفتنة سيأفجر رجنا فإذا سقطا مضروب فدخلنا فإذا به محمد بن مسلمة فأنادى عن ذلك فقال ما أريد أن يشتم علي ثم من أمصارهم حتى تبطل هما فاعتلوا

أورداد

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أموريات أول في دعائها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه أنه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرية فصحبنا الخرقات من جهنة فأدركت رجلا فعلقوه بالسيف فقال لا اله الا الله فطعنته فقتله فوق في نفسى من ذلك فذكرته لابي صلى الله تعالى

يحب عن هذا بأن لون هذا مسبقا بهذا انما هو أمر اضافي أى هو متأخر عنه ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية كالمركبة المتألفتين الثانية مع الأولى فانها إذا كانتا ثنتين لم يجر أن يجعل كون أحدهما مسبوقا للغير دون الأخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما ونقاتل أن يقول الله والاعتراض مبنى على أن الصفات اللازمة للعقبة تنقسم الذاتى وعرضى كما يقوله من يقول من أهل المنطق فان تقسم الصفات اللازمة للهمة إلى ما هو ذاتى داخل فى الحقيقة وما هو عرضى خارج عنها قول لا يقوم عليه دليل بل الدليل يقوم على نقيضه ولهذا لم يكن فى نفس الأمر بينهما فرق (١) لم يجز والمفروقون بينهما أحد بفصل بينهما

(١) قوله لم يجز الخ كذا بأصلين بإيدنا وحرره اه محصمه

عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لاله الا الله قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح قال افلا شققت عن قلبه حتى تعلم ان قالها خوفا من السلاح أم لا فقال لا يكرهها حتى شققت في أسبغت وموت وفي الحصين عن المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أرايت ان لقت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدى يدي فقطعها ثم لا ذمني بشيء فقال أسبغت الله فأقتله بعد ان قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطعها ثم قال ذلك بعد ان قطعها فأأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك ان قتلته قتلت بمنزلة من قبل ان تقتله وانك عززته قبل ان يقول كلمة التي قالها فقد ثبت ان هؤلاء مقاتلوا وما مسلمين لم يخل قتلهم ومع هذا قل يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن المقتول بقود ولاديه ولا كفارة لان القتال كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحد وغيرهما ومن الناس من يقول بل كانوا أسلوا ولم يجهلوا فثبت في حقهم العصمة المؤقتة بمنزلة نساء أهل الحرب وصبيانهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم إن جاهر العلماء بكلام إلى حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قولييه يقولون إن أهل العدل والافتاء إذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا والهؤلاء من النفوس والاموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء ما أتلفوا والهؤلاء ما أتلفوا الزهري وقتب الفتنة وأصحاب محمد متوافرون وأجمعوا أن كل دم وأمال أسبب بتأويل القرآن فانه هدم وأزولهم منزلة الجاهلية يعني بذلك أن القتال لم يقتضه لم يفعل محرما وان قيل انه محرر في نفس الامر فقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة واتفاق المسلمين أن الكافر الحر إذا قتل مسلما أو أتلف ماله ثم أسلم لم يضمنه بقود ولاديه ولا كفارة مع أن قتله كان من أعظم الكبائر لانه كان متأولا وإن كان ناوله فاسد او كذلك المرتدون المتعنتين إذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا ماله إذا عدلوا إلى الاسلام عند أكثر العلماء كما هو عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وإن كان من متأخري أصحابه من يحكيه قولا كما في بكر عبد العزيز حيث قد نص أحمد على أن المرتد يضمن ما أتلفه بعد الردة فهذا النص في المرتد المقدور عليه وذلك في المحارب المتعنى كما يفرق بين الكافر والذي والمحارب أو يكون في المسئلة وإن كان والشافعي قولان وهذا هو الصواب فان المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم العصبة بعد عودهم إلى الاسلام كما أتلفوا من المسلمين وأتلفوه من أموالهم لانهم كانوا متأولين فالافتاء المتأولون كذلك لم يضمنهم العصبة رضي الله عنهم وإذا كان ذلك في الدماء والاموال مع أن من أتلفها خطأ ضمنها بنص القرآن فكيف بالاعراض مثل لعن بعضهم فمضوا تكفير بعضهم بعضا وقد ثبت في الصحيحين من حديث الألف قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من يعتد في من رجل بلغني إذا في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا واتخذ كروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا مبي قال سعد بن معاذ ما أعذرني منه ان كان من الاوس ضربت عنقه وإن كان من اخواننا فخرج أمرتنا ففعلنا فيه أمرنا فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن أحملته الحجة فقال كذب لمر الله لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذب لمر الله لا تقتله فانك متافق بحال عن المتافقين فاستجاب الحيات حتى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخفضهم وكان سعد بن عبادة رضي الله عنه يريد بالدفع عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير انك متافق وهذا كان تأويله من ذلك ثبت

بمثل ما ذكر ومن الصواب مقتضى
كأهو مبسوط في موضعهم وإذا
كانت الصفات متلازمتين في
الوجود والعدم والنسب والافتاء
لا توجد هذه الاع هه وإذا
انتفت هذا انتفت هه كان
التفريق يجعل احدهما معقومة
والاخرى عرضية فصحا ثم اذا قيل
الذات هي المركبة من الصفات
الذاتية والصفات الذاتية مالا
تصور الذات الا بها لم تعرف
الذات الا بالصفات الذاتية ولا
الصفات الذاتية بالذات
وأبضا فان هذا سمي على أن وجود
الشئ في الخارج يزائد على حقيقته
الموجودة في الخارج وهو أيضا
قول باطل ضعيف وأبضا فان
الموجودة في الخارج القائمة بنفسها
كهذا الانسان ان قيل انه مركب
من عرضين لزم كون الجوهر مركبا

في الضميمة أن محمدا بن الخطيب رضى الله تعالى عنه قال لحاطب بن أبي بلتعة دعني يا رسول الله أضرب بعنق هذا المنافق لما كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه شهدوا وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما كنتم قد فعلتم لكم وثبت في الضميمة أن طائفة من المسلمين قالوا في مالئ بن الدخن أنه منافق فأناكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في الضميمة من قال عن بعض أمته أنه منافق متاول في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت في الضميمة أن فهم من لعن عبدا لله نجارا الكفرة ثم ربه الجفر فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلحنه فله يحب الله ورسوله ولم يعاقب إلا عن لنا وبه والمتاول الخطي مغفورة بالكتاب والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وثبت في الضميمة أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي صن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أن الله يحاولني عن أمتي الخطأ والسيان

(فصل) إذا تبين هذا فبقول الرافضة من أفسد الأقوال وأشدها تناقضا فاتهم بظلمون الأمر على من قاتل عليا بعد من قتل عثمان مع أن الزم والاثم لن قتل عثمان أعظم من الزم والاثم قاتل عليا قاتل عثمان كان خليفة اجتمع الناس عليه ولم يقتل مسلما وقد قاتله ليخلص عن الأمر فكان عذره في أن يستمر على ولايته أعظم من عذره على طلب طاعته لم يصر عثمان حتى قتل مظلوما شهدا من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب دعوى ولم يكونوا يقاتلونه ولكن استنعموا من بيعته فان حاز قتال من استنعم عنبيعة الإمام الذي باعه نصف المسلمين أو أكثروهم ونحو ذلك فقال من قاتل وقتل الإمام الذي اجتمع المسلمون على بيعته أولى بالجواز وإن قتل عثمان فعل أشباه أنكر وهما قبل ثلثه الا سلام نبع قتله ولا خلعه وإن أباحت خلعه وقتله كان مقصود على أولى أن يبع ترك ما بيعته فاتهم ادعوا على عثمان فواتم الحجابة لبي أمية وقد ادعوا على علي فحامل عليهم وزر كالانصافهم وأنه يدر بعزل معوية ولم يكن يستحق العزل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولنا بأبا ناسفين على بخران ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأوسقنا أمير عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الأعمال من بني أمية فانه استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص ولولا أمر رضى الله عنه ولا نهم لا قد يشه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خيل أئتمكم الذين يحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم ويشرا أئتمكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتبغضونهم ويصلونكم قالوا ومعوية كان سر عيته يحبونه وهو يحبهم ويصلون عليه وهو يصلي عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرة على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم قال مالك بن بخران سمعت عازا يقول وهم بالشام قالوا هؤلاء كانوا عسكر معوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل العرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أحمد أهل العرب هم أهل الشام وقد سطرنا هذا في موضع آخر وهذا النص يتناول عسكر معوية قالوا ومعوية أيضا كان خيرا من كثير ممن استلبه على فلم يكن يستحق أن يعزل وبني من هو دونه في

من هرضين وأن يكونا باقين وهذا مجتمع في البدية وأن قيل انه مركب من جوهرين كل منهما يحمل عليه كما يقال هو حيوان فالحق لزم أن يكون في جوهران أحدهما حيوان والآخر ناطق وهذا مكابرة للسنة والعقل اذهو حيوان واحد وصرف بأنه ناطق وإذا كان كذلك فكيف الحصول التي هو مسوق بمحصل آخر إذا كان ذلك لازما له كان من الصفات اللازمة وإذا اتفق الشذيان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر فان المتباينين هما المشركين كان فيما يجب ويجوزو مجتمع فإذا وجب لأحدهما ما لا يجب للآخر لم يكن مثله ولا رموى أن يقول قد تبين بطلان القدمتين سواء كان بطريقة المنطقيين أو بطريقة سائر أهل

السياسة فان عليا استتاب يادين يسبه وقد اشروا على علي بتولية معاوية قالوا يا امير المؤمنين
 توليه شهر واعزله دهر ولا ريب ان هذا كان هو المصلحة اما لا تحقها وما لانه استطافه
 فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من علي وولي ابلهين ومعه خير منة فولي
 من هو خير من علي من هودون معاوية فاذا قيل ان عليا كان عتيد في ذلك قتل وعثمان كان
 عتيد ان يفعل ولان الاجتهاد في تخصيص بعض الناس ولاية او اماره او مال من الاجتهاد في
 سفك المسلمين بعضهم دماء بعض حتى ذل المؤمنون وهجز واعن مقاومة الكفار حتى لمعوا
 فيهم وفي الانبياء عليهم ولا ريب انه لو لم يكن قتال بل كان معاوية معيها على سياسة رعيته
 وعلى معيها على سياسة رعيته لم يكن في ذلك من الشرأ كثر مما حصل بالقتال فانه بالقتال لم تزل
 هذه الفرقة ولم يتبعوا على امام بل سكت الدماء وقويت الصداوة والبغضاء وضحت
 الطائفة التي كانت اقرب الى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الاخرى من
 المسألة ما كانت تلك تطلبه ابتداء ومعالم ان الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على
 مضده يحصل من الخبر أعظم مما يحصل بعده وهما لم يحصل بالقتال مصلحة بل كان الامر
 مع عدم القتال خيرا او ابلغ من بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه
 اقرب الى موافقته ومساندته فلذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورا لصاحبه
 فاجتهد عثمان ان يكون مغفورا أو ولي أخرى وأما معاوية وأعره فيقولون انما قاتلنا عليا
 قتال دفع عن انفسنا وبلادنا فانه بدأ بالقتال فقد قعداه بالقتال ولم يتدبه بذلك ولا اعتد به عليه
 فاذا قيل لهم هو الامام الذي كانت تحب طاعته عليكم ومبايعته وان لا تشعروا به من المسلمين
 قالوا ما علم انه امام تحب طاعته لان ذلك عند الشعة انما يعلم بالنص ولم يبلغنا عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم نص بامامته ووجوب طاعته ولا ريب ان عذرهم في هذا الظاهر فانه لو قدر ان
 النص الجلي الذي يدعيه الامامية حتى فان هذا قد كتم وأخفى في زمن أبي بكر وعمر وعثمان
 رضي الله عنهم فلم يجب ان يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف اذا كان باطلا
 (وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الاحاديث لم تكن مشهورة شهرة يعلمها مثل
 أولئك انما هي من نقل الخاصة لا سيما وليست من احاديث العصبة وغيرهما واذا كان
 عبد المطلب من مروان خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها والاولان
 قول ما حدث به عهد بمجاهلة لنقص الكعبة ولا لصعقها بالارض وبلغت لها بين ونحو ذلك
 حتى هدم ما فعله ابن الزبير ثم ما بلغه ذلك قال ودبت افي وليته من ذلك ما تولاه مع ان حديث
 عائشة رضي الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند اهل العلم فلا ينبغي على معاوية وأصحابه
 قوله الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم نصير ملكا بطريق الاولى مع ان هذا في اول خلافة علي
 رضي الله عنه لا يدل على علي عينا وانما عجلت لانه على ذلك للمات رضي الله عنه مع انه ليس
 نصافي اثبات خليفة معين ومن جوز خليفته في وقت يقول كلاهما خلافة نبوة فان معاوية
 رضي الله عنه كان في اول خلافته محمودا عندهما كثيرا كان في آخرها وان قيل ان خلافة
 علي بنيت بمبايعه اهل الشوك كما ثبتت خلافة من كان قبله بذلك أو ردوا على ذلك ان طلبة بايعه
 مكرها والذين بايعوه قالوا فلم تتفق اهل الشوك على طاعته وايضا فانما يجب مبايعته كبايعه
 من قبله اذا سار به من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن مبايعهم وفاعلين لما يقدرون

النظر الذين أنكروا علي المتطهين
 ما ذكره كما أنكر سائر طوائف
 أهل النظر من المسلمين وغيرهم
 عليهم كثيرا عما ذكره في الحدود
 وغيرها كما هو مصروف في كتب
 أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية
 والكرامية وطوائف الفقهاء من
 الحنفية والمالكية والشافعية
 والحنبلية وليس المقصود هنا بسط
 ما يتعلق بهذا (قال الرازي)
 وانما قلنا ان السكون لا يمتنع زواله
 لان الخلع بسلم حواجز حركة كل
 جسم ولان الخلع يجوز خروجه من
 حيزه لانه ان كان بسيطا كانت
 طبائع جواربه متساوية فيصير
 على كل منها ما يجوز على الآخر
 وان كان مركبا كان هذا لازما
 لبساطه وخروجه عن حيزه هو
 الحركة (ولفائل) أن يقول هذا
 يقتضي إمكان كون نوع الجسم

عليه من ذلك وهو لا قالوا انما بعنا كفا في ولايته مظلومين مع الظلم الذي تصمم لعثمان وهو
 لا نصفنا امامهم عن ذلك وامانا ولامنه واماما بنفسه اليه آخرون منهم فان قتله عثمان
 وحلفاءهم اعداؤا بهم كثير ون في عسكره وهو عاجز عن دفعهم بدليل ما جرى يوم الجمل فانه لما
 طلب طلحة والزبير الانتصار من قتله عثمان قامت قبائلهم فقاتلوهم ولهذا كان الاسلاك عن
 مثل هذا هو المصلحة كما اشبهه علي بن طلحة والزبير واقفوا على ذلك ثم ان القتل اُحسوا
 باتفاق الاكابر فاناروا الفتنة وبدؤا بالجهل على عسكر طلحة والزبير وقالوا على انهم حلو اقبل ذلك
 فقاتل كل من هؤلاء هؤلاء مدفعان نفسه ولم يكن لعلي ولا لطلحة والزبير عرض في القتال اصلا
 واعما كان الشر من قتله عثمان واذا كان لا يصفنا اماتا ولامنه وامامهم امنه عن نصر تنافلس
 علينا نابع من ظلم ولايته لالتاويه والاهجر قالوا الذين جوزوا قتالنا قالوا انما غدا والي
 ظلم فان كان مجرد الظلم مبيحا للقتال فلا بد من مبيحاته المايعة اولى وحري فان القتال
 اعلم قدام من ترك المايعة بالقتال وان قيل على رضى الله عنه لم يكن متعذرا للظلم بل كان
 مجتهدا في العدل لهم وعليهم قالوا كذلك نحن لم تكن متعذرا للبيح بل مجتهدا في العدل به وعليه
 واذا كنا بغية كتابنا بالاول والله تعالى لم يامر بقتال الباغي اشداء وليس مجرد البيح مبيحا للقتال
 بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فامر بالاصلاح عند الاقتتال ثم
 قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وهذا بيح بعد الاقتال
 فانه بيح احدي الطائفتين المقتلتين لا يبيح بدون الاقتال فابني المرد لا يبيح القتال مع ان القى
 في الحديث ان عمارا يقتله الفئة الباغية وقد تكون الفئة التي باشرت قتله هم الباغية لكونهم قاتلوا
 لغیر حاجه الى القتال ولا في ذلك وقد تكون غير بغية قبل القتال لكن لما اقتتلنا بغيتا وسبنا
 قتل عمارا الفئة الباغية فليس في الحديث ما يدل على ان البيح كان من قبيل القتال ولما بغينا
 كان عسكر علي متخذلا لم يقاتلنا ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها ترك الناس العمل بهذه الآية
 (واما قوله) ان نعوية قتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة فقال الذين قتلوا من الطائفتين
 قتل هؤلاء من هؤلاء هؤلاء من هؤلاء واكثر الذين كانوا يختارون القتال من الطائفتين
 لم يكرهوا بل يبيعون لاعيا ولا معوية وكان على ومعوية رضى الله عنهما اطلب لكف الدماء من
 اكثر المختلين لكن غلبا فموقع والفتنة اذا نارت بعد الحكمة عن الحفاه بارها وكان في
 العسكرين مثل الاشتراضي وهاشم بن عتبة المرقال وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد والي
 الاعور السلمي ونحوهم من المعرضين على القتال قوم يتصرفون لعثمان غاية الانتصار وقوم
 يتصرفون عنه وقوم يتصرفون لعلي وقوم يتصرفون عنه ثم قال اصحاب معوية معه لم يكن
 لخصوص معوية بل كان لاسباب اخرى وقتال الفتنة مثل قتال الجاهلية لان ضبط مقاصد
 اهلها واعتقاد انهم كما قال الزهري وقعت الفتنة واعجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 متوافرون فاجعوا ان كل دم اومال او فرج اصبأ وبلى القرآن فانه هدر ازلوه من مؤنة
 الجاهلية (واما ما ذكره) من لعن علي فان التلاع وقع مع من الطائفتين كما وقعت
 المحاربة وكان هؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعاتهم وهؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعاتهم
 وقيل ان كل طائفة كانت تقتل على الاخرى والقتال باليد اعظم من التلاع بالسان وهذا
 كله سواء كان ذنبا او اجتهدا محضاً او مصيبا فان مغفرة الله ورحمته تتناول ذلك بالتوبة

يقبل الحر كما اذا اذنان السكون
 وجودي وله موجب مستانم كان
 امتناع الحركة لعنف آخر يختص
 به الجسم المعين لم يوجد لغيره من
 الاحسام فلا يلزم اذا قلنا انه
 موجود اذى انه يمكن نزوله بل
 هذا جامع بين المتناقضين فالقدر
 موجودا اذ لا يمكن نزوله بحال
 ولا يمكن ان يجمع بين تصدير
 متناقضين وقبول كل جسم الحركة
 لاحتاج الى هذا فاذا قيل ان
 السكون عدم الحركة امكن مع
 كون السكون ازيلما من اثبات
 الحركة ما لا يمكن مع تصدير كونه
 وجودا وذلك امحيد لا يتوقف
 الحركة الاعلى وجود مقتضاها
 وانتفاء مانعها وليس هناك معنى
 وجودي اذى يحتاج الى نزوله
 وقد اورد بعضهم على استدلاله
 على ان السكون امر وجودي
 اعتراضا بالغا فقال هذا في نظر
 من جهة ان مقدمة الدليل مناقضة

والحسنات المأجبة والمصائب المكفرة وغير ذلك فمن الهيب أن الرافضة تنكر سب علي
 وهم يسبون أبي بكر وعمر وعثمان ويكفرونهم ومن والأهم ومعية رضى الله عنه وأصحابه
 ما كانوا يكفرون عليا وأما يكفروا بالخوارج المارقون والرافضة شريعتهم فلا تنكرت الخوارج
 السبل لكان تناقضها فكيف إذا أنكرته الرافضة ولا ريب أنه لا يجوز سب أحسن الصلابة
 لعل ولا عثمان ولا غيره ومن سب أبي بكر وعمر وعثمان فهو أعظم أئمتهم سب عليا وإن كان
 متأولا فتأويله أقسمن تأويل من سب عليا وإن كان المتأول في سهم ليس بمعلوم يمكن أصحاب
 معوية مذمومين وإن كان مذموما كان ذم الشيعة الذين سوا الثلاثة أعظم من سب الناحية الذين
 سوا عليا وحده فعلى كل تقدير هؤلاء ما بدع الحق وفي العصمين عن النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم أنه قال لا تسوا أصحابي فوالله الذي ينفسى بيده لو أنقى أحدكم مثل أحد هاهنا بلغ مد أحدهم
 ولا نفسه (وأما قوله) أن معوية سب الحسن فهدأ عما ذكره بعض الناس ولم يثبت ذلك بينة
 شرعية وأقرار معتبر ولا نقل يحجز به وهذا عما أذكره العلم بالقول به قول بلا علم وقد أضاف
 زماننا من يقال عنه أنه سمى مات مسموما من الأراذل وغيرهم ويختلف الناس في ذلك حتى في
 نفس الموضوع الذي مات فيه ذلك الملك والقلة التي مات فيها تجسد كلامهم بحديث النبي
 بخلاف ما يحدث به الآخرون يقول هذا سمى فلان وهذا يقول بل سمى غيره لأنه جرى كذا وهي
 واقعة في زمانك والذين كانوا في قلعته هم الذين يحدونك والحسن رضى الله عنه فندخل أنه مات
 مسموما وهذا لا يمكن أن يعلم فإن موت المسمو لا يخفى لكن يقال إن امرأته سمته ولا ريب أنه مات
 بالمدينة ومعوية بالشام فغاية ما ظن أن يقال إن معوية أرسل إليها أمرها بذلك وقد
 يقال إن امرأته سمته لغرض آخر ما فعله النساء فله كان مطلعا لا يدوم مع امرأة وقد
 قيل إن أباها الأشعث بن قيس أمرها بذلك فله كان يتهم بالانحراف في الباطن عن علي وأبيه
 الحسن وإذا قيل إن معوية أمر أباها كان هذا انحصارا والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال
 أياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث وبالجملة فقل هذا لا يتكفي في الشرع باتفاق المسلمين
 فلا يرتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم إن الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل
 سنة إحدى وأربعين ولهذا الميز كفي الصلح الذي كان بين معوية والحسن بن علي في العام الذي
 كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث جالحسن بن علي فلو كان شاهدا
 لكان يكون له ذكر في ذلك وإذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين فكيف يكون هو الذي
 أمر ابنه أن تسم الحسن والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا
 فيه يختلفون فإن كان قد وقع شيء من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضا كما تقدم وقال المسلمين
 بعضهم بعضا تأويل وبسب بعضهم بعضا تأويل وتكفير بعضهم بعضا تأويل باب عظيم ومن
 لم يعلم حقيقة الواجب فيه ضل

(وأما قوله) وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نسائه (فيقال) إن يزيد لم يرضى بقتل الحسين
 باتفاق أهل النقل ولكن كتب إلى يزيد أن يمنعه عن ولاية العراق والحسين رضى الله عنه
 كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون به مما كتبوا إليه فأرسل إليهم إنهم مسلم بن عقيل
 فلما قتلوا مسلما وغدروا به وأبغوا ابنه يزيد أراد الرجوع فادركه السريرة القتل فطلب أن
 يذهب إلى يزيد ويذهب إلى الثغور ويرجع إلى بلده فلم يكن ممن شئ من ذلك حتى يستأمر لهم

لعل لان المطالب كونها
 وجودين ومقدمة البليل أن
 أحدهما ووردى ولا يمكن تقريره
 الاعماسى وهو يقتضى أن يكون
 أحدهما عديا فانهما كونها
 وجودين بعد ذلك مناقض له
 (قلت) وهذا كلام جيد فان الامر بين
 الذين تبسلك أحدهما بالآخر
 ووفقه ان زمن ان يكون أحدهما
 وجوديا والآخر عديا زمان
 تكون الحركة والسكون أحدهما
 وجوديا والآخر عديا وهو يقتضى
 المطالب وان جاز ان يكونا جميعا
 وجوديين أو عديين بطل البليل
 وهو قوله لان تبسلك أحدهما بالآخر
 يقتضى أن يكون أحدهما وجوديا
 لان المرفوع ان كان وجوديا والآخر
 عديا وجودى لان دفع العدم
 ثبوت فانه على هذا التقدير يمكن
 رفع العدم بالعدم والوجود بالوجود

فاستمع فقالت حتى قتل شهيداً مظلوماً رضى الله عنه ولما بلغ ذلك يزيد أظهر التوجه على ذلك وأظهر الكفا في داره ولم يسبه حريماً أصلاً بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم إلى بلدهم ولوقد أن برز بقدر الحسين لم يكن ذنب ابنه ذنبه فان الله تعالى يقول ولا تزواجة وذا أخرى وقد اتفق الناس على أن معاوية يرضى الله عنه وصي يزيد رعايته حق الحسين وتعظيم قدره وعمر بن سعد كان هو أمير السرية التي قتلت الحسين وأبو سعد كان من أبعد الناس عن الفتنة ولا يذنب هذا معه قصة معروفة لا حاضه على طلب الخلافة واستمع سعد من ذلك ولم يكن يقي من أهل الشورى غيره فقي صحيح مسلم عن عاصم بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في أبيه فمأهله عرفت أن أسعد قال أعوذ بالله من شر هذا الراكب فقتل فقال له أنزلت في الملك وغفل وترك الناس ينزلون الملك بينهم فصر بسعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول أن الله يحب العبد التقي الغني الخفي ومحمد بن أبي بكر يقال أنه أغان على قتل عثمان وكان أوه أبو بكر من أشد الناس تعظيماً عثمان فهل روى أحد من أهل السنة قد حاق أبي بكر لأجل فعل ابنه وإذا قيل أن معاوية يرضى الله عنه استخلف يزيد بسبب ولا يذنب فعل هذا قيل استخلافه أن كان حائزاً لم يضرمه ما فعل وإن لم يكن جائزاً فقد ذنب مستقلاً ولو لم يقتل الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على أكرام الحسين ورضى الله عنه وصلىه حرمته فضلائع منه وقع هذا القصد والاجتهاد لا يضاهي إليه فعل أهل الفساد

(وأما قوله) وكسر أبو ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكث أمه كبد حرمته النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الجسفيان بن حرب كان قائماً المشركين يوم أحد وكسرت ذلك اليوم تنفر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسر هاء بعض المشركين لكن لم يقل أحد أن أبا سفيان بالشرذمة وإنما كسر هاءه بن أبي وقاص وأخذت هند كبد حرمته فلا تكها فلم تستطع أن تبعلها فلقتلها وكان هذا قبل إسلامهم ثم بعد ذلك أسلوا وحسن إسلامهم واسلام هند وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكرمها والاسلام بحب ما قبله وقد قال الله تعالى ذل الذين كفروا أن يتنهبوا يغنفر لهم ما قبل سلف وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن شماس المهرمي قال حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبكي لم يلبس وحول وجهه إلى الجدار فجعل ابنه يقول ما يبكيك يا أبا سفيان ما يبكيك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أما يبكيك بكذا أقال فأقبل وجهه وقال إن أفضل ما نعت شهادته أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله أفيد كنت على أطباق ثلاث لقد رأيته وما أحد أشد بغضاً رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مني ولا أحب الي أن أكون قد استكنت منه فقتلته فلو مت على تلك الحال لكنت من أهل النار فلا جعل الله عز وجل الاسلام في قلبي أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت أبسط عنيك فلا يبعل فبسط بيته قال فقبضت بدي فقال مالك يا عمرو قال قلت أريد أن أشرط قال فشرط بماذا قلت أن تعفني فقال أما علمت أن الاسلام هدمها كان قبله وأن الهجرة تهدمها كان قبلها وأن الحج يهدمها كان قبله وذكر الحديث وفي البخاري لما أسلمت هند أم معاوية يرضى الله عنها قالت والله يا رسول الله ما كان علي ظهر الارض أهل خياد أحب الي أن يذلوا من أهل خيانتك ثم أصبح اليوم علي ظهر الارض أهل خياد أحب الي أن يضروا من أهل خيانتك (فصل قال الراضي) وسوا خالد بن الوليد سيف الله عند الامير المؤمنين الذي هو أحق

وان قيل بل يجب أن أوبكونا أحدهما وجودياً ولا يجوز أن يكونا عديمين لان العدم لا يرتفع بالعدم كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود أو بالعكس (قيل) بل العدمان قد يتضادان كما قد يتلازمان فكما أن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط فعدم الامور الواجب واحدتها ينافي عدمها كلها فإذا كان الجنس لا يوجد الا بوجود نوع له فصل امتنع مع وجود الجنس عدم جميع الانواع والفصول فكان عدم بعضها ينافي عدمها كلها وهذا كما يقال في التفسير وهو الشرطي المنفصل قد يكون مانعاً من الجمع والخلق كقول القائل العدد اما شفع وامر وقد يكون مانعاً من الجمع فقط كقول القائل الجسم اما اسود واما ابيض وقد يكون

والسابقة ما هو به أعظم من أن يجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله فإن السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالده فإنه كان هو فضيلته التي تميز به عن غيره ولم يتقدم بسابقة ولا كرامة علم ولا علم زهد وإنما تقدم بالقتال فهوذا عبر عن خالده سيف من سيوف الله (وقوله) أن على اختل بسيفه الكفار فلا ريب أنه لم يقتل إلا بعض الكفار وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصلبة كعمرو بن لؤي وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم ما منهم من أحد إلا قتل بسيفه طائفة من الكفار والبراء بن مالك قتل ما ثم رجل مبارزة غير من شركه في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجيوش خير من قنة وقال إن لكل نبي حوارى وإن حوارى الزبير وكلا الحديثين في الصحيح وفي المغازي أنه قال لعلي يوم أحد لما قال لما طمعت عن السيف أغسله غير نديم إن تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراء بن مالك إن من عباد الله من لو أقسم على الله أبرم منهم البراء بن مالك وكانوا يقولون في المغازي البراء بن مالك يراء أقسم على ربك فيقسم على ربهم فيهمز الكفار ثم في آخر غزوة غزاهما قال أقسمت عليك يا رب يسلمت أختنا كفافهم وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضى الله عنه والقتال يكون بالدعاء كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل ترزقون وتصرون إلا بضعفائكم دعائهم وصلاتهم وأخلاصهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستغني بصالح المهاجرين ومع هذا فعلى أقفل من البراء بن مالك وأمثاله فكيف لا يكون أفضل من خالد

وأما قوله قال في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يصرف في شيء من كتب الحديث ولعله استند معروفا ومعناه باطل فإن على ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضي ظاهرها الحصر والذي في الصحيح أن أبا بكر قال يوم حنين لا هالة أذن لا تمد إلى أسد من أسود الله تعالى يقال عن الله عز وجل وعن رسوله فتمطعت سلبه فإن أريد بذلك أن على وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وإن أريد أنه سيف من سيوف الله فعلى أجمل من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما تنقل عن علي رضى الله عنه أنه قال على المنبر أبا سيف الله على أعدائه ورجته لا وليا له فهذا الاستدلال لا يعرف له حصة لكن إن كان فافهنا صحيح وهو قدر مشترك بينهما وبين أمثاله قال الله تعالى فهم أشداء على الكفار رجاء منهم وقال أذلة على المؤمنين أعزقتهم على الكافرين وكل من المهاجرين المحابدين كان سيف الله على أعدائهم رجاء لا وليا له ولا يجوز أن يرد أن أبا وحيد سيف الله وأما وحيدى رجاء على أولياء الله فإن هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن يقوله وإن أريد أنه في ذلك أكمل من غيره فالجواب للكمال فهذا صحيح في زمنه والآن المعلوم أن عمر كان قهره للكفار أعظم وانتفاع المؤمنين به أعظم وهذا ما يعرفه كل من عرف السيرتين فإن المؤمنين جميعهم حصل لهم ولا يعرض الله عنه من الرجاء في دينهم ودنياهم ما يحصل شؤمهم ولا على وحصل لجميع أعداء الله من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من القهر والقتل والذل ولا يعرض رضى الله عنه ما لم يحصل شؤمهم ولا يعلى هذا أمر معلوم للقاصه والعامة ولم يكن في خلافة على المؤمنين الرجاء التي كانت في زمن عمرو عثمان بل كانوا يقتلون ويتلاعنون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قد طمعوهم وأخذوا منهم أموالا وبلادا فكيف

للقصة الدليل كما ذكره المعترض لكنه قال فالأولى أن يقال في تقريره إن الحركة وجودية إجماعا ولأنه مبصر فوجب أن يكون السكون أيضا وجوديا بالنظر في الذي سبق ثم ذكر اعتراض الأرموي فقال وأورد بينهما ما يتقابل التضاد أو العدم والملكة والبدهة حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين قال وأجيب بأن المتضادين الشئيين إذا كان عارضا لهما كما بين الأسود والأبيض لم يلزم ذلك وما نحن فيسه كذلك فإن التضاد عارض لهما بسبب المسبوبة بالغير وهي عدمية فلم يجر أن تكون جزأ ولا ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس فاما أن يكونا عديمين وهو باطل وفاهما نعم أن يكونا وجوديين ولغائل أن يقول

يظن مع هذا تقدم على "في هذا الوصف على عمرو وعثمان ثم الرافضة يتناقصون فاتهم بصفون
 علياً بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لولا هو لما قام دينه ثم يصفونه
 بالهجرة والقتل المناقش لك (وأما قوله) خالدهم نزل عدوا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبه
 فهذا كان قبل اسلامه كما كان الصلوة كلهم مكذبة قبل الاسلام بنى هاشم وغيره بنى هاشم
 مثل أبي سفيان بن الحرب بن عبد المطالب وأخوه سفيان بن عمرو وعقيل وغيرهم (وقوله) وبه
 التي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى بنى جذعة لما أخذ منهم الصدقات فخاله وخاله على أمره وقتل
 المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً بالانكار على رعاياه إلى السما حتى شوه
 بياض أبيه وهو يقول اللهم إني أرا لك ما صنع خالده ثم أنشد إليه بأمية المؤمنين لتلا في غار طته
 وأمره أن يسترضى القوم من فعله (فيقال) هذا النقل فيمن الجهل والتعريف ما لا يخفى
 على من يعلم السير فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرسله إليهم بعد فتح مكة ليسلوا فيهم الحسن وأن
 يقولوا أسلفنا قلوباً صائباً نأتم بقول ذلك منهم وقال إن هذا ليس بسلام قتلهم فأنكر ذلك
 عليه من معهم أعيان الصلابة كسالم بن أبي حذيفة وعبد الله بن عمرو وغيرهما بلغ ذلك
 التي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده إلى السماء وقال اللهم إني أرا لك ما صنع خالده
 خاف أن يطلبه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فإن عسركم فصل إلى يرى
 مما تمسكون ثم أرسل علياً وأرسل معه أبا عطاء عظيم نصف الديار وضمن لهم ما تلف حتى سلفه
 الكتاب ودفع إليهم ما في احتياط التلا يكون قد بقي شيء لم يعلمه ومع هذا قال النبي صلى الله تعالى
 عليه وسلم لم يعزل خالده عن أمارته بل مازال يؤمره ويقيم له لأن الأيماء أجرو منه خطأ أو ذنب
 أمر بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالفاً مع الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان
 مطيعاً ولكن لم يكن في الفقه والدين عترة غيره فنفى عليه حكم هذه القضية وبقال أنه كان
 بينه وبينهم عداوة في الجاهلية وكان ذلك مما حركه على قتلهم وعلى كان رسولاً في ذلك (وأما
 قوله) أنه أمر أن يسترضى القوم من فعله فكلما جعل خالفاً أرسله لاصنافهم وضمن ما تلف
 لهم ليجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالده أنه خالده وخالف أمره وقتل المسلمين كتب على
 خالده أن خالده إلى يمدح عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا مخالفة أمره ولا قتل من هو مسلم
 معصوم عنه ولكنه أخطأ كما أخطأ أسامة بن زيد الذي قتله بعد أن قال لا إله إلا الله وقتل
 السر به لصاحب الغنمة الذي قال أسامة فقتلوه وأخذوا عتبه وأرسل الله في ذلك إلى أباها الذين
 آمنوا لأضر بهم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا لمن أتى عليكم السلام فستؤمنوا بتبعون عرض
 الحياة الدنيا فخذوها غفلة قلبكم كذلك كنتم من قبل فنزل الله عليكم فتبينوا إن الله كان بما
 تعملون خبيراً وفي صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 إلى الحرب فأتنا من جبهة فصبا القوم فهزناهم قال ولحقنا أو رجل من الانصار رجلانهم
 طباغ شامة قال لا إله إلا الله فكف عنه الانصارى وطعته رمي حتى قتله فلما قدمنا المدينة
 بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله قال قلت
 يا رسول الله أعاقلها سمعوا قال فقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله فما زال يكررها حتى غيبت أني
 لم أكن أسألت قبل ذلك اليوم

(فصل قال الرافضة) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأضما أبو بكر لقتال أهل

التضادين الحسرة والسكون من
 جنس التضادين السلبية والسكون
 والسلم والجهل والقدر والجهن
 والسودا والبياض والهي والبصر
 والحلاوة والحمرنة والبحر والشمس
 الصفات الثبوتية والتي بعضها
 ثبوتية وبعضها عادية ليس هو من
 جنس تضاد الثابتين بأنفسهما
 كالأسود والابيض فان التضاد
 إنما يكون في المقتضين المذنين
 بتعقبات على عمل واحد كقوله
 مشكلة أهل الانبياء الشبان كل
 معين يستعمل اجتماعهما في عمل
 واحد إذ أنهما من جهة واحدة
 فإما يمكن المعنيين فائمين يحصل
 واحد فلا تضاد والحركة والسكون
 يعقبان على العمل الواحد
 أما تعاقب اللونين والطعنين وأما
 تعاقب السلم والبصر والسمع
 وعدم ذلك فكيف يكون أحدهما
 مشل الآخر لا يفارقه الاصفة
 عرضة وفي الجملة طرفة
 والسكون هاتان كاتبا وجوديين

فهما عرضان وإن كان أحدهما وجوداً بالقدر فالحدهما عرض والآخر عدم العرض وعلى التقديرين فليسا قائمين بأنفسهما فلا يجوز تشبيههما بالأجسام كالأسود والابيض والطويل والقصير والعالم والخاص بل يجب تشبيههما بالأعراض وعدم الأعراض كالسود والابيض والعلم وعدم العلم ونحو ذلك فقول الأرموي إن الحركة والسكون متقابلان تقابل الضدين أو تقابل العدم والملئكة وعلى التقديرين يجب اختلاف ماهيتهما لاختلافهما كلام صحيح وقول المعارضه إن الاختلاف إذا كان لعارض كما بين الأسود والابيض لم يجب اختلاف الماهيتين فإن ماهية الأسود جنس ماهية الابيض كلام لا طائل لأن الأسود والابيض

الجماعة قتل منهم ألفاً ومائتي نفر فم تظاهروا بالاسلام وقتل مائتين وثلاثة عشر وأمرس بأمراته وسواها بنى حنيفة أهل الردة لأنهم لم يحملوا الزكاة أي أنكروا أنهم لم يعتقدوا إمامته واستحل دماهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكروا صريحاً فسموا مانع الزكاة ثم تداولهم سجوناً من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين من دماهم أنهم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأعلى حربى ربك وسلي سلك وعبار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع (والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرزدين المقتربين أتباع المرزدين الذين برزوا بجماعة الله ورسوله وكتابه ودينه ومرقوا من الاسلام وبذوه وراء ظهورهم وشاقوا الله ورسوله وعباد المؤمنين وتولوا أهل الردة والشقاق فإن هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحق أن هؤلاء القوم المتحصنين على الصدوق رضى الله عنه وحزبه من جنس المرزدين الكفار كالمرزدين الذين قاتلهم الصدوق رضى الله عنه وذلك أن أهل الجماعة هم بنو حنيفة الذين كانوا قد آمنوا بمسيلة الكذاب الذى ادعى النبوة فى حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام وقال إن جعل لي محمد الأمر من بعده أمنت به ثم لما صار إلى الجماعة ادعى أنه شريك للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فى النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقه على ذلك وشهد له الدجال بن عصفور وكان قد صنف قرأنا يقول فيه الطاحات طلعنا قال المجانبت ههنا قال خبات خبات أهالة وسناتنا الأرض يبتشرون فريش نصفين ولكن فريش قاصم لم يصدقون ومنه قوله لعنه الله يا مضع أنت مضعدين فني كم تنقن إلها متكذرون ولا الشارب تمنع من أسلفى الماء وذبك فى الطين ومنه قوله لعنه الله الفيل وما أدراك ما الفيل له زقوم طويل إن ذلك من خلق ربنا الجليل ونحو ذلك من الهذيان السبع الذى قال فيه الصدوق رضى الله عنه لقومه لما فرغوا عليه ويلكم أي يذهب بعقولكم أن هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتب إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله إلى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت فى الأمر معك فكتب إليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من محمد رسول الله إلى مسيلة الكذاب فلما نزل في رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث إليه أوبكر خالدين الوليد فقاتله بمن معه من المسلمين بعد أن قاتل خالدين الوليد طليعة الأسدي الذى كان أيضاً قد ادعى النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء موهرزومهم وقتل ذلك اليوم عكاشته من محسن الأسدي وأسلم بعد ذلك طليعة الأسدي هذا ذهبوا بعد ذلك إلى قتال مسيلة الكذاب بالجماعة ولحق المؤمنين فى حربه شدة عظيمة وقتل فى حربه طائفة من خيار الصحابة مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس بن شماس وأسيد بن حضير وغيرهم وفى الجملة قاتلهم مسيلة الكذاب وأدعاه النبوة واتبعه بنو حنيفة بالجماعة وقتل الصدوق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام تواتراً مثله وليس هذا من العلم الذى تقربه الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل ومضين فقد ذكر عن بعض أهل الكلام أنه أنكر الجمل ومضين وهذا الإنكار وإن كان باطلاً فلم يعلم أحد أنكر قتال أهل الجماعة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء الرافضة يحدوهم لهذا وجه لهم به عزلة أنكارهم كون أي بكر وعمر فنادى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانكارهم ولو ادعى أي بكر وعمر لاني صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على على بالخلافة بل منهم من ينكر أن تكون زينة وقيسة وأم كلثوم من بنات النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم يقولون انهم لم يجدوا من زوجها الذي كان كافرا قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
ومنهاهم يقول ان عمر غصب بنت علي حتى زوجها به لوانه زوج غصبا في الاسلام ومنهاهم
يقول انهم يعبون ابا من فاطمة حتى اسقطت وهذا ما سقت به تعالى من فيه وأمثال هذه
الأكاذيب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة أنها كذب فبهم دائما يمدون إلى الامور المألوفة
المثبوتة يشكرونها وإلى الامور المجدومة التي لاحقة لها يثبتونها فلهم وفر نصيب من قوله
تعالى ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بالحق فهم يقولون الكذب ويكذبون بالحق
وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن أبا بكر وعمر ومن اتبعهما ارتدوا عن الاسلام وقد علم الخلفاء
والعلماء أن أبا بكر هو الذي قاتل المرتدين فإذا كانوا يدعون أن أهل البصرة مظلومون قتلوا بغير
حق وكانوا منكروا لقتالهم أولئك مثاؤلين لهم كان هذا مما يحقق أن هؤلاء الخلفاء تبعوا لا أولئك
السلف وأن الصديق وأتباعه يقاتلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سبوا بنى حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة إلى أبي بكر فهذا من أشهر الكذب
وأبينه فانه اذا قاتل بنى حنيفة لكونهم آمنوا بسيرة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما قرو
الزكاة فكانوا قوما آخرين غير بنى حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض العصبية شبهة في جوارقتهم
وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما نزل كذبه عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه قال بالخلف رسول الله كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فذالك قالوا غاصوا
في دماءهم وأموالهم الا يحقها وحاسبهم على الله فقال له أبو بكر ألم يقل الا يحقها فان الزكاة
من حقها والله لم ينزعني عنها فأوحى ألا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
لقاتلهم عليه وهؤلاء لم يقاتلهم لكونهم لم يؤدوها إلى الصديق فاتهم لم أعطوها بأنفسهم إلى
مستحقها ولم يؤدوها إليه لم يقاتلهم هذا قول جمهور العلماء كأي حنيفة وأحد غيرها وقالوا
اذا قالوا نحن تؤدبها بانفسنا ولان دفعها إلى الامام لم يكن له قتالهم فان الصديق رضي الله عنه لم
يقاتل أحد على طاعته ولا أزم أحد بما يهتبه ولهذا ما يختلف سعد بن مسابة لم يكرهه
على ذلك يقول القائل سوا بنى حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة إلى أبي بكر لانهم لم يصدقوا
امانتهم من أظهر الكذب والغربة وكذلك قوله ان عمر انكر قتال بنى حنيفة

(وأما قوله) ولم يسبوا من استسلم لعاد المسلمين وبخا به أمير المؤمنين مرتد امع أنهم معوا قول
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي حربي حركت رجلي سلك وبخا به رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم كافر بالاجماع (فيقال في الجواب أولا) دعواهم أنهم معوا هذا الحديث من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم او عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم أنهم معوا ذلك وهذا الحديث
ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى باستد معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم قاله ليجب أن يكونوا قد معوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى
عليه وسلم فكيف أله يصل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى باستد معروف بل
كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث
وعلى رضي الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان
رأيا راء وقال أبو داود في سنة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهذلي حدثنا ابن علقمة عن يونس عن

من باب الاجسام الفاتحة بانفسها
لا من باب الصفات والاعراض
وأبضا فالاسود والابيض
لا يتقابلان تقابل الضدين
ولا تقابل العدم والملكية فليسا من
هذا الباب اللهم الا اذا أراد مرید
بذلك أن الخبر الذي فيه الاسود
لا يكون فيه الابيض وجنشد
فككون تضاد الابيض والاسود
كضاد الاسودين والابيضين
وأبضا فيقال اختلاف الاسود
والابيض ان اراده اختلاف
عن جميع قطع النظر عن السواد
والابيض أو بشرط السواد
والابيض فان أريد الاول فلا
اختلاف بين ذاتهم جميع قطع النظر
عن اللونين فان الجسم الذي هو
الاسود وقد يكون نفس الجسم
الذي هو الابيض فان أريد
بالاختلاف اختلافهما بشرط

الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلي رضي الله عنه أخبرني عن مسيرك هذا أعهد عهدك اليك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم رأيتني قال ما عهد الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا ولكنه رأى يتيه ولو كان محارب علي محاربا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتدا لكان علي يسوقهم السوقي المرتدين وقد وازعن علي يوم الجمل لماقاتلهم أنه لم يسمع مذبهم ولم يجهز علي جريحهم ولم يغم لهم مالا ولم يسب لهم ذرية وأمر مناديه ينادي في عسكره أن لا تبع لهم مذب ولا يجهز علي جريحهم ولا تنغم أموالهم ولو كانوا عنه مرتدين لا جهز علي جريحهم وأتبع مذبهم وهذا مما أنكره النصارى عليه وقالوا أنه كانوا مؤمنين فلا يحل قتالهم وأن كانوا كفارا فلم حرمت أموالهم ونساءهم فأرسل إليهم ابن عباس رضي الله عنهم فافتا طهرهم وقال لهم كانت عائشة فيهم فان قتلتم انهم ليست أمنا كفرتم بكاتب الله وإن قلتم هي أنشأوا احتلتم سبها كفرتم بكاتب الله وكذلك أصحاب الجمل كان يقول فيهم أخواننا بقوا علينا طهرهم السيف وقد نفل عنهم رضي الله عنه أنه صلى علي قتي الطائفتين وسبيهم أن شاء الله بعض الأمل بذلك وإن كان أولئك مرتدين وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين وسلمهم إلى كافر مرتد كان المعصوم عندهم قد سلم أمر المسلمين إلى المرتدين وليس هذا من فعل المؤمنين فضلا عن المعصومين وأيضا فإن كان أولئك مرتدين والمؤمنون أصحاب علي لكان الكافرون المرتدون منتصرين على المؤمنين دائما والله تعالى يقول في كتابه أن النصر سرسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا يوم يقوم الأشهاد ويقول في كتابه ولقد سبقت كتبنا لعبادنا المرسلين أنهم لهم المنصورون وأن جندنا لهم الغالبون ويقول في كتابه والله العزة والرسوة وللمؤمنين وهؤلاء الرافضة الذين يدعون أنهم المؤمنون اغتالهم النمل والصغار ضرب عليهم الله أيضا تقفوا العاجل من الله وحبل من الناس وأيضا فإن الله تعالى يقول في كتابه وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما الآية فقد جعلهم مؤمنين أخوة مع الاقتتال والبني وأيضا فقد ثبت في المعصية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال تفرق مارقة علي حين فرقة من المسلمين تقتلهم ألى الطائفتين بالحق وقال ابن أبي هذاسيد وسيلح الله بين فتين عظيمتين من المسلمين وقال لعمار تقتل الفتنة الباغية لم يقل الكافرة وهذه الأحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وهي مروية بأسانيد متون عظم يأخذ بعضهم عن بعض وهذا مما يوجب العلم بمضمونها وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الطائفتين المغترقتين مسلمتان ممدح من أصل الله بينهما وقد أخبرنا تفرق مارقة وأنه تقتلها أدنى الطائفتين إلى الحق ثم يقال لهؤلاء الرافضة لو قالت لكم الناصبة علي قد احتل دماء المسلمين وقتلهم بغيا أمر الله ورسوله على رياسته وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سب المسلم فسوق وقتاله كفر وقال لارجعوا بعضي كثار ضرب بعضكم رقاب بعض فكأنهم على كافرين لأنكم لم تكن محتمكم أقوى من محتمكم لأن الأحاديث التي احتصوا بها محصية وأيضا فيقولون قتل النفوس فساد فن قتل النفوس على طاعته كان مريدا للعالم في الأرض والفساد وهذا حال فرعون والله تعالى يقول تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الأرض ولا فسادا والعاقبة للمتقين فمن أراد العلو في الأرض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس هذا كقتال الصديقين المرتدين ولما نفي الزكاة فإن الصديقين اغتالهم علي طاعة الله ورسوله لا على طاعته فإن الزكاة فرض عليهم فقتلهم علي الإقرار بها وعلى آدابها بخلاف من قاتل لبطاعته هو

اللون المختلف لحيث يكون اختلافهما كاختلاف السواد والبياض فإن الشيء المشروط بالسواد مختلف للشيء المشروط بالبياض ولا يجوز أن يقال أن الذاتين مختلفتين إلا مع التعبير عن الاختلاف والأفاذا أخذت الذاتين مشروطتين بالاختلاف لم يكونا متماثلين التماثل الذي لا يشترط فيه الاختلاف كيف والمتماثلان يجوز علي أحدهما ما يجوز علي الآخر والشيء في حال سواده لا يجوز أن يكون أبيض وهو في حال بيضه لا يكون أسود فلا يكون الأسود حال كونه مشروطا بالسواد يجوز عليه ما يجوز علي الأبيض حال كونه مشروطا بالبياض وقول القائل أن الاختلاف بين الحركة

ولهذا قال الامام اُحدوا وحيفة وغيرهما من قال أنا أدعى الزكاة ولا أعطيها للامام لم يكن للامام أن يقاذه وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة ولي الامر يجوز قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكي هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال الا على ترك طاعة الله ورسوله لا على ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجلة قال ابن قاتلم الصديقي رضي الله عنه كانوا امتنعين عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم والافرار عما جاء به فلهذا كانوا امرئتين بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص معين كعبية وأهل الشام فان هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يعقرون الصلاة ويؤثرون الزكاة وقالوا نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة على رضى الله عنه لما علمنا في ذلك من الضرر فابن هؤلاء من هؤلاء

واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحمد جعلوا قتال مانعي الزكاة وقتال الخوارج جميعا من قتال البغاة وجعلوا قتال الجبل وصفين من هذا الباب وهذا القول خطأ يخالف لقول الأئمة الكبار وهو خلاف نص ما ثبت وأحدواى حنيفة وغيرهم من أئمة السلف ومخالف السنة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج برأى أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقتالهم واتفق على ذلك العصابة وأما قتال الجبل وصفين فهو قتال فتنة ليس فيه أمر من الله ورسوله ولا إجماع من العصابة وأما قتال الجبل وصفين لم يبدأوا على القتال وأمر بالكلية وأمر بالافرار جهلهم أو عظم من قتال الخوارج وأهل صفين لم يبدأوا على القتال وأمر حنيفة وغيره لا يجوزون قتال البغاة الآن يبدأوا الامام القتال وكذلك أحدواى حنيفة وما ثبت لا يجوزون قتال من قام بالواجب اذا كانت طائفة مجتمعة وقالت لا تؤدعوننا إلى قتال فلا نقتل في قيب الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فتزوج ثالث غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجبل وصفين فيه نزاع أهو من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن أهو قتال فتنة القاعدة خبير من القائم فالقاعدة من العصابة وجهو أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنة ليس هو قتال البغاة المأمور به في القرآن فان الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء بمجرد أنفسهم بل إنما أمر اذا اقتتل المؤمنين بالاصلاح بينهم وقوله فان يقتل احداهما على الاخرى يعود الضمير فيه الى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود الى طائفة مؤمنة لم تقتل فانقتدر فان يقتل احد الطائفتين المؤمنين المقتلتين على الاخرى فقتلوا بالخاصة حتى تبقى الى امر الله فحي كانت طائفة باقية ولم تقتل لم يكن في الآية أمر بقتالها ثم ان كان قوله فان يقتل احداهما على الاخرى بعد الاصلاح فهو أوكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وحسب فاصحاب معوية ان كانوا قد بقوا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا على اقل من في الآية الامر بقتال من بقى ولم يقتل وان كان يفهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا هو الوجه فان أحد الم صلح بينهم ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بها يعني اذ ذلك وان كان يفهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فهنا اذا قبل بمحو القتال فهذا القدر انما حصل في انتهاء القتال وحسبنا ذلك فاصل على ونكلا عن القتال لما رفعوا المصالح في الحال

والسكون عارض بسبب المسبوقية بالتغير ليس بمسألة فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم خطور المسبوقية بالبال كاي عقل التضاد بين العلم والجهل والقدرة والمجهول واليسار وقبول القاتل ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة بأولى من العكس دعوى مجردة فلا نسلم انتفاء هذا الاولية بل هذه الدعوى مجتزئة قول القاتل ليس جعل امرى عدم البصر بأولى من العكس وليس جعل الصمم عدم السمع بأولى من العكس وليس جعل الجهل البسيط عدم العلم بأولى من العكس وليس جعل أحد المتقابلين علما والاخر وجودا بأولى من العكس ومعلوم ان كل هذه دعوى مجردة

التي أمر بقتالهم فيها بقاتلهم وفي الحال التي قاتلهم لم يكن قتالهم مأمورا به فان كان أو ثلث
بغضت عندن فهو لا مفر طونه مقصرون ولهذا اذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام مأمورا بان
بقاتل بعش هؤلاء وفي الجملة فالجفت في هذه الدقائق من بليغة خواص أهل العلم بخلاف
الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعلم فسادنا لخاصة والعامة بالادلة الكثيرة وعما بين كتب
هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب بالرسول والله تعالى فقد تكفل بصره رسول كما في قوله
تعالى ان تنصر رسولنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاثهاد وكما في قوله تعالى
واقدست بقية لكتلة العبادات المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب أن
يطلب بحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل الخوارج لما أمر
الذي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكانوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان
ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صلات الله عليهم وان كانت تبلى
في حروبها فالعاقبة لها فلو كانت محاربته محارب رسول المكان المنتصر في آخر الامر هو لم يكن
الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسالمة معوية رضي الله عنه ومهادته وان يكف عنه
كما كان يطلب معوية ذلك منه اول الامر فلم أن ذلك القتال وان كان واقعا بجهاد فليس هم
من القتال الذي يكون محارب أصحابه محارب الله ورسوله ثم انه لو قدر انه محارب لله ورسوله
فالخارون قطع الطريق لا يكفرون اذا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوله تعالى انما جزاء
الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلوا أو يسلوا اهل هي في الكفار
أو في المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلوا أو يسلوا أو يقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف
أو ينفوا من الارض ولو كانوا كفارا من دين لم يحز ان يقتصر على قطع ايديهم ولا ينفهم بل
يجب قتلهم فان المرتد يجب قتله وكذلك من كان متاولا في محاربته مجتهدا لم يكن كافرا كقتل
أسامة بن زيد ذلك المسلم متاولا لم يكن به كافرا وان كان استهلال قتل المسلم المصوم كافرا
وكذلك تكفير المؤمن كافر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال الرجل لاخيه يا كافر
فقد باه بها أحدهما ومع هذا اذا قالها متاولا لم يكفر كما قال عمر بن الخطاب لخطاب بن أبي بلعنة
دعني أضرب عنق هذا المنافق وامثله وكقول أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل
عن المنافقين في قصة الاكل والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس من لم يسبقه في
سائر طاعة وجرى معه في ميدان معصية ولا شك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة وكان
يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمره بالسجود
فاستكبر فاصطفى الغنة والطرد ومعه لم ير في الاشراك وعبادة الاصنام الى ان أسلم بعد
ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بمدة طويلة ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين
عليه امانا وابعاه الكل بعد قتل عثمان وجلس مكانه فكان شر من ابليس

(فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والنحرو ج عن دين الاسلام وكل دين بل وعن
العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدبره (أما أولا) فان ابليس كافر من
كل كافر وكل من دخل النار في أتباعه كما قال تعالى لا ملأ جحهم منك وعمن تبعك منهم

بل بالصلة فانما علم بالحسن أن
الحركة أمر وجودي كما علم
أن الحياة والعلم والقدرة
والسمع والبصر أمر وجودي
وأما كون ما يقابل ذلك حورند
ما ينافها أو عدها عن محلها
فهذا فيه نظر ولهذا تنازع
العقلاء في هذا دون الاول
وكثير من النزاع في ذلك يكون
لفظيا فله قد يكون عدم الشيء
مستلزاما لأموجودي مثل
الحياة مثلا فان عدم حياة
البدن مثلا مستلزم لا عرض
وجودية والناس تنازعوا
في الموت هل هو عدمي أو وجودي
ومن قال انه وجودي احتج بقوله
تعالى خلق الموت والحياة فأخبر
انه خلق الموت كما خلق الحياة
ويتنازع يقول عدم الطلوق
يخلق كما يخلق الوجود أو

أجفون وهو الأمر ليس بكل قبيح المزينة فكيف يكون هذا شرار منه لاسيما من المسلمين
 لاسيما من العصابة (وقول هذا القائل) شر من إبليس من لم يسبقه في سالف طاعة وتورجى
 معق ميدان معصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من إبليس لأنه لم يسبقه في سالف
 طاعة وتورجى معه في ميدان المعصية وسبب ذلك أن آدم وذريته شر من إبليس فإن النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم قال كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله
 واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شر من إبليس أو ليس هذا مما يعلم فساده
 بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كفر ما علموا بالضرور من الدين وعلى هذا الشيعة
 دائما يثبتون فيكون كل منهم شر من إبليس ثم اذا قالت الخوارج ان عليا أذنب فيكون شر
 من إبليس لم يكن لغيره افضة هذه الادعوى معصيته وهم لا يقدرون أن يقبوا اجمعة على الخوارج
 بآبائه وامائه وعد التعدي فكيف يقولون بمصيته بعهته ولكن أهل السنة تقدر أن تقيم الحجة
 بأبائه وامائه لان ما يحتج به الرافضة منقوض ومعارض بعلة فيسقط الاحتجاج به ثم اذا قام
 الدليل على قول الجمهور التحليل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى ثم ان يكون
 آدم شر من إبليس وفي الجملة فالوازم هذا القول وما فيه من الفساد يفوق المحصر والتعداد
 (وأما ما نسب) فهذا الكلام كلام بلاهجة هو بالحل في نفسه فلم قلت ان شر من إبليس من لم
 يسبقه في سالف طاعة وتورجى معه في ميدان المعصية وذلك أن أحد الأئمة مع إبليس في ميدان
 معصيته كلها فلا تصور أن يكون في الأئمة من يساوى إبليس في معصيته بحيث يضل
 الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة إبليس المتقدمة فهي حاكمة بكونه ربه فان الرتبة تقطع العمل
 لما تقدم من طاعته ان كان طاعة فهي حاكمة بكونه ربه وما يضل من المعاصي لاعتداله أحد
 فيه فاستمتع أن يكون أحد شرارته وصار نظيره هذا المرتد الذي يقتل النفس ويرث ويضلع
 عامة الصالحين بعينها طاعته فمن جاء بعده ولم يسبقه الى تلك الطاعات الحاطية وشاركه في قليل
 من معاصيه لا يكون شرارته فكيف يكون أحد شر من إبليس وهذا ينقض أصول الشيعة
 حقا وبالطاهر وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب على الذين قاتلوا معه وكافوا أحبا إليه منه شر
 من الذين استمتعوا من مبايعته من العصابة لان هؤلاء عبدوا الله قبلهم وأولئك جروا معهم في
 ميدان المعصية (وبالقول ثالثا) ما الدليل على أن إبليس كان أعبد الملائكة وكان يحمل العرش
 وحده ستة آلاف سنة وأنه كان من حملة العرش في الجملة وأنه كان طاموس الملائكة وأنه
 مازل في السيادة فقولنا في الأرض بقعة الاولى فيها جسد ركنه ونحو ذلك مما يقوله بعض
 الناس فان هذا أمر ما يعلم بالنقل الصادق وليس في القرآن شيء من ذلك ولا في خلق خبر صحيح
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يصح عثل هذا في أصول الدين الامم هومن أعظم
 الجاهلين وأجبح من ذلك قوله ولا شك بين العلماء أن إبليس كان أعبد الملائكة فيقال من الذي
 قال هذا من علماء العصابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فضلا عن أن يكون هذا متفقاً
 عليه بين العلماء وهذا شيء لم يقه قط عالم بقل قومه من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف إلا بالنقل
 ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا باستناد صحيح ولا ضعيف فان كان قتاله
 بعض الوعاظ أو المصنفين في الرقائق أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرار ليليات ما لا أصل
 له فنقل هذا الإجماع في جرة بقل فكيف يحتج به في جعل إبليس خيرا من كل من عصى الله من بنى

يقول الموت الخلق هو الامور
 الوجودية اللازمة لصلب المادة
 وحسب ذلك النزاع لغنى وكثرت
 تنازعوا في الظلمة هل هي
 وجودية أو عديمة وهي عديم
 النور بما من شأنه قبوله ومن قال
 انها وجودية يوجب بقوله تعالى
 وجعل الظلمات والنور والآخر
 يقول كل ما يجب دود ويحدث من
 الامور الوجودية والعديمة فقلته
 سبحانه حاشاه أو يقول عدم النور
 مستلزم لامور وجودية هي الظلمة
 المبعودة وكون السكون وجوديا
 أبعد من كون الموت والظلمة
 وهو ذلك وجوديا والسكون
 قد يراد به قو في الجسم تمنع
 حركته كالطبيعة التي في الجبر
 التي يجب استقراره في الارض
 وهذا أمر وجودي ولكن من
 قال ان السكون عديم لم يحصل

آدم ويحصل العصابة من هؤلاء الذين ابليس خبرهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابليس بخير قط لا بعد امتقده ولا غير ما عساه لو كان له عبادتك كانت قد حصلت بكفره وردته وأجاب من ذلك قوله لاشك بين العلماء أنه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة فياصحان الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المصوبين عند المسلمين وهل يتكلم بذلك الأمقرط في الجهل فان هذا لا يعرف لو كان حقا لا ينقل الا بئس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم ما باله حمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن يحمله وحده دائما ومن الذي نقل ان ابليس من جملة العرش وهذا من أكذب الكذب فان الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا وأخبرنا أنه جله لا واحدا وأنهم كلهم مؤمنون مسبحون بحمدهم مستغفرون للذين آمنوا وإذا قيل هذا الخبر عن الرجل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له جملة قبل قبضاته إلا ما رآه به لم يزل له جملة كحديث عبد الله ابن صالح عن معوية بن صالح ان الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف نحمل عرشك وعلمه عظمتك فقال قولوا لا حول ولا قوة الا بالله فقالوا فاطوا حمله (ويقال وأبنا) ان ابليس كفر كما قال تعالى الا ابليس استكبر عنكم من الكافرين فلو قد رآه كان له حمل صالح حبط بكفره كذلك غيره اذا كفر حبط عمله فان نبه المؤمنين بهذا (ويقال خامسا) قوله ان معوية لم يزل في الاثر الى ان أسلمه يظهر الفرق فيما قصده الجمع فان معوية أسلم بعد الكفر وقد قال تعالى قل الذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قبله وآتاب من شكره وأقام الصلاة وآتى الزكاه وقد قال تعالى فانوا أو أفاوا الصلاة وآتوا الزكاة فاعلموا انهم في الدين و ابليس كفر بعد ايمانه لحبط ايمانه بكفره وذلك حبط كفره بايمانه فكيف يقاس من آمن بعد كفر بمن كفر بعد ايمان (ويقال سادسا) قد ثبت اسلام معوية رضي الله عنه والاسلام يجب ما قبله فمن ادعى أنه اراد بذلك كان مدعيا دعوى لا دليل لولم يعلم كذب دعواه فكيف اذا علم كذب دعواه وأنه ما زال على الاسلام الى أن مات كما علم بقاؤه على الاسلام فاطر بن الذي يعلمه بقاؤه اسلام أكثر الناس من العصابة وغيرهم يعلمه بقاؤه اسلام معوية رضي الله عنه والمدهى لا راد اندمعه وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أظهر حجة من المدهى لا راد اندمعه فان كان المدهى لا راد اندمعه كادبا فالدهى لا راد اندمعه هو لأنه أظهر كاذبا لان الحجة على بقائه ايمان هو لأنه أظهر وشبهة الخواريج أظهر من شبهة الرافض (ويقال سابعا) هذه الدعوى ان كانت مصححة ففيها من القدح والقضاة على الحسين والحسن وغيرهما ما يخفى وذلك أنه كان معوا بامع المرتدين وكان الحسن قد علم أمر المسلمين الى المرتدين وخالفه الوليد قهر المرتدين فيكون نصر الله تعالى على المرتدين أعظم من نصره على الله وحصله وتعالى عدل لا ينظم واحدا منهما فيكون ما استحقه خائن النصر أعظم مما استحقه على فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك جيتوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم فاتهم كانوا منصورين على الكفار وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من الكفار أيضا فان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تحزقوا وانتم الاعلوان ان كنتم مؤمنين وقال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلوان والله معكم ولن يتركم أعمالكم وعلى رضي الله عنه دعاء معوية الى السلم في آخر الامر لما عجز عن دفعه عن بلادهم وطلب منه أن يعق

ذلك الطبيعة هي السكون بل قد يسمون ذلك اعتمادا ويفرقون بين السكون والاعتماد لكن قد يقال فالجسم اذا كان ساكنا فلما أن يكون السكون وجوديا أو مستلزما لآخر وجودي وحيد فالتفرض لذلك الامر الوجودي اما موجب نفسه وساق الدليل الى آخره لكن من قال ان الجسم الاول كان ساكنا في الارل ثم تحرك يقول في هذا ما يقوله الفاتلون بعدون الاجسام فانهم اذا قالوا حدثت هي وحركتها من غير سبب يقتضى حدوثها قال لهم هذا المنازع بل كان ما قبل من الاجسام ساكنا ثم حدثت حركته من غير سبب يقتضى تحركها وهذا يقوله من يقول ان الاول جسم وأنه يتحدد له الفعل بعد أن لم يكن فاعلا ويقول الكلام في حدوث

كل واحد منهم على ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تنهوا ولا تحزقوا وأنتم الاعوان ان كنتم مؤمنين فان كان أصحابه مؤمنين وأولئك مرتدين وجب أن يكونوا الأعلين وهو خلاف الواقع (ويقال ثامنا) من قال إن معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم قلت أنه علم أن ولايته حصصه وأن طاعته واجبة عليه فان القليل على ثبوت ولايته وجوب طاعته من المسائل المشبهة التي لا تظهر إلا بعصية وتظهر بخلاف من أجمع الناس على طاعته ويتقيد بأن يكون علم ذلك غلب على كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمعصية تصدر تارة عن شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار أبيس (ويقال ثاسما) قوله وبإيه الكل بعد عثمان إن لم يكن هذا جهة فلا تذهبوه وإن كان جهة فبما يصح عثمان كان اجتماعهم عليه أعظم وأتم لآرون المنع عن طاعة عثمان كقرايسل مؤمناتبا (ويقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة أي بكر كانت على قولكم أكل وأنتم وغيركم تقولون أن عليا يختلف عنهم فلا يصح على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب أي بكر عليه اما ما فيازم حيث ذكر على يعضي جتكم أو بطلانها في نفسها وكفر على باطل فازم بطلانها (ويقال حادي عشر) قولكم بإيه الكل بعد عثمان من أظهر الكذب فان كثير من المسلمين اما التصف واما أهل أو أكثر بإيهوا لم يبايعوا من أي وقاص ولا إن عمر ولا غيرهما (ويقال ثاني عشر) قولكم أنه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب إلا لنفسه ابتداء ولا ذهب إلى علي لئلا يزعج أمارة ولكن امتنع هو وأصحابه من مبايعته وبقى على ما كان عليه واليا في زمن عمر وعثمان ولما جرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أراد يخلصه في مكانه أنه استبدل الأمر بدونه في تلك البلاد فقد أصبح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أأزعه شيأ هو في يده ولم يثبت عندي ما وجب على دخولي في طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا وباطلا لا يجب كون صاحب شر من أبيس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شر من أبيس فما بقي غايقة الاقتداء على الله ورسوله والمؤمنين والعصيان على خه القرون في مثل هذا المقام والله نصر رسوله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد والهوى اذا بلغ صاحبه إلى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن رتبة العقل فضلا عن العلم والدين فسال الله العافية من كل بلية وإن حق على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام ويتنصر لصياد المؤمنين من أصحاب نبية وغيرهمين هؤلاء المرتدين الظالمين

(فصل قال الرافضي) ونجدنا بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا مامسة بن يدين معوية مع ما صدرت من الأفعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسي نامة ودوراتهم في البلاد على الجبال بغير قبس ومولا نازين العابدين مفاول الدين ولم يقتنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدره بالخيول وجوارؤهم على القناع أن شايخهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقد ذكرنا الرافضي في شرح الجوزة ذكر ان سعد في الطبقات أن الحرة ظهرت في السماء ومقتل الحسين ولم يزل ذلك وقال أيضا ما رفع حجر في الدنيا إلا رقتة دم عيط ولقد أمطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب مستحق تقطعت قال الرافضي ما بقي أحد من قلة الحسين إلا عوقب في الدنيا بالقتل واما بالي أسود الرجم أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للمسلمين في ولاية الحسن والحسين

الفعل القاسمه كالكلام في حدوث
المفعول المنفصل عنه وذلك أن
أهل الكلام والنظر من أهل القبلة
وعبدهم تنازعوا في ثبوت جسم
قديم فطائفة قالت بامتناع جسم
قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا
في الحدث للجسم هل أحدث بعد
أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث
أصلا أم لا بد من سبب حادث وهل
يقوم به أمور حادثه كحادثه حادثه
وتصور حادث بل وفعل حادث على
قولين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم
قديم ثم هو لا منقسم من قال لم يزل
فاعلامه كوا منقسم من قال بل يتحد
له الفعل والحركة فاذا احتج الأولون
على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا
لم يحصل من الحركة والسكون
والحركة لا تكون أزلية لامتناع
دوام الحسوات وتسلسلها
والسكون لا يكون أزليا لانه

وجودي فلو كان أزليا لامتنع زواله لان الوجودي الازلي يمتنع زواله لان المتفق له امام موجب بنفسه أو لازم للوجوب بنفسه ثم نقول والسكون يجوز زواله فلا يكون أزليا أجابوهم عن جواز دوام الحوادث بأجوبتهم المعروفة كاتقدم التسمية على ذلك أجابوهم عن السكون الازلي بان قالوا ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه في حدوث الاجسام وذلك أنكم اذا قلتم بحدوثها فلا يخلو اما أن تقولوا يجوز تسلسل الحوادث واما أن لا تقولوا يجوز ذلك فلان قلتم يجوز تسلسل الحوادث وأن الاجسام حدثت بشرط حوادث متعاقبة كما قال ذلك من قاله من القائلين بحدوث الاجسام كالارموي والابيري وغيرهما قالوا لهم فاذا جازتم تسلسل الحوادث

ويقول لهم هؤلاء يدعي عندكم وأزل الله تعالى قبل لأسا أنكم عليه أجزالا المود في القري (والجواب) أما قوله وتعدى بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا امامية يزيد بن معاوية فان أراد بذلك أنه اعتقدوا من انطلاقات الراشدين والائمة المهتدين كابي بكر وعمر وعثمان وعلي فهذا لم يعتقدها أحد من العلماء المسلمين وان اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكي عن بعض الجهال من الاكراد ونحوهم أنه يعتقد أن يزيد بن العيصية وعن بعضهم أنه من الاثيناو بعضهم يعتقد أنه من انطلاقات الراشدين المهديين فهو لا يخلو من أهل العلم الذين يحكي قولهم وهم مع هذا الجهل غير من جهال الشيعة وملاحدتهم الذين يعتقدون الهبة على أوتونه أو يعتقدون أن باطن الشريعة يخالف ظاهرها كما تقوله ملاحدة الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج وينكرون المعاد بل غلاتهم بحدوث انصاف وهم يعتقدون في محمد بن اسمعيل أنه أفضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وأنه نبي نبي الله ويعتقدون في آتيتهم كالذي سمي به المهدي وأولاده مثل المغز والحاكم واما أنهم أئمة معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس كلهم كان خيرا من هؤلاء من وجوه كثيرة فان خلفاء بني أمية وبني العباس مسلمون باطنا وظاهرا ونوفهم من جنس ذنوب المسلمين ليسوا كفارا منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكثر من اليهود والنصارى فمن اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلا وضلالا عن اعتقد عصمة خلفاء بني أمية وبني العباس بل ولو اعتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهرا وباطنا لكان خيرا من اعتقد عصمة هؤلاء فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيهم من أجل أهل السنة يوجد في الشيعة من الجهل ما هو أعظم منه لاسيما وجهل أو ثلث جهل أصله نفاق وزندقة لاجل بدعة وتاويل وهؤلاء أسهل جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة بل جهل بدعة وتاويل وقلة علم بالشر يقولون اذا تبين لهؤلاء لاحقيقة ما بعث الله به رسوله رجعو عن جهلهم وبعثتهم وأما أئمة الملاحدة فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهيبة الفؤونه لا اعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله وفضيلته فيصور لنا أن نضع ناموسا كما وضع ناموسا اذا كانت النبوة عندهم مكتسبة وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء العباد والشرائع من جنس سياسة الملوكة العادلة فيصورون أن تنسب شريعة بشرية ينعها الواحد من أئمتهم ويقولون ان الشريعة انما هي للامة فأما الخاصة اذا علموا باطنها فانها تسقط عنهم الواجبات وتباح لهم المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكثر من اليهود والنصارى بل اذا قدر قوم يعتقدون عصمة الواحد من بني أمية أو بني العباس أو أنه لا ذنوب لهم وأن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكي عن بعض أتباع بني أمية أنهم كانوا يقولون ان الخليفة يتقبل الله منه الحسنات ويحاوره عن السيئات فهو لا دمع ضلالهم أقل ضلالا ممن يقول بامامة المنظر والعسكر بن ونحوهم ويقولون انهم معصومون فان هؤلاء اعتقدوا العصمة والامامة في معلوم وفيمن ليس له سلطان يا فغون به ولا عندهم العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن للامام حسنة كثيرة تفرسبته وهذا يمكن في الجلالة فانه يمكن أن يكون للسلطان حسنة تفرسبته وان كان ذلك لا يشهد به لعين الاعمال على التعيين أما كون واحد من وجهي المسلمين من هو أعلم به وأدين معصوما عن انطفاق هذا الباطل قطعا بل دعوى العصمة فبن سوي الرسول

على الله تعالى عليه وسلم دعوى باطلة قطعنا بين أن أولئك مع بهائمهم هم أقرب إلى الحق وأقل جهلا من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن يزعم العصاة أو الأنبياء لم يكن جهله ومثله أعظم من جهل ومثاله من اعتقد الألوهية والتبوت في شيوخ الشيعة لاسيما شيوخ الامامية عليه السلام والنصرة بالذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فهم الألوهية وأما علماء السنة الذين لهم قول يحكي فلس فهمهم يعتقد أن يزيدوا مثله من الخطأ الراشد من والأئمة المهتدين كما في بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم بل أهل السنة يقولون بالحديث النبوي في السنن خلافة النبوة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وإن أراد اعتقادهم امامية يزيد أنهم يعتقدون أنه ملك جمهور المسلمين وخليفتهم في ربما هم صاحب السيف كما كان أمثله من خلفاء بني أمية وبنو العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن نازع في هذا كان مكابرا فإن يزيد يبيع بعد موت أبيه معاوية وصار متوليا على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة إحدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد والحسين استشهد قبل أن يتولى على شئ من البلاد ثم إن ابن الزبير جرى بشعره بين يزيد ماجري من العترة واتبعه من أتبعه من أهل مكة والطاجز وغيرهما وكان الظاهر طلب الأمر لنفسه بعد موت يزيد فبذله حيث نسي بأمر المؤمنين وباعه طامة أهل الامصار الأهل الشام ولهذا إنما تعدلوا به من بعد موت يزيد وأما حقيقة نفيها فمتنع عن مبايعته أولا ثم بذل المبايعته فلم يرض يزيد إلا بأن يأتيه أسيرا فبعت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد بمن حاصره بمكة فقتل يزيد وهو محصور فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم وولى بعده يزيد بن معاوية ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوما ونحوها وكان فيه سلاح وزهد ولم يستغل أحد أقاليم بعده مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك وسار إلى مصر بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره وقتله حتى قتل ابن الزبير واستولى الأمر لعبد الملك ثم لا ولامن بعده وفتح في أيامه بخاري وغيرهما من بلاد ما وراء النهر ففتنوا قتيبة بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقتل المسجونين ملك السمرقند خاقان وهو زموه وأسر وأولاده وقتلوا أيضا بلاد السند وقتلوا أيضا بلاد الاندلس وغزو القسطنطينية وحاصروها مدة وكانت لهم الغزوات الشانية والصائفة ثم لما انتقل الأمر إلى بني العباس تولوا على بلاد العراق والشام ومصر والطاجز واليمن وخراسان وغيرهما كما كان قد تولى عليه بنو أمية البلاد الغربية فأن الاندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القيروان كانت دولة بين هؤلاء وهؤلاء في بني ولاتيهو واحدا من هؤلاء الملوك ملوك المسلمين المستحقين في الأرض ولكنهم ماتوا بن الزبير ومن دايه بمكة فخرجوا عن طاعته لم يتول على جميع بلاد المسلمين كما كان والد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك ولا دلفهم لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين وكذلك الخطباء الثلاثة ومعاوية تولوا على جميع بلاد المسلمين وعلى رضي الله عنه لم يتول على جميع بلاد المسلمين فكان الواحد من هؤلاء اما ما بجنتي أنه كان له سلطان ومعه السيف يولي ويصرل ويعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقيم الحدود ويحاهد الكفار ويقسم الاموال أمر مشهور متواتر لا يمكن تجرده وهذا معنى كونه اماما وخليفة وسلطانا كما كان امام الصلاة هو الذي

يدل عليكم على امتناع التسلسل في الآثار وأمكن حيث أن يكون الجسم القديم لم يزل متصرا كائنا دليلكم على حدوث الجسم وان قتلما لا يجوز تسلسل الحوادث في الآثار وقلتم بحدوث الاجسام من غير سبب حادث لزم أن لا يكون حدوث الحوادث متوقفا على سبب حادث بل كان الفاعل المختار يحدث ما يحدث من غير سبب حادث أصلا كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ومن واقعهم وحيث يقول لهم متنازعونهم من الهنسية والكرامية وغيرهم فهو زعم حشذ أن يكون الجسم القديم الأزل متحرك بعد أن كان ساكنا من غير سبب أو حيث ذلك بل محض المشيئة والقدرة لأن القادر المختار يمكنه ترجيع أحد طرفي الممكن بلا صلح مرجح

يصلى بالناس فإذا أذنوا لصلى بالناس كل القول بأنه أمام أمر أم هو أم محسوساً لا يمكن
المكارتة وأما كونه برأ وفاجراً ومطعماً وعاصفاً أمراً آخر فاهل السنة إذا اعتقدوا
أمامة الواحد من هؤلاء يزيدا وعد الملك والمنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ومن نازع
في هذا فهو شبيه بمن نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ملك كسرى وقيصير والخصائص
وغيرهم من الملوك وأما كون الواحد من هؤلاء معصوماً فليس هذا اعتقاد أحد من العلماء
وكذلك كونه عادلاً في كل أمور مطيعاً لله في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
وكذلك وجوب طاعته في كل ما أمر به وإن كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين
ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشركون فيما يحتاج اليهم فيه من طاعة الله
فصلى خلفهم الجمعة والعيد وغيرهما من الصلوات التي يقومون بها لأنها لو لم تصل خلفهم
أضفى إلى تعطيلها ونجاستهم الكفار ونجس معهم البيت العتيق ويستعان بهم في الأمر
المعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحدود فإن الإنسان لو قلنا إن يحج في رفقته لهم ذنوب وقد
جاء يحجون لم يضرهم هذا وأما كذلك الغزو وغيره من الاعمال الصالحة إذا فعلها البر وشركه
في ذلك الخارج لم يضر ذلك شيئاً فكيف إذا لم يكن فعلها إلا على هذا الوجه فكيف إذا كان
الوالى الذي يفعلها فيه معصية يستعان بهم بإضاف العدل في الحكم والقسم فاهل السنة لا يمكن
أن ينازع في أنهم كثيراً ما يعدلون في حكمهم وسمهم وبعادون على البر والتقوى ولا يعاونون
على الائم والعدوان والناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجهة ليس هذا موضعنا مثل انفاذ
حكم الحاكم الفاسق إذا كان الحكم عدلاً ومثل الصلوات خلف الفاسق لم تعد أملاً والصواب
الجامع في هذا الباب أن من حكم بعدل أو قسم بعدل نفذ حكمه وسمته ومن أمر بمعروف
أرضى عن منكر أعين على ذلك إذا لم يكن في ذلك مفسدة واضحة وأنه لا بد من إقامة الجمعة والجماعة
فإن أمكن قولة أمام بر لم يحز قولة فاجر ولا مستدع يظهر بدعته فإن هؤلاء يجب الإنكار عليهم
بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فإن لم يكن الا قولة أحد رجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان
قولة أحدهما ولاية هو الواجب وإذا لم يكن في الغزو إلا أمر أحد رجلين أحدهما فيه دين
وضعف عن الجهاد ولا تحرفه منفعته في الجهاد مع ذنوبه كان قولة هذا الذي ولايته أنفع
للمسلمين خبراً من قولة من ولايته أضر على المسلمين وإذا لم يكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما
الأخلف الفاجر والمستدع صليت خلفه ولم تعد وإن أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك
الصلاة خلفه هيرة ليرتدع هو وأمثلة له من البدعة والتقوى وفعل ذلك وأن لم يكن في ترك
الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصل الصلاة مرتين في الجملة أهل
السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فاقوموا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى
بعث محمد أصلى الله تعالى عليه وسلم لإصلاح العباد في المعاش والمعاد وأنه أمر بالصالح ونهى
عن الفساد فإذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الراجح منهما فإذا كان صلاحه أكثر من
فساده رجحوا فاعله وإن كان فساداً أكثر من صلاحه رجحوا تركه فإن الله تعالى بعث رسوله
صلى الله تعالى عليه وسلم بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فإذا تولى خليفة
من الخلفاء كيزيد وعد الملك والمنصور وغيرهم فأما أن يقال يجب منعهم من الولاية وقتلها حتى يولى

السكون تارة والحركة أخرى فإن
قالوا هم نحن نقول بفعل بعد أن لم
يكن فاعلاً فإذا قلتم السكون أمر
وجودى جعلتموه فاعلاً في الازل
لا امر وجودى والفعل في الازل
محال قالوا لهم نحن ليس لنا فرض
في أن نحصل السكون أمراً
وجودياً ولأن فعله فاعسلاً في
الازل لا امر وجودى بل اتفقنا
نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن
فاعلاً من غير سبب حادث لكن
زاعنا في الفعل هل يقويه وفي
الفاعل هل هو جسم فإذا طالبتونا
بسبب فعله للحركة بعد السكون
قلنا لكم هذا بمنزلة قسمة لكل
محدث بعد أن لم يكن فاعلاً
والفرق أنما يعود إلى محل الفعل
لا إلى سببه ومقتضيه وتلك السببة
أخرى قد تكلم عليها في غير هذا
الموضع والافقن جهة المطالبة

في خروجه وقتله من الفساد ما لم يكن يحصل لو قعد في بلده فان ما قسمه من تخصيص الخير ورفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار سبب الشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن (وهذا كله) مما بين ان ما أمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأتمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصح الأمور للعباد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعدياً أو محتطاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أتى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله ان ابني هذا سيد وسبغ الله بين قشتين عظيمتين من المسلمين ولم يش على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأتمة ولا ترع بعدن طاعة ولا عفاقة الجماعة وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا كافي صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن الجنبه ينظر الى الناس مرة وإلى مرة ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يعطيه بين قشتين عظيمتين من المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحقق ما أشار اليه من أن الله يعطيه بين قشتين عظيمتين من المسلمين وهذا بين أن الاصلاح بين الطائفتين كان محمداً يحبه الله ورسوله وان ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومناقبه التي أتى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان اقتال واجباً أو مستحباً لم يش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تركه واجباً أو مستحباً ولهذا لم يش النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عابري من القتال يوم الجمل وصفين فضلاً عما جرى في المدينة يوم الخرة وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير وما جرى في فتنة ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن ولكن توارع عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالهرم وان بعد خروجه عليه بخروا وهو لا ساداً ما غابت السن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالأمر بقتالهم ولما قاتلهم على رضي الله عنه فرح بقتالهم وروى الحديث فهم وافق العصاة على قتال هؤلاء وكذلك أتته أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما مما لم يأت فيه نص ولا إجماع ولا جدهما فاضل الداخلين فيه بل ندموا عليه ورجعوا عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره وحسنه ما جده فكان ما ذكره وما جده مطابقاً للفق الواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان اصلاح الله بالحسن بين القشتين كان سنة واحدة وأربعين من الهجرة وكان على رضي الله عنه استشهاده في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين فانه ولد عام ثلاث من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف ندلي بكرة فقتل له أبو بكره والطائف كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد مضي ثمان من الهجرة وكان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثين سنة التي هي خلافة النبي فقل بأن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة فانه قاله قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم (ومما ينسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان التهدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم اني أحبهم ما أحبهم في هذا الحديث جمعه بين الحسن وأسامة رضي الله عنهما وأخبر بأنه يحبهما وادعاه الله أن يحبهما ووجهه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذا من مستفيض عنه في أحاديث

ان يجوز على الفاعل أن يحدث ما يحدث من غير متحدد أمر فقد تفسير الأمر الذي لم يزل بالإسبب اقتضى التفسير بالمتعدي الفاعل وقدرته وحيداً فيصوزان يتغير السكون الذي لم يزل بدون سبب يقتضي التفسير بالمتعدي متعدي الفاعل وقدرته وإذا كان الفاعل القادر المختار قادراً على أن يحدث ما يحدث ويجعل المصدوم موجوداً بدون سبب حدث أصلاً لانه يمكنه ترجيع أحد طرفي الممكن بلا مرجح كان قادراً على أن يجعل الساكن متحركاً بدون سبب حادث أصلاً لانه يمكنه ترجيع أحد طرفي الممكن بلا مرجح بل أحداث الأجسام التي تكون ساكنة ومفترقة أعظم من أحداث نفس حركاتها فاذا أمكنه أحداثها بدون سبب حادث

محصة كافي العصيين من حديث شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي على عاتقه وهو يقول اللهم اني احببه فأجبه وفي العصيين عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها ان قرئنا أنهم شأن المرء المغزومة التي سرقت فقالوا من يكلم فيهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا من يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد بسب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن دينار قال نظر ابن عمر يوما وهو في المسجد إلى رجل يسحب ثيابه في ناحية من المسجد فقال انظر من هذا البت هذا عندي قال انه انسان ما تعرف هذا بأأباعد الرحمن هذا محمد بن أسامة قال فطأ طأ ابن عمر رضي الله عنهما أسامة ونقر يده على الأرض وقال لو أرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأجبه (وهذان الذان) جمع بينهما في محبة ودعا الله لهما بالحببة وكان يعرف جبه لكل واحد منهما منفردا لم يكن رأيهما القتال في تلك الحروب بل أسامة فعدن القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وكذلك الحسن دائما كان يسير على أبيه وأخيه ترك القتال ولما صار الأمر له ترك القتال وأصل الله بين الطائفتين المقتلتين وعلى رضي الله عنه في آخر الأمر تبين له أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسن رضي الله عنه لم يقتل الامطول ما شيد آثارا كالمطلب الامارة طال بالرجوع اما الى بلده أو الى النضر أو الى المتولى على الناس يزيد (وإذا قال) القاتل ابن عليا والحسين انما ترك القتال في آخر الأمر للهجر لانه لم يكن لهما أنصار فكان في القاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قبله) وهذا بعبته هو الحكمة التي راها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم في التي عن الخروج على الامراء وندبنا ترك القتال في الفتنة وان كان الفاعلون ثقات يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالأمر بخرجوا بالحق وبدرا الجاهل على ترك بدوا لاجاب وغيرهم ولكن اذا لم يزل المنكر الاعا هو انكر منه صارت ازمته على هذا الوجه منكر او اذا لم يحصل المعروف الاعتكبر بمسئدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكر او بهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت عليا وغيره من المسلمين وكذلك من والفقه في الخروج على الأئمة بالسيف في الجبهة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم كالأمر بخرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الدلالة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يريدون ولكن قد يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون ملأؤدبنا ليس يدرك أي الخوارج وغيرهم أهل الأهواء فانهم يعتقدون رأيا هو خطأ وبدعة ويقاوت الناس عليه بل يكفرون من خالفهم فيصرون خطئين في رأيهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم وانهم وهذه طائفة عامة أهل الأهواء كالجهمية الذين يدعون الناس الى انكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته الطيبا ويقولون انه ليس له كلام إلا ما خلقه في غيره وانه لا يرى ويحذف ذلك وانحسوا الناس لما مال اليهم بعض ولاة الأمور فصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم اما ما يقتل واما ما الحبس واما بالعرض ومنع الرزق وكذلك فعلت الجهمية ذلك غيرهم والله نصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شرهم اذا تكلموا فانهم بالو ان الكفار ينصرونهم ويعدون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم وكذلك فيه نوع من البدع اما من بدع الحولية على الديات والصفات واما من بدع النفاة والقول في الاتيات

فأحداث حركاتها أمكن وأمكن
ويقال لهم لو خلق الباري تعالى
جسماسا كنتم أرا قد تحسركم
بدون سبب حادث أكان ذلك محكما
أو متعنا فان قلتم يتعم ذلك بطل
مذهبكم وديلكم وان قلتم يمكن
ذلك قبل لكم فالقول في زوال ذلك
السكون كالقول في زوال غيره فانه
يقال السكون أمر وجودي وذلك
السكون الوجودي لانه من سبب
وحيثما قضى مسئلة زوال الضد
هل هو باحداث ضد آخر أو
باحداث ضده أو بخلق فناء أو
ففس الاعراض لا يبقى فيقال في
هـ هذا ما يقال في ذلك ومن قال
السكون الوجودي لا يبقى زمانين
بل ينقض شيئا فشيئا قبل فكذلك
اذا قدر السكون قد عا فانه لا يبقى
زمانين بل يحدث شأنا فشيئا وحيث
فكل جزء من أجزاء السكون ليس

واما من يدع القدرة أو الارادة أو غير ذلك فتجده يعتقد اعتقادات فاسدة ويكفر من خلقه أو يلغنه
والخوارج المارقون أفعه هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم (الوجه الثاني) من
يقال على اعتقاد رأى يدعو إليه يخالف السنة والجماعة كهل الجبل وصفن والحرّة والجماع
وغيره ولكن يظن أنه بالقتال يحصل الصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة
أكرهما كانت فيتين لهم في آخر الامر ما كان الشارع دل عليه من أول الامر وفيهم من لم يتلقه
نصوص الشارع أو لم تثبت عنده وفيهم من ظنهم منسوخة كابن حزم وفيهم من يتأولها كما
يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فانه بهذا الوجه الثلاثة ترك من ترك من أهل
الاستدلال العمل ببعض النصوص اما أن لا يعتقد موتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
واما أن يعتقد هاء مرد الأعلى مورد الاستدلال واما أن يعتقد هاء منسوخة (وهما ينبغي) أن
يعلم أن أسباب هذه الفتنة تكون مشتركة فمدعى القلوب من الواردات ما عن القلوب عن معرفة
الحق وقصدوه ولهذا تكون غيرة المباحلة والمباحلة ليس فيها معرفة الحق ولا قصدوه الاسلام
جاء العلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصدوه فيعتقد أن بعض الولايات ظلم باستئثار فلا تسير
النفوس على ظلم ولا يحكمها دفع ظلمه الا بجماعها أو عظم فساداته ولكن لاجل محبة الانسان لاخذ
حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يولد من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه
وسلم انكم ستلقون بعدي أثره فاصبر واحق تلقون على الحوض وفي الصحيح من حديث
أنس بن مالك وأسيد بن حنير رضي الله عنهما أن رجلا من الانصار قال يا رسول الله الاستخفاف
كما استعمل فلا قال ستلقون بعدي أثره فاصبر واحق تلقون على الحوض وفي رواية لبحاري
عن يحيى بن سعيد الانصاري سمع أنس بن مالك بن حنير رحمه الله الى الوليد قال دعا النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم الانصار الى أن قطع لهم العسرين فقالوا لا الآن قطع لا خواتمنا من
المهاجرين مثلها فقال اما لا فاصبر واحق تلقون على الحوض فانه مستصحبكم أثره بعدي وكذلك
ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في سره وعسره ومنشط ومكرهه
وأثره عليه وفي الصحيح عن عباد قال يا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع
والطاعة في سرنا وبسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنزع الامر أهله وأن نقول
أو نقوم بالحق حينما كنا لا نضاق في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
المسلمين أن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطيعوا ولاة أمورهم وأن امتاروا عليهم وأن
لا ينزعوهم الامر وكثير ممن خرج على ولاة الامور أو أكرهم اغتارج لينزعهم مع
استئثارهم عليه ولم يصبروا على الاستئثار ثم انه يكون لولي الامر ذنوب أخرى فيسقط بغضه
لاستئثاره بضئ تلك السيئات ويبقى المقاتلة في ظلماته لثلاث تكون فتنه ويكون الذين
كلمته ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه اما ولاية واما مالا كما قال تعالى فان أعطوا منها رضوا
وان لم يعطوا منها انذاهم يستظنون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة
لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القیامة ولا يزرّهم ولا يزّكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما يعتصم به
السبيل يقول الله له يوم القيامة اليوم أمتعت فضل ما لم تعمل بدالك ورجل بايع اماما
لا يبايعه الا لثمنان أعطاه منها رضى وان منعه من خط ورجل حلف على سلعة بعد العصر كاذبا فقد
أعطى بها كذرها أعطى فإذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشبهة ومن هذه الجهة شبهة وشبهة

هو قد عاين نفسه كما قلتم في كل جزء
من أجزاء الامر كتلس هو قد عاين
بنفسه فإذا كان القاتلون يبن
السكون أمر وجودي يقولون انه
يختم شافيا كما يقولون مثل
ذلك في الحركة قيل لهم فيكون
دليلكم على امتناع كون الازلي
ساكتا من جنس دليلكم على
امتناع كونه مقصرا وهو تنه
الحوادث وقد تقدم الكلام فيه
فإذا قالوا السكون أمر وجودي
فإذا كان قد عاين امتنع واهل الان
ما وجب قدمه امتنع عليه لان
القديم اما أن يكون واجبا بنفسه
أو من لوازم الواجب بنفسه قيل
لهم هذا امتل أن يقال عدم الفعل
هو تركه وتركه الفعل أمر وجودي
فإذا كان قد عاين امتنع عدمه
لان ما وجب قدمه امتنع عدمه
فإذا قالوا عدم الفعل ليس هو تركه

فأملت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة والسليق فأمر بالولاية العدل والتصحح لمجتبهم حتى قال بامن راع يستريحه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش ربعة الاحرام الله عليهم رائحة الجنة وأمر الرعية بالطاعة والتصحح كما ثبت في الصحيح الذين التمسوا نفاقا قالوا لبي رسول الله قال الله ولكلهم ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استئثارهم ونهى عن مقاتلتهم ومنارعتهم الامر مع ظلمهم لان الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولاية الامور فلا يزال أخف الفسادين بأعظمهما ومن تدبر الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعتبر ذلك بما يجده من نفسه وفي الآفاق علم بتحقيق قول الله تعالى من جهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنهم الله الخ فان الله تعالى يرى عباده بأهله في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فغيره صادق وأمره عدل وعت كل من ادعى صدقا وعدلا لا يبدل لكلامه وهو السميع العليم (ومما يعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من العصاة والتابعين ومن بعدهم أهل اليوم القامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاحتدام قرنا بالقرن وقوعه من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا الواقع صار فتنة لطائف طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تنم فتمحصل ذلك قادحا في ولايته وتقواه بل في ربه وكونه من أهل الجنة بل في إيمانه حتى يخرجهم من الأيمان وكلا هذين الطريقين فسد وتلوارج والرافضة وغيرهم من ذوى الاهداء دخل عليهم الناحل من هذا ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه والأده وأعلى الحق خضع في عظم الحق ورحم الخلق ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فبعدد ويزم وشاب يعاقب ويحب من وجهه ويغض من وجهه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للفرارج والمعتزة ومن وافقهم وقد بسط هذا في موضعه (وإذا تبيين ذلك) فالقول في زيد كالقول في أسامه من الخلفاء المولود من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلاة والحج والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وإقامة الحد وكان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كان مالمو المؤمنين كعبد الله بن هروأ مثاله ومن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم سكتان من المؤمنين على الأثم والعدوان المستحقين للذم والعقاب ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم يفرزونهم من زيد وغيره فله غزا القسطنطينية حياة أسهمه ورضى الله عنه وكان معه في الجيش أبو أيوب الانصاري رضي الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يفسرو القسطنطينية مغفور لهم (وعامة الخلفاء المولود) جرى في أوقاتهم من كجوى في زمن يزيد بن معاوية قتل الحسين ووقعة الحرة وحصار ابن الزبير بكة وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط بينه وبين النعمان بن بشير وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله أن الزبير وحصاره أيضا بكة وجرى في زمن هشام فتنة يزيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الامر إلى ولده العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة التي تطل ومضهاو القن في كل زمان بحسب رجاها الفتنة الاولى فتنة قتل عثمان رضي الله عنه في أول القرن وأعظمها ولهذا

وجودها أمكن أن يقال عسدم الحركة ليس هو سكونا وجودها وقد ضعف الالمدى وغيره هذه الطمة هجة الحركة والسكون وهي فاسدة على أصول من يقول بان الاعراض لا تبقى زمانين من هذه الجهة وهي في الاصل من هيج المستقرة الذين يقولون بجواز بقاء الاعراض لكن من ينافيهم من الهاشمية والكرامية وغيرهم ممن يقول بانها جسم قدس وأنه قائم من القسطل ما لم يكن قائما سواهم وذلك حركة كما يقر بعضهم بذلك ولم يسوء حركة كما يمتنع بعضهم من ذلك فان المقصود المعالي العظيمة لا الاطلاقات العقلية فاذا قال من قال من مصفة البصرة ان فناء الاحدام باحداث فناء لا في محل كان احداثها بحدوث ارادة لا في محل

حاجي الحديث الرفوع التي رواه الامام احمد في المستدرج وغيره ثلاث من نجما من تقدمنا مولى
 وقتل خليفة مضطهد بغير حق والنجال ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي تخرج
 موج الصر وقاله حذيفة ان ينك وبنيها بايام مطلقا فقال أ بكسر الباب أم بفتح فقال بل
 بكسر فقال لو كان بفتح لكان بعدا وكان عسر هو الباب فقتل عمرو بن عثمان فحدثت أسباب
 الفتنة في آخر خلافته حتى قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدث بسبب ذلك فتنة الجبل
 وصقين ولا يقاس رجالهما بأحد فانهم أفضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحرقة فتنة ابن
 الاشعث كان فيها من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتن
 في تلك الاعصار ما يوجب أن أهل ذلك الصركاوا شر من غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله
 وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون القرن الذي بعثت فيه من الذين يأنسون ثم الذين
 يأنسون وقتن ما بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقد روي أنه قال كاتكونون بولي عليكم وفي آخره
 يقول الله تعالى أنا الله ملك الملوك قلوب الملوك ونواصيهم بيدي من أطلعني حطمتهم عليه رحمة
 ومن عصاني حطمتهم عليه نقمة فلا تشغلوا بسبب الملوك وأطيعوا في أعطف قلوبهم عليكم ولما
 انتهزم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى وأما أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها
 قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم والذنوب ترتفع عنكم بالتوبة والاستغفار والحسنات
 الماحية والمصابب المكفرة والقتل الذي وقع في الأمة مما يكفرها به بذنوبها كلها في الحديث
 والفتنة هي من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم متوافرون فأجمعوا أن كل دم أومال أو فرج أصيب بنا ويل القرآن قلته هذرا نزولهم
 منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى ودين الحق فبالهدى
 يعرف الحق ودين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا يدين علم الحق وقصدته وقد روي عليه والفتنة
 تضاد ذلك فانها تمنع معرفة الحق وأقصده أو القدره عليه فيكون فيها من الشهات ما يلبس الحق
 بالباطل حتى لا يتبين لكتومين الناس أو كثرهم ويكون فيها من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد
 الحق وإرادته ويكون فيها من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا ينكر الانسان
 قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما تمنعها من معرفة الحق وقصدته ولهذا يقال فتنة عماء عماء
 ويقال قن قطع القيل القيل والظلم ونحو ذلك التي اللفاظ التي يتبين ظهور الجهل فيها وخفاء العلم ولهذا
 كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والأموال لأن الشيطان يكون لمن يعرف
 أنه أتق نفس غيما وماله يغير حتى فاق ما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمزدين
 والبغاة والمأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كما لا ضمان من علم أنه أتق نفس حتى وإن كان هذا
 منا ماصيا وذلك أن أهل الجاهلية أما أن يتو أو من تلك الجاهلية فيغفر لهم بالتوبة بجاهلتهم
 وما كان فيها وأما أن يكونوا ممن يستحق العذاب على الجاهلية كالكفار فهو لا يحسبهم عذاب الله
 في الآخرة وأما أن يكون أحد منهم متأولا بجهنم صراطا فهو لا إذا غفر لهم خطاهم غفر لهم

والتره واحداث عرض لا يحسد له
 وحداث الحوادث سلا سبب
 حادث وان من الحوادث ما يحدث
 بدون ارادة وقالوا لا يرول الضد
 الاحداث منه قال لهم هؤلاء
 فكذلك اذا قترنا جسا قدا
 تحرك بعد ان كان ساكنا كان
 فوال ذلك السكون يحدث منه
 من الحركة وحداث ذلك عناية
 يحدث المنفصل ومن قال العرض
 يقدم بلحدث اعدام كاهو أحد
 القولين لتكلمة أهل الابواب
 من الاشعرية والكرامية
 وغيرهم فالو ذلك السكون يصدم
 بلحداث اعدام والقول في سبب
 حدوث اعدام كالقول في حدوث
 سبب الاحداث وان قالوا ان
 السكون ينقض شيئا فشا كما
 تنقض الحركة شيئا فشا كما قالوا
 مثل ذلك في سائر الاعراض كما

موجبات لخطا ايضا والله تعالى أعلم
 (فصل اثنتين هذا فنقول) الساس في زبط طرفان ووسط قوم يعتقدون أنه من العبادية
 أو من انقضاء الراشدين المهديين أو من الانبياء وهذا كله باطل وقوم يعتقدون أنه
 كافر منافق في الباطن وأنه كاذب قصد في أخذ ملوك كفار أو قاربه من أهل المدينة وبني هاشم

وانه انشد لمبادت تلك الجول وأشرفت * تلك الرؤس على ربي جبرون
نقى الشراب فقلت خج ولا تنخ * فلقد فضيت من النبي ديوني
وانه تمل بشعر ابن الزبيرى

ليت أشياخي يبدو شهدوا * جزع الخرز جمن وقع الاسل
قد قتلنا القرن من ساداتهم * وعدلناه بسدر فاحسد

وكلا القرنين باطل يعلم سلالته كل عاقل فان الرجل ملك من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء
المولود لاهذا ولا هذا وأما قتل الحسين رضى الله عنه فلا ريب أنه قتل مظلوما شهيدا كما قتل
أشباهاه من المظلومين الشهداء وقتل الحسين مصيبة لله ورسوله عن قتله أو أعان على قتله أو
رضى بذلك وهو مصيبة أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو في حقه شهادة ورفع درجة
وعلم منزلة قلته وأخافه سقت له من الله السعادة التي لا تنال الا النوع من السلاطين ولكن لهم من
السواقي ما الهل بينهم ما هنما ترى في حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسموما وهذا مقتولا
لينا بذلك منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الانبياء فان الله
تعالى قد أخبر أن بني اسرائيل كانوا يقتلون النبيين فيفريقون وقتل النبي أعظم ذنبا ومصيبة
وكذلك قد علم على رضى الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل عثمان رضى الله عنه أعظم ذنبا
ومصيبة وإذا كان كذلك فالواجب عند المصابين الصبر والاسترجاع كما يحبه الله ورسوله قال الله
تعالى ويشر الصابر من الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا اليه راجعون وفي مسند الامام
أحمد وسنن ابن ماجه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
انه قال ما من مسلم مصاب بمصيبة فيذكر مصيبته وان قدمت فحسدتها استرجاعا إلا أعطاه الله
من الاجر مثل أجر يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث
آية فان مصيبة الحسين هي مما يندو وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا المحرم ثبرا الذي
ما بكره الله ورسوله من لطم الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا المحرم ثبرا الذي
صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال
ليس من امن لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وتبرا من الصالحة والحالقة والشاقة
فالصالحة التي ترفع صوتها عند المصيبة والحالقة التي تحلق شعرها والشاقة التي تنشق ثيابها
وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان النائحة اذا لم تنب قبل موتها فانه تلبس
يوم القيامة برباط من جرب وسر بال من قطران ووقع الى عربن الخطايا رضى الله عنه نائحة فأمر
بضر بها فقبل أيام المؤمنين انه قد بدا شعره فحلق انه لا حرم عليها انها تنهى عن الصبر وقد أمر
الله به وأمر بالجرع وقد نهى الله عنه وتفنن الحى وتؤذى الميت وتبسع عبرتها وتبكي شجب غيرها
انها لا تبكى على ميتكم انما تبكى على أخذ دواهمكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضى الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد
الطرفين يقول انه قتل بحق فانه أراد أن يشق عصا المسلمين ويفرق الجماعة وقد ثبت في الصحيح عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يرفق بدينهم فامروا بقتلهم
فأفكروا قالوا والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يفرق جماعتهم وقال بعض
هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولائهم والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام

هو أحد قولي أهل الاثنائين
الاشعرية وغيرهم قالوا لهم
فالسكون اذا كالمسركة فكان
الحركة متعاقبة الاجزاء فكذلك
السكون ولا ريب أن السكون
الامور تلتزم المستدلين بدليل
الحركة والسكون لزوما لا يعجز
عنه وانما التمس مثل هذا الان
الواحد من هؤلاء يبنى على
المقدمة العنيفة في موضع ويلزم
ما ينقضها في موضع آخر فيظهر
من تناقض أقوالهم ما يبين
فسادها لكن قد يكون ما ينبغي
في أحد الموضعين مصححا متفقا
عليه فلا ينافيهم الناس فيه
ولا في مقدماته وقد تكون
المقدمات فيها ضعف لكن لكون
النتيجة صحيحة يتساهل الناس في
تسليم مقدماتها وانما يقع تحرير
المقدمات والنزاع فيها اذا كانت

التجسس مورد نزاع والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تجسسه بالقديم بل الله حرفة ومن سلك سبيلهم طالب ما يسمونه بالقديم وان كل من العترة وغيرهم من لا يسميه بالقديم وان سجد الأئمة وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه كما أن الفلاسفة المتأخرين الأهلين طالب ما يسمونه واجب الوجود والمتقدمون منهم غالب ما يسمونه الصلة الأولى والمبدأ الأول فلذا قرر المقرر أن ماوجب قدمه امتنع عنه كان من العلوم أن الزب القديم الواجب الوجود يتجسس عليه تعالى وليس عند المسلمين قديم فاشترى نفسه غيره حتى يقال أنه يتجسس عليه والمتنظفة

الواجب طاعته التي لا نفذها من أمروا الإيمان بالله ولا تعبدوا غيره من الأصنام من يوليه ولا يجاهدكم ولا يذنبه ونحو ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا بل يقولون قتل مظلوما شهيداً ولم يكن متولياً لأمر الأمة والحديث المذكور لا يتناولونه لما يظنه ما فعله بانيهم مسلم بن عقيل ترك طلب الأمر وطلب أن يذهب إلى يزيد وأبى الشتر وأبى بلنده فلم يمكنوه وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الخزن والنوح يوم عاشوراء من العظم والصراخ والبكاء والعطش وانشاد المراثي وما يقضى إليه ذلك من سب السلف وأهملهم وإدخال من لا ذنب له مع ذوى القربى بحق بسب السابقين الأولين وتقسراً أخبار مصرعه التي تثيرها كذب وكان قصد من سن ذلك فتياب الفتنة والفرقة بين الأمة فإن هذا ليس واجبا ولا مستحباً باتفاق المسلمين بل أحداث الجرع والنسابة للعصائب القديمة من أعظم ما حرمه الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة يوم أقرهم الشيعة المنتصرين الحسين وكان رأسم المختارين عبيد الكذاب وقوم من الناصبة البغضيين لعلى رضي الله عنه وأولاده ومنهم الجاهل بن يوسف الثقفى وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سكون في نصيف كذاب وميعر فكان ذلك الشيء هو الكذاب وهذا الناصب هو المبسر فأحدث أولئك الخزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنهم من وسع على أهل يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر مته قال حرب الكرماني سألت أجد بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له وليس له أسناد ثابت الأما رواه سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه أنه قال لمنا أنه من وسع على أهل الحديث وان المنشرك في مجمعهم ورواه لا يعرف ورواه أنكمل يوم عاشوراء لم يمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام فصار قوم يستحبون يوم عاشوراء الإكمال والافعال والتوسعة على العيال واتحاداً طاعة غير معتادة وهذه بدعة أصلها من المتصيين بالباطل على الحسين رضي الله عنه وذلك بدعة أصلها من المتصيين بالباطل وكل بدعة ضلالة ولم يستحب أحد من الأئمة الأربعة وغيرهم لأهل هذا ولا في شيء من استحباب ذلك بحقه رعية بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويستحب أن يصام معه التاسع ومنهم من يكره أفراد الصيام كقديس في موضعه والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أسماهم من الكذب كزادوا في قتل عثمان وكزادوا في أخبار ارتغيبه من الحوادث وكزادوا في المغازي والفتوحات وغير ذلك والمصنفون في أخبار قتل الحسين هم من هو من أهل العلم كالنقوى وابن أبي الدنيا وغيرهما وسع ذلك فيما روي أنه لا منقطعة وأمور باطلة وأما ما روي المصنفون في مصرع بلا أسناد فالكذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل جرح إلى قدمه عبيد الله بن زياد وأنه نكت بالفضيب على ثيابه وكان المجلس أنس بن مالك رضي الله عنه وأجور رة الأسلى في صحيح البخاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أتى عبيد الله بن زياد رأس الحسين فقبل في طست فقبل يشك وقال في حسنة شيئاً فقال أنس كنا نسميهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان محضو بالوجه وفيه أضعاف أي نعم قال سمعت ابن عمر وسأله رجل عن الحرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق تسألوني عن قتل الذباب وقد قتلتم ابن بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

وسلم هماري محتاتى من الدنيا وقد روى بانسان مجهول أن هذا كان قد امد بر يدوان الرأس حل اليه وانه هو الذي نكت على ثيابه وهذا مع أنه لم يثبت في الحديث ما يدل على أنه كذب فان الذين حضروا نكت بالفضيبين العصبه لم يكونوا بالشام وانما كانوا بالعراق والذى نقله غير واحد أن يزيد لم يامر بقتل الحسين ولا كان له عرض في ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويظلمه كما امره بذلك معاوية رضى الله عنه ولكن كان يختار أن يتع من الولاية والخروج عليه فلما قدم الحسين وعلم أن أهل العراق يخلفونه ويسلمونه طلب أن يرجع الى يزيد وأرجع الى وطنه أو يذهب الى الثغر فتعوم من ذلك حتى يستأسر قفالا حتى قتل مظلوما شهيدا رضى الله عنه وان خبر قتله لما بلغ يزيد وأهل ساهم ذلك وبكروا على قتله وقال يزيد لعن الله ابن مرجانة يعنى عبيد الله بن زياد ما والله لو كان بينه وبين الحسين رحيل لقاتله وقال قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدين قتل الحسين وانه جهز أهل بهاجن الجاهل وأرسلهم الى المدينة لكتبة ذلك ما انتصر الحسين ولا أمر بقتل قاتله ولا اخذ بثاره وأما ما ذكر من سى نساءه والدوران بهم في البلدان وطمعهم على الجبال فغير آفتاب فهذا كذب وبالط ماسى المسلمون والله الحمد هاشمة قط ولا استحل أمة محمد صلى الله عليه وآله على قتله وهاشم قط ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيرا كما تقول طائفة منهم ان الحجاج قتل الاشراف بعنون بنى هاشم وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم مطعون فيه فقال على منبره ان الحجاج قتل الاشراف كلهم فابقى نسبهم رجل فكذبوا من رجلا فهو لاسن وأولاد أولئك وهذا كله كذب فان الحجاج لم يقتل من بنى هاشم أحدا قط مع كثرة قتله لغيرهم فان عبد الملك أرسل اليه يقول أياك وبني هاشم أن تعرض لهم فقد رأيت بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم وأكفأه ولكن قتل الحجاج كثيرا من أشراف العرب أمدادات العرب ولما سمع الجاهل أنه قتل الاشراف وفي نفسه أن الاشراف الهاشميون أو بعض الهاشمين في بعض البلدان ان الاشراف عندهم وإد العباس وفي بعضها الاشراف عندهم وإدعى ولفظ الاشراف لا يتعلق به حكم شرعى وانما الحكم يتعلق بنى هاشم كعرب الصدقة وأنهم آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وغير ذلك والحجاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو أمية حتى زعموا منه لانهم يعظمون لبني هاشم وفي الجمله كما يعرف في الاسلام أن المسلمين شيوخا امرأه يعرفون أنها هاشمية ولا حبي عيال الحسين لم يمدخلوا دار يزيد فقامت النباة في بيتة وأكرمهم وخيرهم بين المقام عنده والذهاب الى المدينة فاختروا الرجوع الى المدينة ولا طيف برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس بهذا موضع بسطه وأما ما ذكر من الأحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب وأن فاعل ذلك والرأى به والعين عليه محقق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله لكن لئلا تلبس بأعظم من قتل من هو أفضل منهم من النبيين والسابقين الأولين ومن قتل في حرب مسلحة وكشدهاء أحد والذين قتلوا بغير معونه وقتل عثمان وقتل على لاسيا والذين قتلوا بأهائا كانوا يعتقدونه كافرا أو مشركا أو قتلوه من أعظم القربات بخلاف الذين قتلوا الحسين فاتهم لم يكونوا يعتقدون كفره وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله ويرونه ذمنا عظيما لكن قتلوه لفرضهم كما يقتل الناس بعضهم بمصالح الملك وهذا وغيره يبين أن كثيرا مما روى في ذلك كذب مثل كون السماء

القائلون يقدم الافلاك يقولون انه يمتنع عدمها فهذه المقدمة وان كانت صحيحة في نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها فان نفس ما يستدل به عليها اذا ناقض قوله أمكن معارضته أن يطعن بحجة الاعتراض المركب لاسيا اذا اقتضى فساد قوله على التقديرين فمن كان من أصل قوله أن الفاعل المختار له أن يرجع أحد القسودين على الآخر بلا مرجع أصلا بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته القدية وقد روى ذلك جسم قدیم قادر مختار بقبيل الحركة والسكون كان تحركه بهدس كونه الدائم عسرة تحركه لغيره فان أمكن تحركه لتسببه بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته أمكن ذلك في هذا الموضع ولا

أمرت دعاء فان هذا ما وقع قط في مثل أحد مثل كون الحجرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تظهر قبل ذلك فان هذا من الترهات لما زالت هذه الحجرة تظهر ولها سبب طبيعي من جهة الشمس فهي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل انه ما رفع حجر في الدنيا الا وجد تحته دم عيط هو ايضا كذابين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قنلة الحسين حتى عوف في الدنيا فهذا يمكن وأسرع التوبة عقوبة النبي والنبي على الحسين من أعظم النبي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يذكر الوصية للسجين في ولده الحسن والحسين ويقول لهم هؤلاء موديعي عندكم وأنزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فمعهما واجب بلارب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه خطب الناس بقدر يدعي خمسين مكة والمدينة فقال اني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكر كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي وأما قوله) انه كان يذكر الوصية بهما يقول هؤلاء موديعي عندكم فهذه الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولديه لمخلاق فان ذلك ان أريده حفظهما كما يحفظ المال المودع في الرجال لا يودعون وان كان كاتب يودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهما كافي حضانتهم أجمعاً ثم لما بلغا رفع عنهما حجر الحضانة فصار كل منهما في بدنه وان أراد بذلك أنه أراد ان الامة تحفظهما وتحرسهما فآله خيرا فآقا وهو أرحم الراحمين وكفى عكن واحدا من الامة أن يدفع عنهما الآفات وان أراد بذلك النعم من أذاهما بالعدوان عليهما ونصرهما من بيني عليهما فلا ريب أن هذا واجب لمن هو دونهما فكيف لا يجب لهما وهذا من حقوق المسلم على المسلم ومعهما أو كمن حق غيرها (وأما قوله) وأنزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى فهذا كذب فان هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكتوبة بلارب نزلت قبل أن يتزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يولده الحسن والحسين فان عليا أعز زوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها الا به. مدغزوة بدر وكانت بدر في شهر رمضان سنة اثنين وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة وأن المراد بها ما بينه من عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش الاوينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قراءة فقال لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى الا أن يودع في القربى التي بيني وبينكم واهل الصاري وغيره. وقد كررنا ثمة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والتسعة من اصحاب أحمد وغيرهم حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث وما يبيد ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فان سورة الشورى جميعها مكتوبة بل جمع آل حليم كلهم مكثت وعلى لم يتزوج فاطمة الا بالمدينة كما تقدم ولم يولده الحسن والحسين الا في السنة الثالثة والاربعين من الهجرة فكيف يمكن أنهما لما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الغنى المقدسي والاحسن سنة ثلاث من الهجرة

يمنع من ذلك الا أن يقوم دليل على أن الجسم يمنع قدمه أو أن القديم يمنع كونه بحركه لكن هؤلاء ما لم يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحركه القديم الا بهذا الدليل لم يمكن أن يجملوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل اذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كقولهم صدروا على المطلوب وجعلوا المطلوب في اثبات نفسمكن غيروا العبارات وداروا بالدورات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من وافقهم وفهم كلامهم حاول يفتد علما ومن لم يفهمهم ووافقهم كان جاهلا مقلدا لا اقوام جهال ضلال يظهرون أنهم من أعلم الناس بمسؤول الدين والكلام

في النصف من شهر رمضان هذا أصح ما قيل فيه ورواه الحسين بن الحسن بن خلون عن شعبان سنة أربع من الهجرة قال وقبل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول الحسن بن الحسن سنة اثنتين وهذا ضعف فقد ثبت في الصحيح أن علياً لم يدخل بغلطة فرضي الله عنهم إلا بعد فزع وبدر والله تعالى أعلم

(فصل قال الراضي) وتوفى جماعة ممن لا يقول بامانة في لعنته مع أنه عندهم ظالم يقتل الحسين ونهب حرمه وقد قال الله عز وجل لا لعنة الله على الظالمين وقال أبو الفرج بن الجوزي عن شيوخ الجبال عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أوحى الله تعالى إلى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أني قتلت يحيى بن زكريا بسبعين ألفاً وأني قاتل بابتسك سبعين ألفاً وسبعين ألفاً وحكي السدي وكان من فضلائهم قال نزلت بكرك بلاهوسى طعام للجنزة فزنا على رجل فتعشينا عنده ونذا كرا فقتل الحسين وقلنا ما شرك أحد في قتل الحسين إلا مات أقيم مائة فقال الرجل ما كذبكم ما شركت في حبه وكتبت عن قتله وما أصابني شيء قال فلما كان من آخر الليل إذا بأباصغ فلما انشعبوا فقام الرجل يصلح المصباح فاستقرت أصبعه ثم دب الحر بن أبي الجهم فاحترق قال السدي فأن الله رأيته وهو حجمة سوداء وقسمال مهنان يحيى أحد بن حنبل عن بر بن بقل هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقاله صالح ولده يوم أن قوما ينسبوننا إلى تولي بر بدقل بابي وهل يتولى بر بدأحدثون بالله واليوم الآخر فقال لا لعنة فقال وكيف لا لعن من لعنه الله في كتابه فقلت وأين لعن الله بر بدقل في قوله تعالى فعمل عيسىم ان توليت ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أركانكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم فهل يكون فساد أعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة أيام وسبي أهلها وقتل جلعان وجعوه الناس فيها من قريش والنصار والمهاجر من بلغ عددهم سبعائة وقتل من لم يعرف من عبد سحر وأمة عشرة آلاف وخمسة الناس في السماء حتى وصلت السماء إلى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وامتلات الروضات المسجد ضرب الكعبة بالحقين وهدمها وأحرقها وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقسده بداء ورجلاه بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ربح يتعوذ أهل جهنم من حرهم من شدة ناره ويحبه وهو في النار في العذاب الأليم كلما نفضت جلودهم بدل الله لهم الجلود حتى يذوقوا العذاب إلا بقدرتهم ساعة فيسوقون من جهم جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام شئت غضب الله وغضبي على من أراد أن يدمي إلى أو أداني في عترتي

والجواب أن القول في لعنة بر بدقل قول في لعنة أمثاله من المألوذ الخلفاء وغيرهم ويزيد بن حريم وغيرهم المختار بن أبي عبد الله النقي أمير العراق الذي أظهر الأتية همن قتله الحسين فان هذا ادعى أن جبريل يأتيه وخبره من الجاج بن يوسف أنه أعلم من يزيد بتفاق الناس ومع هذا قتله غاية يزيد أمثاله من المألوذ أن يكونوا أفسا فافلعت الفاسق المعين ليستأموها انما جاءت السنة بلعن الأنواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقوله لعن الله من أحدث حدثاً أو أوى محدثاً وقوله لعن الله كل راو سركه وكان به وشاهده وقوله لعن الله المحلل والمحلل له لعن الله الحر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحملة اليه وساقها وشارها أو كل غنما وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل إنه جائز كما قال خلق طائفة من

والعقليات ثم إن الرازي ذكر من جهة المتنازعين بأن هذنه الوجوه الستة في امتناع كون الجسم أنزلياً محرراً التي تقدمت وتقدم اعتراض الرازي عليها معارضة بأن امتناع الحركة في الازل ان كان ذاتها واجب أن لا توجد أصلاً وان كان لتفسيرها فذلك المانع أن كان واجباً لذاته فكذلك وإن كان واجباً لتفسيره عاد الكلام فيه وتسلل أو ينسحب إلى واجب الوجوه الستة وزعم امتناع زوال المانع (فان قلت) المانع هو معنى الازل لأنه ينافي المسبوقة بالغير التي تقتضيها الحركة وأنه زائل فيما لا يزال (قلت) الترتيب المذكور عائدي مسمى الازل أنه هل هو واجب لذاته وألغوه وأجاب الرازي عن هذه المعارضة فقال قوله صحة

أصحاب أحد وعيهم كافي الفرع من الجوزي وغيره وقيل أنه يجوز كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحد وعيهم كافي بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أحد كراهية لعن المعين كالحاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كما قال الله تعالى إلا لعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلا كان يدعى شوارا وكان يشرب الخمر وكان يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فصره فأتى به الهمة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتي به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا لعنه فأنه يحب الله ورسوله فذهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقا فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا يجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لا بد أن يحب الله ورسوله ولكن في المظهرين بالسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحسن الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه أذامات لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ومن جوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق المعين فأنه يقول يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه فأنه مستحق الثواب مستحق العقاب فالصلوة عليه لاستحقاقه الثواب والعنة له لاستحقاقه العذاب وللعنة العدة من الرحمة والصلوة عليه سبب للرحمة فيرحم من وجهه وبعد عنهما من وجهه وهذا كله على مذهب الصلبة والتابعين لهما باحسان وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامية والرجعة والشيعية ومذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم الذين يقولون أن الفاسق لا يتخلد في النار وأما من يقول بتخلد في النار من الخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة فهو لا عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب وقد استفاضت السنن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشفاعات ويخرج منها من كان في قلبه متقال ذرعة من إيمان وعلى هذا الأصل فالذي يجوز لعنة يزيد وأمثاله يحتاج إلى ثبوت أنه كان من الفاسق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأنه مات مصرا على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جازية والمآزرع يطعن في المقدسين لاسم الأولى فأما قول الله تعالى إلا لعنة الله على الظالمين فهي آية عامة كما ثبت في الحديث قوله إن الذين يأكلون أموال النساى ظلما عابا يكون في بطونهم ناراً وسيلون سعيراً وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب للعن والعذاب لكن قد رُفع موجب له لعن راجح ما توبه وأما حسنت ما حبه وأما ما صاب مكفرة فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من هؤلاء لم يقب من هذه أو لم تكن له حسنت ما حبه نحو ظلمه ولم يبتل بمصائب تكفر عنه وأن الله لا يفره ذلك مع قوله تعالى إن الله لا يفر أن يشرك به ويضفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يفرقوا القسطنطينية مغفور لهم وأول جيش غزاها كان أسيرهم يزبدوا الجيش عدد معين لا مطلق وتقول المغفرة لا أحده هذا الجيش أقوى من شمول للعنة لكل واحد واحد من الظالمين فإن هذا أخص والجيش معينون ويقال إن يزيد إنما غزا القسطنطينية لأجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فإن فتح هذا الباب أعان أن يلعن أكثر موفى المسلمين والله تعالى أمر بالصلوة على موفى المسلمين لم يأمر بلعنهم ثم الكلام في آفة الأموات أعظم من لعنة الحي فأنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا الأموات

الحركة أزلية قلنا أنه لا يلزم من أزلية الصفة الأزلية ولقاتل أن يقول ما تعنى بقولك صفة الحركة أزلية تعنى به أنه وجود الحركة في الأزلى أم تعنى به أنه الأزلى صبح الحكم عليها بالصفة أما الأول فهو تسليم المطلوب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الخفية فيناقله يصح في الأزلى الحكم بالامتناع على المتعنت كما يصح الحكم بالجواز على الجائزات ثم يقال الحركة في الأزلى ما تمتعته الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب وإما ممكنة فإن كانت معتقة فهو باطل كالتقدم وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلا فطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة في الأزلى ولم يرض أو الحسن إلا مدى هذا الجواب الذي ذكره الرازي بس

فانهم قد افضوا الى ما قدموا حتى انه قال لانسوا امواتنا فتؤذوا احياءنا لما كان قوم يسون
 بأجهل ونحوهم من الكفار الذين أسلم أقرارهم فاذ اسوا ذلك آذوا قرائته وأما ما نقله عن أحد
 فالنصوص الثابت عنهم رواية صالح انه قال ومقرأب أباك بلعن أحد الما قبله الأتلعن يزيد
 فقال ومقرأب أباك بلعن أحد اوبنت عنه أن الرجل اذا ذكر الجاهل ويحوم من الظلمة وأراد أن
 بلعن يقول الألعنة الله على التمليلن وكرمان بلعن المعين باسمه ونقلت عنه رواية في لعنة
 يزيد وانه قال الألعن من لعنه الله واستدل بالأية كتهاروا به متقطعة ليست ثابتة عنه
 والآية لا تدل على لعن المعين ولو كان كل ذنب بلعن فلعن المعين الذي فصله عن جمهور
 الناس وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانتفت
 موافقه وهذا اللعن هذا يتقدر أن يكون يز بدفع ما يقطع به الرسم ثم ان هذا الحق في كثير
 من بني هاشم الذين تقابلوا من العباسيين والطلبين فهل بلعن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قراية
 له لاسبابيته وبينه عدة آباء ابلعته بعينه ثم اذا لعن هؤلاء بلعن كل من شمله اقلاته وصنث
 فيلعن جمهور المسلمين وقوله تعالى فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا
 أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم وعيعدم في حق كل من فعل ذلك
 وقد فعل بنوهائهم بعضهم بعض أعظم مما فعل يزيد فان قيل بموجب هذا لعن ما شاء الله من
 بني هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أوالفرج بن الجوزي فله كتاب في
 الحجة لعنة يزيد فدفعه في الشيخ عبد المغث الحرفي فانه كان ينهى عن ذلك وقد قيل ان الخليفة
 الناصر ابلعته نهى الشيخ عبد المغث عن ذلك فصد ساه عن ذلك وعرف عبد المغث انه
 الخليفة ولم يظهره بعله فقال بهذا أنا قصدى كف السنة الناس عن لعن خلفاء المسلمين
 وولاتهم والافلو فتنها هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن فانه يفعل أموراً منكراً أعظم
 مما فعل يزيد فان هذا يفعل كذا ويفعل كذا وجعل بعدد ما لم الخليفة حتى قاله ادعى في ياشيخ
 وذهب وأما ما فعله بأهل الحرقة فانهم لما خلعوه وأخرجوا نوابه وعشيرته أرسل اليهم مرة بعد
 مرة يطلب الطاعة فاستمعوا فأرسل اليهم مسلم بن عقبة المري وأمره اذا أظهر عليهم أن يبيع المدينة
 ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم انكار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لاحد أن كتب الحديث
 عن يزيد قال لا ولا كرامة أليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الأشراف
 ولا بلغ عددا القتلى عشرة آلاف ولا وصلت الدماء الي قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والى
 الروضة ولا كان القتل في المسجد وأما الكعبة فان الله شرفها وأعظمها وجعلها محرمه فلم يمكن
 أحدا من اهانتها الا قبل الاسلام ولا بعد بل المقصد ما أهل القيل عاقبهم الله العقوبة المشهورة
 كما قال تعالى ألم تر كيف فعل ربنا بأصحاب الفيل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم
 طيرا أبابيل ترسمهم بحجارة من جصيل فجعلهم كصفا كاول وقال تعالى ان الذين كفروا
 ويصدون عن سبيل اللهوا المصدحون الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن رد
 فيه الجاد نظم نذقه من عذاب أليم قال ابن مسعود رضي الله عنه لو هم رجل بعدن أبين أن يلحد
 في الحرم لاذقه الله من العذاب الأليم واذ الامام أحنف مستند وقفا ورفعا ومعلوم أن من
 أعظم الناس كفرا القرامطة الباطنية الذين قتلوا الخواجه وأقروه في بروزهم وأخذوا الحجر الاسود
 وبقي عندهم مدة ثم أعادوه وحرق في عتبة حتى أعيد ومع هذا فلم يسلطوا على الكعبة بأهانة

ذكر جوابا آخر فقال وجوابه
 أن يقال لا يلزم من امتناع الوجود
 الا نفي على الحركة لذاتها امتناع
 الوجود الذي ليس بأزلي فاذا ما هو
 المتع غير زائل وهو الوجود
 الا زلي وما هو الجازم لم يكن محتما
 ولقاتل أن يقول هذا يستلزم
 انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي
 الى الامكان الذاتي مما لا يتنيط لا
 في الوجود ولا في العقل
 فان الامكان الذاتي ثابت
 بالضرورة والاتفاق واما وقت
 يقدر فيه الامكان الا والامكان
 ثابت قبله لا الى غاية فليس
 للامكان ابتداء محدود بين ذلك
 انه قد يقال صحة الحركة أو امكان
 الحركة أو جواز الحركة اما أن
 يكون له ابتداء واما أن لا يكون
 فان لم يكن له ابتداء لم يلزم انهم لم يزل
 جازمه محتمكة فلا تكون مشتمة

بل كانت مغلفة مشرفة وهم كانوا من أكفر خلق الله تعالى وأما سؤلوا المسلمين من بني أمية
وبني العباس ونوابهم فلاريد أن أحد منهم لم يقصد اهانة الكعبة لأتت بزيد ولا نائب عبد الملك
الحجاج بن يوسف ولا غيرهما بل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وأغما كان مقصودهم حصار ابن
الزبير والضرب بالمخنيق كان له الكعبة وزيد لم يهدم الكعبة ولم يقصد إحراقها ولا هولا ولا إياه
باتفاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها تعظيها لتقصدها عاداتها وبساتها على الوجه الذي وصفه
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد أصابت بعض ستارها
فتغير بعض الحجارة ثم ان عبد الملك أمر الحجاج بعادتها إلى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم إلا ما زاد في طولها في السماء فأمره أن يدعه فهي على هذه الصفة إلى
الآن وهذا مثله اجتهد به فابن الزبير ومن وافقه من السلف أو أعادتها إلى الصفة التي
ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة لولأن قومك حديث عهد بمعاهدة
لنقضت الكعبة ولعلها على أساس إبراهيم فإن فرساحين بنت الكعبة استغفرت ولعلت
لهما خلفا قال البصري يعني بابا وعنها قالت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول
لولأن قومك حديث عهد بمعاهدة وأقال بكفر لانفتحت كثر الكعبة في سبيل الله ولعلت بابها
بالأرض ولا دخلت فيها من حجر وفي رواية في هدم مسلم ولعلت لها بابان بابا شرقيا وبابا غربيا
ولزنت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن أبي رباح قال لما أحرق البيت
زمن زيد بن معاوية حين غزا أهل الشام فكان من أمره ما كان ترك ابن الزبير حين قدم الناس
الموسم يريد أن يخرجهم على أهل الشام فلما صدروا الناس قال أيها الناس أشيروا علي في الكعبة
أنقضها ثم أنفي بنائها ما هي أصلي ما وهي منها قال ابن عباس رضي الله عنهما فاني قد فرقت في هذا رأيا
أرى أن تصل منها ما وهي وتدع بناء أسلم الناس عليه وأحجار أسلم الناس عليها وبعث عليها
التي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم احتريق بيته ما رضى حتى يبعده
فكيف يبست بكم في مستحير ربي ثلاثم عازم على أمرى فلما منعت الثلاث أجمع أمره على
أن ينقضها فقاموا الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فأنقذ
منه حجارة فلما بره الناس أصابه نفي متابعوا فنقضوه حتى بقوا الأرض ففعل ابن الزبير أعمدة
فستر عليها السور حتى ارتفع بناؤه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ان الذي
صلى الله تعالى عليه وسلم قال لولأن قومك حديث عهد بكفر وليس عندى من الفضة
ما يعقوبن على بنائه لكنك أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع ولعلت لها بابان بابا يدخل الناس
منه وبابا يخرجون منه قال فلما اليوم أجد ما اتفقوا لست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس
أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظرا إليه الناس فبني عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانين عشرة
ذراعا فلما زاد فيه استقصه فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابان باب يدخل منه وباب
يخرج منه فالحق ابن الزبير كتب الحجاج إلى عبد الملك بذلك ونحسبه أن ابن الزبير قد وضع
البناء على أسن نظرا إليه العدول من أهل مكة فكذب اليه عبد الملك ابنه لسانا من طلع ابن الزبير
في شيء أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فردته إلى بنائه وسد الباب الذي فقه
فقطه وأعاد إلى بنائه وعن عبد الله بن عيسى قال وقد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن
مروان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن أبا خبيب يعني ابن الزبير مع من عاش رضي الله عنها

فتكون جائزة في الأزل وان كان
الجوازها ابتداء فسلوم أنه ما من
وقت يقسده الزمن الأول الجواز
ثابت قبله فكل ما يقدر منه الجواز
فالجواز ثابت قبله لا في غاية فعله
أنه ليس للجواز بداية فيكون جواز
ثبوت الحركة دائما لا ابتداءه
ويبرز من ثبوت الجواز عدم
الامتناع وإذا قال القائل ان
مسي الحركة متع في الأزل قبل
معنى هذا الكلام أن مسي الحركة
يتمتع أن يكون قبله حركة أخرى
لا في أول وزوال الأزل ليس موقفا
على تحدد أمر من الأمور فان
المحدد هو من الحوادث فتكون
الحركة متمتعة ثم صارت ممكنة
من غير تحدد أمر من الأمور
فان قبل المحدد هو عدم الأزل
أو واقفاه الأزل أو غير ذلك قبل
عدم الأزل ليس شيئا كان

ما كان زعم أنه معه منها قال الحارث بن أبي أسامة سمعته قال سمعته يقول ما ذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قولك استقصروا من بينك البيت ولو لاحد انة عهدهم بالشر لا عنت ما تركوا منه فان بدا لقولك من بعدى أن يتنوه فلهي لا ريبك ما تركوا منه فأراها قريباً من سبعة أذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الزيد بن عطاء عن الحارث في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولعلت لها بين موضوعين بالارض شرقاً وغرباً وهل تدبر لم كان قولك رفعوا بابها قلت لا قال تعز لا يدخلها الا من أرادوا فكان الرجل اذا هو أراد أن يدخلها يدعونه يرتقي حتى اذا كان بداخلها دفعوه فقط قال عبد الملك للحارث أنت سمعته يقول هذا قال نعم فتك ساعة بعصا ثم قال وودت أني تركه وما تحمل وذكر الضاري بن زيد بن رومان قال شهدت ابن الزبير حين هداه وسأه وأدخل فيه من اطروقه رأيت أساس ابراهيم كاسية الابل فذكر ان يادسة أذرع أو نحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى أو اقرارها على الصفة التي كانت عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم انه لما قتل ابن الزبير رأى عبد الملك أن تعاد كما كانت لا اعتقاداً ما فقهه ابن الزبير لاستنبذه فيه ولما بلغه الحديث ودأبه تركه فلما كانت خلافة الرشيد رده الله شاو ومالك بن أنس في أن يفعل كما فعل ابن الزبير فأشار عليه أن لا تفعل ذلك وقيل عن الشافعي أنه رجع فعل ابن الزبير كل من الامراء والعلماء الذين رأوا هذا وهذا معظمون للكعبة مشرفون لها اغما يقصدون ما رونه أصحاب الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد اهالة الكعبة ومن قال ان أحد ادم خلق الله فصدري الكعبة مفضي وأعدته فقد كذب فإن هذا لم يكن لافي جاهلية ولا في اسلام والذين كانوا كفاراً لا يجترئون الكعبة كاحباب القيل والفرامة لم يفعلوا هذا فكيف بالمسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضاً فلو قد بدروا العباد بالله ان أحد ادم يقصد اهالة الكعبة وهو قادر على ذلك لم يخش الخربها لم يخش بل يمكن تخربها بدون ذلك كالتغريب في آخر الزمان اذا أراد الله أن يقيم القبة فيضرب بين يديه ورفع كلامه من الارض فلا يبقى في المصاحف والقابض غير أن يبعث روحاً طيبة فيقبض روح كل مؤمن ومؤمنة ولا يبقى في الارض خير بعد ذلك وتخربها بان تسلط عليها ذا السويقتين كما في القصص عن أبي هريرة يروى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يخرب الكعبة ذو السويقتين من الجنة وروى الضاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كافيها أسود أحمر يقطعها حجر أحمر وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس والشهر الحرام والهدى والبقلا ثلث قال ابن عباس رضي الله عنهم ما لوزك الناس الحج ستة واحد لما نزلوا وقال الواحش الناس على أن لا يحجوا سقطت السماء على الارض ذكره الامام أحمد في المسائل ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من أصحاب الشافعي وأحمدان الحج كل عام فرض على الكفاية والمخشي انما يرى به ما لا يقدر عليه بدونه كما يرى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمخشي لما دخلوا حبيبهم وامتدوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجاروا وأحمله بالسجد الحرام رموه بالمخشي حيث لم يقدر واعلم به بدونه ولما قتل ابن الزبير دخلوا بعد هذا الى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة وحج الحاج بن يوسف ذلك العام بالناس وأمر عبد الملك بن مروان أن لا يخاف ابن عمر في أمر الحج فلو كان قصدهم الكعبة ثمر القتل واذن بعد

موجوداً فمقدم ولا معدوماً
فوجدنا في الماضي
بعض الأبدى المستقبل فالبس
بازي فهو متجدد حدث فذا قبل
بشرط في جواز المتجدد الحادث
تجدد المتجدد الحادث كان المعنى
أنه يشترط في إمكان الشيء ثبوته
ومن المعلوم أن ثبوته كلف في
إمكانه وضع هذا أن القائل اذا
قال كل ما يسي متجدداً اما
أن يكون ممكناً في الأزل واما أن
لا يكون فان كان ممكناً بطل القول
بإمكانه في الأزل وان كان ممكناً
ثم صار ممكناً في انقلاب الشيء من
كونه ممكناً الى كونه ممكناً من غير
تجدد شيء أصلاً واذا كان القول
بحدوث الحوادث بلا سبب ممكناً
لاستلزامه ترجيح أحد طرفي الممكن
بلا مرجح فالقول بتجدد الامكان
والجواز أو حدوث الامكان

أن تمكثوا منها كأنهم على أركانهم لا يتحركون من إن الزرع قتله (وأما الحديث الذعروا) إن قاتل الحسين في تابوت من بار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شئت بداءه ورجلاه بسلاسل من ناري نكس في النار حتى يقع في قبر جهنم وله ربح يعوضه أهل النار درهم من شدة تنزيحه وهو فيها خالد إلى آخره فهذا من أحاديث الكذابين الذين لا يسمعون من الجاهزة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار ويقتدر نصف عذاب أهل النار وإن عذاب آخرعون وآل المائدة المنافقين وسائر المكفارة وإن قسلة الأبياء وقلة السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم اتعامن قاتل الحسين فهذا القول الزائد يقابل بفعل الناصية الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وانه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم إن أكرم وأمركم على رجل واحد يرد أن يفرق جماعتكم فاضر واعتقه بالسيف كأنهم كلنروا مسلم وأهل السنة والجماعة يزعمون غلوهم وأهله وولاه وبقية ولون أن الحسين قتل مظلوما شهيدا والذين قتله كانوا ظالمين معتدين وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يأمر فيها بقتل المخارق للجماعة لم تتناول فانه رضى الله عنه لم يفرق الجماعة ولم يقتل إلا وهو طالب الرجوع إلى طلبة أو إلى الشرا أو إلى يزيد داخل في الجماعة معرض عن التفرقة بين الأمة ولو كان طالب بذلك أقل الناس لوجب اجابته إلى ذلك فكيف لا تجيب اجابة الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجوز جسده ولا سائر كنهه فاعلان أسر وقته (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغصبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عترتي كلام لا ينفقه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسبه إليه إلا جاهل فان العاصم لم يد الحسن والحسين وغيرهما من الأيمان والتقوى أعظم من مجرد القرابة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتى بما يبيع قتله أو قطعه كان ذلك جازا بإجماع المسلمين كما ثبت في الصحيح أنه قال إنما أهلكم كان قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأما الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها فقد ذكر أن أعز الناس عليه من أهله لولا أني بما يوجب الحد لأمه عليه فلو رني الهاشمي وهو محسن رحم حتى يموت باتفاق علماء المسلمين ولو قتل نفسا عدا واما محض الجارية له به وإن كان المقتول من الحبشة أو الروم أو التبر أو الأديلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تسكافأدما وهم قدام الهاشميين وغير الهاشميين سواء إذا كانوا أحرارا مسلمين باتفاق الأئمة فلا فرق بين أراق دم الهاشمي وغير الهاشمي إذا كان بحق فكيف يخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دماهم فان الله لم يقتل النفس الاتحق بالمقتول بحق بل يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا وغير هاشمي وإن قتل بغير حق من يقتل مؤمنا متعمدا فاجزأه جهنم خالد فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما قال العاصم لدماء المذبح الهياشنة لم يه فيه نوحا لهم وغيرهم فلا يضيف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا سافق يصدق في نبوته أو جاهل لا يعلم العدل الذي بعثه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من آذاني في عترتي فان أذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترته وأمه وسنته وغير ذلك والله التوفيق

والجواز بسلاسل حادث أولى بالامتناع إذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة إلى كل ما يقدري كل وقت وقت وإذا كانت نسبة الحقيقة إلى كل ما يقدري من الأوقات كسبها إلى الوقت الآخر امتنع اختصاص أحد الوقتين لجواز الحقيقة فيه دون الوقت الآخر وإذا امتنع الاختصاص لا يمتنع ولا يخص لزم اما الامتناع في جميع الأوقات وهو باطل بالحس والاجماع فلم يمكن الامكان والجواز في جميع الأوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينظم ما ذكره من المعارضة بعبارة لا يرد عليها ما ذكره بأن يقال إن قبل أن الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وإن قبل أنها كانت مجمعة ثم صارت ممكنة فالامتناع اما لذاتها واما لموجب

(فصل قال الرافضي) فليظن العاقل أي الفريقين أحق بالامن الذي نزل الله وولاكمه

والله اعلم بغيرهم أم الذي علم شيعتك واعتقيدك
والله اعلم بغيرهم أم الذي علم شيعتك واعتقيدك

(وطولوب) أن يقال ما ذكره قويم التنزيه انما هو بطل وتنقص بقولياتها بيان ذلك
انقول انما هي صفات الصفات بغير وصف الله بسلب صفات الكمال التي يتباه فيها الجادات
والجحدومات فلا اتجاوز انه لا يقوم به حيلة ولا علم ولا قدر ولا كلام ولا مشيئة ولا حيل ولا يقدر
ولا رضاء ولا سط ولا يرى ولا يضل بنفسه فعلا ولا يقدر ان يتصرف بنفسه كقولنا قد شبهوه
بالجادات المنقوصات وسلبوه صفات الكمال فكان هذا تنقصا وتعطيل لا تنزه وانما التنزيه
أن ينزه عن النقائص المنافية لصفات الكمال فينزه عن الموت والسنة والنوم والعجز والجهل
والحاجة كانه نفسه في كتابه فيصير له بين اثبات صفات الكمال ونفي النقائص المنافية للكمال
وينزع مماثلة شيء من المخلوقات في شيء من صفاته وينزع النقائص مطلقا وينزع صفات
الكمال أن يكون له فيها مثل من الامثال وأما الالهيته فانكم سلبتموه ما اعطاهم الله من
الكمال وعلا الدرجات بحقيقة النبوة والاستغفار والانتقال من كمال الى كمال ما منه وتكذبتم
ما أخبر الله به من ذلك وسرفتم الكلم عن مواضعه ونظمتم أن انتقال الاله من الجهل الى العلم
ومن الضلال الى الهدى ومن النقص الى الشاد تنقصا ولم تعلموا أن هذا من أعظم نعم الله وأعظم
قدرته حيث ينزل العباد من النقص الى الكمال وآية قد يكون الذي ينزق الشر وانغير وبغيرهما
يكون جملة غير وبغيره لأعظم من لا يعرف الا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما
تنقص عري الاسلام عروة واحدة اذا ناسا في الاسلام من لا يعرف بالجاهلية وآما تنزيه الائمة عن
القضاء التي سبحانه إذ كرها لاسباب الامام المعلوم الذي لا يتنقصه لا في دين ولا دنيا ولا آخرة
الشرع عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لا يتفقوا على مسئلة رديئة بخلاف الرافضة
فإن لهم من المسائل الرديئة ما لا توجد لغيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة على
أشتمهم ويدكر آفة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يجب الصلاة على الائمة الاثني عشر وعلى
واحد من غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم أو من غيرهم وأما أن يكون المراد وجوب
الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإن أراد الأول فهذا من أعظم ملاحمهم وخر وجههم
عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانما نحن وهم نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يسأوا على الاثني عشر لا في الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد
من المسلمين يفعل شيئا من ذلك على عهد ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
لا بسناد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياته رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن
يقتل أحد من الاثني عشر اما فضلا عن أن يجب الصلاة عليه في الصلاة وكانت صلاة المسلمين
في هذه محبة بالضرورة والاجماع فمن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة أو باطل الصلاة
باهمال الصلاة عليهم فقد غير دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبطل كبايعة اليهود والنصارى
دين الانبياء وان قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم بنو هاشم
وأزواجه وكذلك بنو المطلب في أحد القولين وأكثر هؤلاء منهم الامامية فانهم يشتمون ولا

واجب بذاته وعلى التقديرين
فلمن دوام الامتناع وان كان
لأذاتهم او لموجب بذاته فلا بد
يكون الامتناع لامر واجب
بغيره وحيث قال كلام في ذلك
المانع كالكلام في غيره ولازم
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع
ان كان ممكنا ثبت جواز التسلسل
وأمكن القول بتسلسل الحوادث
وان كان تسلسل الموانع متناها
بطل كون الامتناع بتسلسلا وقد
بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره

العباس لا سيما خلفائهم ومن آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون بتولي أبي بكر وعمر
وجعفر بنى هاشم يتولون أبي بكر وعمر ولا ينكر منهم جميع التسبب من بنى هاشم الا لفرق قليل بالجمعة
الى كثره بنى هاشم وأهل العلم والدين منهم يتولون أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ومن العباسين
هو لاد الرافضة أنهم يدعون تنظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سواق عبي النثر
الكفار الى بغداد دار الخلافه قتل الكفار من المسلمين ما لا يحصى الا الله تعالى من بنى
هاشم وغيرهم وقالوا لطيفة العباسي وسبوا النساء الهاشميات وصيبن الهاشميين فهدموا البعض
لا آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بلا ريب وكان ذلك من فعل الكفار بمحاوثة الرافضة وهم الذين
سواق في الهاشميات ونحوهم الى يزيد وامثاله فابعدون على غيرهم بسب الاوهو فهم أعظم
وقد ثبت في الصحيح والمسانيد السنن من غير وجه أن المسلمين أوالوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك جمد
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك جمد مجيد وفي لفظ وعلى
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح انه قال ان الصدقة لا تلحق لمحمد ولا آل محمد وثبت في الصحيح
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة
والسلام أن يرسلهما على الصدقة فقال ان الصدقة لا تلحق لمحمد ولا آل محمد اغامى أو ساق الناس
فتبين أن ولد العباس وولد الحارث بن عبد المطلب من آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحيح
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال اغامى هاشم وبني المطلب شي واحد
انهم لم يفرقوا في جاهلية ولا اسلام وهو لاد العباس بن عبد المطلب بنى الحارث بن عبد المطلب
فهو لاد كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بنى العباس بنى الحارث بن عبد المطلب
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في الصلاة ويستحقون من الخمس واختلوا في
بنى المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على
قولين هساروايتان عن أحداهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية لا تحرم
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحمد في المنصور عنه وهو اختيار الشريفي أبي
جعفر بن أبي موسى وغيرهم أصحابهم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وفي بنى المطلب
روايتان وكذلك أزواجه هل من آل الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحداهما روايتان وأما
عنى أزواجه كبرية فضل لمن الصدقة بالاجماع وان حرمت على موالى بنى هاشم وعند طائفة
أخرى من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما من أمته وعند طائفة من المصوفة هم الانتباه من أمته
ولم يأمر الله بالصلاة على معن غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو صلى على بعض أهل
يتحدون بعض كالصلاة على ولد العباس دون على أو بالعكس لكان مخالفا للشرعة فكيف اذا
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم ابطال الصلاة بتولي الصلاة على هؤلاء من الجانب
والفقه امتناز عن في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجهودهم
لا وجهها من أو يجبها وجوب الصلاة عليه دون له ولو أوجب الصلاة على آل عمو ما لم يجر أن
يجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيما اذا عقم

فلا يكون الامتناع ثابتا في الازل
فيثبت نفيه وهو الامكان
وايضاح ذلك ببشارة أخرى أن
يقال معنى الحركة اما أن يكون
ممتعا في الازل واما أن لا يكون
فان لم يكن ممتعا في الازل ثبت
امكانه فيكون معنى الحركة ممكنا
في الازل وان كان ممتعا في الازل
فامتناعه اما لنفسه واما للوارج
واجب بنفسه أو لزاما لو اوجب
ويستد فلا يزيل الامتناع وان
كان لمعنى متسلسل لزم جواز

من ثلث في الصلاة هل يتكلم في الصلاة على قولين كان الصحيح أنها لا تبطل ولا أن يتكلم من
 أو يفتن كونهما خمسة ولهذا لم يوجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 لأنهم سبوا ولا يغير أفعالهم لأن الجواب هذا من البدع المضلة الخاطئة لشرع الله تعالى كأن
 الشهادتين ليس فيها إلا ذكر الله ورسوله لا في الأذان ولا في الصلاة ولا غير ذلك فلو ذكر في
 الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك إبطال الصلاة بالصلاة
 على أئمة المسلمين قول بطل فله لودعي لعين أو عليه في الصلاة بجعله أن لم تبطل الصلاة عند جماهير
 العلماء فإنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في صلاته اللهم أمج الوليد بن
 الوليد وسلي بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم أشدد وطأتك على مضر واجعله عليهم
 سنين كسني يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن وعلاء وكون وعصية فقد صدق في صلاته
 لقوم معينين بأسمائهم ودعاه في قبائل معينين بأسمائهم في إبطال الصلاة بطل ذلك كان فساد
 قوله كفساد قوله بإيجاب الصلاة على ناس معينين وأهل السنة لا يوجبون هذا ولا يحرمون
 هذا أنما يوجبون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما أن أراد أنه يجب
 الصلاة على آل محمد دون غيرهم فقال أولاد أمة نزع من العلماء فذهب الأكثرون أنه لا يجب
 في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أنه وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد
 في إحدى الروايتين عنه وأدى بعض الناس وهو الطاعوي وغيره أن هذا الجمل قديم والقول
 الثاني أن يجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في
 الرواية الثانية عنه ثم على هذه الرواية هل هي ركن أو واجب تسقط بالنسبة عنه في أحد روايتي
 وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها بالقول المتأخر وهو
 أحد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا يجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب القبول بل
 منهم من لا يوجب إلا الصلاة عليه دون أنه كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا
 لا يجب الصلاة على آل محمد وأما عرف أن في هذه المسئلة نزاع مشهور فيقال على تقدير وجوب
 الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخص بصالحهم فضلا عن أن تخص بمن
 هو معصوم بل تناول كل من دخل في آل محمد كان الصالح والمؤمن والمؤمنات والمسلمين
 والمسلمات يتناول كل من دخل في الإيمان والاسلام ولا يلزم من العهد للمؤمنين عموم ولا لأهل
 البيت عموم أن يكون كل منهم براتقيا بل العهد لهم طلبا لإحسان الله تعالى إليهم وتفضله عليهم
 وفضل الله سبحانه وإحسانه يطلب لكن يقال أن هذا حق لآل محمد أمر الله به ولا ريب أن
 لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حق على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة
 المحبة والموالاة لا يستحقها سائر بطون قريش كأن قريشا يستحقون من المحبة والموالاة ما لا
 يستحقه غير قريش من القبائل كما أن جنس العرب يستحق من المحبة والموالاة ما لا يستحقه
 سائر أجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش
 على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره وعلى
 هذا أدلت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح إن الله اصطفى قريشا

التسلسل وهو يستلزم بطلان
 الأصل الذي بني عليه امتناع
 تسلسل الحوادث وبسر هذا الدليل
 أن الأزل ليس هو شيئا معينا محدودا
 ولكن مامن وقت يشتر الأوقية
 شيء آخر ولم يجر وهذا هو التسلسل
 فإن لم يبحق الأزل التسلسل
 لكن قد يقال تسلسل العدميات
 ليس كتسلسل الوجوديات بل
 تسلسل العدميات يمكن بخلاف
 تسلسل الوجوديات ويكون

من كتبه واسطى بنى هاشم بن قريش واصطفاى من بنى هاشم وهو قوله في الحديث الصحيح
 الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا افقهوا
 وامثال ذلك وذبت طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من اهل
 الكلام كالقاضي ابي بكر بن الطبري وهو الذي ذكره القاضي ابو يعلى في المعتمد وهذا
 القول يقال له مذهب الشعوبية وهو قول ضعيف من اقوال اهل البدع كما بسط في موضعه
 وبين ان تفضيل الجسلة على الجسلة لا يقتضى تفضيل كل فرد على كل فرد كما ان تفضيل القرن
 الاول على الثاني والثالث على الثالث لا يقتضى ذلك بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن
 الثاني وانما تنازع العلماء هل في غير العصابة من هو خير من بعضهم على قولين ولا ريب انه قد
 ثبت اختصاص قريش بحكم شرعى وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى
 هاشم بغيرهم بالصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من الفى عندنا كذا العلماء وبنو المطلب معهم
 في ذلك فالصلوات عليهم من هذا الباب فهم مخصوصون باحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت
 الواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا وانفس ترتب الثواب والعقاب على القرابة
 ومدح الله عز وجل للشخص المحين وكرامته عند الله تعالى فهذا لا يؤثر فيه السب وانما يؤثر فيه
 الاعيان والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم وقد ثبت في
 الصحيح ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل اى الناس اكرم فقال اتقاهم فقالوا ليس عن هذا
 نسألك قال فوسد بنى الله بن يعقوب بنى الله بن ادم بنى الله بن ابراهيم بنى الله قالوا ليس
 عن هذا نسألك قال افعن معادن العرب تسألون اى خيرهم الخاطئة خيارهم في الاسلام اذا
 فقهوا وثبت عنه في الصحيح انه قال من يطاعه عمله لم يسرع به سرا ولا مسلم وله اثنى اثنى في
 القرآن على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار واحبهم اعدى منهم كما اثبت على المؤمنين
 عموما فيكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وبذلك اردتم آس بالنبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم متفاوتون في العجبة
 فافهمهم عما امر الله به ورسوله في العجبة افضل عن هريرة كفضل السابقين الاولين على من
 دونهم وهم الذين انه مرامس قبل الفتح وقاتلوا ومنهم اهل بيعة الرضوان كانوا اكثر من ائمة
 واربعاءه وهو لا يدخل النار منهم احد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم وانما نفس القرابة فلم يعلق بها او بالاعتناء بالولد حاسدا بغير ذلك وهذا
 لا ينافى ما ذكرنا من ان بعض الاجناس والتبايل افضل من بعض ان هذا التفضيل ما اياه
 قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معادن كعادن الذهب والفضة ارفعهم في الجاهلية
 خيارهم في الاسلام اذا افقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب يومعدن فضة كان معدن
 الذهب خيرا لاله مقلته وجود افضل الاخرين فيه فان عدلته تعطى ولم يعرج ذهابا كان ما يزوج
 الفضة افضل منه فالعرب في الاجناس وقريش فيها ثم هاشم في قريش فلهذا ان يكون فهم
 الخيرة اعظم مما هو وحده في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم السب على الله تعالى عليه وسلم الذي
 لا يحمله احد في قريش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب وكان في قريش السب

حدوث الحوادث موقوفة على
 تسلسل العدميات يقال ان لم يكن
 تسلسل العدميات امرا محققا فلا
 حقيقة فيكون امكان حدوث
 الحوادث موقوفة على ما لا حقيقة
 له وهذا باطل وان كان تسلسلها
 امرا محققا فقد ثبت ان تسلسل
 الامور المحققة جائز وانه ازل من كل
 واحد من تلك التسلسلات ليس
 بازلي وهذا ينقض ما ذكره في
 امتناع تسلسل الحوادث ففهم بين

الراشدون وسائر العشرة وغيرهم عن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب وكان في العرب من
السابقين الأولين من لا يوجد له نظير في سائر الأجناس فلا بد أن يوجد في الصف الأفضل مالا
يوجد مثله في المفضول وقد وجد في المفضول ما يكون أفضل من كثير مما وجد في المفاضل
كأن الإتياء الذين ليسوا من العرب أفضل من العرب الذين ليسوا بأتباع المؤمنين المتقون
من غير قرين أفضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الإيمان والتقوى وكذلك المؤمنون
المتقون من قرين وغيرهم أفضل من ليس مثلهم في الإيمان والتقوى من بني هاشم فهذا
هو الأصل المعترف بهذا الباب دون من أن في فضيلة الأنساب مطلقا ودون من ثلث أن الله تعالى
يفضل الإنسان بنسبه على من هو مثله في الإيمان والتقوى فضلا عن هو أعظم إيمانا وتقوى
فكلا القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جلية وفضيلة لأجل المنة
والسبب والفضيلة بالإيمان والتقوى فضيلة تعين وتحقيق غاية فالأول بفضل به لانه سبب
وعلاوة ولأن الجلة أفضل من جلة تساويها في العدد والثاني بفضل به لانه الحقيقة والغاية
ولأن كل من كان أتقى لله كان أكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا لأن الحقيقة قد
وجدت في بعض الحكم المخلقة ولأن الله تعالى يعلم الأشياء على ما هي عليه فلا يستدل بالأسباب
والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الأولين أفضل من الصلاة على آل محمد لأن ذلك
أخبار برضا الله عنهم فالرضا حصل وهذا طلب وسؤال ما لم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه
وسلم قد أخبر الله عنه أنه يصلي عليه هو وملائكته بقوله إن الله وملائكته يصلون على النبي فلم
تكن فضيلته بمجرد كون الأمة يصلون عليه بل بأن الله تعالى وملائكته يصلون عليه مخصوصه
وإن كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموما كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي
يصلي عليكم وملائكته ليخبرنكم من الكلمات إلى التوراة ويصلون على معلم الناس الخير كافي
الحديث إن الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان
أكمل الناس فيه يستحق به الصلاة من الإيمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه
خبرا وأمر إحصائية لا يوجد مثلها لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فبنو هاشم لهم حق وعليهم حق
واقفه تعالى إذا أمر الإنسان بماله بأمره غيره لم يكن أفضل من غيره بمجرد ذلك بل إن مثل ما أمر
الله به كان أفضل من غيره بالطاعة كولاية الأمور وغيرهم من أمر بما لم يؤمر به غيره من أطاع منهم
كان أفضل لأن طاعة أكل ومن لم يطع منهم كان من هو أفضل منه في التقوى أفضل منه ولهذا
فضل المظالم الراشدون على سائر الناس وفصل من فضل من أمهات المؤمنين على سائر النساء لأن
الله أمر الخلفاء بماله بأمره غيره فقاموا من الأعمال الصالحة بماله بقوم غيرهم بتدبيره فصاروا
أفضل وكذلك أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لن من يأت منكن بفاحشة مبينة
يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا
نؤتيها أجرها من تين وأعتدنا لها رزقا كريما ومن الله الجد فتنة لله ورسوله وعلمنا صالحا فما استحققت
الاجر من تين فصرن أفضل لطاعة الامر لا مجرد الامر ولو قدروا العباد لله الله واحدة تافى بشاحشة
لضرعها للعذاب ضعفين وقد روى عن علي بن الحسين أنه جعل هذا الحكم عام في آل البيت

أمرين أما أن يقولوا بالترجيح بلا
مرجع وأما أن يقولوا بحسبواز
التسلسل وهذا بعينه هو الذي
يلزمه في قولهم أنه لا بد للحوادث
من ابتداء فكأنهم في هذا يلزمهم
أما الترجيح بلا مرجع وأما التسلسل
فكذلك في قولهم أنه لا بد لا مكاتها
من ابتداء يلزمهم ما هذا وأما هذا
والقول بالترجيح بلا مرجع تام متمنع
وهم متفقون على أن الترجيح بلا
فأصل مرجع متمنع لكن

وان عقوبه الواحدينهم تضاعف وتضاعف حسنة الله كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما يبين أن كرامة الله تعالى لعباده انما هي بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا فضل لعربي على عيسى ولا نصبي على عري ولا لآل موسى ولا لآل بني إسرائيل على أسود الا بالتقوى الناس من آدم وأدمهم زاب وقال ان الله تعالى اذهب عيسى الجاهلية وغيرها بالآباء الناس رجلان مؤمن تقى وفاجر شقى فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك بسبب لرحمة الله تعالى لهم بهذا النسب لان ذلك يوجب أن يكون كل واحد من بني هاشم لاجل الأمر بالصلاة عليه تعالى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ممن لم يصل عليه الا ترى أن الله تعالى قال لتبسم على الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي المحبين عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا أتاه قوم بصدقة صلى عليهم وان أتاه بصدقة فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا فيه اثبات فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن كان بآتاه بالصدقة ولا يلزم من هذا أن يكون كل من لم يأت به بصدقة لفقره دون من أتاه بصدقة وصلى عليه بل قد يكون من فقراء المهاجرين الذين ليس لهم صدقة يأتونه بها من هو أفضل من كثير من أتاه بالصدقة وصلى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة أفضل من بعض من يعطيها وقد يكون فقي بهطيا أفضل من بعض من يأخذها وان كانت البدع العارضا من البدع السلي والفضيلة نوع لا تستلزم أن يكون صاحبها أفضل مطلقا وهذا كان في الاغنياء هو أفضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو أفضل من جمهور الاغنياء فابراهيم وداود وسليمان يوسف وأمثالهم أفضل من أكثر الفقراء وعيسى ونحوهما أفضل من أكثر الاغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقا وادناؤى اثنين في التقوى استوى باقي الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما من صف أو آخر وان قدرا أن أحدهما من سبب الفضيلة ومظنتها ما ليس للآخر فاذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضله كان أفضل ممن لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها والعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر أفضل من الفاجر وان كان العاقر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوي وان كان ذلك يقدر على الاعيان أكثر من المؤمن القوي وهذا قول شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الامور

لا يشترطون تمام ما به يكون صريحا بل يقولون يحصل المرجح التام من غير حصول الرجح بدون المرجح التام بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فثبت بطلان قولهم على التقديرين

تم الجزء الثاني ويشأه الجزء الثالث وأوله (قال الرازي) السرهان الثاني كل جسم متناه

تم الجزء الثاني من مناهج السنت لشيخ الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث وأوله (قال الرافي أن الامامية لما رأوا فاضائل أمير المؤمنين إلى آخره)

